



مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦

بالموافقة على

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وفرنسا والبريطانيا العظمى

مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمجاذات

من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢

ووافق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملتر ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢



القاهرة

طبع بالطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٧

رقم الصفحة

بإسنت
التجهيد التي صدره الكتاب الأنضرسلة ١٩٣٦ ... ١

مصادات سنة ١٩٣٦

- خطاب الجلية الوطنية المؤلفة براسة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
إلى مساعدة المندوب السامي برطانيا النطسى ... ٢
رد الحكومة البرطانية على خطاب الجلية الوطنية ... ٣
مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومخاطبة مع برطانيا النطسى
إبلاغ مساعدة المندوب السامي حضرة صاحب الجلية على ما هو باشا بياتا بأسماء المنتمين
الذين سيجوزون الحكومة البرطانية في المصادات ... ٤
بيانات من سير المصادات بقصرى الزطران وأطرونيادس ... ٤
خويعين بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية سيعرلين فوق العادة لتوقيع المعاهدة ... ٤
توقيع المعاهدة بقاءة نوكراون بوزارة الخارجية البرطانية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ... ٥

جلس التواب

- مرسوم بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لنظر معاهدة الصداقة والتعالف بين مصر
وبرطانيا النطسى ... ٩
معاهدة الصداقة والتعالف بين مصر وبرطانيا النطسى ... ١٠
بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء عن المصادة
بجلس التواب ... ٢٥
إحالة مشروع القانون بالمراقبة على المعاهدة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس التواب
تقرر لجنة الشؤون الخارجية بمجلس التواب عن مشروع القانون بالمراقبة على
المعاهدة ... ٣٢
٣٤

المناقشات التي دارت حول مشروع القانون بمجلس التواب

- جان سال وأصف بطرس خاى باشا وزير الخارجية ... ٤٠
كلمة رئيس المجلس عن مناقشة تقرير اللجنة ... ٤٢
» حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توكى أباطه عن وجوب تأجيل مناقشة التقرير
موافقة المجلس على تأجيل إبداء الراى في مناقشة التقرير إلى ما بعد ... ٤٤
ملاحظا حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء على
تقرير اللجنة ... ٤٤
كلمة حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك عن تأجيل المناقشة إلى الجلسة
التالية - موافقة المجلس ... ٤٤
كلمة رئيس المجلس عن ترتيب الكلام في مناقشة التقرير ... ٤٥
» حضرة صاحب المرأة محمد محمود باشا ... ٤٥
» النائب المحترم الأستاذ محمد توكى أباطه ... ٤٧
» » » زعيم عيسى ... ٤٤
طلب حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى أن تكون كلمة حضرات تواب الحرب
الوطنى منصفة ... ٥٧
كلمة حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال ... ٥٧
» حضرة صاحب المال بكرم عيسى باشا وزير المالية ... ٦٠
» » » المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ... ٦١

رقم الصفحة

- كلمة حضرة صاحب المرأة اسماعيل صدق باشا ... ٦٣
» » » النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفانى ... ٦٥
» حضرة صاحب المال بكرم عيسى باشا وزير المالية ... ٦٩
» حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توكى أباطه ... ٦٩
» لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ... ٧٧
كلمة حضرة النائب المحترم معاهدة حاد الباسل باشا ... ٧٨
» » » الله كنور عبد الجليل سعيد ... ٧٨
» » » الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى ... ٨٦
» » » الدكتور محمد عيسى الدين بركات بك ... ٨٩
» » » الأستاذ إبراهيم عبد الحامدى ... ٩٩
» » » حسن حسن ... ١٠٣
» » » محمد توفيق دياب ... ١٠٤
» » » الدكتور أحمد سامى ... ١٠٦
» » » لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ... ١١٠
تلاوة مشروع القانون بالمراقبة على معاهدة الصداقة والتعالف بين مصر وبرطانيا
النطسى لأخذ الراى عليه بإتداء بالأهم ... ١١٢
تتبع أخذ الراى على مشروع القانون ... ١١٣
موافقة المجلس على مشروع القانون بأطية ٢٠٢ صوت ٢١٤ صوتا (١) ... ١١٣

جلس الشيوخ

- كتاب إحاطة المجلس علما بأن مجلس الوزراء وافق على معاهدة الصداقة والتعالف
بين مصر وبرطانيا النطسى وأنه أبلغ براسة مجلس التواب مرسوما بمرسوم قانون
بالمراقبة على هذه المعاهدة لنظرو في الإيجاع غير العادى ... ١١٧
مرسوم بمرسوم قانون بالمراقبة على معاهدة الصداقة والتعالف بين مصر وبرطانيا
النطسى ... ١١٧
مناقشة سرل بمرسوم إحالة المرسوم بمرسوم قانون إلى لجنة ... ١١٧
الإحالة ... ١١٧
مناقشة سرل المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية للمجلس ... ١٢٠
إقتال باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى المجلس ... ١٢٣
قرار المجلس إحالة مشروع القانون الخاص بمصادة الصداقة والتعالف بين مصر
وبرطانيا النطسى عند عودته من مجلس التواب إلى لجنة الخارجية مباشرة منفا
إلى باين حضرات الشيوخ المشرعين ... ١٢٤
تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون الأارد من مجلس التواب بالمراقبة
على معاهدة الصداقة والتعالف بين مصر وبرطانيا النطسى ... ١٢٦

المناقشات التي دارت حول مشروع القانون بمجلس الشيوخ

- كلمة رئيس المجلس عن ترتيب الكلام في المعاهدة ... ١٣٢
الاضراض على عدم توزيع تقرير لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس في اللغة المحسدة
بالإدعة الداخلية ... ١٣٢

رقم الصفحة

وثائق

المفاوضات السابقة والمعادنات من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢
ووثائق السودان سنة ١٩٩٩ ، وقرير اللورد ملتر ، وتصریح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ملحق رقم ١ :

وثائق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجباب المال خديو مصر بشأن إدارة
السودان في المستقبل ... ٢٢٩

ملحق رقم ٢ :

نص مشروع المساعدة المقدم من الوفد المصري إلى لجنة اللورد ملتر في ١٧ يوليو
سنة ١٩٢٠ ... ٢٢٢

ملحق رقم ٣ :

تقرير لجنة العمومية المتبعة لمصر ... ٢٢٧

ملحق رقم ٤ :

المفاوضات الرسمية بين حضرة صاحب الدولة ملر كان باشا واللورد كيرزن ووزير
الخارجية البريطانية ... ٢٦٧

ملحق رقم ٥ :

تبلغ من المنسوب السامي إلى حضرة صاحب السلطة السلطان في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
بشأن آراء الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمفاوضات ملر — كيرزن ... ٢٩٥

ملحق رقم ٦ :

المعادنات بين حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا والسير أوسن تشمبرلين
وزير الخارجية البريطانية ... ٢٩٩

ملحق رقم ٧ :

المفاوضات بين حضرة صاحب الدولة عبد محمود باشا وجناب المير آثر هندرسن
وزير الخارجية البريطانية ... ٤٥٧

ملحق رقم ٨ :

المفاوضات الرسمية بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفی النحاس باشا وجناب المير
آثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ... ٤٨١

ملحق رقم ٩ :

معادلات حضرة صاحب الدولة اسماعيل مدق باشا مع السير جون سوندرلاند وزير الخارجية
البريطانية ... ٦٦٢

رقم الصفحة

رفض الاعتراض وقرار المجلس النظمي للقرار ... ١٣٥

كلمة حضرة الشيخ المحترم عبد حافظ وضمان بك ... ١٣٦

الاستاذ حسن عبد القادر ... ١٤٧

عبد عظيم باشا ... ١٥٠

عبد يوسف بك ... ١٥٢

عبد علي طوبه باشا ... ١٦٥

لويس اغوستو فانوس اغوستو ... ١٧١

الدكتور محمد حسين ديكلك ... ٢٠٠

ابراهيم نور الدين بك ... ١٨٨

الاستاذ حسين عبد الجبتي ... ١٩٠

سيد محرم بك ... ١٩٢

أسئلة متضمنة حضرة الشيخ المحترم حسن ميري باشا عن مسائل في المساعدة —
إجابة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفی النحاس باشا ورئيس مجلس الوزراء

ومعامل محرم مبد باشا وزير المالية ... ١٩٤

كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن ميري باشا ... ١٩٨

الاستاذ عبد الرحمن البيل ... ٢٠٠

ابراهيم الحلبي بك ... ٢٠٥

كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفی النحاس باشا ورئيس مجلس الوزراء ... ٢٠٩

تلاوة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالمراقبة على مساعدة الهدايا والتعاليف
بين مصر وبريطانيا العظمى — أحد الأراء على إلغاء الامم ... ٢١١

نتيجة أحد الأراء على مشروع القانون ... ٢١٥

موافقة المجلس على مشروع القانون بأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ صوتا ... ٢١٥

جلسات فض الدورة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ

الجلسة الخامسة لمجلس النواب وفيها فض المجلس ... ٢١٩

الجلسة السادسة لمجلس الشيوخ وفيها فض المجلس ... ٢٢٠

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالمراقبة على مساعدة الهدايا والتعاليف بين مصر
وبريطانيا العظمى كما صدر في الرفع المصيري ... ٢٢١

مختصر بأهل وثائق التصديق على المساعدة ... ٢٢٢

مصرع النقيب ... ٢٢٣

بيان

بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر وبريطانيا العظمى .

ودعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادي في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر في مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة .

عرضت الحكومة مشروع القانون المذكور على مجلس النواب بجملة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ورأت أن تبحث به في الوقت ذاته إلى مجلس الشيوخ للإحاطة .

وبعد أن سمع مجلس النواب في هذه الجلسة البيان الذي أدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة ، أحال مشروع القانون إلى لجنة الخارجية منضيا إليها أحد حضرات النواب المحترمين ليتم تمثيل جميع الأحزاب بها ، وبعد بحثه وضعت اللجنة تقريرا برأيها إلى المجلس ، فاقصدت خمس جلسات اجتمع أكثرها ليلا ونهارا وانتهى بالموافقة على مشروع القانون بأغلبية كبيرة إذ بلغ عدد أصوات الموافقين عليه من حضرات النواب المحترمين (٢٠٢) صوت وطارقه (١١) صوتا .

ولما كان مجلس الشيوخ قد أحبط علما فقط بمرض مشروع القانون على مجلس النواب ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت في هذا المجلس ، فإن مجلس الشيوخ لم يدوجه بمداول أعماله وفقا لنص المادة ١١٩ من لائحته الداخلية وفوض للرئيس أن يحيل مشروع القانون بمجرد وروده إلى لجنة الشؤون الخارجية منضيا إليها سبعة من حضرات الشيوخ المحترمين .

وقد رأت هذه اللجنة حرصا على الوقت أن تجتمع عدة مرات — قبل ورود مشروع القانون من مجلس النواب لدراسة دراسة تمهيدية ساعدتها كثيرا على إنجاز مهمتها — وبذلك استطاعت اللجنة عقب إحالة مشروع القانون إليها أن ترفع تقريرها لمجلس طالبة الموافقة عليه .

فبعد مجلس الشيوخ تسع جلسات ناقش فيها المعاهدة وانتهى بدوره في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بإقرار مشروع القانون الموافق لما بموافقة (١٠٩) أصوات ومعارضة (٧) أصوات .

ثم أُرسل إلى رئاسة مجلس الوزراء فرفعته إلى مجلس الوصاية المقرر فصلتق عليه وصدر به القانون رقم ٨٠ رمضان سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقد نشر في الوقائع المصرية بالعدد (١٣٢ غير اعتيادي) المؤرخ في ٨ شوال سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

وفيا على التعهد التاريخي الذي صدرت به الحكومة كتابيا الأخضر لسنة ١٩٣٦ عن مشروع المعاهدة، تم المناقشات البرلمانية التي دارت بشأنها بمجلسي النواب والشيوخ، ثم وُتائق المفاوضات السابقة، والمعاهدات، ووافق السودان ، وتقرير اللورد مقرر ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ .

السفير العام لمجلس الشيوخ
أمين هن العرب

فبراير ١٩٣٧

تهيل

في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ عقد "اتفاق لندن" بين الدولة الثانية وبعض الدول الأوروبية العظمى ، وقضى هذا الاتفاق بأن يكون لمصر استقلال ذاتي تحت سيادة تركيا الاسمية .

ولما احتل الإنجليز مصر في سنة ١٨٨٢ أعلن ساستهم أنه احتلال مؤقت ثم توالت تصريحاتهم الرسمية بأنهم لا يتوون البقاء فيها ولكن يتربصون الفرصة لخروج منها بشرف .

وقد ظلت مصر منذ اليوم الأوّل للاحتلال تعمل لجلاء القوات المحتلة منها .

وفي سنة ١٩٠٤ حصل الاتفاق الودي بين بريطانيا العظمى وبين فرنسا وتمتدت فرنسا فيه بالأطال بجله القوات البريطانية عن مصر .

ولما وقعت الحرب الكبرى أعلنت بريطانيا العظمى من لقاء نفسها الحماية على مصر وصرحت في نفس الوقت بأنها ضرورة حربية .

فلما وضعت الحرب أوزارها أزيلت معاهدة فرساي ألمانيا بأن تعترف بهذه الحماية .

وكانت مصر من جهتها قد هبت تطلب إلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال والتعقيد بإسديتها التامة وتآلف الوفد المصري برئاسة المنفرد له سعد زغلول باشا في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ لتحقيق هذه الأغراض . ووكله الشعب المصري في السعي إلى استقلال البلاد استقلالا تاما حيثما وجد إلى السعي سبيلا .

وقد أعلن الوفد أن خطته تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا العظمى تسوية تحقق استقلال البلاد التام وتضمن المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وطبقا لهذه الخطة حصلت المفاوضات بينه وبين لجنة اللورد ملر بدعوة منها، ولكن هذه المفاوضات أخفقت لأن اللجنة لم تهبل لإدخال التعديلات التي أبدتها الأمة المصرية على مشروعه قبل إجراء المفاوضات الرسمية . وأهم هذه التعديلات وجوب النص صراحة على إلغاء الحماية .

وفي سنة ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين الحكومة المصرية برئاسة المنفرد له عدلي يكن باشا وبين اللورد كرون وزير الخارجية البريطانية يومئذ فضلت أيضا هذه المفاوضات لأسباب عديدة أهمها أن الحكومة البريطانية اشترطت أن ترابط القوات البريطانية في مصر في أي مكان ولأى زمان .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا العظمى من جانبها وحدها تصريحاً ألنت فيه الحماية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها احتفظت لمطابق رأيها بأمور أربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات حرة تجري بين البلدين . وهذه التعديلات ، هي الدفاع عن مصر وحماية المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب والأقليات ، ومسألة السودان .

وفي ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن كل حقوقها على مصر والسودان .

وعقب صدور الدستور المصري (في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) تكوّنت الوزارة الدستورية الأولى برئاسة المنفرد له سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصري ، ثم جرت بينه وبين المستر ماكдонаلد رئيس الوزارة البريطانية يومئذ محادثات لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات فلم تحيُ هذه المحادثات إلى نتيجة تسمح بالدخول في مفاوضات رسمية .

وعلى أثر وقوع حادث مؤسف أخرج الجيش المصري من السودان كما أخرج الموظفون المصريون من حكومته .

وفي سنة ١٩٢٧ جرت محادثات أخرى بين المنفرد له عبد الحافظ ثروت باشا رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها وبين السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك ، وأفضت إلى مشروع عرض على الوزارة المصرية فرفضته لأنه "لا يتفق في أساسه ونصوه مع استقلال البلاد وسيادتها ويصل الاحتلال العسكري البريطاني شرعا " .

وفي سنة ١٩٢٩ جرت محادثات بين صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وبين المستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية يومئذ . وعلى أثرها قدم المستر هندرسون إلى الحكومة المصرية مقترحات عرضت في سنة ١٩٣٠ على البرلمان المصري نفوض الوزارة القائمة برئاسة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا " في أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق شريف وطيب يدقق عرى الصداقة بين البلدين " .

الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم إنسائه يوق نظم مصر ويضع الثغبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

- (١) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حاللة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا مع أن حربنا فى هذا التشريع هى التى تمكننا من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .
- (ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .
- (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للثود عنها ولماونة طليقتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحيلة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التلقم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ - وفضلا عن هذه العليات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل الملقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمانينة فى البلاد وأدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شلت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد يتبى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يمد يدهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر - هذه الأزمة بالفضل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميذا لاستعداداتها الحربية أثناء التطويرات ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتجهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتتيمة الجيش ونقل وحداته إلى الجبهات التى تحتضنها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله وانما بأن التناوب الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتبع أنسب القروض لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ لآ ، تمهيد تصورها . وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفوضات جديدة تحتاج إلى جهود ذى بال .

وفى ربيع سنة ١٩٣٠ حصلت هذه المفاوضات ولكنها أخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان بسد أن تم الاتفاق بخصوص مصر فيما عدا بعض مسائل قليلة أهمها مسألة الطليان .

وفى سنة ١٩٣٢ تحدث صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس الوزارة المصرية مع السير جون سميون وزير الخارجية البريطانية يومئذ وأشار إلى أنه من المربوب فيه أن تعبر المحادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية ، فأجاب السير جون سميون بأنه شخصيا يعتقد أن مشروعى سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين ، أحدهما خاص بمسألة مواقع القوات البريطانية فى مصر والآخر خاص بالسودان ووجوب الاحتفاظ بإدارته الزائدة .

محدثات سنة ١٩٣٦

ولما تطورت الحوادث الدولية تطورها الأخير ودخلت فى دوره خطوره رأى الوفد المصرى أن الوقت أنسب الأوقات لعقد محالفة بين مصر وبرطانيا العظمى ، تحقيق استقلال مصر وتصور المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فتحدث صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد فى ذلك مع صاحب الدولة هـد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة المصرية القائمة وطلب إليه أن يقضى به إلى الحكومة البريطانية .

ثم تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية برئاسة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وأرسلت إلى سعادة المندوب السائى الخطاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة المندوب السائى للدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا بتحديد علاقتها وحل المسائل الملقة بينهما وقد قوى ألمهم فى إنصاف الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى تصورى وضيا الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إنصاف الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة للإدعم . فإن عدم إنصافه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولا شيء أحب إلى مصر من أن تعجب كل سبب يدهو إلى هذا

وقد رقت الحكومة البريطانية على خطاب اللجنة الوطنية بذكره وتبلغ شفوى هذا نصها :

مذكرة

دار المنسوب السامى

بحريرا فى القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رقم ٢٩/٥٩/٧

أحرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعنوان به إلى بمادة المنسوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبته فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلكن يتبع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتعبد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تنضج إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس فى مساهمة قبول التثيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أى أى مفاوضة أخرى لم تنه إلى اتفاق .

٣ - زجرو أن يكون مفهوما بجلده أن هذا التصريح لا يغطى على بواعث سياسية خفية وإنما الفرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن الببارات المتعسفة من الكتاب الذى وجهته اللجنة المتحدة إلى سادة المنسوب السامى .

تبلغ شفوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المساعدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا لمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشارهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا صدر المرسوم الآتى بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومخالفة مع بريطانيا العظمى .

٦ - ولو كان فى إبرام المساعدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلا بسبب الأزمة الدولية التى يمر ذلك عدم إبرامها فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجمهورية بالقصة المصرية وما بذلته مصر من مائة مصادقة يعمل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضىتها وصرحت لسان وزرائها أنها لا تمل منها .

٧ - لاشك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المساعدة واعتبارهم فرصة للتعاون الصادق مع إنجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الفرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين يحوى بالنسبة لبلادهم منبرا لما يقوم من العقبات فى سبل حريتها ورخائها وتقدمها . ومادامت نصوص المساعدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هياكلهم وأحزابهم . فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالبهم ولكانت مصر فى موقف يعمل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرأ مما هو الآن لأسباب ونصوص المساعدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو اضطراب الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضي المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حقيقى (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ - لهذا يرجو الموقعون من ساداتكم باختيارهم ممثل الشعب المصرى على اختلاف هياكله وأحزابه السياسية ، أن تتفضل بتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس فى سنة ١٩٣٠ وأنت تحمل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بإلزام اللجنة التى سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا ساداتكم بقبول فائق الاحترام ما

بحريرا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدق حمد الجبال
يحيى إبراهيم حيد الفتاح يحيى حافظ حفيظ

مرسوم

بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة وعاقلة

مع بريطانيا العظمى

نحن فراد الأول ملك مصر

رغبة منا في إبرام معاهدة صداقة ومودة وعاقلة مع بريطانيا العظمى ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير خارجيتنا ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يمين مندوبين فوق العادة حضرات :

مصطفى النحاس باشا رئيسا .

محمد محمود باشا .

إسماعيل صدق باشا .

عبد الفتاح يحيى باشا .

واصف بطرس غالى باشا .

الدكتور أحمد ماهر .

عل الشامي باشا .

مثنى هرم باشا .

محمد حلمى عيسى باشا .

الأستاذ مكرم عبيد .

حافظ عفيفى باشا .

الأستاذ محمود نعيمى القرائى .

أحمد حمدى سيف النصر بك .

ويضربون السلطة الثالثة في إبرام المعاهدة المتقدم ذكرها وتوقيعها .

مادة ٢ — على وزير خارجيتنا تنفيذ هذا المرسوم .

مدر برارى قبة في ٢٠ من القعدة سنة ١٣٥٤ (١٣ فبراير سنة ١٩٣٦)

شهود

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير الخارجية

على ماهر

وفي نفس اليوم أبلغ دولة على ماهر باشا صورة هذا المرسوم إلى سعادة
المنسوب السامى وطلب منه بياناً بأجمله المندوبين الذين سيمثلون الحكومة
البريطانية في المحادثات .

وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أبلغ سعادة المنسوب السامى دولة على ماهر باشا
أن وزير الخارجية البريطانية خوله بإبلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المنسوب
السامى) سيتولى إجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك وبعونه
في ذلك الأميرال السير وليم . فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر
الأبيض المتوسط ، والفتنتن جنرال سير جورج وير قائد العام للقوات
البريطانية في مصر ، ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك يوهام
قائد قوات الطيران الملكية في الشرق الأوسط ، والمسترد . ف . كل
مستشار دار المنسوب السامى ، والمسترد . أ . سمات السكرتير الشرق بها .
وأن الزر آمبال ريكس سيمثلون السير وليم فيشر ويحل محله عند غيابه .
(وقد استقبل السير وليم فيشر في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ بالسير . أ . ددلى
يوند الذى خلفه في قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) .

وفي ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران
بمضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئة السكرتيرية لكل
منهما وكبار رجال الدولة وموظفيها وممثل الصحف المصرية والأجنبية والقي
الرئيسان خططي الافتتاح .

وفي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بمضور جميع الأعضاء
فانطق الطرفان بادئ ذي بدء على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ ، وأن
كل اقتراح يبرش و يوافق عليه الطرفان يكون خاضعاً فيما يتعلق بصحته
تسام الاتفاق على جميع القطع وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل
حرية بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يعلا إلى
الاتفاق على الجزء الباقى . ثم قدم الفريق البريطانى مذكرة بوجهة نظره
في المسألة السكرية .

وفي ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ ردة الجانب المصرى على المذكرة البريطانية
بمذكرة تبين وجهة نظره ثم طلب الانتقال من العموميات إلى المقترحات
العملية وعرض تمهيدا للوصول إلى اقتراحات معينة ترضى الطرفين أن
يجتمع الرئيسان مما لتفاهم في ذلك فرحب الفريق البريطانى بهذا الاقتراح .
وفي ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين .

وفي ١٨ مارس سنة ١٩٣٦ حضر مع السير مايكل لايسون كل من الجنرال
وير قائد القوات البريطانية في مصر ، والسير روبرك يوهام قائد قوات الطيران
في الشرق الأوسط .

وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ حضر معهم الزر آمبال ريكس .

ثم توالت الجلسات بينهم وبين دولة النحاس باشا إلى أن انتهت عرضت
حقبات استمدت سفر المنسوب السامى إلى لندن فصار إليها في ٢ يونيو
سنة ١٩٣٦ ثم عاد في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦

وفي أول يولي سنة ١٩٣٦ استؤنفت المحادثات بين السير مايكل لايسون
والجنرال ديروالسير روبرك يوهام والزر آمبال ريكس وبين دولة النحاس باشا
وألفه المنسوب السامى أن المستر بكت المستشار القانونى المساعد لوزار الخارجية
البريطانية مستعد الحضور بالطيارة للاشتراك في العمل فرحب دولة باستدعائه .

وفي ٦ يولييه سنة ١٩٣٦ عاد الطرفان إلى الاجتماع وحضر المستر بكت مع الفريق البريطاني، وفي تلك الجلسة اقترح دولة النحاس باشا تأليف لجنة للتحرير يتخلل فيها الطرفان لوضع الصيغ وعرضها عليهما، وروغ هانم الجانب المصري حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة المذكور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ عفيفى باشا، فوافق الجانب البريطانى على ذلك وروغ من جهته الجنرال وروالسير بروك وبرهام والمستر بكت والمستر سماترت.

وفي ٧ يولييه سنة ١٩٣٦ بدأت لجنة التحرير اجتماعاتها فتلقت عدة جلسات كما عقد معالى مكرم عبيد باشا عدة جلسات مع المستر بكت باعتبارهما عائلين لهذه اللجنة، وفيما بين ذلك اجتمع دولة النحاس باشا بالمتنوب السامى وزملائه حمرين، وأخيرا تم الاتفاق على النصوص الخاصة بالمسائل العسكرية.

وفي يوم ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦ عقد الوفدان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفق عليها وانخرطة الملصقة بها.

ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة السودان واشترك فيها السيد سيوارت سايز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطيارة لهذا الغرض واشتغل معالى مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحرير وأخيرا تم الاتفاق على نصوص هذه المسألة ووقعها الرئيسان فى جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر أطونيداس فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦

ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة الاتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى ثم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين دولة النحاس باشا ومعالى مكرم عبيد باشا وبين المتنوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ وفى نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايزلابسون دولة النحاس باشا أنه قد وصلت إليه برقية من الحكومة البريطانية قالت فيها إنها تكون سعيدة باستقبال أعضاء اللجنة المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ف شكر دولة النحاس باشا هذه الدعوة باسم اللجنة المصرية ولها بما مع السرور.

وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ عقد الوفدان بقصر أطونيداس اجتماعا عاما وقع فيه الرئيسان النصوص الخاصة بمسألة الاتيازات والمسائل الأخرى.

وفي ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ صدر التفويض الآتى بتعيين أعضاء اللجنة الرسمية بمعيوتين فوق العادة لتوقيع المعاهدة.

تفويض

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على

وحضرة صاحب المقام الرفيع عبد العزيز عزت باشا

وحضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا

الأوصياء على عرش المملكة المصرية

ورغبة فى عقد مساعدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى قد عينا وفوضنا وأوفدنا بمعيوتين فوق العادة :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء رئيسا

حضرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب المسالى واصف بطرس على باشا وزير الخارجية

حضرة صاحب المعالى عثمان حرم باشا وزير الأشغال العمومية

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية

حضرة صاحب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير الموصلات

حضرة صاحب المعالى أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا وزير سابق

حضرة صاحب المسالى محمد حامى عيسى باشا وزير سابق

حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق

للفاوضة فى عقد هذه المعاهدة وتوقيعها. وتند بإتمام كل ما يكون هؤلاء المدبوين قد وقوه بمقتضى هذا التفويض وبتفويضه بشرط تصديقنا عليه

صاحب هذا التفويض بمراسم السيد فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ هجرية (١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

مجلس الوصاية

(إمضاءات)

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

النظام الملكى

(ختم)

بأمر مجلس الوصاية

وزير الخارجية (بالتأية)

(إمضاء) مكرم عبيد

وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم هذا التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبته المعاهدة فى شكلها النهائى وقد وقعها عن الحكومة المصرية حضرات المبعوثين السابق ذكرهم ووقعها عن الحكومة البريطانية حضرات :

المستر أنتونى إيلدز وزير الخارجية .

المستر رامزى ماكفونالد رئيس المجلس الخاص .

السير جون سميرسون وزير المالية .

التيكونت هالفاكس حامل أعظم الملك .

السير مايزلابسون المتنوب السامى فى مصر والسودان .

مناقشة المعاهدة

في

الجلسات

”حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على
مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر
وبريطانيا العظمى وقد وقع المرسوم المشار إليه في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

فاتشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا صورة من هذا المرسوم راجيا
التكرم بمرض الأمر على المجلس في دور اجتماعه الغير العادي .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

”مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،
مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور ؛
وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي ، نصه ينتم إلى البرلمان ؛
(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة
لهذا القانون والموقع عليها ببنسره في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
صدر برأى مابين في ١٦ شعبان سنة ١٣٥٥ (أول نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الصحة العمومية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس مصطفى النحاس مصطفى النحاس

وزير الأوقاف وزير الأشغال العمومية وزير الخارجية

محمد صفوت عثمان محرم واصف بطرس غالى

وزير الزراعة وزير المواصلات وزير المالية

أحمد حمدي سيف النصر محمود فهمي القزاشي مكرم عبيد

وزير الحربية والبحرية وزير المالية

محمد غالب

وزير المعارف العمومية وزير التجارة والصناعة

على ذلك العراي عبد السلام فهمي محمد جمعة

مجلس النواب

(جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

مرسوم

بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي

على المرسوم الآتي :

”باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

البرلمان مدعو لاجتماع غير عادي في يوم الاثنين ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
الساعة العاشرة صباحا لتقرر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ؛

صدر برأى مابين في ٨ شعبان سنة ١٣٥٥ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦) .

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

كتاب من رئاسة مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مرافق له مرسوم
بمشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى .

على الكتاب والمرسوم في مجلس النواب بجلسته ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وهذا
نصهما :

معاهدة الصداقة والتحالف

بين مصر

وبريطانيا العظمى

لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأمالك
البريطانية وراه البحار وإمبراطور الهند

بما أنهما يرغبان في توطين الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما
والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم

وبما أن هذه الأغراض تحقق على الوجه الأكمل بمقد معاهدة صداقة
وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان
الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتانا عنها المفوضين الآتيين
أما هم :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أتانا عن مصر :

حضرة صاحب المولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

» » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .

» » المولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » عبد الفتاح يحيى باشا » » » »

» » المحامي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .

» » شفيق عزم باشا وزير الأشغال العمومية .

» » مكرم حيد باشا وزير المالية .

» » محمود فهمى القزلى باشا وزير المواصلات .

» » أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .

حضرة صاحب السعادة على التمسى باشا وزير سابق .

» » المحامى محمد على عيسى باشا وزير سابق .

» » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأمالك البريطانية
وراه البحار وإمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هذه المعاهدة
بعبارة " صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ")

قد أتانا عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا :

سعادة الزيات أونورابل أنتونى ليدن حامل وسام الصليب الحربى، وعضو
مجلس العموم ووزير جلالة كقارية .

سعادة الزيات أونورابل جيمس زاهنى ماككولاه عضو مجلس العموم
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الزيات أونورابل السير جون سيون حامل وسام كوكب الهند من
طبقة جراند كوماندر وسام فكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام
الإمبراطورية البريطانية - مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير
جلالته للدخالية .

سعادة الزيات أونورابل فيكونت هاليفاكس حامل وسام رتبة الساق
ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام إمبراطورية الهند من
طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايكز ويدجوين لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل
وجورج من طبقة نايت كوماندر ووسام الحسام من طبقة رفيق ووسام
فكتوريا من طبقة عضو - المندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة واتى وصدقت
معيمة ومستوفية للشكل قد اتفقا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

اتمى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك
والإمبراطور .

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتبثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى
بلاط جلالة ملك مصر وتبثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان
جيمس سفراء متضمنين بالطرق الرسمية .

المتناقدان أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وولايتهما التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الإجراءات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا احتفظ الطرفان المتناقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وولايتهما التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتناقدان .

ملحق المادة التامة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعة آلاف طيار من القوات الجوية ومعهم الممدد الضروري من المستعدين المحليين بهم للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكهنة والصناع والفناني .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتي :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، في المحسكر ومنطقة جيفية على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملق سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة للقوات الملكية للطيران بأي ضرور وبما يتيسر من الأراضي المدة لتزويد الطائرات والمخيمات الصالحة التي قد تقتضي الأمر إتساعها شرق القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يحد في الأماكن المحددة أعفاً للقوات البريطانية البرية والجوية التي تحدد مدتها في الفترة الأولى سالفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خمر اثنين من رجال القوات البرية وسبعائة من رجال القوات الجوية وأربعة وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجد لهم الآن محلات السكن) ما يحتاج إليه من الأراضي والمباني التابعة

(المادة الثالثة)

تتولى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تتفق بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

(المادة الرابعة)

تتخذ محافة بين الطرفين المتناقدين الفرض منها توطيد الصداقة والتعاون الروضى وحسن العلاقات بينهما .

(المادة الخامسة)

يتعهد كل من الطرفين المتناقدين بأن لا يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحافة وأن لا يبرم مبيعات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتناقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتناقدان الراى لحل ذلك الخلاف بأوسال السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أولاً ثم شهدت دولة أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالبر مع أحكام المادة السادسة للتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بإجهاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب بالبر أو قيام حالة دولية مفاجئة يمشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالمحكمة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وأفية على الأنباء لبل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

(المادة الثامنة)

بما أن قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق حالى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإن أي عمن الوقت الذي يتفق عليه الطرفان

٦ - تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية وفي القطر المصري والإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات القنن الحربية الحديثة مستوى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المينة بحد وصياتها :

(١) الطرق :

(١) بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والإزاريق وزقني وطسلا وكهر الزيات ودمهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليو بوليس .

(٣) بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

وإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور السامة سيكون مرضيا عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتقسا من مواد من شاتها أن تحملها صالحة دائما للتفتاح بها في الأغراض الحربية . وأن تنشأ بمسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المينة بعد وهى المواصفات المتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتعمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع العجلات أو ذوات الست العجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فنيا يتلقى بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البند بين الدبجل الأمامى لأية سيارة وبين الدبجل الخلفى السيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون النقل على كل دبجل خلفى أربعة عشر قدما وعلى كل دبجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدبجلين ثمانية عشر قدما . وفيما يتلقى بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدبجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدبجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدبجل الخلفى والدبجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدبجل الأوسط والدبجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون النقل على كل من الدبجلين الخلفى والأوسط ٨,١ أطنان وعلى كل دبجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقتصر باعتبار أن وزنها ١٩,٢٥ طنا وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبدع بين مقدم إسداعها ومؤخر إسداعها ما رأسا علاوة أقدام ويكون نقل ١٩,٢٥ طنا محلا على شريطين يرتكان على سطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

والمستزيمات الفنية بما فيها توفير المياه الذى قد تستزيمه الطوارى . وتكون الأراضي والسكان وموارد المياه مطابقة للنظر الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للمجدد وسائل الراحة المتوفرة مع مرعاة طيبة هذه الجهات وذلك بخرس الإمتحار وإنشاء الحدائق وميادين الأكاب الخ . وبعد موقع لإقامة نجم للثقافة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تهتم الحكومة المصرية الأراضي وتتنش السالكين وموارد المياه ووسائل الراحة ونعم الثقافة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك في الملكية المتحدة بنفق ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أقتضته الحكومة المصرية فعلا ليل سنة ١٩١٤ في إقامة نكبات جديدة أنشئت لئلا على نكبات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربح النكبات والمستزيمات الفنية للقنات البرية .

على أن ينفق أقل من اثنين المليون في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القنات البريطانية من القاهرة . ويبلغ المبلغ المتاح في الوقت المعين لانسحاب القنات البريطانية من الإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشر الآتى ذكرها . والحكومة المصرية أن تقاضي إيجارا ماسبا نظير استعمال السكان المعتدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - يجوز نفاذ هذه المعاهدة تبين كل من الحكومتين نورا شخصين أو أكثر يتألف منهم لجنة يهد إليها يبيع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تسامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكركسية) والمواصفات التى يقدمها يمثلو حكومة صاحب الجلالة في الملكية المتحدة بشرط أن تكون مقفولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات لتلصاح بكل عمل يقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القنات البريطانية أو جميعهم حق لخص الأعمال في جميع أدوار إنشائها كما يجوز لئلا الملكية المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل . وتتخذ المقررات والمشروعات التى يقدمها ممثلو الملكية المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون مقفولة وألا لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وضياعها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التى تسترى وتركب من الطراز المقنن والمستعمل عادة في الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طيبا أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في الملكية المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القنات البريطانية لهذه النكبات والسكان ، بإدخال التصميمات والتغييرات وإنشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

١٠ - تحقيقاً لحسن تدوين الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة لتدريباتها. ويجرى التدريب في المنطقتين (أ) و(ب) طول السنة. وتكون المنطقة (ج) للقوات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :
(أ) غربي القنال من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوباً (ب) في ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣١ شرقاً بحيث تشتمل كل الأرضى المنزوعة .

(ب) شرق القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٢٩° ٥٢ ومن ثم في الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤° ٣١ ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩. ومساحات المناطق المشار إليها في السابق مبنية على الخريطة المصغرة بالمعاهدة^(١) (مقياس رسم : ١ : ٥٠٠,٠٠٠) .

١١ - تمنح الحكومة المصرية الطيران فوق الأرض الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومتراً منه إلا ما كان يقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس في معرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يمس على قوات الطرفين المتحالفين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التي تتبع تسمية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تتقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تتقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهام العربية والموانئ اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إنشاء ثلثة صينية بريطانية في هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهام والموانئ عند مرورها .

١٣ - نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداها تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه الماملة في الأرضى البريطانية .

١٤ - نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على أعداد كثير من الأماكن لتزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستبني وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الساحلة لتزول الطائرات البرية والبحرية في الأرضى والمياه المصرية . وصحاح الحكومة المصرية أى طلب يتقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تمل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجات الحليين .

(١) اتفاقية البحرية .

(ب) السكك الحديدية :

(١) ^(١) تزد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لخدمة حاجة القوات بمد وإمدادها في تلك المنطقة وتسهيل سرعة نقل الرجال والمعدات والبعلات والمهمات بالطائرات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا لكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشئ على تفتتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية. فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يحل الخط بين الزقازيق وطعنا مزدوجاً .

(٣) يحسن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويصل دائماً .

٧ - فضلاً عن الطرق المبنية في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها وللأغراض ذاتها ستفتح الحكومة المصرية الطرق المبنية بمد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً إلى قنا وقوص .

(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى الفردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكجاري التي تمام عليها وفق نفس المستوى المين في الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق المبنية في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ - وسينأتم الأماكن المشار إليها في الفقرة الرابعة على مائضى الطرفين المتحالفين (ولا تدخل في ذلك المسكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتاً بالإسكندرية طبقاً للفقرة التاسعة عشرة الآتية ذكرها) وتم الأعمال المشار إليها في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عند السكك الحديدية المبنية في الشطرين ٢ و٣ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تتسحب القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمينية في الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتاً بالإسكندرية وتعمل الأرضى والتكثت ومنازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية والأبوية التي تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكاً للأفراد .

٩ - أى خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) السالف ذكرها يرض للفصل فيه على لجنة تحكم مؤلفة من ثلاثة أعضاء اثنين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعلن الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائياً .

(١) تراجع المذكرة الأولى الواردة في صفحة ١٦

(المادة التاسعة)

يحدد ب اتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما يتجرب به من إضفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوتات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقاً لأحكام هذه المادة .

(المادة العاشرة)

ليس في أحكام هذه المادة ما يس أو ما يقصد به أن يس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ب اتفاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

(المادة الحادية عشرة)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل الاتفاقية ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقية المذكورتين ويواصل الحاكم العام، بالنيابة من كلا الطرفين المتعاقدين، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم غزوة الحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرأيا البريطانيين وبين الرأيا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية القوتات الجزئية البريطانية في استعمال منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية الساقطة الذكر في إرسال مقادير من الرغود والمهمات إلى البعض منها لخزنها في سقاف تمام طما لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستقبال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنع الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوتات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية الساقطة الذكر وتمنع مثل هذه التسهيلات لموظفى القوتات المصرية وطائراتها ومهماتيا في القواعد الجزئية للقوتات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ، ولا يرض هذا الإذن دون مبرر مقبول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور في إبقاء وحلقات من قواته في الإسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وفى المدة التفرجية التى اصعبها الطرفان المتعاقدان ضرورة لما يأتى :

(أ) لإتمام بناء التكتلات في منطقة الفناء نهائيا .

(ب) تحسين الطرق الآتية (١) :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والإسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء .

٣ - بين الإسكندرية ومرسى مطروح .

وفلك للوصول بها إلى المستوى المبين في جزء (أ) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى فلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات (أ) و (ب) و (ج) الساقطة الذكر قبل انقضاء مدة الثلاثى السنوات المذكورة أعها وستولى الحكومة المصرية طبقاً صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوتات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوتات البريطانية الموجودة في الإسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متممة بالتسهيلات التى لها الآن .

ملحق السادسة الثالثة عشرة

١ - إن الأعراس التي ترى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يقع ذلك حتماً لغناء القيود الحالية التي تعيد السيادة المصرية مسألة سرياً التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة مقبولة محددة ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تنبى المحاكم المختصة وتباشر الاختصاصات المنوطة الآن للمحاكم المختصة فضلاً عن اختصاصها القضائي الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختصة .

٢ - تستعمل الحكومة المصرية تغطية أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختصة كما هو وارد في النشرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تمارس سبباً في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وتستأذن تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقها كاملة في مقوضة إلغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختصة .

٥ - من المتفق عليه أن النشرة (أ) من الفقرة الثانية لا تنفي فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسرياً التشريع المصري على دعاياها ولكنها تنفي أيضاً انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختصة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الأجانب . ويقع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختصة في سلطتها القضائية أن تقتضي في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بتمتضي هذا أن أي تشريع مصري يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، وأنه في ما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً جلياً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

ملحق السادسة الحادية عشرة

عالم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون البدء العام الذي يرضاه من المستقبل بالنسبة للاتفاقات المولية هو أنه لا يخلق على السودان إلا يعمل مشترك هجوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي ملحق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . وعلى هذه الاتفاقات تكاد تشمل على النوام حكماً خاصاً بالاتضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تلعب هذه الطريقة بليل الاتفاق سارياً في السودان ويخبر الاتفاق بوثيقة مشتركة يوقعها من مصر ومن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الاتفاق في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالاتضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاروير واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فستترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا يعمل مشترك يخبر خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يرتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على تفضيها لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندر بان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المادة الثانية عشرة)

يتفق صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجبها في هذا الصدد .

(المادة الثالثة عشرة)

يتفق صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استقرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للبداية التى تنطوى عليها المواد (٧ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك تبقى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصتق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنقيحها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسبل لدى السكرتير العام لمعاهدة الأمم .

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

وتعزوت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٩

ختم - مصطفى الحاس .

» - أحمد ماهر .

» - م. محمود .

» - ا. صدق .

» - ع. يحيى .

» - واصف بطرس غالى .

» - ع. ح. حمز .

» - مكرم عبيد .

» - محمود فهمى النقراشى .

» - أ. حلى سيف النصر .

» - حلى الشمسى .

» - م. ح. جيسى .

» - حافظ عفيفى .

» - أنتونى ليندن .

» - ج. راضى ماكروناله .

» - جون سيمون .

» - هاليفاكس .

» - مايزر . و . لاميون .

٧ - لما كان من الممول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فيستلزم بين الاختيار إلى أنه من المربوب فيه أن يستثنى من قبل الاختصاص - على الأقل فى البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برأيا الدول المتأثرة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القضائية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - يستقضى نظام الانتقال الذى يوضع للماكم المتطلعة وتسل الاختصاص المحال للماكم القضائية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المتطلعة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الغايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستضمن فى تضمنه المسائل الآتية:

(١) تعريف كلمة "أجنبي" بقصد الاختصاص المقتبل للماكم المتطلعة .

(٢) زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المتطلعة بما يقتضيه التوسيع المقترح للاختصاص .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل الضو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تبقى المعاهدة الحالية جميع الاختصاصات أو الوثائق التابعة التى يكون استمرار بقائها مائلاً لأحكام هذه المعاهدة. ويجب أن يبدأ باتفاق الطرفين المتعاقدين، إذا طلب أحداهما ذلك، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بقصد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لها تسوية بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات، بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . وإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها بمال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم لفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة لفصل فيه طبقاً للإجراءات التى تنفق عليها الطرفان المتعاقدان .

محضر متفق عليه

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :
(١) أن تشمل أبنية التكتلات البريطانية أماكن للترويج من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى ، (ب) إنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع محم القاعة عملياً نهائياً إلا أن الرعي قد تصفع لهذا الغرض ، (ج) إن الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها فلا مصلحة سكان تلك المناطق تستمد جميع التنازير الصعيرة الممكنة لكافة الملايا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن يخفى بالشروط المبينة في الفقرة السادسة فإن الحكومة المصرية ستنتهي طريقاً جديداً يصل ما بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد التلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الصليب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضي الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية وأن كلفت "التدريب الصحيح" الواردة في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة "المعدات" الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تشمل ما أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات الخفيفة .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقرراً سنوياً عن إدارة السودان. وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصري أن يسجل عند توقيع المعاهدة في محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلي بيان هذه التفسيرات :

١ - من المفهوم طبعاً أن السفيلات المنصوص عليها في المادة السابعة التي تهدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو إمدادات بريطانية في الحالات المبينة بتلك المادة .

٢ - من المفهوم أنه كتجسبة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور للتبادل نفسه .

٣ - تشمل "طرق المواصلات" المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإغيارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتلغرافات والأسلاك) .

٤ - تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريبية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستزيمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أي تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي "منطقة جنيفة" الواردة في الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات جنوب شرق محطة فايد بمرضى ثلاثة كيلومترات من شاطئ البحيرة .

٦ - من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي ستعمل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

ويقتل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير لأن لا يتأثر ذلك من تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقاً للفقرة الثامنة .

مذكرات

لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من حضرة صاحب البعثة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

بحريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من الماهدة التي وقعتها اليوم أكثر من
بإلحاقك أنه نظرا لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا
والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي
يمثله في مصر فإذن السفراء البريطانيين سيبترون ذوى أهمية على باقي
الفتين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر في الوقت وبالشروط
النصوص عليها في المادة السادسة عشرة من الماهدة .

وتفضلوا الخ م (توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب البعثة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

بحريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من الماهدة التي وقعتها اليوم أكثر من
بإلحاقك أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية
فوراً ولكنها ستفتنى لمدة خمس سنوات من نفاذ الماهدة ضمناً أوروبا
مينا في بوليس المدن ويحق هذا البوليس في المدة المذكورة تحت إمرة
ضباط بريطانيين .

وتسيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل المنصر الأوروبي
المذكور بما يضمن استمرار العمل في هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية
أن تستغنى كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الأوروبي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لماهدة الصداقة والتعاون
التي وقعتها اليوم الرابا البريطانيين الحائزين للوحدات المطلوبة عندما
تستخدم خبراء من الأجانب .

وتفضلوا الخ م (توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

١٥ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة
أنه فيما يكون تمييز الرابا المصريين في وظائف السودان الرسمية
خاصا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات
المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسمى فوراً بمجرد نفاذ
الماهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون
مراعاة للجنسية وذلك بالإختيار تبعاً لمعادرة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لاتعم الحاكم العام من أن يبين أحيانا
في بعض الوظائف الخاصة بأشخاص من جنسيات أخرى إذا لم يتمس بوجود
ذوى المؤهلات من الرابا البريطانيين والرابا المصريين أو من السودانيين .

١٦ - من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة
أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان
فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة لتقديم
في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والتكاليف اللازمة لهم . وسترسل الحكومة
المصرية فوراً بمجرد نفاذ الماهدة حاجلا مصر با ضابطاً يستطيع الحاكم العام
استشارته في هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان
والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تحت بين وزارة المالية المصرية
ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل
فقد روى أنه ليس من الضروري أن تتضمن الماهدة أى نص خاص بهذه
المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة
الثالثة عشرة أن المسائل التي ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى
محكمة في مصر .

وقع هذا المحضر من أسخزين في لندن في اليوم السادس والعشرين من
أغسطس سنة ١٩٣٦ م

(توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء المصرى

(توقيع) أتوتى إيدن
وزير خارجية جلالة الملك

مذكرات تبودلت في مصر

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من سعادة السير مايكل لايسون إلى حضرة صاحب الدولة
مصطفى النحاس باشا

دار المنسوب السامي ببول الإسكندرية

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى الفقرة السادسة (ب) (١) من ملحق المادة ح (٩) (١) طلبت إلى دولكم بالنيابة عن الوفد المصرى أن أوافيكم بيانات عن العمل الذى قد تطلب تأديته وفقاً لهذه الفقرة ، فأتشرف بأن أرسل إلى دولتكم مع هذا بيان بهذه التفاصيل بالقدر الذى يتيسر الآن ، عل أن هذا البيان تقريرى وقد تضاف إليه تفاصيل أخرى فيما بعد .

وتفضلوا الخ ما
(توقيع) مايكل . و . لايسون
المنسوب السامى

البيان المرافق للمذكرة الأولى

ما تتطلبه بالقرب السكك الحديدية في منطقة القتال

المحصر :

شرط المخزن الحمال والرصيف الخاص بركوب الجنود وكذلك شرط مخزن يجهز في نهايته بمطلع للشحن يعمل طوال كل منهما كآلية لوقوف ستين عربة مع عمل التسييلات اللازمة لإسكان تسيير قطار كل ثلاث ساعات .

منطقة جنيفة :

(١) محطة الركوب :

شرطاً مخزن غذائى رصيفى ركوب ، وشرطاً مخزن يجهز كل منهما في نهايته بمطلع للشحن يسع كل منهما قطاراً مكوناً من ستين عربة .

(ب) منطقة للتودعات مجهزة بالتسييلات المبنية فيما يلي مع إسعاد الحاصلات اللازمة للتأورخ الخ .

مستودع القوين : فرع سكة يتفرع إلى شرطى مخزن الشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

(١١) المادة ١٩٨ من المعاهدة كما تم تعديلها .

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر ليدن

تحريراً في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أجهل هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتوصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التى وقعتها اليوم :

١ - يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وعلى وظائف المفتش العام والموظفين الثابطين له .

٢ - نظراً لأن الحكومة المصرية ترضى في استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنويع لمصلحة المحافظة التى تم عقدها أن تختار المدرسين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم لأنها قد أصرمت أن تقتطع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للذة التى تراها ضرورية للفرض المذكور .

وتشهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تحترم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تشهد بأن تعجل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها لتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظراً للظروف التى حياتها هذه المعاهدة سرف لا ترضى الحكومة المصرية بطبيعة الحال في إضاد أحد من أفراد قواتنا المسلحة ليتلقى دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداتهم غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يتعين لصالح المحافظة ونظراً لاحتياج ضرورة الصلوات في العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برة وجوية ومقاتلها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وتشهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبته الحكومة المصرية في ذلك .

وتفضلوا الخ ما

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من معادة السير مايز لايسون إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

دار المنسوب السامي

رمل الإسكندرية

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

في خلال مناقشاتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك^(١) اقترح نائب خير اقتصادى مصرى مقدمة في الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصرى مركزياً حريباً له وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة المشار إليها واعتبراً مقبولين من جهة اليدأ . كما أنه قد اعتبر من المرحوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الزى المصرى بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظراً المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا الخ

(توقيع) مايز. و. لايسون

المنسوب السامي

تصريح شفوى

محضر اجتماع عقد في قصر أنطونيادس بالإسكندرية

يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

في اجتماع بقصر أنطونيادس صباح يوم ١٠ أغسطس حيث جرى البحث في أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية وفي غيرها من المواد غير العسكرية التي التصريح الشفوى الآتى :

يلتزم حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن لا يتم عدم ورود أى ذكر في وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائي والماليين أن الحكومة المصرية حرة في أى قيد ذي صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .

وقد أبدى معادة المنسوب السامي موافقته على تصريح دولة النحاس باشا.

مستودع البترول : شريط غزن واحد للشحن يسع عشر عربات .
مستودع عربات المهمات والآلات : شريط غزن واحد يسع ثلاثين عربة سطح .

مستودع الأسلحة : فرع سكة يتفرع إلى شريطي غزن للشحن يجهز أحدهما في نهايته بمطلع ويسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع معدات المسكر : شريط غزن واحد للشحن يسع أربعين عربة .

مستودع النخية : فرع سكة يتفرع إلى شريطي غزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

منطقة المستشفى : شريط غزن واحد ووصيف نزول لقطار واحد من قطارات المستشفى .

مستودع مخازن نفقة المهندسين الملكيين : شريط غزن واحد للشحن يسع عشرين عربة .

مستودع أغذية رجال البحرية والجيش والطيران : شريط غزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

(ج) حوش للفرز وحوش للقطارات يصلحان لقيام قطار واحد للركاب أو قطار واحد للمهمات والآلات كل ثلاث ساعات في الأربع والعشرين ساعة .

(د) أرصفة وفيها من تسليحات التفرع التي تخدم .

ملاحظة : أشرطة مخازن الشحن يكون لها أرصفة بطول القطارات المخصصة لها .

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

إلى معادة السير مايز لايسون

قصر أنطونيادس

الإسكندرية

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى الفقرة ١٨ (ب) من مشروع ملحق المادة ح (٩) التي تم توقيعها بالحروف الأولى في الزايف والعشرين من يولييه الماضي أقرت بإبلاغ معادتك أن العمل القائم الآن في طريق القاهرة - الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ، والقاهرة - السويس ، سيسجل بالإنجاز وسيمت في نهاية سنة ١٩٣٦

وتفضلوا الخ

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

(١) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها .

(١) المادة الثامنة من المعاهدة كما تم توقيعها .

(٢) القائد العام للقوات البريطانية الموجودة في مصر أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها ، وذلك بالنسبة لأفراد القوات البرية لصالح الجلالة .

(٣) قائد سلاح الطيران الملكي الموجود في مصر أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادته ، وذلك بالنسبة لأفراد سلاح طيران صاحب الجلالة .

(ب) كل اختصاص مغول لأية سلطة بريطانية مختصة وكل عمل أو شيء يقوم به هذه السلطة أو يؤدي لها أو يعمل لصالحها يجوز أن يباشره أي شخص آخر أو يقسم به أو يؤدي له أو يعمل لصالحه متى كانت ذلك الشخص وقتئذ متريلا الأمر في هذا الشأن طبقا لما جرى به العرف في السلاح المختص التابع لصاحب الجلالة .

٣ - (١) المراد " بالمسكنات البريطانية " :

الأراضي أو الأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضي التي قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضي السالفة الذكر ، وإما عوضا عنها ، وتشمل المسكنات المؤقتة ومسكنات الميث في مناطق القرين والمناويز المقتورة في المساعدة حينما تستعمل المناطق المذكورة لهذا الغرض .

(ب) المراد " بطائرات السلاح " أية طائرة تابعة لقوات صاحب الجلالة .

٤ - لا يكون أحد من أفراد القوات البريطانية خاضعا لاختصاص الحاكم الجنائية في مصر ولا لاختصاص الحاكم المدنية في أي أمر يشأ من أداه واجباته الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية ، وجب إبلاغ سفير صاحب الجلالة ببيان تلك الإجراءات ، ولا يقضى اتخاذ إجراءات أخرى قبل مضي واحد وعشرين يوما من تاريخ الإبلاغ ، وتعد هذه الفترة إذا أبدي السفير أنه لم يتعسر إحكام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . ويعتبر بيان السفير للحكمة بأن الإجراءات ناشئة عن أعمال رسمية دليلا قاطعا بصدقه ذلك .

٥ - في غير إخلال بالمعقبات المقترة من أن المسكنات البريطانية هي أرض مصرية ، لا يقضى انتهاك حرمة هذه المسكنات ، ويجب أن تبقى خاضعة لمراقبة وتقود السلطات البريطانية المختصة وصحبا .

اتفاق بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وبين الحكومة المصرية

بشأن الإعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر

طبقا للسادة الثامنة من معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم ، وتمشيا مع رغبة حكومة المملكة المتحدة في بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والحكومة المصرية في تسوية الحالة بالنسبة للسائل القضائية والمالية المتعلقة بالقوات الموجودة في مصر لصالح الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند (الذي يشترط إليه فيما على صاحب الجلالة) ، قد اتفقت الحكومتان على ما يأتي :

١ - تشمل عبارة " القوات البريطانية " الوارد ذكرها في هذا الاتفاق :

(١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو للقوانين المماثلة لها في الأجزاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقبعا مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقا لنصوص معاهدة التحالف أو ملحقها بها .

(ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازات محددا لمصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتفاوضون روايتهم من امتيازات أي جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران .

(ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين (١) و (ب) السابقين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر .

٢ - (١) المراد " بالسلطات البريطانية المختصة " :

(١) أكبر ضابط بحري يكون وقتئذ داخل المياه المصرية ، وذلك بالنسبة لأفراد بحرية صاحب الجلالة ؛ أو إذا لم يكن الأمر داخلا في دائرة اختصاصه ، فالمراد هو القائد العام للقوات البحر الأبيض المتوسط أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها .

(ح) استعمال الطرق والكبارى والقنر والرحلات والبحيرات والطرق المائية وتقيدها من مجرى الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو حواجز لاجتذاف رسوم تسجيل ولا ضيق على السجلات أو التالقات المائية المستعملة في خدمة حكومة صاحب الجلالة .

(ط) التسجيلات المكانية في الموانئ للسفن الحربية وقنالات الجلود ومراكب الشحن وطائرات السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة .

(ى) نفس الإغفاء الذى يتمتع به طبقا للقانون الدولى المثلون السياسيون للدول الأجنبية فيما يخص بالمراسلات الرسمية المنطقة بالقوات البريطانية ونقله بريدها .

٧ - (أ) يدفع الأفراد التابون للقوات البريطانية الذين يملكون صفارا ثابتا نفس الضرائب ورسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية التى يدفعها الأفراد المدنيين البريطانيين عن هذه الأملاك وغلاها .

(ب) يدفع الأفراد التابون للقوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من الأجهزة اللاسلكية مسجلة كانت أو مرسلة الضريبة أو رسوم الرخصة المقررة وتقتضى الخاصة بهذه الأجهزة .

(ج) يدفع الأفراد التابون للقوات البريطانية الرزم المقررة وتقتضى تسجيل ما يكون ملكا خاصا لهم من التالقات المائية وأيضا (مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من المادة السادسة من هذا الاتفاق) جميع الرسوم والمواد والمكوس التى تفرض بسبب استخدام هذه التالقات .

(د) يدفع الأفراد التابون للقوات البريطانية الضريبة ورسوم التسجيل المقررة وتقتضى على السيارات الخاصة المستعملة للسير في الطرق العامة التى تتولى الحكومة المصرية صيانتها أو من الطائرات التى تكون ملكا خاصا لأولئك الأفراد .

(هـ) الاتفاق المحفوق بين الحكومة المصرية والسلطات العسكرية البريطانية بشأن الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية البحرية والعسكرية والجوية وكذا الواردات الخاصة بالأفراد التابون للقوات صاحب الجلالة وأيضا الواردات الخاصة بالهيات التابعة للبحرية والجيش وسلاح الطيران ، وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يوليوس سنة ١٩٢١ ، والمعدل إلى هذا التاريخ ، بين أله نافذ المفعول ، وإنما يشترط في حالة تغير الترخيص الجمركية أن يكون لكل الفريقين المتعاقبين الحق في المطالبة بتعديل الرسوم القياسية التى تسبق قبولها باعتبارها معادلة الرسوم والموارد الفعلية المقررة بمقتضى الترخيص الجمركية الحالية ، على أن يبقى مبدأ الأخذ بمعدل الرسوم القياسية مرجحا .

٦ - تخشيا مع أحكام معاهدة التحالف ، توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تنضم القوات البريطانية بما يأتى :

(أ) حرية الانتقال بين المسكنات البريطانية وبين المناطق العادية إلى الأراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء. وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية في شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من المواد (المهمات) أو السجلات بالسكك الحديدية أو في الطرق المستعملة للزور الصام .

(ب) الحازرات المطلقة من كل قيد سواء بالإرادي أو ضيق كالتفويض أو التفويض أو أية وسيلة من وسائل المواصلات من أى نوع كان. وكذلك التسجيلات اللازمة لصون هذه المواصلات ونحوها سواء داخل المسكنات البريطانية أو خارجها بما في ذلك مذكرات الأسلاك البحرية والخطوط البرية. والمفهوم أن الأسلاك التلفونية والتلفونية والخطوط المشار إليها هنا سوف تمتد داخل نطاق الأراضي التى يتم فيها القوات البريطانية ، وأن أى اتصال بينها وبين الأسلاك التلفونية والتلفونية التابعة للحكومة المصرية يكون خاضعا لما يتفق عليه مع السلطات المصرية .

(ج) حق توليد النور والقوى داخل المسكنات البريطانية لاستخدامها في المسكنات المذكورة وإرسالها وتوزيعها بين محطة التوليد وأى مسكن برطاني آخر بأسلاك أو أنابيب أو أية وسيلة أخرى من أى نوع كان .

(د) إرسال الإشارات التلفونية والتلفونية على خطوط تخفقات وتلفونات الحكومة المصرية مباشرة أو بواسطة أو شفوية وذلك نظير دفع الأجور العادية عنها .

(هـ) استعمال خطوط سلك حديد الحكومة المصرية طبقا للقواعد والشروط النافذة الآن .

(و) تقديم التليفونات وصيانتها واستعمالها كلها دعت الحاجة باعتبارها جزءا من مصلحة التليفونات المصرية ومتصلة بها داخلها في نظامها وذلك بالأجور والشروط النافذة الآن .

(ز) دخول أفراد قوات صاحب الجلالة إلى القطر المصرى وتزويجهم منه في أى وقت بلا تأخير ولا عائق ، بشرط واحد وهو إبراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات البريطانية في الحملات التى لا تزال فيها البلاد أو يرحلون على سفينة حربية بريطانية أو قنطرة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو قنطرة من قنالات الجيش أو في الأحوال التى لا يأتون فيها إلى القطر أو يظفرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة ضابط أو صول أو وصف ضابط برى أو وصف ضابط بحرى .

(١) المبادرة إلى موافاة السلطة البريطانية المختصة بإخطار عن إلقاء القبض يحوى اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به مع بيان نوع الذنب أو الذنوب التى أوجبت القبض عليه .

(ب) المبادرة كذلك إلى إرسال إخطار مماثل إلى مركز أقرب موظف قنصل بريطاني .

(ج) تسليم المتهم إلى السلطة البريطانية المختصة بناء على طلبها .

(د) موافاة السلطة البريطانية المختصة في خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ القبض على المتهم بالبيانات الواجبة عن التهم المنسوبة إليه مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم وأقوالهم على أن تسلّم هذه البيانات أو ترسل بالبريد المسجل .

(٢) إنما نسبت تهمة إلى فرد من أفراد القوات البريطانية ارتكب ذنباً ولم يقبض عليه من أجله وجب موافاة السلطة البريطانية المختصة على جناح السرعة ببيانات عن التهمة المنسوبة إليه ومحض التحقيق الخاص بها .

١٢ - ترسل القوات البريطانية حوما مسلحا إلى أى جهة من جهات القطر المصرى لتسلم أى فرد مقبوض عليه من أفرادها وحراسه في طريقه إلى مصر بريطاني وذلك طبقاً لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة السالفتين .

١٣ - (١) تتعهد الحكومة المصرية بأن تحرم بناء على طلب السلطة البريطانية المختصة بإقتاد جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور الأشخاص الخاضعين لقضائهم بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية التابعة لأصحاب الجلالة في القطر المصرى (المجالس العسكرية ومجالس التحقيق والمحاكمات) ومجالس الضباط أو غيرها من المحاكم العسكرية) المشكلة والمتعددة بأمر السلطة البريطانية المختصة .

(ب) تتعهد حكومة المملكة المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور أى فرد من أفراد القوات البريطانية بصفة شاهد في أية قضية أمام المحاكم المصرية ومن بينها المحاكم المختلطة والمجالس العسكرية ومجالس التدبير ومجالس التحقيق وذلك بناء على طلب يقدم إلى السلطة البريطانية المختصة موقفاً من الموظف المختص في وزارة المحاكمات أو رئيس المحكمة ذات الشأن .

١٤ - أخضعت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة على أنه من المرفوض فيه أن كل شخص يدر بمضور مجلس عسكري بريطاني طبقاً للفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة سالفة الذكر ويكون متبهما بأحد الذنوب المينة به ، يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة :

(١) تختلف عن الحضور بعد إعلانه بذلك إعلاناً قانونياً ، أو :

وفيها عدا ذلك تنفى المسكرات البريطانية والقوات البريطانية والأفراد التابعون لها من جميع الضرائب غير عوائد البلدية عن الخدمات التى تؤدي لهم ، كما يقفون من جميع رسوم التسجيل والرسوم المفروضة ما لم يكن قد سبق اتفاق بين الحكومتين على خلاف ذلك .

٨ - تبذل الحكومة المصرية وسما في تدمير كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يدق بها خطر وتقدم كذلك كل وسائل التيسير في انتقال موظفى صاحب الجلالة ومهماتهم من وإلى مكان الطائرة المخرجة لإقافها إذا كانت قد نزلت مكرمة أرضاً مصرية .

٩ - بناء على طلب موقع من الموظف المختص في وزارة المحاكمات تسلّم السلطة البريطانية المختصة الأشخاص الذين ليسوا من أفراد قوات صاحب الجلالة ويكونون داخل أحد المسكرات البريطانية ، ومن :

(١) صدر أمر بالقبض عليهم لارتكابهم أمراً يقتضى محاكمتهم عليه أمام محكمة مصرية ، أو :

(ب) صدر عليهم حكم بالسجن من أية محكمة مصرية ، أو :

(ج) صدر ضدهم أمر من سلطة عسكرية مصرية مختصة بسبب الهروب من الجندية أو الثياب بدون إذن ، أو :

(د) الذين لا يخرجون حالا من تلك التكتلات كما يحدث عادة في الأحوال التى يلبس فيها أمثال هؤلاء الأشخاص إلى تلك التكتلات فراراً من وجه البوليس .

ويلبى أن يشفع كل طلب من أجل تسليم أحد المدنيين المنصوص عليهم في الأحكام سالفة الذكر بصورة رسمية صحيحة من الأمر بالقبض والحكم بالسجن حسباً تكون الحالة كما يشفع الطلب بالبيانات الميسورة عن شخصية المذنب المطلوب تسليمه ومحل وجوده .

١٠ - تكفل الحكومة المصرية :

(١) البحث عن أى أفراد تابعين للقوات البريطانية ممن يطالب بهم كبار من أو غائبين بدون إذن والقبض عليهم وتسليمهم بناء على طلب كتابي من السلطات البريطانية المختصة .

(ب) اقتاد الإجراءات القانونية ضد الأشخاص المتهمين بأمر تمس القوات البريطانية ويجهلون وأمين تحت طائلة القانون فيما لو كان ارتكابهم لها ماماً بالقوات المصرية .

١١ - (١) مع مراعاة أحكام الشطرة (١) من المادة سالفة الذكر لا يصح أفراد القوات البريطانية عرضة للقبض عليهم بواسطة السلطات المصرية إلا في الظروف التى تبرر القبض على الأفراد المدنيين البريطانيين ، فإذا قبض على أى فرد من أفراد القوات البريطانية وجب اقتاد الإجراءات الآتية :

(٢) الامتناع من حلف الفين المطلوبة منه قانوناً أو من تأدية العهد الرسمى المطلوب ، أو :

(٣) الامتناع عن تقديم أى أوراق فى حيازته أو تحت تصرفه يطلب إليه قانوناً تقديمها ، أو :

(٤) الامتناع كشاهد عن الإجابة عن أى سؤال قد تطلب المحكمة إليه قانوناً الإجابة عنه ، أو :

(٥) إهانة المحكمة بالتفوه بألفاظ مهينة أو ألفاظ تهديد أو مقاطعة لها أو تشويش عليها ، أو :

(٦) تقديم أقوال كاذبة عمداً عند استجوابه بعد تأدية أيمن أو العهد الرسمى . ومن المرغوب فيه كذلك أن كل شخص يؤمر بالحضور أمام محكمة مصرية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة آتية الذكر ويرتكب أحد الذنوب المبينة فيما سبق من هذه المادة يحاكم أمام المجلس السرى البريطانى المختص .

على أن تحديد طريقة تنفيذ الفقرتين السالفتي الذكر من هذه المادة ومدى الأخذ بهما إنما يتوقف على قوانين المحكمة المتحدة والقوانين المصرية كل فيما يخصه . وعليه انضمت الحكومتان على أن تكون هذه المسألة محل بحث آخر يمرى فيما بعد .

١٥ - تلغ كل حكومة إلى الأخرى ، بناء على طلبها ، جميع المصاريف المطلوبة التي تتكبدها فى تنفيذ أحكام المادتين (٨ و ٩) والفقرة (١) من المادة المباشرة والفقرتين (١) و (ب) من المادة الثالثة عشرة .

١٦ - لا تسرى الميزات والإعفاء المنصوص عليها فى هذا الاتفاق إلا على الأشخاص المقيمين مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر أو المملكتين بها ، طبقاً لأحكام معاهدة التحالف والنص الوارد فى المادة الأولى من هذا الاتفاق .

وفىما يتعلق بموظفى الجيش وسلاح الطيران تسرى القيود الخاصة بعدد القوات المنصوص عليها فى المعاهدة المذكورة (دون إخلال بأحكام المادة السابعة منها) .

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتهما هذا الاتفاق ووضعا أختامهم عليه .

وتجوزت منه صورتان فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ م .

عن الحكومة المصرية :

(الإمضاء) : مصطفى النحاس

عن حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمالى أيرلندا :

(الإمضاء) : أنتونى إيدن

CAIRO

REPRINTED OCTOBER 1935
CORRECTIONS TO RED PLATE

PLATE 1 SUR 003

1:50,000



Scale of 1:50,000

Symbol	Description
[Symbol]	Highway
[Symbol]	Railroad
[Symbol]	Canal
[Symbol]	Drainage
[Symbol]	Contour
[Symbol]	Spot Height
[Symbol]	Water
[Symbol]	Vegetation
[Symbol]	Urban Area
[Symbol]	Island
[Symbol]	Break in Line
[Symbol]	End of Line
[Symbol]	Beginning of Line
[Symbol]	Intersection
[Symbol]	Curve
[Symbol]	Angle
[Symbol]	Circle
[Symbol]	Square
[Symbol]	Triangle
[Symbol]	Star
[Symbol]	Circle with Cross
[Symbol]	Square with Cross
[Symbol]	Triangle with Cross
[Symbol]	Star with Cross
[Symbol]	Circle with Dot
[Symbol]	Square with Dot
[Symbol]	Triangle with Dot
[Symbol]	Star with Dot
[Symbol]	Circle with X
[Symbol]	Square with X
[Symbol]	Triangle with X
[Symbol]	Star with X
[Symbol]	Circle with Plus
[Symbol]	Square with Plus
[Symbol]	Triangle with Plus
[Symbol]	Star with Plus
[Symbol]	Circle with Asterisk
[Symbol]	Square with Asterisk
[Symbol]	Triangle with Asterisk
[Symbol]	Star with Asterisk
[Symbol]	Circle with Hash
[Symbol]	Square with Hash
[Symbol]	Triangle with Hash
[Symbol]	Star with Hash
[Symbol]	Circle with Dollar
[Symbol]	Square with Dollar
[Symbol]	Triangle with Dollar
[Symbol]	Star with Dollar
[Symbol]	Circle with Percent
[Symbol]	Square with Percent
[Symbol]	Triangle with Percent
[Symbol]	Star with Percent
[Symbol]	Circle with At
[Symbol]	Square with At
[Symbol]	Triangle with At
[Symbol]	Star with At
[Symbol]	Circle with Underscore
[Symbol]	Square with Underscore
[Symbol]	Triangle with Underscore
[Symbol]	Star with Underscore
[Symbol]	Circle with Tilde
[Symbol]	Square with Tilde
[Symbol]	Triangle with Tilde
[Symbol]	Star with Tilde
[Symbol]	Circle with Caret
[Symbol]	Square with Caret
[Symbol]	Triangle with Caret
[Symbol]	Star with Caret
[Symbol]	Circle with Backslash
[Symbol]	Square with Backslash
[Symbol]	Triangle with Backslash
[Symbol]	Star with Backslash
[Symbol]	Circle with Pipe
[Symbol]	Square with Pipe
[Symbol]	Triangle with Pipe
[Symbol]	Star with Pipe
[Symbol]	Circle with Ampersand
[Symbol]	Square with Ampersand
[Symbol]	Triangle with Ampersand
[Symbol]	Star with Ampersand
[Symbol]	Circle with Asterisk
[Symbol]	Square with Asterisk
[Symbol]	Triangle with Asterisk
[Symbol]	Star with Asterisk
[Symbol]	Circle with Hash
[Symbol]	Square with Hash
[Symbol]	Triangle with Hash
[Symbol]	Star with Hash
[Symbol]	Circle with Dollar
[Symbol]	Square with Dollar
[Symbol]	Triangle with Dollar
[Symbol]	Star with Dollar
[Symbol]	Circle with Percent
[Symbol]	Square with Percent
[Symbol]	Triangle with Percent
[Symbol]	Star with Percent
[Symbol]	Circle with At
[Symbol]	Square with At
[Symbol]	Triangle with At
[Symbol]	Star with At
[Symbol]	Circle with Underscore
[Symbol]	Square with Underscore
[Symbol]	Triangle with Underscore
[Symbol]	Star with Underscore
[Symbol]	Circle with Tilde
[Symbol]	Square with Tilde
[Symbol]	Triangle with Tilde
[Symbol]	Star with Tilde
[Symbol]	Circle with Caret
[Symbol]	Square with Caret
[Symbol]	Triangle with Caret
[Symbol]	Star with Caret
[Symbol]	Circle with Backslash
[Symbol]	Square with Backslash
[Symbol]	Triangle with Backslash
[Symbol]	Star with Backslash
[Symbol]	Circle with Pipe
[Symbol]	Square with Pipe
[Symbol]	Triangle with Pipe
[Symbol]	Star with Pipe
[Symbol]	Circle with Ampersand
[Symbol]	Square with Ampersand
[Symbol]	Triangle with Ampersand
[Symbol]	Star with Ampersand

REFERENCE



REFERENCE



واليك يا حضرات الثواب كيف يحقق هذا الاتفاق آمال مصر :

ما هي آمال مصر ؟ آمال مصر من بدع حركتها الاستقلالية هي زوال الاحتلال ، والتفتح بالاستقلال .

أما زوال الاحتلال فله وجهان ، زواله صفة ، وزواله فعلا . أما زواله صفة فقد كلفته المساعدة في المساعدة الأولى منها . وأما زواله فعلا فاستلزم عنه في موضعه .

أما التفتح بالاستقلال فعترف به في المادة الثالثة من المعاهدة ونصها :

" تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة " .

سلامة البلاد :

على أن التفتح بالاستقلال يستلزم صيانة هذا الاستقلال ، وصيانة الاستقلال بحكم هذه المعاهدة مأمور بها إلى في السنتين الرابعة والسابعة فالمادة الرابعة تنص على عدم مخالفة بين الطرفين المتعاقدين ، الغرض منها توطين الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

وتنص المادة السابعة على ما يأتي : " إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتضمن ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بإيجاده بصفته حليفا ... إلى آخره " .

ويؤخذ من ذلك أن الطرف الذي يشترك في حرب هو المأمور إليه أصلا بالدفاع عن سلامة أراضي وعن استقلال بلاده . والحليف إنما يأتي إليه مساعدا ومعضنا في هذا الدفاع .

وهذه مخالفة أيها السادة ، هي مخالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية . ومن حسن حظ مصر أن تتكاتف مع تلك الدولة القوية برا وبحرا وجوا وذات التفوق الدول العظيم . ولكن تكون المساواة فعلية بين الحليفتين وجب أن تتناسب مع قوة كل من الدولتين ، وهو ما حقته هذه المعاهدة فساعدت إنجلترا لمصر إنما تكون بإرسال قواتها إليها . أما مساعدة مصر لإنجلترا فلأنها — كما نصت المادة السابعة المتقدمة ذكرها — تنحصر في حالة الحرب أوخطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ينعش خطرها ، في أن تقدم إلى حليفتها ، ادخل حدود الأراضي المصرية ومع مرعاة النظام المصري والادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساومات التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات .

إننت فالمساعدة التي تقدمها مصر مساعدة محصورة داخل حدودها وتقتضب مع قوتها . أما مساعدة إنجلترا فهي مساعدة غير محدودة . وإننت فقد تساوت المساعدة في المخالفة من الجانبين تساوى حقيقيا .

بيان

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء

وفي نفس الجلسة (٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦) نهض حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والتي يليان الآتي :

حضرات الثواب المحترمين ،

باسم الحكومة أشرف بأن أدلى مجلسكم الموقر ببيان عن معاهدة الصداقة والتحالف التي وقعها أعضاء الهيئة الرسمية المصرية مع ممثل الحكومة البريطانية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمقدم منها مشروع القانون المعروض على حضراتكم .

وإني ، إذ أدلى بهذا البيان ، معتمد في نفس كل اللحظات إلى أننا ، زملا وأنا ، قد أدبنا واجبتنا وكما أمناه عليه ، كما كنا أمناه على تنصم وجهه الأمانة فينا وعلى التوكيد الصادر منها لوفد المصري خذنا تأليفه في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا في السلي إلى استقلال البلاد استقلالا تاما حيثما وجد إلى السلي سبيلا .

وأنيكم تعلمون يا حضرات الثواب أن خطة الوفد كانت منذ اليوم الأول لتأليفه ، الاتفاق مع بريطانيا العظمى اتفاقا يحقق استقلال البلاد التام ويصون المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وهي خطة أملتها الحكمة والوطنية الصداقة معا ، وانصد لإجماع الشعب المصري على تأييدها ، لأن الأمانة لم تنهض نهضتها لولا أوجعنا ، وإنما نهضت نفسا إلى استقلالها ، فإذا هي آتست من الطرف الآخر استعدادا للمفاوضة معها لم يكن من الحكمة أو من صيدق الوطنية أن نسمح من المفاوضات ، بل تدخلها مؤمنة بحقها وأهله من نفسها . فإذا أفضت هذه المفاوضات إلى تحقيق استقلالها فيها ونعمت ، وإلا فالجهاد متصل لا يتقطع ، ولا يضع حق من خلفه جهاد موصول (تصفيق) .

ولقد أخفقت المفاوضات السابقة جميعها ، ولكن أخفاقها لم يكن إلا برهان على سداد خطة الوفد ، لأنه لم يضع على الأمانة حقا أو بشا لها عزما . ولقد كانت المحادثات الأخيرة الدليل القاطع على سداد خطة الوفد لأنها أدركت الآمال وحقت الاستقلال . وإنما أخفقت المفاوضات السابقة كلها ، لأن وجهة النظر التي ذهب إليها الجانب البريطاني إليها لصيانة مصالحه في مصر تمارضت مع استقلال البلاد أو مست حقا من حقوقها . وإنما أفضت المحادثات الأخيرة إلى غايتها لأن وجهة النظر التي انتهى إليها لم تتعارض مع الاستقلال أو تمس حقا من هذه الحقوق .

ولقد كان من بإشراق التوفيق أننت تدخل مصر هذه المحادثات مؤنفة الكلمة ، متحدة الأحزاب ، مرتبطة القلوب ، وكان لها أياد الطرفان المتعادان من حسن الرعية وصديق الية ، فضل عظيم في الوصول إلى هذا الاتفاق الذي حقق آمال مصر ، وصان مصالح بريطانيا العظمى ، ووطد ملاقاتها على أساس حشريف من الود والتحالف والمساواة .

ونحن الذين نختار البعثة ونحدد مهمتها بقدر الحاجة كما هو وارد في البند الثاني من المذكرة الثالثة .

ومن جهة أخرى تتعهد الحكومة البريطانية بأن تحيل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها لتعلم بالملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الصحيح .

والمقصود بمباراة «التدريب الصحيح» هو، كما جاء في البند الحادي عشر من المضر المتفق عليه، يقول البعثات المصرية في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية ، أي كما يتعلم ضباط الجيش البريطاني سواء بسواء .

والحكومة المصرية أن توفد إلى أي بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ، كما أن لأفراد المصريين أن يتفقدوا الفنون الحربية في معاهد البلاد الأخرى .

وكذلك نص على أن الحكومة البريطانية تعاون مصر في الحصول على المهمات الحربية من المملكة المتحدة بنفس التثني الذي تقدمه بريطانيا العظمى .

يا حضرات النواب المحترمين :

تشمل مسؤولية الدفاع عن أرضنا مسؤولية الشفاعة عن قتال السويس وحرية الملاحة فيها ، فنعين المسؤولون أصلاً من هذا الدفاع واختيار القتال جزءاً لا يتجزأ من مصر ، ولكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة في ضمان حرية الملاحة في القتال باختياره شريفاً لمواصلاتها ، فإلى أن يصبح جيشنا قادراً على القيام بمفرده بهذه المهمة ، رخصنا لحلفتنا بنقطة عسكرية مؤقتة في منطقة القتال تسكر فيها قواتنا لمعاونة الجيش المصري على ضمان حرية الملاحة في قتال السويس واصلاتها العامة .

وهذا أمر مفروق منذ بدء الحركة الوطنية . ففى مفاوضات الوفد المصري برئاسة الزعيم الخالد سعد زقلول باشا مع لجنة اللورد ملر قلم الوفد إلى اللجنة مشروناً رخص فيه بهذه النقطة العسكرية ، ونفاية الأمر أن مررها حدد شرق القتال ، وحددت لها مدة مشروعات ، ينتظر بعدها فيما إذا كان استبقاؤها لم يعد له لزوم ، وفي حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبة الأمم .

ويجنى أنت أقول هنا إن المقياس المتصور عليه في المعاهدة بجلاله القوات البريطانية من مصر أصبح واسم من المقياس المتصور عليه في مشروع سنة ١٩٢٠ قد نص في ذلك المشروع على النظر فيما إذا كان استبقاء النقطة العسكرية لم يعد له لزوم ، وفيما إذا لم يكن من الممكن أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القتال وهو مقياس مطاط قابل للتأويل والتفسير .

أما المقياس الذي تنص عليه المعاهدة المبرومة الآن على حضراتكم ، فهو محدد بأمر فعل واقعي ، هو وصول الجيش المصري إلى درجة يمكنه معها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة واصلاتها في قتال السويس .

وفي هذا يرجع الخلاف إلى عصبة الأمم أو إلى أي هيئة للتصميم يتفق عليها الطرفان ، فيكون مجتبا مختصراً في هذه المسألة الملحية .

ويتبين في هذه المساعدة التي تقدمها مصر داخل حدود بلادها مراعاة النظام المصري لإدارة والتشريع ، والحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريبية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة رافعة على الألباء لجل هذه التسبيلات والمساعدة فعالة .

ليس الأمر إن كان من قبل ، أي أن تتولى سلطة أجنبية مباشرة هذه الإجراءات من تشريبية وإدارية وقضائية ، بل أصبح ذلك كله من حق مصر ومن حق مصر دون غيرها .

وهذه المساعدة تقدم في ثلاث حالات ، أثنان منها نص عليها في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وزيدت الثالثة في هذه المعاهدة ، وهي قيام حالة دولية مفاجئة يمتد خطرها . وهذه الحالة الجديدة هي بين الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب مع فارق واحد .

فحالة خطر الحرب تكون معلومة وعلما منها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يمتد خطرها فلا يعلم عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلاً ، فهي حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفي هذا حكمة ، هي عدم تنبيه الدول الأخرى التي يمتد خطرها إلى الاستعداد الذي يقوم به الحليفان دوناً للخطر .

وقد نص في الحالتين — حالة خطر الحرب وحالة قيام الحالة الدولية المفاجئة التي يمتد خطرها — على أن هذه المساعدة لا تكون إلا بعد أن تتبادل الحكومتان الرأي . وتتبادل الحكومتان الرأي لم يكن صريحاً في حالة خطر الحرب في مشروع سنة ١٩٣٠ نص عليه صراحة في معاهدة سنة ١٩٣٦ وألحق بمقالة خطر الحرب قيام حالة دولية مفاجئة يمتد خطرها ، أي أننا كسبنا توضيح أمر كان مبهما في مشروع سنة ١٩٣٠ وقد جاء هذا التوضيح في البند الثاني من المضر المتفق عليه وهذا نص ما ورد فيه :

« من المفهوم أنه ككتيبة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يمتد خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه » .

مسئوليتنا عن الدفاع

بيننا أن مسؤولية الدفاع عن جميع أراضيها واقعة على عاتقنا . وهذا يستدعي طلباً أن تكون قواتنا في حالة تسمح بهذا الدفاع . ولكنكم كسبتمون أن جيشنا في حالته الراهنة لا يحقق هذه الغاية ، إذ حيل فيما سبق بيننا وبين تقويته . أما الآن فقد دخل بيننا وبين ذلك ، وأصبحت أحوالاً في زيادة هذا الجيش وتنظيمه كما نريد من اليوم الذي تتبادل فيه التصديق على المعاهدة ليصبح قادراً على القود من حدودنا والدفاع عن أرضنا .

وقد كفلت المعاهدة مساعدتنا في هذا السبيل ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجيش المصري بما فيه سلاح الطيران على النظم الحربية الحديثة ، وليس لهذه البعثة أي تدخل في إدارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتقريبه وتقويته .

الاستثناء عن الفين ولكن رؤى الآن، زيادة في الحيلة، أن الأمر قد يحتاج إلى العدد الذي استثنى عنه فاقبل على جواز زيادة القوة إلى عشرة آلاف . أما القوة الجوية وعددها ٤٠٠ طيار مع العدد الضروري من المستخدمين للإدارة والأعمال الفنية فلم يشملها التغير بل ظل عددها في معاهدة سنة ١٩٣٦ كما كان في مشروع سنة ١٩٣٠

المكان

كان مكان القطعة العسكرية البريطانية محددًا في مشروع سنة ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجيزة الثلاث منها. وقد رأيت من الإطلاع على وثائق مشروع سنة ١٩٣٠ أن الوفد المصري جاهد كثيرا في جعل مكان القوة شرق القتال، وأنهى الأمر بقوله أن تنسحب القوات البريطانية المرخص لها بالبقاء في القطر المصري بجوار الاسماعيلية نظير تساهل الجانب البريطاني في مسائل أخرى، وإنهاء تصريح الموقف بين الطرفين، ووجود ثكنات في هذه الجهة تسع ألقى جندي مما يوفر بناء ثكنات مثل هذا العدد في جهة أخرى .

أما في المعاهدة الحالية فقد اقتضت زيادة النهاية القصوى لعدد القوات تخصيص بقعة أخرى في منطقة القتال على البحيرة المرة الكبرى ونهر في نظير ذلك نقل مستودع الطائرات الموجود في أبي قير إلى مقر القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية، وكان مقررا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ أن يتقل هذا المستودع إلى بور فؤاد .

الثكنات

يستلزم نقل القوات البريطانية إلى منطقة القتال بناء الثكنات لهذه القوات في المنطقة المشار إليها . وقد كانت هذه المسألة موضع أخذ ورد طويل بين الوفدين المتصادمين ، فكان الوفد البريطاني يريد أن تتولى الحكومة البريطانية البناء وتنفذ عن التفقات ، وأنهى الأمر بالاتفاق على أن تبني الحكومة المصرية هي التي تتولى البناء لأنه يقام في أرضها ولأن الثكنات تؤزل آخر الأمر إنهما بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر كما أن هذا البناء يستدعي حركة عمل كبيرة يجب أن يستفيد منها المصريون من مقاولين ومهنيين وصناع ، وأن تستخدم فيها المواد الأولية الموجودة في مصر .

أما تصميمات البناء ومواصفاته فقدمها الحكومة البريطانية ، وأما التنفيذ فيعهد بالإشراف عليه إلى لجنة يمثل فيها الطرفان، وهناك لجنة أخرى منها للفصل فيما قد يقع بينهما من خلاف .

وقد اشترطنا شرطا أساسيا في هذا الشأن، وهو أن تكون المواصفات التي يقدمها الجانب البريطاني مقبولة ولا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة .

ويلاحظ أن الجيش البريطاني سيحل الثكنات التي يشغلها الآن في القاهرة وغيرها ويسلمها للحكومة المصرية في مقابل الثكنات التي تبنيها في منطقة القتال ، وأن الثكنات الجديدة ستكون بطورها إلى الحكومة المصرية عند جلاء القوات البريطانية عن منطقة القتال كما سبق البيان .

كذلك نص في مشروع مقر في الترخيص بنقطة عسكرية وقبلت الأمة ذلك بشرط تحديد مكانها وتوقيت زعمائها، ونص في الشروط التالية كلها على الترخيص بهذه النقطة، ولكن هذه المشروعات لم تكن وافية بوجهة النظر المصرية في تحديد مدة الجلاء .

أما مشروع سنة ١٩٣٠ فقد وقفنا فيه إلى تحديد هذه المدة بالوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري كما سبق البيان قادرا وحده على ضمان حرية الملاحة في قنال السويس، ويكون ذلك بانقضاء الثكنات قبل مرور عشرين عاما وبحكم عصبة الأمم إذا اختطف الطرفان فيه بعد مرور عشرين عاما .

وهذا نفسه هو ما تقضي به الماهدة المروضة على حضراتكم .

على أنه قد نص في هذه المشروعات كلها على أن النقطة العسكرية التي يخص بها لا تكون لها صفة الاحتلال ولا تحصل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية، وهو نص له كل مضاء وقوته مع تحديد مدة الجلاء . إذن فيقاء القوات البريطانية في منطقة القتال بقاء مؤقت وبمجرد من صفة الاحتلال، وهناك نهاية عتمة بجلاء هذه القوات نهائيا عن مصر في وقت محدد ومعلق على حالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها إلى التحكيم .

هذا جوهر مشروع سنة ١٩٣٠ وقد بقي جوهر المعاهدة سنة ١٩٣٦ وهكذا يزول الاحتلال الذي دام أربعة وتسعين عاما ، وضمينا في سبيل الخلاص منه ماضينا من جهد ونفس ومال .

وهي نتيجة سعيدة موفقة بحق لنا أن نخصر بها، كما يجب علينا أن نعمل جدينا لنصل سريرا إلى الدرجة التي تمكن قواتنا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها في قنال السويس ، ليم بذلك ما كلفته الماهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا من مصر .

تفصيلات النقطة العسكرية

وقد استيعب الترخيص لبعض القوات البريطانية بإبقاء مؤقتا في منطقة القتال ، أن ننظر في أمر عددها وثكناتها والأرض اللازمة لثاقباتها وقوة الطيران التي تبنيها .

العدد

أما العدد فقد حدد في مشروع سنة ١٩٣٠ بثمانية آلاف من القوات البرية تزيد في هذه المعاهدة إلى ما لا يتجاوز عشرة آلاف، وليس معنى ذلك أن يصل العدد حتى إلى هذا القدر ولكنها النهاية القصوى له فقد يكون ٩٠٠٠ أو ٨٠٠٠ حسب ظروف الأحوال التي تفرض أثناء بقاء هذه القوات في الأراضي المصرية ولكنه لن يزيد على عشرة آلاف . والسبب في زيادة الحد الأقصى للعدد على ماورد في مشروع سنة ١٩٣٠ تطور الأحوال العالمية والارتباك التي سادت منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن ، فقد استحدثت هذه الأحوال اتخاذ الحيلة أكثر من ذي قبل ، ولزود أن تلاحظوا أن عدد القوات البريطانية في مصر كان في سنة ١٩٣٠ عشرة آلاف . فافهمنا على

وقد اشترط أن تمنح الحكومة البريطانية قواعدها الجوية لقوات الطيران المصرية مثل ما تمنحه الحكومة المصرية في قواعدها الجوية لقوات الطيران البريطانية ووجاز أن يكون لمصر في المستقبل من قوات الطيران ما يصل هذا التبادل فعليا .

الإعفاء والميزات

وأخيرا فقد استلزم الترخيص بوجود قوات بريطانية مؤقتة ، الاتفاق على ما يتمتع به هذه القوات من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية طبقا لما هو مقرر في هذا الشأن بين الدول .

كل هذا مؤقت

على أن جميع هذه التفاصيل مؤقتة لأن وجود القوات نفسها مؤقت ومصيرها إلى الجلاء .

تفاصيل الجلاء

أولا - تجلو القوات البريطانية عن القاهرة وجميع الجهات الأخرى في هذا الإسكندرية ومنطقة القتال ، بعد بناء التكتلات اللازمة لها في المنطقة المشار إليها وإعداد الطرق الآتية :

- (١) بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير .
 - (٢) بين الاسماعيلية والقاهرة .
 - (٣) بين بورسعيد والاسماعيلية والسويس .
 - (٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى وطريق القاهرة - السويس .
- وتقدر لإتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات .

ثانيا - وتجلو القوات البريطانية عن الإسكندرية بعد إتمام باقي التكتلات في منطقة القتال وتحسين الطرق الآتية :

- (١) القاهرة - السويس ، (٢) القاهرة - الإسكندرية عن طريق الصحراء ، (٣) الإسكندرية - مرسى مطروح . وبعد تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح . وقد قدرت المدققة للاتجاه من هذه الأعمال بما لا يتجاوز ثمانى سنوات .

مسألة الطرق

وهنا أذكر لكم يا حضرات الزواب أن اقتراح إنشاء الطرق إنما جاء من جانب الفريق المصري ، فقد كان الجانب البريطاني يرى أن تكون القوات البريطانية في جهات متعددة منها القاهرة والإسكندرية لتتمكن من صد الاعتداء حيث يقع ، وكما نطلب السماح إلى منطقة القتال فيردون بأنه يغشى ألا تستطيع الانتقل إلى مكان الخطر في الوقت المناسب خصوصا إذا تمكنت الطائرات المهاجمة من تدمير الطريق . وقد وقفنا ألقا نخرج من هذا الحرج بجل رضيه الطرفان .

ثم إن الحكومة البريطانية تساهم في نفقات البناء بـ (١) ربع تكاليف التكتلات وذلك في نظير ما يبنى منها العدد الزائد على مشروع سنة ١٩٣٠ ، (٢) المبلغ الذى أخفته الحكومة المصرية قبل سنة ١٩١٤ في إقامة تكتلات جديدة لتعمل على تكتلات قصر النيل .

المناورات

اتسع نطاقها عما كان الحال عليه في مشروع سنة ١٩٣٠ نظرا لازدياد استعمال السيارات والأدوات الميكانيكية . فأصبح مدى المناورات الجوية منطقة تمتد شمالا بالقنطرة ، وجنوبا بسكة حديد السويس - القاهرة ، وغربا بالقتال ، وشرقا بخط طول ٣٠ - ٣١ بحيث تسيطر جميع الأراضي المترعة ، أما المناورات السنوية وهي تجري في فبراير ومارس من كل عام فتأخذ مساحة أوسع في الجنوب بشرط استبعاد جميع الأرض المترعة أيضا .

وأود أن نلاحظوا أنه كان مطلوبا أن نسمع بإجراء مناورات سنوية أخرى في الصحراء الغربية ليكون للقوات البريطانية إلمام بها فلم قبل ذلك لأنه يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا في القهاب والإياب ، وأخيرا اتفقتا ، بفضل الرغبة الطيبة من الجانبين ، على السماح عند القوم بإرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملوكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ودرسم الخطط الحربية عنها .

التطيران

لم يكن قد تم الاتفاق عليه في سنة ١٩٣٠ وكان الجانب البريطاني يطلب أن تكون للطائرات البريطانية أماكن نزول في جهات متعددة وأن يكون لها استعمال مطاراتنا وأماكن نزول طائراتنا ويكون له حق رقابتها والتفتيش عليها . أما في هذه المعاهدة فقد تم الاتفاق بيننا على ما يأتي :

أولا - يكون مقر القوات الجوية البريطانية في منطقة القتال .

ثانيا - لا تكون لهذه القوات منازل للطائرات بل تكون كلها في يد مصر وتسلم للحكومة المصرية منازل الطائرات التي تسيطرها القوات البريطانية الآن .

أما فيما يتعلق بالمناورات الجوية فنظرا لما تعلمونه من سرعة الطيران الحديث سرعة مذهمة ، مما يستلزم مسافات واسعة للتدريب ، فقد اتفقتا على أن يكون الطيران ، لأغراض التدريب ، فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المأهولة إلا حين تقتضي الضرورة القصوى ، وأنه إذا احتاج الأمر إلى نزول الطائرات البريطانية في داخل البلاد فأنما يكون ذلك في أماكن النزول المصرية ثم تعود إلى قواعدها الأصلية وتقوم مصر بعمل التسهيلات اللازمة للتأمين وبعدها على حساب الجانب البريطاني ، وإذا اقتضت حاجيات المحافظة في المستقبل إنشاء منازل أخرى للطائرات سواء كان ذلك زرا أو مجردا فإن مصر تقوم بإنشائها على أن تكون مصرية وتستخدمها الطائرات البريطانية ثم تعود إلى قواعدها الأصلية كما سبق البيان .

ثانياً — إلغاء إحصاءة الأمن العام الأوروبية وخروج العنصر الأوروبي من البروليس في مدى خمس سنوات ، إذ تستغنى الحكومة المصرية عن خمسة كل عام .

ثالثاً — حرية الاستفتاء من المستشارين المالي والقضائي . وقد ورد ذلك في تصريح شفوي الحق بالمعاهدة ، وهذا نص في اجتناب قصر أنطونيدس صباح ١٠ أغسطس حيث جرى البحث في أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية ، وفي غيرها من المواد غير العسكرية التي التصريح الشفوي الآتي :

(أعلن حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن عدم ورود أي ذكر في وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائي والمالي ، يعني أن الحكومة المصرية حرة في أي قيد ذي صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما . وقد أبدى سعادة المندوب السامي موافقته على تصريح دولة النحاس باشا) .

رابعاً — اعتراف بريطانيا بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد . وهذه مسألة هامة أخذت دوراً كبيراً في مفاوضات سنة ١٩٣٠ وأتينا منها إلى هذا النص الذي ورد بذاته في معاهدة سنة ١٩٣٦

وقد كان الإنجليز يقولون إنهم يتولون حماية الأجانب بحكم تصريح ٢٨ فبراير ، ولكننا استعنا أن قدمهم بأن ذلك من حقوق مصر دون سواها وهي وحدها التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد وترعى مصالح الأجانب والوطنيين على السواء .

خامساً — حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة .

سادساً — تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى . ونظراً للعلاقة التي تربطنا بها ولأن سفيرها سيكون أول سفير لدى مصر المستقلة نص على أن يكون له الأقدمية على سفراء الدول الأخرى طول مدة المعاهدة .

وهذا النص خاضع لإعادة النظر في الوقت والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

سابعاً — دخول مصر في عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وبذلك يتم تناولها بالفعل مع الجغرافيا وباقي الدول في القيام بالتزامات الدولة لحفظ سلام العالم كما نص على ذلك في مقدمة المعاهدة .

ثامناً — إلغاء جميع الاتفاقات والوثائق المتنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ بحفظاته الأربعة وهي :

(أولاً) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ثانياً) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

(ثالثاً) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(رابعاً) السودان .

ذلك أتى عند ما كنت وزيراً للأصليات كوث فتحة خاصة بالنسبة للطرق وتنظيمها ، فكنيت أرى لإعداد شبكة من الطرق المنظمة تماثل أو تتربص من الطرق التي رأيتها في البلاد الأوروبية أثناء زيارتي لها . وفي الواقع لم تكن تلك الفكرة ترمي إلى أغراض حربية بل كانت فكرة اقتصادية وعمرانية ، وقد عنت لي هذه الفكرة التي صعدت العزم على تنفيذها من قديم وأنا اتحدت مع السير مايزيلسون بصدد القبة التي يبيتها حضراتكم ، فرضت علي فكرة وهي إنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الموجودة بحيث تكون هذه الطرق جميعها سالحة في مواصلاتها العادية وللأغراض الحربية عند الحاجة ، وبذلك تستطيع القوات الحربية الانتقال بالسرعة المطلوبة وإذا اعتدى على طريق من هذه الطرق استعملت الطرق الأخرى سواء في ذلك الطرق الزراعية أو السكك الحديدية .

ونظراً للرغبة الصادقة التي كانت تحموا الجانب البريطاني فقد سلم بهذه الفكرة المنطقية واتقن بانسحاب القوات البريطانية كلها إلى منطقة القتال .

وقد سبق أن بينت أن هذه القوات تجلو أيضاً من منطقة القتال عندما يصبح الجيش المصري قادراً على ضمان حرية الملاحة وسلامتها فيه .

وبذلك يتم جلاء جميع القوات البريطانية عن القطر المصري .

ولا يبق بين البلدين غير تحالف شريف وسعيد يرطبهما على قدم المساواة ، يدا في يد ، وقتاً لند .

استقرار المحالفة

نصت المعاهدة على استقرار المحالفة طبقاً للبداي الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ أي أن المبادئ الواردة في هذه المواد هي التي تستمر معمولاً بها . أما التفاصيل فإنها تكون بجميع مواد المعاهدة الأخرى قابلة لإعادة النظر كما سيأتي البيان . واستقرار التحالف من مصلحة الطرفين وتغيير البلدين ، فأنتم تعلمون أن جميع الدول كبيرها وصغيرها تلتزم الآن إلى عقد المحالقات مع الدول الأخرى ولا تعتمد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها بل تعتمد على هذه المحالقات أيضاً . فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائماً حليف قوي على قدم المساواة الحقة ، ومن مصلحة بريطانيا العظمى أن تحمى لها مصر معوتها عند الحاجة وأن تظلمن بالمخالفة في ضمان حرية الملاحة في قناة السويس ، ولا شك أن خير حليف من تتفق مصالحه المنافسة مع مصلحة حليفه .

المزايا الأخرى

يتنا أن المعاهدة تكفل الجلاء وتعترف بالاستقلال ، وبين الآن أنها تحقق كل أركان الاستقلال في الداخل والخارج لأنها تضمن ما يأتي :

أولاً — سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري وإنشاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له .

وهنا أنتقل إلى مسألة السودان :

سألون حضراتكم أن هذه المسألة كانت علة فشل المفاوضات في سنة ١٩٣٠ فقد كان الإنجليز يرون إلى إقرار الحالة التي أوجدوها في السودان في سنة ١٩٢٤ حينما أخرجوا الجيش المصري وأخرجوا الموظفين المصريين منه.

وتعلمون أننا اتينا في المفاوضات المذكورة إلى قبول اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كخطوة أولى لما بدأ بعدها، وطالبنا تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تنفيذاً فعلياً فلم يقبل الإنجليز ولذلك فشلت المفاوضات .

أما في هذه المعاهدة فأتينا ، مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتحديد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وتوصلنا إلى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقاً فعلياً وذلك بالمسائل الآتية :

(أولاً) عودة الجيش المصري إلى السودان ، فيجهد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصري كبير إلى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التي يقيمون فيها والتكاليف الضرورية لهم . كما أننا افترضنا أن يبين الحاكم العام ضابطاً مصرياً سكرتيراً حربياً له . ويسرى أن أخبركم أن معادتي الأخيرة مع الحاكم العام أظهرت لي مقدار حسن النية الذي يبعده ، وملأني ثقة بأن الجيش المصري ستكون له نفس مكانة الجيش البريطاني الموجود في السودان سواء بسواء .

(ثانياً) يبين المصريون كما يبين البريطانيون في وظائف حكومة السودان التي لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا في ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا السودانيين من العمل على رفعهم ورفاهيتهم وتقديمهم . وبالطبع لا يكون هذا التمييز إلا عند خلو الوظائف بالتدرج ، إذ لا يمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة .

ورق الموظفين المصريون إلى أعلى الدرجات ، ومنها وظائف السكرتيرين الذين لم حتى الجلوس في مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا ، وبذلك أصبح نصيب المصريين في وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الإنجليز .

كذلك افترضنا على تحويل مفتش الري في السودان (ويكون مصرياً) حتى الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر في الشؤون المتعلقة بمهام وظائفه . وقد يصل هذا المفتش ، بكفأته وجدارته ، إلى الاشتراك مع المجلس في نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا افترضنا على نصب خبير اقتصادي مصري لمخدمة في الخرطوم .

وبطبيعة الحال بقيت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين محولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين في إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تحديد اتفاقيتي ١٨٩٩

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلي في إدارة السودان سواء في ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية .

(ثالثاً) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وهو أمر لا خلاف فيه وكنا نقول به في سنة ١٩٣٠

(رابعاً) فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تخريب في المصريين والإنجليز .

(خامساً) يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة . (سادساً) يقدم التقرير السنوي الذي يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية .

كل ذلك يا حضرات الزواب مع مراعاة أمرين أساسيين سبق بيانهما وهما عدم المساس بمسألة السيادة على السودان والاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتحديد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩

الامتيازات الأجنبية

تعملون حضراتكم أن نظرية الوفاء المصري في مسألة الامتيازات الأجنبية كان قوامها عدم العرض لإلغائها إلا بعد استقرار الأحوال السياسية في مصر حتى يطمئن الأجانب وترتاح قلوبهم إلى الحالة الجديدة عند ما تقدم على هذا الإلغاء .

ولم يسبق لفرد البحث مع الحكومة البريطانية في إلغاء الامتيازات الأجنبية فعلاً بل كانت جهوده في مفاوضات سنة ١٩٣٠ منصرفاً إلى النص على أن تأملها إلى الإلغاء .

وقد كان الحل الذي اتفق عليه في سنة ١٩٣٠ فاصراً على أن الحكومة البريطانية تتعهد ببذل نفوذها عند العمل للوصول إلى قتل اختصاصات الحاكم القنصلية إلى الحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الأجانب ، ولكن يجب عرض هذا التشريع على الجمعية العمومية للحاكم المختلطة لتتحقق من أنه لا يتناقض مع المبادئ المعمول بها في التشريع المحلي ومن أن التشريع الحالي على الخصوص لا يتضمن تمييزاً بجسفاً بالأجانب .

أما الآن ، وقد توصلت دعائهم دستورنا واستقرت علاقتنا مع الدولة البريطانية ، فكان لا بد لنا من البت في أمر الامتيازات بما يتفق مع روح العصر ومركز مصر اللاتي بها ، فاتفقنا على أن الفرض الذي نرى إليه هو :

١ - إلغاء نظام الامتيازات دون إلغاء ، وما يقع ذلك حينما نلغى الفوائد الحالية التي تعيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

٢ - إقامة نظام استقال لمدة معقولة تحددها وتطول بنحو مبرر . وفي أثناء تلك المدة تبقى الحاكم المختلطة وتباشر اختصاصات المخولة الآن للحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائي الحالي . وفي فترة الانتقال لا يكون للحاكم المختلطة أي اختصاص تشريعي ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين وتختص مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التي تمن أو تعدل لتكون سارية

تعديل المعاهدة

بقيت نقطة أخيرة هي مسألة إعادة النظر في المعاهدة، فبما عدا ما سبق الإشارة إليه من استقرار الحافة طبقاً للبداية الواردة في المواد ٧ و ٦ و ٥ و ٤ و ٣ و ٢ و ١ لا تفاصيل هذا المبدأ تكون نصوص المعاهدة قابلة للتعديل بالطريقة الآتية:

بعد عشر سنوات يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين لإعادة النظر فيها . وبعد عشرين سنة يجب الدخول في مفاوضات لهذا الغرض إذا طلب ذلك أحد الطرفين .

فإذا انقضا على التعديل فيها ، وإلا يمرض الخلاف على عصبة الأمم أو على أي شخص أو هيئة تحكم يتفق عليها الطرفان .

يا حضرات القواب المحترمين :

تلك هي المعاهدة التي وقعناها في ٢٦ أغسطس الماضي . وقد رأيت مما أدليت به إليكم أنها تحقق استقلال البلاد وتضمن المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع الاستقلال . والفضل في هذه النتيجة الموفقة لتلك النهضة المباركة التي حل لواها زعيمنا الخالد المغفور له سعد زغلول باشا وأولي فيها كما أبلى الشعب المصري كله على اختلاف طبقاته وتباين هيئاته خير بلاء ، ولشهادتنا الأبرار الخالدون الذين سقوا غرس الحرية بالدماء ، فرسا أصله وطيلما في الأرض ، وعلا فرعه مرتقيا في السماء .

ولا ننسى ما ساد الأحزاب المختلفة من تضافر وود وصفاء فقد كان له في هذا التوفيق العظيم فضل عظيم .

وإني في هذا الموقف لا يسعني إلا أن أذكر كما شاركنا ما أبداه جميع إخواني المصريين أعضاء الهيئة الرسمية من الوطنية الصادقة، وما بذلوه من مجهودات المرحقة طوال مدة المحادثات ، وأن أؤثر بالنيات الطيبة التي كانت رائدة أعضاء الوفد البريطاني الكرام ، وعلى الخصوص صاحب السعادة السيد مايز لميسون الذي كان له سعي مشكور وفضل كبير في تيسير الصعوبات وتذليل العقبات . كما أذكر بالشكر والاعتباط ما أبداه جناب وزير الخارجية البريطانية المستر أنطوني إدين ، وما أبدته الوزارة البريطانية على العموم من حسن الرغبة في الوصول إلى الاتفاق كما يدل على أن المعاهدة التي عقدناها ستستند بنفس الروح الطيبة لخير البلدين .

يا حضرات القواب المحترمين :

الآن ، وقد أصبح الأمر إلينا وزمام المستقبل بين يدينا ، ينبغي لنا أن نأخذ أهبنا وتشكل عدتنا ، وأن نهض بالمسئولية الجسيمة التي تتطلبها العهد الجديد ، متصرفين إلى البناء والإنشاء لا إلى التهاجد والبغضاء ، لنجني ثمرات استقلالنا ونأخذ مصر الناهضة مكانها اللائق بها بين الأمم في خدمة الإنسانية وصيانة السلام العام .

يا حضرات القواب المحترمين :

القول قولكم والكلمة الأخيرة لكم .

(تصفيق حاد) .

على الجميع من مصريين وأجانب . كما يكون لها اختصاص أوسع من اختصاصها الحالي في المسائل الجنائية . أما الاختصاص القنصل في مسائل الأحوال الشخصية فلا ينقل إليها إلا بموافقة الدول ذوات الشأن .

وفي نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة في الاستثناء عن الصالح المختطف .

وإنما قلنا بإيجاد نظام انتقال بفضل بين الحالة الحاضرة والحالة التي سيبتغي إليها الأمر بسبب الحاجة إلى تحضير القوانين المراد تطبيقها على المصريين والأجانب معا . وكما اقترح أن تكون فترة الانتقال خمس سنوات ، ولكن رؤى من المستحسن ترك تحديد هذا التوقيت الذي يقصد للنظر في إلغاء نظام الامتيازات بأسره ، حتى لا نضع الدول أمام الأمر الواقع ونحقق على أن تكون هذه الفترة قصيرة لا تطول بغير مبرر .

أما التنازلي التي تقتضيها الوصول إلى تلك الأغراض فهي الاتصال بكتلوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات ، وأمتنا وطيد في الوصول معها إلى ما نريد ، فإذا تمرد الاتفاق مع الدول تحفظت الحكومة المصرية بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه الحكم المختطف .

وقد وافقت بريطانيا العظمى على التنازلي المشار إليها وتمهتدت بالتصديق مع الحكومة المصرية لتطبيقها باستمال كامل نفوذها عند الدول .

قد يقال لم لا يقبل الانحياز إلغاء امتيازاتهم من الآن ؟ فبيان ذلك أن هناك اعتبارات دولية يعمهم مراعاتها كما راعيناها نحن أعضاء ، وأنهم لا يقبلون أن تكون رعاياهم في مركز أدنى من رعايا الدول الأخرى إذا لم يتم الاتفاق على إلغاء الامتيازات ، ولكنهم اعترفوا صراحة بأن نظام الامتيازات لا يمد يوافق روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، ووافقوا على جميع الأغراض التي نرى إليها ، وتمهتدوا بالتصديق على تحقيقها بكل ما لهم من نفوذ ، كما وافقوا على أن مصر تحفظ بحقها كاملا غير منقوص بازاء نظام الامتيازات بما فيه الحكم المختطف إذا لم يتيسر إلغاء هذا النظام بالاتفاق مع الدول ذوات الشأن .

ولا يفوت أن أذكر لحضراتكم أنه قد نص على أن أي تشريع مصري يطبق على الأجانب لن ينفذ في المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالي على وجه الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تميزا بجسفا للأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

على أن النظر في هذا الأمر لن يكون من اختصاص الحكم المختطف أو أي محكمة في مصر ، فمرجه إنذار إلى الطرق الدبلوماسية بين مصر والدول صاحبة الشأن .

تلك هي الأحكام التي تتضمنها المعاهدة في موضوع الامتيازات وهي كما ترون حقيقة لمطالب مصر الكاملة . ولما وطيد في أن تتين الدول ذوات الامتيازات ملتزمة عليه هذه الأحكام من الروح الطيبة وأن ترى — كما رأيت إنجلترا عين — أن نظام الامتيازات بكل تفاصيله لا يمد يلام روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وأن تتفق بأن العهد الجديد سيكون عهد أمن ورخاء وعدالة وسلاوة للجميع من أجانب ووطنين .

إحالة مشروع القانون

إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب

الرئيس — هل توافقون على إحالة مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة إلى لجنة الخارجية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — طلب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز بإبطه الكلمة لئلا يرد على خطاب حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، ولما أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز بإبطه — قدمت هذا الطلب لأحفظ لنفسى الحق في الكلام عند مناقشة تقرير لجنة الخارجية ، وقد بلغت ذلك الآن إلى حضرة صاحب العزة السكرتير العام لمجلس النواب .

الرئيس — قدم حضرات النواب المحترمين عبد العزيز الصوفاني والدكتور عبد الحليم سعيد والأستاذ محمد فكري بإبطه والأستاذ محمد محمود جلال اقتراحا نصه :

“تتجه تأجيل نظر المعاهدة إلى الدور العادي المقبل لعدم ضرورة نظرها في دورة غير عادية” .

ولما كان من حق الحكومة أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي وفقا لنصوص الدستور وقد فلت ذلك ، فلا يمكن عرض هذا الاقتراح على المجلس لما لفته للنصوص الدستورية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لا نشارك الحكومة الحق في أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي لنظر هذا الموضوع . ونحن باعتبارنا نوابا يحق لنا أيضا أن نوافق على نظر هذا الموضوع الآن أو إرجائه إلى دور عادي . (مقاطعة شديدة) .

أرجو ألا يغافلني أحد وأن تتحرك إلى حرية الكلام حتى لا تضطر إلى الالتفات إلى مثل هذه الطريقة .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أن أمر المحافظة على نظام المجلس موكل إلى .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أرى أنه مادامت الحكومة قدمت إلى المجلس مشروع المعاهدة فلمجلس الحق في أن يمشي من جميع نواحيه وأن يقرر نظره فوراً أو تأجيل النظر فيه . ولكن نظراً إلى قرب انعقاد الدور العادي رأينا أن نقتراح إرجاء النظر في مشروع المعاهدة إلى أن يعقد الدور العادي بعد أسبوعين .

ونرى من واجبتنا — وقد قدّمنا هذا الاقتراح — أن نبين لحضراتكم الأسباب التي دعت إلى تقديمه .

لأننا أن المعاهدة الحقيقية تدعو إلى الترتيب في البيت في هذا الموضوع الخطير . وقد نص الدستور على أن الحكومة الحق في أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي عند الضرورة . وكذا تدعى أن يبين لنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في مستقبل يساهم الضرورة الملحة التي تقتض بدعوة

البرلمان إلى اجتماع غير عادي . لأن هذا هو أقل عمل من نومه يحدث في البلاد منذ سنة ١٩٢٤ ويصبح بعد ذلك تقليدا دستوريا . فإذا لم يكن ثابت الأساس ، فيمكن إيجاره حجة للرجوع إليه في المستقبل كان بلا شك تقليدا دستوريا غير صالح .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة البريطانية ، وهي ليست بأقل منا رغبة في عقد هذه المعاهدة ، كما أن المفاوضات البريطانية ليس بأقل رغبة ومصصلحة من المفاوضات المصرية في هذا الشأن ، لم يلبوا إلى مثل ما لبأنا نحن إليه . وليس أدل على تحسبهم المحافظة التامة على تقاليدهم الدستورية من أن بعض أعضاء مجلس العموم طلب من الحكومة البريطانية دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي للنظر في الحالة الطارئة في أوروبا وعلى الخصوص في اسبانيا وما يمكن أن يغير عنها من وقوع حرب فلم يجيبهم الحكومة إلى طلبهم ، لأنها لم تعتبر هذا ضرورة ملحة تدعو إلى اجتماع برلماني غير عادي .

ومن الأسباب يا حضرات النواب المحترمين التي دعنا إلى أن تقدم هذا الاقتراح هي رغبتنا في عدم البت في مشروع المعاهدة حتى يعرض على البرلمان البريطاني حيث يتقدم رئيس الوزارة البريطانية ببيان شامل كالتالي الذي ألقاه اليوم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، يبين فيه الامتيازات التي تحصل عليها بريطانيا من هذه المعاهدة . وما أن مشروع هذه المعاهدة قد وضع باللغة الإنجليزية فيكون تفسير الانجليز لأحكامها صحيحا طبقاً لأرائهم وأفكارهم ولما تقدموا به إلى المفاوضات المصرية ، ويكون هذا التفسير حجة قاطعة يستندون إليها في المستقبل .

لهذه الأسباب نرى ، بغض النظر عن الحزبية من القومية المصرية نعلم علينا أن نرتب فيما نقدم عليه ، حتى يمكننا أن نجعل هذا الموضوع الخطير على ضوء نصريات ومناقشات الساسة البريطانيين .

قدّمنا هذا الاقتراح ونحن نخلصو البنية والغاية صادقون في المساواة ، لا غرض لنا إلا أن ننظروا مشروع المعاهدة كاملاً من جميع نواحيه . ولا شك أن هذا الدور غير العادي لا يتبع لدراسة هذا المشروع دراسة تامة فيجب إرجاء النظر فيه حتى نستطيع جميعاً أفراداً وجماعات أن نلم بكل ما يحيط به وأن ندروس مستنداته ونرجم إلى الإحصائيات الفنية ومن يصحهم أمر هذه المعاهدة ، ثم نبت فيه غير ناظرين إلا إلى مصلحة الوطن فقط . وأدعوا إلى التحمل أي كلمة منا إلا على عمل الإخلاص التام والرغبة الصادقة في خير البلاد قبل كل شيء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إلى أعارض حضرة النائب المحترم كل المعارضة في اقتراحه ، ويلاحظ أنه يرى إلى غرضين : أولاً دراسة المساعدة الدوائية ، وثانياً الترتيب حتى ينظر البرلمان الإنجليزي مشروع المعاهدة ، فبالنسبة للغرض الأول كنا نعلم أن المعاهدة عرضت على الشعب المصري منذ ٢٦ أغسطس الماضي وقد ناقشنا جميع الصحف ومحتجها جميع الأحزاب في اجتماعات عامة لتبين مآلها ومآطها . ومشروص أن حضرات النواب — كما يقضي الواجب عليهم — هم أقل من دورها مجرد نشرها في الصحف عقب توقيعها ، فلماذا لا أرى متى لتأجيل النظر في مشروع المعاهدة بدعوى الرغبة في قدرته .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوافي — ليسمع لي حضرة الرئيس بكلمة .

الرئيس — لا محل للكلام بعد أن عرض الأمر على المجلس وأبدى رأيه فيه .

إن لجنة الخارجية التي أحيل عليها هذا المشروع غير ممثل فيها حزب الشعب وبما أنه يحسن أن تكون جميع الأحزاب ممثلة فيها، فهل توافقون على ضم حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك — وقد رغبه حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ورئيس حزب الشعب — إلى أعضاء لجنة الخارجية ؟
(موافقة عامة) .

الرئيس — سترفع الجلسة الآن، وستعقد حضراتكم بموعد الجلسة القادمة عند انتهاء اللجنة من دراسة مشروع المعاهدة .

أما بالنسبة للغرض الثاني فقد نص في نهاية أحكام المعاهدة على وجوب التصديق عليها في أقرب وقت ممكن . صحيح أن البرلمان الإنجليزي لم ينظر بعد مشروع المعاهدة، ولكن هذا يرجع إلى أن الحكومة البريطانية مرتبطة مع باقي الدول بمسائل متشعبة متفرعة منذ زمن طويل ولا يمكن أن تقدم نظر المعاهدة على هذه المسائل الخطيرة . أما عندنا فكان طبيعياً أن تدعو الحكومة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لنظر مشروع المعاهدة نظراً لأهميته. ولا يجوز تأجيل النظر في المشروع الذي يمرض في دور غير عادي، بل يترك للجنة التي يحال عليها أمر بحثه، ويحق للنائب أن يتصل بهذه اللجنة كما يحق له أن يطلب تقديم كل ما يريده من بيانات أو مستندات أو توافقات .

ولذا ما قدّمت اللجنة تقريرها، كان من حقّه حيلّذ أن يطلب التأجيل إذا رأى أن الضرورة تدعو إلى ذلك . أما الآن وقد انفتحت النورة غير العادية طبقاً لنصوص الدستور فلا يجوز طلب التأجيل .

الرئيس — هل توافقون على عدم جواز طرح هذا الاقتراح لأخذ الرأي عليه ؟

(موافقة عامة) .

جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

مجلس النواب عن مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

(المقرر حفرة النائب المحترم محمد حلى موسى باشا)

قرر المجلس جلسته المتعددة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إحالة مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى على لجنة الشؤون الخارجية .

وقد عقدت اللجنة لذلك أربع جلسات ، منها جلسة تمهيدية ، وحضر إحداها وزير الأشغال والمواصلات للدلالة بعض البيانات التي ورى الاستئناس بها . واللجنة بعد أن استعرضت نصوص المعاهدة ونقشتها وتناقشت فيها ، كتشرف بعرض تقريرها على هيئة المجلس المقرر .

لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقرير قبولها ، هو آمال الأمة التي أبنتها عندما وضعت الحرب أوزارها إذ هبت تطلب إلغاء الحماية وإنهاء الاحتلال وفتح سياسيتها التامة ، وولكت من أجل ذلك الوفد المصري في السعي إلى استقلالها استقلالاً تاماً حيثما وجد إلى السعي سبيلاً .

من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ومن أجله كثرت ثورتها سنة ١٩١٩ متممة في بلوغ آمالها على حلفها الطبيعي وعلى ذلك المبدأ الذي أعلنه الإنجليز وحلفائهم وهو " حرية كل أمة في تقرير مصيرها " .

فإن هذا المبدأ لم يلبث أن تضال شأنه وأهل حكمه ، ولم يلق نقاداً أمام معارضة المنافع والمجالات المولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين تتجه إلى المفاوضة مع إنجلترا لتقيد معاهدة تمتد لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وعلى هذا الأساس توالى المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعاً ، لأنها لم تصل إلى نتيجة ترضى الطرفين .

وفي خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦ الذي أعلنت به بريطانيا العظمى إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت فيه بأمر أربعة إلى أن يتم الاتفاق عليها بمفاوضات حرة تجري بين البلدين وهي :

- (١) الدفاع عن مصر .
- (٢) حماية المواصلات البريطانية .
- (٣) حماية الأجانب والأقليات .
- (٤) مسألة السودان .

فإن هذا التصريح الذي صدر من جانب واحد ، كان مصدر قلق مستمر في قوس المصريين المتعلقة دائماً إلى مفاوضات حرة خالية من كل قيد ، لتفسي في المحفوظات الأربعة ، كما كان مثاراً للتدخل في أنظمة الحكم وسيما لقد من حرية الإدارة المصرية في العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضاً .

فجرت الأمة من هذه الخلل غير المستقرة ، وبجنت من التدخل الأجنبي في إدارة شؤونها تزدماً بالتحفظات الأربعة ، فأجمت كلمتها واتحد زمعاؤها وتآلفت اللجنة الوطنية التي أرسلت بكتابها المؤرخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ إلى سعادة المندوب السامي البريطاني تطالب فيه بإبرام معاهدة بين البلدين بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هنترسن — الناصر من سنة ١٩٣٠ وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .

رضيت الأحزاب التي اشتركت في المفاوضات عن هذا الطلب وأقرها عليه الرأي العام الذي نادى بوجوب اجتراح الكلمة وتآلف الغالب .

أجابت الحكومة البريطانية على طلب اللجنة الوطنية بمذكرة وتبلغ شفوي فصرحت في المذكرة أنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقييد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ بتفسي أو أي مفاوضة أخرى من تحتها إلى اتفاق وأبانت في تبليغها الشفوي أنها تقترح تمهيداً لمفاوضات أن تباحث الحكومتان — بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وروح التحالف المنشود — في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل .

فشكل الوفد الرسمي لمفاوضات وبشرها حتى انتهت بالاتفاق على نصوص المعاهدة التي وقع عليها فريقا المفاوضين المصري والبريطاني في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية — وهي المعاهدة المروضة على المجلس المقرر .

وترى اللجنة — وللوقوف على ما كسبت مصر بهذه المعاهدة وما حققت من استحلال استقلالها وسيادتها — أن تظهر المسائل الرئيسية والنقط المهمة التي تضمنتها المعاهدة ، وإذا هي تركت بعض تفصيلات في الفروع ، فلأن الرجوع إليها ليس في الكتاب الأخضر أو لأنها داخلية في حكم عام أشار إليه التقرير . هذا فضلاً عما يكون قد جاء بشأنها في بيان دولة رئيس الحكومة الذي ألقاه أمام المجلس عند تقديم المعاهدة إليه .

ولا يغرب عن البال أن المعاهدة ترى إلى غرضين متلازمين وهما الاعتراف باستقلال مصر وكفالة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وحول هذا المحور دارت جميع المفاوضات .

- وتقسم اللجنة بحثها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :
- (أ) انتهاء الاحتلال والعقطة العسكرية في القتال .
- (ب) السودان .
- (ج) الامتيازات الأجنبية .

ومما يؤكد هذه المظاهر ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة وهي أن المعاهدة الحالية تبنى جميع الاختلافات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة، وفي هذا النص زوال لكل شك في بقاء الإضافات أو وثائق مقيدة لسيادة مصر أو مؤثرة على سلطتها .

ولا نزاع في أن هذا الإنهاء يتناول ضمن ما يتناوله تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الذي احتفظت فيه الدولة البريطانية بأمر أربعة مبنية فيه وكذلك البليغ البريطاني الذي أبلغته للدول عقب صدور التصريح المذكور فقد قررت المعاهدة الحالية الأحكام التي اتفق عليها بين البلدين في شأن الأمور المحتفظ بها كلها وأصبح وجود التصريح حائلا منافيا لأحكام المعاهدة ووجب اعتباره ملغى واسقاطا .

وقد نصت المادة الخامسة عشرة على أن أي خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين يحدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتبنى تسوية بالمفاوضات المباشرة بينهما ، مما يجزئ مقتضى أحكام عهد عصبة الأمم وذلك هي المسألة ، وجميع الدول المستقلة التي يرتبط بعضها مع بعض بماهدات .

الأمر الثاني — تنظيم علاقات مصر بالدولة البريطانية

لا يخفى في أن الفرض من المعاهدة كما قدما هو تحقيق استقلال مصر مع صيانة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وقد عني صدر المعاهدة ببيان الأغراض التي من أجلها يبرم التعاقد بين الطرفين وأبان أن تلك الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بقصد معاهدة صداقة وتحالف تنص — لمصلحتها المشتركة — على التعاون الفعال لحفظ السلام ، وطمأن الدفاع من أراضيها وتنظيم علاقاتها المتبادلة في المستقبل .

وقد جرى المقاضون المصريون جميعا في سائر المفاوضات السابقة على الرغبة في صيانة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع استقلال مصر .

ولما كان من مقتضيات انتهاء الاحتلال العسكري لمصر بالفوزات البريطانية — طبقا للمادة الأولى من المعاهدة — جلاء تلك القوات عن الأراضي المصرية — ولما كان اتصال السويس مع أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، هو في نفس الوقت طريق على الرواصالات ، كما هو أيضا طريق أساسي للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية كان من مستلزمات ذلك أن يرخص جلاء تلك مصر لجلاء ملك بريطانيا بأن يضع في الأراضي المصرية بجمار القتال بالمنطقة المحدودة في ملحق المادة الثامنة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان حرية الملاحة بقنال السويس وسلامتها التامة .

وجعل هذا الترخيص موقوتا ، حده الوقت الذي يصعب فيه الجيش المصري في حالة يستطع معها أن يتكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة .

فلما حدث خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ذلك فإن هذا الخلاف يعجز حرضه عند نهاية العشرين سنة التي تحلها المادة السادسة عشرة على مجلس عصبة الأمم أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه بالاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

انتهاء الاحتلال والنقطة العسكرية في القتال

نصت المادة الأولى من المعاهدة نصا صريحا قاطعا على انتهاء الاحتلال كما صُدِّرت المعاهدة بما يتضمنه رغبة كل من بريطانيا ومصر ، كدولين مستقلتين متساويتين ، في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التعامل بينهما وعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتها المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وطمأن الدفاع من أراضيها وتنظيم علاقاتها المتبادلة في المستقبل .

وبناء على هذا تكون المعاهدة قد أنهت الاحتلال العسكري وحقت لمصر استقلالها وبذلك انقضى الماضي وأقتضت معه القيود التي كانت تحد من سيادة وسلطان الدولة المصرية .

وستبين البنية فيما يلي ما تقتضيه أحكام المعاهدة كنتيجة لهذا الاستقلال وذلك التحالف ، تتكلم بإيجاز عن أمرين أساسيين :

(الأمر الأول) حقوق مصر كدولة مستقلة .

(الأمر الثاني) تنظيم علاقات مصر بالدولة البريطانية .

الأمر الأول — حقوق مصر كدولة مستقلة

لا شك في أن أحكام المعاهدة قد حققت لمصر سيادتها واستقلالها وأن من مظاهر هذه السيادة وأثارها ما نصت عليه المادة الثالثة من أن مصر تنوى أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . ولقد وضع النص بهذه الصيغة حتى يكون مبنيا ومقررا لحق مصر في هذا الشأن فتستعمله وفق إرادتها . ونص في الفقرة الثانية من هذه المادة على أن تزيد الحكومة البريطانية مصر عند تقديم هذا الطلب . وهذا التأييد بالطبع هو نتيجة لاعتراق الدولة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة كما هو نتيجة للتحالف بينهما .

ومن مظاهر السيادة ما نصت عليه المادة الثانية من تساوي البلدين في التقبل السياسي بغيره معتمدين بالطرق المرجية .

ولمصر مطلق الحرية في علاقاتها مع الدول الأجنبية وليس هناك من قيود إلا تلك التي تقتضيها المادة الخامسة من المعاهدة ، فقد نصت على ألا يتخذ كل من الطرفين في علاقاته بالبلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع الصداقة ولا يبرم ماهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة — وهي قيود يستلزمها التحالف بين الطرفين ذلك التحالف الذي يحدد عنه — كما جاء في المادة الرابعة — توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

أما العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية فلم يرد عليها حد ولا قيد .

ومن مقتضيات التحالف ما نصت عليه المادتان السادسة والثامنة بشأن غرض العلاقات التي تنشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة وقد تؤدي إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات أو الاشتباك في حرب مع تلك الدولة .

ومراجعة هذه المواد الأربعة ، يتبين أنها خاصة وقاصرة على حالات التحالف بين الطرفين المتعاقدين ومقتضيات هذا التحالف في حالات خطر قطع العلاقات أو الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يثنى خطرها أو عدم اتخاذ مواقف في بلاد أجنبية تتعارض مع الحاقلة أو إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

من هنا يتبين أن الترخيص في بناء القوات البريطانية في الأراضي المصرية وما استتره من أحكام نص عليها في المعاهدة هو على كل حال أمر موقوف بيننا عهد الصداقة والتضام وحسن العلاقات يبقى مستمرا متغنا صفة التحالف على أساس ما ذكرنا من مواد .

أهم اللجنة الوقوف على قيمة تكاليف ونفقات الأعمال التي يجب القيام بها كتمويل لانسحاب القوات البريطانية سواء من القاهرة أو الإسكندرية حتى تستطع على عدم فسادتها ، وأنها لا تستطع تنفيذ مشروعات الحيوة والضرورة لرفاهية الشعب وتقدمه ، فألجأها وزير المواصلات إنفاذها بطرق الفئة الأولى والكبرى اللازم إعدادها للجلاء عن القاهرة قدرت النفقات بمبلغ ١٨٩١,٠٠٠ جنيه وقدرت طرق الفئة الثانية وهي اللازم لإعدادها للجلاء عن الإسكندرية بمبلغ ٣٩٨,٦٠٠ جنيه ، أما طرق الفئة الثالثة غير المحددة لها وقت في المعاهدة فقد قدرها حوالي مليونين من الجنيهات .

وقد أضاف على ذلك أنه لا يتوقع أن تزيد النفقات على تلك التقديرات بأكثر من ١٠٪ ، وأن في البنية جعل مظهر الطرق عرضا فني مشرقا فكريا غير أنها تستغنى في الوقت الحاضر الشروط كاملة في ستة أمتار منها كما قضت بذلك المعاهدة .

ولقد أوضح الوزير كذلك أن جميع طرق الفئتين الأولى والثانية موجودة الآن فعلا فيما عدا جزءا قدره عشرون كيلومترا في الطريق رقم ٣ من طرق فئة الدرجة الأولى (وهو الطريق بين بورسعيد والإسماعيلية فالسويس) .

أما النفقات اللازمة لإعداد السكك الحديدية فقد قدرتها بمبلغ تقريبا قدره ٩٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفيما يتعلق بالتكلفت استوضحت اللجنة وزير الأشغال العمومية فقرر أن مشروعات التصميمات والرسومات التخطيطية والمواصفات الخاصة بتلك الأبنية لم تحضر بعد حتى يتسنى تقديرها تقديرا سليما على هذا الأساس ، ولما سئل عن تقديره الشخصي أجاب بأنه يتوقع أن تتراوح النفقات بين ٤٠٠ و٤٠٠ مليون من الجنيهات يدخل فيها المبالغ التي تستنفدها الحكومة البريطانية .

ولقد ذكر كل من وزيرى المواصلات والأشغال أن قيمة تلك النفقات ستوزع بطبيعة الحال على السنوات اللازمة لانتهاء هذه المنشآت وقد ارتاحت اللجنة لهذه البيانات ، وروت أن في طاقة المالية المصرية أن تحصلها دون إرجاع لها أو تأخير كبير على مرافق العملة .

خضعت اللجنة من أن يكون المقصود بما جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة للمصرية الخاصة بالمساكن العسكرية من حيث اشتراط عدم اختلاف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية وسملتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية هو حرمان مصر من إنشاء مصانع للأسلحة إذا تيسر لها

وقد عني النص بصفة خاصة بالأى يكون لوجود القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بمفهوم السيادة المصرية .

وقد صدقت المعاهدة مدد هذه القوات وأوجبت ألا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعة طيارين من القوات الجوية ، معهم المدد الضرورى من المستخدمين للمصنعين بهم للإدارة والأعمال الفنية ، وألا يشمل هذا المدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال ، ثم بآليات كيفية توزيع هذه القوات وأماكنها وغير ذلك مما تستلزمه إقامة تلك الجيوش وهو مفصل في بنود المعاهدة ، كما تبين طريقة بناء التكتلات ومستلزماتها والطرق والكبارى والسكك الحديدية الواجب إنشاؤها .

كذلك يثبت المناطق الواجب تدريب القوات البرية فيها ، ونصت على الإذن في استخدام مساحات كافية لحسن تدريب القوات الجوية وإعداد منازل للطيارين ، لأنه من المعروف ألا تترك جنود برية أو جوية ساكنة بغير تدريب .

وعلى حسب التنويه عنه خاصة بإنهاء الاحتلال مسألة تطبيق انسحاب القوات البريطانية من أماكنها الحالية إلى منطقة القتال على تحقيق شروط معينة .

فقد نصت الفقرة الثامنة من ملحق المادة الثامنة على أن القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر المصرى غير الجبهات الواقعة في منطقة القتال ، تنسحب حينما يتم الأمان المشار إليها في الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة على صورة ترضى الطرفين .

أما القوات الموجودة بالإسكندرية فقد نصت الفقرة الثامنة عشرة من الملحق على الترخيص في إبقاء وحدات منها بالإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، وهى المدة التعريفية التي اعتبرها الطرفان المتعاقدين ضرورة لإتمام بناء التكتلات في منطقة القتال نهائيا وتحسين الطرق والسكك الحديدية المدنية في تلك المنطقة .

وقد أجازت المادة السادسة عشرة إعادة النظر في نصوص هذه المعاهدة في حقيقتين أو لاحدا بعد انقضاء عشر سنوات ، وإنما يشترط فيها اتفاق الطرفين والثانية بعد انقضاء عشرين سنة من تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بناء على طلب أى منهما ، فإذا لم يستطع الطرفان الاتفاق أحيل الخلاف على مجلس عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه .

ولما كانت المعاهدة تشمل أحكاما لأحوال متعددة ، بعضها خاص بمجر القوات البريطانية وبعضها خاص بالمرافق والضروريات التي يقتضيها بقاء تلك القوات أو استخدامها للأراضى المصرية برية وجوية في زمن السلم ، وقد يتفق الطرفان على تعديل هذه الأحكام أو إلغائها لزوال المانع أو الدافع لها ، فقد نص على أن أى تغيير للمعاهدة عند إعادة نظرها يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا لآليات التي تنطوي عليها المواد (٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧) .

السودان

بينما أخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول إلى حل لمسألة السودان أو إقرار حق مصر فيه، فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر أن هناك تقدماً محسوساً ملموساً في حقوق مصر في السودان .

فبينما تحفظت بنصوص المعاهدة الحالية بمسألة السيادة على السودان و بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ فإنها تقرر لمصر نصيباً عملياً في إدارة السودان لم يكن من قبل مصرها ، وتشتركها في هذه الإدارة إشرافاً فعلياً فأصبح حق مصر في إدارة السودان بارزاً ، إذ نصت المعاهدة على أن يباشر الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقية السودان بالنسبة عن كلا الطرفين المتعاقدين وعليه ، أن يقدم إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان ، وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

ومن مظاهر الشركة في الإدارة والمساواة بين الفريقين ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة بأن يختار الحاكم العام المرشحين الصالحين لوظائف الخالية بالسودان من بين البريطانيين والمصريين على السواء ، وذلك بطبيعة الحال إذا لم يتوفر لها سودانيون أكفاء لأنه مما لا نزاع فيه أنه يجب أن تكون الغاية الأولى من إدارة السودان هي العمل على رفاهية أهله فوجب أن يكون الحق الأول في الوظائف لهم .

وسيكون لوظائف المصريين — بمحكم الفقرة الخامسة عشرة من محضر اتفاق عليه — الحق في الترقية إلى أية درجة كانت والوصول إلى سلم الوظائف بمحكمة السودان إلى أرق المناصب الرئيسية متى أهلت المرشح كفايته ومواجهته لذلك .

ومن مظاهرها أيضاً ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة من المساواة وعدم التمييز بين الزماني البريطانيين والزماني المصريين في شؤون التجارة والهجرة أو في الملكية .

ولقد أصبحت هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام وهو قيد تقضي به المصلحة العامة ولا يمكن أن يقام عليه اعتراض .

أما من حيث الواجبات فيما يتعلق بالدفاع عن السودان ، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم به جنود بريطانيون كما يقوم به جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام فضلاً عن الجنود السودانيون وهو أمر يقتضيه الاشتراك في الإدارة .

ولقد أشارت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه إلى أن الحكومة المصرية ترسل فوراً تفاداً للمعاهدة ضابطاً مصرياً علياً يستطيع الحاكم العام استشارته في الأمور الخاصة بمدد الجنود المصرية اللازمة لتقديمه في السودان والأمم التي لا يقيمون فيها والتكثات اللازمة لهم ، وأنفق على تعيين ضابط مصري عسكرياً حريماً للحاكم العام .

ذلك ، ولكنها تبيحت أن إنشاء المصانع حق طبيعي لمصر كما هو حق طبيعي لكل بلد مستقل . ولم يرد نص في المعاهدة يحرمها من هذا الحق الطبيعي وقد بينت المحكمة في هذا الشرط في صدر الفقرة المشار إليها وهي "احتفال ضرورة التعاون في العمل بين القوات البريطانية والمصرية" .

وقد فسرت الفقرة الثالثة عشرة من المحضر المتفق عليه (صفحة ٤٠ من الكتاب الأخضر) كلمة المعدات بأنها تشمل "كل المعدات التي يصنع بالقوات التي تعمل مما إن تخضعها من صنف واحد ولا تشمل الملابس ولا المتجارات المحلية" .

ناقشت اللجنة مهمة البعثة العسكرية البريطانية وتبينت أن القرض بإعادها هو مجرد الانتفاع بمشورتها في استكمال تدريب الجيش المصري . وإن يكون أعضاءها موظفين بالجيش المصري ، وإذ قام بمخابرة خبراء استشاريين ، حيث نصت الفقرة الأولى من المذكرة الخاصة بهذا الموضوع على سحب جميع الموظفين البريطانيين في الجيش المصري .

وسيكون بقاء هذه البعثة معقلاً على المدى التي تقدرها الحكومة المصرية وتراها ضرورية للقرض الذي أوغدت من أجله .

ذلك هو بيان للعلاقات التي أوجدتها المعاهدة بين مصر وبريطانيا ولا يفرغ من بالبالجنة أن قد وجهت اعتراضات على أحكام بعض المسائل المترتبة على مبدأ قبول بقاء القوات البريطانية في منطقة القتال ، إما لأنها جاءت بطريق التوسع مما ورد في معاهدة سنة ١٩٣٠ وإما لكونها جنت في المعاهدة الحالية .

فمن هذه الاعتراضات مسألة الضغاث التي يستنزها الجلاء ، وقد بينا أن اللجنة رأت أنها غير باعطة ولا فادحة بناء على البيانات التي أدلى بها الزماني المختصون ، ومنها مسألة التوسع في منطقة القربيات العسكرية ولكن الواقع أن مدى المسائل قصرت أو طالت ليس هو بالأمر ذي البال ومن أجله تحبذ المفاوضات ، بل المهم هو مسألة قبول المبدأ في ذاته أو عدم قبوله وقد قبل المفاوضات جميعاً في سائر المفاوضات مبدأ قبول الجنود البريطانيين في منطقة القتال وجواز إجراء القربيات ، فإذا كانت الظروف اقتضت — كما احتاطت الدولة البريطانية في رددها — زيادة عدد الجنود البريطانية قليلاً أو اتساع ميدان القربيات ، فالنطق السلم يقتضي — حتى قبل مبدأ التحالف والتعاون وقبل مبدأ عدم المساس بالسيادة المصرية — ألا يضيع هذا القرض الأسمى لفرق في العدد أو في المسألة — وترى اللجنة أن هذا الاستخلاص يجري على مسألة الطيران ، فلو المبدأ في ذاته غير مرفوض أيضاً ، ولا يفترض أن الدولة البريطانية تتخذ هذه الإجازة ذريعة للعبث بحقوق المصريين وقد أصبحوا سلفاء قاطنين العزم على الإخلاص والتصدق في التنفيذ .

على أنه مما يصح اتقافه حريزاً نصيحة التنفيذ وللشروع فيه في الحال هو الاتفاق على إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فوراً والاستفتاء عن خمس موظفين البوليس الأوروبي كل عام لمدة خمس سنوات من فضاء المعاهدة — وعلى أن تكون الحكومة المصرية حرة من كل قيد ذي صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ برطيقتي المستشارين المالي والقضائي أو عدم الاحتفاظ بهما وذلك لتسلم الإدارة المصرية من كل ساس يسلطها .

الأمر قتلوا خطوته ، وأحسوا مسئوليتهم ولذلك حينما تقدم الوفد المصري إلى لجنة اللورد ملر في سنة ١٩٢٠ قصر طلبه على مجرد تخفيف مضار الامتيازات الأجنبية إلى حين الغائها وعرض أن تقبل مصر " أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى حق استعمالها باسم تلك الدول ، فلا تدخل تعديلات على لأتمة ترتيب الحاكم المخططة إلا بموافقة بريطانيا ، وأجاز لها الاعتراض على القوانين التي تسرى على الأجانب في حالة ما إذا كان القانون يشمل أحكاما لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو كان القانون المالي ينص على ضريبة لامتيازات في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وطبىي أنه قصد بذلك الحيلة الثالثة لطمين الأجانب المقيمين بيننا إذا ما استعادت مصر حق التشريع لتطبيقه عليهم .

تابعت المفاوضات بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٠ وكان مدار ما يعرض في أدوارها هو :

إما أن تقوم الحكومة البريطانية بتولى المفاوضات في إنهاء الامتيازات الحالية على أن تطلع بقيمة حماية مصالح الأجانب .

وإما أن تعمل على الحصول على تصديق نظام هذه الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

وإما أن تشترط تطبيق التشريع المصري على الأجانب أن يؤمن وتصان مصالحهم المشروعة .

ولا جدال في أن هذه الحلول كانت تتيح للدولة البريطانية أن تقيم نفسها حكا وقديما على التشريع المصري المراد سريانه على الأجانب ، بحيث لا ينفذ إلا إذا وضعت به ووافقت عليه أو على الأقل وضعت هي ما شاءت من القيود لصحة تدرها بشرط تأمين مصالح الأجانب وصيانتها ، ومعنى هذا بقائه السلطة التشريعية المصرية مقيدة والسيادة مقنوعة غير كاملة .

أما نصوص المعاهدة الحالية فلا نزاع في أنها نافية هذه التاويلات ، وماتمة من مثل هذه المخاوف ، لأنها لم تقيد بقيد ولم تنقل على شرط ، فنص المادة الثالثة عشرة من المعاهدة صريح في التسليم بحق مصر في إلغاء نظام الامتيازات دون إبطاء ، وقد أنقذ الطرفان المتناقدان على الترتيبات الواجب اتباعها في هذا الإلغاء في ملحق لهذه المادة .

وقد بين الملحق المشار إليه أن الفرض من التنايير الواردة فيه هو :

أولا — الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حينما من إلغاء القيود الحالية التي تعيد السيادة المصرية في مسألة مريان التشريع المصري (وما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

واعتق أيضا على تلب خير اقتصادي مصري الخدمة في الخرطوم لتوثيق الروابط الاقتصادية بين القطرين السوداني والمصري .

كما اعتق على أن يدعى مفتش عام اري المصري للسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كما نظر المجلس في مسائل متصلة بإعمال مصلحته .

أما مسألة الديون المسجلة لمصر على السودان فقد رأى أن لا ضرورة لأن تتضمن المساعدة نصا خاصا بها ما دام قد بدئ فعلا ببعضها بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية للحكومة المتحدة .

يتبين من هذا أنه قد أصبح لمصر بمقتضى المساعدة نصيب حملي في الاشتراك في إدارة السودان ، وحق في إعادة جيش مصري إليه ، وتسلو في الوظائف بين المصريين والبريطانيين ، وحق في الهجرة والتفك في السودان كما أصبح لها أن توفى العلاقات الاقتصادية بين البلدين بلا قيد ولا شرط .

فهو قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك كله مع عدم المساس بمسألة السيادة على السودان ، وعدم إقفال الباب مستقبلا في إعادة النظر في اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

الامتيازات الأجنبية

أجمع المصريون على طلب إلغاء الامتيازات الأجنبية ، خصوصا أن مصر قد أصبحت البلد الوحيد بين بلاد العالم الذي لا يتمتع بسلطة السيادة في تشريعه المالية والقضائية على ساكنيه جميعا بنقض النظر من جليساتهم ، فبينما يحصل التفاضل بصفة عامة في المسائل المدنية المتعلقة بالأجانب أمام حاكم خاصة هي الحاكم المخططة ، فإن الحكومة لا تحكم حق وضع القوانين المنظمة لها إلا بتصديق من الدول أو من الجمعية العمومية لتلك الحاكم ، وإذا ائتمل أجنبي جرما في أرض مصرية فالأصل ألا يحاكم في أرضها ولا بمقتضى قوانينها ولا بواسطة قضائها وذلك على خلاف جميع الشرائع ، كما أن سلطتها مغلوقة فيما يتعلق بالتشريع المالي .

تناولت المفاوضات السابقة هذه المسألة المهمة ، سيما إلى إزالة ما يترتبها من حوالم ، واستعادة حق السيادة المصرية بشأنها ولكن الحلول التي وصلت إليها كانت في الغالب أشبه بملغفات لالة ولم تكن علاج حاسم لإحالتها .

وترى اللجنة أن النصوص التي تضمنتها المعاهدة الحالية أوفها غرضا وأكملت تحقيقا السيادة المصرية — ولا يقدح في ذلك التدرج في إلغاء الأداة القضائية — أي الحاكم المخططة — لأن الحكمة والردعية ترشيدان ذلك ما دام حق التشريع يعود لمصر ولبرلمانها كاملا بلا إبطاء وبلا تطبيق لفائدة على سلطة خارجية .

ولما نتعرض هنا للحلول السابقة وإنما جم اللجنة — فضلا ما قد يرد من اعتراض — أن تشير إلى أن المصريين أنفسهم حينما بدأوا علاج هذا

وقد نصت الفقرة السادسة من الملحق المادة ١٣ من أن أى تشريع مصرى يراد تطبيقه على الأجانب أن يتفق مع المبادئ المعمول بها على وجه المصوم في التشريع الحديث، وفيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تميزا محضاً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية . ولا ترى اللجنة علا للاعتراض على هذا النص ولا تريد أن تستند إلى أن هذه المبادئ ذاتها قد عرضها القاضى المصرى في أول طلب طلبة بشأن الامتيازات في سنة ١٩٢٠ وإذ تدلل على أن الخوف منها لم يكن بعيداً فلا محل له ، وتبدى أن هذه هي المبادئ التى تمتنعها مصر والى سارت عليها في تشريعاتها من عهد إنشاء مجالسها الاستشارية أو النيابة فلم تقصد مطلقاً إلى تشريع جائر أو مجحف بالوطنيين ، فلامنى لأن تقصد ذلك إذا ما أرادت سريان القانون على جميع الساكنين بأرض مصر ووطنيين وأجانب ، وإلا ضارت نفسها لتضر فيها ، فإذا صرحت الفقرة المشار إليها بهذه المبادئ فلأما هي تقرر مبادئ جرى عليها العمل في مصر في سائر أنظمتها وهي من جهة أخرى منطوية على رغبة الطمأنينة واستتباب الثقة كما يتنا ، وفيما يتعلق بالتشريع المالى ، فإن ما كانت تشكو منه مصر هو امتياز الأجنبي على الوطنى في مسألة الضرائب ، وقد ينفذ كل منها بثلث انتفاع الآخر ، فلما طلبت مصر أن يسرى ما تقرضه من الضرائب التى يقتضيها النظام والمصلحة العامة على الأجانب كما يسرى على الوطنيين ، فلما قصد عدلاً ومساواة ، ومحال أن تقصد بهم جوراً أو عسفاً .

من كل ما تقدم يتبين أن المعاهدة قد كفلت لمصر سيادتها الكاملة في تشريعاتها القضائية والمالية بحيث أصبحت — بعد نفاذ المعاهدة — تسرى على الأجنبي كما تسرى على الوطنى بمجرد تصديق البرلمان المصرى على القانون وصدوره ونشره بتبرير ساجه أو تطبيق على موافقة الدول أو الجمعية العمومية للحاكم المخططة كما هي الحال الآن .

الخاتمة

فصلنا لجلس أحكام المعاهدة وما يتب عليها وأوردنا في كثير من الأحوال مقارنة لما مشروعات المعاهدات السابقة ، وبيننا ما وجه إليها من اعتراض ، و ترى اللجنة أنها أدنى من مشروع اتفاق سنة ١٩٣٠ ، وهو الاتفاق الذى طلبت اللجنة الوطنية أن تجمد المعاهدة على أساس نصوصه ، لأنها تفتقر حقوقه على مشروعات الاتفاقات السابقة .

تقد تناولت هذه المعاهدة جميع قط الخلاف وحلت جميع المسائل الملحة بين مصر وبريطانيا وشملت مسألة السودان وأقامت بيننا وبين بريطانيا العظمى عهد صداقة وتحالف كدولتين مستقلتين : عهد صداقة

ثانياً — إفاضة نظام انتقال لمدة مقبولة تحدد ولا تطول بتبرير مصرى وحده تلك المدة تبقى الحاكم المخططة ويتأثر الاختصاصات الموقلة الآن الحاكم القضاة ، فضلاً عن اختصاصها القضاة الحالى وعلى نهاية فترة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة في الاستفتاء من الحاكم المخططة .

وقد تعهدت الدولة البريطانية باعتبارها حليفة لمصر بأنها لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها وتتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات الأجنبية في مصر .

يتبين من ذلك أن التدابير الموضوعة ليس فيها مساس بحق السيادة المصرية ولا تمنع من إلغاء القيود الحالية وإنما هي بيان لوسائل تنفيذ ذلك الإلغاء .

وبدئى أن طريق الاتصال بالدول ذوات الامتيازات للوصول إلى إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وإفاضة نظام الانتقال الموقوت للحاكم المخططة . إنما هو طريق أسووب وأهدى للوصول إلى تحقيق آمال المصريين في إلغاء الامتيازات والوسيلة المنظمة التى لا تتطوى على رغبة في زعزعة ثقة الأجانب وطمانيتهم ، فما من مصرى يرغب في ذلك أو يرضى به وكل ما يريد المصرى هو استكمال سيادته في التشريع مع قائمهم والأجانب إخواناً متساوين متعاونين في سجل يسر مصر وروحها .

فلذا ما وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فإن الحكومة المصرية تحفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه الحاكم المخططة .

ونلاحظ اللجنة أن بناء الحاكم المخططة في فترة الانتقال لا ضير منه لأنها إنما تكون في هذه الفترة مجرد أداة قضائية لتنفيذ القوانين المصرية التى يصدرها البرلمان المصرى بمقتضى حق السيادة التام لمصر في التشريع .

ودفعاً لكل شك أو خوف يرد على مبدأ استرداد سيادة التشريع كاملة لمصر دون تطبيق على أية رغبة أو تدخل من أية سلطة أو احتمال لاستبقاء سلطة الحاكم المخططة التى تبشرها الآن ، اتفق في الفقرة الخامسة من الملحق المذكور على أن الشطر (١) من الفقرة الثانية لا تنحى قط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات أن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تمنى أيضاً انتهاء اختصاص التشريع الحالى الذى تبشره الحاكم المخططة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب وتبقى ذلك ألا يكون للحاكم المخططة في سلطتها القضائية أن تحضى في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

المناقشات التي دارت حول مشروع القانون

كلمة وزير الخارجية

حضرة صاحب المالى وزير الخارجية — الماهدة المصروسة عل حضراتكم، واتى إن واقم عليها، فتح فصلا جديدا في تاريخ مصر الخلفة إما تمثل مجموعة جهود بلنتها البلاد منذ أكثر من مائة عام في سبيل حريتها وتحقيق كامل استقلالها .

ولسا الآن في مقام سرد هذا الفصل من التاريخ، لأن مهمتنا أقرب من ذلك غاية ، وهي تقتصر — بعد البيان الواقي الذي قلم به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، الماهدة إلى حضراتكم — على بحث مركز مصر الدولي قبل الماهدة وبسبها .

لا حاجة بنا الرجوع إلى ما قبل سنة ١٩١٨ ، فكلكم يعرف مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية وأنتانها ، وما تلاها من قيام الثورة المصرية التي جئدت موقف مصر من إنجلترا ، وأوجبت عليها الدخول في مفاوضات لتسوية الخلاف القائم بينهما .

وكانت الرغبة في الوصول إلى التفاهم رغبة صحيحة ، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء في سنة ١٩٢٠ (مفاوضات ملر — زغلوف) وسنة ١٩٢١ (مفاوضات كزن — ملر) إذ كانت مصر تفاوض وهي طاعة إلى التوصل إلى إلغاء الحماية إلغاء حقيقيا ، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، بينما كانت إنجلترا — مع قبولها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر — تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل نزاعا ، فتضيق بذلك من استقلال مصر ، بمقدار ما تطالب من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

ولم يكن من شأن حيوط المفاوضات أن يبيد السكينة والاطمئنان إلى ضفاف النيل ، فادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من الأمور المتعددة ، وبدا أن الأحوال تسير إلى مازق لا تخرج منه ، فرأت إنجلترا ، لتذليل هذه المصاعب ، أن تتورع عنها دورانا ، فافترضت أن المسألة قد حلت ، واعتبرت كأن الاتفاق الذي رفضت مصر إبرامه قد أبرم مؤقتا وتزلت من نقده نفسها لمصر من بعض المزاي التي كانت تسرى أن تعترف لها بها في مشروع الماهدة ، وجاهرت في الوقت ذاته بتصميمها على استيفاء الضمانات التي تراها ضرورية لصيانة مصالحها .

وبذلك أصدرتها تصريحها المشهور في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أولاً — مطنة به انتهاء الحماية البريطانية على مصر .

ثانياً — معترفة فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثاً — متحفظة بصورة مطلقة بالأمور الآتية :

(١) تأمين المواصلات الإمبراطورية .

(٢) الدفاع عن مصر .

(٣) حماية الأجانب والأقليات .

(٤) السودان .

وتخالف ختم به عهد ماض ، كان مثارا لخلافات واضطرابات ، بل كان عهد خصام وجهاد ، للمستقبل العهد الجديد ، بروح جديدة ، وأسلوب جديد ، وسياسة جديدة ، ولتتعد العزم على أن تضع نصب آميننا مصلحة مصر ، وسعادة ورجاء مصر ، ولننضج بها في سائر نواحي نشاطها ، متضمنين بجميع قواها وبجهود وكفائة أبنائها ، ونشأهم ولتعمل على ترقية وتحسين أساليب الإدارة المصرية وجعلها تجري على سن ثابتة من العدل والنزاهة وذلك حتى تصل مصر إلى المكانة السياسية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية التي تليق بها إذ تنوّر مركزها الجدير بها في العالم .

وإن اللجنة أترحب بتقد الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى ، وترى المحالفة بين الاثنين أمرا ضروريا وفاقا لحماية مصالح الطرفين ، وماعلا له قيمته في حفظ السلام العام .

وإن الأمة المصرية ليعي لما أن تنطب هذه الماهدة التي وصلت إليها بجهودها الخاصة ، وبصل أبنائها دون أية مساعدة خارجية ، ولما الثقة بأن عهد الصداقة مع بريطانيا يفرغته التي ترجوها الأمة .

واللجنة إذ تقترح على المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون الخاص بالموافقة على ماهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى تسأل الله أن يجعل العهد الجديد عهد رقي وسعادة للأمة المصرية ، وأن يهيء لها من أمرها رشدا .

وهذا هو مشروع القانون :

مشروع قانون

بالموافقة على ماهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على ماهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها ببلدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يصمم هذا القانون بتأم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

”ومع ذلك فإنه لا يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير في الحالة القائمة بالنسبة للدول الأخرى في مصر ، لأن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأنها لذلك تستد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهي العلاقات التي اشترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت في الصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها ما عمن حقوق الإمبراطورية البريطانية ومصلحتها الجوهرية وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى“ .

”وتطبيقاً لهذا المبدأ ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الأراضي المصرية عملاً من وجبها أن تقاومه بكل ما لديها من الوسائل“ .

وعاينى ذكره كذلك ، أنه لما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع ميثاق ضد الحروب ، تضمن لجواب البريطانى على هذا الاقتراح تحفظاً يشمل مصر فيما شمله من الأقطار ، وهذا نص ذلك التحفظ :

”إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح الخاص بالمدول من الحرب كأداة للسياسة القوية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد في العالم بعض أقطار يمد رسائلها وسلطانها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى .

ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض العناء لكي تبين أنها لا تسمح بأى تدخل في هذه الأقطار ، وأن حايث أنها ضد أى اعتداء إنما هو تدير ترمى برطانيا العظمى إلى الدفاع عن مكانها الذاتي . فيلبي إذن أن يكون مفهومها بصراحة وبعلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس بحريتها في التصرف في هذا الشأن (١٩ مايو سنة ١٩٢٨)“ .

(٣) إلى جمعية الأمم — وعند ما ألفت جمعية الأمم مصر بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بتسوية العلاقات الدولية تسوية سلمية . بحثت الحكومة البريطانية إلى الكثير العام للجمعية بكتاب تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أشارت فيه إلى ما أوردته في كتابها الدوري الذى أرسلته إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — وقد سبق ذكره — ثم ختمت كتابها بما يأتى :

”وبناء على ذلك ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقته مصر يبيع للحكومة المصرية أن — تطالب بتدخل عصبة الأمم في تسوية الأمور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظاً مطلقاً بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢“

وذلك حين إبرام اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ألفت الحكومة المصرية الدول الأجنبية بأنها على إثر إلغاء الحماية أصبحت مملكة ، فرددت الدول عليها مهمة ، ورفضت وكالاتها السياسية إلى مفوضيات ، كما أن مصر بادرت من جانبها فأوفدت وزراء ومفوضين إلى بعض الدول الأجنبية .

فند ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ومصر معتبرة ، دولاً ، دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن ، ما هو مدى هذه السيادة ؟ وما هي درجة أعلتها القانونية ؟ وهل يجوز لمصر أن تباشر كل ما للدول المستقلة من الحقوق ، أو أن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنما هي حقوق ارتفاق تنقص من سيادتها وتشوبها قانوناً ؟ وبعبارة أخرى ، ما هو مدى تلك التحفظات ؟ وما هو صرحها ، سواء بالنسبة لبرطانيا العظمى أو بالنسبة للدول ؟

وجهة النظر البريطانية :

عنيت الحكومة البريطانية بأن تبين وجهة نظرها لمصر وللدول وجمعية الأمم :

(١) لمصر — جاء في التبليغ الذى وجهه المندوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ما يأتى :

”إن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر مستقلة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولى ، وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها قد تجاوزت الحد الذى يثم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما أبلغها إلى ذلك حرصاً على سلامة نفسها لتقاء حالة — طلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية .

وليس أدل على عبء التحفظات وأثرها في استقلال البلاد من العبارة التي تضمنتها التبليغ من ”أنها قد تجاوزت الحد الذى يثم مع حالة البلاد الحرة“ .

ولأن في غنى عن تذكركم بالأزمات المتتالية التي حمرت البلاد منذ سنة ١٩٢٤ أو صفوف التدخل الفعال في الحياة السياسية وفي جميع فروع الإدارة الحكومية ، وما زالت أزمة الجيش وقانون الاجتياحات وغيرها ماثلة في أذهانكم .

(٢) إلى الدول — وأرسل وزير الخارجية البريطانية كتاباً دورياً إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قال فيه : ”إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ ، إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بالإمبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات“ .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى باطله — لقد سبقنى معالى الرئيس فى الكلام عن الموضوع الذى كنت أريد الكلام فيه، وهو الخالص بالنقطة القانونية المنصوص عليها فى اللائحة نصا واضحا فى المادة ٦٣ ، ولا داعى لتلازما ما دام أن معالى الرئيس قد أيد نظريق تماما .

استلمنا ، يا حضرات النواب ، تقرير لجنة الخارجية فى الساعة الماشرة تماما ، وأرجو أن تلاحظوا أنه بتقرير لجنة الخارجية لمجلس النواب لسنة ١٩٣٦ من المعاهدة التى هى أهم وأخطر حادث تاريخى يمر بالبلاد وينظره البرلمان ، فلا بد أن يكون تقريرها عاما خطيرا فى أبعاده ، خطيرا فى فقهه ، خطيرا فى أرقامه وفى فقهه . لا بد أن تكون لجنة الخارجية قد درست المعاهدة الدساسة الواقية من نواحيها العسكرية ، والجوية ، والمالية ، ولهندسية ، ولا بد أن تكون اللجنة قد أحيطت بما لا يمكن أن يصله الأعضاء من بيانات رسمية فى هذا الوقت القصير .

ولقد قرأنا فى الجرائد أن اللجنة رأت سؤال بعض حضرات أصحاب المعالي الوزراء المختصين وناقشتم فى النقطة الحساسة فى المعاهدة ، فأجاب الوزراء رسمية مؤيدة بالأراء الفنية التى حضرها الموظفون المختصون ، وحل الأخص الاقتراحات المتعلقة بالنفقات المالية . ولا بد أن يكون تقرير اللجنة الذى لم يكن فى وسعى ولا فى وسعكم الإطلاع عليه واستيعاب ما فيه فى هذا الوقت القصير ، لأنه موضوع اليوم ، لا بد أنه قد جرى أمورا هامة ليس من السهل المناقشة فيها الآن .

طرا غيرة آخر فوجئنا به مفاجأة فى الساعة المباشرة من صباح اليوم أيضا ، ذلك أن معالى وزير الخارجية قد أدلى ببيان واق ، قصص وسياسى جامع ، وهذا تعجيد سررت به جدا من الوجهة الشكلية ، لأنه كان لابد من سماع رأى معالى وزير الخارجية وهو الوزير المختص ، وإنى لأحكم على هذا البيان حكا ابتدائيا بأنه بيان واق جامع .

يجب علينا يا حضرات النواب أن نبحث تقرير اللجنة ، وهوامم تقرير تناوله موضوعا حيويا بالبلاد ، ولا بد أن ندوس بيان معالى وزير الخارجية ، الأول من نوعه ، دراسة واقية ، لأنه سيطلب إلينا الآن الكلام بعد ثلاثة التقرير والكلام فى موضوع هام موضوع المعاهدة المصرية ، لا بد أن يتطلب منا دراسة تقرير اللجنة وبيان معالى الوزير ، والوقت لا يتسع لهذه الدراسة الآن ، فلا يمكن إذن أن يطلب إلى النواب الكلام والمناقشة فى هذه المسألة الحساسة ، فالبقية مهما كانت حاضرة لا تستطيع أن تقوم بالواجب نحو البحث فى المعاهدة المصرية التى مر على البلاد ما يقرب من ربع قرن وهى تحلحل الوصول إليها ، اللهم إلا أن تكونوا عثا ، وهذا لا يرضى مصلحة الرئيس ولا حضرات النواب ولا الأمة ولا القصير .

من ذلك يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكن فى دائرة تلك الحدود الميمنة الخافضة الرسومة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦ وتصر أن مركزها الدولى مركز مؤقت ، لا يستقر نهائيا إلا متى سويت بين بريطانيا ومصر وعددهما الأمور المنخفضة بها فى ذلك التصريح ، واستقلال مصر على حد تمييز أحد المؤلفين الإنجليز : " لا يبدو أن يكون زمرا دبلوماسيا ، أو صيغة تعدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر فى طرف معين ، أو شكلا من الأشكال لا يتخذ له هيكلا ، ولا يصبح حقيقة واقعة إلا متى أبرم اتفاق من الأمور المثقة بين الدولتين " .

ما نغزم زرى أنه من الوجهة العملية الدولية ، لم تكن مصر فى حالة تمكنها من التمتع بسيادتها الاسمية التى أعترف لها بها ، والتى كانت مقسمة بمخروق ارتفاعا فى الداخل وفى الخارج . كما أنه من الوجهة القانونية لم يكن لبريطانيا العظمى ما تستند إليه فى مصر ، فالتعهد صالح البلدين ، وحتمت عليها الظروف الدولية الحاضرة ، وجوب عقد اتفاق يصون لمصر استقلالها ، ويضمن لبريطانيا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فكانت المعاهدة المروضة على حضراتكم ، وهى يحملها التعفظات الأربعة تقضى قضاء مبرما على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقيل آثاره ، سواء كان ذلك فى تبليغ بريطانيا العظمى إلى الدول فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٦ أو فى تبليغها إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٤ وتخرج مصر من التعفظ الذى تمسكت به بريطانيا عند توقيعها ميثاق كلوج سنة ١٩٢٨ كما تنص آثار الحماية بإلغاء منصب المندوب السالى البريطانى ، وتسوية بريطانية بينها من الدول فى التقتيل الدبلوماسى فى مصر .

الخلاصة :

إن هذه المعاهدة فيها ولا شك تصحيح ظاهر لمركز مصر الدولى من وجهتيه ، القانونية والعدلية ، وبها يصبح استقلالها حقيقة تمكن مصر أن تتقدم فى ثبات وحكمة إلى مستقبلها المجيد .

(تصديق) .

الرئيس — وزع على حضراتكم تقرير لجنة الخارجية اليوم فقط ويصح ذلك لضيق الوقت .

وبما أنب اللائحة نص على أن تكون مناقشة التقارير بعد توزيعها بثان وأربعين ساعة ، فإذا تقدم أى اعتراض من هذه الناحية أسكن تأجيل المناقشة إلا إذا رأى المجلس غير ذلك . واللاحظ أمرين : الأول أننا نريد أن يكون هناك منسب من الوقت للمناقشة مناقشة كاملة ، وأن يتمكن كل واحد من حضرات الأعضاء من الإدلاء برأيه والأمور التى مر أن الوقت محدود نوعا ما ، مما يشعر بضرورة الإسراع فى البت فى الأمر ، لئىمكن مجلس الشيوخ من نظر الموضوع فى وقت كاف . فأرجو ملاحظة ذلك عند إبداء رأيكم .

وليس في الجواميع للاستعمال اللهم إلا إذا كان لدى الحكومة سر تمنى الإفشاء به . ومن المستحسن أن تقضى إلينا بهذا السر ، ونحن لا ذوق سليم ، وكلنا نقدر المسائل الهامة حق التقدير ، فإذا كان سبب الاستعمال جديراً بالتقدير فكذلك اليوم والأمر به ، أما إذا لم يكن هناك حاجة لذلك فارجو إجابة طلب التأجيل .

لهذا أصر وأصم على طلب التأجيل ، لكي أكون مفهوماً ، وإن شاءت زيارتي ومهذبا ومؤدبا ، ومرتكبا للآراء والمناطق .

الرئيس — لا أرى داعياً للرد على كل الأقوال التي أمد بها حضرة النائب المحترم ، لأنها لم تصدر من المكتب ، وقد أبدت حضراتكم السبب الذي يدعو للإسراع في نظر تقرير اللجنة ، وأريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن مكتب المجلس لم يأخذ رأى الحكومة في تحديد جلسة اليوم ، فليس هناك إذن سر ولا أخاف . وإنما كل ما لاحظته ، ومن واجبي ملاحظته ، أن الدورة العادية تبدأ يوم ١٢ نوفمبر ، وأنه يتحسّن أن ننتهي من البت في هذه المعاهدة قبل حلول هذه الدورة ما دام ذلك في الإمكان . وتعلمون حضراتكم أن المعاهدة معروضة على البلاد من زمن طويل ، وأن حضرات النواب الذين اعترضوا على الكلام في المجلس من معارضين وغيرهم قلدوا أحكامهم من قبل وكنت أعتقد أن الاقتصاد في الإجراءات يوفر الوقت ويحقق كل الأغراض التي تطلبها من غير حاجة إلى كل هذا الكلام الخاص بالدعاية الجوية وغيرها . لأن البحث يدور الآن حول النظر في المعاهدة أو تأجيله . والذي أقره هو أن يتلّى تقرير اللجنة ثم تؤول الجلسة ، إما إلى بعد الظهر أو إلى صباح الغد وسأخذ الرأي على هذا بعد تلاوة التقرير .

حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطه — أرجو أن يسمع في بكلة .

الرئيس — عل الكلام عند المناقشة في الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطه — لقد كودن سعادة الرئيس فكرة عن تأريده أن أؤرخ المسألة .

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ألا يتكلم .

حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطه — سعادة الرئيس يوجه إلى الكلام ويطلب من السكوت !

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ، وهو عضو المكتب ، ألا يتكلم إلا إذن .

حضرة النائب المحترم محمد فكري أباطه — أنا حريص على القانون وعلى إجراءات المكتب .

ولما نأى إلح بكل توسل في تأجيل المناقشة حفظاً لكرامة البحث في حد ذاته ، ولكرامة المجلس ، ولكرامة تقرير اللجنة ، ولكرامة بيان معالي وزير الخارجية ، إلح في تأجيل نظر المعاهدة على الأقل للدة القانونية التي نصت عليها المادة ٦٣ ونصها :

«تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطلع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل» .

لقد كان الأستاذ علي أوب — على ما أذكر — حريصاً دائماً على التمسك بنص اللامحة الداخلية في هذه المادة عند نظر تقارير لجنة الطعون ، وهي لا تتجاوز صفحة أو صفحتين إذا ما عرضت على المجلس قبل المدة المحددة وكان المجلس يوافقها دائماً على التأجيل .

فأولى بنا وأجدر ، أن يجاب طلبنا حينما نطلب التأجيل للدة القانونية التي نصت عليها اللائحة . أظن أن المسألة لا تحتاج لحماة ولا لتعلم ، وإنما هي بديهية . ولقد سمعتم سعادة الرئيس يقول في تأييد هذا الإجراء الشكلي الذي أعترض أنا كتنجيد عام للإجراءات ، كتنجيد الحرب وخطر الحرب ، يقول إن المسألة مستعجلة ! ! لأول مرة نسمع أن المسألة مستعجلة ! ! ثم في المجلس هذا البحث والذي قيل هو أن الحكومة رأت دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لنظر المعاهدة لا للاستعمال ، بل للأهمية . وقرق بين الأهمية والاستعمال . فالاستعمال هو الشيء الذي يفتنى عليه من فوات الوقت ، فإذا كانت الحكومة تبهرن من شيء يفتنى منه في المعاهدة بسبب فوات الوقت لتلجأ إلى هذا الاستعمال الشاذ فأنا أول المطيعين . أما إذا لم يكن هناك ما يدعو للاستعمال فأننا لاستطيع ، مؤيدين ومعاضدين ، أن نؤدى واجبنا كما تتطلبه منا ضمائرنا ، ونطلبه البلاد ، وما تقتضيه الأبحاث العسكرية والمالية التي لم أشر على رقم واحد منها في تقرير اللجنة ، وما تقتضيه الأبحاث الطبوغرافية والجوية واللاسلكية والتفريغية ، وأبحاث الأشغال والطرق ... وكل هذا كثير .

أقسم لكم إنني مريض اليوم ، وعندي حمى تبلغ (وهنا الضحك إلى النائب الجايد له وسأله كم تبلغ ... ؟)

(ضحك) .

تبلغ تسماً وتلاثين درجة .

إن المعاهدة بإحضرات النواب يمر خضم متلاطم الأمواج ، فهنا طلعة عسكرية ، وهنا وثقة مالية ، وهنا طلعة هندسية ، ولا يمكننا — مهما كنا أذكياء ونواحيب — أن نستطيع أداء الواجب على الوجه الأكمل . فربما أن نتوافقوا على تأجيل المناقشة لمدة ثمان وأربعين ساعة كما تنص اللائحة . وكما جرى العرف عليه حينما يطلب التأجيل في القضايا المستعجلة فإنها تؤول أسبوعاً واحداً ، ثم بالنظر في المعاهدة يتوقف عليها مصير البلاد .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم مرة أخرى إلى النظام .
حضرة النائب المحترم عد فكرى أباطه — أنا لم أخرج من النظام أبدا .
الرئيس — هل يوافق المجلس على سماح تحرير اللجنة الآن ، ثم ننظر في هل تبدأ المناقشة في هذه الجلسة أم نؤجلها لجلسة أخرى ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — تليقفضل حضرة المقرر .

وهنا تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة السابق خترة بصفتة ٣١

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء — لى ملاحظة بسيطة فيما يتعلق بالتقرير .

ورد في نهاية الفقرة الرابعة من التهر الثانى من الصفحة الثالثة للعبارة الآتية : " أو إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

وقد وضعت هذه العبارة في غير موضعها ، وأرى حذفها من نهاية هذه الفقرة ، إذ الغرض من المادة الخامسة المشار إليها ضمن المواد الواردة في الفقرة السابقة للفقرة التى نحن بصددنا — بيان المبادئ التى ينطوى عليها استقرار المحافظة .

إن العبارة التى أرى حذفها مأخوذة من المادة الخامسة من المعاهدة ، وهى مكونة من شقين : أحدهما خاص بالمحافظة ، والآخر خاص بالمعاهدة .

أما الشق الأول فنقصه : " يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يقفد في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحافظة " .

وأما الشق الثانى فنقصه : " ولا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

والحكمة في ذلك ، أن أحكام المعاهدة عرضة للتفسير والتبديل ، أما المحافظة فعمل محس ذلك .

المقرر — لا مانع لدى اللجنة من حذف العبارة التى يرى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء حذفها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — ورد كذلك في الفقرة قبل الأخيرة من التهر الثانى من الصفحة السادسة العبارة الآتية :

" من كل ما يهتم يقين أن المعاهدة قد كفلت لمصر سيادتها الكاملة في تشريعاتها القضائية والمالية بحيث أصبحت — بعد نفاذ المعاهدة — تسرى على الأجانب كما تسرى على الوطنى بمجرد تصديق البرلمان المصرى على القانون . . . الخ " .

والمفهوم طبعاً أن المعاهدة ستؤخذ بمجرد تبادل التصديق ، أما الامتيازات فلها إجراءاتها الخاصة التى يجب أن تم قبل أن يسرى التشريع على الوطنيين والأجانب على السواء . وإذ قد يحسن أن تضاف عبارة " وإتمام الإجراءات المبينة فيها بخصوص الامتيازات " بعد عبارة " بعد نفاذ المعاهدة " الواردة في الفقرة المشار إليها .

المقرر — هذا هو المفهوم طبعاً ، إذ أن نفاذ المعاهدة يتضمن امتخاذ التدابير التى تنص عليها فيما يتعلق بالامتيازات .

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء — تفسير معنى المقرر الآن يزيل التوضيح ، ويحسن إضافة هذا التفسير .

المقرر — أظن لا حاجة للإضافة ما دمتا متفقين على التفسير .

الرئيس — تثبت هذه المناقشة في مضبطة الجلسة ، وفي هذا ما يكفى لتحقيق الغرض الذى يرى إليه دولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك — حضرات النواب المحترمين ، وزع علينا تقرير لجنة الخارجية في هذا الصباح ، وهو في مجموعه لا يخرج عما أحل به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في بيانه يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ولكن على الرغم من أن المعاهدة قد نشرت في أواخر أغسطس الماضى ، وتناولها البحث والتدقيق ، وفادت حولها المناقشات أخذوا وردا ، فأيدوا ومعارضة وكذلك نشرتها الصحف ومجتها من جميع نواحيها — على الرغم من كل ذلك فإن تسليتها تخبر لجنة الخارجية عن المعاهدة في هذا الصباح ، يبيع لنا طلب تأجيل المناقشة فيه ، وقد قال بهذا حضرة الدكتور المحترم رئيس المجلس قبل أية مناقشة وأشار إلى المادة التى يستند إليها في طلب التأجيل .

وبما أنه قد سبق لنا — حين البحث في تقارير لجنة المالية عن الميزانية — أن نقرر أن تكون مناقشتها بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة على توزيعها ، فإنى أقترح على حضراتكم — قياساً على هذا القرار — أن تؤجل الجلسة إلى الند ، حتى تكون لدينا لبعة من الوقت لقراءة التقرير .

وإنى لأرجو أن يكون حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطه قد تمسكك سمته في هذه الفقرة وزال ما يشك منه .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح وتأجيل المناقشة في التقرير بلجنة الند ينف .

(وقتت أظنية) .

الرئيس — إذن ننظر إدراج المناقشة في التقرير إلى جلسة الند .

حضرة النائب المحترم دولة محمد محمود باشا - حضرات الزملاء المحترمين :

إن المهمة الملقاة على عاتقكم ، مهمة الفصل في مصير مصر ، هي مهمة جسيمة ، فالحكم الذي تصدرونه في المعاهدة التي تقرر هذا المصير لا ينفذ إلا عند جلبنا نحن ، ولا يربط هذه الملايين الخمسة عشر التي تصارعت وحدها بل يتعدى إلى أبنائنا وأحفادنا وأبناء هؤلاء الملايين وأحفادهم ، فالوقوف إذن رقيب والمسؤولية عظيمة ، هي مسؤولية قل أن يلقى عليها على عاتق قواد الأمة . فلتكن كلمتنا في هذا الأمر الخطير خالصة لوجه الله والوطني خير متأثرة بهوى أو مضغة ، لا تذهن حين تقولوا لرغبة أو رهبة ، بل نوقن أن الله سيحاسبنا عليها ، يوم تجزى كل نفس بما تكسبت .

وعلياً أن نذكر ، ونحن نحاسب أنفسنا قبل الفصل في المعاهدة وإبرامها ، جهود الملايين من أبناء هذا الشعب الذين صبروا وأوذوا ، وضحوا بأموالهم وبجهودهم وبجياتهم ، هؤلاء جميعاً أقبلا على التضحية لوطنهم بدافع وجدانهم وبغلوب راضية وفخوس مطمئنة ، يريدون لوطنهم أن يتزل بين الأمم المتزل الاثني . فلتعطينا قلوبنا ساعة الفصل بما امتلأت به قلوبهم من إخلاص صادق لوطنهم . ولكن أرواهم هي التي تنطق ألسنتنا وتحرك شفاهنا .

أما وآتم تخون هنا أبناء هذا الشعب المجيد جميعاً ، وقد اضطلعت أبهاء السياسة المصرية لتزجيروا البلد إلى الرضخ إلى الداخل وإلى الأمن والسلام بين عالم مضطرب في الخارج ، فإن عليكم أن ترتعدوا بفلوبكم وعقولكم فوق الاحتمارات الغائبة والحزبية ، وأن تسألوا أنفسكم بإخلاص وشجاعة عما توجب مصلحة الوطن دون سواها في أمر المعاهدة .

ولقد سبقكم ، فأقليت على نفسي هذا السؤال ، وكان جوابي عنه أن وقعت المعاهدة ، ولكن توقيعي وتوقيع زملائي المفاوضين جميعاً لا يفيكم من التبعات الجسيمة المفروضة عليكم .

طلبا أثقنا وعلما لقد مخالفت بين مصر وال إنجلترا . وعلى رغم ما صادفنا في جهادنا للاستقلال من مآلات صرية تضعضع أقوى الزعامات ، لقد بقينا ثابتي البقين أن المصالح المشتركة بين اللوتين توجب على الساسة في كليهما أن يصلوا لتنظيمها على أساس من الصدقة الصريحة والتعاطف الذي لا تشوبه شائبة . فصلمة الفولتين واحدة في صفات السلام العالمي ، وفي اتخاذ البدة لنفع كل اعتداء يقع على أيهما ، وفي توثيق علاقاتهما المتبادلة . والساسة مدركون غرضهم من ذلك ما أحاطوا بهذه المصالح الأساسية المشتركة ، ووضعوها موضع الاعتبار وعملوا على توكيدها من غير مساس بما لمصر من حق في أن تتبوأ مكانتها الصحيح بين الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقد أثبتت الأيام صحة هذا الرأي . وما بذل من جهد لوضع معاهدة تنظم علاقات الدولتين ، بالغ في الدلالة على حرص الشيعين على الاتفاق ، وإن لم توفق حكومتها حتى هذه المعاهدة الأخيرة إلى وضع اتفاق ثابت الحدود تحمل به جميع المسائل التي حاول الطرفان حلها في مفاوضاتهما السابقة جميعاً .

جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس - تنظيماً للناقشة طبقاً للأمانة الداخلية ، يبدأ الكلام أولاً مؤيد الموضوع المطروح للناقشة ، ثم معتل ، ثم معارض . ولما كان الموضوع المروض أمام المجلس للناقشة لا يحتمل تعديلاً ، فليس هناك إلا مؤيد ومعارض . مع ملاحظة أن من له نقد أو ملاحظة على المعاهدة ، يعتبر مؤيداً إذا كان في النهاية موافقاً عليها .

فأرجو من حضرات النواب المحترمين طالبي الكلمة ، أن يبين كل منهم إن كان مؤيداً أو معارضاً .

حضرة النائب المحترم محمد عزيراً باشا - معارض .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفي - معارض .

حضرة النائب المحترم محمد فكري باشا - معارض .

حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال - معارض .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد المجيد سعيد - معارض .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين - مؤيد ، ولكنني تأول عن الكلمة .

حضرة النائب المحترم حمد الباسل باشا - مؤيد .

حضرة النائب المحترم زهير صبري - مؤيد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل الأسيوطي - مفسر . (ضحك) .
أي أن يعني هو داخل في باب التأييد منه ..

الرئيس - ليبين حضرة النائب المحترم إن كان مؤيداً أو معارضاً .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل الأسيوطي - مؤيد .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بي الدين بكرات بك - معارض .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا - مؤيد .

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا - مؤيد .

حضرة النائب المحترم حسن يس - مؤيد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبري - أرجو أن تستمعوا لي بكلمة موجزة .

لقد طلبنا الكلمة حتى نحفظ لأفئتنا الحق في الكلام ، وأرجو أن نترك لكل منا الحرية في أن يتكلم عند المناسبة التي يراها .

الرئيس - ما دام الموضوع مطروحاً للناقشة ، فلتكن من حضرات النواب المحترمين أن يتكلم ، على أن تراعى أحكام الأمانة الداخلية .

ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاوضات الدولية كثيرة الوقوع في أنحاء العالم، حيثاً تشبكت مصالح الإمبراطورية البريطانية، وتعرض الماهدة على مصر إنشاء طرق حربية، كما أنها تتيح جو مصر كله لطيران الحرب البريطاني، وفي هذه القيود ما يفتق وما أتهمه من معنى الاستغلال . وفيها وما وبما يشمر المصري بأنه قصد به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به إلى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها في الدفاع عنها . وبعض هذه القيود وما إليها يفرض على مصر أعباء مالية جسيمة ، يسل إضعافها، لأغراض إزراء الماهدة، الإصلاحات الملحة لقائمة أهل مصر وقد يؤخر تنظيم الجيش المصري وإعداده ، ليكون أداة سالحة للدفاع من مصر . ومثل هذه التصوص لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٩ ولم أشرع أترها في مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتلافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في الماهدة من مزاي ، ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لتفكر في الواقع وألا تقتصر على الحرس على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه الماهدة بخاطري . لكن ماضيها منذ نهضتنا في سنة ١٩١٩ وما جرى اختلافنا على مشروعات الماهدة التي انتهت المفاوضات إليها في هذه الأثناء من تضعيع لها وارتداد عنها إلى ما دونها ، وما أدى ذلك إليه من تعطيل الإصلاح في مرافق البلاد المقتضة ، كل ذلك من شأنه أن يدعو الإنسان إلى النظر بين الواقع الماهدة الحالية وإن لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطيع تعديلها زيل ما بها من مساوئ باستقلال مصر .

وإنى لواقى أننا نستطيع أن نبلغ من ذلك، بقوة وحدتنا في أمر استقلالنا وسيادتنا ما لا نستطيعه في حال الخلاف ، وائق من أننا نستطيع بهذه الوحدة أن تقع إنجلترا بأن تبادل الثقة بين الشمين الحليتين خير كفي للصلح البريطانية في مصر ، وهو لذلك خير مبرور لتعديل الماهدة التذليل الذي نرطه . إلى جانب هذه الظروف الخاصة بنا في مصر ، يجب أن نذكر حاجة بلادنا في هذه الأزمة الدقيقة، التي يضطرب فيها العالم بأسباب القوضى وخطر الحرب ، إلى علاقة صداقة وتكاتف مع إنجلترا ، تكون حاملا جوهرها من عوامل الأمن والسلام . وإنما عقد مثل هذه الماهدة في هذا الطور الحاضر من أطوار المشادة الدولية يمت الطمأنينة إلى نفوس أعضاء مجلس العموم البريطاني الذين تدعوم الظروف الحاضرة بطبيعتها إلى النظر بين الحرس والحذر لكل ما يتناق سلسلة المواصلات الأساسية للإمبراطورية البريطانية. فلما انتهى هذا الطور ، كان يسيرا حل الحكومة البريطانية على التزول عن الكثير مما يس استقلال مصر ، بل على التزول عنه كله .

وبعدي بنا في هذا المقام أن نذكر كذلك أن الألفاظ التي تصاغ بها ماهدة ما ليست إلا الهيكل الظهي لما يقصد إليه المتماقدن منها . فاما حياتها الصحيحة فغيا يكس به هذا الهيكل ، وفي الروح الذي يبعثه الطرفان المتماقدن فيه ، حين يتبادلان ما تقرره الماهدة بينهما من الصلات ، لذلك كان حقا أنه إذا كان توقيع ماهدة أمرا جليل الخطر في حياة أمة من الأمم فالروح الذي يسود طلاقات الدولتين بعد توقيعها أجل خطورا .

من هذه المحاولات واحدة أذكرها، إذ كان فيها حظ ترك أثره في طلاقات الدولتين . أقصد ما حدث سنة ١٩٢٩ حين وقعت مشروع اتفاق بيد المفاوضة مع وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك ، الماسوف عليه المستر هندرسن الذي كان سديقا للسل في مصر وفي العالم كله . وهذا المشروع كان أساس المفاوضات التي استغرقت في سنة ١٩٣٠ مع الوفد الرسمي المصري برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، وإذا لم يكن الصياح قد صادف هذه المفاوضات ، فقد وضعت فيها أسس العلاقات بين الوكيتين ونظر بها الكثير من تفاصيلها . ولعل سوء الحظ الذي كثيرا ما تأثرت به علاقات الوكيتين هو وحده الذي أوجبا تمام هذا العمل إلى سنة ١٩٣٩

أطلت عليك في سرد أنباء المفاوضات الماضية وحظي منها ، لتروا أني أحدثكم عن الماهدة المروضة اليوم عليكم حيث رجل لم تقصه الرغبة الصادقة يوما في إقامة التحالف بين مصر وإنجلترا ، كما ملته الحوادث التي شهدها بنفسه أحد لا يستطيع الحصول في ماهدة تم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة . فالسياسي الإنجليزي مضطرب عن رأي الرأي العام في بلاده ، اضطرابكم أن تروا الرأي العام في مصر . ومهما يبلغ من صدق القصد عند الطرفين المتفاوضين فمن المتصور فقد ملهدة اليوم أو في المستقبل ما لم يوطن كل من الطرفين نفسه على إدراك ما يواجهه الطرف الآخر من مصاصب، وما لا يترمل من مطالبه عن أشياء تمكن الطرف الآخر من تحظى هذه المصاصب .

وأريد الآن أن أحدثكم عن الماهدة الحالية بكل صراحة وفي غير تحفظ فلكم واجبي أمام ضميري ، أؤيده لكم ولأبناء وطني جميعا .

ذكرت لكم أنه حيث يوجد طرفان متفاوضان ، وجهتان للنظر ، ورأي عام يرتبط به كل من الطرفين ، فمن يستطيع الإنسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه ، لذلك لا أكون معبرا عن رأي الصحيح إذا قلت لكم إن هذه الماهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية . وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن مانجيه مصر من مزايها يضع أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . كبير منه ما يعرف منها من بصيرة وثبات وحزم وحسب لفتاة والمعدل ، إلى استكمال ما فاتها اليوم استكمال .

ففي الماهدة مزاي لا حيل إلى إنكارها . وحسي أن أشير إلى أن نصوصها في الامتيازات الأجنبية تفصل ما جاء في المشروعات السابقة جميعها فتجني مصر ما ترش به من إلفاء الامتيازات الأجنبية والحاكم المقتطلة . وهذا غرض تريد مصر تحقيقه منذ زمان بعيد ، لتخلص من هذا النظام البقي الذي تخضع منه غيرها من الأمم ، والذي وقف وما يزال يقف حجر عثرة في سبيل تقدمها ورخائها ، فضلا عما فيه من مساوئ سياسيتها وكرامتها .

هل أن ما تنطوي عليه الماهدة من هذه المزاي ، لا يجوز أن يفسينا أنها تنطوي كذلك في مسائل معينة على قيود تتلافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تخدم لإنجلترا ، أفا خشيت حدوث مفاجأة دولية، ما يجب عليها أن تقدمه في حالي الحرب وخطر الحرب من التعجيلات في مواثباتها

مصطفى النحاس باشا قد بلغوا في لياقة وطول أناة وجدد وصاية عظيمة ،
مجهودات خفية وعجالات رائعة في سبيل تحقيق الآمال التي تركتها البلاد
في ذمتهم ووضعت في أعناقهم .

أما كون هذه المجهودات قد نجحت وأثمرت ثمرتها، أو لم يكتب لها ذلك
فليس أنه يتلخ في خروج المجهودات نفسها، ومن أجل ذلك لم أرتد لحظة
واحدة أن أعلن من فوق هذا المنبر أنهم جميعا خليقون بشكر البلاد ، جديرون
بإكبارها وتقديرها .

أما تانية هذه الحقايق ، فإذنا بلغة صريحة نجسم في حق أنفسنا
— وفي الواقع لها لكلمة شديدة ولكني أريد أن استعمل متبى الصراحة —
وفي حق كرامتنا إذا خطر لنا خاطر من الشك أو الوم — في هذه
المرحلة الخلفية من تاريخ البلاد — أن من بين المصريين من هو
مدخول في وعيته ، وثمر مصلحته أخرى له مصلحة الوطن الخالد ،
ويشغل شافل من شواغل الدنيا المنومة عن تقدس الوطن . ويسرف
أن حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا قد أشار إلى هذا الموضوع إشارة
جلية واضحة. وفي تخر ذلك — ويلوح لي أنكم تؤمنون به الإيمان كله —
فكل حوار من هذه المباحثة ، في هذه القاعة المقدسة وخارج هذه القاعة
للمقدمة ، موجه لله والوطن . ومخلص لله والوطن . فن يؤيد هذه المباحثة
ويراها نعمة التمس . فالإخلاص عقيدته ومصر قبلته . ومن يمارض هذه
المباحثة ويرأها كارثة الكوارث ، فالإخلاص عقيدته ومصر قبلته .

أما تاللة الحقايق ، وهي لا تامل خطرا وشأنا من سابقتها ، فهي أنه من حق
مصر أن تسمع كلمتها من مصيرها ، عملة في توابها لا عملة في أحزابها . وقد
أشار إلى ذلك أيضا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا .

إن الحزبية لا تكون في تقرير المصير ، لأن تقرير المصير أخطر شأن
وأسمى قلرا من أن يتقيد فيه بنظم الأحزاب ، ويتقيد فيه دستور الأحزاب .
إذنا فواجبنا الوطني ، أمام ضمائرنا وأمام ناخيتنا وأمام الأجيال المقبلة ،
يتم طينا أن نخصص هذه المباحثة بقولنا لا يقول الأحزاب ، وأنت
ناخذ فيها بأرواس لا بأراء الأحزاب ، وأن تقضى قضاءنا بمستنا لا بزم
الأحزاب . فزعماء الأحزاب يقدرون حرية الرأي قدورها ، ولا يرضيهم
أن يربطوا توقيهم فقط ، وإما يرضيهم أن تكون ضمائرنا مرصاة لصلهم .
يا حضرات التواب المحترمين : لو أنكم اقتسمت بهذه الحقايق ، وأنتم بها
كما أنتم ، نخرجنا من هذه المعضلة الكلاسية وكلنا إخوة أحياء ، أرفياء
لمصر ، خدام لها ، ونخرجت مصر ، على الحاليين ، عالية كلمتها ، نرية مكاتها .
وفلك لأنها قد قبلت لنفسها مكاتها ، وسعدت حدودها ، راضية عامة
مختارة ، لم يرهقا أحد ، ولم يفصد لإرادتها أحد .

انتقل بعد ذلك إلى الموضوع المطروح أمامنا ، فأقول إنه من يوم أن
وقعت هذه المباحثة والتاس مشغولون بها وبتفسيرها وتناول مدلولاتها .
ولا أتأجبكم بشرب إذا قلت لحضراتكم إن الناس على اختلاف أحزابهم وتبين
مذاهبهم ، كانوا يتناقشون في هذه المباحثة مناقشة مستفيضة ، كل يحاول
أن يفهمها على طريقة خاصة . غير أن أسئلة ثلاثة كانت تدور دائما على
اللسنة المتناقشتين وهي :

وقبول المباحثة الحاضرة بهذا الروح على طينا تبتت جديدة على .
يلى طينا لزاه الأجانب المقيمين بين أظهرنا تيمة أنهم وللعلم معهم والحكم
لصالح في أسرمهم ، يتخون من فلك بما يجب أن يتبع به المصريون سواء
بسواء . ويلى طينا تيمة التسيلا التي يجب أن تقدمها لقوات حليفنا
في منطقة القتال ، ويلى طينا تيمة الإسراع إلى إنشاء جيش مهيأ لأجحت
عدد الحرب في الوقت الحاضر ، قادر بلك أن يتولى بنفسه مهمة الدفاع
عن أرض الوطن .

إن قيامنا بهذه التبات الجسيمة على وجه صالح يبعث إلى نفوس الدول
كلها وإلى نفوس حلفائنا الإنجليز ما تطمع فيه من الثقة بنا ومن احترامنا
وهو الكفيل بطراد تخدمنا من الباب الذي تخدمه المباحثة أمانا إلى حيث
تعمل القيود التي تفرها على حقوقنا وعلى حريتنا ، كاملة مستقلة ذات سيادة
فإذا كان لنا أن تطمع في اجتناء ثمرات المباحثة وفي تنفيذها بأسرع
ما يستطيع ، وقد أن نسمو أنفسنا إلى الغمام الذي يفتضينا اشتركا في الحياة
الدولية أن نسمو إليه . طينا أن نسمو إلى هذا المقام في شأن أنفسنا وفي
شأن الأجانب المقيمين معنا ، وفي شأن علاقاتنا الدولية بوجه عام . طينا أن
نكون صريحين في قولنا وعمانا ، أرفياء لمبادئنا وأرائنا . متوجهين في كل عمل
عام نتولاه إلى غاية هي انخير العام لا لتروجا شوايب الحمى ، وللاتأثر بالمنافع
القائية ولا بالأغراض الحزبية ، وطينا أن نترك أن الخلاف في الرأي
لمصلحة الوطن كفيل بأن يحقق أكبر مصلحة للوطن . يينا يبر الخلاف
في الرأي عن هوى ، أكبر تكة على الوطن .

إذا كنا قادرين على أداء هذه الواجبات كان لنا أكبر الرجاء أن نفيد
من المباحثة ، وأن نبلغ بصلنا وأسر ما يستطيع إلى إزالة طاني من قيود على
استقلالنا ، وقد أظهرت هذه البلاد في أدق الظروف من الحرص على الحرية
والعدل وعلى النظام والقانون ، ومن المقت لكل ما تأباه المبادئ السليمة
السامية ما يوصل الأمل في المستقبل طليا . وما تخدمه المباحثة من أبواب
النشاط في التشريع وفي تنظيم الضرائب على نحو عادل ، وفي إقامة الجيش
وهوى روح البلاد المعنوية ، يزيد في هذا الأمل بل يضاهفه إلى حيث يستند
الإيمان أن الزمن الذي نتجت فيه البلاد باستقلالها كاملا أقرب مما يتبادر
للذهن أو يدور بانطاط ، كأثر للظروف الحالية والإبرام المباحثة .

وأدع الآن هذا المنبر ، نازكا الكلمة لكل ، واه أسأل أن عطينا ولأكم إلى
ما يحقق لهذا الوطن الحرية والعدل والسعادة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزير باطله — حضرات التواب
المحترمين :

أريد ، قبل أن تدخل في درس المباحثة وفي تحليلها ، أن تقرر حقايق
ثلاثة ، يينا تفرها والاعتناء بها ، لفدية الإيمان ، من مواجهة متابع
كثيرة ، نحن جميعا أعضاء هذا المجلس الموقر في حق من مواجهتها وإثارتها .

أولى هذه الحقايق ، يا حضرات التواب المحترمين ، أنه لا شبهة ولا ريب
في أن حضرات المفاضين المصريين ، وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة

السؤال الأول : هل حققت هذه المعاهدة آمال البلاد ؟

السؤال الثاني : إن لم تكن هذه المعاهدة قد حققت آمال البلاد فهل نتقلنا إلى مركزه من مركزه الحالي ؟

السؤال الثالث : إن لم تكن هذه المعاهدة وثيقة الاستقلال بمعناه الواسع فاية مساهمة هي ؟ وهناك سؤال راجع وهو ، هل تفضل هذه المعاهدة جميع المعاهدات التي سبقتها أم لا ؟ كنت ، يا حضرات الزواب المحترمين ، سأسترع وأقول إن هذا السؤال الأخير ليس له حل ، ولكن حين أنصت إلى البيان القم البديع الذي تفضل حضرة صاحب الممال وزير المخابرات في الجامعة استجرت هذا الحكم ، لأنه التي غاية كبرى إلى المفاضلة بين هذه المعاهدة وما سبقها .

وإذا كانت المفاضلة بين هذه المعاهدات والمساهمة فيها تصل بنا إلى أن نتخار إحداهما ، لكأنت هذه المفاضلة مفهومة . أما إذا كانت لا تؤدي إلى هذا فلا أفهم لها معنى ، وكثير من الكلام فيها لا يبنى ولا يفيد .

وفي اعتقادي أن في الأجابة عن الأسئلة الثلاثة التي تشرفت بمعرضها على حضراتكم والتي مضمونها كثيرا في مجالسكم مرضا وإعجابا على المعاهدة كلها بمضافتها ، أنماط يا حضرات الزواب المحترمين كما تسأل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في بيانه الذي ألقى في هذا المجلس : هل حققت هذه المعاهدة آمال البلاد ؟

آمال البلاد كثيرة ومتنوعة ، ولكن البلاد بلان شعبا وعظما ساستها على رأس هؤلاء جميعا الزعم الأكبر سعد زغلول ، قد اصبحت في مناسبات متعددة وظروف متناقبة أن آملها اجتمعت في ثلاثة آمال كبرى ، لا يجب ما عدلها ولكن تفضل ما عدلها .

وهذه الآمال هي : أولا ، استقلال البلاد وإنهاء الاحتلال . ثانيا ، دفع النصب الذي وقع في مصر في مسألة السودان . ثالثا ، إنهاء الانتيازات ، وبعبارة أوضح ووضع أصرح ، أن يمش المصريين في مصر كما يمش الأجانب فيها .

إن يكن يا حضرات الزواب المحترمين ، قد تأخر إعلان الأمل الثالث قليلا عن زميله لظروف سياسية معروفة ، إلا أنني لا أكتب التاريخ والحق إذا قلت إنه تكون في أذهان المصريين جميعا ، إن لم يكن في وقت واحد مع زميله ، قبلهما .

هذه آمال البلاد ، فنلتظريا إذا كانت المعاهدة حقيقيا أو لم تحقها .

هل أنت المعاهدة المعروضة على حضراتكم الاحتلال ؟ تملون حضراتكم جميعا أنه حين اعتدت الجنود البريطانية على استقلال مصر سنة ١٨٨٢ لم يقل واحد من الإنجليز - حكومة أو شعبا - إن احتلال مصر كان بقصد ضمها أو إدخالها في دائرة الإمبراطورية المرونة ، وكانوا دائما حرصين على أن يوجدوا سببا أو مزا يرر الاحتلال . فقالوا أول الأمر في يوليو سنة ١٨٨٢ في لسان الأبريل الإنجليزي ، إن احتلال هذه البلاد كان بقصد حماية الحاكم والدفاع عن الشعب ضد المعتدين ، ثم استمرروا يملون

هذا السبب ويكررونه حتى تنبك على السهم بل حتى بل واستهلك . ثم كالت لا بد من البحث الجدي عن سبب آخر يقدنون به في وجه العالم تبريرا لهذا الاحتلال ، فقالوا إن الواجب والشرف وتقاليد الأمة الإنجليزية يحتم عليهم ألا يارحوا البلاد حتى يقيموا فيها العدل ويغفروا النظام ويشعروا الأمن .

وظلت هذه الأسباب أساسية يذكرون عليها ، حتى بليت كما بليت أسلانا ثم قامت الحرب الكبرى ، فهبتا الظروف إلى أسباب جديدة لتبرير استمرار الاحتلال وهي الدفاع عن مصر .

ثم أعلن استقلال البلاد في مارس سنة ١٩٢٢ ولكنها بقيت عتلة بمسبة حماية الأجانب والحفاظ على طرق المواصلات الإمبراطورية .

وهكذا بقيت مصر بلدا عتلا لم يتغير احتلالها ، وإنما الذي تغير هو مقتضيات هذا الاحتلال وأساسياته .

فنتظري في هذه المعاهدة ، وهل انقضى بها الاحتلال فعلا أم استمر تحت مزار آخر هو الدفاع عن قتال السويس وحرية الملاحة فيها ؟

إن المسألة الأولى من المعاهدة تحضى بإنهاء الاحتلال ونصها :

” انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ” .

والسادة الثامنة تقول :

” بما أن قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالي المواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فلول أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتحالفان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال و سلامتها التامة يرضى صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القتال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحق السيادة المصرية .

ومن المضحك عليه أنه إذا اخطف الطرفان المتحالفان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال و سلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز مرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتحالفان ” .

السكان المعقاة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

١١ - تمتع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منه إلا ما كان بقصد السور من الشرق إلى الغرب وبالعكس في معرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المثل لا يسرى على قوات الطرفين المتنازعين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التي تتبع تسمية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتمثل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تحتمل الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تحتمل بيعو حديد والسويس التسييلات الضرورية لتفريغ الممرات البحرية والموانئ اللازمة للقوات البريطانية وتخزينها ومن هذه التسييلات إعطاء ثلة صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه الممرات والموانئ عند ضرورتها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مدهاء تفتيشان استخدام مساحات واسعة لحسن تدوير القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية .

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على أعداد كثير من الأماكن لتزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستجيز وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لتزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها بحسب العدد كافيا لحاجات الحلفين .

أما وقد قرأت على حضراتكم نصوص المادتين الأولى والثامنة من المعاهدة ، ونظروا أن بينهما تعارضا كبيرا فيما تريان إليه ، فأجمعا بصنق وأبهما وزن ؟

لا يمكن التصديق بالمادتين في وقت واحد بسبب التعارض القائم ، فبينما تثير الإعلان إيجابتها بلزاه الاحتلال كما تقتضى المادة الأولى ، تترامى أمام أعيننا نصوص المادة الثامنة بما يحمل من أهوال وأوزار ، ويكون الأمر على حقيقته أن الاحتلال يقتضى هاتين المادتين ، أو بحسب ما استجده منها ، قد تقل من القاهرة وفريها من المدن إلى منطقة أخرى فاعلمنا المديرية المحكومة ، مديرية الشرقية .

فلذا قال رجال القانون إن وضع جنود أجنبية لغرض معين في أرض دولة أخرى ليس احتلالا ، فهذا كلام لا يؤيده له ، ولا يمكن أن يقابل إلا بالسخرية والاستهزاء ، لأن الاحتلال هو وضع جنود أجنبية في أرض دولة أخرى ، ووضع جنود أجنبية في أرض دولة أخرى هو الاحتلال !

وتقول في ملخصها أيضا :

١ - من غير إخلال بإحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامباطور التي توجد بقرب القتال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعة آلاف من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين المحليين يهم للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والمعلم .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القتال كما يأتي :

(١) فيما يتفق بالقوات البرية ، في المسكر ومنطقة جنيبة على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتفق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالا إلى ملقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية لطيران بأبي صويروا بينهما من الأراضي المحسدة لتزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الأمر إشغاعا شرق القتال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يحدد في الأماكن المحددة أعلا القوات البريطانية البرية والجوية التي حدد مدها في الفقرة الأولى سالفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعة مائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن مساكن السكن) ما يحتاج إليه من الأراضي والشكات المائية والمستنزات الفنية بما فيها توفير المياه الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والمسكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . فضلا عن ذلك تقدم للجند وسائل الراحة المعقولة مع مرعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للقنطرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي وتنتشى المسكن وموارد المياه ووسائل الراحة وبخيم القنطرة المشار إليها في الفقرة السابعة باعتبارها ضرورية حلالة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على تقبها الخاصة على أن تسام حكومة جلالة الملك في الحكمة المتخذة ببلغ ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أفتته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة ثكثات جديدة أنشئت لتحل محل ثكثات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربح الثكثات والمستنزات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أقل هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المين لانسحاب القوات البريطانية من الإسكندرية طبقا لفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى لجارا مناسب نظير استعمال

في سنة ١٨٨٢ يتحقق بحسب مقتضيات ذلك الوقت إلا في صورة إقامة
تكتات للجنود المحتلة ، ووقع رايت على معالم الدولة ، وعرض الجيوش
البرية والأساطيل البحرية من حين إلى حين . أما اليوم وقد تطورت جميع
النظم وتتمت وسائل الحروب ، فإن احتلال الطيارات قد أصبح الاحتلال
الأهم والأقوى والذي عليه الموقل .

فاحسوا ، يا حضرات الزواب المحترمين ، أن أقر بحسب استنتاجي أن
هذا الاحتلال له يته ، أو هو على الأقل موقت يوقت لا يمل مداه إلى ملام
التيوب !

فهل هذا هو ما أراد المفوضون المصريون أن ينفروا ؟ إنني أعتقد كل
الاعتقاد أنه لم يكن ليرضى سمدا لو كان حيا ، ويكفي دليلا أن أتو على
حضرنا كلمة له في هذا المعنى حيث قال وهو يناقش في إحدى خطبه
مشروع مازل على ما أتذكر :

"نقضي المشروع أن تكون هناك قوة عسكرية ، ما وظيفتها ؟ وظيفتها
تأمين المواصلات بين الدولة الإنجليزية وأملكا في الشرق الأدنى والأقصى .
وهذا يستلزم أن نمر صا كرها على البوم من الأرض والسياه والمساء ، أي
أن تصبح مصر ممرًا للجنود الإنجليزية — ليس هذا استقلالاً لأن بلدنا يكون
ممرًا ومسكرا للجنود دولة أخرى لا يمكن أن يكون مستقلا ، بل هو مهدد
على البوم بهذه القوة العسكرية . وتكون مصر بمقتضى هذا المشروع تحت
مراقبة حربية ، وهذا مالا تقبله "

وحسبي أن أجعل هذه الكلمة مسك اختتام في موضوع الاحتلال .

أنتقل إلى الأمر الثاني ، وهو دفع النصب الذي وقع على مصر بفصل
السودان عنها سنة ١٨٩٩

في بدى الآن مذكرتان : إحداها للفرد له حسين رشدي باشا ، والثانية
للفرد المصري فقمنا إلى الدول أثناء انعقاد مؤتمر فرساي . وفي هاتين
المذكرتين المنشورتين في كتاب السودان للرحوم داود بركات من الأدلة
القاطنة ما لا يدع أقل مجال للشك في أن مصر والسودان جسم واحد غير
مفصل . هكذا قال رشدي باشا في مذكرته ، وهكذا قرر الوفد المصري
في ندائه الذي ختمه بقوله : " فلهذه الأسباب نلج في المطالبة بإرجاع
السودان إلى حظيرة الوطن الأكبر مصر وفاقا للقانون " .

في هاتين المذكرتين كل ما يدل على أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، منذ وقعت
باطلة غير ملزمة . وفيها كل ما يدل على أن الحكم الثاني في السودان لم
يجتمع ولم يتخذ ، وأن حق مصر في ملكية السودان محفوظ كامل . وكذلك
فيما بحث مفصل من الحالة التي جلبت فيها الجنود المصرية من السودان ،
يدل على أن جلانها عنه في سنة ١٨٨٤ كان مقرونا بنية الهدوء إلى
استلكاها . وأن إعادة استرداد السودان سنة ١٨٩٩ كانت بجنود وأموال
مصرية ، وهذا يبنى إطلاقا على التمتع الذي كسبه إنجلترا للاشتراك في حكم
السودان .

هذا هو حق مصر في السودان ومركزها منه ، ولكنني رغم كل
شيء ، أعتقد أن مصر لن تأتي على زعمائها أن يصلوا إلى حل وسط في هذا

هذه هي الحقائق البسيطة التي يفهمها الناس جميعا مهما حاول المتشككون
من رجال القانون أن يقولوا ويحددوا في تفسير القوانين . مساكين هؤلاء !
فكلما حزب السياسيين أمر ، أو تناقشوا في مسألة ، جمعوا قرائنهم وبتوهم
وشروحوهم ومرامعهم ، ووضعوها في خدمة السياسيين ، كان السياسيين
يجهين أن يفعلوا ذلك بأنفسهم !

عجب أن يحددوا ويشيروا أنفسهم ويكذبوا أنفعايم ، ليضعوا خلاصة
بمؤتمري في خدمة السياسيين ، مع علمهم أن السياسيين لا يتعجب في أساليبهم
هذه البحوث النظرية ، ويذكرون أن القانون المولى ، خصوصا القانون المولى
العام ليس له من ورائه حاكم تطليه أو فظة تنفذ أحكامه ، وأن تلك المباحث
الواسعة لا تصدق أن تكون لغوا وفائلة ، لأن من تصوص القانون المولى
غير المكتوبة — وكله تصوص غير مكتوبة — أن يأكل القوى الضعيف
وهو مشكور ، وأن يتبلغ الأكبر بالأصغر وهو ماجور .

فالساعة الثامنة من مشروع المعاهدة تصادف إذن المادة الأولى ، وتكاد
تفسخها . فالأجل بعد هذا كله إن الاحتلال موقت إلى أن يبين الوقت
الذي يصبح فيه الجيش المصري قادرا على الدفاع وحده عن القتال ، قلنا
إن هذا التوقيت لا ينبغي وجود الاحتلال . فلنهمم إذن أنه احتلال موقت
يزين ، مداه أن يصبح للجيش المصري قادرا وحده على حماية القتال والدفاع
عنه .

وإذا وصلنا إلى هذا الحد من التفهم استطعنا أن نسوخص سؤالا هو :
متى يستطيع الجيش المصري أن يصل إلى هذه القدرة ؟

في رأي أن المدة التي تصل إليها في ذلك مهمة تمام الإجماع ، لأن
الجيش ، لكي يصل إلى هذه إلى الدفاع عن القتال وحرية الملاحة فيه ،
يجب أن يكون جيشا لا يقل مدة وعددا ومقادير ، من جيش فرنسا أو إيطاليا ،
وهما الدولتان الواقعتان على البحر الأبيض المتوسط ، فتوقيت الاحتلال
هذا التوقيت المهم ، هو تعليق على أمل لن يتحقق سريما .

أما إذا كان المطلوب أن يقوى الجيش على الدفاع عن القتال حتى
ينجده حليفه فهو فرض مفهوم ، ولكن سواه من الفروض سوف يفسر
ضدنا ولنير صالحنا .

على أن هناك — إلى جانب الاحتلال الذي ذكرته — احتلالا أشد
وأقوى ، هو احتلال الطيراني ، وإليه أشار حضرة صاحب الدولة محمد محمود
باشا في كلامه .

ارجموا ، يا حضرات الزواب المحترمين ، إلى الفقرات من ١٠ إلى ١٦
من المادة الثامنة ، تروا أن للقوات البريطانية حق التعليق والمرور بالأجواء
المصرية وفوق الأراضي المصرية ، كما أن لها حق التزول في المطارات
المصرية ، وستشأ على الأغلب في كل أقليم ، ولها على الحكومة المصرية
حق الطاعة في إنشاء مطارات جديدة .

فإن هذا ترون أن ما ترتبه المعاهدة هو توسيع الاحتلال . على أن جميع
النظم الدولية في العالم قد تطورت وخطها التغيير والتعديل . ولم يكن الاحتلال

أصلا ، وكذلك نسبة من يمينون من المصريين إلى زملائهم من الإنجليز غير عمدية ولا مقترنة .

وإذا قيل إن المعاهدة قد كتبت لمصر حق المعجرة والملك والمساواة في التجارة ، فهذه حقوق قديمة تشكر للقواضين جهودهم في ردها إلينا ، على أنها تظهر ضئيلة إذا قوبلت بالثمن الذي دفعناه .

أما إعادة الجيش إلى السودان ، فكنت أدرك أن يكون على هذا الوضع الذي قرره المعاهدة ، إذ أشتى أن يجد جيشا إلى السودان وهو مقطوع السلافة بقائه الأمل في مصر . وقد كان الحاكم العام في الماشي يقود جيشنا بإختيار سردار جيش المصري ، أما وقد زالت هذه الصفة ، فأخوف ما أخاف أن يوضع الجيش المصري هناك تحت تصرفه ، لا رقيب عليه من الحكومة المصرية ، ولا سلطان من قائه الأمل في مصر .

أشتى أن يكون هذا هو المفهوم من المادة الحادية عشرة التي نصها على حضراتكم ، إلا إذا صرح لنا دولة رئيس مجلس الوزراء بما يشار إليه اعتقادي ، وأتفق أن أكون غلطاً .

أنتقل إلى الأمل الثالث وهو يخص مسألة الامتيازات :

قال حضرة صاحب الدولة بعد عود باشا إن المعاهدة الحالية بلغت في شأن الامتيازات إلى أعظم وأقوى مما بلغت المعاهدات السابقة . وهذا صحيح لاسيما إلى الشك فيه ، ولكنني أدرك حضرات المفوضين أن يفسحوا لي المجال لكلمة مختصرة ، هي أن الطريق التي اتبناها في شأن الامتيازات ليست الطريق التي كنا نرجوها . فادامت الحكومة الإنجليزية قد اضرقت في المعاهدة باستقلال مصر وسيادتها وبأن حماية الأجانب — أرواحهم وأموالهم — هي من خصائص الحكومة المصرية ، فما الذي يمنع من أن يكون العمل التالي هو إلغاء الامتيازات فلا يعمل فردى من جانبنا ؟ وليس هذا غريباً أو بدعاً ، فإن جميع الدول التي سبقتنا في هذا السبيل قد ألغت امتيازاتها على هذا الوجه . ولست أعلم هناك دولة بلغت إلى المفاوضات في شأن الإلغاء ، لأن سياسة المفاوضات وعقد المؤتمرات نجحها مشكوك فيه .

كما نود أن يكون عمل المفوضين — والحكومة على وجه أخص — حاسماً في هذا الموضوع ، حتى يستطيع المصريون أن يمشوا في بلادهم كما يمشي الأجانب عنها على الأقل . وأؤكد أنني حين أقول "المصريون في بلادهم" بمعنى جوف الوحشة ، لأننا بقاء الامتيازات ، وبهذا الوضع الشائن كن لا بلاد لهم . فلو أن لنا بلداً ، لكنا سادتها ، ولو أن لنا بلداً محتلة مضمومة ، لكنا سادتها بعد فتحها الفاصم ، ولكن وضعنا بهذه الامتيازات ، هو أعجب الأوضاع وأعصمها . نحن مستقلون ولكننا في بلادنا يسبقنا كل أحد ، ويفضلنا كل أحد .

الثاني المطالب ، يحفظ حقوق البلاد ، ويصل الحكم الثنائي حقيقة لا خلا للحقيقة ، بحيث يتخذ تنفيذها كاملاً في كليات المسائل .

أعلم أن مصر لا تأني ذلك من زعمائها ، فهذه أسألكم : هل النصوص الخاصة بالسودان في مشروع المعاهدة كافية لتنظيم الحكم الثنائي ؟ لست أعتقد أنها كافية به على حقيقته ، وكما يجب أن يكون .

وسأطلب على حضراتكم المادة الحادية عشرة من المعاهدة وهذا نصها :

"١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المفوضة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن النية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رعاية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وتقييم عوزة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان" .

إن حاكم السودان ، الذي اضرقت له المعاهدة بمركزه المستند من اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، بجميع في يده السلطان العسكرية والمدنية ، فهو الذي يحكم السودان ويدين موظفيه جميعاً ، ويهده عسكرياً ، وهو الذي يأمر أن تنفذ في السودان القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، أي أنها لا تنفذ إلا بأمره منه وإعاز . وأكرر ظني أنه غير معقول مسؤولية كاملة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تملكه أو تملكه بملحق سلطتها . فأقول إذن بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم الثنائي في السودان ، وهو قول مدفوع لأنها إنما تركت الأمر كله في يد الحاكم العام ، كما يشاء لمعجب لحكمه .

فإذا قيل بعد ذلك إن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يبين الموظفين من المصريين والإنجليز فهو قول غير مفهوم ، لأن الحاكم العام غير ملزم

يا حضرات القلوب المحترمين :

هل نتقنا المعاهدة المروضة إلى مركز غير من مركزها الحال ؟

إن استقلال البلاد قد أطن في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، فعن هذا الإعلان ، وكما شرح مطلى وزير الخارجية بالأمر في بيانه الوافي ، مستغلون في بلادنا ، ولنا سقار في اللوح يتلون دولتنا . ولكن هذا التبرع من الاستقلال يكاد يشبه من وجوه كثيرة ذلك الاستقلال الذي تضيفه طينا المعاهدة الجديدة .

ولمذا ألقى على استقلال سنة ١٩٢٢ واستقلال سنة ١٩٢٣ نظرة مقابلة عاجلة .

ولست أفاكجكم بعيد ، حين أقول إن الضمانات التي طلبها إنجلترا من مصر في هذه المعاهدة عاجلة على نطف واحد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الذي يربط إنجلترا ولا يربطنا .

ففي تصريح ٢٨ فبراير اعتراف باستقلال البلاد وسيادتها كما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المعاهدة . وقد احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بتأمين المواصلات الإمبراطورية . والمادة الثامنة من المعاهدة صحت هذا التأمين حيث نصت على أن قال السويس طريق أساسى المواصلات الإمبراطورية وكذلك احتفظ التصريح بالدفاع من مصر ضد كل اعتداء أجنبي ، وصيغ هذا الحق في المعاهدة في أسلوب خفف ، حيث نظمت المادة السابعة اشتراك مصر مع إنجلترا في هذا الدفاع .

كذلك احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بحق حماية الأجانب والأقليات . أما الأقليات فنحمد الله على أن مساكنهم مفروغ منها . وأما الأجانب فقد تناولت المادة ١٢ من المعاهدة أمرهم حيث تقول : " يعترف حضر صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأمواهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد " .

وتستوفى نظري هذه الفقرة الأخيرة " وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد " في اعتقادي أنها واردة على سبيل التحفظ على النص . ويلاحظ أن هذه المادة لم تقرر لمصر حقا ، إنما فرضت عليها مسؤولية ، هي حماية أرواح الأجانب وأمواهم . وهذا ما يسمى بالمسؤولية التعاقدية .

ليس هذا بكلام جديد ، ولو رجعت إلى الكتاب الأخضر الذي صدر عن مفوضات سنة ١٩٣٠ لعلتم مقدار الجهد الشاق العنيف الذي بذله دولة الرئيس في سبيل دفع هذا التحفظ .

فلم يثبت هذا النص حينما أوز زيادة ، بل لابد أن هناك حكمة في وضعه ، لأنه ليس من المقبول أن توضع حملة طويلة عريضة وضعا زائفا دون أن يكون لها غرض ترمي إليه .

كذلك لا أظن أن الفقرة المذكورة ثابتة أبديا لنص المادة ، كأنذهب إليه دولة محمد محمود باشا في عهده سنة ١٩٢٩

لقد رجعت إلى آخر مرجع للقواضات ، وهو الكتاب الذي ألفه زميلنا حضرة الكاتب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام ، فلم أجد فيه نصيرا لما خفى من أمر هذه المادة ، وإنما وجدت كلاما يدور كله على حاشتها ولا يتدخل في صميمها .

لما معنى هذه الفقرة إن لم تكن واردة قصدا ولحكمة ؟ وما وجه البعث في إثباتها إن لم تكن تطلى للطرف المتعاقد ما يستطيع بموجبه تنفيذ مقامه وأغراضه ؟

احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان . ولم تكن قد حلت في ذلك الوقت نكبة سنة ١٩٢٤ فلا غلا للفترة الآن ، وإنما الذي يحتمى قوله أن الضمانات التي أرادت إنجلترا أن تفرضها فرضا على البلاد في هذا الشأن ثابتة في المعاهدة كما هي ثابتة في التصريح . فإن كان الأمر كذلك ، فما الذي يدعونا إلى قبول معاهدة لدينا مثلها أو أقل منها قليلا ؟

قد يقال لنا لم تستفد شيئا من ذلك النظام القديم الذي رتبته تصريح ٢٨ فبراير فليس أنصعب نفس مدافعا عن التصريح ، ولكنني أقول إن السبب لا يرجع إلى هذا التصريح ، ولكنه يرجع إلينا أنفسنا ، فقد سادتنا سنين في الشجاعة واليقين ، وبمقررت أحزاب الأمة شيئا شغل بعضها ببعض . ولكننا وصلنا إلى اليوم الذي نتناه ، فقد أصبحت البلاد جبهة متحدة وبدا واحدة ، وهم زعمائنا على أن يسيروا إلى الأمام ، متساندين متعددين لتحقيق ما فيه خير البلاد .

أريد أن أقول ما الذي يدعونا إلى قبول هذه المعاهدة وما تفرضه علينا من نظام ، إذا كان لدينا الآن نظام يماثل أو بجارية أدق ينقص عنه قليلا ؟ أسوق إلى حضراتكم دليلا آخر على أن هذه المعاهدة لا تتقنا إلى مركز هو خير مما نحن فيه الآن ، فيبغني أن المادة الخاصة بالمسائل العسكرية تتضمن اعترافا بشرعية الاحتلال ، وفيها ما يؤخذ ، منه اعتراف مصر بهذا الاحتلال ، فهي تنظمه وتنظم حواشيه .

ولو رجعت حضراتكم إلى الماضي القريب ، لرأيت كيف أبى الزعماء المنفور له سعد باشا ، ودولة الناس باشا إلى الإنجليز إله كريما ، أن يقررا بشرعية الاحتلال التي طالما سبوا إليها . فقد صرح المنفور له سعد باشا في خطاب له في ١٤ يولييه سنة ١٩٢١ بأن اللورد مقرر طلب منه أن يعترف بشرعية مركز الإنجليز في مصر فرد عليه وجهه الله قائلا " إن هذا خير مما يمكن لا بصفة كوني مصرية ولا بصفة كوني وينا عن الأمة المصرية . فلا يمكن أن أقبل تصحيح هذا المراكز لأن تصحيحه هو الاعتراف بالحماية " .

وقد وقف دولة الناس باشا هذا الموقف ذاته إذ قال في خطبة ألقاها في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وهو يناقش مشروع ثروت - تشمبرلين :

" رأيت الحماية باقية في مقبلة المشروع ، رأيتها سافرة لا مقبسة . كما أنني رأيت الاحتلال البريطاني قد ليس في المعاهدة ليا شرعا قسريا " .

أريد أن أقدم لحضراتكم أنه لو استطاع الوفد أن يصل إلى حل حاسم في إلغاء الامتيازات الأجنبية، لكان من المنظر أن نجد خصمًا واحدًا في البلاد كلها يكره رفض هذه المعاهدة، مع ما فيها من القيود والتعقيدات التي فرضتها على حضراتكم .

أرد أن أصرح لحضراتكم من فوق هذا المنبر - وأرجو ألا يتأفف أحدقائي - أني لا أرى في الحلف ضررًا مطلقاً، بل على العكس أجد فيه مصلحة، رغم ما يقال اليوم يصدد حيايد بليجيكا الأخير، من أن سياسة التحالف ضررها أكثر من نفعها . ولم أكن أتوانى في الموافقة على المعاهدة لو أنها حلت مسألة الامتيازات الأجنبية بالقضاء عليها فوراً .

وأرجو ألا يتأفف أحدقائي إذا ما صرحت من فوق هذا المنبر، بأن قيام تكنة بريطانية واحدة في الأراضي المصرية، إن كان يدل على شيء، فإثما يدل على أن تلك البعثة أقوى من عدة وأتم استعداداً . ولا يضيرنا هذا، فالضيف بقوى ويشهد . أما بقية الامتيازات الأجنبية، فيفيد أننا أمة متراخية وأننا أفريقيون متوحشون، تنصب أموال الناس، وتبش أعراضهم، بل ونكاد نأكلهم ونشرب من دماهم .

وإني أحيي مصر العظيمة الكريمة من أن توصم بهذه الوصمات، خصوصاً في عهدنا هذا الذي تدير دفة الحكم فيه وزارة رشيدة قوية . وبينهم على هذه الوزارة برلمان قوى كرم . من أجل هذا أصح لنفسي أن أعارض في قبول هذه المعاهدة، وإذا عدل أحكم أن يستغفم من القائلين برفض كل ما يعرض علينا، وعن الطريق الذي نلجأ إليه بعد ذلك، فن يكون ردى طبعي إلا قول الزعيم الخالد سعد باشا، «إننا لم نخسر شيئاً، بل كسبنا؛ إذ واجهناهم بمحقوق وأدلتنا عليها، وأنهم يأبوننا علينا بغير حجة ولا دليل . واثنا لا نتمتع إلا بل أنفسنا . فالواجب علينا مضاضة جهودنا، وتجنين اتحادنا، وأن نتشدد في التمسك بمحقوقنا، ولا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بمحقوقنا . فما مات حق وراءه مطالب، إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقاً . الأمل يجب أن تكون دائماً آتية ساعية في تحقيق أمانيها .

وسيلينا كما قلت لحضراتكم أن نظل متفاسكين متساندين متضامنين، ونسير تحت لواء واحد وكلمة واحدة هي الاستقلال التام» .

هذه هي وصية زعم البلاد الخالد وكأما كان رحمه الله يلحظ بذهنه المتقدم إلى يومنا هذا . وإن كان لي أن أضيف إلى هذا الكلام الحكم البارع، فإني أدعوك إلى مواصلة الجهاد في ثقة وإيمان وتضامن، وأعيب بك أن تبدلوا قصارى جهدكم، لكي تزيل الهمم الباقى بأذهان الإنجليز بدم الثقة بنا حتى نصل في النهاية وإياهم إلى معاهدة غير من هذه . وما علينا بعد أن نغض في هذا السبيل الذي رسمه زعيمنا الخالد سعد باشا، إلا أن نقي جميعاً بقيدنا إلى هذا الرجل العظيم، وهو دولة النحاس باشا، الذي نبتهت بالأسر أغلبية الأمة، جبا وثقة ونظاماً، واتحاداً إلى اليوم أغلبية الأمة وأقليتها معاً، إيماناً بدعجربة، وثقة بعد اختيار، وإكداراً بعد إكبار . نعم لو س علينا إلا نقي بإيدينا، وإنه يافع بنا غدا أو بعد غد بإذن الله أن نصير لن تصل إلى البلاد إلا على يديه ويجهودنا المباركة .

ومن هذا ترون حضراتكم أن الاعتراف بالاحتلال ليس أمراً حياً، ومالاً جاهد الزعماء في سبيل عدم إقراره .

وعما يدل أيضاً باحضرات الثواب المحترمين، على أن هذه المعاهدة لا تنفقا إلى مركز خير من مركز الحال، أن قبولها يفقدنا من غير شك مركز المتمدن عليه، كما أن فيه تضيقاً للشعور المصري الذي يجب أن يظل مستقلاً، إذ أنه لا يحضر الشباب لطالبة باستقلال بلادهم إلا الشعور بالحر والظلم، كما أن الأمم التي تقصر عما يجبها من المسؤوليات، سرعان ما يتطرق إليها الوهن والاعلال .

يا حضرات الثواب المحترمين :

نخلص من هذا إلى تيجنين : أولاً أن هذه المعاهدة لا تحقق آمال البلاد، وثانيها أنها لا تنفقا إلى مركز خير من مركز الحال . وثى تهتز ذلك استمعنا أن . جهر بأن هذه المعاهدة المروضة ليست وثيقة الاستقلال .

إذن فأى وثيقة هي ؟

هى وثيقة تحمل من جانب بريطانيا طابع القاي وطابع القصد العظيم في اللغة بنا . وقد سرى أن يتفق مى في هذا دولة محمد محمود باشا، أحد حضرات المفوضين كما ورد في كلامه اليوم . كما أتى استلج - بغير تقدير - أن أقول إنى فهمت هذا من الحديث الذى أدلى به حضرة الدكتور أحمد ماهر بأوروبا إلى مندوب جريدة الاهرام، ومن هذا يتبينون حضراتكم أن هذه الوثيقة - وإن كانت قريبة الشبه بوثائق الاستقلال - إلا أنها في الواقع وثيقة استسلام، وأظهر ما في هذه الوثيقة أنها بآية فاطمة فيما يحد واجباتنا، أما بالنسبة لحقوقنا ففينا عن من التأجيل والتأجيل . وهذا التأجيل أروع ما يكون في النصوص المتعلقة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . ولا شك أن بريطانيا العظمى في هذه المعاهدة المسماة معاهدة صداقة وتحالف لم تقابل صداقتنا وولادتنا بمثلها . ولو أنها فعلت ذلك، وهى الحارسة على الإنسانية والقيمة على المدنية، لوقت بجانبنا كليلة وصديقة لنا، وبمكنتنا من إلغاء الامتيازات الأجنبية بعمل فردى من جانبنا .

وفي نظري أن تصرفنا في هذا الموضوع لا يتطوى على صداقة كاملة لنا وإنما على صداقة فيها كثير من الشك والريب .

يا حضرات الثواب المحترمين :

لاظنوا، وقد سمعتموني أناشئ آمال مصر السامية، وأطبقها على نصوص هذه المعاهدة، أنى أعتقد أن أخافا يمكن أن يحقق هذه الآمال كاملة تامة . ولا يتوهم بعضكم أنى أجهز في الوطنية، فأقول إنى لا أقبل أقل من تحقيق تلك الآمال . كلانا حضرات الزملاء، فأقو رجل أمين يبدأ المفاوضات، وأعلم أن المفاوضات في السياسة كالصليح في القانون، فيه غم وفيه غم، وأعلم أن وفد المفاوضات حينما سافر إلى إنجلترا لاستخلاص حقوق البلاد، لم يظف وواحد أسطولاً، ولم يترك بمصر سلاحيها وجيشاً برياً، يستند إليهما إذا لم يفر تحقيق آمال البلاد كاملة . أعلم ذلك حق العلم ويجب أن نراى هذا الاجتهاد عند بحث المعاهدة على أنها كل لا ينجراً .

الرئيس - فتح الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين صباحاً وأعيدت في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً) .

حضرته النائب المحترم الأستاذ زهير صبري - حضرات النواب المحترمين :

إن القضية المعروضة عليكم اليوم ، وهي معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، خطيئة كل الخطوة ، ولا ترجع خطورتها إلى أنها تعيد الأجيال المقبلة ، فالجميع يعلم أن الماهدات لا تعيد إلا الذين أوتقوها . ولكن خطورتها ، يا حضرات النواب المحترمين ، في أنها تتناقض بكرامة مصر وحققها ، وفي الجهاد الطويل الذي جاهدته آبائنا من قبل ، وحلنا لواءه من يدمع في غضون العشرين سنة الماضية .

سأنكم من المعاهدة وما إذا كان في نصوصها ما يتفق والاستقلال والسيادة طبقاً لقواعد القانون الدولي ثم ألقاها بالماهدات القائمة بين مختلف الدول .

قبل أن أبدأ كلامي في هذا الموضوع ، أريد أن أرى على ما ورد بكلام حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أبانله .

سأول حضرتي في كلامه المطالب المصرية ، ولا شك أن المطالب المصرية مسألة عامة ، في حين أن المعاهدة والاستقلال مسألة خاصة . وقد ذكر حضرتي أن المطالب المصرية تنحصر في ثلاثة : الاستقلال التام وإنهاء الاحتلال ، والامتيازات الأجنبية ، ثم السودان .

أما السودان فهو مطلب حق لمصر لازم لها ، ولكن هذا المطالب على الاستقلال في الأهمية . وسواء تحقق هذا المطالب كاملاً أم لم يحقق ، فهو أمر لا يتعلق بالمعاهدة وما فيها من استقلال وغير استقلال . ولهذا فسوف لا أنكم من السودان ، بل أترك الكلام بشأنه لزملائي .

إن مسألة الامتيازات الأجنبية ، وإن كانت حقا صبة في جبين مصر ومضحية لكرامتها وسيادتها ، إلا أنها في الواقع أيضاً لا تتعلق بالمعاهدة ولا بالاستقلال التام . وإنكم تذكرون أننا ورثنا هذه الامتيازات من الدولة التي كانت صاحبة السيادة أولاً على مصر ، وهذه الدولة كانت إمبراطورية مستقلة ولم يتازع أحد في العالم - على الرغم من وجود الامتيازات بها - في أنها دولة مستقلة ذات سيادة . ومن هذا يتبينون حضراتكم أن كل أمة تستطيع أن تنزع أمة أو أمة أخرى امتيازات أو حقوقاً . وقد يدل ذلك الظاهر على انتقام من سيادتها . ولكنكم تذكرون أن الامتيازات الأجنبية كانت قائمة باليابان إلى عهد قريب ، ومع ذلك لم يقل أحد إنها غير مستقلة .

إنه فلا تأثير للامتيازات في الحكم على استقلال الأمم . وكان الأجدد بحضرة النائب المحترم أن يوجه كلامه في هذا الموضوع إلى الوزارة القائمة بقبول تنفيذ ما نص عليه بشأن الامتيازات في المعاهدة . ولأنى لا أوافق على قول الأستاذ عزيز أبانله ، من أنه كان يجب على بريطانيا العظمى أن

تساعدنا بنفسها في إنهاء الامتيازات ، وأن امتناعها عن ذلك في المعاهدة دليل على سوء النية . وإنى أقول : لو أن بريطانيا العظمى تطوعت هذا التطوع لكان في ذلك انتقام من كرامتنا وسيادتنا ، لأن الامتيازات لا تتلقى ببريطانيا وحدها ، بل هي تتلقى بالدول الأخرى أيضاً .

وإنما سمعنا لما بهذا ، فالتا نكون قد حملنا على أنفسنا مجزاً من الدفاع عن حقنا في إلغاء هذا النظام . وبناء على هذا فإننا سنقبل ما ورد في المعاهدة بخصوص الامتيازات ، وبذلك لن أنكم منها .

لم يبق إذن إلا الاستقلال وهو المطالب الأول والقرص الرئيسي .

يا حضرات النواب المحترمين :

إن نجد تمسكاً لقطعة الاستقلال إلا في مؤلفات القانون الدولي ، وفي علاقات الأمم بعضها ببعض . أما إذا اعتبرنا الاستقلال التام مرادفاً للحرية المطلقة ، فإن نجد إلا في القبول الرسل المعجبة مستقلة تمام الاستقلال ، لا لسبب إلا لأنه لا توجد بينها وبين غيرها من الدول أية علاقة . أما الدولة التي تطالب باستقلالها فهي في الوقت ذاته تطلب أن تكون ضمن جماعة الأمم ، لكي تصبح لها حقوق الأمم ، وعليها واجباتها . ومن هذا الأساس يكون لمعنى الاستقلال في القانون الدولي مظهران : أولاً سيادة الدولة في الداخل سيادة مطلقة ، ومضى هذا أنها تصدر قوانينها وتنفذها وتحافظ على كيانها وكيان ممتلكاتها ، ولها مطلق الحرية في اختيار نوع الحكومة . وثانياً هو السيادة الخارجية ، أي أنها تكون في صف الدول المستقلة ذات السيادة ، وأن تتصل بها في مساهلاتها بما يقره القانون الدولي .

قد تكون الأمة مستقلة في الداخل تمام الاستقلال ، وهذا قد يكون إغرام آثار القوة أو إغرام من آثار عجز الدول عن أن تملكها ، ولكنها تظل غير مستقلة في عرف القانون الدولي ، لأن الاستقلال الخارجي لا يكون إلا باعتراف الدول ذات الاستقلال والسيادة . فلكي تصل أمة إلى تحقيق استقلالها يجب أن تتوصل إلى اعتراف الدول العظمى بها .

تلمعون حضراتكم أن العالم مقسم إلى دول عظمى مستقلة ، وهي التي في يدها وضع قواعد القانون الدولي والمبينة على تنفيذها . ودول أخرى مستقلة وهي في جماعة الدول ، ولها حقوق بلهم ولكن ليس لها حق وضع قواعد القانون الدولي .

من هذا يتبين حضراتكم أن الأمة التي تريد أن يعلن استقلالها ، يجب أن تحصل على اعتراف دولة أو أكثر من الدول العظمى باستقلالها .

ولا يوجد في العالم غير هذين النوعين من الدول التي بينهما حضراتكم إلا بلاد مستمرة أو مختلة أو مفرقة عليها الحماية . والطريق الذي يوصل مثل هذه الأمم المغلوبة على أمرها إلى الاستقلال ، لا بد وأن يكون - طبقاً لقواعد القانون الدولي - أحد طرق ثلاثة ، هي المطالبة بالقانون ، أو القوة ، ثم التضال .

تنور الأمة المحكومة أو المحمية على الدولة الحامية أو السيدة ، فإذا استطاعت الأمة الثائرة أن تزعجها على الاعتراف بها أمة مستقلة ، كانت أمة مستقلة في نظر القانون الدولي ، ويجب على جميع الدول أن تحترم استقلالها . وبذلك تصبح لها كل الحقوق وعليها جميع الواجبات المتعارفة بين الدول المستقلة .

كذلك سويسرا التي تملكون حضارتكم أنها دولة مستقلة باعتراف الدول بجيادها واستقلالها ، ليس لها جيش يستطيع الهجوم أو الدفاع عنها حسب ما تقتضيه مصلحتها . ومع وجود هذه القيود ، فإن هذه الأمم متبصرة أنها مستقلة، وإن قصص سيادتها بعض القصص ، ولكنه قصص منساج فيه دوليا فلا يمكن أن يقال إن بلجيكا أو الصين أو سويسرا دول غير مستقلة .

وقياسا على ذلك فإن التصريح الذي صدر من إنجلترا لمصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يعتبر استقلالا في عرف القانون الدولي ، ولكن التحفظات التي احتفظت بها إنجلترا لنفسها ، كادت تلتشى أمامها سيادتها صغرى الداخل وفي الخارج ، ومع ذلك كان لمصر بموجب هذا التصريح مظاهر الاستقلال .

إن من على أساس هذه القواعد يجب أن نرجع إلى أحكام القانون الدولي العام لنعلم ما إذا كنا قد استوفينا شروط الاستقلال أو لم نستوفها . وفي لا أسلم بما قال به حضرة زميل الأستاذ بعد عز برأيه من أن القانون الدولي العام هراء في هراء ، وأن المبادئ التي تضمنها تمكن القوى من أكل الضعيف ، لأننا إذا سلمنا بقوله ، فما العمل ونحن ضعاف والإنجليز أقوى ؟

يا حضرات الثواب المحترمين :

هناك وضع دولي أذكره لحضراتكم لنناقش المعاهدة على ضوءه .

في سنة ١٨٨٥ انضمت كل من فرنسا وإنجلترا والنمسا وبلجيكا وألمانيا والبرتغال والسويد والدانمارك وتركيا على عدة قواعد :

الأولى : أن تكون أفريقيا موطن للاستعمار والتملك .

والثانية : تبين شروط هذا الاستعمار والتملك ، وهي أنه يجب لكل دولة من هذه الدول التي وقعت هذا الاتفاق — وهي غالبية الدول العظمى — أن تحتل بالطرق الدولية أي جزء من أفريقيا إن لم يكن محتلا بدولة أخرى .

وفي هذا الموضوع أريد أن أبين لحضراتكم قاعدة متفقا عليها فيما يخص الاحتلال ، وهي أن تعامل الدولة في تصرفاتها بينها وبين غيرها ، أي أنه إذا احتلت دولة دولة أخرى ، وجب أن تصرح الدولة المحتلة بأنها تنوى هذا الاحتلال الذي يحرم بطبيعة الحال إلى التملك سواء كان ذلك بمعنى الحصة أو بغيره .

وقضت تلك القاعدة أيضا أنه إذا احتلت دولة أخرى وطلت الدولة المحتلة سواء أكان جلاءها اختيارا أم كرها ، وجب عليها أن تصرح بذلك ، فإذا لم تصرح بأنها تنوى فعلا هذا الجلاء بقي حقها في العودة إلى الاحتلال قائما إلى ما شاء الله . أما إذا أظهرت هذه الدولة نيتها في عدم العودة إليها أصبحت الدولة التي زال عنها الاحتلال عرضة لاحتلال دولة غير التي جلت عنها ، وهذا حق مشترك به من الدول .

يستخلص من هذا أن القول بأن لا معاهدة إلا بعد الجلاء لا أصل له في القانون الدولي بالمرة .

وقد يحدث أن الدولة صاحبة السيادة لا تعترف باستقلال الأمة الثائرة ، ولكن إذا ما اعترفت به دولة أخرى من الدول العظمى أصبحت تلك الأمة مستقلة في عرف القانون الدولي . فمن هذا ترون حضراتكم أن للاستقلال في القانون الدولي طريقين : إما التصريح من جانب الدول صاحبة السيادة باستقلال الأمة المسودة ، وإما بطريق المعاهدة والاتفاق على الاعتراف بهذا الاستقلال .

إن جمهوريات أمريكا الجنوبية عند ما تالت على إسبانيا وغيرها من الدول ، لم تعترف إسبانيا ولا أية دولة من الدول التي كانت مالكة لتلك البلاد باستقلالها . ولكن عند ما اعترفت أمريكا الشمالية في سنة ١٨٢٢ باستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية ، ثم تلتها إنجلترا في سنة ١٨٢٥ فاعترفت بذلك الاستقلال ، أصبحت تلك الجمهوريات مستقلة بمحض حضراتكم تملكون ما تنتفع به هذه الأمم الآن من الاستقلال والسيادة ، وما يقوم بينها وبين الدول الأخرى من علاقات يقرها القانون الدولي العام . ولهذا النوع من الاستقلال أمثلة عديدة .

أما الطريق الآخر فهو طريق المعاهدة وهو أمر مشروع بين الأمم . مثال ذلك المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا العظمى وبلجيكا ، والتي تكفل ضمان استقلال بلجيكا ، وكذلك الاتفاق الذي تم في سنة ١٩٠٢ بين اليابان وإنجلترا بشأن استقلال الصين .

وليس هناك طريق ثالث للاستقلال في نظر القانون الدولي هذا الطريقين المشار إليهما . هذا ما تضمنته القانون الدولي العام بشأن استقلال الأمم .

ولكن قد يجوز أن أمة تعترف باستقلال أمة أخرى وتحفظ لنفسها بحق تحمّل من سيادة تلك الأمة . مثل ذلك الاعتراف باستقلال الصين الذي تم بين اليابان وبريطانيا ، فقد احتفظت كل من الدولتين بحق التدخل في أمور الصين لإنقاذ ثورة داخلية للحفاظ على حقوقها ومصالحها ، أو للدفاع عنها إذا ما حاجتها دولة أخرى . وترون حضراتكم ما في هذا الاستقلال من انتقاص من سيادة تلك الدول المستقلة .

وقد أراد الإنجليز في مفاوضات سابقة أن يضعوا مثل هذا النص ، بدعوى مساعدة الحكومة المصرية في حالة قيام ثورة أو قسوة ، إلا أن المفاوضات المصرية قد وقعتوا بجد الله إلى حذف هذا النص .

وكذلك استقلال بلجيكا الذي اعترف به في الاتفاقيات التي عقدت بين إنجلترا وفرنسا ، وقد نص فيه على أن تبقى بلجيكا على الحياد الدائم ، ومعنى ذلك أنها لا تهاجم ولا تتأخر . بل تقوم بذلك الدول الضامنة لاستقلالها .

وقد حدث في سنة ١٨٧٠ أن أنزلت إنجلترا كلا من ألمانيا وفرنسا بأنها ستكون مضطرة لدخول الحرب إذا ما انتهكت حرية حياد بلجيكا ، وقد حدثت إنجلترا الحرب فعلا في سنة ١٩١٤ عند ما مهدت ألمانيا استقلال البلجيكي .

إذن لمعاهدة الصداقة ليس معناها أننا نترحم على صداقة بريطانيا العظمى إلى الأبد ، فإن هذا لا يمتثل له النص ، ولا تعني به طبيعة المعاهدة .

وقد ذكرت لحضراتكم أن الدول خمنت حيايد بلجيكا ، إلا أن بلجيكا مع ذلك خرجت في آخر الأمر على هذا الحيايد ، فأعلنت الدول الضامنة لاستقلالها أنها في حيايدها ، على الحيايد . ومعنى هذا أنها ستقرر مصيرها بنفسها . وما كان لهذه الدول أن تخرج على هذا الحيايد ، لو لم تكن تسعر أن في استقامتها أن تتعاضد مع هذا الخروج أو من هذا الصدا .

انتقل بعد ذلك إلى المسألة الثانية ، وهي بقا جزء من القوات البريطانية في أرض مصرية . فن التاحية الشككية صرحت بريطانيا بأنه ليس لوجود هذه القوات صفة الاحتلال . وعلى ذلك لا يمكنها أن تتذرع به للحصول على أي حق . وليس موقفها موقف الدولة المحتلة ، وإنما هو موقف الدولة الصديقة والحليفة كما تتعاضد بذلك نصوص المعاهدة .

نعود بعد ذلك إلى الكلام على المطالب المصرية ، وهي الاستقلال التام لمصر ، مع ضمان مصالح بريطانيا التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . فقد وضع الوفد المصري برئاسة الخيام المفقور له سعد باشا قواعد هذه المطالب ، ومنها بقاء قوة بريطانية في مصر لا يكون لها صفة الاحتلال . وقد اترضيت الأمة هذا الوضع ، فكان رضاها تلبية هذا المبدأ . ومتى كان المبدأ مسليا به فلا يضيره عدد القوة ولا مكانها ، ولا وسائلها من طائرات ودبابات وغيرها ، إذ أن هذا لا يؤثر على المبدأ في ذاته ، وإنما يتعلق بمسائل أخرى تتناولها التفصيلات كبناء التكتل وإنشاء الطرق مثلا . ولكن الاستقلال بطبيعة الحال يتطلب تكاليف والتزامات . والإالة التي تمجدها لاستقلالها ، وتقدم أبنائها لوت دفاة من كيانها ، لا يمكن أن أبى يضيرها إغراق مال في هذا السبيل ، فهل بقاء قوات بريطانية في مصر ، ورضاؤها بهذا المبدأ يغير من معنى الاستقلال باحضرات التواب المحترمين !!

وهناك من الدول من يؤخر أو يتردد من بعة من أملاكه لبهاء جزء من جيش دولة أخرى بها ، أو قبل أن تظفر قوة دولة أخرى بتحقيقا لتبادل معلومة بينهما . مثال ذلك أن الكونغوات اعترفت بلجيكا وبعض الدول باستقلالها في سنة ١٨٨٥ قد أعطت بلجيكا من أرضها مطلقة مرضها ٣٠ ميلا على طول حدودها حتى مستعمرة ألمانيا ، ولما كان قد نودي بذلك بلجيكا ملكا على الكونغو ، أصبح الوضع غريبا لأن دستور بلجيكا لا يجوز الجمع بين دولتين مستقلتين ولذلك انتهى الأمر سنة ١٨٨٩ بضم الكونغو إلى بلجيكا .

ومع ذلك لم يقل أحد بأن الكونغو غير مستقلة . وليس ذلك فقط بل أن تبادل المصالح بين الدول كثيرا ما يحملها التزامات خفيفة — مثال ذلك المعاهدة التي عقدت بين إنجلترا وفرنسا وتركيا عند ما شرعت الأخيرة أنها لا تقوى على مواجهة قوة روسيا وحدها .

(ها نحن الآن الرئيس من رئاسة الجلسة وتولاه حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدق بك وكيل المجلس) .

ولما رجعت حضراتكم إلى حالة مصر قبل الحرب ، وجدتم أنها كانت تابعة لتركيا ، ثم زلت لها من حق السيادة وبقيت سيادتها عليها سيادة اسمية — وهذه مسألة لا علاقة لها بموضوعنا الآن — فلما قام النزاع بين الرايين والندير ، جاءت إنجلترا واحتلت مصر سنة ١٨٨٢ بدوى الدفاع عن الشعب المصري أو حماية المشرق . وبناء على معاهدة براين سنة ١٨٨٥ أصبح موقف إنجلترا في مصر موقفا لا يسمح للدول الأخرى بالتدخل لها فيه بأي حال من الأحوال . وقد أبليت إنجلترا مركزها في مصر بالقتل ، وأظهرت نيتها في هذا الاحتلال في المعاهدة المبرمة بينها وبين فرنسا سنة ١٩٠٤ ، والتي تعترف فيها فرنسا بعدم مطالبة الإنجليز بإجلاء عن مصر ، وبلا تتعارض إنجلترا فرنسا فيما احتلته بنبال أفريقيا . ولم تتعارض تركيا كذلك في هذا الاحتلال ، فبقينا على هذا الحال حتى قامت الحرب العظمى ، فأعلنت إنجلترا حاجتها على مصر وهذه خطوة أخرى بعد الاحتلال وبها تتحدد الدولة الحامية لها من حقوق وما على الدولة الحامية من واجبات . وهذا وضع في القانون الدولي له قيمته في نظر الدول . بعد ذلك ثرنا وحق لنا أن نشور ، وجاهدنا ونضجنا . وإزاء هذه الثورة والجهاد والتضحية أصدرت إنجلترا تصريحها من جانب واحد باستقلال مصر ، ذلك الاستقلال المحض من سيادتها ، والذي لم نرضه . وسررا في ثورتنا إلى أن تغيرت الأحوال العالمية وارتبكت أمور الدول ، فتقدمت إنجلترا لمصاحفها وعقدت معنا هذه الحافلة ، وهي وسيلة لتحقيق استقلالنا . فكانت خطوتها الأولى تصرح ب٢٨ فبراير والثانية المعاهدة التي أزيلت كل ما كان يشوب سيادتها الداخلية والخارجية ، وهو عمل دولي مشروع أيضا .

حضرات التواب المحترمين : لقد أطال الباحثون بحث هذا الموضوع وقد تبينتم حضراتكم من نصوص المعاهدة أن الحكومة المصرية حرة في سيادتها الداخلية وفي سيادتها الخارجية ، لا يترضا في ذلك منترض ، ومظاهر هاتين السيادةين ظاهرة صراحة في المعاهدة .

غير أن هناك شبهات تقوم حول هذه السيادة : الشبهة الأولى خاصة بالنقطة العسكرية ، والثانية تتعلق باستمرار مخالفة التي يقولون عنها إنها أبدية وأنها ستربطنا بلجكتا برابط لا حد له ، وأنا ستبقها أينما ذهبت .

حقا إن القانون الدولي يفرق نوعين من هذه المعاهدات ، وهي التي يسمونها بمعاهدات الضمان أو عاقلات الضمان . أما عاقلتنا فسميت "عاقلة الصداقة والضمان وتبادل المصلحة والدفاع عن أراضيها" .

فهل من المقول أن يتفق صديقان على صداقة يمتدنان مدة لهذه الصداقة كأن يقول الصديق لصديقه : سأصادفك لمدة سنتين مثلا ؟

أطن أن هذا ليس من المنطق ولا من التوق . ومثل هذه المعاهدة يعترف بها القانون الدولي فضلا عن أنه معمول بها بين الدول . مثال ذلك عاقلية حيايد وسيادة بلجيكا ومعاهدة ضمان استقلال سويسرا ، فهما غير محددين زمن أيضا .

يقولون إنه كان من الواجب تحديد مدة لهذه الصداقة ، ولكن فاتهم أن الصداقة في ذاتها هي التي تتحدد تلك المدة ، لأن الصداقة تستمر وتتكيف بحسب الظروف والأحوال .

وحسنت نيتنا نحوها، وما دعانا تبادلها حسن النية فسوف نعيش أصدقاء وأقارب إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً، فلا تكفى مصر بأن تكون دولة مستقلة بل إمبراطورية مستقلة (تصفيق) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم عبدالعزير الصوفاني .

حضرة النائب المحترم عبدالعزير الصوفاني — انفتحت مع حضرة الأستاذ المحترم ورئيس المجلس على أن تكون كلمة تواب الحزب الوطني متصلة، فأرجو، إذا سمحتم بهذا، أن تعطى الكلمة الآن لمن يريد الكلام من غير أعضاء الحزب الوطني، وفيما يتعلق على لا يمكنني إلغاء كلمتي إلا في جلسة المساء .

الرئيس — ستكون كلمة الحزب الوطني متصلة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كركي بإغله — أرجو أن يسمع لنا بإلقاء كلمتنا بعد الظهر (خمسة) وقد رأينا — أنا وزملائي أعضاء الحزب — أن نقسم الكلام، بحيث لا يكرر أحدا ما يقوله الآخر، فيكون كلامنا في مجموع واحد. فأرجو إذا سمحتم، لما نشره من نص، إرجاء هذه الكلمة إلى جلسة بعد الظهر، ولكم أن أختصر كلامي إلى النصف والراي الأمل لحضراتكم على كل حال .

الرئيس — المجلس هو الذي يقترح الاستمرار في المناقشة أو رفع الجلسة وتأجيلها إلى ما بعد الظهر .

فالواقع في استمرار المناقشة خلف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن فالكلية الآن لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — حضرات التواب المحترمين : لما كانت هذه الدورة دورة غير عادية، وليس لنا فيها تقاليد سابقة، ولما كانت هناك بعض أمور مهمة في مادة من مواد المصادقة تستوجب الإيضاح، وجهت سؤالاً عنها إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، ورجعت الإجابة عنها في أول جلسة لارتباط موضوعها بما سأتناوله من البحث في هذه المصادقة ارتباطاً وثيقاً، وبهذه الإجابة نكون قد وضعنا تقليداً من شأنه أن يساعد على تفهم الموضوع والكلام فيه على ضوء هذه البيانات .

وهاكم نص السؤال :

« هل تناولت الأحاديث التي دارت بين دولتيك وبين الوفد البريطاني الإضافات والوثائق التي تلقي طبقاً للسادة الزملاء عشرة من المصادقة — بإقرارها منافية لأحكامها أم لا ؟ »

وهل وجهة النظر متفقة بين الدولتين على ما يلقي وما لا يلقي ؟

وهل من ضمن الوثائق المتفق عليها الفاتحة :

١ — تبليغ الوكالة البريطانية للغفر له السلطان حسين كامل في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤

انقضت هذه المصادقة أن^(١) تخشى روسيا أمطيل في البحر الأمود، ورحمت على تركيا إنشاء أي أسطول فيه، كما انقضت أن تخفف تركيا بوزار الدردنيل جميع بندج الدول . وفي هذا المنع — بطبيعة الحال — مظهر من مظاهر نقص السيادة بالنسبة لتركيا، إذ حدة من حربها في بناء السفن الحربية، ولكن لم يقل أحد إنها بهذه المصادقة لم تكن مستقلة .

إن هذا المبدأ الذي لا يمس الاستقلال من الناحية الدولية قد قبله زعيمنا الزايل وخليفته، كما قبله جميع الزعماء وارتضت الأمة — قبلوه جميعاً لاختيار خاص يقبلونه ويقررونه حضراتكم، وهو حاجتنا، في الظروف الدولية الحاضرة، إلى حليف يساعدنا ويشترك معنا في الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء أجنبي .

ولم تقترح المصادقة هذا الأمر صراحة، ولم تنص على أننا في حاجة إلى من يساعدنا على الدفاع عن بلادنا، لأن في ذلك مظهر قد لا يتفق مع كرامتنا، بل حددت هذه الحاجة ونصبتها في منطقة شمال السويس فقط، نظراً لأن إنجلترا في تلك المنطقة مصلحة خاصة تتفق مع مصالحنا .

ولما كان القتال طريقاً عالمياً للإصلاص وكان في الدفاع عنه مصلحة للجميع، لأن حرية الملاحة فيه لازمة لسائر الدول كما هي ضرورية لإنجلترا، كان هذا التخصص أقرب إلى معنى الكرامة .

حقاً إن في بقاء قوة أجنبية في البلاد مساساً بكرامتنا وشعورنا الوطني، ودلالة ظاهرة في ضعفنا وحاجتنا إلى المساعدة، غير أن هناك في مقابل هذا حاجة لإنجلترا إلى الدفاع عن القتال . فهذا الاشتراك في المصلحة والتعاون في الدفاع يمدان عن كرامتنا كل شبهة، ولا يمكن أن يقال في ذلك إنه هدم لاستقلالنا .

يا حضرات التواب : حقاً إن قيمة المصادقات في التنفيذ وفي تبادل حسن النية . ونحن إذا قبلنا هذه المصادقة وهذا الحلف، فلما قبلناها ونحن خالصو النية، مطمئنون راضون بهذه الصداقة، كما رضىنا صداقة إنجلترا وعمارتها من قبل .

بقي بعد ذلك أن ننظر إلى حسن نية إنجلترا . الواقع أن العلاقة بيننا وبين إنجلترا كانت تتطور من سيئ إلى أسوأ، حتى إن إنجلترا لم تكن مستعدة للقائضة معنا على أساس مفاوضات سنة ١٩١٣. يلهو أن الظروف الدولية لا تسمح لها بذلك، ولكن الظروف دلت على عكس هذا، لأن المصادقة الحالية وإن لم تخرج في صمتها ومبناها عن مشروع سنة ١٩١٣، فهي تفضلها في كثير من النواحي . فكيف إذن تقدر حسن نية إنجلترا في تنفيذ هذه المصادقة ؟ لقد كان في مقدور هذه الدولة أن ترضى المصادقة وتكتفي بتصرح ٢٨ فبراير، ولكنها بسطت يدها لنا، وقالت أجاهدكم على المحالفة والصداقة، بل وأعطيتكم الحق في أن تريدوا جيشكم وتستكملوا عدتكم وسلاحكم، وبهذا أعطتنا السلاح الذي قد نستطيع في يوم من الأيام أن نشره في وجهها ونناهبها العمداء . فلما سلمت لنا بهذا السلاح المعترف به دولياً — سلاح الثورة والحاربة — فمنى هذا أنها وثقت منا

٢ - وإلى المفوضية السطوية لواء في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

٣ - وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المبلغ إلى الدول .

٤ - اتفاقية النيل بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - في كلمة عامة في هذا وهي أن جميع الاتفاقات السابقة الخالفة لأحكام هذه المعاهدة قد أصبحت ملغاة بمحك النص العام الوارد في المادة الرابعة عشرة منها : فبناء على هذه المادة ، ومن غير حاجة إلى نص خاص ، أصبح كل ما كان في الاتفاقات التي أشار إليها حضرة النائب المحترم مخالفاً لأحكام هذه المعاهدة ملغى حتا ، وما تلقى بالحماية أو بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ملغى أيضا (تصديق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - يسرني أن أسمع هذا التصريح من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - تنص المادة الرابعة عشرة من المعاهدة على ما يأتي :

"ملغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرارها مخالفاً لمبادئ أحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يمدّ اتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، ببيان للاتفاقات والوثائق القائمة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة ."

وإذن فلم تكن في حاجة إلى بيان للاتفاقات والوثائق الملغاة لصراحة نص المادة ، فكل ما كان يتناوله أو استمراره مخالفاً لحكم من أحكام هذه المعاهدة فهو ملغى (تصديق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - إن الذي دعاني إلى الاستيضاح هو ما نص عليه عجز المادة من وجوب إعداد البيان ، ومعنى هذا أنه لا بد من اتفاق الطرفين على هذا البيان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - إن إعداد البيان متوقف على طلب أحد الطرفين ، فإذا كان هناك شك عند أحدهما في أن اتفاقا ما يخالف أحكام هذه المعاهدة ، أمضى بيانا به ولكن ليس هناك شك في ذلك ، لأن أحكام المادة صريحة واضحة لكل ما تهدم من اتفاقات ، سواء ما كان منها خاصاً بالحماية أو بتفويضات تصريح ٢٨ فبراير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - إذن أجهل مع السورور أن هذه الاتفاقات الخطيرة تدخل تحت حكم هذه المادة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - نعم تدخل حتا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - كان يعني - قبل أن أبدأ الكلام - توجيه هذا السؤال . ومن حق حضرات الزملاء المحترمين أن يسموا من كلمة واحدة في مدى ارتباط هذا السؤال بالموضوع الذي سأتناوله بالبحث .

الأصل أن الحكومة البريطانية سارت معنا من بدء احتلالها على خطه منقطعة ، فهي لا تبدأ معنا خطوة في إدعاء إلا بحيث تكون قد انتهت من خطوة سابقة ، وهذه السياسة المرسومة حتى على أن أطلب أول الأمر الوقوف على ما يطعن من ناحية الوثيقة الخطيرة التي أرسلها السيد "ملن شيتام" في صورة خطاب إلى المفوضية السطوية حسين كامل ، وأية ذلك أن إنجلترا في هذه الوثيقة استودعت نفسها ثلاثة أنواع من الحقوق ، الأول ما كان تهديداً ، والثاني ما كان للباب العالي . أما الثالث فقد أشارت إليه بنص صريح - بعد أن تكلمت عن أمور أخرى - وبينته حقوقاً استعملتها في مدى ثلاثين سنة انتهت بسنن الإصلاح . ونحن نعلم بالطبع ، أن حقوق التهديد كانت تتعلق بالسيادة الداخلية ، أما حقوق سلطان تركيا فكانت تتعلق بالسيادة الخارجية ، كما نعلم أنها قد أبانت قبل ذلك قليل عما سمته حقوقاً استعملتها ، وهو ما نصبت إليه من طريق صريح منذ سنة ١٩٠٠ بأنه حاية الأجانب أو ادماؤها ذلك بطريق الوكالة أو التنازل .

ولغذا حرصت على أن أستهل كلامي بتوجيه هذا السؤال إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء باعتباره رئيساً لوفد المفاوضات ، وقد سجلت اليوم مع السورور أن هذه الاتفاقات الخطيرة تدخل في صداد الوثائق التي انتهت بمحك النص .

يا حضرات النواب المحترمين : إن الموضوع الذي أتناوله اليوم قد شغل أذهنني البلاد ، وإذا كانت وجهة النظر المصرية قد اختلفت في خطر موضوع ما ، فلي يعني أنه لا يوجد مصريان اختلفت وجهتا نظرهما في موضوع الامتيازات . فإني أرى أن الكلام من الامتيازات على هذا القط قد يضلنا في غير الوضع الحقيقي الذي تبدو فيه خطورتها ، لأنه لو كان الأمر يتعلق فقط بالامتيازات على اعتبارها ميراثاً سيطاً مقلداً من الامبراطورية العثمانية ، لكان لنا ، فيما فيها إليه من وسائل مع مختلف الدول ، طريق نحصل به على ما نريد .

ولكن الأمر الذي يحيل السالة خطورة استثنائية هو ذلك التطور الذي دحرجت به إنجلترا هذه المسألة إلى ما وصلت إليه في اتفاقية سنة ١٩٢٦

عجب أن تكون شكوى البريطانيين من هذه الامتيازات أكثر من شكواها منها ، فقد قد لها اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ فصلا خاصاً قال فيه إن الأوروبيين أنفسهم يتأذون اليوم بل يعانون هذا النظام الذي وضع لصالحهم - والإنجليز في شكواهم هذه لم يجرعوا على سياستهم ووجهة نظرم لم تتغير من البداية إلى اليوم حتى في الشكليات - وقد صرح بهذا الفصل الذي عقد من الامتيازات بتصريح ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ الذي أذكرت إنجلترا فيه لقرنا أن ما لها بمحك المعاهدات والاتفاقات والبادات مرمي من حكومة جلالة الملك .

فالشكوى من الامتيازات ، ولو أنها ظاهرة من ناحيتها ومن ناحية الإنجليز ، إلا أنهم يرمون إلى عرض آخر غير الذي نرى إليه . فاللورد كرومر قد يفتح يوماً بتعقيب وملاء الامتيازات ، بل قد يشارنا في مطلبنا كمثل الحكومة البريطانية ، ولكنا نخلف من حيث التعقيب إذ أنه ظاهر من

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — النص العربي الوارد في المعاهدة يطابق النص الإنجليزي والترجمة الفرنسية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — النص الفرنسي هو :
Qui assurera ses obligations
 معناه بالضبط "يجب عليها القيام بالتزاماتها" .

حضرة صاحب المالى وزير المالية — كلمة "will" في هذا الموضع لا تعيد الوجوب بل الاستقبال .

ولذلك فعبارة "Who will insure" معناه "التي ستقوم بتحقيق هذا الصل" أو "التي ستحقق القيام بهذا العمل" أو "التي ستؤتي القيام به" ، وأما الكلمة الفرنسية "assurers" فغير مضبوطة ولا تعتبر مقابلة لكلمة "will insure" الإنجليزية .

وإذن فلا خطأ في الترجمة ، إذ التعبير عن الوجوب في الإنجليزية يكون بلفظ : "shall" .

المقرر — أريد أن أكل التفسير والشرح فأقول إن حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال قال إن حق مصر في حماية الأجانب مطابق بالتعطف الذى وضعت إنجلترا لحماية الأجانب . والواقع أن مصر لا تتولى مباشرة هذا الحق إلا بعد تنفيذ المعاهدة ، ولذلك وضع النص في صيغة المستقبل ، أى أن مصر بعد فناء المعاهدة تتولى تنفيذ هذا الواجب . وإذن لا خطأ في الترجمة ، والمضى صريح ويتفق تماماً مع الترجمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — هذه ليست نقطة الخلاف . وأما أبحث مستقشدا ، فإذا وصلنا لترجمة صحيحة فلا معنى للتسلل بغيرها . ولكني أبحث عن السبب الذى من أجله وضعت هذه الفقرة وما فائدتها . فإذا كان من المسلم به أن المعاهدة عقد ملزم للطرفين ، ليس معنى هذا أننا مسفلون أمام الإنجليز عن أرواح الأجانب وحمايتهم بحكم هذه الفقرة التى لا ضرورة لوضعها ؟ ونكون بهذا الوضع لم نخط خطوة في هذا السبيل .

ولقد استوقف نظرى أن المرحوم المستر هندرسون وزير خارجية إنجلترا السابق أثار هذه المسألة في مفاوضاته مع الوفد الرسمى المصرى سنة ١٩٣٠ ، وهى واردة في الكتاب الأخضر بجلد ٤ أبريل سنة ١٩٣٠ ويسرى أن أجعل لحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا موقفه أثناء المناقشة مع المناوئس الإنجليزي ، فقد إبان ما يترتب على هذه المسألة من الخطورة ، لإذن يكون هناك اتفاق بيننا على هذه النقطة . فقد قال دوك "إن حق مصر في حماية أرواح الأجانب وأمواهم هو حق أسبل مطابقا لقابله المستقرية أصلا وإطلافا" . ألا يكون إذن وضع هذا النص معناه أننا نصبح ملزمين أو مسئولين أمام الإنجليز عن حق أو أصلا من حقوق مصر وتتولى تنفيذها والقيام به بالتيمة لإنجلترا فقط ؟

تحريره أنه يعمل على أن تال إنجلترا وكافة أو نزولا من الدول لها التصوية مسألة الامتيازات مع مصر . فما نخشاه من الامتيازات ليس ذلك النظام العتيق الذى يزيد الضلل منه أسوة بغيره من الدول ، سواء بالمفاوضة أو بالإلزام الحاسم ، وإنما هو ذلك التطور الذى اتخذ شكلا خطيرا نص عليه لأول مرة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو حماية الأجانب . فأنجلترا حين دعت لبلان صميحدا في مصر على تعديل نظام الامتيازات وبنت الشكوى منه كما بناها المصريون لم تكن ترى إلى ما ترى إليه السياسة المصرية ، بل كانت ترى أولا أن لا يكون لها مركز قوى مانع مشروع ، وإلى أن يكون تكأة في المستقبل المساومة عليه ثانيا . فقد ظن أن هذه السياسة ستسقى باتهام عميد معين اشتر بالفطرة واكتنف عهده ضروب من الطمع والبشع . ولكن لو تأملنا لوجدنا أن القوة البريطانية تتدرج في سياستها المرسومة في مصر في كل خطوة من خطاها وعقب كل مفاوضة بين الفريقين المصرى والبريطانى . وسأتناول اليوم هذا الوضع من معاهدة سنة ١٩٣٦ لئلا إذا كانت إنجلترا قد تخلت عن ادعائها في صدد حماية الأجانب وإذا كانت التصور الخاصة بذلك تزيل فعلا الخلاف الذى نخشاه .

لو أننا وصلنا إلى هذا ، لما داخلني الخوف ولكنت أول من يتقرب بفائقة المعاهدة .

لا شك أن مناقشة اليوم بعيدة كل البعد عن كل ما يشتم منه التعرض للخصيمات ، فالأمر اليوم أسمى وأمل من ذلك .

إننا نتعرض فقط لنصوص المعاهدة ونحسمها نصا نصا حتى نتطهر لنا جليا نيات الإنجليز .

نص المادة ١٢ على ما أتى : "يستقر صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأمواهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد" .

لاحظوا ، أولا وقبل كل شيء ، أن هناك فرقا بين الترجمة العربية والترجمة الفرنسية والنص الإنجليزي ، فقد ورد في الترجمة الفرنسية في الفقرة ٢ : *Qui assurera ses obligations* ، والنص بالصفة الإنجليزية "Who will insure" ، والترجمة القريبية لهذا النص هي "يجب على مصر القيام بتعهداتها" ، ومعنى ذلك أن إنجلترا تحثف موقف الوكيل من الدول والمحابس للحكومة المصرية . والمعاهدة التى يبرم بيننا وبين إنجلترا هى عقد ملزم للطرفين ، فبينا نشئ حقا لمصر ليجل الإنجليزية رقابة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — أودج أن يتفضل حضرة النائب بتلاوة الترجمة العربية المطابقة للنص الإنجليزي والترجمة الفرنسية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — الترجمة العربية الصحيحة "يجب على مصر القيام بتعهداتها" مع أن النص الوارد في المعاهدة يخالف ذلك وهو "وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها" .

سترنديسون — إذ نحن متفقون وهذا هو المعنى الذى أكدته دولة
النمسا، وأما الآن هل توافقون على حذف كلمة "منذ الآن" واستبدال
كلمة "بجلاء ملك مصر" بعبارة "الحكومة المصرية" ؟
(سوافقة) وبذلك يصبح النص هكذا :

"يتمتع صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب بموالم
واقعة على الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها
في هذا الصدد".

حضره صاحب المالى وزير المالية — لكن تكون هذه المادة مفهومة
تماماً ما يحسن الرجوع إلى مشروع المفاوضة التى حدثت في سنة ١٩٢٩
وقد وردت به عبارة "منذ الآن تكون حماية الأجانب في يد مصر" وقد
اشتراطنا في سنة ١٩٣٠ أن تحذف عبارة "منذ الآن" لكن ثبت أن حماية
الأجانب كانت على النوام من حق مصر ، وأما لانسلم بما جاء في تصريح
٢٨ فبراير من أن حماية الأجانب قد آلت إلى الإنجليز. تلك كانت نظرنا
وقد وافقنا المرحوم سترنديسون على حذف عبارة "منذ الآن" ، فكان
هذا أول كسب لنا . وهنا أرجو أن نيسمح لحضرة المقرر بأن أخالفه في
التفسير الذى ذهب إليه . فإنا قد حصلنا بمقتضى النص الواردة في المعاهدة
على اعتراف مصر من إنجلترا بأن حماية الأجانب من حق مصر دون سواها
وهذا النص لا يحفظ أحد تحفظات ٢٨ فبراير ، بل يدل دلالة قاطعة على أن
مصر لم تسلم مطلقاً بأن حق حماية الأجانب يخرج من يدها ، ويدل على أنها
لم تعترف بوجود شريك لها في هذا الحق . لذلك لم تكف بمحض كنهى
"منذ الآن" بل أضفنا كلمة "exclusively" أو "دون سواها" حتى
لا يظن أن إنجلترا يدا أو أصبها أو أى شأن في حماية الأجانب ، لذا حرصنا
على أن يكون النص صريحاً لا يحتمل لبساً قلنا إن "حماية الأجانب من
خصائص الحكومة المصرية دون سواها" وهذه هى الحكمة في أن دولة
الرئيس اللجليل مصطفى الحامى باشا قال ما قاله في محضر الجلسة مصر على
حق مصر دون سواها ، في حماية الأجانب ولما سلم الفريق البريطانى بوجهة
نظرنا هذه ، لم نرضوا من إضافة الفقرة الأخيرة الواردة في المادة الثانية عشرة
والتي تقتضى بأن مصر تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، إذ ما من شك
في أن حماية الأجانب هى واجب علينا كما هي حق لنا . ولكن الحق والواجب
إنما هما لنا أو علينا دون سواها وليس للإنجليز أى شأن فيه (تصفيق) .

حضره النائب المقيم محالى محمد حلى عيسى باشا — لا أنهم لماذا يعتبر
محالى وزير المالية أن هناك خلافاً في التأويل . إن حق مصر في حماية
الأجانب لا نزاع فيه وإنى لا زالت أقول إن تصريح ٢٨ فبراير كان يعطى
لإنجلترا حق حماية الأجانب وتعتبر أحكام هذا التصريح فاعلة إلى أن تنته
المطالبة متى فُتحت ثلاثت هذه الأحكام .

حضره صاحب المالى وزير المالية — نحن لم نعترف بتصريح ٢٨ فبراير .
حضره النائب المقيم محالى محمد حلى عيسى باشا — لما تمخورت
العلاقات بين مصر وإنجلترا قلنا لها حماية الأجانب من حق مصر وحدها ،
واقعية الذى ورد بتصريح ٢٨ فبراير لا يلغى إلا بعد تنفيذ هذه المعاهدة .

فكان الدفاع الذى أدلى به دولة الرئيس وضماً للأشور في نصها وقررنا
الحقيقة ، غير أن الجانب البريطانى لم يكن أقل صراحة ، فذكر المستر
نديسون في النص الإنجليزى ذاته ما يأتى "إن مصلحةنا تقتضى أن نعين
لمجلس السموم أن المسألة انتقلت من مائتنا إلى مائتين وخمسة ، وأن تعهد مصر
بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة" .

إذن تمنى إنجلترا ما تريد وترى من وضع هذه الفقرة إلى أن تصبح رقباً
على مصر في هذه الحالة ولما أن تمسحاً في هذا الشأن .

والدليل على ذلك أن تصريح المستر نديسون جاء عقب دفاع دولة النمسا
باشا ، إذ كان ، وهو يدل بصرى به ، وافقاً على وجهة النظر المصرية ، مما
يؤكد تماماً أن حماية الأجانب لا تزال تشغل بالهم .

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لا يصح أن تترك هذه
المسألة ناقصة بهذه الكيفية ، لأن حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال ذكر
جزءاً من محضر مفاوضة سنة ١٩٣٠ وترك الباقى وهو الجزء المحدث الذى
قصده . ولو رجعت حضراتكم إلى الكلام الأخير لوجدتم في صفحة ٤٢
ما يأتى :

"سترنديسون — ماذا قصدون بأن ذلك لا يعطيان حق التدخل ؟
إذا كان كلفاء ومفروض أننا نتشاور دائماً ألا يكون في وسعنا أن نرسل لكم
سفيرة بخصوص حادثة قد تؤدى إلى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو
رأيكم فنحن لا نقبل هذا الشرط .

الحامى باشا — التشاور موجود له حالة متصوص فيها في المادة الرابعة
وهي في حالة خطر قطع العلاقات فنسند ما يصل الأمر إلى شيء من هذا
فالمادة الرابعة كافية بذلك .

سترنديسون — يجب أن نتخذ معنى عدم التدخل . للفرض إن اعتداه
خطيراً وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين فهل تقف مكتوف الأيدي ؟
إن لا بلا شك أن نتحدث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسية
(Diplomatie) . لن نتدخل طبعاً بغير مبرر ولكن في الحالات التى قد تؤدى
إلى اضطراب (Trouble) حقيقى فإننا نتحدث . يجب أن نفهم أنه قد
حصلت حرب عالمية كبرى لأجانب لا تدخل ليدأ فيها . بل لأجانب فائقة .
يجب أن نتشاور ولكنا نتشاور كأصدقاء كما نتشاور أو نرسل سفيرة لأية
دولة أخرى مثل هذا السبب .

النمسا باشا — في كل الأحوال الخطيرة سيكون العمل بحكم المادة
الرابعة ، وإلى أخشى أن يعتبر كل شيء يتعلق بأجني مدعة تدخل بريطانيا
والذى تؤكد أنه في كل الأحوال الخطيرة ستشاور طبقاً لمادة الرابعة وإنما
يجب أن يكون مفهوماً أننا وحدنا المسئولون عن الأجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم أنه طلباً إلى
حقنا وسؤالياتنا المطلقة لا تحس أصلاً فالتعليق أنه في جميع الأحوال الخطيرة
التي قد تؤدى إلى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقاً لمادة الرابعة
بشرط ألا يكون في ذلك أى أساس بمفهوم في حماية الأجانب .

أما فيما يخص بما إبداه على المقرر فهو متفق معنا في الواقع .

أما عن تصريح ٢٨ فبراير فإنا كنا نعتبره غير موجود، بينما كان الإنجليز يعتبرونه موجودا ويسمون بحماية الأجانب . أما نحن فكانت نظرتنا أن لا نقبل على حماية الأجانب ولا نسمح باشتراك فيها معنا في حياتهم ، فإذا كان الإنجليز ادعوا هذا الحق لأنفسهم واحتفظوا به في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فهذا لا يلزمنا .

ولذلك شدت في حذف كلمة «منذ الآن» حتى لا يظن أننا سلمنا في وقت ما بأن حق حماية الأجانب كان لفرنسا ، بل كان دائما من حقوقنا التي لا يمكن أن نقبل عنها مطلقا . وهذا مبين بيانا كافيا في الفقرات التي لم تتل من محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ وهي بين أيدكم ولا داعي للاطالة في توضيحها . ولا يمكن مصر أن تقبل عن حماية ساكنيها أيأ كانوا ، فإذا كانت إنجلترا قد التزمت بذلك احتفظت به في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فلم يكن هذا يلزم مصر أو يخلصنا من مسؤولياتنا .

تسكتا بهذا وشدت في التسك به ، والنص المزمع على حضراتكم يحتفظ لنا بهذا الحق، ولا يعطى لإنجلترا الحق في التدخل في حماية الأجانب بل نحن المسؤولون والتابعة واقعة على مصر دون غيرها (تصديق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — لقد بدأت كلامي بإعجاب بالذائع المعيد الذي أدلى به دولة رئيس الوفد المصري أثناء مقابلة سنة ١٩٣٠ و المناقشة القيمة التي اشترك مع فيها حضرة صاحب المعالي وزير المالية، وكل ما أريد أن أتأكد إلى أقصى حد بالحدود والخطوة مع إنجلترا . أما القول بأن هذا النص كان موجودا في سنة ١٩٣٠ فلا ينبغي رداعا لما أبدته من الملاحظات، خصوصا أن معاهدة سنة ١٩٣٠ لم تعرض علينا ونحن اليوم بصدد معاهدة يجب علينا أن نتجها من جميع نواحيها .

أما اعتراضى على هذه المادة فينبى على أن هذه الفقرة لا معنى لها سواء أكانت موجودة سنة ١٩٣٠ أم غير موجودة . ولست أرى ضرورة لوجودها لأن إنجلترا تستفيد منها بإعطائها حق النابذة عن الأجانب جميعا . كنت أنهم أما كدولة من الدول ذوات الامتيازات تتكلم من مصلحة رعاياها فقط وهذا حق شرعى لها . أما أنها تتكلم باسم الأجانب جميعا بناء على حق تدمية فهذا ما نغشاه ونعده دخلا منها جريا على السياسة البريطانية منذ الاحتلال .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — استحووا أن أقول كلمة قوية وطنية، وأوجهها لحضرات النواب المحترمين معارضين ومؤيدين : نحن مصريون قبل كل شيء ، نسى جميعا لاستقلال بلادنا، فيجب أن نعى ما يبتلى من القوارق . يجب أن نضع مصلحة الوطن فوق كل شيء . يجب علينا ، وقد حصلنا على حقوق في مصلحتنا ، ألا نتكلم فيها ولا نجعلها عللا للتشكك في المستقبل ، إذ ليس هذا من مصلحة البلاد في شيء .

أيضى على حضراتكم أن وضع مثل هذه المسائل موضع التشكك هنا قد يفتقد سلاصا إذا ما احتكاكنا على عصبة الأمم في حالة وقوع الخلاف على تفسير نص من نصوم المعاهدة ؟
(تصديق حاد متصل) .

وهذا تأويل سليم منطوق مع الواقع . وأرى أن لا خطأ في ترجمة النص وهو طبيعته مؤيد لحق مصر وحدها في حماية الأجانب بلا منازع ولا شريك .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كرى باطله — أرى أن يسمع لي بكلمة .

الرئيس — المناقشة تدور الآن حول ما أثاره حضرة الأستاذ جلال، فهو محصورة بينه وبين معالى المقرر والحكومة، فلا أرى عللا لاطلاق الكلمة الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كرى باطله — لقد استندت كثيرا بما أدلى به دولة رئيس مجلس الوزراء، وأما أريد استفسارا عن مسألة أخرى ربما تقع الزميل المحترم الأستاذ محمد محمود جلال .

فقد ذكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أنه جرى بينه وبين المستر هندرسون نضال شديد حول هذا النص أثناء مفاوضات سنة ١٩٣٠، ويتضح من ذلك أن نخوف حضرة الأستاذ محمد محمود جلال في عمله كما نخوف دولة رئيس مجلس الوزراء . وقد حسم النزاع بأن سلم المستر هندرسون بوجهة النظر المصرية ، وأريد الآن أن استفسر عما إذا كانت محاضر مفاوضات سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ تعتبر وثائق متممة لهذه المعاهدة ومفسرة لها أم أنها مستقلة ؟ فإذا كان هذا الإيضاح والتسليم من جانب المستر هندرسون سنة ١٩٣٠ لم يحدث مثله في مقابلة سنة ١٩٣٩ فما هي السلة إذن في وضع هذا النص ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — نقل هذا النص من مشروع سنة ١٩٣٠ ووضع كما هو في معاهدة سنة ١٩٣٦ ولكن مفهومها أنه عند مطالبتنا بالدخول في مفاوضات مع الحكومة الإنجليزية طلبت الجبهة المتصلة أن تكون هذه المفاوضات على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ، وأن تدور المفاوضات على المسائل التي لم يتناولها بنفس الروح التي صادت مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، بل جاء الرد بأن الأحوال قد تغيرت فيما يخص النقطة العسكرية، وهي تستدعى عادات ابتدائية للوصول إلى حل يتفق والتغير، وثاني بعد ذلك النصوص الخاصة بمسألة السودان . أما باقي المسائل التي وردت في مشروع سنة ١٩٣٠ فلم تحدث بشأنها مفاوضات خاصة في سنة ١٩٣٦ وإنما نقلت النصوص انصافتها من مشروع سنة ١٩٣٠ إلى مشروع سنة ١٩٣٦ .

معنى هذا حيا أن المعاني التي فسرت بها النصوص المتعلقة بالمسائل التي بحثت ودرست في وثائق سنة ١٩٣٠ متفق عليها أيضا في معاهدة سنة ١٩٣٦ من غير تردد . بناء على ذلك يكون معنى نص المادة الثانية عشرة انحصار بحق حماية الأجانب، هو ذات المعنى الثالث في مشروع سنة ١٩٣٠ ذلك المعنى الذي حدد بالتفاهم بين المفاوضات المصرية والإنجليزية .

لذلك كنا الحق وشدتنا فيه ولم يبد أي اعتراض عليه في سنة ١٩٣٦ كما انترض على غيره من المسائل التي تناولها التعديل .

لذلك لا يصح مطلقا، كما أنه ليس من مصلحتنا، أن يقال إن نص المادة الثانية عشرة لا يؤدي هذا المعنى (تصديق) .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إنهاء هذا النظام دون إبطاء .
وقد اتفق الطرفان المتكلمان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق
هذه المادة .

والأخذ أولاً أن وضع كلمة " الآتية " في صلب الفقرة الأولى من
المادة وضع خاطئ ، إذ قد ترى إنجلترا بعد فترة انتقال يتغير فيها نظام
الامتيازات القائم الآن انتهاءً وأصنافاً واكتفاءً بتعديلها .

كذلك الأخذ أن وضع الفقرة الثالثة من المادة بعد الفقرة الثانية —
الخاصة برغبة ملك مصر في إنهاء هذا النظام دون إبطاء — مئاه تعليق
هذه الرغبة بينما وبين الطرف الآخر على ترتيبات معينة .

ولست أمارض مطلقاً في أية ترتيبات يتفق عليها الجانب البريطاني مع
المفاوضين المصريين إذا كانت تتفق بالإجماع البريطانيين .

أما أن يطرد الكلام في نصوص الماهدة ، ويتم التأكيد باسم الأجانب
جميعاً في هذا كل الخطر ، وهو ما نخشاه ، ونسبل دائماً كل تصريح
يبعدنا عن هذا الخطر ويكون عدة لنا في تخصيص نصوص الماهدة لمصلحة
مصر في المستقبل .

يأتى بعد ذلك الكلام عن الامتيازات من حيث هي وكيف تبنى ،
فإنكم أولاً عن شروط القول في المفاوضة :

لا شك أن المفاوضة مع الدول تستلزم اختيار القصة المناسبة لإجرائها
بحيث تتجلى هذه الدول . ولقد رأينا في استشارات بسيطة أرب بعض
الطلبات العودرية قد أرسلت من وزارة الخارجية المصرية إلى بعض الدول
لم تصل الردود عليها إلا بعد انقضاء فترة تبلغ شهرين أو ثلاثة أشهر ، ومن هذا
يؤخذ أن أماننا الوقت المأثري الذي يجب علينا أن نعمل حساباً له
مشكلة الامتيازات في مؤتمر يتجمع لهذا الغرض .

ثانياً — جاء في الفقرة الثانية من ملحق المادة الثالثة عشرة أن يقام
نظام انتقال لمدة مقبولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، فيمكننا أن نفهم أن
تكون المدة مقبولة ، ولكن لنا أن نتساءل بعد ذلك ، من الذي يضمن
الاطول هذه المدة بغير مبرر ، ومن ذا الذي يحكم بوجود هذا المبرر ، أو عدم
وجوده ؟ أم نحن ، أم الدول ، أم هي إنجلترا التي تستلزم الانتفاع دائماً بما
تراه لها من حق في التدخل فتعكم بوجود المبرر أو عدمه ، وإلى أي مدى
تبلغ هذه الفترة ؟

يا حضرات النواب المحترمين : إن ما أختاره هو أن تدعى إنجلترا لنفسها
الحق في التدخل ، خصوصاً إذا لا يحظنا أن إنلناه منصب المستشار القضائي
لم يرد عنه نص في المصلحة ، بل ورد في تصريح شفوي . وإلى أريد أن
أنهم المحكمة في ذلك ، بل أريد أن أطمئن في هذا الوضع ، وخصوصاً
بعد أن وجدت في الماهدة تلك التفرات التي أعشى أن تنفذ منها الحكومة
الإنجليزية إلى التدخل في مسألة حياة الأجانب .

ولقد جاء في الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثالثة عشرة ما به :
" من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التنازير
المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة بغير

عليها أن تتنازل جميعاً لكسب الحقوق وإلجاء لا أن نصل على المدم
والإخلال بهذه الحقوق .
(تصديق حاد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — سيدى الرئيس ، إخواني
النواب المحترمين ،

لعل ما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء الآن مما صغتم له كثيراً ، لم يكن
الباحث عليه إلا أنى أثرت هذا الموضوع . فلأنى لم أقف حذراً ، ولم
أحدث إليكم فيها أظنه موضعاً للتشكك ، لما سمع المجلس هذا التفسير الذي
يعد في حكم التطبيق الفقهي على الأحكام (Commentaire) ، والذي
قد ترون في تفسيره ما ينعف في المستقبل .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هذا تشكك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — ما قصدت إلا الحذر
لوجوب اتخاذ الحيلة . وأرجو أن تتلوا دائماً أنى فوق هذا الخبر أنسى
كل شيء إلا أنى مصرى ، ولا يمكن أن تكون جميعاً على رأى واحد فيما
يرضى لنا من الشؤون ، نلبيكم ما هذا وذلك .

يادولة الرئيس : نحن نجهل المستقبل ، ولا نعرف ما قد تتطور إليه
الأمر ، وإن تشككنا لشدة الآن قد ينفض في ظروف أخرى ، حيناً يوزنا
الدليل .

حينذاك يمكن القول في معرض الحاجة — عند وقوع الخلاف بيننا وبين
الجانب البريطاني — إن هناك فريقاً من المصريين لم يقبل الماهدة إلا ثقة
به بحسن نية الإنجليز . وبهذا الوضع نكون قد اتفقنا حرضاً وإن اختلفنا
وسيلة .

(تصديق من جانب المعارضة) .

إننا الآن في موقف حاسم ، فإذا لم يدل كل منا بما يحول بخاطره في هذه
القاعة فإنى يدل به إذن ؟ !

يعلم الله أنى ما تحدثت إليكم في هذا الشأن إلا وأنا متفتح بوجهة نظرى ،
ولم أراع في قولى إلا وجهه الله والوطن . وقد يقتنع برأى بعض حضرات
النواب ، لم يحرم المجلس من الانتفاع ، وماذا علينا لو أدبنا واجبنا على
الوجه الأكمل ، ما دام العمل والتضامن لمصلحة الوطن رائد الجميع ؟

أعود فأكرر أنى فوق هذا الخبر أنسى كل شيء إلا أنى مصرى يرد أن
يكسب لبلاده على أيدي أى رجل — مهما كان لونه الحزبي — أكثر
ما يمكن كسبه .

بعد هذا أقول إنى لا زلت أرى أن لا عمل للنص على الأجانب جميعاً
في التنازل بيننا وبين الإنجليز... (ضجة) .

نصت المادة (١٣) من الماهدة على ما يأتى :
" يتصرف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم
بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

الناس في الداخل والخارج يوم تقوم الدولة الخليفة بأكمل تمهيداتها . ويوم نكون قد علمنا من جانبنا بل إزالة الحوائل التي لا تزال تفترض طريق سيادتنا الكاملة .

على أي والذين أصبر من رأيهم ، ونحن أبدا ما نكون من العلوق تقدير ما كتبناه ، نخالف مع ذلك كل مخالفة أولئك الذين يهينون إلى أن المعاهدة المطلوبة على حضراتكم ، هي بمثابة تنظيم للاحتلال أو تمكن لمرور بريطانيا العظمى على أرض مصر أو ما شابه ذلك من الأحوال . نخالف هذه الدعاوى — وما في ذلك من غرابة — لأننا وقد علمنا على استصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان مينا إلى اعتبار أنه خطوة أولى موفقة في سبيل تحقيق الاستقلال ، وهو ذلك التصريح الذي كان بمثابة الأساس الممكن للبناء الذي يتم تشييده اليوم والذي نراه خطوة أخرى حاسمة في طريق الكرامة والاستقلال الصحيح .

يقول المقترضون إن مصر لم تستغف الفائدة كلها من الظروف السياسية التي صاحبت المعاهدات ، ومع أننا لا نكر أن إنجلترا قد تسببت التشدد كله فيما اقتضت سماتنا ، وأخيرا فيما رزيت به حنا أدنى لهذه الضمانات ، وقد وفي هذا الموضوع زيل دولة محمد محمودا ، إلا أن هذه حقائق لا يصح أن نخون فطنة المصريين كضعف استعداداتنا العسكرية في العهد الحاضر وإلى سنوات قادمة ، وساجدة مصر إلى استدعاز بين الدول أخفى به أن يكون هذه الدولة العظيمة التي ترطنا بها مصالح شتى وتقررت حظنا بجهلنا اعتبارات متعقدة ، ناهيك بأحضررات التواب بهذا الأمر الأهم وهو أن ما بين الدول — ليس فقط في أوروبا بل في العالم أجمع — من دواعي انقسام ، اجتياحها كان هذا انقسام أو سياسيا ، ينبغي أن أخذنا بالحرص ، ويحلو بنا إلى الحذر والحيلة لتسببنا في مدغم هذه الأحداث الجسام . فعن إذن والإنجليز سواء في الحاجة إلى مساعدة تسوسى ما بيننا وبينهم ، وليس جانب منا أقل من الآخر رغبة فيها ، أو أحسن منه وضعا بأزاء الظروف التي أسفرت عنها حتى يصح فيما قول القائلين إننا فوتنا فرصا أو فرطنا في مواقف كان يمكن استغلالها .

ولعلنا يا حضرات التواب ، حين نعلم بهذه المقدمات ، لا يصر طينا أن نخفل منها إلى نتائجها الطبيعية ، وفي منفعة هذه النتائج أن ينظر إلى هذه المعاهدة — ليس فقط في مختلف أجزائها ومبادئها وحقوقها — بل أيضا — ومن باب أولى — كجموعة قائمة بذاتها أسفرت عنها ساجدة مصر وبريطانيا كتحكيمها إليها .

وإنه لما شير البعثة في اعتراض المقترضين على المعاهدة إغفالها لهذا الوضع ، وعرضهم على تصوص المعاهدة تحليل وتفصيلا ، تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا في ذاته ، يبرز قبل كل شيء ما قد تسبب من مهاد أو مضاعفة للقد أو الاعتراض ، متمنين حتى عن أن يسألوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حل المفاوضات المصرية على قبول كيت أو كيت مما يتصورون عليه ، أو عما قد يكون هذا المفاوضات قد كسبه في أمر آخر في مقابل هذا الذي سلم به .

مقصودة لإزاء نظام الامتيازات بما فيه الحاكم المختلة . فن ذا الذي صاه يقرر هذا المسجل ؟ أم نحن ، أم الدول ، أم إنجلترا ؟ وكيف يكون تقدير الاستعانة : يكون تقديرها بفسل المؤتمر ، أم بفسل المفاوضات مع الدول المختارة ؟ فلن أن الاستعانة تصبح واقعة بمحك الفشل الذي تنبى به أول مفاوضة فكان في هذا ما ينبغي .

إن ما أريد أن أفهمه هو ، هل معنى وقوع هذه الاستعانة أن نسرده حسنا في قضي المعاهدات التي بيننا وبين الدول ، أم حسنا في إنشاء الأمم المتحدة بعد عام ؟ هذا ما أريد أن استفسر عنه إذ أن أخوف ما نخافه هو ، أن نجد إنجلترا سبيل للتدخل باسم جميع الأجانب . وأن تشمل نفسها حق الحكم بوجود المبرور أو عدم وجوده . وأن تضع نفسها موضع الحكم في تقدير الاستعانة . هذه هي النصوص التي تضمنتها معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ويؤلى أن أراها تكرر لما سبق وروده في المفاوضات السابقة وكان مبدأ ذلك في تقرير المبدأ البريطاني .

والذي يسرني أن أسمع ما ينشئ هذه المخاوف ، وإن كان هذا لا يعني من تبيان . وإن اليوم الذي أجد فيه أن هذه المخاوف في غير محلها ، هو أسعد أيام حياتي ، وأشعر من صميم نفسي أن قد لبثت بواجبي ، إذ تبث وحذرت ثم التفتت .

الرئيس — هل تفرغون على رفع الجلسة الآن هل أن تتأق في الساعة السادسة بعد ظهر اليوم ، لاستمرار النظر في تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القانون الخاص بالمواطنة على معاهدة الصداقة والتألف بين مصر وبريطانيا العظمى ؟

(موافقة عامة) .

(رقت الجلسة الساعة الثانية والديقة الخامسة مساء وأحييت الساعة السادسة والديقة الخامسة عشرة مساء) .

حضرة التواب المحترم دولة اسماعيل صدق باشا — حضرات التواب المحترمين :

بصفتي الشخصية ، وبأصاري ممثلا لأحد الأحزاب السياسية في البلاد أقر هذه المعاهدة التي تشرفت بالاشتراك في المصادات التي أدت إليها وفي أمضاها . ولقد جاء بقرار حزب الشعب الذي ساهم في البرلمان وغير البرلمانيين من رجال هذا الحزب ، أن ما يرس أن تؤدي إلى المعاهدة والمخالفة من توثيق روابط الصداقة والتألف بين الدولتين ، من شأنه أن يدعو إلى عقد الأمل بأن يكون إبرام المعاهدة بمثابة خطوة كبيرة في سبيل سيادة مصر واستقلالها التام .

لنا إن المعاهدة خطوة كبيرة ، ولم تقل إنها الاستقلال التام بذاته ، إذ من البهيبي أننا إلى اليوم الذي يحلوقه آخر جندي أجنبي من الديار ، لاستطيع أن نقول إننا مستقلون استقلال تاما ، سواء من جهة الليما أو من جهة الواقع ، ولنا أن نستطيع على التحقيق أن نقول إننا هانا الطريق واضحة إلى الاستقلال

صغيرة صغيرة في مينائها ولكنها ترى إلى أعراض شتى استتبع المجلس الموقر في بيئها ولا أحسب مكانا فيه هذا المثير أحرى منه بجمل خاطئا في هذا الأمل بجلاء بمحلة في نوايا الكرام ولا أشرف أو أجل شأنا منه يرضى هذا البيان من عليائه .

إننا إذا قصرنا على التذكير بأن جلاء الجنود الأجنبية متوقف على كفايتها للعدو من حرة بلادنا في الموضع الذي ترابط فيه هذه الجنود ، أدركنا عظم الواجبات التي تخطرنا منذ اللحظة الأولى لإبرام المعاهدة ولما إذا فكرنا في أن أمر الأجانب سيحى من بعض النواحي مطلقا بينما وبينهم إلى حين وأنت سلامة أرواحهم وأموالهم مطلوبة منا ، أدركنا أيضا كم أن الحرس ينبغي أن يلزم أعماله وتصرفاته ، ولكن الأمر بإحضار الثواب أعق غورا من هذا وأبعد أثرا في مستقبل الأمة ، فإن هذا الجلب الذي حالت القيود السياسية بينه وبين الكثير مما كان يشهده من رفق وإصلاح قد صار قد حقه ، وقد عقدت المعاهدة وأزيلت وجهة القيود ، أن يطالب بأرق والإصلاح ، ذلك الرقي والإصلاح اللذان هما صرحان عظيمان في كلمتين صغيرتين ، وكذلك يقع الآن عيوبهما كاملا على كراهل القادة لا عذر لهم إذا هم قصروا فيه أو لم يؤدوا حقه كاملا فيه مقصود .

وكيف لمصر أن تحسب نفسها أهلا للاستقلال التام ولا تأخذ نفسها بأن ترق وتقتضى مشيئة الإصلاح في تدبير المال وتأمين القضاء بين الناس على أساس العدل والتهذيب والتعلم والتأديب وتوفير أكل الأسس لحياة المجتمع وأخلاقه وعقائده وصحته وفيه من وسائل العمران ونشر المدنية بأقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات وتعمد المرافق بالحزم والكفاية والمقدرة . كل هذا ، بإحضار الثواب ، وغيره مما يتعلق بتنفيذ المعاهدة التنفيذية للحقوق بامة تحرس على الكرامة والاستقلال وتعمل على أن تتسوى بين الأمم المرموقة والاتق بها ، هو برنامج المستقبل القريب ولعلكم توافقونني على أنه برنامج تنوء بحمله رؤاسي الجبال .

واجبا علينا أن نحسن في هذا تحكما ونبدل قصارى الجهد في إحصاء العدة له ، وإذنا لذت ببذل الجهد في إعداد العدة فإنما أتوجه بصيغة خاصة لحكومة الأكثرية ولحزب الأكثرية منها إلى حظي ما يقع عليهما من مسؤولية . لو كنت في مركزكم لما ترددت لحظة واحدة في أن أدعو المصريين بحملة وأكفاه المصريين خاصة ، والعاونة في الانضباط بهذه المسؤولية العظمى ، وأود هنا أن أبين غرضي لحضراتكم واضحاً جلياً وهو أنني لا أرى إلى أية مشاركة في مسؤولية الحكم التي هي بطبيعة الأوضاع السياسية من حق الأقلية ، وإنما أرى بصيغة عامة إلى الانتفاع بموعدة كل مصري ذى موهبة ، فيما هو موهوب فيه ، وبهذا تحقق مصر لنفسها خاصة ، وللدين والإنسانية عامة أقصى ما تقتضي فيه أعلى المصريين وأعظم ما يمكن تقديمه من دليل على حقوق مصر في ملاء العالم كعدالة راقية مستقلة .

ولئن ما أدعو اليوم إليه هو بينه ما سبق لي أن دعوت إليه حين كانت في يدي مقاليد الحكم واستقلت الأثرة الاقتصادية إلى حد جعل مصر في حاجة إلى جهود أبنتها كافة وجعل حكومة مصر في حاجة إلى ثمرات

يقولون مثلا إن الطرق والتكاليف ستكون عبئا هيبلا على ميزانية الدولة ، فأما التكاليف فتدفعنا ، منذ اللحظة الأولى على كل مفاوضة مع الإنجليز ، أن نقيم بلديهم بتكاليف يؤولون إليها حتى يأتي يوم تكون فيه مقربا لجنودنا نحن ، وأما الطرق فنحسب هذا الانتفاع وساحية مصر إلى الطرق مشهورة والمعالجة بينها وبين غيرها — حتى من بلاد الشرق الأقل رفقا وثروة منها — ليست في مصلحتها . ومع افتراض أن هذه الطرق عبء هيبلا كما يقول الناقدون أليست هي لنا من وجهة الدفاع كما هي لحلفتنا ، بل أليست لنا قبلا ، بل ودوننا في غير زمن الحرب ؟ ثم أليست هذه الطرق بالذات مما ينفع مصر أبزى النفع اقتصاديا وعمرانيا ، وهلا تعرفون يا حضرات الثواب أن بعض الدول تضطر إلى إنشاء الطرق العسكرية في أصقاع من بلادها لا فائدة لهذه الطرق فيها إلا لتأمين الحدود من الكيان ، وهذا كجمهورية تركيا التي لا تريد ثروة بل مصر قد أنفقت الملايين في سبيل إنشاء طرق عسكرية بمحطة في فياف قاحلة متناحية ، حيث لا أمل في الانتفاع بهذه الطرق في تجارة أو عمران ، فليد كون القيادة العسكرية قد رأت لزوم هذه الطرق استكمالاً لنظام الدفاع . ومع ذلك فقد سمعنا من حضرات الوزراء أن نفقة الطرق والتكاليف لا تزيد على ثمانية ملايين تصرف تباعا في بضع السنوات المقبلة . وإن من حق — وأنا أعلم بما تستطيع مصرونا لاستدعاء أن تؤديه ماليا — أن أطمئنيكم إلى أن الثانية الملايين ليس من شأننا أن نترفع للميزانية بمطالبها الماهرة أو أن نتركها . ولعلكم تذكرون أن مصر قد أدت ثمانية ملايين أخرى في الماضي القريب تمويضا لوظفين الأجانب استطاعت توفيرها من مواردها العادية .

على أنني ، بإحضار الثواب ، ما أزال أقول لإن بريطانيا قد أقرت معنا في جانب الاحتياط بما لا يخفى من وقعه بين صديقين وحليفين ، إلا ما نود أن نحمل أنفسنا على اعتقاده من أن احتياط بريطانيا ليس ضئلا بقدر ما هو لنا .

ومهما تكن قد قابلنا حيطة الإنجليز بما ورفلها وسائل الاحتمان فيما تحسب الإنجليز بالاحتياط له ، فإنه لا يصح أن نغتنم أننا كبنا عدم التحفظات التي كانت تفتقر استناعتنا الصحيح بمحكم أنفسنا ، وتولينا في المستقبل بغير موانع ولا محظورات حق الانتفاع من القوة وإصلاح مصر إلى درجة من الشكوك تؤيد بها مطالبها وتعمل بها صوتها بين الدول المستقلة . بل إننا قد كبنا تضامنا بمقتضى الكلي وإياتنا في أمر الخلاص من ربة الاحتياجات . ولعلكم تلاحظون أننا وصلنا في هذا إلى أيد مما وصلنا إليه في مفاوضات سنة ١٩٣٠ وكل مفاوضات أخرى سابقة .

فواجبا اليوم بإحضار الثواب هو أن نقر المعاهدة والمعالجة وأن نصتق عليها بأغلبية كبرى تثبت للأنا أنه عقد النفع وتسمى إليه ، بينما استطاع أيضا أن تدرك الشر أو تحوّل دون وقوعه .

يا حضرات الإخوان :

لقد جاء في قرار حزب الشعب في شأن المعاهدة ^{٢٥} أن الاستفادة منها تتوقف على التوقف على التتمام الروح القومية في كل ما يتعلق بتنفيذها ^{٢٦} .

لقد طماننا صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على أن هذا سيكون مسلكه وتلك طريقته ، وكل ما نوده جميعا أن يجد دولته في ذلك أكبر العون من أنصاره ومسانديه .

أما الحزبية بالمعنى السياسي البرلماني فلها وقتها يوم ترشدها معالجة الحياة الاستقلالية إلى الاتجاهات التي يغتضها التطور في شتى الشؤون والمراقب .

أما نحن الأقلية البرلمانية ، فلا أقدم دليلا على زعامة نياتنا خيرا من أن نداه الوحدة نخرج من صقوفنا وإتساع شديدا رفعتنا في أن تسير أعمال الحكم على أساس الحكمة والعدل والمساواة ، ووافر استمساكا بذلك ، رأينا ألا يكون بحث في هذا إلا يوم لا يكون في هذا البحث تشويش على قضية البلاد وانتفاص من جلال موقفها في الفضال عن حقها الأزل في الكرامة والاستقلال .

أشدكم أحب الزلاء المحترمون أن تعملوا على أن يكون المصريون على النوام إخوة متساخين وأن يكونوا في كيان هذا الوطن العزيز كالبليارات المروصين يشد بعضه بعضا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفاني — انفتحت كلمة تراب الحزب الوطني على أن يتكلم كل منهم في قسم خاص من المهادنة ، وقد تقدم ذيل لنا في صباح اليوم وسيقدم فيه كما اتفقتنا ، وسيكون مجموع ما قوله رأى الحزب الوطني في المهادنة .

وأول ما أتكلم عنه مسألة المفاوضة التي غالى الكثيرون في وصفها حتى إنهم قالوا إن عدم المفاوضة خيال في خيال .

ارجعوا ، يا حضرات التواب المحترمين ، قليلا إلى بدء الاحتلال ، فعندما دخلت الجيوش الإنجليزية في هذه البلاد ، سمعنا صرخ العالم من هؤلاء الغتطين وعودا تلتها وعود ، وتصريحات رسمية بأن لا غرض لم من وجودهم في هذه البلاد . وكذلك أعترف الإنجليزية صراحة ببدء الاحتلال مباشرة في سنة ١٨٨٤ أن المسألة المصرية يجب أن تكون مسألة دولية . وقد سجل عليهم ذلك . وكانت هذه الورد والتصريحات تبيت إلى الاطمئنان على نهاية الاحتلال في هذه البلاد ، غير أن الدولة المحتلة أخذت تتدرج وريدا رويدا لتثبت قدمها في البلاد ، فادعت بأن لها فيها مصالح خاصة ، وأن لها فيها مركزا ممتازا . ولذا هذا الادعاء نبتت فكرة عدم المفاوضة ، لأن في المفاوضات قتلا لمركز مصر الدولي إلى مركز خاص بينها وبين الإنجليزية .

والى أقول لو أن المفاوضات تأتى بكرة ما ، وهذه الفترة هي سلامة مصر دوليا ، لما أجمعي زعماء الحزب الوطني من دخولها . ولكنهم وجدوا الإنجليزية مصصمين على موقفهم ، فصمموا هم أيضا على ختلهم . هذه هي الحقيقة التي يجب أن نتفهموها وأن يفهمها الشعب المصري تماما .

ولقد تأنينا ، يا حضرات السادة ، بأن لهذه المفاوضات خطرا شديدا على هذه البلاد ، اذا دخلنا فيها مع الإنجليزية متفردين . ولقد بدا لكم والعالم أجمع مقدار هذا الخطر ، وهو إدماء الإنجليزية وتسكهم بمقوق خاصة بهم دون ضياع ، وأظن أن في المعلنة ما يثبت وجهة نظرنا هذه .

حقول جميع المصريين ، فقد وجهت ثنائى إلى المصريين جميعا ، أنصارا وغير أنصار ، وملحت يدى تلك بأية يد تمتد لخدمة مصر ودفع غوائل الأزمة عنها .

إنكم إذا حقنتم أى فرد من المصريين للمفاوضة على تثبيت قواعد عهد مصر وإثبات حقها كاملا في حياة الكرامة والاستقلال ، فلا أظن أن المصريين من لا يسارع إلى تلبية النداء .

وهل في مصر أمها السادة في أى حزب كانوا ، أوفى غير حزب ، مصريون غير خليطين بجمدة مصر والتضحية من أجلها بالثلى والرخيص ؟ إنى أحد الله كل الحمد على أنكم جميعا في هذا العهد الذى انتهت فيه الشجاعة بين المصريين وساد فيه الوفاق والاتحاد ، تستعجبون أن تروا أن في جواب هذه القبة وفي خارجها رجالا سبقت لهم فصال جميلة في سبيل مصر وأن بينهم على اختلاف أحزابهم أنفادنا زاملوا سمدنا وأنصروه منذ الحقبة الأولى ، شاطروه وقامع الذكى المجدبة التي تحفل بها غدا ، وشردوا وجهسوا ونحوا وجاهدوا كما شرد وجهس وجاهد سمد وصحبه الآخرون .

ولئن كانت عوامل التفرقة قد اشترقت صفوف المصريين حينما ما ، فما كان ذلك بحد الله لأمر يتماق بكبان الوطن . وإنما كان لأمر داخلية أبعد ما تكون من الاستقلال ، وما هي وطنية المصريين قد حدث بهم إلى أن يمتروا فيها نبذا وإقصاء عقد ، بذلك ما كانت الأمانة تصبو إليه من وحدة الزاى وتماص الكلفة ، ونشر ظلال الإخاء والصفاء بين المصريين . ولقد بقي كيان البلاد سليما وحفظا في الاستقلال مصونا في أيدينا وفي أيديكم على السواء . فما وجد قط من فارق في ذلك بين حزب وحزب أو بين عهد وعهد ، وما شمر الإنجليزية في أى وقت من الأوقات — وما كان لهم أن يشعروا — بأنهم قد يكسبون من هؤلاء أكثر مما يكسبون من أولئك ، وما أظن حضراتكم في الأكثرية البرلمانية الحالية إلا معترفين بهذا لنا نحن الأقلية ، عارفين بيننا في داخل هذه الساحة البرلمانية وخارجها رجالا ألبوا أحسن البلاد في شتى المواقف التي أثبتت فيها قضية مصر ، مقدرين جهادهم في أدوار هذه القضية لوضع الأسس والقواعد التي يقام عليها صرح المهادنة التي نحن اليوم في صدد إزائها ، مقربين اتجاههم الدائم إلى الرق والإصلاح كلما تولوا الحكم وتشبههم بأعداب القومية التي يقوم دليلا عليها هذا الاتفاق الشامل الذى يرفق تحت هذه القبة .

حضرات التواب المحترمين :

أظننى بعد الذى تقدم على حق في أن أطلب إليكم أن تحولوا لاجزية بعد اليوم . وأقصد بالاجزية ذلك الجنب إلى تغليب مصالح قوم على مصالح قوم آخرين ، لا للكنفاية والامتناع ، بل لأن لا فرق دون فريق حق الصداقة أو حق الزمالة أو حق الانتساب .

أظننى على حق في أن أوجو إلى إقبال بعد الآن إسن موقفا أو عردة أو شيئا أو فخر أو فردا من الأفراد ، أبعد أو أقل جدارة من غيره بإزائية لأن له في الاجزية لونا خاصا ، إننا جميعا إخوة ولابد أن يشعرا الإخوة بأن لا تفضيل بينهم ، إلا ما يدعو إليه الحق ، وإلا ساء ما بيننا من ملاقات لوجود الشك في قيام العدل الذى هو عماد الحكم وأساس الملك .

ومصلحة البلاد التي يريد بها هذا السفير . ضربت لنا الأمثال بأن هناك مراكز ممتازة لسفارة في بلاد مستقلة ، وكنت أود أن يكون لسفارتنا مركز مركز سفارة تلك البلاد التي ضربت بها الأمثال ، فإنه لاخضاضة في أن يكون للسفارة الأجنبية مركز ممتاز إذا كانت الأمة في غير الوضع الذي نحن فيه ، وفي حالة غير حالة المفاوضات والادعوات الموجودة بيننا وبين الإنجليز .

يا حضرات النواب المحترمين : لا يصح مطلقاً أن ننظر إلى مادة في المعاهدة قائمة بذاتها ونفسرها كما نشاء . وينبغي أن نضم إلى غيرها من المواد ، إذ قد يكون لها مغزوة معنى غير الذي لها مجتمعة مع غيرها من المواد . وهذا لا شك فيه ولا جدال .

لا أخن يا حضرات النواب المحترمين ، أن الحكومة الإنجليزية تتسكك بأن يكون لنهرها مركز ممتاز إلا إذا كان لها غرض تقصده وغاية خاصة ترى إليها من وراء هذا النص .

انظروا يا حضرات النواب المحترمين ، إلى تقرير اللورد ملتر يتحدثوا أرب الوصايا التي أوصى بها هي بينما التي تجعها الحكومة الإنجليزية لا تحيد عنها أية حكومة في أية مفاوضات كانت .

قال اللورد ملتر في هذا التقرير إن "كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذي تنتوبه البريطاني في مصر ونحسبنا من إعطاء قوة داخل الأراضي المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية ونحفظ التأمين الكافي من أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية " . هذه هي الأسس الثلاثة وهي أسس المعاهدات التي اتفقت عليها جميع المفاوضات منذ بدأت إلى اليوم . لهذا إذا عرضنا على ذلك فلا نتعرض أخطا ، ولا نتكلم جزاء ، ولنكتكلم من يقين ، ونتكلم من واقع ، ومن فكرة صميمة بأن إعطاء هذا الامتياز ما كان يجب أن يكون .

يقولون إننا نقاوض مفاوضة البلد الذي ، بلد مستقل يخاضع لهذا استقلال . فلما كان الأمر كذلك ، أما كان أجدرنا أن نتبادل هذا المركز المتنازع حتى يكون لهذا التنازل معنى وله حقيقة ؟ أما وأنكم لم تصلوا إلى هذا التبادل فالتفت في ذلك ضياء طيباً ، وفستفتح منه أبواباً كثيرة لا تضرع لها حتى لا يقال إننا أثناء التفتيش نسيب أشياء قد تقف ضد مصلحتنا في المستقبل مع أننا قد كرمنا على سبيل الاستعداد ونعهم المعنى والفرض من هذا الاجراء والموافقة عليه .

استقل بعد ذلك يا حضرات النواب المحترمين ، إلى مسألة السودان وهي مسألة تهم المصريين جميعاً ، فقد جعل أساس مسألة السودان اتفاقية ١٨٩٩ بعد إضافة بعض أشياء عليها طبعاً .

إن اتفاقية ١٨٩٩ ما كان يصح مطلقاً أن يقبلها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٣٦ لأن له في ذلك رأياً حاسماً في مفاوضات سنة ١٩٣٠ فقد قال دولته من هذه الاتفاقية بالقبول في الكتاب الأخضر " إن كل ما نزيد هو عدم الاشارة مطلقاً إلى اتفاقية ١٨٩٩ لأهمها لغتوتان في مصر كلقت إذ لم تتعرف

نظفل الآن ، يا حضرات النواب إلى بحث المعاهدة التي قبل منها في هذا المجلس إننا استقلال ، وقال آخرون إننا ليست باستقلال ، فأصبحتنا في سيرة بين هذين الرأيين . ولكن ، وقد رأينا المغاوضين أنفسهم غير متفقين على أساس المعاهدة التي تعلقوا بها إلينا ، فلما كل السدر في أن نقول بأنها ليست باستقلال .

ولا أريد أن أطيل القول كثيراً ، فقد تكلم صباح اليوم حضرة صاحب الفتوة عبد محمود باشا من المعاهدة وقال ما قاله . وكذلك تكلم الآن من أعل هذا المنبر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ، وقد سبقهما في إبداء الرأي في حديثين لما كل من حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ ضيفي باشا ، والأستاذ الجليل الدكتور أحمد ماهر رئيس هذا المجلس ، فلم يقل أحد منهم شيئاً من هذه المعاهدة استقلال .

أقول هذا يا حضرات النواب المحترمين ، لا مجرد القول ، ولكن لأنه يجب أن نسير وراء الحقيقة دون غيرها . فلما كانت المعاهدة استقلالاً ، وجب أن نقول ذلك ، وإذا كانت غير استقلال ، وجب أن نتعرف بذلك . ولا يجوز مطلقاً أن نتقدم لهذا الشعب بالمعاهدة إلا في صورتها الحقيقية لفظاً ومعنى ، حتى إذا عرف الشعب آراء الزعماء الذين قاضوا فيها وجابوا بها كان على بصيرة بما يفعل . أما أننا ندع الشعب يتخبط بين أن المعاهدة استقلال وبين أنها ليست باستقلال ، فهذا لا يجوز . وإني أتهز هذه الفرصة فأقول إن هذه المعاهدة ليست باستقلال ، ويجب على الشعب أن يعلم هذا وأن يعلم أيضاً أن نهاية الجهاد الذي جاهد لم تأت بشيء من الاستقلال .

نظفل بعد هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى القول القائل إننا المعاهدة خطوة إلى الاستقلال أو إلى تحقيق الاستقلال . لقد تركت جانباً مبدئي وضعتي وسأترك على الفكرة القائلة - وهي صبيدة هنا كل البعد - إن نتيجة المفاوضات تحقق الاستقلال . فهل هذا صحيح ؟ وهل هذه المعاهدة المعروضة علينا تحقق الاستقلال حقاً ؟

هذا موضوع يحثي الآن . وقد بحث فيه زميلي في من قبل . وسستمم الباقي منه حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكري أباطة .

تذكرون ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن الحكومة الإنجليزية أرسلت لجنة كي تتنظر في أماني المصريين ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها وقدمت تقريراً لحكومتها ، هو تقرير اللورد ملتر ، وهو أساس عمل الحكومة الإنجليزية ، وأساس الخطة التي قسبر عليها الحكومات الإنجليزية المتتابعة ، وقد ضمن تقريره وصاياها فقال إنه من الضروري جداً عقد عاقلقة مع مصر ، وتصبح حكومتها بأن تنهز الفترة لأن في ضياعها كرامة ، كما أنه نصح بأنه يجب على الحكومة الإنجليزية ألا تحكم مصر حكماً قهرياً . وعلى هذا الأساس سارت خطط الإنجليز منذ وضع التقرير إلى اليوم .

عما هو في نصيبي يا حضرات النواب المحترمين ، أن أتكملم حه بشأن المعاهدة ، مركز السفير الإنجليزي .

إن ما أقوله دائماً إنما أعلني لسفيرين من السفراء مركز ممتاز ، فهذا المركز يستل ، ويؤهل في كثير من الأحيان ، بل في كلها ، إلى أمور لاستفنى

هذا ما كان عليه الحال قبل الاحتلال ، أما بعده فقد تبدلت الحال غير
الآن ، وعمل الإنجليز على إضعاف قوتنا ومركزنا إلى أن وصلت الحال إلى
ما وصلت إليه ، وأتم تعلمون أنها انتهت بالكارثة التي حدثت سنة ١٩٢٤
للإنجليز طامع في السودان يجب الانتفى على حضراتكم . وإذا نحن
تكلنا وجهتنا أنظاركم قائم توجيها إلى الحاجة الملحة والضرورة القصوى
التي تربطها بالسودان ذلك القطر الشقيق الذي قاله المنفورة سعد زغلول باشا
إنه اليوم لمصر من الإسكندرية . فقد كان هذا الزعم الكبير يقدر كل التقدير
ما يجب أن يكون عليه مركز مصر من السودان .

انتقل الآن إلى الكلام على النقطة الأساسية في الموضوع وهي مسألة
الحكم في السودان ومركز الجيش فيه ، والحالة التي سيكون عليها السودان
بعد تنفيذ المعاهدة .

أعطت المعاهدة كل السلطة للحاكم العام ، فهو الذي سيتصرف في شؤون
السودان كله تصرف الحاكم بأمرة . فهل أخذت الحكومة المصرية من
الضمانات ما يكفل لها أن ترأب الحالة في السودان وما يتوغل لها الحق
في أن تتدخل في أعمال الحاكم العام ؟

سينبغي إلى السودان جانب من الجيش المصري وسيفقد إليهم مصريون
متمسكون وبسولون ويتابعون ، والحكومة المصرية مسؤولة عن راحة
هؤلاء جميعا وعن كل ما يتعلق بهم . فما هي الضمانات وما هي الوسائل
التي كفلتها المعاهدة لمصر كي ترأب وتشرع في هذه الشؤون ؟

الواقع أنني لم أجد في المعاهدة أرق ملحقاتها ما يفتني عن هذه الأسئلة
والاستفسارات .

سيكون لنا جيش في السودان فهل وضعت الحكومة المصرية الخططة التي
تأمين بها سلامته وضمان راحته وتحقيق له القيام بواجبه في الدفاع وعهده
معية الأمن والأطمئنان ؟

لمن ستكون القيادة العامة على هذا الجيش هناك ؟
لو أنني قرأت في المعاهدة أرق تفصيلاتها ما يوضح لي كل هذه الأسئلة
لما تكلمت بها ، ولكن واعي ، ولما أبحت المعاهدة الآن لإقرارها أو رفضها ،
أن أستوضح وأستفسر حتى أطمئن لي ما سيكون في المستقبل .

سيشرع على حكم السودان مجلس الحاكم العام . فهل لنا في هذا المجلس مصري
واحد قد رأى قطي فيما سيقدره ؟ كل ما فهمت أن السلطة التشريعية
وال تنفيذية في السودان هي للحاكم العام دون غيره فيخطر بها رئيس الوزارة
المصرية . فما معنى هذا الاضطرار وما هي النتائج التي تترتب عليه وما هو
مدى السلطة التي تملكها الحكومة المصرية في هذا الشأن ؟ ليس شيء من
ذلك يوضح في المعاهدة . فإذا تكلمت باستهام فلأنا أرجو أن أحظى
بجواب يوضح ويشرح هذه المشكلات ، ومن واجب الحكومة أن تجيب
وتشرح ما دامت تطلب منا الموافقة على المعاهدة .

إن أخوف ما نخافه أن يستغل جيشنا في السودان لمصالح البولية التي يتبعها
الحاكم العام ، وأن يقع بقائه هناك نتيجة لا نرجوها لأنفسنا وللسودانيين .
فدعونا نطمئن إذا كان لدينا ما يدور للأطمئنان ، وما روحنا بالحقيقة
حتى تشارككم مشاركة جديفة في الحكم على هذه المعاهدة .

مصر بها ولم تحبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليها وكل ما نرجوه
الآن أن يشترك المتأفقان في الإدارة اشتراكا ضليا إلى أن توضع اتفاقات
جديفة .

هذا هو رأي حضرة صاحب البولية مصطفى النحاس باشا في اتفاقية
سنة ١٨٩٩ بأنها محفوة وأنها لا تجوز مطلقا أن تكون أساسا للمعاهدة
ولا خلا للاحاق .

وأكثر من هذا ، باحضرات النواب المحترمين ، فقد ظهر رأي حضرة صاحب
البولية مصطفى النحاس باشا ظهورا جليا في ذلك الوقت فيما يجب أن تكون
عليه الحال في السودان ، فقد حدث أثناء المفاوضات أن قال المستر هندرسون
ماذا تخصصون تماما من الاشتراك الفعلي ؟ فكان جواب حضرة صاحب
البولية مصطفى النحاس باشا بأنها تخصص رفع القيود ثم جعل الإدارة
السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء .

وبعد ذلك سأل المستر هندرسون ومن الذي يبين الموظفين المصريين
في السودان ؟

فاجاب حضرة صاحب البولية مصطفى النحاس باشا بأن الذي يبينهم
الحكومة المصرية .

فكان جواب مستر هندرسون في ذلك الوقت : إن هذا مستحيل .

لذلك ترون باحضرات النواب المحترمين ، أننا إذا تكلمتنا اليوم باقتراض لثنا
تتقدم به ، بناء على ما هو واضح من آراء الزعماء القيين تولوا المفاوضات .
وفي الحق أننا لنعش إذا كنا نراهم قد جلدوا عما ارتكبه في سنة ١٩٣٠ إلى
أمر لا تنق و هذا الرأي ، بل يتبدد بنا كثيرا جدا من آرائهم في ذلك . فإذن لنا
العدو الآن قدما مستفسرين ، غلبين في الاستفسار ، عن الأسباب التي
دعت إلى هذا التناقص في الرأي وهل هو في مصلحة ؟ وهل كان تمسكهم
فيما مضى في غير المصلحة ؟ وماذا جد حتى يتغير الرأي الأساسي بين يوم
وليلة .

لا جدال لنا لا المنذر إذا طالبنا بأن تفهم معنى هذا التغير الأساسي في
الآراء ، وهي آراء لرجال عابوا هذه المسألة في الماضي وفي الحاضر .

إننا لا قصد بهذا إخراج أحد ومضايقته وإنما نريد معرفة البواعي التي
دعت إلى هذا الاختلاف في إذا أصدرنا حكما أصدرناه مطمئنين عالمين
إذا كان هذا العمل في مصلحة أو لا .

لا أريد أن أطيل على حضراتكم كثيرا في هذا الموضوع ، لأننا إذا أردنا
أن نتكل تكلنا كثيرا ، وكثيرا جدا ، ولن نفيه حقه من البحث خلال أيام
وأيام ولذا سأختصر كلتي بقدر المستطاع حتى أصل إلى تقيية عاجلة .
أرجب أنا يجب من حضراتكم أنه كان لنا مركز ممتاز في السودان قبل الاحتلال
باحتباره جزاء مصر ، فقد كان لنا فيه جيش كامل كما كان هناك عدد عظيم
من الموظفين يربى على ثلاثين ألفا وكذلك عدد كبير من المصريين يقيمون
ويعملون في السودان ، وكذلك كانت تجارتنا فيه رائجة وجامعة .

وقد قال بعض حضرات الخطباء إن مصر مستقلة ، وإنها مستقلة دوليا ، فأرجو ألا يتبين عن أنفعاكم أن استقلال البلاد والسيادة القومية أمران يجب أن تحترهما كل الاحترام ، وهما في هذا اليوم أمانة لا نملكها ولا يجوز لنا التصرف فيها ، فالواجب علينا أن نحفظ هذه الأمانة كما سلمها إلينا الأولون لنسلمها إلى من يستهم الأمر في المستقبل .

يجب أن نرى السيادة القومية وحقوقها المقدسة كل الرعاية ، عندما نقضى أمرا أو نؤسن تشريعا أو نقرر المواقفة على معاهدة كالمعاهدة المعروضة . فإذا كان في ذلك ما يسع هذه الحقوق ، فصلا خطأ في خطأ ، ومن المقرر أن تصرف الشخص فيما لا يملك تصرف باطل لا يقيد سواء . غير أننا نرى لزما علينا أن نضع هذه الحقائق أمام أنظاركم فقد نحتاج إليها في المستقبل .

ولا يخفى قبل أن أعاد هذا المكان أن لاحظ تلك الظاهرة الغريبة التي بليت من الأحزاب المصرية جميعا . فها هو أن عرضت المعاهدة حتى تنادى أعضاء كل حزب وساروا إلى عقد الجلسات وتناقشوا في المعاهدة ، وليتهم وفقوا عند حدود الدرس والبحث ولكنهم أصدروا قرارات نهائية بقبول هذه المعاهدة .

فها أتم ، يا حضرات الثواب المحترمين ، الذين حضرم تلك الاجتاعات ، وأتم القضاء الذين استحكفون في قضية المعاهدة . فهاذا نضرون ذلك التصرف السابق ؟ وهل يليق بنا أن نجتمع في خارج هذا المجلس ، وفي جمراتنا لنقضى في مستقبل أمنا ، ثم نأتي إلى هنا لنتم النظر ؟ ما رأيت ولا سمعت بمثل هذا في أي بلد دستوري في العالم !

لقد كان مفهوما أن يتبين أعضاء الأحزاب وجهات النظر ، وأن يتشاوروا فيما بينهم ، أما أن يصدروا قرارات ملزمة فأمر غير جائز . واعتذروني إذا قلت إنه عمل ما كان يصح حدوثه مطلقا . وهل يمكن بعض حضرات الثواب المحترمين الذين حضروا تلك الاجتاعات ، أن يرجعوا عن قراراتهم مع أحزابهم إذا هم سمعوا اليوم ما يدعوهم إلى الاعتناق برأى جديد ؟ إن هذا لمبعد ! (ضجة) .

ذكر حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الوزراء في مستقبل كلامه أنه يتكلم باسم الوفد ، وأن لدى الوفد الزكالة الصحيحة في السعي إلى الاستقلال التام . وأما أقر دولته من هذا ، ولكنني أخالفه في أن معاهدة اليوم تحقق هذه الزكالة . فهل جئت لمصر حقا بالاستقلال التام كما يقضى بنودها الأمانة لكم ؟

إن المعاهدة المعروضة لا تستقيم مطلقا والتوكل الذي أعطته الأمة للوفد المصري . غير أنه لا جدال في أن دولة الرئيس المحترم وزملاءه الأفاضل قد بذلوا جهدا جباليا وسعوا بكل الوسائل في خدمة القضية المصرية . وما كان عينا الآتي هذا الجهد بالطريقة التي نتم بها . فكان واجبا عليهم أن يتأبروا على جهودهم وأن يتصالحوا بضمحيات أكثر مما تحملوا ، نصرا للفكرة الوطنية ، وتحقيقا لأمال البلاد كاملة

(ضجة ومقاطعة) .

انتقل بعد هذا إلى مسألة دين مصر على السوڤان . وقد قرأت في الصحف أن حضرة صاحب المال وزير المالية ألقى خطابا خاصا بهذا الدين ، يقرر فيه أن جملة الدين هي ٥٠٠ مليون من الجنيهات تقريبا على ما رأت الحكومة المصرية . ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه على ما رأى متدبر حكومة السودان ، مع أننا قرأنا في مقارفات المفردة على يكن باشا أن الحكومة المصرية وصلت في ذلك العهد إلى تقدير مبالغ الدين والمبالغ التي صرفت على السودان بأكثر من أربعين مليون جنيه . فهذا فرق كبير جدا بين الملتين . وإذا لم يكن هذا أو أن البحث في الموضوع ، إلا أننا نوجه النظر إليه الآن ، حتى تكون على بينة من الأمر فيما بعد .

حضرة صاحب المال وزير المالية — أستطيع أن أعجب حضرة النائب المحترم عن جميع ما يقال عنه .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أرجو أن أسمع ذلك .

الرئيس — يحسن إرجاء الإجابة حتى ينتهي حضرة النائب المحترم من بقية كلامه .

حضرة صاحب المال وزير المالية — وجهه حضرته أسئلة وطلب أن أسمع هنا الجواب الآن .

الرئيس — لا أزال أرى أنه يحسن الانتظار إلى تمام كلامه ، فهذا أوفى بالنظام .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لاحظنا كذلك أن الحكومة الإنجليزية تريد أن تجعل تسوية دين مصر على السودان أساسا تنهى وتقطع به صلنا بالسودان حتى في الكلام عن الدين .

ولهذا قبلوا الاتفاق معنا على تحديد مبالغه . على أن نتيجة هذا الاتفاق — وليس على مالي وزير المالية — لم تكن شيئا مذكورا . فالصحيح أنهم أخفروا معنا على مبلغ معين . أما قيمة القسط وأما القوافد وأما عدد السنين التي يسد فيها هذا الدين فكل ذلك مبرجا غير متفق عليه . وأما موعد البدء في دفع الأقساط فقالوا إنه عند مقدرة السودان على الدفع . ومن ذا الذي سيحدد هذه المقدرة ؟ الحق أنني لم أفهم شيئا في هذا الشأن . ولعل أسمع ما يرضي من مالي وزير المالية .

يا حضرات الثواب المحترمين : نحن إذا تكلمنا فلنأنا ننظر إلى الماضي البعيد ، وقد رأينا بأعيننا ماذا كانت حوادث الماضي وماذا عمل الإنجليز فيه ، وكما بذلوا من الجهود ليثبتوا مركزهم في السودان . ولعلنا أحيوا الخلافات المزبنة والشخصية واستغلوا كل الحوادث ليصلوا بذلك إلى أغراضهم . فلذا تكلمنا فلنأنا نخشى كثيرا من المستقبل . ولهذا كان سوء الظن مائلا أمامنا في كل حين ، ولا عمل لحسن الظن قصد جربناهم ورأينا منهم ما لا يمكن خلوقة أن يعله في تثبيت مركزهم وبلغ السودان من مصر .

فبعد هذا، أعلن حضرة النائب المحترم، ويوافق على أننا لم نتفق على تحديد مقدار الديون وإنما اتفقنا على قدر معين منها وأرجأه إلّاخفاق على الباقي حتى تيسر لنا وسائل البحث .

وبسأل حضرة بعد ذلك عن الفوائد والأقساط ، فن الطيبى أن نرجئ الكلام عنها ما دمنا لم نتفق بعد على جملة الدين .

على أن هناك رداً علمياً ما وضعه أبا على :

لحضراتكم تملكون أن مصر تلحق سنوياً إلى حكومة السودان ٧٥٠,٠٠٠ جنيه على أنها إمانة أو نصيب مصر في الدفاع عن السودان ، وبد أن أجله على الجيش المصرى في الظروف الصعبة التي يذ كرونها ، فأردنا في هذه المفاوضات أن نحفظ بحق مصر كاملاً ، وحصلنا على تصريح صريح من الطرف الآخر بنص على أن مصر كاملاً الحرة في الامتناع عن دفع هذا المبلغ عند رجوع الجيش المصرى إلى السودان . فلها التصريح بقيته ، خصوصاً في الظروف المالية التي ستقدم عليها بعد الموافقة على المعاهدة .

ولكن لاحظوا يا حضرات النواب أن ميزانية السودان تبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، فإذا قطعنا عنه مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه أى خمس ميزانيته تقريباً فكيف يدر دفع ديونه الأقساط وفوائده ؟

سيقول لنا ريمو فولا معقولاً : إنكم إذا قطعتم عن خمس ميزانيته بجرة قلم وكتمت في مركز الدولة الذي يريد إرهابه لا الصديق أو الشقيق الذي يقول إن السودان جزء من مصر لا ينجراً ، فلا أقل من أن تمولوا ك أبحث وأدر كيف أدفع الأقساط والفوائد ؟

لماذا كان سطيفاً وطليطياً أن نؤجل الإلتفاق على ذلك ما دمنا لم نتفق على مبلغ الدين كله ولم نحدد موقتاً إزاء الإمانة السنوية . فلا يمكن أن يقال بأننا لم نحفظ في هذه الإلتفاقية بحق مصر كاملاً في ديونها .

ولعل هذا البيان يسطى لحضراتكم فكرة واضحة من ديون السودان ، ذلك القطر الشقيق الذي يحرم عليه حضرات المعارضين كما نحرم نحن ، والذي نهدد جميعاً جزئاً ما لا يجوز أن نهدد أو نخنقه أو نحول دون تقدّمه ونجاسه ، لا لنرض إلا أن نسجل على ورق ما لا يمكن الحصول عليه فعلاً من الوجهة المادية أو العملية .

لهذا قلت متقدماً بحق إن اتفاقية ديون مصر على السودان كانت على طول الخط مكسبة لمصر من غير إرهاب للسودان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — حضرات النواب المحترمين :

أريد قبل أن أبدأ كلامي أن أعقب على ما أدلى به معاليكم بأشاعيد بشأن تسوية ديوننا على السودان ، فهذه المسألة من المسائل الأساسية التي ائتمت عليها ولكن لم توضع لها حلول ، فضلاً عن ذلك فإننا لم نعترض عليها ولم نطلع على مستنداتها . ومن شأنه أن لا نحل لكل ما قيل الآن إلا بصدها . وأود أن نتظروا أن تعرض علينا هذه المسألة فنستطيع حينئذ أن نشاطر معالي وزير المالية ما أظهره من عطفه نحو السودان والسودانيين.

نحن قلنا ما قلنا لتسجله في مضابط هذا المجلس ، حتى يحفظه التاريخ فصلاً بين أضرار المعاهدة وأضرارها .

نحن لا نملك أن نفعل أكثر مما فعلنا ، وسبق ذلك بيننا وبينكم في جبل هذا المجلس ، ليكون جنتاً في المستقبل ودليلاً على أننا قلنا كل ما يمكن في سبيل الدفاع من مصلحة هذه البلاد .

وقد جاء الإتياء وبشوا دعوتهم وما كان عليهم أن يبذلوا أكثر مما هو في مقدور البشر ، فلما العذر إذا تخطانا موقتاً يقول الله عز وجل (رسوله : « وإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب » .

حضرة صاحب المظلي وزير المالية — لم أكن أحسب حقاً أن تسوية دين مصر على السودان — تلك التسوية التي أثارها حضرة النائب المحترم الصوفاني والتي وقتنا إليها — ستكون على اعتراض أو ملاحظة ، سواء من المعارضين أو مسوامين . فالواقع الواضح أنها قد وقعت بين صالح مصر وعدم إرهاب السودان الذي نعتبره جزءاً لا يتجزأ من بلادنا .

فمع احترامى حضرة النائب المحترم أقول إن ما ذكره من مقدار هذا الدين لا يتفق مع ما قرأناه في الإلتفاق . صحيح أننا اتفقنا على أن السودان مدين لمصر بمبلغ ٥٥ مليون من الجنيهات لدينا أسميناه (Development Debts) أى الديون التي أقرضتها مصر للسودان لتسوية موارده . فنحن قلنا هذه الديون بمبلغ ٥٥ مليون جنيه وقدرها المتوعد بالإنجليزية بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ و كسور . ولكن هذه الديون هي التي اتفقنا عليها فقط ، أما بقية الديون فلم نحدد ولم يعرف مقدارها ، ولذا نقصنا صراحة في الإلتفاق على أن مصر مطالب أخرى وديون أخرى لم يمكن حصرها ولا الإلتفاق عليها ، لأن ذلك يقتضى الرجوع إلى ملفات ومجلات في السودان وإنجلترا .

وقد طلب مندوبو السودان والحكومة الإنجليزية إجراء بحث هذه المطالب حتى يتمكنوا من الرجوع إلى ملفات ومجلاتهم ، فلم نجد وجهها للمعارضة ، واكتفينا بالنص على أن مصر كالت مطالب أخرى تعتبرها ديوناً ولم يكن في وسعنا أن نفعل غير ذلك .

ولقد قال حضرة النائب المحترم إن ديون السودان ومصاريف مصر على السودان قدرت في مفاوضات المخفور له على يكن بأشأ بحوالى ٥٥ مليوناً من الجنيهات ، فليس مع حضرة أن أوجه نظره إلى تمييز يجب أن يكون في هذا التمييز ، فنحن لم نصرف على السودان ٥٥ مليوناً فقط ولكننا صرفنا مئات الملايين ، وما صرفناه على هذا الوجه ليس ديوناً لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وإنما صرفناه كما نصرف على بلادنا قنا وأسوان والإسكندرية وسوها . ولكن جاء وقت فرقنا فيه بين المصروف وبين القرض ونحن نطالب اليوم بما أقرضناه فقط وقد صرفت إنجلتاً كذلك ملايين كثيرة ويمكننا أن نطالب بها أيضاً كطالب .

نحن في صدد الديون التي أقرضت بها حكومة السودان ، وهي بالمبلغ أقرضناها وأقرض اللورد كرومر وحكومة السودان بأنها ديون على السودان . وقد اتفقنا على ما يزيد على خمسة ملايين من هذه الديون ، ولم نستطع الإلتفاق على الباقي لعدم وجود الملفات والمجلات كما قلت .

من أنه " من موجبات الحماية أن يكون للدولة الحماية الحق في السيطرة على ما كان مهما في جوهره من العلاقات الخارجية . أما المسائل الداخلية البحتة فتكون السيطرة عليها تخوفاً للحكومة المعنية " .

وقد قال شائع آخر : " إن إنجلترا أعلنت الحماية على البلاد المصرية في سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية اضطرتها إرضاء لبعض الأتاليين القومية إلى تغيير الحماية بنظام من نوع آخر بقرار استقلال مصر ولكنه يحتفظ في الوقت نفسه بالآليات التي كانت الحماية تضمن تحقيقها " .

ومن البعث أيضاً باحضرات الثواب أن أقول لكم مايقوله المؤيدون إن الدليل الحاسم على أن هذه المعاهدة هي معاهدة استقلال ، أن فرنسا أثناء الحرب العظمى أباحت أرضها لحلفائها . وأن ملك بلجيكا وحكومتها قد انتقلوا أثناء الحرب إلى فرنسا . وأنه بالرغم من ذلك لم يقل أحد إن هذا الاحتلال مس استقلال فرنسا أو أن ذلك الانتقال مس استقلال بلجيكا . اعتقد أن هذا القول لا يصح له مدعاه مهما كان مصدره محترماً . ولم يكن يصح مطلقاً أن ينشر هذا الكلام على المتعالمين الناشئين .

يقول أيضاً أحد الأساتذة إن مدة كل ما ورد بالمعاهدة من قيود — كسكركات ومطارات بريطانية الخ — هي مدة بسيطة لا تزيد على العشرين سنة وأبلغ الآن الناحية والتلاتين أو الأربعين من العمر فلن يطول في الأجل لأرى جلاء القوات الإنجليزية من الشريعة (ضحك) .

ومن القريب يا حضرات الثواب أن إقامة هذه القوات تمتد من الوجهة القانونية والفقهية من قبل الضيافة ! وهذا ما لا يليق بنا أن نسمعه ، لأن الواجب يقضي بأن نتجنبوا من أن تكون عملياتنا كالتجسس على العدو . أن يتلقى فاعصراً في عملياً ليس الغرض منه خدمة الأعداء .

هذه هي أقوال الفقهاء بطلوننا إطلاقاً من وجهات طلبة بحتة وبعضهم أصحاب مؤلفات يبنوا بعضهم الآخر على إلى خدمة أغراض وأهواء معينة . ولم يحضر على أحدهم هذا المقد — أفعى المعاهدة المصرية — ليقرر إن كان حماية ، أو استقلالاً ، ولكن عندنا فقهاء علميون أحسوا الخطر بقولهم لحكموا على العطفة العسكرية حكماً ، هو وليد التجربة والعلم ، وهؤلاء هم دعاؤنا وعل رأسهم زعيمنا الخالد المنصور له سعد زقول باشا ، وإني لن أقصر على ذكر فقرة واحدة من أقوال زعيمنا الخالد . فكل زعيم الأستاذ هز زباطه بل سأذكر لكم كل ما صرح به في هذا الصدد . قال رحمه الله في حديثه بجملة البطل هراك : " إن مستر ما كوند أنار مسألة القتل وأصر على بقاء الجنود البريطانية لحمايتنا فلم استطع أن أقبل هذا الطلب للأسباب الآتية :

أولاً — إن هذا الطلب لا يتفق واستقلال مصر .

ثانياً — لأنه يقضي أخافية ١٨٨٨ الخاصة بجندة القتال لا يمكن أن يحمي بريطانيا وحدها .

ثالثاً — لأن القتل جم كل بلاد العالم فإذا كانت حاية مصر له لا تكني قبلي أنت يوضع تحت حاية عصبة الأمم " (قتلنا من جرعة الإهرام في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤) . وقد قال المنصور له أيضاً كلمته الخالدة : عقب اتهاه مفاوضة مع مستر ما كوند :

أنتل الآن ، يا حضرات الثواب ، إلى الكلام في الموضوع الذي طلبت من زملائكم بإطلاع أن أفرد بالكلام فيه وهو موضوع العطفة العسكرية .

وإني وإن شاطرت زميل الصوفاني والأستاذ جلال عضوى الحزب الوطنى وأيهما من ناحية العقيد ، والحزبية ، إلا أنني في مصلحة خاصة في الاعتراض على ماورد بمشروع المعاهدة خاصاً بالعطفة العسكرية . فقد نكتبت مديري وهي إقام الشريعة بالاحتلال السكوى وأصبحت أنا نائب دائرة أبي حاد وزميل الأستاذ على أبواب وصالح عيد من نواب المسكر (ضحك) لهذا أرجو أن يتبع لي صدرك إنفاً محتمس ، فالوقوف دقيق ، ويدعو إلى الشفقة وقد أفهم جميعاً مواقف المعارضة . ولاشك أن دولة الحساس باشا كان يقف موقفى هذا لو أن الاحتلال كان يتناول مديريته ، إقليم الغربية . أما على مكرم باشا أنا وفيه فنا وفيه من حضرات الثواب فهم يتلون بلاداً بعيدة كل البعد من المسكر الذي شاء القدر أن يلقى في صدوره ، ويحكم أعضائه لمدة لا تقل من عشرين سنة ، لذلك أرجو أن سامعوني على أن أكون واضحاً في كلامي منطقياً مستمداً دائماً على النصوص :

إن أول بحث أريد أن أتناوله بالكلام هو ما أسماء مكرم باشا " الويفة والحقيقة " وإني أرى أنه من البعث أن نبحث هذا الموضوع بحثاً فقهياً يور حول هل مشروع المعاهدة المعروض استقلال أو حاية ؟ لأن هذا يلزمي حتماً بأن أرجع إلى رجال الفقه ، ورجال الفقه كالتاملون بأهم طويل وصريح أطول (ضحك) وحسبهم أن يتكبد الواحد منهم على دراسة كتب الفقه بالمكاتب العامة ، ليستخرج منها ما يوافقه من الأدلة التي يسميها فقها وسواء لديه أكان تاريخ هذه المؤلفات يرجع إلى القرن الثالث أم المائس أم السادس عشر أم العشرين . فلكل علمين إذن ، خصوصاً في عصرنا هذا عصر السرعة الذي استبدل فيه مغلطنا بفنائه تناول السندوتش توفيراً الوقت . وقد عانت الأثرية كثيراً من جراء الرجوع إلى هذا الفقه الملقط المتصيد ، فقد وضع لصد دستور — غير مدعوره الديارضة — اصطيدت مواده من دساتير تركيا وأستونيا وبلجيكا . وقد كان هذا المنصور خلا للكرامية ، نقاوتة البلاد ، حتى سلم أصحابه بالثوبل عنه .

الواقع يا حضرات الثواب المحترمين ، أنه يجب أن ننظر إلى المعاهدة على أساس أنها مبد ، في حقوق وفيه التزامات ، لامل إخبار أنها استقلال وأحياء . واجبنا كوطنين يقضي علينا بأن نعين أى الكتفين هي الرابطة ، كفة الالتزامات والأعياء أم كفة الحقوق . وإذا استطلعت أن أجت لحضراتكم أن كفة الالتزامات هي : الرابطة وهي التفتيلة حقيقة حكم مى حتما يرض هذه المعاهدة .

ولست بأساً كرمل الصوفاني . وأعتقد أني أن أنكم عينا ، فاني أتكم وأريد أن أصل وماصل إن شاء الله إلى إقناعكم برفض المعاهدة (ضحك) .

إذن من البعث يا حضرات الثواب أن أقول لكم ما قاله الأستاذ " جيجار " من أن : " الحماية مركز دولة بزاوه أخرى أضف منها تسهده بتضييها . وبقية ذلك أن يكون للدولة المعنية شبه صفة استقلالية ببلاد من الاستقلال " . كأنه من البعث أنت أقول لكم ما قاله المشرع الإنجليزي الكبير لورنس

في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ : "إن الأمر أصبح لا يقتصر على مطلبنا المستورى وحده بل يستلزم تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر". وقال في موضع آخر إن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملامسة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة. كلما رأى الإنجليز - كما قال زميل الأستاذ ضام في كتابه القيم والذي اعترف بأنه غذى المعارضة بكثير مما تحتاج إليه من معلومات - ما نصه :

"كلما رأى الإنجليز أن الدم الغالي يراق والأرواح تبذل رخيصة ضيوا في الحال لموقفهم بعد أن فاضت أرواح طلبة الجامعة. ثم تأقت الجبهة الوطنية من زعماء البلاد وروسها".

نحن إذن الذين طلبنا المفاوضة واختارنا أصلح الأوقات لها، حتى نضبط حل الإنجليز، لنحصل منهم على أكثر مما حصلنا عليه في مشروع سنة ١٩٣٥ فمن السبب أن تأتي الجبهة بعد ذلك وتصدر قرارا تبطل أن يكون أساس المفاوضة هو مشروع مندوس - النحاس سنة ١٩٣٥. ولست الأمر اقتصر على ذلك فإن إنجلترا احتبطت لها وصلت إليه حالتنا من التدهور فانتزعت هذه الفرصة وودعت طلبة ردها القاسي بأنها لا توافق على أن تلور المفاوضة على أساس مشروع سنة ١٩٣٥. لأن الظروف تغيرت وأصبح الخطر حقيقا أكثر مما معنى وأنها من أجل ذلك ترى الاحتفاظ بحرية المفاوضات من جديد في القطة العسكرية وبصريتها.

وبالرغم من هذا كله فقد قبلت الجبهة الوطنية هذا الأساس وبنا أضكس الموقف. ومن الطبع أن تأتي النصوص العسكرية وهي أهم وأخطر القطع في المعاهدة، أسوأ بكثير مما كانت عليه في مشروع سنة ١٩٣٥.

كما نعلم أن توتر الحال بين إيطاليا وإنجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة، فإذا بها غصة وأصبحت الحاسرين، بدلا من أن تكون الفاتحين الغالبين.

إني في الواقع أحضرأت التواب لا أفرق بين أصحاب الدولة النحاس باشا وحيد محمود باشا وإسماعيل صدق باشا كفنازين، فكلمهم يحكمون حكما واحدا وقد وافقوا على المعاهدة ووقعوا عليها. فإذا قال بعد ذلك حزب إن المعاهدة لا تحقق آماني البلاد ولكننا قبلها وأمرنا به، فلا شك أنه يفهم من هذا أن هذه المعاهدة لا يصح قبولها. وإذا صرح حزب آخر بأن المعاهدة قابلة للتعديل فاني من غير شك أقوم أن الحزب ليس براض عنها. فبعد ذلك لا أكون متحيئا من زعمائنا إذا قلت بكل احترام لحضراتهم :

"إنكم أنتم لنما بأسوأ مما جاء من القطة العسكرية في المفاوضات السابقة".

وقد قابل بعض حضرات الخطباء من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ والحالة التي ستكون عليها بعد إبرام المعاهدة واستخلصوا أن الحالة الأولى أفضل كثيرا الثانية. وقد كنت ولا زلت من أعداء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢. ولقد لا يمكنني مطلقا أن أوافق على هذه المعاهدة.

ومن الغريب ما حضرات التواب أننا قدم على التحالف، في الوقت الذي بدأ العالم يفهم فيه أن التحالف في حد ذاته تكتيك، وفي الوقت الذي يتهدد فيه أمريكا من التدخل في الشؤون الأوروبية وفي الوقت الذي يرى فيه يولوتيا

"لقد دعونا إلى هذا لكي نتصرفنا الانقاص". (أهرام ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤). وقد قل أيضا في خطبة ألقاها بالقاهرة يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ : "مرفضا لأننا نعلم أن وجود عسكري واحد على أرض مصرية على بالاستقلال - رفضته وما أعلن أنت رفضي عمل جليل لأن الرسل لا يتصرفوا على جليل لمجرد كونه امتنع من خيانة وطنه".

وقال أيضا في خطبة أخرى "ليس هذا استقلالاً لأن علينا يكون عمرا وممسكا بلحود دولة أخرى لا يمكن أن يكون مستقلا - لا قبل بعد أن ضحية بتلك الضحايا ولا لعل لنا ولا لن يأتي بعده أن يسمح بأن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي واحد".

هذه هي أقوال قهقريهم وزعيمهم الذي مارس مهنة الفقه والزعامة بنظامه وجلال، والذي يستحقون فسادا كزعيهم، وهي واضحة تمام الواضح لا تحتاج إلى أي تعليق. وإذا كان هذا هو الحال في سنة ١٩٣٤ لما بالكم ونحن في سنة ١٩٣٦ ومفروض أن الأمم تتقدم ولا تتأخر، فلا يليق بنا بجل أن قبل اليوم ما يقل كثيرا عما رفضناه في سنة ١٩٣٤.

ذكرت لحضراتكم رأي الزعيم المرحوم سعد زغلول واليك الآن رأي المفطوره مدلي يكي باشا من مشروع كركوزن وقد قال عنه : "المشروع منس على تحويل بريطانيا الحق في إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية ووضع تحت تصرفها كل ما لدى القطن من وسائل المواصلات وطرقها وهذا إنما هو الاحتلال ب ذاته، الاحتلال الذي يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية".

وقد قال أيضا في مذكرته المرفوعة لعظمة السلطان بهذا المفاوضة : "مستنى على تلك الصوالح حقوق تتهدى مجرد المحافظة عليها إلى تهمير مشروعها وتضع يد إنجلترا على مصر".

فهذا كله ولما أوردته من أقوال الفقهاء الأجانب، ولما قلت به من تنبيه أقوال الفقهاء المصريين في سنة ١٩٣٦ ولما ذكرته من أقوال المفطوره لما سعد باشا ومدلي باشا أرجوكم أن تتعرفوا بأن إنما أنا في مناقشة عملية. وجدير بنا أن نهد من البلاغة والقصاصة في مناقشتنا وأن نعمل دائما على البحث وراء الحقيقة، وهي كما اعتقد مرة حظلية وإن استعملنا أن نعلمها فإنا لن نطق لها صبرا ولو بعد حين.

أنتقل بعد هذا إلى بيان المصلحة من استؤثفت المفاوضات الأخيرة ؟

إن الذي دفع الزعماء إلى التشدد في طلب المفاوضة هو الشباب المصري الذي ضحي بحياته وأريق دمه في الشوارع في سبيل الليث في المسألة المصرية لأن الظرف الذي كان قائما وقتئذ (نوفمبر سنة ١٩٣٥) كان أنسب الظروف وأصلحها لمصر، إذ راجحت في ذلك الوقت الأقاليم بأثر الإمبراطورية البريطانية مهددة بحربة وقد ضاعت كرامتها في حصبة الأهم من جراء استمرار إيطاليا في غزو بلاد الحبشة. وقد تأثرت الخواطر لما صرح مير محمول حور دقا من الدعوة للاتفاق بأننا "نلي صوت الواجب عند حلول الوقت لوضع علاقاتنا مع مصر على أساس دائم".

هذه الكلمات الثلاث "عند حلول الوقت" أشملت في البلاد نارا اتبته نارا الثورة، فبادر دولة النحاس باشا بإزاد على السير معول حور في خطابه

تهدد من التحالف مع روسيا أو ألمانيا. وقد رأينا بلجيكا تحتاج العالم فيمن يليكها بكل حاجة عدم تهديد حكومتها بمهادنة الحلف المقدسة بينها وبين فرنسا .

ومن القريب حفا أننا في الوقت الذي نرى فيه مصرع المحالفات وفي الوقت الذي تده فيه العالم إلى خطر المحالفات وعدم ملائمتها لحرية الدول في اختيار مواقفها التي تلزم الظروف تهدد نحن على المحاكمة . ومع من هذا التحالف؟ مع بريطانيا العظمى أكبر دولة لما سوابق في الاستعلاء وحقيقتها سوداء في هذا الميدان .

ولا شك أنه يقترب من غاذه هذه المهادنة أن يصبح كل مدولبريطانيا العظمى وكل طامع فيها أوثاقاً عليها عدوا لنا . وتعلمون حضراتكم أن بريطانيا العظمى با لها من المصالح الخطيرة ولائها لها القارات والبحار الشاسعة مهتدة دائماً بالطامعين وبالأعداء والتارئين ، هذا هو مصيرنا ، كما أنه يقترب من هذه المهادنة أنه إذا تارت جنوب أفريقيا إلى إنجلترا مثلاً وأرادت التخلص من الدائرة المرنه وجب علينا أن نضاد جنوب أفريقيا .

كما أنه إذا تارت الهند أو أستراليا على بريطانيا وجب أن ننضم إلى بريطانيا ضد هذه البلاد . وكل هذا من قد قبله ولكن ما الحل إذا جبت ثورة في فلسطين أو في العراق أو تشبت حرب بين إنجلترا وإيجاز ؟ فالتنا في هذه الحالة نضطر أن نكون ضد إخواننا في اللغة والدين وضد بيت الله المقدس وضد الإسلام .

كذلك نجد أنفسنا مضطرين إلى مساعدة حليفنا إنجلترا في حالة قيام حرب بينها وبين ألمانيا التي تريد استرداد مستعمراتها وقد بلغ استردادها الحرفى مبلغاً هائلاً .

ومستعينا من غير شك نيكات الحرب الحديثة من غازات خائفة وضيها ومستعروض لو يلاتها ، لأنها تقع في طريق ألمانيا إلى مستعمراتها .

وليس يبعد أن تتفق إيطاليا وفرنسا وهما دولتان لاتينتان — على السيطرة على البحر الأبيض المتوسط الذي تقع عليه البلاد المصرية ؟ فتكون أول هدف لهذه الحالة الطارئة .

وليس هذا التحالف وما يمر من خطر يقاصر على حالة الحرب ولكنه يتعدا إلى حالة خطر الحرب . فما معنى خطر الحرب ؟ وما هي أدلته وشواهد ؟ كل هذا لم يرد له ذكر على هامش المهادنة .

لم تكتم المهادنة بالنسب إلى حالة خطر الحرب الداهم ، بل نصت على حالة ثالثة وهي حالة شبه الحرب أي قيام حالة دولية مفاجئة ينشئ خطرها . ولا أخذكم بإحضرات الزواب إذا قلت إنني إلى هذه اللحظة لا أفهم معنى هذه الحالة المفاجئة ، فهل إذا حدث بعد إبرام المهادنة ، أن خطب السليور موسوليني خطبة سياسية يدعو فيها إلى استعادة الدولة الرومانية القديمة أو إمبراطورية مناورات ، يعتبر هذا أنه حالة دولية مفاجئة ؟ الله أعلم . أو إذا أعلنت ألمانيا أنها تريد أن تسترد مستعمراتها وقامت بعمل مناورات على الحدود الفرنسية ، يكون هذا حداً دولياً مفاجئاً ؟ الله أعلم . أو إذا قامت إيطاليا بمناورة على حدود الحبشة ، أو اشتبكت بلغاريا مع

يوغوسلافيا في حرب ينشئ أن تحدث معه أزمة دولية ، فهل يكون هذا حداً دولياً مفاجئاً يقترب عليه اشتراكاً بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال طائراتنا وطرق مواصلاتنا البحرية والبرية والجوية !

هناك ما يدعو إلى السجب في شأن هذه التسهيلات التي تضمنتها المهادنة . فإليك مسألة الدبجل (ضحك) الواردة بالصفحة الزائدة والعشرين من الكتاب الأخضر فقد نص على ما يأتي :

وتكون الجكارى والطرق صالحة لتعمل صيفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيلة ذات الأربع عجلات أو ذوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فسياتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدبجل الأمامي لأية سيارة وبين الدبجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً ويكون الثقل على كل دبجل خلق أربعة عشر طناً وعلى كل دبجل أمامي ستة أطنان . وتكون المسافة بين الدبجلين ثمانية عشر قدماً وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدبجل الأمامي لكل سيارة منها وبين الدبجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً . والمسافة بين الدبجل الخلفي والدبجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدبجل الأوسط والدبجل الأمامي ثلاثة عشر قدماً . ويكون الثقل على كل من الدبجلين الخلفي والأوسط ١٥ أطنان وعلى كل دبجل أمامي أربعة أطنان . أما الدبابات فتقدر بأعيار ١٥ وزنها ١٩٣٥ طناً وطولها الكلي خمسة وعشرون قدماً والبدن بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة ما رأساً ثلاثة أقدام . ويكون ثقل الد ٢٥ و ١٩ طناً محلاً على شريطين يرتكزان على سطح قدره ثلاثة عشر قدماً من الطريق أو الترابي .

بارك الله فيمن جرد هذه الأبحاث الفنية الدبجلية (ضحك) التي بلغت من الدقة والتفصيل ما استغرق جزءاً كبيراً من المهادنة .

أما مسألة خطر الحرب والحادث المفاجئ ، فلا نجعله شرحاً ولا تفسيراً . ثم يقال بعد هذا إننا نشكك في مواد المهادنة .

إننا إذا تكلمنا فإننا نتكلم كما تترافق أمام الحاكم فإن كانت لديك أدلة مقنعة سامناً وبلا تخافنا من ما يجب أن نحدد به معنى تلك التصيرات ، سيما ونحن في مبدأ الصداقة وقبل وقوع خطر الحرب . وهناك فرق بين الحرب وبين شبه الحرب أي قيام حالة دولية مفاجئة . ففي الحالة الأولى تقوم بتقديم المساعدات والتسهيلات من جيش وذخائر وأقوات وشعير ومواشي كما كان يقوم به أيام السلطة العسكرية — أما الحالة الثانية وهي قيام حالة دولية مفاجئة فهذا ما أنتظر الذر إليه ليطعن قلبي .

أبدية المحاكمة

ما هو الداعي لجلس هذه المحاكمة أبدية طالما مع إنجلترا ؟ لقد قيل لنا أنه ضيقة ونحشى هجوم الدول علينا هذا المنطق ؟ هل كل أمة ضعيفة عرضة لاتهام دولة أخرى قوية ؟

إننا قيل لنا إن الدليل على ذلك هو غزو الحبشة قلنا إن الحبشة غزوها خاصة : منها وجودها في الصحراء وسط الجبال ومنها قيام مداوة قديمة بينها وبين إيطاليا فهل هناك مثل آخر غير الحبشة ؟

فلذا وبمنا هذا في القرن ثلثا ومدا لواء ٤ و ٦ و ٧ وجدنا أن المادة الزاوية تعرض علينا توليد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقة مع بريطانيا إلى الأبد - وهذا تحت قاس - فالألم والشوب ناهزة للظروف مقتضاة لفرس والسواح ، والشرائع الإلهية لم تشترط الأبدية حتى الزواج وتكوين الأسرة ولكننا في هذه المعاهدة نشترط السرمدية بشكل واضح .

أي عقد في العالم صيغ بهذا الصيغ الأبدية . إنه لأمر غريب جدا ، فكل عقد يفسخ وكل مخالفة تنتهي إلا هذه المعاهدة التي تعرض علينا أن نبقى أصدقاؤه إنجلترا إلى الأبد .

انتقل بعد ذلك إلى المادة الخامسة من المعاهدة وهي أدهى وأمر وأرجو أن تصفحوا لمصاحبه فهي الأحدث بشأنها خلاف بين ملأى القرار ودولة رئيس الحكومة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - لقد تم الاتفاق عليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد فكري أباطة - نصت المادة الخامسة على ما يأتي :

” يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية “ .

وهناك فرق بين الموقف المعارض وبين عدم إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة وهو نص واسع غير محدود . يتسع لكل معضد ، إذ لا يقتصر الأمر على علاقاتنا الحربية ، بل يتعداها إلى غيرها ، فلأن مصر وجدت من مصلحتها أن تنضم في المستقبل بالنسبة لجنيته المصري مع كتلة الذهب وكانت إنجلترا ضد كتلة الذهب ، لحرم علينا أن نصل ما فيه صالح ثروتنا وماليتها إلى الأبد .

وإذا وجدنا أن من مصلحتنا الاتفاق مع ألمانيا أو إيطاليا مثلا على تصرف أطمنا في أموالهما وكان الاتفاق على ذلك يهدد مصلحة لكثير لما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

وكذلك الحال في معاملتنا مع جميع الدول .

وإذا قيل إن المعاهدات الأبدية غير معروفة في القانون الدولي ، فهي الحكمة إذن من النص على الأبدية في هذه المعاهدة ؟

أما النكبة الكبرى ، فهي ما مضته المادة السابعة من المعاهدة ، من أنه عند اشتياك أحد الطرفين في حرب ، وجب على الطرف الآخر أن يجده بصيغته حليفا . وتصور معاوقته أن تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور جميع التسهيلات والمساعدات ، بما في ذلك المواني والمطارات وطرق المواصلات وإعلاف الأحكام العربية وهذا تنقل أدى لا في مسائلنا التشريعية فقط ، بل في طهارتنا وموارده وأرزاقه وأقواته وأبنائنا إلى الأبد لا في حالة الحرب فقط ، وإنما في حالة شبهة الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة .

إن تركيا وأستونيا ويولونيا وسويسرا وجمهورية جنوب أمريكا وهي أمم ضعيفة قائمة حتى الآن دول تمتد عليها دولنا ومصر التي كانت دعورا في سلام وأمان مع جميع الأمم ، تتمازح دول العالم بمرور القليلة الدولية التي تم العالم أجمع في أرضها فكل دولة تطلع في مصر تارضها دول كثيرة .

فلذا حدث لمصر في عهد سيادة تركيا وقد كانت سيادة وإعية ؟ ما حل بها شر ، بل كانت في عهد محمد علي الكبير ذات أساطيل وكانت لها إمبراطورية عظمى وجيش عظيم ، فلم قطع فيها طامع اللهم إلا أن جازت عليها الخدمة السياسية التاريخية الكبرى التي خدعت إنجلترا بها الدول فاستطاعت بحجة الوكالة ضئلا أن تحتل مصر برضاء تركيا . فالنظرة القائلة بأن مصر دولة ضعيفة وتحيط بها الأخطار ومن مصلحتها إبرام معاهدة مستمرة ، نظرية لا أساس لها .

والواقع أن المعاهدة إنما هي لمصلحة إنجلترا فقط لتطمئن وتفسر في هذه البلاد . فلما كانت المحالفة لمدة معينة لاحتلتها وأصبحت عليها حتى انتهاء مدتها ولكنها مخالفة أبدية بدليل ما نصت عليه المادة ١٦ وأرجو أن تتنبهوا جيدا لدلولها لأنهم قد كان صبا عا وأخشي أن يكون صبا عليكم مثل . وإلى حضراتكم نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : ” يحرم المتفق عليه أي أن تغيير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للبائدي التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ “

أخى أن أي تغيير يطرأ على هذه المعاهدة يجب أن يضمن استمرار التحالف طبقا للبائدي التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وقد سبق النص الذي أوردناه أمامه في مستهل المادة السابقة الذكر ونصه :

” يدخل الطرفان المتعاقدان في مقارضات ، بناء على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة شرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص للمعاهدة التي أعيد نظرها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ... الخ “

وتبسيط تحليل هذه المادة نذكر بالتدريج الأدوار المنتظرة :

أولا - بعد الشرين سنة - أي بعد العمر الطويل لا ينفسخ العقد ولا تصل المعاهدة .

ثانيا - وإذا عاد النظر لا في بقائها أو فاتها وإنما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ثالثا - إذا اتفق الطرفان كان بها ، وإذا لم يتفق يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم أو لولاية هيئة أخرى .

رابعا - مجلس العصبة لا يحكم في بقاء المعاهدة أو انتهائها - في نسخ العقد - بل يتخذ دائما بالنص السابق وهو النظر في نصوص المعاهدة .

خامسا - وزيارة التأكيد نصت المادة على أنه من المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة - أي تغيير في النصوص والتفصيلات يكفل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للبائدي التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومطلة التعريب هذه تصل إلى حدود مدينة الزقازيق ، ثم تتقوى وتصل إلى حدود السويس والقاهرة ثم تمتد وتنتهي حتى تصل إلى حدود مديرية البحيرة ومركز الصف بـد حاضرة النائب المحترم الأستاذ محمود غنام .

أما الاحتلال العسكري الرابع ، فيشمل شبه جزيرة سيناء كلها دون تحديد لنقط معينة فيها وبلا رقيب ولا حادو ، كان هذه المنطقة منفصلة وانفصلت تماماً من الأغلاك المصرية .

الاحتلال الخامس ، هو احتلال السودان بلا شرط ولا قيد ، هذا إذا صحتم بأن تقبلوا نظريتنا بأن السودان جزء منا وإن كانت هذه النظرية قد ضربت صفح عنها في المعاهدة .

الاحتلال العسكري السادس ، يمتد إلى بعد خمسين كيلومترا من بلدة الصف .

الاحتلال السابع ، هو الاحتلال البحري في البر والبحر ، فقد نصت المعاهدة على أن الحكومة المصرية تكفل بإقامة مطارات ساحلية على الدواخل والأراضي والمياه المصرية وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من السلطات البريطانية بإنشاء مراس ومنازل للطائرات البحرية والبحرية . وهذا نص غريب لأنه لا توجد في العالم معاهدة صديقة وتحالف وحسن تعامل ، يشترط فيها أحد المتعاقدين أن يجب إلى طلبه في الحال ، ولكن هذا هو النص الخاص بالطيران ، والطيران — كما تعلمون — أصبح كل شيء في العالم . فاحتلال البحر المصري إذن احتلال شامل من الشمال إلى الجنوب ، ومن الشرق إلى الغرب لا يتقيد بقيد ، وفي كل وقت يطلب فيه إلى الحكومة أن تلتزم منازل طائرات يجب عليها أن تجيب الطلب ، وعندى قائمة — أرجو أن تكون مدسوسة في — منازل الطيران التي طلب إنشاؤها ، وعددها أربعون منزلا ، وهذا هو بياننا أخاه على حضراتكم :

السوم . حرسى مطروح . الدخيلة . أبو قير . أشمون الجبل . بورسعيد . رقتا (سينا) . شرق سيناء البردويل . العريش . زغ . سيوة . الطيرية . الحلاطية . القل الكبير . الخمسة . القطرة . حلوان . الغرب (بالقوم) . سمالوط . أسوط . مواصلة الواحات . الأقصر . إدفو . أسوان . العاقى (على النيل) . تشك . الواحة الباخلية . الواحة الخسارجة ، على خط ثلاثة وعشرين . القصير . الزعفرانة . بير أديب . السويس وثلاث محطات بين مصر والسويس .

حاضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسويلى — إن هذه المحطات مخصصة للطيران المدني .

حاضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه — سواء أكانت هذه المنازل للطيران المدني أم الحربي ، فإن وجود النص الذي أشرت إليه يعطى للإنجليز الحق في أن يجاوروا إلى طلبهم كلما أرادوا إنشاء محطة للطيران ، ومن الهيب أن تقبل هذا الشرط التحكي .

حاضرة صاحب اللالى وزير المالية — أرجو حاضرة النائب المحترم أن يتولى النص .

أستل بعد ذلك إلى بحث موجز آخر ، وهو مسألة قتال السويس فقد ألحت إنجلترا في سنة ١٨٨٣ على الدول في تحرير حياض القتال واستطاعت بعد السعى والإلحاح إلى الوصول لعقد مؤتمر دولي في سنة ١٨٨٨ أبرمت فيه معاهدة تحرير حرية الملاحة في القتال .

وقد أشرت إلى نظرية المخوف له سعد زغلول باشا القائلة بوجوب الاحتفاظ ببلدية وحيدة قتال السويس ، غير أن المادة الثامنة من للمعاهدة تقضى على هذه النظرية وتبرئ صفة القتال من مرد دول العالم . جميعه إلى احتكار لإنجلترا . وما أظن أنه اعترف في مشروع جميع المعاهدات المختلفة السابقة على هذا النص الجديد الذى عمل على إبراز المصلحة البريطانية ، وسلم بأنها طريق أساسى للعلاقات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية . وعلى هذا الأساس تفرض علينا احتلاله مدة لا يرى لها نهاية ، وتشترب علينا شرطين في نهاية المشرين عاما ، الأول : أن يصبح الجيش المصرى في حالة يستطيع منها أن يكفل وحده حماية القتال وحرية الملاحة فيه ، والثاني : أن نتحكم حصبة الأمم في أهليه عند الخلاف .

وقد صحتم من زميل الأستاذ عزيز أباطه كلاما في هذا المعنى ولكنه لم يصل في لجنة الحرية ، أما أنا فقد تخصصت للعمل بذلك لمدة أربع سنوات ويصح أن أكون أول من يتكلم في النقطة العسكرية ، فأقول إنه في الوقت الذى نبدأ فيه بالمفاوضة في تكوين البنية العسكرية التي ستولى تدريب الجيش المصرى وما تقتضيه حاجات الجيش من القناتر والمهمات ، نرى كل دولة تعمل سراما في ابتكار وسائل الدمار والحرب من غازات سامة ودبابات ومدافع وغيرها ، في حين أننا لا نكاد نبدأ بإعداد جيشنا ، فأعشى بعد معنى المشرين عاما أن نتحكم حصبة الأمم على جيشنا حكا عادلا ، تقضى بأن الجيش المصرى ليس كفا لحماية القتال وحده ضد دول العالم ، فكيف كانت أجدر بالمفاوضين المصريين ، وكلهم من نواب الحكام والقضاة والهاشمي ، أن يمددوا في هضر أو مذكرة أو ملحق من المعاهدة مدى هذه الكفاية من الآن ، من حيث تحديد الجيش الكافى وأنواع أسلحته وقنادهرا حتى إذا عرض أمر كفاة جيشنا على حصبة الأمم تكون بيدينا قائمة تتضمن استيفاء شرائط الكفاة . أما تعليق أمر كفاية الجيش على وصف غير محدود لطريقة غير عملية .

أستل بعد ذلك إلى قائمة صغيرة تشمل قطع الاحتلال العسكري ، وإلى لأوراق مطلقا أن أمى ما ورد في المعاهدة منها بالنقطة العسكرية ، على يتر بنا أن نسجها بالنقطة العسكرية ، وهذه التسمية ليست من عندى إنما هى من واقع النصوص ، فهناك المسكر البريطانى القائم في الاسماعيلية والذي سنشبهه حديثا في منطقة البحيرات المرة شمال غربى مدينة الاسماعيلية وهناك أيضا منطقة جنيبة الواقعة على امتداد شاطئ البحيرة المرة ومن قطعة تبعد بمسافة ثلاثة كيلومترات من شمالى محطة جنيبة إلى قطعة تبعد ثلاثة كيلومترات جنوب غربى محطة فايد .

والاحتلال الثالث هو منطقة تدريب القوات عموما . فها هو نوع هذا التدريب ومدته ؟ هناك نوع له موسم كوسم الشمس مثلا ، فيحطت في شهرى فبراير ومارس من كل سنة ، ونوع آخر يظل طوال العام .

أن لجنة الخارجية لهذا المجلس وهي تضم عددا من كبار رجالنا وعظماؤنا قد بحثت الرسوم والمواصفات الخاصة بهذه المنشآت ، وتحقق من وصولها من إنجلترا ، وتثبت مقدار تكاليفها بالضبط . قالوا إن هذه التكاليف تبلغ على وجه التقريب نحو أربعة ملايين من الجنيهات ، فمن أين جاء هذا التقدير إن لم تكن هذه الرسوم قد وردت من إنجلترا ؟ إلا إذا صرح لنا الوزير المسئول بأنها وردت فعلا ، وكيف تعتمد لجنة الخارجية هذا التقدير وطرحه على المجلس لكي يستمد هو أيضا عليه في حكمه .

أليس من الجائز أن تطلب الحكومة الإنجليزية إنشاء أفيية (بدرومات) لحماية ضد الغازات السامة ، فكلها ذلك ملايين الجنيهات . وهذه التكاليف التي سنتها ، هل سيكون بناؤها من المرسوم أم من المجارة ؟

وإن لأسافل فضي لحاذا تدفع نفقات بناء هذه التكاليف مادما قد قبلنا أن تكون ثم نقط عسكرية ؟ وقد جعلت تلك التكاليف لصحي إنجلترا نفسها وهل يتفقدنا من كل اعراض مجرد دفع التكاليف ؟ أليس ذلك جهودا وكما ؟ فما قال قائل إن مجرد دفع النفقات يدفع من البلد شبه الاحتلال ، أو إعدامه ملكية هذه المسكرات ، إن هذه التكلفة ليست لها قيمة ، فإدتم قد سلمتم يبدأ بقاء الإنجليز عشرين عاما ، وما دامت هذه التكاليف ستقام لحماية مواصلاهم الإمبراطورية ، فليدفعوا ثم نفقاتنا .

أنتقل الآن من باب التكاليف العسكرية إلى باب الأفاعي ، والأفاعي هو القفص الذي اخترت أن أطلقه على الطرق والسكك الحديدية التي تطلب الإنجليز إنشائها والتي تستعمل إلى داخل القطر وتمتد إلى مدته وقراه . وهنا يجب أن أتكم على حذر ، فأتم لا تعلمون مبلغ ما أكنه باحضرات التوابل للمفاوضين المصريين ، وخصوصا صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذي قيل إنه هو الذي أشار بإنشاء هذه الطرق واحتال على الإنجليز حتى استرجعهم إلى الرضاء بالبقاء في منطقة القتال فقط ومبارحة القاهرة والاسكندرية .

إن الرأي الحديث في القرون الحربية لا يصلح للتكتلات الأهمية التي كانت لها من قبل يوم أن كانت الحرب البرامح . والمثل الذي يريد الآن ضمان النصر إلى جانبه يستعين بالآلات الحديثة والطيران . أما الطيران فقد أطلعتنا إنجلترا عليه كما رأيت .

وأما مسألة الطرق فإليك ما يقوله كاتب إنجليزي فضع سرها في مجلة " القرن التاسع عشر وما بعده " قال :

" قد يساور الأسف جماعة المثقلين القدماء على زوال العلم الإنجليزي من سطوح تكتلات قصر النيل ومصطفى باشا بعد ما حقق عليها مدة نصف قرن غير أن الاتفاق الجديد أكثر ملامحة لأحوال العصر من سواء ، فقد تغير الزمن حقا منذ احتلال أول جيش بريطاني للقلعة في القاهرة ، وأحدثت الآلات الميكانيكية والطيران انقلابا في وسائل النقل ثم إن الطرق الجديدة وخطوط سكة الحديد سجلت حامية القتال أسرع في الحركة مما كانت الجيوش العسكرية في القاهرة والإسكندرية في أي وقت " .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أبظه - هذا هو نص البند الرابع عشر من ملحق المادة الثامنة .

" نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كبير من الأمان كمن اتزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستبني وتيسر على القوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي واليهاء المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أي طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تمل التجربة على ضرورتها لجعل السدد كافيا لحاجات الحلفين . "

ومعالي وزير المالية وهو أستاذ كبير وعالم قانوني لا ينبغي عليه ما تنطوى عليه هذه النصوص القانونية ، وأن عبارة " ستحقق الحكومة " معناها هنا أنه يجب علينا أن نتحقق كل طلب تدل التجربة على أنه لازم .

اثنين من الاحتلال السابع ، وانتقل الآن إلى الاحتلال الثامن وهو ما نصت عليه الفقرة ١٢ من ملحق المادة الثامنة ، وهو احتلال بورسعيد والسويس بإبقاء فصيلة بريطانية وصفت بأنها صغيرة لتستمر ونحرس المكان عند مرورها بالقطر ، وكأنهم أرادوا ألا يتروكا بقية دون أن يكون فيها احتلال إنجليزي فيبعد أن احتلوا مراسي الطيران انتقلوا إلى الطرق ليصلوا منها إلى داخلية البلاد ، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى مناطق التدريب التي وصلت حدودها - كما قلت - إلى الزقازيق والجيزة ، فسألتني لم بعد ذلك ؟ على بلدان صينيين هما بورسعيد والسويس ، فقررنا أن نوضع فيهما فصيلتين لشحن السفن واستلام المكون .

أما الاحتلال التاسع ، فهو ما ورد في الفقرة ١٣ من الملحق المشار إليه وهو أن الحكومة المصرية تأخذ لحكومة إنجلترا في الطيران في البحر المصري بأجمعه ، ويتبع هذا الإذن إنشاء منازل للطيران .

الاحتلال العاشر - حتى الصحراء لم تخلص من يد الإنجليز ، فأباحت هذه الماهدة لإنجلترا إرسال جماعة من الضباط يرتدون الملابس الملكية لدراسة الأراضي ورسم الخطوط .

الاحتلال الحادي عشر - هو احتلال الطرق والسكك الحديدية وما يتكم عنه فيما بعد .

والاحتلال الأخير هو احتلال الأمير ، فالتفراف الاسكندر والتيفرون والتفراف كل هذا سيكون تحت تصرفهم عند الحرب وخطر الحرب والخطر المفاجئ .

أنتقل بعد ذلك إلى التكتلات العسكرية ولم تنص نصوص الماهدة هنا على وجوب إنشاء تكتلات عسكرية في منطقة القتال لشرطة آلاف جندي و ٥٠٠ طيار ، وما يتبع هذه القوة من خدمة وعمال فنيين وطيارين بل طلب إليها أيضا أن تفتح الحدائق المنسقة والمنازل القرويين ، وملاهي ومستشفى للراحة والغريب أنه يشرف على كل ذلك دكتاتورية كالدكتاتورية التي أشرفت إليها في مسألة الطيران . فإن مثل إنجلترا وسهده الذي يمرض مشروعات وتصميمات ورسوم هذه التكتلات والمنشآت ، وقد كنت أظن

هذا هو الترتيب الحرقى الذى اخترع فى آنهائى الإنجليز والذى من أجله جطوا مفوضهم من الرجال السكريين ، وهؤلاء لا يؤدون واجبا عمرانيا بالنسبة لمصر ، بل يؤدون واجبا عسكريا ، والفكرة فى إنشاء هذه الطرق موجهة ضد مصر ، فهى باقية فى وقت السلم وتستحق وقت الحرب بنفس صريح . والزام إنشاء هذه الطرق ليس التزاما محمدا بوقت ، بل هو التزام أبدي لأن المادة التى تكلمت عن الطرق تشمل ضمن المواد المحفوظ بها بالنسبة للعاقبة . هذه هى الطرق التى قيل بأنها عمرانية وستكون إلى الأبد تحت سيطرة الإنجليز .

انتقل إلى الكلام عن البعثة العسكرية فأقول : جاء للمباحثة أنه بناء على رغبة مصر فى استكمال تدريب الجيش المصرى ستعقد بمشورة بعثة عسكرية بريطانية وبذلك ستسعين بريطانيون قد يكفوننا أكثر مما يكفنا زملاؤهم من الألمان والفرنسيين والبلجيكي . ولكن ما هى مدة انتداب هذه البعثة ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أرجو من حضرة النائب المحترم قراءة النص الخاص بذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطه — لا يوجد نص يحدد هذه المدة ، بل ذكر أنها المدة التى تراها (مصر) ضرورية للفرض المذكور ، أنا لا أقول بأنها أبدية ، ولكن تدريب جيش يتبرق فى نظر عصبة الأمم كفتا للدفاع عن القتال يحتاج إلى وقت قد يطول كثيرا إذا لم تدرب البعثة العدد الكافى من الجنود ، وهذه البعثة لم ينس على اختصاصاتها ولا على مدى سلطتها وطريقة سيطرتها على وزارة الحربية من الوجهة الفنية ، وفى يد من ستكون القيادة العامة للجيش المصرى ؟ كل هذا لم يبين بالنسبة للبعثة العسكرية التى ستعظم إلى إيجائها ، لأننا نخشى حقا أن تحمى عصبة الأمم عدم كفاءة الجيش فبقية عشرين سنة وستكون هذه البعثة سببا فى احتكاك ينشأ بينها وبين وزير الحربية ، لاسميا أن المدة التى ستدرب به البعثة كل أم لمصلحة فى المباحثة .

يا حضرات النواب المحترمين : لا أريد أن أطيل عليكم بعد هذا ولكن هناك بحثا صغيرا تمت فيه كثيرا ، وهذا البحث خاص بالثقافت .

لقد قدرت ميزانية لهذه الثقافات ، فوجدتها تبلغ حوالى مائة مليون من الجنيئات (صحتك) . قدرت هذا التقدير ، ولكن حدث أن تشرق زيارة عطلى الرئيس ودلر بينما حديث فعمت منه أنه يجب أن تكون قويمين فى بحوثنا ، وأن تقبض التوقيض غرايت حثان أبسط بهذا التقدير وأن تجاوز عن جزء من مائة المليون الجنيه .

لقد بحثت فى تقرير لجنة الخارجية لعل أبعد خبرتي ، ولكنى مع الأسف وجدت أن مأمورية اللجنة الأولى ، وهى تقدير ثقافات الأعباء التى فرضتها طينة المباحثة وثقافت الطرق والتكات ، لم تغز بنصيب من البحث .

يجب لكى نعطى رأيا صحيحا أن نعرف نحن هذه المباحثة ، ولكن الملوذين قبل التوقيع على المباحثة لم يمنوا ببحث هذه الثقافات ، لأن التقديرات ابتدأت بعد العودة وأخذت المصالح المختلفة تمت بحوثها ، كما أن لجنة الخارجية لم تناقش هذه المسائل مناقشة جيدة ، فلم تستحضر الملفات

ويجب ألا نطعن أو نوضح كثيرا بمسألة الجلاء عن القاهرة ما دام الإنجليز قد استعاضوا من احتلال القاهرة والإسكندرية بالطرق الجديدة ، وما دام قد ثبت أن الطرق أفضل من التكات وتكن حامية القتال من الحركة والانتقال فى أى وقت بأسرع مما لو كانت هذه الحامية تسكر فى القاهرة والإسكندرية .

لند تطفلوا فى كل شىء . قيل إنه يجب التسليم بأن هذه الطرق العمران ولمصلحة البلاد ، ولكننا لم ننشئ هذه الطرق قبل الآن ولم نك ساكنا حتى جاءت إنجلترا تدركنا اليوم بها .

ما دامت هذه الطرق لمصلحة مصر فما دخل إنجلترا فيها ، وما مصلحتها فى إنشائها وربط المعسكر البريطانى بالإسكندرية وببور سعيد والسويس والقاهرة حتى يحيط بكال قطر ؟ ومن هنا أستنتج — مع الألم الشديد — واضعزوى إذا كان المثل هو الذى يحكم فى إلحافنا — أن إنجلترا لا تستمد ضد دولة أخرى بل ضد مصر ، ومن ثقافت مصر ، وحل حساب خزانة مصر ، ولا يمكن إنجلترا أن تتعدا بعد أربعة وستين وعسا فى أربعة وخمسين عاما ، والواقع أنها نخشى أن يكون لنا فى المستقبل جيش قوى لهذا ربطت القطر كله ، مواثبه وجوه وأسلاكه به وبحره كى تحتاط لنفسها من مصر لا من دولة أجنبية .

وليك خط سير هذه "الأنفاق" فى داخل البلاد :

(١) الدفعة الأولى من الجلاء عن القاهرة :

١ — من الإسماعيلية إلى الإسكندرية لتصل الشرق بالغرب وتشرق أقاليم الوجه البحرى وصحيهما .

٢ — من الإسماعيلية للقاهرة للاتصال بالعاصمة .

٣ — من بور سعيد للسويس لربط الموانئ .

٤ — من جنينة إلى طريق السويس لوصول المعسكر بتلك الجهات ومقدارها بالكمالات ٥٣٧ وهذا التقدير على حسب طول السلك الجديدة لاعل طول الترع التى ستشأ بجوارها هذه الطرق وسيأتى الكلام من هذا فيما بعد .

(ب) الدفعة الثانية وهى من الجلاء عن الإسكندرية :

١ — من الإسكندرية إلى مصرى مطروح للسيطرة على الحدود .

٢ — من أهرام الجيزة إلى الإسكندرية للسيطرة على المصممين ما .

٣ — من القاهرة للسويس مباشرة ومقدارها ٦٤٠ كيلومترا .

(ج) الدفعة الثالثة (دون مقابل) :

١ — من القاهرة إلى قنا وقوس للسيطرة على الصعيد .

٢ — من قوس إلى القصير للوصول إلى البحر .

٣ — من قنا للردفة للوصول إلى البحر أيضا .

وطول هذه الطرق ١٠٠٣٥ كيلومترا سيكون مجموع طول الطرق جميعها ٢٠١٢٢ كيلومترا .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

عمل المفاوضات ، زملائي وأنا ، في هذه المائدة عملا متصلا ، وبلوا في سبيل الاحتفاظ بحقوق مصر وكرامة مصر كل جهد . وبما لا شك فيه أن الساعي للحصول على استقلال بلاده ، لا يصح أن يضع هذا الاستقلال من أجل المال (تصفيق) .

كان هذا الأول إذن الحصول على استقلال مصر ، بلفتنا هذه المائدة ، ولم جئناكم تكون تكاليف الجيش ، ولم تكون تكاليف التكاليف ، ولم تكون تكاليف الدفاع عن البلاد ، لأن الدفاع هنا أهم واجباتنا بعد أن أصبحت مستقلة ، وأقيمت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن شعبنا . وهذا يتطلب منها أن تعمل على زيادة قوتها ، لكي تتمكن من القيام بهذا الدفاع — كل ذلك بغير أن تقيم وزنا لما قد يكلفها هذا الواجب من مال ، إذ الواجب علينا أن نتكبر قبل كل شيء فيما نقوم به كل دولة مستقلة للانطلاق على استقلالها .

لم يكن بحتا ، أثناء جهادة للتخلص من الاحتلال ، متجها إلى ما قد يكلفنا هذا الخلاص من مال ، بل كان بحتا قاصرا على تثبيت استقلال البلاد ، لأن الأمة التي تبحث كم يكلفها الاستقلال من المال لا تستحق أن تكون دولة مستقلة (تصفيق) .

وما دمت قد رفضنا إلى الحصول على استقلالنا ، فأول واجباتنا أن نأخذ ثوبا على عاتقنا ما تفرضه علينا مستلزمات الدفاع عن بلادنا بغير استطاعتنا ، حتى يتم إعيناها الكامل للدفاع بغيرنا عن قتال السويس ، وعند ذلك لا يصعب للجند الإنجليزية بقاءهم .

لقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء ، إذ أصبح موقوتا بأن تصل قواتنا إلى الحد الذي يمكنها من الدفاع بمفردها من حرية الملاحة في قناة السويس واصلتها ، ولا يمكن أن يطلب منا ، لأجل الوصول إلى هذا الحد ، أن تكون قواتنا على القتال أكثر من الحالة التي عليها القوات الإنجليزية ، وقد حدثت في المائدة بعشرة آلاف جندي ، في الوقت التي تصل قواتنا إلى هذا الحد لا يمكن الإنجليزية ، ولا عصبة الأمم ، ولا أي مخلوق ، أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التي يستطيع الإنجليزي أن يتحركوا بذود بأفئنا عن حرية قناة السويس واصلتها ، أرجو أنتم يجهزون المائدة ، ألا تستسلموا إلى الأعداء ، ولا إلى الكلام المظنون . ولكن انظروا إلى مصلحة بلادنا . والنظر إلى هذه المصلحة يستدعي حذرا وحرجا واستعدادا للدفاع عن البلاد .

لا يتصور الموضوع ، كأنكم أمة لا تهمها محالفة أو تعاون وتضامن إذ لا توجد اليوم قوة يمكن أن تستقل بنفسها ، فتصول وتجول دون سند أو حليف .

ولو بحتنا أمورا على هذا الأساس ، لما كنا جديرين بنظر هذه المائدة ولما أمكن أن يقع لنا مكان بين أمة العالم التي تبحث كل منها عن حليف

لتقوم بمراجعة هذا التقدير ، ولكنني أتيت نفسي قليلا وقت يبحث حساي يستمد على الأرقام ، تناول نفقات الطرق وتكاليف الانضمام إلى عصبة الأمم وتوسيع ميناء الإسكندرية ، إذا ما طلب توصيها في حالة الحرب أو خطر الحرب ، والمساعدات والتسليحات التي تقدمها مصر لأغلب سنين فقط بل إلى الأبد في حالة الحرب وشبهة الحرب .

خبروني يا حضرات النواب ، ما هي نفقات كل هذه الأمعاء ؟ وما هي نفقات البعثة العسكرية وسردياتها مدة إقامتها ونفقات قوة الدفاع عن السودان (وهذه مسألة هامة جدا) ؟ لقد قيل إن مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه قد صدر به قرار عمومي ، ولكن حاكم السودان العام قد أحصى له الحق أن يطلب ما شاء من الجند ، فقد طلب ١٢ ألف جندي ، إذ ربما يزم أن الحملة يسودها الاضطراب فابغوا بالجيش جميعه ، لأن هذا الحاكم المسيطر على الجيش وعلى القوة السودانية ويستطيع أن يأتي بالجيش المصري كله ، ولكننا بالزعم من كل ذلك لا نشترك معه في الحكم ولا يباح لنا أن نكون أعضاء في مجلسه .

يقولون إنه سيكون في حاشية الحاكم العام ضابط مصري عظيم . فأى ضابط عظيم يسمح لنفسه أن يكون في حاشية الحاكم العام ؟ ! وأى عمل يسند إليه ؟ أيعرف نديما أم يلو أم مسكروا ؟ !

وهذا مفتش يرى لا يحضر مجلس الحاكم العام إلا إذا نظر المجلس في مسائل متصلة بأعماله ، ولعلكم تعرفون أن رأيه استشاري فقط ، ولا بد أنكم تذكرون أننا ألقنا الدنيا وأقصدناها حول خزان جبل الأولياء ، وهل قوة الدفاع عن السودان تكلفنا أقل من ٧٥٠ ألف جنيه أو أكثر ؟ هذا ما لا أدريه ، لأن المطلوب مني أن أقرأ هذه المائدة وأن أعينها وقد بحثنا وقرأتها فلم أجدها فيها شيئا من ذلك .

هذا البحث لم يتقدم به وزير ولم يتجه بجنة ، فالمسألة مجهولة ولا ندري كم تكلفنا هذه المائدة لتدبر الأمر ؟ كان يجب أن يكون هذا البحث كاملا عند المفاوضات وعند التوقيع على العقد .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أطلب الكلمة .

الرئيس — أرجو إذا وافق دولة الرئيس أن يقصر قليلا حتى يتم حضرة النائب كلامه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري إبانة — احتراماً لدولة رئيس مجلس الوزراء لا أريد أن أطيل في هذا الموضوع ، وقد أوضحت لحضراتكم بعض ما انتاب هذه المائدة من نقص وما بلغ حوها من كرم كثير من اللزمات التي وصل إليها الإنجليزي ، لكي نبرهن على حسن نية ! إنني في جميع أطوار في الحياة لم أكن رجلا تجاريا أقصد التقدير ، ولكني أحكم المنطق وأحكم النص فلذلك أرجو من حضراتكم أن توافقوني على رفض المائدة .

يشد أزرها عند الشئ ففلا عن ضياح الجهود التي بذلها للمفاوضين مضيق
براحتهم ومعهم في سبيل الوصول بالمفاوضة إلى هذه النتيجة التي تحقروها
الأمة قدرها (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم معاذة حد الباسل باشا - حضرات النواب
المحترمين : كنت أود أن أبدي رأيي في المعاهدة المرروسة عليها، وكان يودى
أن أبدي هذا الرأي بالقبول أو بالرفض دون أن أنكم من فوق هذا المنبر
ولكن الظروف التي أحاطت بي منذ الحركة الوطنية جعلت لزوما على أن
أنكم بوجداني في هذه المسألة، موصفا ما علق بذهني وبذاكرتي من التطورات
وكيف سارت هذه الحركة من بدايتها إلى الآن، لذلك رأيت أن أغرض في هذا
الموضوع ولا أريد أن أنكم بلسان قانوني أو أترض ببحث فقهي قد يؤدي
إلى التشكك، وتعللون حضراتكم أن الأبحاث الفقهية حتى في الدين تنهى
عنه إلى التشكك في العقيدة ، ولا أريد أن أنكم بلسان السياسة أيضا لأن
من شأنها القبول والردان حول المعايير والقياسات، بل أريد أن أنكم بوجداني
وبصوت الطبيعة، وأظن أن في هذا المجلس أصارا لصوت الطبيعة يرجون
بسياحتها ويقفرون إخلاصها (تصفيق) .

أود ألا أنكم بلفة القانونيين أو السياسيين لأن الذين يمشوا هذه المعاهدة
من ممارسين ومؤيدين قاموا ببحثها وناقشوها بأمة في داخل هذه
القاعة وخارجها، بل تناقروا في بحثها حتى تجاوزت بمحرمات الوجدان والشعور
فقال المؤيدون للمعاهدة أقوالا لم يدل بها إلا دولة رئيس مجلس الوزراء ولاشكر الله
في المفاوضة، كما أنه لم يدل بها بمثل وزير الخارجية في بيانه القيم .

قال حضرات المؤيدين لهذه المعاهدة إنها كفلت لمصر الصم الدائم ، مما
جعل الممارسين يذهبون في ممارستهم بتصورات بعيدة عن الحقيقة فذهبوا
إلى القول - كما ذكر - باستنكار النص في المعاهدة على انتهاء الاحتلال
مع أن الجيش البريطاني لا يزال موجودا في البلاد، وقد قامت الحركة الوطنية
بسبب وجوده، فكيف يقال إذن إن الاحتلال قد انتهى ؟ يفترون أيضا
على إنشاء الطرق في مصر وهذه الطرق في الواقع تقتضي مصالحا الحربية
لأنه لو كانت لدينا آلات حربية من الطراز الحديث لطلب قائم جيشنا نحن
من حكومتنا إنشاء مثل هذه الطرق .

ذهب الممارسون إلى أبعد من هذا ، وكادوا يتنادون بالا تقتري مصر
سلاحا بجيشها ، لأن هذا الجيش وهذا السلاح يستلزم عليه الإنجليز ويعتون
به إلى السودان ، ولا شك أن المطلق يأتي هذا الرأي .

إن الأمانى المصرية من بحر الحركة الوطنية، هي طلب الاستقلال وحرية
البلاد ولا يوجد مصرى واحد لا يشترك في هذه الأمانى الوطنية بل جميع
أفراد الأمة المصرية سواء في طلب الحرية والاستقلال للبلاد ، أو كل من
لا يشعر بهذا الشعور يكون مجرما من الوطنية وخادعا وناجيا ببلاده، والواقع أن
تفتحة الخلاف بين أفراد الأمة تقتصر في كيفية الوصول إلى الحرية والاستقلال .
ففرق منهم يحرم المفاوضة مع الإنجليز، ولا يتكلم في سبيل تحقيق استقلال
بلادهم وحريتها إلا بعد أن يخلو الإنجليز عنها ويردوا إليها حرثها وملكاتها
أيضا .

إن القائلين بهذا من أشرف البلاد وعظمتها ومن الوطنيين حقا ، ولا
يضيرهم قلة عددهم ، لكن هذا الكلام النظري لم يقبله الأمة واتجهت إلى
الوصول إلى استقلالها من طريق المفاوضة وإبرام المعاهدة بين مصر وإنجلترا .
وهذه هي الخطة التي رسمها الوفد برئاسة المنفرد له سعد باشا ، وقد وافق
الوفد على أن يكون للإنجليز نقطة عسكرية على ضفتي القنال وارتضت الأمة
رأيه وعلست بذلك المحادثات التي جرت مع الإنجليز من سنة ١٩٢٠ إلى
سنة ١٩٣٢ وقضت تطورات الحوادث والظروف القنبانية في سنة ١٩٣٦ أن
تكون هذه النقطة أوسع مدى وجودها أكبر عددا مما اتفق عليه من قبل ، ولذا
نساءنا هل وجود هذه النقطة العسكرية يتعارض مع استقلالنا أم لا ، كان
الجواب أن هذه النقطة من السكان وعوام البلاد يصلح أن تشر بها ولا
يضرنا لأن كانت المساحة التي تشغلها كبيرة أو صغيرة ، كما أنه لا يضرنا عدد
قوتها ولا المصاريف التي تصرف عليها لأن الإنجليز هم الذين سيقيمون
بالإتفاق عليها ولا أبيع سرا إذا قلت إن رأى كان في كل المفاوضات
السابقة أنه لا يمتنع بوجود هذه النقطة العسكرية ولا عدد أفرادها ، كثر
مدحها أو قل ، سواء كان ألفا أو عشرة آلاف .

اتفقت يا حضرات النواب آراء جبهة المفاوضة على أن تكون المفاوضة
مع الإنجليز على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ووافقنا على هذا التوفيق ، وقد
جاء في المعاهدة توسع في النقطة العسكرية لكن هذا التوسع كان نتيجة
طبيعة لحالة طارئة . استندت التوسع في المساحة التي تحتلها النقطة العسكرية
وفي عدد أفرادها وقد شملت للمعاهدة نزايما أخرى أفضل مما شمله مشروع
سنة ١٩٣٠ وعلى الأخص في السودان ، كما امتازت المعاهدة بنصوص في
الامتيازات الأجنبية شهد الجميع أنها لم تذكر مطلقا في المعاهدات الماضية
وأنها حققة لإنشاء الامتيازات ، ومنع الحرة للحكومة في وضع التشريع لجميع
السكان ، والواقع أن هذه المعاهدة فتحت لنا الباب المغلق الذي كنا نحاول فتحة
من زمن مضى ، وذلك بفضل قوة الأمة وإرادتها واتحادها وإجماعها وتضامنها
وكما نتظر أنت يؤدي فتح هذا الباب إلى الراحة التامة وتوطيد استقلالنا
وحرثنا ، فإذا ظهرت بعد ذلك عقبات فإن هذه القوة التي فتحت لنا هذا
الباب كفيكة بتليل الصعاب وبأن تحقق لنا السعادة والحرية (تصفيق) .
لهذا أرى أنه يجب علينا أن نخلع من هذا الباب ، لا متحدين ، بل بخلع
منفردين بشري الصبر ، وهذا بادعنا على أن نؤدى واجبنا وعملنا ، والنمل
كما أدبناه بالقول ، وبذلك انتهت للدائم أنت مصر استحققت أن تكون أمة
مستقلة قولاً وعملًا .

لهذه الأسباب أؤيد للمعاهدة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سيد - أيها الإخوان والزلاء
الكرام :

اليوم يوم الفصل في أمر أمة ، وفي مصير شعب عريق في المدنية .
اليوم يصدر فضلائنا في تاريخ ماضى ملهوا بالضمار ، والتضحيات والآمال ،
وفي تاريخ مقبل مجهول . فمن حق أبنائنا وأحفادنا علينا أن نتركهم مرثا
حسنا حتى ننال شكرهم وتناهم ، لا مبرأ مقلنا بالديون نبوه من أجله
بضخيم ومقتم .

أن نساعدكم أو نصرهم بأي حال من الأحوال ؟ ذلك لأن المعاهدة تنص على ألا نتخذ ، نحو أي بلد أجنبي ، أية سياسة تتعارض مع مصالح إنجلترا ، بل سيطلب منا أن نتشرك في إرغام تلك الدول المجاورة وإرهاقها .

إننا بهذه المعاهدة ستكون على الدوام ذليلاً للسياسة الإنجليزية في الخارج نؤكد طلباتها وأطماعها الاستعمارية وسيكون مندوبونا في عصبة الأمم أنصاراً لسياسة إنجلترا الاستعمارية .

وليس أدل على ذلك من أنهم ختموا علينا الاعتراف بميثاق منع الحرب ، وهو الميثاق الذي استنفت فيه إنجلترا قناة السويس وجعلت لنفسها حق عابرة أي شطب - ولو كان الشعب المصري نفسه - في سبيل عافيتها على القتال !!!

أنتكون مستغلين وشرطنا الجنوبي وهو السودان مفصول عنا ، والجيش المصري فيه تحت أمر الحاكم السام ، ونحت تصرفه بوجهه كيف شاء وأنى شاء ، ثم هو يحمى مدنه ويدين أما كنته !!!

هل ستكون مستغلين وللأجانب حامة وللإنجليز خاصة امتيازات خطيرة لا يوجد لها نظير في أي بلد من بلاد العالم ؟ !!

أستكون مستغلبين وللقوات البريطانية في مصر امتيازات ظالمة مهيمنة لا يقبلها العقل ولا ترضاه الكرامة الوطنية . من نكبات جسام . ومعاول هادمة للاستقلال . مزقعة لروحه ؟ !!

هذا شرح بسيط للنكبات التي حوتها هذه المعاهدة وأسفل الآن القطر الأساسية كما وردت في المعاهدة .

إن الشروط العسكرية ليست سوى مجموعة من النكبات العاتية ، فهي لا تجعل مصر في صف الدول الحمية حسب ، بل تضعها في مركز المستعمرات البريطانية . فالاحتلال إذن قائم وباتم على صدورنا بألاف من الجنود البريطانيين ، ومئات من الطائرات الحربية ، وشبكات من الطرق العسكرية ، وخطوط السكك الحديدية ، التي تمهد لهم سبل التوغل في البلاد كيفما شاموا ومتى أرادوا .

أعطت المعاهدة الاحتلال صورتين : صورة موقرة وأخرى دائمة . فالأولى تقتصر في وجود عشرة آلاف جندي ، وأربعمائة طيار ، عدا الفنيين والإداريين ، وما يلحق بهم من البعث . وستحتل هذه القوة منطقة قناة السويس بأكملها . أما المسكرات البريطانية فتستكون في مستغلين كثيرين :

الأولى منطقة المسكر ، وتقع في غرب الاسماعيلية على مدى ثلاثة كيلو مترات ، والثانية عند جيفة على الساحل الغربي للبحيرات المرة .

وسيكون للقاء الإنجليز فوق ذلك الحق في أن يتقدموا بنوازلهم وترتباتهم العسكرية في منطقة شبه جزيرة سيناء ، ولغسله المنطقة تمة في الجانب الغربي من القتال ، تمتد من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوباً ، ويدخل فيها الخط الحديدي نفسه ، ثم تقطع شرقاً إلى خط طول ٣٠ ٣١ أي حدود مدينة الزقازيق كما قال الأستاذ فكرى أباطه ، ثم تمتد إلى بزة كير من مديرية الشرقية من الشرق والجانب ثم تمتد جنوباً إلى خط عرض ٥٧ ٢٩ درجة أي إلى حدود

إلى الوطن ملك لنا جميعاً ، فننظر في الأمر نظرة الأسرة الواحدة المتحابية لا نظرة الشج المتنافرة التي تستقطق الخفوات بعضها لبعض ، ونحصى كل منها على الأخرى السيئات .

ما أحوجتنا لسعة الصدر ، وطول التزوي في الأمر ، فإن الحقيقة إنما تبين من خلال البحث الهادئ الذي يقه إلى المصلحة وحدها ، لا إلى شهوة الغلبة والانتصار .

إذن ما هي قضيتنا المصرية ؟ ما هي الأمنية العزرة التي أرقنا من أجلها النساء ، وبذلنا في سبيلها ما بذلنا من الضحايا ؟

لا شك أن تلك الأمنية هي الاستقلال التام لمصر والسودان . والاستقلال كما تفهمه الدول المستقلة حقا ، وكما يجب أن تفهم نحن ، وكما عرفه العلامة لايرادل (Laird) ألبه في الفقه الدستوري ، وحرية الأرض والسما والسماء والماء بحيث لا يوجد جندى أجنبي على أرض الدولة ، ولا ترسو في مياهها بارجة حربية أجنبية غير إذن ، ولا تخفى في أجوائها طائرة أجنبية في ذير الأحوال التي تخفى بها القوانين الدولية ، مع وحدة القضاء والشرع لكل حكم في أرض الدولة .

فهل هذه المعاهدة تحقق الاستقلال بهذا المعنى ؟

تنص المادة الأولى من المعاهدة على إنهاء الاحتلال . أما المادتان السابعة والثامنة منها فتتضمن على إنهاء الاحتلال ، ثم يقال لا بعد ذلك إنما تحقق الاستقلال !

أي استقلال هذا الذي يطمخه الطير من كل جانب ؟ !!

أنتكون مستغلين وعلى أرضنا ، وفوق دمرنا وفي مياهنا ، آلاف من الجنود في وقت الحرب والسلم على السواء ؟ ! هل تكون مستغلين وقيادة جيشنا في يد فئة أجنبية تحت اسم بنة عسكرية ؟

هل ستكون مستغلين وكل معنى الاستقلال التي ذرنا في تعريف العلامة لايرادل ؟ لا تحقق بهذا المشروع أو المعاهدة ؟

إن القول بأن استقلال البلاد قد تحقق لا يتفق مع الواقع في شيء ، هل ستكون مستغلين ونحن مسجونون للإنجليز ؟ فأينما ، ودماؤنا ، وأرواحنا ، ومياهنا ، وأرضنا وسماؤنا ، كل أولئك خاضع لحشيتهم .

لقد نص في المعاهدة على أن هتم لإنجلترا كل ما تريد من المساعدة أثناء الحرب ، أو عند الحروب من وقوع الحرب ، أو عند قيام حالة دولية مفاجئة يمشي خطرها . وهذه الحالة الدولية موجودة في كل زمان ومكان .

هل ستكون مستغلين ، ولسفير إنجلترا امتيازات ليست لباقي السفراء ، على اعتبار أنه ذو أقدمة منهم ؟

الواقع أن هذه الامتيازات لم تعط لسفير إنجلترا إلا ليحفظ بها لثغوب السامى الآن من الحقوق ومن السلطة والثغود . وإذن فالجوهر باق وإن تغيرت الألباب .

هل ستكون مستغلين ، وشعورا وعراقنا - كما قال الأستاذ فكرى أباطه - نحو نبياننا ونحو الأمم العربية الشقيقة مكتوبة مكتوبة ، فلا نستطيع

و بعد تصريحه بأن ما وقع من هذا القرد ناشئ عن أداء واجباته الرسمية —
دليلا ناطعا على صحة ذلك .

يقولون أيضا إن التكتل ملك لمصر ، والواقع أن هذه التكتلات
ستصبح حتى لسلطة أخرى غير سلطة الحكومة المصرية وهي سلطة الحكومة
البريطانية ، ثم يقولون إن الجيش الإنجليزي سيعتمد الترع والسكك
والرياحات وجماري المياه دون أن يدفع أجورا أو مكوسا ، أو رسوما أو أي
شيء مطلقا . ويقال أيضا إن للقوة البريطانية أن تدخل مصر وتخرج منها
بلا حسيب أو رقيب .

وهناك أيضا تبادل المصالح طيسم والمتهمين بين الحكومة المصرية
والقوات البريطانية ، ومعنى هذا صراحة أن السلطة العسكرية البريطانية هي
دولة مستقلة داخل الدولة المصرية .

هناك كذلك نص على الإعفاءات فيما يتعلق بمراسلات القوات البريطانية
ورسلها التي تمنح بمقتضى القانون الدولي المثلين السياسيين للدول الأجنبية .

ووفق ما تستخدم فإن القوات البريطانية أن ترسل حرسا مسلحا إلى أي
مكان في مصر ، لتسلم ومراقبة أي فرد من أفرادها مقبوضا عليه إلى المسكر
البريطاني .

تلك هي الفواهي البدياه ، وما أتى تروم الملاحظة تسمح للجندى البريطاني
بأن يروح ويبدو في طول البلاد وعرضها شاكا السلاح ، مستظلا براية دولته
متمتا من الحماية والتدليل بما لا يتصور به في بلاده نفسها . وإلى لأفهم عند
هذه النقطة مثالا : إذا لم يكن هذا هو الاحتلال بينه ، بل اليهودية
والخنوع ، فلماذا صمى أن يكون الاحتلال كريف تكون اليهودية والخنوع ؟

هذا هو الشكل الرسمي للاحتلال ، وهو على ما في صورته من بشاعة
لا يخلو من تمويه مقصود يراد به ستر الحقيقة ، وهي أن الاحتلال سرمدى
لا أجل له ولا نهاية رغم ما ورد في المادة الثامنة ، من أنه بعد نهاية العشرين
سنة يدخل الطرفان في مفاوضات باتفاقهما بقصد النظر فيما إذا كان
وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأنب الجيش المصري
أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بفرده حرية الملاحة في قناة
السويس وسلطاتها أيضا . فذلك لأن هذا النص لا يقيمه ولا فائقة تعود
عليه منه . لأنه إذا حدث خلاف تنص المادة على أن يجوز ولا "تجب"
عرشه على مصبة الأمم أو أي تحكيم دول آخر ، وبشرط اتفاق الطرفين على
إجراءات هذا التحكيم ، فإذا لم يتفق الطرفان يبقى الخلاف مطلقا بدون حل
وتبقى المواجهة بلا تغيير ولا تبديل .

ومع ذلك فأى أمل لنا من مصبة الأمم — التي سبق أن أشار إليها حضرة
زبيل المحترم الأستاذ محمد فكرى أباطله — تلك التي تركت عضوا منها ، هو
الحقبة ، لقصة سابقة لإيطاليا ، وتركزت اليابان بحيث بالعين ما شئت وهي
كذلك عضوا فيها ، ووقفت حائرة أمام ألمانيا ولم تفصل يوما من الأيام
في أي خلاف دول وقع بين دولتين .

وفضلا من هذا كله فإن المواجهة تضم الجيش المصري تحت الإرشاد
البريطاني ، وبإخضاعه لنظام البريطاني وقصر إسلطته على ما تسمح به

القاهرة ، ثم إلى حدود مديرية البحيرة ، ثم تمتد إلى الجنوب حتى تلتقي بخط
الطول ٤٤° ٢٩' وبخط العرض ٣٠° ٢٩' وتصل إلى خليج السويس .
وهذه الدائرة جميعها تبلغ مساحتها ٣,١٨٢,١٣٧ فدانا ، أي ما يقرب من
مساحة مديريات المنوفية والقليوبية والغربية !! وبهذه المنطقة من الماعدن
النفيسة التي الكثير ، ولن تستطيع مصر استخراجها مادام هذا الجزء من
أرضها داخلا ضمن دائرة النفوذ البريطاني حيث تستعملها القوات البريطانية
في مناوراتها وتدريب جيوشها . وسيمرر الجيش المصري من تلك المنطقة
التي تعتبر أصح جهات القطر لعمل القربينات الحربية ، وإجراء المناورات
العسكرية ، كما سيمرر أيضا من دراستها من الوجهة الحربية ، فإذا ما جاء
اليوم الذي يطلب فيه من الجيش المصري الدفاع عن هذه المنطقة وقف
عاجزا ، لأن القواعد الأساسية تقتضي بأن الجيش لا يمكن أن يدافع عن
أرض ما ، إلا إذا كان قد درساها ، وألم بالإسالم الكافي لجميع نواحيها .

كذلك أعطيت القوات البريطانية الحق في إجراء المناورات والقربينات
العسكرية في منطقة شبه جزيرة سيناء ، وتبلغ مساحتها ٦١,٣٧٦ كيلو مترا ،
أي ما يقرب من أربعة عشر مليون ونصف مليون من الأقدنة وهذه المنطقة
التي تبلغ مساحتها مساحة دولة باكها ، لها أهميتها وعجزتها الحربية والسياسية
والمعدنية .

تضاف إلى هذا نكبة أخرى ، وهي أن الجيش الإنجليزي سيدين على آبار
البترول الموجودة في تلك المنطقة .

أما التكتلات التي أزمنا المعاهدة تشيدها ، فهي عبارة عن مدن بما حوت
من المحلات والمكالات ويدخل في هذا غرس الأشجار ، وإنشاء المحلات ،
وتشييد المصحات ، وما إلى ذلك مما سيكلف مصر مع إنشاء الطرق
العسكرية ببالغ طائلة ، لا أقول إنها تبلغ مائة مليون من الجنيهات كما قال
الأستاذ فكرى أباطله ، ولكن أقول إنها ستبلغ عشرات الملايين ، وهذا هو
رأى الخبراء الفنيين ، فقد رأينا أنه في إنشاء الخزانات أو السكك الحديدية
أو غيرها كما يجوز نفقاتها عند التنفيذ أصعاف ما كانت تقدره الحكومة لها
عند وضع المقاييسات .

وهناك مصيدة أخرى نص عليها ملحق المادة الثامنة ، وهي أن للقوة البريطانية
الحق في أن تبديل وتغير في مواصفات إنشاء التكتلات كما تشاء طول مدة
العمل ، وهذا من شأنه أن يساعد الحكومة البريطانية على التكتل والتطوير
والتوسيع حتى تطول مدة إقامة جيشها في القاهرة والإسكندرية .

ولا يفوتني أن أذكر أن تلك الامتيازات التي منحتها المعاهدة للقوات
البريطانية والمحدثة في ملحق المادة الثامنة . من شأنها أن تمتن الشعور
الوطني ، إذ أعفيت هذه القوات من تطبيق القانونين المدني والجنائي على
أفرادها أثناء تأدية وظائفهم الرسمية . وأصحى من ذلك أنه في حالة اقتضا
إجراءات مدنية ضد أي فرد من أفراد تلك القوة الإنجليزية — أمام أية محكمة
مصرية — تبلغ الإجراءات إلى سفير إنجلترا ، ولا تتخذ أية إجراءات أخرى
قبل انقضاء واحد وعشرين يوما من تاريخ التبليغ ، وتند هذه الفترة إذا قال
السفير إن إتمام التحقيقات لا يتمسر في خلال هذه المدة ، وقد يطول
استدعاؤه إلى ما شاء الله .

طرق أخرى، وهي من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق الجيزة والصعيد، ومن الإسكندرية إلى مرسى مطروح وجبلها جميعا طرقا حربية، وثلاثة أنخط الحديدى بين الزقازيق وططا. وكذلك ربما يتم تحسين المواصلات الحديدية بين الإسكندرية والإسماعيلية ومرسى مطروح واشترطت إنشاء ثلاثة طرق حربية أخرى في الوجه القبلى وهي من القاهرة إلى قنا وقوص وبجاذة النيل، ومن قوص إلى القصير، ومن قنا إلى الرفدة.

أما قوات الطيران فقد سمح بأن تكون لها مطارات في منطقة القتال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس ومن القنطرة شمالا إلى ملقى سكة حديد السويس - القاهرة بسكة حديد السويس - الإسماعيلية جنوبا مع امتدادها على خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة، بحيث تدخل في هذا الاستعداد محطة الطيران البريطانية الملكية في أبى صير وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التي قد تنشأ شرق القتال، وزيادة على ذلك يكون لقوات الطيران البريطانى الحق في أن تطير جميع الأجزاء المصرية حيث شامت ومتى شامت. وتقوم مصر بإنشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات في جميع الأوقات برية كانت أو مائية لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية، وهذا وحده كاف للقبض على حق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى. وقد بلغ سلاح الطيران من الأهوية في الحروب ما لم يكن يخطر للإنسان ببال. وقد نصت المعاهدة على أن للطائرات المصرية الحق في استعمال المطارات الإنجليزية، وهذا استغفاف بقبولنا، فليس لنا من طائرات هناك ولا مطارات. اللهم إلا إذا كنا سحتل قريبا بمشيئة الله تعالى منطقة التاين. وستكون كل نواحي القطر المصرى تحت هيمنة القوة الإنجليزية جوية كانت أو برية، وإن شئ بقروا من الأرض المصرية إلا وهو في قبضة الاحتلال البريطانى.

فهل بعد هذه المصائب والتكاليف والمهينة على البلاد، وتطويقها كلها يقال لنا إن مصر غير محتلة وأنها أصبحت مستقلة!! لا لا يا حضرات النواب.

دعوني أدلكم كيف يكون التطويق الذى كرته مرارا. إن أنخط القناهب من الإسماعيلية إلى التل الكبير إلى الزقازيق إلى طنطا إلى الإسكندرية يشطر الوجه البحرى شطرين، ويمكن الجيش الإنجليزي من التوغل في البلاد، ويقطع اتصال بعضها ببعضها الآخر. أما أنخط من الإسماعيلية إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية من طريق الجيزة والصعيد فيفصل الوجه البحرى عن الوجه القبلى، وكذلك أنخط المتد من القاهرة محاذيا للنيل إلى قنا وقوص، سيسجلنا تحت كنف الحليفة المتبرية إذ بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلى.

ونظرة واحدة إلى الخريطة تكفى للحكم بأن الحكومة البريطانية ستبين على الطرق الرئيسية بين منطقة القتال والحدود الغربية، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية في الزقازيق وطنطا وكوبرى زقى، وما في هذه

المصانع البريطانية دون كل مصانع العالم. وفي هذا لإحراق الخزانة المصرية لأنها ستدفع من الأثمان ما يريد الإنجليز لا ما يريد نحن ونأسو به الأسلحة. وفيه أيضا منع مصر من أن تقيم مصانع في بلادها كما هو حق كل أمة مستقلة في العالم، وكما كان جاريا في مصر في عهدى المنفرد لها محمد على باشا وإسماعيل باشا. فعد كالت لنا مصانع وسامل يضرب بها التل في ذلك الوقت. وفيه كذلك حجر على حسن اختيار نوع السلاح والارتفاع بالمقررات الحديثة التي تعمد بين يوم وآخر.

هذا الجليش المبجل الذى يقضى عليه اليد الإنجليزية لن يسمح له الإنجليزي الذين نسميهم ظلما بمئة عسكرية، وهم في الواقع هيئة أركان الحرب العاملة المسيطرة الآمرة الناهية، بأن يبلغ درجة الجيوش المتبيدة لأهم يحشون التفوق المصرى ويريدون أن يبقى جيشنا دائما في حالة تامة من الضعف والسجنى حتى يطول أمد الاحتلال ولا تسقط منهم في استقراره. وأن سينكس باشا المفتش العام هو بينه سينكس باشا رئيس البعثة العسكرية المشطرة، والإرشاد الإنجليزي الذى ستمتع به هو بينه الإرشاد الإنجليزي الذى قصم ظهر قواتنا الحربية طوال الأربعة والخمسين عاما الماضية.

ومع ذلك فكيف يتكون لنا جيش؟ ومن أين تأتى بالمال لشكوبته وتكبيره وتسليحه؟ ولينا القلاع والحصون والمطارات، وللدل الطرق العسكرية المصرية حقا، لا للطرق العسكرية الإنجليزية عناية وفنا. من أين تأتى بالمال اللازم لهذا كله ونحن بمجد الله مدفع الطارون والمدخر في بناء الثكنات الإنجليزية والمطارات الإنجليزية والطرق الحربية الإنجليزية، لتكون حراقتنا بعد ذلك كله فارغة، يصفر فيها الهواء وينسج فيها السمكوت خيوله. وما دمتا قد ذكرنا الطرق العسكرية فلنوضح بإيجاز كيف كان الإنجليزي حريص على تطويق مصر من جميع حدودها ونواحيها.

اشترطت إنجلترا إنشاء أربعة طرق حربية: الأولى بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وبنى طنطا وكوبرى زيات ودمندور. والثانى بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير، ومنها يستمر على تربة المياه الحلوة إلى هليوبوليس. والثالث من بورسعيد إلى الإسماعيلية فالسويس. والرابع مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحية المرة الكبرى والطريق المتد من القاهرة إلى السويس على مسافة ١٥ ميلا تقريبا غربى السويس. واشترطت أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدما وتكون لها منحويات حول القرى وأن تنشأ من مواد صلبة يجعلها دائما صالحة للاستعمال في الأغراض الحديثة. وأن تحسن وسائل النقل للسكك الحديدية في منطقة القتال لتسهل حاجات القوات المسلحة في منطقة الاحتلال. وتسهيل النقل السريع للرجال والمعدات والبريات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة ولا تتل الجيوش الإنجليزية من القاهرة إلى القتال إلا بعد أن يتم كل ذلك.

ثم اشترطت أن تبقى القوات البريطانية في الإسكندرية ثمانى سنوات رئيسا يتم بناء الثكنات وإعداد الطرق الأربعة المذكورة وإصلاح ثلاثة

لا تأمن غضب الدولة التي أعلنت الحرب على إنجلترا أو أعلنتها إنجلترا عليها ، فهي تتعرض للدخول معها في حرب ، وقد تضطر إلى إرسال جيشها إلى الخارج كما تخضبه الشؤون العسكرية ، ولو إلى أقصى المعمورة أو جزائر واق الواق (ضحك) .

استطاع أن أحدكم من هذه الجزأ إذا أذن الرئيس .
وبقي كانت لإنجلترا جيوش في بلادها كان لخصمها أن يهاجمها في مقر دارها . وتسلمون أن خصومها وأعدائها كثيرون ، ويستضطر إلى الدخول معها في كل حرب تطلبها أو تطلب عليها ، كما تطلبون أن الحروب في هذه الأزمات ، بعد الاختراعات الحديثة ، صارت مدمرة للغالب والمغلوب على حد سواء .

قد يقبل الإنسان أن يضحي بماله وبسيفك دمه وبسبيل سلامة دولته أو المحافظة على شرفها ويجدها . أما أن تفسر البلاد لمصلحة دولة أجنبية ولمصلحة الاستعمار البريطاني فأمر لا يقبله إنسان .

هذا بيان لبعض المصائب والتكاليف والبواقي التي تحتجها الشروط العسكرية ، وهي لا تتق للاحتلال أرضا ولا لقرية شيئا . فكيف ونحن يرجع إلى الورا ، نسع بأننا أصبحت أحرارا ومستقلين وأنا اليوم في صف الدول فوات السيادة المطلقة والحرية الكاملة .

لا يقول بهذا أي إنسان وضميره مستريح حادئ . وكما نعتقد ، وكان الواجب يقضي علينا ألا نتنازع هذا التسامح العظيم بعد طول الجهاد ، وبعد ما بذلنا من الأموال وسفكنا من الساء . بل كان أولى بنا أن يكون ذلك المأساوي حافزا ونمينا لشعورنا الوطني ، حتى لا نبتل عن حق من حقوقنا ، ولا نرضى بمهادنة إلا إذا كانت تحقق الاستقلال حقيقيا وضميريا وتبنى كل شبهة تحوم نحوه . فما بالك وقد أخفت هذه المصائب كل شبح للاستقلال والحرية ؟

ونصت المهادنة على أن الحاققة أبدية فقررت بذلك أن الاحتلال أبدي سرمدي . وقد سبقني بعض زملائي في هذه القطة .

ارجعوا إلى حضرات الزواب المحترمين إلى ضمايركم ، وترووا في الأمر واجتهدوا البحث العميق وانظروا إلى المستقبل ، فلا تصدروا حكما إلا بعد النقص والدرس ، كي تكونوا أمام الأجيال المقبلة موضع الإكرام والتبجيل والاحترام .

وأكتفي الليلة بهذا القدر ، فقد طلبت من حضرة الرئيس أن يصفني من تكملة الموضوع إلى الجلسة التالية ، فقبل (ضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة — نحن مستعدون وزيد إتمام الكلام الليلة .

الرئيس — لا مانع من الاستمرار ما دمتم تقبلون .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحيد سعيد — تنص المادة الحادية عشرة على ما يأتي :

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان للتصديق على أن إدارة فلسطين

المنطقة من جميع المياه ، ويضمون إليهم كل قلب الوجه البحري . وبما أنهم سيحلون شبه جزيرة سيناء ويصونون بأسطولا على السواحل الشمالية ، بينما هم في السودان يقيمون ، فيسكون القطر المصري شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الإنجليزية .

أما الخط الذي يريدون إصلاحه ، من الإسكندرية إلى مرسى مطروح ، فهو خط لا يفيدنا شيء ، ولا يمننا مطلقا إلا إذا كان لنا أسطول قوى يحمي صاكرنا على الحدود الشمالية الغربية . وحضرناكم تملكون أن جنوبها هي مفتاح الحدود الغربية ، أي أن الجيش المهاجم من ناحية الغرب لا يحم مصر إلا من هذا الطريق . فتي هذه الواحة الآن من الأبار ما يكفي جيشا حرمها ، حيث تزحوا الأبار القديمة وأغواها عليها طلبات لاستخراج مياه تمت حاجتها جيش كبير . ومن هذه الواحة سير العدو إلى واحة سيوه ، إذا وصل إليها تنتقل في أحياء الصعيد ، والوجه البحري واستطاع أن يصل إلى مدنه في أقرب وقت . وإذا كان من الواجب علينا أن ننشئ الطريق في هذه الناحية لا أن نشغ في الشمال حيث يكون تحت رحمة الإنجليز وفي حمايتهم ولحملة سياستهم .

هناك نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، وهي القتال ، فقد أخضت بمسك المهادنة قناة الإنجليزية فقدت حبيبتنا ومصريتها . ولا أدري كيف يكون في يدنا ذلك السلاح القاطع وهو اتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تنظر في موادها ١ و ٨ و ٩ طريقة الدفاع من القتال ، ثم نسمع بأن قضى هذه المهادنة على حبيبتنا ومصريتها قضاء مبرما .

وما قاله المغفور له سعد زقول باشا في هذا الموضوع كاف ، لا أعود إليه حيث ذكره زميل النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه .

وإذا مارطنا هذه المصائب المبدية التي لا يمكن حصرها بالناحية الكبرى والمصيبة العظمى وثلاثة الأثافي ، وهي المادة السابعة التي تقضي بتسخير المصريين لخدمة الأغراض البريطانية فهي تحت علينا أن نتجداخل حدودنا جميع المساعدات والمعونات لإنجلترا ، وأن نمكنها من استئصال مطاراتنا وطرق مواصلاتنا وموانئنا ، في وقت الحرب ، وضغطخوف من وقوعها ، وعند قيام حالة دولية مفاجئة . ولها الناحية دهاء أن نلزمنا إنجلترا أيضا بأن تقدر من الإجراءات الإدارية والتشريعية ما ييسر هذه المساعدات فاعلة ، ومن ضمن هذه الإجراءات إعلان الأحكام العرفية ومراقبة الأثافي ، بما في ذلك — كما قال الأستاذ فكري أباطه — مراقبة التفرقات والليفونات والأسلحة البرقية . وإذا عرفنا أن قيام حالة دولية مفاجئة يمتشى معها خطر الحرب هو أمر تستطع إنجلترا أن تصف به أي ظرف من ظروفها أو أية حال من أحوال الدول ولو لم تكن مهددة ولا خائفة . أدركنا أن المراد هو التحكم في سياستنا الخارجية . وحلنا على معاداة من تصاديه بريطانيا . فأى إنسان يستطيع أن يقول بعد هذا إن مصر أصبحت مستقلة وحررة ذات سيادة لا تشوبها شائبة ؟

يقول النص ، ويقول كثير من إخواننا إن المساعدة ستكون في داخل حدودنا ، ولكن مصر حين تقدم تلك المساعدات والمعلومات لإنجلترا

وتون حضراتكم أن البريطاني مقمّم على المصري .

أما فيما يتعلق بالجنود فقد نص في الفقرة الثالثة على أن " يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين " يتولى الحاكم العام تحديد عدد الجنود المصرية وتكاثمهم والمناطق التي يوزعون عليها، كما أن الحكومة المصرية ستسلم بمجرد تقاض هذه المعاهدة ضابطا مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

فمن هذا تون حضراتكم أن الجيش المصري الموجود بالسودان والذي هو جزء من جيشنا يكون تحت تصرف الحاكم العام للسودان الذي يحدد المناطق التي يقيمون فيها . ولا جرة بوجود هذا الضابط العظيم ما دام أن رأيه استشاري .

ولا شك أن الجيش البريطاني سيحدد من الجيش المصري دورا يتق به الخطر إذا ما قامت حرب في السودان أو في الحبشة على حدود السودان أو في الكنتون، أبني السودان الفرنسي، أو في أية منطقة أخرى تتجاوز الحدود.

تنص أيضا المادة الحادية عشرة على أن تكون هجرة المصريين خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام . وظهر أن قيد النظام الذي نصت عليه هذه الفقرة مطاط ، وتستطيع الحكومة البريطانية في أي وقت بدعوى المحافظة على النظام أو الصحة العامة أن تمنع هجرة المصريين وبذلك لا يكون هناك معنى للنص على أن للمصري حق الإنجليز في الهجرة والملكية وبغرض ذلك، لأن هجرته معلقة على شرط يكاد يكون في حكم المستحيل. أما فيما يتعلق بقسوة دين مصر على السودان، فظهر ذكر ذلك في المعاهدة، وأما انقراضه أو تسويته على حدة . فهل هناك ما يدعو إلى هذه السرية ؟ مع أن هذه المسألة تتعلق بحقوق وأموال أمة يجب أن تحصل عليها لييسر لها القيام بالمشروعات التي تتطلب نفقات هائلة تبلغ الملايين من الجنيهات .

وقد شرح حضرة صاحب الجلالة وزير المالية هذا الموضوع، وقال إن مستندات الديون غير موجودة هنا الآن، فهل هناك ما يمنع من استحضارها ؟ لقد كان الواجب بقضي للمفاوضين أن يحصلوا عليها، فهي مستندات معروفة لا أن يقال لنا أنها موجودة بل إنجلترا أو في الخرطوم، بل كان يجب أن تجمع هذه المستندات حتى يمكن في هذا الموضوع الحيوي التعرف نتيجة في الوقت الذي نعرف فيه نتيجة المعاهدة .

وقد ذكر ماليه أثناء المناقشة أن الأموال الوحيدة التي يعرف بها الإنجليز هي التي استفاد منها السودان في تجميد ثروته — ولكن هناك أشياء أخرى يعرفها وزير الخارجية، كتروكات الجيش المصري في السودان التي تبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهات، تركت كلها عند ما طرد الجيش المصري ، فلماذا لا نحاسب عليها الجيش الإنجليزي الذي استولى عليها ؟

كذلك اشترت متالييزات من إنجلترا ودفع ثمنها قبل انسحاب الجيش المصري ، ولكنها وصلت بعد طرده من السودان فاستولى عليها الجيش الإنجليزي أيضا .

لنستمر مستمعة من الاتفاقيين المذكورين وواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المصافين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتصادقان متفقان على أن النسيب الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رقابية السودانيين " الخ .

لم توضع كلمات " استمرار واستعداد ومواصلة " حيث بل وضحت بقصد إقرار مصر للحالة الحاضرة كما قلت لحضراتكم — فوافقت على المعاهدة بتحديد بلا شك إقرارا لهاتين الاتفاقيتين .

تقتضي هذه المادة بأن الفرض من الإدارة هو رقابية السودانيين قبل كل شيء، وهذا بلا شك بضيغ علينا حتى الشركة المنتصر على في الاتفاقيتين السالفتي الذكر ، فضلا عن أنه يقتضي على ما نقول به من أن السودانيين والمصريين شعب واحد لا يميز .

أما ما ورد بهذه المادة من أنه ليس في خصوصها أي مساس بسيادة السيادة على السودان فإنه بلا شك يدعو إلى السبب نأية سيادة مقصودون ؟ أم السيادة البريطانية أم المصرية ؟ فإذا كانت المصرية فلم لم ينص عليها صراحة كما هو الحال في النص الخاص بقتال السود ؟

والواقع أن بريطانيا لا تريد أن تنقلب بالسيادة المصرية على السودان . وسأبين لحضراتكم أن هذا النص ، بفرض وجوده ، لا تكون له أية قيمة، إذ أن مصر في الواقع محرومة من حق الشركة ومن السيادة الفعلية ومن كل منفعة أو مصلحة، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة على أنه " حتى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم خولة لـ الحاكم العام الذي يشار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء " .

وإني أوجه نظر حضراتكم إلى أن هذه المادة تنبئ الحاكم العام سلطته المطلقة كما أنه قصد فيها عمدا تقديم البريطانيين على المصريين . وقد قيدت التعيين بقيد منها : وجود وظائف خالية . وبشرط ألا يوجد سودانيون أكفاء .

أما بالنسبة لوظائف، فإن المديرين والمفتشين وجميع الموظفين البريطانيين سيظلون محتلين وظائفهم الحالية إلى ما شاء الله — وإذا خلت وظيفة فليس أصل للـ الإنجليز من أن يتولوا إن السودانيين الأكفاء لها موجودون وفي حالة عدم وجودهم فيشغلونها بالإنجليزية كلف . ومن هذا ترون حضراتكم أنه لن يقدر لمصري أن يشغل وظيفة في السودان إلا بعد أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وليست هذه بالضبط الوحيدة التي تقوم في سبيل توظيف المصريين بل وقد نص على أن الحاكم العام أن يبين موظفين من جنسيات أخرى في حالة عدم توفر موظفين سودانيين أو بريطانيين أو مصريين أكفاء .

علاقة للقانون الذي صدر في سنة ١٨٧٨ والذي ينص على أن انشديو يحكم بواسطة وزرائه وقال كلمته المسطورة : « إذا نحن تركنا السودان فالسودان لا يرتكأ » .

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٤ هتوز إخلاء السودان ، ولم يكثف الإنجليز هذا بل كانوا سبياً في استدعاء أمين باشا حاكم بحر القزائل والمناطق الاستوائية والجلحاء عنها ، مع أن هذه المنطقة كانت بيده من الثورة كل البعد—ولكن أراد الإنجليز أن يخلوا السودان كلياً فيكون لهم نصيب عنفهمه ، فيرتبون عليه حقوقاً . وقد تم لهم ما أرادوا فاستدعى أمين باشا بواسطة أساقفي الإنجليز ، ويجرد أن طويت الازية المصرية ونفت الازية الإنجليزية .

ثم فتح السودان بعد ذلك وأتقت مصر عليه التفقات المسالفة وكان الجيش المصري يبلغ خمسة وعشرين ألف جندي ، في حين أنه كان للسودان لا لالانجليز أروطة أو أروطتان ، وقبيلت خسائر مصر في فتح السودان ٨٠ ألف عسكري . أما خسائر إنجلترا فلم ترد على ١٢٠٠ عسكري ، مات أكثرهم من تخيير المناخ وقسوته .

وقد دافع الوفاء المصري عن حق مصر في السودان دفاً عظيماً ، وقال المرحوم سعد زغلول باشا أثناء وجوده في باريس ، إنه إذا كان المصريون يطلبون إرجاع السودان فليسوا مدغوين إلى ذلك يجب التوسع والانتصار وأما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكانتهم الوطني .

إننا نريد أن يكون السودانيون شركائنا ، لم ما لنا ، وعليهم ما علينا . والذي علينا ويدهونا لأن نتجش شديد الاحتياج إلى هذه الاخافية هو أنها قد دامت حق مصر وداست كرامتها .

وما لا يقبله عقل أن هذه الشركة التي بيننا وبين الإنجليز تجعل كل الحقوق للإنجليز وتلزمنا بكل الواجبات .

إن هذه الاخافية باحضرات الزواب باطلة بطلاناً أصلياً ، لأنها بنيت على الإكراه وأصلها قاسم ولا تحكم مصر حق التصرف في أي شبر من أراضيها بخلافه ذلك للمهادلات البولية والقرمانات السلطانية . هذا ما صرح به المغفوره سعد باشا وأصحابه . وقد انتقل بعضهم إلى رحمة الله وبعضهم الآخر زلزاله في هذا المجلس ، وهم أصحاب الدولة والمساعدة النظم باشا وعد محمود باشا وإسماعيل صدق باشا وواصف ظالي باشا وحافظ عفيفي باشا وإته يؤلني كل الأكم ، ويعزى جداً أن هؤلاء السادة الأخيار الذين دافعوا عن السودان دفاع الأبطال بكل ما أوتوا من قوة ، هم الذين يعملون إليها هذه المساعدة التي تخطي إلى الأبد كل وسعة مصر والسودان . يؤلني جد الأكم أن أرى إخواننا يقولون إننا إذا تساهلنا في السودان فإتسا تساهل حتى لا يخلت من أيدينا الإلتحاق مع الإنجليز ، فكان الإلتحاق مع الإنجليز نعمة من نعم الله نضعي من أجلها كل شيء وظال . يقولون ماذا فعل وليس في يدنا قوة نترحم الإنجليز على أن يتركوا السودان ، كان أصلح طريق الرضى لكى يتخلص من مرضه أن يصغر ، وأن يؤتمت مع يخته ، أو كان أحسن وسيلة لتخلص من رسل قد اقتاتل ملكاً لك أو بيتاً أو عقاراً هي أن تتزلل من عن هذا الملك أو عن هذا العقار ، ثم تتهد بأن تدفع له رسوم التسجيل من جيبيك !!

هناك بعض نقط أخرى أود توجيه النظر إليها : فقد نص في ملحق المهادنة على أن الحاكم العام يقدم إلى كل من الحكومتين المصرية والإنجليزية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان كما يبلغ أيضاً التشريع للسودان إلى الحكومة المصرية . ومعنى ذلك أن التشريع سيق من خصائص الحاكم العام إلى ما شاء الله ، ولا ينال المصريون منه إلا مجرد العلم بالشيء ، وبذلك ضاع علينا حق تعيين القضاة في السودان ، إذ لم يرد بشأنه ذكر لا في المواد ولا في المناصر ولا في الملاحق ، وهذه مسألة لا يصح إضلالها ، فالسكوت عليها إقرار لها .

ولا يغربنا كثيراً إرسال سكرتير في معية الحاكم العام أو إرسال غير اقتصادي ، فكلاهما سيكون مرؤوساً للحاكم البريطاني مغنياً لمشيته . كذلك لا يغربنا أن يحضر مفتش الرى مجلس الحاكم العام في قترات موسمية قليلة إذا اقتضت حالة مصلحة الرى ، بعد أن كان مفتش الرى قبل سنة ١٩٢٤ عضواً أساسياً في مجلس الحاكم العام ، وهو كما تملكون بمثابة مجلس الوزراء هنا ، وهو صاحب الأمر يبين مع الإدارة والتشريع .

ثم يقولون لنا بعد ذلك إن الشركة قائمة وإن لمصر السيادة على السودان ! هذه هي النتيجة أتى وصلنا إليها في السودان ، وقد ذكر لكم زميل الأستاذ فكرى أباطه رأى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بشأن السودان ، وقد قال المغفوره سعد زغلول باشا إن السودان أثم لمصر من الإسكندرية .

ولقد كان لزواب السودان المتصفيين من مديرياتهم وعافطاتهم مقامد نيابية فأول مجلس نيابي عقد في مصر سنة ١٨٨٤ باختيار جزء من البلاد المصرية . جاء بعد ذلك مجلس شورى القوانين ، وكان كما أقر اجتهاد السودان نص على أنه إنما يراقب على هذا الاتحاد باختيار أن السودان جزء منهم لمصر .

وجاءت الجمعية التشريعية وكان المغفوره سعد زغلول باشا وكلها المنتخب ففقدت في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ اجتهاداً خاصاً ، وبعد أن قوتت أن الحماية البريطانية التي أعلنت على البلاد باطلة قوتت أن البلاد المصرية تشمل مصر والسودان ، وهي جزء لا يتجزأ وهذا ما يقضى به الحق والعدل والقانون .

ولقد صرح كبار السياسيين الإنجليز بعد إحداد ثورة المهدي وفي أثناء وقوع حادثة ناشروده ، أن السودان جزء منهم لمصر وأن النيل مصري وهو حياة مصر لا يمكن أن يتفصل عنها .

إن ثورة المهدي كما تملكون هي سبب تكة السودان ، وساتكم عنها بعبارة بسيطة انتقل بعدها إلى نقطة أخرى (ختمة) .

ثورة المهدي ، مثل الإنجليز فيها رواية من ثلاثة فصول : الأول قبل الثورة ، والثاني أثناءها ، والثالث بعدها . وقد نجحت الفصول الثلاثة ، فقد مهدت إنجلترا للثورة قبل قيامها وساعدت عليها ، فلما انتعل عليها ساعدت على انتشاره . ولما ذهب المرحوم عبد القادر باشا وأوشك أن يفتض السودان وأن يفتد الثورة ، وشعر الإنجليز بذلك — وكان قد طلب إبلده بقوة تساعده على إتمام إحداد الثورة — رفض الإنجليز إرسال مدد له ولم يكفروا بذلك ، بل طلبوا إلى الحكومة المصرية أن تستعجبه فاستعجبتهم ثم نصحوا قديميهم بإخلاء السودان ، فعارض في ذلك شريف باشا لأن فيه

وإصداره، ثم وضع نظام الإجراءات التي تتخذ للمعاقبة وتخفيف العقوبة بالنسبة للأجانب، وكذلك لما يتباعد تنفيذ مهمة عقوبة الإعدام ووضع نظام للأحوال الشخصية لرعاية الدول التي تقبل نقل اختصاص حكمها القضائية في هذه المسائل إلى الحاكم المختصة. ولا شك أن حل هذه المسائل يتطلب وقتاً طويلاً وهذا ما انتهت إليه إنجلترا للماطلة والتسويق، حتى تظل الأخطال في أعناقها إلى ما شاء الله. ومع ذلك فإن حرية مصر الكاملة في التصرف في إلغاء الامتيازات ضد القتل في المفاوضات لم تنص عليها المعاهدة صراحة، وكان من الواجب أن ينص على حرية مصر في الإلغاء، لأن يترك الكلام مبهماً بحيث تستطيع إنجلترا في المستقبل عرض إجراء تعزير الإلغاء، وتضيق على مصر حررتها في التشريع وهي أكبر مميزات الاستقلال. ولنا أن نساؤل، هل من حقنا - في حالة فشل المفاوضات - إلغاء الامتيازات، أم نرجع في ذلك إلى إنجلترا؟ فحضر الأمر كيف شاعت طبقاً لمصلحتها وتنفيداً لأغراضها؟ إن تركيا وإيران والصين ألغت الامتيازات بمصل من جانبها، فحصلت بهذا الإلغاء من كل ما يقيد استقلالها وبمس كرامتها، فلم تحتفظها الشياطين من الأرض، ولم تجرد عليها الدول جيوشها ولا طائراتها مقابلها على إلغاء قيد عالم مهين لا يتفق واستقلالها.

وفوق هذا فقد لنى الإنجليز الامتيازات في السودان، ونص على ذلك في اتفاقية ١٩ يناير و١٠ يونيو سنة ١٩٩٩، دون أن تناقش الدول في شأن هذا الإلغاء. فما بالها لا تلتزم على الامتيازات والحاكم المختصة في مصر ليس ذلك لكن تستنق مصر تحت إشرافها وتنفذها؟ وإخلاصة بعد ذلك كله أن الزعم بأن المعاهدة توصلنا إلى إلغاء الامتيازات والحاكم المختصة هو زعم لا ظل له من الحقيقة. تلك الامتيازات التي جعلت مصر مستبعدة لكل دول العالم، بل جعلتنا صيدا للصيد.

انتقل إلى الكلام عن مسألة عضوية مصر في عصبة الأمم؛ لا شك أن كل مطلع على مجرى السياسة العالمية قد أدرك أن هذه العضوية لم تخلف إلا لخطة الدول الكبرى ذات المطامع الاستعمارية، ولا ابتلاع الدول الصغيرة وخصوصاً الدول الشرقية منها. ومن أجل هذا حشرت إنجلترا في عضوية العصبة مستعمراتها المستقلة وغير المستقلة ليكون في جانبها عدد كبير من الأصوات. وما هي تريد الآن أن تضيق صوت مصر المقيدة في سياستها الخارجية إلى أصوات أمتها من الشعوب الواقعة تحت حكمها. فليخبروني أي ربح أدى أو مادي في انضمام أمم مستبعدة لأحوالها ولا قوة إلى عصبة الأمم، خصوصاً أن دخول مصر في عصبة الأمم يصلح ملايين باعتراف هذه المعاهدة والمعاهدة كما صارت حكمة تبعية وخضوع.

أضيف إلى ذلك أن المادة الأولى من قانون العصبة تحتم على العضو الجديد أن يقدم خريطة مستقلة تبين حدود بلاده، وهذه خريطة مستبدل مصر العصبة، وماذا صهي تكون حدودنا الجغرافية في هذه الخريطة؟ أي مناج التيل كما هو المفروض والواجب؟ أم حدود أخرى يريدها الإنجليز، وقرعها نحن ونعترف بها بمشهد من عصبة الأمم وتسجل علينا أمدهم، نزلنا عن شطرنج الجغرافي وهو السودان؟

لست أدري بما أحابكم، إياهاكم أتم وقد بسطت طرفاً منها، أم أقوال خصومنا وخصوصكم الإنجليز؟ وقد قال أحد دعاة ساستهم القورد ساليوري في كتابه إلى سفير بريطانيا في باريس بتاريخه أكتوبر سنة ١٨٩٨ لا شك أن حقوق مصر في امتلاك بحري النيل كانت من جراء نجاح المهدي مهلة. ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولا يرق شك فيها بعد انتصار الجند المصرية على الدراويش.

إن أمر السودان باحضرات الثواب ليس بالأمر المهيمن، فأرواح أبنائنا وأجدادنا التي ترفرف فوق رؤوسكم تنادىكم، الاضطربوا في حقوقكم في السودان وألا تضربوا في مستقبلكم. فليحكم مطلقاً على قضاء السودان جزئاً من مصر - لأن التناقص على السودان كالتناقص على جبل المشقة ينقذ فينا حكم الإعدام في أي وقت أراد، فانظروا في هذا نظرة المحقق الحريص وقولوا ما قاله دولة الناصر باشا في سنة ١٩٣٠:

"تقطع يدي ولا أمضى معاهدة تفصل السودان عن مصر". ولا أظنه يتكرر هذا.

انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القسم الثالث وهو الامتيازات.

تقول المادة الثالثة عشرة من المعاهدة إن إنجلترا تعترف - ولا فضل لها في الاعتراف لأنه لا يحصل حاصل - بأن نظام الامتيازات القائم الآن في مصر ملأماً روح العصر الحاضر ولا حاجة مصر الحاضرة. وقد سبق أن أعلنت ذلك إلى المفوضية السليمان حسين، حينما ألبنته تقريراً لحماية الإنجليزية تلك الحماية الباطلة. فإعلاها الآن لا قيمة له وكان المتظرب هذا التصريح وبعد هذا الاعتراف أن تلغى الامتيازات والحاكم المختصة إلغاء تاماً ولكنها أضافت على تدابير وعلى مفاوضات. وبعد أن طلبت منا أن نتصل بالدول لرغم كل قيد يقيده تطبيق التصريح المصري على الأجانب أرغمتنا على إقامة نظام انتفاك للمعاهدة المختصة، وكان من الواجب أن نترك لنا الحرية في مسألة الامتيازات إلغاء أو إلغاء، ولكن الإنجليز رفضوا أن ينصوا على إلغائها في المعاهدة حتى فيها يخص امتيازاتهم أنفسهم. وقد جعلوا المسألة شائكة أكثر مما كانت، إذ فرضوا علينا المناقشة مع الدول على أن يكونوا هم المرجع الأخير في ذلك، وأصبغوا هم المهتمين على إلغاء الامتيازات والحاكم المختصة فأصبحت لا بد لنا من مفاوضات وتقرير قوانين، وأصبحت في المسائل الصغيرة لا بد لنا من الاستئمان بالإنجليز، وفي المعاهدة كثير من المسائل لا بد لنا من أن نلجأ إليهم فيها، حتى يقرروا رأياً ويقروا تصرفاً، لكن تصح هذه التصرفات صحيحة. ويظهر من هذا أنها حرمتنا من ذلك الحق الذي أقرته الدول ووافقت به، ألا وهو إلغاء الحاكم المختصة بعد إعلان هذه الرغبة من بسنة.

أما القول بأن لنا مطلق الحرية في أن نباهر حقوقنا كاملة إذا لم نصل إلى نتيجة في مفاوضاتنا مع الدول، فإن هذا لا قيمة له إطلاقاً لأنه لا بد لنا من الرجوع إلى الإنجليز، ولا بد لنا أن نعترف بأن التدابير التي تقوم بها مع الدول هي مستجيبة. على أن هذه التدابير منصبة على سريان التشريع المصري على الأجانب بما فيه التشريع للملك ومنصبه على إقامة نظام انتفاك للمعاهدة المختصة ولا يكون لنا الاستفادة من هذا النظام ومن تطبيق التشريع المصري على الأجانب إلا بعد القيام بشروط لا بد من اتخاذها، وهي تعديل قوانين الحاكم المختصة فيما يتعلق بنظامها واختصاصها وتعديل قانون تحقيق المنايات

نصنع ماصتته كل الأمم الغزاة ، التي اعتدى الأتومياء على استقلالها ثم استردته منهم بعد طول الكفاح .

ولو كان من واجب الضيف أن يقبل أية لقمة مسمومة يرضها عليه القوى ، لما كان هناك داع لقيامه فوجه الإنجليز منذ أمد بعيد ، وما كان هناك معنى لما خسرناه من أموال ، وخصيتنا من أرواح .

ولو آتس منا الناصب القوى إصراراً على الحق ، ومضاء في الجهاد ، لما عرض علينا هذه العروض المزيلة والاغاثات الرخيصة . وليست هذه بالفرصة الأخيرة . لما أكثرنا تمحين الفرص وما أكبر ما تزداد بريطانيا ارتباكاً في شؤونها المالية . فتضطر إلى لرضائكم اضطراباً .

أيها الأخوان :

ماقلت لكم إلا ما توجب به الوطنية ، وما يستريح إليه الضيف ، وأتمم بمداقته أصحاب وطنية وأصحاب ضمائر ، ومستقبل الأمة بين شفاكم فاقصوا الله وقولوا قولاً سديداً ، والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل المناقشة في تقرير لجنة الخارجية من مشروع القانون الخاص بالمواطنة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا المقتضى إلى يوم السبت المقبل ؟

(موافقة طامة) .

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأميري — يا حضرات النواب المحترمين : سمعنا بالأمس آراء المعارضة في المعاهدة ، وهي على ما سمعناها تجلجت في صورتين : الأولى معارضة صريحة ، والثانية معارضة من نوع جليل سأتكلم عنه فيما بعد .

ولقد كانت المعارضة الصريحة مفهومة في أساسها ، لأن لأصحابها رأياً مدروفاً في المفاوضات يقضي بأن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء . فمن المفهوم أن يكون صاحب هذا الرأي مارضاً شديد المعارضة فيما نحن بصده .

ولكننا ، يا حضرات الإخوان ، لم نفهم المعارضة التي تجس كل شيء قدومه ، وكما على اعتقاد بأن المعارضة ، مهما كانت نزيها وأغراضها ، ومهما كان الخير الذي تظهر فيه ، لا ينبغي لها أن تتماهى عن الحسنات البارزة فتعترف بأنها حسنات ، أو عن السيئات الظاهرة فمن أنها سيئات ، أما هنا الخط الذي سمعنا من إنكار البليديات والحقائق ، فمعارضة لم تكن تتوقعها .

تري معارضة الأوس إلى فكران كل حسنة في المعاهدة ، وإلى أن كل مزاياها الظاهرة هراء في هراء !

حضرات النواب المحترمين : إن المعاهدة المصرية الإنجليزية المبرومة علينا هي مجموعة منافع بريطانية ، تنزل نحن تنفيذها في الحال مقابل مجموعة من العود البريطانية لمصر صيغت بطريقة ملهرة ، ووضعت في أسلوب حكم بحيث أصبح تخفيها مستحجلاً ، وذلك بين الاحتلال ، وقضى على حيدة القتال ، وتنفلت السلطة الإنجليزية في كل مراقبنا ، وضمت بقضاء جيشنا هنزلاً ضيقاً ، وشطرت السودان عن مصر ، كل هذا بجبهة المفاعلة على طرق مواصلنا ، ونحت ستار الصداقة والتحالف بين البلدين ومن أجل تملكات كاذبة متنوعة لم يكن لها وجود قبل السنين الأخيرة ، إذ لم تكن بريطانيا منذ احتلت مصر تدعى لنفسها حقاً أو امتيازاً خاصاً فيها ، بل كانت تتدعى دائماً بأنها لا بد من أن تتركها لأهلها يتصون بها كما يشاؤون ، وقد صرحت مراراً بأن استقلال مصر أمر ثابت مقدر .

لقد أمضت إنجلترا مع بقية الدول معاهدة تريبيا (الإستانة) سنة ١٨٨٢ وهي ميثاق من الدول بالتجرد من المطامع في مصر ، وبالأحلول إسدالها — وإنجلترا من بينها — ابتلاك شيء من أرض مصر ، ولا الوصول إلى مركز خاص ، أو نيل امتياز تجاري لرباطها ، لا يستطيع رعايا الدول الأخرى الحصول عليه .

وقد قرر اللورد "جرايتيل" وزير الخارجية البريطانية في خطابه لوزارة خارجية فرنسا في يوم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ أن الحكومة البريطانية ستفتح على تركيا وفيه الدول جبل مصر عابدة كوسيرا ومجلت فرنسا هذا الورد رسمي على بريطانيا . وفي ٢٣ يونيو من تلك السنة عرض المسير "فيري" المخابرات التي دارت في شأن هذا الموضوع على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان والتصديق . وقد حدث في مفاوضات "درومونتوف" وهي مشهورة ومعروفة للجميع — أن اقوت إنجلترا الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات ، ولكن الدول رفضت ذلك لأن إنجلترا قد اشترطت الرجوع إليها إذا حدثت بخطر خارجي أو داخلي .

وفي سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حاجتها للكاذبة على مصر ، فلم يتغير الوضع القانوني بلادنا واضطرت بعد ذلك لإنقاذها . وكذلك تصرح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو مع كونه غير ملزم لمصر ، لم يحقق لإنجلترا شيئاً من غاياتها ، فيدعي أن يظل مركزها في مصر كما كان لا يمتدح من سند دولي أو قانوني ، فلا يحق لها أن تتجج بمركز خاص ، أو بحقوق ماعل سائر الدول . فلا يترجم نصمته المعاهدة من أن الاحتلال قد انتهى وأن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، فكل هذا ليس سوى صيغ وقائظ لامت إلى الواقع بصله ، ولا يجوز لأحد من المجاهدين في سبيل الوطن أن يقول إننا لا نستطيع الآن أن نعمل شيئاً ، فهذا قول يدل على العجز والوقوف في منتصف الطريق وهو شاق وطويل . ونحن قبل ماذا عسانا نصنع ؟ لجواي أن نصنع ما صمناه منذ تأسيسنا بالاستقلال ، فنقوم بما قام به الوفد المصري حينما تألف سنة ١٩١٨ وكذا نصيب الملف الأمسي .

بعيدة من هذا البعث !! وما اعتقد هذا الرأي إلا أنه هو بمن الاحتكام إلى القانون الدولي .

فلما رأى شيء يتحرك إذن ، كى فخرج برأى صحيح في المعاهدة ؟ اعتكف إلى العاطفة وحدها ؟ أم بالباطعة غذاء النهضة ، وسافرا على الجهاد ، وباعتا للأمل في قوس المجاهدين ، ولقوة في جهود المخلصين ! أم بالباطعة في هذا الميدان الفسيح ؟ ولكن أممها وأكرم يوم تنصرف وتغزو فتأخذ مكانها إلى جوار العقل والتفكير الهادئ العميق ، لتبحث الأمور وتزنها بميزان غير متأثر ، وتلتصق ظروف الأمر وملابساته ، فهناك تصل إلى القرض الحاسم وتنطق بالقول الفصل .

إن العاطفة ، بإحضرات التواب المحترمين ، مثلها كمثل الجندي المخطوب ، يقاتل حتى ينصر ، فإذا ما انتصر أسلم الأمر إلى رجل السياسة ليتم ما قام به رجل الجيش . وسيفد يكون التقدير الهادئ الصريح ، لا على حساب العاطفة ولكن في حدود القرائن التي أتت بها وفق كنهها .

فالواجب أن يعمل العقل والعاطفة معا في هذه الظروف ، فلا تنفرد العاطفة ولا يستغل العقل .

قالوا يجب أن نتحكم إلى أقوال الزعيم الخالد ، وإلى الماضي وما حدث فيه ويسمون هذا الرأي رأيا حليما . أما أنت نتحكم إلى أقوال الزعيم الحيا وكرامة ، وتفعل وجه الله القطعة العسكرية ورأى أن بقاها لا يستلزم استقلال البلاد . صحيح أنه لا تصرفات تلاها الممارضون في الجلسة الماضية ، ولكن لا ينبغي هذا أنها قيت في ظروف مشهورة معروفة ، وكلهم قد يكون أنه بعد أن قطعت مفاوضات سنة ١٩٢٤ بدأ رئيس الوزارة الإنجليزية يهاجم ويلين من التصريحات مادما زعيمنا إلى أن يقابل تلك التصريحات حرفا بحرف ومعنى بمعنى . ولقد كانت الوزارة الإنجليزية في ذلك الوقت على وشك السقوط ولم يكن لها من الحيلة سوى يوم أو يومين ، وإراد رئيسها في تلك الظروف أن يتخذ من تصريحاته في صدد المفاوضات نكأه يتكهن عليها ليكسب أكثرية تعطيل في عمر وزارته ، ورأى زعيمنا ناحتبه أن السبق في المفاوضات على تلك الحال عيب لا طائل وراءه ، فلم يشأ أن يتقيد بشيء في تصريحاته .

أما مظالم الماضي وعلوانه ، أو ما يسمونه بالأمر الواقع الذي يريدون الاحتكام إليه ، فلا يتكرأح أن الماضي كان علوا بالمعنى بل حقوقنا والتدخل التصحي في شؤوننا ، ولكن هل سنى هذا أن سكر هذه المسألة حتماً وإن إنجلترا فملافتنا المستقبل معنا مستدلل في كل شيء ؟ الإنسان أن يحدو ويخاف . أما إن يسوق رأيه سوا تحكيا لا دليل يؤيده ولا جهة تستند فأمر غير مقبول .

نحن نشكو من الماضي ، وشكونا منه كثيرا ، ولكن هذا الماضي الذي يطالبون جملته قايما للسبيل ، هو الذي تقوم المعاهدة حذا بيننا وبينه ، فما وضعت المعاهدة إلا لتفنى آثاره وتلتشى بيننا وبين الإنجليز حالة جديدة وتؤسس علاقاتنا بهم على أساس ودي متين . فليس هناك معنى لأن نقول إنه ما دامت إنجلترا قد تمخضت من الماضي فهي سوف تستغل والمستقبل .

فالحسنات والمزايا التي قبلتها المعاهدة شيء لا قيمة له عند أولئك الممارضين ! لا قيمة للنص على الاستقلال ! ولا للنص على إنهاء الاحتلال ! حتى مبدأ التحالف يتبرشون عليه ويتساءلون : مع أية دولة تتحالف ؟

اتحالف مع إنجلترا ذات السوابق البديلة . تلك الدولة القوية الطاغية ؟ كلا ! ليس بمجازان تتحالف معها !

أجل ! لم لا يريدون أن يتبرشوا بالمجزات البارزة في المعاهدة ، وهي أننا سنصبح بها أحرارا في تأليف جيش قوى عظيم ، لنجهز بأحدث الآلات وتزود بأحسن المتاد ! وهم لا يسمعون أن تلقى الامتيازات ولا أن تصبح الإعادة الداخلية في البلاد حرة من كل قيد ، بعيدة عن كل تدخل أجنبي !

لا إدارة أوروبية ، ولا رقابة مالية أو قضائية ، كل هذا منكور غير مذكور ! ثم أت المعاهدة بمسنة فيه !

كذلك ما يترقب على المعاهدة من نتائج مباشرة لم ينص عليها فيها ، وإنما هي عليها ، كاستمرار الحياة اليابانية ، واستتباب الحالة الداخلية ، وانصراف الأمة والحكومة إلى إصلاح ما أفسدته الهبوب السابقة ، وانتاش الروح المدنية في البلاد ، شيئا وكل حامل فيها ، كل هذه الحسنات ، بإحضرات السادة ، أمور ناهية لا قيمة لها ولا قدر عند هؤلاء الممارضين !!

نحن نبحث حرية الرأي ، ولكن ما حيلنا في أصحاب تلك الآراء وهم يرون كل شيء أسود قاتما ، ولا يرون أي قيس من الضوء في المعاهدة ، فهي سيئات في سيئات يجب رفضها حتما !!

لو أنهم ذكروا أن في المعاهدة كيت وكيت من الحسنات ، وهذا وذاك من القيود ، لمجاز أن نسمع لأرائهم وأن نقاشها ؛ ولكن طريقة الإنكار المطلق التي اتبعوها ، وتحليل الألفاظ غير معانيها ، وإبداء التشكك فيها هو صريح من الحقوق التي كسبناها ، هي طريقة غير جدلية ولا منطقية . وفي الحرام أن يسير المرء على هذا الخط في بحثه ، لأنه إنما يظلم تقديره وأتمه وجهود الماملين المخلصين .

تصلبت المعارضة إلى النص الخاص بحماية الأجانب ، أرواسهم وأموالهم ، وحلفت ما لا يحتمل وتبرحت على غير المراد منه ، مع أنه نص صريح لا ليس فيه ولا غموض ، وقد انتهى إليه على ضوء مناقشة عنيفة وردت في الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ولكن المعارضة أبت إلا أن تشكك فيه ، وفي المزايا الجلييلة التي جاء بها صراحة وخفيا .

وبن حجب ، أننا ونحن نبحث اليوم معاهدة ، أي مشروع قانون ، هو فوق كل قانون ؟ نسمعهم في هذا المجلس يقولون إن من لبست الاحتكام إلى نصوص القانون الدولي ، بل الواجب أن نتحكم إلى آراء أديت في ظروف معروفة . أما القانون الدولي فلا يصح أن يكون مجالا ليحنا !

ذلك رأى غريب ، وأشد الغرابة فيه أن تنطق به ألسنة الأمثلة الحاميين ! نحن اليوم بصدد مشروع قانون من مساعدة تنظيم مملكتنا مع دولة أجنبية ، بل مع دول كثيرة ، فكيف يقال بتبعية القانون الدولي ناحية

فهي مستقلة . وليس يمكن في نظر القانون الدولي ولا في نظر عصبة الأمم أن تكون الدولة مستقلة في شؤونها الداخلية والخارجية ، لتكون لها صفة الاستقلال الدولية ، بل يجب وبوجوب حتميا ألا تزل شخصيتها الدولية . فكثير من الأمم مستقلة ، ولكنها مع ذلك تحت الحماية بانفلاق بين الدوليين الحماية والحماية .

وقد قالوا إن القيود التي تهدم الشخصية الدولية أربعة هي : الحماية والتبعية الدولية ودعم الجزية والانتداب ، فهي القيود التي تجسم شخصية الدولة متضائلة بل زائلة ، وهناك لا يكون استقلال ولو كان معترفا به .

لما دامت الأمة أو الدولة ذات شخصية دولية معترف بها فهي مستقلة ، أما القيود فلا تؤثر في صفة الاستقلال الظاهرة البازية .

مثل القيود في المعاهدة المروضة كتل جرة من الفداء يظلموا الإنسان قصد العلاج ، فقد تشمره الماراة والفضاضة الشديدة ، ولكنها لا تضره ولا تمنع خيره ، بل تعمل عملها الفصال في القضاء على الداء ، وقد تبقى مرارتها بعد زوال الداء ولكنها لا تبيده مرة ثانية .

إن القطة العسكرية هي حجر الزاوية الذي دارت حوله المعارضة .

حدثت المعاهدة — معاهدة الصداقة والتحالف — الغرض من القطة العسكرية وعدد القوات البريطانية التي تقيم بها ، كما أنها نصت على أن الأراضي التي تشغلها هي أراض مصرية ، ولا شك أن هذا التصديق من حيث المدد والفرص والأجل ، لا يبرح حلا لتخوف من أن يقاء القوات البريطانية في القطة العسكرية يمس سيادتنا القومية .

تقول المعارضة إنه لا يمكن لهذه القيود أن تفر مشروعات المعاهدات السابقة وهذا بلا شك يؤثر على السيادة المصرية .

حضرات الزاوب المحترمين :

قد يكون هذا متخلا في التفاصيل التي سبقي زملائي في الكلام عنها ولكني أريد أن أتساءل عما يحدث بعد رفض المعاهدة ؟

صحيح أنهم يقولون إننا إذا قبلنا المعاهدة كان شأننا شارب الضمايف المتدنين ، ولذلك يجب علينا أن نستمرد في جهادنا السلي ، ونظل نطالب بحقوقنا حتى نحصل عليها كاملة .

هذا كلام جميل !!

ولكن غاتم أنت يقولوا أيضا إننا في عصر السرعة ، وإن العالم يخطو خطوات مريضة نحو الرق والكال في جميع مرافق الحياة من تعليم وتثقيف ، كما أن جميع الدول تتسابق في ميدان التسليح .

كل هذا صحيح . فكيف إذن نبقى نحن تحت كنف الأمل ، وتحت كنف الظورف ، مستسلمين وماضين في جهادنا السلي على السياه نرسل إلى استغلا كاملا لا شائبة فيه ؟

نظل نحن منتظرين ، فلماذا تكون النتيجة ؟ نسبقنا أم عبيدة أقل منا بمراحل كبيرة في الحضارة والمدنية .

هذا أمر محتمل الوقوع ولا شك ، ولكنه حين يقع يكون مروجيا على نصوص المعاهدة . أما المعاهدة فهي بريئة بخصوصها من أن تطلى نكوة التحكم والتدخل في شؤوننا الداخلية أو الخارجية . فإذا ما أريد في المستقبل أن تستغل القيود العسكرية لتجمل سلاحا يمتد به على شؤوننا ، فهناك الخروج على نصوص المعاهدة وأحكام التحالف ، وهي نصوص صريحة لا تترك أي مقصد للتدخل .

كان الماضي مؤسسا على تصريح ٢٨ فبراير ، وهو كما تعلمون صادر من جانب واحد ، وقد أعطى السلطة المطلقة لإنجلترا في التحفظات الأربعة المروضة . ولكن المعاهدة المروضة قد نسخت هذا التصريح وهدت قوائم الأربع ، وجاءت نصوصها — فيما عدا النصوص العسكرية التي سادكم عنها فيما بعد — صريحة واضحة لا يلج بها الشك أو الغموض ، فالتدخل الذي شكنا منه ، وكثيرا ما نعلمنا ساوذه نعم فيرنا بمنزلة ، أن يكون ما دامت هناك نية صادقة وإخلاص متبادل في تنفيذ المعاهدة .

يقولون بالاحتكام إلى الواقع ، فإذا كانوا يقصدون الواقع الخاص بمصر فهو في مجاهل الشيب ، لأننا لا نعلم ما يكون غدا . أما إن أراد ما جرى بين الدول بعضها وبعض فهو واقع في مصلحة المعاهدة ولا شك .

أية دولة هي اليوم مستقلة تمام الاستقلال ، ذلك الاستقلال الكامل الخليل بكل حروفه وسمانيه ؟

يمكنني إحضرات الزاوب المحترمين أن يكون عهد عصبة الأمم نفسها قيدا على جميع الأمم المشتركة فيها ، فإن الاستقلال الكامل الخليل ، الذي لا يخله الشك أو الضعف عند هذه الدول التي تزايف العصبة ؟

يمكنني أن أقول العصبة إن دولة من الدول قد احتلت على أخرى ، فاما أمرها بأن تعمل كذا وكذا ، وفي سبيل تنفيذ هذا الحكم أحاصرها وأمنع عنها الغذاء وأمنعها من المحاربة ، فإن خالفت هذا الحكم حقت عليها العقوبة واستهدفت لضرب جميع الدول — يمكنني أن أقول العصبة هذا ليكون تصرفها قيدا وعدا لاستقلال كل دولة . ولكن الأمر على التقيض لأنه يجري على السنن الطبيعية التي ينشأ العالم عليها . وقد درسا في المدارس فيما مضى نظرية العقد الاجتماعي ، وهذا أن كل إنسان يجب أن يتزل في سبيل المجموع عن حق من حقوقه ، فبالفاس يجب أن تتزل كل دولة عن شيء من حقوقها في سبيل السلام العام لخير المجموع .

لقد تضمنت معاهدة فرساي قيودا ثقيلة وزعت تحتها ألمانيا بما وضعت من جيوش محتلة في بعض أقاليمها ، وبما حدثت من قواتها العسكرية البرية والبحرية والجوية ، ومع ذلك لم يقل أحد إن ألمانيا صارت بهذه المعاهدة دولة غير مستقلة .

كذلك عندما نشأت الأزمة الدولية في سنة ١٩٣٤ بسبب الحرب مع الحبشة ، قبلت فرنسا أن تجمل مواثيقها تحت تصرف الأسطول الإنجليزي ، فلما قال أحد إن فرنسا أصبحت بذلك دولة غير مستقلة .

قولوا أيها السادة إن في المعاهدة قيودا ، وتم فيها قيود ، ولكنها أمور لاهتم الشخصية الدولية لمصر ، وما دامت الأمة محتفظة بشخصيتها الدولية

فأنتي أن أقول فيما يتعلق بالنقطة العسكرية إنها تعتبر ذاتها حق ارتفاق
أي أن دولة من الدول تالت حق استقرار على قطعة أرض تابعة لدولة
أخرى . وقد اختلف الشراح في حقوق الارتفاق من الوجهة الدولية . وقد
تناول حضرة الدكتور ساي جيه الأستاذ بكلية الحقوق هذا الموضوع بالشرح
في كتابه عن القانون الدولي العام الذي طبع سنة ١٩٣٣

اختلف الشراح فيما إذا كانت حقوق الارتفاق المولية المترتبة على اتفاق
تؤثر أو لا تؤثر على الاستقلال . وقد رأى بعضهم أنه يجب بحث هذه الحقوق
على حدة لأنه لا يمكن وضع قاعدة عامة لما هي Question d'espece ،
فتبحث كل حالة مستقلة عن غيرها ، وتبحث ظروفها وما إذا كانت هذه
الحقوق لأغراض محددة أو لانتفاع بها مدة معينة .

الزئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أنه سبق له أن تناول
هذه النقطة بالكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسويطي — أحضرات
النواب المحترمين إلى أرى للأسباب التي أبديتها حضراتكم أن هذا القيد
لا يمس استقلال البلاد ولذلك أقترح قبول المعاهدة (تصديق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهي الدين بركات بك — أها الزملاء
المحترمون :

أرجو أن تسمحو لي بكلمة قصيرة عن المعارضة .

ليس ليما من يجهل أن الإنجليز أساتلة في الدعاء ، أساتذة في الاستعمار ،
أساتذة في تحرير المعاهدات .

ففي كل يوم نرى لهم من الخطب والمذكرات ما يزنون ألفاظه وزنا ،
وما هو ماله لكناح الكلام بقدره لا تباري ، حتى لقد نسب لطفة الإنجليزية
قصور لما فيها من مخوض ولكنه مخوض مقصود ، لأنهم يرون أن أفراد
الحياة لا يمكن أن تكون صريحة بسيطة ، لذلك تراهم يضمنون القواعد
والألفاظ بحيث يمكنهم إذا ما حزن الأمر وجد الجدل أن يستفيدوا منها .

ومع ذلك فإنهم عند ما أرادوا تحرير مشروع معاهدتهم معنا ، ورغم
وجود خيرا من منهم بيننا ، فإنهم أرسلوا لنا خيرا في تحرير المعاهدات يتولى
اختيار الألفاظ ووضع الصيغ ، حتى لا يفلت منهم معنى أو لفظ أو تمييز
لا يؤدي لهم المعنى المقصود تماما ، فهل يمكن أن تصوروا أن نسي من الممانى
أو تأويل من التأويلات التي يقولها واحد منا تكون غابت عنهم ، والمعاهدة
قد كتبت بلهتهم التي هم أهلها وأصحابها ؟ كلا يا سادة .

ومع ذلك فقلت أشك أن من بين مفاوضينا من بلغ من معرفة اللغة
وملك تأمية البيان واشترك في المفاوضات مع الإنجليز منذ نحو عشرين عاما ،
فلا يمكن أن تكون غابت عليهم معانى الألفاظ وتأويلاتها ، ولذلك أرى
من واجبا جديا أن نقول بنجس الجراءة ونهش الصراحة كل معنى يحول
بخاطرها ، وجزا ما بأن هذا المعنى لا يمكن أن يكون بعيدا عن ذهن المفاوضين

يقولون إن الواجب يقضى علينا بأن نكون عمليين ، وهذا صحيح . ولكن
يجب أن نكون عمليين في حدود العقل والحكمة والإنصاف .

لقد قاسمنا الأميرين ، وتابنا على الجهاد ، ووقفنا في سبيل كل اعتداء
على حقوقنا واستقلالنا ، فلا يمكن مطلقا اليوم ، بعد هذا الجهاد الطويل
أن تقبل معاهدة تكون مجحفة بحقنا ، وتؤثر على استقلالنا ، وأن نرضى
بالقائمة المسولة والمعاهدة الخفاعة .

نحن نرى أن هذه المعاهدة تحقق لنا استقلالا لا تشوبه شائبة ، لأن
التبديد التي تضمنتها إنما وضعت باتفاق الطرفين ، ولا خوف من للمعاهدة
مخافات النيات صادقة .

سمعت حضراتكم في الجلسة السابقة دولة صدق باشا يقول إنه قبل هذا
المشروع ، لا إلى أنه استقلال كامل ، ولكن على أنه خطوة كبرى نحو
الاستقلال . والواقع ، يا حضرات النواب ، أن دولة صدق باشا وقع على
المعاهدة فلا أعلم إذا كان هذا الكلام قد أبدى قبل الآن .

يقول دولة صدق باشا إنه يتكلم بما يصفه الشخصية ، ويصفه بمملا
لحزب من الأحزاب . هذا حسن . فكأن الذي يفهم من هذا أنه كفاوض
لا اعتراض له على المعاهدة ، ولكنه يصفه الشخصية له اعتراض أو على
الأقل له تحفظ .

إلى أعرف أنه كان يمثل حزبا إنشاء المفاوضات ، فلا يمكن أن أوفق
بين قبوله التوقيع على المعاهدة بدون تحفظ وبين إبدائه الآن هذا التحفظ .

لقد أعلن أصحاب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ الفرح والسرور بمجرد
الحصول عليه ، وجعلوا يوم إعلانه ، وهو يوم ١٥ مارس ، يوم عيد رسمي .

يقول دولة صدق باشا إن هذا التصريح كان خطوة أولى نحو الاستقلال ،
وأنهم تمكنوا من عدم قواعده الأربع أى التحفظات في مشروع
سنة ١٩٣٦

يرى دولته أن هذه التحفظات كان لها تأثير في استقلالنا ، بينما نحن
كأ نرى أنها كانت تمنح الحماية بمعناها الصحيح . فكيف يأتي اليوم —
بعد أن همدت جميع التحفظات في المعاهدة المروضة على حضراتكم —
ويقول منها إنما فقط خطوة نحو الاستقلال .

لقد قلنا جميعا قيد النقطة العسكرية ، ولم يترتب على تصريح ٢٨ فبراير
جلاء القوات البريطانية . فهذا قيد موجود من الأصل . وليعزبن دولة
صدق باشا إذا قلت إلى لا يمكن أن أهم موقفه الآن .

كذلك يقول دولة محمد محمود باشا إن هذه التبديد تتناقض مع الاستقلال ،
ولأنه لا يقبل مشروع المعاهدة إلا لما تضمنته من مزايا عظيمة تأخذ بيد
الأمة نحو الرقي والنسي إلى الاستقلال .

لم يقل دولته إنه يتكلم بصفته الشخصية ، فلا أدري إن كان يقبل
بهذا الكلام لأول مرة ، وأنه أبداه بصفة تحفظ عند التصديق على المعاهدة
وهذا بطبيعة الحال شأن دولتهما مع زملائهم المفاوضين ، لأني لم أطلع على
حاضر الجلسات ، ولا أدري عن أحوالها فيها شيئا .

زملائي المحترمين :

إن من بيننا مسلمين وأتباعا ، من غير أن يكون للدين تأثير في الصداقات بيننا ، فكل يحترم عقيدة صاحبه ونحن لننتهز الرق الأذى أو نكوب أمناه لحماية الإنسانية ، حتى نجعل حرية الرأي فوق الاعتبارات الشخصية فلا تؤثر صداقة المباحة أو توقيفها على صداقة مجيئنا وخصائنا ، كما لا يؤثر اختلاف المذهب أو الدين على تلك الصداقة .

وبهذه الروح أريد أن أنتقل مع حضراتكم إلى بحث موضوع المباحة بحثا يجعل فيه الجهة تخرج الجهة ، لا التهمة تفرغ التهمة . فهذا وحده تكون أدينا واجب الوطنية ولينا داعي الوطن .

سأتكلم عن المباحة على نحو يخالف ما اتبعه بعض من سبقني من حضرات زملائي ، فقد تكلموا عن المباحة في ذاتها بصرف النظر عما سبقها من المبادئ والمفاوضات والمشروعات ، وناقشوا مآرا في اعتدائه على استقلال البلاد وما كان منطبقا على الاستقلال التام أو غير منطبق عليه . ولكني رأيت أن يكون بحثي متصلا بخاصة وبما سبق أن أديته من الآراء ، متصلا بما سبق أن قبلته من الارتباطات . ومن أجل ذلك لا أريد أن أستطرد في بحث تقني أو قانوني ، بل أريد أن أتناول المسألة من وجهتها العملية وأن أثارن بنوع خاص بين مشروع المباحة الذي انتهت إليه المفاوضات في سنة ١٩٣٠ ومشروع المباحة الحالي ، حتى إذا كانت المباحة الأخيرة قرينة جدا من معاهدة سنة ١٩٣٠ دعوت حضراتكم إلى قبولها ، أما إذا كان البلد بينهما خاسرا ، استندت إلى البيان الذي سأطرح به ، لأطلب من حضراتكم رفضها . وأخني في موقعي هذا أخفي تماما مع أشد انصاف المباحة .

وسأقسم كلامي إلى أربعة أقسام :

(١) القطة العسكرية .

(٢) السودان .

(٣) الامتيازات الأجنبية .

(٤) الأعباء المالية التي تثرب على هذه المباحة .

أولا - القطة العسكرية : لدى حضراتكم الخريطة المرافقة للمباحة والخريطة التي ألفتها بالقرير المقدم من لجنة الخارجية ، فأريد أن ننظروا فيها لتروا الخط الأحمر الذي يحدد من القطرة ويهني عند بئر أحيمر ويحدد المنطقة التي يسكن فيها الجيش البريطاني .

هذه المنطقة ، طبقا لمشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ كان يجب أن تكون غربي قناة السويس وشرق خط ٣٣ طولا ، وأن تقضى عند تقابل الخط ٣٣ طولا مع الخط ٣٠ عرضا . فمن ذلك يتبين أن المنطقة التي كانت مخصصة لتدريب الجنود وإقامتهم طبقا لمشروع سنة ١٩٣٠ أقل بكثير من نصف أو طلت المنطقة التي أصبحت لهم الآن ، كما يتبين أن هذه المنطقة الأخيرة تبعد عن المنطقة الواردة في مشروع سنة ١٩٣٠ بمائتي وأربعين

الإنجليزية أو المصريين ، خشية أن يقال إننا قد نذهب إلى حصبة الأمم فيستكون علينا بتأويل قلة أحداثنا ، إذ هم أعلم منا بطرق التأويل وليسوا في حاجة للإرشادنا .

زملائي المحترمين :

منذ قامت الحركة الوطنية ونحن نرى مشروعات تهدم لمصر عن معاهدات فيقسم فيها الرأي العام .

قدم لنا مشروع مقرر لمن فيه فريق كبير منا ولم يقل أحد إن الطاعين فيه لم يحترموا واجب الوطنية .

وقدم لنا مشروع ثروت تشايرلن طعن فيه فريق كبير من الأمة ولم يقل أحد إن الطاعين فيه خالفوا حقوق الوطن .

وهناي إرسلنا نرى على رأسها اليوم زميلا دينا قالوا الذي كانت أول خصوم المباحة الإنجليزية وانتقم من أشقوا على أنصار المباحة ولم يقل أحد بأنه لم يكن وطنيا .

ذلك أن من يطلب الكثير لإبداء لا يمكن أن يتم في وطنيته ، فهو لاهم رسل المستقبل ، هم نواة الجليل القابل ، وهم علامة الحياة التي تزورها البلاد ، فالرضى ليس غاية في الحياة ، ولكن الكد والجد والتحفز إلى الأمام ، كل تلك من علامته النهوض والرقى .

زملائي المحترمين :

لقد كنت دائما من مبدأ الاتفاق والمفاوضة ، ولم أكن يوما من أنصار الزلب الوطني ، ولكني أرى من الواجب علينا أن نحترم لم أراسم ونقدس حقهم في الدفاع عنه ، لأننا إذا خالفناهم فيه فذلك ليب في مبشهم الوطني ولكن لا نعتقد منا بعدم استطاعة تحقيقه . وإلا ففي اليوم الذي نستطيع فيه لتحقيق ذلك المبدأ فإنا نكون أول السعداء المنتبطين لأن ذلك يكون مناه أنا بلقنا من الشأن والقوة والبأس ما يمجنا على إرادتنا ، فهنا يكون ذلك يوم نلغار لنا جميعا ؟

زملائي المحترمين :

إن أغلب المفاوضين الذين وقعوا هذه المباحة ، هم من أصدقاؤنا الحميمين ، أياهم وياندلون ودريد ، وصطفا بطلف ، وعجبة نجمة ، واحتراما باحترام . ولقد ربطني بعضهم علاقات منذ الصبا ، وقاسمت بعضهم الأثر ، كما قاسمني ، أياها في السراء والضراء . وما كانت تلك الصلات تلبق ، أولا الاحترام المتبادل ، وما كنت لألقي على صدائهم لم ولم أكن جازما بإخلاصهم ، وما كنت لأعتبر نفسي جديرا بصداقتهم ، إذا لم أر في نفسي صراحة مثل صراحتهم ، وعاطفة على رأي واحتراما لتعقيد مثل ما هم عليه من صراحة وثبات .

لذلك سأتكلم عن المباحة التي وقعوها بكل صراحة وإخلاص ، لأن العلاقة التي تربطنا أساسها احترام الرأي والمفاوضة في حقوق الوطن .

وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسم الإضائية التى تمل التجربة على ضرورتها لجعل المدد كافيا لحاجات الحليين .

ذلك هو مدى النصوص الخاصة بالطيران . وبعد ذلك أتى نصوص خاصة بمنع جميع التجهيزات اللازمة لمرور مستعدي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسم الطائرات البحرية السابقة الذكر .

وهذه نصوص إذا تصفحها الإنسان لا يمكن أن يتصور سلطة أوسع منها لبلد على بلد .

قالوا إن بقاء المسكرات والقوات فى الإسكندرية والقاهرة مؤقت حتى يتم بناء الثكنات . ولكنى أود أن أبين لحضراتكم الفارق الحائل بين ما تضمنه مشروع سنة ١٩٣٠ وبين ما ورد فى المعاهدة المعروضة على حضراتكم . فقد ورد فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ أن الحكومة المصرية ستمد الثكنات اللازمة لإيواء ٨٠٠٠ جندي . (وتقصيل ذلك وارد بصيغة ١٣٩ من الكتاب الأخضر بالفقرة السادسة) .

على أنه لم يتفق فى هذه الفقرة على المكان الذى ترابط فيه القوات البريطانية وأرجو أن أنبه حضراتكم على أن عدم الاتفاق لم يكن منصبا على تجاوز الخط ٣٣ أو عدم تجاوزه ، وإنما كان الخلاف على تحديد مكان هذه القوات وهل يقع جنوب الإسكندرية أو فى نقطة أخرى . ويضع ذلك مما هو وارد فى مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٩ التى نصت على أن تكون النقطة العسكرية شرق الخط ٣٣ . إذن فإن تجاوز هذا الخط لم يكن فى الحسبان مطلقا عندوضع هذه المعاهدة .

ولكى حضراتكم ما جاء تحت فقرة ٦ فى العدة ١٣٩ من الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ " لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى ، بل اتفقتنا فقط على أن مصر تبنى من الثكنات ما يقابل مايسلم إليها من الثكنات التى يملكها الجيش البريطانى والمفهوم أن الثكنات البريطانية فى مسكر الاسكندرية الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكري وأن مصر تبنى ثكنات فقط لإقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكري . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء ٥٠٠ من الطيارين والباقيون من الهالك والميكانيكيين " .

حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء — أود أن أصحح خطأ ماديا وقع فى تلامه حضرة الأستاذ جى الدين بركات بك . اتضح فيما بعد أن الثكنات الموجودة فعلا لا تكفى إلا ٢٥٠٠ عسكري لا ٥٥٠٠ أى أن هذا المسألة دونت بمسكرة فى الكتاب الأخضر ، ولكنها وضعت فى معاهدة سنة ١٩٣٩

حضرة النائب العظم الدكتور محمد جى الدين بركات بك — كنت أتمنى لو تلافى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء هذا الخطأ عند طبع الكتاب الأخضر .

كلومترا . ويجدون كذلك أن المنطقة الجديفة المخصصة لتدريب الجنود تبلغ مساحتها مليونين ونصف مليون من الألفنة أى ما يوازي نصف المساحة المتروكة من جميع أراضي القطر المصري نهى بلا شك منطقة لايتسان بها .

يضاف إلى ما تقدم ما قضت به المعاهدة من أنه فضلا عن أراضي الثكنات فإن أى جزء من الأراضي المخصصة للتدريب يصبح تابعا العسكري متى تلب به قدر من الجنود الإنجليزي ولو لم يضرروا فيه خيامهم . فإلى حدود هذه المنطقة ؟ لقد أخذت المعاهدة أمر تحديد هذه المنطقة وبذا تركت النظر فيها لحض اختيار ومشيئة السلطة العسكرية ، وهى تستطيع أن تطبق هذا النص على كل بقعة يتوجه إليها الجنود البريطانيون لإجراء المناورات أو على سبيل الترفه .

وفوق ذلك فقد قضت المعاهدة بجعل تلك المنطقة تحت حكم وإدارة السلطة الإنجليزية دون سواها ، فهى نصتها على ما سلطة الحكومة المصرية كما يدل على ذلك نص الفقرة الثالثة حرف (أ) من الاتفاق الخاص بالإخلاء والميزات التى تمنح بها القوات البريطانية وهو :

" المراد بالمسكرات البريطانية : الأراضي والأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وبلغتها بالمعاهدة وغيرها من الأراضي التى قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضي السابقة وإما عوضا عنها وتشمل المسكرات المؤقتة ومسكرات المبيت فى مناطق القرين والمناورات المقررة فى المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض " .

وأهمية هذا الكلام تظهر مما ورد فى الفقرة الخامسة من الاتفاق المشار إليه ونصها :

" وفى غير اخلال بالحقيقة المقررة من أن المسكرات البريطانية هى أرض مصرية لا يلبس انتهاك حرمة هذه المسكرات ، ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة وقوة السلطات البريطانية المختصة وحدها " .

لما الداعى لهذا كله ؟ إنه واضح الدلالة على أنه فصل تام لهذه المنطقة من كل نفوذ أو سلطان مصرى .

لم يكن مشروع المساعدة بهذه النصوص بل أضاف إلى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ إلى الحل فى وضع ثلثة سفينة فى بورسعيد ومثلها فى السويس . هذا بإحضرات الزواب فيما يتعلق بالقوى البرية ، أما فيما يتعلق بالقوى الجوية فالنفوذ البريطانى كامل شامل ، ولا توجد قطعة واحدة من أراضي القطر المصرى غائبة من هذا النفوذ الجوى أى الاحتلال الجوى ، ولست الأمر يقتصر على ذلك ! فإنتا قد التزمتا بأنت تلبى كل طلبات الجنود البريطانية الخاصة بإيجاد منازل جديدة . وقد قال زميل الأستاذ فكرى أبانله بأنه يوجد لطائرات . ع متزلا ذكر اسمها . والمادة الرابعة عشرة صريحة لا تحتمل شكاف فى إلزام الحكومة المصرية بتلبية كل الطلبات التى تقدم لها فى هذا الشأن أن تنص على ما يأتى :

" نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إبعاد كثير من الأماكن لتزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستبى ويسر على إبعاد المنازل والمراسم الصالحة لتزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضي وإلياهم المصرية

ومن القريب أن كل من يتصفح الكتاب الأخضر من مفاوضات سنة ١٩٣٠ يجد أن الجانب المصري كان يتمسك دائماً بأن يكون النص "إلى أن يصبح الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلاسلها التامة حتى يصل مدد الحليف" والذي يستمرى النظر إلى النص الخاص بهذه المسألة الهامة تطور في سنة ١٩٣٠ على نحو لا أدري كيف حدث ، لأن الإنجليز أقسمهم سلبوا بأن تنق القوات البريطانية في مصر إلى أن تصبح القوات المصرية قادرة على أن تحمي القنال بمفردها إلى أن يصل مدد الحليف .

وإلى حضراتكم ماجاء بهذا الخصوص في صفحة ٥٠ من الكتاب الأخضر : "ملاحظة - في المساء وصل النص المقترح ومنه خطاب خاص من الأفوربايل ميسل كامبل وهذا هو النص المذكور : " إلى أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصدّ هجوماً على القنال حتى يصل مدد الحليف" إن " فكيف أخضعت البشارة الأخيرة ؟ إلى لا أدري سبب حذفها ولا كفيته ! وفي يقيني أن هذا النص من المسائل الهامة التي كان يجب أن يعنى بها في الكتاب الأخضر من سنة ١٩٣٠

إن عبارة " - يصل مدد الحليف " تزداد أهمية إذا عرفنا أن للإنجليز قوات مرابطة في فلسطين على مدى نصف ساعة أو ساعة من مصر . فعندما تقول (إلى أن يصل مدد الحليف) ، ونحن نعلم أن قوات الحليف موجودة في فلسطين ، يكون من السهل على مصر أن تثبت أن قوتها قد وصلت إلى الحد المطلوب . إذن لحذف البشارة المشار إليها مقصود للغاية ، هي تحفيز مصر عن إثبات أن جيشها أصبح قادراً بمفرده على حماية القنال ، خصوصاً متى علمنا أن الاتريبات العالمية جعلت الدول العظمى ومن بينها بريطانيا نفسها تجتث عن حلفاء يشمون أزوها ، لأن أية دولة لا تستطيع بمفردها أن تحفظ في معترك الميدان الدولي السلام . فلذا كان هذا حال الدول الكبرى فكيف تستطيع مصر أن تدعى أنها قادرة بمفردها على الدفاع عن القنال ! إن النتيجة الحتمية لذلك ، هي أن يبقى الاحتلال إلى ما شاء الله .

أما ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الأخيرة من أن تضيق هذا النص ، هو أن تصل القوات المصرية إلى عشرة آلاف فهو تضيق لا يؤيده النصوص ، لأن الحكومة البريطانية يمكنها القول في صراحة إنها ، وإن كانت تحتفظ في مصر بعشرة آلاف جندي فقط ، إلا أنها تستطيع أن تزيدها في حالة خطر الحرب بمالها من قوات مرابطة في فلسطين ومالطه وقبرص ، وجبل طارق . أما مصر فعليها أن تدافع عن نفسها بمفردها ، ولذلك يجب أن يكون عدد جيشها الذي يافع عن القنال أكبر من ١٠,٥٠٠ جندي بكثير .

لأقولوا لها السادة إلى أنصف في التضيق ، فالعاهدات تكتب ليوم الخلاف لا ليوم الاتفاق ، ليوم الجلاء ، لا ليوم الصفاء ، فإذا لم تكن قد احتضنا التسليم ، فستقبل بالنصوص التي أخضعتنا لها ، لا بما يقال من التوايا الحسنة والإخلاص المتبادل .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - لم يظهر هذا الخطأ إلا أثناء المفاوضات الأخيرة وهو خطأ مادي يباه في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد ذكرنا أن التكتات الموجبة تكفى لإيواء ٢٥٠٠ جندي لا ٥٠٠٠ جندي .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد جبي الدين يركات بك - إذن أصبل أن هذه الأبحاث والمذكرات لم تبحث البعث الكافي قبل وضعها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - هذا تخرج غير لائق أوجه إليه نظر حضرة رئيس المجلس .

الرئيس - أرجو أن يترك المتحدث بكلامه كيف شاء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - يجب احترام الحكومة في مثل هذه المسائل .

الرئيس - أرجو عدم مقاطعة المتكلم .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد جبي الدين يركات بك - يقر مشروع المعاهدة الحالية بأن التكتات المضافة في الاسماعيلية تكفى لألفين من رجال القوات البرية ، و ٧٠٠ من رجال القوات الجوية ، و ٥٠٠ موظف مدني . ومن الحكومة المصرية أن تتوسع في إنشاء التكتات حتى تكفى لشعة آلاف من رجال القوات البرية ، و ٥٠٠ طيار ومعهم ذلك الجيش الجرار من المستخدمين للمضيقين للإدارة والأعمال الفنية ، ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكنيسة والصناع والمعال . فأتالوا حضراتكم ٥٠٠ طيار يلزم لهم ٣٠٠٠ من الرجال المدنيين ، ويظهر من هذا أنه بينما كنا نثير أن التكتات التي نص على إنشائها في مشروع سنة ١٩٣٠ أقل من نصف التكتات الموجودة الآن بالاسماعيلية ، إذ بالمعاهدة الحالية - أو على الأقل هذا ما واده في نفوسنا خطأ الكتاب الأخضر - فجعلها أربعة أضعافها ، أي أننا نتكلف أكثر من ثمانية أضعاف ما كان متفق عليه في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فلذا ما خصصنا قيمة ربع التكليف ، وهو ما ستدفعه الحكومة البريطانية ، أصبح ما نتكلفه في إنشاء التكتات بموجب المعاهدة الحالية ستة أضعاف ما كان مقتررا لها في مشروع سنة ١٩٣٠ .

تانيا - الطرق والسكك الحديدية - إن إنشاء الطرق والسكك الحديدية عهد بعيد فرضته علينا معاهدة سنة ١٩٣٦ إذ لم يكن له نظير في مشروع سنة ١٩٣٠

ثم ما هي مدة إقامة الجنود البريطانية في الأراضي المصرية ؟ هذا استيعبك العذري أن أطلع على حضراتكم النص كما ورد في المادة الثامنة من المعاهدة الحالية :

"... إلى أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلاسلها التامة" .

مدة المحاكمة وشروط التأجيل

لقد كان المفاوضات المصرية في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يتنازل بمنز وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بمبدأ المحاكمة أبدية، وتوصل إلى النص على أن عصبة الأمم تنظر في كل خلاف ينشأ بين الطرفين على أي نص من النصوص . ولكننا رأينا في معاهدة سنة ١٩٣٦ يسمح بنا إلى الوراء، فيقر أبدية النصوص الواردة في المواد ٥ و ٦ و ٧ وإلى أترك الكلام الآن عن نصوص المواد الثلاث الأولى وأكمل عن المادة السابعة لأهميتها ونصها :

” إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالزم من أحكام المادة السادسة المتكتم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم في الحال بإجادة بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها .

وتقتصر معاهدة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهي أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسييلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات “ .

ولهذه المادة نقرة تكميلية سأرجع إليها فيما بعد .

إن أول ما يستوقف نظري في المادة المذكورة هو الترخيص الثالث منها وهو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، لأنه لم يكن واردا في مشروع سنة ١٩٣٠ وهذا تسوية لحالتنا .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد فان من يقرأ النص الإنجليزي لهذه الباردة يجد أهم بكثير من النص العربي قد كتب كما يأتي :

” Apprehended international emergency ”

وترجمتها الحرفية ” خشية مفاجأة دولية “ لا ” قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها “ .

فما هو المقصود بهذه الباردة بإحضرات التواب المحترمين ؟ إن المقصود منها الحالة التي عهدناها في السنوات الأخيرة . فلما جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفرة لذلك ، خشي من قيام مفاجأة دولية . وإذا قام موسوليني وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزون للنزال من بلادهم خشي من قيام مفاجأة دولية ، وإذا انقضت إسبانيا على نفسها كما هو قائم اليوم ، خشي من قيام مفاجأة دولية . أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على البلشفيك وسالقتها فرنسا ، خشي من قيام مفاجأة دولية .

حدثوني بربكم أي حالة — ونحن نعيش في عصر الأزمات — لا ينطبق عليها هذا النص ؟

أستقل بعد ذلك إلى تفسير معنى التأجيل ، تاركاً لفقه الدول والإجتهاد القانوني جانباً لنأينا متضللاً أمام الواقع .

فهأني إنجلترا في معاملتها مع أملاكها التي وصلت إلى درجة البومبونون (الملكيات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الملكيات لتخفف في

أن جميع تلك الدول أعضاء في عصبة الأمم البريطانية بإختيارها وهي الإنجليزية : “Freely Associated” وبالفرنسية “Librement Associes” . وقالوا إن هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال ، وأخرب ذلك مثلا

ماحدث في جنوب أفريقيا فإنه قدنص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بأن هذا التصديق لايتعارض وحقوقها الانفصال من الدولة البريطانية حتى شامت فافترضوا ، بإحضرات التواب المحترمين : إنه في الوقت الذي تطور الامبراطورية البريطانية وتصل الحرية الكاملة للديموقيريين في الانفصال عنها ، تراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية وفشروط جديدة لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٣٠

هذا فيما يتعلق بالزمن وهو ليس كل ما نصت عليه تلك المادة ، بل أنها نصت أيضا على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصفة أبدية بمقتضى المعاهدة ، ولشرح ذلك ننقل إلى الصفحة ٥٦ من معاهدة التحالف فقد جاء في الفقرة ٦ ما يأتي :

” بمشيا مع أحكام معاهدة التحالف ، توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تنفتح القوات البريطانية بما يأتي :

(١) حرية الانتقال بين المكسكات البريطانية وبين المداخل الساعية إلى الأراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء وسوف يجري بالطبع التشاور مع السلطات المصرية في شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الحدود أو المقادير العظيمة من العتاد (المعدات) أو البعجلات بالسكك الحديدية أو في الطرق المستخدمة لورور العام “ .

فما هي هذه المداخل العادية للقطر المصري ؟ أيها السادة ، تلك المداخل هي : الإسكندرية ، دمياط ، بورسعيد ، السويس ، القطر من الشمال ووادي حلفا من الجنوب ، هذه جميعها تتغير من المداخل العادية ، نفروني بربكم ماذا بقي من البلاد المصرية دون أن يكون للحكومة البريطانية الحق في اجتيازه في أي وقت من الأوقات ؟

وليت الأمر في المنطقة العسكرية وقف عند هذا الحد ، بل إن الأمل الوحيد الذي كنا نطنطن به وننصره سفينة التجارة قد فاض أيضا ، وكيف ذلك ؟

نصت المادة الثامنة في الفقرة الأخيرة منها على ما يأتي :

” ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على النقال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم لفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أي شخص أو هيئة لفصل فيه طبقا للإجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان “ .

وكان النص في سنة ١٩٣٠ ينتهي عند ذلك ، ولكن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت إلى هذا النص الباردة الآتية :

” طبقا لأحكام عهد النصية النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة “ .

وبعد مضي عشرين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه المنطقة لم يبد له لزوم وما إذا لم يكن يمكن أن يترك لمصر وملحها المائية بالمحافظة على القتال وفي حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبية الأمم^١ .

هذا هو نص مشروع سنة ١٩٢٠ وأعلن أن الفرق بين الحائزين من الموضوع بحيث لا يستدعي أن أعود إليه مرة أخرى .

بعد هذا انتقل إلى القطعة الثانية وهي مسألة السودان ، ولا أريد أن أطيل الكلام فيها فقد تناولها الكثيرون منا ، ولكنني أود أن أقف عند نقطتين فيها :

القطعة الأولى : نص بصريح العبارة على أن الجيش المصري الذي يرسل إلى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ، ومعنى هذا أن الحاكم العام هو صاحب الفرض الشامل فيما يتعلق بهذا الجيش .

قد يقال إن الحاكم العام يبين بمرسوم ملكي ، ولكن دعونا نقرأ نص اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي أقرتها هذه المعاهدة لئلا نرى من هو هذا الحاكم العام الذي يخوض إليه أمر التصرف في الجنود المصرية التي ترسل إلى السودان .

تنص المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما يأتي :

“فخوض الرماة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب “حاكم عموم السودان” ويكون تعيينه بأمر عال خديوي ببناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضا الحكومة البريطانية” .

ولسا جميعا بحاجة إلى تفسير هذا النص^٢ ، لنذكر وضعت الاتفاقية ونحن نفهم تفسير عبارة “بناء على طلب حكومة جلالة الملكة” في هذا المقام . ومما حاصرا أنه الحاكم العام الإنجليزي يمينه الحكومة البريطانية ولا يفصل من وظيفته إلا برضا الحكومة البريطانية ، قالوا لا بل ، سنترك في تنظيم هذا الجيش ، والدليل على ذلك أننا سنرسل ضابطا عاليا للتشاور مع حاكم السودان . واستمعوا لي أن أقرأ لكم النص الخاص بهذا الموضوع واستمعكم السخر في كثرة قراءة النصوص ، لأنني أرى أن مدلولها الصريح أقوى من كل تعليق . نصت الفقرة ١٦ من الموضع المتفق عليه على ما يأتي :

“من المتفق عليه فيما يتفق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيصدر بالظفر أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها وكذلك اللازمة لهم وسرمل الحكومة المصرية فور مجرد غاذا المعاهدة ضابطا مصرياً عاليا يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور” .

فليس لنا إذن أن نخاف الفقرة التي سترسل إلى السودان^٣ أو أن نتحدث صديحا ، بل الحاكم العام للسودان هو صاحب هذا الحق ، ولنا نحن الذين نتحدث دائما كالأقليات يقيمون فيها ، بل الحاكم العام هو الذي يأمرنا بأن نصلها

وما الحكمة في هذه الإضافة ؟ الجواب من ذلك بسيط ، فقد أخفقت عصبية الأمم في معالجة المشاكل العرقية التي قامت في الصين الأخيرة ، إذ فشلت في تسوية النزاع الذي قام بين الصين واليابان ، كما فشلت في تسوية النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وكثير من المسائل التي تناولتها ، مما دعا الدول وعلى رأسها بريطانيا للتفكير في إيجاد ضمان آخر ، أو تعديل لنظام عصبية الأمم ، مما يكفل احترام قراراتها .

ولكن مصر ، يا حضرات الزواب المحترمين ، يجب أن تستقي من هذه القناعة ، فصر من أي تعديل يجب على القوى احترام حق الضعيف .

ولو أن هذا النص كان واردا في مشروع سنة ١٩٢٠ لكانت لمحة في الأمر شيء ، ولكنه أضيف في المعاهدة الحالية في الوقت الذي أصبح فيه نظام عصبية الأمم موضع البحث ، وذلك لحرماتنا من كل ضمان قد نستفيد منه في المستقبل .

قد يقال إننا لم نحرم هذا الضمان ، لأن بقية الفقرة المذكورة تنص على أن الخلاف يجوز حرضه كذلك “على أي شخص أو هيئة لفصل في طبقا للإجراءات التي يستحق عليها الطرفان المتعاقدان” .

ولكن هذا الضمان من السهل على إنجلترا أن تضع في سبيله العقبات الممكنة وغير الممكنة من أجل أن تجعل تطبيقه مستحيلا أو إذا طبق فأنما يطبق لصالحها .

إذن فالقطعة العسكرية أصبحت أوسع نطاقا مما كانت عليه في مشروع سنة ١٩٢٠ وتكاليف التكاليف وغيرها أبسط وأقوى ، وشرط التأييد أصعب وأشد .

يؤخذ من ذلك أن مركزنا في سنة ١٩٢٩ أصبح — بلا شك — أسوأ بمرأل من مركزنا في سنة ١٩٢٠ ، وأنه ليس هناك عمل للقارة بين نصوص مشروع سنة ١٩٢٠ وبين نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالأمر أن السادة ، إذا لم تقتصر على المراقبة بمشروع سنة ١٩٢٠ وتجوزها إلى المقارنة بطلبات الوفد المصري في سنة ١٩٢٠ ؟

ها هي طلبات الوفد في سنة ١٩٢٠ وما هو الطلب الذي قيل لنا إننا وصلنا إلى أفضل منه بمرأل : تنص المادة الثامنة من مشروع الوفد في سنة ١٩٢٠ على ما يأتي :

“لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تتفق على مصاريفها بالشأن الأسيرى لقتال السويس قطعة عسكرية المساعدة على صد ما عساه يحصل من المجهات الأجنبية على هذا القتال .

تحديد منطقة هذه القطعة يحصل بعد ، بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعد مشاور .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطي لبريطانيا العظمى أي حق في التدخل في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السادة في تلك المنطقة التي تحت خاضعة لسلطة مصر ومرفوعة في قواتها . كما لا يسر بالسلطة الفورية لمصر اتفاقية القسطنطينية المرفوعة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ وانحلاصة بجرية الملاحة في قنال السويس .

و كنت إذ ذاك مستشارا بحكمة الاستئناف المختلطة ، فوضعت تقريرا في هذا الشأن بشت بل إلى المفوض له سعد زغلول باشا ، فأرسله بدوره إلى المفوض له ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ ، ولولا أن لا أود الآن محاولة التأثير عليكم بأي ذكرى ماضية قلت : إن المرحوم سعد باشا وفاق على هذا التقرير .

وفي سنة ١٩٣٠ حينما كنت عضوا في وزارة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، تحدثت إلى دولته وإلى زملائي في شأن الامتيازات الأجنبية ، وقلت لهم إن الحل الموعود ، فيه خطر على مصر ، وفي العام الماضي أقيمت كلمة صغيرة بالجامعة الأمريكية من هذا الموضوع نشرتها الصحف ، فاستيقظت المفكرة إذا أنا خرجت من هذه المسألة بالثبات عن القارة بين هذه المعاهدة وبين مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠

وإني لأصارعكم أن النصوص الواردة في هذه المعاهدة عن الامتيازات تتفق كثيرا مع مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وقد تمتاز عليا في بعض تقهلا .

يا حضرات التواب المحترمين :

كلنا نشكركم الامتيازات ، وكلنا نراها منحصرة أو ظاهرة في قيام الحاكم المختلطة ، وفي فرار الأجانب الذين يتكبرون لإجرامهم من وجه القضاء المصري ، وفي عجز الحكومة المصرية عن إصدار تشريع يسري على الأجانب إلا بقيد وشروط مبهطة ، تحول في كثير من الأحيان دون إصدار هذا التشريع ، ولكن كيف نشأت هذه الحالة ؟

لا أريد أن أربح بكم إلى التاريخ فأقصه عليكم من أوله ، ولكنني أكتفي بملاحظة واحدة ، هي أن الامتيازات لم تنشأ على الصورة التي نراها اليوم بل على صورة أخرى ، وذلك يرجع إلى نظام الدول في الزمن الماضي . ففي تلك الزمن لم تكن العلاقات بين الدول متصلة اتصالها اليوم ، ولم يكن الأجانب يستطيعون جئمة أو ذمها إلى البلاد الأجنبية بمثل ما يستطيعون اليوم ، لسهولة المواصلات بواسطة الطائرات والبرابر مما سهل سبل الانتقال في سرعة ويسر .

كانت العلاقات بين الدول غير متصلة — كما أسلفت — ولذا لم يكن الأجنبي يعطى إلى الذهاب إلى دولة أخرى ، ومن أجل هذا كانت تمتد المعاملات بين الدول ليصبح الأجنبي مطمئنا على وجوده في غير بلاده ، أي أن الامتيازات الأجنبية كان منشؤها الخشية من مضارة الأجانب الذين يريدون أن يكونوا في مأمن من كل اعتداء عليهم ، ولهذا نجد أن الامتيازات كانت تنص على أنه لا يسمح للأجانب بحق دخول البلاد كما يسمح لهم بالتجول والتجارة فيها ، والسكنى في فندق خاص يكونون فيه أحرارا في اتباع تعليمهم الخاصة ، ويحتججون بالقاضي فيقع بينهم أمام جهتهم المختصة كقتصلهم أو رئيسهم ، وفيما عدا ذلك لم تكن لهم امتيازات مطلقا ، فإذا قام نزاع بين أجنبي وبين مصري أو عثماني — باعتبار أن الامتيازات في تركيا كانت قائمة كما هي قائمة في مصر — أوحلت اعتداء من أجنبي على وطني .

لم يكن الأجنبي وقتذاك يطلب التمتع بحماية خاصة ، بل كل ما كان يرجوه أو يطمح فيه ، هو أن يأمن الانتقام الشديد .

إلى منطقة دون الأخرى . كذلك التكتلات اللازمة لهم ، وهذه أيضا خاضعة لأمر الحاكم العام الإنجليزي . كل هذا يحمده لنا الحاكم العام وتأمر فيه بأوامره . جاء في ختام الفقرة التي تولتها ما يلي :

(وسترسل الحكومة المصرية نورا يجرّد فاذ المعاهدة صائلا مصريا عظيما يستطيع الحاكم امتشارته في هذه الأمور) ترسله يا حضرات التواب لايتشاور بل " ليستطيع الحاكم العام امتشارته في هذه الأمور " ! فقط مؤيد فقول بأن هذا الصايح يكون تحت تصرف الحاكم العام ! فلتنتهج إذن مودة بل جيش المصري إلى السودان ، ليكون تحت تصرف الحاكم العام يرسله أن شاء غلنا وجد منطقة موبوءة يفضي على النسم الإنجليزي منها ، أرسل إليها الفرقة المصرية . وإن كانت هناك حاجة إلى شق الطرق كما كان في الماضي أو لم يخطوط سبيلية قاست الفرقة المصرية بذلك !!

فن منا يرضى بإرسال أسنائه لا للرد أو الدفاع عن مصر ، بل ليكونوا تحت إمرة الحاكم العام في السودان يتصرف فيهم كيف شاء .

من القريب حسا ألا يكتفى الإنجليزي بإبقاء جيش لم في القطر المصري بل يكلفونا بتطهير الأماكن الموبوءة بالملايا ، ولا تصل نحن على إبعاد حشائبات جيشنا بالسودان ، مع علمنا بأن الملايا متوطنة في ذلك القطر والجزء الجنوبي منه في حالة صحية لا تطلق ، وتكفينا الثقة بالحاكم العام للسودان وراثاياته ووطنيته ، حرب حسا أن قبل هذا الحل في اليوم الذي نقول فيه أصبحت لنا إرادة ، ولنا وجود !!

إنما تهدأ لحدود المصرية إلى السودان ، يا حضرات التواب ، لسبب واحد وهو أن الإنجليزي يطمون بالجيش الإنجليزي من أن يكون على حدود الحبشة لهملم بأن هناك دولة فيية تجتهد الأحياش ، فأرادوا تجتهد المصريين حتى يكون النسم المصري فداء للدم الإنجليزي . هذا هو معنى ومبلغ ما وصلنا إليه دون أن يكون لنا أي ضامن .

قالوا كسبنا مسألة الموظفين : اقروا المسألة الخاصة بذلك لقروا أي كسب غنمنا . كل ما أعدناه هو توقيض الحاكم العام في أن يمين الموظفين المصريين ، وأن يكون لنا منفش عام لرى يستشار في مسائل الرى فقط ، وفيما عدا ذلك ليس له أي نصيب في الاشتراك في مجلس الحاكم العام .

(وهنا رفضت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة وأعلجت الساعة الثانية عشرة والقيقة الخامسة والعشرين) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد عبد الدين يركات بك — أسلفت القول

بأن — فيما يتعلق بصحت المعاهدة — سأحتج بالمفاوضات السابقة ، ولكني سأخرج من هذه القاعدة التي وضعتها لنصفي فيما يخص الامتيازات الأجنبية . ذلك لأن في فيما رأيا خاصا منذ البداية ، وقد استندت ذلك الرأى من دراسي للامتيازات بصفة خاصة ، ومن طبيعة عمل كستشار سابق في الحاكم المختلطة ، ومن تجارب أخرى لها ارتباط جديتين الطرين ، ولم أكن أخشى هذا الرأى عن أحد . ففي سنة ١٩٢٦ وأثناء قيام الوزارة الانتلالية ، كان يوجد مشروع في وزارة الخارجية بشأن توسيع اختصاص الحاكم المختلطة ،

إذن كان المرجح في القضاء بين الأجنبي وبين الوطني أو الثاني - سواء أكان مدنيا أم جنائيا - هو السلطات المحلية .

ثم بدأت حركة جديدة في تركيا لإعطاء الأجانب بعض امتيازات ، فيها خروج على القواعد السبعة وقضائك ، فنص على أن القضاء المادي لا يكون مختصا بالنظر في المنازعات التي تقوم بين الأجانب والوطنيين ، بل يقع أصرها إلى الباب العالي ليفصل فيها .

أما فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الأجانب فلها من تفرج اختصاص القضاء المدني أو المصري ، بل نص على أن يحضر المحاكمة القنصل التابع له المتهم .

ومصرع أنها كانت تابعة للدولة العلية ، فإن الامتيازات قد تطورت فيها تطوراً واسع المدى ، والسبب في ذلك أن الولاة في مصر كانوا يعملون على تشجيع الأجانب ليقدموا إليها ، فمحرم امتيازات كثيرة حتى أصبحوا مستقلين في قضائهم المدني والجنائي عن القضاء الأجنبي .

وفي عهد الخديو اسماعيل أرادت حكومة نواري بإشاد أن توجد للأجانب قضاء خاصا ، لتضع حدا للقوضى القضائية التي كانت سائدة حينذاك ، ومن أهم الأسباب التي دعت الخديو اسماعيل إلى أن يلبأ إلى ذلك أنه كان يريد أن يسهل على الأجانب المقاضاة ، حتى يتقوا بتمهلات الحكومة المصرية فلم فأشأ الحاكم المختلطة .

ولا يستطيع من عرف الحاكم المختلطة ، ورأى ما هي عليه من حسن النظام ودفعة العمل ، وروح الجهد والتأثرة ، وطريقة دراسة القضايا فيها ، وما يتبعه رجالها من تقاليد عالية في زبانتهم وتعاونهم ، إلا أن يعجب بتلك الحاكم ولكن لا يصح له أن نفخي من :

أولا - أن وجود تلك الحاكم ، مهما حاولنا من تصغيرها ، فإنها في الواقع ونفس الأمر حاكم دولية ، وقضائيات أنفسهم يشعرون بهذه الصفة ، بل ويطلبون في كثير من الأحوال معاملتهم في المحلات وغيرها أسوة بالمواطنين الدولية .

ثانيا - أن طبيعة تشكيلها تجعلها حاكم أجنبية ، لأن المصري لا يستطيع فيها أن يتكلم بلسنة ، ولا أن يتصل بالقضاة من طريق النظام المباشر ولا يصلح من هذا الباب السماح أن يستعمل الخصوم اللغة العربية (وهذا موجود بالفعل) لأن الذي يهم صاحب الشأن ، هو أن يفهم القاضي فهما صحيحا ، لا عن طريق الترجمة . ومن هو صاحب الشأن منا الذي يقبل أن يترافع في قضية بلغة يفهمها أغلب القضاة ؟

ثالثا - ما يترتب على ذلك من إبطاء المترافعين عنه بدفع أتعاب عالية حتى في القضايا التي قد يستغنى فيها عن المحامين .

رابعا - ومن الصعوبات التي يكادها الإنسان بعد هذه الحاكم عن المتقاضين ، فكثيرا ما يرى داليتين متنتين يحولون ديورهم لأجنبي ، حتى تكون محكمة مصر والإسكندرية مختصة في قضايا قد يكون أصحاب الشأن فيها في قنا أو أسيوط .

حضرة النائب المحترم عزيز أوتون - هذه مسألة معروفة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهي الدين بركات بك - قد تكون

معروفة لحضرة الأستاذ ، لأنه عام أمام الحاكم المختلطة ولا يعرفها فيه . فضلا عن ذلك فقد يترتب على وجود تلك الحاكم نزاع حق الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب ، حتى فيما يتعلق بالمسائل العقارية التي لم يكن فيما مضى شك في حق الدولة في التشريع بالنسبة لها . ومن ذلك يجب أن ينظر الإحسان بين الحاضر الشديد إلى كل تعديل يكون من شأنه توسيع اختصاص تلك الحاكم وتثبيت قوتها .

والآن نبحث في مشروع التعديل الموجود في المعاهدة وهو يقضي :

أولا - بتوسيع اختصاص الحاكم المختلطة ليشمل المسائل التي هي من اختصاص الحاكم القضائية . وقد وضع لمسائل الأحوال الشخصية نص خاص واشترط لتحقيق هذا الاختصاص شروط معينة .

والذي تلاحظه هو أنه من غير المحقول أن تفكر في تنظيم الأحوال الشخصية للأجانب في الوقت الذي نرى يضع عشرة محكمة تفصل في الأحوال الشخصية للمصريين ، وأن من الإبطاء غير المحقول أن تفكر في إنشاء حاكم وقضاة من مال الدولة من أجل الحكم بالنسبة للأجانب ويترك تنظيم أحوالنا الشخصية . فإلى أن يمين الوقت الذي نصير لنا فيه حاكم أحوال شخصية لجميع المصريين على السواء ، لا يحن لنا أن نتناول هذا الموضوع بالبحث لأنه يحمل عيبا من غير مقابل .

أما فيما يتعلق بالقضاء الجائني ، فإن هل الاختصاص إلى الحاكم المختلطة قد يكون أفضل من بقاءه لدى الحاكم القضائية في حالة واحدة هي الاعتداء على مصري .

أما إذا كان الاعتداء على أجنبي ، فليس من صالحنا أن ينظم القضاء لهم ونفسيهم من تكاليفه ، لأننا نعمل ذلك من غير مقابل ، بل نزيل سببا من أسباب الشكوى ، قد يكون مدعاة للأجانب في التساهل معنا .

ثانيا - تقويت الحاكم المختلطة ، وقد يبدو ذلك شيئا جديدا ، ولكن من يرجع إلى تاريخ تلك الحاكم يجد أنها كانت دائما مؤقتة لمدة كانت تتجدد أحيانا بخمس سنوات ، وأحيانا بسنة واحدة ، وأنه أخيرا عند ما جددت منها في سنة ١٩٢١ نص على أن يكون للحكومة المصرية حق إلغائها بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة .

حضرة النائب المحترم عوض الجندی - أظن أن اللائحة الداخلية المصرية في المادة ٣١ في مع الخطباء من الثلاثة من أوراق محضرة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهي الدين بركات بك - إنني مستعد

لأن ألقى خطابي من غير تلاوة في ورق ، ولكنني أوجه نظر حضرة النائب المحترم أولا إلى أنه لم يبد هذا الاقتراح قبل الآن ، وكنت أود أن يبدى هذه الملاحظة عند ما تكلم حضرات الأعضاء الآخرين وعلى الأخص عند ما تكلم حضرات النواب المؤيدين ، وثانيا إنني أذكرك أني فأريد أن تكون كلمتي محدودة ، ولا أريد أن أطيل على حضراتكم في الكلام لأنني إن تكلمت استغرقت وقتا أطول . والآن أعود إلى الموضوع .

يصدر من مصر . وهذا التفسير الأخير هو الذي يتفق ونص المادة ١٨ من الملحق وهي :

« من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن المسائل التي ينطوي عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة في مصر » . هذا التفسير كما قلتم يحل المسألة محل نظر ويحل كثيرا من الاعتباط بهذه الخطوة التي وصلنا إليها فيما يتعلق بحق التشريع

حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي — أرجو من حضرة النائب المحترم أن يكل ثلاثة نص الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثالثة عشرة .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد عبد الدين ريكات بك — أرجو حضراتكم أن تفسروا لي نص المادة ١٨ وهو ملحق متفق عليه ، ويقول لكم بأن هذه المسائل لا تخضع لقضاء أى محكمة في مصر بل قضاء محكمة أخرى . فما هي هذه المحكمة الأخرى ؟ إنها بالطبع ستكون عمل اتفاق عليها ، وكما قلت لحضراتكم إن المحاكم لا تنتظر في هذا الشأن ، ولا ينبغي أن المحاكم هند ما تعرض عليها قضية مدنية ويلعب أحد الخصوم فيها بإبتكار بنوة خصمه مثلا فلا تصلح المحاكم الأهلية في القضية إلا بعد أن تفصل الجهة المختصة ، وهي المحاكم الشرعية في موضوع البنوة . وكذلك الحال بالنسبة للقضايا المدنية التي ترقف الفصل فيها على الحكم في مسألة جنائية ، فإن المحاكم المدنية ترفض الفصل في الموضوع المدني المروض أمامها حتى تفصل المحكمة الجنائية في الموضوع الختام .

قد يقال إننا كتبنا تصريحاً بإجتمعا في المادة الرابعة من الملحق ، ونصها : (من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التناذر المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير مقصورة إزاء نظام الامتيازات بما فيه إلغاء المحاكم المختلطة) والنص الإنجليزي يقول "It fully rights" فهو في الواقع ليس مانعا حقا ولا مفسيا مرقنا الذي نحن فيه الآن ، وليس منعه إلغاء الامتيازات إذا كان إلزاميا مخالفا للتعهدات وهو لا ينبغي مطلقا من الوضع الذي نحن فيه الآن ، وهو أننا إذا علمنا عملا مخالفا للتعهدات السابقة فظلوا الحق في أن تقف في سبيل هذا العمل .

إن المعاهدة يا حضرات الزواب ، تربطنا بالامتيازات كما تربطنا بأموال خصصة معينة للأجانب ، فإذا كنا نحفظ بكامل حقوقنا ، فما هي هذه الحقوق ؟ وهل يدخل فيها أننا نملك إلغاء الامتيازات وحدنا ؟ هذا ما لا يدل عليه النص . فالمسألة بمجالات الحاضرة لا تكسبنا جديدا ، بل معناها أن الحكومة الإنجليزية وصلت أنها لا تقف في سبيلنا ، إذا ما أردنا أن نستعمل حق إلغاء المحاكم المختلطة . إذن يبين لحضراتكم أن الحالة التي انتفضا على في الامتيازات لها خطرها الشديد ، لأنها مخالفة مع إنجلترا على تحويل الاختصاصات تفصل واختصاص الأحوال الشخصية للأجانب إلى المحاكم المختلطة ، وعندما زيادة المواطنين ومدد القضاء ، فانا كانت المحاكم المختلطة بمجالات الحاضرة خطرا يهدد البلاد ونحن لا نستطيع دمه ، فلما يكون شأننا عند ما تكون أكثر قوة وتفتيح المصالح وتزيد المصالح ويتضاعف عدد القضاة والموظفين ؟

ثالثا — حق صريان التشريع ، بما فيه التشريع المالي على الأجانب ، وهذه حقا خطوة إلى الأمام جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٣ كما جاءت بها المعاهدات السابقة ، غير أنه بحسب المعاهدات الماضية كان يجب عرض هذا التشريع على الجمعية العمومية للمعاهد المختلطة للتحقق من أن التشريع المروض لا يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث والصحيح على وجه الخصوص من أن التشريع المالي لا يحفظ بحقوق الأجانب بما فيه الشركات الأجنبية .

أما في المعاهدة الحاضرة ، فقد أخذ هذا النص شكل تمهد من جانب الحكومة المصرية للحكومة الإنجليزية . وهنا أستمع حضراتكم في أن أشير إلى أن النص الموجود في المعاهدة يختلف من النص الموجود في سنة ١٩٣٠ أي أنه يقتضي معاهدات سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣ صار من حق الحكومة المصرية أن تشريع للأجانب ، ويسري تشريعا عليها عليهم يقيدين : القيد الأول ألا يكون التشريع الذي يوضع مخالفا لقابلي المعمول بها في التشريع الحديث .

القيد الثاني : ألا يتضمن التشريع المالي تخريفا جديدا للأجانب . هذا النص موجود في المعاهدات الثلاث على السواء ، والفرق بين معاهدة سنة ١٩٣٣ ومعاهدة سنة ١٩٣٠ هو فيما يتعلق بالسلطة التي يرغ إليها النظر في القوانين التي تريد الحكومة المصرية سنها تتمثل في نصوص هذه المادة أم لا ؟ وهل هي تتضمن تشريعا جديدا للأجانب أم لا ؟ وهل هي تخالف التشريعات الحديثة أم لا ؟ — في معاهدة سنة ١٩٣٠ كانت الجمعية العمومية للمعاهد المختلطة على الحكم في ذلك . أما في معاهدة سنة ١٩٣٣ فقد أخذ هذا الموضوع شكل تمهد من الحكومة المصرية للحكومة البريطانية وفي رأي أن هذا يفضل نظام سنة ١٩٣٠ لأن اشتغال السلطة القضائية بالعمل التشريعي عيب في النظام . ولأن القضاء في هذه الحالة لا يكون إلا أداة لسياسة ، ومن المصلحة أن تترك القضاء يتصرفون بأمر القضاء فقط ويكون السياسة لأهل السياسة .

فاتعديل في معاهدة سنة ١٩٣٣ هو خطوة إلى الأمام من معاهدة سنة ١٩٣٠ وما تقدمها . ولكن يجب ألا يتناقض في تكييف هذه الخطوة التي خطواتنا إلى الأمام ، لأن القيد الموجود بالمعاهدة لا يزال ماثلا أمامنا فلا يجوز أن نقولوا إن تشريعا من التشريعات التي أصدرتها الحكومة المصرية يخالف التشريعات الحديثة وأن هذا التشريع يفرق بين الأجانب والوطنيين أو أنه يجحف بالأجانب . لم أن أقولوا هذا ، فإذا كان يكون واجب المحاكم المختلطة التي يرض عليها مثل هذا التشريع ؟ يمكنها أن تقول أحد أمرين فإما أن تقول إن المحاكم المختلطة — وقد أخرج التشريع من اختصاصها — ليس لها أن تنتظر في الأمر ، وليس عليها إلا أن تطبق التشريع الصادر من الحكومة المصرية كأنها ما كان ، وإما أن تقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الخلاف بشأن التشريع .

ولا أخفى عنكم أنني اجتمعت بعدد من رجال القضاء الأهل والمختلط فكان رأيهم جميعا في صف الحل الثاني ، وهو وقف الفصل في النزاع حتى يفصل في مشروعية القانون بالطرق الدبلوماسية . ولا فلو أريد غير ذلك لجعل النص صريحا في أن المحاكم المختلطة يجب عليها تطبيق التشريع الذي

هذا وإلى أنحل على حضراتكم بعض ما ورد في تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية وزارة الصحة :

" وقد رأيت لجنة المالية أن مبلغ الـ ٦٦٥,٠٠٠ ج.م المخصص للقرى النموذجية ومخطات المياه الصالحة للشرب لا يتيسر استغاده في الفترة الباقية من العام في الوجهين المذكورين . ولذا رأيت اللجنة أن ما يتوفر من هذا المبلغ في هذا العام يستعمل في إصلاح القرية الحالية ورودم البرك وقد وافقت الوزارة على ذلك "

إن المقابلة البسيطة بين ما أثير إليه في خطاب العرش وما ورد في تقرير اللجنة - في الوقت الذي لم يرض فيه على هذا الخطاب في شهرين - كالية الحكم بأن إنشاء القرى على الوجه الذي ورد في خطاب العرش كان مستحسلاً . وأكبر ظني أن تنفيذ برنامج إنشاء الطرق سيكون تقدر الزين فيه على هذا الأساس . إذ من المعلوم أن الإنجليز عندما اشترطوا كل هذه الاشتراطات الخاصة بالطرق ، اشترطوها وهم طليون بملوفا .

من يتصور أنهم يضمنون لإنشاء الطرق بجهة مواد إذا كانت التقصد إنشاء طرق حادية ؟ ! ! أظن هذا غير معقول ، وإذا أضفتم حضراتكم إلى ذلك ما يتفق على السكك الحديدية والمطارات ، أدركتم الوضع الذي أوجدته في المعاهدة من حيث التكاليف المالية وغيرها .

أما عن الجيش الذي منحه إلى السودان ، فنعلمون حضراتكم أنه سيكون تحت سيطرة الحاكم العام يحد لنا حده ، وموقع تكاته ، وهل إقامته على غير ذلك . ولا يخفى من عبه الفقات الواجب صرفها على السودان ، الاتفاق للمال الذي وضعت مبادئه أخيراً ، لأننا نعلم جميعاً أن ميزانية السودان في حاجة إلى الإغاثة ، وأنها لا تستطيع أن تقوم بنفسها . وقد اشترط لقطع هذه الإغاثة أن تخطر حكومة السودان إخطاراً كالياً . فما هو معنى الإخطار الكافي ؟ اليس هو الذي تمكن به حكومة السودان من تدير أمورها ؟ أو ليس ذلك تاباً لظروفها المالية ؟

زملاني المحترمين :

ليس لنا أن نقول إن تلك الاتفاقات المالية لا تبيننا ، لأننا إذا دعنا إلى تاريخ مصر الحديث ، وجدنا أن الباب الذي دخلت منه إنجلترا وغيرها من الدول هو الباب المالي ، وإننا اضطررنا في الوقت الذي ارتبكت فيه أمورها المالية إلى تعيين وزير إنجليزي وأخر فرنسي في الحكومة المصرية حتى قبل الاحتلال .

لم فعلنا ذلك ؟ فلهذا لأن أمورها المالية كانت قد اضطربت . وإذا فالأعياء المالية باضطرار الزواب لما كل قيمتها ، ولها وزنها ، فإذا تورطنا في التزامات مالية فوق طاقتنا كان معنى ذلك أحد أمرين :

إما أن نضحي بكل إصلاح نستطيعه في الداخل .

وإما أن نجل اليوم الذي يمكن أن نقول فيه إننا نستطيع أن نحقق استقلالنا . لأن جميع اللزمات المالية يجب أن تر قبل أن يتخل الجيش .

فإذا لم تر وقتاً في ارتباك مالي كانت النتيجة أن نعيد من جديد تاريخ مصر

الحديث الذي كابدته منذ سنة ١٨٧٠

لا شك أننا نكون حينذاك في حالة أصعب جداً من الحالة التي نحن عليها الآن . فإذا كنا اليوم لا نستطيع إلغاء الحاكم المخططة ، مع أن لنا الحق في ذلك بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة ، فماذا يكون مركزنا فيها لو تضاعف عدد القضاة وازدادت مصالح الأجانب وعلقاتها بالحاكم المخططة ؟

لنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الأعياء المالية التي تكفلنا بها في المعاهدة المروضة علينا . وسأربط في معنى هذا بما وصلنا إليه في المعاهدات السابقة أو عبارة أوضح بمباحة سنة ١٩٣٠

أولاً - التكاليف :

قد تبين لحضراتكم أن التكاليف تكفلنا نفقات باهظة ، ولا أريد أن أحدد نسبوتها أريد أن أقول إنها تكفلنا نفقات أبسط جداً مما كان في الحليان ، فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تقرنا بأن تحصل نصف تكاليف تكات الاسمايلية . ولكن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ستصرف مصر على إنشاء التكاليف سنة أضف إلى ما كان مفهومها أنها ستقفل بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الطرق والسكك الحديدية .

لا يخفى على حضراتكم أن هذا الباب لا نظيره في المفاوضات السابقة . ولست أربح في الكلام عن تفاصيل كثيرة ، فقد شرح حضرة الزميل الحزم الأستاذ فكري بإباضة المادة الخاصة بهذا الباب وصاحها مادة "البنائيل" وهي تنص على إنشاء الطرق ، وتفصل طريقة ذلك ، إلى حد أن اشترطت أن يعمل الطريق بـ ٨ من الأطنان ، وغير ذلك من القيود التي فيها من التكاليف المالية ما فيها . ولا شك أن تلك التكاليف التي لا تعرف مداها هي عبه قليل على كاهل الخزانة والمحل المصري .

يقولون إن الحكومة قد قدرت تكاليف الطرق الواجب إنشاؤها حالا بمليونين من الجنيهات ، كما قدرت تكاليف الطرق المشترط مملها عند الاستعانة بمليونين آخرين .

وإني أسمع لنفسى بالقول إن عبارة " سنشأ في أقرب وقت مستطاع " معناها أن إنجلترا تحتفظ لنفسها بالحق في المطالبة بما متى شاعت .

لا أريد أن أطيل عليكم الكلام فيما يتعلق بالتكاليف والأعياء المالية ، ولكنني أضع أمام أنظاركم شيئاً واضحاً بين مدى هذه الأعياء المالية .

نصت الحكومة في خطاب العرش على ما يأتي .:

" وقد أدرج في مشروع الميزانية التي سيرض قريباً من حضراتكم اعتماد بنصف مليون جنيه للصرف منه على غرضين : (أولاً) إنشاء قرية نموذجية بكل مركز من مراكز القلتل جميعه ، (ثانياً) إقامة أربع محطات رئيسية لتنفيذ مناطق واسعة بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي ... الخ "

هذا ما ورد في خطاب العرش ، وقد تبين بعد ذلك أن إنشاء قرى نموذجية غير ممكن التنفيذ لباهظة التكاليف ، حيث ستكلف القرية الواحدة نحو ثلاثين ألفاً من الجنيهات . ولذلك اكتفى بإنشاء قرىتين نموذجيتين بدلاً من مائة قرية تقريباً ، مع إصلاح بعض القرى ، ورودم اثنين وسبعين بركة .

الناشئة ، وهى أنشئ بنصرها ، وطالبوا بالحق والحق أزل . نعم جاهدوا في سبيل الوطن واسترخصوا نفوسهم وأموالهم ، ووقفوا في وجه الأجنبي المنتصب أبطالا ، يطالبون بحق مصر دون رغبة ولا خوف .

ويبقى أنهم لن يراجعوا أشد مما لاقوا حتى يرجعوا ، ولا اعتقد أن في الدنيا قوة تستطيع أن تردع هؤلاء المجاهدين ما فقدوا ، وزهرة الشباب ما فقدوا ، حتى يرجعوا .

يا صاحب اللوعة : إن زملاطك في هذا المجلس هراهم نائم ، وواجبهم يقظان (تصديق حاد) .

سمعت حضرة زميل المحترم عبد العزيز الصوفاني يقول : ^{٢٥} أنا يأس من إقناعكم ، أنا يأس من أن أحولكم من رأيكم لأنكم كوتم لأنفسكم رأيا خارج هذا المجلس وما يجتم إلى هنا إلا وآتمتون رأيا واحدا ، وهو الموافقة على المعاهدة . إلى أسالك يا سيدى الفاضل أن تكون قبل كل شيء منطقيا مع نفسك ، وألا تتجنى على إخوانك . أما أنا - ولعل شرف الانتساب إلى الهيئة التالية - فأقول إلى ما أعرف - ولعل حضرة الزميل لا يعرف أيضا - أن الهيئة الوفدية قد اجتمعت وأصدت في هذه المعاهدة رأيا أو قرارا بتقيد به . وأزيد على ذلك أننا قد استقبلنا زعيما دولة رئيس هيئة المفاوضات عند مودته من الخارج ، فكرمناه على ما بذله من جهد ، فعمل لحضرة الزميل أن يذكرة كرامة صدرت من نائب أو شيخ ، قال فيها إن لنا رأيا نسيق به رأى مجلس النواب . وفى الحق أنا دخلنا هذا المجلس ونحن نشعر في صميم أنفسنا بواجبنا كقضية تفصل في قضية مصر بما تجليه علينا حمازنا كما أمته علينا من قديم يوم تحركت قلوبنا مؤتمنين بشعها ، لا من رغبة أو رغبة أو سابق تدير . إلى يا سيدى الزميل إذا سألنا أن تكون متفانيا مع نفسك ، لا ذلك إلا لأنك يوم وقفت هنا ، ولم تكن سمعت كلمة زملائك الوفديين ، ولا علمت ماذا عصاهم فاعلين ، أخذت تسمع الكلام على المعاهدة وتقول إنك ستتكلم من كذا وسيختص الأستاذ فكرى بإظله بتصويب في الكلام من كذا والأستاذ جلال نصيب ثالث أيضا . ومن جيب أن أراك بعد كل هذا لا تقتصر على ربنا بأننا اتفقتنا قبل أن ندخل هذا المكان ، بل تسي أيضا أنك قبل أن تدخل متناكست قد قطعت في المعاهدة أنت وزملائك رأى .

(تصديق حاد) .

يا حضرات الزملاء المحترمين . قد لا أكون لست الموضوع بعد ، ولكن ما كان لخلقنا أن يتز على هذا وهو صابر ، فإن الصبر على مثله كبير ، ولست أريد أن أهمل على حضراتكم بالبحث الفقهى والنحوى في تفصيلات ، فقد سمعتم من ذلك الكثير والكثير ، ولكنى حينما استعرضت بنفسى ، ولنفسى ، هذه المعاهدة ، تساءلت أنظر إليها حرفا وحرفا وقطعة قطعة ؟ أم أنظر إليها كما ينظر الإنسان إلى صورة كاملة الرسم ، إن هو فقداه من ناحية اللون أو الظل لم تعجبه . ولكن هذا لينه إذا هو وقف أمامها أن يرى فيها صورة كاملة وقطعة من الفن تستحق الإعجاب والتقدير (تصديق) .

وهكذا كان موقفى حيال هذه المعاهدة فانزعجت بها لجزءا لا بجزءا ، ونظرت إليها على هذه الصورة والبادئ التى تضمنتها بجلة ، فاستراح قلبي لتوافقة

وفى الختام أرجو أن أكون قد أدبت واجبي ، وبينت لحضراتكم رأى فى المعاهدة ، فإن وافقتم عليه فذلك ، وإلا فلكم الرأى الأمل . (تصديق من جانب المعارضة) .

حضرة النائب المحترم حسن يس - أرجو أن يسمح لى صراحة الرئيس بإلكة الآن ، لاقى مصاب يائسى وحرارى ترتفع في المساء .

الرئيس - ساعلى حضرة النائب المحترم الكلمة بعد الأستاذ إبراهيم عبد الهادى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادى - حضرات النواب المحترمين :

لقد طرحت المعاهدة أمام البلاد ، فقرأنا ، وبحثنا ، وتبيننا بحث الباحثين . وما توقعنا أن يكون لى في الكلام عنها دور فى المجلس ، بل توقعنا أن تسير الأمور في نصاب طبيعى معقول .

فهمنا أن جهودنا من جهدها - وبجرائم على الله - ستعرض عليكم فتقرونها . وظننت أن الظروف التى مرت بالبلاد ، ألحمت كلفتها في جبهة ، قامت بهذه المفاوضات المباركة مستهدونا حين النظر في المعاهدة إلى البحث فيها بأرواح التى جمتنا على كلمة واحدة ، بحيث إذا قام معارض أو مؤيد ، قال من الحق ، ومن الحق ، ومن الباطل : هذا باطل ، مسترشدا . فى ذلك بنور من هدى مادل ، ورأى مستلجم .

هذا ما كنت أتوقعه ، ولكنى اضرونى إذا أنا وجدت نفسى أمام حالة يجب على فيها الكلام .

لقد وجدت أن إخواننا المعارضين - مع استراى لأجهم وأغصاهم - قد شطوا شططا كبيرا ، فاسمعت واحدا منهم قال إن في المعاهدة خيرا . عجيب هذا !! أليس من الخير لمصر أن يكون لها جيش !! ؟

أليس من الخير لمصر أن تنقص حتى من الامتيازات الأجنبية ؟ ! إذا شئت أن تقولوا إن المعاهدة لا تحقق الاستقلال ، فليس معنى ذلك أن تنجاهلوا وجهه الخير فيها .

ألا يصح مدلا أن تقفروا جهود من جهدها وتبوا ، فتقولوا لم لقد أحسنتم في كذا ، ولم توقفوا في كذا ؟

ليس موقفكم هذا يا حضرات الزملاء من العدل في شيء .

من أجل ذلك ، يا حضرات النواب ، وجدت من واجبي أن أتكم وإن أقف موقفى هنا .

لقد بدأت المناقشة فبدأنا نسمع أشياء لا يستطيع نائب الصبر على سماعها دون أن يهفه الموقف لرد عليها .

سمعت حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ييب بالنواب : أن اصدروا رأيكم لا من رغبة ولا من رغبة ! !

لا أكنتم يا حضرات النواب أى ثالث من هذا كثيرا ، إذ كل تراب هذا المجلس الموقر أو جهم من الذين جاهدوا في خدمة البلاد ، وواجهوا القوة

لأني أعلم - وليس علم هذا من عندي بل من التاريخ - أن المصريين جنود ، وجنود بوازل ، إذا جردوا أحسوا وأطامروا وحسوا النمار .

خبرني أيها الزميل المحترم ، من الذي حاكم حين اعتدى عليك الإنجليز ؟ ألم يكن هناك في الدنيا دولة أخرى ذات قوة ترى من مصلحتها أن تحمي مصر ؟ بل ، ولكن الدنيا قسمة بين الأقوياء على حساب الضعفاء ، ولو كان الأمر كما ذكرت ، لكنا أكثر الناس أمنا وأبعدهم عن الخطر الذي نسي إلى الخلاص منه .

يضرب حضرة الزميل المحترم في سياق التذليل على رأيه المثل بسويسرا ، هذا البلد الذي قضت الدول بأن يكون على الحياض مع ضمان استقلاله ، وهو البلد الذي يقول الأستاذ فكري أباطه أن لا جيش له . وأرى أن الذي جعل سويسرا في المقام الذي هي فيه ، طبيعة وضعها من حدود الدول المتطلى . لم يكن هذا الحياض هي من تلك الدول لسويسرا ، بل أن طبيعة وضعها هي التي أملت على الدول هذه السياسة ، صيانة لحودها ودفاعا لبعضها من بعض ، ومع هذا فإن لسويسرا جيشا ، وإن ظلم الأستاذ فكري زينا الأستاذ غنام حين يزعم لكنا به أنه يأخذ عنه مجردا من الجيش ، فقد ذكر الأستاذ غنام في كتابه أن سويسرا قد خصصت في هذا العام مبلغا قدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لتقوية جيشها ، ولا شك أنه لا شيء من الواقع ولا من الفقه يمكن أن يحجب البلاد . إنما يحجب البلاد أهلها وجيشها ووزرائها . يجعها قوم يسهرون على معالمتها ، فأنما هم اقتصرنا أن في أيديهم حقا تقدموا بلان رغبة أو رغبة . تقدموا به لا يرضون في ذلك تقدرا يوجبهم إليهم ، لأنهم إنما يفتون وبه الله الذي تتولى حراسهم وجزائهم (تصفيق) .

تكلم الأستاذ فكري أباطه بعد هذا من الطرق وأسماء الأفاضل ، ولست أدري أية أفاعي هي ! ! ! أتكون الطرق اليوم أفاعي وقد كاثرت بحث الميزانية تأخذ العجبة من كل جانب : أن أدركوا البلاد بالطرق مات فيقال لنا اليوم أيدوا أفاعي ! ! هذا حرام (ضحك) .

ثم أقول ، حرام أن يتقلب الشيء من القبيض إلى القبيض في طرفه حين وفي قلب البصر . ليست هذه دروس الشرف والتفافة التي أراد الأستاذ فكري أباطه أن يلقنا بإها في خطابه قائلا : التفوق إلى شباب البلاد وأحسنوا إليهم فلا تفهمهم الأمور بل غير حقيقتها ، حتى لا تفقدوا سلطانهم . ثم سلسلهم هذا النداء من الأستاذ فكري أباطه ، مليون مستحيين ، لأننا نجيب التحير للشباب ، ونمد لهم عدة المستقبل ، والأمر بمدد إليهم ، والحياة في كل بلد من بلاد الدنيا ملك للشباب ، فإن أردت يا سيدي الأستاذ ، فأبد نفسك ولا تقل لشباب مصر إن الطرق - وفيها حياة صناعته ومالتيه ودفاعه ومظهر مدنيته في حينه وفي حيون الأجانب - لا تغفل له إنها أفاع .

مهلا يا سيدي ، سم الأشياء بأسمائها ، فذلك خير لنا ولك وغير للشباب . (تصفيق) .

قول إن مصاريب الطرق وغرامات المعاهدة وتكاليف المراقبة فيها خراب الخزانة ، وضياع البلاد واحترق العمران ، وقد زميل الأستاذ المحترم فكري أباطه فقتلت هذه المعاهدة بمائة مليون جنيه ، وقد قدم بإحضرات التواب

عليها لامن رغبة أو رغبة ، وإنما كان ذلك بدافع من القلب والوجدان . ونحن كأني مهدنا الجليد بمجاجة إلى شيء ، فنحن أحيى ما نكون إلى شجاعة الرأي الذي لا مدورة فيه ولا تهاون ، وإلى صراحة خالصة لوجه الحق دون سواء .

إن الشيء الذي لا أجزيه هو أن يعتقد إنسان أن المعاهدة سالحة ، فإنما ما ضمه مجلس من بعض زملائه ، قال إنها غير سالحة .

يا حضرات التواب المحترمين : إن المعاهدة سالحة لبسان الزميل الوطني لا لبسان الرجل الممار ، أو المتسلل الضعيف .

يتكلمون عن النقطة العسكرية وما تنطوي عليه من احتلال ، ويقولون كيف يستقيم هذا مع الاستقلال ، ويتساءلون ألك أماني البلاد ، وهل لهذا قامت الحركة الوطنية وتماهد المصريون ، واستشهد من إخواننا من استشهد ؟ ؟

لا جدال أنه كان من صالح مصر وغيرها ، لو أن لها جيشا قويا ومتاددا واستعدادا حربيا ، إذن لما كان لمصر أن يوافق أبدا على حلف يسمح لحليف بأن يضع في أية نقطة من مصر قوة عسكرية ، ولكننا يا حضرات التواب المحترمين ، إذا نظرنا بين المصلحة وبين الوطنية دون سواء ، لا نسلم - وهذه حال جيشنا واستعدادنا الحربي - أن نجعل مستقبل بلادنا في مهبط الرمح نهبيا لكل قوى ، بل وكل ضعيف ينزوها حتى شاعوا شاء . أقول هذا فيما يتعلق بوجود قوة من جيش دولة سليقة ووجود نقطة تمسكتها هذه القوة ، لأعل اعتبار أنه احتلال ، لأن الاحتلال - حكما مسمى بصريح النص ، ولا أريد أن أتناول البحث الفقهي إلا في عيس الأساس .

والذي لأتساءل ، ماذا حسي أن أصنع في مثل هذا الحال ! ! أأحى مصر بقله الزميل المحترم الأستاذ فكري أباطه ؟ ! (ضحك وتصفيق حاد متصل) .

نعم أيها الزملاء المحترمون أقول جادا ، أحسبنا بقله مع احتراي لهذا الفقه ! !

يأتى الأستاذ فكري أباطه بعد ذلك فيحدثنا حديثا عجبا فيقول : " أيها التواب ، إن كنتم مسميتم يوما من الأيام أن بلادا غير الحبيسة - وهي لغربها منا لا تنس - اغتالبت بلاد أخرى قوية ، فخذوني من ذلك " ، هذا هو كلام الأستاذ فكري ، ثم هو بعد ذلك يناطلك قائلا : " ألا فاطموا أن كل بلد ضعيف يحبه ضعفه " . ولكن سأل سائل وكيف كان ذلك ؟ قال إن الدول العظمى يطمع كل منها في هذا البلد الضعيف ، فتتقاتل فيها بينها وتكون النتيجة أن يجرى البلد الضعيف من الاعتداء ، وأنا أرد عليه قائلا : وأنت أيضا أيها الضعيف كنت ضعيفا . فهل حاك ضحكك ؟

صدق قول الله تعالى " وفي أشكم أن لا تبصرون " .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكري أباطه - لم أكن ضعيفا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحامدي - كنت الضعيف بحدك ، وما كان ضعف جيش مصر ناشئا من ضعف أهلها ، إذ لا تتصميم الشجاعة ولكنك ضعف أمته القوة المتهمة وعملت على إغاثته . كل هذا قلنا به

وإذا كان للعمل الواحد وجهان للفتح، وجه لك، ووجه لي، أنرفضه لأنني
أستعج به مع أن فيه تفكك ؟ في عقل من يجوز هذا يا حضرات النواب
المحترمين ؟

منذ أيام قلائل حدث أن أقر المستردي قائلًا مسألة من المسائل المختلف
عليها بين إربلنا وإنجلترا، فيها نفع لك بلادكم فيها فغ لإبجلترا، فلما اعترض
عليه، قال إنني لا أرفض شيئاً فيه مصلحة بلادي ولو استفاد منه أعدائي .

إن البلاد الآن بحاجة إلى الطرق وتيسيل المواصلات فلا يجوز أن نحردها
من هذه الطرق التي ستكون للقتل والدفاع والظفر العام ، لمجرد القول إن القوة
الإنجليزية ربما استخدمتها يوم تسوء الأمور بيننا وبينهم ، أمن أجل هذا
نقطع نمطل دفاعنا وعيشتنا ونهتدنا الاقتصادي ؟

حضرة النائب المحترم سلطان السعدي بك — أين سنشأ هذه الطرق
أفي مصر ؟ أم في استراليا ؟ أم في لندن ؟ !!
(تصفيق وضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — حضرات النواب
المحترمين :

مهم ما قاله الأستاذ محمد عز بإخطه وكثيراً ما قال ، سمعتموه وجه الشباب
تداء وذكره لفقور له سعد باشا قولا : وهنا أقول إنني سعيد يا حضرات
النواب المحترمين ، وأشعر أيضا أنك جميعا سمداء ، أن تروا مصر اليوم كلها
بجمعة على تقدير سعد ، ولا اعتراض بصفة سعد والتسليم بزعامة سعد .
(تصفيق حاد متصل) .

كم كنت أكون سعيدا وكنت تكونون أيضا سمداء لوقي هذا الرجل
العظيم بجزائه في حياة ، فرأى يوما واحدا أن مصر كلها وقته حقه وشهدت
بزمته ، وأمنت برسالته .

وكم أنا حين أن يعيش زعمائنا بيننا ، فيحرموا من التقدير أحياء ويشهد
لهم به أمواتا ، كأننا قوم نخذل على الظاهر عظيمتهم ، ونجفل عليهم بجهفهم ،
وهل أراي اليوم يسعد تذكر عظمتهم تأييدا حقا لعظمتهم ؟ أم أنها تعبد وتزعم
لتضرب بها عظمتهم رجل آخر يصعدنا القاتل ، حتى إذا انطورت ، مدنا نقول
لقد كان عظيما وزعيما . فللشباب أمت يأخذوا الدوس ولم أن يجوزوا كل
نفس بما كسبت وألا يضلوا على حامل في حياته بما عمل ، ليحفظوا البلاد
وبجلها ونفوسها وطوارتها والمثل الأعلى فيها . (تصفيق حاد متصل) .

حضرات النواب المحترمين :

يقول الأستاذ المحترم محمد عز بإخطه في كلامه ، إن الناس يتساهلون هل
حققت المعاهدة آمال البلاد ؟ وهل تنفذ المعاهدة إلى مركز هو خير من
مركزنا الآن فنكون في حال أحسن من حالنا بعد تصريح ٢٨ فبراير ؟
وهل نحن إذا وافقنا على هذه المعاهدة تركنا للشباب روحا ، وفي قلوبهم
دافعا يحاهدون ويقاتلون ؟

لقد عشتى حضرة النائب المحترم ألا يكون لدى الشباب هذا الدافع وهذا
الروح ، لأن الدافع إنما يزداد كلما أشد الظلم . وحسي أن أسأل حضرة
الزميل المحترم — وأبدأ بأخرا ما انتهى إليه .

المحترمين بيانه لكم على أنه بيان لإراد المارف ، الداوس المتوقر على دراسته
في لجنة الحربية أربع سنوات ، تقدم إليكم مضمنا يطلب قلوبكم وتصديقكم
وليمانكم ، بأن تكاليف المعاهدة تبلغ مائة مليون جنيه ، لهذا سئل عن ذلك
تدل عن قليل منه ، فهل الكلام عن مثل هذا الموضوع يكون عمل تجاوز ؟ !
لا إضافة ، يجب أن يكون كلام جد لا كلام تجاوز ، لأننا نتكلم ونطالب
شعبا انتق وبعاصب . لقد قال حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب المال وزير الأشغال بأن تكاليف المعاهدة ستبلغ حوالي
الخمسة المئتين من الجنيهات ، فإذا كان هذا الرقم في رأي بعضهم يحتمل
الزيادة فليكن إلى ١٠ أو ١٢ أو ١٥ مليونا من الجنيهات مثلا ، أما أن يزيد
إلى ١٠٠ مليون من الجنيهات ، فمما إشار الناس وإنهاهم بأن الحكومة
ليست في حالة عقلية صحيحة ، تحكم وتقدر وإما هي في حالة نوضى والتحلل .
قد يكون في هذا شيء من التفككة والتسرية من النفس ولكن ذلك يحتمل
في موقف غير هذا ، فلا يجوز أن تكون التفككة على حساب عقول الناس
ولا على حساب نزاهة الدولة ، ولا على حساب تقدير القائمين بالأمر في البلاد
وطمأنينة الناس إلى حكومتهم .

خشيت أن أرتد زميل المحترم الأستاذ فكري إباطه إلى تحدير حضرة النائب
المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ، فقد كان في تحديره أدنى إلى القصد نوما
إذ أنه قلر هذه الصفات بتلاتين مليونا من الجنيهات ، واسبصوا لي إذا قلت
تلاتين مليونا ، وسمتها على أسن عمل ، لأن الدكتور قال في بيانه إنما تبلغ
عشرات المئالات ، ولا تحتمل هذه العبارة أقل من تلاتين مليونا ، وخشيت
إن أنا زدتها إلى المائة اصبح حضرته وانهتني بالمتالاة ، فرأيت أن أقصر
على أقل ما تحتمله عبارته ، ولذا رغب في الزيادة على ذلك فلا مانع عدي ...
(ضحك) .

أرى يا حضرات النواب المحترمين ، أننا لسنا أمام اعتراض جدي ، ولا أمام
وزن دقيق للأمور ، ولا أمام دراسة حقيقية . أفهم أني حين أخذ على الحكومة
خطاها في التقدير ، يجب أن أكون أكثر منها صموا ، وأدق نظرا والحق
بالأرقام دقة ، حتى يمكنني أن أقول الحكومة إنك لم تحسني التقدير وأن اضرب
لما المثل في ذلك .

خشيت يا حضرات النواب المحترمين ، أن نهرجا كله بنبردة ، على أن
لا اعتقد أن في الرد عليه شيئا من الصعوبة ، خشيت أن يقال كل هذا
ولا يرد عليه أحد ، لأنه لم يصدقه أو يبا به ، فيؤخذ علينا سكوكتا على أنه
جملة نرثنا ، ولا عدري ماذا يقال فعدا .

حضرات النواب المحترمين : إذا كان للطرق الزراعية نفع لهذه البلاد
اقتصاديا وماليا وزراعيا ، فليها أيضا نفع جيش المصري في المستقبل ، لأن
الجيش لا يمكن أن يتقل جميعه على متن الرخ . ولا يجوز أن نعرض نفع
هذه الطرق للهجوم فقط ، بل يجب أن نعرض نعمها أيضا للدفاع على كان
البلاد فهي مفيدة في الدفاع والهجوم ، ولا يجوز أن نحرر فائدة هذه الطرق
بدوى احتلال استعمل القوى البريطانية لها .

إلى الدول، بعد الحرب وولجها، أصبحت تعرف القرش قيمة وتحميه بـقياس ومقدار، حتى لقد ذهب كثير من الدول ومنها إنجلترا إلى حد نسبت معه الاستقرار في السلع، وما استيقظت إلا على نداء الخطر الأوروبي الأخير فأخذت تتسلح بسرعة غير طبيعية، ذلك لأن أهل تلك البلاد حريصون على ألا ينفصوا قرشاً من أجل الجيش أو غيره إلا إذا كان حقاً لغاية مباشرة لا غنى عنها .

إذا كنت حليفاً وحليفاً أميناً وهذا ما نرجو ونعتقد أن نكونه ، حليفاً بلغت من القوة ما يفي حليفك من وضع قوة عند قبال السويس ، فما الذي تخشاه ؟ لا تخش شيئاً فإن استقلالك منك وفي نفسك وفي عزيمتك وتصميمك وفي جيشك ، ويوم يجتمع كل كل هذا فلا إنجلترا ولا الدنيا تستطيع أن ترغمك على قبول جندي واحد في بلدك .

(تصديق حاد متصل) .

يقول الأستاذ المحترم عزير أباطه إن تصريح ٢٨ فبراير أعطانا من الميزات ، بغير مقابل ، ما لا تفضله هذه المعاهدة بكثير ، ولقد كان حضرته على حق حين قال : ولكننا لم نتعصب به لأن الخلاف بيننا قضى على الانتفاع به . أتدرون حضراتكم كيف تشابهاً وتباغضاً ؟ وإن كان قد أتبنا والجدد قد إلى وفاق فإنا إن ذكرنا الماضي أو شيئاً منه فلنعمه والدرس وغير الناس من احتير بما مضى . جرى هذا الخلاف واتخذ سبيله وأصله من داخل ذلك التصريح لأنه لو لم يترك هذا التصريح للإنجليز بما في شؤون مصر ما فكر المصريون في شيء إلا أن يكون الرأي للجبهة أو الغالبية ، لأنه ما دامت أمورهم بينهم ، فلا شك أنهم يعضون رأي الأغلبية ولكن لما كان هذا التصريح قد ترك للإنجليز بما ، كما قلت ، للتدخل في شؤون البلد ، حتى أنهم تخلوا — باعترافهم — في دستور البلاد ، لم يكن من المئين على الأغلبية أن تتجاوز من رأيها طلباً وجبت ستفا من آتئين والناس ليسوا ملائكة ، بل بشرًا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق وليسوا ملائكة ليتولوا عن رأيهم بسهولة زافين .

وأي أخطر إذا كنت من الأغلبية ، ووجدت قوة تتمد خصمي وتغلبه بعيداً عن طريق ، أن أسير في هذا الطريق .

ولكن إذا كان الأمر بيني وبين أي ولا ثالث بيننا فكل شيء يجري منطابق الحدود المرسومة وترى الأغلبية الأمر . ذلك ، لأنه يمكن التقل والإجهاج أولاً ويحكم الإنسانية ثانياً يمكن أن أتخلى عن رأي أو أسمع للأغلبية أن تسير في الطريق الطبيعي .

يا حضرات الزواب المحترمين : لو لم تكن في تصريح ٢٨ فبراير هذه القيود لانتقينا من قديم تصانينا ، ولدنا كما وصلنا إلى ذلك قبل الآن بكثير . ولكنه كان نكبة أقل ما فيها أنه ترق بين قلوب الإخوان ، وجعلنا جماعات وأحزاباً وأطال الفقرة بيننا .

يقول حضرة الزميل المحترم : أما الآن وقد التقينا على حجة فلاخوف على دستور ولا خوف من فرقة ، فماتوا رضخ المعاهدة وتسير على أسس تصريح

٢٨ فبراير .

إذا وقع في ظلم فخرني وأمثل نفسي ، أتراني أدفع هذا الظلم أم أستبق الظلم لنفسي لاستبق شملة الألم ؟

إن الشباب في مصر يشتمل للظلم . كما يشتمل الشباب في كل العالم . فإذا أردت أن تنفع من الظلم ، أو على حد قولك بعض الظلم ، فهل هذا يضع رجاءه وأمله ومثله الأمل ؟ لا أظن ذلك يا سيدي ، وإذا مع ذلك فن نصبل إلى الاستقلال ، لأننا إذا وصلنا إلى الاستقلال فلا ظلم ولا ألم ولا داعي للحارة .

إن ما نلهمه ، وبهذه الجميع أن الناس يصلون للاستقلال يصلون به . وإن الأمل في الحياة لا تقفه حكومة ، ولا تحمده معاهدة .

وإن البلاد المستقلة الرغبة أسود وبما كل يوم أمل يدفعها إلى الأمام . أفلا يكون أملاً في أن يكون لنا جيش قوي وبحرية عظيمة ، نصلى ذمارة وقد استقلنا ، ونشاط في خير الإنسانية والسلام العالمي ، وأمل في العلم والاقتصاد وكل المرافق الحيوية ، ليست كل هذه أملاً ؟ بصحيح ذلك ، أم لا يكون الأمل إلا ناشأ عن ظلم ، أو وليد احتراق وألم ؟ (تصديق) .

لم نطلب الشقاء لأنفسنا إذا كان سبيل المجد أماناً دون ما شقاء ؟ التجهاد فقط ونشئ حيث لا نتيجة ولا فائدة ترضى منه ؟ يجب يا حضرات الزواب المحترمين أن تكون متفهمين مع أنفسنا وأمام الأجيال المقبلة ، فنقد لكل شيء قدره ونفقه حله .

لقد بدأت الحركة الوطنية الأخيرة بمنازة ، لا شيء إلا لأنها حركة وطنية للعمل والإنتاج . لقد كان الشعور الوطني موجوداً في عهد الحزب الوطني الأول ، وكان كالملة تحت الأرض ، فيجمع في الآبار ، فالذي عليه صعدوا إخوان سعد أن ضاعوا ، جميع هذا الساء ، حتى صار ينزوا قائراً ثائراً ، فاضروا عرج من مستقره يتدفق ، لا ليقل إلى البحر زافاً ، ولكن أتوى به الأرض وليخرج به الزرع ، ولتسعد به مصر (تصديق حاد متصل) .

لا يجوز يا حضرات الزواب المحترمين أن نعيش في جو من الأحلام والكلام ، ولكن عمليين ، فبالجش وببدا ونحن أحرار في تكوينه ونهويته ، قيادة حضرة الزميل المحترم الشباب أن انضمو إلى الجيش ، وساموا فيه وكتبوا من أجله ، وأقبلوا على تشييد مستقبلهم بزم وجد ، وليد البلاد التي طلبت العزة أن تدفع ثمنها بالعمل والإنتاج .

أصل هذا وقف بعد ذلك أمام الإنجليز ، وقبل لقد أعددت القوة التي تكفل حرية الملاحة في قنال السويس وسلاتها وتقف الفارة عليها . أظن أن زميل المحترم خير من يعلم أن الإنجليز في عملين حريصين على أموالهم ، وأن دافعي الضرائب يجاسون على كل قرش يدفع في غير موضعه ، نانا صار الجيش المصري قادراً على أن يمل على القوة البريطانية وأن يغلب عليها وبيننا ، فهل يظن حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه أو أحد حضرات المعارضين أن إنجليزاً واحداً يرضى بأن يدفع ملياً في نفقات مثل هذه القوة ، لا لسبب إلا لشهوة البقاء في صحراء مصر على ضفة القتال ؟ أظن أن هذا لا يقبله العقل ولا قبله الحياة الأشياء .

ليس في المعاهدة دلالة أو شبه دلالة من ذلك . أما تخريبها على هذا النحو البعيد عن العرواب ، فليس فيه شيء من الإتيان الذي أشار إليه حضرة الزميل المحترم في مستهل كلامه حين قال : " أبعدونا من الخطابة والألقاظ ومن كل شيء إلا أن نتبروا بالمعاهدة عقدا في التزام وفيه حق " . فمن أين أتى هذا الإتيان ؟ لست أراه في أية صورة من صور المعاهدة .

محضر حضرة الأستاذ فكري أباطيحين عصابة الأمم ، وقال : ما عصابة الأمم ! هذا حسن جميل ! فما هي إذن دعواكم التي تستحقونها من دولة المسألة المصرية ؟ (ضحك) .

كما نرى حقا أن يكون للمسألة المصرية هذا الاعتبار متى كان فيه صالح وخير للبلاد ، فحين مصريون جميعا ، وإذا كان رأيكم خيرا من رأينا فلن نكبر عن التقرب إليكم مؤيدين متأسرين ، معقوفين ومقلدين . فحين لا نتكلم على حامل حقه . نلتك يا سيدى تسخر حيننا من عصابة الأمم ، ثم تدعونا حيناً آخر إلى الجري وراء الأمم ونقول إن الأمم يكالغ بعضها بعضا وقتل وتقتل وتقتارب من أجل الدولة الضعيفة ، فلماذا لا تؤمن بعصابة الأمم إذن ؟ لا أيها السادة ! يجب أن يكون اتحاد المصريين على أنفسهم ، على علمهم وحسن تقديرهم وذهنهم للأمر ، وعلى شعبيتهم في وضع النافع في مكانه واستغلاله على أكرم وجه وعلى تقديرهم للطاقت ، لا على المبالغة في الحط من عمل العلمانيين ولا في القهقار مع الخيال إلى حدود غير ممكنة التحقيق ، ولا في حرمان هذا الجيل الثمين بمثل هذه المشورات ، والسعيد بأن الله موقفه إلى الحق لهما ومفكر .

يجب أن نستغل كل ما فيه صالح البلاد للبلاد ، وأن نهيده إليها على أنه موصل لنظيرها جالب لساعاتها ، كي تسعد وتيسر لها أبقى الأمل في المستقبل ، ويظهر نشاطها في العمل . أما أننا نستقبل النهار المضي فندوده ونجعله ليلا لاقما ، فلا نعمل إلا أن نبذل غواطر الناس ونشككهم في مستقبلهم . هؤلاء الشعراء يضمنون الأناشيد للأثم يقولون لها : أمتي بنفسك وثقي بقدرتك ، أنت سيدة الدنيا ، أنت سيدة العالم ، إلى آخر ما يرددون من عبارات تثير كوامن النفوس ، فتدفعها إلى التبرع ببقية وهمة وعزم . أما نحن فكلما هدانا الله إلى خير أصفرنا من شأنه ونهتصنا من إقداره !

الخير خير ، والشر شر ، وبينهما حدود ، فليأخذ أن تقرى ما هو مقترح إلى الكمال في شؤوننا فعمل لكلام متكافئين ، متأذرين متعاونين ، لا متنافرين ولا متناجفين . وكل شعب أخذ غلوساته إلى غاية يفتقر حريصا حازما متعاون ، هو لا شك راسل إلى التبرع والتفاح .

أما بعد باحضر السادة ، فمن أجل ذلك إذا أقرر المعاهدة ، وأدعواكم إلى الموافقة عليها .

(تصفيق طويل جدا متصل) .

حضرة النائب المحترم حسن يس — بما أن الوقت ضيق فلا أنكم إلا كلمات قصيرات ، هي أن هذه المعاهدة ما كانت البلاد تحصل إليها إلا بقوة الروح المعنوية فيها ، وقد حل زمامة هذه القوة وأعلن لولها زيمنا انخالد

إن تصریح ٢٨ فبراير هو البلاد بينه ، إنما يشترط أن تشرع بشر ويصحب أن تملأوا أننا كنا في سنة ١٩١٩ إخوانا متقابلين متحابين ، ثم جاء هذا التصريح ، فترقنا شيئا وأحزابا وهذا شأن البشر وطبيعتهم .

فلماذا نختلف في المستقبل ؟ ولماذا ترون أن تعرض أنفسنا لتجربة دائمة ، ولماذا نقتض هذا الأساس القاسد حكا تولى عليه وتبعه مع تسليم الجميع وادعائهم بأنه لم ينفع وكان سببا من أسباب الفقرة التي حرمتها باسمه حضرة الزميل المحترم مزينا ؟ ثم لا أدري كيف يكون تصریح ٢٨ فبراير على مقابلة ، مع أنه يشمل على التخططات الخاصة بحماية المواصلات الإمبراطورية وحماية الأجانب والأقليات ، أية أغليات يا حضرات النواب المحترمين ؟ إن ذلك التصريح كان يرمي إلى خلق أشياخ وفرقة غير موجودة في البلاد ولا أصل لها أبدا والحمد لله ، فقد قضت مصر على هذا قضاء مبرما .

يزعمون أن المعاهدة الحالية تجعل الدفاع عن مصر من حق الإنجليز ، فهل هذا صحيح ؟ لا يا حضرات النواب المحترمين ، إن الدفاع عن مصر هو من حق المصريين وكل ما للإنجليز هو أنهم يملأوننا بكفاء لا أكثر .

قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد محمود جلال إن حق صيانة أرواح الأجانب قد انتقل إلى الإنجليز بمقتضى نصوص هذه المعاهدة والإسناد السبب في أن ينص فيها على أن مصر تتولى حماية الأجانب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد محمود جلال — أشرت إلى التناقض .

حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الهادي — إنك قلت لماذا

تتناقض مع الإنجليز على هذا مع أنه من طبيعة السيادة . إن ذلك سببا بسيطا واضح وهو أن الإنجليز قد ادعوا لأنفسهم هذا الحق واحتفظوا به في تصریح ٢٨ فبراير بخلاف المفاوضات المصرية متيقنا لهذا وروى أن بعضى على هذا الادعاء بنص صريح يزيل كل شبهة (تصفيق حاد) .

أكثر من هذا ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن المفاوضات الإنجليزية رأى أن يضع في النص عبارة " من الآن " ولكن المفاوضات المصرية كان حريصا يقظا يفرض هذه العبارة ، مما لا دفع هذه الشبهة ، بحيث يكون من الحق والمؤكد أن هذا الحق من لوازم سيادتها الماتمة ولا تقبل عنه مصر في وقت من الأوقات .

أما الجزء الأخير من المسألة فهو تركيز الجزء السابق . للأستاذ فكري أباطيحه فقه عجيب في امتداد أثر هذا التصريح السياسي على المسائل المالية ، فبينما تركنا المعاهدة أحرارا في كل اتفاق سياسي نقتضه مع أية دولة ما لم يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ، يقول حضرة إن المعاهدة قيدنا في إخراج الجنيه من قاعة الذهب أو رده إليها أو في المسائل التقنية . . . الخ . فهل هذا كلام يقال ؟ وأين هذا من نصوص المعاهدة ؟ كيف يقال إن المعاهدة تقيد المصريين في تصرفاتهم المالية أو التجارية أو في أي اتفاق يقدونه مع دولة أخرى لصالح مصر في هذا السبيل ؟

المفوضية بعد زلزل بيشا، ومن بعده وضعت الأمة هتافا في الرئيس بلبل مصطفى الناصر بيشا الجالس أماما، والذي لو أتى علم الجهاد أو تأثر يستحق الحياة لتبذل الحال غير الحال، والذنايفر الدنيا، والسلم غير السلم. (تصنيق)

من أجل ذلك أنا أقر المهادنة وأعلن أنها مدة وقلادة في جبر مصر وجبدها، وحاشا أن تكون خلا كما يقول الذين لا يريدون لمصر استقلالها. رحم الله سعدا في أهل بلبل، ومكن لمصطفى وإخوانه المهديين، وحي الله أعضاء الجبهة الوطنية المتحدتين، وحيكم الله أيها الزواب المحترمون الذين سبجتمون اليوم بما توافقون على المهادنة أنكم رجال عمل كما كنتم بالأسس رجال كفاح.

فلتبت أنا تقدر مصلحة مصر وتقسما. مصر أمنا وهي فوق الجميع (تصنيق)

الرئيس — من يطلب استقرار الجلسة يقف.

(وقفت أغلبية)

الرئيس — تستمر الجلسة، وأرجو أن يلزم حضرات الأعضاء المحترمين أما كنهم. والكلمة حضرة النائب المحترم محمد توفيق دياب.

حضرة النائب المحترم محمد توفيق دياب — أيها الزواب المحترمون:

لو قلت إن حضرات الخطباء السابقين من معارضين ومؤيدين، لم بدعوا قطعة في المهادنة إلا أحصوها، لفنت الحاجة — أو ساجي على الأقل — إلى موافق هذا. فلن أجاهر بهذا الاضراق، لاسيا وأنا أدري أين مراحل البحث مواضع ليرة تناولا غيري ينشئ من الإيجاز أو لم يتناولها أصلا، وهي وإن تكن جزئيات إلا أن لها دلالاتها في نفسية حضرات الزملاء المعارضين عامة ومن تطرفوا منهم في المعارضة خاصة، حتى نسي كثير منهم القواعد الأولية للنطق الذي نفهمه ونفهمه كثرة الناس.

قال حضرة الصديق الزميل الأستاذ محمد عزيز بإبطه إن المهادنة لم تقفنا من حالة إلى غير منها. أفيد الأرواح المحسنين التي جاهد فيها المصريون، وختمت المهادنة التي يعترف فيها جلالة ملك بريطانيا بانهاء الاحتلال، وتقضى تصورها بسلامة الجنود البريطانيين عن عواصم القطر إلى صحرائه، ثم من صحرائه إلى خارج البلاد بعد حين يرجع مداه إلى هتنا واستمدادنا؟ أفيد أن تسوى المهادنة فيديارتا بين الأجنبي والوطني، فلا يفضل أحدهما الآخر أم لا قانون، وتصبح دار القضاء واحدة، والعقود بأهل الحرية مقبولة، ودار السجن واحدة للجميع، أفيد كل هذا يمكن أن يقال إن المهادنة لا تقفنا بعد إزمامها إلى حال غير ما نحن فيه؟!

يكاد هذا يكون مزاحا يا حضرات الزواب المحترمين، لأنني أعتقد أنه لو كان جدا حقا لتكفبه قائله قبل أن يرسله على عواصم هذا الإرسال.

إن من الجراءة على الحق ما قاله أحد حضرات الزملاء المعارضين من أن جمع الدول التي كان لها نظام الامتيازات الأجنبية قد لفته بصل فردي.

وقد جعلت هذا القول من ثم قاله — الذي لاشك أنه يعرف نفسه — وإن لم يكن حضرات الكتاب المسجلين قد تمكنوا من تسجيله.

لقد أحصى معالي محكم بيشا حيد في محاضراته في الجامعة المصرية الدول التي كانت خاضعة لير الامتيازات، ثم عقدت مؤتمرات أبايت فيها وجهة نظرها في إلغاء الامتيازات، حتى إذا قبلت الدول صاحبة الامتيازات التزول منها فيها، وإلا ملكت مسلكتا آخر. ولقد أحصى معالي الأستاذ محكم بيشا من هذه الأمم اليابان والصين والعراق وتركيا.

ومن يجب أن يقول المعارضون بعد ذلك إن الأمم الواقعة تحت نير الامتيازات تحورت جميعها بصل فردي!

أيها الزملاء:

إذا شئت الإطالة في بحث قط كريمة من أقوال حضرات الزملاء وأحسب الرأي الذي أدبني به، والمتضمن إلى الحقبة التي أتى إليها كنت في ذلك كثير الإعادة والتكرار.

ولذلك أمر مرارا سريرا على هذه القط. إن أبدية المحاكمة التي ينشأها كل انجليزية حضرة زميلي الأستاذ فكري بإبطه لا يمكن أن يكون معناه الخلود.

ولو كنت مقلدا للسجديين بالتصوص أو معلن زمرة الحامين لويت لكم كثيرا من أقوال العلماء والفقهائ. ولو أردت لسقت إليكم أقوال ذلك العلامة وأجبة الدول الأستاذ جورج سيسيل زيل القاهرة اليوم.

إن فيدي الآن وثيقة يخط هذا الأستاذ أجيعة وتوقيعه، وهو عالم لا تربطه صلة بدولة رئيس مجلس الوزراء، أو بالحزب الوطني، أو بحزب الأحرار المستورين، أو بحزب الشعب — وقد قدم هذا العالم إلى مصر منذ يومين متديبا من جامعة باريس رئيسا للهيئة العلمية الموقدة لامتحن طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية بمصر. قال هذا العالم أقوالا تنفي كل ما زعمه الزاعمون أو ما يتقولون بالمتقولون من أن المهادنة الدائمة معناه المهادنة الأبديّة الخالدة.

هذه فتوى ذلك العالم الكبير فليرجع إليها من يشاء من حضرات الزاغبين في الاستطلاع.

يشامل حضرة الأستاذ فكري بإبطه، وينضم إليه على نحو ما حضرة الدكتور جبي الدين بركات بك لسانا لم تحدد المهادنة عدد الجنود وعدد الطيارات ونوع الأسلحة وطرازها؟

كيف يمكن تحديد ذلك أيها السادة؟ إن السنين تمر مراما، وآلات الحرب وأنواع السلاح تتطور تطورا سريرا، ولا تقدر كيف تكون بعد عشر سنين، ولعل تحمين رجلا يستطيعون بعد عشر سنين ملا يستطيعه اليوم إلا خصاصة.

كذلك لا تقدر بعد مضي عشر سنين أو عشرين سنة كيف تتطور الأسلحة وكيف يكون مدى قوتها؟

إذن لا سويل إلى أن نسين منذ الآن عدد الجنود والطيارين ونوع المدافع والطيارات!

إني لأعجب لهذا القول أشد العجب . وأسأل أنصلي على حياة الفتاة وهي شرابان مصري في أرض مصرية أم تلن اليأس من ذلك سلفا وتكتمها لحيبتها فريتا على مدى الأيام ؟ لأننا عاجزون عن حمايتها إلا أن يكون لنا جيش كعش إيطالي أو ألماني .

ألا تستطيع بلادنا أن تخر رجلا من طراز عشرة الآلاف من الجنود البريطانيين الذين سيقسون في منطقة الفتاة لحراستها موقوفة ! ألا تستطيع بلادنا أن تحطم رجلا أمثالهم قوى سواعد قوية وقوس أبية يفتنون بلادهم بالأرواح كهؤلاء البريطانيين .

إن تاريخ مصر القديم والحديث حافل بالملام التي خلدت للصيرين مناجيب الشجاعة والاستبسال وصقلت لهم صحفا مأثورة من الجهد والفخار (تصفيق) .

والأستاذ فكرى أباطه ! — لقد أرسل أفكحة بدعية حين زعم أن نقضات التكتلات والمعارات متبلغ مائة مليون من الجنيهات ! (ضحك) .

حاولت أن أصف هذه المبالغة المخالفة بعبارة عربية فصيحة لا تنبئ عنها أسماع الزملاء ، فطجأت إلى القاموس أبحت عن لفظ لائق ، فعثرت بكلمة قل أن يعرف أحد من حضراتكم أنها فصيحة صحيحة . ومن كان يعرف ذلك من حضراتكم فليعلم أصبه (ضحك) .

جمع شيخ بكسر الهمزة جتا كلمة عربية لها معان كثيرة منها جع فلان أى نصف برهله التراب .

وكان الأستاذ فكرى قد أراد أن ينصف برهله منطلق الأرقام ، فزلت به القدم ، أقال الله مرثته (ضحك) .

ولكيلا أطيل أختتم كلامي . أختتمه إشفافا طيبكم وضنا بوقتكم واعتادا على ما سبقني إليه حضرات الزملاء الموقرين .

إني أعان من فوق هذا المنبر تتجلى لنفسى بهذه المعاهدة ، وتهتبه الأمة المصرية ، لا على أنها المثل الأعلى الذى لا مطلب لنا فوقه ، ولكن على أنها استقلال صحيح .

إن السمو والملا درجات . ولقد تلتا منها بهذه المعاهدة مرتبة ، وستلت في المستقبل فوقها مراتب .

ما من سادة إلا فوقها سادة وما من خير إلا يفضلته خير بعلوه .

هذا استقلال صحيح . ويجب أن نقره وأن ننتبه استقلالنا صحيحا . ثم طيبا بعد ذلك أن نقوى جيشنا وسوائل دفاعنا ، وأن نعلم أبناءنا ، وأن نمرع عقولهم بالعرفان ، ونركب قلوبهم بالأخلاق ونقوى سواعدهم بواجبات الكفاح والعمل . ثم لا ننس أن الاستقلال أول ما يكون في النفوس لا في النصوص ، وفي الرجال لا في الأوراق . فإن ضلعت بلمت المثل العليا التي إليها نطمحون . والله المولين من الأفراد والامم خير معين ونصير .

(تصفيق حاد) .

رفعت الجليلة في منتصف الساعة الثالثة مساء وأعيدت الساعة السادسة والبقية العشرين مساء وتولى رياستها حضرة صاحب السعادة الأستاذ على إشا حسين وكيل المجلس .

ولقد تفضل دولة رئيس هيئة المفاوضات ورئيس مجلس الوزراء فأبدى رأيا سديدا ، وهو أننا في اليوم الذي نبلغ فيه بجهودنا على القتال عدد الجنود البريطانيين الذين سرباطون في منطقته بمقتضى المساعدة نستطيع أن نقيم مجتمعا على الإنجليز أنضمم بأن قواتنا أصبحت كافية لحراسة الفتاة ، وإلا لحالنا إلى الهيئة الدولية التي تنص عليها المعاهدة .

يتأذى دولة محمد محمود باشا وحضرة الدكتور جوى الدين بركات بك والأستاذ فكرى أباطه من إعداد الحكومة المصرية للنازل والمراسى للطائرات البريطانية ولكن تأذيم على غير أساس .

هم يقولون ، ويستظنون فيما يقولون ، إن حلفاءنا سيستبدون بنا ويستفلون موقنا ، وإنه كما طليت الحكومة البريطانية منا أن نزيد مثلا أو نرسمي وجب علينا أن نقيمه ، وقد نسوا أو تناسوا أن هذا لن يكون إلا إذا دلت التجربة على ضرورة إنشائه كما تقضى بذلك نصوص المعاهدة .

ولكن الممارزين بفعلون ذلك النص الصريح وهو في صالح مصر ، ويروون النص منقوصا ، يريدون أن يكسبوا به الحجة حلالا أو حراما بالحق أو بالباطل .

أريد أن ألقى سؤالا يميل إلى أنه لم يوجه من قبل في هذا المجلس وهو : ما دام في نيتنا أن يكون لنا جيش وسلاح طيران وقوة بحرية فكيف نرى أن قواتنا ستشارك البريطانيين في الاستفاح بما يكفىهم سواء بسواء ؟

وهل إذا نغم جلاء البريطانيين عن مصر فأصبحت قوتنا في بلادنا قوة مرموقة لا يمازجها دخيل وكانت الضرورة تقضى بإقامة هذه المراسى والمنازل أفلا نبنيها ونقيمها لأنفسنا ؟

إذن كيف يقول الممارضون إننا لحليفنا دون مصر وللقوات البريطانية دون القوات المصرية ؟

يقول حضرة الأستاذ فكرى أباطه أن في مصر أربعين مطارا أو مثلا للطائرات وبين مواضعها المختلفة حتى كدنا نتوهم أن هذه المطارات والمنازل الأربعين إنما هي مطارات مصرية تستلبي إياها بريطانيا العظمى . والواقع يقضى ذلك . وكان جديرا بالأستاذ فكرى أن يذكر أن هذه المطارات البريطانية تستلبي إلى يد مصر إلا ما كان منها واقفا في المنطقة العسكرية . ولو كان مدممة بالمنازل مائة لا أربعين ، لرحبنا بها في هذا الطرف السعيد .

هنا ويخطئ حضرة الزميل الدكتور جوى الدين بركات بك حين يقيم عبارة "Apprehended international emergency" فليس معناها خشيّة طارئ دول مفاجئ . وإنما معناها الصحيح حدوث طارئ دولي يخوف بالفعل .

قد يمزج الزميل أن يتناول كلام زملائه بالتدريج ، والتجريح ، إلا أنه لا يسعه أحيانا أن يدع بعض العبارات تحرم من غير تطبيق .

قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ عزيز أباطه من فوق هذا المنبر عبارة سمعتها طيه أسفا . قال حضرته إن حماية الفتاة تقتضي جيشا كبيرا كعش إيطالي أو ألماني . وإذن فلا قبل لنا بالدفاع بمفردة من منطقة الفتاة .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر - حضرات النواب المحترمين :
جرت التقاليد البرلمانية على أن من يتولى المركز الذي استقرت على حضراتكم له لا يشترك في المناقشات، وذلك رغبة في المحافظة على الحيطة الواجبة في إدارة المناقشات، ورغبة في عدم السبق لفرق من فرق المناقشين. ولكني رأيت أن أستمع حضراتكم في الكلام هذه المرة لسببين :

الأول - هو خطورة الموضوع المعروض على حضراتكم، فهو موضوع حيوي يرتبط به مستقبل البلاد وله أكبر الأثر وأخطره في حياتنا .

والثاني - لأنني كنت من أعضاء وفد المفاوضات وأمضيت المعاهدة فأبديت رأي وأملته .

لهذا رأيت أن أشارك في بحث هذا الموضوع من وجهة تنحيز قليل عما تكلم فيه من سبقني من حضرات النواب المحترمين، ولكنني سمعت اليوم من حضرة النائب المحترم عبد الله الدين بركات بك اعتراضات واستدلالات لم ترد في كلام من سبقه من حضرات النواب، خصوصاً فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية، فرأيت أن أتعرض لما خلافاً لما كنت عقلياً أؤيد عليه .

كنت أعتقد أن يكون الدكتور عبد الله الدين بركات بك - وهو محبة في مسائل الامتيازات - مدافعاً في حكمه، ولكنني رأيته متسكفاً في استنتاجاته أشد التسكف . فقد بدأ كلامه بأن أشار إلى تقرير وضعه، وقال إنه أطلع عليه زعيماً المغفور له سعد زغلول باشا .

وقد أراد أن يؤثر على حضراتكم بهذا الإطلاع في صورة من يريد أن يحدد من التأثير فقال : "ولو أنني أردت التأثير على حضراتكم لقلت إن المغفور له سعد زغلول باشا وافق على التقرير الذي قدمته إليه". فإذا يكون أبلغ في التأثير من هذه العبارة، وماذا يقصد بها وما مدلولها ؟ يقصد بها طبعاً أن المغفور له سعد زغلول باشا قد قرأ تقريره ووافق عليه، وما قصد الدكتور عبد الله الدين بركات بك من قوله إنه لا يريد أن يذكر ذلك حتى لا يؤثر عليكم إلا لعله أن مجرد ذكر موافقة المغفور له سعد زغلول يؤثر فيكم، وقد ذكر ذلك صراحة مما يدل على أنه أراد الوصول لهذا التأثير ولكن بطريق ملتوي .

تكلم حضرة عما يمكن أن يتصور ما كسبه مصر بمقتضى التصوص الجديدة الخاصة بالامتيازات، فقال إن الأمر الأول هو توسيع الاختصاص الخاص وقد استحسن هذا في حالة ما إن كان المبنى عليه مصرياً، أما الحالة التي يكون فيها المبنى عليه أجنبياً، فيقول إنه لا يرى فائدة فيها ونفى حضرة أن من أسس الحكم وأسس الاستقلال أن تكون سادة في بلدان، عما كان من ارتكابها جبراً أجنبياً كان أو وطنياً، لأن الظلم العام من المسائل الأساسية التي يقوم عليها الحكم وبدوها يصيب على أية حكومة أن تضيق الطوائف والسلام لسكان البلاد .

تسأل حضرة أيضاً عما كسبه من توقيت الحاكم المخططة، وقال إننا لم نكسب في الواقع من ذلك شيئاً، لأن الحاكم المخططة كانت دائماً متوقفة .

حقاً كانت تلك الحاكم موقوفة ولكن هناك فرق بين توقيت كان يمتد كل خمس سنوات وتوقيت أن يمتد . ثم ذكر أن لكل من الحكومات التي اشتركت في وضع نظام هذه الحاكم أن تتسبب منه بتأجيل إظهار سابق يقدم من الحكومة قبل نهاية المدة بعام واحد . وهذا توقيت صحيح ولكنه يمتد وقد مضى على إنشاء الحاكم المخططة إلى الآن أكثر من ستين عاماً، ومع ذلك فإن توقيتها مستمر، أما التوقيت الذي نص عليه في المعاهدة فهو توقيت نهائي وبعد لوجود هذه الحاكم، فيمد اقتضاء المدة التي أشير إليها في المعاهدة لا تكون هناك عاكس مخططة، ورفق عظيم بين الحاكمين .

وعلى ذلك فلا يمكن أن يقال لا جديد في الأمر، أو إن الحالة ظلت على ما كانت عليه من قبل أو أن يقال إن لا تحسن ولا كسب من هذه الناحية

هناك حق ثالث قال عنه صديق وزميل الدكتور عبد الله الدين بركات بك إن المعاهدة أكتسبت إياه، هو حق التشريع بالنسبة للأجانب ولكنه عاد فاحتاط لا مراً، فقال لا تفرق الألفاظ فنظروا أننا كسبنا كسباً حقيقياً فإن هناك تمهداً من جانب الحكومة المصرية للحكومة الإنجليزية بأن يكون التشريع تشريعاً عادلاً فلا يميز المواطنين على الأجانب وبصفة خاصة في التشريع المالي . والواقع يخالف ذلك، لأن النص الوارد في المعاهدة إنما أريد به تقرير ما ينبغي، ولم يكن تمهداً لأية دولة من الدول، لأن الواجب يقضي علينا ألا يكون تشريعاً شاذاً، بل يجب أن يكون متفقاً في مبادئه مع تشريع الدول المتقدمة الأخرى، وأظن يا حضرات النواب المحترمين أن ليس في ذلك عيب ولا اعتراض .

إن هذا التمهد وضع لكل الأجانب على السواء، فإذا فرض وخالفنا هذا الوضع بأن وضعنا تشريعاً لا يتفق والمبادئ التي ذكرتها فإذا تكون النتيجة؟ تكون النتيجة أن الدولة أو الحكومة التي تعتمد أنها تتجاوزنا معها الحدود المرسومة في التشريع أن تتعرض كاعتراضها إذا من أحد رعاياها شيء من الضرر، أو وقتت جريمة وأهملت الحكومة المصرية معالجة الأمر .

هذا هو الطريق البادئ لكل الحكومات . فإلا إذا أصاب فرنسا أو إيطاليا أو إنجلترا ضرراً تدخلت حكومتها في الأمر - فليس هناك والحالة هذه التزام للحكومة الإنجليزية . ولو أن حضرة عبد الله الدين بركات بك أضافت الحكومة الإنجليزية تتوب عن الدول الأخرى في هذا الأمر لما كانت المسألة تمسكاً كبيراً لأن التقاض والغلبة مع دولة واحدة خير من المفاوضات مع عدة دول، فربما أن حضرة خرج من هذا نتيجة، هي أن هذا الالتزام يؤدي إلى وقف تنفيذ التشريع المصري وسبب آراء غريبة جداً، ولولا أنه قرر أن ما ذكره قد وقع فعلاً لما أمكن لطفل أن يتصور أن قاضياً أجنبياً كان أو وطنياً يمكن أن يفهم أن النص الوارد في المعاهدة يؤدي إلى أن الحكمة تقف في الظرف قضية يدعى وجود اعتراض على هذا التشريع، لأن النص في هذه القطعة صريح جداً في الفترة الخامسة من ملحق المادة الثالثة عشرة من المعاهدة الذي أشار إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ حيدفا الحديدي في جلسة الصباح حيث تضمنت هذه الفقرة ألا يكون الحاكم المخططة في سلطتها القضائية أن تبحث في صلاحية القوانين التي يقرها البرلمان المصري . إذن

هذا ما أردت أن أعرض له من كلام حضرة بهي الدين بركات بك في مسألة الامتيازات، وتجدر أن أقدمت أنا لبحثها بما عظميا وأن المفاوضات كسروا من هذه الناحية كسبا هائلا .

وأظن أن دولة محمد محمود باشا - كلهم حرمه موقفه - كان من رآه أن مسألة الامتيازات الأجنبية هي عكس الحكم على المعاهدة ، فإذا كسبت في الامتيازات كسبا حقيقيا وافق على المعاهدة وإلا فلا يوافق عليها في مجموعها وكما كلما تناظره هذا الرأي ، وأشا ستبقى في النهاية عند هذه النقطة .

ذلك كان موقف المفاوضات في هذه المسألة ولا أكون متسفا إذا قلت إن مكسبت في هذه الناحية من المفاوضات كان عظميا ، وقد علمت أن دولة محمد محمود باشا حلق موافقة على المعاهدة على كسبت مسألة الامتيازات وحصولها على ما نريده منها ، وما هو قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبت في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به .

استقلت بسبب ذلك يا حضرات السواب المحترمين إلى الكلمة التي كنت أود أن ألقاها على سامعكم ، وأبدأها بالتنبؤ بما قام به من العمل في المفاوضات وفي الإجداد لها ، فأكبر حركتنا الوطنية الكبرى ، صديق وزميلي دولة مصطفى النحاس باشا (تصديق حاد متصل) .

وأعتقدني إذا ما ذكرت لك مقدار الجهد التي بذلها ، والطاق الذي كان يساوره آباء الليل وأطراف النهار ، فلن أستطيع أن أبهركم من مقدار ما فعله هذا الرجل العظيم في وطنيته ، والقوى لإخلاصه لإبلاده (تصديق - ادمتصل) . أصرف لكم بأنه قد كانت تخالفي في بعض الأوقات مخاوف كثيرة على مستقبل بلاده ، وهل أحسننا في وضع خططنا ، وهل أحسننا في قطع مفاوضات سنة ١٩٣٠ في عدم التساهل فيها إلى أبعد مما وصلنا إليه الآن ؟

أؤكد لكم أنه كانت تساورني هذه المخاوف ، وكثيرا ما كان يبدو لي الأمر صعبا لا أستطيع صه جوابا ، ولكن كانت كلمة من مصطفى باشا أو اجتماع به أو مناقشته ، تبديد ما كنت أشعر به من تردد ، كان يحتم علينا أن نقوم بإرجائنا كلاما لغير بلادنا ولكن التيقية بعد ذلك ما تكون .

هكذا كانت قيادة مصطفى النحاس باشا لحركتنا ، وهكذا كانت قوة إيمانه وقوة يقينه تجعلنا نثق بحصولنا إلى النصر قريبا إن شاء الله .

وإذا ما تركت الكلام من دولة النحاس باشا ، فلنك أشيد بما يجالني من شكر وتقدير لرحل صديق كرم باشا (تصديق حاد متصل) .

فقد لعب في تلك المفاوضات وتحرير نصوصها دورا عظيما . وإذا قلت الصبر ، فالواقع أن هذه البادرة لا تقيد حقيقة الواقع ، فقد أصبح في التحرير في كثير من الأحيان إنشاء وكان يأخذ كل عاقبه وضع صانع فيحصل بفضل عقله وجهوده إلى إقناعه من يستعمل منه من الفريق الآخر ، فكان يعمل هذا يعمل ويدل كثيرا من الصعوبات التي كانت تعترض المفاوضات ، وكان عمله مقما لمبادرات دولة مصطفى النحاس باشا مع السير لا يسيرون .

هذه الحقائق يجب أن نعرفها وأن نتعرف بها ، وأرى لزما على أيضا أن أظن من فرق هذا للمير ما قلته حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضا ومسالمة القطعة العسكرية ، كما كان

فالحاكم المختلطة تطبق القوانين التي يقرها البرلمان ولو كان للدول اعتراض سجل بالطرق الدبلوماسية ، فإن هذا الاعتراض لا يمنع أن تستمر هذه الحاكم في تطبيق القوانين المصرية ولا شأن لها فيها يدور من المباحث السياسية .

هذا هو الفرض من النص ولا يمكن أن يفهم على غير هذه الصورة وإلا لو تزوت الحاكم المختلطة وقف قضية ما انتظارا ليحت في صلاحية التشريع لكان هذا متحلا بموجها بنص صريح .

ذكر حضرته أيضا أنه يقال بأننا كسبت أيضا احتفاظ الحكومة المصرية بحقوقها في حالة عدم نجاحها في مفاوضاتها مع الدول لثبوت النظام الموقوت للحاكم المختلطة وأن هذا لا يغير من نظره هتما حقيقيا . لماذا ؟ لأن الحق الذي للحكومة المصرية في إعلان الحكومات الأجنبية صلاحيات الامتياز بأنها تنوى عدم تجديد هذا النظام يتخذ بعد سنة من تاريخ الإعلان ، وأن هذا هو كل ما تضمنته النصوص الواردة في المعاهدة من مزاي .

والواقع في ذلك إذ ليس هذا هو كل ما احتفظ به في تلك النصوص ، ولكن تحكما حضراتكم على هذا الموضوع ، أجل لكم ما كان من المفاوضات فيها ، فقد طلبنا فيها ينص بالامتيازات أن تطبق علينا فقط أو نعلما أو نتصرف فيها كما نشاء . فقالوا لنا إنه يحسن - احتفاظا بعلاقات الودة والصدقة مع الدول - أن يتم التفاهم معهم في هذه المسألة - فإذا تم فيها وإلا فالأمر لكم على أن يتخذ تطبيق طريق تشرية فوراً ، أما إذا لم تتقروا على اتفاق وأردتم إلغاء هذه الامتيازات بغير علم كان ذلك أيضا ، ولكم أن تلغوا الحاكم المختلطة بالطريق القانوني الحالي وإلا قلتي تبها لإلغاء الامتيازات كلها .

في حالة عدم نجاح المفاوضات أصبحت في المركز الذي كنا فيه وحيثك نلنا إلى استعمل كافة حقوقنا الطبيعية التي منها أن تكون سادة في بلادنا ولنا حق التشريع لكل من يقطن هذه البلاد ، وتلك هي الحالة الطبيعية التي لا مفر من الوصول إليها . فقد يجوز أن تكون هناك مصالح تحسن وعائتها وعلاقات تؤدي إلى التفاهم والاتفاق بدلا من الخلاف منذ الآن .

أما الرجوع إلى مسألة الإصدار بإلغاء الحاكم قبل مضي المدة المقررة ، فتكون نتيجة انتقال اختصاص تلك الحاكم إلى الحاكم التنفيذية ، وهذا ما لا نريده لأننا نريد إقصاء على الامتيازات نفسها وهذا هو الحق الذي اكتسبناه ، لم تكسبنا هذه المادة الاعتراف بحقنا في إلغاء الحاكم المختلطة بحسب بل أكسبتنا الأضرار بحقنا في إلغاء الامتيازات الأجنبية نفسها (تصديق) .

قال حضرة الزميل المحترم بعد ذلك ، إن هذا النظام الموقت الذي نريد أن نتفق عليه مع الدول سيؤدي إلى زيادة عدد الموظفين والقضاة بالحاكم المختلطة وهو قول حق ، فعل من يريد الحصول على شيء أو يحصل ما يقتضيه من نفقات وسبيل الوصول إليه ، ولكن لنصل إلى تحقيق فكرة الامتيازات الأجنبية ومارتبه عليها من المفقود ، يجب علينا أن نضم طريقة هذا الضيق وأن نرتب النظام الموقت لهذه الحاكم بحيث لا نزع المشتغلين بها من موظفين وقضاة ، فنشئ دوائر جنائية وأخرى مدنية وغيرها ، أما أن نطلب أمرا ولا نتصل تبته ، فهذا ليس بالمطلب المقبول ولا يقبل به إنسان .

ولكن جيشنا الآن صغير في عدده ، فقير في معدته ، فما كان لنا أن نترك بلادنا — ونحن نقدر مصطلحتها — بغير دفاع .

صحيح أن الإنجليز مصلمة في إرهاب جنودهم للعاطفة على حرية القتال ، فهو لهم كالشرين يصل بين بلادهم وبين مملكتهم . وقد عرفنا حاجتهم هذه فأدنا منها وقتنا بموجب تنظيم الدفاع من القتال ، وهذا هو أساس قبولنا للقطعة العسكرية من وقت أن تألف الوفد المصري برئاسة زعيمنا المغفور له سعد زغلول باشا إلى الآن . ذلك لأن جيشنا لا يستطيع الآن أن يقوم بمفرده بالدفاع عن القتال ، والإنجليز في حاجة إلى صيانتهم والدفاع عنه .

أخفت الرغبتان ، فوافقنا أن يكون لهم جيش وقطعة عسكرية بمنطقة القتال ، وإن كنا قد عارضنا في ذلك بقدر الإمكان لمناخات للعرض الأسمى الذي نطلبه ، وهو عدم وجود جنود أجنبية في بلادنا .

لنا بالطبع أن نقف على هذا البقيد . ومستعمل من طريق المعاهدة إلى استقلال بلادنا وحماية أرضنا بأقل ما يمكن من المساعدة على أن نستكمل ما ينقصنا بتجنيد جيشنا وتقويته .

لقد اشدت الخلاف حول القطعة العسكرية : فلما تركزت القوات البريطانية في شرق القتال ، وفي قطعة واحدة ، فقالوا إن وضع القوات في الشرق لا يضمن حماية القتال ، لأنه في حالة الهجوم يكون القتال خلف القوات فضلا عن تصددها لإبداءها بإياد الصالحة للشرب ، وذكرنا أسبابا أخرى كثيرة ، علما بما يرغبهم في أن يكون مقر القوات غرب القتال .

اقتضينا بحجبتهم ووافقنا عليها ، ولكنا أردنا جهر القطعة التي تمسكها القوات بقدر الإمكان ، وهذا في غير مصلمة الإنجليز ، لأنه يقيده حرية قواتهم في التقل ، ولكنه في مصلحتنا نحن ، لأننا نريد ألا يشكر أهل المنطقة التي تمسكها تلك القوات ، في وجود الجنود الأجنبية في أراضيهم ، وأن يشمر سكانها باستقلالهم .

دارت المناقشة إذن حول تمجيد المنطقة التي يسكنها الجيش البريطاني ، وقد لستم من ملوحة محاضر مقاضات سنة ١٩٣٠ المجهود المائل الذي بذله حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه في لندن لتحديد هذه المنطقة . لكن الزمن لم يكف عن دورته ، وفي السنوات الست الماضية تدهورت المصداق الحربية ، كما تغيرت أهيمتها وزاد الاعتماد على الوسائل الميكانيكية في الحروب زيادة كبرى ، ففدا لفظ الجنود المشاة اسمها على غير مسمى ، إذ أصبح أغلب تنقل الجنود في سيارات مدعمة و " تانكس " وما شابهها ، كما ازدادت سرعة الطائرات وهم استخدمها ، وعظم شأنها في الحروب .

أمام هذا التطور ، ونظرا لما رآه الإنجليز من نقص في جيشنا وساجته إلى معاونتهم ، فقد اعترضوا على حصر قواتهم في قطعة صغيرة لا تمكنهم من إجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق النرض من وجودها ، فندافنا وقاومنا طلبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا فيقول هذا أمرا عارفا كان يحول بخاطر — غير أننا كنا نرجو أن أمام قولهم بحماية القوات والطائرات إلى مساحات واسعة لتدريب فيها .

الكثيرون منا مراضين لبعض أحكامها ، وكان موقفه هذا أكثر في تقليل كثير من الصعوبات ، فإنكم ، ولأنكم ، تعلمون أن المفاوضات الإنجليزية شعورا وإدراكا ، فهم إذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل بسهولة أبدوا التشدد من جانبهم ، واضعدوا أنه بتقليل من الضغط أو الامتناع يمكنهم أن يحققوا رغبتهم ، ولكنهم حين كانوا يملكون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندنا بالارتزان والاحتياط في الحكم — مراض في هذه التصور وأنه لا يبالها إلا على مفض ، يخفون كثيرا من غلوهم ، واعتقد أن هذا كان خير معوان للدولة النحاس باشا في إقناع السير مايلز لايسون وغيره .

هذه حقيقة يجب أن تكون مقورة ومعروفة لنا جميعا ، وبهذه المناسبة ، أرى أنه يحسن في أن أبدي ملاحظة أخرى على كلام بعض حضرات الخطباء من آراء بعض المفاوضين .

فيل إن دولة صدق باشا قال كيت وكيت ، وإن دولة محمد محمود باشا قال كيت وكيت ، وما دام هذا رأيا فاجب أن يكون رأى الجميع ، كما قيل كيف يقول هذا دولة محمد محمود باشا ودولة صدق باشا وقد أمضى كل منهما المعاهدة ؟ ! ويسمعون لواقعتهما ويقولون إن هذه مسألة خيرية ، فإذا حدث ؟ ! ورثي على حضراتهم أن المسألة طيبة جدا ، فإنكم تناقشون المعاهدة وكل منكم له رأيه ، وقد لا يتفق مع رأى من يملوه ، ولكنكم مع ذلك تستبدون حكمكم على المعاهدة ، إما بالقول أو بالرض ، فهل فهم من هذا أن كل القائلين بالمعاهدة قبلوها لأسباب واحدة ، وتحت مؤثرات واحدة ؟ لا ! إن هذا غير صحيح ! ولا لوجب أن نلغى عنواننا ونفقد شخصياتنا ! (تصفيق) .

كل منا يقرر المسألة ويفكر ما يجاءه وما خسرناه وما تساهلنا فيه . ثم يبنى حكمه على المسألة في مجموعها ، فلما أن يكون هذا المجموع صالحا ومفيدا ومن المصلحة قبوله ، أو ضارا ، ومن الواجب رفضه .

إن للمعاهدة مزايا عظيمة الكبرة التي دعت إلى قبولها ، ولكن هذا لا ينال أن بها نقضا صغيرا في نواح كثيرة ، وأنتا كما نورد وتزيد وتصل على إزالة هذه النيوب ، واستكمال ما نشتاته بنقصها ، لتحقق أماننا وما نرى إليه من استقلال بلادنا وحرية حرية كاملة .

ثم إن بالمعاهدة عيوب ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب — لوضع الأمر في نصايه — أن يضع الإنسان نفسه في مركز المفاوضين وأن يقدر كل الظروف التي أحاطت بالمفاوضة ، حتى يصدوحه على عمل المفاوض ، وحتى يعلم إذا كان ما وصلنا إليه هو أقصى ما يمكن الوصول إليه أو أنه على ناقص يجب أن يرضى وأن نود إلى البحث والمفاوضة من جديد .

في مسألة القطعة العسكرية مثلا ، لاشك أن أمنية كل مصري هي ألا يبقى جندي إنجليزي واحد في بلادنا (تصفيق) .

هذا ما كنا نريده ونسعى إليه وما يجب أن نعمل له ، وما نحن واصلون إليه إن شاء الله (تصفيق) .

دريانا وأمانينا . وكنت أود لو ساعدني الظروف على تحقيق جميع هذه الرغبات حتى تكون المعاهدة خالية من كل عيب ، هادمة لكل ما فيه مساس باستقلالنا الكامل .

هذا هو الوصف الصحيح للرك الذي كان فيه المفوضون . وما كنا نعتبر أن كل أمانينا القومية تنتهي إلى هذا الحد .

إن حجة الإنجليز في بقاء قواتهم للدفاع هو ضعف جيشنا ونقص معداتها . والحقيقة أن جيشنا ناقص البند والمعد ، ولا يمكنني أن أقول إنه الآن أهل للدفاع عن البلاد ، ولكن بعد المعاهدة يمكننا تقويته واستكمال معداته ووضعه في المستوى اللائق به ، ونستعمل — إن شاء الله — على ذلك .

لقد مضى علينا نحو خمسين سنة والإنجليز يحتلون لبلادنا ، دون أن نستطيع تقوية جيشنا وتزويده بالأسلحة الحديثة ، لأن الإنجليز كانوا يحولون دون ذلك ويقيمون الصغبات ، ويمنعوننا من إدخال أي إصلاح أو تحسين عليه ، حتى إنه لم يكن في استطاعتنا أن نستجلب مدعنا من نوع معين وأظن أن هذا معروف لحضراتكم ، فلا داعي لتذكركم بمسائل تملأها حق العلم ، وفضلنا عن ذلك فقد كانوا يتدخلون في كل أمورنا الداخلية ، بحجة المحافظة على سلامة الأجانب ، فقد قالوا من قانون العهد إنه يس آمن الأجانب ، وقالوا عن قانون الاجتباات إن فيه مساسا بهم أيضا ولم تكن لتخطر خطرة إلا قام اضراض منهم عليها . لذلك كان واجبنا علينا قبل كل شيء أن نضع هذا التدخل ونعمل على أن تكون أحرارا في شؤوننا ، أحرارا في تصرفاتنا ، وهذا هو ما كسبناه في المعاهدة ، وهذا هو ما حلني شخصيا على أن أوافق عليها ، لأنه أصبح في وسعنا بهذه المعاهدة أن نصدر ما نشاء من القوانين وأن تقدم بما نريد من إصلاح دون أي رقيب أو معارض ، ودون أن نقام أماننا أي حجة أو عتبة .

فإن شئنا إصلاحا ماليا قنا به ، وإن أردنا تنظيم شؤوننا الصحية نظمناها وإن كانت حالتنا الاجتماعية تقتصر إلى إصلاح قوتنا ، وإن كان بالأمن نقص أكلنا ، فهذه المرافق وغيرها سيكون في مقدورنا أن نتض بها كل التهور وبكامل حريتنا ، وفوق كل هذا سيكون من حقا تقوية جيشنا في مدته ومدته ، بحيث يصبح جديرا بالمهمة المسماة على عاتقه وهي حماية البلاد والمحافظة على أرض الوطن المقدس .

هذا ما كسبناه بحضرات الثواب من المعاهدة ، غير أنه بجانب هذا الكسب سوف تحصل مسؤوليات عظيمة ، وستصبح هذه الآن المسؤولين دون غيرها من مستقبل بلادنا ، وإلى الأخذ اعتقادا جازما أنه لو قام كل منا بأوجهه كما يجب وقرر من جهة هذه المسؤولية ، لما كانت لتعرض لتعرض المعاهدة ، ولا للتوقيعات الواردة فيها ، الأثر الذي يشر بفرضه هذه النصوص .

فانقطة العسكرية مثلا ، وهي أقرب الأمور مساسا باستقلالنا إذ نص فيها على أن تبقى القوات البريطانية في منطقة القتال إلى أن يصبح الجيش المصري قادرا وسعد على الدفاع عن القتال ، ومن المفهوم أن الدفاع هنا معناه المقاومة إلى أن يصل مدد الحلف ، وما دمتنا لحلفاء ومتفاهرين ، فمن

فانكنا لنسلم بأمر من الأمور إلا ونحن نعلم أنهم على حق فيه نظرا للظروف التي يطلبونه فيها . على أننا قلنا إن المناورات والتجربات لتجرى طول العام وإذ لك طلبنا تحديد مدة معينة ، قم الاتفاق على أن تجرى خلال شهرين في العام الواحد على ألا تكون في أراض متربة أو مسكونة . وعلى ذلك فالليونان ونصف المليون من الأذنة التي حصرها الدكتور جى الدين بركات بك والتي قال فيها إنها نصف مساحة أراضي القطر الزراعية ليست متضا بها ، بل هي حارة من رمال وصحر . ونحن لما نته من إصلاح أراضيها البور ، فنحن نته من إصلاحها سدس وراء المليون ونصف المليون التي ذكرها حضرته وتكونت إذ ذاك قد أكلنا مدداتنا وأتممت قواتنا ، ففرغ الصوت ماليا ، وطلاب الإنجليز بالجلاد ، حيث قد انتهت مهمتهم ، وأصبح جيشنا قادرا على حماية القتال .

هذه هي الاختبارات التي حدث بنا إلى الموافقة على زيادة التوسع في المنطقة العسكرية .

لأنى أعترف بأن وجود جندي واحد في البلاد — مهما قيل في بقائه إنه مؤقت — فيه مساس باستقلالنا ، ولكني أقول إن علاج هذا النقص في يدنا والملافة في تصور هذا النقص تضعف المعارضة .

يمترض البعض على إرسال بضعة جنود إنجليزية إلى بورسعيد والسويس لاستلام أو ضمن الضمان والمؤن الخاصة بالقوة البريطانية ويسمون بوجود هذه الجنود احتلالا (مضحك) لكن العقل لا يمكن أن يسمى ذلك احتلالا . ألم يكن في مقدور الإنجليز أن يمتدوا بإبقاء قواتهم في منطقة القتال بأكملها بما في ذلك بورسعيد والسويس ؟ ولكنهم طليوا فقط إبقاء ثلاثة صخرة في هاتين البعثتين تسلم وحراسة المعدات والمؤن ، وهذا طلب معقول لا مبالاة فيه ، لأنهم في حاجة إلى المعدات وأقوات من الخارج ، فمن الطبيعي أن يكون لهم جنود أو أشخاص مسؤولون لاستلام هذه المعدات وتزويدها .

ولمهم هو ألا يزيد عدد هؤلاء الجنود على ما هو واجب لأداء هذه المهمة . وليس من المعقول أن يطلب الإنجليز إبقاء ٥٠٠ أو ١٠٠ جندي مثلا تسلم ما يرد كل شهر أو شهرين من هذه المعدات والمؤن ، وما دام أنه لا يمكن من الآن تحديد مقدار هذه المعدات ، فإن طليعة العمل نفسه وظروفه هي التي تستدعي العدد اللازم من الجنود للقيام بهذه المهمة . أما المبالغة والتحويل فهما — كما قلت — يضيغان أثر القصد الصحيح .

وفيما يتعلق بالنصوص الأخرى الخاصة بالنقطة العسكرية ، فإني أوافق على أن بها بعض النقص ، وهذا ما كنت أود ألا يكون ، فلا نظنوا أنني قبلت بقاء عسكري إنجليزي واحد في البلاد ببعض ريقتي .

تقول بعض الجرائد : لم يقررت هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرغم أحد على قبولها ؟ وردى علينا إلى هذا القول قد اضطرت إليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد ، ولم يمنحنا الإنجليز ولا نغرم على القبول بالقوة ، ولكنا قبلنا لأننا اعتقدنا أن هذا القبول ضروري وواجب ، ولأننا على يقين من أنه خطوة أساسية كبرى ولازمة لتصل بها إلى تحقيق جميع

لقد أبدى كل متكلم رأيه بحرية وأطمئنان حسب ما يقتضيه في قرية نفسه. وهذا واجب لإزالة هذا العمل الخليلي، وهذا العمل الخطير الذي ينتج بصمم مستقبل البلاد. ثم قد حدث اختلاف في وجهات النظر واختلاف في التكيف والتقدير، فالجميع يرى أن في المعاهدة قيودا تمنع الاستقلال، ويرى البعض ممكن ذلك. وإلى الملع من خلال تمثيلاتهم جميعا أن هناك اختلافا في التقدير لا في الواقع.

والحقيقة باحضرات التواب أن هذه المعاهدة تحقق استقلال البلاد، وأن التمتع بالاستقلال يقتضي ما أمورا تتفق بنا وحدنا وأولها إتمام عدلنا حتى لا يكون تخليف مطع في أن يبقى قوته عندنا لتساعدنا في الدفاع من حرة الملاحة في قناة السويس وسلاسلها.

وهذا أمر متفق بمصلحتنا الخاصة، وواجب علينا أن نقوم به تحقيقا لاستقلالنا، ونذهب فية إلى أن في هذا الوضع ذاته قيودا عظيمة تمنع الاستقلال، لكنني ألع من ثانيا التبرير أنها ضرورة لازمة لحالة قامة بنا وقائمة بقوتنا، لأننا في الوقت الحاضر ليست عندنا القوة الكافية التي تمكننا من أن نقوم بفرقة بواجب الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في قناة السويس. ليس في استطاعتنا القيام بفرقة بذلك الدفاع، ومن أجل هذا كانت مساعدة الحليفة لنا أمرا ضروريا، لكن هذه المساعدة الوقتية قد أضعفت المجال لنا لكي نقوى أنفسنا ونتمكن من أن نصل إلى الدرجة التي نستطيع بها أن نقوم بواجب الدفاع بفرقة من القناة، فلا حل إذن لأن نقول إن استقلالنا محتمل لأن المعاهدة كفلت لنا جلاء القوة التي تساعدنا الآن على المحافظة على القناة، وصرح هذا الجلاء إلينا نحن المصريين متى قلنا بأننا عدلنا، ومتى تم ذلك وتحققت الثانية من أننا قادرون على الدفاع عن القناة، لا يكون هناك مبرر لمساعدة الإنجليز لنا في هذا الدفاع.

وبذلك يتم الجلاء كلية، إما باتفاق الطرفين في مدة محددة كما سبق بياحه، وإما بحكم محكمة حيث في حل وصلنا أول نصل إلى درجة نستطيع معها بفرقة الدفاع من حرية الملاحة وسلامتها في قناة السويس. وهذه الحالة حشية وصرحنا إلى قوتنا وقد حل بيننا وبين أن نتمتع لها. وليس المحلل كما كان في سنة ١٩٢٧ إذ قامت الضيقة وأرسلت البوارج الحربية البريطانية إلينا لا شيء إلا لأن لجنة مجلس التواب الفرعية الخاصة بالشؤون الحربية نظرت في طلب تنظيم الجيش المصري على مثال الجيش الإنجليزي. قامت الدنيا وقعدت. ولأى سبب؟ لأن أيشنا كانت مغلوطة عن حقوة جيشنا كما أشار إلى ذلك حضرات الخطباء، وأشار إليه أخيرا حضرة زبيل الدكتور أحمد ماهر رئيس هذا المجلس. ولقد أصبحت الآن أحرارا في ذلك وكفمت المعاهدة لنا حرية العمل في كل شيء وطل الخصوص في حقوة أنفسنا متى وصلنا لذلك انتهى الأمر ولم تبق حاجة لبقاء القوة البريطانية عندنا. هذا أمر هام جدا في التكيف لكل من حضراتكم أن يكيفه حسب ما يراه، وأن يقول ما يشاء ولكن هنالك واقعة مغتروية هي أن المعاهدة كفلت لنا حرية العمل، كما كفلت حريتنا في الاستقلال وكفلت أيضا أننا متى وصلنا إلى الدرجة المقصودة لا يبقى في مصر جندي بريطاني أصلا (تصفيق).

المقول أنه عند ما أصبح لنا جيش له قوته وسكاته يمكن أن يحل محل القوات البريطانية، فلا حل إذن لبقاء هذه القوات كما قال اليوم زبيل الأستاذ إبراهيم عبد الحادي، فإنا من الإنجليزي يقبل أن يتحمل مسؤولية استبقاء كل هذه القوات في الصحراء من غير مبرر وسيكون القواد الإنجليزي أنفسهم أول من يطلب سحب هذه القوات.

الإنجليز أن يقولوا بصريح وأن يتمسكوا على صداقتهم وهذه الثقة ما يرونها إذ ليست لنا زمة استمارية أوروبية في التوسع، حتى تصادم مع الإنجليزي أو مع غيره، بل إن سياستنا الخارجية تقوم على الصداقة والمودة مع جميع الدول على السواء، وكل هنا هو الدفاع عن بلادنا وعن كياننا وجهم الإنجليزي أيضا هذا الدفاع لا لنفس الفرض، بل ابتداء مصلحتهم، وما دما متفقين في هذا الأمر، وما دام حسن النية تتولوا، كان من السهل إقناع الإنجليزي بأن غرضنا الوحيد هو الدفاع عن بلادنا وحماية قناة السويس، وأن مصالحنا من هذه الناحية متفقة مع مصالحهم، ومتى اقتنوا بذلك فإنهم لا يحدون سبيل لقائهم.

إن سبب قبول الإنجليزي بقاء قواتهم على القتال ظاهر واضح وهو الاشتراك معنا في الدفاع عن هذا الشرايط الذي يصل بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية، ولكن قد تكون هناك مطامع استمارية لا يجوز — ولا أستبعد هذا — أن يكون لدى بعض المستعمرين الذين يمسكون على الاستعداد لقوة إمبراطوريتهم، أمل من وراء بقاء جيشهم في منطقة القتال، فالرجوع إلى القاهرة، إلغا ما جدت ظروف أو تغيرت النية، وما أيسر أن يحدث حادث أو يخلق خلقا يساعد على ذلك، وهو أمر جائز، بل أعتقد أنه واقع بالنسبة لتفريق من الإنجليزي، ولكننا نستطيع أن نقول عليهم هذا القصد، بحكمة حسنة وإدارة طيبة، وسحب صالح، فإذا ما وصلنا إلى توزيع العدالة بين الناس وإلى أن يتمتع كل بحقوقه وحريته كاملة — ولاشك أن الروح السائدة في هذا إلى أي روح وضاه رغبة في استمرار هذه الحالة — حصنا على ما نبني وزيد. فإذا شعرا بأي خطريهدنا كان ذلك داعيا إلى تكافتنا جميعا، ووقوفنا صفا واحدا لصد هذا الخطر. فإذا كان هذا حالنا فإنا بلا شك نتمتع الغير من التفكير في الاعتداء، بل وغنمه ونصرفه عن هذه النية، ونجعله يستمد على صداقتهم وصدقا المحافظة على مصالحه. وإلى معتقد اعتقادا جازيا ومؤكد تماما من حسن نيات حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، ليس فقط من تصريحاته بل ومن رغبائه وما يحول في صميم نفسه وهذا هو ما سيعمله إن شاء الله.

لكن هذا واقعت على المعاهدة وأعضيتها وأنا مطمئن كل الاطمئنان إلى أن بلادنا مقبلة على مستقبل باهر، زاهر، وستور مكتبها بين البلاد المتحدة وستحصل على مركز جدير بها في الوقت القريب إن شاء الله (تصفيق حاد).

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات التواب المحترمين، إلى لمتبط كل الاقليات بأن أدى كل واجبه، وبأن ترك الحرية كاملة لكل من أراد الكلام في هذا الموضوع لخطير الاتفاق بمستقبل البلاد، سواء أكان ماروا أم مؤيدا.

لجارتنا سوريا ولبنان وقيل أن يسود ذلك كل البلاد بحيث يكون لنا سبيل الوصول إلى درجة التفاهم، فيحدث التفاهم مع هؤلاء الجيران، ومنه ذلك أن المحالفة تغلب شيئا لا شرا كما أريد لها .

قلت أيضا أقوال من المغفورة سعد باشا، ومنه سعد باشا في ما يتعلق بموقفه في القطة العسكرية . ويحكي أن أمين حقيقة هذه المسألة بيان تام : ليس صحيحا أن سعدا رفض القطة العسكرية بل هو قبلها في مشروع الوفاء الذي قدمه إلى لجنة ملر سنة ١٩٢٠ بعد أن أبدت الأمة تحفظاتها كما هو مبين أمام حضراتكم . أما في سنة ١٩٢٤ فإن المرحوم سعد باشا قد أثار هذه المسألة، وكان النرض منها تقوية الزعجة ونجدد الحمم . وكانت عاداته رحمه الله لم تصل إلى درجة المفاوضات ولا إلى المحادثات التفصيلية بل كان النرض منها جس النبض، وكنت أنا بجانب سعد في ذلك الأيام وكان كل طرف من الطرفين يريد تقوية مركزه بأن يطلب أكثر ما يستطيع حتى إذا تلاقت وجهات النظر، أمكن التفاهم كما هو الحال في كل المفاوضات .

قلت مع الأسف إن المحادثات لم تصل إلى نتيجة بسبب ارتباك الوزارة البريطانية في ذلك العهد كما تعلمون، فأرجحت المحادثات قبل أن تصل إلى نتيجة أو إلى المصالح في التفاصيل، ولما عاد المرحوم سعد باشا قال إنه لا يقبل بقاء جندي في أرض مصر، وقد قل ذلك لأن الطرف الآخر كان سافعا أيضا في طلباته إذ كان يريد إبقاء قوة كبيرة في مصر لتحسم الفتنة . ولو كانت المحادثات انتهت إلى المفاوضات لما تردد سعد في أن يقبل القطة العسكرية التي قبلها من قبل كما قبلناها نحن الآن .

وفي مفاوضات سنة ١٩٣٠ كما يجاهد أيضا بقدر ما نستطيع لتضييق المنطقة العسكرية وجعلها على الضفة الشرقية للفتنة، كما شرح ذلك لحضراتكم حضرة زميل الفضل رئيس هذا المجلس . وكل ذلك واضح أمام حضراتكم في الكتاب الأخير وكانت الفرض منه الوصول إلى درجة يمكن الوقوف عندها . وقد رأينا في هذا نصا إليه الكفاية بشرط ألا تضيق على أنفسنا حقاً ولا نستهزأ علينا بأجل تحقيق غايتنا من الجلاء التام والاستقلال الحقيقي .

وهنا أقول إن أحد حضرات الخطباء من نواب الحزب الوطني تسامح كيف ساء قضاويين في سنة ١٩٣١ أن يتقدموا لمشروع سنة ١٩٣٠ مع أن الظروف تثيرت وكان يجب عليهم أن يستغلوا الظروف الجديدة لفصل على أكثر من مشروع سنة ١٩٣٠ بحيث لا يتقدموا بأي قيد ؟ وهذا كلام ملق على رعايته ، وأنا أصرح لحضراتكم أن قبول فكرة المائدة على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ تم بأغلبية أعضاء الجمعية الوطنية جميعا وفيهم حضرة حافظ بكيرضيان رئيس الحزب الوطني وحضرة عبد الرحمن الرافعي بك سكرتير الحزب في الاجتماع الذي وضعت فيه الصيغة التي أرسلتها الجمعية إلى المتنوبين السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، ولكنهما مع موافقتها عليها لم يوقعا مما تفتيدنا نغمة الحزب الوطني التي تقضي بصدد الدخول في مفاوضات قبل الجلاء . فاشتراكهما في وضع هذه الصيغة قائم حتى الإضمار .

يا إخوتائي -- لقد أتى على عاتقنا نحن المصريين ، كتلة وأحزابا وشيئا واجب الدفاع عن البلاد وواجب الاستعداد لهذا الدفاع . ولقد كتفت لنا هذه المائدة تخرج جميع الإنجليز من مصر متى تم استعدادنا ، وليس لم بعد ذلك إلا أن يكونوا معاونين لنا بحكم المحالفة ، من غير أن تكون هناك حاجة لبغاء جنودهم معنا ، غير أنهم يرون الآن ضرورة وجود حماية لهم في المحالفة على الفتنة ، لأن لم مصلحة خاصة في المحافظة على حرية المحالفة وسلامة الفتنة ، ونحن لنا مصلحة في أن تكون أروياء لظوم هذه المحافظة . ربما أن للمائدة ألقت هذا الواجب على عاتقنا فقد انغثت مصطلحات ومصطلحاتهم وإن لا ضرر ولا ضرار ، ولقد رخصنا لم بوضع حماية لم باعتبارنا وحرينا (تصفيق) .

لأن يا إخوتائي لا ضرر في أن نخطف في التصدير . وإنما أرجو ، وأتم تحمون ، أن نقتدروا فعلا أن المساعدة كفلت لنا أن تكون نحن للمدافعين ببلادنا أصلا، ومن كفل حرية المحالفة وسلامتها في قناة السويس .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا تركت لنا الحرية الكاملة في أن نصل ما نشاء من تقوية جيشنا، وإعداد معدناتنا وكلية ما نحتاجه منها . لا خلاف في ذلك مطلقا، وهذه مسألة كبرى أرجو من حضراتكم أن تلاحظوها عندما ترون ذلك منكم . من جهة أخرى، وكل من حضراتكم يكلف ماورد بها بحسب ما يراه وحسب تقديره، فله أن يصيره استقلالاً لم يقيد أومقيدا بقيد تحليل . فليعتبره كيف شاء ، ولكن يجب أن يراعى في ذلك حالنا الحاضرة وما نحن فيه مع ملاحظة أنه عند دخول هذه المائدة في دور التنفيذ ستكون أحرارا في كل شيء متعلق بمراقب بلادنا من اقتصادية واجتماعية وثقافية من غير تدخل أجنبي بأي شكل من الأشكال (تصفيق) .

أما من نية الإنجليز وهل هي طيبة أو غير طيبة، فكل يقدر ذلك حسب ما يراه ، أما نحن الذين اشتراكا في المفاوضات السابقة كما اشتراكا في المفاوضات الأخيرة فقد لسنا حسن النية من الجانب البريطاني والإخلاص لهذه المائدة والريفة في تنفيذها تنفيذاً حقيقياً بلا ضغط ، ولا إزهاق ولا تدخل . لسنا هذا ، ودليلنا عليه موجود أمامكم وهو عدم الحافنة في أن نقوى أنفسنا حتى إذا ماوصلت قوتنا إلى الحد المسموع قبلوا أن يعاونا في البلاد . أما من جانبنا ، فظاهر أننا كنا دائماً والحمد لله حسن النية في جميع أدوار حياتنا السياسية وأدوار جهادنا . وقد تلاشت الية الطيبة من الجانبين فأعترفت هذه الفترة التي قلتمت قدورها .

إننا إذا قمنا في تقوية جيشنا فلا يكون الذنب على المائدة بل يرجع الذنب علينا أنفسنا ، لأن للمائدة كفلت لنا تقوية جيشنا كما كفلت لنا الجلاء عند التقوية فلا مدرك لنا إذا قصرت في ذلك .

قيل إن المحالفة قد تضطرتنا إلى أن نقف موقف المهادنة من جلاوتنا والواقع غير ذلك، لأن المحالفة قد تسامدنا أن لن قدم بالتدخل الغير لتوطيد السلام كلها لاست في الأتقى علامات الخلاف . ولا شك أن التعاون بين اللذين سيوطد في هذه الناحية حسن التفاهم ويحله بدل التناحر والاختباء . وقد ظهرت بالفعل بوادر طيبة لهذه المائدة حتى قبل تضاعفها بالنسبة

الرئيس — لم يبق أحد من طالبي الكلام .

وقد قدم إلى الآن قلب من حضرات التواب المحترمين عبد العزيز الصوفاني والأستاذ محمد فكري أبانته ، والأستاذ محمد محمود جلال ونصه :

« بمناسبة ما ورد على لسان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من موافقة رئيس وسكرى الحزب من الموافقة على أن يكون أساس المفاوضات مشروع سنة ١٩٣٠ ، نرجو أن يثبت في الحضر عدم موافقتنا عليه ، وأن رئيس الحزب ، كما صرح لنا بعدم حصول ذلك ، سيدين الموقف في مجلس الشيوخ » (منجية) .

والآن قُبل مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . لأخذ الرأي عليه بالمادة بالاسم .

مقال النائب المحترم محمد حليم عيسى باشا (المقرر) — أتلو على حضراتكم مشروع القانون :

« مشروع قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانونى الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموافقة لهذا القانون والموقع عليها ببلدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأسر بأن يعم هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقوانين من قوانين الدولة . »

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أحفظ لنفسى الحق فى الرد على هذا الكلام .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يكن حضرة النائب المحترم موجودا معنا . وإنى أقدر على مسئوليتى أن جميع حضرات أعضاء اللجنة كانوا موجودين ويصلون ما ذكرته وبمنهم حضرات أصحاب الدولة والمالى محمد محمود باشا وإسماعيل صدق باشا وحافظ حفيى باشا ومحمد حلى عيسى باشا وعلى الشمسى باشا (تصفيق) .

بعد ذلك لست فى حاجة إلى أن أظلم فى الشرح فقد استوفى البحث حقه وما تبقى الا كلمة أقولها بمناسبة ما أسنده إليا حضرة صديقنا الدكتور أحمد ماهر من فضل ، وأؤكد لحضراتكم أنه إذا كان هناك فضل أو مجهود فليس لى وحدى ولكن لنا جميعا (تصفيق) .

نم لنا جميعا على اختلاف مراتبها سواء من الوفديين أو أعضاء الأحزاب الأخرى (تصفيق) .

وإنى لأقدر على التخصيص زميل الدكتور ملصر لأنه زميل فى الجهاد من بدئه ، و زميل فى الحركة الوطنية من فجرها ، و زميل فى كل شيء . وإنى لأقر من فوق هذا المبرر على ملا متك أنه كان نعم الصديق ، ونعم الرجل الملتزم ، ونعم الرجل القوي المارضة المتين الوطنية ، نعم الرجل المقدر للأمر قدوما فى جميع الظروف وعلى اختلاف الأحوال . ولقد كان معنا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ بصفة مستشار ولكنى أؤكد لحضراتكم أنه كان فى الواقع مفاوضا فعلا (تصفيق) .

حضرات التواب المحترمين :

ستقبلون الآن كلمتى فى المعاهدة ، لها أو عليها ، فالذا ما صادفت قبولكم ، وقبول مجلس الشيوخ أيضا فواجبا بعد ذلك أن تتعاون جميعا فى إخلاص وصدق على تأكيد الحقوق المتصوص عليها فى هذه المعاهدة ، بدلا من إثارة الشكوك حولها ، وأنت نفعى مجدين فى قوة جيشنا ، واستكمال معدتنا لتجنى ثمرات استقلالنا .

أما الحكومة فنهذه لكم أن يكون شعارها دائما توثيق صرى الاتحاد فى العمل نغير البلاد (تصفيق حاد متصل)

(أخذ الرأي)

أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول المشروع بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات
ضد ١١ صوتاً^(١).

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً^(٢)

الرئيس - والآن فلنأخذ الرأي على مشروع القانون بالموافقة
بالأسماء.

(١) أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت أرقامهم بالتسلسل بالاسم وما قدروا على مشروع قانون خاص بالحفاظ على مساعدة الصادقة والتعاون بين مصر

وربها بالانجليزي :

حضرات النواب المحترمين :

الكتور نجيب لسكرتير - جد عبد الصمد - الأمير الالاي حافظ محمد بك - الأستاذ كامل صدق بك - الأستاذ زهير صبري - جد حسين - أحد حافظ حوض بك -
جد الحيد البان - الأستاذ علي حسن باشا - الأستاذ علي حاس - جد الحيد البان - صاحب المال أحد حمدي سيف الترشاش - الأستاذ عبد الفتاح الطويل -
الأستاذ فريد إبراهيم جرجس - الأستاذ ممدوح رياض - صاحب المال الأستاذ محمود فهمي القزاشي باشا - الأستاذ عزيز أطون - الأستاذ حسن سرور - الأستاذ
جد عبد القادر بك - جد سالم جبر - جد علي طيف - صالح جد - مصطفى حاتم بك - حسين البدي بك - أحد عبد الرحمن نصح - جد البشير السادات شيش -
الكتور أحمد محمود - الأستاذ مختار علي - جد سمير - الأستاذ أحمد حزم - مصطفى مصطفى بكير - عمر الشواشي - الأستاذ جد عبد الحمدي الجبدي بك -
الكتور أحمد ثابت موالى - الأستاذ إبراهيم دسوقي أباظة - علي التمشي باشا - حسن مرمي بك - أمين يوسف ماريك - الشيخ عبد العزيز الزاهد - الأستاذ علي السيد
أوب - جد إبراهيم الأصغر - جد الحليم التمشي - القراء محمود صاى باشا - الشيخ جد الأحمدي منصور - الأستاذ جد فريد القاطولي - جد النعم مصطفى خليل -
الشيخ جد مكيان إبراهيم عمر - خليل علي الدين - الأستاذ مصطفى نصرت - الكتور عبد الرحمن حمود حريز - الأستاذ السيد سليم - جد رياض التري - محمود عبد البدي بك -
راغب فوده - اسماعيل رمزي باشا - محمود نصير بك - الكتور جد علي الشريفي - أحد برهان نور - برهان نور - الأستاذ جد طاهر جد الحفيد - الأستاذ أحمد
نجيب الخليل بك - الأستاذ إبراهيم جد الحامدي - طاهر القرني بك - صاحب المال جد السلام فهمي جد باشا - الأستاذ جد نجيب جد - جد حسين مكيان المرسيل -
الأستاذ حافظ تيم - جد فؤاد القشقرى بك - أمين حسن الخطيب - الكتور محمود عز العرب - صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا - الأستاذ حوض أحد الحيدى -
جد راغب حيد بك - الكتور جد الممدود القزاشي - حسين جد المراسي - الأستاذ جد مختار القزاشي - صاحب المال أحد مكرم باشا - الأستاذ جد
مرحس بطرس - مصطفى الزاهد السيد - الأستاذ جد فؤاد سراج الدين - جد العزيز جد الهيداري - الأستاذ أحد أبو الفتح - السيد جد الهيداري باشا - السيد
جد الحامدي القضي - صاحب الدولة مصطفى التماس باشا - أحد كامل - الأستاذ جد صادق الشيشين - جد الحيد الحيدى - محمود خليل جد - صاحب المال جد الحيدى
جد باشا - الأستاذ محمود صبري - حافظ اسماعيل سلام بك - أحد الحيد مرمي - الأستاذ جد صبري أبو علي - صاحب المال علي ذكر البراني إذا - الأستاذ جد توفيق حسن - محمود
حدي بك - جد الزاهر ربيع القفاص - جد الحيد مرمي - الأستاذ جد الرحمن علي أبو النصر - جد المقصود حبيب بك - جد سيد عداة الفقي - الأستاذ أطون بريس
أطون - أحد جد القفاص بك - جد الله أبو حسن بك - الشيخ جد أبو الحيد فوده - محمود جد الركيل - جد فتح الله اسماعيل - الأستاذ اسماعيل حزم - الأستاذ علي إبراهيم -
جد طاهر دوس - الشيخ محمود حوض القزاشي - جد خليفة محمود بك - جد الزاهد الركيل بك - الأستاذ جد الركيل - الكتور جد جيل - جد إبراهيم حبيب بك -
الشيخ علي الطعاري المخازي - الأستاذ جد يوسف بك - الأستاذ سيد الأصايري - الأستاذ جد عداة حيون - أحد جد الرواب باشا - حسين جد شراب بك - أحد
الزمر بك - الأستاذ محمود سليمان غام - الأستاذ جد شمراي - الأستاذ الشيخ جد البرقالي - الشيخ سيد أحد الفظ - الشيخ فؤاد حسين - جد مزام بك - أحد
المجيب بك - جد فزق بك - جد أمين الريدي - حسن يس - محمود لطيف بك - صاحب المال واسف غالي باشا - علي سليمان بك - جد الحيد رزوع - الأستاذ
كواش بيساري - حافظ إبراهيم سليمان - جد سليم جابر - الأستاذ علي نجيب - جد يحيى بك - مكيان صاى بك - جد أمين أبو زيد بك - أحد مفتاح مكيان - الأستاذ
خالد مؤس - جد الباشا باشا - الأستاذ جد الحيد عبد الحليم - الكتور فؤاد سلطان - الكتور زياد حيد بك - جد عبد الحمدي الحيد - جد محمود فهمي القشقرى -
محمود جد الزاهر باشا - جد عداة القزاشي - سلطان التمشي بك - راغب حيد بك - علي جد الحيد - جد توفيق الهدي بك - جد اسماعيل حيد بك - أحد فزق بك -
أوداردو بيسا - أحد جادار باشا - رشوان محفوظ باشا - الأستاذ جد حامد جوده - الأستاذ طاهر جبران - أحد همام حسين بك - صاحب الدولة جد محمود باشا -
شا فزق بك - الأستاذ جد الحيد إبراهيم صالح - الشيخ أحد رشوان جد الرحمن - الأستاذ الشيخ أحد أبو سدره - الشيخ جد علاء جد الأكر - جد حسين
جد النعم - جد الحيد جد الباشا التوفيق - السيد جد أحد حرون - الأستاذ جد كامل حسن الأسويط - محمود همام حادي بك - جد عبد الحمدي حادي - أحد سمير
فريد بك - خليل إبراهيم أبو رباب - جد عبد الحيد المشواي - جد عبد الحيد مشواي - جد فؤاد أبو سبت - أمين بطرس علي - الشيخ جد الحليم
علي أحد سليم - الشيخ جد إبراهيم بيري - أحد جد علاء شاذلي - الشيخ إبراهيم حسن السيد - صاحب المال مكرم جد باشا - الأستاذ الشيخ محمود جد القزاشي -
كامل إسماعيل - طاهر خليل البدي - الشيخ يوسف أحد سليم - ذكرى بدار - جد خليل البديسي - مدق حزين - حبيب مادي حدين - جد عبد العظيم حيد -
فادي راشد بك - جد الصالح أحد الحيد - الكتور أحد حامد -

وله رفض الحاققة على مشروع قانون حضرات النواب المحترمين : الأستاذ جد عزيز أباظة - الأستاذ جد فكري أباظة - الأستاذ مصطفى فوده - جد عبد الجليل
سمير بك - الكتور جد علي الدين بركات بك - الكتور جد الحيد صيد - جد العزيز السوفاني - حسن شمراي باشا - الأستاذ جد محمود جلال - مرون أبو صلي
باشا - ذكرى النعيم .

(٢) تم إنشاء المجلس في ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ - ونص بنقطة هذه الجلسة مدوج في هذه المجموعة بند في صفحة ٢١٩ - وفيها كلمة صاحب المقام الرفع
رئيس مجلس الوزراء ومرسوم بفض المحودة .

مناقشة المائدة

في

مَجْلِسِ الشُّيُخِ

ثم نلى المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

مرسوم بمشروع قانون
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة قاروق الأجل ملك مصر
مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة
لهذا القانون والموقع عليها ببلده في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ م
مديريه طابدين في ١٦ شعبان سنة ١٣٥٥ (أول نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز هزرت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الصحة العمومية وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس مصطفى النحاس مصطفى النحاس

وزير الأوقاف وزير الأشغال العمومية وزير الخارجية

محمد صفوت عثمان محرم واصف بطرس قالى

وزير الزراعة وزير المواصلات وزير المالية

أحمد حلى سيف النصر محمود فهمى القزاقى مكرم حيد

وزير الحربية والبحرية وزير الخفانية

على فهمى محمود غالب

وزير المعارف العمومية وزير التجارة والصناعة

على زكى المرادى عبد السلام فهمى محمد جمعه

مقرر: الشيخ المقرم لوريس أنقرم فأنوس أنقى - نظرا لأهمية
موضوع هذا المشروع وصفته غير العادية أوجه إلى المجلس ...

مقرر: الشيخ المقرم حسن صرى بلش - أرجو أن يلاحظ أن الحكومة
غير ممثلة في المجلس الآن .

مقرر: الشيخ المقرم لوريس أنقرم فأنوس أنقى - هذا عمل داخلي
ومرتبط بلأختصاص الداخلية فلا شأن للحكومة فيه .

مجلس الشيوخ

(جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

كتاب

بإحاطة المجلس طلباً بأن مجلس الوزراء راق على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى وأنه أبلغ رئاسة مجلس النواب مرسوماً بمشروع
قانون بالمرافقة على هذه المعاهدة نظره في هذا الاجتماع غير المادى - مناقشة
حول جواز إحالة المرسوم بمشروع قانون إلى بلعة الآن وإلى أى الجان تكون
الإحالة - مناقشة حول المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية - إكمال
باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى المجلس

الرئيسى - يتلى الآن الكتاب الوارد من رئاسة مجلس الوزراء
والمرسوم بمشروع القانون .

تلى الكتاب الوارد مع المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على
مشروع مرسوم بمشروع قانون بالمرافقة على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى وقد وقع هذا المرسوم في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦
وأبلغ إلى رئاسة مجلس النواب نظره في دور الاجتماع التالى .

وإلى أنشرف بأف أرسى لحضرتكم مع هذا صورة من المرسوم المشار
إليه للإحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام م

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

مصطفى النحاس

وسواء أكانت لجنة الخارجية هي المختصة أم غيرها بالبحث في ذلك لا يكون إلا عند عرض المشروع علينا لأن هذا لا يمنع أى عضو من حضرات الأعضاء أن يبحث الموضوع بنفسه أو أن يشترك مع من يشاء من حضرات الأعضاء في ذلك البحث قبل هذا العرض .

أما ما يعالجه حضرة الشيخ الفخرم عبد السلام عبد الغفار بك من تمثيل عضوين من حزب معين في اللجنة التي تتعامل إليها المعاهدة فكانت أود من حضرته ألا يتبرش لهذا الموضوع لأننا في داخل هذا المجلس الموقر قد نسبنا الحزبية فإذا رأى المجلس عند عرض المشروع عليه تشكيل لجنة خاصة أوضح أعضاء إلى لجنة الخارجية فيكون ذلك بالاتفاق السرى والمسألة كما تزعم حضراتكم مسألة عامة وهي فوق الأحزاب . (تصفيق) .

مقدمة الشيخ الفخرم عبد السلام بك - في الواقع أرى أن مشروع القانون عرض علينا عملاً وأنتما اجتماعاً غير عادى لنظرة بمقتضى المرسوم الذى استصدره الوزارة وحللت فيه اليوم هذا الاجتماع وليس يتنا وبين الدور العادى المقبل إلا أيام قليلة .

لذلك أرى أن تشكل لجنة من الآن وأن يحال إليها المشروع لتتصرف فيه من الآن أيضاً وتتصل في أثناء ذلك بلجنة مجلس النواب لتتمكن من نظر المعاهدة في وقت قريب حتى تتاح الفرصة لاستبعاد الدور العادى المقبل في الموعد الذى حقه الدستور .

مقدمة الشيخ الفخرم الدكتور محمد حسين هيكلك - إخواننا في مجلس النواب رأواخطورة الموضوع المروض اليوم على البرلمان أن يدعوا لجنة الخارجية ولو بصفة غير رسمية ، وأن يشترك جماعة من أعضاء المجلس الذين كانوا أعضاء في المفوضية كي يستطيعوا أن يتباحثوا في أمر هذه المعاهدة . ولم يمنهم أن هذا العمل يتفق أو لا يتفق مع اللائحة الداخلية .

والواقع أن الأمر المروض اليوم علينا لا يمرض منهُ ، لا أقول في كل سنة ولا في كل عشرات سنوات بل قد لا يمرض إلا بعد زمن طويل . وهو يتعلق بمصير هذه البلاد لا بمصير أشخاص بل قد يكون أقل تلقاً بنا وكلنا قد جاوز الأربعين لمن لم يكن الخمسين أو الستين فالأمر يتعلق بمن بعدنا من أبنائنا وأبناء أبنائنا .

لا أريد أن أقف عند المناقشة الشكلية فالدستور لا يمنع أن ينظر كل مجلس في بلانه أى مشروع يمرض منهُ على ألا ينظره المجلس ولا يتناقش فيه أعضاؤه في جلسة عامة أثناء مناقشة المشروع في المجلس الآخر .

وعندى أهل الإخوان أنه إذا اجتمعت لجنة - سواء أكانت لجنة الخارجية أم هي منضاً إليها جميع رؤساء اللجان الأخرى - لأن المعاهدة تتناول جميع المسائل المتصلة بمصر - أم انضم إليها أعضاء بخارجهم المجلس - لو أن مثل هذه اللجنة اجتمعت بصفة رسمية أو شبهة بالجمعية وأصلت مجلس النواب وبالجمهورية . أقول لو أن هذا حصل لاستطاع يوم يمرض الأمر علينا أن نكون فيه رأياً معيناً سلباً أدنى إلى الحق وأدنى إلى الحكمة وأدنى إلى مصلحة الوطن .

وأكرر ما قلته وهو أنه نظراً لأهمية موضوع هذا القانون وما يتخلوه من نواح مختلفة لها جميعاً أهميتها سواء أكانت من الوجهة السياسية الخارجية أم من الوجهة المالية أم من الوجهة الحرفية ، من حيث ما يتعلق بالسودان أتوجه إلى حضراتكم بالرجاء أن تقرر تأليف لجنة خاصة لنظر هذا المشروع ورفع تقرير المجلس برأيه .

مقدمة الشيخ الفخرم محمد محمد نصر بك - أرى أن هذا المشروع من اختصاص لجنة الخارجية والرأى للمجلس .

مقدمة الشيخ الفخرم أوسنة عبد الرحمن أدنى - في اعتقادي أن الكلام في هذه المسألة سابق لأوانه لأن الموضوع لم يمرض علينا إلا من قبيل الإحاطة وهو الآن بين يدي مجلس النواب وعرضه على مجلس النواب يقتضى حتى لا نحصل مناقشة فيه أمام مجلس الشيوخ وأرى أن ترتب قليلاً حتى ينتهى مجلس النواب من نظره وينتفع المجلس لتكوين رأى في اللجنة التى تقدم بمحته وبذلك يكون العمل في المجلسين متسقاً آساقاً معقولاً .

وحضراتكم تعرفون أن الدستور يحمى أنه إذا عرض مشروع في مجلس النواب وبدأ في مناقشته وجب أن يتظر مجلس الشيوخ حتى ينتهى مجلس النواب منه .

وعلى ذلك لا يصح أن نحصل المناقشة في مشروع أمام المجلسين في وقت واحد .

مقدمة الشيخ الفخرم عبد السلام عبد الغفار بك - لا أريد أن أقول إن هذا الكلام سابق لأوانه وإنما أعرف أنت لجنة الخارجية شكلت في الدور الماضي لنظر المسائل العادية - لا ننظر في هذه المعاهدة .

ولما كانت هذه المعاهدة من الأمور الخطيرة فأرى أن تشكل لجنة خاصة لنظرها . أما إذا رأى المجلس إحاطتها إلى لجنة الشؤون الخارجية فلإقتراح على تكوين هذه اللجنة وهو أن حزب الأحرار الدستوريين غير يمثل فيها .

لذلك أقترح ضم عضو أو عضوين من حزب الأحرار الدستوريين إليها ليشتركوا في بحث المعاهدة وأرفع في حالة قبول هذا الاقتراح حضرة الشيخين الفخرمين إبراهيم الحلواوى بك وعبد حسين هيكلك بك .

مقدمة الشيخ الفخرم أوسنة عبد الغفار - من رأى أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه لأن اللائحة الداخلية تنص على أنه متى مرض مشروع على مجلس النواب وبدأت المناقشة فيه يجب على مجلس الشيوخ أن يتظر حتى ينتهى مجلس النواب من بحثه وبعد ذلك يعرض علينا فالعرض لا يكون إذن إلا بعد أن يرفع مجلس النواب من نظره وبعد أن يصدر قراراً فيه .

مشروع هذا القانون مثله مثل القوانين الأخرى ، أما أهميته فهذه مسألة أخرى والكلام في أمرها لى يوصل إلينا بمحة قبل أنت يمرض علينا لا معنى له .

مقبرة الشيخ المحرم نورى المنير فائوس الخضرى - لا أرى فرقا كبيرا بين الفريقين المتنازعين في الموضوع . الواقع أننا لم نتيقن من شكل ثلاثة الرسائل التي عرضت علينا أو التبليغ ما هي صيغة تلاوتها أو تلاوته قانونا ؟

نغشية من أن نبادر إلى إعطائها شكلا قد يخالف شكلها الحقيقي . رأيت أنه لا بد من إبداء ملاحظة بشأن اللجنة حتى لا يتخذ المجلس قرارا في أمرها قبل أن نتاح لحضرات الأعضاء فرصة إبداء رأيهم في هذا الموضوع .

ولى ملاحظة على سكرتيرية المجلس : أنها وزعت علينا جدول الأعمال ولم يرافقه شيء آخر . وأرى أنه كان ينبغي أن ترسل لنا صورة من هذا التبليغ الذي تلى وصورة من المرسوم ، حتى نعرف العمل الذي تنشره في هذه الجلسة .

وقد اطلمت الآن على الأوراق الواردة لرياسة المجلس فأيتها عبارة عن خطاب من حضرة صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء ومرافق له صورة المرسوم ، ومذكور فيه أنه للإحاطة ، أى ليس لتعديده للمجلس .

فبعد الاطلاع على ما جاء في الخطاب المرسل في هذا الشأن نرى أنه من وجهة قانونية لا يكون المرسوم مبرروضا علينا حتى نظرفيه ، ونقرر رأيا في إحاطته على أية بنية .

الإبداء إنما يكون للإحاطة ، لا للإحالة على المجلس . ويجب في هذا الشأن أن تتبع الدقة في عملنا . وقانونا يجب أن نجري على وتيرة القوانين الخاصة بالإجراءات التي ينبغي فيها مراعاة كل دقة . فوجود الورق للإحاطة معناه أن الأمر غير مبرورس رسميا على المجلس . ومثل ذلك مثل إبداء أوراق قضية في ملفها . فوجودها في الملف لا يكون معناه عرضها على المحكمة ، إلا إذا قدم الملف ضلا لذلك أمام المحكمة .

فيجب أن تقررت في الأمر إلى أن يصل للمجلس طلب من الوزارة بمرض المرسوم على المجلس . ويجتهد يكون للمجلس أن ينظر فيه وأن يؤلف اللجنة أو اللجان التي تعال إليه .

أبليت هذه الملاحظة حتى لا تتعجل في قرار بريطانيا ، ويوجد لنا متاعب ومناقشات يمكن أن نبتادها من الآن . قصدت أن أوجه نظر حضرات الأعضاء للتفكير في هذا الموضوع في الفترة التي تكون بين جلسة اليوم وبين الجلسة التي تتقدم فيها الحكومة بالمرسوم للمجلس ، لخطورة المسألة وبخاصة أن أمثال هذه المسألة نادر في بابها . فهذه المعاهدة تناول شؤوننا مخففة حيوية . وجميعها يقتضى درسا عميقا . يكون لكل مسألة منها على أفراد درس دقيق . كما أنها تدرس بمجموعة كذلك درسا مشتركا دقيقا .

إننا إلى اليوم لم يكون أحد منا رأيا حاسما في موضوع المعاهدة لأننا هنا قضاة نحكم في مصير البلاد . والقاضى الذى يكون رأيا قبل أن يسمع القضية قاض يجب رده .

فعلينا من الآن أن نستعد وأن نتصل بكل وسائل الاتصال بالحكومة وبالمفاوضين وبالأشخاص الذين يمكنهم أن يمددوا بالمعلومات ، وبخاصة لأن الكتاب الأخضر الذى وزع علينا لا يمتحن على شيء مطلقا من أحوال المفاوضات .

إنه لا يمتحن على أكثر من الكتاب الذى أرسلته للجبهة إلى مندوب السامى ومن التبليغ الذى أرسل إلى الجبهة وإلى الحكومة المصرية من الحكومة الإنجليزية ومن المعاهدة التي وقعها المفاوضون .

لأخافى :

بين المرسوم الذى أصدرته وزارة دولة على ماهر باشا بتعيين للمفاوضين وتوقيع المعاهدة معفى أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر تطورت فيها المفاوضات في أطوار شتى .

ولقد أتينا في الكتب الخضر التي عرضت من قبل علينا . والتي وزعتها سكرتيرية المجلس على حضراتكم . ومنها كتاب مفاوضة سنة ١٩٢١ التي قام بها المرحوم عدلى يكن باشا . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٧ التي جرت بين المرحوم ثروت باشا والسير تشمبرلين . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٩ التي جرت بين دولة محمد محمود باشا والسير هندرسون . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٣٠ بين دولة النحاس باشا والسير هندرسون . ألفنا أن نرى في هذه الكتب جميعا محاضر جلسات مستقلة ومناقشات متخلطة يستطيع المطلع عليها أن يفهم مراهي التوصل ولا شيء من هذا في الكتاب الأخضر الحالى .

وقد يكون للحكومة المنذر بأنها جرت في هذا على سنة الحكومة البريطانية في كتبها البيضاء . فإن هذه الحكومة ترى أن المعاهدة إذا تمت يكتفى بحيثج بمرض نصورها .

ولكن المطلوب منا أن نفضل وأنت تقضى في مصير البلد . وأن يحكم التاريخ علينا ، أننا قضاة نزيين في الحكم لصلصة الوطن ، أم كنا قضاة مقصرين في حق . هذا حساب التاريخ لنا .

فيجب ألا نضع منذ اليوم فرصة للبحث لتكوين رأينا في المعاهدة . وإذا رأيت حضراتكم أنه لا بأس من أن تتجمع لجنة الشؤون الخارجية بصفة رسمية أو غير رسمية ، وأن ينضم إليها رؤساء اللجان ، أو يقيم من تحتلوزتهم لذلك ، ورأيت أن يتقدم لهذه اللجنة من شاء من حضرات الأعضاء بملاحظات ، وأن يحضر جلساتنا ليدل بها إليها في هذا الموضوع الخطير الذى يعتبر البلاد حياة أو موتا . أعتقد أن ذلك يكون تمهيدا حسنا ، ويكون خير وسيلة للحكم على هذا المشروع . وإن هذا الأمر - كما قال حضرة الشيخ المحرم الأستاذ حسن عبد الحميد بحق - يجب أن نسمو فيه فوق الاختيار من الجزية والأهواء والمنافع ، والأناصب في إلا حمايتنا ، وألا نسمح فيه إلا كلمة الوطن ، وألا نذهب فيه إلا حكم الله .

فيه لجنة الشؤون الخارجية من تلقاء نفسها ، أو جمعها رئيسها فهو على كل حال عمل غير رسمي . أما ما يقوله حضرته الآن فهو يقوله في المجلس بصفة رسمية . وهذا ما اعترض عليه فيه . واعتقد أنه لاحق لنا فيه لأن نص لائحة الداخلية صريح في أنه لا يجوز لنا رسمياً في أن نتناقش في أمر مروض على مجلس النواب .

ومن هنا ما لم يخصص بينه وبين نفسه المساعدة ؟ ومشروع المعاهدة ليس أمراً عادياً فكل ما بحثه ووقف له من تلقاء نفسه وقتاً غير قليل . وعندنا ما يمرض علينا مشروع القانون بالمعاهدة تعرض حيث لنأ تقطع البحث في أي الجانب يحال إليها هذا المشروع . أي إلى لجنة الخارجية أم إلى لجنة خاصة . وفي اعتقادي أن اللائحة الداخلية تمنع الآن النظر في بحث أي الجانب يحال إليها المشروع . هذا هو رأيي .

مقبرة الشيخ المرحوم بريس أنور فافوس أفندي - تنص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية

الرئيس - أرجو أن ينتظر حضرة الشيخ المرحوم حتى يأتي دوره .

مقبرة الشيخ المرحوم الأستاذ حسن عبد القادر - لقد طالت المناقشة في هذا الموضوع . المسألة واضحة فإن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية تقضي بأنه "إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون من موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب". وهذا ما سرنا ونسبر عليه بنور شك . فإذا أردتم حضراتكم أن تناقشوا بصفة غير رسمية في المسائل التي أشار إليها حضرة الشيخ المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل بك فلا مانع من ذلك ويمكن لحضرة الأستاذ الرئيس أن يشير بإجتماع لجنة الشؤون الخارجية ولجنة المالية لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية على أن يشترك في للبحث من يشاء من حضرات الأعضاء .

يجب أن يتم كل واحد منا من الآن بدراسة موضوع المعاهدة وأن نعمل فوراً بطريقة غير رسمية كما فعل مجلس النواب . نريد من حضرات الشيوخ المحترمين أن يجمعوا اجتماعاً غير رسمياً في كل يوم لبحث المعاهدة وأن يصل المجلس كل التمهيدات التي تساهل على هذا الاجتماع حتى إذا ما عرض علينا مشروع القانون بالطريق المعتاد كما على استعداد لاختيار اللجنة التي يحال إليها مشروع القانون سواء أكانت لجنة الشؤون الخارجية أم لجنة المالية ثم ينتهي الأمر بسلام لأننا نكون قد درسنا الموضوع دراسة وافية . أما إذا شكلنا الآن اللجنة التي يحال إليها المشروع فإن تشكيلها يعتبر شكلاً رسمياً في حين أننا لا يمكننا البدء من الآن في دراسة الموضوع إلا دراسة تمهيدية فقط . المسألة إذن ظاهرة لا تحتاج لكل هذه المناقشات ويجب أن نحصر على الوقت وأن تكون أعمالنا أكثر من أمثاله .

وقد جاء في المادة الرابعة والستين من اللائحة الداخلية ما يؤخذ منه وضع قاعدة عامة في الإحالة إلى لجنة المالية وهذا نصها :

"إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية إحاطته إلى اللجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك وعلى اللجنة المالية أن تقدم تقريرها في ظرف عشرة أيام ."

قصد من هذا واضع اللائحة أن بعض المشروعات يقتلوا علانية على موضوعه الخاص ، موضوعاً مالياً . أي أن مشروعا في الصحة يتناول فوق أعمال الصحة اعتماداً مالياً ، ومشروعاً في الري يتناول فوق أعمال الري اعتماداً مالياً أيضاً . وفي تنفيذ ذلك تقع أعباء مالية على ماتي السولة وحسبك لجنة مختصة بالنظر في مختلف المطالب المالية للوزارات . فذلك يجب أن يحال للمشروع الذي يتطلب تكاليف مالية على لجنة المالية لإبداء رأيها من حيث الوجهة المالية . وبما أن مشروع المعاهدة فيه تكاليف مالية كبيرة كما يتضمن مسائل حرية وغيرها فذلك يجب أن يحال هذا المشروع عند عرضه على لجنة ...

الرئيس - حينما يعرض مشروع المعاهدة على المجلس يصح إبداء هذا الكلام .

مقبرة الشيخ المرحوم بريس أنور فافوس أفندي - قصدت توجيه نظر حضرات الأعضاء للتفكير في الآن في هذا الموضوع . وأطلب التأجيل في اتخاذ قرار حاسم فيه الآن .

مقبرة الشيخ المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الحلبي - أرى أن ترفع الجلسة الآن انتظاراً لحضور الحكومة لأنه لا يمكن النظر في الأمر بغير حضورها .

الرئيس - ترفع نهائياً إلى حين إتمام نظر المشروع في مجلس النواب .

مقبرة الشيخ المرحوم الأستاذ ن. كاد ميشعلك - لكي نصل في مناقشتنا إلى نتيجة يجب حصر موضوع البحث . والذي ظهر الآن من كلام حضرات الأعضاء المتكلمين أن هناك فكرة أولية هي التي يجب أن تفصل فيها أولاً ، وهي هل ينظر المجلس الآن في مشروع المعاهدة ، ويحيله إلى لجنة الشؤون الخارجية ، أو يؤلف له لجنة خاصة ، أو يضم إلى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أعضاء آخرين ؟ هذه هي نقطة البحث . وقد تكلم حضرة الشيخ المرحوم الأستاذ محمد حسين هيكل بك ، فكان كلامه منصباً على نقطتين : النقطة الأولى خاصة بتأليف اللجنة ، والثانية خاصة بالكلام الأخير الذي دزع على حضراتكم اليوم ولا يمكن أن نبدي فيه رأياً .

وفي النقطة الأولى ضرب حضرته لنا مثلاً ما عمله مجلس النواب . ولكه في رأي قياسي مع الفارق ، لأن مجلس النواب في هذا المثل لم يصل عملاً رسمياً . وإن ما حدث في عمل "خارج" عنه . فسواء اجتمعت

إذ هذه الملاحظة كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لا تقيدنا حسب بل تقيد الأجيال المقبلة أيضا ولذلك يجب أن يتم بها كل عضو. ولما منع من أن يجتمع لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية ولما أن تشرك معها في البحث بعض حضرات الشيوخ ممن كانوا أعضاء في المفوضية أو غيرهم وذلك استنادا لنظر الماهدة بعد أن ينتهي من نظرها مجلس النواب .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - قد يكون هذا الرأي مقيولا ولكن هناك اعتراضا قانونيا لأن تشكيل اللجان ينتهي بانتهاء الدور المادى وإذن أصبح لا وجود للجنة الشؤون الخارجية الآن .

الرئيس - هذا غير صحيح .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - إن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه " عند افتتاح كل دور من أدوار الانقضاء العادية وبعد تشكيل المكتب النهائي ينتخب المجلس بلانا دائما " . ثم إن هذه الدورة غير عادية ولكن لا يوجد نص يقتضى بأن تستمر اللجان في الأدوار غير العادية كما قيل في هيئة المكتب . يجب ألا نتخذ قرارا في هذا الموضوع إلا بعد تعينه فإن ما نقره الآن يصبح تقليدا ودستورا نسير عليه في المستقبل .

الرئيس - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يوجه كلامه للرئاسة .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - اللائحة تنص على توجيه الكلام إما إلى الرئيس وإما إلى المجلس .

الرئيس - الظاهر من كلام حضرة الشيخ المحترم أنه يعتقد أن اللجان تنتهي بانتهاء الدور المادى .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - نعم . وبما أن ما نقره الآن يعتبر تقليدا دستوريا كما قلت ، فذلك أدى ألا نشروع في اتخاذ قرار قبل استيفاء البحث أو أن تشكل لجنة خاصة عملا باللائحة .

الرئيس - هذا مفهوم فلمجلس حتى تأليف مايشاء من اللجان .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - إن تحرير هذا الحق في اللائحة الداخلية لم يكن إلا احتياطا للطوارئ ولذلك يجب أن نبع أحكام اللائحة في هذا الموضوع .

الرئيس - أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يطلع هذا الموضوع اليوم للناقشة ؟

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - الرأي في ذلك للمجلس .

مقرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الرضاوى بك - لقد صدر مرسوم بدعوة البرلمان إلى مجلس النواب والشيخ وتحدد التوضيحات للاجتماعين بصيغة واحدة وهي نظرا لماهدة الصداقة والتعاون بين مصر وبريطانيا العظمى . فإذن من الخطأ أن يقال إن الماهدة ليست مبروزة علينا اليوم . أما ما ورد في اللائحة الداخلية من أن مجلس الشيوخ لا يدرج في جدول أعماله مشروع بدأ مجلس النواب في نظره إلا بعد أن يصدر هذا المجلس قرارا بشأنه - فلا يمنع من أن نشغل من اليوم بدراسة الموضوع دراسة تمهيدية .

لذلك أرجو أن تشكل اللجنة من الآن لبحث الموضوع بحثا تمهيديا .

مقرة الشيخ المحترم لوريس أفنوخ فافوس افندى - إن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر صريحة في منع إحالة المشروع الآن إلى لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها لأنها تنص على ألا يدرج المشروع في الحالة التي نحن بصدد جعل جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائي بشأنه من مجلس النواب بمعنى أنه لا يمكن أن يكون هناك عرض قانوني للماهدة الآن على مجلس الشيوخ وأما لم يجتمع اليوم إلا لفتح دورة غير عادية ثم ننظر حتى يقر مجلس النواب من نظر مشروع القانون ويصدر قراره فيه .

لقد جئنا تنفيذا لأمر جلالة الملك لننظر القانون ، شأنا في هذا شأن من يؤمر بالذهاب إلى الميادين أو الحدود لصد الغارات . إذ لا يوجد أمامنا الآن من الوجهة القانونية مشروع القانون كما أنه لا يصح أن يدرج هذا المشروع في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد أن يصدر مجلس النواب قرارا نهائيا بشأنه . ولأساس مشروع هذا القانون بشؤوننا الخارجية وتطوره الموضوع يجب علينا أن نحاط كل الاحتياطات في هذه المسألة بالذات بأن تكون إجراءاتنا دقيقة سليمة من كل النواحي وأن نراعى فيها أحكام اللائحة الداخلية والتقاليد الدستورية .

(تصفيق) .

والخلاصة أني أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من أنه لا يجوز بحث مشروع القانون إلا إذا انتهى من نظره مجلس النواب . هذا من جهة ولكن من الجهة الأخرى - كما يقول حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك - يمكننا أن نجتمع بصيغة غير رسمية ولذلك لئلا أرجو من حضرة الأستاذ المحترم الرئيس أن يدعونا بصيغة غير رسمية ليجتمع من يشاء من حضرات الأعضاء مع لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها من اللجان في إحدى قاعات المجلس ونشارك في بحث الموضوع دراسة تمهيدية .

الرئيس - يظهر أن ما راي إليه حضرة الشيخ المحترم من جهة الاستعداد من الآن لدراسة مشروع الماهدة لا يتناقض مع وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك .

فإن حضرته يقول إنه يصح أن تستد لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع على أن يكون لكل عضو حق الاتصال بها وإبلاغ رايه

به الفد من سبق أحد المجلسين الآخر في مناقشة هذا المشروع في جلسة علنية يكون خاضعا لنص المادة ١١٩ أى ينتهي المجلس من فتح المناقشة فيه حتى ينتهي المجلس الآخر الذى سبقته المناقشة فيه من إتمام بحثه وإصدار قراره فيه .

فرض المشروع على المجلس وإحالة إلى اللجنة المختصة لا يمت إلى المناقشة في موضوعه بسبب لأن المناقشة لا تكون إلا بعد أن تقدم اللجنة تقريرها ويروز على الأعضاء ويدرج في جدول أعمال المجلس .

والذى أراه أنه يجب على جلساته الموقر أن يبدأ من الآن في اختيار اللجنة التى يحال إليها مشروع المعاهدة .

(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك - كان فى ماضى من الكلام أو فى بعضه الكفاية - ولعل كنت تنازلت عن طلب كلنى . أما وقد تطور البحث ووصل إلى هذا الحد خصوصا بعد كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل وجب على من أضحى الأمر في نصابه وأن أبع لحضراتكم ما قصدت إليه المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية .

يفهم حضرة أن مناقشة مشروع في أحد المجلسين لا تبدأ إلا بعد أن تم بلته مجتمعا وتقدم إليه تقريرها عنه وإدراجها في جدول أعماله .

وفات حضرة أننا نتناقص الآن في المشروع . لأن المناقشة دستورية تبدأ بطرح مشروع القانون على المجلس .

المناقشة ليست النقاش . وإنما المناقشة هي النظر في مشروع القانون وأول خطوات هذا النظر هو الكلام في إحالة إلى اللجنة المختصة . واللبس الذى جر إلى هذه المناقشات الطويلة إنما يرجع إلى أن الحكومة قدمت مشروع المعاهدة إلى المجلسين في وقت واحد . وأن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة باقى الآن بيانه في مجلس النواب بينما الحكومة غير ممثلة في مجلس الشيوخ . فن غير التصور والحالة هذه أن يتناقش المجلسان في وقت واحد في مشروع واحد لأن هذا غير ممكن .

وحكمة الشارع في المادة ١١٩ ظاهرة جدا إذ من البت وضياح الوقت ومن السخوية أيضا بمجهود الأمة أن كلا المجلسين ينظر في مشروع قانون واحد في وقت واحد من غير أن يطلع أحد المجلسين على رأى المجلس الآخر فيه وفرض الشارع في ذلك صريح ، لأنه إذا بدئ ببحث المشروع في أحد المجلسين أوقف المجلس الآخر البحث في هذا المشروع حتى يكون على بينة مما يقترحه المجلس الآخر ، لأن نظر المشروع في المجلسين في وقت واحد فيه خطر التعرض لتباين الرأى في المجلسين . ولا داعى إذن أن يدعى المجلس إلى مناقشة لا يكون من روائها طائل .

لهذا السبب كانت المادة ١١٩ مائة منقطعيا أن يصح أحد المجلسين مشروع قانون وحتى من أن يحيله إلى اللجنة المختصة أثناء مناقشته في المجلس الآخر لأن النظر في إسالة المشروع إلى اللجنة المختصة معناه المناقشة فيه . والدليل على ذلك ملموس . فلذا تم أن مشروع القانون يحال إلى لجنة الخارجية - والأمم أكبر من أن تتولاها لجنة الخارجية - أو يحتاج إلى إحالة

مقرر الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - تقدم مشروعات القوانين إلى البرلمان إما أن يكون من طريق الأعضاء أو من طريق الحكومة . فلذا كان تقديمها من طريق الحكومة فهي ضيقة في أن تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ أولا أو إلى مجلس النواب أو أن تقدم المشروع إلى المجلسين في وقت واحد .

والنظام الذى اقترحه اللوائح يفرق بين تقديم المشروع وبين الإحالة إلى المجلسين وبين المناقشة فيه أمام المجلسين . فلذا تقدم المشروع إلى مجلس الشيوخ أولا فأحاله إلى لجنة من بلانه فلا يقال إن مجلس الشيوخ يناقش في هذا المشروع كما أنه إذا تقدم المشروع إلى مجلس النواب وأحاله إلى لجنة من بلانه لم تقدم تقريرها إلى المجلس فلا يقال إن مجلس النواب يناقش في المشروع .

والحالة التى نحن بصددنا هي أن الحكومة دعت البرلمان إلى دور جديد عادى لنظر مشروع المعاهدة وشقت هذا بأن ألفت المجلسين الرسوم الصادر بتقديم مشروع المعاهدة إلى مجلس البرلمان . فالوفق القانونى إذن هو أن المشروع مروض على المجلسين في وقت واحد .

نحن الآن لم نتخذ قرارا في إسالة المشروع إلى لجنة من المجلسان كما أن مجلس النواب لم يتخذ قرارا في ذلك فعند المناقشة الذى ينتهي فيه على أحد المجلسين أن يناقش المشروع إذا سبقه المجلس الآخر في نظره لم يأت بعد .

فإذا فرضنا أن مجلس النواب أحال اليوم المشروع إلى لجنة الخارجية أو لجنة خاصة أو عدة بلان مجمعة فلا يمكن أن يقال بحال من الأحوال إن مجلس النواب قد بدأ في مناقشة المشروع . لأن مجلس النواب لا يبدأ المناقشة في المشروع إلا بعد أن تقدم اللجنة التى اختارها تقريرها وإلا بعد أن يدرج هذا التقرير في جدول أعماله .

فيجب علينا والحالة هذه أن تشكل اللجنة التى يحال إليها هذا المشروع من الآن ويجب على هذه اللجنة أن تبدأ من الآن في بحث المشروع بحثا موضوعيا لا بحثا مهيديا . فلذا قدمت لجنة الشيوخ تقريرها من المشروع وأودج هذا التقرير في جدول أعمال المجلس وبدأ المجلس في مناقشته استعمال على المجلس الآخر أن يناقش فيه قبل أن ينتهى مجلسنا من نظره .

وكذلك الحال إذا ما سبقنا مجلس النواب في المناقشة في المشروع استعمال على مجلسنا أن يناقش فيه حتى ينتهى مجلس النواب من نظره .

إذن وجود المشروع في اللجنة ومجتمعه لا يفيد المناقشة فيه المناقشة التى نص عليها صراحة في المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التى تقول :

" إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار تأيى بشأنه من مجلس النواب " .

ومجلس النواب لم يدرج إلى الآن في جدول أعماله تقرير لجنة من هذا المشروع ولم يبدأ المناقشة فيه وصل هذا فواجب علينا من الآن ونورا أن نبحث في كيفية تشكيل اللجنة التى يجهد إليها بحث مشروع المعاهدة وما يأتى

كيف يبيع حضرة الشيخ المحترم نفسه أن يمتنع هذا الاعتراض بينما يبيع في الوقت نفسه الكلام في تأليف اللجنة التي يمال مشروع المائدة إليها لغرض من الآن بأبحاث تجريبية ، والكلام في تأليف اللجنة التي تنظر المشروع تعرض للشروع ومناقشة فيه في نظر حضرة ؟ وعلى ذلك أرى أن كل كلام من هذا القبيل الآن سابق لأوانه . ولهذا اسمم على الرأي الذي أبديته .

حضرة الشيخ المحترم كاسم إبراهيم بك - إخواني الأفاضل :

إلى أذن يوقظكم التفتت من أن أعود إلى جملة واحدة مما ألقى على مسامعكم واستمع حضراتكم في أن أقول إن ماسمته من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ينطبق على القانون تماماً وقد أشار إلى هذا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك وأظهر الحكمة في عدم نظر الموضوع في المجلسين في وقت واحد وإلى استسمته في أن أخيف إلى ما قاله أن المسألة ليست مسألة نقاش أو مناقشة ولكن نص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية صريح في أنه إذا بدأت المناقشة في مجلس النواب في موضوع فلا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ . ومن هذا ترون أنه لا يصح للمناقشة في الموضوع ولا الكلام فيه مطلقاً . وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أن يصدر المجلس قراراً بتشكيل لجنة لنظر المائدة وهذا يناقض ما قاله أولاً - كما أشار إلى ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبيشه بك .

لئن من حقنا أن نجتمع بصفة غير رسمية ونبحث المسألة ونطلب من الحكومة ما نريده من المعلومات تمهيداً للمناقشة عند عرض المشروع . لننا أن نجتمع في أي وقت شئنا لنبحث ونناقش إلى أن يدرج الموضوع في جدول أعمال المجلس ويجعل ذلك تأليف اللجنة التي ستحلل إليها المائدة .

هذا ما يجب أن نسير عليه احتراماً للقانون واللائحة الداخلية .

الرئيس - تهتم الاقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء يطلبون فيه إقتضال باب المناقشة وتأجيل البحث في الموضوع إلى أن تتسلم المائدة للمجلس وهذا نصه :

نرجو إقتضال باب المناقشة والاقتراح على تأجيل البحث إلى أن تهتم المائدة للمجلس .

حسين عبد الجندی . محمد ليب إبراهيم فرج أبو الجليل . إبراهيم يوسف سلطانة . عثمان السيد تاصف . محمد فهمي صادق شتا . الدكتور عبد الجبار أمين عزب . عوض برقي . عبد الرحمن قنوج . فوزي تاشد . سليمان عثمان أبانله .
فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

إلى لجنة خاصة . أليست هذه مناقشة في موضوع مشروع القانون ؟ ولأهمية مشروع هذا القانون قد تتولى المناقشة في موضوعه إلى المناقشة في تخصصاته .

هل أنه ما كان يعول بخاطري - وقد اردت الكلام في هذا الموضوع ثم عدلت عنه بعد ما عرض له حضرة الشيخ المحترم الذي ذكره هيكلك بك - أننا هنا وفي هذا المكان تنهيد بحرفية القانون .

قد يحيل المجلس مشروع القانون إلى اللجنة التي يشكها ويكون بذلك قد بدأ المناقشة فيه وهذا يخالف لنص المادة ١١٩ لأنها صريحة في ذلك . ولكن لهذا المجلس ولحضرة رئيسه - وقد دعيتا ونحن نعلم من زمن بعيد أننا مدهون لبحث مشروع المائدة - أن يعهد حضرة بتأليف اللجنة أو تعيينها بموافقة المجلس لحضير المشروع للمناقشة المستبلة وتكون بذلك قد وفرتنا وقتاً . ثم يصح لنا أن نقاش في أن هذه اللجنة حاملة أو غير حاملة لبحث مشروع المائدة . وفي كل يجوز - نظراً لأهمية المشروع - أن تؤلف لجنة خاصة أولاً ؟ لا هذا تحضير لمشروع عقدي وصوله إلينا إذ يجب أن نفترض - في حيل التدبير القانوني - أن مجلس النواب قد يرضخ للماهدة في الوقت المروضة فيه علينا . وإذا فلا يجوز أن تبدأ مناقشة جديدة من أحد المجلسين في مشروع مروض على المجلس الآخر .

أما ونحن على يقين من أن المشروع سيجه إلينا ليكون من البعث وضياح الوقت أن نقاش فيه هذه المناقشات الأطلاقية في حين أنه سيحال حتى على لجنة تنظر فيه ، نغير لنا وقد اجتمعنا اليوم ألا نضع وقتاً في المناقشات بل يجب أن نعين من الآن هل اللجنة التي تصلح - عند ما يمين الوقت - هي لجنة الخارجية أو لجنة الخارجية مع من يتقدم إليها برأي خاص أو لجنة تمثل فيها جميع الأحزاب ؟ لأننا نسو في مناقشتنا عن الحزبية ولا نتأثر بها .

يجب أن يطرح هذا البحث من الآن حتى لا يضيع علينا الوقت ونقرر قراراً في تكليف اللجنة التي سيناط بها بحث هذا المشروع ولكن ليس للمجلس قانوناً أن يحيل إليها مشروع المائدة الآن . ولجنة المذكورة أن تجتمع وأن تمهد وأن تستبد بالأطلاع على المستندات وتكون بذلك قد أعدت البعدة وتكون أكثر استعداداً للبحث وأحسن تقديراً لما سيجه إليها من مجلس النواب وتكون بذلك قد استفدت من الزمن الذي سيستغرقه مجلس النواب في نظره حتى يحال إلينا ونحن على أتم استعداد للمناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم كاسم إبراهيم بك - إن الكلام الآن في كيفية تشكيل لجنة للنظر في مشروع المائدة سابق لأوانه . وأما مع احترامى لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أقول إن الجزء الأول من كلامه يناقض الأخير . فقد اعترض على ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل عن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية معتبراً أن مناقشتنا الآن في كيفية تشكيل اللجنة مناقشة في القانون وهذا غير جائز مادام القانون مروضاً على مجلس النواب .

(جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

وهذا الاقتراح يطابق اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك الذي أجلاه في جلسة سابقة .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - حين أديت اقتراحات الخاص بهذا الموضوع في جلسة سابقة ، قيل إن عرضه سابق لأوانه ، وأنه يجب الانتظار حتى يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب ، ولذلك ظف اقتراض على عرض هذا الاقتراح في هذه الجلسة لأن المجلس سبق أن قرر فعلا أنه ما دامت الحكومة غير ممثلة فلا يسوغ نظر مثل هذا الاقتراح وهذا يطابق ما قاله حضرة الرئيس إذ طلب إلينا تأجيل نظر الاقتراح إلى أن يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب .

الرئيس - الذي أذكره أني طلبت إلى حضراتكم تأجيل المناقشة في مشروع القانون حتى يرد من مجلس النواب . أما ما أطرحه على حضراتكم الآن فهو اقتراح خاص يضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية أوصى المختصة بنظر مشروع القانون .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - اقتربت في أول جلسة أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية حضرات الشيوخ المحترمين إبراهيم الملبوي بك وعبد حسين هيكيل بك فأعرض بأن هذا الاقتراح سابق لأوانه كما قال حضرة الرئيس إنه لا يمكن أن ننظر في مشروع من يرد من مجلس النواب .

ولقد اقترحت أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية عضوان يمثلان حزب الأحرار الدستوريين فأعرض حضرات الزملاء .

الرئيس - أذكر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر قال بأن لا حزية بيننا .

مقرر الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك - هل مشروع القانون معروض علينا أم غير معروض ؟ ما دام أن المشروع غير معروض علينا فكيف نقرر تشكيل لجنة لدراسته ؟

الرئيس - ليس ما يمنع من النظر في تشكيل اللجنة التي تنتظر المشروع .

مقرر الشيخ المحترم نوبس أنغرف فافوس أنفري - أنا معارض في هذا الاقتراح مبدئياً .

أعرض عليه من جهة الإجراءات إذ سبق في الجلسة الأولى أن تناقشنا في هل تكون لجنة لدراس مشروع القانون دوماً تمهيداً إلى أن يرد إلينا من مجلس النواب ، فقرر المجلس هل ما أذكر ألا ينظر في ذلك إلى أن يرد إلينا . وإذاً فليس من المقبول شكلاً أن يعرض علينا الاقتراح الآن بهذا الشكل قبل أن يقرر المجلس إنهاء قراره السابق وأن يعرض عليه الآن من جديد بمحت الموضوع وهل من الأفضل أن تدرس المعاهدة لجنة خارجية يتكونها الحاضر أو يضم إليها بعض حضرات الأعضاء أو تكون لجنة خاصة عملاً بالمادة ٥٩ من اللائحة الداخلية لأنه إذا مع أن مشروع المعاهدة أمر

الرئيس - نظراً لأن المجلس في الجلسة السابقة قرر إقبال باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى هذا المجلس .

والمعاهدة كما تعلمون لم ينظرها مجلس النواب إلى الآن ولم تحول إلينا بعد . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن حتى يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب على أن نخطر حضراتكم عندئذ بموعد الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

(جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

قرار المجلس

إحالة مشروع القانون الخاص بمصادقة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا المجلس على وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية للمرة ثانياً لمناقشة بعض حضرات الشيوخ المحترمين

الرئيس - أقتراح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية ...

مقرر الشيخ المحترم نوبس أنغرف فافوس أنفري - لي اعتراض على عرض هذا الاقتراح .

الرئيس - أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر حتى أعرض اقتراحاً .

مقرر الشيخ المحترم نوبس أنغرف فافوس أنفري - أنا معارض في عرض هذا الاقتراح .

الرئيس - أرجو من الشيخ المحترم ألا يتكلم لأنني لم أعطه الكلمة . وأقتراح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى خمسة عشر عضواً يضم حضرات الشيوخ المحترمين : حسن نيه المصري بك ، محمد توفيق رفعت باشا ، الأستاذ عباس الجبل ، الأستاذ إبراهيم الملبوي بك ، الأستاذ يوسف عبد اللطيف ، الأستاذ علي كمال حبيشه بك . الأستاذ حسين عبد الجندی ، إلى هذه اللجنة إلى أن يحول إليها مشروع القانون بالموافقة على مصادقة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا السطى بمجرد وروده من مجلس النواب وبعد أن تحق هذه التمهيد يعرض التقرير على هيئة المجلس المناقشة فيه في الجلسة التي تتحدد لذلك .

الآن وقد أبدى حضرات زعماء المعارضة موافقتهم على هذا المشروع وأصبح الرأي الآن يكاد يكون ظاهراً ملموساً ونحن هنا قوم عمليون . ومن ناحية أخرى فإن موعد الدورة العادية قد كُتِن بالقرب لأنه محتم أن يكون في موعد أقصاه يوم السبت الموافق ٢١ من شهر نوفمبر بنص الدستور تخافداً من التأخير وتخروبا من هذا المأزق إلا ترون حضراتكم وأتم أصحاب الشأن ولكم الرأي الأعل أن ننظر في هذا الاقتراح وقد أصبح ورود المشروع قاب قوسين أو أدنى فتولوا اللجنة التي سبقتها سواء أكانت هي لجنة الخارجية أم هي مضيفة إليها الأسماء التي اقترحتها حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس أن تجمعه إلى ترونها . وليس أدل على دقة الموضوع من أن حضرة الرئيس عرض على حضراتكم اكتساباً للوقت أسماء حضرات الأعضاء الذين يقترح ضمهم إلى لجنة الخارجية حتى يتمكنوا بذلك من دراسة المشروع بسدد وروية من مجلس التواب في مدى أوسع . فهدا من أن تعقد جلسة خاصة في يوم الاثنين أو الثلاثاء مثلا لتقرر إحالة المشروع إلى اللجنة نكون قد اكتسبنا هذا الوقت .

لهذا أرى تأييد اقتراح حضرة الرئيس .

(أصوات : موافقة) .

الرئيس - نعلم الآن الاقتراح بإقتال باب المناقشة وهذا نصه :

” تقترح إقتال باب المناقشة وأخذ رأي المجلس في اقتراح الرئيس “

أحمد عبده . محمد أحمد الشريف . الدكتور عبد الحميد حزب . عبد الرحمن فوج . علي عبد الرزاق . يوسف عبد اللطيف . حسين الجندي . محمد نهسي صايد شتا . عوض ربي . فوزي ناشد .

فالوافق على الاقتراح المقدم بإقتال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

(وقتت أغلبية) .

الرئيس - يحوز المجلس إقتال باب المناقشة ، والوافق على الاقتراح الذي قُدِّمت له حضراتكم خاصا بالجنة يتفضل بالوقوف .

عقرة الشيخ المحترم لومسي أضرع فانوس أفندي - يؤخذ الرأي على التعديل أولا .

الرئيس - والوافق على رأي حضرة الشيخ المحترم لومسي أضرع فانوس أفندي يتفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد غير حضرة الشيخ المحترم) .

الرئيس - إذن يحوز المجلس رفض تعديل حضرة الشيخ المحترم لومسي أضرع فانوس أفندي . والوافق على الاقتراح الذي قُدِّمت له حضراتكم خاصا بالجنة يتفضل بالوقوف .

(وقتت أغلبية) .

خطير إذ نسمع ذلك في كل يوم وفي كل لحظة وفي كل مكان وفي السماء وفي الأرض نسمع أن الماهدة أمر خطير يمس الأجيال المقبلة أقول إذا صح هذا وإذا كان هذا هو شأن الماهدة إذن لأي طارئ وضمت المادة ٥٦ إن لم يكن لهذا الطارئ التادر الحاصل . لذلك أرى أن تشكل لجنة من أفاضل المجلس الإخصائيين من الناحية السياسية والمالية والحربية والاقتصادية والفائنية والتجارية لأن هناك مسائل تتعلق بالسودان تقتضي الدرس من الوجهة السياسية والاقتصادية والتجارية .

فهذه الأسباب والأهمية الموضوع أرى أن الأمر يقتضي تشكيل لجنة خاصة طبقا للمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية ولا أرى أن ترفع لجنة الخارجية تقريبا . خصوصا أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تهضي بأنه إذا وافقت لجنة على مشروع قانون وكان يحتاج في تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحواله تلك اللجنة إلى لجنة المالية لإبداء رأيا بشأن ذلك . هذه المادة إذن تمنع لجنة الخارجية من نظر المشروع من الوجهة المالية مهما رقتاها ومهما زدناها حسا

(مقاطعة) .

لا أريد أن يقاطني أحد من حضرات الأعضاء . أسف إذا أهملت على حضراتكم بذكر الكلام . قلت إن المادة ٥٦ تحيد جواز تشكيل لجان خاصة عند ما تعرض على المجلس مسائل هامة مثل مشروع الماهدة . ليست المسألة مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية فحسب بل هي مسألة سياسية تجارية اقتصادية قانونية فنية . المسألة مسألة متشعبة النواحي . المسألة هي مسألة الماهدة . وهذا النوع من المسائل هو الذي قصده الشارع وعناه بالمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية . لأن لا تصور أن المجلس يمرض على أمر يقتضي تشكيل لجنة خاصة لأمر متشعب النواحي مثل الماهدة ثم يسدل عن هذه اللجنة ويقترح إحالة على لجنة خلافها - كما أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تنص على أنه إذا كان هناك مشروع يقتضي تنفيذ اعتمادات مالية وجبت إحالته إلى لجنة المالية فإذا ما اكتفينا بضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية يكون زاماً علينا أن نطلب بمقتضى المادة ٦٤ من اللائحة إعادة المشروع إلى لجنة المالية ليسه في هذا تعطيل لأعمالنا ونحن متلهفون على البت في هذه الماهدة فكيف نناقض بين الذي نراه وبين الذي نقوله .

لهذا أرى من الخطأ قبول هذا الاقتراح وأرى أنه يجب تشكيل لجنة خاصة طبقا للمادة ٥٦ وأن تكون هذه اللجنة ممثلة لجميع النواحي الفنية . والأمر مطروح على حضراتكم لتروا فيه ما ترون .

عقرة الشيخ المحترم بل كاذب مبدع - حقيقة سبق في جلسة ماضية أن عرضت فكرة تأليف لجنة خاصة بالماهدة ورأى المجلس أن يحتفل لأن المشروع لم يكن قد نظر في مجلس التواب ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية قد درسته بعد ولم يصدر ذلك المجلس فيه قرارا ولكن المركز اليوم قد تغير - كثيرا فجلس التواب قضى عدة جلسات في بحث هذا المشروع وهو ينظره

المفاوضة فيما أراد الأعضاء امتصاصه من مبالغ ثم أخذ الرأي على المشروع في مجموعه فوافق عليه المبعوثون ما عدا حضرات الشيخ المحرقين إبراهيم الحلبي بك . محمد حافظ رمضان بك . وهيب دوس بك .

وعندئذ شرعت اللجنة في وضع تقريرها لرئيس اللجنة المجلس واجتمعت في منتصف الساعة الأولى من صباح يوم الاثنين ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وبعد تلاوته وافق عليه المبعوثون ما عدا حضرات الشيخين المحرقين إبراهيم الحلبي بك وهيب دوس بك .

أما حضرة الشيخ المحرق محمد حافظ رمضان بك فقد انصرف قبل أن تنهى اللجنة من عملها ونظرا إلى نص التقرير المشار إليه .

نص التقرير

لبثت مصر إلى سنة ١٩١٤ التي أعلنت فيها الحرب العظمى محتلة احتلالا مفروضا عليها امتد على حقوقها الطبيعية في جميع مرافقها وإدارة شؤونها في الداخل وإيران وجوها في الخارج وزاد مركزها سوءا بإعلان إنجلترا الحماية عليها التي فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ولو أنها لطفتها بوضفها بضرورة حرية . ولما تعدت الحرب أجهت أفكار بريطانيا العظمى إلى أن تكون الحاية حاية بمتاعها الكامل .

وقد أخذت إقرارا من ألمانيا بهذه الحماية في معاهدة فرساي . وقطعت الطريق على مصر . إذ حظرت باقي الدول ألا تتعرض واحدة منهم إلى شؤون مصر ولا لمركزها .

وقد كلف الحلفاء ومنهم إنجلترا قالوا بالبدء الطبيعي وهو حرية الأمم في تقرير مصيرها ولكن لا اختلاف في البات ودافع المنافع والمعاوضات والاعتزاز بالظفر هذه من هذا الأساس الإنساني الطبيعي وحرم مصر من الاستفادة من هذا المبدأ مع أنها قامت بقبض عظيم في مساعدة الحلفاء في الحرب العظمى .

أحس مصر بالذات القسري فبعت لإنشاء الحماية ورفع الاحتلال . لتتمتع بسيادتها التامة شأن كل أمة حية لاسيما مصر التي لها تاريخ عريق قدم تضامنت بالصعوبات والتف ولكننا لم نبال وأثقت الوفدة سنة ١٩١٨ برئاسة الزعيم الخالد سعد لتحقيق آمالها وأمانها . ولكنه الأمة المصرية لتحقيقها بكل الوسائل ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وكان ما كان من سنة طريق واقتداء وضيق فقامت الأمة قومتها وغضبت غضبتها فتزل عليها ما تزل من أرهاق .

وكان من الطبيعي أن تطلعه التي يجب اتباعها هي الأخلاق مع إنجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التي لا تتعارض والاستقلال بغرت محادثات وحصلت مفاوضات فأخفقت جميعها ذلك الإخفاق الذي كان دليلا على أن الأمة لم تصل بها إلى أمانها ولم تبلغ أمانها وكان أهم ما اشتدته إنجلترا فيها أن يسكن جنودها داخل البلاد أينما شئت ولا يزن ترد ففرت مصر وسحمت للاندفاع وتمسكت بحقوقها وبقيت قلوبها تملل كومة بين ضلوعها وكومة بين ريعها .

الرئيس - إذن يقرر المجلس إحالة مشروع القانون مباشرة عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية منضيا إليها حضرات الشيخ المحرقين الذين وافقوا حضراتكم على منهم لجنة . وقد طنا الآن ما يجب أن مجلس النواب على ذلك أخذ الرأي على مشروع قانون المعاهدة . فهل توافقون حضراتكم على دفع الجلسة الآن وهل ألت تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين ٢ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦) الساعة السابعة والنصفية الثلاثين مساء ؟

(موافقة) .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (١)

(التقرير حضره الشيخ المحرق حسن نيه المصري بك) .

حضره الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ أشرف بأن أرفع لحضرتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

وقد اختارني اللجنة لأكون مقروضا لها أمام المجلس .

وتفضلوا حضراتكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

المقرر - قرر المجلس جلسته المنعقدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إحالة مشروع القانون المشار إليه بمجريد وروده من مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الخارجية منضيا إليها حضرات الشيخ المحرقين حسن نيه المصري بك . محمد توفيق رفعت باشا . الأستاذ عباس الجبل . الأستاذ إبراهيم الحلبي بك . الأستاذ يوسف عبد العلي . الأستاذ على كمال حيشه بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .

وبناء على هذا فقد أحيل المشروع إلى هذه اللجنة بمجريد وروده من مجلس النواب في مساء يوم ١٤ نوفمبر ومحمد حضره رئيس اللجنة لاجتماعها يوم ١٥ نوفمبر الساعة الثامنة مساء بدعوة بث بها إلى حضرات الأعضاء . وفي هذه الجلسة اجتمع حضراتهم ما عدا حضرة الشيخ المحترم صادق وهيب باشا وقد استعرضت اللجنة في اجتماعها المذكور مشروع القانون والبحوث التمهيدية التي قامت بها لجنة الشؤون الخارجية ومن انضم إليها من حضرات الشيخ المحرقين في خمس جلسات سابقة على هذه الجلسة وسمعت اللجنة في اجتماعها هذا البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب المعالي مكرم حيد باشا أحد أعضاء وفد

وهذا اعتراف بالاستقلال والسيادة والمساواة قد سجل في المادة الثالثة من العهد التي نصها "تتوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عنها في المادة الأولى من عهد العصبة " .

فهذا مقترح لمصر بأنها دولة مستقلة مساوية للأمم الحرة وكان من نتيجة ذلك دخولها عصبة الأمم وإنشاء منصب المندوب السامي في مصر وتبادل تعيين سفراء وهذا مظهر للسيادة .

ولقد أصبحت مصر طبقية في علاقاتها مع الدول الأجنبية بلا قيد إلا ما جاء في المادة الخامسة من المعاهدة "بأن لا يتخذ كل من الطرفين في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحافظة والألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

وهذا طبيعي ومن مستلزمات التعاقد بين حليفتين صديقتين يقصد منه توطيد الصداقة والتفاهم الوردي وحسن العلاقات بينهما كما ورد في المادة الرابعة من العهد .

كما أصبحت مصر كذلك تتبع بحق إدارة شؤونها وعدم تدخل الأجنبي فيها إذ قضت المعاهدة على الإدارة الأوروبية ووظيفة مفتش عام الجيش المصري ووظائف الضباط البريطانيين فيه فورا وإلغاء قوة البوليس الأجنبي في ظرف خمس سنين يستثنى من محسم في كل سنة وجواز الاستثناء عن المستشارين المالي والقضائي .

ومن أهم مظاهر الاستقلال الاعتراف بحق مصر في الدفاع عن أراضيها التي منها فئسة السويس وأن إنجلترا إنما تتعاون مع الجيش المصري كحليفة في الدفاع عن الأراضي المصرية وقناة السويس كما نص في المادة التاسعة .

وبهذا تهدم التعفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولا يبقى إلا الكلام على التعفظ الخاص بالسودان الذي سيأتي الكلام عليه بعد .

ومن أبرز صور الاستقلال والسيادة الاعتراف لمصر بأن المسؤولة عن أرواح الأجانب والأموال هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

وإن تكون "المادة الثانية عشرة" قضت على ما كانت للحكومة الإنجليزية من حماية الأجانب في مصر كما أنها أبطلت الدعوى بأن لها الحق في حماية الأقليات لأنه إن كان الأجنبي — وهو ليس من أبناء الوطن — قد أسس محفوطا برعاية مصر فإنه يكون من البين أن أبناء مصر يكونون في وطنها جميعا إذ لا أقلية ولا أكثرية في مصرتهم .

وبهذا انتهت التعفظات جميعا التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تأكد إنشاء هذه التعفظات . وتأيدت تلك السيادة بالنص القاطع الوارد في المادة الرابعة عشرة "الذي يقضي بإبطال كل التصريحات المخالفة للمعاهدة" ويدخل في ذلك تصريح ٢٨ فبراير .

ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوضع عن مصر الحماية وأبطلت إنجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وحفظت لنفسها أربعة القيود الملزمة إلى أن يتم الاتفاق على مفاوضات . وهذه القيود هي : الدفاع عن مصر ، وحماية المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب والأقليات ، وسلامة السودان . فكان هذا التصريح بقبوله مصدرا لتنازلات ومشاورا للعصبات وسببا للاضطرابات ولم يمنع حدوث انقلابات ولا يغييب عنا أثرها وهي بنت أسس القريب .

بعد هذا في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور وجرى ما جرى مما تعرفونه فقد أوقف وصار تعلق له الصورة التي يقتضيها الظروف وكانت الأمة في هذا الميدان تتعجب العبر وتقف الدم .

ولم تنقطع لاجله ولا بعد المحادثات والمفاوضات . وجميعها لم تكن ولم تكن واستحوذت مصر في قلق واضطراب . وبقيت حياتها السياسية مشوكة كما كانت قبل صدور الدستور فاستمرت في مجاهدتها للوصول إلى استقلالها وحسم النزاع في المسائل التي احتفظت بها إنجلترا في تصريحها .

كما أنه في سنة ١٩٢٤ اعتدى على حقوق مصر في السودان . على أثر وقوع الحادث الذي أخرج الجيش المصري منه وأبعد الموظفين المصريين من حكومتهم لضعف على مصر استغاثها بمجها .

هذه حال مصر بخصها : حرمان من حقوقها ، وضع من إدارة شؤونها وعدم تمثيل سياسي كامل في الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها وإخراج من السودان ، وتحكم في مستقبل مصر ، وعوق في رقيها وحفظ مليا في التعاقد مع أي دولة أخرى لارتفاع بها في أمر حيوي نافع لها .

فاختيار مصر مع هذا كله — دولة ذات سيادة — يكاد يكون اعتبارا صوريا .

وإن يكون من الحق أن يوازن بين المعاهدة التي تعرض عليها وبين ما سلف لتقرير قبولا .

وللوقوف على ما كسبت مصر ، من استقلال ، والسيادة — نذكر المسائل الرئيسية والمهمة التي تضمنتها المعاهدة ، على أساس استقلال مصر ومراعاة المصالح البريطانية ، التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وقبل أن نتحدث من هذه المسائل نذكر أنه قد جاء في مقدمة المعاهدة أنها أبرمت بين عشرين وثلاثة بين دولتين مستقلتين " إذ أبدأنا صادق الرغبة في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما بمقد معاهدة صداقة وتحالف تنص — لمصلحتها المشتركة — على التعاون الفعال لحفظ السلام وحمان الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتها المتبادلة في المستقبل " .

حللتها المادة السادسة عشرة على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتناقدان .

وقد حلت المادة السادسة عشر على مجلس عصبة الأمم عشرة آلاف . فقد يكون أقل من ذلك ، ولكنه لا يزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربابها طيار من القوات الجوية مع العدد الضرورى من المستخدمين المحققين بهم لإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والمهمل .

كما إبان المادة طريقة توزيع هذه القوات وأماكنها ، وغير ذلك من مستلزمات إقامة الجنود وهو مفصل فى بند المعاهدة . كما وصفت بناء التكتلات ، وما يتبعها والطرق والجسور والسكك الحديدية التى ستشأ ، وقد حددت المعاهدة المناطق اللازمة لتدريب القوات البرية والتي تمكن الإنجليز من تحويل جنودهم بعد استئذان الحكومة المصرية وإصدار منازل للطيران .

ومما هو جدير بالذكر فيما يخص بإنهاء الاحتلال أمر تعليق النشاط القوات البريطانية من مسكنتها الحالية إلى منطقة القناة على شروط معينة .

فقد ورد فى الفقرة الثامنة من ملحق المادة الثامنة وجوب انسحاب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر إلى منطقة القناة عندما تم الأمان التى ذكرت فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة بصفة ترضى المتناقدين .

وقد استلحق بقاء وحدات من القوة الموجودة بالإسكندرية فى مسكنتها أو على مقربة من الإسكندرية لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة وهى المدة التقديرية التى اعتبرت فى نظر الطرفين ضرورية لإنهاء بناء التكتلات ومنطقة القناة نهائياً وإصلاح الطرق والسكك الحديدية للمدينة فى تلك الفقرة .

ولأننى أن المادة السادسة عشرة تجيز إعادة النظر فى المعاهدة فى أجلين الأول بعد ثغوات عشر سنين على شريطة اتفاق الطرفين والثانى بعد اقضاء عشرين سنة من نفاذ المعاهدة بناء على طلب أى فريق لأن لم يتيسر الاتفاق وضع الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه .

ولأنه قد يتفق الطرفان على تعديل أحكام المعاهدة أو إلغائها فيما يخص مقر القوات البريطانية والضرورات التى تقتضى بقاءها أو استخدام الأراضي المصرية برة أو جوية فى زمن السلم قد نص على أن هذا التغيير لا يسى استقرار الصلح بين مصر وبريطانيا طبقاً للبائى المذكورة فى المواد (٧٠ و٦٩ و٥٨ و٤٠) .

وهذه المواد قاصرة على التحالف بين المتناهدين على حالات خطر قطع العلاقات أو الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يمشى خطرها وعلى منع اتخاذ موقف فى بلاد أجنبية تتعارض مع التحالف أو إبرام معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

وقد تأكد اعتراف إنجلترا باستقلال مصر وسيادتها أنه عند حدوث خلاف بينها وبين إنجلترا بشأن تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها وإذا لم يتيسر تسوية الخلاف بالمفاوضات بينهما ، يرفع الأمر إلى عصبة الأمم لحلها بمقتضى أحكام معاهدة شأن الدول التى يرتبط بعضها مع بعض بمساعدات وفى ذلك التساوى بين الطرفين .

ولا يستطيع المنصف إلا أن يذكر مع الفخر الفرق بين حال مصر قبل المعاهدة وبين ما كسبناه من المواد التى سبق الكلام عليها وهذه حال مصر بعد المعاهدة لفحصها :

”سيادة ، واستقلال ، ومساواة ، وإطلاق حرية ، واستثمار بشؤوننا ، وكسب مكان بين الأمم المحيية“ .

علاقات مصر بالدولة البريطانية

الفرض من هذه المعاهدة هو تحقيق استقلال مصر مع مراعاة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما جاء فى مقدمة المعاهدة .

وقد سار المفاوضات المصريون فى محادثاتهم ومفاوضاتهم السابقة تصاحبهم الرغبة فى صيانة مصالح بريطانيا التى لا تتعارض مع استقلال مصر .

ولما كان أمل مصر الأول — هو انتهاء الاحتلال وقد اقترحه إنجلترا كما نصت عليه المادة الأولى من المعاهدة وجب جلاء القوات الإنجليزية عن الأراضي المصرية ، وبالبداية يشمل قناة السويس ، لأنها جزء من أرض الوطن .

ولكن قناة السويس من جهة أخرى طريق عالى للقواصلات ، وسيل أساسى للقواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، لذلك كانت المحافظة على حرية الملاحة فيها وسلامتها التامة لهم إنجلترا .

ولما كان الجيش المصرى لا يستطيع بمفرده الآن حماية هذه القناة — فقد رخص لإنجلترا أن تضع فى منطقة القناة المحدودة فى ملحق المادة الثامنة — قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة وسلامتها التامة . وبهذه أن يكون هذا الترخيص مؤقتاً ، أجله الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى كفيلاً بحرية الملاحة فيها وقد تفى النص فى صراحة — صفة الاحتلال عن هذه القوات ولا يكون لوجودها إخلال بحقوق السيادة المصرية بأى وجه من الوجوه .

وقد اتفق على أنه إذا حدث خلاف بين الطرفين على أن الجيش أصبح فى حالة يكفل بها حرية الملاحة يجوز عرضه عند نهاية العشرين سنة إلى

الامتيازات ، فإذا وجد مع ذلك أن تحقيق هذه التنازير مستحيل فإن الحكومة المصرية بنص هذا الملحق تحتفظ بحقوقها إزاء نظام الامتيازات بما فيها الحاكم المختلطة كاملة غير منقوصة .

في هذه الخلاصة لب ما تم عليه الاتفاق بين الطرفين في المعاهدة . وترى اللجنة أن نصوص المادة الثالثة عشرة وملحقها تكفل لأول مرة في تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية تحقيق رغبة البلاد في إلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاء تاما عاجلا ويحرم حق مصر في تنفيذ تشريعها في جميع الأماكن في أرضها أجنبية ومصريين على السواء .

وترى اللجنة أن هذا التطور إلى الكمال إنما هو تطور طبيعي يرجع إلى استقرار استيلاء المصريين بحقوقهم وميزات حياتهم كأمة راقية متقدمة وما أقاموه في مختلف أدوار المفاوضات من أدلة على كفايتهم لتأدية رعاية مصالح سكان مصر جميعا ورعاية كريمة لا تختلف في ذلك من غيرها من الدول الراقية . ولذا لا تحسب اللجنة أن في تصريح الحكومة المصرية في البند السادس من ملحق المادة الثالثة عشرة بأن " أي تشريع مصري يطبق على الأجانب لن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالي لا ينحصر فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا جعفا بالأجانب " لا تحسب أن فيه أية غشاضة عليها ما قامت مصر بحكومة وشعبا قد بلغت في مراتب النهضة ما يحيل احتياطا كهذا بمثابة تحصيل الحاصل .

وليكن درجة التقدم التي وصلت إليها نصوص المعاهدة في شأن الامتيازات تذكر اللجنة أن المشروع الذي قدمه الوفد المصري إلى لجنة ملحق قصره الطلب على مجرد تخفيف مضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها كما أن هذا المشروع تضمن عرض استيلاء الحقوق التي للدول ذوات الامتياز على بريطانيا العظمى تراوبا باسمين فلا تدخل تدخلات في لأصحة ترتيب الحاكم المختلطة إلا بموجب اتفاقها ويكون لها الاعتراض على القوانين التي تسري على الأجانب في حالة ما إذا كان القانون يشمل أحكاما لا نظيرها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتياز أو كان القانون المالي ينص على ضريبة لا سلاوة فيها بين المصريين والأجانب .

في مفاوضات عام ١٩٢١ الرسمية اتجه رأى الوفد الرسمي المصري إلى تأجيل مسألة الامتيازات فلا ينص عليها في المعاهدة على الإطلاق على أن تكون المفاوضات بشأنها في المستقبل موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول تناوبها في ذلك حلقتها من الوجهة السياسية ، ولكن الجانب البريطاني أبي عليه هذا الوضع واقترح نصورا تكفل لإيجتها ضمان مصالح الأجانب .

وفي محادثات المرحوم ثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلين عام ١٩٢٧ وود في المشروع النهائي للعاهدة أن جلالة ملك بريطانيا العظمى " يبدل كل ما له من فائدة لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات المالية العمل به وبوجه أكثر ملائمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر " .

يتضح من هذا أن الترخيص ببقاء القوات البريطانية في الأراضي المصرية وما يستتبعه هو أمر موقوف بينا عهد الصداقة والسلام وحسن العلاقات بين مستمرا ومتخذا صفة التحالف على أساس ما سلف من المواد .

لقد لفتنا أمر نفقات وتكاليف التكتلات والمنازل الخاصة للطران والسكك الحديدية وإنشاء الطرق وإصلاح الموجود منها وجمع ما يلزم للسكك البريطانية ولكن إذا وزنا بين تلك النفقات وبين حق وأوجب مصر في تجنيد جيش غير محدود العدد مستكمل العدد وبين كرامة مصر الرغبة في الاستقلال وفي أخذ مكانتها بين الأمم جانب عليا بذل المال في حفظ الاستقلال وهي التي بذلت الأرواح في سبيل الحرية والاستقلال. هذا فضلا عن أن هذه المنافع جميعها مما يستتبعه حق البلاد وتحتضنه مصطلحتها ويستدعيه عرايتها .

أما مسألة التوسع في منطقة القريينات العسكرية ، فقد اقتضاهما تغير الاستعدادات الحربية ، واستعمال الوسائل الميكانيكية ، وسرعة الانتقالات وسرعة الطيران العظيمة فلا يكون من المقبول أن تحصر القوات في نقطة لا يستطيع فيها تدريب الجنود وإعدادهم حسب النظام العسكري .

الامتيازات الأجنبية

تنص المادة الثالثة عشرة من المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية " بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلزم روح الضرورة حالة مصر الحاضرة " وتقبل هذه المادة رغبة مصر " في إلغاء هذا النظام بلا إبطاء " .

وينص ملحق المادة الثالثة عشرة المذكورة على بيان الأغراض التي ترى إليها التنازير المفترضة في هذا الملحق تحقيقا لإلغاء الامتيازات وهذه الأغراض هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يقع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تعيد السيادة المصرية في شأن التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام استقلال لمدة معقولة تتحدد ولا تطول بغير مبرر وفي حدود تلك المدة تبقى الحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المفترضة الآن للحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي ، وفي نهاية المدة المذكورة تكون الحكومة المصرية حرة في الاستفتاء من الحاكم المختلطة .

ولإدراك هذه الأغراض فترى الملحق المذكور أن تتصل الحكومة المصرية بتكثيرة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات ، وأن الحكومة البريطانية بصفتها دولة من هذه الدول ذوات الامتيازات وبصفتها حلقة مصر لا حاضرا بشأن في شيء من هذه التنازير التي تناوبت مع مصر تناوبا فليتا في سبيل تحقيقها باستعمال كامل قوتها لدى الدول ذوات

هذه الاتفاقيات للتواضعة وأعطرت الجانب المصرى بأن الإنجليز لا يقبلون أى اشتراك معهم فى السودان .

وفى مفاوضات عام ١٩٢١ الرعية غشى على هذه المفاوضات أن تشل إذا عمل بمحاولة مسألة السودان وأجبت بأحق الطرفين إلى حين يتم الاتفاق على المسائل الأخرى ، ثم لم يتسع لها الوقت لحدوث قطع المفاوضات قبل الوصول إليها .

وفى عادات المحرم ثروت باشا عرض الجانب المصرى نصوصا متواضعة تخضع إلى جانب تأجيل النظر مسألة السودان بموافقة الحكومتين على العودة إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ ورضيان حقوق مصر فى مياه النيل ، ولكن الجانب البريطانى لم يضمن مشروعه إلا نصا على استقرار السيادة الزوجية على السودان والقول بأن استقرار هذه السيادة هو الضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل . وجاء المشروع التالى الذى أسفرت عنه المحادثات ورفضته مصر غلوا من كل نص عن مسألة السودان .

وأما المعاهدة المبرومة فتتطوى على حل شامل للتأحية العملية من مسألة السودان وهى آلية إدارته . فقد نصت المادة الحادية عشرة منها على العودة إلى تنفيذ اتفاقيتي السودان الموقعتين فى ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ونصت هذه المادة على أساس هذا المبدأ أن الحاكم العام يواصل مباشرة السلطات المخولة له بالبناء على كلا الطرفين المتعاقدين . وبهذه الصفة تكون للحاكم العام سلطة تعيين وترقية الموظفين من بين البريطانيين والمصريين على السواء حين لا يتوفر للوظائف سودانيون أكفاء .

ونصت على أن يدافع عن السودان جنود بريطانيون وجنود مصريون فضلا عن الجنود السودانيين . وعلى إراحة هجرة المصريين إلى السودان بغير ما قيد إلا أنها تتعلق بالصحة والنظام العام . وألا يكون للسودان تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والهجرة والملكية .

ونصت للمادة المذكورة فى ملحقها على أن اشتراك السودان فى الاتفاقيات الدولية يقتصر على ما كان من هذه الاتفاقيات ذا صفة فنية أو إنسانية وأن يحدث هذا الاشتراك بمعرفة الدولتين الشريكتين فى إدارته بوثيقة مشتركة يوقعها عنهما شخصان مفوضان فى ذلك غرضيا صحيحا . إلى غير ذلك مما يتتبع بنظم أنضمام السودان إلى الاتفاقيات عن طريق عمل مشترك تقوم به الدولتان .

وترى اللجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة فى إدارة السودان بين مصر وبريطانيا العظمى شركة حقيقية إلى حد كبير وأعطت لمصريين جانبيا غير يسير من الحقوق التى لم على ذلك القطر وبخاصة ما هو متعلق عليه بين الدولتين فى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ مما ستكون له مظاهر شتى كوجود الجنود المصرية فى ربيع السودان لتشارك فى الدفاع عنه باسم مصر ووجود الضابط المصرى العظم والخير الاقتصادى واشترراك مفتش

وفى مفاوضات عام ١٩٣٠ الرسمية تضمنت المعاهدة أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يقر بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم ... الخ ، ومن الآن إلى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد جلالة بسبيل كل قوته لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر فى الحصول على كل اختصاص الحاكم المتمتع بالسيادة الحالية إلى الحاكم المخططة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

وترى اللجنة أن الحاجة إلى توجيه نظر حضرات الأعضاء المحترمين إلى الفارق الكبير بين نصوص المشروعات السابقة ونصوص المعاهدة المبرومة الآن لإن إلغاء الامتيازات إنما ذكر فى المشروعات السابقة على سبيل الأهمية أو الغاية غير المعروف موعده لإدراكها . بخلاف ماورد صراحة فى المعاهدة الحالية من رغبة مصر فى إلغاء الامتيازات الأجنبية على وجه السرعة ورسم خطة الوصول إلى ذلك بانصاف مصر بالدول صاحبات الشأن اتصالا عاجلا مباشرا وحفظ حقها كاملا (إذا لم يرد هذا الاتصال إلى الغاية المطلوبة) فى إلغاء نظام الامتيازات من أساسه بما فيه الحاكم المخططة من تلفاء نسبيا الأمر الذى تخليه الدولة البريطانية مقبلا وتعهده بمعاونة مصر عليه أكل معاونة سواء بصفتها دولة صاحبة امتيازات أو بصفتها دولة حليفة ، حسبما تنص على التقييد السريع لإلغاء الحاكم المخططة بصدور انتقال مداه مدته معقولة لا تطول بغير مبرر بخلاف المشروعات السابقة التى كانت تقضى ببقائها أو تتطوى على هذا البقاء مع توسيع اختصاصها .

ولقد علقت المعاهدة بالنص على أن بقاء الحاكم المخططة فى فترة الانتقال التى تتوزعها مصر بالاتفاق مع الدول صاحبات الامتيازات لا ينهى انتهاء الاختصاص التشريعى للحال الذى تباشره الحاكم المذكورة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ومنى هذا أنه لا يكون للحاكم المخططة فى مزاولة سلطاتها القضائية أن تتعرض لصلحية سريان قانون أو مرسوم تفرضه السلطة التشريعية المصرية على الأجانب .

ونتيجة ما تقدم أن المعاهدة قد كشفت لمصر فى يتعلق بالامتيازات الأجنبية حلا نهائيا ساسا يمكن مصر تمكينا تاما من إلغاء نظام الامتيازات بما فيه الحاكم المخططة ويضمن لها مجرد تنفيذ الإجراءات المدونة فى ملحق المادة الثالثة عشرة سيادتها التامة فى التشريع بأنوامه .

السودان

لقد كان السودان فى جميع المفاوضات الماضية عقدة القيد وهو الذى ارتطمت به مفاوضات سنة ١٩٣٠ ذلك برغم أن ما رفضت إنجلترا قبوله مما عرض عليها فى سنة ١٩٣٠ أقل بكثير مما فاز به وفد مصر فى المعاهدة الحالية .

فلقد طلبت مصر سنة ١٩٣٠ عودة أروطة واحدة من الجنود إلى السودان والبالغ بالحجرة الحرة إليه أو على الأقل قبول فكرة المفاوضات فى مسألة تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بعد مرور سنة على عقد المعاهدة ورفضت إنجلترا وكثف

ولل ممالك كان يطعم بريطانيا الثغرات التي كانت تحدث في بياض الأمة .
فلما اتحدت الآراء واجمعت الأحزاب كلها سهل على مصر الوصول
إلى الاتفاق الذي بين أيديكم وحقق آمالها وصان مصالح بريطانيا .

كما أنه لا يفوت اللجنة أن تقول إن حرص الأمة على التمتع بسيادتها
الحقيقية لا الاسمية وعلى التمسك بها جد التمسك وعدم وجود سد قانوني لدى
بريطانيا تعتمد عليه مقابل هذا الحق الشرعي . والظروف الدولية الحالية
كل هذا — حتم فقد هذا الحلف .

إن في هذا الاتفاق المعرض على حضراتكم صورة صحيحة حقيقية لمركز
مصر وبكاسب عظيمة لا يتقيد المصري أن يسميها نصراً ونظراً .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون الوارد من مجلس
النواب بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

تحريراً في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

نص مشروع القانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرضاية

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى
المراقبة لهذا القانون والموقع عليها ببندرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
أمر بأن يسم هذا القانون بجماع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

إلى المصري في مجلس الحاكم العام ، وتقع وظائف السودان الوظيفين
المصريين وإطلاق الميثاق فيه بلجج من يشاؤون ذلك من المصريين والتمك
فيه ومزاولة الأعمال من زراعة وصناعة وتجارة وغير ذلك في مساواة تامة
بينهم وبين دوايا بريطانيا العظمى .

يضاف إلى ذلك ما هو معلوم من أن أرض السودان هي أرض
مصرية لم تنقطع الزاوية المصرية من أن تعرف عليها في أي وقت ، بصرف
النظر من العوائق التي عاقت مزاولة مصر من السلطة على ذلك القطر
ودحا من الزمن ، تلك العوائق التي تكفل المهادنة لإزالة قسم كبير منها ،
ويكفي أنه قد نص في المهادنة نصاً صريحاً بنه على طلب مصر على أن
حاوود فيها من تنظيم الشركة في حكم السودان لا يحدث أي مساس بحقوق
السيادة عليه .

ومعلوم أن مطالبة الجانب المصري بإيراد هذا النص في مواد المهادنة
هو استمساك بسيادة مصر على القطر السوداني . ليس هذا فقط بل هناك
احتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير
و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأي تعديل هاتين
الاتفاقيتين لا يكون منطقياً على استكمال حقوقها على هذا القطر وضمان
سيادتها عليه قايماً بما عليها من الواجب لمجوسكانه الذين هم وشكلان
مصرياخوان لا يمكن أن ينقص ما بينهم من العرى .

وعلى هذا ترى اللجنة أن ماورد في المهادنة بشأن السودان كافل
لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه .

الخاتمة

توجه اللجنة نظر حضرات أعضاء المجلس إلى أن هذه المهادنة ثمرة جهود
عظيمة سواء من جهة الأمة أو زعمائها أو المفاوضين الذين جهدوا في المفاوضات
الساجدة وتمدر فيها الاتفاق بسبب تشدد الفريق البريطاني .

المناقشات التي دارت حول مشروع القانون

الرئيس - الآن أدعو حضرات الزائرين أن يلازموا السكون الصام وأن يظلوا في أماكنهم ولا يبدؤوا علامات استحسن أو استيجان وأن يراعوا الملاحظات التي يبديها لهم المحفون بحفظ النظام وذلك حتى يتيسر للجلس أن يؤدي واجبه في قضية البلاد الكبرى بما يليق بها من الناية والتقدير .

هذا وتنص المادة ٢٥ من اللائحة الداخلية على أن يعطى الرئيس الإذن بالكلام حسب الترتيب في اليد أو في الطلب ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا لأجل تناول الكلام في الموضوع المطروح للبحث ، وتنظي لهذا التداول أدعو أن توافقوا على أن نسمع المؤيد ثم المعارض وهكذا .

وعلى ذلك فأرجو من حضرات الشيوخ المحترمين الذين طلبوا الكلام أن يسدوا رايهم الآن من أي فريق حتى يأخذوا دورهم على النحو السابق الإشارة إليه .

مفكرة الشيخ المحترم محمد عودم باشا - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم لؤي أفندي فافوس أفندي - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم محمد علي عليم باشا - معارض .

مفكرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك - معارض .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك - معارض .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك - لا أعرف إن كنت مؤيداً أو معارضاً .

(ضحك) .

الرئيس - هل تسمح بإبداء رأيك إنذا كنت من المعارضين أو المؤيدين ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك - المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييداً أو معارضة .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم نور الدين بك - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحفيظ سليم - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم علي كمال ميسرة بك - مؤيد .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صري باشا - معارض .

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلباوي بك الكلام ؟

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلباوي بك - نعم ومعارض .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز مبرهم - مؤيد .

الرئيس - طيب الآن أن حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا متعبد ويريد تأجيل كلامه إلى الجلسة الآتية ، وعلى ذلك تكون الكلمة لحضرة الشيخ المحترم لؤي أفندي فافوس أفندي .

مفكرة الشيخ المحترم لؤي أفندي فافوس أفندي - لقد وزع علينا صباح اليوم تقرير لجنة الشؤون الخارجية من المائدة ، وهذا مخالف للادة ٩٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على أن يطبق تقرير اللجنة ونص المشروع ... ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن مشروع القانون الخاص بالمعاهدة لم يقدم إلى مجلس الشيوخ تعديلاً رسمياً صحيحاً إلى الآن لأن إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ بالبوستة أو باليد أو تسليمه إلى المكتب ليس مناه أن قدم للمجلس لأن التقديم الرسمي للمجلس لا يكون إلا في جلسة علنية صحيحة .

أما أن مشروع القانون ورد للمجلس أمس وأحيل من الرئاسة إلى لجنة الشؤون الخارجية مباشرة واجتاج هذه اللجنة لبعثه بكل هذه الإجراءات غير رسمية ، إجراءات تهديدية لجلسة اليوم .

لذلك أرى أن في مثل هذا المشروع انطباع يجب أن نراعي جميع نصوص اللائحة الخاصة بمعرض مشروعات القوانين وأرى أن يعل الآن الكتاب الوارد من مجلس النواب بمشروع قانون المعاهدة ثم يقرر المجلس إحالة إلى اللجنة المختصة .

وعلى الرغم من أن اللجنة قد باشرت عملها وقامت بالبحث والدراس بصفة غير رسمية وأعلنت تقريرها فأرى أننا نشر عملنا طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية ليكون عملنا صحيحاً شكلاً .

الرئيس - أظن أن حضرة الشيخ المحترم لؤي أفندي فافوس أفندي يذكر أن المجلس أصدر قراره في الجلسة السابقة بتفويض الرئاسة في إحالة مشروع القانون عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الخارجية يجلس الشيوخ مباشرة .

فهل مع علمه بهذا يبدى هذا الاعتراض ؟

مقدمة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - تم مع طلي هذا أقول إن هذا الإجراء غير صحيح وموافق المجلس لا يمكن أن تغير من أحكام الدستور أو من أحكام اللائحة الداخلية التي تضمنت أحكاماً خاصة بالتغيير وهذه الأحكام لم تتبع ولم يطلب اتباعها أحد منا حتى يمكن أن يقال إن المجلس أقره .

الرئيس - ولكن المجلس أقر تلك الإجراءات .

مقدمة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - هذا الإجراء لا يغير من نصوص اللائحة الداخلية وهي جزء من الدستور الذي ينص في المادة ١١٩ من أن كل مجلس يضع لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تادية أعماله .

وقتي وضمت اللائحة أصبحت مقبلة للنص الدستوري ولا يصح للمجلس التشريع الأمل في الدولة أن يخطئ لائحته ونظمه كلما طرأ طارئ .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد القادر - أنا لا أفهم مطلقاً التمسك بالشكليات في الأمور الهامة وبخاصة إذا علمت أن حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي كان متصلاً بلجنة الشؤون الخارجية قبل ورود مشروع القانون من مجلس النواب وبعد وروده .

كنت أفهم أن هذا الاعتراض يأتي من فيه

مقدمة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - لم يحصل ولم أحضر اجتماع اللجنة بصفة رسمية ولا غير رسمية .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد القادر - سواء حضرت أو لم تحضر فانا آسف شديد الأسف أن تكون من المؤيدين وتطلب التأجيل لأن التقرير لم يصل في الميعاد الذي تشير إليه اللائحة الداخلية .

كنت أفهم أن يحى هذا الطلب من المعارضين ولكنهم لم يفعلوا . ويقولوا أنت يتكلموا البلية فلنسمع كلامهم ويمكن لحضرة الأستاذ لويس فانوس أن يبرئ كلامه جلسة الآتية .

كلنا درس الموضوع وتبع المناقشة التي جرت في مجلس النواب حوله واطلنا على تقرير لجنة الشؤون الخارجية فلا معنى لأن نحضر البلية ونحن على استعداد للمناقشة ففاجأ بطلب التأجيل الذي لا حل له .

المجلس هو الذي وضع لائحته الداخلية وهو الذي أصدر قراره في الجلسة الماضية بإحالة مشروع القانون بالموافقة على المصادقة إلى اللجنة المختصة وقد صرح حضرة الأستاذ لويس في تلك الجلسة من فوق هذا المنبر بأن لكل عضو من حضراتكم حق الاتصال باللجنة للعلم بما يجري فيها من مناقشات . وقد كان حضرة الأستاذ لويس فانوس عن اتصالوا باللجنة .

لذلك أطلب أن يقر المجلس الاستمرار في نظر تقرير اللجنة .

مقدمة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي - هذا غير صحيح .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد القادر - وأخيراً اجتمع اللجنة بصفة رسمية في ١٠ من ربيع الثاني ١٣٢٩ وأطلعنا عليه فلا معنى بعد ذلك الطلب بالتأجيل واقتراح الاستمرار في نظر التقرير .

مقدمة الشيخ المحترم عبد كمال حيدر بك - من رأي أن المناقشة غير جارية بعد القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة الماضية وبعد أن صدقنا الآن على مضبطة تلك الجلسة ، إذ لا تصح المناقشة في أمر سبق للمجلس إقراره .

لا شك في أن اللائحة الداخلية دستور نسير عليه ويمرر القسك بنصوصها كما يجوز للمجلس أن يبدل منها ولم يقل أحد إن مخالفة نص منها يجعل الإجراء الذي ولق عليه المجلس غير صحيح . وما دمت قد قبلنا أنت نسير في مناقشة التقرير فلا معنى للاعتراض الذي يبيده حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس أفندي .

مقدمة الشيخ المحترم محمد علي علو - ما - يجوز أن يكون المعارضون مستبدين للكلام ولكن هناك لائحة في رابطة الأعضاء تربط بعضهم ببعض وقتي صدرت أصبحت مقبلة لأحكام الدستور وصار لكل عضو الحق في أن يتكلم بها .

ولكني أختي أن يقال إننا عصفنا هذه اللائحة ولو أننا نحن المعارضين مستبدون للكلام ولو أن طالب التأجيل من المؤيدين .

أختي أن يقال إن المجلس قد حاد عن هذه اللائحة وتحكم في حقوق الأعضاء الذين لم كل الحق في التمسك بها لأننا منظمة لأعمال المجلس ، وحضرة الرئيس هو أول مستول عن تنفيذها لأنه المهيم على النظام .

أختي أننا إذا خالفنا نص اللائحة بالنسبة للمادة المعطاة للأعضاء في توزيع التقرير أن يعتمد البعض منهم على ذلك النص فلا يطلع على التقرير ولا يستند للمناقشة فيه ثم فاجأ من الأغلبية بطلب الكلام فيه ، وهذا لا يتفق مع الصلصلة العامة .

لذلك أريد الأستاذ لويس فانوس في طلبه إلا إننا تنازل عنه .

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - لي حق الرد .

الرئيس - أوجوك الجلولس وعدم التهويش .

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - أنا لا أهوش ولكل عضو الحق في طلب الكلام .

الرئيس - من فضلك اسكت ولا أصعب لك بالكلام . والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - الاحتجاج بأن اللائحة الداخلية تمنع من أن ننظر البلية في التقرير احتجاج لا عمل له ، فيا لو رأى المجلس التسك بما قلناه من قبل من النظر فيه البلية .

والجلس هو صاحب الشأن في أن يبتل اللائحة وما هو متدون فيها . وهو منشأ وله الحق في تعديلها

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - استلفت نظر حضرة الرئيس إلى المادة الثالثة والسبعين من اللائحة الداخلية ...

الرئيس - أوجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطع التكلم - وليستمز حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف في كلامه مع الإيجاز .

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - إن المجلس هو المنشئ لللائحة . وله حق مخالفتها وتعديلها . ويصح عرض الأمر على المجلس ليعيد ، أي في : هل ننظر مشروع القانون الخاص بالمعاهدة البلية أم لا ؟

أما الاحتجاج بأنه يجوز أن بعض حضرات الأعضاء لا يكون مستعدا البلية ، فهو احتجاج في غير محله ، لأننا جميعا كما تبين المناقشات الخاصة بهذه المعاهدة .

وأنا أقتح عرض الأمر على المجلس .

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - أسئلتك نظر حضرة الرئيس إلى المادة الثالثة والسبعين من اللائحة الداخلية وإلى ما اشترطته من عرض المشروع الوارد من الحكومة على المجلس في أول جلسة له .

وأما المناقشة التي سبق أن دارت في الجلسة الماضية فكانت حول المادة الرابعة والسبعين من اللائحة .

وأنا بكلي أطلب تصحيح إجراءات المجلس ، ولا أطلب بذلك تأجيل الموضوع .

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - أخالف زملائي الذين يقولون إننا خالفنا اللائحة الداخلية لأننا اجتمعنا اجتماعا غير عادي لأسرار هام هو نظر مشروع قانون المعاهدة بصيغة مستحيلة وفي مثل هذه الحالة تميز اللائحة الداخلية أن ننظر في تقرير البلية في الحال وهذا ما وافقت عليه .

لذلك لا أرى علما لما يطلبه حضرات الشينين المحترمين الأستاذ نور فائوس ومحمد علي طوبه باشا .

عقرة الشيخ المحترم إبراهيم نور محمد فائوس أفندي - أنهم أن اتسك باللائحة الداخلية من حق كل عضو . وأنهم أن استعمل هذا الحق واجب إذا أدى إلى نتيجة نافعة أو مصلحة عامة .

أما إذا أدى إلى العكس وكان سببا في تأجيل عمل له أهميته فلا عمل له خصوصا أن صاحب الرأي هو المجلس وقد قرر يوم أمس الأول تأجيل الجلسة إلى اليوم لنظر تقرير البلية عن مشروع المعاهدة .

حقا اليوم ونحن على استعداد للبحث والمناقشة فلا محل للرجوع إلى شيء فرغ منه .

على أن المسألة ليست الأولى من نوعها فقد قرر المجلس في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ مدم التمسك بمدة توزيع التقرير في مشروع ميزانية وزارة الأشغال الذي وزع قبل جلسة بحس دقائق ، وفي موضوع حي الملايا الذي وزع أثناء الجلسة .

هذه سابقة أقدمها المجلس فلا يصح أن تتسك بالشكل دون الاحتام بالموضوع .

عقرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف - ما كنت أريد أن أقوله قبل جميعه إلا كلمة واحدة بشأن ما أبداه حضرة الشيخ المحترم محمد علي طوبه باشا فقد احتج احتجاجا ظاهره قوى هو أن الأعضاء قد لا يطلعون وقد لا يستمعون للمناقشة في التقارير احتجاجا بأنه نص اللائحة الداخلية يعطى مهلة معينة وهذا مردود عليه في حاشيتنا بأنه صدر قرار من المجلس مفروض العلم به كما هو مفروض العلم باللائحة وقرار المجلس قيمته وكل عضو أتم بطلالة اللائحة يجب أن يكون مطلع على قرار المجلس واستدله .

أما المؤيدون والمعارضون مستمرون والأمر فوق هذا ليس له صفة الاستعجال - لأن لا أسلم بها - فإن المجلس وهو منشئ اللائحة يتك التمييز فيها ومن يملك الكل يملك الجزء فلا اعتراض في شكله وفي موضوعه غير وجيه ويجب أن نبدأ في المناقشة .

عقرة الشيخ المحترم نور محمد فائوس أفندي - أطلب الكلمة .

الرئيس - ليس هذا دورك .

(وقف حضرة الشيخ المحترم لويس أوتوخ فانوس افندي وحضرة الشيخ المحترم محمد علي طوبه باشا) .

الرئيسي — يقرر المجلس نظر مشروع القانون المعروض الليلة .
(تجلب مجلس النواب وإحاطة إلى اللجنة) .

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١١ و ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
تقرير لجنة الخارجية من مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاقترب بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون وتقرير اللجنة
ومضابط الجلسات المذكورة راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فاتق الاحترام

رئيس مجلس النواب
أحمد ماهر

يحال إلى اللجنة

محمد بسيوني

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

وما هو نص مشروع القانون المذكور :

مشروع قانون وارد من مجلس النواب

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى
للمرافقة لهذا القانون والموقع عليها ببلدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويعد كقانون من قوانين الدولة .

الرئيسي — فتعزّل حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك
مقرّر اللجنة .

وقد سبق أن أخذت مسوّدة من تقرير لجنة الخارجية عن مشروع
المعاهدة جد متصفّ ليله أسس . وقرأتها . فأن لم أقصر في القراءة . ولكنني
أطلب تصحيح الإجراءات . لأننا بصدد مشروع قانون مهم يختص بمعاملة
دولية معروضة على مجلس تشريعي أملي . فلتعنى كرامة المجلس . وكرامة
الدولة أن تكون الإجراءات سليمة صحيحة .

والمادة الثالثة والسبعون من اللائحة تقول : " تعرض للمشروعات التي ترد
من الحكومة إلى المجلس في أقل جلسة ليقرر إحالتها على اللجان المختصة " .

أخي أنت المشروع حين يروده يعرض على المجلس في أقل جلسة له .
ولا يعرض على مكتبه ...

الرئيسي — انتهينا من سماع هذا الشرح .

قصة الشيخ المحترم لويس أوتوخ فانوس افندي — اللائحة تنص
بأن مشروع القانون الواحد يجب أن يعرض على المجلس في أول جلسة .

ومشروع القانون المعروض الليلة ورد بالأسس فقط . ولم يكن هناك
جلسة . واجلسة الليلة فقط . فيجب عرض مشروع هذا القانون مع الكتاب
الوارد به على المجلس في هذه الجلسة . ليقرر إحاطة على اللجنة عملا بالمادة
الثالثة والسبعين من اللائحة .

الرئيسي — تعزّل اقتراحان كل منهما موقع عليه من عشرة من
حضرات الأعضاء هذا نصهما :

صاحب المعادة الرئيس

(١) نرجو إقبال باب المناقشة

عبد ميد الطيف . ابراهيم زوار . عبد المنازي . عبد مرزوق . أبو الفضل .
عبد كمال علما . ابراهيم حلم مهنا . عبد سليمان الوكيل . عبد الزاق القاضي .
الشافعي أبو واثيه .

(٢) نطلب إقبال باب المناقشة والنظر في القانون

عفيى حسين البري . عبد الستار الباسل . عبد الحفيى الطرزي . أحمد
حميد أبو منيت . حسن الوكيل . عبد أحمد الشريف . ألكسان أبسرخون .
علي مصطفى الطاروطي . أحمد مصطفى عمرو . زكي وصفا .

فهل توافقون حضراتكم على إقبال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيسي — والموافق على طلب حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس
افندي تأجيل مناقشة مشروع القانون المعروض الليلة بتفضل بالوقوف .

القرار - أشرف بأن أطلع حضراتكم نص تقرير اللجنة الذي وضع على حضراتكم من قبل ...

عقرة الشيخ المحترم لويس أنترغ فانوس أفندي - لي استغفار ...
(ضجة)

لي كلمة استغفار ، هي : إذا كنت لي ملاحظة على تقرير اللجنة فلي يجوز لي إبناؤها ؟

الرئيس - بعد تلاوة التقرير طبعاً . وهذا أمر ظاهر ، ولا يحتاج إلى استغفار .

عقرة الشيخ المحترم لويس أنترغ فانوس أفندي - وأنا أحفظ لنصي الحق في ذلك .

(وهنا نال تقرير اللجنة السابق نشره بصيغة ١٢٠) .

الرئيس - لقد طلب حضرة الشيخ المحترم عهد علام باشا - وهومن المؤيدين - أن يؤجل كلمته إلى غد . وكذلك حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفندي ، وهو مؤيد .

والآن تكون الكلمة لأحد حضرتي الشهيخين المحترمين عهد على طوبه باشا أو حافظ رمضان بك ، وهما معارضان .

عقرة الشيخ المحترم حسن صري باشا - لا بد أن يكون ابتداء الكلام لواحد من حضرات المؤيدين .

الرئيس - لا ضرورة لهذا .

عقرة الشيخ المحترم حسن صري باشا - لا بد بمقتضى الأئمة أن يبدأ الكلام واحد من المؤيدين .

الرئيس - لا نستطيع أن نزم أحد المؤيدين بأن يبدأ الكلام أولاً . إذ لا إلزام في ذلك .

عقرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك - حضرات الشيوخ المحترمين : إذا أردنا أن نقيس الأعمال التي قامت بها الهيئة البعلانية من يوم إنشائها إلى اليوم من تشريع وضعه . إذا أردنا أن نقيس ذلك بما هو معروض علينا الليلة وجدنا أن مشروع المعاهدة من أخطر الأشياء التي يمكن أن تقوم بها هيئة نائية . وكلما فكرت في قرب الموعد الذي يت فيه في أمر هذه المعاهدة . وبالتالي يت في مصير البلاد . كلما فكرت في قرب هذا الموعد وقد يكون بعد يوم أو يومين أو ساعات يجتهد انتهاء حضراتكم من المناقشة . كلما فكرت في هذا نظم المسؤولية الموضوعة على أكتافنا . هذه المسؤولية التي لا حد لها .

لذلك - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أؤكد لكم أني في هذه الليلة لا أبدأ مطلقاً إلى أساليب الخطابة . أو المواقف الخطابية بقصد سحب الغلبة والانتصار . وإنما أريد حقيقة أن أبحت معكم مشروع المعاهدة بمشأ يحيط به كل سكون ، وكل هدوء . السكون والمهدوء الجديران بحضرات الشيخ ويجلس الشيخ .

ألفت نظر حضراتكم إلى حاديين جذيرين بالعناية ، حاديين سياسيين ، حادث وقع في سنة ١٩٢١ ، وحادث آخر وقع بعده في سنة ١٩٣٦ في سنة ١٩٢١ . وبالضبط في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ أرسل اللورد اللهي إلى المركز كيرزون وزير خارجية بريطانيا تغرافاً أتلو على حضراتكم تعريه :
" لا ينبغي إلا أن أطلب إليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدونوني إذا قلت لي ليس ثم مصري - كما كنا ما كانت آرائه الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام - وكذلك فإنه من الضروري البذل نهائياً من الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة .

ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالة الأمل في الحصول على المزايا المستفاعة من معاهدة في مقابل منح .

إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً في الماضي كانت الطريقة التي جرت عليها هي أن تجعلها من جانب واحد ... "

(المستند رقم ٧ من الكتاب الأبيض الإنجليزي من قبل ديمرغال فيكونت هيلندي قيل أن يكون لوردا إلى المركز كيرزون أوف كدستون بالتفراف وقد تضمنته الكتاب الأزرق الإنجليزي وهو مجموعة الوثائق الإنجليزية الرسمية) .

في هذا الصريح وضمت تحت إبصارنا ما تكديه من الحقوق والتي كان لها أن تطالب بها من قبل . وضمت هذه الحقوق تحت إبصارنا مستمدة على الزمن وعلى دعائها وشدة صبرها حتى يأتي اليوم الذي تحصل فيه على رضائنا وقبلنا شيئا من هذه التحفظات ، وهي الحقوق التي تدعيها .

وضمت هذا تحت إبصارنا . ثم فتحت أمامنا باب المكالمات ، باب المحادثات ، باب المفاوضات ، فلما شئت من ذلك وأتته تلك المحادثات أو المفاوضات جملة مشروطات عن الاتفاق بيننا وبين بريطانيا .

ولكن لم توجد حكومة واحدة من الحكومات المتعاقبة تهتفت إلى هيئة برلمانية مصرية بمشروع من تلك المشروطات .

فلما أردنا — يا حضرات الأعضاء — أن نبحث عن السبب الجوهري وعن الدوافع التي حلت الحكومات المتعاقبة على رفض تلك المشروعات التي أتته تلك المفاوضات . فلما أذكره لحضراتكم متسولا عن الوثائق الرسمية دون أن أستعج منها شيئا وبدون أن أضيق الوقت في شيء قد يحتاج لأخذ ودعة .

فلنرجع إذن إلى الوثائق الرسمية ففيها الجواب الصريح الذي نبحث عنه . فأقول مشروع رفضه المحرم مطلقا يمكن بأشأ وقال في رده لوزير خارجية بريطانيا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ :

«نص المشروع على تحويل بريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أي مكان في الأراضي المصرية . ووضع أيضا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وليس هذا إلا الاحتلال بعبء . الاحتلال الذي يلعب بكل معنى الاستقلال . ويقضي على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال المصري في الماضي . ولولم يكن لا موقفا لأن يصل بريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج في ذلك لأى نص في المعاهدة أو لإلزامات أية سلطة ما» .

هذا كلام قاله المنفوره على يدى باشا في مواجهة الحكومة البريطانية . وهو كلام صريح واضح لانه في يبرز لنا السبب الجوهري في رفض هذا المشروع ، وبين نتائج الاحتلال .

بعد ذلك حدثت مفاوضة وتبع عنها مشروع معاهدة في عهد المنفوره عبد الحفيظ ثروت باشا ورفض هذا المشروع أيضا . فلما كان رد المنفوره ثروت باشا على وزير خارجية بريطانيا ؟

وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١ أبرمت معاهدة بين مصر وبريطانيا ووقع عليها رؤساء الأحزاب السياسية ما عدا الحزب الوطني .

في هذا المقام — يا حضرات الشيخ المحترمين — يسأل الإنسان نفسه هل كان اللورد اللثي في سنة ١٩٢١ مخطئا لما ذهب إليه . أم أن الحكومة البريطانية تزعمت في سنة ١٩٢١ من موقفها الواضح الجمل الذي أعلنته في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أم أن المعاهدتين المصريتين في سنة ١٩٣٦ هم الذين أنكروا ما مضى مصر وجهادها نصف قرن ، وقبلوا اليوم ما كانوا يرفضونه بإبهاء وشتم منذ خمس عشرة سنة ؟

ما كان اللورد اللثي يجهل أن الحركة الوطنية المصرية قديمة العهد منذ وطئت البلاد أقدام الإنجليز وأنها مطالبة بالحرية .

ونظرية الإنجليز موضوعة أمام أنظار المصريين في تحرير اللورد ملتر الذي يقول فيه بصريح العبارة «إننا نرى أن علاقة الحماية علاقة غير مرغوب فيها . ويجب أن تستبدل بها اتفاقا مع مصر يزيل المزايا التي تستفاد من الحماية كما نفهمها نحن — أي البريطانيون» .

كان أمام اللورد اللثي هذه النظرية . وكانت النظرية المصرية أنها لا تقبل الحماية في صورة من صورها ، ولا في قالب من قوالبها . وأعلن أنه يحسن به أن أرجع إلى كلام زعماء مصر في ذلك الوقت .

قال المنفوره مصطفى كامل باشا : «إن كل اتفاق بيننا وبين الإنجليز لا يقوم على قاعدة الجلاء إنما هو قضية للشرف البريطاني وللشرف المصري سواء بسواء» .

وقال المنفوره سعد زغلول باشا في خطابه الذي جابه الناس به في أول صمبر سنة ١٩٢١ : «لا يمكن محبة الثقة منا إلا في إحدى حالتين : في حالة ما إذا عملت الأمة على طلب استقلالها ووضعت في تأييد الحماية عليها . وهذا ما أعيد الأمة من أن تفعله إلا وتويل إليه مهما تغلبت الأحوال وتغيرت الظروف . وحالة ما إذا قصرت أبا وإخواني في السعي إلى هذا الاستقلال ووضعت منه إلى الحماية . هناك لا يحق للأمة أن تسحب مني ثقتي بل يحق لها أن تقضي علي بالإعدام . ويكون قضاؤها عادلا» .

هذه عبارة خطائية ، وإنما معناها صريح .

لم يجهل اللورد اللثي شيئا من هذا . لذلك نصحه لكونه بكل إخلاص أن تسدل عن فكرة هذه المعاهدة . وقال يجب أن تسير مع مصر كما كانت تسير معها تركيا . ولذلك أصدرت حكومة بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد .

ورلى لا يمكنى الموضع لعدوات الزفران لأن عاضرها ومذكراتها غير موجودة تحت بدنا وقد سمنا أنه ربما يكون فيها بعض الأسرار وقد كان من المستطاع إخراج هذه الحاضر - ولو غير مترجمة - بسكرية المجلس ليطلع عليها من شأن من حضرات الأعضاء . وعلى كل حال لا يوجد إنسان تحت سما مصر لم يسمع أنه عند البدء في المفاوضات اشترطت الجهة البريطانية أن تمت قبل كل شيء المسألة العسكرية ثم مسألة السودان وكل هذا يدل على اتساع المطامع البريطانية في القطة العسكرية أو الاحتلال البريطانى .

المعاهدة ، باحضرات الأعضاء ، كما قرأتموها لها ملحقات ولما محاضر متفق عليها . وأؤكد لحضراتكم أن الملحقات والمحاضر أكبر بكثير من المعاهدة لدرجة أى في وقت من الأوقات وجدت أنه خير لنا أن تنازل عن الملحقات المصرية إذا تنازل البريطانيون عن ملحقات مشروع المعاهدة (مخلك) فإنها في الحقيقة ملحقات طويلة جدا .

تجدون حضراتكم في نصوص الملحقات والمحاضر المتفق عليها وفي نفس المعاهدة أن المسألة العسكرية تطورت - وطبعاً إذا تطورت الشيء أتسع - ولا بد لهذا التطور من مبررات . فهل هذه المبررات جدية حقيقية ولماذا تكون على حساب مصر ؟ إن مصر أيضاً مبررات جدية تقضى بعدم وجود الاحتلال .

سيكون الاحتلال يقتضى هذه المعاهدة برأ وجوا . فالاحتلال البرى يشمل :

أولاً - جميع المنطقة الواقعة شرق القناة إلى الحدود الفلسطينية بلا قيد ولا تحديد على بريطانيا بل حسب حاجاتها كتمبير الفقرة العاشرة من ملحق المادة الثامنة (ب) .

ثانياً - وجود الجنود البريطانية في السودان بلا قيد ولا شرط على بريطانيا ويجوز وشروط على مصر في تحديد عدد جنودها وأماكنها حسب مشيئة الحاكم العام البريطانى (المادة ١١ من المعاهدة) .

وبجانب هاتين المنطقتين منطقة ثالثة تمتد من بورسعيد إلى السويس فإذا رجعنا إلى الخرائط وخطوط الطول والعرض المبينة بالمعاهدة نجد أن هذه المنطقة تمتد إلى حدود مديرية الشرقية وإلى حدود مديرية البحيرة على بعد بضعة أميال من خليج بوليس . أما الاحتلال الجوى لمركزه الرئيسى في منطقة الدفال وتدخل فيه محطة الطيران في أبي صو وجميع الأراضي والمطارات التابعة لها والمباني الصالحة التي تنشأ شرق القناة (فقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة) ولهذه القوات الجوى الحق دائماً في أن تحقق حيناً تريد في جميع

"وأنى زمللى أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد ومبادئها . ويحصل الاحتلال العسكري البريطانى شرعياً . وبناء على ذلك عهد إلى زمللى في إيلاء سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسمح بقبول هذا المشروع" .

ولم يكن في الواقع في الرد إلا هذه العبارة . وهي ثابتة في الوثائق الموجودة تحت أيدي حضراتكم .

وتجسدون أن الفكرة الأساسية وأبوهو الحقنى في رفض المشروع هو الاتهام للحكومة أن يكون الاحتلال شرعياً بصورة من الصور .

إننا كان في رفض مدلى يكن بأشأ المشروع أسباب . ففى رفض مشروع ثروت بأشأ لاسب غير ذلك . هذه الجهة وحدها هى الجواب الذى أرسله المففوره ثروت بأشأ .

كذلك تعلمون حضراتكم أنه حدث مفاوضات في سنة ١٩٢٤ تختم عنها مشروع بريطانى للاتفاق الموعود ولكن ليست تحت إيدنا الوثائق الرسمية التي عدنا وتبدينا على السبب الذى من أجله رفض المففوره سعد بأشأ هذا المشروع . وإننا أمامنا خطاب ألقاه في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ يقول فيه : "إنهم - الإنجليز - طالبوا أن تكون لهم قوة عسكرية في أرض مصر على شرط ألا تتدخل في شؤوننا ولنا الحرية التامة في أن نشط ما نشاء من الشروط ونطلب ما نريد من الضمانات فلما تمكن هذه القوة من التدخل في شؤوننا فرفضنا ، ورفضنا لأننا نفهم أن وجود عسكري واحد على الأرض المصرية يخل بالاحتلال ، ورفضت ذلك وما أظن أن رفض هذا عمل من الأعمال الجلييلة ، لأن الرجل لا يتصرف فاضلاً ولا ذا عمل جليل يهزده كونه أمتنع عن حياة وطنه" .

من الوثائق الرسمية وغير الرسمية تدينون حضراتكم جلياً أن الصيغة التي تحطمت عليها كل المشروعات السابقة هي في الواقع مسألة الاحتلال العسكري وإذا كان الأمر كذلك وجب علينا أن نبدأ الكلام فيها . وجب علينا أن نجيب هذه المسألة في مشروع المعاهدة الموعود على حضراتكم .

حصلت حوادث سياسية قبل المفاوضات في هذا المشروع تمثلنا على مبلغ اتساع المطامع البريطانية في المسألة العسكرية . وتمت أيديكم في الوثائق التي وزعت عليكم نصريح السير جون سويرن لعمدة صدق بأشأ في منجمبر سنة ١٩٢٣ بجنيف مؤاده "أن عند السلطة العسكرية البريطانية مطالب أبحاثاً تقضى بإعادة النظر في المناطق التي تمسكها الجنود البريطانية" .

بيننا وبين بريطانيا حقد بتحديد الجيش . وإلزام من التصريحات الواضحة الجلية الصادر من بريطانيا فقد أرسلت لعمدة سلطان مصر - عند ما أرادت في سنة ١٩١٤ أن تحمل على تركيا - تبليغا بأن عظمتها غير مقيدة الآن بعدد الجنود ومن هذا الساريج إلى اليوم والبلدان والهيئات اليابية وغيرها يتنادى كل يوم بزيادة الجيش ولكن رغبتنا لم تتحقق في حين أنه ليس لبريطانيا من ذلك الوقت حق حيازة البلاد كما أنه ليس لديها سند يعطيها حق إرسال بعثات عسكرية . ولم يكن لدينا في ذلك الوقت إلا مفتش عام للجيش "غير متفق عليه" ومفهوم ما هو عمل البعثات العسكرية وخصوصا في الممالك الصغيرة وهنا يجب حثا أن نساأل أنفسنا عما إذا كانت القوة الموجودة على القناة والتي تبلغ عشرة آلاف جندي وأربعة طيار كاثية لصد الهجمات على القناة في حالة الحرب ؟ انظر أنه لا يمكن لأحد أن يقول ذلك إذ هي في الواقع ليست إلا لصد الهجمات الأولى حتى يأتي المدد .

هل عجزت مصر أن تستدعي عشرة آلاف عسكري لصد الهجمات الأولى حتى تتحصنوا حليفنا بريطانيا ؟ وإذا كانت مصر عاجزة عن هذا تمام العجز فهل هذا يحتاج يا حضرات الشيوخ المحترمين إلى عشرين سنة ؟

أنا أصرف أن صربيا خرجت من الحرب ولا جيش لها ولكنها في بضع سنوات تتراوح بين السبع والثمان أصبحت - وعلى رأسها الملك الكسندر - ولديها جيش مؤلف من مائتي ألف جندي .

بطبيعة الحال لما تشغل في هذه المسائل من الوجهة الفنية نجد أننا في احتلال فعل حقيق ومستغل ، عدة قرون حتى يمكن لنا أن نكون جيشا يستطيع أن يحل محل الجنود البريطانية .

أعرف أن الغازي مصطفى كمال لم ينضم إليه إلا جيش صغير هو الجيش الذي كان تحت قيادة القائد كاتر قره بكر الذي كان يحارب الأتراك ، ومع ذلك فقد تمكن الغازي مصطفى كمال أن ينظم جيوشه ، وهومتع تيران الضرب والقتال مع اليونان حتى بلغ الجيش نحو مائتي ألف جندي . ومعنى هذا أن لقيادة الجنود يكون أولاء ، أما القوات الماهرة فالتزمت قليل بلإيجامهم . أنا أقدم الدليل القاطع لكم على أنه ليس الغرض من إقامة الجنود البريطانية على قناة السويس مجرد الدفاع عنها ولكن الغرض هو صد الهجمات الأولى حتى تأتينا للتجدة .

للاحتلال أغراض أخرى وليس سلامة المروء في القناة . إذ كيف يكون الغرض سلامة المروء في القناة وقد وقعت بريطانيا في سنة ١٨٨٨ عندما مع الدول جميعا ورضيت فيه أن تقوم مصر على حراسة القناة وسلامتها ؟

فهل كانت مصر في سنة ١٨٨٨ أكثر قوة وبأسا في جيشها مما هي عليه الآن ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل ليست عندنا الأموال والرجال وبها الطريق العمل الجدي لإيجاد هذه الجنود ؟ لا . لا . يحضرنا الشيوخ المحترمين وسأتم لكم الدليل على أن الاحتلال يرمي لتحقيق أغراض أخرى عشرين سنة لأجل إيجاد عشرة آلاف عسكري !

الأجواء المصرية (فقرة ١٣ من ملحق للمادة الثامنة) وتشكل الحكومة المصرية بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائية لإجابة لكل طلب يقدم إليها (فقرة ١٤) والقوات البريطانية أن تحزن في هذه المطارات القويرو والمهيات اللازمة . والأخطر من كل هذا أن لبريطانيا الحق المطلق في أن تقوم بأي عمل في تلك المطارات يقتضي سلامة طائراتها (الفقرة ١٥) لما ألقى يقتضي سلامة الطائرات ؟ يظهر أن البريطانيين شعروا حقيقة بفساد مطالبهم ولهذا قبلوا أوضاعا النص الذي يقولون فيه إن الطيران في الأجواء المصرية لا يكون في الجهات المأهولة بالسكان إلا حين تقتض الضرورة بذلك وأن مصر تتعامل مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية (فقرة ١٠ من المبحث للمنفق عليه) . وتعملون حضراتكم أن هذه أحكام أفلاطونية ، أحكام شكلية ، في أي وقت يمكن أن تقول إن الطائرات مرت على مناطق مأهولة بالسكان من غير مقتضى ؟ كيف يكون هذا والمركز الرئيسي للطيران في منطقة القناة . وأي طريق تتخذ الطائرات من غير أن تمر على أراض مأهولة بالسكان ؟ ليس لها إلا طريق البحر الأبيض المتوسط وهذا يستلزم أن تكون كل الطائرات مائية وهي ليست كذلك . ولا يمكن أن تعامل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية . شروط أرواحكم أفلاطونية محضة الغرض منها تغطية فساد المطالب البريطانية . فإذا كانت حضرات الشيوخ المحترمين في ماضي جوازات القوي لم تقبل نقطة عسكرية واحدة كما تسميها بأسود قطعة في المشروعات السابقة . أفلا يكون عجيبا أن نرضى اليوم بالاحتلال البري في كل هذه المناطق الواسعة وبالاحتلال البحري الذي يسيطر جناحيه على مصر جميعها ؟ هذا فيما يتعلق بمنطقة أو مناطق الاحتلال . أما فيما يتعلق بعدد الجنود المحتلة فقد نصت المعاهدة على ألا يزيد مددهم على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعة طيار من القوات الجوية ولا أريد أن أنهب ميمنا في المناقشات - وقيل إن هذه الجنود هي سلامة حرية الملاحة في القناة كما قيل في المعاهدة التي أبرمت بين فرنسا وتونس إن احتلال فرنسا لتونس كان لمنع القذال في الحدود والشواطئ . إن الاستعمار يقول ما يشاء ولكن الاحتلال هو الاحتلال . وكما قيل أيضا في احتلال البوسنة والمهرسك إنه كان لتطهير القوى فاصبح أداة استعمار فنهذ البلاد بقبورها الاحتلال مكنت القوى النظم من السيطرة على بلادها وكذلك الحال في احتلال الأرمن والصار فقد عا السيادة الألمانية على هذه المقاطعة ولم تعد لألمانيا تلك السيادة إلا بعد الجلاء مع أن هذا الاحتلال كان موقوفنا ومعلقا على الاستفتاء .

لاحظوا حضراتكم أننا عند ما كنا تحت سيادة تركيا لم نحصل بلدنا ولا بجندى واحد قسمنا وتمكن ولاية مصر بسبب علم وجود الاحتلال من تكون وقوية قوتنا الدفاعية تحت سمع وبصر الدولة صاحبة السيادة . تمسكا من ذلك والقرمات صريحة لا تسمح بزيادة قوتنا عن ثمانية عشر ألف جندي ولم يكن هذا إلا لأن البلاد لم تكن محتلة ولا يمكن أن يقال إن تركيا كانت تجهل القوة المصرية فقد كانت تحمل مقدار القوة التي أرسلت في حرب القرم وحرب المكسيك والتي كانت تتم على مبلغ قوة البلاد . ومن اليوم الذي احتل فيه البريطانيون مصر أصبحت القوى العسكرية بإلزام من أنه ليس

بعد ذلك وضعت في المعاهدة نصوص أخرى . فقد نصت على أنه بعد العشرين سنة يجوز جلاء الجنود البريطانية على شرط أن تصبح مصر قادرة بمفردها على المحافظة على سلامة القناة ، وإذا وقع خلاف يمكن فيه إلى عصبة الأمم .

بعد العشرين سنة يجب أن تقيم الدليل على أننا أصبحنا بمفردها قادرين على المحافظة على القناة .

هذا يحضرات الأعضاء ما يسمونه بالشرط التمييزي . فهو تمييز ظاهري يمكن أن ينسحب حكمه على كل دولة أخرى كبيرة كانت أو صغيرة فلا فرنسا ولا إيطاليا ولا يوغوسلافيا ولا تشيكوسلوفاكيا ولا لتوانيا ولا استونيا ولا بولندا ولا كل بلاد البلقان ولا إنجلترا نفسها تستطيع بمفردها أن تحافظ على سلامة بلادها إذا تألب عليها غيرها مجتمعا ومع هذا فلم يكن ذلك مبررا للاحتلال الأجنبي حتى يين الحلفاء أنفسهم .

ما معنى مخالفة إذن من مصر وبريطانيا؟ أما أنها تشترط علينا — والعص صريح — أن نقوم بمفردها بالمحافظة على القناة . هذا كبير . لا أريد أن أرجع إلى الضمير إذ ليست تحت يدي حاضر . ولكن المعاهدة قالت إنه في حالة الاحتلال يمكن أن عصبة الأمم . حاوية أخرى لنا . الاحكام إلى مجلس عصبة الأمم له معنى سياسي كبير .

الواقع أن عصبة الأمم ومجلس العصبة هيئتان مختلفتان . لا ننظروا حضراتكم أن مجلس العصبة هو مجلس إدارة لما لأن لكل اختصاصه . ثم ماذا فعلت بريطانيا ؟ نعم أن مجلس العصبة يتكون من مندوبين من الأمم من بينهم مندوبين من الدولتين التي ترتبط مصلحتهم بمصلحة المعاهدة بين مصر وبريطانيا . وقد دعمت بريطانيا هذا التحكيم بأن جعلت لأعضاء جمعية الأمم من مستعمراتها المستقلة مصلحة مباشرة فوق مصلحتهم الإمبراطورية العامة بأن حظرت على جميع البلدان الطيران فوق منطقة القناة إلا ما كان بقصد السور في عمر عرضه عشرة كيلومترات واستثنت من ذلك هيئات الطيران التي تتبع أي جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تتكون منها الدولة البريطانية (المفقرة ١١ من ملحق المادة الثامنة) .

فلماذا فرضنا أن أعضاء جمعية الأمم من المستعمرات البريطانية المستقلة (الدومينيون) يتخلوا عن مصلحة إمبراطوريتهم العامة ويتخلوا عن مصلحتهم الخاصة في ديارهم بريطانيا بالمعاهدة المصرية — لأنهم لم مصلحة في أن تكون إمبراطوريتهم قوية لأنهم داخلون فيها — والتي تسمح لهم بالطيران فوق مصر كيف تتصور أن يتخلوا عن مصلحتهم الخاصة التي تسمح لهم بالطيران فوق مصر كيف يقد وق ذلك الوقت كيف يطون أصواتهم بعد أن تقيم الدليل على أننا أصبحنا قادرين على المحافظة على القناة ؟ وإذا فرضنا أن تنازلت جمعية الأمم المكونة للإمبراطورية البريطانية عن مصالحها عند أن رأيت جمعية الأمم في هذا الوقت إنهاء الاحتلال . فإن هذا الاحتلال باق في صورة أخرى مستمدة من المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

تجدون في المعاهدة أن بريطانيا اشترطت ألا تنقل جنودها من القاهرة ولا من الإسكندرية وطلعت هذا النقل حتى تنقل جيوشها إلى القناة على أن تتمد مصرها الطرق المينة في المعاهدة وهي أربع طرق حرية : (١) من الإسماعيلية إلى الإسكندرية (٢) من الإسماعيلية إلى القاهرة (٣) من بورسعيد إلى الإسماعيلية والسويس (٤) مواصلة بين الطريق الجنوبي للبحيرة المرة والطريق المتحد من القاهرة إلى السويس .

واشترطت المعاهدة قبل نقل الجنود من الإسكندرية : أولا — إتمام التكاليف في منطقة القناة ، ثانيا — تحسين الطرق من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق الصحراء ومن الإسكندرية إلى مرسى مطروح ، ثالثا — تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح .

وقدترت الحصة اللازمة لنقل الجنود المقيمين بالقاهرة بثلاث سنوات ولنقل الجنود المقيمين بالإسكندرية بثمان سنوات (ملحق المادة الثالثة من المعاهدة) .

ولا ريب أن تعليق نقل الجنود على إنشاء الطرق وتحسين المواصلات دليل قاطع على أن وجود الجنود في منطقة القناة لم يكن الفرض منه مجرد الدفاع عن هذه القناة وإنما الفرض الحقيقي هو ألا تنقل هذه الجنود من مكانها قبل أن تنفع أمامها الطرق السلطانية التي تسمح لها أن تجوس خلال الديار متى شادت ذلك والدليل على ذلك أنه في الأزمة الخطيرة التي قامت بسبب السيادة على البحر الأبيض المتوسط لم تضع إنجلترا على القناة عشرة آلاف جندي .

حدثت عند مناقشة حضرات الزواب هذه المسألة بذاتها أن صرح حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بأن الجانب البريطاني طلب من مفاوضينا أن تكون القوات البريطانية في جهات متقدمة منها القاهرة والإسكندرية لتتمكن من صد الاعتداء حيث يقع ولهذا اقترح الجانب المصري إنشاء هذه الطرق . وهذا دليل أكثر وضوحا وجلاء على أن بقاء الجنود البريطانية في منطقة القناة لم يكن الفرض منه مجرد ضمان حرية الملاحة في القناة والدفاع عنها وإنما الفرض الحقيقي هو السيطرة على مصر واحتلالها والدفاع عنها من الاعتداء في أية جهة من جهاتها يقع عليها الاعتداء ولا شك في ذلك مطلقا .

جاءت المعاهدة بعد هذا وجعلت بقاء الجنود البريطانية في منطقة القتال موقفا لمدة عشرين سنة أي عمدا بعشرين سنة . فكيف نجح بعد هذه العشرين سنة ونطلب سحب القوة البريطانية التي كانت تتسكن في منطقة القناة والتي كان من أغراضها صد الاعتداء حيث يقع في أية جهة أخرى . هذا هو المنصوص عليه في المعاهدة بحكم الطرق التي يبت فيها وهي أربع طرق والتي قبلت مصر وقبلت الحكومة أن تنص قبل أن تنقل الجنود البريطانية إلى منطقة القناة .

كيف يكون مركزنا في هذا الوقت ؟

«إن الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً. وفي المشروع نرى حقاً أن إنجلترا حذمت على نفسها الرغبة في إبقاء احتلالها العسكري ولكنها مع ذلك لم تخط على أخذ الحق بإبقاء قوة عسكرية لها في الأراضي المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكري وإبقاء قوة عسكرية...» ثم قال: «ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة إذ أنه يباه على النص لا يكون تمهيد بريطانيا العظمى بتعزيز مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب في إبقاء القوة البريطانية على أرض مصر وإنما السبب حماية مواصلات الإمبراطورية. ولكن مهما كان السبب الذي يبرر إليه وجود القوى البريطانية فما لا شك فيه أن وجود هذه القوى على الأرض المصرية يشر على الأكل بوجود نقص في استقلال مصر ويهدد الثقة بها وبغربة بريطانيا العظمى في مراقبة استخدام مصر لقواها الحرية الخاصة».

هذا رأى شارل ديوي قيل أن يكون أماناً الطرق والسكك الحديدية والمطارات والبنكوك وبقاى المنشآت العسكرية. وقيل أن يضع جلياً أن احتلال منطقة القناة تنطوي تحت أغراض أخرى. ولا تتقدم بعد هذا في القول إن الاتفاق العسكري في معاهدة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ هو أخيراً المشروعة الاستعمارية وأعظمها خطراً على البلاد فلم يبق هذا الاتفاق العسكري عند حدود الحماية التي فرضتها الاتفاقات السابقة. ولكنه فرض أن مصر أرض بريطانية محصنة، وفرض عليها برنامجاً عسكرياً واسع المدى وقرر إغفاده بالنا ووجاناً على سنوات متتالية وأصبحت القطر العسكرية التي كانت شرق القناة من امتثلت غريباً بحجرات الإسماعيلية الآن ممتدة من بورسعيد إلى السويس. ومن حدود مديرية الشرقية إلى حدود مديرية الجيزة وتناولت كل مديرية سينا. وبعد أن كانت القوى البريطانية الجوية قاصرة على منطقة القناة أصبح مرخصاً لها بالتطليق في جميع مصر جبهة والمحيوط والصعود من مطاراتنا الموجودة والتي سنسبها كلها طلبت ذلك بريطانيا وسترخص لها بتجنيز القواعد والمهمات وتسليمها أن تفتد فيها بنفسها ما تراه ضرورياً لسلامة طائراتها. ونشئ الطرق ونبيدها بما يهبط مآلينا لتصبح مصر تحت سيطرة احتلال برى واحتلال جوى أشد خطراً وأكثر هولاً.

وكل هذا يحدث برضاها باسم الصداقة والتحالف مع بريطانيا وتحت عنوان الاحتلال التام لمصر.

أترك الكلام عن المسألة العسكرية وأنتقل إلى الكلام عن مسألة غاية في الخطورة وهي مسألة المحافظة الحربية بين مصر وبريطانيا.

يعرف كل القارئ يقيناً تطور الحوادث الدولية أن التوازن الأوروبي قد اختل بعد الحرب العامة ولم تعرف بعد الانجماحات السياسية الدولية التي أصبحت تفرستقرة على حال في الوقت الذي نرى فيه أن إيطاليا التي كان بينها وبين ألمانيا نزاع استعدي إرسال مائة ألف جندي إلى حدودها تتفق مع ألمانيا الآن. وفي الوقت الذي نرى فيه بولونيا تحببها ناحية فرنسا نزاعاً تحببها ناحية روسيا. من هذان نرى أن استقرار الحالة الدولية غير موجود وأن عدم استقرارها يقضي على المصالح الصغيرة بالامتيازات في المسافات

حقاً أن البريطانيين أساتذة في الاستعمار. افرضوا كل هذا. هل الاحتلال الكلي لبلادنا يزول بعد العشرين سنة؟ في يستطيع أن يقول ذلك. وفي المعاهدة النص الصريح فقد جاء في المادة السادسة عشرة المذكورة: «إنه في حالة حرب أو تهديد بحرب أو حالة دولية مفاجئة يخشى منها نشوب حرب» الخ.

في أول الأمر أؤكد لحضراتكم أنني افتركت أنه ربما كان في هذا التعبير نقص من الوجهة الفنية في صيغة العقود والمعاهدات لأن الحالة المفاجئة تجب حالة الحرب.

لكن هذا النص مقصود لتصبح بريطانيا وتقول — في حالة مفاجئة — هل كنتم تخفون أن الحالة المفاجئة لابد أن تكون حالة خطيرة؟ لا. لا. أية حالة مفاجئة ولو لم تكن خطيرة.

وتعلمون حضراتكم أنه مادامت هناك سياسة دولية وما دامت توجد دول استعمارية وما دامت أوروبا لأن لم تستقر على حال تلك المفاجآت تحدث في كل وقت أو عبارة أخرى — بموجب هذا النص — يمكن لبريطانيا أن تحتل البلاد والمطارات والطرق وكل شيء في أي وقت أرادت لأننا مهتدون بذلك في كل وقت تهيئنا في غاية الخطورة لأننا قد ارتبطنا بشأنها مع بريطانيا بمعاهدة قبلنا فيها كل هذا.

والخلاصة مما تقدم أن وجود الاحتلال يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته ويقتض من سيادتها ويرتب حقوقاً تستحق إلى رقابة فعلية في جميع تصرفات البلد المحتل.

ولقد قبلت هذه الحقيقة في المسألة المصرية على لسان رجال القانون الدولي ورجال السياسة في مناسبات كثيرة فقال المفوض له عدلى بكى باشا في تقريره المؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الذي رفعه إلى عظمة السلطان وقتئذ بعد قطع مفاوضات اللورد كروون:

«أما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع مقتروسية لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الإمبراطورية فقد أصبحت وسيلة في نظر الحكومة الإنجليزية لتحقيق غايات مختلفة:

- أولاً — الدفاع عن المواصلات الإمبراطورية في حالة السلم والحرب.
- والثانية — مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحاجة.
- الثالثة — حماية المصالح الأجنبية.
- الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وقال العلامة شارل ديوي في قواعده التي قدمها الجمعية المصرية بإداريس من قواعد الاتفاق مع مصر:

الحربية مع الدول العظمى ، لذلك ترى مثلاً التحالف الصغير والتحالف الباقى قائماً بين الممالك الصغيرة وبعضاً وزى مثلاً أن بيجيك التي أصابها ما أصابها في الحرب العظمى تسلم حدودها إلى الحياذ . وتقد التحالفات الحربية لأن التحالف يحفظ دولة عارية و يرضها إلى استتروص له حليفاتها ولكن الحياذ وإن كان خطراً إلا أن في التحالف خطراً أشد .

في هذا الوقت تدخل مصر في تحالف حربي مع بريطانيا . ولو وقف هذا التحالف عند حد الدفاع وحده لبررنا موقفنا وإن كان ذلك لا يحتاج فيه إلى عاقلة حربية ، لأنه موجود في طبيعة الأمور نفسها ولعلنا إن مصلحة الطرفين في هذا التحالف المبالغى مدركة مفهومة فمصر تمنع عن سلامة بلادها وبريطانيا تساعدنا لتأمين مواصلاتها .

ولكن المعاهدة الحاضرة تحتل هذا الحق وفرضت على مصر التزامات أخرى هي أن تقدم لبريطانيا داخل حدودها كل المساعدات وتخفها عن احتلال موانئها ومطاراتها وكل طرق المواصلات فيها إذا اشتبكت بريطانيا في حرب مع غيرها ولو لم يكن لمصر شأن فيها (المساعدة الساجدة) .

وأضافت المعاهدة أن أى تغيير عند إعادة النظر فيها يجب أن يكفل استمرار هذا التحالف طبقاً للبداي المتقررة فيها (المساعدة السادسة عشرة) .

ومعنى هذا أننا أعطينا بريطانيا حق ارتفاق حربي في بلادنا وهذا الحق دائم مستمر تصبح مصر بوجه بلاد عارية في جميع حروب بريطانيا ، هجوية كانت أو دفاعية ولو لم يكن لمصر شأن فيها . فإذا فرضنا أن إنجلترا أرادت أن تستولى على مستعمرة وادى وهي على حدود مديرية القناطر فاشتبكت في حرب مع فرنسا كان علينا بقتضى المعاهدة أن نقيم لها كل المساعدات وفي هذه الحالة تصبح مصر دولة عارية .

ولا يخفى أن للدولة البريطانية قطاع استعماري ومصالح متعدده في مغارب الأرض ومشارفها وكما كثرت المصالح كثرت الخلافات وبنى دب الخلاف نشأت الحالة الدولية الفاجعة وتوقع حدوث الحرب . ولا يخفى أن هناك نزاعاً قائماً على السيادة في البحر الأبيض المتوسط وبخفى أن تحتلنا الحاقلة في هذا النزاع .

كما لا يخفى أن قيام مصر بتعهداتها هذه لا يمكنها أبداً أن تبقى على الحياذ مرة واحدة والحروب الحالية تكلف مئات الملايين وتقضى على حياة الأهلين ويجر الخراب على البلاد .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : أقسم بالله العظيم بيني وبين نفسي ، وبخفى وبين الله أننى لو لم أجهد غير هذا الص في المعاهدة لأجمعت كل الإجمام من قبولها .

ولقد رأينا كيف كان سلوك بريطانيا منذ في الحرب العامة فقد كانت تأخذ المتطوعين كرها ، وكانت تستولى على أرباقها ومواشيائهم بغير زهد . أما بعد الحاقلة فيكون ذلك كله على حساب المصريين .

إن هذا المثل المنوح مركزاً استثنائياً والمفضل حق التقدم على جميع المظنين الآخرين هو يشبهه منتهى الشبه القليل العالم الذى يوجد في البلاد الخاضعة لهجمة ويسيطر على شؤونها . وإن الحاقلة غير الموقوفة المراد مقعدها بين مصر وإنجلترا تشبه شيئاً غريباً الحاقلة الأبدية غير المتساوية الطرفين التي تقربها الحاقلة . وفي الحقيقة أن الحاقلة الساذجة لا تروى أصلاً إلى منع بمثل القوة الحليفة حق التقدم على غيرهم .

فإذا وجد في بعض الممالك الأخرى المتحالفة مركزاً استثنائياً للمظنين السياسيين فليس عندكم احتلال برى وجوى وحقوق ارتفاق حربية . وليس عندكم التزامات بعطفة في وقت الحرب دون مقابل .

فالمرور المنوح لمثل بريطانيا في مصر ليس من قبيل الهجمات بل إن حقه مكتسب بحكم الاتزامات التي تعهدت بها مصر والتي يجب أن يسهر عليها ويرب تنفيذها .

ولقد أبان اللورد مارت في تقريره هذه الحقيقة بوضوح وجلاء فقال :

” كل مطاعلة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للندوب البريطانى في مصر وتمكننا من إبقاء نفوذنا داخل الأراضي المصرية ونقصد التأمين الكافى على أرب السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية . “

كلنا جزنا هذا التحالف الحربي الذى ليس لنا منه غير غمامة الألفاظ لامتصاصها أن أصبح تنظيم الجيش المصرى وترتيب قواه الدفاع وهما من أخص شؤون السيادة الداخلية تحت رقابة بريطانيا من طريق البعثة العسكرية ومن طريق جعل الجيش على النمط الإنجليزي كلياً وتدريباً وتجهيزاً بالسلاح .

على أرب الاحتلال في ذاته يكفل هذه الرقابة ، وقول شارل ديوى في قواه التي أجبتها لحضرتكم : ” إن وجود القوى البريطانية في الأرض المصرية يشترى رغبة بريطانيا في مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة “ . وفيه تاريخ مصر فلها من عهد محمد علي إلى اليوم ، فقد كانت مصر تحت سيادة تركيا وعلى الرغم من أن قوتها العسكرية محدودة بموجب القرمات قد تمكن ولادة مصر أن يزدوا في قوى البلاد العسكرية وكانت التبعيات التي أرسيتها مصر في حرب القرم والمكسيك وغيرها تحت مسم وبصر القوة صاحبة السيادة ثم من حقيقة تلك القوى العسكرية ولا يمكننا أن نعود ذلك إلى أن البلاد لم تكن محلة ولم يكن لتركيا جنى واحد في أرضها

وكتب حضرة صاحب البولة اسماعيل صدق باشا سنة ١٩١٩ في جريدة الأهرام يقول: "لو أصبحت الجرحى التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني إلى عام ١٩١٤ لكن أبعدنا غورا وأشدنا إيلاما ذلك الجرح البالي بل ذلك الجرح الميت الذي أهدته اتفاقية سنة ١٨٩٩".

وفي الواقع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تفصل السودان عن مصر فهي تجعل السلطة المدنية والعسكرية بيد الحاكم العام البريطاني الذي لا يدين إلا بطلب الحكومة البريطانية ولا يفصل إلا برضاها وهو الذي يتولى مع جلسته الأعلى وكل أعضائه من البريطانيين جميع السلطات التنفيذية والتشريعية حتى إن القوانين المصرية لا تسرى على هذه الأقطار إلا ما يرى الحاكم العام سريانه بنشور يصدره طبقا للواد ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩

ولقد ظلت البلاد في جميع أطوار جهادها تتأذى بظلم هذه الاتفاقية حتى إن المفاوضات المصرية صرحوا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ بأن اتفاقية السودان محققة في مصر كل المقت وكل ما زعمه عن عدم الإشارة إليها إطلاقا في المعاهدة.

(الكتاب الأخضر صفحة ٣٣).

فلا تدرى بعد هذا كيف سلم المفاوضات المصريون بإقرار هذه الاتفاقية وجعلها مشروعة بعد إذ رفضوا الإشارة إليها ١؟

تقضى المعاهدة الحاضرة في المادة الحادية عشرة على أنه: "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية ١٩ يناير ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقية المذكورة ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة لم يعطى هاتين الاتفاقيتين".

والأظف هنا أن اتفاقية ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ خاصة بضم سواكن إلى السودان.

فهذا أيها السادة إقرار صريح لاتفاقية السودان وجعلها مشروعة. أما القول بأن الحاكم العام يباشر سلطته بالنيابة عن الطرفين فهو لئلا قيمة له. ذلك لأن النيابة تنعني المسؤولية. وهذا الحاكم بأمره ليس مسئولاً عن شيء أمام الحكومة المصرية أكثر من أن يبلغها المشورات التي يصدرها (المادة ٤ من اتفاقية السودان).

ولم تنف المعاهدة عند حد إقرار اتفاقية السودان التي لم تنم على مستند من الحق أو القانون ولكن أضافت نصوصاً جديدة تؤيد به فصل السودان كسالة للمهاجرة والمثارة وحق الملك فكلها نصوص تكفي للدلالة على أن للسودان غير مصر.

ثم لأجل أن تسجل بريطانيا مركزها في السودان من الناحية الدولية وضعت أحكاماً جديدة في المعاهدة الحاضرة لسريان الاتفاقات الدولية على هذه الأقطار وخضعت مصر للاشتراك معها في الاتفاقات ذات الصلة الفنية والإنسانية (طبق المادة ١١ من المعاهدة) وهي تقصد بالمعاملات الفنية

فما احتلت بريطانيا مصر فضالت قوتها العسكرية وعلى الرغم من تبليغ بريطانيا إلى عظمة السلطان المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ والذي أعلنت فيه: "أنه يزول السيادة الثنائية زول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمات لمعد جيش حاكم". على الرغم من ذلك فلم تسمح بريطانيا للحكومات المصرية أن تجيب نداء البلاد في حياتها الثنائية وغير الثنائية فتقوى جيشها وتمزق قوتها الدفاعية ولم يكن لبريطانيا أي حق مستمد من أي اتفاق أو انتداب أو توكيل.

أما بعد المعاهدة فلها هيئة عسكرية متفق عليها لا مفتش واحد للجند غير متفق عليه ولها حق دائم للدفاع عن مصر واحتلال برى في مناطق واسعة واحتلال جوى شامل وسحق ارتفاق حربي مستمر ولها محتل بريطاني متمسك يقرب تنفيذ المعاهدة، فإن ناقل القول ومن سلامة البنية وقصر النظر بوجود جيش قوى يهدد تلك الحقوق والمصالح التي تكون قد ارضيناها وقد قضى الظرف على بريطانيا أن يزيد عدد جيشها ولكن سوف يتقنون دائماً في طريقة استخدامهم مشون به إلى السودان تحت مظلة الحاكم العام البريطاني ويقضون عليه كما قضوا على حلات حكم وغردون وقد انتهى الأمر بهم أن يردوه إلى ضعفه حتى انقضت أوتارهم وتحقق مقاصدهم ومحدث كل هذا تحت ضغط الاحتلال ومثل الاحتلال المتنازع.

فالاحتلال في كل زمان وكل مكان يسد مسالك الاستقلال مهما كانت حفته ومهما كان النرض الظاهر من وجوده فاحتلال البوطة والمركب يقصد الإصلاح الداخل واحتلال تونس في معاهدة فرنسا لمنع المشاغبين على الحدود والشواطئ تحطياً حدود هذه الأغراض الظاهرة وأهلباً إلى أدلة استثمار وسيادة كذلك احتلال منطقة الزن والسارحاً السيادة الانكسائية على هذه المقاطعات ولم ترق تلك السيادة إلا بعد الجلاء.

وأنقل بعد هذا إلى مسألة السودان.

(رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء وأجيدت في الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين مساء).

وقفنا باحضرات الشيخ عند انكلام من السودان ولا حاجة بي إلى أن أتوه بأن السودان ومصر جسم واحد تسرى فيهما روح واحدة هي النيل وترطبهما مصباح واحدة ولغة واحدة ودين واحد، وفصلهما في الحقيقة هو إنكار لما تقضى الطبيعة أن يوصل.

ولقد انقضت كلمة رؤساء الحكومات المصرية المتعاقبة السابقة والحاضرة على احتجار أن مصر والسودان لا يتفرقان فقد قال المنصور له محمد شريف باشا: "إن تركيا السودان فالسودان لا يتفرقا". وكتب المنصور له مصطفى رياض باشا إلى اللورد كرومر سنة ١٨٨٨: "إن النيل حياة مصر والنيل هو السودان ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر والسودان هي روابط وثيقة لا انضمام لها". وقال المنصور له سعد زغلول باشا في ١٣ يناير سنة ١٩١٩: "إن من الفضلة أن تقتر بأن كل ما يتوله عن مصر يسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة". بل هو كما قال المستشار المال سنة ١٩١٤. "أنهم لمصر من الإسكندرية".

ذلك لأن المعاهدة تقضى على مصر أن تبدأ خطوة أولى بالاتصال بالدول لا لتخلص حالاً من تلك الامتيازات وإنهاء الحكم المخططة ولا بقصد تحديد زمن قصير أو طويل للتخلص من هذه الامتيازات ولكن لتحقيق غرضين محددين :

الأول ، إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب .

والثانى ، إقامة نظام انتقال الحكم المخططة (الفقرة الثانية من ملحق المادة ١٣) .

حفا لقد قيل إن الفرض من اتخاذ هذه التدابير هو إلغاء الامتيازات الأجنبية . ولكن هل كانت مصر ممنوعة من أن تخاطر بالدول في شأن إلغاء هذه الامتيازات ؟

إن هذه المعاهدة في الواقع قبلت الحكومة المصرية باتخاذ طريق معين ارتبطت به للوصول إلى هذا الفرض .

ولقد وضعت المعاهدة أمام الفرض الأول أحكاماً تجعل التدخل البريطانى أو الأجنبى في التشريع المصرى أمراً مشروطاً بمجة سريانه على الأجانب . ووضعت أمام الفرض الثانى أحكاماً أخرى تساعد على الاعتقاد بأن فترة الانتقال للحكم المخططة طويلة ، وطويلة جداً بل هي أقرب إلى حال الاستقرار منها إلى الانتقال .

وإنى لأذكر بهذه المناسبة أنه عند نظر المعاهدات في المجالس النيابية إما أن تحمل عليها تحفظات تصديدية أو تحفظات تفسيرية . فالتحفظات التصديدية تقضى بالدخول في مفاوضات جديدة مع الدولة الأخرى . أما التحفظات التفسيرية فلها شأن آخر شأن ترتبط بها الحكومة أمام برلمانها الذى أصدر هذا التفسير إذا قبلته ووافقت عليه وهذا التفسير جائز بشرط أن توافق عليه الدولة الأخرى .

قلت إن المعاهدة أمام الفرض الأول قد وضعت أحكاماً تجعل التدخل البريطانى أو الأجنبى في التشريع المصرى أمراً مشروطاً وذلك بمجة سريانه على الأجانب ووضعت أمام الفرض الثانى — وهو فترة الانتقال إلى الحكم المخططة — أحكاماً أخرى تساعد على الاعتقاد بأن هذه الفترة طويلة جداً بل أقول إنها تكاد تكون فترة استقرار لا انتقال أوى أقرب إلى الاستقرار منها إلى الانتقال . وسأين لحضراتكم نتيجة الأحكام في التدبيرين الأول والثانى .

فقطت الفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتفق مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث . وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية . ثم تنص الفقرة الخامسة من هذا الملحق ألا يكون للحاكم المخططة أن يهض على صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب . كذلك جاء في المضرر المتفق عليه فقرة ١٨ أن ذلك لا يفضع قضاء أى محكمة في مصر .

معاهدات المياه على ما تفلن . وتخصد بالمعاهدات الإنسانية منع تجارة الرقيق والمواد المفسدة والألغام . وأسترجع بهذا المعاهدات ذات الأهمية من الناحية للدولة كالمعاهدات السياسية والاقتصادية والتجارية وجعلتها على ما يظهر موضع تشار و اتفاق بين الحكومتين .

وبعد أن تم لبريطانيا كل هذا فرضت على مصر أن تجتد جيشاً من أبنائها وتفق عليه من مالها وتثبت به إلى السودان تحت إمرة حاكم بريطانى له أن يحدد مدهد وبين مكانه ويقرر تنقلاته ويسخر قوته (المادة ١١ من المعاهدة والفقرة ٤ من المصحر المتفق عليه) .

أما ذلك (الضابط العظيم) والتحرير الاقتصادى اللذان سترسلهما الحكومة المصرية فليست لها مهمة غير الاستشارة وليست لها أية سلطة في حكومة هذه الأنظار . وهما غير أعضاء في مجلس الحاكم العام فهما وبالجيش سواء والكل تحت سلطة هذا الحاكم العام .

وهذا يؤيد أن الجيش المصرى لا تكون له في السودان غير مهمة الحراسة لحدهود وتفسيره ضد منافسى إنجلترا في الاستعمار فهو جيش مصرى يتبرع به مصر لغيرها وهو أشبه شيء بالجنود المرتقة (Mercenaries) التي كانت تترك نفسها في القرون الوسطى . وعلم أن أسرى في جيش هذا شأنه روح العزة القوية والملكات العسكرية الصحيحة التي هي قوام الجيوش في البلاد المستقلة . وإن أحد أبلغ في هذا المقام من قول المفوض لأميرالاي أحمد رفعت في مذكراته المطبوعة (نلسنا) وزرارة لأعدائنا وقولون لا أطيعوم فإذا خالفناهم حتى ولو كان ذلك في صالح الوطن حاكنتنا حكومتنا وأزلت بنا الزبا ورجال الأمة ساهون وواهبون في اعتقادهم العبدانية) .

وهنا ترك الفقيه الراحل صفحات بيضاء كان يريد إتمامها ولكن وافته النضاء قبل أن يشهد هذه المعاهدة .

فالمعاهدة الحاضرة تقرر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة وتجعلها مشروعة وتجعل من هذا الجزء المهم لمصر مستعمرة بريطانية محرسها جنود مصرية تحت إمرة حاكم بريطانى !!!

فكيف يسوغ لنا بعد هذا أن نسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التي توأماها إقرار النصب والإكراء وتفسير مصر وبجيشها الطامع البريطانية ؟ ؟ ؟

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الامتيازات الأجنبية :

معلوم أن مصر لم ترتبط في كل ماضيا بأي رابطة معاهدة فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية وأنها إذا ارتبطت فيما يتعلق بنظام الحاكم المخططة فإن مفتاح التخلص من هذا الارتباط في يدها وحدها بموجب الاتفاق الدولى الصادر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ الذى غوّلها الحق المطلق في إلغاء هذه الأحكام بمرسوم يصدر من جانبها .

أما بعد هذه المعاهدة فسترتبط مصر ارتباطاً تعاقدياً فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية على العموم وستبقى من يدها مفتاح التخلص من إلغاء الأحكام المخططة إلى زمن غير معلوم .

كانت محفظة بحق حماية الأجانب في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولكنها في معاهدة سنة ١٩٣٦ تركت لنا هذا الحق ، ثم اشترطت فيها أولا عدم الإجماع بالأجانب ، وثانياً تطبيق التشريع على القواعد الحديثة ، وجعلت لغتها حق الرقابة على تنفيذ هذين الشرطين . وهذه رقابة بكافة جهدها ، قبلها على تشريعاتها ، وهذا يحدث في كل مشكلة سياسية وفي كل لحظة يمكن بريطانيا العظمى وأية دولة أخرى من حق التدخل . والمدهش في كل هذا أنه قد وضع نص آخر وهو ضرورة ألا يكون في التشريع المال إجماع بالأجانب ، هذا حسن جداً ، إنما الذي لفت نظري هو ذكر الشركات الأجنبية ، فما معنى هذا النص ؟

أعود فأقول لحضراتكم إن البريطانيين أماتة في السياسة وعلى الأخص في وضع المعاهدات مع الدول الصغرى فقد ظهر لي بسبب البحث أن هناك شركات أجنبية في مصر تدفع بموجب قوانين بلادها ضرائب معينة تلك البلاد فإذا قلنا لها ادفعي ضرائب لمصر قالت هذا إجماع بنا إذ لا يجوز أن ندفع الضرائب مرتين . على أي حال متى وجدت الرقابة على تشريعاتنا وهو عقيد يهين الأمرين أصبحت بلا شك في نفع الامتيازات الأجنبية وإنما كل الذي علمناه هو سريان القوانين على الأجانب بشروط مخصوصة فبذلك التدخل حتى في التشريع الخاص بنا إلا إذا تأمرود فنفسخ العقد الذي بيننا .

أما الأحكام الأخرى التي وضعت أمام التدبير الثاني وهو فترة الانتقال للمعكة المحظلة فيها :

(أولاً) قبول الدول سريان التشريع المصري على ضوء الفقرة السادسة من المالحق .

(ثانياً) تصديق القوانين المالية المتعلقة بترتيب واختصاص المحاكم المحظلة بما في ذلك إصدار قانون تحقيق الجنايات (فقرة ٨) .

(ثالثاً) تحديد الاختصاص الجديد للمحاكم المحظلة بتعريف كلمة أجنبي (فقرة ٤) وهي مسألة عويصة تمارضت فيها الأحكام .

(رابعاً) زيادة عدد موظفي المحكمة المحظلة ونوابها تبعاً لتوسيع اختصاصها في المواد الجنائية .

(خامساً) الإجراءات التي تتم في حالة العفو أو تخفيف العقوبة بالنسبة للأجانب وكذلك ما يتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام (فقرة ٨) .

(سادساً) وضع نظام للمحكمة في مسائل الأحوال الشخصية للدول التي تعيل اختصاصها بها كالمحكمة الفصلية .

وكل هذه مسائل متشعبة تضطر مصر بحكم المعاهدة إلى مفاوضة الدول بشأنها والبحث فيها يقتضى سنوات عديدة ولا ريب في أن فترة الانتقال هذه تطول حتى تتفق الدول مع مصر في كل هذه المسائل ووضع جميع التشريعات لها وهذا يتم على الفرض المقصود فمعد تحديد زمن لفترة الانتقال لا بضع سنوات ولا بضع سنوات أو ما يزيد إنما المقصود منه عدم الإنهاء .

وعلى ذلك فستدخل بريطانيا العظمى أو الدول في كل تشريع مصرى بمصلحة سرهاته على الأجانب وتصيب الرقابة على التشريع المصرى حقاً مقزراً بموجب المعاهدة وبصحيح الاعتراف الوارد في المادة الثانية عشرة من المعاهدة بأن حماية الأجانب في مصر من خصائص الحكومة المصرية حراً على ورق .

والنتيجة التي نسي إليها هي أن يسرى التشريع المصرى على المصريين والأجانب على السواء يقتضى هذه المعاهدة . وإنما بعد تنفيذ المعاهدة يحدد هذا الحق بضرورة عدم تناقض تشريعاتنا مع التشريع الحديث وهو ألا يكون هناك إجماع فيما يتعلق بالتشريع المالى بالنسبة للأجانب وبخاصة الشركات الأجنبية .

صديقى يا حضرات الإخوان أنه إنما مع وجود هذا الكلام فما هو المقصود بالتشريع الحديث . ليس التشريع الحديث في معظم الدول الكبرى الرقابة هو السيف ... ؟

أمانة ألمانيا نظامها عبارة من دكتاتورية بأوسع معانيها وما هو تشريع إيطاليا الحديث لا يسمح للإطال بمحقو تخصيصه أو حديثه إلا إذا كان عضواً في إحدى النقابات أو الجمعيات المعنية . وما التشريع الحديث في روسيا إلا الشيوعية بأوسع معانيها . فإين تنلس التشريع الحديث ؟ أنتلمه في إنجلترا وفرنسا . ومع ذلك لتشمع الواقع فتكون النتيجة أنه لا المحاكم المحظلة ولا أية هيئة أخرى يمكن أن تفصل فيما إذا كان هذا التشريع ملائياً ينطبق على التشريع الحديث والقواعد المدنية أو لا ينطبق بالنسبة للدول الكبرى . في الحكم في تطبيق الشروط على التشريع ؟ أى إنجلترا أم الدول ؟ ليس هذا تدخلنا صريحاً في حماية الأجانب ؟ ألم تركب تدخلت إنجلترا في قانون المعدن وقانون الاجتياحات ؟ فهل كان هذا التدخل نتيجة حماية مصالح الأجانب الخاصة في الأراضي ؟ نحن نضع في أيديهم سلاحاً حقيقياً في كل لحظة ليتدخلوا لا عن طريق القضاء بل عن طريق السياسة وهو أدهى وأمر .

هل نخشى أن يكون تشريعاتنا متناقضاً للقواعد الحديثة ؟ لست أدرى من أين تأتي بهذه القواعد الحديثة ونحن نضع تشريعاتنا ؟ ألا نعرف أن هناك حوادث سياسية خطيرة حدثت بين الدول الكبرى وأدت إلى ما هو أخطر وأشد ؟ فحدث أن إنجلترا اعترضت على حكم صدر في بلجيكا ضد الإنجليزي وأدّى هذا الاعتراض إلى إجراء تحقيق طويل في بلجيكا . ثم إذكروا ما حدث في مصر — والمحاكم المحظلة قاعة — عند نظر قضية جروج سالم المعروفة فقد تدخلت حكومة الولايات المتحدة رغم عدم وجود نص كهذا الموجود في المعاهدة . نحن نضع بلا شك هذا السلاح في يد القوى ونجعل له دون حق سلطة الرقابة على التشريع الذى يسرى على المصريين والأجانب . فمع أن مقدمة المادة الخاصة بحماية الأجانب تنص على أنها بين يدي ملك مصر وحكومتها إلا أنها سمحت لمخلفات إنجلترا بجسئتها تهدم هذا الحق بنص صريح .

يا حضرات الشيخوخ المحترمين : الإنجليز يقومون داهية في السياسة . ففى الوقت الذى يتركز هذا الحق لنا شكلاً يفرضون رقابة سياسية عملاً ، فإنجلترا

على كلمة في مركز مصر العنق قبل الملاحظة وبسلا . لا ريب أن مركز مصر العنق في الوقت الحاضر أي قبل المعاهدة هو مركز البلاد المستقلة غير أن استسلامها هنا نظري يشوبه الاحتلال البريطاني فلا يمكننا عمليا من التمتع بسيادتها الاسمية . لذلك عندما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بادرت الحكومة البريطانية إلى تبليغ مصر والنول حقيقة موقفها إزاء هذا الاستقلال النظري فوجهه مندوبها السامي إلى عظمة سلطان مصر خطابا جاء فيه :

"إن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولي، وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات - أي الضمانات التي طلبها بريطانيا لحقوق التي تمنحها - أنها تجاوزت الحد الذي يثمع من حالة البلاد الحرة فقد نذب عنهم أن إنجلترا إنما أبطلها إلى ذلك حرصا على سلامة نفسها لقاء حالة تتطلب منا أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية". ومنى هذا أن انتقام السيادة المصرية قضيت به ضرورة هي سلامة الإمبراطورية البريطانية . بصريح العبارة إننا قلنا إننا نضمن مصالح الإمبراطورية البريطانية يجب أن نقول إننا نتفازل عن جزء من سيادتنا ولا يمكن أن نوجد ضمانات لبريطانيا العظمى إلا إننا كانت هذه الضمانات لا تتعارض مع استقلالنا . كذا بلغ وزير خارجية بريطانيا القول أن كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر تهدد بريطانيا عملا فيروى . وأما وزير خارجية بريطانيا جهته في ذلك قالوا ما نصه: "إن رضاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها".

على الرغم من كل هذا وعلى الرغم من الاحتلال والسيطرة فركز مصر العنق ما شابهت ثابتة من الوجهة النظرية والدليل على ذلك أنه لم يمنع جمعية الأمم أن توجه إلى مصر بروكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بنسوة العلاقات بين الممالك نسوية سلمية أو بعبارة أخرى أنه لا يصح أن يسؤى الخلاف بين الممالك بالسيف .

أقول إنه على الرغم من تصريحات بريطانيا العظمى وتبليغ النول أرسلت جمعية الأمم إلى مصر هذا البروتوكول لأنها تعلم نظريا أن مصر مستقلة ولا ترى في طلبها مانعا من أن ترسل البروتوكول إلى مصر لنوقمه رغم الاحتلال ولكن بريطانيا خشيت أن توقيع مصر على هذا البروتوكول يمر إلى فتح المسألة المصرية دوليا . فبادرت الحكومة البريطانية وأعلنت السكرير العام لجمعية الأمم بكتاب تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ جاء فيه ما نصه :

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إنفاقت مصر بجمع الحكومة المصرية تدخل في عصبة الأمم في نسوية الأمور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢"

فبريطانيا لم تستطع في أي عهد أن تأخذ منا اعترافا بذلك التصفقات ولذلك اشترطت دخولها جمعية الأمم بعد التصديق على المعاهدة .

وفي وسط هذه التورية من المؤتمرات الوصول إلى نسوية جميع هذه المسائل المتشعبة تكون مصر قد فقدت حقها في إلغاء الحاكم المختطف بمرسوم يصدر منها لأنها عقيدة بموجب المعاهدة أن تحتفظ هذه التباير أولا وهي مع هذا لم تحصل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .

والأمر كل الأمر يا حضرات الإخوان هو محاولة مريش التشرع المصري على الأجانب تحت رقابة بريطانية والدول الأخرى والتدخل في هذا التشرع أمر مسور .

بناء على هذا لم تحقق المعاهدة إلغاء الامتيازات إنما قضى بمقد مؤتمرات البحث . وبذلك أضاعت المعاهدة من مصر ممتلكاتها وأسلما كان في يدها لإلغاء الحاكم المختطف لخلق الذي كان في يد مصر الآن يصبح لها بعد سنوات .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لا أريد أن أعرض بكم في ميدان التكيف القانوني للمعاهدة ولكنني أشير إلى أن الحماية فيها تتفاوت معانيها فهي في أقصى طرفها سيطرة قوية وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا من منطقة النفوذ السياسي (Zone D'influence) ولكنها تضمن في جميع حالاتها الدفاع عن البلاد المعنية ومراقبة سياستها الخارجية . أما التعرض لحقوق البلاد الداخلية فأمر قابل للجدل والجدل يقرر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال .

ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال غير المشروع وتستبدل به احتلالا مشروعا يحقق به بريطانيا أهدافها متنوعة وتكلف البلاد أعباء مالية لإنقاذ برامج عسكرية وترتيب طلبها حقوق ارتفاق حربية تجرها إلى حروب لا شأن لها فيها ولا منف لها منها . وتجزأ اتفاقية السودان الباطلة ويحل من هذه الأقطار مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية قد تسخر لأغراض استثمارية لم تحرم مصر زئين غير محمود من حقها المتترف به دوليا في إلغاء الحاكم المختطف . ثم هي ترك الامتيازات الأجنبية معلقة بما قد تنجمه المفاوضات بشأنها .

هنا يصح أن أقول لحضراتكم إنني في الواقع لا أريد تكيف المعاهدة فليس هنا مقام البحث العلمي القانوني للنول وإنما هو مقام السياسة وأترك البحث القانوني لأساتذة القانون وهم كثيرون بمحدا . أتذكر لم ذلك يصرون أعاضهم ما شاعروا . إن إنجلترا في سياستها كدولة الرومان في كان الرومان يهتمون عند بسط سيادتهم على الأمم بألقاظ الحاملة والصداقة وصن التعام وقل ما شئت في هذه الألقاظ وإنما كانوا يمتنون بتلك الألقاظ في المواد الأولى لمعاهداتهم ومع ذلك كانوا يسطون سيطرتهم على الدول التي تخافوا معها والإنجليز مثله لا يمتنون بالصور الخارجية والأشكال المظهرية وإنما يهتمون بالتأثير الجوهرية مادامت مصر مشدودة إلى عربة الإمبراطورية بتلك السلاسل والأغلال . لا تنفي إنجلترا بعد ذلك بأي شيء يقال في أقل المعاهدة من إنهاء الاحتلال وإنه كان غير مشروع فلها أن تحتل عملا غير مبالية بالألقاظ ما دامت مصر مشدودة ومجرورة .

ولما أُنشِئَ حضرة زميل عبد الرحمن الرافعي بك بذلك رفضنا أن يتضمن هذا الكتاب الإشارة إلى تلك المريضة بلغة الكتاب خلوا منها بعد هذا الاعتراض .

من ذلك ترون حضراتكم أننا رفضنا التوقيع على المريضة الأولى كما رفضنا التوقيع على المريضة الثانية لأنه مستحيل علينا أن نتورط في آخر مراحل حياتنا ونمذل من مبادئنا .

حصلت مناقشة في مجلس النواب قيل فيها إننا قبلنا المفاوضة على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ لأننا لم نتعرض عليها . كذلك قيل إننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٢٩ والواقع غير ذلك فإن أحد مراسل الصحف الأجنبية نشر حديثاً على حذوقه وكذبه في الحال . فالقول بأننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٠ مجرد وجودنا بالجبلية ، وعلى الرغم من عدم اشتراكنا في المفاوضات وعدم توقيعنا على مريضة فتح باب المفاوضة على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ، على الرغم من كل هذا يقولون إننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٠ فهذا القول كالقول بأنني قابل لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مجرد وجودي معكم على الرغم من اعتراضى عليها ورفضها .

ما هي مصلحتنا ؟ مصلحتنا هي أن يوجد في البلد حزب يشد المشل الأمل . وبالإختصار أرى أن هذه المعاهدة تقضى لسيودات إنجلترا وروائيقها التي ارتبطت بها مراراً وتكراراً وأن ليس لها في مصر حق ممتاز ولا مصالح خاصة .

إن في قبول هذه المعاهدة تركا لحقوق مصر وحق اعتقادي أن كل معاهدة تنهى على ترك الحقوق وتقضى اليهود هي معاهدة واجبة الرفض . (تصفيق من الأتالية) .

الرئيس — أظن أنه لا يسع الوقت لكلمة حضرة الشيخ القرم محمد على علوه بإشفاق هو مستند لإفانها غدا صباحاً إذا ما تأجلت الجلسة لصباح الغد ؟

مقبرة الشيخ القرم محمد على علو — أمّا — لا أستطيع الكلام في جلسة الصباح وأرجو أن يخطب لي الحق فيها في جلسة المساء .

الرئيس — إنذ الكلمة لحضرة الشيخ القرم الأستاذ حسن عبد القادر .

مقبرة الشيخ القرم أوستاد حسن عبد القادر — أعني يا حضرات الإخوان — من كلام حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك قوله : إن هذا المقام ليس مقام خطابة ولا تحقيق الفاظ . وإنما هو مقام جد . مقام نظر في مستقبل أمة . فيجب أن يكون أسمى من الخطابة وتحقيق أفاضلها .

هذا هو الحق . ولكن ليسمح لي حضرة أن أقول كلمة : هي أنه كان يجب عليه أن يضيف إلى هذا — من هذه المقدمة — أن المقام ليس أيضاً مقام خيال ولا مقام أمان ولا أسلام . لأن الأمان والأسلام تضليل كما يقول شاعر العرب .

كذلك عندما اقترحت الولايات المتحدة وضع ميثاق نيز الحرب وهو ميثاق كيلوج تضمن جواب بريطانيا المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ على هذا الميثاق تحفظاً هذا نصه :

" إن نصوص الفقرة الماثرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح بالوصول من الحرب كأداة للسياسة القومية تجعل من المرفوب فيه أن يذكر أنه توجد في العالم بعض أقطار يحد رخاؤها وسلامتها مصلبة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى . ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض المتاعب ...

وهي لا تقبل هذه المعاهدة الجليدة إلا بشرط ألا تمس بحريتها في التصرف في هذا الشأن ."

يظهر من كل ما تقدم أن بريطانيا تقي بعض المتاعب — كحد تسميرها هي نفسها — من مركز مصر الدولي قبل المعاهدة المروضة عليها . وأنه مصدر هذا المتاعب من الناحية الدولية هي أن مصر مستقلة نظرياً وأن بريطانيا تعتبر سلامة مصر ورخاؤها مصلبة أساسية بريطانية . ولم تقترح مصر على ذلك وكان هذا مصدر المتاعب .

أما بعد المعاهدة وقد بينا آثارها وتناهبها فيصبح مركز مصر مركز البلاد الداخلة في دائرة الاستعمار البريطانية المربة وسيكون ذلك بموجب عهد رضاه ونصحه به مركز بريطانيا من الناحية العملية والنظرية مما .

وبهذا نسند أماننا الباب المقترح والذي قد يفتح دائماً الوصول إلى استقلالنا بالطرق السلمية . وتكون النظرية القائلة بأن استقلالنا لن يكون إلا بالقوة نظرية صحيحة بعد قبولنا المعاهدة ، وغير صحيحة قبل رضاها بها .

وفي اعتقادي أننا لو صبرنا وجاهدنا وجاهدنا — لأننا جفت في وقت من أسوأ الأوقات لعمل المعاهدة — بلا شك نحصل على أكثر من هذا .

وفي اعتقادي أنه لو رفض مجلس الشيوخ هذه المعاهدة لكان هذا من أجل الأعمال من الوجهة السياسية وبخاصة فإن حضرات الشيوخ تقع عليهم أكبر مسؤولية فإننا رفضوا المعاهدة بعد قبولها من مجلس النواب يرتب على ذلك أن إنجلترا تنكسر في الأمر من جديد وتعمل على تهديد مصر بجل هذه الأخطال .

بعد ذلك يمكن أن تكون لي كلمة أخيرة وهي أنه لما تكوّنات الجبهة كانت أمامها مسألة الدستور وإعادته ومسألة فتح باب المفاوضة مع إنجلترا على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ بطبيعة الحال كنت أنا وزميل سكرير الحزب الوطني في الجبهة تتداول معها بلا شك . ولكننا رفضنا أن نوقع على المريضة التي أرسلت إلى مندوب السامي بطلب فتح باب المفاوضات على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ولما جاءت الجبهة بتمرد المريضة الأخرى التي رفضت لحضرة صاحب الجلالة الملك بطلب إعادة الدستور ترى لجنة التحرير أن من الصواب أن تنهت في المريضة ما يشير إلى أن الجبهة طلبت من المندوب السامي أن تبدأ المفاوضات على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ .

لا يمكن أن تصتقوا النظريات الخيالية. إن الخيال يقول عن المسألة العسكرية التي قلت بحثاً في مجلس النواب، وفي الجامعة: كيف لا نستطيع مصر أن تجند عشرة آلاف جندي ما دام الأمر واقعاً عند عدم. يقول إن تجنيدهم مستطاع لمصر. وحيث يمكن إخراج الإنجليز منها. وبعد إخراجهم يمكن أن تكون المفاوضات. لأن نظريته لاغواصة إلا بعد الجلاء.

وفات حضرة أن عشرة الآلاف هؤلاء ليسوا مثل جنود اليوم. بل هم جنود مسلحون بالآلات الحديثة والذخائر. فهل عندنا عشرة آلاف من هؤلاء مع أن إنجلترا لم ترض بشرة آلاف فقط منها إلا لأن مصر لديها عشرة آلاف منهم. وبين عندنا وعندهم نستطيع صد الهجمات.

وعشرة الآلاف المذكورة في المعاهدة مسلحون مع ذلك بالآلات الحديثة.

وهل وجود هؤلاء الجنود لفاكتنا ومصالحنا؟ المفهوم أن ذلك لمصلحتنا هي من غير شك. ولمصلحتنا المشتركة أيضاً. وإن كانت تأتي بالنسبة لمصلحتنا في الدرجة الثانية لأنها تحث هيوما من دولة أخرى على قناة السويس.

ولذلك وضعت قوتها بجانب هذه القناة، وطبعا مصاريفها.

لإن خلا الإنسان بنفسه وذكر القائمة التي تعود على إنجلترا من وضع هذه القوة لاقتض بائنا تريد أن نحرس نفسها ونحرس معها وإن كان حضرة الأستاذ حافظ بك يسمى بقاء هذه القوة احتلالاً والتسمية لا شأن لما سواء أ كانت احتلالاً أو خفارة، أو إغاة، مهما كان تشاء من الأسماء.

أقسم - كما أقسم حافظ بك - لو أرادت إنجلترا أن تسبب جميع الجنود الإنجليزية بقاء من مصر لرجوتها أن تقي جزاً منهم حتى تتقوى جيوشها وتتمكن من صد هجمات العدو. ولا يمكن أن أقول أو أدعي أن جيشنا بماله الراحة مستند. ولو تركنا إنجلترا في أي أختى أن تهاجمنا دولة أخرى. وهذه الحالة ستؤول طبعا في الوقت الذي يتقوى فيه جيشنا.

يقول حضرة إننا نتقوى في سنتين أو ثلاث. وكيف تترك إنجلترا القناة في هذه المدة حتى نتقوى وهي من الآن تحافظ عليها بكل قواها لأنها طريق مواصلاتها.

إن بقاء قوة إنجلترا على القناة بصفة مؤقتة حتى يستطيع جيشنا أن يحافظ عليها وحده. فيقوم بالعبء من غير مشاركتها ولا يمكن أن يعتبر بقاء قوتها في هذه المدة احتلالاً. وبخاصة بعد محالفتنا معها.

يقول حضرة: ومن الذي يفصل بيننا وبين الإنجليز بأن جيشنا أصبح قادراً وحده على حماية القناة بعد خمس سنوات أو أقل أو أكثر؟ وإذا طلبنا من إنجلترا بعد أن نتقوى أن تسحب جيشها فلم تسحبه فمن الذي يفصل بيننا؟

وأقول له كذلك. وإذا رفضنا المعاهدة كما تشير علينا وطلبنا منها سحب جنودها ولم تسحبها فما نصنع هل نزع لجهادنا القديم؟ ولكن إذا قبلنا بقاء العشرة الآلاف من جنودها حتى نتقوى في جيشنا فلا يمكن أن نرض طلبنا سحب جنودها لأن عشرة آلاف جندي في هذا الزمن تتكلف كثيراً من الصفات.

فيقتض يجب أن ننظر في الأمر الواقع بقطع النظر عن كلام علماء الفقه الدول. وبقطع النظر عن كل شيء. ما عندنا الأمر الواقع. فإذنا يجب أن نحسب له حساباً.

لم يتكلم حضرة مطلقاً عن الأمر الواقع. ولكنه تكلم من الخيال والتقى. وهل - يا حضرات الإخوان - أي شخص منكم لا يتخيل المثل الأعلى لبلاده. ولا يتخيل إلى الأبي جندي إنجليزي في مصر. كلنا نتخيل هذا. وتبقى أيضاً إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة. تتخيل كل هذا. ولكن يجب أن نتخذ من المثل الأعلى والأحكام المثل الأعلى الذي يشده كل واحد.

يجب أن ننظر في المسألة نظرة حق وإنصاف وعدل. فإن الأستاذ حافظ بك ينظر إلى الخيال. وإلى الأماني وإلى المثل الأعلى. ولكنه لم يبين لنا الطريقة التي توصله إلى ما يتناه وإلى المثل الأعلى الذي يشده كل واحد. لم يفعل شيئاً من هذا.

هل يرضى حضراتكم أن يبقى في البلد جيش بمقداره عشرة آلاف أو خمسون ألفاً. وعنده زيد بلا حساب كأن البلد تبع بأه لجنود الإنجليزية بلا حساب. ويبقى الجيش خمسة وخمسين ألفاً ولا تبقى هذه المدة. وتكون مدة الرضاء والأحزاب بعد ذلك أن يحتموا كل سنة ليصدروا قراراً أو بياناً يقولون فيه لإنجلترا إن هذا الاحتلال غير مشروع وأنها صرحت في وجودها لما بالجلاء. ولم تف بها؟

فهل بهذا وحده يمكن أن نصل إلى المثل الأعلى الذي يطلبه حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك؟ لا يمكن أن يكون هذا.

انظروا حضراتكم إلى النلو. يقول حضرة لو أن حضرات الشيوخ يرفضون هذه المعاهدة لأنهم أن تطعيم إنجلترا أكثر مما ورد فيها. كان إنجلترا يرضى مجلس الشيوخ المعاهدة بأمن جانب إيطاليا فتصلى مصر ما تريد وتخرج منها بغضها وقضيتها. تخلى الامتيازات والمحاكم المختلطة. كما تخرج قوتها العسكرية.

هل هذا يمكن أن يكون عملاً؟ لا.

إننا لا نستطيع أن نقول: إننا لو رفضنا المعاهدة لأنهم لإنجلترا أن تعطينا ما نريد.

أرجو من حضرة الأستاذ أن يمكن نظريته فيقول: إن مجلس الشيوخ يجب أن يقبل هذه المعاهدة وجرى لا شك فيه. وهل المجلس بصفة كونه مملاً للأمة أن يعاهد حتى النهاية ليحقق ما جاء في هذه المعاهدة عملياً. هذا عمل لا شك فيه.

وإننا إذا رفضنا المعاهدة لاستمرت حالتنا على ما هي عليه، دون أن يقال لنا إننا ضحايا الإيمان. أو إن قوتنا المئوية ضعفت أو زالت. وإننا قبلنا المعاهدة مع تضامتنا واتحادنا نكون أقوى من حالنا في حالة الرفض.

وإنجلترا - ونحن حلفاء لها - تساهل معنا في أشياء لا تطلبها حين رفضنا هذه المعاهدة. وتصر على أن تبقى في هذه الحالة التي نحن الآن فيها.

المفاوضة . لقد أسر ذلك المغفور له سعد باشا وهو الرجل السياسي العظيم الذي يريد أن ينفع أمته ويريد أن يظهر مطالبها أمام غيرها . قال ذلك ولكنه لو اعتقد وتخذل الانتيازات سئلى وأن القوة البريطانية لن يتجاوز مددها عشرة آلاف لما رفض المعاهدة على هذا الوجه . فمن الحكمة أن يقول ما قال ولا يصح أن يكون هذا القول يوجه ما يحجة للمعارضين .

إننا لو قلنا بعض المعاهدات بعضها لوجدنا أن المعاهدة المروضة علينا في جلستها أحسن من كل المعاهدات السابقة وكان يجب ألا يتعدى البحث هذه النظرية . بعد ذلك تكلم حضرة الشيخ الحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك كلاما خفيفا عن مسألة الطرق وتساءل عن قائمتها وقد عرف له ولجميع أن إنشاء هذه الطرق كان اقتراحا من الجانب المصرى عندما طلب الجانب البريطانى استيفاء قرض له في بعض الأماكن كما هو ظاهر من محاضر المفاوضات ولقد أتى هذا الاقتراح موقفا . وهذه الطرق ضرورية وقد سمحت حضراتكم عنها ما فيه الكفاية . فلا داعى للتطويل . واذكر أني اطلمت في بعض الجرائد — ولعل حضراتكم اطلمت عليها أيضا — أن إيطاليا تتنقح طريقا من السلم إلى حدود تونس مما يدلنا على أن كل دولة توجه عنايتها إلى إنشاء الطرق . إنى لا أرى وجهها للمعارضة في إنشاء مثل هذه الطرق خصوصاً أننا سنستفيع بها . هل يمكن أن يقال إن الدولة البريطانية ما فعلت من إنشاء هذه الطرق إلا أن تكبدنا نفقاتها ؟ كذلك يتساءل حضرة الشيخ الحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك عن الداعى لوجود القوة البريطانية في منطقة القناة وهو يعلم أن وسائل الهجوم تغيرت عما كانت عليه من قبل إذ قد يكون في مواقع عدة . وإنى وإن كنت لست خبيراً في الفنون الحربية لئن أفهم أن الهجوم قد يكون من ديباط وروشي والإسكندرية وبور سعيد . ومن البر من السلم ومن واحة جندوب فيجب علينا أن نقرض هذه الاحتمالات . إن الدنيا تغيرت والنظام العسكري تغير ومن الواجب علينا أن نراعى الظروف . ولا شك أن اقتراح إنشاء هذه الطرق إنما كان للصاعدة المشتركة ولمصلحتنا خاصة .

لقد شاهدنا تلك الاستعدادات الحربية في وقت نشوب الحرب الإيطالية الحبشية . ودينا الأساطيل والجنود والطائرات في الإسكندرية وغيرها كما رأينا الاستعدادات والقرينات على القوافل من التنازلات الملاحقة باستعمال الكاميرات حتى إن الحكومة المصرية اعتمدت مبالغ لتلك في ميزانية وزارة الصحة . ولقد كان يبال بعضنا بعضاً لما كان هذا الاستعداد ونحن لا نتوقع أن ياجئنا أحد وفي جانبنا الدولة الإنجليزية بما عندها من القوة وكيف تنقح الحكومة الإنجليزية هذه المبالغ الخيالية . إنهم في الواقع كانوا يحسبون حساباً للمستقبل ولقد سمعت من إنجليزي أعقد صدقه وبعد نظره أنه إذا كانت الحكومة البريطانية أهملت تلك الاستعدادات لثلاثة أيام لطمع الطليان على مصر . ولهذا يجب أن نعتقد أن الاحتياط واجب لسلامة البلاد .

فإننا كان عندنا هذه القوة . ونحن سقاؤها . وأنت من حسن النية . ثم طلبنا منها الجلاء فإنها لا يمكن أن تمتنع من هذا الجلاء وإن حصل اختلاف فيها بيننا في : هل جيشنا صالح أو غير صالح ؟ فإن الأمر يمرض على عصبية الأمم . ما لم يحل بالطرق الودية .

هذا ما نصبت عليه المعاهدة .

يقول حضرة : هل ينتظر أن تكون عصبية الأمم في صفنا . إنها لا تكون إلا في صف إنجلترا . وأنا أيضاً أقول له وإذا طلبنا منها الآن — بدون معاهدة بيننا — الجلاء وامتنعت لئلا نضع . ولا شيء يقيد إنجلترا ؟

لا شك أننا إذا رفضنا أمرنا إلى عصبية الأمم مع مخالفتنا لإنجلترا تكون أحسن حالاً بكثير مما لو رفضنا المعاهدة .

انظروا حضراتكم إلى ما قاله حضرة الأستاذ من المبالغة العسكرية المنصوص عليها في المعاهدة . يقول ضنا إنها شر .

وقبل أن أرد على هذا ألفت نظر حضراتكم إلى أن تلاحظوا أمراً مهما هو أن جميع المعارضين ينتظرون في المعاهدة إلى مسائل جرتية . ولا ينتظرون إليها جملة واحدة وإلى مجموع ما استندوا منها . ينتظرون إلى مسألة وقياسون مسائل أخرى .

يقول : من صيب المبالغة أننا نحارب مع إنجلترا في كل حرب تدخل فيها . فإذا انتصرت فأى شيء تأخذ منها . وإذا أخضت خرامتها . فهل نتال شيئاً مما تأخذ ؟

وإذا خسرت الحرب لإننا نكون قد خسروا كل شيء . كأن حضرة الأستاذ حافظ بك يعلم من الآن بأن إنجلترا لو اشتركت في حرب عالمية . وطلبت منا المساعدة داخل حدود بلادنا بصفة كوننا حلفاءها وطلبت المطارات والمسكرات . وأعطانا كذلك بالمواشى وغيرها يكون ذلك اختصاراً من غير محنى .

والواقع أن المساعدة تظل إن ذلك يكون لو أخذته تحت سيطرة الحكومة وطلبت . وإذا استدعى الحال إعلان الأحكام العرفية فإن الحكومة تملتها بأمرها . لنفرض أن دولة حاولت مهاجمة إنجلترا وأرادت أن تخترق القطر المصرى فينبسب أن للقوة البريطانية في هذه الحالة باعتبارها حليفة أن تحتل لا المطارات بل كل مكان تراه لازماً للدفاع . ولنفرض كذلك أن فرنسا اشتركت في حرب مع إنجلترا وطلبت هذه من المساعدة فما هو المانع باعتبارها حلفاء من أن تقدم لها كل ما نستطيع من المساعدات وبأنه هناك مسألة أخرى تكثر من المعارضين هنا وفي مجلس النواب وهو أن المغفور له سعد زغلول باشا قال إنه لا يقبل وجود أى جندي في القطر وأن المغفور له مدلى باشا قال مثل ذلك .

وقال غيرها ... إننا هو الفرض من تريد هذا القول ؟ وهل نسوا الظروف التي دعت المغفور له سعد باشا أن يقول لرئيس وزارة المال في ذلك الوقت هذا القول ؟ أظن أنه قال ذلك لما رأى أن لا فائدة من استمرار

بل مد نصرا عظيما في نظر القادة المصريين استحق عليها المرحوم وشدي باشا
التبعة والشكر مما من هؤلاء القادة وعلى رأسهم المغفور له سعد باشا بل هذا
كان كل ما يقصد إليه سعد قسه وإخوانه الكرام يوم مقابلتهم السير وبجيت
هذا اليوم التاريخي .

انظروا يا حضرات الشيخ كم بلغ بنا التواضع في ذلك الوقت إزاء
طغيان الاحتلال الإنجليزي فيما يتعلق بمقوقنا الشريفة .

وإنما أريد أن أزعج إلى عهد أقرب من هذا قليل. هذا العهد هو عهد
طلوع شروط ولنس على العالم المتعطل للحرية. الشروط التي أريد بها تحرير
الأمم الضعيفة من سلطان فيها والتي أتاحت لنا السبي وراء استقلالنا
الصحيح .

ففي هذا العهد يا حضرات الشيخ المحترمين فوضت الأمة الوفد المصري
بهذا المسمى كاتملون وقام الوفد رغم ما صادفه من صعوبات في ظروف
غاية في الشدة بما طلب إليه واضطرت اللجنة الإنجليزية بقرعة حقنا وجيل
وحديثنا للاتصال به لمفاوضة فيما يمكن أن يكون أساسا للاتفاق بين المصريين
والإنجليز .

لا أريد يا حضرات الشيخ المحترمين أن أطيل هنا الكلام . فإني
مبدئيا من الوفد وعلق بقوله النهائي على عرضة على الأمة بواسطة بعض
الأعضاء الذين كتبوا برسر المشروع وعند عرضة لم يلق قبولاً إلا
بمقتضيات من ترض عنها اللجنة الإنجليزية وقطعت المفاوضات إنما كنه ما زال
عاقلا في الأذهان .

إلا أني قبل أن أترك هذه التقطعات لأما على تدكيركم بأن الوفد المصري —
وتعرفون من هو الوفد المصري — وضع مبدأ التقدير وقتها أساسا لمشروع
الاتفاق من جهة القطة العسكرية كما اتخذ أساسا في جميع المفاوضات
التي أضفيت مفاوضات الوفد حتى الأخيرة منها التي قام بها الوفد الرسمى
وانتهت إلى المعاهدة المطروحة أمامكم .

هذا المبدأ يا حضرات الشيخ سجله طينا ملتفيا سألوه عليكم :

« إنه من رأى المفاوضات المصريين — وقد مررت من هم — أن مصر »
« تستطيع أن تطلى بريطانيا العظمى — حتى كانت طليفتها — قاعدة في »
« أرضها من غير أن يقدح ذلك في عزه نفسها — أى أنها تعطيتها مكانا »
« منيما لأسلحتها أو تفضله أركان في سلسلة استحكامات الإمبراطورية التي »
« تربط الشرق بالغرب » .

وأضاعت اللجنة :

« لم ياب المصريون أن تسلم بريطانيا العظمى الموارد كلها أيام »
« الحرب وخصوصا كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين »
« الطيران لإدارة الأعمال الحربية . بل رجحوا — أى المصريون — بهذا »

انتقل بعد ذلك إلى مسألة السودان . ما هو حملنا فيه من ٥٠ سنة ؟
وما الذي فعلناه بعد اتفاقية السودان ؟ لقد كان السودان عتقة العتد وكان
الصخرة التي ترتطم عندها المفاوضات حتى إنه في إحدى المباحثات طلبنا
أن تنقل مساهمة المفاوضات خاصة فلم يقبل الجانب الآخر فيجب إذن أن
نعتقد أن ما حصلنا عليه هو من فضل الله أولا وبفضل الزعماء والأمة ثانيا
وبفضل الظروف القاهرة وقد كان لنا دخل كبير وهذا أيضا من توفيق الله .
كذلك الاتيزات فإن مساهلتنا أقدم من مسألة السودان وأقدم من الحاكم
المختلطة فما الذي حملناه قبل وبعد سنة ١٩١٩ وهذا ليس احتلال دولة
واحدة ولكنه احتلال خمس عشرة دولة .

قصة الشيخ المحترم عبد الله الباسل بك — أربع عشرة دولة .

قصة الشيخ المحترم أبو بكر عبد القادر — هذا الاحتلال مصيبة
من المصائب وله معناه ونحن نحن منه من زمن طويل ومع ذلك لم نسح
شيئا عنه إلا من سنة ١٩١٩ . وبالمقارنة بين ما ورد في هذه المباحثات
وما ورد في سابقها نجدهم أن هذه المباحثات أعادت كثيرا من هذه الناحية
فيجب أن نحمد الله كثيرا ونسجد بحملة الشكر على هذه النعمة العظيمة التي
ستؤدي إلى إلغاء الاتيزات المالية والتشريفية فورا كما نكر الحمد له عند
إلغاء الحاكم المختلطة . فلجأه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ
رمضان بك معنا وبقبل المباحثات . ويضع يده في أيدي زملائه فإن في قبولها
خيرا للبلاد .

قالوا لماذا لم تتبادر الحكومة الإنجليزية لإلغاء الاتيزات بالنسبة لرمياها
فهل كانوا يريدون ألا تكون لإحتجار وهي صاحبة السيادة في البلاد ما لغيرها
من الدول الصغيرة ؟ لو أن حضرة الشيخ المقترض كان في مركز نظام
المندوب السامي لما فعل غير ما اتفق عليه . إن وقتنا ثمين ، ولغده المباحثات
مزايا مادية ومزايا معنوية وأقصد بها الأخلاق وهي قلقة خير لنا ، فيجب
أن يقل كلامنا ويكثر عملنا وأن نعمل بالأمانة الشريفة وحول أعمالنا فسيروا
الله عملكم ودرسوه والمؤمنون وستتقون إلى عالم الغيب والشهادة فينبذكم بما
كنتم تعملون » .

(تصفيق) .

(ب) بجلطة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (صباحا)

قصة الشيخ المحترم محمد عوض باشا — يا حضرات الشيخ المحترمين :

أريد أن أرجع بمحضراتكم إلى عهد كانت تنحصر كل آمالنا إلى إقرار
الحياة النابية تحت الحماية الإنجليزية . وإنني إذ أقول هذا القول لا ألقه على
صوته قتييل المحدثه بل قليل جدا أقدم المرحوم وشدي باشا على الظهور
بمذكرة هذا المسمى قدمها للإنجليز بعد هذا عملا من الأعمال الحربية التاريخية

لم تبذل لمصر قسمة بعد قطع مفاوضات على باشا على هذه الصورة بل استمرت في طريقها التي احتفظت لنفسها إلى أن صهر الله لها عسكرياً قد قلبه من الطليعة كان أميل غير من الشرنم لآمت بعد أن انتصح هو وكأبد حالنا بنفسه أن تلك طريق اللين بدل الشدة وقد كانت وصدر تصريح ٢٨ فبراير يظلم من حدة المجتئين ووضع بعض الأمور في نصاها على أنه احتفظ بأمر مرفوعة منها طرق المواصلات .

بعد ذلك فاضل المرحوم ثروت ثم فاضل محمد محمود ثم الخامس وكان أس هذه المفاوضات جميعا المبدأ الذي تهدم به الوفد المصري في مفاوضات اللورد ملر مع اختلافات بسيطة في التفاصيل .

هذا هو مجمل ما حصل لاية تكوين الجبهة الوطنية وإنما جاءت لأدرك به ليحكموا حكم لمفاوضة المرحومين أولمهم وأتم به بنة من عناصر الحكم ولأنهم بونه لا تستطيعون أن تحطوا بسهولة خطوطكم في هذا السيل .

ومعروف باحضرات الشيخ كيف كوثت الجبهة والفرض من تكوينها وما عاهدت الأمة عليه وهي قد قامت فعلا بأمورها وأبرمت المعاهدة المطروحة أمامكم لتقبلوها أو ترفضوها .

فهو هي قامت بتلك المأمورية في الحدود التي رسمتها لها الأمة ورسمتها هي لنفسها وعاهدت الأمة عليها ووجب التصديق على ما قامت به وثمة قبول المادة ٢٢ ؟؟

حقا لقد قام بمفاوضكم بما فرضوه على أنفسهم وعاهدكم عليه ، فأما من جهة الاختيازات والسودان فما قطعوه على أنفسهم ليهما حقوقه إن لم يفضل ما حصلوا عليه من جهتهما ما سبقهم من المفاوضات . ومن جهة النقطة العسكرية فكذلك لم يبعدوا عن المبدأ الذي وضع أول حجر فيه وكلاء الأمة من أول الأمر بل يقيموه بقبول زادت في توضيحه وتحديد ما بهته .

نعم إن التفاصيل التي استتبها هذا المبدأ والمادة قامت ما سبقها بل تجاوزته إلى حد جيد ولكن فضلا عن أن التفاصيل لا أهمية لها في جانب المبدأ في ذاته لأنها إنما نتيجة له فإن التطورات المالية التي طرأت بين المصلدين (٣٠-٣١) تهون على مصر ما اضطر المفاوضون لقبوله اضطرارا من التوسع فكانا لا اتفق عليه قبل تنفيذ المبدأ ونعم تهون عليكم حكمكم .

كان يمكن باحضرات الشيخ أن تأخذ على مفاوضينا اليوم أمر النقطة العسكرية فإنا لو كانت الأمة اعترضت عليه اعتراضها على غيره عند عرض المشروع الأول عليها أو لو كان مفاوضنا في المفاوضات التالية احتفظوا بموقعهم من جهة واعتبروا أن ذلك الأمر لا أثر له عند البدء في مفاوضاتهم ولكن شيء من هذا لم يحصل فعلام المفاوضة ، أنهم — وقد رأوا أنفسهم يملكون ويكونون ويعاهدون لأن تكون دولة مستقلة لها استقلالها — ملزمين باحترام ما بدأنا س ؟ وهل يمكننا احترام أنفسنا وإقرارنا باحترامنا إننا كنا نتفق اليوم ما البتاه وكرهنا واضعين بالأسس ؟ ؟

« الحكم لأنه ثبتت أدب الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين »
« بدليل أن مصر تعطي شياطينا بما تأخذ فكا أن بريطانيا العظمى تسعد »
« في الحاقلة التي تعقد بينها وبين مصر أن تتفق من مصر فكذلك مصر »
« يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل ذلك لمساعدة الإمبراطورية البريطانية »
« إذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو لم تكن لمصر مصلحة فيها . »
« وأصبح من هذه المسألة » كما تقول المجلة « مسألة إبقاء قوة عسكرية »
« بريطانية أيام السلم وفيها أيضا لم يهتم المصريون بمدد تلك القوة بقدر »
« ما أهتموا بصفتها فبقاها سائق لديهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها عمل »
« خارجي هو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية » لا جيش الاحتلال »
« ولا قوة لحفظ النظام في مصر » إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة »
« لبريطانيا العظمى ولم يفتخوا مسألة مقدار تلك القوة طوال مدة المفاوضة »
« لأن مقاديرها يتوقف على الأحوال الخارجية وأنه يتغير بحسب »
« مقتضيات الدفاع الإمبراطوري وذلك بقطع النظر عن القوة اللازمة إذا »
« كانت مصري في خطر ، بل كان كل منهم أن تمد هذه القوة غير حامية »
« لمصر بوجه من الوجوه لأن النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم . »
« ولكن يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد الحوا في أن يكون مسكر تلك القوة على »
« ضفة قناة السويس وفضلوا أن تكون الشرقية ولكن لم يكن بإمكاننا — »
« تقول بلغة ملر ! أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية »
« في المنطقة الحامية يمكن أن يوجد مشاكل بين بريطانيا العظمى والبلد »
« الأخرى التي لها مصالح في تلك التهمة الدولية إذ حياد القتال مضمون »
« بإضافات دولية فاحتلال دولة واحدة لمنطقة القتال احتلالا دائما »
« قد يعد تحرفا لتلك الحياد ... الخ الخ . »

قلت إن لجنة ملر قطعت المفاوضات لأنها لم ترض من تحفظات الأمة على المشروع .

ولما استأنفها المرحوم ملر باشا لقي من اللورد كرزون ما قضى عليه هو الآخر يقطع مفاوضاته بالصورة الآتية الكريمة المشهورة التي قطعها بها .
قطعا ملر باشا باحضرات الشيخ لأن اللورد كرزون لم يكتب بهذا المبدأ الذي وضعه الوفد المصري مع ما فيه من اللسان باستقلال مصر من جهة النقطة العسكرية بل طلب إلى ملر باشا المستحيل وما هي يد بعض أسفه وأجوبته لملر باشا في ناحية من نواي المناقشة تتلخص على تقدير فريق الأمير بالمر الإنجليزي لغيره من الناس والذين لقي ينظرون بها إلى ذلك الغير إذ أمنت بقول اللورد كرزون لملر باشا وضملا — أن يكون اختيار المل هو الموقت أما وجود الجيش فهذا أمر لا يرتب فيه ، وهل أهمية مصر للوصلات — يضيف اللورد كرزون — وهل ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لجانيه موقفا (مضعة ٢٤) .

السويس، انظروا إلى ما قاله اللورد مارتون وإلى توقيعهم لمعادتهم معنا اليوم ووقفوا إذا استطعتم لتوقيع سيلا بين المعاهدتين .

إنما أشارك القائلين بالاستقلال وأرجو يا حضرات الشيوخ إذا جاؤنا إن شاء الله سيجد . هذا الجليد أيها السادة هو إقرار الإنجليز إقرارا بنقل فلما إننا أصبحنا وإمام سواء ثم نرجع أترصركى إنجليزى من أرض الوطن وغدا البلاد أترفاض أجنى بفصل للأجانب في أقتديهم من أرض الوطن . هذا يا حضرات الشيوخ هو ما يجب علينا مع قبولنا لمعادمة العمل على تحقيقه حكومة وشعبا والله أسأل أن يولينا في هذه الحياه الجديدة كل التوفيق .

مفكرة الشيخ الحرم الأوسط وهب دوس بك - حضرات الشيوخ المحترمين :

هذه هي الجلسة الثانية التي يجتمع فيها المجلس على وصف أنه يبحث في مشروع إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين حكوتي مصر والإنجليز . ولكني أستبجك في أن أسمى حفلنا هذا . في أن أسمى اجتماعنا هذا . احتفالا متمكنا بشيخه بناء الأمة المصرية الذي وضع أسامه من سنة ١٩١٩ والذي ارتفعت طبقاته بناء على دماء الشهداء والتي زينت جدرانها - يا حضرات السادة - بمسارعة أدمنة أبناء هذا البلد .

فإذا سميت احتفالا فهذا من قلبي ولو أني من المعارضين في إعضائه للمعاهدة . ولكني أتمنئ احتفالا لأن أول غيا من وراء معارضتي من أن نصل إلى اتفاق يحقق هذا الشاخ .

من من حضراتكم لم يشك في هزير ليدى أول لم يصرف تاكلنا من هؤلاء الأشرار ؟

لا تنسوا هذه الدماء التي سالت والتي كانت أساسا لبنائنا ولو تقطعت اللد التي كانت تمجى . إنما هي حلقات من سلسلة واحدة استمرت من سنة ١٩١٩ عند ما سالت في جميع أنحاء القطر المصري إلى سنة ١٩٣٥ عند ما سالت الدماء في شوارع القاهرة . وكنا على يقين أنه لولا هذه الدماء لما ترك لعل الإنجليز من قيد أنفهم ما كانوا يطلبونه وقت أن قالوا بضرب الحياه واستقرار ضربها .

تفضل هذه السولية يا حضرات الشيوخ وأجبا نحو هؤلاء الذين يسكنون القبور وأجبا نحو الأجيال المقبلة هو الذي جعلني من يوم أن سمعت يتكلمون بالجبهة الوطنية أرقص طربا لأبنا متنع حلا لهذه التضحيات التالية التي كانت تستمر لو لم تنق ولو لم نحقق آمال البلاد .

إنني من أنصار المفاوضات - ليس فقط الآن وإنما من الوقت الذي كان ينادى فيه أكبر دوس في باليهما - وكنت أشد الناس تحمسا لمحاربتها عن القول وقتئذ بأن المفاوضات مع الإنجليز بداية للهزيمة والتردد .

كنت أنهم أن الاتفاق واجب حتا على كل مصري يرى مصالح مصر وحقوقها .

لماذا ؟ قد يبدو غريبا أن أكون من أنصار المفاوضات سنة ١٩١٩ و ١٩٢٤ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأن أفق الآن بوصف أي معارض .

لأن يا حضرات الشيوخ مبدأ القطة العسكرية قديم . أما إن القوة التي تصكر فيه كيرة السدد أو صفته تتغل ما تتغل من الأراضي شرق القناة أو غربها . تمجى ماثورياتها في شقة ضيقة أو رأسه من الأرض . فكل هذا لا أهمية له في نظري لأنه نتيجة ليدأ هزر وتقرر من قديم ورتب عليه خصوصنا حقوقا أو شبه حقوق لم . هذا المبدأ هو قبولنا لإيجاد قطة عسكرية لبريطانيا العظمى على الأراضي المصرية أيها السادة .

والخلاصة يا حضرات الشيوخ هي أن المعاهدة المطروحة أمامكم وتطلب إليكم إبداء الرأي فيها بحيث على مبادئ نحن واضعوها في وقت يظهر أننا كنا نحسب إقرارها على هذه المبادئ لولا لنا .

ألا يتبركوكم الوفد الرسمي اليوم وثمة تكوم مصر بعد هذا كله مما لا يتفق مع ما نخدم ولا مع تطورات دولة تعمل على أن تسمى بركاتها وبما يلزم لها من وزن في حياتها الجديدة بين الدول التي تتعامل معها ؟

فإذا تقرر ذلك يا حضرات الشيوخ المحترمين تميم علينا قبول المعاهدة بصلواتنا ما بين من أمل في أن الإنجليز وقد تعاهدوا وإيانا سيسون حسن نيتنا وثمة سيدركوننا وقد أصبحنا خلفا لهما ما يحسم وجههم ما يحسمنا سيمحسون على التعفيف من شدة في التفاصيل عند التنفيذ وبذلك يتحون لنا التوفيق بين عهدونا بحوم وصرافنا الحوية دون أن تبطلنا هذه التفاصيل فينا لو نفذت بشدتها .

وعلينا بذلك أن تثبت للجميع وبخاصة للإنجليز قبل أن نطالبهم بما نطالبهم به أننا أصبحنا مثلا أعلى في بلادنا نثبت العدل بين الناس جميعا ونضفو توب المساواة والإخاء على الناس جميعا وننشر لواء السكينة والأمان بين الناس جميعا لافرق في ذلك بين مصري ومصري وبين مصري وأجنبي .

أما القول بأن مصر أصبحت بهذه المعاهدة مستقلة الاستقلال الذي يشده أبنائها فهذا ما لا أستطيع أن أشارك قائله أرجو فيه لأنني من الذين لا يسلمون مطلقا ومهما كانت الحال بأنه - وقد يناقروا عسكريا لدولة أجنبية - ولو كانت متحالفة - يحل بعضنا أرضنا والبعض معانا والأثر ما يحنا وفي زمن سلم لا تقع حاجة المتحالفين فيه إلى هذا الاحتلال ومهما تمحويل على وصفه وكثرت قيوده - أقول إنه لا يمكن أن فهم - وهذه هي الحال - أننا مستقلون الاستقلال الذي جاهدنا ضحيا ما ضحيا في سبيله .

ألم يبد هذا النوع من الاستقلال المرتبط بالتحالف أو قل وليده الأقل وثية شيئا فكم المشغول بالموضوع غريبا في يابه معوم النظر في نوع ؟

يقال تخفيفا لواقع يا حضرات الشيوخ إن زمن وجود القطة العسكرية حيث توجد محدود بأحكام المعاهدة وجوبا على ذلك أن الإنجليز عودونا - وربما كان ذلك لضغطنا - على أن لا يعود ولا جهود عند مصطلحهم فيها هي وروحم من هذه الجهة طائفة في المناقشات التي تناولتها أليينا (متر وكوزون) (ما عدلها لم يصل لأدينا منه شيء لنستطيع الحكم بما ألدنا لخلق هذه الروح شيء من التلطيف) وما هو احترامهم لتصرخ ٢٨ فبراير مائل أمامكم أترك لكم تقدير بما ترون . بل ها هو تحديهم لمعادمة دولة كانوا من بين موصفيها الكثيرين وهي معاهدة ضمان حياد قناة

ويجوز أن علمت أن الاتفاق قد تم وأن الوفد المصري سيغادر مصر إلى إنجلترا كنت أسمى إلى مقابلة كل مصري لأخته لوتوق القطعي أن اتفاقا يوقعه هؤلاء الزعماء — وهم من أرق طبقات البلد تفكيريا وإخلاصا — يجب أن يحقق آمالها في الحدود التي يمكن الوصول إليها .

بعد ذلك عدت إلى مصر ونشر علينا الاتفاق .

والإنسان عادة إذا أراد شيئا يتحمله ولا يرى أن تصل البلد إلى الاتفاق كانت نظرتي الأولى والثانية حتى والعاشرة فيدأه صالح للعمل به وواجب علينا أن نؤيده .

وقد صارت كثيرا من حضرات زملائي أعضاء المجلس ولثرا من غير أعضاء هذا المجلس بهذا الرأي الصريح الذي كنت فيه — بغيرهم لكم — غلصا كما أنا غلص الآن فيا أقدم به من المعارضة . كنت أعتقد أن ما وصلنا إليه هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه المفاوضات المصرية . وما دامت القاعدة أن الاتفاق مع الإنجليز واجب حتى لإمكان أن نبني مشيئة كريمة إذن تكون قد وصلنا إلى النهاية القصوى وتركنا المستقبل أن بكل البناء إذا كان البناء في حاجة إلى إنعاش .

بدأت الحركة التي أثمرت في الصحف قبل نثر المعاهدة تزداد بعد نشرها ولست في حاجة إلى تذكر حضراتكم بما أريق من المداد في تسويد آراء أصحاب الآراء من الميذين والمعارضين لأننا أولى الناس بتأييد هذه الآراء . كما أني لا أريد أن أتذكركم بالمناقشة القيمة التي حصلت بين الطرفين في مجلس النواب ولابد أن يكون من حضراتكم من تأييدها بالحضور في الجلسات والاطلاع عليها . فكان غريبا أن يوجد بين المصريين المتكبرين من يرى عدم الاتفاق .

يصح الخلاف ، أما وجود من يرى عدم الاتفاق فهذا دليل قاطع على الجهل بجالة البلد ، وعدم تبين مصلحتها الحقيقية .

يجب على كل مصري يشغل بالأمور العامة أن يبدأ في التفكير بأن الاتفاق واجب ثم يدخل في التفاصيل . يصح أن يحصل خلاف . وصحت أن المعاهدة تنصصها تحقيق في ظاهرها ما يمكن أن يحقق الآن فيجب أن نكل إلى رجال الحكم تحقيق ما نصح منها .

أقول صليمة يا حضرات الشيوخ صدمت هذه العقيدة — ولكنها لم تتزعزعا — كانت ما أذيع من الناس من أن لجنة الخارجية يجلس النواب طلبت الاطلاع على محاضر جلسات المفاوضات فاعتذر بمنزلة لا تكلف وصفه وإنما أقول إنه لم يصبني . قيل إن هذه الحاضر طويلة وتحتاج في ترجمتها إلى زمن طويل .

مقبرة صاحب المروعة مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا .

مقبرة الشيخ المرحوم أوستاد زهير روسك — هذا ما قيل بإدولته الباشا وقل إن بعض هذا الحاضر يحتمل على أمور سرية وقيل غير ذلك ولكن بين الأمر المسادى وهو أن هذه الحاضر من تحققت لجنة النواب من البحث دون الاطلاع عليها .

السبب بسيط بإسادة . لو رجعت بسبعة قصبة إلى التاريخ المعروف — وأقصد بالتاريخ المعروف الذي وصلت إلينا أخباره — لوجدتم أن مصر لم يخل حالها دائما من أحد أمرين : إما قاهرة مسيطرة على العالم المعروف ، وإما مقهورة لمن يملك هذا العالم .

هكذا كان شأننا في الإمبراطورية المصرية القديمة . فقد ذهبت جنودنا إلى الأناضول شرقا ، وغزوا إلى القيقان وسود بلاد الغرب ، وجنوبا إلى ما كان يمكن القهاب إليه من السودان . فلما جاء دور الانحطاط لم تقبل عما انتصرت عليه من الدول فقط وإنما كانت تقبل الحال من التضييق إلى التضييق . فمن يوم أن ظهرت الدولة الإيرانية كانت فرنسا لها وأصبحت محكومة بها فلما غلبت هذه الإمبراطورية على أمورها وجاء دور الانحطاط كانت فرنسا لها ولها ولها غلبوا على أمورها وجاء دور الرومان كانت أيضا فرنسا لها ولها .

وكانت مصر دائما في هذه الحظبة إما متصرة على سواها أو مغلوقة على أمورها بحيث لم يأت وقت من فترات التاريخ المعروف كانت مصر فيه مستقلة وبسيطة من سواها حتى في فترة المماليك عندما كانت توفى إلى ظهور نابغة فيها كصلاح الدين . لم تكف مصر بثبات أثبت ثقافت عند حدودها بل كانت تمتد إلى حدود النهر . فلما زال الزمن الزاهر وتلاه الزمن القميص وجدتموها وقد ركبا النهر . ومنشأ هذا هو مركزها الجغرافي والطبيعي فهي تقع في ملتقى القارات الثلاث مما يجعلها قبلة العالمين ومعدن الفاتحين فقد كانت مصر دائما في حالة تمكينا من الاحتذاء على غيرها أو تصبح فريسة للاحتذاء عليها .

كان هذا أساس العقيدة التي ملأت نفسى مدى هذه الأعوام الطويلة وكان تتدري أننا نبني في زمن القوة الظاهرة فيه للإنجليز . فصنع معرضون جدا — كما دلنا التاريخ — أن تكون طمعة الإنجليز وحدها ، وهذا حالنا أن نكون على اتفاق معهم حتى لا تقع فيا وقتنا فيه في بعض الأعوام الماضية من أن يكونوا غاضبين ممثلين ما كان من آثاره أن يقع الشهداء ويضحي بالزعماء .

لم يكن احتباطي قاصرا على تكوين الجبهة لتحقيق الاتفاق وإنما لأنها تكوّنت من إربابها مصر بها على اختلاف ألوانهم وتنوع تفكيرهم .

شملت الجبهة عددا — ذكر اسمائهم قد لا يليق — من رجال الوفد المصري الذي حمل لواء الجهاد من سنة ١٩١٩ كما شملت بجانب هذا رجالا من مختلف الأحزاب لم أرهم معروفة كانوا أمورا الحكم في مصر وعرضوا من قرب ما يحيط بالحكم من العقبات التي لا يليق بسياسي ولي الحكم أن يفضي بها إلى الدمار .

فكان الضمان الأعظم في وجود هؤلاء العظماء من رجال الوفد وبمجانهم أمثال محمد محمود باشا وأسماعيل صدق باشا وحلى عيسى باشا بمن ولوا الحكم وعاطوا مشاقه وعكروا أمر المفاوضات .

قوى الأمل بنجاح المفاوضات وكنت في ذلك الوقت خارج القطر فلما تجاوزت أسلاك البرق بمحصول التوقيع على مشروع المعاهدة كنت أشد الناس طربا .

والآن وقد ذكرت اسم أحد المفوضين لمناسبة خاصة وهو محالي
مكرم حيد باشا نكتسب من البيانات التي أدلى بها فقد أدهشني وهو الذي
صاحب الحركة الوطنية من غيرها بل من ليلا إلى اليوم والذي أقره عامية
إن لم يفهم ما أفهمه فإنه يفهم ما لا أفهمه ، والذي أمره وطنيا خصصا
يتب إخلاصا لمصلحة البلاد . أدهشني أن يعطى هذا الذي تفاوض
وعنده كل المواهب والمؤهلات بيانات تدفعني إلى المعارضة .

كيف حدث هذا ؟ لتفهوا هذه الظاهرة الغريبة أرجو أن ألفت
نظرك أولا إلى ظاهرة أغرب سبقتها في الترتيب الزمني ، كنت أرى أن
أعضاء اللجنة الوطنية يتكونون فريقين : فريقا يمثل الوفد وفريقا يمثل غير
الوفدين ، واسمحو لي أن أجهر بأن الأحزاب غير الوفدية ما كانت إلا
مسيبات لمسي واحد ، فقد تألف الأشخاص المخالفين للوفد إما لارتباط
خاص أو لطرف خاص ، وقد كان الفارق بين هؤلاء وبين الوفدين أنهم
كانوا يرون غير رأيهم ، وقد كانت الأحزاب غير الوفدية تهمة بأنها تتكالب
على مفوضة الإنجليز وكان من الأقطاف التاريخية التي نمت أعضالها بها أنهم
دعاة المزعومة والقرند . كنت أنا من بين من تعزوا بهذا الوصف فإذا كان
الاتفاق مع الإنجليز مزمعة وترقدا فإني أظن على الملأ أني من دعاة المزعومة
والقرند .

إن الاتفاق مع الإنجليز هو الوسيلة لأن تعيش مصر عيشة كريمة . وقد
كان من الظواهر العجيبة أنه إذا جاء يوم الاتفاق رأيت محالي مكرم باشا
يقول " أقش على معارض بالهمز فلا أجد " . ورأيتا دولة العلية باشا
يقول " إني أقدم إليكم بويعة الشرف والاستقلال " . إنما نبئت المعارضة
من صفوف دعاة الاتفاق ومنهم الشيخ المحترم إبراهيم الهياوي بك والدكتور
محمد حسين هيكل بك ووجيه دوس وهم هؤلاء الذين كانوا ينعون على
الوفدة أنه لا يستطيع الوصول إلى الاتفاق بل أنه كان يعطل الاتفاق .

دعوني مرة واحدة وأصاحب الأمة مصارحة كاملة دون مواربة ولا
غفلة ، أصارحها بحقائق الأمور التي أدت إلى هذا الموقف .

تأكلوا مني أنه لا يوجد في هذه القاعة حتى دولة النحاس باشا
من يشفق على البلد أكثر مني وأن أكثركم إشفاقا يساوين ولا يزيد على
ولكني مع ذلك أعارض . لماذا ؟ لأنه كما تفهمون - وكثير منكم من رجاله
القانون - أن للماهدة لا تخرج من كونها صفدا بين دولتين . والقرند إما
أن تكون منشقة لحقوق جديدة كالمخالفة بين اليابان وألمانيا مثلا أو تسوية
لمراكر قديمة كهذه الماهدة أو كماهدة فرساي التي سوت نتائج الحرب
الغليظة . والماهدة يوصف بأنها عقد تدخل في صميم عمل الهامي وكثيرا
ما يقصد المتخفون إلى الهامي لكاتبه عقد يقضى خلافا لأوئشى . ملاقات
جديدة بينهم . لهذا كان أجدر الناس بفهم الماهدة التفهم الحقيقي ، بعد
السامية من المحامون وأظن أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
وهو من الصالحين القادرين على المتابعة الأولى التي يجب أن تتوافر في كتابة
القرند .

لم أصفق فك ولكني - من طيبة قلب - اهضمت - والإنسان
يملاء القنود - وأنا عضو في لجنة الخارجية مجلس الشيوخ أني سألتهم
فيا نخل فيه أعضاء لجنة الخارجية مجلس النواب كيف يمكن أن يحضر وزير
مفاوض أمام اللجنة ويقول إن في المفاوضات أمر يجب كتمانها عنها ولا يصح
إطلاعها عليه ويطلب منها أن توافق على الماهدة .

وتعلمون حضراتكم إن الجزء من المفاوضة الذي لا يتضمنه نص الاتفاق
يعبر من الأعمال التحضيرية يرجع إليه عند فهم النصوص إذا اختلف
على نص منها .

أملت منوروا أني سأصل لهذا فإذا بي أصطدم بعقبة تكاد تكون مستحيلة
التحقيق ، وفي الزمن . كان ذلك يوم ٢ نوفمبر الذي قبله فيه وقفت إن تحقيق
إجابة طلب الإطلاع على الحاضر بعيد المال لأنها تحتاج إلى وقت طويل
قربحتها .

كيف يكون الحال في يوم ١٤ أو ١٥ نوفمبر بالنسبة ليوم ٢ نوفمبر والقرند
الذي تقدم لجنة النواب عندما كانت تبحث مشروع الماهدة هو أن كمية
الأوراق واستحالة تقريبها ماديا في أقرب وقت - أصبح أشد خطورة
في حالها هذه .

ولأنني أكثر إقبالا على تأييد هذه الماهدة وأنها تصادف هوى في نفسي
وتصادف تحقيق رغبتي أردت أن أكون في حدود الاختلال بعيدا من أن
أطلب هذه الحاضر - التي استحال إجابة طلبها في ٢ نوفمبر وهي بالطبع
أشد استحالة في ١٠ نوفمبر ، طلبت في إحدى جلسات لجنة الخارجية
لمجلس الشيوخ حضور أحد حضرات أصحاب المال الوزراء المفوضين
لأوضح له بعض الاستيضاحات التي كان غرضي من الإطلاع على الحاضر أن
أبينها وأعلنت في نفس الوقت زملائي أني في ملاحظات على الماهدة
ولكني مؤيد لها .

شرفنا حضرة صاحب المحالي مكرم حيد باشا وطلبت منه بعض البيانات
فكانت مطمئنة جدا . ما كنت أدرك أن تشمل الحاضر أحسن منها ولكن
كانت تيجتها أني في لحظة غيرت رأيي وأصبحت معارضا .

(ضحك) .

كنت أتوقع أن تضحكوا ولكن اسمعوا : كانت نتيجة هذه البيانات
أنى عدلت إلى المعارضة ولكنها ليست معارضة خيالية كاتي فعاد حضرة
الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر على حضرة الشيخ المحترم حافظ رمضان
بك كما أنهم لم تكن معارضة غير عملية فإني سأبني على أن أقدم إليكم إلى المل
العمل . وليست معارضتي معارضة اليائس لأنني وأنا أكلهم تملأني العقيدة
إلى أني سأصل لا إلى إقناع المعارضين فقط بل إلى إقناع أصحاب الشأن
أنفسهم من الوزراء والمفوضين بعدم التصديق على الماهدة .

الإنسان بطبيعته منور ولا يد هذا القنود فاسمحو لي أن أعطي هذا
القرند الوقت الكافي لأبني مني لأنني إذا تركت هذه المنصة وهذا القنود
بأق في نفسي ربما قلتي .

لذلك إشفاقا عليه من سماع أمين المرضى بل أوجب وجود غم خاص له لمرور القاعة ونص عليه كتابة .

أما من جهة الطرق العسكرية فانا لا أوافق المترضى على إنشائها لفداحة تكاليفها لأنه لا يصح أن يكون الاحتياط المالي عبقة في سبيل الحصول على الاستقلال وأن البلد التي تأسد الاستقلال وتضن بالمال في سبيله غير جديرة بالاستقلال .

إنما ألفت نظر حضراتكم إلى أسلوب التمرير الذي يلجأ إليه المناوون البريطانيون .

كان مفاوضونا ومفاوضهم على نظام مودة ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان المفاوض الإنجليزي يفرض عدم قيام المفاوض المصري بما يتعهد به فاحاطوا لذلك في الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثامنة حيث نص على أنه «يجوز نقاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر يتألف منهم لجنة يحددها جميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من الوقت البدء فيها إلى حين تمامها وقبول شروط والتصميمات ورسومها» تخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة .

كان على المفاوض الإنجليزي أن يحافظ على كرامة المفاوض المصري ويتأكد من أنه سوف ينفذ ما حصل التفاهم عليه ولكنه حرص على إثبات ما يريد أن يتقاضاه حتى لا يكون علائق في المستقبل ويحيل إلى أنه قد تطلبت الزمن وأنه قد لا يجد بين طرفي عين وانتهابها المفاوض المصري وقت التنفيذ . ليس هذا فقط فقد جاء في الفقرة المذكورة : «ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أديار إنشائها كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أي وقت أثناء سير العمل .

من ذلك يتضح أنه يحق للإنجليزي طلب تفسير شكل البناء أثناء العمل لأنه يريد على شكل خاص .

أنا لا أخرج من ذلك وإنما أترض على الروح التي أمّلت على المفاوض الإنجليزي الإيمان في هذا الاحتياط مما جله يطلب من المفاوض المصري ما يطلبه في الوقت الذي يمد إليه يد الصداقة وأن تم روح المفاوض الإنجليزي على منتهى الاحتياط الذي لا يصدر إلا من انهم .

ذكرى هذا بمحكمة الحذاء والثاقبة التي قالها المغفور له دولة سعد زغلول باشا .

كان من جراء بيانات محلى مكرم ميب باشا أنى غرت رأي .

هجرة الشيخ المكرم محمد أحمد الشريف بك — لاحظ وأنا عضو في لجنة الشؤون الخارجية أن حضرة الشيخ المكرم وهيب دوس بك غير رايه قبل أن يحصل على المعلومات التي طلبها من حضرة صاحب المحلى مكرم سيد باشا .

أتى شريكنا إلى المحامى لحرير عقد شركة لتنظيم علائقهما في المستقبل وأتملها في الحياة أن يبتدأ سنوات شركاء فيضع المحامى سبه التية شرطا يقول فيه إنه إذا اغتال أحد الطرفين الآخر تكون الشركة المختصة بالفصل في النزاع هي محكمة كفا .

فيه ض الشريكتين على المحامى بأنهما متفقان ولا يطعن أحدهما في مال الآخر ولا داعى لهذا الشرط فيقول لما المحامى هل اتقا واتحان من استمراركما على هذا الحال من التفاهم طوال مدة الاتفاق ؟

إن الغرض من كتابة المقد هو اتقاء حالة الخلاف . وأذكر حادثة في هذا الصدد كان قصدي فيها أخوان لحرير عقد بينهما وكان الأخ الأكبر يرى في الأصغر ابتنا له كما يرى الأصغر في الأخ الأكبر أبا له . فلما أن وضعت شرطا احتياطيا لحالة الخلاف — وهذا واجبى — أبدأ ذكر هذا الشرط فقلت لما إنكما إذا استطعنا ضمان اتفاهكما الآن فلا تستطيعان أن تضمتا حياتكما واتفاق الورثة بمدكما فنلركل أن تبقىا هذا الشرط .

سأرى حضراتكم من أين جاء الطعن على المعاهدة فيا تضمحه ولم تكلمه الحاضر .

إن عقيدتي الثابتة هي أن الاتفاق واجب والمعاهدة إنما عقدت لتسوية الخلافات في الحقوق إذا حدثت خلافات في المستقبل .

إذا حدث خلاف فإن العيان لصيانة حقوقنا ؟

إنى لا أقصد حقوقنا المكتوبة فقد كانت هذه الحقوق مكتوبة إلى وقت قريب وكانت مدمسة . وأستشهد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد تضمن أربعة محفظات تشيبت وتولدت فأصبحت سيطرة كاملة على البلاد مما كان عمل خلاف دائما يترقب الفصل فيه على صلاية وقوة الوزير المصري مع المندوب الساسي . فهل كان مكتوبا ماتشتم من هذه التحفظات ؟ ألم يطلب اللورد لويد الأساطيل من أجل قانون العمد وقد اتضح أنه فعل ذلك على غير رأى حكومته ؟

لهذا أريد أن أجيب طلب حضرة الشيخ المكرم الأستاذ حسن عبدالقادر وأبحث المسألة من الوجهة العملية لا الخيالية .

ما الذى يتقارب هذا المعاهدة من الطريق العمل ؟ لما تيقظت في عاصمة المحامى أثلى ما استرعى نظرى أن هذه المعاهدة كانت حريصة حرصا عجيبا على كل تفصيل دقيق يتعلق بحق يتقاضاه منا الإنجليزي .

هنا ما اطلمت على ما جاء في الفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة تيقظت في حاسة التشكك فقد جاء فيها ما يأتى :

«تكون الأراضي والسكان وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة. وفضلا عن ذلك تختم بجنود وسائل الرأحة المقبولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب .»

انظروا كيف حرص المفاوض الإنجليزي على مراعاة حقه بأن حتم إيجاد ضمير القاعة ولم يكف بأن يعنى المريض دور الضلع في المستشفى المصد

دعوت العصبة تلك الدولة دعماً إلى الكارثة لا حياً في الإنسانية ولا حياً في العدالة وإنما لتحقيق مطامع الدول المشتركة في العصبة، فلما وقمت النكبة ماذا رأينا ؟ رأينا الدولة البريطانية لسوء الحظ بعد أن ألبت على إيطاليا اثنين وخمسين دولة تسعى إلى المدول عما تقهذه من إجراءات ضدها مما جعل بعض دول أمريكا الجنوبية الصغيرة تأفف بل تحجل أن تنسب إلى هيئة هذا قانونها الأدبي وهذا تقديرها للأدب الدولية وتكسب دول لا تقدر ولا تكثر كفترويل من العصبة غير أسفة .

هذه العصبة التي يضع دولة رئيس الوزراء تحتها في عدالتها للحكم لا نزع إلا مصالح الدول المعطى فيها ولا تعرف إلا القوة التي تسيرها مسخرة لمصالح تلك الدول .

وإنه بهذه الصفة كان على الأقل — ما دام أن هناك تقاضاً على أن عشرة آلاف جندي تكفي — وما دام أن الإنجليز يتقاضون غريم القناعة كان من الواجب والحالة هذه أن ينص على أنه متى أصبح في مقدور مصر أن تسع على قناعة السويس عشرة آلاف جندي مصري مجهزة بالذبابات والأسلحة والقواد والآلات أن ينتهي الاحتلال الإنجليزي .

ماذا كان يضير المفاوض المصري أن يضع لمصلحه هذه المادة تين فيه هذه المصلحة المصرية الهامة ؟

هل يمكن أن يكون هذا قد تركه هؤلاء وهل فات المفاوض المصري أن سيلقى منازعة في هذا ؟ مستحيل إنما كان الإنجليز يتقاضون مصالحهم بذكر هذه التفضيلات دون أن تتقاضاهم مصلحتنا .

سألتني أحد إخواني الذين هم عندي كرامة كبرى ماذا نعمل وماذا كان في مقدورنا أن نعمل إذا ما فرض أن المفاوض الإنجليزي أقام على رأيه وقال إما أن نقبلوا وإلا فلا اتفاق .

ماذا كنا نعمل ؟

أجهر لحضراتكم باعتمادى — وأما من أنصار المفاوضات — أن المفاوضين المصريين وهم من تعرف تاريخهم الماضي مرة تامة والذين كانوا يقودون الحركة الوطنية منذ خمسة عشر عاماً وعرفهم منهم ما لا يعرفون عن أنفسهم أقول إن هؤلاء المفاوضين مثل كثير من الإشتاق دقيقي الإحساس . تذكروا ما عاتته البلاد من قلق مدى أعوام طوال . تذكروا ما لاقته البلاد من أعمال الإنجليز . تذكروا الضحايا السديدة وهؤلاء الشبان الأبرياء الذين أريقوا دماؤهم في الطرقات والميادين . تذكروا ما أصاب العزة القومية والكرامة الوطنية من التمدل الإنجليزي في أعمال الحكومة . تذكروا كل هذا فقالوا لنترك ذلك للليب والقدّر لعل الله يحقق ظنهم في عصبة الأمم .

ولقد وازن المفاوض المصري بين أمرين : الخطر من عدم تحقيق عصبة الأمم لظنه والخطر من العودة بغير اتفاق . ومن ثم الرجوع إلى حالة القلق التي آتت بنا التهقير في المجتمع العام .

وازن المفاوض المصري بين هاتين الحالتين واستل المفاوض الإنجليزي هذه الحالة تشدد وتمت ، وكان قد تم في ضد المفاوض المصري

عصبة التبغ الغرم مؤسسة وهب دوس لك — هناحق وأنا أعطلت وبأصح خطأي . وفي الواقع ونفس الأمر أني عند ما دخلت اللجنة قلت إنني قد غيرت رأي بسبب معلومات وصلت إلى وقتي في اللجنة إنني متظر حضور ممثلين منكم بعيد باشا . فيلوح لي أن الأمر قد انحط .

انظروا حضراتكم ماذا حدث عند ما جاء دور المفاوض المصري في تقاضى حقوقه . وقد بينت لحضراتكم إلى أي حد تقاضى المفاوض الإنجليزي حقوقه حتى لقد بلغ به الأمر أنه نص في المعاهدة على غم القناعة ومن وسائل الراحة وبيادى الأماني بحقوقه . وغنى أن يكون قد نسي شيئاً فأضاف كلمة "وما أشبه ذلك" .

قلت لحضراتكم إنه لما جاء دور المفاوض المصري فيها يتقاضاه من حق قال إن احتلال القطعة العسكرية التي رخص بها جلالة ملك مصر لجلالة ملك الإنجليز ينتهي متى أصبح الجيش المصري كفيلاً بمفرده بالدفاع عن قناة السويس .

ثم ماذا بعد ذلك ؟ قال المفاوض المصري إنه في حالة الخلاف على هذه القوة في الدفاع عن القناة يرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم — وكان هذا النص غريباً كما أشار إلى ذلك حضرة النائب المحترم محمد بنى الدين بركات في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب .

يريد المفاوض المصري الاحتكام إلى مجلس عصبة الأمم وإلى عهد عصبة الأمم الساري وقت توقيع المعاهدة وما كانت هذه القطعة لفتوت نواب الأمة المحترمين عند المناقشة في المعاهدة فارتدت مناقشة في مجلس النواب رد عليها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بما يأتي :

"لقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء إذ أصبح موقوفاً بأن تصل قواتنا إلى الحد الذي يمكننا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة في قناة السويس وسلاتها ولا يمكن أن يطلب منا لأجل الوصول إلى هذا الحد أن تكون قواتنا على القناة أكثر من الحالة التي عليها القوات الإنجليزية وقد جعلت في المعاهدة بشرة آلاف جندي في الوقت الذي تصل قواتنا إلى هذا العدد لا يمكن الاستعانة ولا عصبة الأمم ولا أي مخلوق أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التي نستطيع الإنجليز أن يتركوا زود بأنفسنا عن حرية قناة السويس وسلاتها" .

سيدي دولة الرئيس ، أنت حسن النية جداً في أنه لا يمكن أن يتصور وجود مخلوق يقول لك إن عشرة آلاف جندي مصري لا تكفي للدفاع عن قناة السويس بالقياس إلى عشرة آلاف جندي إنجليزي وضعا الإنجليز هناك .

أنت حسن الظن بالناس جداً لأن عصبة الأمم التي ستعبر إليها هي التي أوقعت الحيشة فيها وقتت فيه من كارثة بل هي التي دفنتها إليها . وقد كان في مقدور تلك الأمة البائسة أن تصل إلى اتفاق يبقى عليها تعيش كما عاشت بعض دول إفريقيا في كنف إحدى الدول الأوروبية لولا ما اعتقدته من شرف عصبة الأمم .

أسئلة أخرى واستأذنت سماه في أن أقول ذلك لحضراتكم سائمه هل ورد شيء من هذا في محاضر جلسات المفاوضات للرجوع إليها عند الحاجة؟ فأجاب سلباً .

إنني ألاحظ بتقاضون حقوقهم بالنص عليها كتابة . أما نحن فليس أمامنا شيء إلا الاحتكام للعصبة .

وليس أمامنا إلا المفاوضات الإنجليزية كالمتري إيدن وغيره للرجوع إليه مع أننا نعلم أننا جميعاً عرضة لوقت فافنا نعمل إن ذهب المرجح الذي نرجع إليه ؟

مقبرة الشيخ المقرم على كمال ميشه بك - نرجع إلى النصوص .

مقبرة الشيخ المقرم أوستاوهيب روس بك - النصوص لا تنهيد إلا الاحتكام وكل الدلائل تدل على أن وسيلة الاحتكامين القوى والضعيف من أخطر ما يكون إذ تكون دائماً نتيجة من صالح القوى على الضعيف ونحن نعلم أن الأمم القوية تسخر عصبة الأمم بحسب الميثاق القائم اليوم .

ونحن نعلم أن فرنسا كانت مترددة في توقيع القوبات على إيطاليا وأن ألمانيا بعيدة عن عصبة الأمم ومع ذلك فقد استطاعت إنجلترا بسيطرتها أن تطلب اثنين وعشرين دولة على إيطاليا .

إن النصوص الخاصة بالمواد العسكرية الواردة في مشروع المعاهدة لم توضع مصادفة فإن الإنجليز أوفدوا مستشاراً فيا لتحرر ولقد أوضح حضرة النائب المقرم محمد بهي الدين بركات بك في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب كيف أن النصوص في معاهدة سنة ١٩٣٦ جاءت أوسع في مصلحة الإنجليز من نصوص مشروع سنة ١٩٣٠ ورأى أن هذا التوسع في النصوص مقصود من المفاوضات الإنجليزية .

تجددون حضراتكم في الصفحة السابعة في المادة الخامسة عشرة من المعاهدة التي قيل إنه كان ينسخ نسخها على قرار معاهدة سنة ١٩٣٠ - تجدون أن المقرم احتاط في كتابة صيغة هذه المادة فقال "أعني الطرفين المتناقصين على أن أي اختلاف يشأ بينهما يحدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسرها ولا يلتزم لها تسوية بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم" .

وبناءً على المادة السادسة عشرة يحدد ائتلاف الذي قد يشأ بين الدولتين في المستقبل "فإذا لم يستعمل الطرفان المتناقصان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها يعال ائتلاف على مجلس عصبة الأمم الفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة" .

نحن الهامين نقيم الفارق بين قانون المرافعات وقانون الموضوع . فغافلون للمرافعات في هذا الصدد هو عهد العصبة ، أما قانون الموضوع الذي يطبق في حالة كفة الجيش فهو قانون العصبة الساري الآن . يجب أن نساوياً سعى بأن هذا الصبي لم يوضع عبثاً لاجل المقرم الذي يضيف جملة على عبارة مكتوبة لا يضيفها إلا لفصد فلذا أضفنا إلى ذلك أن النصوص الأخرى

التي رأى إزاء ذلك أن يختار بين أهون الشرين فأقدم على الاتفاق لا لأنه وثيقة شرف كما قال دولة الرئيس في أول خطاب له بل لأنه أهون الضررين . وثبات المفاوضات المصرية أن عناصر الفساد التي دبت في مرافق البلاد جميعاً قد اندمجت بإعتماد الجميع وإذا كان لها بقية في الظروف الحالية ما يسمح لرجال الحكم بالقضاء عليها قضاءً مبرماً .

وقد طالب الإنجليز ألا تجري المفاوضات إلا مع الجبهة المصرية التي كان يجب عليها أن تلمعن للمفاوض المصري بأنه إذا ما عاد بغير اتفاق فلن تكون هناك فترة يدخل منها خارج على هذا الاتحاد إذ لم يبق عنصر من عناصر البلد يسمح لهذا الخارج أن يصيبها في مقتل .

ولعل أكثر من البيان ، ولعل وأدأ مخاطب شيخ الأمة المقرمين كنت مفهوماً تمام الفهم .

فلو قلنا المفاوضات المصرية أن هذه الجبهة يجب بحسب الظروف أن تتساند وأن تشد أزر القادة المقاومين وأنها بهذه الصورة لا تجعل مقبلاً لتدخل غير مشروع ، لو قلنا المفاوضات المصرية كل هذا لعرف أن تشد المفاوضات الإنجليزية هو سلاح ذو حدين وأن المفاوضات الإنجليزية كان ينبغي قطع المفاوضات أكثر من المفاوضات المصرية . لأن النصر مكفول لأشد الطرفين مجازفة .

لقد اتصلنا بأمة حياتنا مرتبطة بالاتفاق معها .

وحياتنا دائماً مرتبطة بالأمة الغالبة في العالم وقد قدر لنا أن تكون أجيالنا وثيقة الارتباط مع الإنجليز وهم أمة لم يعرف في استعلاها البشع الخسيس فهي لا تفرض جزية على الأمم التي تستعمرها ومن باب أولى فهي لا تخرض جزية على الأمم التي تتحالف معها . وهي فوق ذلك لا تتقاضى مؤونة عسكرية من مستعمراتها - ولو أنه حصل في الحرب الكبرى أن الهنود ساعدوها بالمال من رغبة فهم وكل ما تريده الأمة الإنجليزية التي تطورت واقتسمت أملاكها هو أن تحتفظ بإمبراطوريتها الواسعة التي لا تقيب عنها الشمس . ولقد أصبحت لمصر أممية في هذه الإمبراطورية وهي تأمن مواصلها . أمة هذا شأنها لا يمكن أن أخشى جانبها في التفصيلات . لا أخشى جانبها إلا إذا ما بلد منها سوء النية في الصحر برجمسة .

لقد افترض حصول خلاف بيننا وبين الإنجليز في المستقبل .

فهل احتاط المفاوضات المصرية لهذه الحالة ؟

سألت حضرة صاحب المصالي وزير المالية عما إذا كان قد حصلت مناقشة بشأن مسألة البشارة آلاف جندي مصري التي تحمل على الجنود الإنجليزية في منطقة القناة فقال لقد تم بشأن اتفاق شفوي فقلت هالذا إن كان إنهاء الاحتلال متوقفاً على إرسال هذا العدد من الجنود فلماذا لا نرسل عشرة آلاف من الجنود إلى منطقة القناة من الآن ؟ فقال لا يمكن هذا لأنه يجب أن تكون الجنود مجهزة سلاحاً ممن ليس عندنا في الوقت الحاضر ومزودة بالذخيرة والآلات والوقود . قلت حسناً وبعد ما سألته

حضرات الإخوان :

أما أن الاتفاق والماهدة مع الإنجليز وإجابه على مصر بالنسبة لمركزها فهذا لاتزاح فيه والخلاف بيني وبين من يريدون منك التصديق على هذه الماهدة أنها كانت تصلح لولا يجب أو عيان وحتى تقطعوا بأنى لاتنكم من مكان هذا من هو ، أعتقد إليكم برأى حضرات أعضاء الوفد الرسمى القوافض الذين يرغب أنهم ارتبطوا بتوقيعتهم ما أسكنهم أنى يخفوا موافقهم - وهم مصريون قبل كل شئ - تنكم من حضراتهم كلانا رسميا حضرات صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وصاحب المصالح الحكم سعيد باشا وصاحب الدولة محمد محمود باشا وصاحب الدولة إسماعيل صدق باشا وصاحب المالى وأصف ظلى باشا وحضرة المحترم الدكتور أحمد ماهر لانا قال هؤلاء ؟

ولا تنسوا ما سبق أن قلته حضراتكم من أن رجال المفاوضة كانوا ككل مفاوض يترقب الأمور فإذا بدر من أحدهم ما يميل على تعامل كان سببه بسيطا هو أنه عند المفاوضة وظهر العيب فضل الحجة .

وزعت على حضراتكم مضايح جلسات مجلس النواب فتجدون في المضبطة الثالثة في الصفحة الثالثة صاحب الدولة محمد محمود باشا يقول من كلام طويل :

"وقد هذه القيدود ما يتقارب وما أنهم من معنى الاستقلال" دولته يقول هذا الكلام بعد توقيعه على الماهدة . إذن فدولته يفهم الماهدة على أنها ليست وثيقة الاستقلال . ودولته ذهب في تفصيل ذلك فيقول "وفيها ما ربما يشعر المصري بأنه قصده به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر ما قصده به إلى تنظيم دفاعها من نفسها وإشتراك حليفها في الدفاع عنها". وهذا صحيح لأنه ولو أن طريق المصير يمرر تمهيدا لاستطيع السفر الجبلين بالسيارة إلى أسيوط ولو أن ذلك تمهيد طريق الإسكندرية من وسائل العمران إلا أنه من غير المفهوم أن يكون طريق "مصر" قنات وطريق "قنا" - القصير" وأردا ذكرهما في الماهدة بقصد الدفاع عن البلاد ولكن الحقيقة أن السبب هو الاحتياط ضد مصر لا التأمين على مصلحتها . ولا يجب في ذلك ما دعنا طهرى القلوب فنصل على تنفيذ الماهدة بكل إخلاص من جانبنا وبذلك يزول القلق ما قد تأتى به السنين . لكن العيب أنى مع هذا الاحتياط أترك مطلقا في حق من القوب المجهول كل ما يتناقض بمصلحة مصر وهذا سياتى بيانه عندما أفرغ من ثلاثة أقوال حضرات المفاوضين .

يقول دولة محمد محمود باشا بعد ذلك في نفس الصفحة :

"لكن ماضية منذ نهضت في سنة ١٩١٩ وما جرت اختلافها على مشروعات الماهدة التى انتهت المفاوضات إليها في هذه الأثناء من تضييق لها وإرتداد عنها إلى ما دونها وما أدى ذلك إليه من تعطيل الإصلاح في سراقق البلاد المختلفة ، كل من شأنه أن يذهب الإنسان إلى النظر بين الواقع الماهدة الحالية وإن من يصف من العمل تصديها" . فقولته يقول صراحة إن في الماهدة ما يتناقض مع الاستقلال مؤيدا في ذلك القرار الذى أصدره حزب الأحرار البعثوريين ، وقد رأى ملاحا لقبول الماهدة سرعة الجبه في التعديل .

ليست مصحوبة بمثل هذه الإحاطة بل أنا بارزا أن الإنجليز يقصدون معنى معينا . المعنى هو أن المصبة بعد أن قتلته في حل مشكلة الهبة وتغذت كل كرامة لها كقوة دولية للهة الذى فى بدأت بلجيكا في هذه الأسابيع تسلب وهي البلد الذى ضمت المصبة حيادها وتسمى قضان الكرامة إلى دول أمريكا الجنوبية ودول أوروبا العصرية تلك التى أظهرت عدم الثقة بالمصبة وانسجبت نها - المعنى هو أن المصبة قد تحتاج إلى تعديل بعدها بما قد يتطور في يوم من الأيام إلى وضع قوة دولية تحت تصرفها لنفهم أعضاء المندى بالقوة . هذا الاحتمال الجيد هو الذى جعل المفاوض الإنجليزى يتم أن ما يطبق علينا كقانون موضوع هو عهد المصبة القائم وقت التوقيع على الماهدة .

باحضرات الشيخ المحترمين ، لم يكن ليمنى هذا القيد يتنا وأنا من أنصار الاتفاق لولا أنه دلى على أن اليد التى كانت تنكب من جانب الإنجليز وعلى أن الراس الذى كان يفكر من وراء هذه اليد كلاهما كان يفتى من الإنوايا غير ما يظهر وغير ما كتب فلوالب المفاوضين المصريين بإظهار الرد فكان تحرير الماهدة على هذا الأساس وإزاء هذا توجهت خيفة .

باحضرات الشيخ المحترمين ، إلى بمناسبة هذه الماهدة وبمناسبة اشتغال بالأمور العامة قد غرت ودرست تاريخ المسألة المصرية فإذا بها تتلون كل يوم بلون جديد يؤدى في ظاهرها إلى مسوخ لبقا يد الإنجليز في مصر للمحافظة على طرق المواصلات .

عند ما أحسست هذا الإحساس ووجدت هذه الثابتة لاتتلول خطوط المواصلات لفظ تبينت أنهم كانوا يقولون غير ما يضمنون وأنا لا يضرى - وما أقوله الآن يؤخذ على - أن يكون الاتفاق صريحا واضحا على أن قناة السويس لازمة للمواصلات الإمبراطورية البريطانية يجب الاحتفاظ بها لدى الإنجليز احتفاظهم بجبل طارق ويجب أن تكون لهم فيها قوة مستديمة ولو أن المفاوضين المصريين كانوا عند هذا التقدير وصحوا للإنجليز بهذه الحقيقة لأخذوا في مقابلها في السودان والانتيازات الأجنبية ما أردنا ولكن الذى حدا بمفاوضينا إلى عدم إقرار هذه الحقيقة هو ارتباطهم بما أبوه لآمنة والدعاهم وما قاله الزعماء من أن الاستقلال التام لا يتحقق إلا بعد جلاء آخر جندي إنجليزى من الأراضى المصرية .

لقد ارتبط الزعماء بهذه الأقوال ولو أنهم فقهوا التقدير الصحيح للوقت الذى يقدرة نحن الآن لا الذى يقدرة الدعاهم من أن قناة السويس وحراسها لازمة للإمبراطورية البريطانية ما دامت تمشي هذه الإمبراطورية وصاروا الناس بهذا وانفقوا مع الإنجليز على تسوية تقوم على هذا الأساس لما وجدت هذه الرمايل التى ستكون موضوع كلامى وهى التى لم يضعها الإنجليز إلا لتكون سبيلا للساموة في المستقبل إذا طلب إليهم الجلاء .

(رعت الجلسة للاستراحة في الساعة ١٢ و البقية ٤٠ ساء وأعيدت في الساعة الأولى والبدقية الخامسة ساء) .

ياحضرات الشيخ :

من غير نزاع لا يوجد مفاوض إلا وأراد أن يصل إلى كل ما نصبوا إليه البلاد قالين تكلموا رسميا وتكلمت أقوالهم إنما قالوا إنهم قبلوا أو اضطرروا إلى قبول المعاهدة مقابل مزايا كثيرة وأنا لا أدري ماذا كان لصاحبي الممثل حمدى سيف النصر بأشياء كثيرة وأما أن يقولوا إنما تكلموا رسميا عن المعاهدة ٢ وعلى كل حال الفارق بيني وبين الذين وقعوا المعاهدة أنني أرى أن المزاي التي يقولون عنها لا توازي العيوب التي يمتنعون بها .

ياحضرات الشيخ :

إن أهم هذه العيوب هو ما تتناوله ألسنة المتكلمين وأقلام الكتّاب بوصف أن المعاهدة احتلال بوجود جيش أجنبي في مصر . وقيل في وصف هذا الاحتلال إنه احتلال مشروع أو احتلال غير مشروع .

ولا يوجد في القانون الدولي احتلال مشروع إذ هو لا يعرف الاحتلال بتاتا لأن الاحتلال في عهده عمل وقبيح والملكية استعمل . ولم يقل الإنجليز في يوم من الأيام من احتلالهم إلا أنه مؤقت ولذلك أشار رجال الحزب الوطني في جميع احتجاجاتهم إلى الوعود الستة والسنتين التي قطعها رجال الحكومة البريطانية في مناسبات شتى فقد كانوا يستندون وراء كل حالة يقولون إنها بطبيعتها وقبية وبذلك يوطنون احتلالهم فبدأوا في مصر أولا بدهوى أن الاحتلال كان لقمع الثوار وتأييد العرش ثم تدرجوا في دعوام حتى إذا كان عام ١٩٠٤ قالوا إنهم موجودون في مصر لاحتفاظهم على مصالح الأجانب بعد أن مكثوا المالكين المخطئين من الاحتلال على اختصاص الحاكم الأهلية . وقد كانوا إلى ذلك الوقت يظهرون الوزراء ويسندون موظفين يأترون بأمرهم ولم يحن عام ١٩٠٤ حتى حصل الاتفاق الذي بين إنجلترا وفرنسا فنفس الإنجليز الماذير واعتبروا الاحتلال في مصر وقبيحا وهم أحرص ما يكونون على إيجاد الماذير التي تبررها السياسة الدولية . فإذا وقع حادث بين فرنسا وإنجلترا قالوا إن وجودهم في مصر يستدعيه سبب دولي في حين أنه لا توجد مصالح دولية تستدعي هذا الاحتلال بل هم يريدون دائما أن يرضوا الأسباب وينسوا الماذير حتى لا تستند صفة الاحتلال . ولأول مرة غفلت المساعدة الحالية في الجوسها للاحتلال لا ينفي إلا بزوال الإمبراطورية هو المحافظة على سلامة المواصلات وهو سبب يستحيل أن يزول ما دامت صحتها مستمرة مع أستراليا والمند .

وهذا السبب كانت هذه المساعدة ، مادة المواصلات والقوة العسكرية ، من أشد وأهم المواد في عمرها . تساهل الإنجليز في كل شيء إلا في هذا فقالوا إن الجيش البريطاني يبقى ولا يخرج إلا إذا كنتم قادرين على الدفاع عن القناة فإذا اختلفت معهم في مقدورنا على الدفاع — لا كما قال دولة رئيس الوزراء بشرة آلاف جندي بلا محضر ولا نص — رجع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه على أساس العهد القائم وقت توقيع المعاهدة .

أوجد الإنجليز سببا قايلا للزوال الإزوال الإمبراطورية البريطانية .

وقال دولة صدق بشا وكان في قوله أحرص في البحر . قال في الصيغة المشترين من المضطحة الثالثة : "فإننا المعاهدة خطوة كبيرة ولم نقل إنها الاستقلال تمام بل أنه . يقول المقررون إن مصر لم تستعد القاعة كلها من الظروف السياسية التي صاحبت المصادات " . وقال دولته : "تختلف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين ينجحون إلى أن المعاهدة المطروحة على حضراتكم هي بمثابة تنظيم الاحتلال " . وقد كان دولته حريصا على أن يكتب اللغة التي لا يفهمها إلا الحفيص ومع كل فإن مقالته دولته هو ما أقوله فالمسألة كانت تتطلب ضاغط وكانت تدعو إلى التشنج كل التشدد وليس من روح الود والصفاء أن يمدد المفاوض الإنجليزي إلى عدم كتابة ملاحق أو محاضر ترصد فيها المفاوضات التفصيلية فيعيد مصر بينا يشدون منها في كل الضغائن التي يتقاضونها منا فإنا لم نحط لتدوين ما كانت يجب تدوينه في محاضر الجلسات .

وقال صاحب المطالي وأصف غلى باشا وزير الخارجية وأحد أعضاء الوفد الرسمي للمفاوضات وهو رجل يجب أن يكون سياسيا في تمييزاته . قال في الصيغة الثالثة من المضطحة الثانية وهو يورخ الحركة الوطنية وبعطية الحال لا يمكن أن يقول كلاما غير ما يقصد ولكن رغمنا من كل احتياطات في كلامه ورغمنا من صلاحة لنته السياسية ترونه حضراتكم يقول : "إن هذه المعاهدة فيها ولا شك تصحيح ظاهر لمركز مصر الدولي من وجهتيه القانونية والعلمية " . ترون حضراتكم أنه لم يستطع حتى في سياق الحديث أن يقول إن المعاهدة تحقق الاستقلال .

وتكلم سالي حاسي عيسى باشا وعلى قدم ما كان محال وأصف غلى باشا مقلدا سياسيا كاتب . سالي حاسي باشا صريحا في تمييزاته لأنه مقتر الجبهة فرأى أن المعاهدة حققت معنى الاستقلال .

وهناك شخصية لها وزنها واعتبارها من كافة الوجوه كشخصية ظلت في جانب المكافئين من أول الأمر إلى اللغة الأخيرة وهي شخصية حضرة المحترم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وأما أنكم من خريف الشخصية لحضرته في عام ١٩١٩ ومن هذه الخبرة في عام ١٩٢٩ ثم من خبرتي العامة له من ذلك التاريخ إلى الآن فلا يمكن أن ينازع إنسان في كفايته العقلية ولا في استمداده الثقافي ولا في مقدرة الوطنية ، وقد رأى حضرته أن يقل عن التقاليد فيترك منة الرئاسة ليحيى بينا فقت التقاليد ألا يقال لاحتلال أن يكون له تأثير في نفوس حضرات الأعضاء عند التصويت .

قال في مضطحة الجلسة الرابعة صفحة ٣٣ : "إن للمساعدة مزاياها العظيمة الكبيرة التي دعت إلى قبولها ، ولكن هذا لا ينافي أن بها قصا وجوبا في نواح كثيرة " . فالدكتور ماهر يقرر أن المعاهدة مزايا كما أن لها جيوبا ، ولكن لم يقل على كل حال إنها وثيقة الشرف والاستقلال ، وكذلك لا يمكن أن يقال إنها وثيقة الحق والاستناد كما قال سيقو القصد الراغبون الصديق في الماء العكر ، ولكنها قصد وسط بين المالحين فهي نتيجة مفاوضة والمفاوض ساموم بيع ويشترى في يقول إن الصيغة طيبة في النهاية دعت إلى قبولها المزاي الموجودة فيها ، ولكن كل هذا لا ينافي أن بها قصا وجوبا في نواح كثيرة .

يطلبون تأمين المواصلات . خذوه مؤبدا . خذوا التأمين كيفا كان .
خذوه لاكتسب مقابلته ما خسرته في التواضع الأخرى .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : لم يظن أحد على إسبانيا وهي بلد كبير
رغمها عن العودة القائمة بها — لم يظن عليها بوجود جبل طارق فيها
ولم يظن على بعض الممالك الكبرى بأنها كانت تغطي مقابلتها مثل هذا
الاستيلاء .

فلو صار حكامهم وصار حوتنا لكان هذا أجدي واقع .

إن ما قرأته في الماشي من جلاء الجيش الإنجليزي جلاء تاما مستحيل
التحقق ما دامت هذه الإمبراطورية تعيش وما دامت مصلحتها في أن
الثبات تبقى .

حضرات الشيوخ :

ماذا يفيد وجود عشرة آلاف عسكري حول القناة ؟ إن الغناب في هذا
الطريق من التفكير والكتابة يدعو إلى الرجوع إلى الكتاب الأخضر من
أنهذه الفترة كانت في سنة ١٩٣٠ م تساية آلاف عسكري فزيت في سنة ١٩٣٩
إلى عشرة آلاف عسكري للظروف الطارئة .

إن كان الأمر متوقفا على عشرة آلاف جندي فهذا العدد يمكن أن
تحمسه إنجلترا من البلاد المجاورة لمصر والتي تسيطر عليها مثل فلسطين وعمان
ومالطة .

من من حضراتكم يتصور أن دولة قريبة أو بعيدة تستطيع أن تجند جيشا
وتبعت به إلى القناة قبل الإنجليزي ؟

القناة في الواقع في غير حاجة إلى جيش وفي غير حاجة إلى الدفاع عنها
بريا . فظنية واحدة تلقى من طائرة تكفى لتعطيل الملاحة فيها .

إن لمنا بشرط الإيجاز بقاء عشرة آلاف عسكري في منطقة القناة
شرقا أو غربا ؟

في الكتاب الأخضر وفيما قبل مجلس النواب وفي تصريحات الزعماء المتكررة
من سعد وعلي ورشدي وثروت والناصر جميعا كانت تصريحاتهم أن
الاستقلال لا يمكن أن يكون مع وجود جندي بريطاني في مصر .

أصبحت هذه عقيدة قالها الزعماء فانقلبت من الزعماء إلى العامة ثم من
العامة إلى الزعماء فما استطاعوا أن يبدلوا عنها .

لهذا أراد المفاوض الإنجليزي أن يجارى المفاوض المصري فيشرط وجود
الجيش الإنجليزي في منطقة القناة لمجرد جسده في المستقبل أساسا لمساومة
جديدة إذا احتاج إليها .

إذا كان الإنجليزي أيا الإخوان يريدون المحافظة على القناة فهم في غير حاجة
إلى عشرة آلاف أو عشرين ألفا من الجنود بل في إمكانهم أن يحافظوا عليها
برفع العلم البريطاني فوقها فيعلم الجميع أن من يشرب منها يصادى الإنجليزي
ويصادى قوات الإنجليزي واساطيل الإنجليز والديونيون (Dominions) ولكنهم
كانوا فيا يطلبون من إعطائهم نقطة عسكرية فيأرونا في هذا الخط السياسي
الذي سرنا فيه .

إذا خرجوا الآن فما الضمان من أننا لا نتنقض عليهم ؟

من منا نرى أنهم في أثناء الحرب الكبرى جيشوا في مصر ما يزيد على
نصف مليون عسكري فهل يمكننا بجاراتهم بإعداد هذا العدد الذي قتلوا
لزومهم للدفاع من الفتاة ومن مصر ؟

إن مركز مصر أمام بالنسبة للإمبراطورية البريطانية يستلزم حتما صداقة
هذه الأمة فإذا خيبتا الإنجليز أصبحوا ولا حاجة لهم في بقاء جندي واحد .

ولكن ونحن نكتب ونهطم لم جميع الضمانات لمنا لم يتقاضى المفاوض
المصري منهم ولو على الأقل ضمانات شكلية ؟

يا حضرات الشيوخ :

خذوا السودان مثلا .

أرجو ألا تفصلوا وأتم في مقاعدكم الوثيرة تنتظركم في الخارج سياراتكم
القاهرة تنتهبوا إلى منازلكم العاصرة بالآلات والراش .

لا تفصلوا وأتم تنتقدون في أنفسكم أنكم تملكون أزمة الرأي في هذا
البلد بل تترشوا ولوجوا إلى ضمايركم .

سيكون من مقتضى هذا النظام أن ابن وابنتك يجب أن يبعد لأن الروح
الشعبية في الدولة لا تقوى إلا بالتجنيد .

لقد انحط مستوى الجيش المصري بما ابتدعه لنا الإنجليزي من نظام الديل
السيف الذي يقتدى فيه الرجل حقه في خدمة بلده بل وأجبه في ذلك
بالمال ويسقي حتما في هذا النظام .

تصوروا حضراتكم أن يكون أنبالا تحت سيطرة وامرة حاكم السودان
العام الذي ليس لنا عليه سلطان بأى وجه من الوجوه .

سيتطلب ثبوت حكومتكم بسند من أنبالكم ولا تفكروا أنهم من أبناء
فلاحكم كما هو الحال في الجيش الحالي بل أقول إن ابن وابنتك سيكونون
جنودا ضمن هؤلاء فينبغيون إلى مجهال السودان وسيكون لهم النصير في الدفاع
من البلاد .

ولكن أين هذا الفخر وهو إذا غادروا الحدود المصرية انقطعت كل صلة
بيننا وبينهم فلا نعرف من مستقبل أحد منهم أمرا وليس لنا فيه كلمة ؟

أما كان يستحق هذا بيان في أحد الملاحق ؟

إذا كانت الطرق والنجارى التي تمهدنا بها يعمل لها حساب بالنسبة
لنقل وزن السيارات التي تمر عليها . فهل يصر أن يبنى بكل هذا وأبناء
البلاد وأولاد أكادها وأموالها التي تنفق على هذه الجيوش تكون منقطعة
الصلة برجالنا ووزاراتنا حريتنا ؟

اتركوا هذا . اتركوا ما يضاكم به على حقول من لا يفتقر . فقد قال
الإنجليزي وسوام إن حاكم السودان وكيل من حكومتنا وأى وكيل ؟

لقد كان لنا وكيل وكان تعيينه قبل أن تستجد الأزمات نصيب اليتيم
على مائدة القمم إما كان لنا عزاء واحد هو أن حاكم السودان كان موظفا
مصريا أى سر دارا للجيش المصري .

إذن بحسب هذه الاتفاقية ويوسف كونه حاكما عاما هو مستقل عن الإدارة المصرية ولو أنه يمين بأمر عال ولكن الحكومة الإنجليزية هي التي تزعمه ولا يقال إلا برضاها .

وما زاد الطين بلة ما استبعد في سنة ١٩٢٤ عند ما جاءه الإنذار بفصل السودان عن مصر تماما .

أما كان هذا المركز المحزن يستحق من عناية مقاضيتنا ما ينال به ملحقا في المادة الخاصة بالسودان ؟

لا يوجد لمصلحة السودان ملحق ما ولكن بما يوسف له أن يكون لمصلحة الطرق التي تمهدنا لإقحام بها سنة عشر ملحقا .

لحت هذا من بين سطور المعاهدة ولو أننى من أشد أنصار الاتفاق ولكن لا أدري محلا لأن نتمتع اعتمادا كبيرا على حسن نيات الإنجليز لأن المفاهيم لا غيبه .

كان يجب — ولو تخيلا — أن يعطى لنا بعض الضمانات .

الطرق تقاس بالأقدام ، والأوزان تقدر بغير الطن وحينما ، يمين دور ذكر السودان لا تذكر كلمة تفصيلية عن سلطانتنا عليه .

لا شك أن في هذا تعطيل لسلطانتكم هنا .

الحياة البرلمانية التي دفعت ثمنها غالبا إذا يكون الموقف فيها إذا ما تهم إليكم ووزير الحربية يطلب اعتذارات لجوشا بالسودان بناء على طلب الحاكم العام فهل تستطيعون حضراتكم الدخول معه في مناقشات أو تفصيلات ؟

مقرر الشيخ المحرم الأستاذ عباس الحلبي — نعم نقدر .

مقرر الشيخ المحرم الأستاذ د. دوس — أسمع من خلقى حضرة الشيخ المحرم الأستاذ عباس الحلبي يقول إننا نقدر على ذلك ولكن على الرغم من هذا أقول له إن ما يمكن أن نطالب به الوزير هو أن يعيدنا ببيانات من عمل قدم فضلا ولا يبق إلا استيفاء الشكل .

أعبرون حضراتكم ما وقع ؟ سمعت من حضرة صاحب المال مكرم عبيد باشا في بيانه يجلس التواب أن هناك اتفاقا لم يشمل المعاهدة ولا الملحقات — أن من حق مصر أن تمنع عن دفع الجزية — وأسميها جزية . فقد صار للسودان مليا جزية بعد أن انتهينا من جزية تركيا . ندفع له ٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا . وقد قال مالي إن لمصر أن تحطع هذا المبلغ بمجرد إرسال جيشها للسودان بعد موافقتنا على الهدنة .

ولكن هل إذا طلبت حكومتنا من البرلمان اعتداء لإرسال جيش للسودان واقتضاها بالآ لارسال الجيش إلا إذا كان هذا الإرسال متفقا مع كراتنا وافقت بذلك ، فهل تكون في هذه الحال أحرارا في قطع ما ندفعه للسودان الآن بحسب البيان الذي ألقاه معالي وزير المالية في مجلس التواب ؟

ألا يجوز أن يكون جواز الامتناع عن دفع الجزية متفقا مع نسبة معينة من الجيش ترسل للسودان؟ أى أننا إذا ما أرسلنا مثلا أوطرطين كان لنا جيلد الحق في الامتناع عن دفع ما ندفع . وأما إذا ما أرسلنا فقط

انقطعت هذه الصلة في سنة ١٩٢٤ وجاء النص في صراحة لا تحتمل الشك :

” يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان “ .

يعرف تماما قيمة هذا الكلام من جاس خلال السودان ومنهم من رجال الحكم الآن وزيران هما حضراتنا صاحبي المال أحمد حدى سيف النصر باشا والفرير على فهمي باشا اللذان قطعوا السودان على ظهور الخيل فهما يعرفان بمسألة كان يكلف جنودا وقت أن كان المردار موظفا مصرية .

كانوا والمهدة على من روى من أمثال هؤلاء الضباط العظام يسفرون في تبيد الطرق وشق القنوات والأعمال المهمة لأنه كان أخف على حكومة السودان أن تكلفهم بهذه الأعمال عن أن تصرف طليا المال .

فهل يمكن أن تكون الحال في حق الصداقة المقبلة أحسن مما كانت في سنة ١٩٢٤ ؟

كان من ضمن الأسئلة والردود التي تفضل بها معالي مكرم عبيد باشا في اللجنة أن أمن حننا أن نثبت ولا نثبت وأن مصر هي التي ترهب في إرسال جنودها إلى السودان فقلت له لماذا كان الإنجليز لمفاوضات مقاضيات سنة ١٩٣٠ مصممين تعصبا فاضحا على ألا يود جندي مصري واحد إلى السودان ؟

ولماذا في سنة ١٩٣٦ كانوا شديدي العطف على رجوع المصريين إلى ديارهم ؟

الجواب أيا السادة بسيط وهو الحدث المعلوم . ولما كانت المحشة متاعية للسودان ولا يمشى جانبها كان ما أرادته الإنجليز من طرد الجيش المصري إشعارا للسودانيين باقتطاع كل علاقة بين مصر والسودان فاندروا بالطرد والتوسع في زراعة القطن في الجزيرة .

من تابع الحركة الاقتصادية في السودان متكم يعلم أن مشروع زراعة القطن في الجزيرة قد نشل تماما ووجد الإنجليز أن السودانيين لا يصلحون للتعمير وشعروا بالحاجة الشديدة إلى اليد المصرية ووجب هودتها .

لغاية مقاضيات سنة ١٩٣٠ رفضوا عودة الجيش مع توفر هذه البواعث على هودته . وفي سنة ١٩٣٦ أصبحت يجانبهم أمة قبية طامعة تريد أن تأسس إمبراطورية وتحت يدها عدد كبير من الإفريقيين الملونين يمكنها تجنيدهم فتضاجعهم بالمعجوز فكان العطف على رجوع الجيش المصري إلى السودان لتحقيقا لمعنى الصداقة التي صادت المفاوضات وإننا تحقيقا للرضا الاستعمارية في أن تبقى منهم في السودان فيكون هناك الجيش ولا يملك وزير حربتنا أن يبدل من مصيره ولا إلى أى مكان أرسل لأنهم تحت تصرف حاكم السودان .

تنص المادة الثالثة من اتفاقية السودان الموقعة في سنة ١٨٩٩ على ما يأتي :

” تخضع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضا الحكومة البريطانية “ .

وورد في الفترة الثانية من المذاعة الحادية عشرة ما يأتي : « وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين وتوقيتهم غزوة للحاكم العام » أي أن براعة ترقية ضباط الجيش لا تختم من الملك

مقبرة الشيخ الهرموي **الحاكم على قهصبي باشا** (وزير الحربية والبحرية) - لا أبداً ...

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز وهيب دوس بك** - ما نقشه هو ما يدل عليه النص ...

مقبرة صاحب المال على قهصبي باشا (وزير الحربية والبحرية) - لا يكون هذا ، إنه مستحيل .

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز وهيب دوس بك** - إن وطنية حضرة صاحب المال الوزير تبلغه إلى أن يقول هذا . ولكني عالياً أقول ما تنطق به النصوص . وهؤلاء بقية المذاعة « وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم غزوة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند تعيينهم في الوظائف الجديدة الخ » ...

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز جبر الحلال سليم** - إن هذا خاص بالوظائف المدنية .

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز دوس بك** - لتركه التفرج . وكلمة الضابط جاءت خطأ .

إننا بالمعاهدة لم نتنازع من هذا الحاكم العام حق تعيين موظفي ولو كان وكيل مديرية . مع أننا صرنا بالمعاهدة أصدقاء متعاقبين . وكان ينبغي أن يكون لنا في السودان مأمورون . ومديرون وكلاهما . فلماذا كان الإنجليزي أصدقاءنا فلماذا ينقصون أنفسهم بتنازع أسر مل من بين رطل اللحم الذي لهم - أقول هذا على حدّ مثلهم الوارد في رواية شكسبير .

كل الذي لنا عند الحاكم العام في السودان أنه حين يوجد موظف إنجليزي كلف . وأثر مصري كلفه أيضاً . وتوجد وظيفة جديدة ورأيت أنه الإنجليزي كتبنا له نسأله : لماذا تركت تعيين المصري أنه أكفأ من زميله البريطاني ؟ فيردّ علينا ويقول إن الكفاءة مسألة تقديرية .

فهل بهذا يقال لنا : إننا أخذنا السودان واسترجعناه ؟

وهل يلزمي أحد إذا ما قلت : إنه خير لنا أن يبق الإنجليز على ما هم فيه هناك . إلى أن يأتي الوقت اللائق الذي نستطيع فيه أن نسترد حقوقنا ؟ فإذا ما استردنا السودان استردنا معه كرامتنا وحققنا حقيقة ، لا خيالا ؟

أما مسألة الامتيازات ، فهي أضل من وجهة التحرير . وأنا قاصر اعتراضاتي على التحرير . ولا أريد فيما أقوله أن أعود إلى شيء قاله الخطباء أو ذكره الكتاب - ومن غروري أن أجيد بعد ذلك جديداً أقوله .

نحن تحالف أصدقاء ، وزيد أن نأهز فلا أننا متحدون وأنا صرنا متحابين . فهل يجوز بعد ذلك ألا يقبل الإنجليزي أن يخرج قيد شجرة واحدة عن حقوقه التي يبعثها والتي لا أصل لها .

نصف أروطة كان لا أن نتزع من دفع أربعة آلاف جنيه فقط مما نتزع . لا يستحق هذا الأمر إذن عناية من المفاوضات المصرية وتفصيلاً كتابياً كالتفصيل الذي وضع من مواصفات الطرق ؟

اسمحوا لي حضراتكم - وأنا لا أود أن أخرج من هذا المكان حتى أقول كل ما في نفسي - إلى كنت من رأي المفاوضات في سنة ١٩٣٠ وإن أغضبت في ذلك حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك وأصحاب الملحقات وغيرها .

قد دلت الحال على أن الذي يطلب في السودان باسم البلاد لا تطلبه البلاد الآن ...

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز فائوس أندي** - ما معنى هذا الكلام ؟

مقبرة الشيخ الهرموي **أؤستاز دوس بك** - أرجو حضرة الشيخ احترام ألا يخطئ ، وأن يفتخر وهو يفهم ما أريد .

هل قرأتم - يا حضرات الشيوخ المحترمين - حركة التقلبات الإدارية الأخيرة ؟ والتي يبتكح فيها حضرة الأستاذ يوسف الجندى الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية - وإنه كان من بينها ضابط قل من التنازق ، أو بليس إلى أوسان . فترتب على تله هذا أن قلم استقالته لوزارة يوم ظهور حركة قلته في الجرائد .

ويمكن لحضري صاحب المال على قهصبي باشا وزير الحربية وأحمد حدى سيف النصر باشا وزير الزراعة أن يقولوا لكم - إذا شأنا - مبلغ ما يبيته المصريون من شركة السودان الضيبي . فقد عاشا هناك . ومقام الموازنة يستلزم ذكر هذا .

فهل يجوز أن أرسل برياتي ليكونوا تحت تصرف الحاكم العام السودان من أجل الوظائف الجديدة . ولفقدوا حضراتكم تماماً إلى الإحباط فذكر كلمة (الجديدة) . أي أن الوظائف الجديدة فقط هي التي يبين فيها الحاكم العام من المصريين ومن الإنجليزي . وليس في ذلك حد ولا نسبة ولا درجة ولا رتبة .

لقد سبق لنا أن دأبنا بحسبانة ملايين من الجنيهات في سنة ١٩٢٢ تمويهاً للموظفين الإنجليزي في الحكومة المصرية . ليتركوا وظائفهم . ولكن تناحر الأحزاب كان سبباً في إرجاع كثير منهم لمل وظائفهم .

لماذا لم يشترط مفاوضونا في الوظائف الموجودة الآن نسبة معينة للمصريين ؟ ولو من باب حفظ الكرامة . فيكون لأنسبة معينة في وظائف المديرين وكلاهما . وفي هذه النسبة علامة على وجود شيء لنا في السودان .

والكن قل ما يتقاضاه الإنجليزي فصلوه . وكل ما أعطوه لنا في ملحقاً في حكم التيب .

ثم كيف يكون لم امتيازات إذا ما تنازلوا عن الدفاع عن بلادهم وغلبوا على أمرهم لفساد أخلاقهم مثلا. هل يقول أحد هذا الكلام ؟ وهل يكون الضعف وفساد الأخلاق ، وقصدان المال سببا للاعتماد في بلدنا . من يقول هذا ؟

ومن قال إن عاكتنا لا يجوز لها أن تحاكم القضاة وقد زال الامتياز عن ادول الوسط ؟

لقد وضعت التفرع على هذا . ولكن حكومة ذلك الوقت عارضت فيه إرضاء للأجانب . وحالت دون وصول القرار إلى المجلس . وسيطلع حضرات أعضاء مجلس النواب على هذا القرار من جديد .

إن حضرة الأستاذ حافظ بك رمضان حسن الظن . لأنه بعد أن قامت الضجة على رئاسة المجلسات في المحاكم المختلطة ، وبشأن اللغة العربية ، تقدم بمشروع قانون لإنشاء المحاكم المختلطة بالإعلان عن ذلك ومضى سنة . فأحيل المشروع على لجنة الرافض . ولأول مرة رأيت هذه اللجنة تجتمع وتقرر عدم دستورية مشروع هذا القانون ، وتقدم تقريرها بذلك . ولماذا هذا ؟ قالوا لأن الأمر يخص بمحاكمة . وليس لمجلس حتى إلقاء ما هو موجود بمحاكمة .

حصل كل هذا لأن الإنجليز كانوا يظنون إيدينا وأرجلنا . وكان كل المفاوضات المصرية أن يصلح هذا . فكيف فاته أن يقرر من الآن في ملحق على إضافة قضاء جديد في المحاكم المختلطة في فترة الانتفال وأن تكون الرياضة في تلك المحاكم للمصريين . وأنه يجوز استعمال اللغة العربية في الأحكام .

قال أحد حضرات الخطباء كيف يحصل هذا . إنه يكون خلطا . إن هذا الأمر بيننا وبين الدول .

وماذا يحصل لفلنا ذلك . هل ترسل إيطاليا أو فرنسا أسطولا تهديتنا ؟

إنني حين كتبت تقريرى عن تلك المعاهدة كنت مثل الأبدى والأرجل بالإنجليزية لا بسواهم . وكنت أذكر أن ذلك في وجه الوزراء واحدا بعد واحد . ولكن في أثناء معاهدتنا مع الإنجليز ولفلنا هذا ما كانت فرنسا ولا إيطاليا ولا غيرها ترسل أسطولا . وهل سبق أن سمنا احتجاجا صادرا من فرنسا ؟ إن الاحتجاج إنما كان يخرج من دار المنعوب الساسى . لأن الإنجليز كانوا يحتفظون بهذه المحاكم ليسودوا على ما يتسلطون معنا بشانه في أمر هذه الامتيازات لذا وجدت مناسبة ليبحث هذه المعاهدة .

وهل إذا ما طلب وزير حقايتنا من الجمعية العمومية الحاكم المختلطة أن تعرض عليه تشكيل المجلسات ترسل له فرنسا أسطولا ؟ لا . إنما الذى وضع القبايل أمانا في أمر هذه المحاكم ومنع تخفيف شأن الامتيازهم الإنجليز .

والمفاوض المصرى يعلم هذا . وقد عانى الأمرين من ذلك . فكان يجب أن يبنى بهذا الأمر . وأى شيء عاد لنا به من مفاوضاته ؟

قالوا : إنه لم يبادر بعمل ذلك ولم يتنازل عن امتيازاته لأن ذلك لا يتفق والكرامة . وقد أشار إلى ذلك أسس حضرة الشيخ الفهم الأستاذ حسن عبد القادر . أى أنه لا يجوز أن يكون البريطاني في مصر أقل من الطبيب والروى وضربها لأن ذلك يكون فيه أساس بالكرامة .

إن قول هذا فيه سخريه بالقول . فكيف يكون تنازله عن الامتياز خفارا . فيه أساس بالكرامة . وهو غير مرفى على هذا . ما هذه السخريه بالقول ؟

ما الذى يفسده الإنجليز . إذا لم تكن لهم امتيازات . وهم — والحديث — ليس من بينهم قوادى ، ولا مهزوب أسلحة أو خدوات . فهم بذلك لا يشعرون بالقضاء . لأنهم إنما يعيشون لنا منهم — في غالب الأمر — بالتفصيل الذين يظنون انتقاء خاصا . فهم لا يهمهم إلغاء الامتيازات كما يهم الدول التي تبحث لنا بمحالة بن آدم . فلذلك ليس في المبادلة إلى التنازل عن امتيازاتهم انتقاص للكرامة .

وإزاء المعاملة الودية الناجمة من عقد المعاهدة كان ينبغي أن يقدم لذلك عربون من الجانبين لا من جانب واحد .

للإجحاف الذى أصاب مصر في مسألة الامتياز مثال أذكر لحضراتكم : فإن دول الوسط (ألمانيا وفرنسا) سقطت عنها الامتيازات في مصر بمعنى معاهدة قرسبايل . وكان العالون لمعين في تقاضى ثمن نصهم . فكان من هذا الترتيب أن تسقط امتيازات هذه الدول . ولكن لما مضى الزمن وجاء الألمان وغيرهم إلى مصر وجدوا الإنجليز أن الألمان يقدم بيد السكوى المصرى إلى محكمة عابدين مثلا ولم يأخذوا البوليس . ويظل يبنى يدى القاضى المصرى . ويتسارى في ذلك مع سائر المصريين .

حينئذ رأى الإنجليز أن يمدوا هؤلاء الأوربيين امتيازاتهم . ولكن إعادتها بإلغاء شروط قرسبايل تؤثر في مركزهم الدولى . فخلقوا نظاما جديدا . أترأى به مصر أن تقدم مخالفة مع دول الوسط بمقتضاها يحاكم رعاياها أمام قضاة صلبهم بغرض من الحكومة المصرية . أى أن الحكومة تعطى القضاة توكلا قسريا سياسيا . ولو أن هذا التوكلا عادى لا استطعت المطالبة بإلغائه أمام القضاء لعدم الرضاء الصحيح .

(ضحك)

حصلت هذه المعاهدة أيام تعطيل البرلمان . أيام وزارة دولة محمد محمود باشا فلم تعرض لذلك على البرلمان . ثم عرضت علينا أيام برلمان صدق باشا في سنة ١٩٣٣ . وكنت وقتئذ رئيسا لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وقدمت معها معاهدة أخرى طلب فيها الطليان أن يكون للبرابسين امتيازات .

أتعودون حضراتكم مبلغ ما خسرتنا بقتارنا الحزى ؟ إلى بذلك لم أجد نصيرا واحدا من رجال الحكومة بناصر التقرير الذى وضعت عن تلك المسألة وهو لا يزال محفوظا في سجلات مجلس النواب ومحفوفاته . وقد قلت فيه كيف لا يكون للبرابسين امتيازات إذا ما أوجروا قوتهم وحوافهم فمارهم ودافعوا عن وطنهم ولم يستطع الطليان امتلاكه ؟

توصل لذلك . كان عجباً أن هذه المحاكم تشيد لها دور جديدة ويوسع اختصاصها الجنائي . ألم يكن خيراً من ذلك استبقاء هذه المحاكم باختصاصها الحالي خمس سنوات تلتى بعدها بدلا من توسيع الاختصاص الذي يترتب عليه زيادة عدد الموظفين وزيادة التبعيات التي تتمتع بها عند الاستثناء عنهم فضلا عن أن الشخص منهم يحتاج إلى الدخول في مفاوضات مع الدول التابعين لها ؟ إن هذا التعديل هو بينه مشروع المشرع برزونات مقضا ويطلب إلى حضراتكم التصديق عليه حتى إذا صدقتم عليه تفذوا عنه إلى التدخل في التشريع العام .

سأول يا حضرات الشيوخ المحترمين أن يفوتكم هذا . إن كل ما حوته المعاهدة قاطع بأننا تتعامل مع كاتب — ولا أقول مفاوض — كان يرى إلى نصب الشباك والحبائل ويعني أنه جعل توسيع الاختصاص خطوة أول ليجتمع الاختصاص الجنائي والمالدي في المحاكم المختلطة كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك وهل هذا بماكم الطلياني والرومي أمامها لمدة خمس سنوات . سألت حضرة صاحب المبادئ مكرم حبيب باشا عما إذا كان توسيع الاختصاص هذا أوراها فقال إنه يفكر أنه حق — فسأله وهل في الوقت تمنح لمرشع المشروع بانه على البرلمان أو أنت المصادقة على المعاهدة تعتبر إقرارا له فلم يجبه إجابة ظاهرة .

إذا كان الإنجليز هم الذين طلبوا هذا الضم فغداً أن نتعوا في الضم لأن هذا طريق جديد لإعادة مشروع برزونات كاملا — دعونا نحن فيه الآن إلى أن نشاء الله إلغاء المحاكم المختلطة وسد ذلك ببحث في الجهات التي يحاكم أمامها أصحاب الامتيازات .

كنت أود أن تفرق المادية تسمح لي بالاستقرار في بيان بعض نقط هامة — وكنت أود أيضا ألا يأم حضرات الشيوخ المحترمين من هذا الحديث . كنت أود ذلك وأنا بين أمرين : حساسة المحامي الذي لا يفتأ يلحظ عين سامعه وتذكير حضرة الرئيس بضييق الوقت . إنني أختم كلمتي بإبداء رغباتي من الوجهة العملية كما وعدت حضرة زميل الأستاذ حسن عبد القادر .

كنت مكتفيا بأن أطلب إلى الحكومة تأجيل المصادقة على المعاهدة وتبادل خطابات توكيلية — كاللاقي — بشأن السودان والجيش ومعامته هناك وحققنا الصريح في ضم الاختصاص الجنائي وعدمه — فلاحظت عند تحديد ما أطلبه أن النص الخاص برفع الخلاف على القوات البريطانية إلى مجلس العصبة إنما جاء في صلب إحدى مواد المعاهدة — وحيث إن المعاهدات لا يمكن التعديل فيها فأصبحت معارضا لدرجة الرضا من جهة الشكل وموضوعا أحكم ليكره فينا إذا كنتم تقولون ما جاء بالمساعدة خاصة بالسودان والامتيازات بالنصوص الواردة بالمعاهدة — وصوتني ساهطه برضا المعاهدة لسبب الذي ذكره — فقد رأيت بعد الموازنة أن حالتنا المخاضة بعد استناد الجبهة أصح من هذا — إلى أن يبدو من الإنجليز ما يدل على حسن نيتهم . (تصفيق) .

إن حضرة النائب المحترم محمد حلمي ميسي باشا رجل طيب كان يعتقد أنه مادم من المفاوضة ومعه نتيجة عميقة في شأن الامتيازات فقدم تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب عن المعاهدة . وقال فيه : "إننا قد رجعنا حق التشريع المالي والمالدي من الأجانب بالمصريين بمجرد التصديق على هذه المعاهدة" . هذا ما كان يفهمه حضرة في المعاهدة .

مقدمة الأستاذ المحترم محمد مرسى أبو عهم (الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية) — لقد فسر حضرة قوله هذا في مجلس النواب .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ وهب دوس بك — أرجو ألا أخرج بمثل هذا الكلام أكثر من المدي الذي أريده . لقد وقف حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وقال : "لا بد في هذا الجزء من المفاوضة" . فقال حضرة النائب المحترم محمد حلمي ميسي باشا : "إن نفاذ المعاهدة مناه المفاوضة" . ماذا أخذت منها لما أعطيت . أنا ممن يقولون إننا لو وصلنا إلى إلغاء الامتيازات كاملة على التي تخرج الكرامة في كل يوم وفي كل لحظة — فإن في سبيل الوصول إلى ذلك دفع من أعلى بكثير مما دفع في هذه المعاهدة .

أثدرون حضراتكم ماذا أثبت التاريخ والسوابق — التاريخ يعرفه المشتغلون بالقانون — وضيق الوقت لم يمكن من أن أقدم لحضراتكم المراجع ولكني على كل حال مسئول عما أقول — أكثرتم المحاكم المختلطة من التدخل في المسائل الإدارية وترتب على هذا أن الحكومة ضاقت بهذا التدخل وعلقت النظر إلى ما يترتب على ذلك بطريقة ودية . ولما لم يهد ذلك رأى أحد وزراء مصر وهو المغفور له بطرس غالي باشا أن يمت في سنة ١٨٩٨ بالإلزام الذي يمتد مدة المحاكم المختلطة بخمس سنوات وينذر بعدم تجديدها .

وكان باقيا من هذه المدة أربعة شهور فبمجرد شعور الدول بأن الحكومة تريد أن تستعمل حقها في عدم تجديد المحاكم المختلطة صمت ومنها الدولة البريطانية إلى تعديل لأتمة ترتيب المحاكم المختلطة وإيجاد مائة في القضاء المختلط تتماثل المادة المعمول بها في القضاء الأعلى تخفى بأن ليس لها في المختلطة التعرض للأوامر الإدارية وإتاه لها حق الحكم بالتوصيات ولم يكن في ذلك الوقت يمتلأ رجال أمماد كما هي الحال الآن ولكن كان يمتلأ وزراء وموظفون .

قد كنتي يا حضرات الشيوخ المحترمين هذا الإلزام لأن يظلم الحال . إلى أشعر أن الوقت قد طال وقد نهتق الرئاسة إلى ذلك وإلى أقل من يلي الطلب وسأختم كلمتي عن الامتيازات . شجعت الخطوة الأولى خطواتها من ناحية الامتيازات بتصرفات مصلحة التنظيم ومماثلتها لأحكام الأملاك فإنه إذا قررت مصلحة التنظيم توسيع شارع ما ووضعت تصميما حوت على أي إنسان إذا يمتد أو يتنكب ملكه فيه حتى لا يرتفع عن القرار الذي يدخل في الشارع إذا ما زمت ملكيته . فكان عجباً أنه في هذا المشروع مع توطيد النية على إلغاء المحاكم المختلطة وإبداء في اتخاذ الإجراءات التي

بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (مساء)

مقدمة الشيخ افرهم محمد علي علوي باشا — صادق الشيخ المختارين :
قبل أن أتصرف بالقراءة مختصرة على حضراتكم بعد البيانات التي أدلى بها من قبل حضرات زملائي مؤيدين ومعارضين . أرى واجبا علي أن أقول كلمة بسيطة لا أدري إن كانت في الموضوع أو خارجة عن الموضوع هي حسب موجه إلى وجهتين : إلى مجهول وإلى معلوم . أما المجهول فأنسيه الآن للقضاء والقدر . فأحب على القدر . وأما المعلوم فهو صديق وزميل حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

نعم أحب ولا أحب إلا حيث يوجد الرضاء فإن لم أرفع لما كنت أعجب . أما حتى على القدر فهو أني لكل مواطن رأي في هذا المشروع ضروبا بلغا . كان واجبا عليه أن يدلي برأيه للصب حتى يفهم الناس — وهم الناصيون وهم أصحاب التوكيل — ما عليه هذا المشروع من أضرار أو من مزاي . وكان ليرى أن يرى ما ألمه فكان له أن يرى رأيا مخالفا وأن يمازني بما يشاء .

كثت اعتقد أن الفريقين متساويان في الحرية وإن لا ضرر من أن يلقي كل منهم بما في ضميره على الناس حتى يحكم الناس حكما خاليا من كل شائبة وحتى لا يقال إن هناك جمرا على الآراء والأفكار .

إن المعارض والمؤيد كل منهما سليم البنية ولا أمل لنا إلا في خدمة هذا البلد . فإذا قال معارض أحلو يا أي ، أنا أرى هنا حفرة أحضر من أن تقع فيها نحن الاثنين .

كان للويد أن يصب في هذه الحفرة حتى إذا رآها حفرة شكر آياه . وإن رآها رسما لاحفرة ولا خطر منها أرشد آياه وشكره . أدليت بكلمة وكنت أريد أن أخطب ، فشاء القدر أن يمتنع .

طبعها بعض الناس وأرادوا أن يوزعوها فشاء القدر أن يتشب الموزع إلى الإسكندرية وأن يقبض عليه هناك .

أتى هذا الموزع بعد أيام قليلة وأراد أن يوزع في القاهرة فقبض عليه وعين أربعة أيام . وكنت اعتقد أن الناس جميعا يجب عليهم أن يسوا في فهم هذا المشروع على حالته سواء أكان فيه القرم أم القرم . وكنت اعتقد أن الأبواب والأذان تفتح للناس جميعا وأن دور العلم إن شامت أن تتدخل في فهم هذا المشروع فتكون للناس جميعا وأن تكون الحرية شاملة للجميع ولكن شاء القدر أن يمنع المعارضة وشاء القدر أن يكون في هذا الوسط .

وإني لو لم أعتقد في حضرة رئيس هذا المجلس الكلمة والشرف . ولولم أعتقد في حضرات أعضاء هذا المجلس النيل والشرف ما كنت وقتت هذا الموقف . ولما كنت أدليت بكلمتي . لأنني اعتقد الآن أن حرية الضو مصوبة وأن أدبا يمحيط بي وأن النزاعة والكرامة هما وحدهما الكفيلان . فالحق يقضي له وبالطال يقضي عليه مع الشكر لأننا جميعا متضامنون وأنتا أهل بيت واحد وأنتا إخوة . من شاء منا أن ينصح فليصح بما شاء ولا حسب لأن سلامة النية هي رائد الجميع .

أما حتى على زميل الفاضل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فهو أنه وجه الكلام إلى زميل آخر هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حافظ رمضان بك وطالب إلى أن أردل ما يقال من حضرة حافظ رمضان بك أمي عما يقال ضد المعارضة . فكان قاسيا حقا . قاسيا يبرق قوسه سلامة يته . وطرق كلمتين لا يصح أن أمر عليهما دون أن ألقى كلمة بسيطة .

أما الكلمة الأولى أو القاعدة الأولى فهي أنه نحنا على الخيال بالأمة وبشي قليل على تطبيق وتنفيذ المثل الأمل ودراي أن تكون الحلول بين الناس حلولا واقعية مادية تجسد بقدر الإمكان عن المثل العليا وعن الخيال .

وطلي إن غاب الخيال سنوات طويلة ولم يكن لنا من ثمرة إلا المراءض واستمرنا ستة عشر عاما أو أكثر دون جدوى . وغاب عنه سلامة النية . غاب عنه أن الخيال والمطابقة والمثل الأعلى تلك هي حياة الأمم وإن تقوم أمة ليس لها خيال في مثلها الأمل وإن نحيا أمة ليست لها عاطفة في مثلها العليا .

ألم يظهر للناس جميعا أن خيال هذه الأمة الكريمة ومطافتها وإحساسها وتضامنها هي تلك التي ألفت الحياة ؟

أنسى أن هذا التضامن وهذا الخيال هما اللذان كما نرى منهما في الزمن السابق أن يأتي الطفل أمام المدرس فيقول : " فقه مصر " ؟

أنسى أن هذا الخيال وهذه المطابقة هما اللذان ألقيا لنا الحياة وهما اللذان أوجدا لنا هذا السطور ؟

نعم تصعدت الخيال وتصعدت المثل العليا وقد يكون ذلك — ولكن وبما كان هذا التصعد ثريا من تصعد الأمة نفسها ومن تناثر القلوب نفسها — ولكن المثل الأمل في ذاته وأن الخيال والمطابقة في ذاتهما كل ذلك يجب أن يدم . ويجب أنف ننصح بهذا التضامن حتى ترجع إلينا تلك الثمرات التي يجب أن نتطفها من الخيال ومن المثل العليا .

ما الذي ينبغي المؤيد أو المعارض ؟ كل منكم يسعى لخير بلده فمن كان خطئا فله أجل ومن كان مصيبا فله أجرا . إذنت فتنسج صدورتنا ولغو على بحر الانتقاد مهما كان . لأن هذا الانتقاد لم يأت من الشفاء وإنما هو يأتي من القلوب ومن محبة القلوب .

مسألة أخرى أحب فيها على حضرة الزميل الفاضل هي أنه يصرح من فوق هذا المنبر ويقيم أن الإنجليز لو أرادوا ترك بلادهم لتسك بهم إلى أجل .

كنت أظن ألا تتناول هذه الجملة من فوق هذا المنبر ولكنك تظلمت حضرة الفاضل من أن الإنجليز يتركوا أبدا . فلإنجليز مثل أعلى يأتي عليهم إلا أن يتسكروا بما يرضيه .

ويجب أن يكون لنا مثل أعلى هو أن نتسكك بما يرضينا نحن . فلنخرج الإنجليز فعلا من هذه الديار ولم يبق لهم جندى واحد ، فاعلموا أن الإنجليز لن يسمحوا لرجل آخر أن يطأ هذه البلاد لأن حياتهم ومصالحهم تقف عليهم بأن ينموا المتعدي .

المادة الثانية - تجلي بريطانيا العظمى جنودها عن انقراض المصري في ظرف (مدة معينة) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة - لبريطانيا العظمى - إذا رأت لزوما - أن تنهى عن معارضاها بالشاغل الأسرى لقناة السويس نقطة عسكرية السامعة على حد ما صاه يحصل من الجهات الأجنبية على هذه القناة .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد معرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعد مشاور ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يمثل أدى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفعة فيما قواتها . كما لا يمس بالسلطة المتفولة لمصر بانهاقية القسطنطينية الحرة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بمصرية الملاحة في قناة السويس .

وبعد مضى حشر سبعين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفتها إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يبدله لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة وفي حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبية الأمم .

أساس الاستقلال هو الجلاء . ولكي هي المواد الثلاث التي تكلم عنها مشروع الوفاق في سنة ١٩٢٠ والذي قمتها مفارحين . في ذلك الوقت كانت الحماية مرفوعة على مصر والأحكام العرفية قائمة والاعتراف بالحماية حصل من الدول الكبرى وكذا في ذلك الوقت نعتقد أن الاستقلال إنما هو الجلاء وأن ما عداه قاذمة وحدها كميلا بأن تالله بعض إرادتها كما حصل في تركيا وإيران وغيرها . إذن للتاريخ أرجو ألا نلوم ولا نقول إن المشاريع اللاحقة كانت خيرا من مشروع ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ لا أريد أن أفند أو أمدح إنما أنا أعرض والأمير متروك لقدم والتقدير . أعرض كيف انتهى الاحتلال . انتهى الاحتلال في المشروع المروض على حضراتكم بالكتابة الآتية :

أولا - كان في مقررات سنة ١٩٢٩ التي عرضتها إنجلترا على الشعب المصري أن تكون هناك منطقة تحتل شرق الدرجة ٣٢ - هكذا بالنص - من خط الطول الشرق .

هذا المشروع عرضه الإنجليز على الشعب المصري سنة ١٩٢٩ وجاء فيه بالصفحة ٣٥ بالمادة الخامسة من مشروع ب "تسميلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة لبريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للواصلات بين الأجزاء المنخفضة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في الأماكن التي يتفق عليها بعد شرط خط الطول ٣٢ شرق من القوتات المسلحة ما يرى ضروره لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يمثل بأي وجه من الوجوه بمقوق السيادة المصرية " .

فلذا قلنا إنما تريد أن نخرجهم فلما تريد أن تحتفظ بركاتها واستقلالها وأن تكون في أنت واحد عظمين فلانها إحتلالا لبريطانيا العظمى الشرف الربيل الشريف .

بعد ذلك أربع الفروع .

موضوعي باحضرات السادة صاير سبطا بعد أن أدلى حضرات الشيوخ المحترمين مؤيدين ومعارضين بما لهم من يعلت استندنا منها الفائدة كلها من كل ناحية .

ما هو الموضوع الذي يجب أن يكون محور البحث في المعاهدة ؟

نريد أشياء كثيرة لا يصح أن يتعرض لها واحد بالبحث والفصل ثم يأتي آخر فيرجع إلينا جميعا .

ما هو موضوعها الأساسي ؟

موضوعها الأساسي هو الجلاء . ليس في ذهن المصري إلا الجلاء . هذا الجلاء هو الذي قامت عليه الحركة الوطنية من يوم أن وجدت وكان الناس من قبل يقولون إن أساس الوطنية هنا هو الجلاء . وكانوا يملكون من قبل أن الاستقلال بالجلاء هو الذي يؤدي إلى استكمال كل أسس الاستقلال فلذا كانت هناك امتيازات وإذا كانت هناك عقبات فالجلاء وهو الاستقلال هو الكفيل وحده بأن يبعث للأمة كما هي لازم من قبل سيل نحو ما يتعرض هذا الاستقلال من عقبات . ثم قامت بعد ذلك بالحركة الوطنية فكرة هي فكرة الجلاء ومعها إلغاء الامتيازات وكانت هذه الفكرة من قبل حديثة العهد على الحركة الوطنية إلى أن تضرعت وقويت واثبتت في السنوات الأخيرة إلى أن صارت جزءا من الاستقلال . لهذا أرجو ألا تنبوا على الواضحين لمشروع ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ وهو المشروع الذي قمتها إلى الورد مانر واعتقدوا أن هذا المشروع كان في ذلك الوقت أقصى ما يصح لوطنى خيور بصير أن يقدمه للإنجليز .

حصلت مقارنة بين المشاريع الأخيرة ومشروع ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ ولكني أعتقد أن هذا المشروع كانت تكتشفه ظروف لا يعرفها مفارح سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣ هي أن الحماية كانت مبسطة على مصر ولم يزعجها إلا انخيل والمثل الأمل . كانت الحماية قائمة إذ ذاك والأحكام العرفية كانت ملغاة وقد اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر . في ذلك الوقت كان الركن الأساسي للمفاوضة مع الإنجليز هو الجلاء . وإلى إن جاز القسم فلاني أقول إن مشروع ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ لو قبل في سنة ١٩٢٠ واستقرت سنة حشر ما إلى الآن لكتم رأيت إلى أية درجة وإلى أي مركز وصلت مصر .

ما الذي أدركه هذا المشروع ؟

المشروع نيا يختص بالاحتلال كان يرى إلى القبط الآتية :

المادة الأولى - تنهى الحماية إلى إعلانها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الإنجليزي وبذلك تمتد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستوري .

وهذه المنطقة يا حضرات السادة قيل لي إن مساحتها أكثر من تسعة آلاف كيلومتر مربع وهي عبارة عن ٢ مليون و ٢٨٠ ألف فدان . لن يكنى بهذه المنطقة التي تدخل في جميع البلد وتراقب للند وتعرف جدران بليس وعمل مري لا من مدافع الحصار ولا من مدافع الميدان ولكن من مدافع رمضان . هذه المدفعية بليس ومصر الجديدة الخ . والخريطة التي أمامكم توضح لكم ما أقول .

لم يكن بذلك وقد قيل لي إن هذه المنطقة تشتمل على قسمين - قسم خالص لم طوال السنة وقسم للتمرين في فصل الشتاء في فبراير ومارس . ومعنى ذلك أن هذه المنطقة التي تترك لم للتمرينات السنوية يجب أن تكون دائما متروكة لعمل القربان - ثم أضيفت إليها منطقة ثالثة . هذه المنطقة هي أن الإنجليز يرمونها بجودهم وطيارتهم كما شاولوا وأنى شاولوا بلا قيد ولا شرط في شبه جزيرة سيناء . شبه جزيرة سيناء يحدى من قناة السويس إلى فلسطين ومساحة - ٥٠٠ ألف فدان تكون تحت تصرف القربان وعبارة أخرى ١٤ مليون و ٥٠٠ ألف فدان تكون تحت تصرف القربان الإنجليزية . فإذا أضفنا إلى هذا الرقم تسعة آلاف كيلومتر وكسود كان المجموع أكثر من سبعين ألف كيلومتر . وهذه المواقع المادية لا شأن لي بها . إنما قيل لنا أن الطيارات صارت سريعة والمساكنات الحربية يجب أن تكون يجب أن تكون المساحات واسعة وأن الطائرة لا يمكن أن تدور حول نفسها وحتى لا تغرق حول نفسها يجب أن يكون لها مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلومتر مربع .

ولقد بحثت عن مساحات الدول الأخرى ، فهل مساحة هذه المنطقة تساوي مساحة ربع دولة أو نصف دولة أو خمس دولة ؟ وجدت أن مساحة مملكة بلجيكا تبلغ ٣٠,٤٤٣ كيلومترا مربعا . ومساحة مملكة هولندا صاحبة الحول والولول مملكة جاوا الخ - ٣٤,١٨٦ كيلومترا مربعا . ومساحة مملكة الفاتيبارك ٤٤,٣٦٢ كيلومترا مربعا ومساحة سويسرا ٤١,٢٩٨ كيلومترا مربعا بينما المساحة التي أعطيت للتمرينات بلغت ٧٠ ألف كيلومتر مربع أعني مثل مساحة دولتين من هذه الدول . إنما إذا قيل - وقال لنا الناس وانظروا وانصتوا إنه لأجل الطيارات وسرعتها وقيل أيضا إنه الطيارات لا يصبح أن تدور حول نفسها وحتى لا تدور حول نفسها يجب أن تكون لها هذه المساحات الواسعة . فما هو السبب إذن في أن أعطى للإنجليز كل القطر المصري ليلقوا بطيارتهم فوفقه للتمرين في كل وقت أعني أن القوة البريطانية - بمقتضى ما مستعملونه - ستكون في الواقع هي القوة الجوية في كل القطر المصري - إنما - ولحقى يقال - قيل إنها لا تحقق فوق الأراضي المتزعة ولا فوق المساكن إلا عند الضرورة .

ولكن من ذا الذي يقرر هذه الضرورة ؟ لا أدري . إنما أنا مقول وقائع مادية مستعملة من الأوراق . وكل هذا فناطق طيارات تشمل شبه جزيرة سيناء ، ثم إن كل القطر المصري عند التمرين مباح للإنجليز وفوق ذلك فإن منازل الطائرات المصرية الملوكة لمصر في جميع القطر المصري يجب أن تقبل نزول هذه الطائرات الإنجليزية من مطارات مائة ومئتين مائة . وفوق ذلك

يا حضرات الشيوخ المحترمين : أقول نظرة على الخريطة التي قدمت لحضراتكم ومشروع المعاهدة المعروضة عليكم تروا أن شرق الخط ٣٢ شرق ذلك الخط الذي يجب أن تحاربه أي شرقه القطعة العسكرية التي تحولت من سنة ١٩٢٠ مذ كانت في الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية من القناة تروا أن هذه القطعة التي يجب أن توضع بالاتفاق غربي قناة السويس يجب أن تكون شرق الخط ٣٢ وهذا الخط على اعتداد مدينة الصالحية وقيل وهو يمتدق بنهر الصالحية لأنها واقعة بالضبط على خط طول ٣٢ . فهل هذا يجب بمقتضى المقترحات البريطانية نفسها أن تكون القطعة العسكرية واحدة أو أكثر إن شاولوا وإنما يجب إن كانت غربي قناة السويس أن تكون شرق الصالحية أي بين قناة السويس ومدينة الصالحية .

انتقلنا في المشروع الحالي إلى أمرين مهمين : أولا أن هذا الخط قد انتقل من الدرجة ٣٢ شرق أي خط الصالحية إلى الدرجة ٣١ من الشرق إلى أي مدينة الزقازيق بالضبط ولو مددنا هذا الخط وهو خط ٣١ الذي انتهت إليه المعاهدة الحالية بعد أن كانت شرق الصالحية تبرزت القطعة العسكرية وبخلاف في الواقع إلى أن صارت على خط طول مدينة الزقازيق بالضبط . دخلت في الرادي إلى خط مدينة الزقازيق ثم انتقلت من قبل وتبرزت ثم تبرزت إلى أن صارت في الدرجة من العرض ٢٩,٥ وهذه الدرجة من جهة العرض الشمال .

هذا الخط كما ترون حضراتكم في الخريطة يمتدق بالضبط مدينة كفر عمار بالوجه القبلي .

أرجو من حضراتكم الاطلاع على الخريطة الكبرى التي وزعت علينا . ولا تسوا يا حضرات السادة أن مشروع سنة ١٩٢٠ كان يقضى بتعيين منطقة واحدة . هذه المنطقة في الخارج التي قدمت لي يمكن أن تتدعى محطة الخمسة وهي نفس الخط ٣٢ شرق الذي يقفه ومرضته الحكومة الإنجليزية في سنة ١٩٢٩

ولقد كان للمفاوض المصري سنة ١٩٢٠ يقول بصريح العبارة ما يأتي :
"سأبذل جهدي أن تتفق على قطعة لكم فيها جود . أما خلق قطعة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه" (صفحة ٩٤ من مفاوضات سنة ١٩٢٠) .

أنا كما قلت لحضراتكم أشرح فلا أندح ولا أمدح . وإذا بناه على هذا المشروع المطروح على حضراتكم ستكون المنطقة العسكرية التي كان يجب ألا تتدعى الدرجة ٣٢ شرق بل كان يجب أن تكون شرق هذه الدرجة انتقلت حتى قدمت في جهة الغرب الدرجة ٣٢ إلى أن وصلت إلى الدرجة التي يمتدق مدينة الزقازيق ثم تنهي إلى الجهة القبلي - سواء كان للتمرين أو للإقامة - وفي الجهة القبلي انتقلت حتى وصلت إلى خط العرض الشمال الذي إذا امتد إلى الجهة الغربية كان هو نفسه على خط مدينة كفر عمار وينتهي شرقا إلى خليج السويس في البحر الأحمر .

بالوصف الذي تشرفت بعرضه على حضراتكم ثم أهدت المادة التاسعة الاتفاق على ميزات القوات البريطانية من قضائية ومالية إلى اتفاق خاص، فها هو هذا الاتفاق الخاص بشأن هذه النزاعات القضائية والمالية ؟ أتى الاتفاق في الفقرة السادسة وثوب وشية لا أدري هل هي من الميزات القضائية والمالية أم لا . فالأمر في ذلك لحضراتكم .

انظروا إلى الفقرة السادسة من هذا الاتفاق التي تقول : "تتشمع مع أحكام معاهدة التحالف" ولم تقل تشمع مع المادة الخامسة — "توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا أن تتخف القوات البريطانية بما يأتي" وترك المادة التاسعة وهي أساس الاتفاق .

تشمع مع التحالف ما الذي حصل ؟

(١) "عرة الانتقال بين المسكرات البريطانية وبين المناطق العادية إلى الأراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء" .

انظروا يا حضرات الشيوخ المحترمين إلى الميزات القضائية والمالية أين هي ؟ وسوف يجري بالطبع التشاور مع السلطات المصرية في شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المغادرين العظمى من المتعاد (المهمات) أو الصبلات بالسكك الحديدية أو في الطرق المستخدمة للزور العام" .

وقالوا إن هذه ميزات مالية وقضائية ولا أدري أن كانت كذلك أم لا ؟ فنقل بعد ذلك إلى البنية (د) من الفقرة السادسة : "استعمال خطوط سكك حديد الحكومة المصرية طبقا لقواعد والشروط النافذة الآن" أي النافذة وقت الاحتلال . اسمعوا يا حضرات الشيوخ البنية (ز) :

"دخول أفراد قوات أصحاب الجلالة إلى القطر المصري وتزويجهم منه في أي وقت بلا تأخير ولا عائق بشرط واحد وهو إبراز شهادة تملك على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات البريطانية في الحالات التي لا يتناول فيها البلاد أو يرجعون على سفينة حربية بريطانية أو قافلة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو قافلة من قنلات الجيش أو في الأحوال التي لا يتناول فيها إلى القطر أو ينادرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة ضابط أو صول أو وصف ضابط يرى أو وصف ضابط بحري" .

اسمعوا يا حضرات الشيوخ البنية (ح) وعده أيضا كما يقولون ميزات مالية وقضائية :

"استعمال الطرق والكباري والقرع والرياحات والبيمرات والطرق المائية وفيضها من مجاري الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد بأبصفة رسوم تسجيل ولا غيره على الصبلات أو الناقلات المائية المستعملة في خدمة حكومة صاحب الجلالة" .

اسمعوا يا حضرات الشيوخ المحترمين البنية (ط) من الفقرة السادسة :

"السبلات الجاهية في الموانئ للسفن الحربية وقنلات الجنود ومراتب الشحن وطائرات السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة" .

إذا ما طليت السلطة الإنجليزية من الحكومة المصرية أن تنهي مطاوعات ومراسي ، فيجب أن تم ذلك على مصاريها . لم يقتصر الأمر على هذا الحد . كان مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ يقضي بأن الحكومة المصرية تسهل للجنود البريطانية الموجودة في المنطقة العسكرية القنابل والإياب والنحول والخروج في الميادين : بورسعيد والسويس ، أما النص الوارد في المشروع الجديد فقد أتى فوق هذه المسألة بأمرين جديرين باختيار حضراتكم هما :

أولا ، أن تسهل الحكومة المصرية النحول والخروج في هذه المنطقة الواسعة النطاق بدون تحديد ميادين بورسعيد والسويس . وبما أن أخرى يجب على الحكومة المصرية أن تسهل في وقت السلم لأية قوة بريطانية المرور إلى هذه المنطقة سواء كان ذلك من السواحل أو الإسكندرية أو من دمياط أو الفرقة أو السودان أو القصير أو فلسطين . وبمضى آخره تكون في وقت السلم كل السكك الحديدية بمصر وموانئها وأنها في خدمة مرور الجنود البريطانية إلى هذه المنطقة الواسعة .

والأمر الثاني ، أنه عوضا عن أن تكون الحكومة المصرية مكلفة بتسهيل المرور من بورسعيد والسويس بميلها . حتى لم مصر أن تقبل وجود فصيلة صغيرة من الجنود البريطانية على سبيل الدوام والاستقرار ضمن أنهم شرطوا أن تكون لهم قوة دائمة في بورسعيد والسويس وقت السلم باسم "السبلات" العسكرية وإنما قيل إنها فصيلة صغيرة .

ولكن هل انتبهنا ؟ لأنني كما قلت لحضراتكم الاحتلال هو كل شيء . فهل انتبهنا ؟ كلا لم تنته بعد وذلك كله للجلاء ، وحتى يقال إن إنجلترا جلت عن مصر .

ما الذي يضاف إلى ذلك ؟

ترون أيها السادة ، وأرجو أن تنظام لأن المسألة لا تخرج عن أنها نظام ، فليس للمعاهدة اسم اتفاق تاريخه ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ بين دولة رئيس الحكومة المصرية وسعادة وزير خارجية بريطانيا العظمى بلندن ، هذا الاتفاق بشأن — أرجو الله ألا يكون — ما نعمته جميعا — الإغناء والميزات التي تتخف بها القوات البريطانية الموجودة في مصر ، وهذا الاتفاق يظل فيه ما يأتي :

طبقا لادة التاسعة من معاهدة التحالف التي وقعتها البرم الخ انتقلت الحكومة من ما يأتي :

مادة ٩ ، لاحظوا حضراتكم أن المادة الثامنة خاصة بالاحتلال والمناطق العسكرية . أما المادة التاسعة فتقول :

"يتمتع باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة الملك المتحدة ما يتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة" . إذن يا حضرات السادة المادة الثامنة وصفت المناطق العسكرية

الثقة حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لأصحاب الجلالة البريطانية نظراً لأن الثقة طريق أساسي للأصوات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع في جوار بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس أوضاعها من الأمان التي يتفق عليها القوات التي يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنها وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتي الصحراء على كلا جانبي القناة بقصد التعريب والقرن. ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يمثل بأي وجه من الوجوه بمخالف حقوق السيادة المصرية .

نرفض المصرية هذه المسألة بناء على أنها ترخص للإنجليز بوضع قوات بجوار بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس كما رفض أن يكون لها مقعد في منطقتي الصحراء .

فأنت في سنة ١٩٣٦ أي بعد ست سنوات وبعد اتفاق الأحزاب وبعد وجود اللجنة الوطنية لمفاوضة وانتهى الأمر بأن هذه المسألة لم يذكر فيها أن خروج الإنجليز يكون مقفلاً على وصول القوة المصرية إلى صفة المهجوم حتى يصل مدد الحليف وبذلك سارت المسألة خالية من هذا النص .

ومنى ظاهراً المسألة أن القوة الإنجليزية تنهت من مصر ونخرج إذا كانت مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس ألغ دون ذكر (وصول مدد الحليف) .

وهنا قال دولة رئيس الحكومة أمام مجلس النواب في جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ما يأتي :

" فقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء ، إذ أصبح موقوفاً بأن تصل قواتنا إلى الحد الذي يمكننا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة في قناة السويس وسلامتها ، ولا يمكن أن يطلب منا ، لأجل الوصول إلى هذا الحد ، أن تكون قواتنا في القناة أكثر من الحالة التي عليها القوات الإنجليزية ، وقد حدثت في المعاهدة بشارة آلاف جندي ، ففي الوقت الذي تصل قواتنا فيه إلى هذا العدد لا يمكن للإنجليز ولا عصبة الأمم ، ولا أي خلق ، أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التي يستطيع الإنجليز أن يتكاثروا ندود بأنفسنا عن حرية قناة السويس وسلامتها " .

وإننا نسأل من حلف النص في المعاهدة الجديدة "عن وصول مدد الحليف" وإننا نذكر ، وأما لا أريد أن أشكك أحداً - وإننا كان الإنجليز قد اتفقوا مع الحكومة المصرية على أن هذه القوة تصل إلى عشرة آلاف جندي وأن هذا التصريح صدر من رئيس حكومتنا ليطمئنا على هذا فيمكن لحضراتكم على الأقل - أولئك الذين يقبلون المعاهدة - أروجو أن يسجلوا هذا التصريح وأن من يريد أن يقبل المعاهدة يقبلها على هذا الوضع .

أنا لا أريد أن أشكك أحداً وإنما أريد أن أسأل كيف حلف هذا النص من مادة مفاوضات سنة ١٩٣٦ وأن دولة رئيس الحكومة رغم أن حلف هذا النص من المادة قد أكد أنه عند ما يبلغ العدد عشرة آلاف جندي تجلوا لجندو الإنجليزية عن قناة السويس .

والآن هذا هو الاستقلال والجلاء وليس يصح أن يشرح هذا ، قلنا بإحضرات الشيوخ المحترمين إن هذه المعاهدة عقد بين طرفين ساميين ويجب أن يفيء هذا العقد بسو كل من الطرفين وقد طلب مجلس النواب أن يطلع على محاضر المفاوضات فأمر عليه وطلب هنا بعض حضرات أعضاء لجنة الخارجية - على ما سمعت - الإطلاع على محاضر هذه المفاوضات لأن مفاوضات أخرى حصلت وطبعت وأطلع عليها الجمهور ولكن هذا المشروع لا يطلع على محاضر جلساته أحد . ولا أدخل هنا بإحضرات السادة في بحث ما إذا كان من حق حضرات نواب الأمة وشيوخها عند ما يصادقون أو لا يصادقون على عقد ، إننا نعلم أنهم أن يطلعوا على هذه المحاضر ليرفروا مدى هذه الألفاظ والتعابير أم لا فهذا شأنكم أيها السادة .

رم علينا ما أطلع عليه غير النواب . حرم علينا أساس تفسير المعاهدة وهي ليست إلا قوانين - وطلب إلينا أن تصادق على قانون دون أن تعرف المفاوضات والمداولات التي تمت بشأنه لنعثر مدى هذه التعابير . وإذا قيمت أيها السادة أن تناقشوا معاهدة وتقبلوها دون أن تطلعوا على أسسها وبراعتها فاصبروا لمن يقرأ هذه العقود أن يفهمها بقدر ما تحتمل ألفاظها والله أعلم بما خفي . وألفاظها هي ما تشرفت برؤسه على حضراتكم وهي الاحتلال الذي قبل فيه منذ سنوات عديدة وأنه لا يصح وجوده مع وجود جنود في الأراضي المصرية فالتفت بمفاوضات سنة ١٩٣٦ بوجود هذه القوة في البر والبحر والهواء ومن كل ناحية - وأرجو بإحضرات الشيوخ المحترمين أن تقتربوا هذا الاحتلال الخائف للاحتلال المسمى لأن المسمى كان غيباً وهذا الاحتلال سيكون بقدر ما من رضاه واختيار واعلموا أن هذا الاحتلال الذي ستخضعون فيه رأياً لا يقيدهم وحدهم وإنما هو يقيدهم أبناءكم وأحفادكم فهذا الرباط هو رباط لا ينصب على الحاضر ولكن يمتد أثره إلى المستقبل .

كيف نتفكك من هذا الاحتلال - نتفكك منه بالصفة الموجودة في المشروع . أولاً تجوز المفاوضات في شأنه بعد عشر سنوات إننا قبل الطرفان وهذا طبعاً كلام إنشائي إنما يجب أن ينظر في أمره بعد عشرين سنة وكيف ذلك ؟

هذا بشرط أن تكون مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس وأنا أيضاً أريد أن أشرح بأنه في تمام سنة ١٩٣٠ عرض المفاوضات المصرية في مشروعه أن يجلو الإنجليز من القناة من كانت مصر قادرة على صدها المجات حتى يصل المدد من الحليف . وأكثرت ذلك كلف المفاوضات الإنجليزية وهو المختار هندرسون جناب المستر سيسل كابل بأن يقيم للمصريين شروطاً خاصاً بهذا الجلاء وهذا المشروع من هذه المادة وارد بالصفحة ٥٠ من مفاوضات سنة ١٩٣٠ وهي :

" في المساء وصل النص المقترح ومنه خطاب خاص من الأوتورابيل سيسل كابل وهذا هو النص المذكور :

" إلى أي يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتصادقان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها تجاوزه الخاصة أن يصعد هجومًا على

قال دولة رئيس الحكومة في مجلس النواب مجلة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ما يأتي :

"ومنه الحالة الجديدة هي من الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب مع قارق واحد .

حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنة عنها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يمتد خطرها فلا يعني هنا ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهي حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة ، وفي هذا حكمة ، هي عدم تنبيه الدول الأخرى التي يمتد خطرها إلى الاستعداد الذي يقوم به الحلفاء دروا خطر " .

لا أريد أن أتشكك لأن التشكك ربما يضر وإنما أنا غير مقتنع . قد يجوز أن تكون المحاضر والمفاوضات تؤدي إلى هذا التفسير ولكن كرجل أفسر فقط أقول إنه يجوز أن يكون الطارئ في ذاته علنا أو سرا وعلى ذلك فلا ضرورة لذكر الحالة الدولية المفاجئة في المعاهدة .

وعلى هذا إذا وصلنا إلى الاستقلال ووصلنا إلى الجلاء ونخرج الإنجليز إلى آخر جندى منهم كان لإنجلترا بحسب ظاهر هذه المسألة أن تقول لنا يوجد طارئ نشأه وتتشاور مع مصر ويجوز لها أن تبتهج بكل قواها البرية والبحرية والجوية وتدخل البلاد وتضعها تحت سيطرتها . فهل بعد ذلك يقولون إن المعاهدة وثيقة الشرف والاستقلال ؟

أكتفي بهذا والزأى لحضراتكم ولضياتكم .

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى هي السودان .

الإيهام الذي رأيته في مواطن كثيرة في شأن الاحتلال وحالة الخطر الدولية وجوع الإنجليز إلى آخر هذا الإيهام وجدته بينه في السودان .

وكما قال يمين زميل حضرة الأستاذ وهيب دوس بك أن كل ما يطالبه الإنجليز كان معلنا ومعلوما أولا وآخر ، وإذا نظرنا أن أسرا غير محدد قالوا إن الرأي فيه راجع ولكننا لا نعرف مدى لواجباتنا وحقوقنا . وأين هذه الحقوق ؟ لا نعرفها . السودان . قالوا إن معاهدة سنة ١٨٩٩ نافذة ، وأن العمل على مقتضاها إلى أن يحصل تمديدها . ثم يواصل الحاكم العام سلطته ، كما قاله حضرة الأستاذ وهيب دوس بك .

ألم يكن باحضر الشيوخ المحترمين من أبسط الأمور أن يقول المفاوض المصري القناوس البريطاني إنك قد كتفتي مصاريق وتضحيات باهظة في الثكاث والطرق والسكك الحديدية وبجسثها رعا لأسراك وأين لك ثكاث مقابل أن تترك ثكاث بنتها بك بمال مثل ثكاث قصر النيل ؟

ألم يكن من الواجب أن يقول له ياصديق الإنجليز أين ثكاثي القديمة التي بنتها بمال في السودان ؟

أرجو من يجهل المعاهدة وأستحفه بوطنه وشرفه أن يقبلها مع تسجيل هذا التصريح الصادر من دولة رئيس الحكومة المصرية وعلى أساسه .

هناك شيء جديد لم يكن في جميع المفاوضات السابقة — أشرحه لأن الاحتلال هو كل شيء أيها السادة — هل إذا خرج الإنجليز وتركوا الديار وصرفنا قاردين على الدفاع عن الغنم هل نكون في هذه الحالة قد آتينا مهمهم وصارت المعاهدة صداقة الند للند أم أن شيئا آخر يحوم حول البلد ؟

هنا شيء موجود عندكم في المعاهدة وهو أنه إذا تم الجلاء ونجح الإنجليز وقامت حرب بين إنجلترا ودولة أجنبية أو وجد خطر حرب داهم نفى هذه الحالة ترسيخ الأمور لا إلى جمرها الأصل ولكن تقدم مصر كل مواردها وموانئها وطرقها وسككها الحديدية والتليفونات والتهنرات الخ . تقدمها مصر وتجهلها تحت تصرف الحكومة الإنجليزية مهما كانت المعاهدة انتهت أو لم تنته .

منى صارت مصر خالية من الجنود الإنجليزية ومنى صارت قادرة على الدفاع من نفسها نفى هذه الحالة إذا وجدت حرب أو خطر حرب تدخل إنجلترا بمجودها وأساطيلها واطاراتها في كل الفكر المصري وتستخدم الموانئ والمطارات والسكك الحديدية إلى آخر ما تعرفونه حضراتكم .

كل هذا كان موجودا في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ولكن أضيف إليه شيء آخر في سنة ١٩٣٦

بعد أن تكونت الجبهة الوطنية وبعد أن اتحدت الأحزاب وبعد ست عشرة سنة تكاف البلاد فيها عن حربها كانت النتيجة أن أضيف شيء آخر أرجوكم أن تصفدوا أفي لم أفهمه .

تدخل مصر في حالة حرب أو خطر حرب داهم . وكانت إنجلترا في سنة ١٩٣٠ تطلب أن تدخل مصر في حالة حرب أو خطر حرب فرفض المفاوض المصري وقال إن كلمة " خطر حرب " كلمة مرنة يجب أن تضاف إليها كلمة " داهم " حتى لا يمكن أن يراه استغلال هذا الحق فاضطر المفاوض الإنجليزي أن يضيف هذه الكلمة .

أكثر من ذلك تدخل مصر عند قيام حالة دولية مفاجئة يمتد خطرها . التصير الإنجليزي طبق ما فهمت ثلاث كلمات — وعند الاختلاف يرجع إلى الأصل وهو النص الإنجليزي — فالنصير الإنجليزي كما فهمته " طارئ دولي يمتد منه أو مفاجئة دولية موجبة لحرب " .

فما هو هذا الطارئ الدولي الذي يمتد منه ومن أية ناحية هو ؟ يوجد بين أية دولة ودولة ؟ لا نفهم ! في أي بحر أو بر ؟ لا نفهم .

وهنا شرح دولة رئيس الحكومة هذه النقطة وأرجو حضراتكم أن تبسموا لي بأني لا أتفق مع دولته في هذا الشرح إلا بتصريح من الطرف الآخر الإنجليزي . لأنني لا أدري إن كان هذا متفقا عليه مع الطرف الآخر أو هو رأي خاص لقوله .

نفس أوبة ، ولا يمكن أن يقال أنه ، إننا به دخلنا السودان ، إننا أبدا لا نتخل بذلك السودان .

سادق — وحتى لا يقال : إنني تكلمت في الصبورة والكبرة فقد قصرت كلامي على الاحتلال والقوة الإنجليزية الموجودة والتي متوجدة . وعلى السودان .

أما الامتيازات وغيرها ، فقد تركت الكلام فيها لغيري . لأنني أعلم أنه ما يجرح الناس جميعا هو هذا الاحتلال وما عمل في السودان .
والرأي لله ولكم .
(تصليق) .

مقدمة الشيخ المرحوم نوري أفندي فأنوس أفندي — أروجو قبل أن أتكم أن ترفع الجلسة الآن للاستراحة حتى لا ترفع وسط كلامي .

(رضىت الجلسة في الساعة التاسعة والديقة الثامنة والعشرين وأعيدت في الساعة التاسعة والديقة الخمسين مساء) .

مقدمة الشيخ المرحوم نوري أفندي فأنوس أفندي — حضرات الأعضاء المحترمين :

إنني قبل أن أبدا كلمتي في موضوع المعاهدة أرجو أن يسمح لي حضرة الأئمة المحترمة محمد علي بن علي بن علي أن أبدي له كلمة عتاب على ما بدأ منه في شأن خروج الإنجليز — وهو ما يرى فيه انتهاء الاحتلال — إنه يرى أن الإنجليز إذا ما خرجوا — وأرجو أن يتحقق ذلك قريبا إن شاء الله — إننا حصل هذا ونخرج الإنجليز ثم حصل بعد ذلك اعتداء على قناة السويس فإن الإنجليز باتون مهروبا .

فكنت أود ألا يقول بهذا الاحتمال ، وهو الداعي إلى المثل الأعلى وإلى الجلاء العام . بل كنت أعتقد أنه يقول في هذا الظرف ، أي في حال الاعتداء تهب الأمة المصرية ، أي أمة وادي النيل في مصر والسودان يجهشونها ومعندوها وعتادها قصد الغارات بمفردها .

بعد هذا إلى أرحب . وإنني لفخور كعربي بما بدأ من المجلسين الشقيقين المكونين للبلدان من دقة واجتهاد ونشاط في بحث هذا المشروع من نواحيه المختلفة . وما ظهر من المودة وسعة الصدر وطول الأناة بين الغائبين في الرأي والاتجاه في هذا الموضوع الطعير . مما يشترنا خير بشرى بمستقبل سعيد في حياتنا الدستورية . بل في حياتنا السياسية الدولية التي نأمل أن يكون مركزها في الشمس كما يقولون .

لقد حصل في هذا المشروع أن وجدت معاهدة ، فيها ما يكفي أن تأمن به على مستقبلنا ، وأن نشر به أن نتمنا الفعلي بحقوقنا الطبيعية المشروعة في الاستقلال قد وجد ما يحققها عمليا .

لقد أخطأ بعض حضرات الزلافة حينما قالوا أو تكلموا بما يفهم منه أن المعاهدة هي التي أوجدت الاستقلال ، أو أن الاستقلال نتيجة لها .

والآن قد انتهى الأمر إلى أنهم طلبوا دخول نصف أوروبا أي ٤٠٠ جندى في السودان لمدوم وجود التكتك . فإن تكتكتنا المصرية ؟ يجب أن نبتليها من جديد وما أخذ أخذ . وهل لم يكن من واجب المفاوضات المصرية أن يقول لزميله الإنجليزي إنك قد أسأت الظن في وطنيتك بلجودك أن أظهر الأراضي من الملايا ، فانت يجب عليك أن تظهر السودان من الملايا معاملة التندلند ؟ هذا لم يحصل .

لم يكن من واجب المصري حرضا أن يحمل الأمر لرجل إنجليزي هناك أن يشترط أن له حقا في وضع جنوده في مناطق لا يكون فيها امتياز بين المصري والإنجليزي ؟

أفرايم في الصحف أين يريدون أن يضعوا جنودكم (نصف الأورطة) التابعة للسودان ؟ يضعونها في بورسوان وهي صحراء جرداء ليس فيها حرب وإنما فيها البشارة والمهندسة برطانية لا يفهمونها .

لم يكن من واجب المفاوضات المصرية أن يتأكد من أن أولئك الجنود المصريين يقيمون في الخمرطوم وغيرها من المدن الأهلية بالسكان ؟

لا يفرضنا أيها السادة أن يقال إننا تساوينا مع الإنجليزي في التملك والمجرة إنما لنا روابط خاصة مع السودانيون ، لنا روابط اللغة والدين وأصلنا أنه كان مما يصح أن يكون لنا اتصال وروحي بينهم مثلنا في الدين من حيث التسلم الدين وتعلم اللغة .

قبل أن السودان شركة وقبلت الحكومة المصرية ذلك ولكن هل حصل عن سواك ؟

هل حصل كلام في وادي حلفا الذي أضيف إداريا إلى السودان ؟ ومعنى هذا أن الجنود في السودان بعد أن كانوا جيشا واحدا — إذ كانت الأورط المصرية والسودانية تكون جيشا واحدا . فالأولى منها مثلا تكون مصرية ، والثانية سودانية مصرية الخ . وكانوا يحضرون لمصر بالتناوب . وكان السردار مصرية .

أما الآن فقد انفصل السودانيون عن المصريين في الجيش . فأصبح للولاء لباس خاص ونظام خاص . كما صار أولئك كذلك لباس ونظام خاص وصاروا جيوشا مختلفة يضمهم الحاكم العام ، أو الحاكم بأمره إن شئت ، في المناطق التي يرادها .

إنني أشتي أن يقال : إنني معرقل لفكرة العسكرية . وإنني لا أريد تحييد تجييش الجيوش المصرية . وإنني لأرجو أن أقول : إن السودان يجب على المصري فيه أن يبذل ماله ، وأن يبذل روحه ، كما يبذلها في مصر على السواء بشرط واحد هو أن يكون مع السوداني كما كان من قبل . يدخل في البلد مرفوع الرأس موقر الكرامة . ويعلم أن من وراءه أمة تنتظر إليه وتوقده وتلاطمه عن قرب .

أما أن تستمر الجنود بكجوش المستعمرات تحت خدمة التبر يهذفون بها كما يشاؤون ، ويرمون بها كما يشاؤون ، ويتصرفون فيها كما يشاؤون ، وليس يتناوب بينهم اتصال إلا في المناسبات والتفصيات ، فهذا لا يمكن أن تحسبه

والإلغام القسري . والتقدير لا يكون دائماً في الأمور بالمقياس . ولكن كثيراً ما يكون للإلغام نصيب وقيمة مطلقى . ويكون الوصول بذلك الحقيقة أسهل من المناقشات الحقيقية والنظريات الساذجة . إلى مع هذا الطرف الطيب ، ومع الطرف الآخر ، وهو أنه في المسائل السياسية الدقيقة كالمفاوضات يكون هناك عنصر مهم هو التأثر . الشخصى الذى يحصل بين المفاوض والمفاوض معه ، من حسن النية والشعور حتى يفهم كل منهما حقيقة مراد الآخر . ذلك الشعور النفسى الذى لا يمكن لشخص البعيد عن مجلس المفاوضات أن يفهمه . وهو عنصر له غاية الأهمية فى المفاوضة لهذه المعاهدة وجد من تلق به وبمحسن تقديره وإلمامه . فوجوده يعطى مساهمين بصحة النتيجة التى وصل إليها .

تكلم حضرات المفاوضين في المعاهدة من حيث الاحتلال كما تكلموا عن الاتيزات ، وعن السودان ، وعن القطعة العسكرية . ولكن الأمر الخطير في هذا الموضوع الذى يجب أن توجه إليه تفكيرنا وتقديرنا ليس — في نظري — هذه التفصيلات في طرفا المفاوض . في طرفا الحاضر . وأكرر هذه الكلمة . لأن لها أهميتها . بل يكون في الروح التي تتلى عليها النتيجة التي تضمنتها المعاهدة .

الحادث أن المعاهدة تمت فعلا ووقعت من زعم الأمة في نهضتها خليفة سعد ومن رؤساء الأحزاب الأخرى الذين كانوا يوماً ما إخواناً لسعد ، ومن الحكومة البريطانية .

لقد كانت الأمة البريطانية وحكومتها تفرقتين من الحركة المصرية وحصل بيننا وبينها من تبادل من سوء فهم ما لساء في كثير من المواقف . ولكن هذه الأشياء بالمعاهدة قد مسحت مسحا من القلوب .

إن هذه الأشياء قد مسحت من القلوب مسحا فوجدت بين الشمين المصري والبريطاني ، وأوجدت ثقة ومودة وزغبة صادقة في التعاون .

هذا الحادث وحده هو الجدير بالتقدير والثناء . يعطى تأمل كل خير في مستقبل قريب إن يكون بعد عشرين أو عشرين سنوات بل استمعوا لي أن أقول إنه بعد عشرين أو عشرين سنة بعد هذا البريطاني مدة ٣٠ سنة — أو ٣٥ سنة إذا حسبتم مدة التلمذة التي أمضيتها ببلادهم — أصبحت حل ثقة تامة أتوقع توقع اليقين أنه لن يمضي زمن قليل قد يكون سنة أو ستين حتى نرى كثيراً من النصوص الموجودة في المعاهدة والتي أبدى بعض حضرات الأعضاء الغرضيين ملاحظات عليها قد تبدلت وتغيرت بالجهود الطيبة وأمل أن ين الله عن رجمتنا الجليل بالصلة التامة حتى يتم العمل الجيد الذي بدأه بالتوقيع على المعاهدة .

ياحضرات السادة : إن قضية استقلال مصر ليست وليدة حركة سنة ١٩١٨ أو سنة ١٩١٩ بل إن المباحث دلتني على وثيقة دبلوماسية تفيد أن التفكير الجدي بإعلان استقلال مصر كان في سنة ١٨٣٨ في عهد الخنفر له ساكني الحنان محمد علي باشا وإلى مصر عقب عودته من رحلته في الصعيد . ويظهر أن رؤيته المبادئ والآثار وجد مصر القديم آثار في نفسه فكرة إحياء ذلك العهد . ومن ذلك الوقت اهتم إعلان استقلال البلاد فعمل بذلك أحد ممثل الدول وأعلنه وكيل دولة فرنسا وأخطر الحكومة البريطانية التي اتخذت إجراءات لمنع هذا الحادث وهو حادث إعلان الاستقلال .

كلا — أيها السادة — الاستقلال حق طبيعي وهو قانونا يحصل بإعلان من الملك أو من رئيس الجمهورية — إننا كانت البلاد جمهورية — بإعلانه للدول بدخول الدولة المستقلة في حيز المجتمع الدولي في العالم .

واستقلال مصر حصل فعلا قانونا وشرا بالإعلان الذي أصدره الخنفر له حضرة صاحب الجلالة الملك نزار الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، وقد كبست مصر حقها في هذا الاستقلال بدما أبنائها في عهد الخنفر له محمد علي باشا وبما قلمته مصر من المادونة الصادقة والضحية في الحرب الكبرى إذ قل فيها ما يزيد على مائة ألف من المصريين . وقد اشترك الجنود المصريون في الحرب الكبرى في جهات متباعدة مثل الججاز وفلسطين وتركيا . ولدى من الوثائق البريطانية ما يثبت ذلك .

أما ما كنا فنسكه منه ، وما نرى أن المعاهدة تستمعه ، هو أن بعض الوثائق الساذجة العملية التي كانت تنصق تحتها بالاستقلال الذي هو حقنا المشروع ، تأمل — بل ننقد — أن سيؤول بإتجاه مقصد المفاوض مع بريطانيا العظمى بالشكل الذي قلمت به لحضراتكم .

لا شك هندي أن هناك حقا وحقيقة في كل ما أجاه المؤيدون للمعاهدة — وما أبداه المعارضون كذلك . لا شك أن هناك ما يمكن أن ننقد فيها . وننقد أشدة الانتقاد في التفصيلات والنصوص الواردة فيها كشرح بعض حضرات الزملاء . ولكن مع كل هذا لا أرى ما هو أتم وأوفق بالتدقيق في تكيف المعاهدة من جميع نواحيها من العبارة التي تلخص في غاية المعاهدة حضرة صديقا وزميلنا العظيم الدكتور أحمد ماهر في مجلس النواب .

وإذا قلنا هذا ، وجب علينا أيضا أن نقول : إننا بلا شك قد قدرنا ذلك التصريح الذي جاء له لسانه بتقدير الجهود الجبارة الموفقة التي قام بها حضرة صاحب الدولة زيمينا الجليل مصطفى النحاس باشا في التنبه على العقبات والصعوبات التي كانت تبدو في المفاوضات حتى قدراها .

وما كان لنا أن نطمئن إلى عبارات أو نصوص يمكن تأويلها إلى ممان لا ترضينا في المعاهدة . ما كان لنا أن نأخذ بهذه النصوص لولا شيء واحد أقوله بصراحة هو وجود حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في المفاوضات . أقول ذلك لا تعليلا له . لأن كثيرا ما عارضته في الميفة الوفدية . ولست كذلك بمن اعتادوا تلقى الناس . أقول لي باختياري له سبعة عشر عاما في العمل تحت رياسته وفي السيادة وجدت أنه كثيرا من الأحيان يرغم الظواهر التي تبدو لنا فيقد دولته تحديرا خاصا في ظرف وفي مسألة ، فيأتى الزمن بعد ذلك مرورا لتلك التقدير الذي كنا نخالقه فيه .

فلو أنى قرأت عبارات المعاهدة في غير هذا الجو الذي أحاط بها ، وفي جو التاريخ الذي فتراته من مائة عام لسألت المصرية في الوثائق الرسمية ، والمجلات الإنجليزية ، والكتب للناسبات المختلفة ، كان يسجل على أن أكون في صف المعارضين ، ولا أكون في صف المؤيدين .

ولكن إذا أيقنت أن المفاوض المصري الذي كان يباشر المفاوضات مع الساسة البريطانيين ، كان حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا — اطمأننا لأننا نعلم ما هو عليه من حسن التقدير — بالوطنية الصادقة .

إذا كان القرض من المخافة التعاون على صفة الاعتداء علينا ففي هذا مصلحة لنا ولم في سلامة القاتلة بصفتها طرفا برأيا أو مجرما وإذا توحدت النية وكان القرض من وجود القوات المسلحة في بلادنا هو الدافع عن بلادنا تنفيذا للعادة لما كان هناك أي ضرر في تحديد الأراضي بظبوط الطول والرض . فحضراتكم تعلمون . وكثير منكم من كبار المحامين - أن المهم في كل عقد هو القصد من التعاقد وأن المفروض هو حسن النية في التنفيذ وأن التفسير يجب أن ينطبق على تحقيق القرض الأساسي الذي وجد من أجله التعاقد رعايا بما يكون في المقدم من عبارات وهذا المبدأ الأساسي في الفقه القانوني هو الذي أخذت به المحكمة المختلطة في قضية الدين العام وقد كان حكمها صحيحا لأنه جاء مطابها لما قصده المتعاقدون .

ليس المألوف على الألفاظ والبيانات فكل ما يكتب منها قد يكون فيه نقص ، فالعائق تثير الألفاظ وصراحيها ومعانيها تتفرع عن الزن ، فليس المهم في العقود النصوص القطعية ، بل المهم فيها أن يكون كل فريق منه ارتياح روي إلى القرض الذي وجد من أجله التعاقد ، والذي فتحه إلى ما آمنت بهذه المعاهدة ولا سمحت على تأييدها . بنض النظر عما بين ألفاظ - لولا أنني على يقين بأن الروح التي أمثلها من الجانبين كانت روح التفاهم الصحيح ، وروح احترام الحقوق ، أعني أن الإنجليز عولوا على احترام حقوقنا التي سلموا بها نظريا من سنوات عديدة على السنة كآرامتهم في مناسبات مختلفة ، ولدى مجموعة من سجن صعبة من الفولسكاب محزة على الآلة الكاتبة تناولت أقوال الساسة البريطانيين من جميع الأحزاب ومنهم اللورد لويد والمسترلين قبل أن يكون وزيرا لخارجية ويوم كان عضوا من خلاة للمستعمرين وهم جميعا كانوا يرددون بإخلاص احترام كافة حقوق مصر من جهة الاتح بالاستقلال .

والسيادة في الداخل والخارج على شرط واحد هو أن يكون البريطانيون آمنين من أن الشعب المصري لا يستعمل الاستقلال لمناوئة المصالح البريطانية أو لتأليب عليها مع خصومهم . هذا ما كانوا يشعرون من جانب الوطنيين المصريين في حركتنا الأخيرة . والإنجليز يلقون كل التدقيق في سياستهم كما يدقق علماء الطبيعة في بحث المادة أو علماء الحيوان في بحث أجزائه وهم لذلك يتنبهون الحوادث والظروف ويصلون لكل صغيرة وكبيرة " فيستمر بآرامتهم يرجعون إليه ولهم إخصائيون من العلماء يستخرجون الوقائع التاريخية السياسية لتقديمها إلى ساستهم وقت الحاجة وهؤلاء الساسة من محافظين وعمال وأحرار لا يكونون فكرة من تلقاء أنفسهم بل يرتكزون على المعلومات التي تقدم إليهم من الجهات الفنية التي تتبع حركات الأمم وينتجون على ضوء تلك المعلومات سياستهم العامة .

لماذا يعني الإنجليز الحركة الوطنية المصرية ؟ يمشونها أنهم كانوا يعلمون أن الحركة الوطنية الأولى التي قام بها المنفور له مصطفى كامل باشا - التي نجله كنا وقدره كل التقدير والذي أحميا وأدرك الشعور الوطني بالبلاد - كانت من الأسف أداة في يد حزب الاستعمار الفرنسي وكانت المنفور له مدام جوليت آدم واسطة بينه وبين ذلك الحزب الذي كان يناهض السياسة البريطانية .

إنذن ...

تلمون حضراتكم أن مصر كانت في ذلك الوقت ولاية عثمانية وأنت ساكني الجبلان جد على باشا ناز على السلطان وتقلب عليه ووصل في قوتها إلى أبواب الإستانة ولكن الدول الأجنبية - وخاصة إنجلترا - تمخلت في الأمر خالفت دون تمته بجمرة جهاده بل حالت أيضا دون تمتع مصر باستقلالها .

من ذلك الحين وقبل أنت توجد قناة السويس - التي زادت المسألة تعقيدا - ونحن نجد صعوبة في الحصول على استقلالنا .

لقد كانت الحكومة البريطانية ومصالحها الغنية الكؤود في تمتع مصر باستقلالها حتى قبل أن توجد قناة السويس وقد شرت على وصالة موجهة من المستر وجوهون الذي كان صاحب شركة قتل للركاب من الهند إلى السويس ومن السويس إلى الإسكندرية موجهة إلى أعضاء البرلمان البريطاني في سنة ١٨٣٨ يقول فيها إنه ليس من الحق ولا من المصلحة أن نحرّم مصر من ثمره جهادها ومن سخطا في التمتع بالاستقلال التام بعد أن وصلت من الرق إلى درجة كبرية تحت قيادة المنفور له جد على باشا . ويتأشد صاحب الرسالة أعضاء ذلك البرلمان أن يزلّموا الحكومة بأن تستغف بحق جد على ومصر في الاستقلال .

اسمحوا لي حضراتكم أن أقول كلمة تمهيدية هنا وهي أن المسائل السياسية يدخل في تقديرها الموقف الساريخي للدول وقد كانت إنجلترا تناقض في استقلال مصر خشية على مصالحها واسقرت على هذا الحال حتى وجدت مناسبة لاحتلال القطر المصري في سنة ١٨٨٢ بعد فتح قناة السويس وقد اشترت أهم القاتلة التي كانت تملكها الحكومة المصرية لكي تجدها وجها للتدخل في شؤون مصر وتدخلت فعلا . إنذن كيف تقطن من هذا التصادم بيننا وبين الدولة البريطانية لكي تقنع بحقنا الطبيعي ؟ ما كان هناك عجز إلا الوصول إلى مفارقات تنظم المسالخ المشتركة بيننا وبينهم وتوفيق بين حقوقنا ومصالحهم وإدراك هذه القاتلة كانت النصير الذي امتازت به الحركة الوطنية السعدية عما سبقها . وما أغربه شخصيا أنه في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ نشر والدي المرحوم الدكتور أخوخ قاوس بياناً بأفكاره السياسية في موضوع النهضة الوطنية والاستقلال يتضمن وجوب الاستفادة من ظروف تركيا في ذلك الوقت بإعلان استقلال مصر التام واعتبار مصر والسودان زبنا واحدا . وإنشاء الاختيازات الأجنبية وعقد محالقة مع الدولة البريطانية لتحقيق مصالحها بما لا يتناقض مع هذا الاستقلال حتى تزول الغيبة المسادية التي كانت تحول بيننا وبين الاتح بحقنا الطبيعي .

وإنما بعد الله فقد وصلت اليوم إلى هذا الطرف الذي أبرمت فيه ساعدة ترتيب مصالحنا ومصالح بريطانيا العظمى وليس المهم في هذه المسألة تحديد عدد الجنود ولا المواقع التي تسكنها لأننا إذا كنا نريد سلامة بلادنا وكنا في نفس الوقت واثقين من أن حليفنا التي تتأكد معنا لا تنبئ التحدى علينا في أي حق من حقوقنا الطبيعية كأمة مستقلة . لواقم الدليل على هذه النية لما كانت هناك أية أهمية في أن يكون عدد الجنود البريطانيين الموجودين في أرض مصر عشرة آلاف أو مائة ألف أو مائة مليون ولما كانت هناك أهمية في أن تقيم هذه الجنود في أي بقعة من أراضي مصر تقتضي وجودها فيها للمصلحة المشتركة التي من أجلها أبرمت هذه المحالقة .

وأضاف اللورد متر فقال: «إن ما أشاءه ليس ضعف مركزنا الحربى»
 «في مصر لاقى واقع من أننا نستطيع بعض قواتنا الحربية أن نحفظه»
 «بمركزنا في مصر على الأبد ضد قوات العالم ولكن ما أشاءه أن يكون»
 «احتفاظنا بسلاسة مواصلاتنا الإمبراطورية في مصر بقوة ضد إرادة»
 «شعبنا عما يضيف مركزنا ضعفا شديدا وما يبين سمحتنا تلك التي نفاخر»
 «بها في العالم» .

هذا التصريحا في مناه جاء على لسان جميع الساسة البريطانيين في مناسبات مختلفة ولا أريد أن أطيل عليكم الحديث بذلكها واحدة واحدة بل كالقمت لحضراتكم إنها موجودة في مضابط مجلس البرلمان البريطانى سلسلة من وقت لجنة اللورد مترأى من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٣٠

وحتى في أدنى الظروف أى في ديسمبر سنة ١٩٢٤ عقب مقتل المرء الذي حيث كانت أعصاب الإنجليز متوترة ضد الوطنيين المصريين أشد التوتر . في ذلك الوقت أيضا كما هو وارد في مضبطة مجلس الشؤاب بمجلس ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أنهم كانوا ثابتين على احترام هذه الفكرة وهذا المبدأ إلا أنه كانت هناك — كما تملسون — الظروف الخاصة بالسياسة الداخلية المصرية التي استتوت بفضل فريق آخر من سبئي الثنية من الإنجليز ذوي المصالح الشخصية الأخرى وبعض المصافين البريطانيين الذين كانوا بالأسف . يسبقون إلى بلادهم وإلى بلادنا بما ينشرونه في صحفهم كذبا وحبثانا عن حقيقة الحركة المصرية وما يهيموننا به وما يستعينون به علينا ودر بما كان بعض المصريين يؤيدهم في ذلك .

ولكن رأيتم بعد ذلك أنه حتى تبين للإنجليز حقيقة أمرنا ومرامينا سلموا معنا بالبدأ .

وما بلدنا لم أن كل ما يبيحه الإنجليز في مصر هو الطمانينة على سلامة مواصلاتهم لأننا إذا رجعنا إلى سنة ١٨٨٥ أى عقب الاحتلال البريطانى بثلاث سنوات نجد أن الدولة البريطانية أوفدت السير هنرى درامند وولف للتفاوض مع الباب العالي (جلالة سلطان تركيا) على الإجملاء .

تحدثت إنجلترا في سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٨٧ تريد أن توفى عهودها الدولية وتصريحاتها التي كانت قد أعطتها بالإجملاء في مصر جلاء تاما بحيث لا يبقى عسكري واحد من حاكمها في البلاد وأعلنت لهذا معاهدة مع الدولة الثانية — لأنها كانت صاحبة السيادة على مصر ، ومصر كانت ولاية عثمانية وقتها — وإن كل ما احتفظت به في هذه المعاهدة أن يكون مرخصا لها من الباب العالي أن تعود بمجنودها إلى مصر إذا اقتضت ذلك الظروف الدولية .

فذلك هو نفس الفرض الذي جعل من الضروري وضع القوة العسكرية على القناة الآن .

ولمأننا لا يكون هذا الشرط موجودا الآن في المعاهدة الحالية ؟ ذلك الشرط الذي قبل الإنجليز وقبلوه بناء على عرض الجانب الثاني وكما سألتوه على حضراتكم .

قصة الشيخ الخرم عمر حافظ رمضان بك — أود أن أصبل في مضبطة الجلسة أن مسائل تتعلق ببادئ الأحزاب لا يصح أن تكون متار منافشة في الجلسة ولا ألقى كما يقينا حضرة الخطيب على مواهبنا لأن هذا الكلام غير خاص بالمعاهدة وأنا لا أريد أن أصح مع هذا الكلام ولا أنصح .

الرئيس — أربو حضرة الشيخ المحترم أن يقصر كلامه على المعاهدة .

قصة الشيخ الخرم عمر لوريس أنترغ فانوس أندرى — إن ما قلته لم أفهه عن رأي الشخصى لاقى لم أكن ماصرا للمام جوليت آدم في فرنسا .

الرئيس — يقصر حضرة الشيخ الخرم كلامه على المعاهدة .

قصة الشيخ الخرم لوريس أنترغ فانوس أندرى — الرابع أن هذا هو التقدير الذي كان يفكره الإنجليز لحركة الوطنية في عهد الحزب الوطنى . فانا لا أقدر شيئا من عندى لاقى كنت وقتها تلميذا ولا أعرف من علاقات الحزب الوطنى وصلاها شيئا . وما هذا الذى أشرت إليه إلا ما وجدته مسجلا في المجلات والكتب السياسية البريطانية التي وضعتها قادة الرأي فيهم . والذين منهم العلماء المؤرخون والباحثون الذين يهتمون للسياسة البريطانية في مختلف الأزمان والوزارات المخابرات . فكان طبيعى أن يشكوا في سلامة وتزاه تلك الحركة الوطنية المصرية .

تحدثت الحركة الوطنية أيام الحرب إلى أن جاءت الهدنة فقام الزعم الخلاله سعد وصحبه لفظن الإنجليز أن أيدوا أجنبية معادية لم لا زالت تعمل في تلك الحركة أيضا إلى أن جاء اللورد متر واتصل بالزعما — وكما قلت لحضراتكم إن المزلة العظمى هي في الاتصال الشخصى بين الزعماء للوطنيين وهذا هو الكسب العظيم وحسن التية الذى تجل أخيرا وهو ما تمخذه الله — فوجد نفسه — وقد كان موفدا لتدعيم الحماية في مصر ووضع النظم اللازمة للحكم مصر تحت الحماية — وجد نفسه أنه مضطر أن يود ويشير بإلئاء الحماية بتاتا كما أنه يغزى في خطابه أمام مجلس اللوردات البريطانى في نوفمبر سنة ١٩٢٠ — وفي وزارة المستر لوريد جورج التي رفضت الأخذ بتقريره — قرر أنه يجب الأخذ بتقريره لاحترافه أن التناهم مع الزعماء المصريين القائمين على مبدأ سعد (أى الوفد المصرى) يجب أن يقوم على أساس سياسة الوفد ووفائهم وبحكم طبيعته التي أدرك سمعتها اللورد متر من احتكاكه مع سعد باشا وأوجدت عنده اليقين بأن هذه الحركة الوطنية الجديدة التي تطالب بالاستقلال التام ليست مشوبة بأيد أجنبية .

لذلك صرح اللورد متر في تقريره كما صرح في مجلس اللوردات بمجلس ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بأنه يمدقوفاته ومبادئه الدقيقة مع الزعماء المصريين أصبح على يقين تام بأن مرأى هؤلاء الوطنيين المصريين لا تتفق مع تحقيق ضمان مصالح الإمبراطورية ولا يضرها فخطر وأنه قد وجد أن هؤلاء الوطنيين ليسوا أعداءه لئلا للإنجليز بعد ما حدثهم وجها لوجه .

وإلى أرى أن هذا هو الحقى حل الإنجليز أخيرا على التناهم والسير معنا بحسن نية في المستقبل .

ليس من المقبول مع الحليفة مهما حصلت نيتها والثقة بأن أسلم إلى جيشنا جميع أسرارها وأسرار استمداداتها الحربية التي تحصلها عند الاعتصام لتتمكن من المقاومة الناجمة عند الاعتداء علينا بمثل هذا النوع من الأسلحة الخطيرة .

ولذلك فإني لست بمن يرى في القطة العسكرية احتلالا وإني أتحدى المعارضة كل التحدي أن تبين لنا سببا حقيقيا من أن الغرض من هذه القوة هو استبقاء الاحتلال رغم النقص على تهرؤ في المعاهدة .

أريد أن أقدم الدليل الذي بين لنا كيف تسحب إنجلترا قواتها أمام هذه الأسلحة والاحتياجات الحديثة وكيف يمكن لإنجلترا أن تسحب قواتها ولا يكون لها هنا مستودعات الذخائر وتلك الأسلحة الخاصة التي تحت أيديها .

(تصنيق) .

(أصوات : تكلم في الموضوع) .

(أصوات : هذا شيء عظيم . هذا كلام في جميع الموضوع) .

مقدمة الشيخ المزمع لوريس أفندي - منشكر . جاء في الكتاب الأزرق عن مهمة السير هنري دراوند ولف الرسالة رقم ٣٠ المؤرخة في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٧ ، هذه الفقرة عامة وتكاد تكون بالحرف الواحد مماثلة لما هو وارد في المعاهدة الحالية . ولهذا يجب أن نتفهم السياسة البريطانية ونتتبع تاريخها لتكون على ثقة بأن تقديرنا للعائلة ونصوبها تقدير صحيح لمقاصدها . وأن مقادير زميننا دولة الناس بأشأ كان تقديرا صحيحا .

يتضمن النص المشار إليه أن المفاوضات الثانية في يونيو سنة ١٨٨٧ قبلوا إرسال جنود بريطانية إلى مصر بعد الجلاء الذي عمل منه اتفاق خاص على أن يكون وجودهم في مصر كمعاونين للحكومة المصرية . ونصها

بالإنجليزية : British troops

الرئيس - يجب أن يكون الكلام باللغة العربية .

مقدمة الشيخ المزمع لوريس أفندي - فافوس أفندي - معناها أن عودة الجنود البريطانية إلى مصر بعد الجلاء إنما تقتضي ذلك الحال إنما يكون على أن أبقوا قوات حامية للحكومة الثابتة . لقد نص في المعاهدة الحالية على أن وجود النقطة العسكرية والمعارات في منطقة القناة لا يكون احتلالا بل تمثيل مائة حليف حليف مستقل . ومعنى هذا النص لا يختلف عما نص عليه في مشروع اتفاق سنة ١٨٨٧ ونحن حكومة وبرلمان إنما قبل الآن ما قبله دول آل عثمان وقد كانت صاحبة السيادة علينا وهي دولة مستقلة استقلالاً تقريبا من جميع الدول . كانت قبل هذا النص ولا ترى فيه خضاعة الاحتلال للبلاد .

(تصنيق) .

إن المفاوضات التي هو الذي اقترح نصا . مينا لتحقيق الغرض الوحيد الذي يميل لإنجلترا تتم بمصر وهو حماية مواصلاتها وقبلة إنجلترا . وكاد يتم الاتفاق والجلاء لولا تدخل فرنسا وتقتضى ومنعت تركيا من التوقيع على هذا العهد وكان من نتيجة ذلك أن استمر الاحتلال إلى أن تناهت فرنسا وإنجلترا قسما فتا في سنة ١٩٠٤ من مرار كشم مصر .

يستخلص من هذا التاريخ أن ليس للوطنيين المصريين أية مصلحة في أي وقت كان مع أية دولة أجنبية بل أنه تأت في التاريخ أننا كلما سلمنا بأنفسنا للسيف في اتجاهات موزع بها من دولة أجنبية كانت الماقبة علينا وخيمة .

كما أنه يحكم المصلحة والطبيعة ولو لم يكن للإنجليز أي وجود في هذه البلاد وكما خالين من الاحتلال كان من المعتدل أننا نكون اليوم كما نحن فيه الآن من استقلال تام يحكم أممنا الآن عن تركيا بعد الحرب العظمى .

ولولا هذا الظرف الذي يصبح أن نقرضه لتقدير مجتهدنا وموقفنا - لكنا الآن دولة بعيدة من كل احتلال بريطاني .

إن الحالة الحالية التي نراها الآن من تسليح الدول بأنواع مختلفة من الأسلحة الخاصة لا تترك البلاد المهاجة من البلاد المهاجة أية فرصة للدفاع من نفسها ما لم تكن مزودة بأنواع مثلها من الأسلحة الخاصة التي تحتفظ بها كل دولة سرا تلك الأسلحة التي من أجل الحصول على سرها تسعون حراسكم من أن لا تهربا عدم انخاض كانوا يقبسون لاختلاس أسرار تلك الأسلحة المهندنة التي لا يمكن بدونها لأية دولة مهما أوتى أفراد شعبها من شجاعة أن تغلب أمامها . وقد رأيت حراسكم بسالة الأحياء ولكنهم انخروا من الوجود عموما . لماذا ؟ لأنهم لم يكونوا مزودين بتلك الأسلحة الخاصة ولم يستطيعوا أن يحصلوا عليها من الأمم التي كانت تحفظ عليهم والتي كانت مستعدة لتزويجهم بها في الوقت المناسب ليتمكنوا من هذه الاعتداء عليهم .

لقد تميزت طبيعة الأمور عما جعل الوقت قيمة عظيمة عما كانت عليه قبل الحرب الحالية وما كانت عليه الآن .

وقد قيمة هذه المستندات التي ذكرتها لحضراتكم هي لكي تبين لكم أن إنجلترا لو أن الظروف الحالية كانت مثل ظروف سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٧ لكنت أجبت جيوشا بشتا من مصر لأنها كانت تشرب بأنه من الممكن لها أن تعود بأساطيلها في الوقت المناسب إلى مصر لمقاومة أي اعتداء لأن وسائل الانتقال في ذلك الزمن كانت من طريق البواخر ولما كانت لها من حاجة ماسة بأن توجد في هذه البلاد باستقرار قوات يتراوح معدنها بين خمسة آلاف ومشرة آلاف جندي .

ليس المهم عدد الجنود وإنما المهم أنها قوات بريطانية تبين لها تملك على طراز مخصوص وبوصافات مخصوصة وبها سرايب تحت الأرض ، تحتفظ فيها بمدافع ممتازة لا تستطيع الدولة البريطانية تسليمها لنا لأنها من الأسرار الحربية الخطيرة التي لا تأمن عليها إلا أقصى أبنائها .

هناك مصلحة بدورها الساسة البريطانيون حق الإدراك من قديم الزمان. وهي مسألة العالم الإسلامي وقد كانوا يصفون على السلطة الثمانية لهذا النرض . كان هذا المبدأ من الأسس التي قامت عليها السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر. وقد طوت تركيا في حرب القرم انبساطا لهذا المبدأ لأن تركيا كانت في ذلك العهد زعيمة العالم الإسلامي . أما الآن فقد تغير الحال بعد الانقلاب الذي حدث في تركيا وبعد إلقاء الخلافة . انتقل مركز النفوذ الإسلامي إلى مصر وكان من قبل موجودا بدرجته ما بوجود الأتراك الشريف الذي ينظرون إليه أمة كريمة العلم والمعرفة المسلمين .

(تصديق) .

لهذا كان الإنجليزي شديد الرغبة في أن يكونوا على مودة وإخاء مع الشعب المصري الذي هو مصدر الحياة الروحية والفكرية وبمقت تيارات التفكير والثقافة في العالم العربي خاصة والإسلام عامة وأنهم يحسن معاملتهم للصيرين يكتسبون ثقة الشعوب الأخرى في الشرق وهم في حاجة لمصادقتهم لرد الغارات المحتملة من جاراتها الأقرباء وأخص بالذكر روسيا .

كما كانت تحبط الدولة الثمانية لتستعين بها على اكتساب ثقة الشعوب العربية وغيرها في آسيا والمهند الإسلامي .

ولكي تتمكن من الاحتفاظ بسلطتها في الشرق حولت هذا الاتجاه إلى مصر لأنها رأت من مصلحتها الحيوية الاحتفاظ بحسن العلاقات القوية معها حتى توجد لدى تلك الشعوب شيئا من الثقة والاطمئنان إلى التحالف والتعاون مع السلطة البريطانية .

لا أسلم مطلقا بأن هناك خيما أو مهارة في تحرير نصوص المعاهدة من نشاطال البريطانيون في التنسيق ، كما أبدى بعض الممارضين .

وكل من يعرف الإنجليزي في السياسة أو في التجارة أو في الحياة الاجتماعية العادية يدرك أنه ليس من طبيعة تكوينه المادي السبب كولوجي للتلاعب أو الخداع .

إن هناك تيميرا عند الإنجليزي ظاهره المضح ولكن إذا وصف به شخص كان أقصى ما يوجه إليه هذا الصير هو كلمة (Clever) فإذا قيلت هذه الكلمة لشخص تركت في ذهن السامع مني يدل على الخيعة والتلاعب في المعاملة . وإذا أرادوا أن يقدوا معنى الكفاءة في وصف شخص قالوا عنه إنه (able) . وعندما أن الكفاءة مع التلاعب أمر شائن . إن الإنجليزي يمتزج بالشجاعة والإنجليزي يتمتع من خصومه من يجهل بالحق .

كنت في إنجلترا في سني ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ أدافع عن المنفور له زعيما ظلوا باشا وأعوته الذين كانوا متهمين بقتل الإنجليزي . وكان المنفور له سعد ظلوا باشا ودولة الناس باشا ومعالى مكرم باشا — المنطور إليهم في ذلك الحين من الساسة الإنجليزي وتكليم الاستبهارين أنهم أعداء الإنجليزي الألداء — مضيق في سيشل . كنت أدافع عنهم في الصحف وقد نشرت حوالي ستة عشر بريرة مقالات دفاعا عن المغيثين ومنها بريرة القليل كونكول لسنا حال الحكومة وتقتد فقد نشرت في مقالات ضد سياسة الحكومة . وهذا بذلك على صحة العقيلة الإنجليزية ومساعدكم على معرفة نياتهم.

إلى أوجه تلامي إلى رجال الحزب الوطني الذين كانوا يتسكون ببعيتنا إلى الدولة الثمانية وقد كنت أشرف باقتاد مبشهم قبل الحرب ومماحتق في حل جنان المنفور له مصطفى باشا كامل على كفى . كما نرى أن تحقيق المثل الأمل في القضية المصرية والثانية القصوى إنما هو لإنهاء الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية من البلاد .

ولكن ماذا يحدث لو تم إخلاء ووقع اعتداء من دولة أخرى على مصر؟ كان أقصى ما يطلبه الحكومة الثمانية وتقتد هو أن تعود الجنود البريطانية إلى مصر لتقوم بمحاربتها كليفة في الدفاع باعتبار أنها أرض ثمانية وقد نص في ملحق اتفاقية دواوند وولف (Drumond Wolf) على أن وجود الجنود البريطانية في مصر إنما يكون للعانة كلفاء وليس له معنى الاحتلال . نخرج من هذا إلى أن الوجود المادي لجنود دولة أجنبية في أرض دولة أخرى بناء على سابق تمام ورضاء بين الدولتين لتحقيق غرض معين ترى فيه مصلحة لها لا يمكن أن يكون له أي معنى من معاني الاحتلال ولا مساس فيه بلموهر الاستقلال لا شكلا ولا تقها ولا معنى .

(تصديق) .

ليس في هذا خطر وإنما الخطر يكون إذا أساء الجندي الأجنبي عند وجوده في البلاد إلى حقوقها وهذا ما لا أظن أنه يقع في المستقبل ، بل مع التسليم بوجود هذا الخطر أقول إنه لا يفضلا إلا إذا كنا نحن بعمل ليعاى من جانبنا يوجد الظرف الخطر الذي يعلب علينا ذلك السدوان ، وأقول لحضراتكم إنه لو وجد هذا الظرف الخطر الذي يقتضى إنكار بريطانيا ليهودها بعدم التمدي علينا والتدخل في شؤوننا واستعمال جنودها كآلة لجنود احتلال .

لو طرأ هذا الظرف فلا فارق بين أن يكون لها جنود على الفتنة أو في أرض فلسطين أو في قبرص أو مالطة لأن لدينا من الطائرات ما يستطيع أن يصل من لندن إلى مصر في عشر ساعات أي في وقت أقل مما يقتضيه تحريرها لجنود المشاة من الإسماعيلية لمصر .

ولقد رأيت بنفسى في يورثوث في سباق الطيران لإحراز كأس شفيد طائرات حربية بريطانية تسير بسرعة ٧٧٠ ميلا في الساعة وهذه الطائرات تصل من لندن إلى مصر في بضع ساعات مما يكاد يكون كسح البصر .

إني أستهمد أن يكون عند الإنجليزي نية التمدي وإنكار اليهود والمواثيق وعدم احترام شعور الشعب المصري وعدم الاحتفاظ برضائه ومودته . وأعتقد أنه هم الإنجليزي أن يكون الشعب المصري شعبا صديقا مواليا لهم في السياسة الدولية العامة ، وهم لا يتكبرون عليه حق في التمتع بحقوقه كاملة .

إن الإنجليزي يصفون على هذا الشعب القديم الأستراتطى بين الشعوب . ولكنهم يملكون أنسب لمباح الإنجليزي كادهم وصغارهم احترام الأمم الأستراتطية العريقة . وقد كنا نلبي ذلك ونحن طلبة في إنجلترا إذ كنا موضع احترام وتقدير خاص بين الشعوب الأخرى لأنهم يعلمون أننا من أبناء القراعة .

أقول لحضراتكم هذا ولكن الذي أقوله لكم إن الواقع أنه في هذه القاعة ومن هذه القاعة التي تجلسون فيها قال أعضاء مجلس شورى القوانين سلفاً لكم المثلون للشعب المصري في جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ عند نظر ميزانية سنة ١٩٠٠ في تقريرهم ، وقد كانت المبالغ المتصلة بالسودان ترد ضمن الميزانية العامة ما يأتي " ثم إنه ذكر في ميزانية المصروفات مبلغ ٤١٧ ألف جنيه وكسور قيل عنه إنه عجز إيرادات السودان فلو أن الحكومة لم تدين مقدار الإيرادات كما لم تدين أنواع المصروفات ولكن هيئة المكتب تصادق على صرف هذا المبلغ من ميزانية الحكومة المصرية لأن السودان معتر من البلاد المصرية وجزء مهم لها " أعيد تلاوة ما تقدم فأقرته الهيئة . ثم تجدد في جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - وهي السنة التالية - المتقدمة تحت رئاسة اسماعيل محمد باشا عند النظر في ميزانية سنة ١٩٠١ أن الهيئة اقترحت باتفاق الآراء ما هو آت :

" لما نظرنا في هذه الميزانية (نظراً لإحاليا بالضرورة) لم قدر ما يسمح به الزين المعين لنظرها فقد وجدناها لا تختلف كثيراً عن ميزانيات السنين السابقة وقد أبدى المجلس عنها فيما مضى من الرقيات ما هو معلوم وركز استغاثت الحكومة والخاص الاحتياط تلك الطلبات التي لا يزال متمسكاً بها ويطلب تنفيذها . على أننا وإن كنا نشكر الحكومة على ما أجرته هذه السنة من الزيادة بضع مبلغ ٣٠ ألف جنيه وسوم الأهوية عن طائفة المراكبية التي هي من أوفر طبقات الأمة وأكثرها اجتهاداً كما ذكر ذلك في مذكرة المالية كما أننا نشكرها على توفير مبلغ ٦٠ ألف جنيه الخ . إلى أن وصل إلى " فكل ذلك لا يمتنع من استغاثت نظرها لبعض ملحوظات تفرضا عليها علاوة على ما سبق إيجاضه من المجلس في الزوال الماضية وهي أننا لا نزال نرى في الميزانية المبلغ المخصص للمعارف على طلة السابق لم يرد فيه شيء يذكر على أنه الخ ... نحن نسيج شيئاً زعيماً بالفوقوف عند مع زهادته لا يتفق مع مقاصد حكومة ترد السير بالأمانة في طريق التقدم مثل حكومتنا الخ ... مع أننا نرى بعض المصالح قد زيد في مصروفاتها هذا العام مبالغ وافرة مثل الصصة والسجون وغيرها وليس بخلاف على الحكومة أن من الاحتياطات التي هي أساس كل احتياط يتخذ للأمن العام أو للصحة والتعليم والتعليم الخ ... ثم أنه لا بأس من أن نقول كلمة عن السودان وهو أنه في ميزانية العام الماضي ورد في باب عجز إيرادات السودان ١٧١٧٧٧٧ جنيهات والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزينة الحكومة بمضايرة أن السودان جزء من مصر متهم لها " .

ربما قلتم حضراتكم وما علاقة هذا الذي ذكرته بالسودان ؟ وسأيتي بيان ذلك لحضراتكم وإني أذكر أن ميزانية التعليم العام في القطر كانت لا تزيد في تلك السنة على ٨٠ ألف جنيه وكانت ميزانية الصحة لا تزيد على ٧٠ ألف جنيه في حين أن البلاد كانت في ذلك الوقت في حاجة إلى التوسع في نشر التعليم وفي حاجة إلى رفع مستوى الصحة بالبلاد كما كانت في حاجة إلى إصلاح السجون التي كانت بمثابة مقابر لآلاف . وبينما لم تكن الميزانية المصرية في ذلك الوقت على شيء من مبلغ حالة اليسر لم كانت لا تكاد تكتفي لسدة المصروفات الضرورية ومع ذلك فإن الحكومة المصرية لم تضن بأن

وإني نخصيها لا أرتكن على نصوص الماهدة ولا على الفاظها ولو ارتكنت عليها دون سابق علم بتاريخ السياسة البريطانية ونقضية الإنجليز لما قبلت هذه الماهدة بل لفضلت أن تقطع يدي قبل أن أسأها . ولكن أمام المعلومات الحقيقية والتقدير السالف ذكرها التي هي أدق من النصوص والبيانات أتت تمام الثقة بأننا لو قبلنا الماهدة فإتينا لا نخاطر بشيء ولا نخسر شيئاً .

انتقل الآن إلى نقطة أخرى وهي السودان .
الواقع أن المعارضين فانهم أهم قصص كان يمكنهم أن يوجهوه .
مقدمة الشيخ الحرزم عبد السلام الياس بك - باقى من المعارضين من لم يتكلم بعد .

مقدمة الشيخ الحرزم لوريس أنخرف فافوس افندى - هناك قطعة خطيرة في الماهدة وهي عبارة صريحة وردت في مسألة السودان . لو أردنا أن نأخذها على وضوحها للفظل لما استطعنا مطلقاً ولما استطاع أى مصرى أن يقبل الماهدة ، تلك العبارة هي التي تعيد أن الحاكم العام يباشر سلطته بالنيابة من كلا الطرفين .
عندما قرأت هذه العبارة لأول وهلة صدمت صدمة عميقة وأخذت أخذنا شديداً .

مقدمة الشيخ الحرزم الأوسلا حسن عبد القادر - لا قدر الله .

مقدمة الشيخ الحرزم لوريس أنخرف فافوس افندى - قلت في قضى كيف يسوغ لمصطفى النحاس باشا أولكم عبيد باشا أولد كثير أحد ماهر أوحى لا اسماعيل صدق باشا أن يقبل مثل هذا النص . إننا إذا أخذنا هذه العبارة على ظاهرها وصل معناها القطعي فقط دون ما يلابس الموضوع من أشياء أخرى لكان معنى هذا أننا نتخلى للإنجليز بهذه الماهدة حقاً في السودان لم يكن لهم مطلقاً وهو حق الاشتراك في السيادة على السودان . على أن السيادة فيها إشارة إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وفيها عبارة أخرى خاصة بالاحتفاظ بالسيادة أضيفت كما قيل لنا بناء على طلب المفوض المصري ولم يعترض عليها المفوض البريطاني . فوفق الإنجليز هذا ويقولهم إضافة عبارة بسهولة وبسلامة نية يدل على أن ذكر عبارة " بالنيابة عن الطرفين " لم يكن عن خبث ولا عن غاية شريرة وهي اختلاس حق في السيادة على السودان ليس لهم . قلت إن هذا لفظ لا يقيم أركانه نخشاه لو وجد سوء النية . ولماذا ؟ لأننا إذا رجعنا إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وكثيرون من المصريين يظنون أنها اتفاقية مشتمة . ونجسد أنها إذا ما رجعنا إلى ما كانت يصرح به الطرف البريطاني الذي أوجب تلك الاتفاقية ووقعها . وهو اللورد كرومر - لما وجدنا فيها أى معنى أو أى أثر ما نخشاه وما نأبه وما لا يمكن أن قبله بحال ساجداً كما لم قبله ماضياً ولن قبله مستقبلاً وهو التسليم بأن السودان متفصل عنا أو أن بيننا وبينه فارقاً ما هو لا جزء من مصر . هو أرض مصرية تدينى من ناحية فيكتوز بانينا نزلت وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط . تستبرون منى أن

اختارنا تشكره له وهو تلك ليلة السياسية التي وضع بها اتفاقية سميت باتفاقية السودان جاء فيها ضمن كلام طويل ذكر حق افتتاح الحكومة البريطانية للسودان وما كان يمكن أن يقال في ذلك الحين قولاً دولياً سياسياً صحيحاً إن هناك فصلاً للسودان بل كان هذا محالاً شره اللورد كرومر في الجزء الثاني صفحة ١١٣ من كتابه عن مصر .

ولست في حاجة إلى ذكر نص الببارات ولكن مفادها هو أنه لولا الرغبة والحاجة الماسة لمنع الانتيازات الأجنبية والهاكم المخططة من أن يكون لها أثر في السودان نظراً لأحواله وظروفه الخصوصية ولأن ضم السودان إلى مصر وحكمه كحكم أية مديرية في مصر في الحالة العادية التي كانت عليها مصر في ذلك الحين — كان لزاماً أن يقع هذا الضم سرعان نظام الامتيازات الأجنبية والهاكم المخططة على هذه المديرية الجديدة المأداة إلى الحكم المصري بعد الثورة المصرية حتى لا تمرق الإصلاحات وتوجد مشاكل حلة . فلولاً هذا الظرف وهذه القاية وهي منع الانتيازات والهاكم المخططة من دخول السودان ، لما كانت هناك حاجة ولم يكن هناك سبب ولا مبرر لرفع الولاية البريطانية على الخرطوم إلى جوار الولاية المصرية أكثر مما تكون الحاجة لرفع الولاية البريطانية على دار المديرية في طنطا وأسيوط وهذا هو لفظ اللورد كرومر بالحرف الواحد : " ليس لرفع العلم البريطاني في السودان أي غرض في اغتصاب شيء من حقوق مصر في السودان إذ ليس ذلك من مصلحة بريطانيا العظمى وهذه سياسة محلية ثم قال وزيران الفتح — أي فتح السودان وإمادته إلى مصر — إنما كان على اعتبار أنه باسم السيادة الثمانية المثلة في خديو مصر . " وما يذكر في هذا الصدد أن اللورد كشرر عند ما قابل مسيو مارشان في فاشوده قال له إلى حاضر لكي أبسط حكم الخديو على مديريات بحر النزال وعلى هذه المنطقة فكان الفتح باسم مصر وحسابها . ولذلك كان اللورد كرومر يديران تقوم مصر بفتح الأموال اللازمة لمصاريف السودان .

ولكن قد تتولون وما دخل كل هذا في نصوص المعاهدة ؟

إلى أهتمت باسم الشعب المصري إلى دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير المالية فأقول إنه ليست لمصر ديون على السودان كما أنه ليس للحكومة المصرية ديون على أسبوط إلا البجعة لأن السودان جزء منا ونحن جزء منه — نخرج من كل ما تستعمله إننا يجب ألا نغير الببارات والاتفاقات الواردة في المعاهدة وبشروطنا المختلفة الأهمية التي يريد المعارضون للمعاهدة أن يسطروها تلك الألفاظ والببارات .

(مقاطعة) .

أقول لحضراتكم إنه حتى في هذه المسألة ، مسألة السودان والموانع الخاصة بالسودان التي وردت في المعاهدة يوجد نص أخضر بل يكون شر نص في المعاهدة وشراً كما نخشاه من الإنجليز ، وهو إدخال عبارة قد يستعاد منها عند عرض الخلاف للتحكيم أو إعلان هذا يقع .

تصرف مبلغ ٤١٧,٠٠٠ جنيه سنة طو السنة لتكليف حاجات السودان وفي الوقت ذاته تحرم أبناءها في مصر من العلم والترف فكان الشعب المصري يضحى بجياة أبنائه الذين يموتون من ردة الحالة الصحية لتدبير المال اللازم للسودان .

(تصنيف) .

ذلك لأن السودان جزء من مصر مقيم لها فكما نبادر إلى القيام بحاجات إخواننا المصريين الذين يقيمون في السودان .

واليك ماقرره مجلس الشورى في سنة ١٩٠١ حين قال : "ورد في باب مجز إيرادات السودان ٤١٧,١٧٧ جنيهاً والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزينة الحكومة لاختباره أن السودان هو جزء من مصر مقيم لها وفي ميزانية هذا العام ورد هذا العجز بمئة دون أن تبين مقدار الإيرادات ولا أنواع المصروفات ضمن هذه الميزانية فهذه المجلس توافق على صرف هذا المبلغ للاحتياجات السابقة وتطلب من الحكومة أن تخرج في الميزانية القابلة أنواع إيرادات ومصروفات السودان " .

هذا كله حصل بعد توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ أخرى في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع ولم تعرض الوزارة وقتئذ على شيء . وبجمل هذا كله مع أنك تعلمون أن تلك الوزارات لم تكن وزارات شعبية بل كانت وزارات من الموظفين خاضعة لسلطان الإنجليز فكان الحكومة المصرية التي كان يسودها الإنجليز في ذلك الحين أثرت ذلك التفسير والمفهوم فصرطه من نوايا المتنافسين . وقد أقر اللورد كرومر هذا التفسير في تقريره لسنة ١٩٠١ وهذا اللورد هو الذي ابتدأ هذه الاتفاقية وهي نوع من الاتفاقات السياسية اقتضت ظروف خاصة وضعه لغايات معينة ذكرها في تقريره من سنة ١٩٠٣ ولقد سطت مراراً لمحاذا لا تحصل الميزانية الإنجليزية فيما من النفقات اللازمة لإدارة البلاد ماكانت الولاية الإنجليزية تحقق عليها بجانب الولاية المصرية ؟ وهو سؤال في محله ولكن الجواب منه بسيط جداً عند جميع القيمين يعرفون تاريخ الاتفاقات المعقود في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ويوجب مواده منع السودان مركزاً سياسياً خصوصياً وهو أن ذلك الاتفاق وضع خصوصاً لتخليص السودان ومصر أيضاً في إدارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التي آلت إلى كثير من الاختلال والارتباك في الإدارة المصرية .

هذا الاتفاق قصد به التماقيد البريطاني أو المبتدع البريطاني اللورد كرومر قصداً خصوصاً لولاء لما وجد هذا الاتفاق ولما كانت هناك حاجة إلى وضع نص خاص بحاكم السودان بريطاني الآن ولا يطرق مباشرة الحكم إلى آخر ما هو وارد في المعاهدة بخصوص السودان . لقد قصد اللورد كرومر تخليص السودان بل تخليص مصر في إدارة السودان وحكمه باختباره جزاً متماً لما هو ماقرره اللورد كرومر عند تصريحه به وما قصد مجلس شورى القوانين هو أن تكون مصر خالصة حتى من الامتيازات الأجنبية التي لازلتا تن من منها إلى الآن ورغم جهادة في سبيل السودان نجد من الصعوبات التي الكثير في سبيل التخليص من هذه الحال . ولكن اللورد كرومر استرجع لنا

يقول في حرب فتح السودان مبردا لها : " إن الناية منها إنما كانت لإعادة الاتحاد إلى مناطق لا تستطيع أن تمشي مدة طويلة متباعدة بعضها عن بعض . إن اتحاد الشعبين يتوقف عليه رفايتهما وسعادتهما المستقلة على أن تكون هذه الوحدة غير قابلة للتفريق فتتوقف الرفاية على أن يكون الشعب المصري والشعب السوداني متحدين غلطين دون غفرة بينهما وقد أثبت التاريخ صحة هذا " .

التيه من كل هذا أننا أمام هذه الوثائق والتصريحات ، ومع ما تعلمه في الإنجليز من الشرف والمهارة في إدراك مصلحتهم الحقيقية بدليل ما ذكره ساستهم وفي مقدمتهم اللورد مائر ، وقد وافقه على رأيه الساسة الإنجليز منذ عام ١٩٢٠ إلى الآن ومن بينهم بعض الذين وقعوا المعاهدة — النتيجة أنهم أدركوا أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تأمن على مصالحها ومواصلاتها وحرورها في الشرق إن لم تحترم حقوق مصر كاملة كدولة مستقلة ذات سيادة مع احترام حقوقها في السودان كاملة .

ومن كل ما قدمت أيضا تظهر الضرورة في إلغاء الامتيازات حتى تصبح الأمة المصرية أمة مستقلة تماما تتخلى باستقلالها دون أي تدخل وذلك ما لم تخطئ نحن ونسئ إلى أنفسنا بأي اختلاف داخل أو سوء تصرف أو تصف من حزب على حزب أو طبق على أخرى أو طائفة على غيرها فذلك هو الفساد الذي دعا إلى الاحتلال الأول ويجب ألا ننسى ضرورة حسن التصرف المسال فلا نبذر الأموال فيما ليس بضروري وأمامنا أعباء كبيرة تتطلب المال والجهد وإدراك خطر تلك الأحوال الثقيلة . فنحنالينا ونعقم ظهورنا ونقع في حالة الإفلاس والمسر التي كان من شأنها تدخل الأجنبي في بلادنا .

إننا لو تبصرنا وعشنا حياتنا البرلمانية منظمة سليمة أسوة بالشعب البريطاني متمسكين بكل حقوقنا في السودان ومع الأجانب وغير الأجانب لا يمكن أن نخشى شيئا مطلقا من الإنجليز أو غيرهم .

هناك أيضا غاية أسمى من المصالح الهامة التي أشرت إليها ذكرت في مقدمة المعاهدة هي التعاون على السلام العالمي .

قد يضحك من ذلك بعض المستعربين ولكن اسمعوا لي وقد عشت خمس سنوات في الاستانة قبل الحرب — وهي أشد الأوقات التي كانت فيها الاستانة ميداناً لتناحر السياسيين العرب — اكتسبت في تلك الفترة شيئا من الخبرة السياسية الدولية أقول إن في المعاهدة المعروضة علينا وفي ارتباطنا مع إنجلترا بقصد الاشتراك والتعاون دماة كبرى لتوطيد السلام العالمي .

وما دنا كنا جميعاً أحرارنا وحيثما نفذ المعاهدة وما جاء فيها من تمهيدات بصفاء قلب وبيعة وأمانة نذكر بذلك أدنيا إلى أنفسنا وإلى العالم مأمورية حفظ السلام العالمي ونحفظ بالسلام فلا ونجس بلادنا من كل اعتداء أجنبي والعدو الذي يفكر في التمدي علينا خطوة للتمدي على إنجلترا متى وجد

تقول المبادرة ما قد يفهم منه إشراك الإنجليز في حق السيادة على السودان مع أنها تناقض بذلك المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد ورد فيها نص صريح على أن الحاكم العام للسودان يستمد سلطته من أمر حال يصدره إليه خديو مصر ويحكم لأسما الطربوش وكانت تلك السيادة هي السيادة الثمائية التي كان يمثلها الخديو وهي السيادة المصرية التي يمثلها الآن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المحبوب فاروق الأول حفظه الله .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : كيف أقول وأطالب حضراتكم إن توافقوا معي على المعاهدة رغمنا من ذلك النص الخطير أو الذي قد يكون خطيرا إذا وجد سوء الفهم من الجانب البريطاني . إنما أقول هذا لأننا نجد في الوثائق البريطانية ما يفيد حقنا كاملا في السودان الذي هو جزء منا وهذا أكثر مما ذكره اللورد كورس .

(مقاطعة) .

أنا لم أحضر هنا لأطرب السامعين . أنا رجل سياسي أؤتي واجبي وياق في كلامي كل ما يقتضيه الدفاع عن القضية المصرية ، ستمعشون عندما أذكر لكم اسم رجل ما كان ليعطى على بالك يعترف بمشروعية هذا الحق هو المستر ونستون تشرشل الذي يعد الأمل في كل نكتاتنا في إفساد مشروع اللورد مائر والذي ستمود إليه في يوم القيامة مسؤولة صفك دماء الأبرياء لاقتفاحه في طريق الغلاء الاستعاري ضدا . ماذا أقول ويسجل وكتاب نشره في عام ١٨٩٨ ؟ يقول : " لا يوجد في تاريخ مصر الحديث ما هو أشد أثرا في النفوس من تلك الظاهرة الغريبة وهي تمسك الشعب المصري والطبقات المفكرة فيه بالسودان واستئصالهم للقيام بأية تضمينات في سيول الاحتفاظ به أو استرداده حتى إنه في وقت لم تكن الروح العامة منتشرة في مصر أبي المنصور له شريف يشا رئيس الوزارة المصرية أن يبقى في الحكم ويوافق ولسا على سحب الجنود المصرية من السودان وأمر الاستقالة وتمتد يد ذلك وجود مصرى يتولى الوزارة " .

كان ذلك في عام ١٨٨٤ في عهد الجاهلية السياسية في مصر أي عهد السيطرة البريطانية لي أن قال : " وليس هذا غريب لأن توحيد مصر والسودان في العلاقة ينتج مزاي متبادلة بينهما وذلك بحكم الطبيعة وحكم الموقع الجغرافي الذي يقتضى بأن يكون السودان مع مصر وحدة لا تتجزأ " .

وهذا ما تفرته الجمعية التشريعية والحق يطولو على طيه والحق ما ورد على السنة الخصوم وكبار المستعربين . قالوا تشرشل ولم يقلها زفول أو التماس فقط يقول إن السودان جزء بحكم الطبيعة لا يتجزأ من مصر وقد أثير حضراتكم أن الحاكم العام البريطاني يحكم المعاهدة أن يتولى مصالح السودان ولا يمكنه تحقيق الفوائد إلا إذا كان السودان جزءا لا يتجزأ من مصر ويكون كلاهما أمة واحدة بالسياسة والطبيعة والجغرافيا .

الى وقتنا الحاضر. وعرضى أن كل فريق من هؤلاء لمس الحق من ناحيته
وتجاهلها من التواضع الأخرى. وأن هذه المعاهدة إنما هي صلح على
الاستغلال وعلى الاحتلال. وعلى مركز مصر الدولي، وعلى مركز إنجلترا
في مصر.

والصلح أخذ وعطاء، والحكم على الصلح بأنه كاسب أو خاسر يقتضى
التنظر لى الظروف التى تم فيها، وإلى ما أخذ طرف من طرف، وإلى ما
أعطى مقابل ما أخذ، وإلى ما تساهل فيه من حق مقابل ما آله من عوض
عن هذا التساهل، وعن مطالبون اليوم بأن تبنى في هذا الصلح رأينا.
وعلى أن يكتسبه أن نرى الأشياء بقيمتها الصحيحة، لا نأخذ في إدماء الظفر،
ولا نأخذ في النداء بالويل والثبور وعظام الأمور.

والمعاهدة نفسها تنص على أنها صلح بين مصر وإنجلترا، فالمادة
السادة عشرة فيها تحدثت عن تعديلها باتفاق بين مصر وإنجلترا بعد انقضاء
عشر سنوات على تنفيذها، فإذا لم يتفق، حيل الخلاف إلى التحكيم إذا
انقضت عشرون سنة. ولو أن المعاهدة كانت تنظيها نهائيا للاحتلال لما
كان لإعادة النظر فيها موضع، ولو أنها كانت استغلالا لكن الأمر كذلك
على سواء. وهذا النص يجعل مركز مصر الدولي غير محدد اليوم لأنه عرضة
غدا لأن يتغير. والسادة الثامنة تتيح لإنجلترا أن تضع على قناة السويس
جيشا يتعاون مع الجيش المصرى وتكون له أولويته في الدفاع عن سلامتها
وحرة الملاحة فيها. فإذا أصبح الجيش المصرى قادرا بمفرده على أداء هذه
المهمة باتفاق الطرفين أو بالتحكيم بينهما لم يبق لوجود القوات البريطانية
ضرورة. وهذا صلح أيضا على الاحتلال وعلى الاستغلال. وعلني هذه
للمادة ينص في الفقرة السادسة منه على تمهد مصر بإنشاء طرق معينة تحقيقا
لبرامجها. ولم يمتد الإنسان أن يتمهد لنبره بتحقيق برنامجها هو إلا أن
يكون وكلاء من هذا النبر. فإذا حدث مثل هذا الأمر بين دولتين، تتمهد
إحدهما للأخرى بأن تنفذ برنامجها، كان ذلك صلحا على الاحتلال
وعلى الاستغلال.

والتعاون بالمفاوضة بين مصر وإنجلترا منذ سنة ١٩١٩ إلى وقتنا الحاضر،
وهم الأمة كلها خلا زملائنا المحترمين رجال الحزب الوطنى، إنما كانوا
يريدون صلحا بين مصر وإنجلترا يكون فيه توفيق بين حقوق مصر وصلاح
إنجلترا بطريقة تحمّد الحالة الحالية وتقع كل ليس وإيهام. وأنا أستمر هذه
البارة من كلام حضرة صاحب البعثة مصطفى النحاس باشا في مفاوضات
سنة ١٩٣٠

من التضامن الخالص، التضامن الوثيق المبني على اليقين وعلى اعتقاد سليم
للمصلحة المشتركة بيننا، وما دام الإنجليز ينفذون المعاهدة بهذه الروح أيضا
أؤكد لحضراتكم أنه لن يمرؤ أحد أن يتحدى علينا.

يقدر بعضهم أنه لو علمت ألمانيا بأن إنجلترا كانت ستقوم بتعهداتها نحو
فرنسا بعد لامنت الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ ومويت المسألة بطريقة
أخرى.

أختم كلامي بأن أقدر لحضراتكم بأنه يجب علينا أن نضع الفائدة أمانة
بأن تؤيد السلام العام وبذا نيد لمصر مركزها التاريخى المجيد كدولة بين
دول العالم تحمّد الإنسانية في القرن العشرين كما خدمها أجدادنا القراءنة
والعرب في الأجيال الماضية.
(تصفيق)

جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (صباحا)

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين
هيكل بك.

مقدمة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك - إخواني :

كنت أود وأنا أعرض عليكم بحثي في المعاهدة من فوق هذا المنبر أن تكون
تحت نظري وثائق المفاوضات التى أدت إليها موضوعة بالصورة التى وضعت
بها مفاوضات سنة ١٩٣٠، وكنت أود على الأقل أن يكون تحت نظري
ما تقدم به الجانب المصرى وما تقدم به الجانب البريطانى من مشروعات
ومذكرات. فانا أطمع على ليس بالظن أن في هذه المشروعات والمذكرات
ما يفيدنا قائمة عظمى في الحكم على المعاهدة ومذاها. أما وقد ضلت الحكومة
بتقديم شيء من ذلك للبرلمان فلتكتب بما أمانة من أوراق وتصريحات
أعلم مع ذلك أن نوق إلى ما يرى الحق ويرضى الضمير ويرضى الله.
إخواني :

وصفت المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والاستغلال. ووصفت بأنها وثيقة
الحماية والاحتلال. ووصفت بأنها تصحح مركز مصر الدولي. ووصفت
بأنها تصحح مركز إنجلترا في مصر وتجعله مشروعا. وجاء كل فريق اشترك
برأيه في واحد من هذه الأوصاف بأن يمد سدا لوصفه، طورا من القانون
الدول وتارة من خطاب الزعيمين سعد زغلول، ومصطفى النحاس. وتالفة
من أدوار المفاوضات المدة التى جرت بين مصر وإنجلترا منذ سنة ١٩٢٠

إخواني : هذه الصراحة هي أوجب الواجبات اليوم علينا . هي واجبة في الدقيق والجليل من أمر المعاهدة حتى يعرف المصريون بالضبط ما لهم وما عليهم . ما أخذوا وما أعطوا . وأين الآن مركزهم من الحياة الدولية . وليست الصراحة كفضيلة خلقية هي وسعها التي توجب ذلك علينا . بل توجه البعثات الناشئة عن المعاهدة . وتوجه مصلحة مصر المعالجة وتوجه دقة تصورها لدى الذي نصل إليه في المستقبل كي نفي عليه مغاوضاتنا المقبلة لتعديل المعاهدة إذا قبلناها ووضع معاهدة جديدة إن لم تقبلها . والصراحة هي كذلك الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من الحكم التزيه على قيمة المعاهدة بالنسبة لمصر .

وزعت علينا سكرتيرية هذا المجلس مجموعة وثائق ذات قيمة ، تفرير لجنة ملتر ، ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ، ومفاوضات عدلى — كيرزون في سنة ١٩٢١ ، ومفاوضات ثروت — "سمبلان" سنة ١٩٢٧ ، ومفاوضات جديحود — هندرسن سنة ١٩٢٩ ، ومفاوضات النحاس — هندرسن سنة ١٩٣٠ وحديث صدق — چون سيون سنة ١٩٣٢ كما وزعت علينا الكتاب الأخضر الحاروي لنصوص المعاهدة الحالية . وهذه الوثائق تعاوننا معاونة قيمة في فهم أعراض هذه المعاهدة ومداها — كما يماوننا في هذا الفهم مراجعة وثائق أخرى كما نود لو أننا وزعت كذلك علينا وفي مقدمتها إعلان الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤ . ووثائق تصريح سنة ١٩٢٢ باعتبار إنجلترا لمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

لست أقصد من معاونة هذه الوثائق إيانا ما يتبع من مقارنة بعضها ببعض . فهذه المقارنة طيبة في نظري ولا تنتج شيئا . وأن في مقدمة الذين يسلمون بالبسدا الذي قوته الحكومة البريطانية ردا على خطاب اللجنة الوطنية المصرية الذي طلبت به إلى الحكومة البريطانية : " أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بيننا وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسون — النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات " . أسلم بالبدا الذي يقضي بأن الحكومات لا تتبدل بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تنفض إلى اتفاق نهائي إنما توضع نصوص المعاهدات حسب الحالة التي تكون قائمة حين وضعها . وقد تغيرت حالة العالم وتغيرت حالة مصر منذ سنة ١٩٢٠ إلى وقتنا الحاضر تغيرا يجعل المقارنة بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ أو في سنة ١٩٢٧ بل في سنة ١٩٣٠ ومشروع وضع في سنة ١٩٣٦ مقارنة لا يقترها المنطق البشري بحال . ولهذا قبلت اللجنة الوطنية أن تدخل في مفاوضات جديدة هي التي أدت إلى المعاهدة الحالية دون تهديد بنص الخطاب الذي بعثت به إلى إنجلترا .

ولقد جرد دولته يومئذ من مركز المفاوضات الذي يحاول هذا التوفيق بين حقوق مصر ومصالح إنجلترا بقوله : " ولعلك تذكر يا ستر هندرسن أني في بلادى محل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كاملة . فالتزكف أصبحت طلباتنا متعذلة جدا ، ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا " .

وما من مفاوض إلا ويبد في هذا الموقف الدقيق الذي وصفه النحاس باشا ، على أنه ما من مفاوض كذلك إلا حرص على مصارحة الأمة برأيه في نتيجة مفاوضاته . لما انتهت محادثات الوفد المصري مع لجنة ملتر في سنة ١٩٢٠ إلى مشروع ملتر وجاء أعضاء من الوفد يمرضونه على مصر بعث المفغوره سعد زغلول باشا إلى الأمة ببيان عرض فيه أطوار المسألة المصرية إلى أن كان ذلك المشروع ، ثم أبدى رأيه فيه فقال : " شكنا وجدهنا مطفا تنفيذ على غير إرادتنا ، وغير وافي بمطالبنا ، فلم نسمعنا قبوله لغرضه من حدود توكلتنا . وأظهرنا لجنة ملتر عدم رضائنا به . فبرأه نظرا لاشتغاله في مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكل فيها ، وطمع التلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين ألمانيا ، رأى إخواننا معنا ، نروجا من كل عهدة وحرما من كل قائمة ، واستبقاه لكل فرصة ، ألا يت فيه رسما بما يقتضيه توكلهم قبل عرضه عليهم " . ولقد بعث رحمة الله عليه هذا البيان إلى حضرات وبصا بك وأصف وحافظ بك حفيقي ومصطفى بك النحاس " إذ ذاك " . وبعث معه إليهم بخطاب جاء فيه عن المشروع ما نصه : " إنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، فيه من خصائص الحماية وعمازها الشيء الكثير . كالقوات العسكرية والتدخل في التشريع للأجانب والقضاء المختص بهم ... ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على الأمة . ولا أريد أن أشكو منهم إلا أنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم ، وأقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحال . وعدم وجود السند والتصريح لنا في الخارج وأفراد العلة الإنجليزية بالقرعة والسلطان . وعدم قوة الأمة على متابعة المارضة والمقاومة وإلى اعتراف بأهمية هذه الأسباب . ولكننا لا يمكن أن نقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن نجعل نرضى بما نهضنا لمقاومته ونفنا للعلامة بيطلاته " . ولقد جاء على لسان حضرة صاحب البولة " مصطفى النحاس باشا " مثل هذا الرأي حين مفاوضاته سنة ١٩٢٠ ، إذ قال في محادثاته مع ستر هندرسن : " وسأخذ حل حائنا أن تقع الأمة بوجهة نظرنا في القطع التي تساهلنا أو تساهل فيها ... وليس أدنى بالفرض من الصراحة الخالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت إليه التسوية من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين " .

العرفان بإيجل حقا ملقفاً و رقابنا مشتر أبناء الوطن جميعا . وكنت مع ذلك أذكر بالحسرة والألم ما كان يوجه إلى هؤلاء السادة كلهم من قارص اللقد وجارح الهم . ولم يكن يوم ذلك من إلا أن البلاد كانت شديدة العائق بالمثل لأهل من مطالبها ، فكانت ترى الصلح على هذه المطالب ولو بالساحل في القليل منها ابتداء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تناهوا في حقوق الوطن يخشى منه من استقلاله وعلى حريته .

الناحية الثانية : التي علوتنا منها هذه الوثائق ، أنها تعرض لنا تماما وجهة النظر المصرية ووجهة النظر البريطانية إزاء مصر . وتبين هاتين الوجهتين على ضوء هذه الوثائق ، بين لنا بوضوح مبلغ ما حققت المعاهدة الحالية في توصفها من مطالب مصر ومن مطالب إنجلترا ، ومن ثم يدلنا على مبلغ ما كسبت في هذا الصلح على الاستقلال وعلى الاختلال ومبلغ ما خسرتا .

وجهة النظر المصرية بسيطة كل البساطة . واضحة كل الوضوح . فمصر تريد أن تكون دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً . ولا يكون لأحد سلطان عليها داخل حدودها بأية صورة من الصور وأن يكون لها من الحظ في الحياة للدولة المالية أمة مستقلة من الدول الأوروبية . أما وإنجلترا عتلت مصر منذ واقعة أثلي الكبير يجرئوها . وقد وضعت يدها على بلادنا وجعلت توجه بتفوقها سياسياً . أما وهي ترى لها مصلحة أساسية في الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً في مواصلات الإمبراطورية البريطانية فلنعمل على كفالة مزاياه إنجلترا من حايث هذا الطريق مادامت لا تتكفى في حايثه مصالحنا نحن . ولا معاهدة الإنستانت لسنة ١٨٨٨ . وهي المعاهدة التي تضمن حيدة القناة وتبقى على مصر السبب الأول في ضياع هذه الحيدة لنعمل على كفالة ما تريده إنجلترا على الاتمس هذه الكفالة استقلالاً وحرية .

هذه هي النظرية المصرية . وقد مررنا المفنور له على باشا يكن في خطابه الذي قُصه إلى عظمة سلطان مصر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ - ١٨ مايو سنة ١٩٢١ والذي عرض فيه من خطبته أسمى الورد المصري الرسمى إذ ذاك تسمياً بالنا غاية الثقة حيث قال "إن الوزارة تستجيب لنصب علينا في المهمة السياسية التي نستعمل بها لتصديق العلاقات الحديدية بين بريطانيا العظمى ومصر الوصول إلى اتفاق لا يميل على الشك في استقلال مصر وإلى الاعتراف لمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج وإنهاء الحماية إثناء صيرجها لا في علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها . بل في علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً . وستعمل على أن تضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون سمه الضمانات المطلوبة للعائفة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا" .

هذه وجهة النظر المصرية . وكان رأى المفنور له سعد باشا سنة ١٩٢١ في طريقة تحقيقها أن يجرى مصر لبريطانيا شبه جزيرة سيناء تسماً وتسعين سنة على أن تجلبور بريطانيا من مصر وأن تمتع مصر باستقلالها كاملاً . وكان الأساس الذي تستند منه النظرية إليه أنه إذا لم يكن بد من صلح مع إنجلترا فلنعمل على نيلنا من الدول المستقلة . لنعمل على فرنسا في سنة ١٨٧٠ حين زلت كلركة من الأكراس لودين لألسانيا . على أن تبقى هي بعد ذلك محظوظة

لا يسع المطلق الدول مقاربة مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ لوق سبة ١٩٣٠ مشروع وضع في سنة ١٩٣٦ وحسي دليلاً على ذلك أن المعاهدات التي وضعت في سنة ١٩١٩ وفي سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها لا وجود لها لتغير الأحوال الدولية في العالم . وما ذا بقي من معاهدة فرساي أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التي لم تبلغ في الحياة الدولية بلقناً لا يظفرون نفسا اليوم بما كانت عليه في أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جازنتها وشقيقتها العراق قد وقعت مع إنجلترا معاهدة في سنة ١٩٢١ ثم ملقتها بسعد ذلك مرات دون أن يقول أحد إنهم لم تنظر إلى موعد مغربهم لتدويلها . بل هذه معنككات إنجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ سنة ١٩١٩ إلى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فيبد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الثنائي (الهوم رول) محبباً من أجله من أنظمة الحكم ، تطورت حقوقها وتغيرت في المذخزمت الإمبراطورية التي فقدت في سنة ١٩٢٢ وفي سنة ١٩٣١ بحيث صارت تسمى إنجلترا نظرياً في حقوقها . وصار يطلق عليها اسم عصبة الأمم البريطانية ، ولم تبق رابطة تربطها بإنجلترا عند الفوائد لتتاج البريطاني ، بل أصبح من حلقا أن تعلن حيادها في حرب تشترك فيها إنجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حلقا أن أرادت أن تعلن انفصالها عن الإمبراطورية . فهي إذن إنما تبقى ما بقيت في عصبة الأمم البريطانية بمحض إرادتها واختيارها ، لا ترضى عاتقة أبدية ، ولا يعتنقها جندي بريطاني واحد ، ولا تخضع في شيء لإنجلترا . لما مندوبوها في عصبة الأمم ولما قوتها المسلحة ولما تعلوها في الخارج . ولما من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لأمة كاملة الاستقلال والسيادة .

المقارنة إذن بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارة لا تستقيم . وإذا كان المفنور له سعد باشا زفول يذكر في بيانه عن مشروع ملز اختلاف الظروف التي وضع فيها من الظروف التي أعطى فيها التوكيل للورد ليسبي إلى الاستقلال حيثما ريد إلى السبي سبلاً ، وإذا كان يذكر ما رآه أصحابه من عدم نزوة الأمة على متابعة المماضة والمقاربة ، ومن أفراد إنجلترا بالزعة والسلطان ، وكان يرى في هذه ظروف طارئة على تقارب جهودها ، ويرى ذلك مسوغاً لإعادة النظر في موقف مصر من قضيتها ، فما أبلغ الخطأ في جعل المقارنة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساساً للحكم بصلاحيها أو بعدم صلاحها .

على أن وثائق هذه المشروعات تملوتنا على فهم المعاهدة الحالية ومراي توصفها فهما دقيقاً من ناحيتين :

أولاهما : ما تدل كلها عليه من المجهود العظيم الذي بذله سادتنا جميعاً في سبيل تحقيق المثل الأعلى لما نصير إليه بلادهم من الحرية والاستقلال ، كما تدلنا على مبلغ اهتمامهم لمبادتهم وعدم تهاونهم فيها بأي شيء ولاي غرض ، ولقد كنت أشعر بالفضار كصري وأنا أقرأ هذه الوثائق واحدة تلو الأخرى وأرى فيها الماطفة الوطنية السابية تحرك سعدا وعلى ثروت ومحمد محمود ومصطفى النحاس في مجهوداتهم العظيمة في بلادهم وزرطوا المثلث اللاتقي لما بين الأمم . كنت أشعر بالفخر وأشعر بما هؤلاء السادة جميعاً من حق

لذلك كانت سلامة مصر من قسطنطينية دولة عظيمة عليها في المكان الأول من الأهمية لهند وأستراليا ، ونيوزيلاندا ، وجميع مستعمرات ولايات جلالاته في الشرق وكانت ذات أثر في حسن حال بحر ثمانية وخمسين مليوناً من دوايا جلالاته وأنهم . "وقالت : "إنما يمكن دهر الخطر من الإمبراطورية ومصر مما بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى في الدفاع عن أراضي عظمته من أي تهديد خارجي كما حملتها قبل الآن . وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستيلاء النظام وتوفر الرخاء يركن لازم لسلامة الإمبراطورية . ويجب أن تكون الإمبراطورية البريطانية شديدة التأمين من كل ما يهدد مصالحها وذلك إلى أن يبين الوقت الذي تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن إليها ويستمد عليها . ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها . وأول هذه الضمانات وأساسها هو وجود جنود بريطانية في مصر وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تكفل من هذه الضمانة أو أن تنقص منها ."

على أنها تعيد القول وتؤكد بأن مطالبا في هذا الصدد لا يقصد بها استقرار الحماية حقيقة أو حكماً بل العكس أميتها الكلية الخالصة هي أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة هل أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإمبراطورية البريطانية بمهادنة تكفل للجانبين الاشتراك في المصالح والأغراض . وقول المذكورة في ختامها : «وحسب على هذا التآزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأساً عليها من النظر في أي وقت تريده حكومة عظمته من كل ما يمرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها » .

هذه هي السياسة البريطانية من ناحيتها الإنجابية . فهي تمسك بالمسائل المار ذكرها ولا ترى بأساً عليها من التزول لمصر عما وراء ذلك . وقد انتهر الساسة المصريون الذين استصمدوا تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ هذه الفرسعة فاتهموا إنجلترا بأن تعطل بهذه المسائل وأن تصرح بأنها تترك لمصر حرية التصرف فيما ملهاها كعولة مستقلة ذات سيادة . هل أن إنجلترا إذ أصدرت تصريح سنة ١٩٢٢ قد فشلت بوظيفتين تولىا سياستها وثأكلتها . هاتان الوظيفتان هما تبليغ التصريح للدول وتبليغها للثلاث البريطانية المستقلة . وهذان التبليغان يفسران سياسة إنجلترا في مصر وتهددها بصدى استقلالها . وقد ورد فيها ما ورد في خطبة مستر لويد جورج ورئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك حيث قال في مجلس الصوم البريطاني في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقطاً عن سياسة التصريح ما نصه : "إننا نعتبر العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر المقررة في هذه الحفظات مسألة تهمنا نحن وحكومة مصر ولا شأن للدول الأجنبية بها . ونحن نأزمن على إبانة ذلك بصورة صريحة حين نبلغ الدول انتهاء الحماية . إن خير مصر وصلاحها لازمان لأمن وسلامة الإمبراطورية البريطانية التي تستمر دائماً العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر . تلك العلاقات التي اقترفتها بالهكومات الأخرى منذ أمد طويل . مصلحة بريطانية جوهرية . وتعريف هذه العلاقات الخاصة جزء جوهري من الإعلان الذي يستقر بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد يبتها حكومة جلالة الملك

الاستقلال والكرامة . وكما فعل الحراك بعد الحرب الكبرى حيناً تزع الحلفاء منهم الإمبراطورية الثانية وأجوا لهم تزياداً فداخوا عنها دفاع التمسيت من وطنه المقدس .

وكانت مصر تمتد في نظريتها على عدالة حقها وعلى مبدأي الحلو والعدل التي جعلت أساساً لحدة الحرب الكبرى . لكن مؤتمر السلام أثبت أنه مؤتمر الغرب وأنه لا ينظر إلى ولا إلى الدول الشرقية على أنها يجديرون أية رعاية أو تقدير . بل لك انضم التمسير لنا في الخارج ، واقررت بريطانيا بالتمرة والسلطان ، ولم يكن لنا بد من أن نواجهها وسدحاً إننا أردنا أن تواجه الأمر الواقع . ومواجهتها تقتضي أن نترك سياستها في مصر إدراكاً دقيقاً .

لست أريد أن أعود إلى تصور هذه السياسة البريطانية في مصر منذ مائة سنة ، ولا من قبل الحرب الأخيرة ، وإن كان الباعث هذه السياسة هو هو لم يتغير . وإنما أريد استخلاصاً من هذه الوقائع ومن تصريحات الساسة البريطانيين بعد الحرب . وأول وثيقة ترمي هذه السياسة تقرير لجنة ملر الموجود تحت يدي . وقد صورت هذه السياسة في مشروع ملر الموجود نصه في التقرير في المذكرة الملحقة به والتي توضحه . وقد أقيمت هذه السياسة للتوفيق بين ما رأيت اللجنة أنه يرضى مطامع المصريين المجاعة ويحقق في نفس الوقت تنفيذ السياسة البريطانية . بهذا الصدد قالت اللجنة ما نصه :

"نقد اخلفت كلمة المصريين على أنهم يرفضون كل حالة سياسية مصحطة تعرضها عليهم الحكومة البريطانية . ولكنهم يرجون بمهادنة تحالف تتحد بين الفريقين باختيارها تقرر استقلال مصر وتقبل بريطانيا العظمى كل التبعات والنفقات التي تتراد من الحماية بالتي الذي فهمها به نحن . وقد بين التقرير ما فهمه إنجلترا من الحماية ، أو من حماية مصالحها هي بقوله "أما المصالح البريطانية الجوهرية في الحماية ، أو من المواصلات الإمبراطورية العظيمة التي تخترق الأرض المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كانت باضطرابات داخلية أو باحتداد أجنبي ، وأن تكون ميسورة في زمن الحرب والأغراض الضرورية في زمن السلم . وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفرد فيها . وأخيراً ألا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية بحجة بها . وبذلك فإن كل معاهدة تقصد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذي للتدوب البريطاني في مصر ، وبمكتنا من إبقاء قوة داخل الأراضي المصرية لحماية مواصلات الإمبراطورية . ونقتد التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية " .

وقد أوضحت المذكرة التي بشتها في وزارة الخارجية البريطانية إلى عظمة السلطان على إثر مقاروضات "مدلى - كرون" التي لم تنجح سنة ١٩٢١ هذه السياسة أيضاً لا بدع علا لرية . فقد جاء في هذه المذكرة ما يأتي : "إن مصر واحدة من خط المواصلات الرئيسية بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق . ولا نزاع في أن جميع الأراضي المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح خط مصر مقروناً بتأمين منطقة قناة السويس ولا يمكن فصلها عنها .

الفرصة القرية التي ظالم فيها إبداء هذه الأحياء والتكاليف . ولقد كان في ذلك أكبر المنذر . قد كما تشارك فيها الاعتقاد بأن عصبة الأمم ستؤدي واجبها في حفظ السلام على وجه يجعل احتمال الحرب بعيدا جدا إن لم يكن مستحيلا . وكما نعتقد أن يتيقن التحكيم ومبدأ الصيانت المشترك سيبدو شجع الحرب من العالم .^{١٠} من الناحية الأخرى قد بادنا بين أنفسنا والتحكيم في إمكان الاتصال بغيره من الشعوب الشرقية ، والشعوب العربية ، والشعوب الإسلامية . اقتناعا بأن ثمة كل واحد من هذه الشعوب قد شغل بنفسه كما شغلا نحن بأنفسنا . وقد كنا نرجو لها النجاح في بلوغ مقاصدها والقومية . ولا بدور بخاطرنا أنها معرضة لأن تنكب يوما تكة تستحق مطلقا وسوءنا . من ثم استمنا إلى أحلام السلام المسولة فلم تفكر في غير الحكم الداخلي عددا ، وفي نظامه ، وفي ما نستطيع أن نجعله منه إذا تمت المعاهدة بيننا وبين إنجلترا . فنحن وجهة النظر البريطانية قدر رحمتها في المعاهدة أولئك وجهة نظرها المصرية هي التي ربحنا . فذلك أمر لا يقام له كبير وزن مادامنا مطمئنين من الناحية الفقهية النظرية . على أن كفاءة المصالح البريطانية لا تحس استقلالنا . وما دنا مطمئنين من الناحية العملية على أن المعاهدة تحول بين إنجلترا وبين التدخل في دستورها وفي أساليب حكمنا .

هل أن الأزمة الإيطالية الحوشية صنعت ميوننا على الحقيقة المروعة جعلتنا نفكر في عالم الواقع الدولي وفي مرضنا لانت نصاب من أهوال الحرب بما يصعب به غيرة من الأمم . هناك اختلافنا رأيا ماذا نصنع ؟ إننا لم تكن مقصودين للقاتل من هذه الأزمة التي اشتدت بين إنجلترا وإيطاليا والتي مازال الأثر إلى اليوم . لكننا مع ذلك في الطريق ونحن لذلك عرضة لأن نكون ميدان حرب محرق الأخضر واليابس على حين تبنى إنجلترا وسيق أهلها في طمأنينتهم .

اختلفنا رأيا ، ماذا نصنع ؟ قال بعضنا : إن الوقت خير ، لأمم لحل المسائل الملقة بيننا وبين إنجلترا . لكن يجب أن نحاط لما عساه أن يقع وذلك بأن نعرض جيشا وزيد قوة . وإن غلبنا الامتيازات الأجنبية المالية لقيم ميزانينا على أساس يتكفل الإغراق على مطالب الدولة جميعا بما فيها الجيش . وقال آخرون : بل نحل المسائل الملقة بيننا وبين إنجلترا . فإن آتت إنجلترا حلها أطنا حادثة فإنها ما وقتت حرب بيننا وبين إيطاليا . وقال فريق ثالث : بل ندع مسألة الإغراق مع إنجلترا الآن لعدم ملائمة الوقت لها وننتظر في نظامنا الداخلي وفي دستورها . واشتد الخلاف فأتى إلى نظام لا يصلح أن يكون صلحا بين المختلفين على عود الدستور وإتمام الاتفاق مع إنجلترا بنصوص سنة ١٩٣٠

لا أريد أن أتق عند الحوادث هذا الدور وأن أذكر أن إنجلترا لم ترض أن تستبد بمفاوضات سنة ١٩٣٠ . وأن الجبهة الوطنية لم تكن ترض هذا التبدل لأن في نتائج المفاوضات المذكورة مادت الظروف على عدم صلاحها ، من ذلك الامتيازات الأجنبية . كان واجبا إذن على كلا الطرفين أن يعوا في المفاوضات الجديدة جميع الظروف التي تنبت . وأن يعوا مركزا في هذا العالم الهلدي بخطر الحرب في كل لحظة . وقد تفاوضوا وأتممت مفاوضاتهم المعاهدة الحالية .

بصفها أمورا تمثل فيها حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية دخولا حيويا . والحكومة لن تسمح بأن تتنازع فيها دولة أخرى . فوثاقا لهذا البلد مستتب الحكومة كل محاولة للتدخل في شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي ، واستمدت كل اعتداء على أرض مصر عملا ترده بكل ما لديها من الوسائل .

كانت هذه السياسة البريطانية إزاء مصر حين كانت الحكومة البريطانية انتقالية بين الأحرار والمخاضين . فلما تولت حكومة البéal الأولى في سنة ١٩٢٤ لم تبين لها سياسة جديدة في المسألة المصرية والمفاوضات التي دارت بين سعد باشا زلول ومستر مك دونالد كانت مقتضية بحكم الظروف فلم تكشف عن تغيير في الخطة البريطانية . فذلك حرت مفاوضات ثروت — تسميلان في حدود سياسة المحافظين التي كانت قائمة إذ ذلك .

فلما تولى البéal الحكم لثرة الثانية في سنة ١٩٢٩ وطلبوا إلى دولة عهد باشا محمود أن يحل المسائل الملقة بين مصر وإنجلترا ، أثناء وجوده بلندن في الصيف من تلك السنة ، عقدت السياسة البريطانية خطوة بحر مطالب مصر وإن لم يتغير جوهرها . وذلك أنها اصبحت قناة السويس الشريان الحيوي للواصلات الإمبراطورية واكتفت بالمخالفة بالدفاع من مصر . وكان جواب مستر مك دونالد على اعتراض مستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني على هذه الخطوة التي خرجت بها حكومة البéal على تعاليد وزارة الخارجية البريطانية في المسألة المصرية ، قوله : " أرجو أن تسمح لي ببرصة واحدة أقدمها في تلك السياسة مع البقاء في دأرتيها " . وهذه البرصة هي التي أوصلتنا إلى مشروع سنة ١٩٣٠ نتيجة لمفاوضات النحاس — هنترسن .

إخواري :

كانت مشروعات المعاهدة التي تسفر عنها المفاوضات تعرض علينا فلا تدق في . ثمة التدقيق كله . وحينما قبلنا مشروع سنة ١٩٢٩ أساسا للمفاوضات بين مصر وإنجلترا كانت نحددنا جميعا رغبة صادقة في إتمام الاتفاق بين الدولتين . وهذه الرغبة واضحة في أقوال دولة النحاس باشا في مفاوضات سنة ١٩٣٠ . وإنما كان مبشر وغيتنا اعتقادنا أن هذا الاتفاق يزيل ما تصادفه مصر من مقيات في سبيل الحكم الداخلي . وفي سبيل تقدمها ورخائها . أما فيما سوى المسألة الداخلية فلم يكن تحديدا متصفا إلى اتخاذ أية حيلة أو حذر من الناحية العملية . بل كما إذا فكرنا في هذه الناحية جعلنا حذرا ألا يستر في الصبح من الوجهة الفقهية الدولية مساسا باستقلالنا ، أو ترتيبا لهجمة البريطانية علينا . فذلك كان جدلا نظريا . كان جدلا عامين وأسائفة في الحقوق يعني أحدهم أن يقع ساميه برأيه ليطعن إلى أنه أدى واجبه . أما ما يترتب على المعاهدة من النتائج العملية فلعلها كان يدور بخاطرنا .

كان ذلك شأننا دائما وكان شأننا في سنة ١٩٣٠ كما كان قبلها . فلم يمت أحد منا — في نصوص مشروع المعاهدة المذكور من مبلغ ما تحققه هذه النصوص من الأفراض العملية للسياسة البريطانية ، ومبلغ ما تخليه طينا من الجيات والتكاليف . فذلك أننا لم يكن يدور بخاطر أحد منا أن نحصره

اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة . لقد كان إخواننا العرب ، مسلموهم والنصارى من أهل فلسطين ، يسامون سوء المذاب أثناء المفاوضات الأخيرة . ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم نزل ساءا لمحاولتهم أو العطف عليهم لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين إنجلترا . هذا بينما كان ما لنا به لمحاولة الحيلة جديرا بنا كمنصف يتصف على حرية الشعوب واستقلالها بغض النظر عن دينها ولغتها . ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصفح من نشر آراء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية الإنجليزية . ترى لو أننا واجهتنا غدا حالة كهذه فرأينا شيئا عربيا أو إسلاميا يسام الحوائث من إنجلترا فثارنا بنا النخوة الإنسانية أو النخوة العربية أو النخوة الإسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ولو بالمعاطفة أو بالمعونة المالية أو النصيحة . ألا نقف إنجلترا ذلك وسيلة للتناطل في إمدادنا بالذخيرة وأتت الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتعاضد وأغم .

وقد يسأل الإنسان ولما لا تقوم نحن بصنع الأسلحة والذخائر في مصر ؟ هل أن تكون من الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية وفقا لمعاهدة لتكون بذلك قد أنشأت صناعة مصرية وقد أقيمت منظمة الخطر الذي أشرت إليه . ولقد كان يصنع الأسلحة والذخائر في عهد محمد علي . أي منذ قرن ونصف القرن — بل قد بنا أن نصنعها اليوم . والصناعة في مصر أكثر تقدما ونحن بها أكثر ملما .

هذا هو الذي كان واجبا ، وكان واجبا أن يحاط له بالمفاوض المصري . وقد أجاب بعض حضرات المفاوضين بأن هذا من حقنا . وقد يكون هذا صحيحا من الجهة النظرية . فليس في المعاهدة ما يحظره . لكن هناك استمالة فنية تهف دون استعمال هذا الحق . فصنع السلاح والذخيرة ليس كصنع الفلل ، أو كصنع السكر . بل إن لكل مصنع أسراراً خاصة به لا يعرفها إلا أشخاص محصورون في وزارة حربية بلاده . والدول الأخرى تتفق الألوف ومئات الألوف للوقوف على هذه الأسرار كي تصنع أسلحة وذخائر تدسرها عند غيرها . فحسبوا إنجلترا تفضي إليها بأسرار حربيها في الأسلحة والذخائر لتمكين من صنعها في مصر ؟ وإذن فيجب أن نبقى حالة على إنجلترا في أسلحتنا وذخائرها . ويجب ألا نكون الجيش المصري رجلا فقط في مصرية . فأما سلاحه وذخيرته . وهذه فيجب أن تكون بريطانية تحت راحة إنجلترا وسيطرتها ونفوذها .

إخواني :

مثل هذا الاعتراف نظريا بمحقنا والحيلولة علينا دون استعماله هو ما نتطوّل عليه المعاهدة في مسألة الدفاع من قناة السويس قائلين مصرية لا ريب والدفاع عنها هو إذن من حق مصر .

ولما كانت مصر تابعة لتركيا وكان الإنجليز يملكونها منذ سنة ١٨٨٢ ، فقدت معاهدة الإستانة بتقرير حيدة القناة والدفاع عنها مع ذلك نصت الملحة الحادية عشرة منها على ما يأتي :

هذه المعاهدة وثيقة صلح كما قُسمت . فهل نحن في هذا الصلح كاسبون أم خاسرون ؟ الجواب عن هذا السؤال اتحدت في أمرين : أولهما أي النظريتين تحققت في المعاهدة ، النظرية المصرية أم النظرية الإنجليزية ؟ والثاني ما هي النتائج العملية للمعاهدة ، وبعبارة أخرى ما هي التبعات والتكاليف التي تقع علينا بمحكما ؟

وأيضا أن أجيب عن كل من هذين السؤالين بنام الصراحة وإن يكون جوابي عليا بقدر الاحتمالات الدولية أكثر مما ينظر إلى الفزوات الفقهية . فعن اليوم في عالم مضطرب بأسباب الفوضى وخطر الحرب غير مؤمن بشيء من أفكار السلام أو التحكم أو العنان المشترك . بل لقد فشلت مؤتمرات نزع السلاح وأصبحت عصبة الأمم كادمية بلاغة كلامية . فعن مرضون لأن يصعبنا عليا ما نجر إليه الاحتمالات الدولية . فليكن ذلك عمل بمننا الصحيح . وعلى نورهذا البحث العمل نستطيع أن نحكم نحن كاسبون في الصلح أم خاسرون ؟

وجوابي عن السؤال الأول أتت المعاهدة بعملت النظريتين المصرية والإنجليزية . لكنها بعملت نظرية نحن تسجيلا نظريا ثم قمتها من الناحية العملية بأهل القيود .

أما النظرية الإنجليزية فقد سجلتها تسجيلا عليا دون أن تحرص على الأساس النظري الذي تقرأه في الكتب .

فكل حق من حقوق مصر لا سبيل إلى إنكاره قد تقرر نظريا وقيد عليا وإليك بعض الأمثلة :

لنا الحق في إنشاء جيشنا كما نشاء . وهذا مسلم به في المعاهدات من قبل المعاهدة بل مسلم به في إعلان الحماية . لكن الجيش ليس رجلا وكفى . بل الجيش رجال وأسلحة وذخائر وحادث . أما الرجال فلنا الحرية في أن نجعل منهم أي عددنا . ودعونا من البسطة التي تتدرب هؤلاء الرجال . فقد يقال أنها موقفة إلى أن يصل من رجالنا علما . لكن الرجال بحاجة إلى الأسلحة . فليؤتمروا بها ؟ ومن يؤتمروا بالذخائر ؟ ومن يؤتمروا بالمطارات ؟ ليست مصر ، بل هي إنجلترا . وهي تتعهد بالمعاهدة بأن تؤثنا من ذلك ما نحتاج إليه . فلنترض لسبب أو لآخر أنها تناطقت في إرسال السلاح والذخيرة ونفذت ذخيرة جيشنا . فأي جيش يكون ، فرق رياضيي لا أن نسفهم بالثابت واعتبرهم مع ذلك جيشا .

قد يسأل الإنسان ، ولماذا لا تؤثنا إنجلترا ونحن نضع لها من هذه المؤونة ؟ ويمكن الإجابة عن ذلك بسؤال آخر . ولماذا طردت إنجلترا الجيش المصري من السودان في سنة ١٩٣٤ بعد أن نفذت ذخيرته . إذن فكما احتفظنا مع إنجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ولو كانت مسألة داخلية بمنحة كان في يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأي عمل من أعمال الجيوش . وكما خشيت إنجلترا أن تنور العواصف في مصر لأمر يقع في دولة مجاورنا تعرض لجيشنا لأن يكون فرقا من الرياضيين لا لا تبقى لديه نخرطوشة واحدة .

إخواني :

من حق مصر أن تفتح طرقها كما تشاء وإن تضع لذلك البرنامج الذي تريد . وسواء أكانت هذه الطرق حرة أم عسكرية أم كانت لأوصالات العادة والسباحة فلا رقابة عليها لدولة أجنبية . والرقابة عليها تدخل في أخص شؤون مصر الداخلية . لكنها هذا الحق أيضا يجب أن يقيد ويطبق المادة الثامنة من المساعدة بقيدتها تماما . وبقيده على صورة لم يعرف لها قط نظير فيما مضى . ولم تكن داخلية في برنامج المحافظين ولا غير المحافظين من الإنجليز .

قرر رئيس الحكومة مسألة الطرق هذه في الخطاب الذي ألقاه عند المائدة يجلس التواب قصيرا يؤيد أن إنجلترا تعهد من هذه الطرق إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما تعهد بها إلى أغراض حربية . فقد قال دولته إن الجانب البريطاني كان يرى أن تكون القوات البريطانية في جهات متعددة . منها القاهرة والإسكندرية تتمسك من عبء الاعتداء حيث يقع . وكان الجانب المصري يطلب انسحابا إلى منطقة القناة . فيردون بأنه ينبغي ألا تصطليح الانتقال إلى مكان الخطر في الوقت المناسب خصوصا إذا تمكنت الطائرات المهاجمة من تدمير الطريق . وخرج من هذا المازق عرض دولته فكرة إنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الموجودة لتكون صالحة في المواصلات العادية وللأغراض الحربية عند الحاجة . وكان المفهوم يومتد أن يكون الطريق الذي ينتمون عنه وجود القوات في القاهرة والإسكندرية ، لانتقال القوات الموجودة في القناة هو طريق الإسماعيلية - الزقازيق - ميت غمر - طنطا - دمهور - الإسكندرية . وقد دار الحديث على هذا الطريق وتناقلت أسره الصحف . لكن الإنجليز ما أبشروا أن سمعوا استعداد مصر لإنشاء الطرق حتى فرضوا رقابتهم على عملها في ذلك في عشر طرق تفسر في أعاء مصر كلها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب . ما عدا طرق القصير - الفرقة ، أو القصير - مصر بانتقال القوات من منطقة القناة إلى الغرب من الإسكندرية ؟ ولماذا يكون الوجه البحري شبكة طرق على البحر الوارد بالمحاذة ؟ لتفسير ذلك إلا أنها إنجلترا تريد فرض الرقابة على مصر من طريق هذه الطرق وتلك سياسة متبعة فنفتها فرنسا في سوريا ولبنان . وتتفادها إنجلترا في مصر وفلسطين . كذلك كانوا يظنون قبل المائدة ، وكذلك سيفعلون من طريق الرقابة بعدها .

ولتكون الرقابة البريطانية على الطرق مسوغة لها التدخل لدى الحكومة المصرية لقرع ملحق المساعدة الثامنة أن تتشاهد هذه الطرق من مواد تجهلها صالحة دائما للاحتياج بها في الأغراض الحربية . ذلك ينسب لإنجلترا بمحك المائدة أن تناقش الحكومة المصرية في مبلغ صلاح هذه الطرق وفي تعرضها أو عدم تعرضها لخطر بسبب استيلاء الأمن أو عدم استيائه .

وكما قيد حق مصر في الأمور السابقة فقد رتب لها حقها الطبيعي في المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم ارتفاق لإنجلترا رقافتا لسياسة البريطانية التي أشرت إليها والتي جعلت مسألة الأجانب كثيرها من المسائل التي تمنى هذه السياسة أمورا مصرية بريطانية لا شأن للعدل الأجنبية بها . فقد نصت

«تتخذ الحكومة المصرية في حدود ما لها من السلطة المترتبة على القرماتات وفي الأحوال المنصوص عليها في هذه المساعدة ما يجب من الإجراءات لاحترام تنفيذ المساعدة . وفي حالة ما لم يجد مصر تحت تصرفها ما يكفي من الوسائل لهذا الغرض يجب عليها أن ترويه التذاه إلى الحكومة الإمبراطورية البريطانية . وهذه تتخذ الإجراءات اللازمة لإجابة هذا التذاه وتحيط الدول الأخرى المرفوعة على معاهدة لندن في ١٧ مايو سنة ١٨٨٥ ملما به وتتجاوز معها عند الضرورة في هذا الصدد» . ولم تقل على هذه المائدة أثبت تضع الحكومة الثمانية جنودا على القنصاء لحمايتها . مع ذلك تنص المادة الثمانية من معاهدتنا الحالية على أن تضع إنجلترا في منطقة القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية للدفاع من صلاحيتها وحرية الملاحة فيها . أي أن لها من الأولوية ما للقوات المصرية وذلك إلى أن يصبح الجيش المصري في حالة يستطيع فيها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنصاء وصلاحيتها التامة . وبليني أن هذا النص يجرم مصر حقا كان مقترحا لها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ . هذا مع أن الجيش المصري يومئذ كان عاجزا وصدع من الدفاع عن القناة بدليل دخول إنجلترا مصر من ناحية القناة في سنة ١٨٨٢

لكن معاهدة سنة ١٨٨٨ راعت الأوضاع العملية المعقولة لأن الاعتداء على القناة قد يكون طفيفا تكفي أي قوة لصدع . فلا محل لوجود جيش غير الجيش المصري في هذه الحالة . وقد يكون جسبا يحتاج إلى جيوش متعاقبة . ولا يستطيع أي جيش بمفرده أن يحول دونه بالنا قوته ما يلتفت .

وهذا النص في المائدة يسوغ وجود القوات البريطانية على الدوام والاستمرار . وتدخل المادة الخاصة به في مواد المعاهدة المؤبدة .

لست أنا الذي أفرد بهذا القول . فقد قاله دولة رئيس الوزراء في الخطاب الذي عرض به المائدة على مجلس التواب إذ قال ماضيه : « فأتى تملكون أن جميع الدول كبرها وصغيرها تلجأ الآن إلى عند المحافلت مع الدول الأخرى ولا تمتد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها . بل تعتمد على هذه المحافلات أيضا . فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائما حليف قوي على قدم المساواة الحقة . ومن مصلحة بريطانيا أن تقدم لها مصر موعبتها عند الحاجة وأن تطمئن بالمحافة على ضمان حرية الملاحة في قناة السويس . ولا شك أن خير حليف من تنفع مصالحه الخاصة مع مصلحة ملته . وهذا صريح في الدلالة على أن مصر بحاجة إلى المحافة للدفاع عن القناة . وهي حاجة لبريطانيا تسوقها كلما طلبت منها أن تصحب قواتها من مصر . وفي مقدورها أن تعين إليها أن جيشا يتصد في أسلحته وقضاؤه على بريطانيا لا يمكن أن يكفي بمفرده للدفاع من غير مساواة القوات البريطانية .

وهذه مسألة تشتت إنجلترا بها في كل المفاوضات . ولم تقل أن يتخرج فيها عن موقفها . بل هي لم تقل انسحاب الجيش البريطاني حين يستطيع الجيش المصري الدفاع بمفرده عن القناة حتى يأتيه مدد الحليف . والسبب الذي رفضت من أجله ذلك هو ما صرحته به لجنة مفترجين قالت : «إن المواصلات الإمبراطورية يجب ألا تهتد بخاطر سواء بخاطر أرباب داخلية أو باعتد أجنبي . فيجب أن راقب مصر إذ كانت تخافه المضطرابات وأن يهدد رقايتها إلى القوات البريطانية التي تحمل مصر دون أن يكون لها صفة الاحتلال » .

من الاعتراضات عليها . وهذه مأثرة يشكر مفاوضونا عليها ويستحقون من أجلها أحسن التقدير .

ولعل مسألة السودان قد روى فيها هي الأخرى مقتضيات الظروف الحالية وإن كنت أعتقد أن النصوص التي وضعت بشأنه قابلة للتنسّد إلى حيث يجعله عند الضرورة بريطانيا محضا ، أوسودانيا محضا ، ولكنها لا تجعله قط مصريا محضا .

وسأله أخرى استفادت إنجلترا من الظروف فيها ، هي نصها على أن تستعمل موانئ مصر وطاراتها وطرق مواصلاتها كما خشيت وقوع مفاجأة دولية وقد تكلم زملائي في مجلس النواب وفي هذا المجلس بإضافة في هذه المسألة فلا أجد عللا للرجوع إليها .

هذا الذي قلتم أمتعة من القيود التي قبلت بها حقوق مصر مع الاعتراف بهذه الحقوق في المعاهدة . والتقيود حقوق لإنجلترا . لكن هذه الحقوق العملية لا تذكر صراحة حتى لا تجرح الأذن . بل تبق ظاهرة أمام النظر وأمام الذهن دون أن تضد نمطها طمأنينة السمع . وهي لا تثقل براءة في الصياغة من القول بأن وجود القوات البريطانية في مصر لا يكون له صفة الاحتلال ، هذا مع أن كل قوات أجنبية تكون في بلد ما إنما هي قوات محنة ، ولو كانت موجودة موقتا ، ولأغراض محصورة . وكلنا نذكر احتلال الروف في ألمانيا مع أنه كان احتلالا موقتا قوته معاهدة كامب ديتا . ولكن ماذا نقي إنجلترا من الألفاظ ما دامت تعمل إلى أغراضها العملية .

وأجيب الآن من الأمر الثاني الذي عرضت له . وأقصد النتائج العملية للمعاهدة الحالية بالنسبة لمصر . والنتائج العملية ذات أهمية عظمى الآن بعد أن فشلت الجهود في سبيل السلام وبعد أن أصبح العالم في حالة اضطراب ينشئ كل يوم ينظر الحرب ومع العلم بأن مصر هي قلب العالم فمن المنصّر أن تقع حرب أيا كانت ثم تكون مصر بعيدة عنها . ومع التسليم أخيرا بأن إنجلترا لم تبق مغررة بالعرز والسلطان . بل صارت تحشى مناواة إيطاليا ومزاحمة ألمانيا وتخشى روسيا وبسأله أشد الخشية .

وأول النتائج أن تشترك مصر في الحرب اشتراكا فاعلا كما كانت إنجلترا طرفا فيها وأن تحرم بذلك منية الحاد الذي كان لها في الحرب الكبرى . وما دما قد رطبنا معبرتنا بمصر الإمبراطورية البريطانية فيجب أن تعد عدتنا منذ اليوم لأيام الشدة . وسيرض عليك عما قريب نظام جديد مجتهد . وستفادشون في التجنيد الإجباري كما فعلوا في العراق . وسيرسل أبناؤنا جميعا إلى السودان ليكونوا جنودا تحت إمرة الحاكم العام البريطاني فيه . وسيكون حظ أبنائنا أن يحرسوا حدود الحفشة خوف من الإطبايين فقد قال "سير ستوتوت سيس" حاكم السودان العام أثناء المفاوضات إن ثلاثة أضعاف الجيش المصري بصورته الحالية لا تكفي لحراسة حدود الحفشة . فإذا نشبت حرب هناك أو نشبت حرب على حدودنا الغربية أو كانت مصر ميدانا لحرب من أية ناحية من النواحي يجب أن يخوض أبناؤنا غماره الحرب وأن يصلوا أهلهما لحساب إنجلترا أكثر ما يصلونها لحساب مصر .

المسألة الثانية عشرة على حق مصر في تولى حماية أرباح الأجانب وأموالهم وحدها ، ثم أضافت ، والحكومة المصرية هي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد . وقد قال لنا المفاوضون بأن هذه الإضافة لا معنى لها ولا يقصد منها إلى غرض خاص . ولست أطمح أن أقسم بهذا القول . فلم يهد التنو في القوانين ولا في المعاهدات الدولية . وإذا استازلت لغة بالدقة وبأن كل كلمة منها تقصد إلى غرض بالذات فكلها هي اللغة القانونية . ولقد قصد بهذه الإضافة إلى المسألة الثانية عشرة من المعاهدة إلى غرض واضح . فطالبي في أية دولة من الدول يقع فيها احتلال على أرواح الأجانب أو أموالهم أن تستدل لديها الدولة التي يكون هؤلاء الأجانب من رعاياها ، وأن تطلب التحقيق وأن تقوم بإرجاء وإجبا لحماية مصالح هؤلاء الرعايا . والحرب الكبرى إنما قامت بسبب مقتل ولي عهد النمسا في "سراجيفو" . أما وقد أضيفت هذه الفقرة الأخيرة إلى المسألة الثانية عشرة فقد وضعت إنجلترا نفسها على الدول كلها بالنسبة لرعايا هذه الدول . فهي التي تستدل باسمهم لدى الحكومة المصرية ، وهي التي تطلب التحقيق والتتبع ، وإلى يجب أن تؤدي مصر الحساب . صحيح أن الدول الأجنبية الأخرى لم تقبل هذا الوضع منذ إعلانه في سنة ١٩٢٢ ، لكن إنجلترا تحسكت به . والإضافة التي أشرنا إليها إقرار من مصر بهذا التصك الذي يقصد لإنجلترا من وراءه إلى أن يحقق الزمن غرضها فلا يكون لغيرها من الدول أية علاقة بمصر .

وما دما بصدد الأجانب فأود أن أثير إلى ما أدخلته إنجلترا من تعديل في نصوص هذه المعاهدة أرادت به مواجهة الظروف التي طرأت منذ سنة ١٩٣٠ إلى وقتنا الحاضر .

فالمسألة الثالثة عشرة التي تشير إلى مسألة الامتيازات الأجنبية وتوجب أحكامها يختلف النص الإنجليزي عن النص العربي في مسألة منها اختلاف لا يكاد يلاحظه إنسان . فالفقرة السادسة في هذا الملحق تشير إلى أن التشريع المالي الذي تصدره مصر في المستقبل لن يتضمن تميزا جديدا للأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية . وهذا النص يوجد كما هو في النص العربي للمعاهدة الحالية . أما في النص الإنجليزي فقد كانت عبارة الشركات الأجنبية في سنة ١٩٣٠ بقاها بالإنجليزية "Foreign Companies" . أما في سنة ١٩٣٦ فبقاها "Foreign Corporate Bodies" وحكمة التغيير في التعبير ترجع إلى الضجة التي قامت في سنة ١٩٣٢ حول البنات التبشيرية . فهذه البنات لم يكن يشملها نص سنة ١٩٣٢ الإنجليزي وهو "Foreign Companies" . وأما نص سنة ١٩٣٦ فيشملها ويشمل ما سواها من الهيئات غير التجارية . وما أحسبني أعلنوا قلت إن هذا التغيير إنما أدت إليه الحركات التي أشرت إليها ضد الجمعيات التبشيرية . وإنجلترا حرصت على حماية هذه الجمعيات في مصر وغير مصر لأنها تقوم لها بنجد سياسية كبيرة .

ولا أنكر أن المفاوضين المصريين قد استفادوا من الآخرون من الظروف فائقة كبرى في مسألة الامتيازات الأجنبية . وما حدث من التغيير فيها جعلها خيرا بكثير مما كانت في المشروعات السابقة مهما أورد الفقهاء وروايل القانون

فهل نحن نريد أن تكون دولة تعمل لمجدها ويكون لها في ذلك ما للدول من حرية في العمل حسب مقتضيات الظروف وأحوال الوقت ؟ وهل نريد أن تفكر في سياسة شرقية أو عربية أو إسلامية تصل بيننا وبين الدول التي تجاورنا وتتنظم صلاتنا جميعا بتنظيم الدول الأوروبية إصلاحتها بعضها ببعض ؟ أم أننا نريد أن نكتفي بتنظيم أمورة الداخلية وريدا وريدا وهل هون تاركين سياستنا الدولية لإجبارنا كمكتفين برقعة الوطن الضيقة التي تبتس فيها ناسين أن السلم والصناعة قد وصلنا إلى أجزاء الأرض المختلفة بأوتق الصلات ؟ هذا موضوع يطول الكلام فيه . وقد أطلت حتى الآن لمرض سياسة إنجلترا وسياساتنا في المعاهدة . فلا تكف هذه الإشارة إلى المستقبل ولأقل كلتي الخاتمة .

إخواني :

كلتي الخاتمة بعد الذي قدتمت هي :

إن كنتم تريدون لمصر استقلال تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وإن كنتم تريدون لمصر أن تمتع بحقوق المشاكات البريطانية المستقلة (البويميون) فالمعاهدة لا تليكم هذه الحقوق فارفضوها .

وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئناها دون اهتمام بتأجيل هذا التغيير لمل في الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تتحمل بأسرع ما يستطيع تعديلها يزيل ما بها من مناس باستقلال مصر .

والله لا يخير ما يقوم حتى يشيروا ما بأنفسهم . هذانا الله وإياكم سواء السبيل .

(ألفية : تصفيق) .

مقدمة الشيخ الهرم إبراهيم نور الدين بك - حضرات الشيوخ المحترمين :

وأنا استمع للماضرة في المعاهدة المطروحة أمام حضراتكم لبعثها وإقرارها أو رفضها ، أقبل أن من فاضوا فيها إنما كان همهم أن يذهبوا إلى إنجلترا ليسلوا لها بكل مطلب وأنت بضيقوا على مصر كل حق من حقوقها في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل .

لم أر ولم أسمع من المعارضين واحدا يقول إن المعاهدة اشتملت على حسنة واحدة أو حل مثقبة واحدة لا يجب فيها .

فلذا قالوا بوجود مصلحة في أسر من الأمور التي تضمنتها المعاهدة طابره بما لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

هذا أيها السادة يعني أنكك كثيرا فإن كانت المعارضة تعجب هذا المذهب بمحض الإخلاص وحسن القصد أو أنها تراها كما قال الشاعر :

قد تكبرن بغيره الشمس من رمد ويتركن علم طعم الماء من سقم

إن الذين قولوا المعارضة وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا هم أولئك الزعماء . وأنا إذ تكلمت أخص بالذكر منهم دولة النحاس باشا لأنه حرك الأمر منذ بداية الحركة الوطنية وقام بمجهود عظيم وهو في إخلاصه مضرب الأمثال .

صورتوا لأنفسكم هذه النتيجة . وتصورتوا أنها قريبة الاحتمال اليوم ونحن نسلم من كل جانب أن الحرب إن لم تقع بعد سنة ستفزع بعد سنتين . وصورتوا لأنفسكم الألوف ومئات الألوف من أبنائنا الذين يقعون قتل في ميادينها . ثم صورتوا نتائج ذلك من ناحية أخرى . فلأننا مستطالب بأن ننقذ حل هذه الحرب والأناق موقفتنا أيام الحرب الكبرى حين لم تكن تدفع شيئا يذكر . وغفقت الحرب باهظة . وقد كانت إنجلترا وحدها تنفق أثناء الحرب الكبرى سبعة ملايين من الجنيهات في كل يوم . فلذا أفتقنا نحن عشر هذا المبلغ فنصورتوا لأنفسكم مبلغ الدين يركبنا من جراء حرب تدوم أربعة أشهر فقط . إنه يكون أكبر من دين مصر في عهد الخديو إسماعيل . وهو الدين الذي جز إلى تسفل أوروبا في شؤوننا وإلى التكتلات التي حلت بنا .

هذا ولا تدع المعاهدة لنا خيارا في خوض غمار الحرب أو في الوقوف على الجأءاء فهي ستكون بذلك مضمين بشئ مما تتجعب به المشاكات البريطانية المستقلة . بل نحن نؤمنون بمحك المعاهدة أن تحصل أضرار الحرب وأن تدفع غديتها من الأموال والدماء .

فلذا لم يكن النصر حليفنا ونحن وإنجلترا قالوا بل لنا وبصيصينا يومئذ من هذا الويل مئات الأضعاف مما يصيب إنجلترا .

إخواني :

لو لم يكن من نتائج المعاهدة إلا ما قدتمت لكفى . فأنتم تعلمون أن شهرا في الحرب يهدم أعمال سنين في السلم .

فلذا كانت هذه تبعاتنا في أرواح أبنائنا وفي أموالنا وفي مصيرنا تكون قد حصلنا من هذه المعاهدة حل ما يكافئ ذلك من حقوقنا ؟

مع هذا . نعم . مع كل ما تقدم . هل تقبل المعاهدة أم نرفضها ؟

هل نعود إلى مثل ما كنا فيه معرضين إلى أن تتولى حكومة نقي دستور الأمة وتضع دستوره سنة ١٩٣٧ بدلا منه ويجري انتخابات حل نحو تعرفونه أولا تعرفونه ؟ فقد صرح مستر أتوني إيدن بعد أن عاد دستورنا الحاضر بأن الحكومة البريطانية ما تزال تراه غير صالح لنا . وفي هذا الكلام ما فيه من الدلالة إنما لم تقبل المعاهدة .

ولكن ، هل يجوز قبولنا إيها دون مثل هذه الحكومة الأمر إذا احتاج الحال وأدى تنفيذ المعاهدة إلى احتكاك بين مصر وإنجلترا وعند ذلك نلني هذه الحكومة دستورنا الحاضر ونضع دستور سنة ١٩٣٨ ونجري انتخابات حل نحو تعرفونه أولا تعرفونه .

أما أنا فلا أرى في قبول المعاهدة ضمانا لشيء في المستقبل . ولا أرى أنها تمنع من تدخلات إنجلترا باسم حيادها في شؤوننا الداخلية كما فعلت من قبل وأكبر اعتدائي أن الفرق بين التسول والرفض بالنسبة لثقافتنا الباخل فرق زمن ومجهود صادق من جانبنا فلذا كان الأمر كذلك فيجب علينا أن ننظر في قبول المعاهدة أو رفضها إلى مقياس آخر غير هذا المقياس الداخلي الذي كنا نقسم به الأشياء حين استأمننا إلى السلم وقبل أن يكفهر وجه العالم اكفهرهارة اليوم وهذا المقياس عندي هو ما تصوره نحن لياستنا في المستقبل .

كثيراً من غير أن تأتي أن نستع لم وما ردنا على شيء مما قالوا فانتظروا وتهللوا بإساعتكم الله .

سمعت من انعطاب حضرة الزميل المحترم محمد حافظ رمضان بك وهو زعيم حزب الوفد عرقته أنه تراءأ مامكح حتى من إنفاز مبدأ المفاوضة أو موافقة الجبهة على الذهاب للمفاوضة . ومن كان هذا شأنه لا يتخطر منه مجال من الأحوال أو صورة من الصور أن يتفق معنا إذ كل ما جرت به المفاوضة وما أتت به من نتيجة لا يتفق مع مبدأ الحزب الوطني . لذلك كان هو وزملاؤه من حضرات الزواب في جانب وكأ نحن في جانب آخر ، وهم يرون المعاهدة بغير العين التي راعاها .

غريب أن أسمع من الصوت في المعاهدة أنها لم تكن وثيقة الاستقلال بل وثيقة تنظيم الاحتلال . قال ذلك خصوم الوفد .

يا حضرات السادة :

ليست المسألة مسألة الوفد وإنما المسألة مسألة الأمة المتحدة ، ونحن ننادي بأن تكون جميعاً بشا واحدة تلزم مصر فلهو أجيبوا النداء . أما أن تقول بأننا ما لا يتفق مع أنفسنا فهذا ما يحسب علينا بل هو ضاربنا ولا ينفعنا .

إن الأوراق تكتب فيها ما تشاء وما يشاء كل كاتب ، ولكن هل يمكن أن يؤلف المكتوب بمعنى واحد من كل قارئ ؟

إن المفسرين يختلفون في تكييف المعاني وكل ذلك يرجع إلى رغبة القارئ إن كان يريد منها خيراً أو إله إلى الخير وإن أراد منها شراً أو إله إلى الشر . وهذا ما حصل في ضمير المعاهدة .

سمعت فيها سمعت من حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عند ما كان يصمت للمعاهدة أسس ، سمته يقول إنه كعالم تقدم إليه أخوان يكتب لها عقدا فلما سمته نصا من الخلاف كبر عليها الأمر وطلبا منه عو هذا النص للفتة المتبادلة بينهما . سمته يقول ذلك وهو في الوقت نفسه بعد أن ضرب هذا المثل عاد فقال إن الإنجليزي عند ما كتبوا للمعاهدة كانوا سئى النية لأنهم لم يتروا فيها شاردة ولا واردة إلا أحصوها . ونسى أن هذا كان من عمل كاتب دون أن يقصده المتفاوضان .

هذا الشيء وتقضيه سمعته من حضرة المحامي الكبير بل سمعت أكثر من ذلك أن المعاهدة خلو من كل فائدة لمصر .

لقد عاد دولة النحاس باشا بعد التوقيع على المعاهدة متبها مسرورا مطمئناً إلى أنه عمل لمصر خيراً ، فهل كان هذا الرجل العظيم والمجاهد القدير والمبشر للشؤون العامة يضحك من نفسه ويهزأ بالأمة التي أرثته ففتها ؟

ماذا يريدون بالرجل ؟ أيطعنون عليه في كفايته ومقدوره وإخلاصه ووطنيته أم يريدون أن يقولوا إنه من البساطة بحيث لم يدرك ما تضمنته المعاهدة من شؤون أو إنه قبلها بغير تدقيق ولا تحقيق ؟

جاهد دولته وأوفى في سبيل وطنه وميدته فلم تكن فتاته . جاهد وحتى مع صحبه وليث محافظ على إخلاصه لبلده .

ذهب للمفاوضة فلما وصل منها إلى أمر السودان وعرض عليه النصوص الخاصة به أي أن يقبلها وقال كلمته المساورة :^{٢٠} إن يدى أطمعها لو كتبت التنازل عن السودان . ورجع لوطه مرفوع الرأس ثابت الجفان موثناً أن مصر لا بد أن تنال حريتها في الحال أو الاستقبال من غير أس ولا قوط .

تحدث وهو في إنجلترا بأن الحالة في مصر قد تتغير وأنه قد يعود على مصر من الشر ما لم يكن مستظراً ، فلم يبال بهذا التهديد وقال إننا على استعداد لتحمل كل تضحية في سبيل مصر وفي نيل مصر حقوقها كاملة .

إنها السادة :

عاد في سنة ١٩٣٠ وأتم تعلمون ما كانت عليه الحالة في هذه السنة وبما أصابنا من المص واللاهانة من أيدي الكونستبلات الإنجليزية على باب النادى السعدى . وكما جئنا شيونا وتوآا عرضة للإهانات والأذى بما لم نتصوره ولم نر في حياتنا وصل الزعم من ذلك لم تكن فتاة الرجل بل بقي محافظ على هيمه .

ثم مرت فترة من الزمن وجدت بعدها ظروف قضت بالدخول في المفاوضة مع الإنجليزي في الوقت الذي تحركت فيه جميع الدول واستعدت كل منها بالآلات الدمار والمهلكات التي قد تنزل ببعضها أو بها جميعاً .

هناك ، وهناك فقط وبعد حوادث الحشمة رأينا أن أليد تمتد إلينا لعمل معاهدة تكفل لمصر حقوقها ولا تتعارض مع ما لإنجلترا من المصالح في وادى النيل .

أظن أن الوقت الذي تقدمنا فيه للمفاوضة لا يمكن أن يقال فيه إن سوء النية يتغلغل في قلوب الإنجليزي ولا إنها قبلت المفاوضة ممنا على قاعدة أنها تبطل فيما لا تظهر أو تلن غير ما تخفى .

في اعتقادي أن الوقت لا يسمح بذلك لأن الظروف الدولية تقضى على كل دولة أن تتساهل مع الأخرى في سبيل السلم وتجنب المهلكات . هذا ما يصح أن يقال من هذه المعاهدة لا كما يقول البعض من أنها عملت بسوء نية وبسوء قصد .

تعلمون حضراتكم أن دولة النحاس باشا ذهب مع الرقاق إلى إنجلترا بعد مفاوضة مع رجالها مدة ستة شهور أحتمل فيها من الخائب ما قلته جميعاً وكانت المفاوضة تنقطع أكثر من مرة ومع كل ذلك أسمع من فوق هذا المبر أن المعاهدة كل النعم فيها لإنجلترا وعلى مصر كل النعم .

ليس هذا هو الاعتقاد الصحيح بل يجب على الناقد أن يتقرو ما يفيد وما لا يفيد وما اكتسبه وما خسره ...

حقرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك - بينه لنا .

حقرة الشيخ المحترم إبراهيم زكريا - لم أظن الحديث بعد . وقد وقب كثير من انعطاب ساعات دون أن يترضى عليهم . قالوا وقالوا

إذا أرادوا أن يخلصوا به ذلك لما قولهم في زعمائهم ورواسيهم وقادتهم وقد وافقوا على المعاهدة معه ووقعوا عليها . فيما ؟

لقد ضرب لنا الدكتور هيكل بك من الأمثلة اليوم الشيء الكثير فقال إن إنجلترا توافقت مع الحكومات المستقلة وأرست معاهدات ثم توافقت ثم غيرت وبلدت وأشار إلى العراق ثم قال إن التغيير يأتي حسب الظروف لما بال إخواننا لا يقولون هذا معنا ؟ ألم يروا من حسنات المعاهدة على الأكل إيجاد جيش لنا ما كنا نحصل عليه فيما مضى وكما مقيدون بقيود من حديد لا نملك معها إصلاح شؤوننا العسكرية ولا نتمكن من الدفاع عن أنفسنا إذا وجدت في هذا الوقت المعصيب .

لقد أنصح لنا المجال لنبيش الجيوش ونصل ما نشاء ، ومع هذا نسمع فيما سمعنا من الاعتراض على المعاهدة أن يذكر أحد المعارضين أمراً واحداً فقط هو أنه كان في الجيش مفتش إنجليزي فاستبدلت به ستة .

ما قال ربك ويل للآتي سكروا بل قال ربك ويل للأصلي

لم يتكلم المعارض عن شؤون الجيش وإنما جعل همه في الاستعداد قاصراً على البعثة التي مأموريتها بتدريب الجيش وتنظيمه .

يا سادة : إن البلاد يجيئونها ، والألم يوقتها ، وقد مضى نصف قرن وأربع سنين ونحن في قيود وأغلال ، وتريد الآن أن تنكها .

زملانا وإخواننا يريدون منا أن نرض هذه المعاهدة بدعوى أنها ليست في مصلحتنا . ونسوا كل شيء فيها حتى هذا الجيش وشأنه . ونسوا إلغاء الامتيازات وشأنه . ونسوا أن الجيش يستطيع أن يعمل كل شيء .

استكثرنا أن نتفاد لمدة ثلاث سنين في نقطة . وغافى سنين في نقطة أخرى . وعشرين سنة ثم بعدها لنا كل شيء . استكثرنا هذا واستظموه . ونسوا في الوقت نفسه أن أربعا وخمسين سنة مرت لم نعمل فيها شيئا واحداً من هذه الأشياء التي تم بالمعاهدة .

على أن البداية من الآن ستكون في العمل حتى نصل بميشنا إلى ما وصل إليه بكارتنا وروسانا قديما ومن تقدمنا من الملوك الذين عرفوا في العسكري المصرية القوة والشجاعة . وقد أثبت ذلك التاريخ . وأحدث شاهد على ذلك كتاب سمو الأمير عمر طوسون باشا . ففيه الشهادة الساطعة من ملوك آل عثمان بأنهم المصراة أبنت من الثبات ورباطة الجأش والإقدام ما أعجبوا به . وقد صدر بذلك فرمانات . كل ذلك نحن الآن محرومون منه فلم لا نبدأ به من الآن . ولما لا نتقدم وكلنا نغف في استرجاع طابع جدينا ؟

إخواننا أفاضوا في ذكر ضرر المعاهدة . وطلبوا منا أن نرفضها . ومن المعلوم أن من يقول بضرر شيء ، ويوجب التخل عنه يضع هو برنامجا عمليا لم يتقنه البلاد بعد رفض هذه المعاهدة .

فهل نقبل واحد منهم ، وكان عمليا ، فأدلى إلى الأمة ببرناج تجهه في حالة رفضنا هذه المعاهدة ، ويتقي به ما وراء الرض من ضرر وما نصله في سبيل استعادة جدينا ؟

يقولون إن العلاج الذي تختم لنا به حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في المعاهدة ردي . فما رأيكم آتم أيها الأطباء في علاج آخر شاف المريض ؟ إن المريض يحتاج لعلاج لشفاة ، وعلاج آخر للشفاء . وعلاج آخر لاسترجاع القوى . فما بالك تفتنون علينا بهذا ، في الوقت الذي تقولون فيه إن طبيبك الحلال لم يعمل العمل اللائق في سبيل شفاء المريض ؟

يا سادة : قد حلل الشاهد للمعاهدة تحليلا دقيقا . ولكن إجراءات لا تتفق والحقي . وقد ضربت لذلك مثالا لنحضرناكم جاما حل لساني خطيين منهم . فقد قال كل واحد منهما ما لا يتفق مع ما سبق أن قاله من هنية . فتضارب سابق كلامه مع لاحقه .

أنا لا أريد أن أحال . إذ التحليلات التي سبق أن سمعتموها في مجلس النواب وفي مجلسكم الموقر تفي أن أكرر شيئا من هذه التحليلات .

وأخيرا أرى أن اللث الذي يمكن أن ينطبق على حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا هو قول أبي العلاء المعري :

وإني وإن كنت الأخير زمانه
لأت بما لم تستطعه الأوال
(تصفيق)

هذه هي كلمتي .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد القادر - أوجوا لا نسرع في رفض الجلسة . ولنتكلم الآن من شاء من حضرات الشيوخ الذين طلبوا الكلام . ونحن في استعداد لأن نستمع لهم ولو إلى الساعة الثالثة ، لأن المدة الباقية قصيرة وستبدأ الدورة العادية يوم السبت القادم .

الرئيس - ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی .

فقرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی - حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد طرحت المعاهدة على البلاد فقرأناها وبجشناها وكنت اعتقد أن الأمور ستسير سيرها الطبيعي وأن الظروف التي مرت بالبلاد بلغت كلمة الأمة في الجهة الوطنية سدى من الظفر في المعاهدة إلى البحث فيها بالروح العلمية المأدبة بحيث إذا قام معارض أو مؤيد قال من الحق : هذا حق . وعن الباطل : هذا باطل ، مسترشدا بالحقيقة . ولكن قد خاب اعتقادي لأنني وجدت أن إخواننا المعارضين مع تقديري واحترامي لأبيهم ولأشخاصهم قد شطوا كثيرا لأنني لم أسمع أن واحدا منهم قال إن في المعاهدة خيرا لمصر .

إليس من الخير لمصر أن أصبح لها الحق في الانضمام إلى عصبة الأمم وهذا من أكبر مظاهر الاستقلال ؟

إليس من الخير لمصر أن أصبحت حليفة لبريطانيا العظمى عاقلة الشد للند على قدم المساواة وهذا مظهر الاستقلال تمام ؟

وزرائه ورجال حكومتهم وأقاموا فيه دواوينهم مستعملين سلطاتهم الحكومية متممين في تلك المنطقة بما يتتبع به السفراء والوزراء المقوضون من الميزات السياسية بحكومة المسكن والإعفاء من القضاء الفرنسي والضرائب الفرنسية ، بل أجاز لحكومة بلجيكا بحكم الصالحات القائمة بين الدولتين إنشاء إدارة مستقلة للبريد والتلغراف والتليفون والتللكس . ولبت هذا الاحتلال الوقت إلى نهاية الحرب العظمى في الأيام الأخيرة من سنة ١٩١٨ — وهذا الجزء الذي احتلته بلجيكا من أرض فرنسا لم يفقد فرنسا شيئا من سيادتها لأرضية عليه ولم يصير في هذه الفترة جزءا من أرض بلجيكا بل ظل جزءا غير منفصل من أرض الدولة الفرنسية وظل فاعله من غير رجال الحكومة البلجيكية تابعين للإدارة الفرنسية وتسمى عليهم السيادة الفرنسية كاملة . وإذن لحق السيادة الأرضية للدولة المصرية . يعتبر كاملا بالبرغم من ترخيص مصر بقاء قوات بريطانية في منطقة القناة فعاد حق السيادة للدولة المصرية في هذه المنطقة واقع على كل الأشخاص المقيمين فيها إلا تلك الميزات والإعفاءات التي سوف يتمتع بها أفراد القوات البريطانية باتفاق خاص تقدمه الدولتان في السيادة على قطعة الأرض التي قسرتها بعضهم وبالغ في تصديره حتى أوصله إلى ملايين الألفندة تشمل معظمها برية سيناء . وهي أراض قاحلة ليس فيها ماء ولا نبات إلا أربعة بلاد وقد جعلت للتعمين وقت الزرم .

وأؤكد حضراتكم أن إنجلترا لن تستعملها إلا نادرا . في السيادة باق ولا يتعارض مع بقاء الإنجليز على هذه الأرض ما دام لا حق تطبيق القانون المصري والقضاء المصري لا القانون الإنجليزي .

وأما من الوجهة العملية ، فنحن في احتياج لمئة تقوى فيها الجيش حتى يصل درجة الكمال .

هذا هو حكم القانون الدولي بالنسبة للسيادة الداخلية .

أما بالنسبة للسيادة الخارجية فإن المعاهدة لم تعيد مصر بأى قيد في العمل على تبيعة وسائل الدفاع بكل صورها وأوضاعها .

لحرية مصر مطلقة في البر والبحر والجو .

وحريتها مطلقة في إقامة الحصون والاستحكامات . فلم يتحدد عدد جيشنا ولا قطع أسطولنا ولا عدد طيارتنا كما حددنا عدد طياراتهم .

وحريتها مطلقة في إنشاء المعاهد العسكرية وتنظيم التام العسكري .

وحريتها مطلقة في إقامة المصانع الحربية .

وحريتها مطلقة في عقد المحالفات العسكرية بشرط ألا تتعارض مع هذه الحائفة .

أما بالنسبة للسودان فقد احتفظ المفاوضات المصرية بحق سيادة مصر عليه كما أنه احتفظ بمقه في عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اضافتي سنة ١٨٩٩ وقد اتفق على أن يمد الجيش المصري إلى السودان بمقدور تاجل التصديق على المعاهدة وسيعين المصريون كما يعين البريطانيون في وظائف الحكومة السودانية التي لا يوجد لها سودانيون أكفأ . وأصبحت هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام وأصبحت حرية التجارة والملكية بين المصريين والإنجليز على حد المساواة .

ليس من مزايا المعاهدة أنها ألغت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بحفظاته الأربعة ؟

ليس من فائدة مصر سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ؟

ليس من مزايا المعاهدة أن أصبحت مصر مطلقة الحرية في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ؟

ليس من الفائدة لمصر أن تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ؟

ليس من المزايا التي لا يستهان بها أن احترقت بريطانيا العظمى بانهاء احتلال مصر عسكريا ؟

ليس من الخير لمصر أن أصبحت حرة في اختيار الأوضاع الدستورية والحكومية التي ترضيها — وحضراتكم تعلمون ما فاست مصر من مصائب وويلات في هذا السبيل ، أى في سبيل إعادة الحياة الدستورية ؟

ليس من الخير لمصر أن أصبحت مطلقة الحرية في التشريع لا يقيد بها أى تحفظ بريطاني ولا يكتسبها من الفيرد إلا ما نتج من الامتيازات الأجنبية . وهذه قد كفلت للمساهمة الفاعلا بالطريق التي تتفق مع أحكام القانون الدولي الذي لا ناس من التقييد بأحكامه والقرارات ككل دولة تخطو خطوتها الأولى في الأسرة الدولية ؟

ليس من الميزات التي لا يستهان بها أن أصبحت مصر مطلقة في صياغة النظم الإدارية . مطلقة في تحديد مدى نشاط الإدارة ولا يقيد هذه الحرية أى تحفظ لبريطانيا في حاية الأجانب أو الأقليات . ولا سلطة المستشار القضائي أو السالى ولا تدخل الإدارة الأوروبية للأمن العام ؟

يقى على أن أين حضراتكم بأن ترخيص جلالة ملك مصر صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لا يتعارض مع عنصر السيادة الأرضية الذي جعلته المعاهدة كاملا ، لأن السيادة الأرضية الكاملة لا تتعارض ولا تتناقض مع ترخيص الدولة — بحكم موهبتها الجغرافي — لدولة أخرى ببعض ارتفاعات ارتفاعات على أرضها وهذه الارتفاعات قد تتفاوت في ضخمتها من مجرد إجازة ارتفاع ضرور على أرضها إلى جواز قيام دولة أجنبية على أرضها لأجل معلوم نزولا على حكم ضرورة طارئة يقتضيا التحالف بين الدولتين ، وإذن لحق السيادة الأرضية لدولة لا يتعارض مع بقاء دولة أخرى في جزء من أرضها بترخيص منها على إرتفاع بين الدولتين ما دام حق الأرض هذه الدولة يظل نافذا على هذا الجزء من أرضها ومن كافة الأشخاص المقيمين فيه ولا يستلحق منه إلا أفراد قوات الدولة الأخرى بحكم اتفاق خاص .

ولنضرب لكم مثلا :

على إثر احتلال ألمانيا لبلجيكا في سنة ١٩١٤ اضطرت الحكومة البلجيكية ومن رأسها الملك والوزراء إلى مغادرة أراضي الدولة البلجيكية التي قد استولى عليها الألمان والنجباء إلى جارتهم الحليفة فرنسا التي أعطتهم جزءا من الأراضي بجوار مياه المارن وقد احتل ملك بلجيكا هذا الجزء هو

تكلم حضرة زميلنا الأستاذ وهيب بك دوس كثيرا وقال إنه كان من صف المؤيدين إلى ما قبل الجلسة بيوم واحد وإنه لم ينضم لصقوف المعارضين إلا بعد أن أتى حضرة صاحب المالى وزير المالية بيانه لجمعية الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ولكن حضرة الشيخ المحترم الوقور محمد أحمد بك الشريف طارضة في ذلك وقال له : ^{٢٥} "إنه عدل قبل أن يلق حضرة صاحب المالى وزير المالية بيانا " .

أمر غريب يا حضرة الأستاذ . أتغير اعتقادك عن حشبة وضحاها ؟

هل أنزل عليك وصي بأن فكرتك الأولى من تأييدك للماهدة خطأ ؟

ولكن كلنا نعلم أن الولي لم يزل إلا على ما كان عليه ولم يكن هناك وصي ولا نبوة . أريد أن أرى حضرة الأستاذ الآن أمامي لأعلم منه كيف نزل عليه الولي ؟

الذي استنتجته من تغيير فكرتك أنك لم تغير فكرتك في آخر لحظة إلا لوهي في النفس أو لحاجة في نفس يقوب قضاه .

الأستاذ وهيب بك دوس المحامي القدير والخطيب المفعوه الذي درس الماهدة جملة مررات وكان من رأيه التأييد كما يقول يغير رأيه في آخر لحظة ! ما الذي حداك إلى هذا الانقلاب السريع ؟ اللهم الطف بنا لأن لك خلقك شؤنا .

أما الماهدة فلا نزاع في أنها وثيقة الشرف والاستقلال .

وثيقة الشرف لأنها تلناها بمجهودنا ودمائنا وبأحدنا وليس بعد ذلك من شرف .

أما أنها وثيقة استقلال فلا نزاع في أنها أولا وضعت حدا للاحتلال وأطقنا من قيود السلطة القوية التي كانت تسيطر علينا حتى إذا شئنا أن تنفض أمانعت أنفسنا فكنا نضرب بالقوة نأخذنا من كل جانب وإذا صرخنا وقضنا تحت العقوبة . فقد أزعج الماهدة الكابوس الذي كان يابسنا على صدورنا . لقد كنا نقشاحن ونضرب بالسياط ، ونخرب بيوتنا ، وتبتك أعراسنا — فهل إذا انتهت هذه الحال وجمعت الماهدة تكون رديئة ؟

من القريب أن المعارضين يسيرون على الماهدة ما ينطق على الطرق والتكتات وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم حافظ بك رمضان كثيرا في هذا الموضوع وأنهى بالألمة على بناء التكتات وإنشاء الطرق ولا يسفي إلا أن أسلم ماذا كانوا يريدون ؟ أكانوا يريدون أن نفض المساعدة ونظل الاحتلال في نظير بناء التكتات وإنشاء الطرق ؟

إن هذه الفكرة هي عين العيب لأنه رغمنا من أن تلك التكتات إنما هي أيلة إلينا ولقائنا بلدنا لأن الاستقلال في كل أمة ثمة .

والهظة الأخيرة هي هظة الاتيازات فقد حصلنا فيها على انتصار كبير فقد اعترفت بريطانيا بأن نظام الاتيازات لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذا اتفق : (١) على إلغاء نظام الاتيازات دون إعطاء وطبا يتبع ذلك إلغاء القيود المالية التي تعيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب ، (٢) وإقامة نظام انتقال لمحة مقفولة وتستعمل مصر بالمول ذوات الاتياز .

وهذه هي الطريقة المقفولة لأن الأمم التي ألغت الاتيازات لم تلتها بجرة قلم بل خابرت الدول ولصدم نجاحها في هذه المخابرات قامت بإلغائها — فتركا خابرت الدول في إلغاء الاتيازات وكذلك إيران — ولذا فإن المفاوضات المصرية قد احتفظ بمقده في إلغاء الاتيازات في حالة عدم نجاح المؤتمر .

من هذا كله يتضح أن الماهدة قد حققت لمصر استقلالها المائل والناجى .

وأختم كتابي هذه بشكر حضرات المفوضين على ما بذلوه من جهد وأدعو الله العظيم أن يوفقنا جميعا لمصلحة البلاد إنه سمح بحبيب الدعوات .

وقبل أن أبارك مكانى لن أنسى أن أخص بالذكر والشكر حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا على ما بذل من متاعب وأهت على ما نال من انتصار .

(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

معرض علينا اليوم ماهدة الصداقة والتحالف بين مصر والجزيرة . واحتشد أن هذه الماهدة لا تعرض فقط على مجلسي الشيوخ والنواب بل هي معروضة على الأمة بأسرها لقول كلكتها فيها . فإنه للفلاح أن يقول فيها كلته وبصفة كوني شيئا من دائرة جميع أهلها فلاخون فلبسان الفلاح المصري إلى كلتي بلفته الدارجة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لكل عمل قاذح ومباح ، مهما كان الملل مهيما ومقيدا ومهما كانت صحت وفائتته ظاهرين لذلك لا غرابة إن وجدنا للماهدة معارضين رغمنا من ظهور مصلحتها وفائتتها .

ونحن نرحب بالمعارضة التزبية إذا كانت هذه المعارضة لوجه الله والوطن .

في وقت يجب المعارضون على المفاوضات المصرية تمسكه برفض التخط التي يرى فيها ضررا على مصر . وفي وقت آخر إذا فاض وآتى بمصلحة صدائنا وتحالف أمحو بالألمة وقالوا إنها حاية حقا .

الذين اشتركوا في الحصول على هذه المعاهدة قد حوت من مزايا الاستقلال ما لا يستهان به .

ويجب علينا أن نبذل المجهود في تنفيذ ما وضعه علينا من الأعباء بمجد وإخلاص فالخزينة لما نحن والاستقلال له نحن .

والأمة العاقلة من تتعاون وتتضامن لحرص على حريتها واستقلالها فلنضع أيدي بعضها في أيدي بعض قائلين دائماً : إلى الإمام .

فبالإيمان والإخلاص والبدل تستطيع مصر أن تصل إلى مكانها اللائق بها بين الأمم ويد الله مع الجماعة .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالخطبة النفيسة التي ألقاها حضرة رئيس مجلس النواب ونشكره من كل قلوبنا لما حوته من الحقائق التي تترى كل قلب مخلص لإبلاده وقتنا الله جميعاً إلى ما فيه خير البلاد .

(تصفيق) .

الرئيس : بقي من حضرات طالبي الكلام حضرات الشيوخ المحترمين : حسن صبري باشا ، وكال حبيشه بك ، والدكتور عبد الحفيظ سليم ، والأستاذ عبد الرحمن البيل ، والأستاذ إبراهيم الملياوي بك ، والأستاذ جاس الجبل ، والأستاذ عزيز مريم .

محاضرة الشيخ المحترم نوري أفرح فانوس فكري — موجود الآن في الجلسة من هؤلاء حضرة الشيخ المحترم كال حبيشه بك والأستاذ إبراهيم الملياوي بك فيلتكلم منهما من شاء .

الرئيس : هل يسمح حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الملياوي بك بالكلام الآن ؟

محاضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من رأى أنت نبني في الجلسة ونكتفي بمن تكلم من حضرات المؤيدين . وليتكلم المعارضون لنتبني في أقرب وقت ، ولكن مع الأسف قد انصرف أغلبهم .

محاضرة الشيخ المحترم محمد الفارسي هبر — باشا — لقد جئنا من بلادنا وعطنا أعمالاً فلا يجوز أن نطيل في هذه السلطة بلا سبب موجب . ليتكلم الآن من شاء أن يتكلم حتى ينتهي في الأمر ونعود إلى مصالحنا . وما كان يليق أن يطلب أحد الأعضاء الكلمة ، وبقيد اسمه بذلك ثم يتبني من الجلسة .

الرئيس : — إذا وافقتم حضراتكم رفع الجلسة الآن ونجتمع في جلسة أخرى مساء اليوم في الساعة السابعة والنصف هل أن يتكلم فيها واحد من المؤيدين واثنان من المعارضين .

(موافقة) .

أروى أمة في التاريخ نالت استقلالها بتبرك الله وأبو بكر بن محمد . وهل الاستقلال الذي لم ينجح لأجله بشئ من أرواحنا أو ديارنا أو غلات أجدادنا أو جهودنا يجل فيه بأرخص ما يخلص وهو المال . وقد قال الشاعر العرب :
بقدر الكد تكتب المال

ومن طلب الصلا مهر الليالي

يسوس الجحش في طلب اللائي

ويظفي بالسيادة والنوال

ومن طلب العلا من ضيق كد

أضاع العمر في طلب المال

(تصفيق) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد أطلقت أيدينا في بلادنا واستشفنا نسم الحرية وأصبحتنا في مستوى الأم الحرة ندير بلادنا وننظم ماليتنا ونرتب شؤوننا بغير تدخل أجنبي بكرهنا على عمل ما لا نريد . ولهم بعضنا على بعض فيقوم منا علينا حرب فثورتنا وتضعفنا سنين وليس عهد مثل هذا ببعيد . ألم تذكروا ما حصل في سنة ١٩٣٠ وما بعدها فكانت ضرب بالسياط وتهاجم منازلنا وتتلف ممتلكاتنا كل هذا كان علينا ولكن إذا أتى الناس بأشياء اليوم بهذه المعاهدة قالوا إنها حامية .

لذا كانت المعاهدة قد أزلت هذا كله فأتم بها من وثيقة وهي وثيقة الاستقلال حقاً .

تكلم حضرات المعارضين وخطأوا الصالح بوجود عشرة آلاف من الجيش الإنجليزي على ضفة القناة وقد قال حضرة الشيخ المحترم حافظ بك رمضان : تخشى هذه المعاهدة على الأزيد عدد الجنود على عشرة آلاف فإذا كان هذا هو المقصود من هذا الاحتلال أكانت مصر خارجة عن وضع هذا البلد إلى آخر ما جاء بكلام حضرة .

عجيب هذا الكلام يا حضرة العضو المحترم . أما أن وجود بعض الجيش الإنجليزي على ضفة القناة بصفة مؤقتة فهو لا يمس الاستقلال بصفة كونه جيش أمة عاقلة لأن الحال تستدعي وجوده الآن ومن المبالغة والمكافرة بل من انحطرت علينا وعلى بلادنا أن نترك بمفردها ونحن على ما نحن فيه من ضعف الجيش .

ولقد كانت كل البلاد تن تحت سيطرة الجيش الإنجليزي فكانوا كالنعام يصيب الشمس عن القطر كله فانكشفت قطعة ضيقة بيضاء موقعا وسطعت شمس الحرية على البلاد .

لذا ما بجنتا في المعاهدة بين خالية من الفرض وجدناها وثيقة الشرف والاستقلال وبقدرنا قيمة الجهاد والمهارة والإخلاص الذي بذله ديارنا العظيمة المفارزون حتى وصلوا إلى هذه المعاهدة العظيمة .

إنه لمن القصر الكبير أن تكون أمة عاقلة لأعظم دول العالم .

إذن يجب علينا أن نحمد المولى تعالى ونشكر ربنا العظام وفي مقدمتهم رئيسنا الجليل وزعيمنا العظيم دولة معصفي الناس باشا وزملائه العظام

جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (مساء)

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري باشا،
ليقبل.

من الصبر "يعجز"، أن اتفاق الطرفين المتعاقدين ضروري في الحكم على
أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية
الملاحة في القناة ؟ ولما كان الأصل هو النص الإنجليزي والنص العربي لا يرجع
إليه في الخلاف فالعبارة الإنجليزية صريحة وهي "Will be" وفي الأخرى
"May be" وقرى شامع بين التعبيرين .

حضرة صائب الرووف مصطفى النفاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
يجب أن أجيب عن سؤال فضائل الجواب عن هذا السؤال بسيط
وهو أنه نص في المادة الثامنة على أنه عند الخلاف ، يجوز عرضه على
عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة عند توقيع المعاهدة.
أي عند الخلاف يصح لأحد الطرفين بدون قيد برأي الطرف الآخر
أو رضاه أن يعرض الأمر على العصبة .

أما لماذا ويرى بلفظ "يعجز" ، فلاه في حالة الخلاف يجوز أن يكون
أحد الطرفين غير راضٍ في تقديمه في الطرف القائم انتظارا لطرف آخر ،
عل أن هذا لا يمنع مطلقاً من عرض الأمر على عصبة الأمم إذا أراد أحد
الطرفين عرضه .

أما التعبير في ملحق المادة الثامنة في الفقرة الثامنة منه بأن أي خلاف
في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ التفاتات (٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨)
يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم " فلأن هذه مسائل من المسائل الوقتية
العملية تتعلق ببيان أو مقاولين ... الخ فلذا تم الاتفاق عليها بيننا فيها ، وإلا
عرض الأمر على لجنة تحكيم لا على العصبة للفصل فيه .

فالنص سواء أكان بالعربية أم بالإنجليزية لا يقيد حرية مطلقاً إذا
أردنا في حالة الخلاف عرض الأمر على عصبة الأمم .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري باشا - السؤال الثاني هو :

جاء بأثر الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة : " طبقاً لأحكام عهد عصبة
الأمم النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة " فما هي هذه الأحكام التي يراد تطبيقها
عند جواز العرض على مجلس عصبة الأمم ؟

وهل يشترط في أعمال مجلس عصبة الأمم أن تكون قراراته إيجابية ؟
وهل من بين أعضاء مجلس عصبة الأمم من يمثل الفئات الإنجليزية التي
هي أعضاء في عصبة الأمم (الهند ، أستراليا ، نيوزيلند ، كندا ، جنوب
إفريقيا ، أيرلند) ؟

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري باشا - أجازت المادة الثامنة الستون
من الاتفاقية الداخلية للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة
الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات أو إيضاحات تختص
بالمشروعات المروضة عليها . ومما يهذه المادة ، ونلقو الكتاب الأخضر
انخاص بمشروع المعاهدة من كل بيان يمكن أن يرجع إليه في تضم مواد
هذه الاتفاقية قد سلمت لسكرتيرة مجلس الشيخ صباح اليوم التاسع من نوفمبر
الحال استيضاحات . وإلى الآن ونحن في مساء اليوم الثامن عشر -
لما يصل إلى رة . لذلك أراي مضطراً - وقد أردت أن تكون الإجابة
كتابة بطريقة سرية - أن أعرض هذه الأسئلة البلية أملا في أن أعطي
من الحكومة بالإيضاحات المطلوبة قبل أن أتأشرف بإبداء رأي في هذا
الموضوع الخطير . وتلك هي الأسئلة :

السؤال الأول :

جاء بالفقرة الأولى من المادة الثامنة من مشروع المعاهدة : " فإلى أن
يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري
أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة
وسلامته اتسامة يرضى صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك
والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بحوار القناة بالمنطقة المحددة في
ملحق هذه المادة قوات متناوبة مع القوات المصرية لضمان النفاذ عن
القناة ... " .

وجاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة : " ومن المتفق عليه أنه إذا
اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة الشرب سنة المحدودة في المادة
السادة عشرة على مسألة ما إذا كانت وجود القوات البريطانية لم يعد
ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده
حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على
مجلس عصبة الأمم ... " .

فلم كان التعبير "يعجز" ولم لا بغير "يعرض" كما جاء بالبند (٩) من
ملحق هذه المادة الثامنة : " أي خلاف يعرض للفصل فيه " وهل يفهم

ومعد مصفاتها الحربية ومهما يكن عدد من يازم لها من الملقحين للأعمال الفنية والإدارة من العسكريين ؟

مفكرة صاحب الدروة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء -
الفرض من أربابته هو عند انقضاء الحرب فقد أردنا في معاهدة سنة ١٩٣٦ أن نحدد عدد الطيارين بنصف النظر من عدد الطائرات لأن العدد الذى كان واردا في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ قدر بثلاثة آلاف السبع منه طيارون وإياقي ميكانيكيون ومحال . وقد وجدنا أن هذا السبع يزيد على الأربابته فحددنا العدد بأربابته طيار في معاهدة سنة ١٩٣٦

مفكرة الشيخ المزمع من مصرى باشا - إذن المقصود أربابته من الطيارين لا من الطائرات .

مفكرة صاحب الدروة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء -
نعم أربابته طيار .

مفكرة الشيخ المزمع من مصرى باشا - عظيم . أما الأسئلة (٥ و ٨ و ٩) ؟
(١) فكلمها تتلاقى بتكاليف الأعمال مضموما إليها ما يمكن أن يقدر سنويا بمصاريف الصيانة فهل يمكن أن تكون هناك فكرة إحصائية عنها أم لا ؟

مفكرة صاحب الدروة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء -
الرد على هذا السؤال في عهد عصبة الأمم .

مفكرة الشيخ المزمع من مصرى باشا - عهد عصبة الأمم لم يودع في ملفات مجلس الشيوخ ولا في ملفات مجلس النواب .

مفكرة الشيخ المزمع الأستاذ عباس الجبل (السكرتير البرلماني) - عهد عصبة الأمم يتبع في كل المكتب .

مفكرة الشيخ المزمع من مصرى باشا - أرجو ألا تناقش وأنت جالس على هذه المنصة . إذا أردت الكلام فأنزل في حيث تجوز المناقشة .

(غادر حفرة الشيخ المزمع الأستاذ عباس الجبل مكانه من السكرتيرية البرلمانية وجلس في مقاعد الأعضاء) .

مفكرة الشيخ المزمع من مصرى باشا - السؤال الثالث هو :

جاء معلق المادة الثامنة (نقطة ١) " وأربابته Pilots " من القوات الجوية فهل يفهم أن المقصود أربابته طائرة مهما تكن أحجامها وحولتها

(١١) السؤال الخامس هو :

ما هي التكاليف الإجمالية للأعمال التي تهتد بإقيام بها مصر في البتئين (٣) و (٤) من معلق المادة الثامنة ومن يقوم بالصرف على صيانة هذه الأعمال بسد إتمامها وبكم تقدر مصاريف الصيانة سنويا ؟

السؤال السادس هو :

ما هي التكاليف الإجمالية للفرق (١) الجوية بالنقطة (٦) من معلق المادة الثامنة - وماهى أطوارها وما ساحتها إجمالاً وهل أياً أحاسن تلتزم هذه التكاليف الإجمالية ؟ وبكم تقدر سنويا مصاريف صيانة هذه الفرق ؟

السؤال السابع هو :

ما هي التكاليف الإجمالية للأعمال التي تهتد بصرباؤها في السلك الحديدي (ب) والمالية لمعلق المادة الثامنة وعلى الترتيب المبين بهذا المعلق (١) و (٢) و (٣) ؟

السؤال الثامن هو :

لن تكون ملكية الإحانات والحديات التي رخصت مصر للحكومة الإنجليزية بإنشائها على نفقتها الخاصة مقدراً لاحتياجات المستقبل (الفقرة الثانية من "١" و "ب" السلك الحديدي) ؟

السؤال التاسع هو :

ما هي التكاليف الإجمالية للفرق (١) و (٢) و (٣) التي تهتد بالحكومة المصرية بإنشائها في الوجهة القبلية - وما أطوارها وما ساحتها وما هو أساس تقدير التكاليف - ما مقدار مصاريف صيانتها سنويا ؟

الرئيس — لقد أبدى المجلس رايه .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — السؤال العاشر هو ...

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أحتج على توجيه هذه الأسئلة .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة والمحافظة على النظام .

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — لا أرى مانعا من توجيه الأسئلة .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — السؤال هو :

جاء ببنده (١٢) من ملحق المادة الثانية : " تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية " فما هي وسائل المواصلات هذه ؟ وكيف تتكلف ستويا ؟ وما عدد الفصيلة البريطانية التي يسمح ببقائها في ميناء "بور سعيد" و "السويس" ؟

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — الفقرة التاسعة من المضر المتفق عليه هي : " من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد النلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها " . الحد الأدنى فقط بالضبط .

وهنا أريد أن أبين هذه المسألة — لقد قبل فقط احتلال في بور سعيد والسويس ! هذا هو الصحيح بل هي فقط تسليم فقط وبالقدر اللازم للشحن والتفريغ .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ وهب دوس بك — يجوز أن تكون عشرة ؟

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — قد يجوز أن تكون عشرة أو عشرين أو ثلاثين .

(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — السؤال الحادى عشر هو :

ما هي أنواع قوات حضرة صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي يرخص ببقائها في الإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وهل هي قوات برية فقط أو برية وبحرية ومجربة ؟ وما عدد هذه القوات ؟

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — يمكن . لكن هذه التكاليف إجمالية وسبق أن قبلت في مجلس النواب وقد وزعت أعماله على حضراتكم . هل أن هذه المبالغ ليست حتمية الصلبد بل هي تقريبية قد تزيد وقد تنقص وعند ما توضح الأعمال وهي فنية ودقيقة في صورة أعتادات ستعرض عندئذ على البرلمان — ولقد قلت من قبل إن العبرة ليست بالأموال بل بالبلد .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — هذا فيما يتعلق بالتكاليف — أما مصروفات الصيانة فلم يرد لها ذكر في مجلس النواب .

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — هل يسأل حضرة الشيخ المحترم عن تحمل هذه المصروفات ؟

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — هذا معروف .

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — مستحيل أن نحدد مصروفات الصيانة بصفة إجمالية وإذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن أتأمل العبارات التي جاءت في هذا الصدد بمشروع المعاهدة تلوثها ولكن ليس هناك ما يدعو لذلك مادام الأمر ليس حتميا في التعميد وحتى لا يشتغل المجلس ببيانات لا تلتزم في الموضوع بحال من الأحوال ومرجعها على كل حال لنا ولكم عندما نطلب إليكم الموافقة على الأعتادات اللازمة لذلك — هذه مسائل لا يمكن بحثها الآن بحثا دقيقا لأن ذلك لا يكون إلا عند عمل المواصفات . فلا عمل لهذا البحث الآن نظرا لضيق الوقت ولا سيما أن الدورة يجب أن تنتفض غدا ومع ذلك فأرى للمجلس — هل تريدون حضراتكم أن أتأمل البيانات التي أشرت إليها ؟ (أصوات : لا ، لا) .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — هل كل حال لقد طلبت هذه البيانات من عشرة أيام .

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — لكني لم أر حاجة لتقديمها .

مفكرة الشيخ المحترم من صبرى باشا — دولة رئيس الوزراء لا يرى حاجة لتقديمها — ولكن المضي يرى أن الحاجة منه ماسة إليها .

مفكرة صاحب الدوة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء — المجلس حكم في ذلك . فهل تريدون حضراتكم ثلاثة هذه البيانات ؟ (أصوات : لا ، لا) .

مفكرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — يحسن أن يؤخذ رأى المجلس في ذلك .

وحل للطرف الأول في مشروع هذه المعاهدة أى تدخل فيما يتعلق بتنفيذ هذه الواجبات ؟

مفكرة صاحب البروتوكول مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
مستوليتا أمام نفسها وهذا ما شرحت مجلس النواب وليس للطرف الآخر أى تدخل إلا إذا قام إشكال يترتب عليه خطر قطع العلاقات فيصعب له حيث أن يتشاور في ذلك بصفتة حليفا لا بناء على هذه المادة بل بناء على المادة السادسة التى تقول :

"إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية الخ..." وهذا موثق في وثائق مفاوضات سنة ١٩٣٠ وليس للطرف الثانى أن يسلنا إلا كما يمكن أن نسلنا فرنسا وإيطاليا فيما يتعلق برعاياها .

مفكرة الشيخ المرحوم حسن مري باشا - السؤال الخامس عشر هو :
جاء بالمادة الرابعة عشرة : "تتلى المساعدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استقرار بقائها مائليا لأحكام هذه المعاهدة".
ومن الوثائق القائمة تصریح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - فهل تتلى هذه المعاهدة تصریح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؟

والسؤال السادس عشر هو :
لما أصدر تصریح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أبلغته الحكومة الإنجليزية للدول الأجنبية بمحقق مشهور فهل تتلى هذه المعاهدة هذا التخفيف ؟ وهل يبلغ هذا الإنهاء للدول الأجنبية ؟
والسؤال السابع عشر هو :
ما هى أحكام عهد عصبة الأمم التى أشير إليها في المادة الخامسة عشرة ؟

مفكرة صاحب البروتوكول مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
لقد أبان عن ذلك حضرة صاحب المالى وأصف غالى باشا وزير الخارجية في بيانه الذى أدلى به أمام مجلس النواب فقال : إن هذه المعاهدة حلت محل كل ما تعلّقها من الإضافات فيما يخصها وألغت كل اتفاق يناقض أحكامها . نعم كل اتفاق يخالف أحكام هذه المعاهدة يتبرأ من مفعولها من تلقاء نفسه . أما كونها مستلقة للدول فهذا مما لا شك فيه لأنها تستوعب في عصبة الأمم وطبى أن تتلى هذه المعاهدة تصریح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بالتخفيفات فقط لأنه يتضمن إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر . وهذا لا يتعارض طبعاً مع نصوص المعاهدة .

مفكرة الشيخ المرحوم حسن مري باشا - السؤال الثامن عشر هو :
جاء بآخر الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة : "ومن المتفق عليه أن أى تغيير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استقرار التحالف بين الطرفين طبقاً للبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧" فهل معنى هذا أن المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ مواد أبدية غير قابلة للتغيير والتبديل وأن مادتها هذه المواد قابل للتغيير والتبديل ؟

مفكرة صاحب البروتوكول مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
هذه القوات داخلية ضمن العدد الممرض ببقائه في مصر إلى أن يمين وقت الجلاء نهائياً أى أنها تدخل ضمن الحجة الأقوى المقترحة للقوة وهو عشرة الآلاف . أما نوع هذه القوات فكانها الآن برية وجوية فقط ، وليست بحرية .

مفكرة الشيخ المرحوم حسن مري باشا - السؤال الثانى عشر هو :
جاء بالفقرة الأخيرة من نية (١) من المادة الحادية عشرة : "وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان" فما المقصود من ذلك أو ما هو المعنى المقصود منها ؟

مفكرة صاحب البروتوكول مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
المقصود من ذلك الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان إلى أن تسمى مسأته نهائياً والمسألة الآن مسألة الاشتراك في الإدارة ولذلك وضع النص في معاهدة سنة ١٩٣٦ بأرض مما كان عليه في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ فبدلاً من أن أت قول : النظام المستمد من اتفاقى سنة ١٨٩٩ قلنا : نظام الإدارة . وقد جاء هذا الاحتياط منا نحن المفاوضين المصريين احتفاظاً بالحقوق ، وحرساً عليها .

(تصحيح) .

مفكرة الشيخ المرحوم حسن مري باشا - السؤال الثالث عشر هو :
جاء بزيادة (٣) من المادة الحادية عشرة : "تكون جنود ... وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام" فهل يكون الحاكم العام قائماً عاماً لهم ؟ وما معنى أن يكونوا تحت تصرفه ؟ وماذا تكون علاقاتهم وهم في السودان بالقائد العام للجيش المصرى أو بوزارة الحربية المصرية ؟

مفكرة صاحب البروتوكول مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
إن علاقاتهم وهم في السودان بالقائد العام للجيش المصرى وبوزارة الحربية المصرية لا تنقطع ، ووجودهم بالسودان هو للدفاع عنه والحاكم العام هناك يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية . ويجب توحيدها للدفاع أن يكون هؤلاء الجنود تحت تصرفه وفيما عدا ذلك فهو من اختصاص وزير الحربية المصرية والقائد العامة المصرية ولذلك قلنا : بما أن مصر ترتب أن ترسل جيشاً للسودان بعد نفاذ المعاهدة فسترسل حاجتها عليها هناك لينفق مع الحاكم العام على عدد القوات وحمل التسييلات اللازمة لهم ولإقامتهم ولمرافقهم يكون ملحوظاً في ذلك مصالحهم وحملهم ، وهذه هى الحجة في النص على الاتفاق بين ضابط مصرى عظيم وبين الحاكم العام للسودان الذى يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية .

مفكرة الشيخ المرحوم حسن مري باشا - السؤال الرابع عشر هو :
جاء بآخر المادة الثانية عشرة : "وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد" فأمم من تتولى مصر تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ؟

قصة الشيخ الخرم من مصر باشا - السؤال العشرون هو :
هل جيش الاحتلال بمصر الآن يتبع بالمسوحات والامتيازات التي
نصبت في الاتفاق الخامس بشأن الإصغاء والميزات التي تمنحها القوات
البريطانية الموجودة بمصر والمؤرخ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ؟

وهل لجيش الاحتلال بمصر الآن من المسوحات والامتيازات غير
ما جاء بهذا الاتفاق ؟ فإن كان له من المسوحات والامتيازات غير ما جاء
بهذا الاتفاق فما هي ؟

**قصة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) - المسوحات
والامتيازات نص عليها في اتفاق خاص الحق بالمعاهدة فكل ما يتبع به الجيش
الآن ويمنح نص عليه في هذا الاتفاق ولا يتبع غيره . وقد أشير فيه كذلك
إلى لوائح تخص السكك الحديدية والملاحا ويتبع بها الجيش الآن واستقيمت
لأنها لا تمس استقلال البلاد ، هل أن امتيازات الجيش الإنجليزي هنا هي
نفس الامتيازات التي كانت له في فرنسا إبان الحرب العظمى .**

والواقع التي أشرت إليها موجودة بالوزارات المختلفة ولحضره الشيخ الخرم
أن يطلع عليها إذا شاء . أما ما جاء في مسوحات وخلافها فقد نص
عليها في الاتفاق كما أنه نص على أن أفراد الجيش البريطاني لا يتقاضون
في المسائل المدنية أمام المحكمة العسكرية كما هو الحال الآن وهذا ما كسبناه
من المعاهدة لأن كل المسائل سواء أكانت مدنية أم جنائية تستنص بها
الحاكم المختلطة وبعد إلتائنا ينقل الاختصاص إلى الحاكم المصرية .
(تصديق) .

**قصة الشيخ الخرم من مصر باشا - بعد هذا أشكر حضرة صاحب
المعالي رئيس مجلس الوزراء وحضره صاحب المعالي وزير المالية .
والآن أبدأ كلمتي على أساس : أن مشروع الحائفة الموعود على المجلس
الآن كل لا تجزأ إنما إن قبل كله أو يرفض كله وهل على أساس : أن الحائفة
والقصد واجبان في كل ما يطلبه ها خلاصا بالمناقشة في هذا المشروع .
أشرف بإبداء ما نطس في من بحث هذا الموضوع الخطير في كلمة موجزة .**

١ - الشق الأول

مشروع حائفة أغسطس سنة ١٩٣٦ هو عهد بمقتضى أبدي :

(١) يحدد مركز مصر السياسي ..

(ب) وينظم علاقات مصر في المستقبل بملكية بريطانيا العظمى وإيرلندا
والإمبراطورية البريطانية وراه البحار وإمبراطورية الهند .

(ج) ويضمن الدفاع عن الأراضي المصرية .

قصة صاحب المرونة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
لا . هذه المواد قابلة للتغيير والتبديل إلا فيما يتعلق بمبدأ المعاهدة في حدود
الحائفة نه مستمر .

**قصة الشيخ الخرم من مصر باشا - وهل نص المادة الأولى يدخل
في المواد القابلة للتغيير والتبديل ؟ إلى استفهم من ذلك الآن لأن بقاها لم
ينص عليه كالواد ٥ و ٦ و ٧ وذلك المادة لما أحببنا .**

قصة صاحب المرونة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
وهل تريد إرجاع الاحتلال ثانيا ؟ إذا كنت تريد رجوعه فتكون أحكام
المادة قابلة للتغيير .

**قصة الشيخ الخرم من مصر باشا - لست أنا بالرجل الذي يريد
أن يرجع الاحتلال .**

قصة صاحب المرونة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
وهل يمكن أن يخطر على البال أن عبارة " انتهى احتلال مصر " يجوز
فيها أن تكون قابلة للتبديل ؟

**قصة الشيخ الخرم من مصر باشا - النص هو : " انتهى احتلال
مصر " وقد يجوز فرضا أن يعود بعد عشرين سنة بعد أن نص على المواد
التي لا يدخل عليها تعديل ، ولم تكن من بينها هذه المادة .**

السؤال التاسع عشر هو :

كم يكون عدد الضباط الذين يؤلفون البعثة العسكرية البريطانية التي
اتفق على أن تدفع نفقاتها الحكومة المصرية ؟ وما هي الرتب العسكرية
لأعضائها البعثة ؟ وهل تكون لهم مراسلات من القوات البريطانية ؟ وهل تدبج
أفراد هذه البعثة في الجيش المصري ويصبحون من ضباطه وفي أي الرتب
المصرية يوضعون ؟ أو يبقون ضباطا من قوات الجيوش البريطانية - وأين
يكون مقر هذه البعثة - وأي علم يرفسون على مقرهم في الأعياد والمواسم
والمناسبات التي ترفع فيها الأعلام عادة ؟

قصة صاحب المرونة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء -
البعثة العسكرية ليست بدعا في مصر فقد سبق لهول أخرى مستغلة أن كان
لديها بذات صكوكية من حلفائها كالبريطان ورومانيا وغيرها . هذه البعثات
لها نظام خاص معمول به هو الذي يدرى عليها ولا يمكن أن تتعداه وإن
يكون أفراد البعثة ضباطا في جيشنا لأبدا بعثة تعليمية . وأما مدعها فلا يمكن
معرفة إلا عند ما تدخل المعاهدة في دور التنفيذ وسيبحث في ذلك قبل
استيفاد البعثة لهذا الغرض . وكل ما يمكن أن أقوله الآن وأكرهه أن هذه
البعثة لن تكون جزءا من الجيش المصري وأنها مصغضة للنظم التي تنص
لها على البعثات في البلاد المستقلة .

(تصديق) .

سابقا — تعهد مصر أن تحتفظ بمدّى الجيش المصرى الأجانب من بين البريطانيين وحدهم واعتمادا أن تتخف في تدريب الجيوش المصرية بشورة هيئة عسكرية بريطانية .

ثامنا — تعهد مصر ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومملتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

ثامسا — تعهد مصر أن تتشج كثيرا من طرق المواصلات البرية والسكك الحديدية لتيسر للجنود البريطانية سهولة وسرعة الانتقال من مكان لغيره في طول مصر وعرضها .

عاشرا — أما أثناء الحرب أو عند خطر الحرب أو عند قيام حال دولية مفاجئة يمتد خطرها ، لمصر كلها أرضها ومماؤها ومبانيها تصبح ميدانا مهما تحل به الجيوش البريطانية على اختلاف أنواعها وأسلحتها بغير ما عده ولا حصر وذلك لضمان الدفاع عن مصر .

تلك العناصر هي من مصلحات العلاقات المستقبلية بين مصر والمملكة المتحدة البريطانية وهي من غير ما جعل مما يقيد استقلال مصر ويحد من سيادتها .

٢ — الشق الثاني

إذا بان هذا وأردنا أن نبت برأى في مشروع الحافطة كاهو معروض علينا وجب أن نقارن بين حال مصر ومركزها السياسى الآن وبين حال مصر ومركزها السياسى غدا إذا ما أقرت الحافطة .

حال مصر ومركزها السياسى الآن

مصر الآن اعتراف المملكة البريطانية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة . ولكن يحد من استقلالها ويقيد من سيادتها تلك التعهضات المشهورة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهي :

(١) السودان — وهذا التعهض الخاص بالسودان باق لم يجله مشروع الحافطة وإنما يحل بحفظ السودان عملا بالسادة ١٦٠ من الدستور إذا ما قرر المصريون المفوضون نظام الحكم الباقى السودان ومين القلب الذى يكون ملك مصر .

فكل ما جاء بالمشروع المعروض علينا خاصا بالسودان باق لم يجل هذا التعهض وقد لا يكون في ظروفنا الحاضرة من مصلحة مصر في شيء .

(٢) حماية الأقليات — وهذا التعهض لم يتعرض إليه الحافطة العروض فهو باق أيضا وإن تكن مصر وحده لا أقليات فيها بالمعنى السياسى المتعارف بين الدول الأجنبية .

وعلى ذلك — لو صدق على الحافطة — يكون تحفظان من التعهضات التى تحمى من استقلال مصر وتقيده من سيادتها الآن باقيين بعد الآن .

أما التعهضات الباقية وهي حماية المصالح الأجنبية في مصر وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عن مصر من كل اعتداء

١ — مركز مصر السياسى

تعترف المملكة البريطانية المتحدة بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . ولكن مشروع الحافطة يقيد استقلال مصر ويحد من سيادتها .

في الخاتمة

١ — بما نصت عليه المادة الخامسة من قيود في علاقات مصر بالبلاد الأجنبية وفي إبرام المعاهدات السياسية معها .

٢ — وبما يؤثله إيجازنا من أمور الدفاع عن مصر .

في الداخل

١ — أما عقيد الاستقلال والحد من السيادة في الداخل مستفادان من نصوص مشروع الحافطة وما الحق به خاصا بتنظيم علاقات مصر المستقبلية بالمملكة البريطانية المتحدة وضمان الدفاع عن الأراضي المصرية .

٢ — تنظيم علاقات مصر بالمملكة المتحدة .

٣ — ضمان الدفاع عن الأراضي المصرية .

لما يقيد الاستقلال ويحد من السيادة في الداخل :

أولا — اعتراف مصر بأن قناة السويس هي طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

ثانيا — الاتفاق على أن يكون للمملكة المتحدة وقت السلم في الأراضي المصرية قوات من جيوشها لضمان الدفاع عن القناة .

ثالثا — الاتفاق على أن يكون للقوات الجوية البريطانية المقصرة بأربامة طيار عدد من تحتاج إليه من فنيين عسكريين وغير عسكريين وقت السلم الحق في الطيران والتزول والرسو حيثما ترى ضرورة لذلك في مصر أرضها وموانئها ومبانيها .

رابعا — الاتفاق على أن تبني مصر وتيسر على الدوام المساكن والمراسى الصالحة لتزول ورسو الطائرات الإنجليزية البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية — والتعهد بأن تحقق أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإيجاد المساكن والمراسى الإضافية التى تمل الحاجة إلى ضرورتها لحمل العدد كافيا .

خامسا — الاتفاق على أن تبقى حكومة المملكة المتحدة وقت السلم وحدتها من قواتها في الإسكندرية أو عمل مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمان سنوات من تاريخ نفاذ الحافطة .

سادسا — قبول الحكومة المصرية أن تتعاقد مع حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالأجانب على (أنها هي (أى الحكومة المصرية) :

"Who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect".

"التي تضمن (تتولى — في النص العربي) تنفيذ واجباتها في هذا الصدد".

وينبغي ألا تكون المحافضة كما هي مبروزة علينا أداة صالحة للصداقة وحسن التفاهم اللذين يجب أن يصل لهما المصريون والإنجليز على السواء — والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

عقبة الشيخ الفخرم الأستاذ عبد الرحمن البليلى — حضرات الشيوخ المحترمين :

أعتقد أن من واجبي الوطنى من فوق هذا المبرر أن أقدم بالشكر خالصا لمن قاموا بالمفاوضة باسم مصر وأعتقد من صميم قلبى أننى إذا تكلّمت لكم بكلمة بعد أن تكلم الكثيرون من حضراتكم فى شأن المعاهدة وقتلوا بها نفائسنا أودى أمانة وولجبا كما قال حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لا أريد أن أطيل حل حضراتكم الكلام فقد قلت المسائل بمنا وقد استعرضنا المعاهدة مادة مادة واستعرضنا بنودها وملفاتها وقرائنها ونصيحاتها وفهمنا مدار فيها وكذلك سمعنا اعتراضات المحترمين وأصغينا بالناية الواجبة إلى ما أبدوه من الملاحظات والاعتراضات . وإننى سأقصر لذلك كلفتى على الرد على حضرات المعارضين وكان آخر من تكلم من حضراتهم هو حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل بك .

تكلم حضرة فى هذا الصباح وانتهى لا إلى رأى . انتهى الأستاذ الدكتور هيكل بك إلى أن استعرض وجوه الاعتراضات فى المصادقة ثم ترك الأمر واللهصل لحضراتكم . وإننى أعتقد أن هذا موقف غريب جدا .

الأستاذ الدكتور هيكل بك من قادة الفكر وهو أيضا عضو مسئول فى هذا المجلس والأمانة تتظن أن تصرف رايه وأن تستنير بهذا الرأى وأن تسترشد بما استقر عليه ولكنه تركنا فى الظلام . لم يقل لنا ما اتجاهه . ما الذى ينصح به ؟ ما الذى يرى أنه الواجب الوطنى ؟ تركنا فى الظلام وأبجع سياسة سلبية لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة حلية . انتهى حضرة من كلمة اليوم فقال :

« إن كنتم تريدون لمصر استقلال تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام »
« فارفضوها . وإن كنتم تريدون لمصر أن تنعم بحقوق المشطكات البريطانية »
« المستقلة (المونيتيون) فالمعاهدة لا تليق هذه الحقوق فارفضوها » .

حتى هذا التندر الذى يفيد فى نظره شرفا لم نصل إليه . وطلب إلينا أن نرفض .

وقال فى ختام كلامه :

« وإن كنتم تريدون تحسين الحالة التى شئناها دون اعتماد نتائج هذا »
« التفسير لىل فى الحركة بركة إذا ما قبلوا هذه المعاهدة على أن تتخذ بأسرع »
« ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساوئ باستقلال مصر » .

وأظن أن حضراتكم لا تستريحون مطلقا لثل هذه الآراء وأنا أعتقد فى دخيلة نفسى أن الأستاذ الدكتور هيكل بك شجاع .

أو تدخل أجنيتى بالغات أو بالواسطة فإن ما جاء بمشروع المحافضة وما الحق به خلاصا بما قد وضع كل ما دأت أن تعمل المملكة البريطانية المتحدة إلى اليوم بما فى ذلك الفترة الزمنية التى سادت العالم والبحر الأبيض المتوسط أشيرا كما أنه قد يسع كل ما ترغب فيه المملكة البريطانية المتحدة مستقبلا .

فكل ما كانت تستطيع أن تمله ارتكازا على هذه التحفظات تستطيع أن تمله بأحكام المحافضة ولكن بقرار واحد هو أنها كانت تعمل وهى محفظة بتحفظاتها بما لها وحدها وتحت مسئوليتها وحدها . أما بأحكام المحافضة فعصرى إلى تنبى لها نكتها وتهد لها طريقها وسيلها وتمد لها منازل طائرتها الجبلية ومراسى طائرتها البحرية بما لها .

ومصرى التى تسأل بعد من مضارات المستقبل فى ذلك الجزء العالمى المضطرب كثير المفاجآت كيف النعم .

أما من تحفظ حاية المصالح الأجنبية فلا كالمملكة البريطانية المتحدة بهذا التحفظ من تدخل بالقل أصبح لما حقا بالمحافضة وفى النص على : « وهى (أى الحكومة المصرية) التى تضمن تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد » ما يكفى . ومن كان فى شك من ذلك فليراجع ما جاء بالكتاب الأخضر من مفاوضات سنة ١٩٣٠ خصوصا بموضوع التدخل هذا .

بني بعد ذلك أن أعرض للمادة الصداقة تنفيذها الزمنية فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بين مصر ومملكة بريطانيا العظمى المتحدة وهى غير ما جاء بالمشروع المبروز علينا .

نعم خير ما بالمشروع تلك الرغبة فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بين مصر والمملكة البريطانية المتحدة فليس فى مصر الآن من لا يرحب بهذه الرغبة ويعمل جادا على تحقيقها .

فالصداقة وحسن التفاهم بين مصر وإنجلترا هما فى مصطلحتهما ما .

ولكن الصداقة الصحيحة وحسن التفاهم لا تتم إلا بشئان إلا من شعور بالثقة متبادل ولا يستمران إلا بين طرفين لا يرى أحدهما أنه مغلوب على أمره مكره على التسليم بما لا يثق والحق الذى يعتقده .

فلا تكون الصداقة وطيدة ولا يكون حسن التفاهم متجا إذا كانتا نتيجة لمحافضة بها غلبة النية لأحد طرفيها .

فالصداقة وحسن التفاهم اللذان يرماهما طرفان طليقان من كل قيد هما ما يجب أن يكونا بين مصر وإنجلترا .

أما مشروع المحافضة المبروز علينا وبه ما أبت من حذرتيقيد لاستقلال مصر وسيادتها وبه من التكاليف الأدبية المفروضة على مصر ما به فلا يصلح أن يكون أداة صداقة وحسن تفاهم ثابتين .

من كل ما نتقدم :

لا يكون حال مصر بعد المحافضة خيرا من حالها الآن .

بل تكون حال مصر بعد المحافضة دون حال مصر الآن .

وأظن أن هذا الاعتراض لو كان له وزن لا يمكن أن ينهب بقيمة المعاهدة إلى هذا الحد .

ثم توه حضرته عن حرمان مصر من حق حماية القناة .

من الذي قال إن مصر لا تهمي قنيتها ؟ إن في حلب المعاهدة نصوصا صريحة قاطعة بأن حماية القنال من أول وإجبات مصر وأن القناة جزء لا يتجزأ عنها وأنها طريق عالمي فضلا عن أنها شريان مهم في جسم الإمبراطورية البريطانية إذن ما حوت المعاهدة مصر من حماية القناة ولكنها تقرر أن هناك حليفًا يماوننا إلى أن نسمع لها الظروف لتكفل اعتمادها حتى يمكننا أن ندافع عن القناة بالكفاية اللازمة بغيرها .

لا أريد الرجوع إلى النصوص وفيها أن الأصل في حماية القناة لمصر وحدها .

يقول حضرته إن في هذا خرق لمعاهدة سنة ١٨٨٨

غريب هذا يا سيدي وفي الوقت نفسه تقول إن قناة السويس قناة على الحياض وهل شرعت أن نغذي الحياض قيمته ؟ ثم يقرر حضرته في الوقت نفسه أن هذا الحياض لا يمنع إنجلترا من أن تدخل مصر من طريق القناة .

الواقع أنه إذا استقر الأمر وقاضت الحليفتان وقررت إنجلترا أن مصر هي صاحبة الحق الأول في حماية القناة تعاونها حليفتنا إلى أن تشدد ويمكنها أن تدافع بغيرها . فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إن مصر حوت من حماية القناة .

قال بذلك مسألة في غاية الغرابة وهي أنه ينتقد أن الطرق التي ستكون شبكة خلقت وافق على خلقها لغرض واحد وهو أن يتمكن الإنجليز من أن تتحدى وتتدخل في شؤون مصر الداخلية .

الدكتور هيكل بك من رجال مصر الذين اشتغلوا مدة متواصلة وبمق في القضية المصرية والذي استهل كلمته يبحث مستفيض عن مرامي السياسة البريطانية وتطوراتها قبل مصر وعرف جيدا من استعراضه للسياسة البريطانية أن الإنجليز عند ما كانوا يفتكرون في مقاضة هذه البلاد كانوا لا يستطيعون تحليا عن التدخل في شؤونها الداخلية وكانوا يرغبون أن يتدخلوا في حفظ الأمن والنظام ويرون أن لهم حقا في حماية الأجانب والأقليات وأن حماية المواصلات هي التي تدعوم إلى هدوء جميعا . أماني وناقى المفاوضات التي حوت بين المغفور له عدلي يكن باشا والورد كزوين وفيها طاهر بوضوح أن عدلي كان يقول إن أمر القوة العسكرية يجب أن يقتصر على حماية المواصلات في منطقة القناة .

ولكن الإنجليز كانوا يقولون إن اضطراب الأمن العام في مصر يؤثر على المواصلات ويدعوم إلى التدخل لحماية الأمن وإن اضطراب المالية المصرية يدعو إلى تدخل الغير في شؤون مصر ويهدد بذلك حياة مصالحهم .

كانت النظرة الإنجليزية قائمة على أن حماية المواصلات تدعو إلى الدفاع عن مصر وأن مصر أرضها وسماعها جميعا لازمة لمواصلاتها فإذا جاءت المعاهدة الحالية وفصلت الأمر وسلم الإنجليز بأن حماية الأجانب من حقوق مصر

وكان يستلزم أن يصارح إليه برأيه وأن يقول لما هذا غير وهذا شر وهو في مكانه ، في مكان المسؤولية عضو في الهيئة التشريعية . أما أن يترك المكان دون أن يبدي رأيه أو يرشد إلى ما فيه النفع فهذا تخلف عن الواجب حقا .

أردت بعد هذا أن أتبين على وجه التحديد الاعتراضات التي سمعت للأستاذ الدكتور هيكل بك أن يتنهي لا إلى رأى . أن يتنهي إلى أن يقتل عن واجب النجاة .

أردت أن أعرف على وجه التحديد ما هي اعتراضاته فوجدتها من الخوان بما لا يستحق أن يصل إلى هذه النتيجة .

ما هي هذه الاعتراضات التي وادت في نفس الأستاذ الدكتور هيكل بك هذا التشاؤم وهذه الروح التي لا يمكن أن تطعن إليها مصر والتي لا يمكن أن تستمر مدة تريد الحياة في أن الواجب أن تصل لها ؟

وجدت أن حضرته حصر جهده في الاعتراضات الآتية :

قال حضرته : " هناك خطر كبير في أن تترك توين الجيش المصري إلى إنجلترا " ثم قال " كيف تسمحون أن الذخائر والناد والمهمات الحربية تكون من صنع إنجلترا ؟ ألا تشعرون أن في استطاعة إنجلترا في وقت من الأوقات أن تحرمكم من هذه الذخائر والمهمات ؟ ألا يمكن لإنجلترا أن تمنع عنكم هذا ؟ "

وردة على نفسه في الوقت نفسه وقال :

" نعم ليس هناك نص يمنع مصر من صنع الذخائر والمهمات فيها ولكن هناك صر دقيق في صنع الذخائر والمهمات " .

غريب حقا أن يكون هذا محل اعتراض ، غريب أن يكون له من الأمر في نفس الأستاذ الدكتور هيكل بك ما دفعه أن يحتفل من إيداع رأيه .

ليس هذا بالصعب الذي يمكن أن يصرف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الدكتور هيكل بك من القيام بواجبه وهو أن يقرر المعاهدة وهي أخطر عمل في حياة البلاد .

يا سيدي الأستاذ :

من أيام قليلة اخفت ثلاث دول هي تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا على أن تكون مهمات و ذخائر و حاد جيوشها واحدة ، وافقوا أكثر من هذا أن تكون رئاسة أركان الحرب في جيوشها واحدة وأن تكون صفا واحدا ضد من يعتدي عليها ، فليس بدعا في أن حليفًا يشترط على حليفه أن يكون سلاحهما و ذخيرتهما من نوع واحد .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم الهمباري بك - ولكن لا توجد إحداهما الذخيرة والمهمات الحربية للأخرى .

مقدمة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الليلي - قال حضرة الأستاذ الدكتور هيكل بك إن مصر ليست عرومة من أن تمنع المهمات والذخائر ولم يبق حضرته أن مصر حوت من ذلك الحق بطل .

وأن الدفاع عن مصر من حقوقها أيضا، قال الممارضون إن الإنجليز يمتدون
النية في مسألة الطرق العسكرية على التمدد في شؤوننا الداخلية .

تنص الماهدة على أن القوة العسكرية لاصفة لها ولا تمس سيادة البلاد
ولا تتدخل في شؤونها يقول الدكتور هيكل إن هذا هو ظاهر النصوص
ولكنه يعتقد أن الطرق الحربية إنما أُنشئت وهناك نية ميتة أن تكون
وسيلة للتدخل في شؤوننا الداخلية . ما شاء الله ! ! وهل يعدم الإنجليز
طريقة للتدخل غير هذا إذا شاموا ؟

لم يكن الإنجليز في مصر سنة ١٨٨٢ ومع ذلك دخلوا عنوة ومكثوا
بها أكثر من عشرين عاما . فإذا ما شعرت مصر بأن لها كرامة وأقر لها
الحليف بأنها هي التي تقوم بالدفاع عن حدودها وكانها وحاية الأجانب
فيها وإن وجود القوة العسكرية في منطقة القناة لا يمس سيادتها ولا يخص
من استقلالها عند هذا يتحرك الدكتور هيكل بك ويقول أخشى وأعتقد
أن هذه الطرق إنما هي وسيلة للتدخل في شؤون مصر الداخلية .

انتقل الدكتور هيكل بك بعد ذلك إلى النص لنخاض بحماية الأجانب
وهو " يتفرع صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح
الأجانب وأمورهم وأمنهم في مخصص الحكومة المصرية دون سواها
وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد " .

هل الرغم من مراعاة هذا النص لا يريد الدكتور هيكل بك أن يصدق
إنجلترا وأظنه يطلب إليها أن تقسم بينا بأن حاية الأجانب من حق مصر .
لا أنهم مطلقا والنص واضح وحل ومؤكد وقاطع أن يقول للإنجليز إنكم
هازلون وأنكم تزيبون من وراء جلاء النص أن تأخذوا على حاكم نيابة عن
الدول حاية الأجانب . هذا منطق حضرة الدكتور هيكل بك . فهل تصدقون
أن هذا النص يشتمل تأيلا أو نصصيا ؟ اللهم لا ! هل يريد الدكتور
هيكل بك أن يقول إنه اطلع على النيب ولم أن إنجلترا عند ما تمدها إلى
مصر إنما تمدها وهي وجلة تنظر المظلة التي تصفف فيها يهودها .

هذه هي الاعتراضات التي جعلت الدكتور هيكل بك لا يبدى رأيها صراحة .
فهل لهذه الاعتراضات من القيمة ما يدفع بريل مفكرته إلى أن يخطئ عن
عن واجبه ولا يبدى رأيه ؟

يا حضرات الشيوخ المحترمين : أنتقل الآن إلى زيل وصديق الأستاذ
وهيب دوس بك وأسمع لنفسى أن أعيجه صاحب الحل العمل .

استهل الأستاذ وهيب دوس بك كلمته موجها الحديث إلى حضرة الشيخ
المحترم الأستاذ حسن عبه القادر قائلا إلى ما كرون عمليا وسأبتدئ تماما عن
الخيال ولا أنصبل به بحال وإنه كان من أصادر الاتفاقات دائما وإنه يرى أن
مصر تعيش عيشة كريمة في ظل الاتفاق وإنه يرى في عدم الاستمرار وعدم
الوصول إلى اتفاق عائقا لثقتهم مصر وإن جهودها تشتت وإن صيرها بنقد
وإنه حريص على ألا تكون هذه الحال . ولكن ما الحيلة والماهدة المقدمة
لا يمكن أن ترجع إليه عن هذه الحال .

فكر الأستاذ وهيب دوس بك فأنهى إلى حل بجملي . قال لا تخشوا بأما
مصر . إنكم تخشون عدم الاستقرار إذا لم تكن في مصر جبهة . أما

وقد أصبحت مصر متعلة . أما وقد أصبحت مصر كلها رجلا وأسلما
فعلينا أن نرضى الاتفاق . علينا أن نرضى الاتفاق وألا نخشى شيئا . ماذا
نخشى يا سيدى ؟ كان الإنجليز في حالة عدم الاستقرار يتصلون بأى مخلوق
فيحدثون فترة في صدر الوطن وتقع الحرب بحال بين أبناء الوطن الواحد
فتتهدد الأمة ولا تمسك في سبيل مجدها شيئا . أما الآن فاعلموا فإن
الجبهة كفيلا بأن تمنع هذا .

سيدى : من يريدك أئنى أنا وأنت قد تخرج في يوم من الأيام حل هذا
الإجماع .

سيدى : من يريدنا أن يتقدم رجل آخر إلى الإنجليز فيكون أداة لهم . من
يديننا أن يقبى الحال بنا إلى عدم الاستقرار . من يريدنا أن يقبى الإصلاح
المعماري في مصر قترع القهقري وأن تتفكك أوصال البلاد فتضيق الوعدة
التي نغمر بها الآن .

سيدى : إن الإنجليز يشعرون أن عدم الاستقرار لا بد أن يؤدي إلى
هذه النتيجة . يقول اللورد كمبرون في خطابه إلى عظيمة السلطان المؤرخ ديسمير
سنة ١٩٢١ ما يأتى : " على أن استسلام الشعب المصرى إلى أمانيه الوطنية
همما تكن تلك الأمانى حقة ونشروعة في ذاتها دون أن يثير الاختيار الكمال
بالحقائق التي تجري على سبيل الحياة الدولية لا يعطل تقدمه في سبيل تحقيق
مطمعه الأسمى حسب بل يمرض ذلك المطمع نفسه فظهر تماما " .
فالإنجليز يا سيدى يشعرون أنك إن لم تتفق معهم فإنهم يتولون الأمر بأنفسهم
للدفاع عن كيانهم ويعملون على كل ما يصبون وجودهم ويحفظ إمبراطوريتهم .
فلا سبيل إذن إلى الاستقرار والتقسيم وإلى أن يكون لك وجود ويبقى
إلا بالاتفاق . ولا سبيل إلى حياة الكرامة إلا في كنف الاتفاق وبشر الاتفاق
لا يمكن أن نعيش مع هؤلاء الناس . إذن فالحل العمل الذي يقترحه حضرة
الشيخ المحترم وهيب دوس بك نجف . هذا الحل العمل لا يمكن أن يكون له
وجود إلا بمسئ ظلك .

وبعد ذلك أردت أيضا أن أستخلص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم
وهيب دوس بك وأن أرى هل هناك فيها من جديد فوجدت أن أول
اعتراض له ينصب على الصياغة . يقول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس
بك ماذا يعنى المقاضين المصريين حتى يسمحون بأن يمل المفادى الإنجليزي
عليهم تفصيلات خاصة بالمساكن والمباني والسيارات وغنى الثقافة الخ .
أما رأيت الآن وسمعت حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وهو يلقى
٢٧ سؤالاً كلها تشمل بهذه التفاصيل . إن الماهدة فصلت هذه التفاصيل
وهي في صالح مصر . وإن زيد أن يقف له مطالب الإنجليز . وأنت
يعرف ما تتطلبه هذه المطالب من تكاليف ولقد وقف حضرة الشيخ المحترم
حسن صبرى باشا وأراد أن يرفف هذه التفاصيل فأنفاس حسابا للمكثمين .
بينما يقترض حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك على ما ورد في الماهدة
من تفاصيل .

مقبرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بكه - أنا قلت إن الماهدة
لم يرد بها تفاصيل في مصلحة مصر .

استغل حضرة وهيب بك بعد ذلك إلى الاعتراض على النصوص الخاصة بالسودان فقال في صدد قوة الجيش المصري التي سترسل إلى السودان . لأى غرض ترسل هذه القوة إلى السودان وكيف تضع أغلظاً أكادنا تحت رحمة الحاكم العام للسودان . وكان يجب أن يحدد الغرض الذى من أجله ترسل هذه القوة ويحصر من اعتقادنا بفضل الإنجليز في قبولهم حردة الجيش المصري إلى السودان وقال إنه كلف يجب تحديد مركز الجيش المصري بالسودان وإنه لا يلقى بالأولاد في محاربي السودان وقفارها وقال : ألا تعرفون أن الإنجليز في حاجة إلىنا لحكم السودان . ألا تعرفون أن هناك أمة قبية على حدود السودان وأن الحالة الاقتصادية في السودان تستدعي وجود الجيش المصري هناك ؟

نعم يا سيدى هذا صحيح ، ولكن فانه أمر وهو أنك وافقت على أن تعود الحالة التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩١٤ واحتفظت بحق تعديل اتفاقية السودان القائمة الآن وبالاتمس سيادتنا على السودان . قلت هذا وعرفت أن نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ تجعل الحاكم العام حاكماً مطلقاً في السودان مدنياً وصكراً فإذا كنت تريد تفصيلاً لوجب على المفاوضات المصرية أن يخرج عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وأما الرجوع إلى الحالة التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩١٤ فلا تغضى الخروج على العمل الذى كان جاريًا من قبل .

ماذا تخشى . في ذلك سلاح . تعلم أنت هناك أمة قبية على حدود السودان ، وتعلم أن السودان في حاجة إلى ماليك ، فلماذا يتخفق ؟ كل ما يستطيع هو أن يطلب حكومتك أن تفاوض الحاكم في أن يحتفظ لك بجيش يحرق له قيمته وله قدره ، في ذلك أن تحول الإنجليز إلى أمددت الجيش للعودة إلى السودان للدفاع عن النيل والدفاع عن مصر فأريد أن أعرف منك أيها الحليفة مدى معاونتك لي ، لك أن تحول هذا .

لك أن تحول لأى غرض ينهب الجند إلى السودان وفي المعاهدة نص صريح على أن الجيش إنما يعود للسودان للدفاع عنه .

انتقل بعد ذلك إلى الاتييزات الأجنبية . قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب بك دوس إن النصوص الواردة بشأن الاتييزات لا تقدمنا خطوة ، وقال إن بناء الحكم المتطلعة شبه بنظم تنظيم قويت المباني الواضحة عليه والأصل أن هذه المباني لا يمكن التسليم بحال أن تقوى على حساب خط التنظيم أو على حساب الدولة وقال إن إنجلترا كانت دائماً في المناق في سبيل إلغاء الاتييزات الأجنبية — والذي يشهد به التاريخ هو أن الإنجليز كانوا دائماً يقررون أن الاتييزات الأجنبية هي العائق في سبيل تقدم مصر ويجب أن تزيل . وفي مفاوضات سنة ١٩٢٧ مع المفوضية جده الحائز ثروت باشا أراحها بتعديل الاتييزات وقد وصلنا في مساعدة سنة ١٩٣٦ إلى أن أقرت بريطانيا العظمى بأن الاتييزات أصبحت لا تلائم العصر الحالي وأقرت بأنها ترضى بزلها كلفة واحدة بما في ذلك التشرع المال . ولقد وصلنا إلى أن أقرت إنجلترا بأن هذه الاتييزات لا تصلح لأن تبقى في هذا البلد كما تقررت أنها مستحولة مع حليفنا مصر

محكمة الشيخ المحترم الأستاذ جده المحترم اميل — سأذكركم عن ذلك .

لقد قلت يا سيدى حل وصل الحال بالمفاوض المصري أن يقبل النص في المعاهدة في مصلحة الإنجليز على النجل ويقيم القناعة الخ . ولا ينص بإضافة على حقوق مصر .

إنه لو لم ينص على ذلك لوقف حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وبدلاً من أن يلقى ٢٧ سوالات لا يلقى ٥٠ سوالات تحصل بهذه التفاصيل التي يترض عليها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ينصب اعتراضه على أمرين : الأول أن هناك تفاصيل في صالح الإنجليز والأمر الثاني أن هناك مجزاً من الجانب المصري فيما يتعلق بالتفاصيل التي لصالحه .

محكمة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — وهذا ما قلته .

محكمة الشيخ المحترم الأستاذ جده المحترم اميل — لقد تبين لك الآن أن ذكر هذه التفاصيل كان للصلة المصرية لتقف الحكومة ويصرف الشعب ماذا هو قابل وما هو مطلوب منه . وكما قال أحد المفاوضين إنه لم يسبق للطرف المصري أن ذكر مثل هذه التفاصيل إلا هذه المرة . وذكرها واجب ومن مصلحتنا أن نعرفها خصوصاً وأنه لم يسبق أن عرضت مسألة الطرق فكان من الواجب وقد ذكرت لأول مرة أن تذكر تفاصيلها حتى لسير بعد إبرام المعاهدة على قواعد اقتصادية سليمة . لإن هذا الاعتراض صاقل الاعتبار .

بعد ذلك اعترض وقال : ألم يكن أولى بالتفاصيل وأولى بالإسهام المساعدة الخاصة بالحساب القوة البريطانية من القناعة ولا ينبغي أن يقال بالمسباب القوة البريطانية عند ما تصبح القوة المصرية كفاً للدفاع بفردها وتسايل لهاذا لم ينص على الديابات والمدافع والطيارات ؟ وهذا الاعتراض غريب . لقد قيل إن عشرة آلاف من الجنود المصريين هي القوة الكافية التي يمكن أن تحمل عمل الجنود الإنجليزية في منطقة القناة . فقال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك : لماذا لم ينص في صلب المعاهدة على ذلك وهذا ما لا يمكن التسليم به إذ أن القوة التي تكفي فضلاً ومادياً للدفاع عن القناة تتغير وتعدّد تباعاً تطور الزمن فلواصبنا في البند وعندنا من القوة ثلاثة آلاف جندي مجهزة بأقوات والأسلح والذخيرة وكانت هذه القوة كافية للدفاع عن القناة لوجب طبعاً لنص المساعدة المسباب القوة البريطانية المرباطة هنالك ولو أن حضرة الشيخ المحترم اتصل برجال الحرب الفتيين وكون فكرة محمية في هذا الموضوع لاقتناصه .

لقد نص في المعاهدة على أن إنهاء الاحتلال متوقف على إبعاد القوة المصرية الكافية والمزودة للدفاع عن القناة وهذا هو المقياس الذي على أساسه تتسحب القوة البريطانية فإذا طلب حضرة الشيخ المحترم من التفاصيل أكثر من هذا . أية إضافة نية أو عسكرية أو غيرهما يريدنا ؟

لم أنهم حقيقة أى تفعيل كان يراد أن ينص عليه وأى تفعيل يقدروا أية قوة يريدنا حتى ينسحب الإنجليز من القناة .

كان يرى سعادته في سنة ١٩٢٠ حيا في القاهرة ووصولاً إلى الاتفاق مع الإنجليز أن تكون هناك قوة عسكرية لحماية القناة أما في سنة ١٩٢٦ فزاد سعادته يرى أن يكون الجلاء أساس قبول المعاهدة .

أنت له حق ياسيدي في هذا لأنك حرياً تراه ولكن لا تنس أن ليس هناك عمل للاعتراف ما دمت قد قررت مبدأ جواز وجود قوة عسكرية لحماية القناة وقدمت مشروها بذلك ووافقت عليه وكانت هذه القوة إحدى أسس — إذن مسألة القوة هذه مبدأ متفق عليه ، بقيت التفاصيل من حيث اتساع الرقعة التي تشغلها القوة العسكرية . فإذا كان سعادته قد اتفق على مبدأ وجود القوة العسكرية وهو يسلم قطعاً بضرورة وجودها وأنه لا سبيل للاتفاق مع بريطانيا إلا بأن تكون لها هذه القوة . فإذا سلم سعادته بهذا المبدأ فلا غل بعد ذلك للاعتراف بل بتحديد هذه القوة والاعتراف من أن ساحتها ٣٠ كيلو متر مربع بدلاً من ٦٠ مثلاً كلفت يمكن في عام ١٩٢٠ قبل أن تتطور الظروف الدولية هذا التطور المعروف وقيل أن تهدم الأسس الدولية القائمة — كان يمكن الاكتفاء بقوة في مكان تحدها . أما الآن فالذي يمل شروط رقعة الأرض التي تتم فيها القوة العسكرية البريطانية من ضعف القناة هو الفن العسكري وفي حدود هذا الفن العسكري وبمقتضاها تتحدد هذه البقعة . هل استطاع سعادته أن يقول لنا إن هناك حجة في الشؤون العسكرية أشار بها يناقض ماورد في ثوابت الرقعة العسكرية الواقعة في منطقة القناة حسب ما جاء في المساعدة أو أن الإنجليز مثلاً أخذوا قطعة من الأرض تزيد على حاجتهم في حماية القناة الحماية اللازمة هنا كان على المناقشة والاعتراف . أما وسعادته يقر مبدأ الإنقاذ والملازمة في القناة فكذلك فزعير أو تفصيل يتمثل بالمكان لا يمكن أن يقبل إلا على الحدود الضيقة التي ذكرتها وقد كان جهد المفاوضات المصري أنت تكون هذه النقطة في أقل مساحة ممكنة مع ملاحظة الفن العسكري الحربي الحديث .

ورد في مشروع سنة ١٩٢٠ أن الأتوريابل سيسل كاسيل أشار في خطاب إلى القوة التي ترابط بجوار يرد سيد ويرن لوزاد والاسميلية والسويس فإذا وصلنا في سنة ١٩٢٦ إلى أن تنقل هذه القوة إلى مكان معين في الصحراء كما تنحى بذلك الحاجة العسكرية وكما يتطلب الدفاع فلا غبار مطلقاً ولا اعتراض على ذلك .

يقول سعادته إن جندياً بريطانيا واحداً يسر الاستقلال فإذا كان هناك مائة أو مائتان من الجنود غاليبداً واحداً لم يتغير وإن من نافلة القول أن يستقر في تفاصيل التكاليف مثلاً والحدود ما لم يتم الجهة بأنهم أخضعوا من أراضي البلاد جزئاً لا تستلزم مسألة الدفاع عن القناة . أما وسعادته لم يستطع تقديم هذه الجهة فإن اعتراضاته على المعاهدة لا عمل بها ويكون ما اتفق عليه في المعاهدة أننا سمحنا وخصصنا للإنجليز أن يقيموا على بقعة من الأرض تتفق مع الدفاع عن القناة إلى أن يشد جيشنا أزره ويستطيع الدفاع وصده عن القناة يكون هذا اتفاقاً لا غبار عليه .

في سبيل إلغاء الامتيازات . كما توترت أنه إذا وقعت الدول أمام مصر في هذا وسالت دون تنفيذ رغبتها كالت ما يقتضي المعاهدة أن تحفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة كما ورد في المعاهدة .

أنهم أن يقرض حضرة الشيخ العظمى من التفاصيل الواردة بشأن المساكن والمباني وغيرها . أما أمام النص الصريح والاعتراف الكافي للواقع من بريطانيا العظمى بأنها تتل في هذه الامتيازات وتعاون فلا في إزالتها من الوجود لا يصح بعد ذلك أن يقول حضرة إن المعاهدة قد قصرت على هذا — كما يجب أن يقر حضرة وكما تقرر حضرة الشيخ العظمى الدكتور هيكل بك — تقدم كبير في سبيل إلغاء الامتيازات .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

انتهى الأستاذ وهيب دوس بك من اعتراضاته التي استعرضها أمام حضراتكم إلى رفض المعاهدة ولا أظن أن اعتراضاً واحداً من هذه الاعتراضات له من الوزن ما يستطيع معه حضرة أن يتحملة في حالة رفضه المعاهدة عودة حالة القلق وعدم الاستقرار إلى ما كانت عليه .

يشعر حضرة تماماً بأنه وقد رأى أن مصر غل بيننا وبين حقها في حماية الأجانب والدفاع عن حدودها والاحتفاظ بسيادتها خلق جيش يتفق مع مكائبات وأن تكون بالجلية أمة لها احترامها وتكفل بذلك في عصبية الأمم مع الدول السليطة .

لا أظن يا حضرات الشيوخ بعد ذلك أنه كان يحمي له أن يرضى المعاهدة . ولقد كنت من أسعداد تام لأن أواقفه على رأيه لو كانت هناك اعتراضات قوية وجبهة ضد المعاهدة تضع من استقلال البلاد وتهدم كائنها وتزعجها من حريتها وسيادتها .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

كلمة صغيرة عن اعتراضات حضرة الشيخ العظمى محمد علي طوبه باشا : تناول سعادته أمراً واحداً في هذا المجلس . هو اعتراضه على وجود قوة عسكرية لحماية القناة فلما ووجه بمشروع سنة ١٩٢٠ وهو أحد مرقبيه وفيه تسليم بوجود قوة عسكرية على القناة قال إن الجلاء هو مطعنها الأسمى . وليس هذا مطعنها وحدهك ياسيدي بل مطعنها البلاد جميعاً وكذا يريو أن يحقق أملاً ويحصل من هذه المعاهدة لأكبر خير لبلادنا ولذا يريو أن يحقق لنا جلاء آخر جندى إنجليزى عن هذه البلاد . فهذا المطعنها الأسمى لا تنحصر به وحدهك بل هو مطعنها الجميع الأسمى ومن أجله أشرت هذه المعاهدة التي تقتضاها سيكون لمصر جيش ووجودها سياسى وهى تستطيع مصر أنت ترفع رأسها وتكافى من وجودها وكما أنها تظهر شخصيتها فتصير من يستل بيها . في هذا الوقت وحده تستطيع ياسيدي أن تطالب بالجلية إذ لا يستطيع الإنجليزى أن يبق لحظة واحدة وأنت في هذه القوة وهذا الضفوان .

إذن أستطيع أن أقول إن سعادة طوبه باشا يعود بنا إلى نظرية الحزب الوطنى التي تنادى بوجود أن يكون الجلاء أساساً من أسس الاتفاق التي يجب أن تجري عليها المعاهدة . وليس في هذا أى خضاعة .

ولكن جدت صعوبة ثانية هي :

كيف أتكم ضد المهادنة وأنا من حزب طائفة تمت بانه حزب المتساهلين.

ماذا جرى؟ هل اقبلت الدنيا حتى أبصر وأرفع صوت أمامكم أم إرجال مصر وباشيخ بيلان مصر وأقول لكم أصدروا إنجلترا لأنها بهذه المهادنة تتال منكم أشياء كثيرة يمكن التخلص منها . وهذا لا يتفق طبعاً مع الشعار الذي وصمته به . ولكن أرجو أن تعرفوا أني من يوم أن تأسس حزب الأمة في سنة ١٩٠٦ وأنا لأجاهد في هذا الحزب معتقداً أن هذا البعث خير صحيح. وحدث اليوم لأبرهن أن حزب الأحرار الدستوريين كما كان حزب الأمة من قبل في طليعة من يدافع عن مصر ويرجو لها كل خير.

اضرقتي حقبة تالفة — ماهي ؟ هل أستطيع أن أدعو مجلس الشيوخ إلى رفض المهادنة ومن رجال الجبهة رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

كيف يتفق هذا وأنا من هذه الشريحة ومن أوائل المؤمنين بوطنية رئيس حزب الأحرار الدستوريين . وأعتقد أنه عمل عملاً وطنياً ثم أدعو إلى رفض المهادنة — أليس في هذا تناقض ؟

جئت لحضراتكم بشيخوتي وبعضهم في حزب الأحرار الدستوريين لأبرهن بهذه الممارسة على قاعدة دستورية متينة هي حياة الأحزاب وحياة السامير وحياة البرلمانات وهي أن رجال كل حزب يؤمنون بمبادئ زعمائهم ولكن الإيمان بالمبادئ لا يقتضي أن يكون كل عضو في الحزب خاضعاً لراي الرئيس ولو خالف اعتقاده وإلا كانت الأحزاب أداة اضهاد شعبي .

جئت لكي أبرهن أن الاشتراك في حزب لا يربط صاحبه بما يخالف مبادئه . إذن أنا في حل من أن أتكم عن هذه المهادنة بما أراه من خير أو شر .

نحن جميعاً اشتغلنا بهذه المهادنة وقرأناها قبل التوقيع عليها ووصلت إلينا أخبارها بالتدريج . أولاً بصيغة غير رسمية ثم بصيغة رسمية .

قضت علينا ثلاثة شهور كانت شغلنا الشاغل قراءة المهادنة وتحليل نصوصها والتدبر في عواقبها .

قرأناها وتبيننا ما جرى بشأنها في مجلس النواب — وكنا دائماً على اتصال به ، إذ كنا نقرأ مضايقه أو تردده عليه فليس لأحد منا عنق من أن يقول إن الحكومة أخذتنا على غرة لأن الواقع أننا درستناها مدة طويلة وأخذنا الوقت الكافي في بحثها حتى إنني كنت أنور من طلب التأجيل رغبة مني في أن تميل بنظر هذا المشروع وننتهي منه إما على خير أو شر .

أنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه المهادنة . كل هذا أصبح لقوا ، وأسي ببنينا إنداك كل حرف منها قل أو أكثر .

وأنا كبعض زملائي المؤيدين أقبل أن ينظر إلى هذه المهادنة بالروح التي أمثلها . تأخذها بحجة لا مادة مادية على طريقة الفقهاء . نبش فيها بحجة واحدة لتبين من مجموعها الروح التي أمثلها وماذا تريد إنجلترا منا وماذا أراد المصريون منا ؟

هذه هي الاعتراضات التي وجهها حضرات الممارضين وحضرة الدكتور هيكل بك الذي لا أستطيع شكلاً أن أسميه معارضاً .

تقرون حضراتكم من هذه الاعتراضات ومن طريق الإقناع واللبيل الظاهر الواضح أن المهادنة تنظم أمور مصر وأنها تفتح الباب واسعاً أمام جديدها وعظمتها وأنها تمكننا — وفي بدنا وحدنا — أن نعمل على رفعة هذا الوطن .

ليس هناك من سبيل إذا لا قدر الله ورفضت المهادنة أن تسلك مصر طريقاً تستطيع معه أن يكون لها مركز تقواه تحت الشمس . إننا نشعر تماماً بأن المهادنة قد حققت الحرية والاستقلال والسيادة وبها ستممكن من إعداد جيش قوى وننظم علاقاتنا مع الإنجليز ونجعل منهم حلفاء أقوى وأعظم . وإننا نعتقد تماماً وأرجو أن تصدقوا مني أن هذا الحليف القوي إذا أخلص وإذا كنا معه حسب المهادنة — أقول بملء في من اقتناع وعقيدة — على قدم المساواة لوصلنا إلى حقوقنا كاملة غير منقوصة . والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق) .

(رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والتلاتين وأعلنت في تمام الساعة العاشرة مساءً) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلواني بك .

محرمه الشيخ المحترم إبراهيم الحلواني بك — حضرات زملائي الأجله: ارتفعت هذا المبرور أنا أقدم ورجلاً وأقول أخرى لأني أشعر ببقية المركز بالأخص بدقة مركز الممارض وبالأخص بدقة مركزى شخصياً .

هذه المهادنة التي اتفق عليها زعماء مصر من جميع الأحزاب يأتي رجل مثل تقدمت به السنوات وسيكون أفلكم حظاً بهذا التقدم مما فيها من الخير ...

محرمه صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — أطال الله عرك .

محرمه الشيخ المحترم إبراهيم الحلواني بك — وأفلكم إصابة مما يحتمل أنت يكون فيها من شر فأتى إذن مصلحة الشخصية بعد مصلحة جميع الموجودين في هذا المجلس . بعد هذا أتمنى ما لي أدخل نفسي في هذا الصراع .

(ضحك) .

تسالت مراراً ولكن يا حضرات الزملاء مهما تقدم الإنسان فالسن وقت أطامه في الدنيا يود أن تكثر أطامه فيها . وحرص الشيوخ على الدنيا يضرب به المثل .

فمن هذه الناحية جامتي وأنا في هذه الشيخوخة طمع الشباب أن أعمل إلى اليوم الأخير من حياتي وهذا رددت الصعوبة التي كانت تخف أمامي .

لو أن إنجلترا صرحت بحقيقة أمرها بما لأزجعت الدول في ذلك الوقت واستنزفت لمطالبها بالخروج .

وبعد مدة قليلة طولبت بالسلامة وكانت أكبر الدول تمسكاً بمصر في ذلك الوقت هي تركيا فعدلت المفاوضات الأولى بين الإنجليزي وغانا الذي قال لم إن التفتة أظفقت وإن مركز الحديرو تولد وطالب بالسلامة وكانت فرنسا تشترك أحياناً بصفة رسمية وأحياناً بصفة غير رسمية المناصرة تركيا فطلب الإنجليزي عند ذلك مهلة ثلاث سنوات .

انقضوا في ذلك الوقت على ثلاث سنين فقط لا على عشرين سنة كما هو في مشروع المهادنة الحالي .

لم يشيروا في ذلك الوقت إلى قناة السويس لأن هذا كلام جديد .

كان الاحتلال ولما صنعوا فكر وأغشى أن أرض مصر مهادنة اليوم فأتى التي جمعا شراً منها فلقوا بين العنصر إلى حد ما إذ كلما خدام العهد كثرت دحوى الإنجليزي . لقد مضى على احتلال مصر مدة أربع وخمسين سنة فسيكون في المسألة من أبناء مصر ولدوا والإنجليزي في مصر والزمان كليل بمل المشاكل .

وحصلت تلك المفاوضات ولم تنجح . ومن حسن الحظ أن الدول الغربية الجديدة تجتهد في حفظ التمسور والأشكال في القوانين . وبخاصة الإنجليزي ولأن حياتهم في المحافظة على الأشكال .

ماذا يقول الإنجليزي بعد أن انتهت مسألة الحديرو وتولد مركزه ، ولم تكن فكرة القناة موجودة ، لأن هناك مهلة خاصة بها . فقصرو كلامهم على أن احتلالهم لمدة ثلاث سنوات — ولكن بشرط — وما هي (لكن) الجديدة هذه ؟ هي أنه إذا حدث في البلاد أي شغب رجسوا ثانياً .

لن الخطوة الأولى لهم — يا حضرات السادة — فهنا بكل وضوح أن إنجلترا ترى دائماً إلى أنها لا تخاف هذه المشوقة إلى أمد بعيد .

أي أن لها غرضاً خاصاً ، هو أن تدخل هذا البلد ضمن أملاكها بأي شكل كان .

قطعت المفاوضات مرات . واستقر الإنجليزي في البلد . وهم كل يوم يزدادون فيه نفوذاً ، وبدأوا أن أكل ما يطمعهم من مركزهم فيه ، ومن السؤدد والنفوذ لهم ، هو أن يقبضوا من أقل يوم لهم في ناحية الجيش المصري . لأن سيادة الدولة وعنوان استقلالها في الجيش .

فلأجل أن تطمئن إنجلترا ، ولا يزعجها شيء أخذت الجيش تحت إمرتها من أقل يوم لوجودها في البلد . ففعلت الجنرال ولسل سرداوا لجيش المصري . وكان جميع الضباط المصريين والقواد ياتعمرون بأمره . وحصلت بسبب ذلك مشاكل بينه وبين وزير الخارجية في تحديد اختصاص كل منهما . ومن ذلك حوادث الحدود وغيرها .

كل ما يزعج إنجلترا هو من ناحية عدم إطمئنانها في استقرارها في مصر كالك — ولكن كالك مقنع — كانت تستعمل له أدوية على الأساليب الحديثة في الطب فتركها في الطب استعمال الكي والأواكيه . واستبدل بها

أما الحديث عن حسن نية المصريين والإنجليزي عند تنفيذ المهادنة فهذا خارج عن الموضوع ، إن المهادنة والوفاقي عليها كل طرف بالفرض التي يرى عليه . فإذا مارسنا إلى هذا الفرض ووقفنا عليه يتكشف لنا شيء . الإنجليزي طرف في المهادنة ونحن الطرف الآخر فما الذي سعى الطرفان إلى تسوية هذه المهادنة ؟

سما إلى تسوية المسألة التي أهلت كاهل البلاد من فواح كثيرة وبالأخص الاعتماد على سيادتنا وهو الأمر الذي نرى منه جمعا .

من سنة ١٨٨٢ إلى اليوم ونحن نرى من هذا "الخروج" من الاعتماد على استقلال البلاد والسيطرة على حريتها وحلود أرضها وجوها وانتهروا ومنها ومزارعها .

لن يوم الاحتلال أي من يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ انبار من هذا الحاج ركن كبير وفضحت فيه زاوية خطيرة بوجود الجيش الإنجليزي بالقطر المصري .

شكراً وأنا وصيماً كثيراً في العلاج للتخلص من ذلك الداء فطالنا بمحقوقنا فقال الإنجليزي أمام الدول — لأن مصر كانت إلى ذلك العهد مكتفولة استقلالاً تقريباً من الدول جمعا — قالت إننا جئنا بصفة وقية .

هذا قول الطرف الذي ناقشنا معه . سمنا في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ أننا نتمد على حسن نية الإنجليزي .

إذا كان الإنجليزي يسعون إلى تحقيق أغراضهم فانا لا نستطيع أن أقول أنهم ميثورية . هم يسعون إلى تحقيق مبدأ استعلاي أهقت أجرائهم عليه جمعا من أحرار وعاطفين وجميع طبقاتهم وهم جمعا يقسئون هذا المبدأ مبدأ نشر العلم البريطاني في جميع البلاد والأمصار والبيمار ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وهي الروح التي شغلت لها الأساطيل الإنجليزية .

لو أن غرض الإنجليزي أياً السادة الدفاع عن بلادهم والمحافظة على جزيرتهم لكفاه قوة صغيرة من الأساطيل الخطيرة ولكن هذه الأساطيل العظيمة وجدت لفرش آخر هو بسط سلطان الإنجليزي على البلاد الأخرى شرقاً وغرباً . دخلت إنجلترا مصر وجاء تحقيق هذا الفرض لأن مصر واقعة على طريقها بين الشرق والغرب .

ولما احتلت مصر في سنة ١٨٨٢ وكان مركز مصر الدولي متيباً وأن وجودها غير مشروع فتع رجلاها السياسيون الذين تنودوا أن يغتصروا الأبواب بسيد في غاية الطاقة لأبسة حشرين تقاراً فكلين نحن مخطئا مصر موقنا لنطق الفتنة العربية .

وأرجو أن تلاحظوا أنهم يقولون هذا القول لإخفاء أغراضهم ولا عيب عليهم .

لا أريد أن أنسب إليهم سوء القصد وإنما هذا عمل رجال السياسة الذين تشبه بهائمهم وهم في أعمالهم رجال إشراف فالأمر جئنا لتعلق الفتنة ولتولد مركز الحديرو ولا يمتحني من حضراتكم أن هذا القول صدر وقتة السويس موجودة والهند مملوكة لإنجلترا قبل ذلك بنسب عثمانين مع .

أنا أتكم في المعاهدة . وأقول إن روحها تظهر من نية أحد الطرفين المتعاقدين . قالوا في المعاهدة "إن الاحتلال انتهى" . ونحن نستطيع أن نضم حقيقة هذه الكلمة من النية فإذا قلنا الإنجليزية لا يكون كالديا - وأنا أصره كذلك - وإلى لأخني أن يكون مراده من "الاحتلال انتهى" أنه صار لا ضرورة له منه . إذا كان يرى أن يعتبر أن مصر صارت ملكا له ، فإن مصر كانت محلة لما كانت مستقلة ، وكانت أجنبية عنه . أما الآن فلا .

فأعشى أن يصر بأن الجيش صار في أرضه لا في أرض أجنبي . وأعشى أن يكون من ضمن معنى هذه الكلمة ، ما أقوله هذا .

لهم وضعا عدة مراحل للمفاوضات . ولا أضيع وقتك في الكلام هنا . حتى وصلنا إلى أواخر سنة ١٩٣٥ وأقصر في طليبا في هذا الوقت على أن نعود إلى إقرار نتيجة مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، فاجتمعت اللجنة الوطنية وقررت أن تطلب من إنجلترا توقيع عهد سنة ١٩٣٠

ونحن نريد أن نقارن بين عهدي سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ لأننا نسمع أن مشروع سنة ١٩٣٦ خير من سنة ١٩٣٠ ولكن شئني التي أقدمها لحضراتكم على أن عهد سنة ١٩٣٠ كان خيرا في مجرعه من عهد سنة ١٩٣٦ في مجرعه . هي : أولا ، إن اللجنة الوطنية اتفقت بإجماع المصريين الذين أتوا بها على أن تطلب لسان حالهم إقرار هذا الميثاق . أي ميثاق سنة ١٩٣٠

فن رفض هذا الطلب من الطرفين ؟ لقد جاء الرفض من جانب الإنجليز . فيهم من هذا أن عهد سنة ١٩٣٠ فيه أبواب أمست لا تصلح لتحقيق مطالبهم . فيجب إذن أن يدخلوا من جديد مع المصريين في مفاوضات جديدة . وإذا دخلنا في مفاوضات جديدة فيكون غرضهم إقرار حقوق جديدة لهم لم تكن موجودة في عهد سنة ١٩٣٠

من الصعب على أن أسبق أن هذا يقول على زعمائنا ، وأنا أعرف طيب وطنيتهم ، وكفائتهم ، وبراعتهم السياسية ، وأعرف الروح التي دخلوا بها المفاوضات وأخذوا بها على ما فهم القيام بهذا الواجب ، ولكن أعرف مثل هذا من الإنجليز ، فإنه إذا كان عنده من يحسن الدفاع عنه ، فنقدم كذلك من يحسن الدفاع عنهم ، وقد أصبح ظاهرا بصفة رسمية أنهم لم يعودوا يقبلون ميثاق سنة ١٩٣٠ الذي رضى به وطليبا للمفاوضة على أساسه ولكننا اتينا بيطاق سنة ١٩٣٦

هوا أي تلميذ صغير لا يريد الدخول في مناقشات ، ويريد أن يفهم فقط . قال لمفاوضونا : إننا جئنا لكي نغير ما كان في سنة ١٩٣٠ ، ومعنى هذا أننا غلبنا الإنجليز وأخذنا منهم أكثر مما كان في سنة ١٩٣٠ ، فإذا كانت لا حول تصبغ هذا تفصيصه .

لهم أعطونا حقيقة أشياء ، ولكن في مقابل ما أخذوا . والتجربة أنها في مجموعها كانت في مصلحتهم ، هذه هي النتيجة العملية .

الشعبة الثانية ، أو القرينة الثانية على أن اتفاق سنة ١٩٣٦ أقل فائدة من اتفاق سنة ١٩٣٠ أن الإنجليز في الاتفاق الأخير عز عليهم أن يسمى

الأدوية ذات البرشام والكهرباء . فاستبدلها ترك فيه أيضا الأساليب الخشنة واستبدل بها الأساليب لينة مبهلة في القبول . ولكنها كالحظ الذي يعطى يظلف حلو مذهب المذاق .

يبقى إنجلترا ترضى من كل سلطة لنا حتى يستتب لها السلطان كاملا بغير نزاع . ونحن نرضى ونضطر بها وهناك ما قدر طاقتنا . إلى أن جاءت الحرب العالمية . والأمم المنتشرة في العالم محكومة بالأمم الأوروبية . حتى كان الأوروبي الواحد يحكم عشرين شرقيا وأربعين أمريكيا . تخلف الأوروبيون في هذا الوقت أن تخفص عليهم هذه الأمم المستمرة . فإذا صرنا ؟ ظهرت حينئذ مبادئ ولسون ، وهي قصة لطيفة ، أقوتها دول أوروبا . قالوا فيها : إن كل أمة لها الحق في تحرير مصيرها بنفسها . فلم يوجد حرم للتسكين خيرا من هذه المبادئ ، التي سكنت لها الأمم .

لنا الحق أن نقرر مصيرنا على هذه المبادئ التي نادوا بها في صك دولي . لافي عهد صيركهيداني في اثني عشرة ورقة ، بل في كتاب كبير أقره أوروبا وأمريكا . هذا الصك أنقذه الحرب العالمية عنمة للعدالة والإنسانية .

فإذا كان لكل أمة أن تقرر مصيرها . فمصر بخاصة وليست مرتبطة بأي رباط أولي من غيرها به . فيمجرد أن تقررت هذه المبادئ في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ توجه زعمائنا الثلاثة في ١٣ نوفمبر إلى المصم البريطاني السير وجنت باشا . وقالوا له الكلمات التي تعرفونها . وكان أحد هؤلاء الرجال الثلاثة المرحوم على باشا شعراوي الذي قال كلمة له لا زلتا تدن بها هي : إننا نريد أن نصادق إنجلترا ونحافظا بحالقة صديق لصديق ، وتدلند .

هذه الكلمة هي شارنيتشتا . وقد نطق بها لسان الرجلين العظيمين المنصوره سعد زغلول باشا والأستاذ عبد العزيز فهمي باشا .

هذا هو المبدأ الذي اشتغلا على أساسه من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى اليوم أي في مدة ثمانية عشر عاما .

دخلنا في مفاوضات عدة ...

مقدمة الشيخ القرمز المصطفى يوسف عبد اللطيف - تكلم في الموضوع .

مقدمة الشيخ القرمز مرسى أنشرف فأورس أنشرف - لا يجوز المقاطعة .

مقدمة الشيخ القرمز راسم اريديلي بك - أرجو الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن يعلم أني تحدث كلمة قرأتها من أحد الفلاسفة وهي أن تلميذا سأل أستاذه عن العلم الذي يؤهل الإنسان ليكون فصيحا في القول مؤزرا من الجمال . فقال له أستاذه : لا علم في ذلك . وإنما العلم الحقيقي هو استمداد السامع لسياطك .

وأنا مع أني خلقت خطييا فإني إذا عرفت أن أحدا من حضراتكم يظهر عليه أنه راضع عن سماعي وغير راضع حتى فإني أخذ حفظي وأترك المنبر .

إني أسئل كلا من حسن رضاكم في .

(أصول : فضيل وأتم كلامك) .

سكينة هذا المجلس تجوز أكثر من هذه النصوص وملحقاتها بمقدار ثلاثين مرة في الليلة الواحدة . ولكن هذه المدة مضت في الأخذ والعطاء .

في الواقع يمكن وزن زعمائنا من أنشطتنا خصوصا رجلا الذين قاموا بهذه المفاوضة والذين اتفقوا في الطرف الذي اتفقوا فيه .

نحن نعلم ما كان يحول بناطهم في ذلك الوقت من الكوارث مقياسا على المأساة .

يا حضرات السادة :

إن كان زعمائنا رجال الوفد قد مرت بهم هذه الأحوال لحزب الأحرار الدستوريين لم يكن يمينا ضيقا . لن نغنى ما قاسى الوفد والأحرار الدستوريون في تلك الأيام النارية والثورية ولا نغنى ما تزل بمصر من التواب في العهد القريب للمفاوضات .

وإذا قال الملبأوى — تندبرا لرجلنا — إنهم عملوا — وقد اشترك معهم كثيرا وشارك زعماء الحكم الحاضر فيها قاسوا وقاست الأمة — إذا قال الملبأوى فإنه يقول من خبره .

فإذا قلت إن في المعاهدة شيئا لا يقبل لأرجو من دولة الناس بأشأن يتبرع كلتي هذه أخص ألف مرة له ولحكومته من كلمات كثيرين ممن مجدوا عهدا وشادوا بذكر ذلك العهد .

لقد كا مع بعض في أيام التسعة والعديني هو الذي يظهر أيام الشدة لا أيام المز والرخاء كالذين سمعتم كلماتهم .

دعونا حضراتكم من الكلام في أيام المز والمجد ومع أن مصلحتي ومصلحة حزبي وما تلقى أن أكون متفقا مع رجال حكومتنا الحاضرة في قبول هذه المعاهدة ولكن ما باليد حيلة .

حاولت أن يطاوعني قلبي على السكوت على هذه الحالة مرضاة لرجال الحكومة ورجال الحزب الذي تضافرت معه مدة أربع سنوات . ولكن ماذا أصنع ؟

فإذا خالفت الحكومة ورجال الحزب الذي أنا منه فلتست أقل إخلاصا لهم عن واقفوا على المعاهدة .

يريدون أن يطمئنا على أن هذه المعاهدة تنهى الحالة التي كانت موجودة . كيف تنهى المعاهدة هذه الحالة ؟ قالوا إن الإنجليز تنازلوا عن حماية الأجانب التي كانت موضع إشكال ، ثم تنازلوا ولكن قد خلقوا مع مصالح أخرى .

تنازل الإنجليز عن طرق المواصلات وقالوا إن ذلك في مصلحتنا . ولكن المعاهدة خلقت طرقا للمواصلات ، والطرق متى وديت في المعاهدة تصبح شركة . فهل نستطيع أن نهدها من غير موافقة إنجلترا ؟ لا . لا . لأنها جزء من المعاهدة .

إن قد أوجدت المعاهدة مع مراقب بدل الواحد عشرة . فالسكك الحديدية باقية ولم تنشأ لأجلهم أيضا في كل وقت يرون في إنشائها مصلحة لهم وقد اشتركوا أنفسهم معنا في الإشراف عليها . فهم بذلك يستطيعون أن يبالوا عن الطيران ومطارات الطيران وغايتها .

وجاءنا مفاوضين . فإنه لما ظهرت جرائمنا تقب وجالنا بقلب مفلوذين ، رقت عليها جرائمهم وقالت : ليست هناك مفاوضات ، بل محادثات . محادثات أي حديث . يظهر بلاغ دسئ منهم بذلك . فانظروا حضراتكم كيف وصل الاستخفاف بنا وبمركزنا .

وصبرنا على هذا لأننا نحن المحتاجون وقتنا لا بأس أن ندخل في محادثات . وقد سبق أن تملنا في المفاوضات السابقة أنها كلما انتهت بيننا نجاح حدث في البلاد اضطراب . ونحن نريد أن نتجنب هذا .

فكانت الحيلة لتجنب هذا أن تكون محادثات سرية . وتجري في مصر فإن نجحت تنقلب إلى مفاوضات .

ومسألة حسن البنية لا تنقص المصري . ونحن نرجوهم ، ولكنهم لا يصنعون شيئا من نعمتهم . والسبب في هذا أنهم من يوم دخلوا مصر يريدون الاستيلاء على جميع مرافقنا ، بل علينا من أولنا إلى آخرها . وقد رضى زعمائنا أن يقيم المحادثات سرية . ولم يشرب منها شيء . لجرائنا . وأقبل جلسات المحادثة لم يحضرها من مفاوضينا الثلاثة عشرين إلا بعضهم .

وطلب الإنجليز أن تقسم المحادثات إلى مسائل وإلى فصول مختلفة فكلمنا

تمت مسألة انتقلا للثانية . وقالوا هذا هو النظام . وقتنا نحن لا مانع .

فابتدأوا بالمسألة الأولى العنصرية ، وما هي ؟ هي المسألة العسكرية التي هي عنوان المسالك ، وعنوان السيادة في البلد . ومن مسكرهم بعد ذلك احتلالا ، أو غيره . فهذه الجيوش هي على اسم كان لها امتياز تنح بها تحتع به جيوش جلالة ملك مصر نفسها ، من امتياز في السكك الحديدية إلى دفع الزاية ، إلى غير هذا .

يا حضرات السادة : إن زعماءنا الذين اشتركوا في المفاوضات إذا رأينا عليهم شيئا من علامات الرضا والطمأنينة فأننا لانغنى لهم ما قاسوه في تلك الأيام المأسائية . لا نغنى لهم تلك المواقف القاسية التي كانوا فيها ملء حيوتنا وهم كأنهم قايضون بأيديهم على الجمر .

المسألة الثانية ابتدأوا فيها من ٢ مارس سنة ١٩٣٦ وبمداقهم نحسين يوما اشتغلوا فيها بجمعين ومنفردين وكان التبادل عنيقا وقاسيا ومرصرا ، أملا في أنهم يستطيعون أن يفكروا عن حدة من ذلك الطوق الذي يدبره الإنجليز ليطوقوا به . فلماذا عملوا ؟

قاسوا الظروف — وكانت قاسية حقا — وقدرنا ماذا ينتج الرض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذلك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما ينتج من حيل المفاوضات وقطعها من الأضرار التي ماتت البلد في سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات .

إن كان في هذا مصلحة فيقاله — من الجهة الأخرى — إذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ما جرى في المأساة . فانتهاوا حتى بأنهم وجدوا شرط قطع المفاوضات أكثر من قبول هذا الشرط الموجود في مواد النقط العسكرية ولا بد أن اسمي هذا شرطا إذ لا يمكن أن أصتق أن تستغرق المحادثات المدة التي استغرقتها وهي مائة وخمسون يوما . هذه المدة كبيرة جدا لصرير نصوص المعاهدة وملحقاتها وترون حضراتكم أن موظفي

ماذا رأينا في حالة الجيش المصري بعد مضي هذه الأربعة والخمسين عاما؟
الذي رأيناه أنهم جعلوه عاجزا عن القيام بالدفاع عن البلاد فأذا بكون الحال
إذا اشتركوا معنا الآن في تنظيم إدارة الجيش . كيف يتوكلنا نصلح جيشنا
وقد جربناهم أربعة وخمسين عاما .

يا حضرات الشيخ المحترمين :

بقيت لي كلمة أختم بها كلامي توفيريا للملك من السباع . أختم كلامي بكلمة
قالها زعيم إيرلندا الذي قالها "وقد كانت بلاده بكلامه من موقفه وكوفته . ختم
خطبة من خطباته ببطل هندي قديم فقال :

"أنا إذا خدمت من أحد مرة فالذنب عليه وإذا خدمت منه مرة أخرى
فالذنب علي".

(تعقيب) .

"الرئيس -- تقدم قبل أن يلقي حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك
خطابه اقتراح من أربعة عشر عضوا بالاكفاء بالخطب التي أليتها ، هذا
نصه :

"اقتراح

تتقدم لجنة المجلس الموقرة أن تقترح أن تسمع خطاب المعارض الباق من
طلبا الكلام كعارض وهو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ هلباوي بك . وبعد
يسمع حضرة صاحب الدولة رئيس وفد المناقضة ورئيس الحكومة ثم يؤخذ
الرائي بعد ذلك بالقبول والرفض وبذلك تنتهي من هذا الموضوع الليلة
على مصطفى الطاروطي . إبراهيم حلم منها . عبد المازي . عفيفي البربري .
عبد الستار الباسل . عبد سليمان الأركيل . إبراهيم نوار . عبد عبد الطيف .
محمد جمال علما . محمد درويش . عبد الحادي سليم . الشافعي أبو وافي . بيومي
مذكور . صلاح الدين الشواشي .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

"الرئيس -- يقترح المجلس الموافقة على هذا الاقتراح .

لجنة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

عشرة صاحب الدولة مصطفى الخامس باشا رئيس مجلس الوزراء --
حضرات الشيخ المحترمين :

إن المهادنة المعروضة على حضراتكم هي ثمة الحركة الوطنية . وحركتنا
الوطنية إنما نهضت بالأعمال لا بالنظريات والأقوال . نتمند فيها على أنفسنا
لا على غيرنا . ولأنك لم تكن لتزك إلى مساعدة تنويعها من دول أجنبية
لنا . ولوركا إلى ذلك ما وصلنا إلى هذه المهادنة .

تاريخا الحديث مصداق لسداد هذه الخطأ . حتى سنة ١٨٤٠ حرمت
الدول مصر من بطن ثمة استعمارها وأبقت تحت سيادة الدولة الثمانية بينما
كانت حركتها حركة استغلال .

فإذا حدثت سرقة في مخزن من مخازن الطائرات من لصوص سرقا
ضخيمة يتزين مثلا وضبطوا بعد ذلك . فإن هذه الحادثة تدخلنا في مشكلة
مع الإنجليز . والحكومة المصرية لا يمكنها أن تضمن عدم وقوع مثل هذا
الحادث من أي فرد من الأفراد ...

(أصوات : تريد إلغاء صيوب المهادنة) .

هذه هي الصيوب . هل تريدون عاسن المهادنة إذ قد اعتبروا ما قته
عاسن إن أردتم .

هذه هي المرافق وهذه هي المصالح التي اشترطت .

إذا تراءى لملك أن من مصلحة فتح نافذة أو باب في منزله في أية
جهة من جهاته ، ألا يجوز له أن يأتي بعد ذلك ويرى في يوم من الأيام
إيدال ما أنشأه في منزله وينقل هذا الشباك أو ذلك الباب في جهة أخرى ؟
نعم لملك مطلق الحرية في إجراء ما يراه من التغيير والتبديل في منزله .
ولكن ماذا يكون الحال إذا كان له شرك في هذه الحالة يكون حق التبديل
والتغيير في معالم المنزل مشتركا بين الشريكين .

في مسألة الجيش قد تحدثت الملة التي يصبح فيها قويا . وقد اعترض
المعترضون على ذلك . ولكني لا أرى لاعتراضهم جيمعا لزوما .

اشترطت إنجلترا لجلاء جيوشها أن يصبح الجيش المصري قاطرا على أن
يحل محل الجيش الإنجليزي فإذا شاء الله ومضت تلك السنوات التي
حدثت لذلك في المهادنة واقتضت إنجلترا بكفاءة الجيش المصري . عندئذ
يمكن لإنجلترا أن تخلق حالة . حالة دولية مفاجئة ذات خطورة وبذلك يسود
الجيش الإنجليزي مكانه السابق وعند حوده يحتل الطرق والموانئ إلى آخرها
ورد في المهادنة .

لم يذكر في المهادنة توقيت لبقاء الجيش البريطاني في هذه الحالة
المفاجئة . إذ قد فاحتلال البلاد في يد الإنجليزي في كل وقت وإنه يبقى إلى
الأبد ...

(أصوات : كفى هذا) .

إذا كنتم تريدون أن أنهي كلامي فأنا مستعد .

(أصوات : استمر) .

نحن نقول أنه يري بجيشنا في مدة عشرين عاما أن يكون كفا لحماية
الثقافة . كيف لا يكون كفا في هذه الملة وقد بقي في الإنجليزية مدة أربعة
وخمسين عاما وهي مدة الاحتلال ؟

يأتي الإنجليزي اليوم بعد هذه المدة الطويلة ويقولون إن جيشكم ليس أهلا
لحماية الفتاة لأن تعليماتهم ومعداتهم لا تتفق مع تعليمات ومعدات الجيش
البرطاني .

قد كان الجيش المصري فيما سبق من الزمن في يد صباط إنجليزي واحد
ولكنه بمقتضى المهادنة أصبح في أيدي كثيرة من رجال الجيش البريطاني
هم رجال البشة البريطانية التي ستولى تدريته وتربيته وتنظيمه وإنه
فيكون الإنجليزي شأن في إعداد الجيش المصري .

مع إنجلترا على ضمان هذه المصلحة الخاصة بها . بما لا يس هذا الاستقلال .

هل تظنون أو يمكن أن تغلقوا حضراتكم أن هذا الضمان يكفى فيه أن قول لإنجلترا أن تتركنا من الآن ونحن على ما نحن عليه من عدم الاستعداد الحربى أو اكتف بمساعدة الصداقة والمخالفة ونحن كفيون بأن نقوم بهذا الدفاع وحدنا ولا نحتاج لمساعدة الحليف ؟ أتظنون أن هذا يكون مقبولا ؟ كلا . ولا يمكن أن يكون مقبولا . ومن أجل ذلك كانت كل المفاوضات التى قامت لأجل تسوية المسائل التى بيننا وبين الإنجليز هجوم على أن نرخص لهم بوجود نقطة عسكرية فى الأرض المصرية للمساعدة على ضمان حرية الملاحة وسلاستها فى القناة . إلى أن نصل إلى حقوية جيشنا .

لم يكن ذلك ميبا وقد أشير إليه على ألسنة الخطباء والمحاضرين سواء فى مجلس النواب أو خارجه أوفى مجلس الشيوخ . ولم يكن ذلك طمعا فى مشروعات المفاوضات . ولا طمعا فبين قاموا بها . إنما جاء تهربا للواقع . ولأن مصر كلها ، من بده حركتها ظننت هذه الحالة ووضعت لها علاجها ، حالة ضرورة تأمين الإنجليز على مصالحهم الخاصة بما لايس استقلالنا .

لذلك تكلمنا عن مشروعات المفاوضات السابقة . من مشروع الوفد فى سنة ١٩٢٠ إلى مشروع على - كيرزون فى سنة ١٩٢١ إلى مشروع ثروت - تشمبرلين بعد ذلك فى سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ إلى مقترحات هندرسون - محمد محمود إلى مفاوضات النحاس - هندرسون إلى هذه المعاهدة . قارأها وذكراها لا لتبسط عليها أمرا ولا لتعلن فيها ولا كنا طامعين فى الفضا . ولكن نرى بأنفسنا من أن نعلن فى أنفسنا . لقد قدأ حركتنا ، وقودها ، وسوقها بهذه الروح القوية . والسرزم الأكيد على تحقيق استقلال البلاد والتمتع به مع سيادة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع استقلالنا . والوصول بقوتنا إلى المستوى المطلوب فيصبح حليفنا فى حق من أن يبقى معنا جنديا واحدا يساعدنا على تحقيق هذا الغرض .

(تصفيق حاد) .

إن مشروع سعد مشروع الوفد المصرى الذى كاتل جاما لكل عناصر الأمة متمدة - عناصرها التى أصبحت نيا بعد وفدين وأحرارا دستورين والهادين وشعبيين وفيعهم - إن هذا المشروع أرجو أن يفهم الغرض من الكلام منه . ليس الغرض طمعا فيه ولا عيبا عليه ولكن ليان أن الترخيس لجانب البريطانى بنقطة عسكرية إنما كان أمرا مسلحا به فى حركتنا من بينها . لمخافا ؟ لأنها حركة عملية لا فرض فيها ولا خيال .

(تصفيق) .

ولما قيل بأن سعدا فى سنة ١٩٢٤ أبى أن يقبل وجود أى جندى بريطانى على أرض مصر لأن ذلك يسى الاستقلال . وعدنا على هذا وبيناه فى مجلس النواب بأن سعدا الذى قبل مشروع سنة ١٩٢٠ ووضعه . سعدا الذى قبل مشروع مترد بإدخال تحفظات الأمة عليه . سعدا هذا مخافوس مع ما كوثاله فى سنة ١٩٢٤ ويتبين أنه يقصد شيئا آخر غير نقطة عسكرية

بعد ذلك ظلت مصر هدفا لطماع الطامعين المتنافسين عليها . واحتلها الإنجليز بالرغم من پروتوكول التجرد من الغرض الذى عقد فى سنة ١٨٨٢ فى الإنسافة ففى نفس سنة ١٨٨٢ جده الاحتلال الإنجليزى .

بعد ذلك أيضا جاء الاتفاق الوقعى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ على حساب مصر .

وبعد ذلك أعلنت الحماية سنة ١٩١٤ فلما وضعت الحرب أوزارها على أساس مبادئ ولسن الأربعة عشر . ومنها مبدأ حرية تحرير المصير . وحيث الوفد المصرى أرض فرنسا مطالبات بتحقيق استقلال البلاد وحقها فى تقرير مصيرها . إذا به يغابا بإعتراف الدكتور ولسن بالحماية الإنجليزية على مصر . الدكتور ولسن صاحب هذه المبادئ الأربعة عشر ومنها مبدأ حرية تحرير المصير .

بعد هذا أيضا أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذا التصريح المحفوظ فيه بأربع مسائل . كلها تتحمل فى سيادة البلاد داخلا وخارجا . وأعلن للدول جميعها .

استمر تصريح ٢٨ فبراير قائما بحفظاته رغم إنكار مصر له . ومع وجود هذه الدول . إلى أن حصل الاتفاق على هذه المعاهدة . بقى قائما إلى الآن وسبقنا أن أن نغض هذه المعاهدة ولم تكن تلك الدول من مصر شيئا . ولكن حركة كانت حركة قومية خالصة . قامت غلة الهدنة احتيادا على الله تعالى وحمل معنا وعلى أنفسنا وحدنا لا على أحد غيرنا .

(تصفيق) .

حركات حركة جهاد وتضحية بها . وفى الوقت ذاته حركة استقلال لهذا الجهاد .

(تصفيق) .

ولمنا كانت المفاوضات . وهى ترى إلى أمرين : التمتع باستقلال البلاد والاستقلال التام ، وسيادة المصالح البريطانية فى الوقت ذاته بما لا يس هذا الاستقلال . تلك المصالح التى كانت قائمة ولتى كان من آثارها أن الدول تركت ولم تكن هنا شيئا .

(تصفيق) .

نعم يعرف الجميع أننا من حركتنا - لا نضمد إلا على جهادات . وعلى أنفسنا . فإذا وجدنا ضالطنا فى الاتفاق مع إنجلترا . قطع النظر من دولة المسألة . تمسكنا بها ، واحتفظنا بها . وإلا فالجهاد حتى نصل إلى هذه الغرة .

(تصفيق) .

إن مصلحة بريطانيا تبيت بجهاد بعد كل أدوار الاحتلال ، تلك الأدوار التى تطورت فيها أسبابه . تليت فى نهاية الأمر بأنها مصلحة المواصلات الإمبراطورية التى تترقى فى السويس شريانا أساسيا فيها . إذن أماننا أمران : أماننا تحقيق التمتع باستقلالنا ، وأماننا فى الوقت ذاته أن نتفاهم

هذه النقطة إذن مقترحة . يقولون كيف ذلك ؟ وكيف يسمح بها في حين أن اتفاقية الإستانة في سنة ١٨٨٨ كفيّلة بحماية الملاحة في قناة السويس . نعم هي كفيّلة ولكن عند من يقبل بها وقد قالت الحكومة البريطانية إنها لا يمكن أن تقبل أن تخلى عن ضمان حرية الملاحة في قناة السويس وهي شرّاء لها إلا إذا ضمنت الدفاع عنها . ونحن في الواقع لم نخرج عن اتفاقية سنة ١٨٨٨ بل بالمعنى وصلا إلى أحسن منها لأنها كانت تجعل مهمة الدفاع عن القناة على مصر . وكانت مصر تلجأ إلى تركيا إذا كانت قواتها لا تكفي لهذا الدفاع وهي أي تركيا تلجأ إلى الدول الأخرى . كما تلجأ إلى تركيا ومصر معا مركز السيد . أما الآن فتركنا بالنسبة لإيجتار مركز الحليف وفوق بين الحليف والسيد .

(تصفيق حاد) .

إخواني : تكلم البعض كثيرا عن النقطة العسكرية التي جاءت في معاهدة سنة ١٩٣٦ . قالوا إنها كل شيء وجبت كل شيء . وجعلت الاستقلال حيا . وليس هذا بصحيح لأن هذه القوة حدّد الفرض منها ، ووقت وجودها .

حدّد فرضها بأن تساعد مصر في ضمان سلامة الملاحة في القناة . أعي أنت مصر هي المكلفة أصلا بالدفاع عن أرضها وعن حرية الملاحة في قناة السويس لأنه جزء لا يتجزأ من أرضها وفي الوقت نفسه رخصت مصر لإيجتار أن تساعد في ضمان حرية الملاحة في القناة بالقوة التي أجازتها إلى أن يتغير الحال . وليس بصحيح أن الدفاع عن قناة السويس واقع على حاكم إيجتار لا على حاكم مصر . والصحيح صريح في ذلك . وقد وصلا إلى هذا النص بمكة كيرة في مفاوضات سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ . فوقت فيه اللثة بمجلة مادية واقعية هي أن تحصل قواتنا إلى درجة تضمن فيها بنفسها وبمفرها حرية الملاحة وصلاتها في قناة السويس فتى وصلا إلى هذه الخطة فليس للإيجتار أن يستمرزوا في البقاء . فإن طلبوا ذلك ، فأمانا عند الخلاف المحكون ومنعده ثنين حقا وتدافع عنه فلا يستطيع أحد أن يتناقص إلا إذا تخمّخ فيها بقوته . والقوة لأجلها لنا فيها . هل أنت القوة المرخص بها زالت منها صفة الاحتلال وهي لائس السيادة المصرية في شيء نص على ذلك نصا صريحا . وهو نص لا يكون مفهوما إذا لم تحدد مدة الجلاء ، لأن القوة العسكرية عندئذ تكون مقصورة لفترات ما مع تحديد مدة الجلاء فيكون لهذا النص كل قوته وكامل مداه .

إذن لا إيام ولا غموض في الفرض من النقطة العسكرية ولا يجوز التشكك في الاستقلال ما دامت النصوص صريحة تحقق هذا الاستقلال في الداخل والخارج . فالبوليس في أدينا والقوة الأجنبية فيه يستثنى عنها في مدى خمس سنوات كل سنة محسبا فصيح كل وظائف البوليس في أدينا للصيرين بعد انتهاء هذه اللثة . والإدارة الأوروبية تلجأ فوراً . والمستشاران المسال والقضائي أصبحا أحرارا في الاستثناء عنهما . وحماية الأجانب من حقا . ونحن المسؤولون عن الأمن والمسؤولون عن جميع سكان مصر . مصريين وأجانب .

وقية . تبين منه أنه يريد أن يحمي القناة دائما بقوات الإيجتار عندئذ ولأجل ذلك قال سعد بأنه لا يقبل مطلقا أن يكون هذا مركزا لجندي بريطاني في أرض مصرية ، لأنه يمس الاستقلال .

ولو أن الجبال اتسع بين سعد وما كوكباله في ذلك الوقت للتفاوض والسخول في الأخذ والرد في التفاصيل لما أنكر سعد ما قبله في سنة ١٩٣٠ ولا استطاع أن يصل إلى ما يحقق الفرض بالتخصيص بقوة عسكرية لأجل محمود . ولنفرض ممينا كما كانت في مشروع الوفد وفي مشروع مؤتمر مدخل التصفقات عليه .

كذلك استشهدوا بفرض عدلي في مفاوضات عدلي - كزبون . ولكن عدلي الذي قبل مشروع مؤتمر بلفغاله والذيفاوض كيزبون بعد ذلك هو ووفده الرسمى على أساس هذا المشروع مع التصفقات إنما رفض لما رأى أن كيزبون تشكك في مطالبه في النقطة العسكرية وطلب أن تكون مؤبدة من جهة وألا تكون محددة بزمن ولا مكان . ولأغراض غير ضمان الدفاع عن قناة السويس منها أن تصل هذه النقطة إلى المحافظة على الأمن في هذه البلاد .

فلما اتسع القصد ونجحت النقطة العسكرية عن الفرض والوضع الذي قبله الوفد وقبله عدلي بأشأ وكان مع الوفد في مفاوضات ملتركا اتسع الفرض قال عدلي حيلت : لا . ورفض المشروع - وحسن فعل - ولا يؤخذ من هذا أنه لم يقبل وجود نقطة عسكرية بالوضع والحد الذي شرحته لحضراتكم .

كذلك قالوا في مشروع ثروت - تشمين أن ثروت رفضه لأنه يؤيد الاحتلال ويصله شرعا . لم يكن ذلك . بل إن ثروت بأشأ كان قابلا لنقطة عسكرية . بل كان قابلا لأشد مما كان يسمى إليه الوفد وعصلى . ولما تختم المرجوم ثروت بأشأ ومشروع تشمين ألبا رأينا نحن الوفد أن هذا المشروع قد انتقل من الفرض الأصل الذي كنا قبله إلى فرض آخر هو تأيد الاحتلال . ويصله شرعا . فلم قبله ودجوه أن يرضى الأمر على هيئة مجلس الوزراء . وأما أمره على هيئة الوفد . فكانت كلمة الجبلج ، الوفد والوزارة - ما صلا المرجوم ثروت بأشأ - الرفض إجماعا ، رفض للمشروع من أساسه بدون السخول في التفاصيل لأنه كان يؤدى إلى أبدية الاحتلال .

كذلك مقترحات هندرسون - عد محمود ، فيها أيضا هذه النقطة العسكرية . نحن لا نعلم . إنما تبين أن هذا كان مقبولا من الجبلج بل إن النقطة العسكرية في مقترحات هندرسون - عد محمود كانت شديدة إلى حد أنها لم تكن لها نهاية وكانت تشمل منطقة القناة بربتها من شمالا إلى جنوبها شرقا خط ٢٣ الذي تكلموا عنه بينما تحسن ذلك في مشروع سنة ١٩٣٠ وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ كما سألنا لحضراتكم .

طلبوا ذلك . وما طلبوه في سبيل الدفاع عن مصر ولكن في سبيل الدفاع من حرية الملاحة في قناة السويس . فقلنا حسنا . استطاعتنا أن نجعل الطرق مميّدة — وهذا من برنامجنا — بحيث تصلح أيضا للأغراض الحربية فيمكن الانتقال إلى حيث تريدون بالسرعة المطلوبة . ولأجل أن تحتل هذه الطرق القوات الحربية التي تتخلل من القناة لفصل في الوقت المناسب في حالة الخطر المفاجئ اشترط أن نقترح بحيث تكون صالحة للأغراض الحربية ومن هنا جاء التدقيق ، وله علته .

قيل كيف تدققون فيما يتعلق بهم ولا تدققون فيما يتعلق بنا ؟

إخواني : ما كان لنا أن ندقق في الشروط التي يصل بها جيشنا إلى حالة تمكنه من الدفاع بمفرده عن حرية الملاحة والدفاع عن القناة . ما كان لنا ذلك ، لأن هذا مرهون بوقت ونتاج للظروف التي تحيط بالموضوع فربما أن تركعنا لفصل فيه بطريقة واقعية على أساس ما يكون لازما في ذلك الوقت .

قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه سأل معالي مكرم حيد باشا لما جرى حديث في ذلك الموضوع ؟ لا . أيها السادة لم يمر حديث ولم نشأ أن يمرى حديث في ذلك وكان هذا لحكمة سياسية .

ولقد قلت في مجلس النواب إنه عند ما تصل قواتنا إلى عدد القوات الإنجليزية التي تكون في القطر وهي لا تزيد لما عشرة آلاف جندي وقد تنقص طلب وقتها الجلاء . فهل تستطيع الإنجليزية أن يقولوا إن فوائدهم لا تكفي (مع أنها ستكون بطبيعة الحال مجهزة بالسلاح والخشبة) لأن لم قوات أخرى في فلسطين وغيرها . كلا أيها السادة فالمرّة بقواتهم الموجودة في مصر أما القوات الأخرى فأتى إلينا بتمتضي المحافظة ولذلك نص على استمرار هذه المحافظة . ويلاحظ أن عدد القوات المرخص بها ليس غنيا أن يصل إلى عشرة آلاف فمن الممكن أن يتنقص عن ذلك بالتدريج كلما زادت قوة الجيش المصري ويكون ذلك من مصلحة الطرفين كما أن من مصلحةهما الاتفاق على الجلاء النهائي عند ما يجد الإنجليز بعد عشر سنوات أو عشرين سنة أن قوة الجيش المصري تكفي للدفاع فيقولون حياطة ما لنا نحصل أجاء جيشنا في مصر ونزق دافعي الضرائب في إنجلترا فيسحبون ويتم بالانسحاق ما كانت مصر تسعى وتصبو إليه .

وأؤكّد لكم أننا بعد مفاوضاتنا مع الإنجليز قد تبين لنا نيّاتهم الطيبة ووقروا بنا ووقتنا بهم فيجب أن نأخذ الأمور على حقيقتها ويجب ألا تشكك في النيات .

(تصفيق) .

قالوا إنه لم ينص على الأقليات في مشروع سنة ١٩٣٦ في حين أنه نص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٠ والسبب هو أننا قلنا في المعاهدات إن هذا النص ليس له دافع لأننا نحن المصريين جميعا لا نحب أن يقال إن فينا أقلية وأغلبية . (تصفيق) .

كذلك أصبحت أحرارا في عقد المصادقات السياسية مع جميع الدول الأخرى .

أليست هذه هي مظاهر الاستقلال في الداخل والخارج ؟

ثم إن حريتنا في حقبة جيشنا هي أهم شيء وأتمّ تعلون أنهم كانوا من قبل يحرمون علينا تنظيم جيشنا حتى إن لجنة قديمة برسانية عرضت لهذا الأمر وقد كرت في تقرير فرعى — لم يكن قد قلم إلى اللجنة الأصلية — اقتراحا بتنظيم الجيش ، بغات الأساطيل الإنجليزية تهتدنا وحالت القوة بيننا وبين تنظيمه .

والآن قد أصبحت أحرارا في تنظيمه وتقويته وعلى هذه التقوية يتوقف جلاء الإنجليز من بلادنا فإذا وصلنا إليها فيها ونمت وإن لم نصل فالتعب علينا نحن لا على المعاهدة .

(تصفيق) .

ويشككون في نية الإنجليز بأنهم يدققون في كل شيء . لم بينا نحن فيما يتعلق بمحقوقنا نكتفي بالإجمال دون التفاصيل . لا يا إخواني . التدقيق من جانبهم مفهوم . نعم مفهوم . لأنهم فيما يخصوا بالتكلم ما كانوا يسمحون بأن تتولى بناها لأن الأمر يتعلق براحة جنودهم فمضوا بأن يتولوا البناء على نفقاتنا وحققوا المبلغ بستة ملايين من الجنيهات ثم بضعة ملايين تدفعا على ألا تكون مسؤولين عن البناء فقلنا إننا لا نقبل هذا . ولا بليون واحد لأن الأرض أرضنا يجب أن تتولى البناء ولأنه سيؤول إلينا . فلما سلموا بذلك — قالوا : يجب إذن أن تكون التكاليف من كيت وكيت . فقلنا لا بأس . وطنيا إن تقدم المواصفات لبحثنا والاتفاق عليها على أن تتولى البناء بأقسا ، ببقاولينا وعمالنا وموادنا .

واشترط شرط أساسي هو أن تكون العمليات مقبولة ولا تخرج عن الالتزامات وإن اختلفنا في التنفيذ فصلت في الأمر لجنة منا ومنهم . فذلك التدقيق له حقه فقد كنا نناضل . هم يريدون أن يتولوا البناء لا للاستقرار بل لراحة جنودهم . ونحن نريد أن تتولى بأقسا البناء ، ومن هنا جاء التدقيق .

كذلك الطرق . قيل إنهم دفعوا في أمرها ووصفت بمجدود معينة بتأني كيت وكيت . حصل هذا . ولذلك أيضا علته . فأنهم ما كانوا يجهلون أن يتركوا القاهرة . ولا الإسكندرية ليتمكّنوا من صد الهجوم على القنصة حيث يقع .

يجب علينا إذن يا إخواني -- وهذه هي حال المعاهدة -- ألا نتشكك فيها، بل واجباً باعتبارنا مصريين ووطنيين أن نأخذ في تقوية عيشتنا لتنفيذ ما ورد فيها وتظهر حقيقة المظهر اللاتري بنا كأمة تعمل بما لها من قوة وحيوية لا أن نتكلم ونغنح أن نملك شيئاً .

طبعاً أن يعد كل معارض من المعاهدة كلاماً يستطع أن يقوله لأنها ليست خالية من وجود هذه القوات الأجنبية في بلادنا فلهذا مرض أنت يتكلم فيها كما يشاء ، ولكن عليه عند ما يتكلم أن يراعى الظروف فإذا راعها فإنه لا يستطيع أن يقول شيئاً ، الواقع هو ذلك . قد تقول : أنا قوى بنفسى ولست في حاجة إلى أى حليف أو مساعد أو سند ، قل ذلك حيناً تكون قادراً قوياً بنفسك ، ولكن -- وأنت لم تصل بعد إلى هذه الدرجة -- لا يصح أنت تقول ذلك بل يجب عليك أن تراعى الظروف ومن أجل ذلك قلت إن هذه الظروف قهرياً اضطرارية . كل الذين راضوا المعاهدة ذكروا ما عن علم في تكييف القطة العسكرية . ولا جدال في أن كلا حزب تكييف المعاهدة وفي أن يقول فيها ما شاء إنما لا يمكن أبداً أن ينكر واحد منهم الحقائق الساطعة وهي أن هذه المعاهدة كفلت لنا زوال الاحتلال فعلا عندما نصل بمقتضى المعاهدة قواتنا إلى التيعة المنشودة (تصفيق) . كل له الحق في التكييف كما قلت ولكن المبالغة في التشكيك لا تجوز وبخاصة إذا وصلت إلى درجة أن يقوم شيخ محترم ببتك ويقول إننا نعرف أن القناعة ضرورية للدولة البريطانية وأولى بنا أن نتركها لهم ونصالح الأمة بذلك ونسلم للإنجليز بها لنكسب حقوقاً أخرى . لا يا سيدي إنني أحتار كوني مصرياً أترك عن أن تقول ذلك وأنت مصرى مثل ، لأن كل المصريين نهضوا لشيء واحد هو تحقيق الاستقلال وإجلاء الفعل عن البلاد (تصفيق) . هل أتى أحلك ذلك -- ولو أنك تشددت فيه -- هل محل التكميم . وأنتك من أن تقصده جداً . أعتقد أنك أردت أن تقول إن هذه التلميذات شديدة لدرجة أنه أولى بنا أن نترك القناعة عن أن نقبلها . ثم قد قلنا ولا شك تكميم ، لا قصداً ، فإذا لم يكن هذا قصداً ، فأن أرجو أن يكون قصداً لك . ولا أرجو غير هذا . فهو غيرك ، كشيخ ، وكمرى لكونك جديداً واحدة في سبيل الوصول بقواتنا إلى جلاء آخر جندي بريطاني عن بلادنا . (تصفيق حاد) .

كذلك الحال في مسألة السودان فقد وصل التشكيك بمحضرة الشيخ المحترم لدرجة أن قال إن أبناواتنا وجيشنا في السودان سيوقعون مقطعين هنا لا صلة لهم بنا ولا يوزارتنا .

وقد بينت خطأ ذلك في ردتي على سؤال حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وبينت الواقع والحقيقة بغير الأمر إلى أن يقول حضرته مالا والسودان فلتك السودان .

وليس أدل على حسن نيتهم من أنهم خلوا بيننا وبين تقوية عيشتنا بل قبلوا أن يقيموا لنا المساعدة بالجنة الطبيعية والأدوات العسكرية الخ .

واجباً إذن أن نعمل ourselves على تقوية الجيش بدلاً من التشكيك حتى نستطيع أن نقول نحن حلفائكم وقد وصلنا إلى مثل قولكم ولا حاجة بكم إلى البقاء ، والية طيبة فأترونا ، وادعوا أنفسهم من هذه الأحياء .

قالت المعارضة لكن المنطقة العسكرية زادت كثيراً بالنسبة لمشروع هندرسون -- محمد محمود وليس ذلك صحيحاً لأن منطقة سنة ١٩٢٩ كانت على طول القناة شرق الخط ٣٣ وكانت تشمل السويس وبورسعيد .

أما بالنسبة لمشروع سنة ١٩٣٠ فقد اقتضى تطور الأحوال الدولية والقانون الحربية زيادة المدد الفين واقتضت هذه الزيادة السلاح بمكان آخر تمسكه القوات على شاطئ البحيرة المرة الكبرى ويجب أن نفرق بين ذلك وبين المنطقة المرحض بها للقوات اليومية والسوية . وهذه المناورات تجري في الصحراء بعيداً عن الأراضي المزروعة . ولقد قال البعض إن المساحة التي تجري فيها المناورات نصف مساحة الأرض المزروعة في مصر ولكن الأرض المزروعة لا تزيد على ١٢ من مساحة القطر المصري والباقي صحراء . فيجب لن أراد المقارنة أن يفرق بين المساحة المخصصة للقوات وبين مساحة القطر كله أو مساحة الأرض غير المزروعة .

ولاحظوا كذلك يا حضرات الشيوخ المحترمين -- وهذا أمر مهم جداً -- أنه لا توجد قطة عسكرية في بورسعيد ولا في السويس كما يبيت في ردى على حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا . كما أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أيضاً أنه يصح لنا أن نضع جيشنا على طول القناة كما يصح أن يتوزع هناك . فليس الأمر خاصاً بهم بل نحن أيضاً لا هذا الحق في أن نضع قوات مصرية على القناة لأن الفرض الأصل -- كما قلت لكم -- أن يتعاون الجيشان ، نحن بصفة أصيلة وهم بصفة مساعدين ، بسبب المصلحة المشتركة للدفاع من سلامة القناة وحرية الملاحة فيها .

وهل كل حال كل هذه الأمور من متناووت وضعها موقفة . ولا يبقى لها أثر بعد تمام إجلاء .

(تصفيق) .

قالوا لماذا نتكلم إلى حصة الأهم بمقتضى هذا الحال؟ وجوابي أن هذا لأنه هو العهد المعروف لنا ولأنه من الجائز أن يبدل في المستقبل في غير مصلحتنا .

لقد اشتغلنا نحرب أن ينص على عهد العصبية الموجود المعروف ، والمعروف لنا خير من المجهول . وفي تلك الحالة إما أن تقبل الأحكام على حالتها وإما أن تتفق على ما يقرره مقامها وهذا مفهوم جداً . من أجل هذا كله نرون يا إخواني أن المعاهدة بأحكامها هي التي تكفل استقلالنا لأن إجلاء يكون بمحضها وبقوتنا نحن . ومن أجل هذا قلنا إنها مهادنة الشرف والاستقلال وأغفر بأنها مهادنة الشرف والاستقلال .

(تصفيق) .

وما قلته من الفتنة أقوله من السودان فليس هناك مصرى يغبل ترك السودان ولا حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس يك يغبل ذلك فانا أحمل ما قلته على أنه تهكم .

(تصديق حاد) .

يشككون كذلك حتى في موضوع الامتيازات الأجنبية معترضين على ما ورد بشأنها في حين أن الإجماع متفق على أن ما كتبناه منها هو دقة في هذه المساهدة . لا أودع في إطالة الكلام في الرد على أقوال المعارضين مكتفياً بما أبداه حضرات من تكفلوا بالرد وأما في أن أجب عن سؤال : لماذا نعطى الحاكم المختطة الاختصاص الجنائي بالنسبة للأجانب إنشاء قوة الانتفال ؟ هذا طلبنا نحن المصريين . ولماذا طلبناه ؟ لأننا أردنا أن يكون التشريع من الآن لى بعد إتمام الاتفاق على إلغاء الامتيازات سارداً على المصريين والأجانب على السواء . لأن لم نعط الحاكم المختطة حق الاختصاص الجنائي عطناً تطبيق القوانين الجنائية المصرية على الأجانب طوال قوة الانتفال . وستكون القوانين الجديدة في مصلحة الجميع بطبيعة الحال . وربما أن يكون تطبيق القوانين منذ صدورها على جميع سكان مصر على السواء . أما القول بخلاف ذلك وترك الاختصاص الجنائي للحاكم القنصلية فيؤدى إلى فوضى إذ أن هذه تطبق قوانين بلادها على رعاياها الأجانب بينما نطبق قوانيننا على المصريين ونحن نسعى لتوحيد القوانين وتطبيقها على جميع سكان مصر .

(تصديق) .

على أن هذا الاختصاص سيكون من ناحية أخرى موثقاً حتى يمين الوقت بعد قوة الانتفال التي ستبقى طلياً مع الدول صاحبات الامتياز لإلغاء الحاكم المختطة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : تلك هي المعاهدة المروضة عليكم لتبدوا فيها رأيكم وتصدروا حكمكم وهي ثمرة جهاد طويل عانت فيه الأمة ما عانت من الولايات ، وبذلت ما بذلته من التضحيات . ونتيجة مجهود شاق اضطلع به المفاوضون في ظروف دقيقة حتى وصلوا بفضل الرغبة الصادقة من الجانبين

إلى الاتفاق المنشود لعرب البلدين . مجهود شاق طويل دام مائة وخمسين يوماً ورجع الفضل فيه للمرجع المفاوضين واحداً واحداً فقد بذل كل منهم جهده لتحقيق آماني البلاد فهو يستحق منكم كل شكر وتناء (تصديق) . وهذا الاتفاق كما بينت لحضراتكم يكفل الجلاء ويعقق الاستقلال ويعمل أمر ذلك الينا . فلذا قويتا جيشنا ورفعتنا إلى المستوى المطلوب ثم ما كفتنا لنا المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائياً عن أرض مصر . أما إذا توانينا وتراخينا ظن يقع القتب على المعاهدة ولكن يقع علينا . فلتدرك ذلك جيداً ولتستقبل هذا العهد الجديد الذي فتح آروابه لنا عارفين حقنا قاترين مسئوليتنا مؤثقي القلوب بمعنى النأياب لتأخذ مصر سكانها الاتفاق بين الأمم المستقلة وتبلغ ما تصبو إليه من عز ومجد وتغفار ولكن شارعنا دائماً : جهاد واتحاد في سبيل رفعة البلاد .

(تصديق حاد متواصل) .

٣ - تلاوة مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بالموافقة على مساعدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى — أخذ الزاى عليه — إقراره

الرئيس — يتل الآن مشروع القانون لأخذ الزاى عليه بالبدء بالامم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ورفق على مساعدة (١) الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى للمرافقة لهذا القانون والموقع طلياً ببنمرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الزاى بالبدء بالامم على مشروع القانون فكانت النتيجة كما ترى :

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ صوتاً .

عدد الأصوات التي أعطيت ... ١١٦
الأغلبية المطلقة ... ٥٩
الموافقة ... ١٠٩ (١)
غير الموافقين ... ٧ (٢)

(١) محمد أحمد الشريف بك . محمد الحنفى الطرزي باشا . الأستاذ محمد السيد إبراهيم خنيسه . محمد الحفاني عبد ربه باشا . محمد توفيق رفعت باشا . محمد رشوان الوصر بك . محمد زايد جلال افندي . محمد سليمان الركبان باشا . محمد صفوت باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد عبد الحليم افندي . محمد عبد الحميد البدي افندي . محمد طوى الجزار بك . محمد علي مروري بك . محمد فهمي صادق شتا افندي . محمد كمال طحا باشا . محمد ليوب ابراهيم فرح ابراهيم ايلي افندي . محمد محمد الشاذلي بك . محمد مرزوق افندي . محمود الاتري باشا . الأستاذ محمود شاكر عبد الحليم . مراد الشريبي بك . مرسى وزير حبه الله بك . مصطفى راغبي بك . القزويني موسى هراد باشا . الأستاذ ميشيل رونق .

ابراهيم القاهري بك . ابراهيم علم مينا افندي . ابراهيم سيد احمد بك . الشيخ ابراهيم عبد الحليم زوار . الشيخ ابراهيم عبد فراج . ابراهيم نور الدين بك . الشيخ ابراهيم يوسف حقا الله . أحمد حسين بك . أحمد حيد ابريكت بك . أحمد حفي ابر الفضل الجيزاري افندي . أحمد ميه بك . أحمد كامل بك . أحمد بدست يكن باشا . أحمد مصطفى عمرور باشا . الشيخ اساميل هاد أحمد عبادة فواز . اساميل مصطفى الخزان افندي . السيد محمود الشعلوب بك . الشيخ الشافعي ابراهيم . الكسان ايسفرون باشا . أنطون ايجليل بك .

طبرس خليل بطرس بك . جيت السيد ابر مل بك . بيوري مذكوب بك .

جسبرول باشا .

الدكتور حافظ هادي مؤمن . حسن رشوان حادي بك . الأستاذ حسن عبد القادر . حسن عبد الوكيل افندي . حسن عبد شير افندي . حسن مظهر باشا . حسن نيه المصري بك . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين عبد الكريم الهادي افندي . حسين فوده بك . الأستاذ حسين عبد الجدي .

خليل ثابت بك .

الدكتور زكي ميتايل يشاره . زكي وهسا بك .

سعد مكرم بك . سيد عبد الرحمن السيد ابر دونه بك . سيد قزويني بك . سيد عبد عيشه باشا .

صالح وحيه باشا . صلاح الدين الشواربي بك .

الشيخ هه حسين .

الأستاذ حاس الخلل . عبد الحكم أحمد عبد الفتاح بك . عبد الحكم صكر بك . عبد الحليم اساميل أباطه بك . الدكتور عبد الحليم أمين حرب . عبد الحليم سليمان باشا . الدكتور عبد الحليم فهمي . الدكتور عبد الحليم سليم . الأستاذ عبد الرحمن الجليل . الدكتور عبد الرحمن عوض . عبد الرحمن قزويني افندي . عبد الرحمن لغرم بك . الأستاذ عبد الزحم محمد مينا . الأستاذ عبد الزقاق الشافعي بك . عبد البشار الجاسل بك . عبد البشار حسن حمران افندي . الدكتور عبد العزيز الجبيني بك . عبد الفتاح القزويني بك . ميان السيد يوسف بك . الأستاذ عزيز عريم . طيفي حسين البربري افندي . الشيخ علي رمضان الطريجي . الفرار علي صلق باشا . علي عبد الرازق بك . القزويني علي فهمي باشا . علي كمال حسيه بك . الشيخ علي عبد مرمان . الشيخ علي مصطفى القادوني . عوض ربي بك .

فهمي سنا ربهسا بك . فوزي تاشد افندي .

كامل ابراهيم بك .

لويس اغوش قانوس افندي .

الأستاذ يوسف أحمد الجدي . يوسف اصلان قناري باشا . الأستاذ يوسف عبد الحليم . الشيخ يوسف يوسف الشترتوني .

الأستاذ محمود بسبون .

(٢) محمد حافظ وضمان بك . محمد علي طوبه باشا .

الأستاذ وجيه دوس بك .

ابراهيم الخفاري بك . أحمد محمد عيشه باشا .

حافظ حسن باشا . حسن صدي باشا .

جلستا فض الدورة البرلمانية غير العادية

(أ) جلسة مجلس النواب الخامسة

(ب) جلسة مجلس الشيوخ التاسعة

هذه الروح الطيبة سائلة بيننا ، فلا يمينا ما قد يقع من خلاف في الرأي من أن نمضي كلنا بدا واحدة في سبيل رفعة الوطن .

ولا آتسى ما إبداه صديق المحترم رئيس هذا المجلس الموقر من حكمة ولسان في إدارة المناقشات .

والآن أترقب بأن أتلو على حضراتكم مرسوم فض الدور غير المادى :

مرسوم

بفض الدور الغير المادى لاتخاذ البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

بفض الدور الغير المادى لاتخاذ البرلمان .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من وقت تبليغه إلى البرلمان ما

(صدرت في ٣ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦))

محمد علي

عبد العزيز حوت

شريف صبرى

بإمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(تصديق حاد) .

الرئيس — وقت الجلسة .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء .

جلسة مجلس النواب

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضيقى المجلسين الثالثة والرابعة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — جاء في السطر الأول من الصفحة الرابعة عشرة من مضيقى الجلسة الثالثة عبارة " اقتضت هذه الملاحظة أن تنفى روسيا أساطيل في البحر الأسود " ومحتها " اقتضت هذه الملاحظة ألا تنفى روسيا أساطيل في البحر الأسود " .

الرئيس — يصحح ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — جاء بالصفحة الثامنة عشرة من مضيقى الجلسة الرابعة في صدر ردى على كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ إبراهيم عبد الحمادى عبارة " أشرت إلى التعاقد " ومحتها " أشرت إلى تعاقد إنجلترا عن جميع الأجناب .

الرئيس — يصحح ذلك ، والآن هل توافقون على مضيقى المجلسين الثالثة والرابعة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الكلمة لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

قبل أن أتلو على حضراتكم مرسوم فض الدورة غير المادية ، أظن باسم الحكومة واسم الهيئة الرسمية للتفاوضة عظم اغتباطكم على مساعدة الصداقة والتعاطف بيننا وبين بريطانيا العظمى ، ونخلص شكرنا لحضراتكم جميعاً من مؤيدين ومعارضين ، على ما أبدىتموه من ثقة كريمة بنا ، وما بذلتموه في بحث هذه الملاحظة من جهد كبير ، مدفوعين بأمل واحد ، هو تحقيق خير البلاد .

وما زاد في اغتباطنا ، ما ساد المناقشات في هذا الأمر الحيوى الخطير من حرية وسعة صدر وشعور بالمسؤوليات . والأمل وطيد في أن تستمر

جلسة مجلس الشيوخ

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - التصديق على مضبوطي المجلسين السابقين
(السابعة والثامنة)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبوطي المجلسين السابقين السابعة والثامنة ؟
(لم يقترض أحد) .

الرئيس - صدق المجلس على مضبوطي المجلسين السابعة والثامنة .

٢ - كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أتوجهل حضراتكم مرسوم فض الدورة غير العادية أعلن باسم الحكومة واسم الهيئة الرسمية للقائضة عظم اغتيابنا بموافقتكم على معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين بريطانيا العظمى وخالص شكرنا لكم جميعا مؤيدين ومعارضين على ما أبدىتموه من ثقة كريمة بنا وما بآقتوه في بحث هذه المعاهدة من جهد كبير مدفوعين بأمل واحد هو تحقيق خير البلاد .

ومما زاد في اغتيابنا ما ساد المناقشات في هذا الأمر الحيوى الخطير من حرية وسعة صدر وشعور بالمسؤوليات . والأمل وطيد في أن تستمر هذه الروح الطيبة سائدة بيننا فلا يمنحنا ما قد يقع من خلاف في الرؤى من أن تمضى كلنا يدا واحدة في سبيل رفعة الوطن .

ولا أنسى ما أبداه صديقي المحترم رئيس هذا المجلس الموقر من حكمة وصدق في إدارة المناقشات .

والآن أشرف بأن أطلعكم مرسوم فض الدورة غير العادية .

٣ - مرسوم

بفض النور غير العادى لاتقصاد البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هوأت :

(المادة الأولى)

بفض النور غير العادى لاتقصاد البرلمان .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ويصل به من وقت تبليغه إلى البرلمان .

صدر بمرأى طابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(تصديق حاد) .

(افضى دور الاتقصاد غير العادى في الساعة التاسعة مساء) .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦^(٥)

بالموافقة على مساعدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

بإمـر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة — ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بباريس في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبرم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى طابئين في ٦ رمضان سنة ١٣٥٥ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦) -

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بإمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الأشغال العمومية

عبد الحليم

وزير الخزانة

محمد غالب

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير الأوقاف

عبد صفوت

وزير الحربية والبحرية

علي فهمي

وزير الصحة العمومية

مصطفى النحاس

وزير المواصلات

محمد فهمي القزافي

وزير التجارة والصناعة

عبد السلام فهمي محمد جمعة

وزير الخارجية

أحمد مصطفى طرس غالى

وزير الزراعة

أحمد مصطفى سيف النصر

وزير المعارف العمومية

علي زكي المبراني

(٥) كسر هذا القانون بالواقع المصرية (العدد ١٢٢ غير احتياطي) الصادر في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مخضر^(١)

تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى
الموقع عليها بلندره في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

رغبة في تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصداقة والتحالف بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، وحضرة
صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، الموقع عليها
بلندره في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، اجتمع الموقعون على هذا بمرأى وزارة الخارجية وتبادلوا اليوم وثائق التصديق
على تلك المعاهدة بالطرق الرسمية وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحتها .
وبناء على ذلك قد وقع المذكورون وبصموا بأختامهم هذا البروتوكول الخاص بتبادل تلك الوثائق في مدينة
القاهرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

(١) هذا المخضر من صودجين وقع على كل منها بدار وزارة الخارجية المصرية من حضرة صاحب الجلاله دافع عالي باشا (وزير الخارجية
المصرية) وحضرة صاحب السعادة السير مايكل لايسون (سفير بريطانيا العظمى في مصر) .

مرسوم

بإصدار معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ — يعمل ابتداء من ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بمعاهدة الصداقة والتحالف "المصققة بهذا" المعقودة بين مصر وبريطانيا العظمى والموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والتي ووفق عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ وتم تبادل وثائق تصديق التوطين عليها بالقاهرة يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه

صدر بإمرائى ما بين في ٩ شوال سنة ١٣٥٥ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الخارجية	وزير الصحة العمومية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
واصف بطرس غالب	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس

وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الأوقاف	وزير الأشغال العمومية
أحمد حمدى سيف النصر	عمود فهمى القرائى	مكرم عبيد	محمد صفوت	مثنى محرم
وزير المعارف العمومية	وزير التجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية	وزير الخزانة	
علي زكي العرابي	عبد السلام فهمى محمد جمعه	علي فهمى	عمود غالب	

وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات

من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢

ووافق السودان سنة ١٨٩٩

وتقرير اللورد ملنر

وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ملحق رقم ١

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز
وحكومة الجناب العالي خديو مصر
بشأن إدارة السودان في المستقبل

(المادة الثالثة)

تخوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاه الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز منها أو تحريمها أو تسخيرها من وقت إلى آخر بمقتضى من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يقترب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنباب العالي الخديوي .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر الحالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكتابة السالف بينها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تحكم ملك كان ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تلغ رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق موانئ أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ من عليها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

ملحق رقم ١

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجنباب العالي خديو مصر

بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التي تخرجت من طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنجليز والجنباب العالي الخديوي ؛

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجنباب العظيم من تلك الأقاليم من التاجر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتوقعة ؛

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآتية ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوقيع نطافه في المستقبل ؛

وحيث إنه تراهي من جملة وجوه أمومية إلحاق وادى حلفا وسواكن بإدارها بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها ؛

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفاوض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوثاق على جميع الأراضي المكتسبة إلى جنوبي الدرجة الثانية والشرعين من خطوط العرض وهي :

أولا - الأراضي التي لم تحتلها قط الجند المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانيا - الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وقدت منها وقتيا ثم انتصبتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثا - الأراضي التي قد تحتلها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

(المادة الثامنة)

فما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختطة على أية جهة من جهات السودان ولا يتصرف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه، ما عدا مدينة سواكن، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قنصل أو وكلاء قنصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر مشور بالإجراءات اللازمة اتحافها لتنفيذ هذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولي سنة ١٨٩٠ فبما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشيئها .

تمحررا بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الإمضات :

(كرومر) (بطرس غالي)

حيث قد تتقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة الحاكم المختطة لا تمتد على أي قسم من أقسامه ولا يتصرف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ؛

وحيث إنه لم تشكل محكمة مختطة بسواكن في أي وقت من الأوقات وقد تراضى عدم مناسبة ذلك للتشكيل الآن وخصوصا لما يتطلبه من التفتتات ؛

وحيث إن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن تفصل ما يحدث من المنازعات بين أطرافها قد خلق لهم ضررا جسيما فيكون حيلولة من الصواب إجماله المساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان ؛

وحيث إنه بناء على ما ذكر قد تراضى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التوضيح التام في ذلك قد حصل التراضي والاتفاق بيننا على ما هوأت :

(المادة الأولى)

تعتبر منطقة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقم ١٩ بتاريخ سنة ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تتقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل ما

تمحررا بمصر في ١٠ يولي سنة ١٨٩٩

الإمضاء

الإمضاء

(كرومر)

(بطرس غالي)

ملحق رقم ٢

نص مشروع المجاهدة الذى قدمه الوفد المصرى

إلى لجنة اللورد ملتر

فى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

(المادة الخامسة)

في حالة إلغاء الحاكم للتصلي وإحالة عمالة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى الحاكم المختصة بتجلب مصر أن تبين أحد رجال القانون من الجبهة الإنجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى الحاكم المختصة .

(المادة السادسة)

تقر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز في التشرع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة، إن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

(المادة السابعة)

في حالة إلغاء قوميون صندوق الدين العمومي ، فإن مصر تبين موظفي ساميا تختارهم بريطانيا العظمى يكون له ما لقوميون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما تطلب تكليفه به من الامتيازات والمهمات المالية .

(المادة الثامنة)

لبريطانيا العظمى - إن رأت لزوما - أن تنشئ على مصاريفها الناشئة الأسيرو قتال السويس نقطة عسكرية لاسعة على صد ما يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القتال .

تحديد منطقة هذه النقطة - يصل بعد معرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعد مفاوضة .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تتبع خاضعة لسلطة مصر ومنفذة قوانينها . كما لا يس على السلطة المفوضة لمصر بانتهاء القسطنطينية الحرة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس .

وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمرة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها البناية بالمحافظة على القتال . وفي حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبة الأمم .

(المادة التاسعة)

في حالة ما ترى مصر التي لها حق التفتيش السياسي ألا تبين ثانيا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تهديد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

ملحق رقم ٢

نص مشروع المعاهدة التي قدمه الوفد المصري

إلى لجنة اللورد ملتر

(في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠)

(المادة الأولى)

تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تتبنى الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الإنجليزي، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستوري .

(المادة الثانية)

تجلب بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري في ظرف من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الثالثة)

عند استئجار الحكومة المصرية حقها في الاستفتاء عن خدمة الموظفين الإنجليزي تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

في غير حالة الفت بلوغ السن القانونية أو للعجز الجسدي - العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاء المدة المحددة في عقد الاستخدام ، يعطى للوظف المرفوض تمريض إضافي بمقدار شهر من كل سنة قضاه في الخدمة، ويمنع هذا التمريض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

تخفيا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تجلب مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمين بالكيفية الآتية :

١ - الزادات والتدريلات التي يراد إدخالها على لائحة ترتيب الحاكم المختصة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ - كافة القوانين الأخرى التي لا تتخذ الآن في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لهيئة الاستئناف المختصة أو من الجمعية العمومية بهذه الهيئة، تعتبر نافذة عليهم بمقتضى ذكرتي يصدر ونشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف (.....) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مباه أن القانون يشمل أسكاما لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول فوات الامتيازات أو - إن كان قانونا ماليا - أن الفقرة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، في حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فللمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه .

(المادة العاشرة)

يوافق الطرفان بمقتضى هذا حل عقد محالة دفاعية بينهما للأغراض
الأجنبية :

١ - تتمتع بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية
ضد كل تمة يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ - عند حصول تمة على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أجنبية
ولولم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتمتع بأن تقوم
داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل
سبيل المواصلات وأعمال النقل . وشروط أداء هذه المونة تتمتع بمدة
بإتفاق خاص .

(المادة الحادية عشرة)

تتمتع مصر ، فوق ذلك ، ألا تتمتع أية مخالفة مع أية دولة أخرى بدون
الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

(المادة الثانية عشرة)

هذه المحالة مفعودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن الطرفين أن ينظرا
فى أمر تجديدهما .

(المادة الثالثة عشرة)

مسألة السودان تكون موضوع إتفاق خاص .

(المادة الرابعة عشرة)

كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتفق عليها بمصر الواردة
بكتابة الماهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

(المادة الخامسة عشرة)

تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتلقز بريطانيا
العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة
حرة مستقلة .

(المادة السادسة عشرة)

يصل هذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاهدين ويحصل
التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالإعتاد صادر من الجمعية الوطنية
التي تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

ملحق رقم ٣

تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

عن ظهر البانة تركته في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

مولاي اللورد

يشق على أن أخبركم أي مراعاة لصحي وطوبا لأمر الطبيب لي بالسفر إلى الخارج لم يسبق استطاعتي مشاركة اللجنة في تشاورها وتداولها في أمور مصر. على أن أعظم هذه الفرصة لأقول إنني موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه مدلولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا، ومتحد معها في السياسة التي رسمت حدودها في مشروع الأخلاق الذي سلم إلى سعد باشا زغلول في شهر أغسطس الماضي.

هذا وإلى الخ الخ .

ج.ج. مكسويل جنرال

ولي الشرف يا مولاي اللورد أن أكون عبد خدامكم الخاضع ما

ملتر

(١)

عمل اللجنة في مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر في إرسال لجنة خصوصية إلى مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما نظام الفائق في تلك البلاد حتى ظهر بظهور العنف والتمرد والإخلال بالنظام ، وفي شهر مايو التالي أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى مصر برئاسة اللورد ملتر في فصل الخريف ، بظاهر المصريون الوطنيون يزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزيمهم هذا كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على عين اللجنة قبل إضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استفتاء محمد سعيد باشا إثر إضلال احتجاجه تخلفه وجهه باشا على رئاسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتها كلها بمصر .

واستغنى وجهه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته على عمله توفيق نسم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزير الداخلية مدة إقامتها بمصر . ويسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر فاقهم الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مفاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهتدة بخاطر داهم. ولا تزال وزارة توفيق نسم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وجهه باشا ما خلا وزيرا واحدا ، فهي كسابقها في أوصافها : وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاه مقيمين على ولاه السلطان وبيروقن الأمور بالانحياز مع المتحد السامي البريطاني وليس لوزارتهم صيغة سياسية ولا هي مائلة إلى اتباع خطة متفردة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية أي مسألة مستقبل مصر .

فتنير الوزارة في مصر وأحوال أخرى أيضا أتمت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الأحد الموافق ١٠ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه ، وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات لضمانة على سلامتنا نظارا إلى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والإغراء . فلبتنا التفتق المملء لثرونا فيه من دون أن يحدث حادث ما .

ملحق رقم ٣

تقرير

اللجنة الخصوصية المتنبهة لمصر

نص التضيض

تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامي الذي يصدر تحت الحماية غير دستور لثقة أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيما تويسما دائم التقدم والفرق ، ولحماية المصالح الأجنبية .

تأليف اللجنة الخصوصية المتنبهة لمصر

الفيكونت ملتر الوزير الأكبر لستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة) .

السررنل رود .

الجنرال السرجون مكسويل .

البريغاديير جنرال السراوين توماس ، العضو في البرلمان .

السررسل ج.ب. هرست من موظفي وزارة الخارجية .

المسترج. ١ - سينغر .

المسترج. ٢ - لويد (سكرير اللجنة) .

المسترج. ٣ - ب. الجرم من موظفي وزارة الخارجية (معاون السكرير

والسكرير الخصوصي رئيس اللجنة) .

في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى نخامة الإرال كرزون وزير الخارجية .

مولاي اللورد

أعرض على نخاتكم تقرير اللجنة الخصوصية المتنبهة لمصر والتي أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السرجون مكسويل الذي اضطر لأسباب صحية أن يبادر إنجلترا في أوائل شهر نوفمبر ، وهو زير مصر الآن . ولكن أنا في منه الكتاب التالي الذي يعرب فيه عن موافقته على الأمور التي استصوبناها وأوصينا بها في هذا التقرير ، وهذا نص كتابه :

في اليوم التالي يوم وصولنا قسماً اللورد الذي كنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما تمتدتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمة اللورد ملتح مقابلة ودية تيريمجية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمة فكان عظمة يعاملنا بها وإنما يتكلم الصداقة وبعبق في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أن يعطي نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له ، أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدبر زمام مداولنا أو أن يؤثر فينا أقل تأثير ، وإنما اقتصر على التصحح لنا بالثاني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضولين ولذا على بعض من ذوي المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رندى باشا وعل باشا وهد سيد باشا وعظم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه بيزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه باشا ورفاهة — الذين تعرضا بهم في حلة أقامها اللورد الذي بنا الحامية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولواقفنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف زرم مقابله . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الإطلاع على حالة البلاد ، ولكنهم كانوا شديدى الصاية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحاً أن يخصصوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبهم في اقتراح شئ من عندهم في المسائل الدستورية الخارجية عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي يتجه إليها أفكار اللجنة من جهة الحكومة مصر في المستقبل . فترآن هذا الاحتراس والتفتن الذين بدا في رجال الحكومة الوطنيين كانا على تفتيش جاهلهم بعض الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ، ولم نكف نكد فيما بل مساعدي القاهرة حتى رأينا الأذلة الكثيرة على وجود مازدة شديدة لها منظمة لمقاومتها فإن التفرقات انتهت لدينا معلنة عزم مرسلينا على الاحتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد وكان كثير من هذه التفرقات مرسلنا من صبيان المدارس وطلابها وفتياتها ولكن تفرقات أخرى وددت من هبات محمية كجالس المدرجات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من الطالبات والجماعات المتفاوتة في الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التفرقات التي وددت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تفرقا كلها من هذا القبيل ولم يصان غير ٢٠ تفرقا تينة معظمها من أساس يفرقون بعض رجال اللجنة بأفهامهم ، أما الجرائد الوطنية فكلمها ما عدنا القليل النادر منها أغرت جبينها في الفدح والتعريض متدنية بأن كل أذراف بالجنة يؤقل بكونه رضى عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى تكون له علاقة بأعضائها يرتكب جريمة خيانة الوطن . واعتقت كلمة معظم الحشك طيما لمختص ذلك على أن نغفلو بإنشا القمم يباريس هو الوكيل الذي أياه الشعب المصرى عنه ، فالأولى بالجنة مفاوضته في الأمر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون ومعال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره وجعلوا

يخرجون في مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والفتوة ويطوفون في الشوارع وهم حاملو الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدماعل الممتدحوصا اللورد ملتح ، ويحتنون بالدهامز غلوشا والاحتفال قائم مصر . ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكر بل شاركهم فيها الإناث فإن سيدات مصر الفاهرة أتهزن تلك الفرصة فيزين من خياطين وديكن المركبات وطعن في الشوارع وهن يرددن ذلك النداء العربي . وتخرج مثل هذه المواقب أمر فيضاً مالوف في بر مصر على الإطلاق ولكنها كانت حسنة النظام في خلا الشعب الذي كان يحمله صبيان المدارس والرجال ، فلوما النظام البدع الذي حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا في حفظه لحرب الشيء الكثير في مصر وسفكت الدماء في شوارعها أيضا ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكبير بعض مركبات الترام ولم يقع ضرر يذكر فيها سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام . على أنه وقع بعض التصدي على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المعتدون اختيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن النصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التي قوبلت اللجنة بها وأنواع المفاومات للغاية التي جاءت من أجلها وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأهمها دلائل يوجه خاص في قوة التيار الذي كان للجبهور مسوقا به . ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الملعب الألمان الذي هو معهد التعليم الدينى الإسلامى منشورا إلى الممعد الساسى البريطانى إبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلوبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب محتملة على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهودن كدرك ذلك المركب السياسى وإنما ركوه إيماننا لاضطلالا سائتة والتلازمة الذين تشطعت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين ، واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة ، ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه بمثل إسماعه ستة من أمراء بيت عهد على أقارب السلطان ، وقد أرسل في كتاب إلى اللورد ملتح ونشر في الجرائد في الوقت عينه . ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد ضلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر منها هو رغبهم في اكتساب حب الجبهور بل بانحيازهم إلى حركة طفت من البلاد حينئذ كاسيل الجارف .

وكان أقرب غرض للقائين هذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين يشغلون بلسان أمته وأن يعملوا بأغصهم قيمة الطلب المتواصل "للاستقلال التام" والطمع الدائم في الحماية ، فذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى فوشان يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتصل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من الثلاثة إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فيفتى الأمر غالبا بأنه يطلب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية ويترن من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديث مع اللجنة ، ولم يبد من ذلك إلا واحد أو اثنتان من ذوى

وفي اليوم التالي يوم وصولنا قسماً اللورد الذي كنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما تمتدتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمة اللورد ملتح مقابلة ودية تيريمجية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمة فكان عظمة يعاملنا بها وإنما يتكلم الصداقة وبعبق في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أن يعطي نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له ، أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدبر زمام مداولنا أو أن يؤثر فينا أقل تأثير ، وإنما اقتصر على التصحح لنا بالثاني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضولين ولذا على بعض من ذوي المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رندى باشا وعل باشا وهد سيد باشا وعظم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه بيزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه باشا ورفاهة — الذين تعرضا بهم في حلة أقامها اللورد الذي بنا الحامية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولواقفنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف زرم مقابله . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الإطلاع على حالة البلاد ، ولكنهم كانوا شديدى الصاية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحاً أن يخصصوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبهم في اقتراح شئ من عندهم في المسائل الدستورية الخارجية عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي يتجه إليها أفكار اللجنة من جهة الحكومة مصر في المستقبل . فترآن هذا الاحتراس والتفتن الذين بدا في رجال الحكومة الوطنيين كانا على تفتيش جاهلهم بعض الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ، ولم نكف نكد فيما بل مساعدي القاهرة حتى رأينا الأذلة الكثيرة على وجود مازدة شديدة لها منظمة لمقاومتها فإن التفرقات انتهت لدينا معلنة عزم مرسلينا على الاحتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد وكان كثير من هذه التفرقات مرسلنا من صبيان المدارس وطلابها وفتياتها ولكن تفرقات أخرى وددت من هبات محمية كجالس المدرجات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من الطالبات والجماعات المتفاوتة في الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التفرقات التي وددت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تفرقا كلها من هذا القبيل ولم يصان غير ٢٠ تفرقا تينة معظمها من أساس يفرقون بعض رجال اللجنة بأفهامهم ، أما الجرائد الوطنية فكلمها ما عدنا القليل النادر منها أغرت جبينها في الفدح والتعريض متدنية بأن كل أذراف بالجنة يؤقل بكونه رضى عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى تكون له علاقة بأعضائها يرتكب جريمة خيانة الوطن . واعتقت كلمة معظم الحشك طيما لمختص ذلك على أن نغفلو بإنشا القمم يباريس هو الوكيل الذي أياه الشعب المصرى عنه ، فالأولى بالجنة مفاوضته في الأمر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون ومعال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره وجعلوا

فهذا التصريح أثر بعض التأثير قطما في تخفيف العداوة ولكنه لم يلغ بحسب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال بالجنبة رسميا . فقرر رأينا والحالة هذه الوقوف على رأى المصريين أن تعتمد على أنفسهم في معرفته باغتمام الفرص التي تسبح لكل فرد منا في معاشرته فلم يلغ اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسبح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدون آراءهم على اغتراف منا بتجني الصراحة والبسط ، وكان مغفل قادة الرأى المصرى من جلتهم تحكما في الأشهر الثلاثة التي قضيناها في بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال في العالم المصرى ورسوخ الجوارى التي تجري فيها بزيادة البدة .

وقد شغلنا أبحاثنا معهم جانبنا علميا من وقتنا ، ولكنا كما ندرس الحالة أيضا من وجهة أخرى مختلفة من الوجهة الأولى تمام الاختلاف فإن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد عثت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التي أعدتها لإرشاد الجنبة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها الحشد السابى قد جمعت شيئا كثيرا من البيانات الثنية قبل وصولنا وكذلك من الآراء الصكية التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهة الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والمهيات المختلفة لأمانة قد درس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحريزها في اللجنة الكتيبن ب. ١ . هو بر لها تحريزا يشهد له بالبراعة استغرق زمتا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا ومع ذلك سمينا في زيادة ما قضينته من المعلومات باجتماعا شخصيا بكل من سمع لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين ، وكذلك كبار الزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طينا عن الاتصال بالنام بالجنبة جهارا ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يهودون طيبا بجاهداتهم ومشوراتهم طيبا طيبا منهم في بادئ الأمر ، ونحن مدنيون فلم بالمساعدة التي ساعدونا بها من طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة ونقص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستغدين فيه لحضا وفاقا ، وقد قسم هذا العمل على لجانات ألقت من بلجنا وكانت هذه اللجانيات ترفع تقاريرها ما إلى بلجنا الأصلية التي اجتمعت كلها معا في جلسة واحدة لسباح آراء أسى الموظفين البريطانيين وآراء السيد وليم برينيك الذي كانت قبل ذلك قائما بأعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهره في أوائل زمنه وجودا فيها وكان المستر (والآن السيريسيل) هرست العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الأعمال على قدر الإمكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وغير تعديل بمعدل به لطابق مقتضى الزمان الحالى ، وكذلك السراوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجانيات ولكنه وجه عنايته خصوصا إلى درس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأباعد والأملات التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علما بأساليب الزراعة وأحوال الناس المعاشية ، وقضت اللجنة كلها ماعلا واحدا منها (كان يعمل عمالآ) (أياما من أسبوع في الإسكندرية حيث تسر لها الاتصال بالجانيات الأجنبية الهامة النازلة بالمركب التجاري العظيم في القطر المصرى ، فاطلنا على آراء الفرق التجارية البريانية أيضا وزار بعض أعضاء والإطالية واليونانية وآراء الفرق التجارية البريانية أيضا وزار بعض أعضاء

الشعبية الأديبة الذين أنهموا أولئك الفضوليين ألا يتصرفوا لشؤونهم ولا يتألموا عما لا ينهم . وكانوا يستمعون حركات أعضاء اللجنة بزيد الحرص والدقة ولا سيما من سافر واحد منا إلى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقضوا خطورتنا ويسمعوا في معنا من الوصول إلى الاحال وخصوصا الفلاطين ويدربوا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر في قلوبهم بإتخاذ الرأى المصرى ونقضته حتى قد أنقضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لقطنا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم نجد تارة إلا بيد رجال العسكرية فمزلت هذه المظاهرات عملنا طبا بعض الرقعة ولكنها قصرت من بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه لم يستعمل على المرء ألا يستفح من هذه الأعمال أنه لو كان المصريون يجمعين حقيقة هذا الإجماع الذي أرادوا أن يوهروا بولوقه تركوا شأننا حتى تحلقه بأفئنا من الجولات في البلاد بلا عائق ولا مانع .

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقتت موقع الاستحسان عند التعليم عموما أو نالت رضى جميع التمسكين بالإرام الوطنية الزايفة لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض وبلغناه لا تطابق الجمالة وحسن الضيافة التي يقابلها بها المصريون بجمعهم ، وزد على ذلك أن أساسا كثيرين كانوا يودون أن يخصصوا لجنة من آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المقابلة لاختصاصهم والتناول عليهم ولذلك قال لنا كيريون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالحال دون حربه الكلام معنا يزول . وعليه كتبنا التصريح بالشر وفقه ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه .

جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فاجدها منا أنه من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئنا هو سلب شوه من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليرم . فالجنبة تعلن قساد هذا الاعتقاد وأنه لا ينصيب له من الصصة البنة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس توابها ومجلس أمانها لغرض واحد هو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر من المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها . وإن اللجنة لعل يقين من إنه إذا توفر حسن النية وصديق الإخلاص بين الجانبين يصبح في الميسور تحقيق هذه الناية وإنها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودنى يستأصل كل سبب للتناقض فيتمكن المصريون من أن يفرحوا بجمعهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

والوصول إلى هذه الناية تود اللجنة أن تنفق على أراملية الشخصية للأمانة المصرية وآراء الأشخاص الذين يتحتم اعتمادا صادقا غير بلادهم ويمكن كل فرد من إبداء رأيه بناية الصراحة ونتابة الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تخديد الآراء أو المناقشة قيد ما أو حصرها في دائرة ضيقة ، وهى تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا ببدأ أو تنازلا من رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للتباحث وبنيها يتمتعن دفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق .

البريطانية تنوى في ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تحرك تلك الغاية كما صرح به جهارا فأرسلت المرحزى ديمند وصف سنة ١٨٨٧ إلى الإسمانة يمد لها سبل الجلاء فوضع اتفاقا مع السلطان واثقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصري بعد ثلاث سنوات على شرط ألا يحد حيزه خطر خارجي أو داخلي يقتضى إقامتها فيه وأيضا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق في آخره بل بسبب التشديد الأجني عليه فأخفت المفاوضات بسبب ذلك .

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت في مصر فهم لم تفعل شيئا في السبع والعشرين سنة التي تلت ذلك يجعل مركزها في مصر شريفا أو لمس النظرية التي من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالها داخليا تحت سيادة سلطان تركيا ، وكانت مصر نظريا تحت حكم الخديوي وبجلس النظار المصريين ويجلس شورى القوانين المصري والجمعية المصرية ولم يكن الممعد البريطاني اسما غير " وكل سياسي وقصيل جنرال " يهرب عن آراء حكومتهم ورفائها لحكومة مصر كهم من متمدني الدول الأخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما أتى على عاتقه تدرجنا من الواجبات والمسؤوليات بحكم الأحوال أضى الحكم الحقيقي في البلاد، ومع ذلك كان يبنى أشد الصلابة باحترام تلك النظرية وكان المصريون يسدون احترامها لها مبرورا يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تعهد أن تنقض من حالة الحكم الوطني في بلادهم .

وكانت الدول الأجنبية تصمد كذلك أيضا، فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه :

" تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعزل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطاني أو بغير ذلك . " فهذا الاتفاق كان يفي بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم في أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أضفى إلى مسائل صعبة مقدرة لأن المصريين كانوا حكا رعية سلطان تركيا ودينون له لانتاج البريطاني فهذه حالة لا يمكن استحالها كما لا يخفى ، ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية يدعى الحرب كان يجرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كجلاد من البلدان التابعة لتركيا وحيزه كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرق من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير محروس وذلك بنسط حماية بريطانيا العظمى عليها ، وعليه صدر المنشور التالي في الواقع الرسمية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالة وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . " وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وتمتدح حكومة جلالة كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصلحتها " .

الجنة مراكز أخرى للاشتغال ولا عمل في الوجهين البحري والقبلي وأخبروا وقاهم بما رأوه فيها بلغات هذه الزيارات فبركوا تمنية ودونت في بطون الأوراق رغما عن الس في منشا من الاتصال بالأهل مباشرة كما تقدم . وزار اثنتان منا ، وهما الجنرال السروجن مكسويل والسراوين توماس ، السودان زيارته استغرقت عدة أسابيع وعادا منها معلومات تمنية ضمتها إلى المعلومات التي جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والأهالي المقيمين في تلك البلاد .

فهذه الأعمال العديدة التي ذكرناها بالإيجاز شغلتنا كثيرا في شهر يناير ويناير، وفي أواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لإنجاز أعمالنا بقرب من النهاية لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنجلترا قبل آخر شهر مارس ، فجلسنا نمدد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتقسيمها ولقارئة الآراء التي استغلطها كل منا على حدة بعضها ببعض فاضع لنا لأول وهلة أنه يشتر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكن تلو المداورة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضى بحثا دقيقا لاسما وأن مقلاتنا بالناس كانت لاتزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا . فذلك أربنا إمداد تحريرنا إلى ما بعد هودتنا إلى إنجلترا . على أن المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا أظهرت أننا مجموع إجماعا غريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى أننا أشتينا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقتنا كلها اتفاقا وثقا ولكنا جعلناها بمثابة رموس أفلام قابلة للتعديل طبقا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة .

وهذه الاقتراحات تمردنا بحثا وتحقيقا كلها وهي أساس تحريرنا الحالي فيمثل بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل إجماعنا في مصر والنتائج وصلنا إليها .

(٢)

النتائج الوقفية التي استنتجناها في مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالي

أولا - قبل الحرب

إن الاضطرابات التي وقعت في شهر مارس سنة ١٩١٩ تعطلت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت في زمانها فقط ، لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها زمان طويل .

ويظهر أن الناس في هذه البلاد كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية، وهذا لا يطابق الواقع ولم يتطابق قط فيما مضى أن " المركز المصري " الذي نشطه بريطانيا العظمى في مصر بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها في ذلك ثابت . فأن ذلك على ما في بريطانيا العظمى مسؤولة لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام بأعمالها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن ينسب النظام في البلاد ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الأجانب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة

كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . نحن لم نالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والبلد وإيماننا ذلك هو الذى سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة .

إن نظام الأحكام الذى استعيطه الثور كروس لإتقاد حكومة قد دهمها الإخلاص لم يكن إلا نظاما وقيما ، لأنه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعد ما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ أن أنه يتيم بعد أجل قصير ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة تمت ووضعت شيئا فشيئا حتى صارت نظمات مقررة وجعل المنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وغفوا . وبنا من السلطة ويجعل من المسئولة ما لم يكن مقصودا فى الأصل ويقصر خدمة المنصر المنصر على الوظائف الثانوية فى الحكومة . إن السياسة التى كانت متممة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تخوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتمين بزم العناية ليشيروا وليساعدوا خصوصا فى دوائر المالية والرىم أخيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار الحاروف وبهذا مستشار المالية وجماعة من المفتشين للأقاليم ، فلما كان مدلولها للموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجهزون كان اشتراكهم فى الأحكام عسلا ومقبولا ، بل كان المصريون ينظرون إليهم بالاحبة والإكرام . ولما زادت إيرادات مصر ومع نفاق الوظائف فى حكومتها كثيرا فاقضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخيرين الأجانب . فظول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغلغل البلاء أفاضل بآن يكون عرض الإدارة تدرب المصريين وإعدادهم لتدريش وتهيئتهم بأنفسهم . ثم إن الزوار المصريين أخذوا فى السنين الأخيرة يسومون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفقر منصبه ، ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استفلا عن مجلس الوزراء بفعل الاستياء بنمو يزيد من عدة الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولطخت الناس بزيادة هذه قبل وقوع الحرب زمان طولى . ورأى المصريون الذين طال اختياريهم لوظائف الحكومة وانصرفوا بالكفاة أنه قد قضى على ترقيةهم إلى أعلى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى إذا خلا . بل يتقلده غير مصرى على الدوام .

وإستاء الناس فى مصر احتفاء خصوصا حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثا فى خدمة الحكومة ، فبهذه الزيادة وإن كان ما شاء عنها لا يخلو من مياينة عظيمة لعدم صحة العلم بتحقيقها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كانت أعلى البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . وما يكز هذا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ٦٠٠ فى هذه الأيام "وفيات" روايتهم تختلف فئات رواتب المصريين ، فزيادة فئاتهم وإن كان لها مسوغ وانظر إلى تارورهم المعهودة جعلت على أسهل سيل . ديا لتنة والشكى .

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر ينص على حلى الخديو إذ ذاك بحسبة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل قبلها ملقبًا بسلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم هموا أن الحماية ستكون احتياطا عربيا وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع بالحرب فقط ، ولكن يظهر لنام عبارة المنشور أنه لا يقتضيا لهذا التصديق ولكن لا يربى أن المصريين أنفسهم أن المساعى متبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القوية وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تنصر بعد بسط الحماية عليهم أودا مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التفراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على مرش السلطنة فقد استعمل جلالة فيه هذه الكلمات :

" فى اليوم الذى ترقى فيه عظمتك السلطانية منصبها السالى أربى أن أقدم إلى عظمتك السلطانية عواطف الوداد المنبئة من أجل إخلاص مع تأكيدى لكم بألى لأناك من تأيدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها للمستقبل ومساعدتها ، ولقد دهمت عظمتك السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبك السالى وإن أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر ولى على يقين أنه بمعاونة وزيادكم وبمعاونة بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها البعث باستقلال مصر ورفاهية أهلها ومساعدتهم " .

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيون يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بأنكار كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله السيد الراد فوهرست وهو أن القوة الأساسية التى تتروخها الحكومة البريطانية هى إمداد المصريين للحكومات ومساعدتهم فى الوقت نفسه لى يمتدوا باجتهاء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . كالإنجليز يملكون الحوادث التى حالت دون إجاز هذه الجهود حتى الآن ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسلم اتخاذها حجة على الإنجليز لاهتمامهم بسوء البنية ، فبنيى تذكرة هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين لزم المتاد وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية وأن بسط الحماية عليها صيرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ففى بادى الأمر كانت تمرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحمل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارا . ولما صرت الأيام وبأن الظاهر أن أداة الحكم فى مصر صائرة صيرما حسنا متظلا لم يعد الرأى العام البريطانى يتم بأمر الحالة غير المعهودة فى تلك البلاد ، ولكن الرافق أن الحاجة إلى قسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كلما ازداد تأثير وجودها فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوروبية التى تدخل إليه ، فإنه بعد زوال انطوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طامعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه ، فمصر سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصر سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرا جملا عن مصرى سنة ١٨٩٠ سواء

ومن أسباب الاستياء لهم أيضا عدم التنبلح في سياسة التعليم كالموظف
جدا فاقه ذلك إلى تخرج عدد دائم الزيادة ولا حاجة إلى من طلاب الوظائف
الحاليين شهادات الامتحان والخالين من تأخير التهذيب الحقن ، قري بده
الأمر كانت الحال تقتضي تعلم عدد من الشبان قليا يمكنهم من القيام
بمقتضيات وظائف الحكومة الكافية التي كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك
من غير المصريين وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التي تدرس
الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد
قريب بلا سعى يذكر في تمهين نظام وضع في ظروف استثنائية وبلا التفات
إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضي اتباع طرق جديدة أن التعليم والتهذيب الذي
أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون في طلبه لا يزال قاصرا جدا
والسواد الأعظم من الأهل لا يزال أميا ، وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا
تربية اجتماعية أو أدبية أيضا ، والناس إنما يمدون التهذيب الصحيح بمعناه
الأسفي في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرسويون
أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزاله الإسكندرية
البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التي يفتقد بها إلى المعارف
المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيرا عما كان عليه
في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يتحون بالمسائل العمومية بفهم
وذلكه ازداد اليوم كثيرا .

هنا ، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل
ولو نشأ الروح القوي في الصدور مقرونا بالفعل والاعتدال لقول بالجل إليه
والصطف عليه والاعتناء به ، وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤيد أن يوجهه
جهة الخير والنفع ولكن الماخرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول
الغربية حوثته من بادئ الأمر حتى صبحت له البصيرة المضادة للبريطانيين ،
وكان الخديو السابق ثارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة
يخلفهم ويخوهم طبقا لآيائته الشخصية . وكثر صديدهم بأنصار أعضاء الهيئ
من موظفي الحكومة التالين المستائين الذين يمدون بوجود النظام للاقتداء للوظائف
بينهم وبين القري ، والذين خضعت عزائمهم من وجود نظام للاقتداء للوظائف
يمكن ذوى الرجولة والتفادي الكلمة من تفصيل أرقامهم وأتباعهم وتقديمهم
على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون
الاستخدام في الحكومة جزاء التضحيات التي كثيرا ما يضحونها حقيقة
في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الأجنبي لهم على
الوظائف ظلم من إسكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لشرك
الدعوة في الأقاليم .

وقول أخيرا إن هناك أمرا دائما الوجود وكما في القوس وهو عدم
اصطيار المسلم على حكم المسيحي ، فوجود المسلم في مركز سياسي تحت مركز
المسيحي مناف لروح الإسلام والشعور الذي يصدر عن هذا الروح بدم طويلا
في الصدور بعد ما تحف حرارة الشعور الذي يمدون نفسه أوتحمدا دائما في الصدور .
ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيرا استخدمه المنصر الديني في البلاد
لتعريض الناس على اسم "الحماية" بد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم
المسلم وحكومته الإسلامية للحك المسيحي خضوعا دائما . ولا يخفى أن في الشرق
عبر وطنية على الدين أشد وأمكن من التبريق الوطنية على الوطن وعلى تخاليف أهله .

ومما زاد التعلق في مصر بلا وبب كيفية المعيشة في مصر ، فقد كان
البريطانيون يزعمون اعتزالا وابتناء من مباشرة المصريين كلما زادوا عددا
في مصر حتى أصبح الخ الذي يقيمون فيه بالجزيرة حيا قائما بنفسه شبه
عجلة من عجلات الجنود البريطانية في بلاد الهند مستكة العدة اللازمة لشربها
والعابادور باضتها الدينية فزاد طبيب العيش بذلك البريطانيين ولكنهم نجحوا به
عن خطرة الحياة الاجتماعية المصرية وانحصروا في بقعة خاصة بهم وبات
المصريون في عزلة منهم . ونحن لا نجعل الصعوبات التي تحول من
الجنانيين حرة الصلات الخالية من التكلف والمواخاة بين الرجال
والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والمادات ، ولكنا إذا طرحنا كل ما يجب
طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشياها فإلى بعد ذلك يقضى علينا
بأن نقول إن انحصار البريطانيين على معايشة بعضهم بعضا واعتزالهم لسواهم
الاعتزال الذي ازداد خصوصا في الأعوام الأخيرة كان سببا في البعد بينهم
وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبي أهمل على العلم بما ينبغي أن يكون .

على أننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من
الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين وأسائهم وبين
جيرانهم المصريين وادنا الأدلة الكثيرة على حقيقة هذه الصداقة في الأيام
المضيئة وزمان الشدة أضيء ، ونحن على يقين أنه إذا زلت علاقات الصداقة
هذه بين الجيران ووقت مرأها زادت الفاتحة من زائداتها وقوتها . وحل
البريطانيين الذين يملكون مصر والذين يزعمون أنها أيضا أن يصنوا معرفة سلوك
الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويمتروها . ويخلق بهم ،
وخصوصا الزوار منهم ، أن يعلموا أن عدم مراعاة القوق السلم في أمور
ولو كانت طيفية نافية بلذتها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه
وبينا في جسامتنا . فنتيح التزاد والزوار البريطانيين إجمالا إزالة الحواجز
الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة وإلجأوا المصريين في معيشتهم على قدر
الإمكان ولتيسروا الكفاية في لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يمدوا
اللغة والتبسط في وليحيدوا الأسباب الجزئية التي تسوهم لأنها إذا توالى
كانت وخيمة الناقبة .

هنا ، ولنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد سمنا كثيرا وهو أن
الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والأوصاف . نرى مصر اليوم مغفون
بريطانيون كثيرون بالثون شأوا بعيدا في الكفاءة والمقدرة ، كما كان بها
فيما مضى رجال فاقون في قدرتهم وأكثر من متدولون فيها . ولكن قوة
الانتقاد زادت في المصريين كثيرا بتفتشهم وانصافهم بالبلدان الأخرى
فصاروا يتطلعون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيا بعد ما احتل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ ، توالى على
مصر لآقل من خمسة وكلاء بريطانيين وستمدين سامين حتى جعلت مصر
تشر كأنها حقل من حقول التجارب فتأت عن هذه التغيرات المتكررة التي
قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتن زادوا استقلالاً
وهؤلاء كانوا يمتنون بإصلاح أحوال الموالين والمصلح وإجادة أعمالها
أكثر من مراعاة المسائل السياسية ، وأما المصريون الذين كانوا يراقبون
يجري الأمور فكانوا يمدون ذلك دللا على عدم التفت في الأمور وعدم
التياب فيها .

ثانياً - في أثناء الحرب

هذه هي العوامل التي كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا - كبرى الخلافة - الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووجد عمال ألمانيا جبهة تجر مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذي كانوا واثقين به كل الثقة ، ففي هذه الأحوال وبسبب روح المهاد المستحكم الذي ما زال يهيمن ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العلم - ونعمت الإشارة - بإعلان حالة الحرب مع تركيا ليمثل الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها " أن تحمل وحدها حمل الحرب الخاضعة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها " على أنه من العدل والإنصاف أن يضطرها أنه مهما تكن الأمان والأمان التي حركتها الحرب في صدورقة من المصريين فإن الشعب المصري تحمل التكليف والتعب الذي اقتضته تلك الحرب بالصبر والرضى والتحمل التي قام بها فيلق الهل المصري كانت خدما لا تخن ولا خي عنها الحملة - في فلسطين وأن حكومة السلطان أبدت رجال البطلة البريطانية بأعظم تعاون حي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازله عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والمعد التي كانت قد سلمتها وكان يحق لها المطالبة بها .

إلى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وبغيرها من البلاد الكبرى في المدة السابقة لاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ على مليتا أن تبحث في الأسباب التي أثرت في الفلاحين بفعلهم يتأثرون بقرصن أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار الفاق على الفئات المتصلة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمن طويل كما أبنا فيما تقدم ، ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وعملهم من ارتكاب القطار ومهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج إلى الإيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أصبح طاقا لما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البلاد الكبرى والبلاد الحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها الممرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صفار الفلاحين ميلا كثيرا إلى الاشتراك في حركة كهذه ثم إن الأماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التمرد فيها على سبيل الحديد بوجه الإجمال . وهناك ما يجعل من الاحتجاج بأن مهاجمة سكك الحديد كانت ابتداء خطة قديمة سابقة كان يقصد بها التهديد لهجوم ألمانيا الثاني على القتال ويؤيد هذا الهجوم ثورة محمد في مصر ، وهذا يسل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك الاتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزارع منية المزاومة في الأسواق الأجنبية مع كون إحصار أطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرت بها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه وغفوره وهي : (١) التجديد لفيق الهل والمجانة المصرية ، (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية ، (٣) مصادرة الحبوب ، (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الأنظار كانوا بعد تدهم يرضون بشروط التجديد وأن الراتب التي كانوا يأخذونها نعمت للفقراء نعماً عظيماً ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم كثير من يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للاحتجاز في سكك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التنازير تسيير طبق المرام ما دام الذين ينظمون في فيلق الهل يخدمون من المتطوعين . ثم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجديد ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام الطلوع لا يفي بتقدير السدد الكافي من المجتدين فاضطر الأمر إلى ذلك إلى الضغط الإداري المصون عليهم . ولما كان المصريون قد أضلوا في أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطيلون للاشتراك فيها على الطلوع اسماً لا فعلاً وبعد إلى عهد قبلاد الذين هم موظفون إداريون في الأقاليم بلا راتب في التجديد بلا مراقبة من الموظفين الإنجليز الذين أخذ أكثرهم للعمل في جهات أخرى طلباً للعمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجديد ولا ريب في أن بعض العمدة انطرب القنة اغتصموا تلك الفرصة لسوق أعمالهم في الخدمة وتركوا أعمالهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البذل ، وفي بعض الأحوال اتخفت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخفونها يصبحون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوئ ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث سمعت الناس جذا في بعض الجهات ويسرت للحرض السياسي ابتزاز الفرض القضاء مآ به .

وأما العامل الثاني أي مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التي هي وسيلة النقل عنده ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . فبما أن الراتب التي كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أقل من الأثمان الأولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منه في زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست ما يزيد رضاعهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم في السخط والاستياء لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها في الأسواق أقل بكثير من الأسعار التي تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيظ جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فإن العمدة جمعوا بمقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق المالية . والأحلال الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحسابات والدفع بطيئة

على القري يمتكون قتلها وفسادا فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذي أفضى إلى قتل بعض الجنود الإنجليز قتلا شديدا في ديروط . أما تلك الإشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطني هم الذين أوصوا بها .

قصدت مصر برفقة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتصدرا وكريم الأخلاق يرفأ أهل وطنه حتى المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع مله بقتل آباءه هذا المنصب واشترك بشجاعة وإخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية عارية لسلطان هو خليفة المسلمين وماش حتى تنقلب على قنور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذي تعلم وتذبذ في إيطاليا فوجد نفسه من بائس الأمر في مركز أضيق كثيرا من مركز سلفه في صون شبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وصى وجده لم يكن يستطيع سدّ السبل الذي كان يطفو ويمتلي ضد الإنجليز .

ثالثا — بعد الحرب

حاولنا فيما نلتزم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسنبل الآن علينا أن ندرأ كيف أن المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن ورائف الخلفاء ملها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا في الرأي المصري . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تمييز الأمم مصيرها جاء مصدقا لمواقف كانت تختصر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمن طويل .

فالذين كانوا يظنون في مصر نصرا المانيا حثاينا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يذعنون أن مصر بمعادتها الخلفاء أدبيا وماذا على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة في خلق البقية الباقية من التبر النافى .

والمعتدون في مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للطالبة بحكم ذاتي طابقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تماخضا في مصر وقى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سرك البلاد طامة في الحرب ومساواة السلطان ووزرائه والذلل الكثير الذي دعبت الأمة إليه لقيته تعظيم حقا في مراعاة بريطانيا العظمى لم مراعاة خصوصية حتى إن رثدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آتم سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

وتشتت هذه الحركة واشتلت عزيمة أهلها بفشر التصريح الإنجليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ من سويدية والمراق . فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا توبان تحرير الشعوب التي أقتدت من الظلم الحثاني تحريرا تاما وأن تنشئ في حكومات وطنية تستمد سلطانها من السن التي يستوتها من تلقاء أنفسهم وطاق اختيارهم فأبان المعتد الساسي حيفظ (السر ريجهت ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدق في مصر . وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاعروا قبل ذلك بقليل إنشاء ملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يمدونها متانة بمراحل في الحضارة والارتفاع من بلادهم التي تضارع بلاد التبريين بعض المضارة .

وتمت بالينة أن الموظفين في المديريات أجروا أموال البصر في أليم معدا طولة وأن كثيرين من المعد والشافخ الذين عهد إليهم في توزيع الأموال اختصوا فيها منها فكان للموظفون المحليون هم المسئولون في الأكثر من هذه المنكزات ولكنها نسبت إلى الإنجليز ولم يكن الإنجليز قاندين على مراقبةها بسبب الأحوال غير العادية حيفظ .

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والمعد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالبرع ولكنه كثيرا ما تحول إلى النصب والإكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق في جمع الأموال التي جمعت من مراكرم . شاع في البلاد أن جزئا فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذي جمع له . فما يخلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأي وصراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس شديد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يصل في مصر شي أكثر من فتح أكتتاب لمساعدة الجرحى فكانت كثير من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما نحو بعض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب الفكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرموا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة . هذا وما يقتضى ذكره أن بجنى الصليب الأحمر الإنجليزي وفرنسا ما روى حسنا عيتا بعد الحرب ١٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزي لإعانة الذين تكووا في الحرب من بقايا المال المصريين وما تلاهم . وزد على هذه الظلمات الخصوصية التي ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثل ولا سها أسعار الحاجيات كالنخطة والياباب والوقود فقلت وطائنا على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التي يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عددا من مواطنهم ومن الأجانب فخرابوهم بعهدهم الثروات الكبيرة، فعالة من أرمسة أنفسهم، وجل وزوجته وطفلين، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بجنى فوق متوسط الأجرة كثيرا حيفظ .

فهذه العوامل المختلفة أفضت في آتم سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والفاق بين معاشر القلايين وأضاعت بعض الثقة التي كانت عندهم بمزاي الإدارة البريطانية فأمد ذلك النفوس لقبول تحريض المرضين . وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفا إنجليزي ولم يتوسط إنجليزي لحاجته من المطالب الجائرة التي كانت تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنجليزي يمر في غيطانه راكبا جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عن أو كاد حتى في الأيام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إداري إلى آخر فغاب المفتش من سهل عليه تصديق الإشاعات التي شاعت من قرب رجول الإنجليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المباح بيعة لهم يأخذون منها ما شاؤوا بلا مسامة وإلقاء الضرائب عنهم . وهناك أيضا ما يجعل على الاعتقاد أن بعض المرضين الذين لا خلاف لهم في وجوب الإشاعات الوهمية الكاذبة في تعدى الجنود الإنجليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم

يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا في تلك الساعة الحرجة وجوب البحث في المسألة المصرية حالا مع أن المتمد السامي ألح عليهم في مقابلة الوزيرين فلم يدعوا وسعاً في إنقاذ رشدي باشا باسترجاع استغفاه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتزى في مصر حتى إن الوزيرين اشتراطوا سفرهما أن يسمح لزعول باشا ورفاقه بالسفر مثلهم . ولما لم يروا من المواقف السليح بذلك أمر الوزيران على الاستغفاه فطلب المتمد السامي إلى إنجلترا لاستطلاع رأيه في الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتخمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أسد مدى وحمل عاملهم حملة شديدة على الإنجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من المؤيدين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينا كان البحث دائرة على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زعول باشا وغرضه عرض أمانى مصر للمشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً .

وفي الثالث من شهر مارس دفع الوفد حريضة إلى السلطان أوغلا الجهورد بأن الفرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فبعد ذلك تحديداً لا يمكن السكوت عنه فقّر رأى السلطان بشتم القائم بأعمال المتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زعول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى عاصمة قاضي ذلك إلى تجنيد التعريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبته مداخلة الجنود على محل . وجاءت أنباء الأقاليم بمجود مثل هذا الفتنة . وفي ١٢ مارس حدث فتنة في طنطا فاجتدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد اقتشرت في معظم مديريات الوجه البحري وم فيها الهجوم على المواصلات قطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والتهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضاً وبعض المكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك للتلفونية بين القاهرة والوجهين البحري والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البصرة والقرية والمنوفية والنهيلية قد جارت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه ، وبلغ تصعب التوارأ أشد من ذلك اليوم يقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط في دربروط ومفتش إنجليزي في مصلحة السجون وهوراكب القطر بين مصر وأسيوط والمياولكن عادت الحالة تهدأت في ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاهبت المواصلات بتخطت سكة الحديد بالأكبر والتلفراف وربت الجنود اللازمة لمراعاتها ووجهت القزوات العسكرية في جهات خنقة لحفظ النظام في الأماكن التي اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا القتل وإمادة هية الحكومة إليها وأهملت الأماكن الثانية في الوجه القبلى فزال بذلك النور الأول من الاضطراب وكان أشد الأمور خطراً .

وبينا كان الناس يتحدون هذه الأمور في كل مكان تارثاً رأى العام لإزاحة مذكره سره أوتت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتي الذي يراد منه لأمد دون الأمة المصرية إرخاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عيئت في أوائل سنة ١٩١٨ للبحث في الإصلاح الدستوري طلبت من السروليم برنيات تأييد المستشار السامي أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها بأن يحصن على الخصوص مبدأ منح التلا للأجانب قسماً في تشريع البلاد لعل ذلك يعزى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من للمفاوضة في كثير من ذلك التشريع . فلما قلمت مذكرة السروليم برنيات إلى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ سامته كثيراً ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية لتقامت القيامة وملا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنع الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويهدد في السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفي الوقت الذي عيئت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تتوسر مسألة الإصلاحات القضائية اللازمة لها إنما ألغيت الامتيازات الأجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصعد تقريراً ولكن شاع أنها توى استبدال الحاكم المختلط بحاكم جديدة تكون لتعنا الإنجليزية ويكون القانون الإنجليزي هو المعمول به فيها . وفي ذلك ما فيه من التهن وألحيف للمايين من أبناء البلاد وشمل أيدي الأجانب الذين يتزاورون بالفرنسية وكان من شأن هذه الإشاعة أنها زادت ممانعة المايمين لتوسيع المراقبة الإنجليزية .

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زعول باشا وزعيان آخران من زعماء الفريق المتختم في الحركة الوطنية المتمد البريطاني السامي وأعرضوا له في رغبته في السفر إلى لندن لعرض بيان " الاستقلال الذاتي التام " لمصر وعرض رشدي باشا في الوقت عينه أن يسافر هو ومعه باشا ويكن وزير المعارف إلى لندن لمناقشة في شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك مهابتها وكفها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة الثانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هي حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها .

فأبلغ السروليمجند وبجته وزارة الخارجية مطالبها بجلده الجواب بأن " لا تافقه من السليح لزعماء الحركة الوطنية بالجمي إلى لندن " . وأما زيارة الوزيرين فلمست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب في ذلك وهو أنه مريب وهو وملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك لا يستطيعون أن يبطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلي المصري . وعليه طلب من الوزيرين " أن يؤجلا زيارتهما فاهم رشدي باشا المتمد السامي أنه بعد رفض حكومة جلالة الملك لسمع أقواله حالاً فصارا لمعى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استغفاه . ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين في مسائل كهذه حين كان الغضب السياسي شديداً ، وكان مؤتمر الصلح يوشك أن

تطبيب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بدلا من نظرت المحاكم العسكرية في القضايا المستعجلة جدا ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد سلب وروح فتجس عنك أن الناس لم يوردوا يتقدمون للشهادة في جميع القضايا تخريبا فأطلق سراح المتهمين فيها. وفي أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد إخلاله مسيلهم من ماله إلى باريس أمثالين أن يحملوا مؤتمرا للصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا في ذلك وجهوا منهم المصلح على تأييد الأجنبي لفضيتهم فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستقالة الرأي العام في الولايات المتحدة وبدأت أنصارهم في مصر في السعي لإحسام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشروا دعوتهم في جوانب البلاد متذربين إلى ذلك بالقلق الصناعي الذي كان في البلاد. فحزوا كل جهدهم للاستمالة وبذلك تعقدت حوادث الإضراب عن العمل بين كيرة وصغيرة وأطن في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية مازلة في إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر. فحكم الميجون بأغراض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية بجلوداهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة.

(ب) الحركة الوطنية والأمانى المصرية

نحتم لنا كلام كلف لتليل مرعة نحو الحركة الوطنية: وأصبح من ذلك أن نطس الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن مايتها وأغراضها الحقيقية بسطا صيحيا مفهوما.

قيل " أن كل مصرى يستحق أن يسمى مصرى وطنى الزمة في قلبه " وهذا القول إذا يصدق على المصريين كثيرا أو قليلا وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً. فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ في المائة من الأميين وخصوصا الفلاحين الذين هم ثلث الأمة كلها. ففى المسند والبنادر يسهل تبيح الفوضى بتقنينم ألفاظا مستحبة زانة تحفد شعارا سياسيا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها. وأما الفلاحون فيفهمونهم لا يزال السياسة من طبعه، وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يمشون في أطيافهم ومنها، وهم متعلقون بها تعلقا شديدا. ومع أن طرقهم وأدواتهم الزراعية لاتزال على عهدنا الأول وقتما يستنبون بالعلوم الزراعية فيهم يخرجون يجهتم الذى لا يبارى ومرتهم الثالثة بالترية تلك المحاصيل العجيبة التى هى أساس الثروة المصرية وليس لهم فهم من هذه الحياة إلا لاهل الحياة التى واخذ المله الكفار زارهم من الليل فحينه لئلا تحمل أروهم. ولكنهم وإن كانت حاضرة ظروهم فى الأمور لاتزال عمدة فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكا بحقوقهم مما كاتو عليه في عهد الاستبداد الماضى.

وإنما تركوا وشأنهم فلا مدادة عندهم للإيجاز، على أنهم لا يميون الأجنبي أيا كان، واعتبارا لكونهم مسلمين فيرون لاخلو مقاديرهم للحيى في بادئ الأمر من القنور والقنور ولكن هذه الأروام زال معظمها منهم مع الإيجاز بعد اختصارهم لاستقامة المولفين البريطانيين ولطغهم بوجه الإجمال، وما أضنى إليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين. نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكرا لما من أبتهم

وعليه لم يرض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإيجاز بل على الأوربين عموما وبلغت حدا تحفى حواقيه. وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات وللناهب في الأمة المصرية وفي حتمت الأقباط وظهرت بين أشد عناصرها تمعيا بمظهر تخريب الأملاك والمواصلات تخريبا منظما والاستمالة بالفرنس استمالة متريدة. ولا ريب أن الوفد مسئول من تنظيم المظاهرات الأهلية التى نشأت الحركة ضيا ولكن أعضاء القدين يوقعون سواهم في المسؤولية هائم غافم الخطب حتى تخرج زمام الحلة من أيديهم وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسئولين فويدهم بعض العناصر الأجنبية من المتشردين.

وكان اللورد اللبني القائد العام في مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين متصفا ساميا خاصة مدة غياب السر ريغنند ونجتى إلى إنجلترا وصعدت إليه التعليلات " بإعادة القانون والنظام وإياداة الأمور بيعع الوسائل على ما يقتضيه بهاء حاية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عالة ". وقد أنضت التدابير العسكرية التى اتخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهرا ولكن الشور بسدادة الإيجاز لم يخف إلا قليلا ونحوه بالأكثر خند المنصر المسكى الذى أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة متعصبين وغاب كثيرون من المولفين عن مكاتبهم.

ودعا المتمد السامى الخاص إليه نقرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يجل دون الإضراب العام من ٢ أبريل إلى ٦ منه فبرأن اللورد اللبني سمح بسفر المصريين الذين يرشون السفر إلى إنجلترا وبعودة زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالهة جريا على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك، وبذلك انصكت السياسة التى اتبعت قبل مرور شهر على إبادهم وأصبح زعماء الحركة أحرارا يهينون إلى إنجلترا أو إلى غيرها لتجديد النصر بضى والتبنيج.

هذا باختصار حديث سير الأحوال في الأربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩. وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كاتب يجب تشيط الوزيرين المصريين للحي إلى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر ريغنند ونجتى في هذه المسألة كانت عين الصواب. وقد أينا أنه كاتب يمسس صننا لزواد إلحاحا في وجوب اتباع مشورته. وبعد هذا الخطأ الذى ارتكب في بادئ الأمر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فأنها لم تخطر نتائج إبعاد الزعماء على قدرها ولا أتى الأمر بإبادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب قليلا سرما تحت تأثير الإغراء والتعرضى ثم انقضى الأمر في المرحلة الثانية مفاقية القدين قتلوا الضابط الإيجازى وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة. وهذا القاب أطال عهد الخطط طباوا إن يكن قد أخذ بالاستعداد بوجه الإجمال. وحاولت الحكومة

الشط الذي يتج من التريض السياسي البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينا كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمسه غير الذين تضطرم متابعهم الرسمية إلى ذك وقرف قليل جدا . وخشى وجوه مصر من اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يضطربوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين ودرهم إلى دائرة الاعتدال ولم يمرؤ أحد أن يقول إنه يوافق على "الحماية" وإنه غير موافق على "الاستقلال التام" فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكيته وهذه أن ذلك سبق كذلك على الراجح .

لا مشاحة أن الأمر جلى ومن يقدره يتجلى إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البيان المرسوم إلا أن يقطع من مركزنا في مصر بالكلية أو أن نحافظ عليه قوة واعتقادا ودفم العداوة المترابطة له إلى الأمة المصرية ولكنا بعد إتمام النظر فبعد هذه القضية بعد أملا بها واقفتنا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التي جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يملكون أمتهم وفى جملتهم قوم يمدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للإيجاز من انحصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الإنسان من الحملات المتكررة التي يحملها الصحف علينا . وتبين أن أهم الحركة الوطنية الشاذ يتفق على أقوام متمردة الآراء مختلفة طبعا وقصدا . فلا ريب في أن هناك قوم من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل صراية أجنبية وخصوصا لكل صراية بريطانية على تمسك القانون وارتكاب الجرائم والمؤلفات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المراكز على القليل . وأغراضهم كلها تاتى فى الاتفاق والتضام بين الإنجليزي والمصري وليس ذلك فقط بل أنهم يستمتعون أيضا للسعى في بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يحلها شيء ولا يسمح بحكومة من الحكومات إلا بالضرب على أيدي الذين يبرهنون الناس عمدا على نظام من الإرهاب يراى به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب أن الحوادث المشؤمة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذي صاد السلام كله وكان له صدئ شديد في مصر أفاد الفتنة المتطرفة لأنها اتخذته محطة لمطبخها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه إذا اعتبر كثير من الإنجليزي المقيمين بمصر وأكثروا من إنجليز إنجلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للإنجليز وأن الفرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالي رأسا على عقب .

ولكننا اقتنعت حتى قبل مفادرتها القاهرة أن التفكك بهذا الرأى الواسع خطا كبير ولا يجوز أن تترك التأثير الذي طاق بغفوسنا في الاضطراب الذي حدث في الآتي عثر شهرها المشايخية بعينا من رؤية المقول والمشروع من أمانى الحركة المستمرة ولو فطنا ذلك لكنت سوق قاتله سوق المتدينين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين وتحويل اختلاف الواقع لسوء الحظ بين الإنجليزي والمصريين والسبل التلافى إلى عدوة وجها دائم بين الفريقين . نعم إنه يجب قبح التمذى والإخلال بالنظام والحق يقال إن التدابير التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت متعقلة وقصيلة . وما يقضى بالأسف الاضطراب إلى إبطاء الأحكام المرورية في مصر ولكن هذه الأحكام تجري في أيام اللورد التي باطل

الذين كانوا يذكرون تلك المساوئ ولا نسونها ، ولكن الفلاحين ، وإن كانوا أقل خفيا واستكانة عما كانوا في الأزمان الماضية ، لا يزال منهم ما يتخفهم من طمع أصحاب الألبان وتحت عدد كبير من الموظفين المصريين ولصهم لهم ، وهم يشرون أن النفوذ الإنجليزي يهيمن من هذه الأخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشؤمة التي أشرنا إليها آنفا أدت إلى زعزعة قنهم ببدلتنا وحسن نيتنا زعزعة وثقة ، وكانت أسبابا مهمة لحوادث القضيعة التي حدثت ضد الإنجليزي في ربيع سنة ١٩١٩ ، ولكن تلك القضاة كانت شاذة وقصيرة الأجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنجليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم ، وقد أثرت فيما شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويشارونهم حيث أكدوا لنا أن المراتبة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الإنجليزي الذين أسسوا السلوك يتولون على الرغب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى .

ولكن من البعث أن نعلم أن حسن سلوك الفلاحين معنا يندم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعلية من مواطنهم على ما هي عليه من الجفاء ، فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل مناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم ، إما طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكنايت وأصحاب الأملاك وأهل الصاغات العالية ورجال الدين والأدباء والمصنفين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأننا أن تحملت الآن طبقة الموظفين ورجال ضباط الجيش ودعايل حب هؤلاء لنظام العسكري ومخافتهم على الأمور الرسمية دون مجازتهم بأيامهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لاخيار طيلة ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية في قلوبهم وفردوسهم يجهل إلى الجهة الوطنية ولا يقلل أن آميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام في الأمة لا يؤثروا في السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا يتكرأن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تتألى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن بسبل تعليمها ترويدا لألفاظ المستعربة التي تصير شعارا لها . والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إليه بل بجمع السياسة المفضة كما يحاول ذلك الطعن دائما في كل ما هو إنجليزى وبشبه كل نكبة تصيب البلاد وكل غلظة شخصية إلى شئب الموظفين البريطانيين أو عدم كفائتهم . فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شيء تسويدا كاذبا يديرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يهودون إلى بلادهم أيام حطلة المدارس وجميع الضعيف العربي إلا القليل منها . والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يعنى إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يغال وبكس للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الأكاذيب التي تنفذ كلها فيه على الدوام تم عقله أخيرا .

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصبيحة ضد الإنجليزي بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يريدها ويوجها بقوة أسطعانية لكي يؤثر فيها مع أنه ما من خير بهذه الأمور ياتر منها حتى يغطى فيحسب

(ج) السياسة المقبلة

هذا في اعتقاد: بيان الرأي عند أنصار الوطنية المصرية ولكن سلوك الغلبة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها من دائرة الاعتدال والإنصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق مع أن الأمر ليس كذلك في رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستعفة الاعتبار المرموقة المودع التي رأسها سعد باشا زغلول والتي تسلمت على حقوق المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين على الأقل والتي تحول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصغرهم من حزب الأمة التقدم الذي كانت غرضه التقليل الدستوري تدريجيا بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة وممارسة البريطانيون . نعم إن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطئنا معهم ما أوحىهم بأننا نرفض جميع أتعالم مالوا إلى الممارضين وما زالوا يدنون منهم شيطنة غشيتا إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختيار أن الأمر لا يقتضي إلا عاة دبيرا لفهم رآهم وإزالة دبرهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بنجام الحقل . وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رآهم مثل الوزراء السابقين ورشدي باشا وعللي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وإن يكونوا مبايئين إلى الغايات الوطنية . ولما خرجنا من تلك المناقشات من دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعدوا بأنها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء حتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كهم على أمر واحد وهو رفضهم في حفظ قوميته وجلسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم .

فيظهر عما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أحماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا في من ذلك في كل سياسة يقصد بها استقالة المناصر التي هي أكثر اعتدالا وببلا إيتا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إليها وتجاز إلى جانبها ولا يتكفى ذلك إعطاء مصر كثيرا أو قليلا من "الحكم الذاتي" حتى ولو أعطيتها ما هو معروف هناك "بالديموقراطية هوم دول" (الاستقلال الباطل لأملكا) لأن المصريين لا يبدون بالأدب بلهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يبدون أنفسهم بوجه بريطاني . وهذا الفارق يوجب الفرق الواقعية بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلدان الأخرى التي مضت عليها السنون وهي جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا فإننا نحول في كلامنا عن هذه البلاد أنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجيا وأما المصريين فيقولون إنهم بلغوا هذه الناية ولا يمكن أن يرضوا بحل مستقبل مصر إذا لم يكن حليا على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حثيثا إكراههم على قبوله إكراهها .

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي أن مصر وإن لم تكن جزءا من الإمبراطورية البريطانية فلا فاعليتها حيوية لنظامنا الإمبراطوري كله. ولأنها بلغت بإرشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدن

ما يمكن من الشك ومن التعرض لسيير القضاء المتعاد بالبلاد والأحوال الناس في معيشتهم اليومية . غير أن وجوب فتح العدى والإخلال بالنظام في الحال لا يميز عدم التمييز بين الذين يمارضون نظام الحكومة الحالي كثيرا أو قليلا ، والذين يجاهدون بالثورة والجملة الذين كانوا سبب الفتنة في ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التمرد بعد ذلك التاريخ ، فإن في الكلام الذي جرى لنا مع كثيرين من المهجرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية . وقبلنا التفتينا بمن يكبره إليهم - وجدنا دوما يختلف كل الاختلاف في الروح الظاهر في تلك الفطام والمخزكات فقد دنوا أمامنا الالتفات إلى التمرد والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لا غير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تنجز من إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شامت أن يكون لها رمايا مكروهون سرغون لا حكام صادفون شاكرين واضفروا كهم اضفرا متفادون في شدته وحرارته بالمنازع العظيمة التي اغتصبتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لا تزال في حاجة إلى مساعدة إنجلترا لما في تنظيم أمورها في الداخل ومع التعرض لما من الخارج ووقايتنا من أن نمود نصير مصر أخرى ميدانا لتنافس الدول ودماسها ، واضفروا كهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية في مصر لأنها حلة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملها الاستراتيجية وأن لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم قضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها وتجعل جزئا غير متصل من السلطة البريطانية وأن تقوم رغبة المصريين المتأصلة في أحماق نفوسهم في أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم . ألا تفضي مصر أغراض إنجلترا كما تفضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور هادئة الأحوال مصادقة لإنجلترا متصلة بها اتصالا وثيق المرى لانتكوا طلالة ولا تبيل إلى ثورة . أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي يتكلم بها جاهرنا بها بريطانيا العظمى في تصرفاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تعهد استقلال مصر ولا إدماجها في السلطة البريطانية وإنما نرؤم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . فالوا إنهم اعتقدوا بصديق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن بكونهم من قصد بقها أنهم يريدون بعد سرود أو بين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لإلزامهم أن يكونوا من الفرد الذي ادعت بريطانيا العظمى أنها ترى إليه بل بملء مته وأول بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كهم أنها تستحق إخضاع بلادهم إخضاعا تاما عدلت مدولا فعليا عن سياستها الأولى وتكتت عهدا لأنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال لأنه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلفاء التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد إذ ذلك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة الثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سابقا باعتبار كونها وسيلة وقية لصد الحاجة وبعد انتهاء الحرب بجعلوا يتظنون أن نسوي بريطانيا العظمى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصرفاتها ومصلحتها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمهم غير نقد جنسيتهم وقوميتهم فقدما لأنهم وصبروهم "مستعمرة بريطانية" ودية بريطانية فهم يستبشرون من ذلك ولا يزالون يستبشرون بالعدل البريطاني أولا وبسلف كل العالم المتصلين عليهم أخيرا .

ما شهد من أمثاله مما بلغهم لا قتراحتنا بل الميل إليها والعطف عليها لأنهم رتحوون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق التذرع قد لا كما على الأقل من الأدق لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأيه ولغفظ كرامتهم القومية، إذ الأمر الظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف بمبدأ استقلال مصر ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية. ولما نظروا في الشروط التي اشترطها في اقتراحها وعقدتها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويربوها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حائثهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا ألبسهم بريطانيا العظمى فيها. ويحس البريطانيون العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لغير التأييد الذي لا يخفى عنه لهم. وهذا البديل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة في أرض مصر لفضله أفراسها الإمبراطورية. أما فيما يخص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولاية أسرها وما كفة ضما بنفسها تماما إلا فيها يخص امتيازات الأجانب. وأما القيود التي يفرضها على حكم مصر ضما بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اعطاهها تكون أيضا أخف مما كانت. ولا يكره هذه الاخبارات أن التسوية التي اقترحتها لم تفتح حبا بمصلحة بريطانيا العظمى وضدها بل بها وبمصلحة مصر أيضا وذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسا عادلا معقولا لينبغي عليه تعاون الأمتين في المستقبل.

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكروا في هذه التسوية إلا بوجه الإجمال لأن المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثف في رأى بينهم أقصم عند التفصيل وقضايا وقتا طويلا في مجادلات عملة لا نهاية لها في معاني ألفاظ "الحماية" و"السلطة" و"الاستقلال" و"الاستقلال التام". ولكن ذلك كله لم يمنع من إنظار طويلا في مواد المعاهدة التي كنا ن فكر فيها ولا أدل من أن الاتفاق عليها غير ممكن. ويقال بالإجمال إن الأخاديت التي جرت ونحن بمصر أربنا أننا قد قمنا كثيرا في سبيل الاختلاف والتضام مع المصريين وأنها انتقلت خصوصا من جوارل جو خير منه كثيرا لأن الجبهة التي استعدوا أخيرا على جميع المصريين من أنصار الوطنية والتمسبات التي تبث في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول، واشتدت الآمال باستمالة الفئات المختلفة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة.

ولكن كل ما كان يمكن فعله ونحن في مصر الوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضا محدودا لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا إنما اتدبنا للتشجيع الطرقي التي يجب اتباعها للوصول إلى تلك الساية. والمصريون الذين حدثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفرادا وجوما إنهم إنما يريدون من أرائهم الخصوصية ولا يدعون بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفدهم وسددهم الذين فرض عليهم الناس عموما تمثيل الأمة المصرية. أما نحن فلم نكن نسلم طبعنا بأن زغلول باشا ووفدهم حائزون لكل

السلطة التي يدعونها لم ولكنا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتسامى عن رؤية الحقيقة وهي أنهم كانوا في هذه المرة أقوى قادة الرأى العام المصري وأن لا أمل بأن المشروع الذي يطرأه يجوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور. وكان من الضروري في اعتبارنا، كما قلنا المصريين في أول الأمر، أن المعاهدة التي تقرر عقدنا مع مصر لا تقدم عقدا حقيقيا تقطيل مصر بأراضيها أيضا إذا أريد أن تكون هادئة حقيقية نهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدا بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها بل إنها كانت مكرمة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة. فلذلك كان من الأمور الجوهرية في مشروعا ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية فإذا لم تكن الجمعية التشريعية الحالية التي أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تتخلف تلك الغاية وذلك أفضل. ولكن المصريين أولي منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تصد عنهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة وإنما ينبغي على كل حال أن تكون جمعية متخفية من الشعب تتناقص وتتداول بتخام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية.

وكان الجميع يظن أن زغلول باشا ووفده يبالغون في كثرة الكبرياء إن لم يتناولوا إلا كثرة المطلقة في مثل هذه الجمعية، وذلك رأينا من الحماية في مثل هذه الحالة أن تترك الرسميات تحول دون مناقشتها إذا شاء الكلام معنا فإنا من أول الأمر دعونا وسددهم المصريين ليسلطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين، وكان يحتمل أن زغلول باشا الذي كان حبيذا في باريس يسود إلى مصر ليقابل لبحثنا لأن المصريين الذين كانوا ينادوننا يحفظ بدلوا الجهد لإقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وسادهم عدل باشا في ذلك أيضا لأنه من الكلمة النافذة لأنه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يريد جدا أن يجمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى ذلك إجابة أصدقاته إلى طلبهم ومع أن المفاوضات العديدة دارت بينه وبينهم في أواسطه إقامتنا هناك في باريس ولم يظادروا في ذلك الحين.

ولذلك كانت الحالة لما سافروا من مصر كما يأتي :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك واتهمنا القمص الكثيرة لنعرف بأفضنا حالة شعور الجمهور وقررة رأينا في أحسن سياسة تتوافق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكنا لم نكن نستطيع حقا أن نحكم في أمر المشروع الذي كنا ن فكر فيه لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين لم يكن يمكن أن يقول إنه يلقى في مصر تأييدا الكافي الذي يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية في بادئنا فيه. ولهذا كانت غاية ما نستطيع عمله أن نضع تقريرا عن الحالة كما وجدناها ونقل من النتائج التي أوصلانا بها وتحقيقنا إليها ونسب الرأى أن ازدياد حسن التفاهم الذي رأينا دلالته بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيرا من تعيين حالة مصر في المستقبل بإتفاق الفريقين.

عيورها لتتوفى بينهما. ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تمذوعلهم أن يبدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره في مقاعد بريطانيا العظمى. فطلبوا قالوا لنا المرة بعد المرة أنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضنا عليهم مع عدم تنازعتهم في مطابقتها للعدل والإنصاف، وما ذلك إلا لكونه لا يطابق «التوكيل» الذى أعفوه من الشعب المصرى . ولم تكن نجنى فغما من قولنا لم إن «التوكيل» الذى يبدعوه هو البيان الذى وضوه هم أنفسهم وإنما جمهور المصرى إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنهم من تعديل سياسة هى من بنات أنكارهم فكانوا يعبئونها دائما أنه ليس له سلطة لأن يحدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت في الأصل قد عرضت منهم . فكان البدء الحرفى الذى دوى بمصر في الثانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة دائم في الطريق ، ولذلك كما قلنا قربنا من الأخلاق على أمر جورى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة ما لا يمرض في إلياس ذلك الاتفاق نوبا من التمييز لا ينافر الصبح التى يرى المصريون أنفسهم مقيدون بحفظها .

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حلها عرضت عليهم وقد ابتدأ بها في سيرا ولولاها ما تقدمنا بذكرها ، ولما وصلنا إلى التناقص في شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية لصالح البريطانية والأجنبية تسيب المصريون الموافقة لم أن يمكن أن ينال الاستقلال الذى يرمون إليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال لأن غسرت حق تغييرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يتفقون به ولكنهم كانوا دائما في وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم فيمدونهم في مصر حائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب فللها ما تلزجها الواحدة بعد الأخرى وفزا أخيرا بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرا وبعضهم قليلا ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما قاساها على الجبهة في أمور كثيرة تخص منها بالذكر أمرا تعود إلى ذكره بالإسهاب قريبا . فإنا واقفا على جانب المصريين كما طازيين على مقاربتهم في أول الأمر وإنما واقفا عليه لعلنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواء ، فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فستنه لا يعد ظالما علينا لئلا اكتسبتنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برونه . ثم فرمنا أن نتعرف أن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبة الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع الجبهة .

اعجبنا التسوية التى توصلنا إليها نظرا إلى ما هى عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغول باشا ووقافه يتكفلون بأن يستعملوا تفويضهم لحل أهل مصر على قولهم ما بعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شبيهة على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما عصى لنا أن نطلبه منهم . ولم تكن نخشى منهم أن يبدلوا بفتح مساهم كما أننا نحن لا نعد أن نلهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا ، والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا إليها ونحن وإياهم مما من صميم قلوبهم ، لأنهم إن لم يخطوا ذلك ضيق الأمل في فهم التسوية حق الفهم مصر أو في استبدالها

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن

غادرت مصر في الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرتنا في طرق مختلفة وإيطاليا في لندن ثانية في أواسط أبريل لكافة تقريرا . وبعد الإبتداء به قليل جدا أمر لم يكن غير متظر تماما فوفقنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم من النقطه الكبرى التى فارقتنا القطر المصرى ونحن مرابطون فيها وتلك النقطه هى كما أرضنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أصحاب أهل الراى الوطنى بإزاء السياسة التى كان نيل إلى نصع الحكومة البريطانية باتباعها لحدث الآن ما يمكن أن يحوّل الشك من هذه النقطه وذلك باتصال اللجنة بظلول باشا رأسا .

فى أواخر أبريل زاد ملل باشا باريس وهو موضوع التجارة والاحترام من جميع مواطنيه ، وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة فنصعد زغول باشا من فوره وجعل يكلمه لى يجمع بينه وبين اللجنة. فسلمنا في أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر رضى زغول باشا وأعضاء الوفد أن يبدلوا من خطتهم الأولى وأن يتصلوا بالهيئة مباشرة . واتفق في الأسبوع الثالث من مايو أن المستر هرست (والآن المرسل) كان في باريس فبلغهم دعوة للاجتماع بالهيئة في لندن ولما أقرن زغول باشا أن لا حرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه الهامى عن الاستقلال المصرى وصل إلى لندن في ٧ يونيه وواقفه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

وبار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة كخطها فقرات كثيرة لاشتغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ، ولقد استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرى تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى : فعدد منها جرى في جلسات تنحصرها هيئة اللجنة للاجتماع بظلول باشا ووقافه بحضور عدلى باشا أيضا ، والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى بلان فرجة مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيناقشون فيها ويضبطونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور في الفقرات التى تقفل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواصل أراثنين من المصريين قائى فائدة كثيرة. ولا فائدة من الإسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فتقتصر على تبيان أوصافها العمومية .

ونجدى بذكر ما أنطهر بالدرور والارياح وهو أن اللغات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر حتى أنه لما كان الاختلاف فى الراى بيننا يبلغ غايته فإن الجدل كان يمرى بيننا بيزيد الصداقة ولا يضرنا الرب يوما في أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يحدوا خرجا من مثل كل الحمال ومصاعبها ولكنهم ، ونخص بالذكر زغول باشا نفسه منهم ، كانوا مقيدون بجهود الخلطة التى اعتطلوها لأنفسهم قبل ذلك بمدتهم كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن

"إن للذكورة المرسلة هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد مقر وأعضاء اللجنة المخصصة للشدة مصر، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى . وقد اشترك على باشا في تلك المفاوضات أيضا، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحتها كالمادة الثموية.

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبنية في هذه المذكرة إذا اقتضوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والتزجيب فيها وأنهم يستملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمادة الثموية المبنية في الساتين ٣ و ٤

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحذان قليلا على تأييد الخطة المقترحة هنا فليأتها لا يصادف نجاحا ما

الإيضاح : (متر)

مذكرة

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل ما يتبع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإخفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للفرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - أولا - تمهد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف ببريطانيا العظمى بوجوبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتتمتع مصر ببريطانيا العظمى الحقوق التي يلزم لعبايتها مصالحها الخاصة وتحكيمها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تحمل تلك الدول من الحقوق الموزعة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا - يتم بموجب هذه المعاهدة ضمها عاصمة بين بريطانيا العظمى ومصر تتمتع بامتيازاتها ببريطانيا العظمى أن تضمد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتمتع مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك أساس بسلامة أرضها تتقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا - تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى مستند من حكومتها تتمتع الحكومة المصرية بمصالحها إلى المثل البريطاني وتتمتع مصر بالأحقاق في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع

بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن البت أن نحذر هذه التسوية للشعب البريطاني ونقول له إنها حل القضية المصرية لأننا نعتقد أن الشعب البريطاني يرضى أن يعود في الشروط التي يقصد بها مصر إذا كانت يقنع بأن تلك الشروط قبل بالشكر وأنها تؤهل إلى تحسين العلاقات تحسنا دائما وإلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم وبين المصريين في المستقبل .

أما زغلول باشا ورفاقه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقصد أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لغرضهم من أن يتحكم كثيرون من أتباعهم في مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التمدل والتحويل في الشروط المتفق عليها وذلك بالأكثر في شكلها لكي يوصلوها أقرب إلى قبول الرأي العام المصرى فتسألهم لم يهدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضا مضطرون إلى مراعاة الرأي العام البريطاني كما أدرضا لم نلا فائقة من موافقتنا على كل ما يرومونه من أجل لإرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تقضى إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكانت قد بلغتنا والحالة هذه سدا لا مفر له .

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك أهمية التسوية التي تبذل اللجنة إلى تمجيدها والمنافع العظيمة التي تنجمها مصر منها فإذا أحسن الناس مقامهم كما يؤملون كان ذلك تركيلا لم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستمررت زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يصار بنفسه ورجب ثلاثة أو أربعة من رفاقه في السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الأعضاء المصريين ، لأنه يمكن إرسالهم أن يمتدوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا يتفردوا بذلك من حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بالرضا والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضا لأن المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكنت من سبر غور الرأي المصرى أكثر مما تمس لنا سبره فيما مضى وأن نقارن بين قوة المتدبرين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية عبارة جملة أشهر خصائص التسوية التي تمجيدها اللجنة وتشر بقبولها على الشرط المعلن أعفا . فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعي التي سعيها لإفراغ نتيجة مناقشتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الفرض منها تكون رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأي العام المصرى، فهذه المذكرة التي سميت اتفاق ملتر وزغلول ليست اتفاقا كما هو ظاهر عليها وإنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها . فذهبنا اللورد ملتر إلى ملتر باشا الذي كان وسيطا بين الفريقين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه وكان المفهوم أنهم يستملونها كما شاءوا في مناقشتهم العمومية وهي مؤرخة في ١٨ أغسطس وهذا نصها :

وفي حالة عدم استمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوافق الحالية غير ماس .

٥ - ترض هذه المعاملة على جمية تأسيسية ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال عا كلها التفصيلة وإنفاذ المراسم المعدلة لنظام المحاكم المختصة .

٦ - يهدل الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامي أحكاما تقضى بحل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية وتضفى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ - تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات بانفاقات تعدق بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم التفصيلة الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختصة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسه الهيئة التشريعية المصرية (ومن التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختصة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا - لا يسوغ الصل على التمييز الجحف برأيا أى دولة وافقت على إبطال عا كلها التفصيلة ويتج حؤلاء الرأيا في مصر بنفس المعاملة التي يتج بها الرأيا البريطانيون .

ثانيا - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبهم ولا يحق اختيارهم برأيا مصريين .

ثالثا - تمخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتج به القناصل الأجانب في إنجلترا .

رابعا - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التافد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلفراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي يتلها مساس من جراء إبطال المحاكم التفصيلة فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أكانت مفقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكم والاتفاقات المختصة بتسليم الحروب وذلك كله ريثما تعدق اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا - تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

سادسا - تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالكنسثيات الخ .

المخالفة أو توريد صويات لبريطانيا العظمى وتسهل كذلك بالامتداد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانيا - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتبين المعاهدة المكان الذي تسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستنبه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ولا يشتر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا لبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا - تبين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترضب في استشارته فيها .

رابعا - تبين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موعظا في وزارة الخفانية يتج بحق الاتصال بالوزير ويحجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيها له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العلم .

خامسا - نظرا لما في البية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة تمثيلها في مصر فتج أن يطبق على الأجانب أى قانون مصري يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتسهل بريطانيا العظمى من جانبها بالامتثال لهذا الحق لإحيث يكون مفعول القانون صحيحا بالأجانب .

صبغة أخرى لهذه الفقرة

نظرا لما في البية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة تمثيلها في مصر فتج أن يطبق على الأجانب أى قانون مصري يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتسهل بريطانيا العظمى من جانبها بالامتثال لهذا الحق لإبقاء القوانين التي تتضمن تميزا صحيحا بالأجانب في مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذات الامتيازات .

سادسا - نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ من المخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر بين المثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ومخول حق التقدم على جميع المثلين الآخرين .

سابعا - الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل الصل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد الصل بالمعاهدة وتسهل المعاهدة للماش أو التومض التي يمنحه للموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي .

هل يتشمن هذا البعد بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية في أيدي بريطانيا ؟

فهذه المسألة كما قد اخفنا فيها حل قرارنا قبل أن تناقش المصريين فيها، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين، وهذه المصالح كثيرة وصعدها أخذ في الإزدياد، فالتوسع نطاق التجارة والواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وبخصوصا في غرب أوروبا والعلاقات المديدة التي تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رحيمة فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم تقلت أمداء ذلك جدا عليهم . ولذلك رأينا من بدئ الأمر أن تعيين مصر ثنتين لها في الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذي كنا نقصده في الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الثنتين صفة فصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة في لندن بيننا وبين المصريين فزعنا رأينا في هذه النقطة بعد تردد وتغير فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية عن الثنتين المصريين يفسد فكرة الحافطة ويجعل أبناء وطنهم على رفض التسوية التي كنا نعرضها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيرون فيها يقولون لأننا أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه في جملتهم يريدون أن نعمل ببلادهم سياسيا في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى . وكانوا كلهم مختصين من الثانتين منصب وزير الخارجية المصري عند إعلاننا الحماية وتسليتنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المساعد السامي البريطاني ، وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دامة بين وزير مصر في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى بمخو مصر في البلدان الخارجية احتفادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون من هذا البعد أيضا بعد زوال السيادة الثنائية أن الثنتين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليطولوا فيها فيكون لهم الصفة السياسية التي تكون لمثل الدول الأجنبية في مصر .

فذلك لم يخافنا ريب في أن أعضاء الوفد المصري كانوا يبعرون عن رأي أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة . وكانوا يقولون لا نقول صريحا بأننا إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل لتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل وأما إذا أعتزنا بما لمصر أرضنا المصريين إرضاءا بمطامعتنا عزه فقيم فيسبل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين : لم آتتم تخافون ؟ فقد أعتزنا أن مصر مصالح كثيرة خاصة بها في البلدان الأجنبية يحسن المصريين رعايتها أكثر مما يحسنها غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الثنتين يسيون للاضناء بتلك المصالح الأهم لا يستطيعون أن يصلوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يتناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المصلحة التي تم الاتفاق على تخييرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الثنتين السياسيين الذين يقيمون مصر في الخارج يكون قليلا جدا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا

وتتمتع بالمعادلة أيضا على التغيرات اللازمة في صندوق الدين ومن إيجاد النصر الدولي من مجلس الصحة في الإسكندرية .

٩ - - التشريع الذي استلزمه الإضافات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يصل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضي باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ - - تخفى المراسيم المعلقة لنظام الحكم المخططة بتقوى هذه الحاكم كل الاختصاص الذي كان غزوا إلى الآن لهما كالتفصيل الأجنبية ويترك اختصاص الحاكم الأعلى غير محسوس .

١١ - - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تتبع بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتقدم الطلب الذي تقدمه مصر للمدخل عضوا في جمعية الأمم .

(ج) سياسة المذكرة

أولا - - تمثل مصر في البلاد الأجنبية

إن سياسة المذكرة التي مر ذكرها مطابقة لمجتهل النتائج التي توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التي أتبناها آخا ولكن نتيجة المناقشات التي دارت بيننا وبين زفول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أيدي منها . وأهم نقطة حملنا جميعهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة في المذكرة ظهورا عظيما وهي حق مصر في تعيين ممثلها في البلدان الأجنبية . فقد كنا نلوا رأي نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع غفلاء المصري يدركون عظم قيمة الضمان الذي يتلونه من محافة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت أسياهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن يظفر من بريطانيا العظمى أن تحمل على حافتها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كنا نتناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد مساعدة الحافطة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تمسه إذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ، ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتصلة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاما بيننا . وإنما قلنا إنما تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يرجح من البال سواء كان في هذه النقطة أرق في غيرها إنما لنا كما نضع المذكرة أن نكن نحرر مساعدة بل كما نعرب بعبارات مستندة عن الآراء والأفكار التي ذكر بالتفصيل وبجريد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يخاضونها وتتعد بد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الأخذ والمطامع التي كنن يجب أن تكون مصر حرة في اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى " إلا خلاف في أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب الحال وإنما كانت :

بالغرب ، ولم يأوئ أن بريطانيا العظمى تستنزم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصا كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لإدارة الأعمال الحربية بل وجها بهذا الحكم لأنه ثبت أن الاتفاق مع الجانبين ومقود بين البلدين بديل أن مصر تطع شيئا بلاما تأخذ فكا أن بريطانيا العظمى تتعهد في مساعدة المحافظة التي تتعدد بينها وبين مصر في قلاع من مصر فكلها مصر يجب عليها عدلا وإصافا أن تضل شيئا لمساعدة الإمبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة .

وأصبحت من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وفيها أيضا لم يتم المصريون بسد تلك القوة بقدر ما احتسبوا بصفتها فيقارنوا في مصر صانع عنهم ما دامت تتمتع بقوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا " جيش الاحتلال " ولا " قوة لحفظ النظام " في مصر إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يتصوروا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعتراهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الإمبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر في خطر ، بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لأن المحافظة على النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم .

ولكن يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد الحوا أن يكون مسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ولكن لم يكن في إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية في منطقة القنال " العالمة " يمكن أن يفي المشاكل بين بريطانيا العظمى والبول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التهمة الدولية ، إذ حيا القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما قد يعد نكرا لشرا الحيا . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل إن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيرا إذ مصر تقرب شيئا فشيئا من أن تصبح " مقدر ارتباط " كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الأسباب عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لتقول الجلود فيها وبعد ما تم التسليم بمبدأ وجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة مسكرها حتى يقرر القرار عليها من غيرها من التفصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المتوية .

ثالثا — المولفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز المولفون البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية ، وهذه المسألة عظيمة الشأن جدا من حيث انتظام الحكومة وسن سير أعمالها في مصر ، فنظام الإدارة الداخلية الحاصل برته بين المولفون البريطانيين منظمهم بصلهم وقدرتهم وقضى كثير من منهم زهرة العمر في مصر فإذا أبدع العنصر البريطاني عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وتزعزل بانيها ، بل إن التسرع في تخفيض عدده يثنى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويصل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرا

في بلدان قليلة ولا يسها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم أيضا . ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الوجبة ومع ذلك فالأمر واضح وقد قلناه ولم نكدناه على مسامعهم وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من حواصم أوربا ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب في مصر اتسع المجال للناسي يمكن أن تكون عواقيها وخيمة ، لأن قلة وجود أعمال لم يملأوا ضمن الدائرة السياسية قد يفرهم بتعدد حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يعمدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يثنى من حدوث أمر كهذا ، بل كان رأيهم أن المصريين يرضون ويسرون بالمركز الذي نالته مصر بمقدار المساعدة فيكونون آخر من يوافق على سداسي يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول في شؤون بلادهم بإلقاء الشراول بينهم وبين بريطانيا العظمى . وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدساتي هو أن المصريين يوافقون من صميم أنفسهم على مخالفة يتوقف فيها بنجاحهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هي الأدلة والبراهين التي حملنا على إعادة النظر في مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية مع عدنا تمام المراك قلنا لوفد صريحا أن أسألهما في هذا الأمر قد يلقى الرعب الملقق في دوائر الرأي العام البريطاني . ويثنى أنه ينع الشب البريطاني من قبول الاتفاق برته . وإذا بنينا حكما على ما شاعته من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضا عنه في دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى كلمة الحجج الراجحة هي في جانبها بلا مشاحة ، لأنه ما دام الجلاء والخلاف ضارين أطناهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل ممرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الأجنبية فالخيميات التي أنشئت لشر الدعوة ضد إنجلترا تشنها بجد واجتهاد منذ أعوام في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التي أوصضاها هنا كفيلا بذلك فإذا تمت لنا هذه النتيجة فإعطاء الصفة السياسية لمثل مصر في الخارج نافعنا لا غلالة لنا إذا بقي قوم من المصريين غير راضين بالمعاهدة وبقوا مصريين على إقامة الدعوة ضدنا كما هو المنظر اضطر المثلون الرحيمون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم ولهاهم عند حدم إذ لا يسع ممتدا مصر إلا الإعراض عن كل عمل يمله أبناء وطنه ضد خليفة مصر وذمه والقصور متو لا لا قصر في الواجب عليه ويعرض للزلزل من منصبه .

ثانيا — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التي يلقها رجال الوفد على مسألة " حائهم القومية " أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصلحة بريطانيا العظمى الحربية مصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تطع بريطانيا العظمى — متى كانت حليفها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدح ذلك بمزة نصفا أي أنها تطعها " مكانا مينا لأسلحتنا " أو " قنطرة أوكاز " في سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التي تربط الشرق

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي اعتادها منه وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا كفتا علما وأخلاقا للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادئ التقن ازداد إزدادافا عظيما في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلام إلى أدنام أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الإدارة عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضي تماما. ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتنازع بفناءه إذا أجد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده ، دفعة واحدة عنه .

فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بين ألم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذي لغواه أن تترك الحكومة المصرية المصفاة وشأنها منطقة الحرية في استبقاء من تبقى وفي إخراج من تخرج من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبجتها فيها بهوءه وأن خف عنا ذلك القلق كثيرا ، لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقنا له الحرية في ذلك. وحسنا تصور الحالة التي تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تصدم بلاء أعظم مستشاريا اختيارا وأكثرهم محلا لتسوية وتشتهد لنفور الجمهور منها نفورا شديدا وانقلابه عليها بعد انبعاث نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدا في بحر هذه المصائب والعن ثم يأت الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استعصامهم بل عليه أيضا أن يصب حساب عطف الأجانب وخوفهم فإن المالحات الأجنبية الكبيرة الفنية التي تتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليها حالا قومة واحدة لأنها كلها متواجدة عند من البريطانيين

إذا ما من مصرى عاقل يتجى يجد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبي لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يفتقدون - وهم مصيفون باعتمادهم - أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا وضربا في السنين الأخيرة ، وهم متصصون بهذا البؤدوه أو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أجنبي آخر وظيفة يمكن أن يبين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يطلعون إلى الزمان القتي يمين فيه رجال من أبناء وطنهم وفي وظائف الحكومة كلها أو جلها و يشعرون أن التقدم في هذه الجهة كان أبطا مما يجب ويوردون أن يصير أسرع ولكنتهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضع احترامهم وكثير ما هم ، وكذلك يابون أن يصحوا من استخدام فيهم من المضارعين لم في كفايتهم في حكومة بلادهم في المستقبل (١) .

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي اعتادها منه وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا كفتا علما وأخلاقا للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادئ التقن ازداد إزدادافا عظيما في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلام إلى أدنام أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الإدارة عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضي تماما. ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتنازع بفناءه إذا أجد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده ، دفعة واحدة عنه .

فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بين ألم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذي لغواه أن تترك الحكومة المصرية المصفاة وشأنها منطقة الحرية في استبقاء من تبقى وفي إخراج من تخرج من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبجتها فيها بهوءه وأن خف عنا ذلك القلق كثيرا ، لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقنا له الحرية في ذلك. وحسنا تصور الحالة التي تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تصدم بلاء أعظم مستشاريا اختيارا وأكثرهم محلا لتسوية وتشتهد لنفور الجمهور منها نفورا شديدا وانقلابه عليها بعد انبعاث نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدا في بحر هذه المصائب والعن ثم يأت الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استعصامهم بل عليه أيضا أن يصب حساب عطف الأجانب وخوفهم فإن المالحات الأجنبية الكبيرة الفنية التي تتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليها حالا قومة واحدة لأنها كلها متواجدة عند من البريطانيين

(١) بدنا بهذا كثيرا لتعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية فأعدنا لنا مصفحة الإحصاء كشيءا تين كثيرة توزع بين جميع الوظائف في ميزانية ١٩١٩ - ١٩٢٠ وعلينا من كل وزارة بما في توزيع الوظائف فيما ينسب بعضها إلى بعض في سن ١٩٠٩ - ١٩١٠ و ١٩١١ - ١٩١٢ و ١٩٢٠

أما كمصروف مصفحة الإحصاء فقد قسمت الوظائف فيما إلى وظائف ذات ماسح (داخل مينة المال) وظائف يسقود (كثراتات) ووظائف ماهاها فميرة وأثرى ماهاها برينة (وعطفه ظهورات) أما فالتين الأخرين فالمستخدون ٥ ٩٨٠ في المسألة فيما مصريون وقلق تكون المراتبة فيما غير زائدة .

وأما الوظائف ذات الماسح والوظائف ذات العقود فله تين من إتمام النظر إلى حالها تختلف عما تصدم ، لأنها إذا ضربنا مصفا من ماسب الوزراء البنية وموظفي المبروريات والماسح وجلس الوزراء وأبينة التتيرة وزارة الأوقاف - وطومونهاها كلها بيد المصريين وسدع ما عدا واحدة أوأثنين منها ، فالصريون يفتقدون ٨٦ في المسألة من الوظائف ويقبضون ٧١ في المسألة من الزوايا وأما البريطانيون فيفتقدون ٩ في المسألة من الوظائف ويقبضون ٩١ في المسألة من الزوايا وغير المصريين والبريطانيين يفتقدون ٨ في المسألة من الوظائف ويقبضون ١٠ في المسألة من الزوايا - وفي بعض الرسوم الإنسانية التي رعت ليان توزع على هذه الوظائف والوظائف على الزوايا الخففة فستكون الوظائف ذات درجات : الثلاث الأولى لها تخفض درجاتها من أذوابها ٧٩٩٠ جنيا مبريا في السنة وتسمى الوظائف الصغيرة - والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة وروايتها من ٨٠٠ جنيا مصري إلى ٢٩٩٩ جنيا مبريا في السنة .

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلث ما كان راتبها يتخلف من ٢٤٠ إلى ٤٩٩ جنيا مصرياً وبسط نصيبهم من الثلث قليلا في الوظائف التي تختلف رواتبها من ٥٠٠ جنيا إلى ٧٩٩ جنيا مصرياً والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فهي عرضة أنانصيب المصريين فيما لا يبلغ الرخ . ثم أن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد من ثلث الوظائف التي راتبها من ١٢٠٠ جنيا إلى ١٥٩٩ جنيا مصري ولكن ذلك راسع إلى دوائر الخافطة والداخلية حيث يمين المبرورين المصريين والعقائد المصرية . أما وزارات الماسح والمعارف والأشغال المصرية والوزارة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يشغلها المصريون منها ٣١١ مقابل ١٦٨ يفتقد البريطانيون ٢٠٠ غير رواتب كل منها أكثر من ٨٠٠ جنيا مصري من إن في هذه الوزارات وظائف كثيرة كثيرة تخفف سادف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها في الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيمرون ستورين من إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التقدير الحالية لتدريج وإعدادهم لفظ أفعال هذه الوظائف لكثيرة .

أما الجدول التي يشار إليها في توزيع الوظائف ذات الماسح والوظائف ذات العقود في سن ١٩٠٥ - ١٩١٠ و ١٩١١ - ١٩١٢ وألهاها تحريضة فقط لأن فيهاها في السجلات غير كامل ولكنها كثيرة لإدراك كيفية القلق بين المستندين برينة الإجابة فله زائد عدد المصفاة المصري في مجموع الوظائف من ٤٥٤ في المسألة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠٠ في المسألة سنة ١٩١٠ ولكن عدد في الوظائف الكبيرة تنقص من ١٧٧ في المسألة سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣١ في المسألة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف حينها من ٢٥٢ في المسألة سنة ١٩٠٩ إلى ٥٩٣ في المسألة من المبرع كماله .

إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الإنجليز والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتطلعون من الحيف عليهم . فيجب في كل معاهدة تقدر بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاوره رجال نيويون منهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون إذا أقالهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشا طيبا مناسباً لطول مدة خدمتهم . وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ، ولكن يلزم مراعاة لتغيير الأحوال أن يوضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يرضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرما وكذلك الذين قد يتركوا الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد بمعاولون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمتبادر الآن أنه إذا أراد موظف الاستغناء من الخدمة قبل بلوغ السن المئوية للإحالة على المعاش ينحصر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدد بعد تغيير شروط الخدمة تنجرا جوهريا بل يجب أن يترك الموظفين حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد فإذا أختار الترتك يامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إجازا .

رابعا — التحفظات لحماية الأجانب

تستحق المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضي بأن تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توظف فيها المصريين فيها وهما على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الخزانة وظيفته المخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيها على أساس الأجانب .^١ بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك^٢ ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذي أوجب استثناء هذين الأمرين ؟ فالجواب على ذلك أنه المسؤوليات المخصوصية التي تلقى على عاتق بريطانيا العظمى يقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب . فالأمران اللذان يهتمان الدول الأجنبية التي يتبع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهيم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضا في كل رموس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد وسلامة أرواح الأجانب وأملأهم . فلنضاهي هذين الأمرين لا تكلف الدول بكل تأكيد عن الإصلاح طلبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية وقد رخصت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فإذا كتفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يمهدها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتصل في ذلك عليها .

ومن المبادئ الأساسية التي تنبئ التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلتزم لضمان مصالح الأجانب في مصر ولحل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإعانة بأن حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبين تعيين الموظفين الكثيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة فجأة من تلقاء أنفسهم خوفا من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة، ولكن نستبعد جدا أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال : (أولا) لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الماني والسكة الحديد والجمارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستعمل عددا كبيرا من الإنجليز وغيرهم من الأوروبيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفين الأجانب لا يشعرون بأن تغير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة ولم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لأنهم يسألون أنفسهم قائلين : هل ترى يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استئصالنا لسلطتنا ؟ وهل يمكننا أن نستمرد على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة^٣ المحسوبة^٤ وترقية الذين يستحقون الترقية لا الذين نوصي بترقيتهم وأن نقيح في ذلك باستقارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبعي وقد يعمل بعضا من أولئك الموظفين على الاستغناء ولكن موظفين آخرين يريدون تفة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والأهوال في سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن ينطبق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تكدر للتفوس لم يبدوا نفورا ووجاعة ولم ياملوا بغير التجلة والإكرام ، أما الموظفون البريطانيون الذين يقفون في مصر اليوم لأنهم يكونون في بلاد أخضرت بالآثارات الأوروبية وتعدت أجرى على أساليب الحكم البريطاني ومتمثلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصري يزيل مانعا عظيما يحول الآن دون فهم البلاد ، وذلك أنه إذا لم يوقف استياء المصريين وتضردهم من جلب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤيدان إلى قطع كل تعاون حيي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الانخفاض بل النظام إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يميلون إلى مصر رغم أنها يصعبون فيها عمالا للسلود الأجنبي وتعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يبدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في معاناتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكتفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين في الإمارات والنهباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصيا بل إن أحسنهم محترمون ومحبوون أيضا عند شعب يترقب حالا بالكفاءة لأربابها ولا سيما إذا اقترنت بالطف والكلمة فإذا تأمل الإنجليز الموظفين في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأولوا ما من شيء يوجب السبلة ، فالمرجح أن كثيرين منهم يقفون في وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي إنشاء شركة حية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى يتجهوا في أنظمة الحكم الذاتي .

ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب فجأة وبسرعة أمرا غير متظر فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومونهم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، فهؤلاء يجب أن ياملوا بإعصاف وعطاء

السودان كما هو ظاهر من المذكرة فمما ولكن أدى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن نقول رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم تناقش فيه قط نحن ونظروا بأش وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يخطفان اختلافا عظيما في أسوأهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف من وجه البحث في الآخر.

إن السودان تخدم تخدمنا عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٩٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسبح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسة أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تخدم السودان وترقية على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا نترك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها مارا في السودان ونحن نأزمن أن نقتراح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية .

(الإمضاء : ملنر)

(السوان : حضرة صاحب المالى على باشا بك)

ويجب بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تضى باستقالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يرد تسوية المسألة المصرية عليها وتشير الوقت حية إلى الخطة الدائمة التى يروج لنا أنها أصغر من سواها لست حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فيقسم بين العرب والسودوق كل من هذين المجموعتين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاد بعضها بعضا كثيرا . أما حرب السودان فينتقلون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر ومجموع بينهم جماعة الذين والإسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجانب غير العربية من أهله، وهذه المؤثرات تطفل ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بسد ما فادت تذكو سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدته .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائما روابط واهية فإن الفاتحين المصريين اجتاحتها أساما من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدغمته فيها وجسته بضما منها بمعنى من المسمى وكان تصحها له في القرن الماضى تكة كبيرة على البلدين ما واثمى أمره فبنته المهدى التى

الأحرار التي تنفذ القوانين التى لها مساس بالأجانب وقد وصفت وظيفناها وصفا إجماليا في المذكرة وسجلت مدى اختصاصها تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدات لئلا نكتفينا هنا أيضا بالاتفاق مبدئيا وتركنا التفصيل للقواعد الآتية .

وهذا يصدق أيضا على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المتمد البريطاني في بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب، وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكي يمتصوا هذا الحق من أن يحمول إلى حق منع عام في التشريع المصرى وهذا ما لم تكن تزيده ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققا ، ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا بردها هنا من خواصها الفنية والاصلاحية على معنا ما يأتى :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كئيها التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسمى على رعايا الدول ذوات الامتيازات في بلادها بلامصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية للعالم المختلطة تنوب منهن أحيانا في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترى دائما إلى تقييد القيود التى تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضا هو جزء من المشروع الملقى في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة تلك القيود بالكلية . وهي مدامات لا غنى عن وجود من يكون له حق استعلاء . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تتمتع مصر على ما في المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى .

(د) السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة جدا جليا في الاتفاق الإنجليزى المصرى المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩^(١) وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان همدا من مناقشتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضاءه ولكن منا لفظا وسوء الفهم بمصر في أية مناقشتنا ومداها دفع الوفد ملنر الكاتب التالى إلى على باشا بكى لما أرسل إليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على

(١) إن هذا الاتفاق الذى وقع بين وزير الخارجية المصرية والورد كرومر نص على أنه "يتميز" بريطانيا العظمى "بمى الفتح" "أن مشترك في تصير السودان ودارته وترتيبه" . وقد أسقط لورد هذا المبدأ كدهوى سيادة تركيا على السودان وأخرجت البلاد نهائيا من دائرة التى يرمى عليها الامتيازات ، فلك نص في هذا الاتفاق على أن أعضاء العالم المختلطة "لا يبرى إلى أية جهة من جهات السودان أو يترتب بها" . واللائق فاصل الأجانب في البلاد بلا سلطة الحكومة البريطانية . أما اللجنة العسكرية والمهنية العليا فيجب بها إلى فحص "الحاكم العام" الذى يبين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديو مصر والى يكرت لشرواه قوة القانون .

الأمر ويكتفي بقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عشت لها باثنا عشر سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر .

والضرورة تقتضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن أن يخصص الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظرا لاسراع أجهانها واختلاف طباع أهلها وأغلاصهم فالحكومة البريطانية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائم اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع قضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويؤيد في كفاية رجالها وحسن إدارتها. والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليل العدد في جنوب السودان الذين يؤي بهم من مصر وهؤلاء لا يفيون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تحسن التعليم في السودان وزاد عدد الذين يصيرون كثر من أهلهم لتفقد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتهاء الكلي إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر ودخول نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطوع بأصهارهم إلى الاستعداد في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صفات المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربي في السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالتجارة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى الترقى المادي وفي رسمها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الإجحاف .

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السودان كبيرة جدا . نعم إن وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازما لإنجاح فتحها ولا ستباب السكون فيها ولتكاثر نبي الزنابان قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم إن تطبيق الحاكم العام على السودان والقائد العام لجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجيهة في الماضي ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائما وان ذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال أن الفرض الذي ترى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتفاع السودان ارتفاعا مستقلا ومصالح مصر المالية في ماء النيل . فلنصرح لا يتنازع فيه في الحصول على إيراد تلك مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء ينسب للعبارة الهندسية أن تأتي بها . فلذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا بأنزافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على

تثبيت السلطة المصرية رأسا على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من شهور سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك القتل أن تجرد عدة حملات انقضت عليها أموالا طائلة لتجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهديين بالجرافة واستلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ قضت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سني ١٨٩٦ - ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يسميه سلطان (وسابقا خديو) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترعاه وكل مديري المديرين وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتهتم السودان تهتما عجيبا ماديا وأديا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام ثلثا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متقدمة إلى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السلاطنة حكنا أن التنازع العظيم الذي نجمته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السريريند ونجبت حاكما عاما عليها بعد أعيد صفعة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فقبولة ومحبوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم ضيان على تلك البلاد إلا فيما قدر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين يمتازين أحدهما عن الآخر وادوارهما ما يكون على مناهجين مختلفين فلنصرح ذلك مصصلة عظيمة جدًا في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجودهم وكنائنها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان في أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يفلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنحها من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي مليون فدان وتصير قابلة للزراعة إذا حزن ماء النيل وزاد ما يرد منه لرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأسا من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت لإصلاح ماء أكثر لأجل تقدمها ، وقد يقضي ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيذا ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطنان التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن التحكم بيماء النيل وضبطها لرى مسألة باعظم مكان الأهمية والقضايا التي تنطوي تحت ذلك قضية كانت أو غير قضية صعبة ومعقدة جدا بحيث يقتضي في رأيها تعيين لجنة دأمة من خيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الأمر وهي مصر والسودان وأوجدنا لحل كل المسائل التي لها ساس بالتحكم بيماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالتساوي .

وتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما في المصلحة في النيل يضمن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتفاع حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويجب لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر

المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخفت عنهم الفلق المسحود منهم من هذا التليل . ورواينا أن هذا التصريح يقى بالفرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر .

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التي أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعمل باشا أيضا من لندن إلى باريس . ثم سافر في الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفي بك السيد وبعد الطيف المكاتب بك وعمل بك ماهر) إلى مصر طبقا لما تم الاتفاق عليه (وجهه ٢٣٦) لكي يحصلوا من مواطنهم على تأييد المشروع المبني في المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع فوات قليلة في تفصيلها فوبلت في مصر ببارات الرضا والاستحسان .

وحول ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا قرء فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الأمة وما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساعي التي بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعمل العالم كله مدعيا أنهم اكتسبوا شيئا كثيرا من الميل والطف في البلاد الأجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومطالبة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحياة وما جرى به ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصري ولندن والمناقشات التي جرت فيها وأعلن في الختام أن الاقتراحات التي نشأت من تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل منتخبين لذلك فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين مخطوط للفاوضة في عقد مباحدة على القاعدة المقترحة .

ونلوهذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحجة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة إعلان التسوية في بادئ الأمر ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الإسكندرية في ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الاتجاه والترحيب وأنشئ وصولهم الفخائل في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن " عفة البلاد كلها " بالوفد وعن ائمة السالبة على الجمهور . وظهر في ذلك الوقت دلائل القنود في الجذب والدفع اللذين احتوا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تابشير المصالحة في كل مكان .

صحیح أن الحزب الوطني وأكرمين من المتطرفين حلوا على التسوية المنوية حلة متكررة في أول الأمر وقال السائدون إن الاستقلال المنوي لمصر ليس استقلالاً حقيقياً واحتجوا خصوصا بعدم إدخال السودان في المشروع وقام في مقدمة المتراضين أربعة من إصرار البيت الخديوي القين وقبوا المنشور المذكور (وجهه ٢٣٦) فانتهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن أكرامهم لم يتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضييق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر . ولما رأى أولئك الأكرام أن تلك الاقتراحات وقعت وقبها حسنا عند الناس عموماً عكروا الأمر بأن نشروا كلاماً يصفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسي في مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في علمهم كامل الحرية مطلق الحركة . أما الخطة التي جرى عليها فكانت أنهم يحضرون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين المخلصين لقومهم لكي يهتموا بما يتناقشوا في التسوية المقترحة فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى في الأقاليم فترد على الرسل الأربعة قراوات الموافقة والانضمام إلى الصابئين بحيث لم يمتض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية عليا موجودة . ولكن أهم الشهادات القاطعة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية في اجتماع عقده لمباحدة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضواً فقد قرأوا خمسة وأربعين منهم بالمناقشة على الاقتراحات وامتنع اثنان عن إعطائه رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبوا يربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضواً من الواحد وأربعين عضواً الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينا كان هذا الاستحسان السام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيد القطعية بشأن هذه النقط . وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد مباحدة المحافظة .

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصري في لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر وواصلوا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا في أوروبا . وفي آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه مدني باشا إلى لندن واجتمع مبرمين مع اللجنة قص فيها الرسل الأربعة ما رأوه وشعروا في مصر . وجرى البحث في الحالة التي نجمت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التي جاءت مؤيدة للأخبار التي نشرتها الجرائد أن الرأي المصري قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان، وأن المساعي الكمية التي بذلت في أول الأمر لإزالة العارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يضلوا أن يصرحوا بأن أعضائنا حينئذ لموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التصفطات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصروا بأن يستندوا لكي يحصلوا على تعديل التسوية في قطع منها . وكان ما يربطون فيه من هذا التليل تضيق اختصاصات المستشار المال والموظف البريطاني وفؤارة الحفانية وإهمال الشرط الذي تضمنته البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المساعدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم في نظام الامتيازات، وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسمياً وأودوا تعطف أخرى أقل أهمية من ذلك فاضطع لنا أننا إذا أعدنا النظر بها سلم الأمور وانفتح آراء أعضاء اللجنة كلها على السري من هذا المتوال ضرب من البيت ولا سيما بما أوصحت لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائياً على كل حال . وإن كل ما يستأمله هو أن نجد الطريق للقواضات الرسمية التي تمردت فيها بعد إذا لقيت

الذين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أماسا كثيرين لم يشرروا روح الاتفاق بل لا يزالون مدعين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يربطون في ثبات هذه البلاد أو يتدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمامي الشعب المصري. وإنما بتقليد كل سوء الفهم وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلما تعملون على الاستطاعة عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التي نريها فيها كلها أشد الرغبة .

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما يحسن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساهمة في هذا السبيل تضعف جدا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئا من جهة التخفيضات المطلوبة ، وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وقد أعاد القول الأخير مرارا وكرو هذه الآراء في رسالة بعث بها إلى اللورد ملز .

وكانت هذه آخر مقابلاتها مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها . ولابد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائما على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا اختلفنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائي بل بقي كل فريق متشككا برأيه فقد استجينا أن شروط الاتفاق المنوي وقعت وفقا حسنا جدا في مصر سواء قبلت بمخففات أو بغير مخففات ، وأن أكثر أعضاء الوفد — إن لم يكونوا كلهم — كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنهم بالقبول التام أخيرا ، شديدي الرغبة في تحقيق ذلك .

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتريب وإلى طول تقريرنا الذي قضت به الضرورة مع بلدنا الجهد في حذف كل التفاصيل التي ليست بجمهورية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التي نشير باتباعها والمراحل التي قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

لما وصلنا إلى مصر وجدنا الفائق والاستياء مستوحذين عليها وكانت الفتنة قد لفت ولكن الميجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر بظهر العنف انطرد من فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنال من كل مكان " بالاستقلال التام " مبتدأ إلغاء الحماية التي كانوا يقولون إنها تتضمن إرادة الجنسية المصرية ، ولكي يؤخر أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستعملون برفض الحكومة البريطانية السباح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البوند الأربعة عشر التي أطلبها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووصلت أم أخرى شرقية بتقرر مصيرها والمصريون يحسبوننا دونهم فزاد ذلك في استيائهم واحتدمت الفتنة الدينية من جراء انكسار الأمل وما دام حول مستقبل الخلافة من الرب والشكوك .

فكرة عقد المائدة على المبادئ التي تناقشت فيها قبولا عند الرأي البريطاني والمصري . أما النقط التي قسمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين فحاولنا أن نبين من الآن ما يقو عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل ونخبر حاليه بهذه المفاوضات وقد يضطررنا كثيرا في نجاح سيرها أيضا .

وقد تلخص اللورد مقر رأى اللجنة في بيان ثلاثة في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي :

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر المختلين المصريين بجلاء الحالة وترك مجال التعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل .

ويظهر من الأخبار التي عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرا أنها تدل على أن هناك جهورا كبيرا يستحسن التسوية على القاعدة المبنية في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن في المذكرة تقعا يرغبون تعديلها وإنهم يرغبون أيضا في إضافة شروط جديدة قبلما يصدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط وإلى في غنى عن الأسباب في الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن .

والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير ثلثين المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . ومن كل حال لا يكون الاتفاق إذا قرر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين مستعدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كانت توقع ذلك دائما . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قلتموها على إثر زيارة بخصكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضا أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لموجر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة إلى توضيح وإثبات قبلما تحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سلمنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أي رأى في النقط الجديدة التي عرضتموها أخيرا مع أننا نتقده أنه يمكن الوصول إلى حل مرضي بل لا بد من الوصول إليه حيثما تعود المفاوضات القانونية .

والأمر الذي يهمني الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في آراء السام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأممنا . وأعظم من ذلك كله أن ندرس وتقرى بكل وسيلة ممكنة أوضاع الصداقة والفتنة المتبادلة التي ساعدت معادتنا هنا على إضعافها والتي يجب تصحيحها بين الفريقين إغاثتنا أن نفضي ساسينا إلى النهاية المطلوبة ، فإن ذلك كله أمر جدا من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يخص جهنة البلاد فالتا غلب أن نقرر اللجنة الذي نحن مهتدون بإيجاز بأسرع ما يمكن يؤدي إلى هذه النهاية ، وما يمال ذلك في الأهمية أن نتج مساهمكم في مصر نتيجة مثل ونحن نعترف لكم كما نرى عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن . ولكن من

بنقض عهوده ، عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه .

غير أن هناك مصاعب هائلة تقترض كل تغيير يقاضى تام ينقل كل السلطة إلى الجمهورية. وهناك مصاعب بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضا من حماية عدد كبير من الأجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها غريبا من مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيدا .

أما المصالح البريطانية الجهرية فهي أن المراسلات الإمبراطورية العظيمة التي تحتل الأراضي المصرية يجب ألا تتبدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتدائه أجنبي وأن تكون مهيورة في زمن الحرب وبالأغراض الضرورية في زمن السلم والألا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تنافس على التفوق فيها . وأخيرا ألا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية بصفتها بها . ولذلك فإن كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المراكز الخاصة التي للشعب البريطاني في مصر وتمكنا من إبقاء قوة داخل الأراضي المصرية لحاية مواصلاتنا الإمبراطورية وتنفذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية .

ثم إن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل التويد التي تشكو منها مصر الآن (انظر وجه ٢٢٣) فإن تمدد القضاء الناتج عنها والتسييلات التي تخولها للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنهارة من الحكم الأهلية كل ذلك مشاكلا تمنع حفظ القانون والنظام في حين أن إطفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الألبان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لأنه يستحيل عمليا فرض ضرائب على المصريين ومعنى الأجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زماما في المسألة مضطربة لتف تحقيق على بعض فروعها للمهمة كالنظم العمومي والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة وبواديها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منظمة وفي زمن الحرب بواسطة الأحكام العسكرية .

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه التويد وإذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هائلة الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالقفل . وتراعى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات خارج كل التجميع أن الحكومة المصرية تعرض لضغط تيارى فيه السلطات الأجنبية يمكن أن يشلها إذا لم يردعها بريطانيا العظمى . فبغير من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعطاء تنظيم الحكم المختلطة حتى تقوم مقام الحكم الوطني . فتستطير القضاء الجنائية التي تنافى بالأجانب كما في القضايا المدنية. ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهي لا تتوقع أن تخلص في جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فإن عددا كبيرا من الموظفين الرأسيين لشيرة أدخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال سدد لا يعرفون إلا البعير من النظام المتبع الذي حفظت به الرقابة البريطانية في عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . ثم إن عمل الإدارة في زمن الحرب خليف بالشكر الجليل ولكن الضرورة انضت إلى تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشيء . وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تحل من الشقة مما يغمرته شعب لم يكن ميله إليها شديدا . بلما انتهت الحرب كان كثير من الممالك القديمة قد زال وأقطع كل اتصال بالماضي ، وصارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة وكان التنصل الجزل الوكيل السياسي قد صاومتمدا ساميا وهو اتفاق العام أيضا . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الإدارة في هذه الأحوال مضطربة أن تقوم بأعمالها رغما من مقاومة تكاد تكون مامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي .

وقد استعجنا حل وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متجا قبل الحرب ، ولا بإصلاح إداري محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة . ولكن المصالح التي تار على السياسة " زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتسان بها المصالح البريطانية فإن كلمة " الحماية " صارت عنوان الاستياء في أفهام المصريين ، وأصرروا على أن معناها هو المعنى الذي فهموا لها فساد الجدل في هذا الموضوع ضرا من البعث وأنصح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تحظى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد انفتحت كلتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية معقدة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرجون بمساعدة تحالف تعدد بين الفريقين بخيارهما تحزب استقلال مصر وتبيل بريطانيا العظمى كل التاميات والضمانات التي تزد من الحماية بالمعنى الذي تفهمها به نحن ، والمصر أكثر علنا بعد ذلك في فحص هذا الأمر الذي حسبهنا محتملا . وكان فرضنا دائما أن نجد قاعدة مخالفة توضع فوق كل المهادلات في الألفاظ والبيارات وتكون الحق الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد . فقد عينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كأمة تحت سيادة سلطان تركيا . ولا ألتينا السيادة التركية فضلا بعد إتمام النظر أن تلقى حافضا لمصر من أن نضمها أو نبطلها جزاء من الإمبراطورية البريطانية . وقد جندنا وعدنا دائما بإعطاء مصر الحكم الذاتي ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن إطفائها وقد يحد على ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرها العلني لا يهتمونا

من الجلاء والحقد وضعت الدعوة السيفة التي كانت غالبة إلى عهد قرب وماتت البلاد إلى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لإحراز علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تخبر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهريّة . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلا نه يجد مصالحها تحديدا واضحا وبقرا في معاهدة يقبلها المصريون فلا يتنازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلا نه يذللها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها . فصبغت الحكومة بجلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لقد معاهدة على المبادئ التي جندناها ، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا وزعم في الختام أن نسطر شركا لسكريز الجثة ونعرب عن تقديرنا لخدماتها التي لا تنحى حق فخرها . فإن المستر ا. ب. لويد أولها اعترافا لخدمة الحكومة بعد خيرة ستين مدينة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع الجثة في عملها بقليل ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسها عليه ورضى أن يصحبها إلى مصر ويكون سكرتيرا الأول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الأمر أن واجبات أخرى لاسمح بإبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنجلترا وقد استغفنا منه فرائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمرته التامة بالبلاد وأهلها وبجعب دوائر الحكومة ، ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا .

ولما تزما المستر لويد في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا. م. ب. انجرام من موظفي وزارة الخارجية البريطانية وكان قد صحبا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خاصي للورد مائر وكانت واجبات وظيفته في الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وفيرة متقدة ومقدرة وكفائة ، ونحن مدينون له ديننا كبيرا على مساعدته في الإعضادات :

ملنر

ونرل رود

أوين توماس

مسجل ج . ب . هورست

ج . ا . سبنلر

٩ ديسمبر ١٩٢٠

أن نؤكد لم أن مصر تتيق قادرة على إغناء ما عليها من الديون وإن أرواح الأجانب وأموالهم في أمان ولتلك وجهها اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكنها من إعطاء التأكيد اللازم . ولكن يحصل هذا الفرض ينبغي أن يكون في المعاهدة بند يجزّل لبريطانيا العظمى حق التدخل في التشريع الذي يتناول الأجانب ويمنحها أيضا قسما من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر في المصالح الأجنبية .

وإذا استكننا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب فإننا نرى أن تماد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا أي حكومة مصرية للعصرين ، ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التي تمت في الأربعين سنة الماضية لثقلنا على الاحتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرخاء . ولا شيء يحتمل أن يؤدي إلى القتل مثل أن نقيّد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موبص شر وقشوه مبدأ الاستقلال المصري وتوجد الرسة في صدق نيّاتنا ونضد طينا غرضنا الأصل وهو إعادة الثقة المتبادلة والموازاة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول إخفاء اعتقادنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستفتاء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية . ولكن المصريون يعلمون ذلك وحيث أيقنوا أن المسؤولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستفتاء مما لا يستفي عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . وما يزيدهم إبطاء في ذلك عليهم أنهم إذا فشلوا في أمر لم يعد يمكنهم أن يحتاجوا بأن فشلهم كان لانقراضهم بأمر البريطانيين ، ولعلهم وزعمهم أن الأعمال الحسنة التي يعملها الموظفون البريطانيون في الحكومة يعود النفع بها إلى أولئك الوزراء المغلاء الذين أيقنهم في وظائفهم . وعندنا أن الجمل كله تتغير تغيرا تاما متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون إليه لا لأن يحولوا في سيدهم لكي لا يثأروا . وقد وضعنا الاحتقاد فيما بعد الذي اخترعناه بأنفسنا في الأخذ والبطاء بيننا وبين المصريين المبتلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فإنهم لما وثقوا بخلص نيّتنا أظهرنا حسن استئذانهم حالا لقد رأينا قدره ولا تعترف بمصالح بريطانيا العظمى في مصر بما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية في البلاد وعدم امتناعتهم عن مساعدتها لم حل حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف من عنتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتخدد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقاط التسوية التي طوفنا على استنباطها ، فلا ريب عندنا في أنهم موافقون بأكملهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة في حل أهل وطنهم على قبولها . والظاهر لنا أن الرأى العام صعبه إلى هذه المعاملة . وقد قل ما كان

ملحق رقم ٤

المفاوضات الرسمية

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية سنة ١٩٢١

محاضر الجلسات

ملحق رقم ٤

المفاوضات الرسمية

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية لسنة ١٩٢١

مقدمة

بعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، قام المصريون يطالبون باستقلال بلادهم وألقوا وقد انتدفع من حقوقهم أمام مؤتمر الصلح بباريس ، فلما حيل بين ذلك الوفد وبين الرحلة إلى الخارج واعتقل بعض أعضائه وقعت في مصر الحوادث المروعة فأجيز له السفر . وبينما كان ذلك الوفد في باريس ألقت الوزارة الإنجليزية بلحة برأسها للوفد مندوحة عن إتيانها في " تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد ومن شكل القانون النظام الذي يمد تحت الحماية خير دستور لثيقة أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعاً دائم التعمق والفرق وحماية للمصالح الأجنبية " . ثم كان ما كان من مقاطعة المصريين لتلك اللجنة ومردتها إلى لندن ودعوتها الوفد المصري للباحثة في المسألة المصرية . وقد أفضت هذه المباحثات إلى وضع مشروع نشرته اللجنة في مصر ولوندره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وفي شهر سبتمبر من ذلك العام أرسل الوفد المصري إلى مصر أربعة من أعضاءه ليستشيروا الهيئات المختلفة ويستشيروا بأرائها في ذلك المشروع وعادوا بعد الاستشارة يحملون إلى الوفد تحفظات تلك الهيئات . فلما حادث الوفد بلحة اللورد ملر في تلك التحفظات أحالت اللجنة أمر المناقشة فيها إلى المفاوضات الرسمية بين الأمتين واشترط الوفد قبولها قبل الدخول في تلك المفاوضات وبذلك وقعت تلك المباحثات . ثم نشرت اللجنة بعد ذلك تقريرها المعروف . وحل أثر نشر ذلك التقرير ألغيت الحكومة الإنجليزية عظمة سلطان مصر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢١ قرارها الذي تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين فدعا عظمة السلطان معالي عدلي يكن باشا إلى تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها حالة البلاد فألفها في السابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسي . ثم أخذ في تشكيل الوفد تحت رئاسته وحرص الأمر على عظمة السلطان في ١٨ مايو سنة ١٩٢١ مستنداً مهمة ذلك الوفد . وفي ١٩ مايو صدر الأمر الكريم بالموافقة على ذلك التشكيل كما صدر بعد ذلك قرار من مجلس الوزراء بأسماء المستشارين الفتيين وموظفي السكرتارية .

أجبر الوفد من ميناء إسكندرية في اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢١ فوصل إلى لوندرة في الحادى عشر من ذلك الشهر وبدأت بالمفاوضات من اليوم التالى لوصول الوفد . وقد عقد أربعة وعشرون اجتماعاً حضر الوفد بأكثر خمسة منها . أما باقي الجلسات فكان يحضرها رئيس الوفد وحده أو مع أحد زملائه ، وتولى معالي إسماعيل صدق باشا بمقره مفاوضة وزارة التجارة ووزارة المالية في بعض الشؤون التي أثارها هاتان الوزارتان .

امتدت المفاوضات إلى ٢٦ أغسطس، ثم تلا ذلك فصل إجازة البرلمان، فأوقفت المفاوضات في هذه الفترة واستؤنفت في نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، على أن لم يقعد بعد العودة من الإجازة إلا بضع جلسات .

بعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الإنجليزية مشروعا إلى الوفد في العاشر من شهر نوفمبر. فرد عليها الوفد معلنا أن هذا المشروع لا يترك علا للأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق آماني مصر القومية ، فأقطعت بذلك المفاوضات . ثم قابل رئيس الوفد مع اللورد كيرزن للمرة الأخيرة في ١٩ نوفمبر ، وفي اليوم التالي برح الوفد مدينة لوندرة فوصل إلى مصر في ٦ ديسمبر .

وفي هذه الأثناء أرسلت الحكومة البريطانية إلى عظمة السلطان مشروع الاتفاق ومعه مذكرة تفسيرية يساند خطتها في المفاوضات وصرأى سياستها في مصر ، وقد نشر جميع ذلك في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وفي ٨ ديسمبر قدم الوفد إلى عظمة السلطان تقريرا عن مهمته ووقع دولة مدلى باشا إلى عطته في اليوم نفسه استقالة الوزارة ولكنها لم تقبل إلا في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١

وقد جمعت في هذا الكتاب الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه المفاوضات منذ إعلان قرار الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ إلى تاريخ قبول استقالة وزارة مدلى باشا وضمن أيضا محاضر الجلسات التي حرمها الوفد الرسمى المصرى عن المفاوضات التي جرت بينه وبين المفاوضين البريطانيين .

أما المذكرات التي تبادلها الوفد ووزارة الخارجية البريطانية في لوندرة فقد جمعت في كتاب آخر

السكرتير العام للوفد الرسمى

عبد الحميد بدوى

قرار الحكومة البريطانية

دلو الحماية

القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان إسراى عاهدين

يا صاحب العظمة

لم أتمكن من إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذى أبدىتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملتر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

وإذنى الآن أنب أبلغ عظمتكم بقرار حكومتى . وإذنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم وبمبدأ المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالة فيها يختص بالاتفاق المتوى عقده .

وإذنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية .

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

"إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملتر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون ملاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالة لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملتر ، فلما ترغبت فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبطال الحماية بملاقة تضمن المصالح المخصوصة التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى " .

وإذنى أعظم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق ما

ألبنى

أمر كريم نمرة ٢٣ بتكليف عدل يكن باشا تاليف الوزارة

عزيزى عدل يكن باشا

لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة بقرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلناء الحماية وتميين وفد رسمى من جانبنا للتفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين . وإننا لننتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمان القومية .

وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهد فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس ودرائتنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لهذهة لائقكم .

وأصدرنا أمرا هذا لعلكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم بالتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة ومرض مشروعه بجانبنا لصدور مرسومنا المالى به .
وإلى أضرع إلى الله عز وجل بأن يحصل التوفيق رائدنا فيما يسود عمل بلادنا وروما يانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوله ما

٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

جواب حضرة صاحب النولة عدلى يكن باشا إلى عظمة السلطان

يا صاحب العظمة

أنتهـم لعظمتكم يميز الشكر على ما أوليتونى من الثقة العالية إذ تفضيتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة .

لقد كان لى من جليل حواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .

لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء اللذين تتألف منهم هيئة الوزراء وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه :

حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

صيد الخلقى ثروت باشا وزير الداخلية ؛

إسماعيل صلق باشا وزير المالية ؛

أحمد زبور باشا وزير المواصلات ؛

جعفرولى باشا وزير المعارف العمومية ؛

أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف ؛

عبد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والبحرية ؛

نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة ؛

صيد الفتاح يحيى باشا وزير الحفانية .

إن الوزارة ستجمل نصب عينيها فى المهمة السياسية الى مستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يحيل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وتدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

ومما يوجب الإلتياح أن تصریح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلثاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن اعتماد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى

انفاق حقق للاماني الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان المحتلين لها في الجمعية الوطنية القول الفصل في هذا الانفاق .

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وسعاطد الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق محيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

وفي هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرز الإسراع في الرجوع إلى النظام العادي وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمكم من رفع الأحكام العسكرية وإنشاء الرقابة في القريب العاجل ، وأنا نتمنى على حكمة الأمة في تسهيل هذا العمل الذي يحقق نجاحه أمن أمان الوزارة .

وإننا لنندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا لنسلكا باشتراك الأمة في وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام الثباتي الجديد ، على أننا نأيد عظمكم لنا سعي بإدارة أمور البلاد ونفشط بها في خير الطرق وأصلحها للحفاظ على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم .

هنا ، وإن الوزارة لعل يقين من أن هذا المتهاج يوافق المقاصد التي ما زالت عظمكم تصبو إليها لتغيرها بإحدا ، وهي مع ما تشعربه من صعب المسؤولية المتقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود ، معترفة بسطف وتضيق عظمكم ومعتمدة على قوة البلاد .

وإلى لعظمكم العبد الخاضع المطيع والخدام المخلص الأمين ما

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

عبدللى يكن

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ء

وبعد الاطلاع على أمرة الأمر الكريم الصادر في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) ء

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ء

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

مفتي حسين رشدي باشا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء ء

وعبد الحاق ثروت باشا وزيرا للداخلية ء

ولإسماعيل صدق باشا وزيرا للالية ء

وأحمد زيود باشا وزيرا للأصلاط ء

وجعفرولى باشا وزيرا للمعارف العمومية ء

وأحمد مدحت يكن باشا وزيرا للأوقاف ء

ومحمد شفيق باشا وزيرا للأشغال العمومية والحرية والبحرية ء

ونجيب بطرس غالى باشا وزيرا للزراعة ء

وعبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للمقانية .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ما

مدر برأى ما بين في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

قواد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

عطلى يكن

كتاب حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الوزراء إلى عظمة السلطان بعرض أسماء أعضاء الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

تفضلت عظمتكم فعهدت الى أن أعرض على مقامها السامى أسماء أعضاء الوفد الذى يتولى
المفاوضة برئاسة للوصول إلى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك إجابة للدعوة المرسلة
من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى إلى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضى .

وفد يتعين على الآن أن أقدم بين يدى عظمتكم بيان الأغراض التى سيستلزمها المفاوضات
في القيام بمهمتهم .

ولقد سبق لى أن أبجلت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بمعرضه على عظمتكم عند
تشكيل الوزارة إذ قلت فيه : ^{٣٥} " إن الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم
بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يصلح محلا
للسك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تنوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته
إرادة الأمة " .

ذلك كانت فى جلستها مرأى الوزارة من ذلك العهد ، وإنى ستأخذ عظمتكم اليوم فى تفصيلها
زيادة فى تنوير المبادئ التى ستوخاها فى سماء السياسى .

فسيكون الفرض الرئيسى للمفاوضين المصريين وأول مهمهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة
مستقلة فى الداخل وفى الخارج وإنهاء الحماية إلقاء صريحاً لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى
وحدها بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً .

أما ما يتعلق بمذكرة لجنة مؤتمر المؤرخة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فيجرحس المفاوضات على
تحقيق تحفظات الأمة بشأنها .

على أنه لما كان من المقرر عدداً أننا ستعالج المناقشة فى الشؤون المصرية غير مقيد ولا مرتبطتين
بتلك المذكرة فيستعمل على أن تضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات
الطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير متنافية لاستقلال بلادنا الخ .

ولقد نيتنا أن المبادئ التي أشرت إليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى ، غير أنه للأسف قد استحال الحصول على اشتراكه مما تحقيقا للرغبة التي أعلنتها الوزارة في برنامجها ، وكل ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى .

على أن الواقع أيضا أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا إلى اختلاف منها ، بل إلى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما يتنافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت هي ترى إلى تحقيق لإرادة الأمة .

هذا ، وإنى أتشرف بأن أعرض لتعديدي عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤازرتى في العمل :

حضرة صاحب المعلقة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المالى إسماعيل صدق باشا وزير المالية ؛

حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛

حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المالى يوسف سليمان باشا وزير سابق .

وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

وما أن التناول الفصل في نتيجة المفاوضات سيكون للأمة بمثلة في جمعية وطنية ، فإن الوزارة ، تحقيقا لبرنامجها ، ستبقى — مستعينة بخير الإخصائيين — يبحث وتضخيم مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يمرض عليها إذا ونفت المفاوضات بمون الله عز وجل إلى تحقيق أمانى البلاد .

وإنى لعظمتكم البعد الخاضع المطيع والخادم الخالص الأمين مـ

على يكن

القاهرة في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ مايو سنة ١٩٢١) .

أمر كريم نمرة ٤٦

بتشكيل الوفد المصرى الرسمى

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء
اطلعنا على كتاب دولكم المتضمن لاسماء أعضاء الوفد الذين اختتم دولكم استلامهم لموازنتكم
فى المناقشة مع بريطانيا العظمى وليان مهمتهم .
وبناء عليه قد أصدرنا أمراً هذا بتشكيل الوفد الرسمى برئاسة دولكم وعضوية :
حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛
حضرة صاحب المحالى إسماعيل صدق باشا وزير المالية ؛
حضرة صاحب المحالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والبحرية ؛
حضرة صاحب المحالى أحمد طلعت باشا من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛
حضرة صاحب المحالى يوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .
وإلى أعلاكم الثقة بمحكمة دولكم وحسن مقدراتكم وإخلاصكم فى خدمة البلاد وبأنكم ستقومون
جميعاً فى مهمتكم بما تراه إليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة ويتفق مع أمانتنا الشريفة القومية .
والمسؤول من المولى عز وجل أن يذكركم بروح من عنده وأن يوفقكم ولإنا للعمل بما يكفل
لوطننا السعيد أرفع مراتب الصغر والمجد إنه التقدير الحكيم ما

فؤاد

فى ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بشأن تعيين المستشارين الفنيين للوفد وموظفي السكرتارية

تفضل عظمة مولانا السلطان فأصدر أمره الكريم بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) بمرور ٤٦ بتشكيل الوفد الرسمي الموكلف للتفاوضة مع بريطانيا العظمى .

وقد ذكر في الكتاب المرفوع منا لخدمة مولانا السلطان متضمنا برنامج الوفد أن مجلس الوزراء سيجرى تعيين المستشارين الفنيين وموظفي السكرتارية الذين يوافقون الوفد .

فبناء على ذلك أتشرف بأن أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفي السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم .

وهذه هي الأسماء :

المستشارون الفنيون

إبراهيم وجيه بيك	يوسف أصلان قطاوى باشا
عبد الحميد مصطفى بيك	محمد أبو الفتوح باشا
توفيق دوس بيك	يوسف نحاس بيك
أحمد أمين أفندى	إلياس حوض بيك
محمود فايد بيك	اللواء محمود مزى باشا
عبد الحميد سليمان بيك	القائمقام محمد يوسف بيك
عبد الحميد عمر بيك	عبد الحميد بدوى بيك (سكرتير عام)

موظفو السكرتارية

محمد شريف صبرى أفندى	محمد خطاب أفندى
إبراهيم نهى بيك	حامد الملايل بك
أحمد فريد أفندى	أحمد محمد حسين أفندى
أحمد كامل أفندى	حياس سيد أحمد أفندى
إبراهيم دسوقي أبانلة أفندى	عبد القوى أحمد أفندى
حسن نصيف أفندى	

رئيس مجلس الوزراء

على يكن

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ على هذه المذكرة .

محضر الجلسة الأولى

بين حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى

وبين اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية

في يوم الثلاثاء ١٢ يولية سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

انضمت الجلسة السابعة ونصف بعد الظهر بوزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — (بدأ الحديث بالترحيب بالوفد الرسمى بالأصالة من نفسه وبالنيابة عن الحكومة الإنجليزية) : أرجو أن نوفق إلى الوصول إلى حل مرض ، وإن لم تكن المسألة المصرية تحل من الصموية . وقد كان المظنون بعد عودة سعد باشا زفول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى الذى يوكل إليه المفاوضة مع بريطانيا العظمى في جزأ اتحاد واتفاق لا في جزأ اشتقاق وانقسام — إلى لا أعرف سعد باشا زفول ، ولكن يظهر لى أنه على شىء من الفروء ، ولست أريد أن أمرض للأسباب التى أدت إلى هذا الانقسام ، غير أنى أتحيل أنه سيجعل مهمتك شاقة ، إذ بينا تفاوضونا هنا يجب أن لا فوتكم ما يجرى في بلدكم . ثم إن مهمتنا من جهة أخرى لا تخلو أيضا من الصموية إذ أن تقرير اللورد ماز فوول من بعض الناس هنا بالبعشة . إن الحكومة الإنجليزية لم تحل قرارها بشأنه ، وكل ما أعلته في هذا الصدد هو الرسالة التى ألفت إلى عظمة السلطان بواسطة المارشال اللبني . وعلى أى حل فإن الفرض هو أن نصل بالرغم من هذه الصموبات إلى حل يرضى البلدين ، وقد حرصت أن يكون لى معك مقابلة أولى لأعرف إن كنت تريد أن تقضى إلى بشىء ، وإنى أرحب أن نبدأ حديثنا في المسألة المصرية بلا مهل أو إبطاء . والمفهوم طبعاً أن لكليتنا أن يتكلم بكل حرية وسيعم حيناً أنك تطلبون مطالب لا يسعني قبولها ، وإنى أطلب مطالب لا يسعكم قبولها أيضاً ، فلتدفع فداء ذلك بشىء من الصبر والأناة ورضية التفاهم والاتفاق ، إذ ليس ما يمت على القول بأنه إذا تار بيننا خلاف سوف لا نستطيع أن نتفاهم وتتفق بشأنه . وأرجو أن تنق المفاوضات مكتومة عن الجمهور ، وأن يجنب تبليغ إخبارها للصحف كما نجبتنا ذلك بالنسبة للسلطات مؤتمراً بمثل الأملاك المستقلة .

عدلى باشا — (بعد أن شكر اللورد كيرزن) : لى سعيد أن أرى التفاهم على أمور خارجية إنجلترا قد أدرك الصموبات التى تكتنف الوفد الرسمى وألى تضطرد أن ينظر إلى ماوراءه ، وأرجو أن تراعى هذه الصموبات في المناقشات الآتية . على أن الواقع في آخر الخلاف السائد في مصر أنه لا يرجع إلا إلى مسألة اختصاص وليس هناك إلا رأى واحد وإذا استثنينا الحزب الوطنى ، الذى لا يقبله إلا فئة صغيرة والذى لا ينبغي انخراط مع أحد ، فإن إجماع المصريين تقريباً واقع على الرغبة في المفاوضة للحصول على استقلالهم وعلى إنشاء الحماية فيما تملك ، وقد سبق لهكومة الإنجليز أن صرحت بواسطة المارشال اللبني باستبدالها لإنشاء الحماية . كما أن لجنة اللورد بلفور اقترحت أن يستوف مصر استقلالها ، فيصح

إنّ أن نعتبر أن ثابتنا من الوصول إلى التفاهم ميسورة من حيث المبدأ . أما ما يتعلق بمقترحات اللورد مقرر ، فإنه إذا كانت الحكومة الإنجليزية لم تبد رأيا بشأنها ، فإن مصر أبدت عنها بعض الصعوبات وتقتصر وجهة النظر المصرية في أن الضمانات التي تطلب من مصر لا يتسنى قبولها إلا إذا كانت غير منافية لبداً الاستقلال .

اللورد كيرزن - إن الموقف هو في الواقع كما شرحتموه ، وجبذا لو أوقفتموني على الصعوبات المصرية ، وسأحيطكم علما بإرائي . وإذا كان مجلس المظلكات قد لحص المسألة المصرية ، فسأحيط الوفد أيضا علما بما أبداه من الآراء ، وسأعمل كل ما في مقدوري لأحضر كل المناقشات معكم ، ولكني أرجو أن يسمح لي الوفد ، نظرا لمشاغلي العديدة ، أن أتجنب عن أحيانا في غير المسائل الأساسية بعض كبار موظفي وزارة الخارجية الاختصاصيين .

(ثم ختم حديثه بالسؤال الآتي " لكم برنامج طبا ؟ " . فأجابته على إياها : " برنامجنا ينحصر في أن مصر تريد استقلالها وإنهاء الحماية . أما الضمانات فهي أمر بينكم ، ونحن مستعدون للنقطة فيها على هذا الأساس " .

وعلى هذا انتهى الحديث .

محضر الجلسة الثانية

بين الوفد الرسمي المصري وبين اللورد كيرزن ومساعديه

في يوم الأربعاء ١٣ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٣ بعد الظهر بوزارة الخارجية بعد أن قدم دولة عدلى باشا أعضاء الوفد الرسمي المصري .

اللورد كيرزن - (افتتح الجلسة بتوجيه التحية والترحيب باسم وزارته واسم الحكومة البريطانية للوفد الرسمي مشيراً إلى إيمانه له وإجلاله لشأنه إذ أن كل رأسه رئيس الوزارة وأن أعضائه رئيس وزارة سابق ووزراء حاليون وسابقون) - لست في حاجة لأن أذكركم بموادت السنتين الماضيتين فقد كان ماتمرفونه من الفتن والحياج وما ترتب عليها من إرسال لجنة لتحقيق أسباب تلك الحوادث والتصح للحكومة الإنجليزية بما ترى اتخاذه من التدابير بشأن نظام مصر المستقبل . وقد اختير لرئاسة اللجنة اللورد ملنوهو أكثر الرجال العموميين معرفة بالمسألة المصرية ، واختير أعضاؤها من المشتغلين بالمسائل العامة .

ولم يكن عمل اللجنة حينها فقد تقيت صعوبات كثيرة ولكنها جمعت مطلوبات مفيدة وكانت لها علاقات مهمة . وبعد عودتها إلى لوندرة جرت لها أحاديث مع زغلول باشا وممكا (مخاطب الرئيس وروشى باشا) وكانت ثمرة هذه المحادثات المشروع الذى نشر في مصر ولوندرة ، ثم أرسل مصر مندوبون لانتشاره المصريين في شأن ذلك المشروع وظهر بعد ذلك تقرير اللورد ملنوهو موضع نظر الحكومة البريطانية . ولم ترتبط بشئ منه وكل ما ارتبطنا به هو القرار الذى أعلن على يد المارشال ألبي وبلى إلى عظمة السلطان (وقرأ نص ذلك القرار) وقد بين خطته هذا الوفد للمفاوضة ، فهذا الوفد وفد مصرى مسؤول وهو فوق ذلك يمثل الطبقات المسفولة في القطر المصرى .

فترون أن ليس أحد من الطرفين مقبلاً بشئ وأننا أحرار في مناقشة المسائل المختلفة واحدة بعد أخرى للوصول إلى الحل المعروض في القرار الذى سبقت الإشارة إليه .

وإني هنا بصفتي نائب الحكومة الإنجليزية مستعد أن أسمع أى شئ تريدون أن تبدوه ثم أدين لكم بعد ذلك وجهه نظر الحكومة الإنجليزية ، وسنرى إلى أى حد يمكننا أن نصل إلى حل مرض ، على أن المهمة شاقة ، ويجب أن نتنزع فيها بالصبر والأناة . ولا يجوز لكم أننا لانتكون متفقين على كل المسائل بادئ الرأي ، ونريد أن نرى إذا كان يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التى تمرض لنا .

وقد تناقشت مع دولة عدلى باشا في إجراءات المفاوضة وأرى أن تتكلموا بالفرنسية لأننا فهمها حق الفهم ولكن أفضل أن أتكل باللغة الإنجليزية لأن المستحسن في مسألة دقيقة كهذه ألا يسلم الإنسان نفسه إلا لفته بقدر الإسكان .

(ثم طلب إلى عدلى باشا أن يتكلم ويشرح ماعنده في الموضوع) .

عدلى باشا - (بعد شكره على عبارات التحية والترحيب التى وجهها إلى الوفد وعمل الروح التى افتتح بها المناقشة) : أما من جهتنا فنحن راغبون حقيقة في اتفاق يرضحنا للصعوبات التى شرحتموها

ويعني نعتقد أن المناقشة التي يكون ولكنها من الجانبين هذه الروح تكون مناقشة مفيدة . ولاعمل لأن أشرح الآن بالتفصيل وصرة واحدة وجهات نظر الوفد . على أن هذه الوجهات في مجملها لا تخرج عن تحقيق الأمن الوطني وهي تتضمن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ويترتب على ذلك تبعا لإنهاء الحماية . ونحن لانسى أن إنجلترا مصالح خاصة تطلب ضمانتها كالأجانب مصالح أيضا بطوبى ضمانتها وقد تنوشت في هذه الضمانات في العام الماضي وختمت في مشروع اللورد ملتر . على أنه لما بلغ هذا المشروع إلى الأمة المصرية وضمت الأمة تحفظات لقبوله وهذه التحفظات ترى إلى تحديد بعض المسائل تحديدا يتنبى بعض الشبه التي أثارها المشروع . ولما عرضت هذه التحفظات على اللورد ملتر أبي المناقشة فيها وأحاطها على المفاوضات الرسمية باعتبار أن عمله لا يتجاوز رسم الحدود المهمة للاتفاق . على أن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى نذكرها عند المناقشة في كل نقطة على حدها .

اللورد كيرزن — ذكرتم التحفظات التي قدمها زغلول باشا . وأرى أن اللورد ملتر كان على حق في تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجا عن اختصاص اللجنة ، ولكني أرى أن المناقشة تكتسب سهولة ووضوحا إذا عرفت الصيغة التي وضعت فيها هذه التحفظات وبأى مقدار تعتبر الحكومة المصرية تحفظات زغلول تحفظات لها وترد أن تناقش عنها .

عللى باشا — هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول .

ورشدى باشا — هذه تحفظات أشارت بها الهيئات النيابية . وذلك سبب اهتمامنا بحقيقتها . وبما أن مشروع الاتفاق النهائي سيعرض على جمعية قومية فيفسد قربنا من الأغراض التي رسمتها الأمة يكون أملا في قبوله . إذن فهذه التحفظات تقدم كما هي .

اللورد كيرزن — (طلب أن تقرأ له هذه التحفظات إذ ليس لديه نسخة منها وذكر أنه لا يرى بفراستها أن يناقش فيها بترتيب ومضمونها ولكن يعرف إذا قرئ التقرير بأى قدر تكون كل نقطة أو وصية من وصاياه ممثلة بهذه التحفظات) .

ورشدى باشا — (ذكر أن التحفظات مرتبطة باعتبار مشروع اللورد ملتر أساسا للمناقشة) . (وبعد مناقشة سريعة اشترك فيها الرئيس ورشدى باشا واللورد كيرزن تم التفاهم على أن قراءة التحفظات ليس معناها قبول ذلك المشروع أساسا وأن المناقشة حرة) .

(قرئ التحفظ الأول المصلى بالإناء الحماية . وأشار عللى باشا إلى أن قرار الحكومة الإنجليزية يفيد الوعد بالإناء إذا تم وضع اتفاق مرضى بين مصر وإنجلترا ولمع إلى ما جاء في تقرير اللورد ملتر بهذا الشأن) .

(قرئ التحفظ الثاني وهو يرمى إلى حذف الجملة الثانية من فقرة (١) من المادة الثالثة وهي تشير بصيغة عامة إلى أن مصر تمنح برطانيا المظنى الحقوق اللازمة للمحافظة على مصالحها وتأمينها من تقديم الضمانات الضرورية للدول لمصالحها على تنازلها عن امتيازاتها . والمقصود بخلف تلك الجملة ألا يقوم شك في أن مصر لا تمنح حقوقا غير التي يثبت بطريق الحصر في المشروع) .

رشدى باشا — هذا الصنف نشأ من خلط وغلط في فهم البشارة المطلوب حذفها، فقد فهم أنه يجوز أن يترتب عليها حقوق جديدة فيما ذكر في المشروع في حين أنها لا تزيد على أن تكون بياناً لما تضمنته المشروع من الضمانات وإشارة إليها ولم يكن يمكن أن يكون المقصود منها ترتيب حقوق فيما ورد ذكره في المشروع وإلا كان تحديد الضمانات في المشروع لا فائدة منه أمام هذا النص العام .

مدلى باشا — هذا هو حقيقة ما كان ينيه اللورد ملتر والحقوق التي أشير إليها في هذه البشارة هي الحقوق التي فصلت في باقي أجزاء المشروع فهذا الصنف بين الجهة ولا يمكن أن يقوم بشأنه نزاع .

(ثم قرئ الصنف الثالث فقرة (أ) وهو الذي يرى إلى عدم تطبيق نفاذ المهادنة بين مصر وإنجلترا على موازنة الدول على التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا وعلى صدور المراسيم بترتيب المحاكم المختصة على النظام الجديد — ولم يعلق عليه من الجانبين شيء) .

(ثم قرئ الصنف الثالث فقرة (ب) وأراد اللورد كيرزون أن يعتبره تعطفاً وإيما ، وهو يرى إلى وجوب فحص الترتيب القضائي والمصادقة عليه من هيئات مصر الثابتة قبل إصدار قانون به . فسأل اللورد كيرزون عما إذا كان يراد عرض مشروع ترتيب المحاكم المختصة على الجمعية الوطنية) .

مدلى باشا — نعم لأن ذلك المشروع يترتب من الاتفاق ويجب عرضه على الجمعية الوطنية بهذه الشأبة (ولاحظ الرئيس أن هذا المشروع لم تحصل مفاوضة بشأنه بين مندوبي البلدين) .

رشدى باشا — (حشد الجمعية التي يمرض عليها المشروع بأنها جمعية وطنية "Assemblée Constituante" وليست جمعية نيابية عادية) .

(ثم قرئ الصنف الرابع وأحتر تحفظاً خامساً وهو يرى إلى تدخل مصر طرفاً متفاعداً في الاتفاقات المقدرة حصولها مع الدول بشأن حقوق امتيازاتها) .

مدلى باشا — ليس في هذا الصنف بدمية فإن مصر كانت طرفاً متفاعداً فيما يتعلق بالمحكمة المختصة وطبيعي أن تكون كذلك في هذا التفسير الجديد .

المسترلندي — ألتخصمون أنها كانت طرفاً متفاعداً في كل المهادنات المنشئة للامتيازات ؟

مدلى باشا — قصد أنها كانت طرفاً في اتفاقية المحاكم المختصة . أما الامتيازات الأخرى فهي أيضاً عقود واتفاقات بين الدولة العلية والدول الأجنبية وقد كانت سارية على مصر بمحكم تمييزها للدولة العلية فالترام مصر بها التزام اتفاق إن لم يكن بالقات فالإباضة ، فإذا أريد تغيير قواعدها الأصلية وجب أيضاً أن تكون مصر طرفاً في العقد المنشئ لذلك التغير .

رشدى باشا — (ذكر مشروع الاتفاق بين إيطاليا وإنجلترا بشأن حلول إنجلترا عليها في امتيازاتها وهو المشروع الذي بلغ الحكومة المصرية لتبدي ملاحظاتها عليه) : إننا ضمنا ردنا على ذلك المشروع وجهة نظراً في هذا الموضوع .

مدلى باشا — فضلاً عن هذا فإن مشروع اللورد ملتر نص على أن الاتفاقات التي تبرم بشأن الامتيازات يكون تنفيذها بأن يصدر بها مراسيم سلطانية ، ومثل هذا لا يتصور إلا على فرض قبول مصر بها واعتبار رضاها عنها جزءاً من الاتفاق . ثم إن تدخل مصر في هذه الاتفاقات طرفاً متفاعداً واجب لكرامتها والحفاظة على شخصيتها .

(ثم قرئ التحفظ الخامس لقراءة ١) واعتبر تحفظاً سادساً ، وهو يرى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطاني في وزارة الخارجية اكتفاءً بنائب عمومي إنجليزي لدى الحاكم المختطة) .

اللورد كيرزن — أترى حذف العبارة جميعها ؟

عدل باشا — نحن نريد الاستثناء عن الموظف القضائي بالنائب العمومي المختلط وهذه هي الصورة التي قدم بها التحفظ من جانب زغلول باشا .

اللورد كيرزن — لا نريد أن نتناقص فيما يراه زغلول وإنما فيما تزعمه أتم .

عدل باشا — إن هذا التحفظ كذبه ليس من وضع زغلول باشا ولكن الهيئات التي استشرت في مشروع لجنة اللورد ملتهى التي أرادته .

اللورد كيرزن — لا أرى مع ذلك إلا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد .

عدل باشا — أرجو إذن أن تعتبر أن هذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمي وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها .

(ثم عاد الكلام إلى التحفظ المتعلق بالموظف القضائي فتسائل اللورد كيرزن عما هي اختصاصات النائب العمومي وعما إذا كان له مثيل في التشريع الإنجليزي) .

المسترلندي — ليس له مثيل في إنجلترا ولكن في اسكتلندا ما يشبه ذلك النظام باسم "Procurator General" وأقرب شيء له عندنا هو "Prosecutor General" .

صدق باشا — هو رئيس الضبطية القضائية وإليه المرجع في الدعاوى الجنائية .

رشدى باشا — (شرح باختصار سلطته في الدعوى العمومية وتم الاتفاق بعد ذلك على الإضافة في شرح سلطته عند المناقشة في هذا الموضوع بصيغة خاصة) .

(ثم قرئ التحفظ المتعلق بحذف عبارة جواز استشارة الموظف المسأل واعتبر تحفظاً سابعاً) .

عدل باشا — أما حذف عبارة جواز استشارة هذا الموظف فهو المفهوم من النص نفسه إذ أنه بحسب النص يجوز للحكومة الاستشارة كما يجوز لها أن تستشيريه وليس في النص إلزام لها بالاستشارة فليس في التحفظ إلا أن الشيء الذي يكون مرجعه إلى الاختيار لا محل للنص عليه لأنه مفهوم بطبيعة الحال .

رشدى باشا — لطلب حذف هذه العبارة سبب نفسي خاص . وهو أن المصريين متخوفون مما يمكن أن تقول إليه هذه الاستشارة الجوازية لأن ذكرى المستشار المسأل حاضرة في أذهانهم وهم يرون أنه اكتسب سلطته الواسعة التي يتغلب بها على الوزير المصري من حق الاستشارة وحده مهم يمشون أن يبد التاريخ نفسه .

صدق باشا — الواقع أن النص لا معنى له ولا أهمية أمام النظام النيابي فإن الوزير يكون مرتبطاً برأي الهيئة التالية وحدها .

(ثم قرء التحفظ السادس واعتبر تحفظاً ثامناً وهو الذى رعى إلى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البعثة بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى أو اقتصادى أو غير ذلك بلا قيد) .

اللورد كيرزن — حتى ولو كانت المعاهدة الاقتصادية مضرّة بمصالح إنجلترا ؟

عدلى باشا — ليس ذلك مما يتوقع ولا يمكن أن ترى مصر المستقلة إلى الإضرار بالمصالح الإنجليزية بحكم المحافاة التى بينهما، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر فى عقد مثل هذه المعاهدات كان أمراً مسلماً به فى الماضى ولم يكن يقيد شيئاً وقد كان المفهوم فى المناقشات التى جرت مع اللورد ملر فى العام الماضى والى اشتركت فيها أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية ؛ وظاهر من تحرير اللورد ملر نفسه أنه لا يتراض على إطلاق الحرية لمصر فى المعاهدات الاقتصادية .

اللورد كيرزن — كيف كان الحال قبل ١٩١٤ وكيف كانت المعاهدات التجارية تمتد ؟

صدقى باشا — نظرياً كانت مصر تملك الحرية التامة فى عقدتها ولكن عملياً كانت السلطة الإنجليزية تتدخل بسبب الاحتلال .

اللورد كيرزن — إذن مرادكم هو اتخاذ عبارة لا تحمل معنى مصر كما كان قائماً ؟

(ثم جاء دور التحفظ المختص بالسودان) .

عدلى باشا — لاجابة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشككة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ فأطلب إرجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى .

اللورد كيرزن — ربما كان هناك محل فى هذا اللورد من المناقشة أن يبدى لنا عدلى باشا ملاحظاته العامة فى موضوع المفاوضات .

عدلى باشا — أفضل الآن أن تؤخذ المسائل واحدة بعد أخرى وأن نذكر ملاحظتنا بصدد كل مسألة عند طرحها على بساط المناقشة .

اللورد كيرزن — سافراً هذه التحفظات بدقة لأن بعضها جديد على شكله ، وأرى أن هناك مسألة مهمة يجب أن تتفهم بشأنها قبل كل شيء لأنها تؤثر فى النقط الأخرى ، وهذه المسألة هى مسألة توزيع القوى البريطانية فى مصر فهل يتفضل دولة الرئيس بأن يذكر لى إن كانت له آراء عامة فى هذا الصدد .

عدلى باشا — هذه مسألة حصلت فيها المناقشة مع اللورد ملر وأثارت فى مصر جدلاً كبيراً .

اللورد كيرزن — أنا لا أحب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison) .

عدلى باشا — المسألة دقيقة لأننا نريد استقلالاً والاستقلال بمسح وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها وسواء سميت حامية أو جيش احتلال أو سميت باسم آخر فإن وجودها ماس بالاستقلال، وقد كان اللورد ملر فى الأحاديث التى جرت معه وفى مشروعه الذى نشره حريصاً على أن يضع لها صيغة

تكون بصفة من المماس بالاستقلال (وذكر على باشا العبارة التي وردت في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع قانوني بمقتضاها وصفت هذه القوة العسكرية بأنها لا تعيد احتلالا ولا تمس سيادة مصر) ولكن اللورد ملنذر كر بعد ذلك في تقريره أن حماية المواصلات غير قاصرة على البحر بل تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبح حماية المواصلات مهمتها لاستقلال مصر . ونحن نريد أن نعرف ما هي المهمة التي يراى تدب القوة البريطانية لها وما هي الحاجة التي تنمى وجودها .

اللورد كيرزن - أتم على حق في تعريف ذلك لأنه يجب التفاهم أولا بشأن الفرض من وجود الجنود البريطانية ويمكننا بعد ذلك أن نقفل للبحث في كيفية ذلك الوجود .

وإني أرى ، والوزارة الإنجليزية تتأطرنى الرأى ، هذه المسألة من وجهة أبعد وأوسع مما تزون . أما الأغراض التي تقراها بوجود الجنود البريطانية فهي :

أولا - حماية المواصلات الإمبراطورية :

وليست هذه الحماية قاصرة على القناة ، فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها في أصل مكان من الأهمية ومظهر هذه الأهمية في البر والهواء معا . تتسادلون عن المقصود بالهواوى أجييك أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ، وإذا كانت مصر نقطة متوسطة في الطريق إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية فإن حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيتها في القتال والهواء والبر ، وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور في القطر المصرى .

على أن هذا ليس وهو الفرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فإن لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا - الدفاع عن حدود مصر :

لا يمكن لأحد أن يشك بما سيجرى في المستقبل ، فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الجنوب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القتال . ويصح أن نتجهد هذه المحاولة ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فإنه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث تجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال ، ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه متوسع اتفاقات تجعل ضمان المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية في خطر رجعوا إلينا ينتظرون العوث منا . وليست حوادث اسكندرية عنا بعيدة وأتم خير من يعلم بها . وأمثال هذه الحوادث تتبدئ صغيرة وتكبر إلى أن تصبح هجوما على الأوربيين . وهاقد رأيت أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها . وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وإني أسألك ماذا يحدث إذا لم تتدخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتدخل في مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو في اسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية .

طبعاً نعدكون أن مصر مصلحة كبرى في الاتفاقات المزمع إبرامها مع الدول، ولكنه يجب أن تكون الدول واثقة من اضطلاع مصر بمسئولياتها أمامها، ولوسائل هذه الدول لذلك. جميعاً حاجتها إلى الجيش البريطاني، فوجود الجيش البريطاني لحماية المصالح الأجنبية في مصلحتكم إذ هو يمينكم على الاضطلاع بمسئوليتكم. ثم إنه لا يمكن لإنجلترا أن تحصل مسئولية القيام على المصالح الأجنبية دون أن يكون لديها الوسائل التي تمكنها من ذلك.

وهب أنه ثار في القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التي يقع فيها القتل. ألا يكون مشلول الدول بل المندوب السامي نفسه في خطر؟ ألا تكون المصالح الأوروبية في خطر؟ ألا يجب لهم الحماية من الاعتداء؟ وهل يقل أن يكون المندوب السامي مثلاً بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه؟

وعلى ذلك نقولكم إن الفروض الذي يجوز أن يوجد من أجله جيش بريطاني إنما هو حماية المواصلات بيد عن الحقيقة، وهذه المسألة كلية في الاتفاقات. ويجب أن يلحظ في وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التي ذكرتها.

إذاً اتفقتنا على هذه الأغراض انتقلنا إلى البحث في محل وجوده وعدده.

رشدى باشا — وجود جيش لفرض خارجي يمكن أن يفهم، ولكن وجوده لفرض داخل هادم للاستقلال وفي وسعنا أن ندفع أسباب الهياج وأن نجمع حوادثه بوسائلنا الخاصة.

وقد كان السبب في حوادث سنة ١٩١٩ الخلاف القائم بين إنجلترا ومصر ولكن الاتفاق — إذا وصلنا إليه — يضع حدًا لهذا الخلاف.

اللورد كيرزن — أريدون أن تحصل مسئولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك؟

مدلل باشا — لم نقل إنما نريد أن نحمل إنجلترا مسئولية الدفاع عن حدودنا، بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا وإلا فلا محل للكلام في حكومة أهلية وجيش مصري، وإذا احتجنا للقوة جديدة للدفاع عن تلك الحدود في حرب بلقانا إليكم بصفتكم حلفاءنا وطلبنا منكم العون والممدد. وهذا الذي يحصل في كل المعاهدات الحربية.

اللورد كيرزن — دلت الحوادث على أن كفاءة الجيش المصري وقدرته على احتال صدمات الحرب لا يمكن الاعتماد عليها في الحروب الكبيرة بفعل الدفاع عن الحدود المصرية بيد الجيش المصري وحده مخاطرة.

مدلل باشا — إذا كانت حرب كبيرة بلقانا إلى حليفتنا الكبرى. أما أن يكون وجود الجيش لحماية المصالح الأجنبية فهذا ما لا وجه له لأنه ليس بين المصريين والأجانب الذين يقيمون بينهم صداقة ولا يضر المصريون لهم أقل غناء؛ وقد بدأ عرف المصريون بمسرح الضيافة وتاريخ مصر الحديث حافل بأثار التعاون بين أهالي البلاد والتزلاء، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الأجانب الذين تحمل إنجلترا عنهم ليس لهم حق وضع جيش. وكيف يمكن أن يرى المصريون فرقا بين جيش إنجليزي لحماية الأجانب وبين الاحتلال الحلي.

ورشدى باشا - أسباب المباح الذى حصل فى اسكندرية عرضية وسترول حقا . نعم إن وسائل الحماية المصرية غير كافية الآن ولكنها لن تكون كذلك دائما .

عدلى باشا - حوادث الإسكندرية ليست إلا جزءا من الثورة المشتعلة فى مصر من سكين وفرعائها . وهذه الثورة ثورة أهلية ولا تحلوا الثورات من حوادث ، فلا يمكن إذن أن يقرب على حوادث الثورة قياس .

اللورد كيرزن - إنى أتكلّم عن حوادث الخمس والعشرين سنة الأخيرة كلها، ولا إخال الدول تسمع لنا إذا أكلنا لها أن كل شيء سيتم بخير .

ورشدى باشا - ليس للأجانب التدخل فى البوليس والأمن العام . فإذا حلّتهم محلهم حلّتهم بما لهم من الحقوق .

اللورد كيرزن - لم يتداخل هؤلاء الأجانب لأن الجيش البريطانى كان موجودا .

عدلى باشا - لم يقع قبل وجوده تتدخل أجنى . وإذا كان حق إنجلترا مستمدا من تنازل الدول لها من حقوقها فليس يجوز لها أن تطلب حايثهم يهيش .

اللورد كيرزن - لو كانت الحوادث التى تقع صغيرة لمكان الأمر ، ولكن الحوادث تتبدى بمشاجرات بسيطة وتمتد قطع على طائفة بأسرها ويصبح التدخل معها واجبا .

عدلى باشا - بمناسبة الكلام فى حوادث الإسكندرية تذكرون أن لجنة عينت لتحقيق أسبابها والمسئولية فيها وقد تمحاشت الحكومة أن تتدخل فيها حتى لا ترى اللجنة يوما ما بالتميز لمصلحتنا . وقد عرض علينا قبل سفرنا من مصر تقرير تلك اللجنة فلم نل به إلا إلماسا مطعيا لضيق الوقت وكثرة المشاغل ، ومع أنى أعتقد أن اللجنة توخت عدم التحيز فى تحقيق الوقائع فإن النتائج التى انتهت إليها تلك اللجنة نتائج متطرفة وأخشى إذا نشر تقريرها أن يستعمل سلاحا ضد الوزارة للزعم بأنها قصرت فى الدفاع عن المصريين وتركهم يتهمون باطلا وتعلن تهمة فى أرجاء العالم ، كما أخشى من جهة أخرى أن يستعمل سلاحا ضد إنجلترا وأن يقال إنها أرادت بتشكيل هذه اللجنة الاستفادة بتقريرها فى المفاوضات لتبرير تعاملها فى الشؤون المصرية .

اللورد كيرزن - (قرأ تلفرا ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات وميت الحكومة فيها بالضغط أمام جهات خصومها السياسيين ونسبت الحوادث إلى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى وسنة ١٩١٩ ، وقيل فيها أن التوفاه اعتقدت أن الأمر لها والحكم فى قبضتها لأن الحكومة تراخت فى استعمال سلطتها وإن بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المتنتين وإن الحوادث ترجع أيضا إلى أسباب سياسية وهى حركة الممارضين للحكومة المنتصرين لزلزل الذين أرادوا بمظاهرتهم إلهاء الحكومة إلى استعمال وسائل الشدة لتلتزم بما يقع من الحوادث لاثامها بالقوة وتنفيذ الناس من حوها) .

ورشدى باشا - إن الوقائع الثابتة فى التحقيق لا نتج ما تلعب إليه اللجنة من تعصب المصريين وكراهتهم للأجانب ، والمسألة كما يتضح من الوقائع مسألة سياسية .

اللورد كيرزن - لا يمتنى ذلك وإنما الذى يمتنى هو أن الحوادث حصلت وأن اعتداء جيسا أصاب الأورو بين وأوجب تدخل الجيش . وقد ذكر رئيس الوزراء فوق ذلك أن اللجنة باشرت عملها بلا تحيز .

عبدل باشا - ليس معنى القول بأن التحقيق جرى بغير تحيز أننا نرضى بالأراء التى تقول بها اللجنة ، والواقع أننا نختلف معها كل الاختلاف وليست هذه الآراء مستمدة من الوقائع وإنما هى من عند اللجنة .

أما تدخل الجيش البريطانى فإنه حصل لأن ذلك الجيش كان موجودا هناك ولو لم يدع للتدخل لما سمح لتدخله ذكر ، ولو كان غير موجود لكان الجيش المصرى قادرا وحده على قمع الفتنة . هذا فضلا عن وجود الجيش البريطانى فى القطر بجملة يعتمد عليه فى مثل هذه الحوادث وحال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية مناسبة فى الجهات المختلفة .

اللورد كيرزن - لا أقول إن الجيش المصرى عاجز أبدا ، ولكنى أبحث فى الحالة الزاهنة لا فى المستقبل البعيد .

عبدل باشا - لا أخفى أن حوادث الإسكندرية أزعجت الأوربيين وأحدثت أثرا سيئا ولكن لا يصح أن تعتبر هذه الحوادث العرضية أساسا فى المناقشة أو سببا لتغيير كل الأسس التى يمكن أن يقام عليها اتفاق .

اللورد كيرزن - إنى أرى أن اللورد ملر ذكر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مشروعه أن ينحصرنا بتمهيد الدفاع عن سلامة أراضي مصر وهذا عين ما عني بكلامى فى الدفاع عن الحدود المصرية ووجوب وجود جيش من أجل ذلك .

رشدى باشا - ما ذكره اللورد ملر مفروض فيه قيام حالة الحرب .

اللورد كيرزن - أمتنى هذا أنه يجب أن ننتظر مكتوب الأيدى حتى تنتهى الحرب بفشل الجيش المصرى قبل أن نتدخل ؟

عبدل باشا - هذا شأن كل الماهدات الحربية فإن تحالف بلدين تحالفا دفاعيا لا يستدعى أن تربط جنود إحدى الدولتين فى بلد الأخرى ، كما أنه لا يستلزم أن يتخطى الحلف حتى تنتهى الحرب بفشل حليفه قبل أن يبدل المساعدة التى توجبها عليه المحافظة ، والعرف فى أمثال هذه التحالفات أن الوقت الذى يجب أن نتجدى فيه أعمال المساعدة بمقدار اتفاقات حربية سابقة .

اللورد كيرزن - أتريدون مثلا أن عطلات طيراننا لا تعمل شيئا حتى تعلن الحرب ؟

عبدل باشا - نحن لانسلم بأن تكون لكم فى داخلية البلاد محطات طيران تحمى حمايات .

رشدى باشا - يجوز أن يجرى البحث فى اختيار عمل محطة الطيران ولكن القول بأن الإنجلترا فى مصر محطات طيران فى داخل القطر وأن هذه المحطات تقتضى وجود جيش لحمايتها يخالف لكل معنى أو صورة للاستقلال .

اللورد كيرزن— لا تغدعكم الكلمات أو النظريات، إذ المسألة عملية والذي نحاوله الآن هو أن نضع معاهدة تحتاط فيها للواقع، فإذا حصلت حوادث فهل تنفيذنا النظريات في دفعها — نحن نريد أن ننتهي إلى حل وقضى تكون له نتيجة عملية وإلى مستند لأرض أصبى لكل ما تريدون أن تبلموه في هذا الصدد .

على باشا — (ذكر رأى اللورد ملتر في القطة العسكرية وعدم تعرضها للشؤون الداخلية المصرية) :
إننا نريد أن نوفق بين المصالح المختلفة ولكنا لا يمكننا أن نقبل أمراً ينكره الشعور العام في مصر أو أن ندافع عن حل مقضى عليه حثاً بالقتل .

اللورد كيرزن— وأنا أيضاً يجب على أن أدافع أمام الوزارة وأمام البرلمان عما يتم عليه الاتفاق . ويجب ألا يريب عنكم أن المسألة لاتهم إنجلترا وحدها ولكنها تهم الإمبراطورية بأسرها ، وهذا مؤتمرو رؤساء الوزارات يشهد في هذه القطة . إننا مرنا بعض الخطى لتحسين الحالة ولكننا لا نفكر في التخل عن مسؤولياتنا . إن وجود الجيش البريطاني واجب وإن نتزعج استقلال مصر يجب أن يقع بمعاونة ذلك الجيش وكل ما عدا ذلك لا طائل تحته ، وليست المسألة مسألة مواطنين وإنما هي مسألة وقائع . ويجب أن يتحصر الكلام في محل مرابطة الجنود . وقد فهمت أن اللورد ملتر تكلم في ذلك مع زغلول باشا ومعكم (عاطلها الرئيس) .

على باشا — جرى في ذلك كلام ولكن كان المفهوم دائماً أن عمل وجود الجيش في منطقة القتال وقد تجنب مشروع اللورد ملتر ذكر المحل تاركاً ذلك لتفاصيل المعاهدة .
(أوقفت الجلسة بمحورج ساعة ثم أصبحت) .

اللورد كيرزن — حاولت أن أبين الأغراض التي من أجلها يرد وضع جيش ولم يفتني الاعتبار بالإحساس المصري العام ولكن طينا وأجبت لا يسنا إلا أن نجعل لها التقدم والأفضلية .

ويصعب أن نتناقش اليوم في شيء من التفاصيل عن عمل الجيش أو عدده وأرى أن الأفضل أن نوضح في المعاهدة عبارة عامة عن القوة العسكرية فلا تذكر الأغراض مفصلة ويترك تحديد المحل وغير ذلك من الشؤون لمداولات ومشاورات ودية بين الحكومتين . ويميز أن يقال مثلاً : "تحتول الجنود حرية المرور في مصر بسبب المواصلات وتبقى جنود بريطانية في الأوقات والمجالات التي تعين في مناسباتها" — ووجه ذلك أنه لا يمكن أمام اختلاف الحوادث والظروف أن يقدّر مقدماً ما يجب لكل حالة .

أما ما يتفق بما ذكره اللورد ملتر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من استعمال الموانئ ومحطات الطيران ووسائل النقل فيبقى طبعاً . ونحرم . إننا اتفقنا على المبادئ أمكننا التوافق على التفاصيل بكل سهولة .

والنتيجة أنه يجب أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق الغايات التي تنوعها ولاضطلاع بالمسؤوليات التي نأخذها على عاتقنا ونحن مستعدون لأن نحمل الإحساس المصري محل من الاعتبار .

وقد تتجاوزون للنقاش فيما بينكم في هذا الموضوع لأنكم لا تكونون مستعدين لما ذكرته لكم اليوم (وبناء على طلب باشا وعد بذكره مكتوبة تتوزع فيها بإجمال الأغراض التي شرحها ، وقد أرسلت بتاريخ وأوردت في مجموعة المذكرات ص) .

يهيئنا أن نأخذ الشعور المصري في هذه المسألة ولكن وزارة الحربية لا تقبل على أي حال وضع الجيوش على القتال وفي الشاطئ الآسيوي، وكان يهيم معاين بالبحر يمدون إلى أقصى مكان ممكن. وقد فهمت أن هناك خطة طرأ على حوالى اسكتندرية في أبي قير وأخرى في مصرف هليوبوليس فيجب الاستغناء عنها .

عندل باشا — نعم هناك محطتان في مصر وإسكتندرية فجميعها حاميتان وهذا ما لا يمكن قبوله وقد كان المفهوم دائماً أنه لا تكون جيوش في هذين البلدين .

ورشدى باشا — إذا بقيت هاتان المحطتان لمخمة الجيش الإنجليزي اعتقدت الأمة أننا رجعنا إلى الوراء في الاخفاق الذي نعالجه بالنسبة لمشروع مارت، وعندنا أن الجيش المصري هو الأول بالانتفاع بهما ويكون علينا أن ننشئ لكم بدلاً منهما في المكان الذي يتفق على تحديده .

اللورد كيرزن — نحن غير مقيدين برأى سابق ويجب أن يستعان في هذا الأمر برأى الخبراء . وعندكم في الباسية واسكتندرية ثكالت حاملة وحيث تكون ثكالت يجب أن يكون الجيش .

عندل باشا — لا يجوز أن تكون أرقاء المحلات الموجودة قديماً سواء فيما يتعلق بالثكالت أو محطات الطرآن ، ومسألة المحل مسألة تبيح لا أصلية — فلم إن وجود الجنود في المحلات التي تخصص لها يكون لوقت معين بحسب المتطلبات ، أليس هذا هو المشروع على جعل وجود القوة العسكرية مؤقتاً ؟

اللورد كيرزن — لا . وإنما قصدت أن يكون اختيار المحل هو المؤقت . أما وجود الجيش نفسه فهذا أمر لا توقيت فيه . وهل أهمية مصر للواصلات تزل ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لها متيناً مؤقتاً ؟

عندل باشا — يجب أن تولونا بعض الثقة وأن نضطلعوا المجال للاكتفاء بالقوة المصرية إذا استطعنا أن نجعلها كافية لتأمين مصالحكم .

اللورد كيرزن — إذا تحقق هذا النرض فلن أجعل يتحقق .

ورشدى باشا — ليس من الصعب إيجاد ضيغة مقبولة وليس ما يمنع من أن يذكر في المعاهدة مثلاً أنه بعد زمن معين يجوز إعادة النظر في الشروط العسكرية وإيس في هذا ما يريكم .

صديق باشا — ثم إن التوقيت يبلغ المصريين للقيام على حسن تطبيق المعاهدة .

اللورد كيرزن — (متقل إلى موضوع الموظفين البريطانيين) : سيكون الاتفاق طبعاً تأثير على عدد الموظفين البريطانيين . وقد فهمت أن لديكم عدداً كبيراً منهم يبلغ ألفاً وسبعمائة وسبعمائة هذا العدد ولكن من هم الذين يحملون عملهم ؟ عندكم موظفون أجانب من غير الإنجليز . فإذا أكثر في الوقت الذي تنقصون فيه من عدد الضباط والموظفين الإنجليز تستبدلون من الأجانب الآخرين كان هذا أمراً مؤلماً لنا . ولا يستعان أن تترك الباب مفتوحاً لتصرف كهذا . ولذلك يجب أن توضع ضيغة تجعل موافقة المتدوب السامى شرطاً في تعيين الأجانب .

عندل باشا — كان لنا في ذلك حديث مع اللورد مارت وكان المسلم به أن مثل ذلك النص لا يجوز أن يذكر في المعاهدة ، ولن يرضى به الشعور العام . ولكن المفهوم طبعاً أننا نلجأ إلى أصدقائنا كلما احتجنا إلى خبراء أو فنيين . وغير محتمل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز غيرهم من الأجانب

لأننا لسنا راغبين في ذلك ولأننا نريد أن نعهد للصربين الطريق لأن يتولوا وظائف بلادهم . وأرى أنه يكفيكم في هذا تأكيد من الحكومة بالامتنان لمكانة الموظفين الإنجليز أجانب من جنسيات أخرى . اللورد كيرزن — تأكيذك حسن ، ولكنه لا يقيد الحكومات المقبلة وقد تقوم ضرورة لتأمين أجانب في أحوال خاصة . وعلى أي حال فإني أرى أنه يجب وضع نص بالمعنى الذى ذكرت في المعاهدة .

على باشا — لا أظن ذلك متفقاً مع مقتضيات المعاملة والحكمة في التصير .

اللورد كيرزن — وهناك مسألة أخرى وهى مسألة الأمور الخارجية والتبثيل السياسى وأرى أنه يجب أن يكون مثل إنجلترا وهو (" High Commissioner " المندوب السامى) مركز ممتاز في مكانته وسلطته وأن يعمل ذلك اللقب كما يعمل الآن .

على باشا — كان لنا كلام طويل مع اللورد ملتر في هذه التسمية وألاحظ أن هذه التسمية من ثمرات الحماية وقد اقترنت بها ولن يعتقد المصريون أن شيئاً تفرق لنا بين ذلك اللقب .

اللورد كيرزن — لا أذكر أى سمعت عن كلام مع ملتر في شأن هذه التسمية وأعتقد أنها تسمية لازمة وليس هناك ما يقوم مقامها .

المستر لنسى — هذه هى التسمية الصحيحة ويجوز أن يعمل معظمكم في إنجلترا اللقب عينه .

رشدى باشا — هذه التسمية لا يتضمنها شيء وليست مرتبطة بأى مبدأ من المبادئ .

على باشا — المتفق عليه أن يكون له التقدم على الممثلين الآخرين .

صدق باشا — اختصاصاته نفسها هى التى تميزه وليس من حاجة إلى لقب خاص بتميزه .

اللورد كيرزن — أرى أن نحصر المسائل المهمة التى طرحها المناقشة وهذه المسائل أربع :

(الأولى) مسألة القوة العسكرية .

(الثانية) مركز وسلطة الموظفين البريطانيين ، المسائل القضائية — وسنظفر في اقتراحاتكم واقتراحات اللورد ملتر .

(الثالثة) الأمور الخارجية والتبثيل السياسى .

(الرابعة) الامتيازات والنفوذها .

على باشا — يقع المناقشة في المسألة الأخيرة بمبحث المشروع الذى وضعه السير سىل هرمت

وهو مشروع لم تجر فيه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل ما فعله السير سىل أنه نشر مشروعه

في مصر وجرى له مع بعض عمالى المحاكم المختلطة وقضايتها أحداث بشاعة . وقد رفضت وزارة

نسى باشا المناقشة فيه باعتباره جزءاً من الاتفاق العام ، كما تحفل عنها زغلول باشا لأنه كان يرى أنه

يتوقف على نتيجة المسألة السياسية . ولكننا نرى له أهمية كبرى ونريد أن نتفاوض فيه باعتباره

جزءاً من مشروع الاتفاق ، على أن البحث فيه سيتمدد حتى إلى التفاصيل .

اللورد كيرزن — هؤلاء حقولكن لا أراهم استطاع المناقشة في ذلك ، وقد يتولى المستر لنسى —

وله أكبر الخبرة بهذه الشؤون — المباحثة معكم في هذه المسائل التفصيلية بمساعدة خبراءنا القانونيين

(واقترح اللورد كيرزن أن يكون الاجتماع في الغد وأن يكون الكلام في التبثيل السياسى) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة تقريباً .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الثالثة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٧١ بوزارة الخارجية

انضمت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر .

اللورد كيرزن — نسيت بالأمس أن أروجكم ألا تلبثوا الصحف شيئا عن مفاوضاتنا ، وكل ما أرى ذكره هو خبر الاجتماع الذي حصل وتاريخ الاجتماع المقبل . ونحن عثمون فأرجوكم الاحتراس . بالأمس بحثنا المسألة العسكرية وبعد نهاية الجلسة أرسلت لكم ورقة غير رسمية تتضمن بيان القطع الكبير في تلك المسألة وإلى مستند أن أعيد المناقشة في هذا الآن أو بعد الآن كما ترون .
عدل باشا — أفضل تأجيل المناقشة إلى ما بعد حتى نتذكر فيها فيما بيننا (وذكر وصول الورقة وأنه اعتبرها مجرد تذكيرة ولذلك لم يجب عليها) .

اللورد كيرزن — إذن تكون المناقشة في أي وقت تريدون وإنما أنبهكم إلى أهمية المسألة .

في تقرير اجتماعي رفعه اللورد ملتر بعد رجوعه من مصر ، ولم ينشر ، رأى أن تكون العلاقات الخارجية تحت إشراف المندوب السامي ولكنه بعد أن حادثكم وحادث زعلول باشا عدل رأيه وقهر أن هناك زعة قوية لطلب التمثيل السياسي إلى آخر ما ورد في صفحة ٧٧ من تقريره . وقد ذكر في تقريره ما يقال دفاط هنا وما يريد عليها من الاعتراضات . وفي ختام هذا الموضوع من التقرير نقطة أريد أن ألفت نظركم إليها بصفة خاصة وهي : « هذه هي الأدلة والبراهين التي حشنتا لإعادة النظر في مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية مع علينا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا إن تساهلنا في هذا الأمر قد يلحق الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشي أنه يمنع الشعب البريطاني من قبول الانتماء بروحه . وإذا بنينا حكما على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال العذالة على علم الرضى عنه في دوائر كثيرة انضع أننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة » . فترون أن اللورد ملتر كان يخشى أن هذه المسألة تثيرهنا اعتراضات كثيرة — وقد تذكرنا فيها في الوزارة وفي مؤتمر رؤساء الوزارات ورايت أنهم جميعا يشاطرون اللورد ملتر مخاوفه . على أن هناك نقطة وجدت الوزارة متفقين ممكن فيها وهي أن الظروف التي اقترنت بالحاجة من زوال وزارة الخارجية وإشراف المندوب السامي على أعمالها لا محل لبقائها ويجب أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه من وزارة ووزيران وأن يكون للدول ذات المصالح في مصر أن ترسل ممثلين يتعاملون مع وزير الخارجية المصري — ومن المستحسن أن توضع في المناقشة حجارة تمل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية في القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامي وأن يكون غالبا بكل ما يجري من تلك الأحوال إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويصله قائما على المصالح الأجنبية — هذا شيء لا صعوبة فيه ، وإنما الصعوبة في تمثيل مصر في البلاد الأجنبية — وقد رأيت في الوزارة زعة قوية ضد هذا التمثيل ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصري يكون مخلصا في عمله — فقد يمرض أحد الممثلين المصريين في عواصم أجنبية يكونون منشأ لكل والدياس والأخطار —

العلم يتبع بسرعة ولا يبعد في زمن قريب أن يتولى أمر الحكومة المصرية رجال غيركم لا يكون

إحسانهم متطوياً على الولد لنا ، فإذا وفرت لكم مثل هذه المزية — مزية التثيل — وقعت بيننا حتماً صعوبات ومشاكل بل جاز أن نجم عهود تنقض ما نحن صانعون الآن . على أنه لا يراد بكم أن عقداً وسائل النظر في مصالحكم في الخارج وليس ما يمنع من أن تتولوها بقناصل ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية يحسن أن تعتمدوا على حاضرين استمداد حكومة إنجلترا وحسن خدماتها .

هذه هي الآراء الراجحة في هيئة الوزارة الإنجليزية وأريد أن أسمع رأيكم بكل احترام ، وإذا كنت أنتكم باسم الحكومة الإنجليزية فقد رأيت أن أدلكم على التزعة الغالبة فيها — وقد ذكر في اللورد ملر أنه سلم بهذه المسألة لأنه اتفق المصريون يلقون عليها أهمية كبرى ولكنه لا يزال كثير الخائف .

عبدل باشا — هذه مسألة يراها المصريون أساسية في مطالبهم لاجباً في الصبح والألفاظ ولكن لأنها الوسيلة لتقرير شخصيتهم المستقلة ، وقد ذكرت اللورد ملر أن جعل العلاقات الخارجية تحت إشراف إنجلترا ليس إلا مظهرًا للحماية ، كذلك ذكرت له أننا نريد أن نكون على اتصال بالمدينة الغربية يمكننا أن نعمل على ترقية الشؤون المصرية ونسعى لنا الاشتراك في الحركة العالمية ، وفي التجارة وغيرها من المرافق مسائل لا يحسن علاجها إلا إذا كان هناك مصري يمثلنا ويطلعنا على كل شيء — أما الخطر الذي تشيرون إليه فقد قلنا فيه إنه إذا حصلت مصر على مطالبها فلا يمكن أن تقلب للعداء والدمية إذ لا مصلحة لها في ذلك ، على أن الذين يخفون الدسائس ليسوا هم المعتدين السياسيين لأن عليهم مسؤولية أعمالهم ، فلا يسمح أن يفتقدوا معاهدة أو يتخذوا تدبيراً ضد مصلحة إنجلترا ، وإنما يقوم بمثل هذه الأعمال أشخاص ليست لهم صفة رسمية . وأذكر على سبيل المثال (بارون أوبنهايم) فقد اشغل زمناً بالدسائس في مصر ولم يكن له شأن رسمي في القضية الألمانية ، فإنكار التثيل السياسي على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل في الخارج ما دام لا يحتاج فيها إلى ممثل سياسي بالذات ، وفوق ذلك فإن من يريد دس الدسائس لا يعدم وسيلة لذلك فقد تنفرع إلى ذلك بممثل الدول الأجنبية في القاهرة إن عزت عليه الطرق الأخرى . فزون أنه لا يمكن أن نتخذ تدابير مطلقة لكل فرض أو احتمال وما لم تسد الثقة بيننا فلا سبيل إلى وضع اتفاق مقبول لأنه إذا ضمن الاتفاق قيوداً كثيرة أصبح حتماً غير مقبول ، ولا أرى أن مركزنا يكون قد تغير عن ذي قبل إذا لم تتجه مصر بالتثيل السياسي .

رشدى باشا — أنضم إلى ما قاله عبدل باشا ، وأزيد أنه لا خطر من الدسائس لأننا إذا حصلنا على الاستقلال كان أحب شيء إلينا وأوجه علينا حليف قوى ولا يسعنا أن نجده في غير إنجلترا ، ولا أرى كيف يتفق الرأي القائل بإشراف إنجلترا على العلاقات الخارجية مع فكرة إلغاء الحماية لأن هذا الإشراف من خصائص الحماية ولا يتفق مع الرغبة والاستمداد اللذين أظهرتهما — وأكرر ما قاله عبدل باشا من أن الأمة لا يمكن أن تخيل إشرافاً ونحن نريد أن نؤسس صداقة متينة ولا يكون ذلك إلا بقبول مبدأ التثيل السياسي — لا نكر أنه يسعنا أن نلزمونا بما تريدون لأنكم أقوى منا ولكن لا يكون بيننا في هذه الحالة صداقة ، ولو كنت مكانكم لاستدردت في أن الأفضل أن نكسبوا صداقتنا لا أن نتركها خصباء .

اللورد كيرزن — القول بأن لاصداقة إلا بالتثيل السياسي وبغيره لا يكون بيننا إلا العداء مبالغة في الدفاع — كل الذي أقترحه هو أني أسترجع كل ما ترتب على الحماية فتصبح هناك وزارة خارجية ووزير خارجية وإنما يشترط أن يتصل هذا الوزير بالمنسوب وكل ما عرضته في غير ذلك هو أن نتركوا

أمر مسائلكم الخارجية في العواصم الأجنبية للمتلين البريطانيين ، وليس في هذا تحقير للصربين أو انتهاز أو عداوة — وإنني أرحب بتأكيدكم عن الصداقة فيما بيننا ولكني أذكركم زنا كانت القاهرة فيه مهدا للنسائس وربما لإشكالات وصعوبات بين إنجلترا من جانب وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر — لا أقول إن هذا سيجتهد ولكني أخشى أن يشأ خلاف بيننا وبين أصدقائنا — نحن الآن تربطنا وفرنسا علاقات حسنة ولم يكن الأمر دائما كذلك وقد سويتنا مشاكلنا مع ألمانيا ولم يكن الأمر أبدا على ذلك الحال . وكذلك إيطاليا ، فلذا تولى أمر مصر حكومة لا تشاطركم عواطفكم أو تشترك معكم في وجهة النظر فليس ما يمنع من أن تتهمز أول فرصة خلاف يقوم بيننا وبين أصدقائنا فتجري وراء ظهورنا أشياء لا نرضاها . وأريد أن أسالكم هذا السؤال — فيما خلا اعتبار المواطنين — والمسألة أكثر ما فيها عواطف — أي مصالحكم يؤذى أو يلحق به ضرر ماديا أو سياسيا ؟

عدل باشا — نعم إن مصالحنا السياسية ليست ذات صينة عالية ولستنا ندعى أن مصر ستكون عاملا مؤثرا في الموازنات الدولية وحركات السياسة العالمية ولكن التثيل ضروري لنا وهو من خصائص الاستقلال وليس من ينكر هذا الحق حتى على أصغر الحكومات ، وحقا لا يمكن أن يفهم الاستقلال بدونهُ ، على أني لا أرى كيف يحول بمخاطركم أن يكون لنا مصلحة في أن نستبدل محالفة بأخرى أو أن يكون لمصلحةنا ، مع وجود محالفة بيننا ، اتجاه سياسي عام يخالف لكم . ويظهر أني لم أقتنعكم بأن لا خطر من التثيل ، ولكني شخصيا مفتنع بأن لا خطر منه على الإطلاق وبأنه ليس لمصر أدنى مصلحة في مناوأة الحكومة الإنجليزية ، ثم إنكم أقوياء ونحن ضعفاء وفي مثل هذه الأحوال تنقلب النسائس دائما وبالا على الضعيف ، والنسائس كما تهدم لي ذكره يقوم بها أي إنسان ولا حاجة فيها إلى مثل سياسي بالذات . اللورد كيرزن — أسلم بأن كل الوسائل ممكنة ولكن ما للمتلين السياسيين من المركز والمكانة والسلطة من شأنه أن يزيد في خطر النسائس إذا جاءت منهم ، وهب أنه بعد زمن ، يتفاوت في الطول والقصر ، قام حزب وحكومة لا يردان حماية المواصلات الإمبراطورية أو نقطة عسكرية بريطانية — إنك تؤكد الآن أن ذلك لن يكون ، ولكن إنك أن تضمن المستقبل ؟

عدل باشا — هنا كل ما يسمي قوله ويجب من جانبكم أن تولوا الثقة فيما نقول ولا نزعجكم أوهام الأخطار .

اللورد كيرزن — ولكن لم تتشددون في هذا التثيل ؟

عدل باشا — أئتشد فيه لأسباب لا علاقة لها بالخطر الذي يخوفون منه وقد ذكرتها .

وشدي باشا — ذكرتم النسائس وقد وقع حقيقة شئ من ذلك ولكن السبب فيه أن إنجلترا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر وكان المصريون يصلون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك ، ولكن الاتفاق بيننا وبينكم ، إذا قدر لنا أن نصل إلى تحقيقه ، يزيلنا ما نريد ولا يكون لنا إذن مصلحة في قتله . ولو كنا في عزلة لاتسنا مثل هذا الاتفاق ، وإذا سمح أن المصلحة مقياس العمل أيقنم أنه سوف لا نحو بأبديتنا ما اكتسبناه من المزاي — فلم إن المثل قد يتعاهد بكم ولكن كيف يتعاهد وما هي قيمة المعاهدة التي تبرها إذا جاءت على قبض المحالفة وهي لا يمكن أن تبقى سرية ويجب أن تسجل في مكتب عصبة الأمم ؟

على باشا — إذا جعلتم دأبكم طلب ضمانات مطلقة فإننا لا نخرج من هذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور .

صدق باشا — قبل الحماية كانت الدسائس تجري لأن الحالة السياسية لم تكن محدودة فقد كانت هناك السيادة التركية وكان الاحتلال والإستيلازات ولكن تحديد العلاقات مع مصر والبول يقضى على أسباب هذه الدسائس .

رشدى باشا — الاتفاق المرضى يقطع أسباب كل الدسائس ويكون لنا بعد ذلك كل المصلحة في حياته .

اللورد كيرزن — يسرنى أنك حسن التفاضل للمستقبل ، ولست كذلك ، وليس يستبعد أن تعمل الحكومة الألمانية أو التركية على إخراج مصر من إنجلترا إذا كان لهما مستمدون مصريون — قد تكون أوهامنا مبالغاً فيها ، ولكنى أردت أن أقل لكم آراء حكومتى وسأقل إليها آراءكم وقوة بينكم في الدفاع عنها .

على باشا — مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أم الأخرى ويمكنكم إذا خرجنا عن إبادته أن تردونا إلى الطريق المستقيم .

اللورد كيرزن — لا أريد أن أزعج بدوئى في مثل هذه المناصب والإشكالات .

صدق باشا — أترانا دستاً في أثناء زمن الحماية ؟ إننا في ذلك الوقت ، أى في وقت قيام الحرب حيث كانت سوق الدسائس رائجة ، التزمنا خطة الأمانة لمحوكم .

رشدى باشا — نعم إن مصر لم تدس لكم الدسائس أبداً في الوصول إلى اتفاق مرضى .

صدق باشا — ثم إننا لجهنا إليكم بعد الهدنة .

رشدى باشا — أنظنون أننا نفضل ألمانيا عليكم ؟ إلى أعتقد أننا إذا اتصلنا بالألمانيا لم يكن لها م إلا استغلالنا ، ولقد كنت مستعداً لحمل السلاح ضد تركيا وألمانيا لأنى أرى مصلحتنا في جهاد صدائنا قائمة مع إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا حسن ، ولا شك عندى في صدق تصريحاتكم ، ولكنى عشت كثيراً ورأيت تغيرات عربية . على أنى سأبلغ الحكومة آراءكم ويسرنى أننا من الجانبين نكا متدلين في إبداء آرائنا . (منتقلاً إلى موضوع مندوب إنجلترا في مصر) : نقترح أن يثبت في المعاهدة أن المندوب يكون متصلاً بوزارة خارجيتكم إذ لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلاً بما يجري فيها وفى وسعنا أن نجد حيلة لا تنسك .

ورأينا أنه إذا ظل ممثلاً لقلب مندوباً سامياً فإن هذا يكون لفائدكم وفى مصلحتكم وسيكون مثلكم عندنا نفس القلب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيراً متصلاً ولكن يجبل فى أن اقتراضى يرضيكم ويعلمكم .

رشدى باشا — هذا جميل ، ولكنى لا أظنه بالغاً شيئاً من رضى المصريين إذ أن الرأى السائد فى الأمة هو أن المندوب السامى رمز الحماية ، ويجب أن يلفظ فى الاتفاق إمكان قبول الأمة به وعلى لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء آثارها . وهل فى الأمر ما يساوى أن تتبروا بالخلاف والمعارضة من أجل لقب ؟

اللورد كيرزن - أعتقد أنك غلط فيا فتول إذ لا يزال مسلما به أن يكون لإنجلترا مركز خاص ولا أعتقد أنه يمكن النجاح إذا مرضت تنيع القلب بل أغشى أنهم يضربون بالمصادفة عرض الحائط . ويدهشني أنكم لا تشاطرونى الرأى .

معلى باشا - لم أتيت كيف يكون مركز مثل مصر في إنجلترا .

اللورد كيرزن - هذا أمر يمكن تسويته وحله ، فلا نضع مثل مصر في درجة مثل أوجواى (Uruguay) مثلا .

معلى باشا - لم تنشأ وظيفة المنسوب السامى إلا مع الحماية فهى مرتبطة بها وهى الشارة الدالة على بقائها وهذا هو الشعور العام .

اللورد كيرزن - هذا اللقب لا علاقة له بالحماية ، فقد كان لنا في أوروبا عدة مندوبين سامين وفي بلاد مختلفة ، فهل كنا نرضى حمايتنا على كل هذه البلاد ؟

معلى باشا - ألا يمكن التمييز بينه وبين غيره بلقب آخر ؟

اللورد كيرزن - عندنا في الهند ألقاب كثيرة ولكنى لا أقترح عليكم مثل هذه الألقاب كما لا أقترح عليكم لقب "Résident" فإنه لا يجيبكم عليها .

رشدى باشا - المهم أن اختصاصاته مميزة له .

اللورد كيرزن - إذا وجدتم لقباً جديداً كنت شاكراً لكم .

معلى باشا - اينما لنا بسفير وإن كان اصطلاحاً هو أن يمتلك في البلاد التي من درجة مصر وزير معتمد (Ministro) فإن في هذا الدلالة الكافية على أهمية مركز معظكم .

اللورد كيرزن - أظن أن هذا غير مستطاع .

(ثم أوقفت الجلسة وأعيدت بعد وبع ساعة) .

اللورد كيرزن - أحب أن أقول كلمة عن المركز الذى يشغله الموظفون الإنجليز في الوزارات المهمة - رأى اللورد ملقرق مشروعه أن مصر تعين مستشاراً مالياً بموافقة الحكومة الإنجليزية ، وقد ذكر اختصاصاته في المشروع وختمها بعبارة تجعل عمله مهماً غير واضح ، فإن الحكومة حرة في أن تستشير أو ألا تستشير ، وأذكر بالأمس عند قراءة التحفظات أن معلى باشا طلب حذف عبارة الاستشارة مشيراً الى أنه مادام للحكومة المصرية اختيار في استشارته فالتص عليها لا لزوم له ، وقد كان الرأى الراجح في الوزارة عند المناقشة في هذه المسألة أننا لا نريد التدخل في الإدارة الداخلية وأن أبعد خاطر عنا أن نحاول دس أصابعنا في كل شئ وستكون المسئولية عن الحكم حسناً كان أو رديئاً على المصريين وحدهم ولا يستنى بعد ذلك أن تخرج مصر من التجربة راضية الرأس أو مهيضة الجناح . ولكن الذى يعيننا والذي نحسبه بشفة هو أمر علاقتنا بالدول فإن اختصاصات صندوق الدين ستؤول إلينا وتكون بيد المستشار .

ثم إن الأجانب في بلادكم مصالح تجارية كبرى ولابد أن يكون الاتفاق بحيث يؤمن الأجانب على هذه المصالح — على أنه لا معنى لأن يكون هناك مستشار مالي إذا لم يكن يعلم بما يجري أى إذا كان بحيلة خاسرة . وستعم مساوئ وظالم لستم مسئولين عنها وإنما هي رد فعل الحرية بسد الإشراف ، فمصلحتكم ومصلحة الدول الأخرى أن تحرصوا على استمرار الثقة بكم وذلك لا يكون إلا باستخدام رجل كفء ، وهذا هو الذى يحكم من وجود المستشار المالى .

وقد حوت قبل أن آجئه إليكم عبارة على عمل ضمنها نوع الاختصاصات التى تكون مثل هذا الموظف الذى لقبه اللورد ملتر بالمستشار المالى — وقد كنا نتكلم فى مسألة الألقاب وأقترح ألا يسمى مستشارا ماليا فقد ترون فى ذلك مهانة مستفادة من معنى حاجتكم إلى الاستشارة ، بل أن يسمى (Commissaire Financier-Financial Commissioner) مندوبا ماليا .

عبدى باشا — أذكر أن المصريين راعتهم هذه التسمية فكل تنير فى اللقب يكون له قبول حسن .

رشدى باشا — لذلك سبب نفسى معروف وهو أن المستشار اغتصب ملطة الوزير .

اللورد كيرزن — قرأ الاختصاصات وقد أثبتت فى ورقة أرسلت بسد البطلة وأوردت فى مجموعة المذكرات ص (.

إلى لا أستحسن عبارة اللورد ملتر ، وكذلك لا تستحسنونها أتم أيضا — ولما كنت فى الهند أنشأت لجنة لإدارة السكة الحديد ولم أزد أن أحدد اختصاصها فجلست رئيسها حتى الدخول على وكما استشكل فى مسألة جاءنى مستفتيا وهكذا جرت الأمور على أحسن حال . .

وهناك مسألة أخرى أولاها اللورد اللبني أهمية خاصة وهى أنه لا يحق لمصر أن تعقد قرضا أو أن تحوز إيراد مصلحة من المصالح العامة إلا بموافقة المندوب المالى — وقد سألنى بعضهم وأنا أناقشه فى هذا وما شأن الرى ؟ إنكم لا تجهلون أهميته لمصر كما لا تجهلون أن أعمال الرى الكبرى قام بها الإنجليز بنهرتهم المكتسبة فى الهند وهى من مفاهيمهم ويجب لبقائها أن تستمر تحت إشراف حقيقى فعلى — ولذلك أسألكم أن يكون للمندوب المالى رقابة عليه ؟ وكيف يجرى من غير رقابة وإشراف ؟

عبدى باشا — نحن نتولى أمور دينا بأنفسنا .

اللورد كيرزن — هنا جميل ولكن أليكون كافيا ؟

عبدى باشا — الواقع أننا سبطا إلى أهل الفن والخبرة فى هذا الباب .

اللورد كيرزن — من ضمنهم عدم وقوع الخطأ ؟ إن الرجال السياسيين لا يفقهون هذه المسائل كثيرا وأنا لأطلب منكم الآن جوابا وإنما أطلبكم إلى أن هذا أمر مهم مصالح الأجانب . والأجانب مصالح غير الدين ولا يتوقع أن تستقيم أعمال مصلحة الرى إلا إذا كانت فى أبهى أكفاه .

رشدى باشا — مصلحة المصريين أنفسهم أن يكون الرى قبل كل شئ على أحسن حال ، ثم إن أملك الأجانب قليلة بالنسبة لأملك المصريين .

الورد كيرزن - ليس هذا كافيًا . ولقد رأيت في الهند أخلاطاً قاضية وأذكر أن إحدى الإمارات المعنية الوطنية طلبت مني أن أعين لها مندوباً مالياً وآخر لري .

عندئذٍ - ذكر تاريخ أعمال الري وبيّن أن الأعمال المهمة من عهد محمد علي تمت بواسطة الاستانة بالأجانب وليس في المصالح المصرية المهمة ما يعني له المصريون مثل هذا ، فهم غير رقيق على طريقة إدارته .

صدق ياخا - المسألة مسألة حياة وموت بالنسبة لمصر فلا يخشى من أن تفرض فيها .

الورد كيرزن - لي كذلك كلمة عن الموظف القضائي ، وأرى أن عبارة الورد ملقب بصدده يعيبها الإبهام الذي أخذته على عبارة المستشار المسالي ، وقد كان من بين التحفظات التي قرأتها على حذف هذه العبارة اكتفاء بوجود نائب محامي ، ولعلك حررت عبارة على طراز ما حررته في موضوع المنتوب المسالي (وقرأها وقد أوددت في مجموعة المذكرات من) وأرجو عند إعادة المناقشة في هذا الموضوع أن تذكر لي اختصاصات النائب العمومي وكيف ترون أنه يحل محل الموظف القضائي .

ودفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة ما

الإمضاء : عبد الحميد بدوي

محضر الجلسة الرابعة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

في يوم الثلاثاء ١٩ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة بعد الظهر .

اللورد كيرزن — في المرتين الفائتين تناقشنا في مسائل ثلاث :

(الأولى) رأى حكومة إنجلترا فيما يتعلق بمحل وضع القوة العسكرية .

(الثانية) الترتيبات المستقبلية لإدارة الأمور الخارجية .

(الثالثة) مركز الموظفين البريطانيين الذين يديان إلى الإشراف على أمور المالية والخفائية .

وقد أرسلت لكم مذكرات في هذه المواضع الثلاثة لم يراع فيها أحكام النص وأخبروني أنك متضمنون هذه المسائل موضع البحث ، وما أنا مصنع لأى شيء تريدون أنت تبدو عن أية هذه المسائل الثلاث .

عدي باشا — سأحاول أن أشرح لكم رأينا فيما يتعلق بالقوة العسكرية وإنما أستاذكم — بينا لوجهة نظرنا — في إعادة ذكر الأحداث التي كانت لنا مع اللورد ملتر . كانت المسألة العسكرية محل بحث طويل بيننا وقد تناقشنا فيها من وجهاتها المختلفة فرأينا أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم . أما في زمن الحرب فقد رؤى أن تضمن المعاهدة نصا تتمتع بريطانيا بمقتضاه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجي . وباعتبار هذا العهد حكما من أحكام معاهدة قلنه لا يعمل به ولا يطبق إلا في زمن الحرب ، ولم يكن تتمتع بريطانيا بالدفاع عن سلامة أرض مصر ليقضي وجود جنود في وقت السلم ، وبما أن أساس المعاهدة هو الاستقلال فقد رؤى أن يكون هناك تبادل في التمهيد فنيا لشبهة الحماية . وإعدادا لكل احتمال يقرب منها ، ولكنه لما كان بين البلدين مصر وإنجلترا اختلاف كبير في الموارد وفي احتمالات الحرب لم يكن من المقبول أو الجائز أن يكون التمهيدان متطابقين تماما . قلقك أ كفى بأن ينص على أنه حينئذ نكون إنجلترا في حالة حرب تتمتع مصر بأن تقدم لما كل التسهيلات من وسائل قتل وموائى ومحطات طيران حتى ولو لم تكن مصر نفسها في خطر ، هذا فيما يتعلق بحالة الحرب . أما ما يتعلق بزمن السلم فقد قدرنا أنه يجب أن يتهيأ الاحتلال العسكري ، غير أن اللورد ملتر أثار هذه المناسبة مسألة المواصلات وجوب المحافظة عليها وشدد في وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها ، وبالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية رأينا أن نسلم به لغنم بذلك دليلا على حسن مقاصدنا ، على أنه كان المفهوم بيننا أن وجود القوة لا يراعى فيه إلا مصاحبة إنجلترا من وجهة الأغراض الحربية التي تقتضيها المواصلات وأنها لا شأن لها بمصر فهي ليست ضدها أو للتدخل في شؤونها ، كما أن وجودها لا علاقة له بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أرضها — وقد نص على هذه المسألة في مشروع اللورد ملتر في المادة ٤ فقرة ٢ (صفحة ٢٤ من التقرير) ولما أرسل المشروع مع المندوبين الأربعة لتفسير نوى مواده والاستشارة بأراه الهيئات المصرية فيه أشار هؤلاء المندوبون في شرحهم إلى أن مركز هذه القوة هو منطقة القناة إذ كانت وجهة النظر المصرية أن محل الخطر على المواصلات

البرطانية هو منطقة القناة فيجب أن يكون المقاع ضبا هناك . وقد اقترح على هذا الرأي بالتمهيدات الدولية وحياد القناة ولكن كان المفهوم دائما ألا تكون تلك القوة في مدينة أو بالقرب من مدينة ولا تخرج على أى حال عن منطقة القناة وإن كان اللورد ملتر فرض أن يكون مسكرها على الشاطئ الآسيوى من القناة .

اللورد كيرزن — هذا لم يكن رأى اللورد ملتر (وقرأ صفحة ٢٩ من التفرير حيث أشير إلى وجوب حماية المواصلات في البر وفي الهواء أيضا) .

عدلى باشا — الأثر الذى يترتب من تلك المناقشات هو أن المفهوم لدى الفريقين أن تكون تلك القوة في منطقة القناة ، وقد ذكرنا القنطرة ولكن اللورد ملتر لم يرض بشئ معين وأحل المناقشة في ذلك على المفاوضات الرسمية ، وهذا التحديد بمنطقة القناة هو ما نسر به الأمر في مصر ، وقد أضاف المندوبون الذين تولوا ذلك التفسير إلى ما تقدم أن التكتلات ومحطات الطيران تكون في تلك المنطقة ثم صدر بعد ذلك تقرير لجنة ملتر وفيه كما قلتم تركت المسألة مفتوحة باعتبار أن هناك مواصلات غير القناة ، وعلى أى حال فإن التقرير قصر أمر القوة على حماية المواصلات ولم يستبعد إلى غيرها من الأغراض . وإلى اعتقد أنه من الميسور لنا أن نتفق على منطقة تحتم فيها القوة ولكنكم في الجلسة الأولى عند شرحكم لهذا الموضوع جعلتم توضع هذه القوة أخراضا أربعة . أما الفرض الأول وهو غرض المواصلات فنحن متفقون فيما يتعلق به . أما زمن الحرب فيلبيى لمصر أن تقدم لكم فيه كل ما يسهم من التسهيلات ، وأما زمن السلم فنعتقد أن حماية المواصلات تتوافر بوضع القوة العسكرية في محل معين . أما الفرض الثانى وهو الدفاع عن سلامة الأراضي المصرية فقد أجبت عليه مقبلا إذ ما قامت المساعدة موضوع معاهدة فلا وجه لأن توضع قوة منذ زمن السلم لمجرد توقع الحروب . هذا فضلا عن أن في وضعها مساسا مباشرا بظاهرها بالسيادة المصرية . ونرى أن فكرة التحالف لا يستفاد منها جواز وضع قوة في زمن السلم كما أنه ليس بوضع تلك القوة ضرورة فإن مصر بلد غنى وسكانها يرون على ثلاثة عشر مليوناً ، فإذا استمدنا حرقنا كان في وسعنا أن ننظم لها جيشا ووسائل الدفاع عن أرضنا على الصورة الملائمة لحاجتنا . على أن هذا هو الواقع في المعاهدات الحربية فإنها لا تقتضى أن أحد المتعاهدين يربط بجنوده في بلد الآخر توقفا لحالة الحرب وكل ما يمكن عمله بين المتعاهدين وما يعمل عادة هو أنه توضع في وقت السلم اتفاقات عسكرية تحدد مقبلا كيفية التعاون العسكري في زمن الحرب .

اللورد كيرزن — (استأذن أن يطالع وسأل إذا كان أحد يريد أن يزيد شئ : بما يتفق بالمسألة الأولى) .

وشدى باشا — إني متمتع إلى ما قاله عدلى باشا وأعتقد أن القوة العسكرية في زمن السلم لا يمكن أن يكون غرضها مساعدة وقت الحرب وليس لها ضرورة وفيها مساس باستقلالنا .

اللورد كيرزن — لا أرى أنه يحسن بنا أن نعلق أهمية على الصبح والألحاف ، وقد تكلمنا عن المساس بالسيادة ولا أرى في ذلك إلا شيئا ونظريات ، وما تحتاج إليه وما بحث عنه هو أحسن الطرق لضمان أمن مصر ، وإذا اشتغلنا بالبحث والتساؤل بأى قدر يس هذا التدبير أو ذاك بالاستقلال

فلماذا لا نصل إلى شيء . لا يتظر أن يكون لمصر جيش كبير فإن ذلك كثير التفقات ، وسيكون لنا كلام في القدر الذي يشتركون به في مصاريف القوة العسكرية ، إذ لا نريد أن نحملها وحدها . ولكن هل يمرى في بالك أن نريد أن نضع في مصر ثلاثة أو أربعة آلاف من الجنود لمحض لذلك بلداً ؟ ليس شيء من ذلك — إنما إذا كنا نضع في مصر قوة عسكرية فليس ذلك لحماية المواصلات وحدها بل لحماية النظام والأمن أيضاً . يتحدثون عن مصر كما لو كانت بلداً هادئاً مطمئناً وأنهم لا يتجهلون الحوادث التي حصلت أخيراً . أترى إذا تجددت هذه الحوادث وحصل اعتداء وقتل وتجديد كافي أن ترسلوا لنا غزافاً تطالبون فيه التبعة ؟ إن تميزكم بين ما يمكن ووضوح في السلم وبين ما يجوز في الحرب تمييز قائم على التحكم ولا أساس له — إذا جاز على العموم أن توضع بمصر قوة فإنه إذا طلب من بريطانيا أن تقوم بحماية النظام وجب أن تكون القوة حاضرة ، وساضرة في المكان اللازم ، ليتمرها القيام بما يطلب منها . لا أدعى الخبرة بالأمر العسكري ولكني لا أشك في أنكم إذا سألتم أية سلطة عسكرية عما إذا كان من الممكن أن ترتب الترتيبات العسكرية عند قيام الحوادث لأجابتكم بأن ذلك من الأوهام . ثم خبروني ماذا فعلتم في حوادث الإسكندرية ؟ إنكم طلبتم العون من الجنود البريطانية ، وجربوها لم تكن موجودة فلماذا كنتم فاعلين ثم يجب ألا يغيب عن بالك ما تراه الدول الأجنبية في هذا الشأن ، ولو سلمنا رأيكم وأكتفينا بنقطة صغيرة لحماية المواصلات لكنت فرنسا وإيطاليا أقل من يمتنع على ذلك . فلنواجه الواقع . نحن لا نريد أن تأتي شيط مهيبة لكن يجب أن أقول لكم بكل صراحة إنه من المستحيل أن نفقد أضافاً إلا إذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقي . وقد ذكرتم تاريخ مناقشاتكم في هذه المسألة ولكن يجب أن تلحظ المسألة من وجهة الإمبراطورية فلماذا لا نهم إنجلترا وحدها ، والذي لا نزاع فيه أن الإمبراطورية لا تقبل وضع القوة العسكرية في مركز قاتي كاللركر الذي تقترحونه لها . تريدون وضع القوة في نقطة من الصحراء . ولغرض أنكم جعلتم مقامها في تلك البقعة أحب ما يمكن أن يكون . لماذا تكون الحال لو وقعت حوادث . إنى لأرجو أن يكون لمجيش المصرى الكفاءة وفيها الكفاية لقمع ما يقع من ذلك ولكن هبها عجزت ولجأت إلى المنسوب الساسي اتفطنون أن تنزل لكم قوة من السماء . والواقع أنه ليس لهذه المسألة إلا حل عمل واحد، وهو أن تكون القوة في نفس المكان الذي قد تطلب فيه لأداء عمل ، والذي يجب أن توق مصرته هو أن يكون وجود تلك القوة مهيأ لها أو أن تكون بمعنى حامية أو جيش احتلال . وإلى لأرى بعد طول الروية والتفكير أن المبادئ التي ذكرتها لكم متنافية لاستقلالكم ، على أنى لا أريد أن يسبق إلى ظنكم أنى أهتكم بما أقول ولكن أرجو أن تتبينوا أن جميعكم ليست بما يمكن أن يسلم به أو يرضع له .

عدي باشا — تريدون أن تكون القوة للحفاظ على الأمن ؟

اللورد كيرزن — نعم هي هناك لهذا ، ولا فائدة من أن نناظر أنفسنا وننكر ذلك .

عدي باشا — ولكننا منذ أربعين سنة وهي مقيمة بينما لم تلجأ إليها .

اللورد كيرزن — لم تلجأوا إليها لأنها كانت هناك ، وقد كان وجودها أكبر مسبب لعدم الالتجاء إليها . على أنه لما وقع الاحتلال الشديد دعوتوها .

مدل باشا — كانت القوة موجودة دائماً ولكن وجودها لم يمنع حصول الحوادث . أما أننا دعواتنا فلا نأجل الجيش الإنجليزي جزء من نظامنا الحالي فلا غرابة في أن يدعى لأنه أصبح يستمد عليه في مثل هذه الظروف ، ولكن في النظام الجديد سيلجأ في تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات . يقولون نعم تترككم أحرارا ولكننا نبقى مسؤولين عن الأمن العام ، فمن أي شيء تكون نحن مسؤولين ؟ وكيف يمكن أن أذاع في بلدتي عن مثل هذا الموقف ؟

اللورد كيرزن — إنني أسف أن تتخذ هذا الموقف في هذه اللحظة التي اعتبرها أساسية . إنك تشير إلى صعوبة الدفاع عن مركزك وهنئ سالت بمنحك وحصرت الغرض من القوة العسكرية في المواصلات . أما لو فعلت ذلك لانتزع كل من له مصلحة ، وهؤلاء هم الذين يجب أن يتدبر بهم لا القوة أو الذين يكتفون من العياش والتهويش .

مدل باشا — نحن على اتصال تام بكل الطبقات ونحن نرغب الحوادث بلغة من ستين فلا نجد أحدا يطلب بقاء الجيش الإنجليزي سواء في ذلك خصومنا وأنصارنا وخصوم زغلول باشا وأنصاره وأؤكد لكم أننا إذا قلنا إن القوة العسكرية كانت في تحرير اللورد ملتر للمواصلات وقد أصبح من أغراضها في النظام المقترح حماية الأمن لاستقبلنا بغير ما نود ونشئ .

اللورد كيرزن — لست عادلا في تصويرك للأمر فأتدفعون أن القوة التي اقترحها تكون بالعدد الحالي (سأل عنه فقل له حوالي الأحد عشر ألفا) ولن يكون شيء من ذلك. ويهددون أن تلك القوة ستعمل في المستقبل كما تعمل الآن ولن يكون شيء من ذلك. ولا أعلن المندوب السامي سيرك جنوده إلى المدن والحدود لحدوثه وهواه ولكن إذا حصلت حوادث كان مستمدا للطوارئ .

مدل باشا — كافي بكم تقولون أنه لن يكون لنا بوليس أو جيش .

اللورد كيرزن — إن إعدادكم لبوليس وجيش يستلزم كل حاجتك أمر يستغرق زمنا طويلا ويقتضي نفقات طائلة . ولغرض أنك تستطيعون إنشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى أن الذي يمتينا هو ترتيب الأوضاع اللازمة للأيام الأولى فإذا قوّم بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وبماز تعديل الحالة ، ونحن لا ندعى أننا نضع الآن قواعد أبدية .

وشدّى باشا — نحن نريد وضع اتفاق يمكن قبوله . ولا يمكن أن الأمة تخيل بقاء جنود للحفاظ على الأمن . ذكرتم حوادث سنة ١٩١٩ وحوادث الإسكندرية الأخيرة ولكن فافهم أننا في ثورة وفي كل ثورة يقع فيها من الفلوالاضطرابات مثل ما وقع حدثنا ، وهذه الحوادث التي وقعت يسفرها حالة التيج العصبي الذي يهتزن بأزمة قومية كالتي نمر بها . هل أننا سوف ندخل بالانفاق في عصر هدوء وسكينة ونقطع الاضطرابات من جذورها . ذكرتم الدول واعتراضها وليس لها حق الاعتراض على شيء من ذلك ، فإن لها امتيازات تشريعية وقضائية وليس لها حق وضع جيش للحفاظ على رعاياها . قلتم إن الجنود الإنجليزية تدخلت في الحوادث الأخيرة وقد رفع هذا التدخل لأنها كانت هناك .

اللورد كيرزن — المجدد أنها لم تكن في لندرة .

رشدى باشا — لولم تكن هناك لكنا نظمة الجيش والبوليس على أساس صالح كاف .

صدق باشا — الجيش البريطانى جزء من نظامنا الحاضر .

اللورد كيرزن — لانكم ترون طبعاً أننا سوف لا نذكر شيئاً مما أقوله في المعاهدة لأن ذلك يكون مهيناً ، وإذا كنت قد ذكرته الآن فلاجلوكم أغراضنا ولا نتمسك بأن ذلك يجب أن يبقى مرسوماً في أنعامنا وإذا حصلت حوادث فستذكرون هذه القوة وإن كنتم تفسدون ذكراها الآن من أذهانكم . ونحن أن أعرض آراءكم في وضع هذه القوة أى في توزيع الجنود . وأكرر لكم أن الحل الذى تقترحونه وهو وضع قوة صغيرة في منطقة القناة لا يقبله الحكومة الإنجليزية .

رشدى باشا — المهم لكم هو مواصلاكم غانا ضمنت فإنا نتجنبون فوق ذلك ؟

اللورد كيرزن — قلت وكررت في ذلك ما فيه الكفاية .

شفيق باشا — وكيف توقفون الدول على حقيقة أغراضكم من بقاء هذه القوة إذا بقيت المسألة سرية ؟

اللورد كيرزن — ليست المسألة سرية ، وأنا لا أتكلم هنا عن معاهدات سرية ، والذى أشير إليه هو التفاهم فيما بيننا . قد يمرض في المستقبل اضطراب و هياج وضياح أرواح وقد يهاجم المندوب السامى ويكون في خطر ، قد يكون ذلك نادراً وبعبدا ولكنه ممكن وقد حصل في أفغانستان مثله ، أتريدون أن نفهم أن المندوب ليس له أن يدعو الجيوش البريطانية لمساعدته لأنها وضمت للواصلات . لا ريب عندى في أنه إذا عجزت الجنود المصرية عن المحافظة عن الأمن وجب أن يكون من الممكن دعوة الجيوش البريطانية للمساعدة ولا مناص من ذلك .

رشدى باشا — سوف لا يكون هياج لأن أساس هذه الحوادث والاضطرابات سياسى .

مدلى باشا — هذه الحالة التى تستشهدون بها استثنائية ويمكن أن تقع في أى بلد .

اللورد كيرزن — ولكنها أكثر وقوعاً في بلاد الشرق .

مدلى باشا — لم يقع عندنا أى مثل كان في خطر . ويجوز أن يقع مثل ذلك في البلاد المتاخمة لا في مصر ، وحتى في حوادث سنة ١٨٨٢ وفي الحوادث الأخيرة لم يحصل شيء من ذلك . ثم إنه في مثل هذه الأحوال يكفى ما يتخوله القانون الدولى من حق التدخل . وهما في بلاد البلقان يوجد فيها حقيقة مثل هذه الأخطار وليس فيها مع ذلك جيش أجنبى . وإنى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه الأخطار .

اللورد كيرزن — تشيرون إلى الاعتقاد على حسن مسلك الجنود المصرية وقدرتها وتسبون ماحدث في الإسكندرية في الحوادث الأخيرة . إن بعض الجيش والبوليس انحازوا الى جانب المعتدين وأطلقوا النيران على الأوروبيين .

عمل باشا — هذا تهدد بروحك وأريد أن أعرف الوقائع والشهادات التي جنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنديا هنا أومتك أطلقا عيارا ناريا في حالة دفاع أو شبهها فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك في الصلء ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أننا أصبنا من هذه المناقشة بما فيه الكفاية ، فقد شرحت مذهبيك بشوة واشترمت إلى صوبة الدفاع عما أقرته عليك في هذه الصلء وأقول لكم إنه يتمرد على أن أحل حكومتى على ما تريدونه . هل أتى أرى أن تحرر صيغة تحكى وجهة نظرا وأن يكون جنديا بعد ذلك هل التصوص .

عمل باشا — أنهم إذن أنها ترك الآن وتستأنف بعد ذلك .

اللورد كيرزن — نعم ، ولكن إن تناضلوا من جديد . أليس لديكم كلام في غير هذه المسألة ؟
عمل باشا — هناك مسألة إدارة الأمور الخارجية وقد قلنا فيها كل ما يزيد أن قوله .

اللورد كيرزن — اقترحت إعادة وزارة الخارجية بالقاهرة وأن تكون لها سلطة تامة . ولكن نظرا لمركز إنجلترا ومستوليها يجب أن يكون وزير الخارجية المصرى على اتصال مع المندوب السامى إذ أنه مسئول إليه قوى الامتيازات وسلطتها ويكون لكم أن تتولوا القيام على مصالحكم التجارية في العوامم الأجنبية . وأما المصالح السياسية فتكون بيد ممثل إنجلترا . ومع بقاء حق مصر في المعاهدات التجارية على ما كان عليه لا يكون لها أن تعقد معاهدات سياسية .

(ثم سأل المستر لنديس عما كان العمل جاريا به في زمن الاحتلال والحماية ، فذكر له المستر لنديس أنه في زمن الاحتلال لم يكن نزاع في أن مصر حق عقد المعاهدات التجارية نظريا على الأقل ، إذ أن الواقع أن كل أمر كان يجري في الإدارة المصرية برضى الحكومة الإنجليزية . ولكنه من عهد إعلان الحماية أصبح المندوب السامى هو الذى يتولى ذلك . وبعد أن أتم المستر لنديس بيانه وعد اللورد كيرزن بأن يرسل للوفد مذكرة بمعنى ماقاله عن العلاقات الخارجية وقد أرسلت فعلا وأوردت في مجموعة المذكرات ص) .

اختلف رئيس الوفد معى في أمر العلاقات الخارجية وحيثما لوهرقى ماذا يقتر وماذا يرفض وليرض المسائل واحدة بعد أخرى ولناخذ في لقب الممثل البريطانى ، والراى عندنا أن يلقب المندوب السامى (High Commissioner) ويكون تمثلكم في لوندرة هذا اللقب أيضا ، وذلك تمام التبادل والتساوى بيننا وإنى أعتقد أن في هذا تحية وإكراما لكم .

عمل باشا — إننا نكتفى للممثل المصرى بلفظ "Ministre" لأننا لا ندعى أن لمنطقة مركزا خاصا في إنجلترا ونحن نأمل بأن يكون ممثل إنجلترا التقدم على غيره من الممثلين .

اللورد كيرزن — ماذا كان يسمى ممثل إنجلترا قبل الحماية ؟

رشدى باشا - بسبب تسمية مصر أتركيا كانت يسمى "Agent et Consul Général" وقد كان لبعض ممثلي الدول الأجنبية صفات ومراكز شخصية فكان يوجد بينهم في بعض الأحيان "Ministre Plénipotentiaire".

اللورد كيرزن - ولكن ما حاجتكم بالتثليل السياسي ؟

عدل باشا - المسائل الاقتصادية تسبها لا يمكن أن يتم فيها شئ بواسطة التماسل لأن التماسل لا يعمل له إلا جمع المعلومات فهو لا يتصل بالحكومات الأجنبية ولا يستطيع أن يدلي أمداها بوجهة نظر حكومته وأن يدافع عنها . وإن اعتادنا الآن في هذه المسائل الاقتصادية على المخابرات التي تجري في القاهرة يصل الواسطة في نقل وجهة نظرها هو الممثل الأجنبي ، وقد لا يفعل ذلك على الصورة التي نريدها ، ثم إن العمل الحقيقي لمثل الدولة الأجنبية هو أن يبلغ آراء حكومته لا أن يتلقى آراء الحكومة التي اعتمد لديها وأن يدافع عنها أمام حكومته . فتصننون من هذا أنه حتى المصالح الاقتصادية يجب أن يناقش فيها ممثلون سياسيون .

اللورد كيرزن - أين تريدون أن يمينوا وكم عددهم تسميهم ؟

عدل باشا - لم نتحد شئنا في هذا الصدد وإنما المفهوم أننا نعين حيث تكون لنا مصالح فكلانا في التمهيد الآن نتحكم .

رشدى باشا - نحن لا نريد أن نقبل بإرسال المثلين في البلاد المختلفة .

اللورد كيرزن - لا أريد أن أفيدكم بشئ ولكن أرجو أن تذكروا لي على سبيل المثال أي البلاد ترضون أن تحتلوا فيها ؟

عدل باشا - (ذكر على سبيل المثال باريس وروما وأثينا وبعض البلاد المتحلة عن نفسها وغيرها من البلاد التي لمصر فيها مصالح) .

صديق باشا - إن العلاقات الاقتصادية على وجه خاص هي التي سوف تحدد البلاد التي نريد أن تحتل فيها سياسيا فيينا وبين أمريكا وبيننا وبين اليابان منذ الحرب مثلا مسائل اقتصادية غير قليلة الأهمية وقد حدث أخيرا أن الولايات المتحدة فرضت ضريبة على القطن المصري ولو كان لنا مثل فيها لاستطاع أن يدافع عن حقوق مصر بل لاستطاع أن يقنع أمريكا بأن لا مصلحة لها في فرض هذه الضريبة . أما وليس في تلك البلاد من يمثلنا فإن القرارات تتخذ على غير مصالحنا وليس من يدافع عنا .

اللورد كيرزن - كيف تتعاملون الآن ؟

عدل باشا - في مثل هذه المسألة مثلا مع الممثل الأمريكي في القاهرة ورأيه هو المؤثر، إذ ليس لدينا ممثلون عندهم فهو واسطة النقل الوحيدة .

اللورد كيرزن - لقد تبينت الآن حقيقة مركزكم وأدركت ما تريدون ، فهل تريدون أن تتكلموا في شأن المستشار المالي ؟

صدق باشا — تكلم في المذكرة التي أرسلتموها بصفة غير رسمية عن اختصاصات جديدة للاستشار لم ير لها — ذكر في مشروع قانون كان فيه اختصاص واحد معين وهو صندوق الدين وقد زاد ذلك المشروع على هذا الاختصاص أن المستشار يكون تحت تصرف الحكومة المصرية فيما تريد استشارته فيه ، وفي الجلسة الأولى إذ جرى الكلام وفي الصحف ذكر عدل باشا من بينها حذف عبارة استشارة المستشار للمال لعدم فائدتها أو الحاجة إليها ، إذ أن المستشار المال بصفته موظفا بالحكومة المصرية يتقاضى مرتبه منها هو بطبيعة الحال تحت تصرفها ، وإنما خيف من ذكرها أن يكون فيه إعادة لذكر الماضي وأن تحول الاستشارة الاختيارية إلى استشارة واجبة ملزمة جريا على تقاليد المستشارين وجرى على الخطة السابقة للحكومة الإنجليزية معنا . هذا ، وقد أجمعت الهيئات التي استشرت على طلب ذلك في حين لم زمانا من قبول حلول موظف إنجليزي على صندوق الدين بنفس الاختصاصات التي لهذا الصندوق الآن . ولما جرى الحديث في اختصاصات الصندوق المال فهمت أن الذي جعلكم تفتحون زيادة اختصاص هذا الصندوق وتحرر حقه في الدخول واشترط موافقة على الفروض والإسقاطات هو حرصكم على إزالة شكوك الدول وغايتها بشأن المالية المصرية في العهد الجديد وتثبيت الثقة فيها — لذلك لا أرى بدا من أن أبدي لكم رأى الوفد في مركز المالية المصرية .

الأصل عندنا هو أن مبدأ المراقبة لا وجه له ولا عمل لقبوله ، وإنما يكون له وجه إذا كانت المالية المصرية مثقلة بالديون ، أو إذا كان هناك تناقض وتعارض بين المصالح المصرية والأوروبية ، أو إذا كان ثمة خوف من أن الإدارة الجديدة تنقض البناء المالي الذي شيد بصر وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه بحيث تجعل الرقابة ضرورية لازمة . أما عن الاعتبار الأول فقد أنشئت الرقابة في سنة ١٨٧٦ وكان قدر الديون إذ ذاك هو قدرها الآن (٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) ماعدا بضعة ملايين وكنا نضع ما يقرب من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في سبيل سداد تلك الديون ونوائدها الفادحة في حين كانت إيرادات الميزانية تسعة ملايين وكسور فكانت نسبة ما ندفه من إيرادات للدائنين ٩٠ ٪ من ميزانية الإيرادات أما الآن فإن إيرادات الحكومة يبلغ نحو الأربعين مليونا من الجنيئات يدفع منه في سبيل الديون نحو الأربعة ملايين . فنسبة ما يخص الدائنين لا يبدو ١٠ ٪ فالفرق بين الدائنين شاسع . كذلك الفرق فيما يتعلق بالثروة الأهلية فقد بلغت فوق المليار جنيه . وتقصت ديون الأفراد نقصا كبيرا في حين زادت رؤوس الأموال والودائع التي لمصر في الخارج فلما قرأ طيس مالية على الخارج بنحو مائة مليون ، منها ثمان وثلاثون مليونا مسكوكا على الخزينة البريطانية وهي جزء كبير مما يجب أن يكون مقابل البنكوت المصري بسبب أحكام القانون الذي رخص بإصداره . وثبت المدين المصري موجود في مصر ونسبة الدين لثروة البلاد لا تزيد على ٩ ٪ فنحن أن لا عمل لرقابة حتى ولا لصندوق الدين . أما من حيث الاعتبار الثاني فلا تعارض بين المصلحتين . فإن الأجانب يمدون بنحو المائة والسبعين ألفا في حين أن عدد المصريين يزيد على ثلاثة عشر مليونا ومعظمهم مستغلون بالزراعة ومصالحهم مرتبطة بالبنوك وتجار الصادرات والواردات من الأجانب . كذلك لا غنى للأجانب عن المصريين ولا تقصد بالأجانب هنا الأوربيين بل فرقا كبيرا يروى عنده على عدد الأوربيين وهو فريق الشرقيين المستغلين بالجماعات الأجنبية كالسوريين واليهود والأرمن وغيرهم . يلجأ المصريون إلى البنوك للحصول على ما يلزمهم من المال ولتجار الواردات الحصول على البضائع الأجنبية التي أصبحت ولا غنى عنها في الحياة المصرية . ولتجار الصادرات

للتصرف في القطن وغيره من المحاصيل . والأجانب بعض الصناعات الكبرى كالسكر ويشتل فيها ألوف من المصريين ، فالمصالح إذن مصرية وأجنبية مشتبك بعضها ببعض و يكون من الجنون أن تتصور أن المصريين يجرّد الشهوة في مضايقة الأجانب يقضون على مصالحهم القانية بالقيام في وجه مصالح التزلاء .

اللورد كيرزن — ألا تريد مراقبة مطلقا ؟

صديق باشا — نحن نسلم بمراقبة تحمل عمل سلطة صندوق الدين .

المستر لنسي — ولكنه ليست له مراقبة من سنة ١٩٠٤

صديق باشا — لا تزال له مراقبة فيما يتعلق بالاستيئاق من دفع الكوبونات .

اللورد كيرزن — هذه مسائل فنية تركها الآن .

علي باشا — أريد أن أفهم معنى "Right of Access" لأنه تعبير إنجليزي خاص .

اللورد كيرزن — قبل أن أتولى الأحكام في الهند كان العمل في مصلحة السكة الحديد قد أصبح ديوانيا (Bureaucratique) صرنا . ولما كنت أكره هذا النوع من الإدارة وكنت قد رأيت أن هؤلاء الموظفين يريدون أن يظنوني على أمرى بهذه الطريقة المميقة ، فقررت أن أجعل على رأس تلك المصلحة لجنة وأتيت لها بشخص خبير من إنجلترا وآخر من الهند وشغفتهما بثأث فذكروا لي أن رئيس مصلحة السكة الحديد كان وزيرا وله بهذه الصفة حق الدخول لدى الحاكم العام باعتباره عضوا في مجلسه ولكن ينعى مع النظام الجديد أن يحدوا شيئا من الصعوبة في القيام بعملهم بسبب عدم اتصالهم بالحاكم العام ففكرت أن يكون لأعضاء هذه اللجنة حق الدخول على وكما عرفت صعوبة مرة في كل شهرين أو ثلاثة جاعوف يستغفون في طريقة حلها وبذلك سارت الأمور على أحسن حال . والذي أخشاه في أمر المندوب المال هو أنه سيوجد من يريد أن يمنعهم من العمل الصالح المفيد أو من يعم بذلك ولا علاج لهذا إلا أنت . يكون له حق الدخول على وزير المالية ورئيس الوزراء .

علي باشا — لا أرى أن مندوبا ماليا معينا من الحكومتين وله اختصاصات محددة في المعاهدة يمكن أن ينكر عليه حق الدخول ولا أرى محلا لذلك الحق .

اللورد كيرزن — لا أعرف دقائق الإدارة المصرية (وسأل المستر لنسي عما يراه في ذلك ، فأجاب : لا نزاع في أنه يجب أن يكون له حق الدخول أما النص على ذلك فقلت واتفقا من وجوبه) — إن لم يتحدث اختصاصات المندوب المال أخشى أن يصبح في حكم الدم (لا شيء) .

المستر لنسي — ما ذكر في المذكرة عن اختصاصاته هو أقل ما يجب له .

علي باشا — إنى أذكر على سبيل المثال لأراضاتنا ما نص عليه من وجوب عمله بالإدارة المالية وأرى أن هذا كثير عليه ولا وجه له ما دام لا يتدخل فيها .

الورد كيرزن — فتتضمن على كل شيء فهل تريدون ألا يكون له شيء ؟

صدق باشا — كذلك فيما يتعلق بالالتزامات التي جثم من اختصاصه أن يستوفى من قيام الحكومة المصرية بها أرى أن الواقع أن الحكومة المصرية ستتقوم بها من نفسها بدون تدخل فلا بد منه لأن تعتبر جزءا من أعماله وليس من ينكر عليه حق الاعتراض على الحكومة إذا أخلت بالقيام بها .

الورد كيرزن — أرى أن يكون له حق العلم بكل شيء ولا أعرف ما هو اعتراضكم على ذلك . أتم تسلمون به ولا ترضون بذكره ، ولكن قد يمضي يوم ينكر عليه فيه ذلك الحق .

صدق باشا — إن ذلك لن يحصل .

صدق باشا — بحكم النظام الجديد سيكون لنا برلمان والمناقشة أمام البرلمان علنية فلا خوف من السرية ولا يحتمل أن يكون جاهلا بما يجري من المسائل المالية الكبرى ، كما أنه لاخطرن استبداد فرد بالأمور المالية كما كان الأمر في العهد الماضي فكل ما يطلبه حسن سير الأمور المالية متوفر في النظام الجديد على أنه إذا عرض للتدوير المالي ملاحظة فليس ما يمنعه من إبلاغها .

الورد كيرزن — فكرت في صبح مخطفة ولكنني فضلت هذه ، وأرى أنكم مبالغون في التشدد والتحرج .

رشدى باشا — المندوب المالي له بطبيعة الحال حق الدخول فيما يتعلق باختصاصاته لا للتدخل في أعمال الإدارة المالية .

الورد كيرزن — أرجو ألا تتقدموا فيسبق إلى طلبكم أن دخوله قاصر على القيام باختصاصاته إذ يجب أن يستطيع إعلامكم على فضائح الإدارة المالية أو مساوئها ، ولا نزاع في أن الصحافة والمجالس النيابية معا لا يكفيان لمنع الأغلاط المالية .

رشدى باشا — أتم تخضعون لإشرافا إذن ؟

الورد كيرزن — أنا لا أفرض إشرافا أو وجوب استشارة .

صدق باشا — إن الاختصاصات الجديدة المقترحة للوظف المالي تخيد معنى الإشراف لأن اتصاله بالوزير ورئيس الحكومة يفيد أن هناك غاية خاصة من هذا الاتصال والواقع أنه لا زوم لذكره مادام الموظف المالي باعتراف أنه حل محل صندوق الدين ، له بهذه الصفة وحدها أن يدخل على وزير المالية وعلى رئيس الحكومة في أى وقت شاء — كذلك الأمر فيما يتعلق بأن يكون ملما بكل شيء فإن تقرير هذا الإلمام يترتب عليه في عرفنا أنه مامن كبيرة ولاصغية لا تتعرض على ذلك الموظف مما يرجصنا إلى ما نحن فيه .

رشدى باشا — كان الأمر في المستشار المالي استشارة من جانب الحكومة المصرية والآن تريدون أن تخضروا للتدوير المالي حق الابتداء (Initiative) في أن يبدى آراءه .

صدق باشا - ثم إن تكليف الموظف المالي بالإشراف على ميزانية المحاكم المختلطة وغيرها أمر لا لزوم له إذ أن الشؤون التي يراد مراقبتها ستكون مدونة في المعاهدة ولا يفتقر أن الحكومة المصرية تقتصر في صرف النفقات الخاصة بالمحاكم المختلطة ومماشات الموظفين الأجانب إلى غير ذلك فتستهدف لكل النتائج التي تترتب على عدم قيامها بتنفيذ المعاهدة . كذلك نرى أن مجموع المبالغ الخاصة بهذه الشؤون لا يذكر بجانب مجموع الميزانية المصرية وليس مما يصح في عقل أن تصبح الحكومة عاجزة عن الوفاء به .

اللوورد كيرزن - يظهر أن تدليلكم قائم كله على أنكم محل للثقة التامة وإذا كنا سنثق في كل شيء فلا وجه لأن نضع شيئا في المعاهدة وقد رأيت أن لكم على كل شيء ملاحظة وأنكم لم تقبلوا شيئا مما عرضته عليكم حتى الآن ، مع أني أجهت في أن أضع أبعد العبارات عن الاعتراض والذي يعمتا على أي حال هو ابتداء النظام الجديد .

وإلى هنا انتهى الحديث وأجل الكلام في الفروض وفي المندوب القضائي للحصة التالية وكانت الساعة السابعة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الخامسة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه
في يوم الأربعاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

انضمت الجلسة الساعة الرابعة والرابع مساء .

اللورد كيرزن — كما تناقش بالأمس في مسألة المنسوب المالي وقد أخبرني عدلي باشا في نهاية الحديث أن لديه ملاحظات عن الجزء الأخير من المذكرة التي بعثت بها إليكم وهو الجزء المتعلق باشتراط موافقة المنسوب المالي في حالي عقد القروض وتحويل إيراد المصالح العمومية .

عدلي باشا — لي ملاحظة صغيرة أجبها قبل الدخول في الموضوع ، فقد ذكرتم بالأمس أننا لم نقبل شيئا مما اقترحه وأريد ألا يسبق لي ذلك أنسا متنتون أو أننا لا نرضى في الاتفاق ولكن المناقشة كانت واقعة على مسائل لا ينبغي عليكم أن الرأي المصري حساس جدا بالنسبة لها ، وقد استشرت فيها الأمة وأبدت بشأنها تحفظات لأسجل لنا إلى إدهالها وذلك يضيئ أنه إذا وضعت صيغة مهمة ليان اختصاص المنسوب المالي أن يتقلب هذا الاختصاص إلى تماثل فضل في الأعمال فالرأي الدام شديد الحرص على حذف ما يمكن أن يقع معه توسع في الاختصاص — هل أنكم فتم إن كل ما ينبغي في هذا الشأن هو أن المنسوب المالي موظف كصفه ينضمنا في إدارة مالينا وأن مصطلحنا هي أن نتمد رأي هذا الموظف الكفء في أمورنا الفنية ، وهذا كلام قلتموه فقدمه وتجربونا عاملين على التوفيق بين الرأيين . وزيد أن نتحدد اختصاصاته على صورة تريل المخاوف — وبما أننا في صدد الكلام عن اختصاصات المنسوب المالي أريد أن ألاحظ أن القول باشتراط موافقته على عقد القروض من شأنه أن يعطى ذلك المنسوب مكانة فوق الحكومة والبرلمان لأنه بحسب الدستور المزمع ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد قروض إلا بموافقة البرلمان فأشرف ذلك المنسوب على عمل الحكومة والبرلمان شيء كبير وسلطة خطيرة وستقابل حتما بالرفض خصوصا وأنه لا يربط الحكومة الآن شيء من هذه القيود فقد كان لصندوق الدين مثل تلك السلطة وزالت منذ سنة ١٩٠٤ وكان تركيا مثلها وزالت بزوال سيادتها فليس بقيد مصر الآن في هذا الصدد شيء — وإذا كان البرلمان هو المرجع وصاحب السلطة في الإذن بعقد القروض فإن ذلك الضمان الكافي من الأغلاط وسوء التصرف ولا عمل معه لإعطاء هذا الحق لموظف استشاري خصوصا وأنكم صرحتم بعدم الرغبة في التداخل في الإدارة المصرية .

اللورد كيرزن — تكلمت من المركز الحالي وأشرت إلى أنه كان تركيا حق اسمي فكيف كان يجرى العمل عند عقد القروض ؟

عدلي باشا وصدى باشا — (ذكرنا أنه لم يكن هناك قروض كثيرة وكل ما حصل من هذا النوع هو القرض المضمون بمبلغ ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لدفع التعويضات عن حوادث الإسكندرية) .

اللورد كيرزن — من الذي طلبت موافقته ؟

صدى باشا — صندوق الدين .

المستتر لنسبى — تركيا كانت ممثلة أيضا وقد وافقت عليه .

اللورد كيرزن — ماذا تریطون بكتابة سلطة البرلمان وبأى مقدار تكون ضمانا ؟ (فسرهما له عدلى باشا) .

المستتر لنسبى — هى ضامنة للعلاية ولكنى لست واقفا من أنها تضمن حكمة التصرف .

اللورد كيرزن — وضع هذا القيد بناء على اقتراح من اللورد اللبى ، غير أنه لم يوضع ليحصل المندوب المال فى مركز يستبد فيه بالمالية المصرية وإنما لانتقاء أن يعقد قرض على مبادئ ضارة من وراء ظهره ، ولعمري إن المندوب المالى ليصبح فى مركز صعب الاحتمال إذا ظل جاهلا بما يجرى .

والسؤال الذى يجب الجواب عليه هو : هل هذه الضمانات لازمة ؟ وأرا كم تحييون على ذلك بأننا سوف نحسن التصرف والسلوك فلا حاجة لنا بشئ من هذا ولو سمحتم أحد لا اعتقد أنه سوف لا يكون على رأس الحكومة المصرية إلا ملائكة .

عدلى باشا — إذا لم تكن تتفق بأنفسنا ونعتقد صلاحيتنا لتولى شؤوننا ما طالبنا بمرقنا ، وإذا عرقت أنه لا يترط علينا أن ننظم رقابة برلمانية وأن ما كابدناه من أمر القروض واقى لنا من سوء استعمال الحق فى عقدنا تبيتم أن رقابة المندوب المالى غير مفيدة .

اللورد كيرزن — فى كل البلاد، شرقية كانت أو غربية، يجب أن يكون هناك ضوابط ونظم تقى سوء التصرف. ولدينا نحن من ذلك شئ كثير . والواقع أن البرلمان وحده لا يكفى فى هذا الشأن، وفى الهند لنا على الإمارات الأهلية ، بناء على طلبها وموافقتها ، رقابة شديدة من الوجهة المالية . على أنكم تكلمتم عن عقد القروض فما قولكم فى تحويل إيرادات المصالح العامة ؟

عدلى باشا — الملاحظات الواردة على المسألة الأولى ترد على هذه المسألة أيضا .

اللورد كيرزن — أحقيقة الأمر كذلك ؟ — نعم إن المناقشة البرلمانية تضمن العلنية ولكن هل المسائلتان حكمهما واحد ؟ ولقد أذكر أنه حصل فى فارس وفى بلاد شرقية أخرى تحويل إيرادات السخان مثلا ، ولست أريد أن أقارن بينكم وبين هذه البلاد وإنما الذى اقترحه هو أن يكون المندوب حاكما بما يجرى .

عدلى باشا — نحن لا نفكر أن يكون جاهلا بشئ وإنما إذا كان أمر قد أقره كل ذى شأن من مجلس وزراء و برلمان يعطل ويهبط لأن المندوب المالى اعترض عليه فإن هذا يكون أمرا خارجا عن الحدود المقبولة .

اللورد كيرزن — الذى اقترحه هو أن يستشار وأن يبدى رأيه ، فإذا خالفتموه فلا يبقى بعد ذلك إلا أن يستقيل . إنكم تعتقدون أنه سيكون مستبدا بالأمر ولكنه لن يكون كذلك .

عدلى باشا — إن مؤلفا إنجليزيا ذكر فى المعاهدة وحده اختصاصه فيها وهو يبدى ذلك يعتمد على تضديد إنجلترا له من الطيبى أن يمشى استقلاله بالأمر واستبداده به ، وكل ما نريده هو أن نجد صيغة تأن معها ألا يكون الأمر كذلك .

- الورد كيرزن - لم أركم قبلتم كلمة من الصبح التي اقترحتها .
 على باشا - إن الصيغة التي توضع لذلك يجب أن تكون بحيث تمنع تجاوز الحدود والاستبداد .
 الورد كيرزن - ولكنكم لم تَقْدِمُوا شيئا .
 على باشا - أردت أن تتحدث في ذلك أولا وأقدم لكم بعد اليوم ملاحظات مكتوبة مع
 الصيغة التي اقترحها ومأفل مثل ذلك فيما يخص بالقوة العسكرية .
 الورد كيرزن - تترضون دائما ولا تترحمون شيئا .
 على باشا - اقترحت حذف عبارة الانحشادة .
 الورد كيرزن - أي أنكم تريدون ألا يسل شيئا .
 على باشا - ولكنكم تفكرون في أن تحُولوه سلطة .
 الورد كيرزن - أريد أن يكون عالم بما يجري وأن تبا له الفرصة لأن يكون مفيدا .
 وأرجو أن تقدموا لنا شيئا من الصبح التي تترحمونها في الاجتماع القادم وأن تضيفوا أيضا صيغة
 أو لقباً للتدوب الساسي .
 على باشا - الألقاب التي تطلق على المثنيين السياسيين مملودة وهي لا تخرج عن
 ("Haut Commissaire" و "Résident" و "Ministre" و "Ambassadeur") .
 فائدة الاختيار محصورة .
 الورد كيرزن - خلت أنكم تفكرون في أن تفسحوا لها قليلا .
 وشدى باشا - تقترح أن يكون لكم سفير .
 الورد كيرزن - أردتم أن يكون ممثلكم عندنا وزيرا مستعدا (Ministre) ولا مانع عندي من
 ذلك . وقد فهمت أنكم تريدون أن تترحموا شيئا بشأن اللقب الذي يكون لمنطقا .
 على باشا - الذي تفكر فيه هو أن يكون للدولة الأخرى وزيرا مستعدا (Ministre) وأن
 يكون لكم أتم سفير (Ambassadeur) .
 الورد كيرزن - لا أظن أن لهذا شيئا أو مثالا في النظم الدولية - (وجعلوا يتساولون فيما
 بينهم وذكر اسم مكسيكا) .
 على باشا - أعرف لهذا شيئا في سويسرا فارت فرنسا تبين فيها سفيرا في حين أن باقي
 الدول لا تبين إلا وزيرا مستعدا (Ministre) كما أنه ليس لسويسرا في فرنسا إلا وزير مستعد
 (Ministre) .
 الورد كيرزن - فهمت اقتراحكم وأشكركم على ذلك . ولتكم الآن عن التدوب القضائي .
 أما اقتراحنا عنه فهو شيء باقراحتنا بشأن التدوب الساسي من حيث اشتراط موافقة الحكومة البريطانية
 على تعيينه ومن حيث حق في الدخول على وزيرى الحفانية والماخلة ووجوب مله بما يجري مصفا
 بتفويض القانون بالنسبة للأجانب .

عدلى باشا — أبلغتكم تحفظا بهذا الشأن طلبا فيه حذف العبارة المتعلقة بالمندوب القضائى .

اللورد كيرزن — أتريدون حذفها أصلا ؟

عدلى باشا — نعم ، لأننا نرى أنه لا يمكن أن يكون له عمل مفيد . إن العلة التى يور بها تعيينه هى حماية المصالح الأجنبية فتشتمل ما هى هذه المصالح وكيف يقع التداخل الأجنبى لحمايتها . هناك أولا مسألة التشريع أى حماية الأجانب من أن تسن ضدهم قوانين ظالمة . وقد فهمنا أنه يراد إعطاء المحل البريطانى حق الممارسة (Veto) فى القوانين التى يراد تطبيقها على الأجانب بشروط معينة . وفلك بدلا من الحقوق التى تتمتع بها الدول الآن .

اللورد كيرزن — إذا كان الأمر كما ذكرتم فلم ذكره اللورد ملتر فى تقريره ؟

عدلى باشا — قد تناقشنا طويلا فى هذا مع اللورد ملتر . وأظن أن الواضح لهذا النص هو السيرسلى هرست ولكننا لم نقبله اذ كنا نرى أن فى الاعتراف للممثل البريطانى بحق الممارسة (Veto) فيما يتعلق بمرافق القوانين على الأجانب حسب الشروط التى يتفق عليها ضمانا كافيويكفى بعد ذلك تعيين نائب عموى إنجليزى لاتهاء كل نخط لحدود السلطة .

اللورد كيرزن — أريد معلومات أقوى عن النائب العموى (وسأل رجاله عن اختصاصاته) .

المستر مى — اختصاصاته الحالية هى الإشراف على الأعمال الكتابية وتعيين الكتبة وترقيتهم . أما اختصاصاته الجنائية فقليلة لأن اختصاص المحاكم المختلطة فى المسائل الجنائية محدود جدا وهو يشمل الإغلاص وجرام أخرى قليلة الأهمية ، ولما كان مقره محكمة الاستئناف وهذه مقرها مدينة الإسكندرية فهو بعيد عن مقام الحكومة . والنائب العموى الآن بلجيكي الجنسية ولم يكن إنجليزيا . ولا أظن أن إنجليزيا يستطيع أن يشغل هذه الوظيفة بحسب نظام المحاكم المختلطة الحالى . على أنه إذا غير اختصاص المحاكم المختلطة وعُدل نظامها على مقتضى الاغلاقات الجديدة المتوى فقد يجوز أن تصبح هذه الوظيفة مهمة . وقد كان اللورد ملتر يفكر فى أن يكون صاحبها إنجليزيا . أما صلاحية النائب العموى لأمين الأجانب على مصالحهم فأمر مشكوك فيه .

اللورد كيرزن — حماية الأجانب أبعد مدى مما يملكه النائب العموى فى النظام الحالى إذ أنه فى النظام الجديد يجب رقابة واسعة .

المستر لنسى — نعم بلا شك ضد سلطة البوليس .

عدلى باشا — تحظى البوليس لحدود سلطته لا يخرج عن أن يكون بالقبض على شخص بدون حق أو باتهلاك جريمة المنازل ومنع ذلك من اختصاص النائب العموى بحسب القانون وله فرق ذلك — وليس يمنحه من ذلك شيء مطلقا — أن يطلب من وزارة الداخلية ما يرى طلبه من المحاكمات التأديبية ضد من يتهمهم بسوء التصرف ، كما أن له أن يطلب من النائب العموى الأهل رفع الدعوى العمومية على من انتهك حرمة القانون من المواطنين المصريين ، والواقع أنى لا أعرف ماذا يراد بعبارة "تنفيذ القانون" فى الصيغة المقترحة ولا أعرف ما يمكن أن يكون عمل المندوب القضائى فى ذلك . إن وزير الداخلية الذى سيكون هذا الموظف إلى جانبه لا سلطة له فى أى شيء يتعلق بالقانون لأن حماية الأجانب فيما يتعلق بالتشريع يراد أن توضع بيد الممثل البريطانى . ولأن تطبيق القانون تتولاه المحاكم ، ولا أظن

أن أحدا خطره أنه سيدخل في ذلك كما لا أظن أن المحاكم المختلطة تقبل معاملة فقد كانت دائما شديدة الغيرة والحرص على استقلالها - فلا يبقى إلا إجراءات البوليس ضد الأجانب . وأعتقد أن حماية الأجانب منها تكون أحسن أداء على يد النائب العمومي منها على يد أى شخص آخر إذ أن كل المحاضر والدعاوى الجنائية تنتهي إليه وهو الرئيس المشرف على النيابة وسيل عليه جدا أن يعرف ما يجري من المظالم وأن يطلع على أوراقه وأن يتصرف فيه التصرف المناسب ، أما وزارة الخفائية فليس لها إلا تعيين القضاة وموظفي المحاكم ، ولا أرى لي أن يكون النائب العمومي الإنجليزي الذي له الاطلاع والإشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذي له الحق أن يذهب مباشرة إلى السلطات المصرية وأن يطلب إليها ما يرى عليه من الإجراءات والمحاكمات فترون أن له سلطة لا يمكن أن تتوفر عليها للدوب القضاة الذي لا يملك إلا الشكوى وأنه أدنى إلى غرضكم من وجهة تأمين الأجانب .

اللورد كيرزن - إذا كانت المسألة بسيطة واضحة كما تشرح فكيف نخسر أن نلخص هذا النص ؟
 عدلى باشا - إن اللورد مقرر قال لي في آخر حديث كان لي معه ^{٣٥} إن هذا النص لا ينبغي كثيرا ولكني أتركه لأنه وضع ونشر وأرى أن يكتفى في المبدأ باستبقاء حكمار بوليس في القاهرة وآخر في الإسكندرية .

اللورد كيرزن - ولكن رأى مقرر ما دقن في التقرير وأراكم تقرون ما يرضيكم من اقتراحاته وترفضون ما لا يرضيكم ولا شأن لي إلا أن أناقش المشروع كما قدمته هو ، على أنه لا مانع من أن تقدموا صيغكم في هذا الموضوع . وقد ذكرت السودان فهل لكم اقتراحات بشأنه ؟
 عدلى باشا - لم تناقش في ذلك في العام الماضي ولم أكن أتوقع أن يطلب منى أن أنكم في هذا الموضوع اليوم .

اللورد كيرزن - أليكم موضوع آخر تريدون أن تكتبوني فيه ؟
 عدلى باشا - هناك مسألة الامتيازات .

اللورد كيرزن - أنا مصغ لما تريدون أن تقولوه بصديدها .

عدلى باشا - أود أن أعرف رأيكم فيما يختص بتطبيق نفاذ المعاهدة على تمام الامتيازات مع الدول ، وأريد أن أعرف ما إذا كان لديكم مانع من وضع صيغة ترضى بنفاذ المعاهدة حتى قبل أن ترد موافقة الدول .

اللورد كيرزن - هذا مستحيل فلا بد قبل نفاذها من رضى الدول بولائها امتيازاتها .

عدلى باشا - لا أريد أن أتجهج على أسراركم ولكن أنظرون أن رضى الدول يتأخر إلى ما بعد عرض الأمر على الجمعية الوطنية المصرية .

اللورد كيرزن - نحن لا نحسب تأخير المسألة (ثم سال عما جرى فيها إلى الآن) قليل له إن الاتفاق قد تم مع خمس من الدول وابتدت المفاوضات مع الآخرين) .

المستمرى - إن المسألة واقعة مع الولايات المتحدة وهي متقدمة مع هولندا ، ودون ذلك تتقاسم مع فرنسا وإسبانيا ، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بنيتها من المسائل .

اللورد كيرزن - ولكن إتمام هذه الاتفاقات لازم جدًا للمساعدة (ثم سأل على أى أساس هي حاصلة ؟) .

المستمرى - المناقشة مع الدول حاصلة على أساس مشروع اللورد ملتر .

عدلى باشا - هناك مسألة أخرى وهي أن هذه الاتفاقات يجب تنفيذها أن تصدر بها قوانين مصرية ، وهي من جهة أخرى مرتبطة بمشروع نظام المحاكم المختلطة ، وهو مشروع لم يبد الجانب المصرى بعد رأيه فيه ، وقد شغلنا بالمناقشة في المسائل العامة فلم نتكلم في ذلك المشروع مع أن لنا ملاحظات عليه وأرجو أن تنظروا في تعيين لجنة لفحص هذا المشروع .

اللورد كيرزن - (بعد قلب في تقرير اللورد ملتر) : إن المسألة موضحة في آخر صفحة ٣٨ من التقرير ، وقد قلت هذه المسألة بحثا وليس لدى الوقت أو العلم الكافي لإعادة النظر في كل شيء ولا أريد أن أقلب كل شيء على أساسه .

عدلى باشا - ولكن الاتفاقات مع الدول مستحصل بناء على ذلك على أساس مشروع قانون لم تناقش فيه .

اللورد كيرزن - هذا غير ما قلته من تطبيق نفاذ المعاهدة على الاتفاقات مع الدول ، ولما قرأته عليك من تقرير لجنة اللورد ملتر الرد على اعتراضك بشأن التعليق ، على أنى لا أدرى شيئا عن المشروع الذى تشير إليه .

المستمرى - (تكلم عن تاريخ المشروع وأشار إلى وضعه في مصر مدة وجود لجنة اللورد ملتر فيها واشترك السير سسل هرست والمستر إيموس في ذلك الوضع وما كان من استشارة القضاة والمحامين بالمحاكم المختلطة فيه) .

اللورد كيرزن - (استهم من فحوى اقتراح الرئيس ففهم) .

المسترندسى - الحكومة السابقة وهي وزارة توفيق نسيم باشا لم ترد أن تتعرض للمشروع أو أن تنظر فيه لأنه سياسى .

اللورد كيرزن - هل هذا موضوع تناقش فيه نحن ؟ المسألة جديدة على ، أما تطبيق نفاذ المعاهدة فيرد عليها بصفة قاطعة بالبارة الواردة في تقرير اللورد ملتر صفحة ٣٨

عدلى باشا - نحن متفقون على أن مسألة الامتيازات يجب حلها ولكننا نريد ألا تكون عقبة في طريقنا .

اللورد كيرزن - نود ذلك أيضا ولستنا راغبين في التأخير ولكن بعض الدول تخطط بهذه المسألة مسائل أخرى كفرنسا مثلا - (عاد وسأل فأفهم أن مشروع هرست يبلغ للدول ليكون لديها علم بالأساس التقرى المنتظر - ثم قال ستفهم هذا بعد) .

عدي باشا - لنا طلب آخر بشأن الامتيازات الدولية في مسألة الامتيازات فلنأخذ نريد أن نكون طرفاً متافهماً فيها لأنها تمثل نظام المحاكم المختلطة ولا أظن أن أحداً يمتنع على هذا لأنه إذا أريد منا أن نطبق شيئاً وجب أن نكون قد اشتهرنا في وضعه .

اللورد كيرزن - ماذا يرى تقرير اللورد مقرر في هذا ؟ ألم تبحث هذه المسألة فيه ؟ وهل لم تتناقشوا في ذلك معه ؟

عدي باشا - ليس فيه شيء عن ذلك لأن هذه من المسائل التي ظهرت بعد استشارة الهيئات المصرية في مشروع اللورد مقرر ، ولما عرض هذا التحفظ عليه بعد ذلك قال إنه من المسائل التفصيلية وأحال الكلام فيه على المفاوضات الرسمية .

اللورد كيرزن - (طلب من رجاله تحضير مذكرة في ذلك) .

المقرر لنتسمى - هذه مسألة قانونية .

عدي باشا - (وعد بإرسال مذكرات عن المسائل التي حصل فيها الكلام وهي القوة العسكرية والمنتدوب المالي والمنتدوب القضائي والأمور الخارجية) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة والنصف ما

لإمضاء : عبد الحميد بدوي

محضر الجلسة السادسة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه
في يوم الجمعة ٢٩ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة والنصف مساء .

اللورد كيرزن — خشيت إن لم نجتمع أن ترموئ بجفافه اللياقة معكم ولعلكم لاجتهدون أن لدينا الآن أزمات متعددة أخص بالذكر منها مشكلة سيليزيا بيننا وبين فرنسا ، ثم لنا مع أمريكا واليابان شغل من مؤتمر واشنطن كما لنا من مؤتمر رؤساء وزارات الاملاك المستقلة شغل آخر ، وكلها همت بمقايضتك شغلتي الشواغل وأشكر لكم أنكم تكرمت بإرسال مذكرات عن المسائل التي تناقشنا فيها (وعقد المسائل الأربع) وقد طلبت الاجتماع بكم اليوم لأؤكد لكم أني قرأتها بإيمان ولأبدى بعض ملاحظات ولأرجوكم الإجابة على بعض الأسئلة ونظرا لضيق الوقت فسأبدى ملاحظاتي بلا انتظار جواب عليها في هذه الجلسة — وقد أسافر قريبا وأرجو أن يكون في ممل (مخاطبا على باشا) أومع الوفد في الأسبوع الآتي حليت عن الخطوة التي تل ماوصلنا إليه لتزيد المسألة وضوحا ولتقرب أسباب التوفيق بين وجهتي نظرنا — وهاهو ما أقول اليوم تطبيقا على المذكرات : أما المذكرة الأولى عن الحالة المالية فهي مذكرة قديمة وأظنها لصدق باشا ولكن لايسبق إلى ظني أنه لذلك أقبل ما جاء فيها أو أسلم به . وقد بدأ الكلام فيها من حالة المالية السابقة وحالتها الحاضرة . والفرق واضح لأشك فيه ، فقد كانت مصر مفلسة وهي الآن تنجح بالرخاء ولكن ذلك لم يتم بمقدرة المسالين المصريين وإنما تم بفضل التداخل الأجنبي والرقابة الأجنبية ، وقد أراد بعد ذلك أن يرمي عن الخوف على المستقبل فأكد حكمة المصريين وحرصهم على المشاورة على الخطوة التي سلكت حتى الآن ، وأكد كذلك أن المالية المصرية ستدار على الوجه الذي تكون معه بريطانيا والدول في أمن على مصالحها . وليس أحب إلى من أن اتقبل ذلك وأن أصدق لو استطعت إلى ذلك سبيلا ويحضرني الآن حادثة أريد أن أذكركم بها وليس المهدي بها بعيد فقد طلبت اليها وزاركم الحالية بتأثير الرأي العام المصري أن تتولى الحكومة شراء مقادير من القطن لتحسين أسعاره وهي طريقة لا تتفق في شيء مع أصول الاقتصاد غير أن اللورد ألبني حين أبلغنا رغبة الوزارة نصح بعدم التعرض لها وبإطلاق يدنا في تنفيذ تلك الرغبة فقبيل رأيته ولم أصل بينها وبين ماتريد مع يقيني بخطأ الطريقة . على أنه لم يكن لهذا الشراء أقل تأثير في سوق القطن ولم ينتج عنه إلا تحميل الحكومة مصاريف كثيرة والمجازفة بأموال طائلة . ولست أطمئن على صدق باشا في ذلك التصرف لأنني أظنه كان يريد إرضاء الرأي العام . ولكن هذا يدل على أن القول بأن المالية المصرية ليست في حاجة لمراقبة مما يصعب التسليم به لأن هذا الرأي العام سيكون كما كان وقد يلجئ إلى مثل هذه التصرفات من وقت لآخر .

ثم على ذلك فقرة من مصالح الأجانب واشتياكها بمصالح المصريين واحتياج المصلحتين مصلعة واحدة . ثم هذا صحيح ولكني أرى أنه يوجب مراقبة ولا يمنعها وليست المصلحة البريطانية وحدها . ولنا نظرية فإن مصالح الأجانب واجبة الرعاية أيضا ولو أن صدق باشا قال لمثل دول أجنبية إلتنا ستكون أحرارا لن تكون علينا رقابة بعد الآن لأن اضطرب ذلك المثل واحتج ويستلدي أرقا ما استدلت به على مقدار ما لكل دولة من الدول الأجنبية من المصالح والديون ولعلكم تفيديوني عن ذلك .

صدق باشا - دينا خاص وعام ، أما العام فإن الفرنسيين لم فيه معظم الدين الموحد في حين أن الإنجليز لم معظم الدين المتنازع . على أن ثلث الدين العام موجود الآن في مصر وتلق فوائده في مصر .

الورد كيرزن - أعلم فيما يختص بالتجارة أن معظم التجارة الصغرى بيد المصريين وأن أعمال التجارة الكبرى بيد الأجانب ، ألا ترون من ذلك أن المصلحة ليست مصلحة سياسية بريطانية ولكنها مصلحة الأجانب على العموم .

ثم تكلم صدق باشا في المذكرة عن الأعمال الإخفاضية للندوب المال وهي مرتبات الحاكم المقطعة ومماثلت الموظفين الأجانب ومرتبات المتولين المال والقضاة ومن يلحق بهما من الموظفين وهو يقول في هذا الشأن إنه لا حاجة إلى النص على اختصاص المتلوب بهذه المسائل ، لأن الضمانة هنا مقصورة بخصوص المعاهدة نفسها وأرى أنه إذا كان المقصود أن تحظر المعاهدة نفسها ضمانة هذه الالتزامات ، فإن اعتراضه يكون حقا ولا يكون ثمة حاجة إلى النص عليها في صدد اختصاصات المتلوب المالي .

أما الأمر المهم في مسألة المتلوب المال فإن أسف أننا لسنا متفقين فيه . على أن الذي أريد أن أصل معكم إليه هو أن يكون المتلوب المالي بحيث يستطيع أن يحمي من الوقوع في خطأ كبير إذا تبين أن الحكومة متقدم عليه - ولست أرى من حسن الجواب على ذلك أن تلهجوا دائما بذكر السيادة والمساواة ، ولا أخفيكم أنني كلما سمعت استنادا إلى هذه السيادة شككت في قوة حجة المعارض وكثيرا ما أرى الفرنسيين يتشكقون بها وقد رأيتهم يذهبون إلى أن معارضتهم في إرسال جنود إلى ليبيا أساس بمقوق سيادتهم والذي أراه أن الاحتجاج بالسيادة لا يسهل حل المسألة وأن الذي يجب أن نأسي إليه هو الوصول إلى حل عملي .

وقد ذكر صدق باشا في هذا الصدد عبارة أعتنه عليها وهي من نوع ما أقوله عن في برلماننا ولكنها ليست بذات وزن كبير . يقول إن الاختصاص الذي تقترحه للندوب المال يضعه فوق أمة بأسرها وأن البرلمان المصري ضمانة كافية ، على أننا نحن الذين لسنا مجلس تمتد خبرته على مدى ثمانمائة سنة لانشك في أنه غير كفء للرقابة المالية ، ألحق ذلك يكون البرلمان المصري الحديث النفس ضمانة نقي عن الرقابة ؟ والذي أرجوه هو أن نجدوا الصيغة المناسبة التي تدل على أن لا يزيد أن تتدخل في سلطتك أو في استقلالكم وإنما يزيد أن تنق الأخطاء وأن نمنعها - وقد كنت أعتقد أنكم تفرحون لاقتراحنا وأنكم لا يتشكقون أن يحاول أحد أن يسيك ارتكاب الأخطاء .

وقد تلح المسألة من وجهة أخرى فقد يقال أنكم يضطروا فإن هذا أدنى إلى تحقيق ظنكم بهم ، ولكني لا أنكركم أي أفضل انتهاء وقوع الخطأ على إثبات صحة نظري وصدق حسبي . وأرجو أن يوفق صدق باشا أني لا أتهم أبناء بلده بأكثر مما أتهم أبناء بلدي ، والواقع أنه قد وقع الخطأ وأنه يجب لذلك وضع ضوابط وحواجز تحول دون وقوعها وأعتقد أنكم تبتنون أن صلاحتكم أتم هي التي تخصي بذلك ، وأرجو أن تجعلوا الفكر في الملاحظات التي أبديتها لكم وما دفنى إلى إبدائها إلا رغبتي في إظهار اعتباري لمذكركم ولأنكم على أي طاعتها بدقة .

أما المندوب القضائي فقد كرمتم في مذ كرتكم عنه ما ذكرتموه هنا من كفاية النائب العمومي واستثناءه به عنه ولكن النائب العمومي الآن موظف في المحاكم المختلطة له سلطة لا تنكاد تكون شيئاً كما ذكر إليست مصرى ولم ينكره عليه أحد ويموز أنه إذا أصلحت المحاكم المختلطة يصبح لهذا الموظف شأن كبير ولكن متى يقع ذلك ؟ إننا لنخشى ألا يكون ذلك عاجلاً . فقد يحتاج أمر ترتيب النظام الجديد للمحاكم المختلطة إلى أشهر أو سنين فإذا تكون قائمة اقتراحكم الآن ؟ وأريد أن أذكر الوفد بأنه كما قد تقع أغلاط كثيرة في المسائل المالية كذلك يجوز أن تقع أغلاط في المسائل القضائية . وقد ألفت في الشرق طويلاً ورأيت من ذلك شيئاً كثيراً ومثل هذه الأغلاط جائز الوقوع دائماً وقد يترتب عليها أضرار بمصالح الأجانب ، على أنه إذا جاوز وقوع الأغلاط وجب أن يفكر في شخص يمنع وقوعها فإذا وقعت يستوفى من عقاب الجاني — هذا أمر يهم الأجانب وإذا كانت بريطانيا تستل من حاية الأجانب فإن ذلك مما يطلبونه ولا أريد أن تشبك في جدل بشأن هذه المسألة اليوم إياها مسألة تفصيلية ، ولكنني أكتفي بأن أقول بأنه يجب أن يكون لهذا الأمر ضمانه ولا أظن أن من المتصدر عليكم أن تجدوا حلاً لهذه المسألة فإن كل المطلوب هو ألا تقع أغلاط وأن المصالح الأجنبية تؤمن .

عبد باشا — أستاذكم في ملاحظة فقد ذكرتم أنه ليس للنائب العمومي الآن سلطة وسوف لا تكون له سلطة حقيقية واسعة إلا مع ترتيب المحاكم المختلطة الجديد وهو قد لا يتم قبل أشهر أو سنين ، فبإذن المفهوم عندها هو أن البحث في شأن المندوب القضائي كان ملحوظاً فيه أنه طلب تعيين ذلك المندوب مرتبط بالنساء الامتيازات وتنظم المحاكم المختلطة ولذلك جرى الحديث بأن المعاهدة يبقى نافذاً على تمام الاتفاق مع الدول ولكن عباراتكم تدل على أنه قد يقرر نفاذ المعاهدة حالا وتبقى حينذاك مسألة الامتيازات وتنظم المحاكم المختلطة إلى أنت تم المفاوضات بشأنها فهل أنا حق في استنتاجي ؟

اللورد كيرزن — ملاحظتكم وجيبة ويصح أن نقدر أن يتم الاتفاق قبل نجاح المفاوضات مع الدول جميعها ونحسب لذلك حسابه من حيث الاحتياط الذي يجب اتخاذه .

عبد باشا — ربما أنت تعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية في الأمر ، فقد كنا نعتبر حتى الآن مسائل اختصاص المحاكم المختلطة وتعيين مندوب قضائي وإنهاء الامتيازات مسائل يرتبط بعضها ببعض فإذا أريد الفصل بينها قلنا في ذلك كلاماً آخر .

اللورد كيرزن — (بعد الاستسلام من رجاله) : إن الاتفاق يتم مع خمس دول وبقيت سبع وتعرفون أن أمثال هذه المفاوضات طويلة وأنها تعقن دائماً يطلب عوض وكثيراً ما تاتر انتباه هذه المفاوضات مسائل تؤخر فصلها مما لا ملاحه له بمصر ، مثال ذلك : أننا كلما حدثنا فرنسا في أمر مصر فعت لنا لبب الكلام في طنية .

(ثم انتقل إلى مسألة العلاقات الخارجية) وأريت أن المذكرة تكررنا ذكرتموه هنا وكل ما لاحظته عليها مسألة أو اثنتان لم تكونوا فيها عادلين فقد قلتم إنه إذا أرادت حكومة مصرية أن تلجأ إلى الدساتير في حاحة أجنبية كان في مقدورها أن تفعل ذلك بواسطة وسائل خفية ، وهذا الرد وجعله ولكنه ليس رداً قاطعاً لأنه لا يزال المثل السياسي المصري سلطة وقوة في إجراء الدساتير ليست للبلدان المستعمرين وقد أريدت أن أفنكم إلى ذلك حتى لا يجيل لكم أن ردكم قاطع .

(ثم ذكر عبارة " Par quelle étrange aberration etc. " وقال رداً عليها) ليس من الصعب أن أتصور حالة يكون فيها ممثلو مصر في عواصم أجنبية في زمن حرب واخين في الصيد في الماء البكر .

كذلك لستم عادلين فيما ذكرتموه من أن اشتراط أن يكون بين المندوب السامي ووزير الخارجية المصرية أوثق علاقة (Closest Relation) قد يصلح على الظن بأنه يراد جعله تحت مراقبته وإشرافه فأرى طبعاً لا أعني ذلك . وكما قال صدق باشا في كفاءة رجال مصر فكذلك أقول لكم من مندوبينا إنه سيدرك واجبه حق الإدراك وأنه سوف لا يضع أنفه في كل مسألة وكل ما أريده هو أن يتكلم معه ويزجرججكم في الشؤون المهمة . وفي الأملاك المستقلة حيث الحكومة مستقلة حقيقة تجتمع يطلعون الحاكم العام على ما يجري وإذا فكر رئيس الوزارة في أمر هام حدث الحاكم العام فيه ، وما أريده هو ألا يكون المندوب السامي جلعلا بما يجري .

على باشا — لا ننكر أن الأمر من حيث الواقع قد يفضي بالاتصال بين ممثلي الحكومتين نظراً للعلاقات التي تنشأها المحاكمة ولكن الذي اعترضنا عليه هو الصحيفة التي استعملت .
اللورد كيرزن — تقولون إذن بالاتصال لحينما لو اقترحتم صيغة أخرى .

على باشا — نحن لا نريد التخصيص بأن العلاقات تكون قائمة بين الممثل البريطاني ووزير الخارجية وإنما تكون بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

اللورد كيرزن — لسنا في وقت وضع الصيغ ولكن مركز المندوب السامي الاستثنائي يجعل من الواجب أن يكون طامساً بما يجري . وقد أشرتم إلى المعاهدات التجارية ووجعكم في الاحتفاظ بما كان لكم من الحرية — أما المعاهدات السياسية فترون أنه يكفي أن تتمهد مصر ألا تنقد انخفاقاً مضراً بمصالح إنجلترا السياسية الخ — ولكن من الحكم في هذا ، طبعاً نحن ، ونحن وحدنا الذين نعرف ونحكم بأن ذلك مضر بالمصالح البريطانية أو غير مضر — أستم تملكون بذلك إلى التسلم بما أقول ؟

المستر لنديس — ألا ترون إذا كان سعد باشا وزيراً خارجياً أنه يستطيع أن يعقد انخفاقاً مضراً بمصالح إنجلترا ؟

على باشا — مع نص كالذي تقترحه لا يمكن ذلك .

اللورد كيرزن — إن اللجنة التي ترددونها دائماً وهو أن هذا لا يحصل فإذا حصل كانت لدينا الوسائل الكافية لمنع تنفيذه أو لاقاء الضرر الناتج عنه لا تبلغ منى مكان الاختناع .

على باشا — ولكن ما تقوله هو الواقع .

اللورد كيرزن — على أي حال هذا أمر يمكن الاتفاق عليه كما يمكن الاتفاق على لقب الممثل البريطاني — أما مسألة الانтиاز ومشروع هرسن فسيتناقش فيها في وقت آخر .

(ثم انتقل إلى المسألة العسكرية) أرى أن الموقف الذى اتخذتموه فى هذه المسألة فى مذكرةكم هو بينه الموقف الذى اتخذتموه عند المناقشة فيها فى اجتماعاتنا ، وقد قرأت مذكرةكم بإسعادى وكل كلمة عن أسانيدكم فيها — لأن هذه الأسانيد تتلخص فى معنى واحد وهو أن القوة العسكرية لا يحتاج إليها لحفظ الأمن أو حماية الأجانب أو الدفاع عن الحدود لأنكم سوف تستطيعون ذلك بجيشكم وأنكم سوف يكون لكم جيش قوى منظم يمكنكم من القيام بهذه الواجبات بأنفسكم — فهل هذا هو الواقع ؟

لا يخرج الأمر فى ذلك عن إحدى صورتين: الأولى أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية أن تكون لأنتم زعماء حريصة وأن تكون أشربت حب النظامسكرى وليس شئ من ذلك بصحيح، والدليل على ذلك حوادث الإسكندرية وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف أنهم خير فلاحين للأرض وأنه ليس لديهم أقل استعداد حربى . وإذا كر أول مرة هبطت فيها مصرانى رأيت منظرا غريبا فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية وكان أهلهم من ورائهم سيكون ويصرخون — أولئك الذين سيتنظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلادهم يشيرون باليكم والمويل .

مدل باشا — ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون إليه عقوتا فإنه كان يعمل الشخص الذى يؤخذ الخدمة العسكرية لا يعود يصلح لغيرها .

اللورد كيرزن — أريد بذلك أن تقول إن نظام التطوع أفضل ؟

مدل باشا — ليس هذا غرضى وإنما الذى لاحظته أن مدة الخدمة كانت طويلة جدا .

اللورد كيرزن — تقولون إن جيشكم فيه الصفات الحربية اللازمة ولا أظنكم تجدون أحدا يفركم على ذلك .

مدل باشا — ولكن التاريخ قد دلّ على أنه لما نظم الجيش المصرى حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه .

اللورد كيرزن — كذلك دلت حوادث الإسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كاف فقط، بل دلت على أنه انضم إلى المشايخين والقبائل، فكيف تظنون أن الأجانب رضون باقتراحون؟ على أنه كما ذكر تقرير اللجنة نبض إحساسكم وطعن عدم نشره ، وأرأى مضطرا إلى نشره إذا بق موقفكم كما هو الآن لعل كل واحد هنا وفى الخارج أن إبقاء الجيش لحماية المواصلات وحدها جنون ولكنى حريص على إرضائكم فلا أريد أن أنشره .

مدل باشا — إنى لم أقرأ التحقيقات وقد سبق لى أن طلبت صورة منها ومن التقرير .

اللورد كيرزن — ولا أنا . وهى طويلة جدا وكل ما قرأته هو للمخلص التفرافى الذى أرسل لى من مصر .

المستر لانسلى — نحن نعدّ صورا منها فإذا فرغنا منها أرسلنا لكم صورة .

الورد كيرزن — تقولون من القوة العسكرية إنها توضع في جانب متعزل ويبقى عددها صغيرا وتلبث لا تتحرك حتى تنجم حرب ولا يكون لها شأن في زمن السلم — وأقول لكم بكل صراحة أن الرأي العام هنا وفي الإمبراطورية كلها لا يقبل ذلك — ولا يمكن أن نصور تاريخ إنهم والشرين سنة الأخيرة . نحن نريد أن نطليكم كل ما يسمن إخطائهم — تقولون الاستقلال ولكن بأي شيء كسبتموه — وقع حقيقة حياج وقتن وقتل بعض الأجانب ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال — إنى أريد أن أسهل لكم الأمور ولكن ما تفتحونه شيء لا يسع الحكومة الإنجليزية قبوله ، وإنى إذا نشرتم التقرير فإنكم لا محالة أخذون أقل مما أعرض عليكم — وإنى أضرب لكم مثلا بلدا صغيرا كبلجيكا فقد كانت مضمونة من ألمانيا وفرنسا وإنبطرا فإذا أفادتكم تلك الضمانة ؟ أحالت دون غزوها واجباها ؟ إذا كنتم تعتقدون أن المهادنة وعددها تضمن كل شيء فاقمواهمون .

ردشى باشا — ولكن أراضى البلجيكيون أنكم في سبيل الدفاع عنهم ترايطون بجيش في أرضهم ؟

الورد كيرزن — إن بلجيكا تطلب أن نقصد اتفاقات بشأن الدفاع عن حدودها وإن هذا أحب شيء لدينا . ومع ذلك فهل تشارون مركز مصر ببلجيكا ؟ وليس يمكن على أي حال أن تتلوا علينا شروطكم حينما تكون المصالح الإمبراطورية معرضة للنظر . وجبنا لو وجدتم أثناء غيابي في باريس وسيلة للاتفاق بدلا من أن تتنازف المذكرات — لا أحب أن تقولوا إن هذا أمر لا يمكننا قبوله فلا حيلة لنا في قطع المفاوضات ، فإننى لا أريد أن نصل إلى هذا المركز — وقد قلت لكم إنى أرى أن الكلام في التفاصيل خير من المناقشة في الصوميات . وأرجو ألا تتسوا أن أستمع لم تكسب استقلالها . على أنها تستطيع أن تستكمل في المستقبل ما ينقصها من شروطه ، كذلك أرجو أن توفروا أننا لا نبني لذة بحفظ قوة كبيرة في بلادكم ، وإنما الأغراض التي شرحتها لكم هي التي تدعونها للبقاء . وقد ذكرت التوقيت بالنسبة لهذه القوة العسكرية ولكنى لا أظن ذلك ممكنا فيها بشاق بالمواصلات وقد يمكن النظر في ذلك بالنسبة للأغراض الأخرى — ولست أعتدكم بما أقول ولكنى أتكم بصراحة فهل تريدون أن تقولوا شيئا الآن أو أن ترجعوا الكلام في ذلك حتى دراسة هذه الملاحظات ؟

على باشا — بدائم الحديث بأنكم ستبدون ملاحظات بلا انتظار جواب عليا .

الورد كيرزن — ولكن إذا حاجتكم فداضوا .

على باشا — أذكر أنكم قدم من مسألة القوة العسكرية إنها طويل إلى حين تحرير صحيفة النص المتعلق بها .

الورد كيرزن — أرى أن حل هذه المسألة إنما يكون بوجه عام — قد يكون من المصلحة وضع قوة في بلد من البلاد وبعد سنتين لا يصبح لهذه القوة لزوم فيها — أخذوا الإسكندرية مثلا ففما مدد كير من الأجانب (سأل من صلحهم فأجاب صدق باشا نحو ستين ألفا) يحتاجون إلى الحماية . نحن لا نريد أن نخطر صاكرنا في شوارع الإسكندرية ، على أنه قد يكون من اللازم أن يقيموا في خارجها . فبعل القوة وعددها أمر يترك ليكون على اتفاق بين الحكومتين من وقت لآخر . ولكنى لا يسنى التسليم بالتميز الذي تفترونه بين حالي الحرب والسلم وبأن القوة تظل في السلم مثوية في ركن ، ولا أعتقد أن أحدا يقبل هذا التمييز .

على باشا — في الفرض الذى تقترضونه ألا تكون القوة مرابطة في مكان واحد ؟

اللورد كيرزن — لا أريد أن أتعهد بشيء وأترك ذلك للظروف. وإنما وقع لكم أنى أنحرمت جيشاً عظيماً بعد خمس سنوات مثلاً فقد يصبح الأمر محل نظر — وهناك طريقتان لإعادة النظر في المسألة : إحداها أن يحدد زمن معين ، خمس أو عشر سنوات ، يباد النظر فيها بعده . أو ألا - لحد زمن وترك إعادة النظر للظروف تصبح مباحة في أى وقت .

على باشا — ألا تسمعون أن كل المسألة الحربية تكون محل نظر ؟

اللورد كيرزن — أريد أنى أنذهب معك إلى "Downing Street" حيث يجتمع المؤتمر الإمبراطورى لقرى ماذا يقولون في ذلك . إننا نسمع على باشا بأن أجمعه وزراء الأملاك المستقلة المجتمعين في لوندرة في هذه الآونة فلم كيف يتشددون في هذا الموضوع .

على باشا — قد تتغير الظروف فإذا تغيرت ألا يكون هناك محل لإعادة النظر في المسألة ؟

اللورد كيرزن — إذا تغيرت الظروف فلا مانع — فقد تضع المستعمرات ولا يكون محل للكلام عن المواصلات ، ولكنى أريد أن أقصر الكلام على الحقائق العملية .

على باشا — ليس هذا الذى أعنى وإنما أعنى أن مصر قد تتوافر لديها الوسائل الكافية لتأمين مواصلاتكم وأنكم تطمعون لها وتتقون بها بعد الذى ترونه من ملاحظاتكم .

(ثم تلا ذلك حديث متفرق ذو شعبون قال فيه على باشا إن لدينا ملاحظات على ما رددتم به على مذكراتنا ولكن ضيق الوقت يحول دون تفصيل الكلام فيها . وقال صدق باشا أرجو أن أفهمكم بأن عملية شراء القطن كانت عملية صائبة . ثم قال على باشا ولنستطيع أن نقنعكم بأنه ارتكبت في العهد الأخير أخطاء في الإدارة المالية في مصر لا تقع مسؤوليتها على المصريين) .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة مساءً

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة السابعة

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزون
في يوم الخميس ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حصلت هذه المفاصلة في الساعة الرابعة مساء بناء على موعد سابق .

اللورد كيرزون — تناقشنا طويلا في الجلسات الماضية ولكن لا أراتنا قربنا كثيرا بين وجهتي نظرنا . وحدى أن الأحاديث الخاصة أدنى إلى هذه الغاية فإن طبيعة الجلسات الرسمية تطلب نينا اشتغال كل فريق بالمطاع من موقفه ويصعب فيها البحث في صيغ التوفيق بين الآراء المختلفة .

إن مسألة القوة العسكرية هي في نظر الوزارة الإنجليزية أم المسائل ولا يمكن تغيير نظريتها في شأنها . وهي تقبل النتيجة التي وصل إليها اللورد ملتر في هذا الصدد ويجب ألا يسيب عن الفكر أن الاستقلال الذي تطلبونه لم تكسبه وكيف يكون كما تريدون قيا غير مشوب بشيء مادامت هناك مصالح يجب أن تراعىها .

عدلى باشا — نعم نحن لا نكسب الاستقلال بحرب ولكنا دخلنا المفاوضات على قاعدته وقد رضيت بذلك حين قبلتم أن نعتقروا باستقلالنا متى ضمنتم مصالحكم . وإن ما تلهبون إليه في مسألة القوة العسكرية لا يتفق مع الاستقلال بل هو رجوع إلى ما كنا فيه، إذ متى رأى قائمكم أن تكون الجيوش موزعة هنا وهناك لفرض المحافظة على الأمن يمكنه ذلك لا علة للتمرض لشؤوننا الداخلية بل ويمكنه أيضا من إعلان الأحكام العرفية مثلا إذا أراد .

اللورد كيرزون — يمكنني أن أذكر لك بلادا مستقلة فيها مثل هذه القيود فكروا المستقلة مثلا بها جيوش للأمرميكان .

عدلى باشا — لا بل أظن أن للأمرميكان حق إنزال الجيش فقط .

اللورد كيرزون — لا بل أؤكد لك ما أقول .

عدلى باشا — إن البلاد لا يمكن أن تقبل ما ترضونه الآن ومهما يكن من أمر دخول الطرفين في هذه المناقشة بلا قيد فإن هذا لا ينفي أنه عرض على البلاد مشروع يقتضي وجود القوة العسكرية في نقطة معينة لفرض معين ولا يحصل لها تماخلا في أى شأن من الشؤون الداخلية .

اللورد كيرزون — إن الوزارة الإنجليزية ثابتة في هذا الموضوع ولو كنت مكانكم لأقمت بلادى بالقبول قائلا لها إن عندك غير هذا من مظاهر الاستقلال ما يكفي الآن وسوف ينظر فيما يقي فتتالين أراضك تامة بعد حين .

عدلى باشا — إن غفامتك تقول إن لبلادنا من مظاهر الاستقلال ما يكفيها ولكنا لم نحصل إلى الآن في مناقشتنا على شيء .

الورد كيرزن - إن المسائل الأخرى في نظري مما يمكن الاتفاق عليها بل مما يجب الاتفاق فيها . أما مسألة التمثيل الخارجي مثلا فقد عرفت فيها أدلتكم ويمكنني أن أدل بها إلى الوزارة . وأما مسائل المونلف المالي والمونلف القضائي فطريق التفاهم عليهما ميسور ويمكنكم أثناء غيابي أن تتفاهروا بشأنهما مع المستر لنسي وأخوانه . ولكني أقول لكم بكل صراحة إن مسألة الجيش لا سبيل إلى تغيير نظرية الحكومة فيها .

عدي باشا - نحن لا نجهل أنه متى كانت لكم قوة في جهة ما من القطر المصري فإنتا تكون أبدا عرضة للتدخلكم إذا وقع بالأجانب خطر شديد حتى ولو كانت هذه القوة قاصرة على حماية المواصلات . ولقد ذكرتم أنكم حالة تعرض مذنبوكم للخطر وقضاءكم كيف تخف جنودكم مكتوفة الأيدي ؟ والواقع أنه في مثل هذه الحالة لا تتصور نحن أيضا ألا يكون لها وجه للتدخل .

الورد كيرزن - هذه مسألة عسكرية يدركها الضيئون أكثر مني وإني مستعد لتقديمكم وزير حربيتنا ورئيس أركان الحرب تتداولون معها إذا شئتم وربما يفهم منهما أن هناك من حالات الثورة ما تنقطع فيه المواصلات بحيث لا تعود القوة العسكرية صالحة لأي عمل وقد جرى مثل ذلك في إرلندا أخيرا - كذلك لكم أن تعالوا المستر لويدهورج فنفهموا منه مبلغ تشدد الوزارة في هذا الموضوع - وقد كنت أتكلّم معه منذ يومين في شأن المسألة المصرية فأبدى الرغبة في مقابلتكم .

عدي باشا - نحن نسر بمقاولة جنابه ولكن اصمح لي أن أقول إن التشدد في وضع المسألة هذا الوضع لا يقدم معنا ولا أراكم تخدم خطوة لمقابلتنا فإني لم أصح متكم حتى ولا الرغبة في أن تكون الاحتياطات قاصرة على مدينة الإسكندرية التي حصل فيها الشعب ولادة معينة مثلا .

الورد كيرزن - إن الوزارة تنظر إلى مسألة القوة العسكرية نظرة واحدة فإذا كان هناك توقيت كان للوضع كله ، وإذا تم التفاهم على ذلك جاز أن يمد خمس سنوات مثلا يصاد النظر بين الطرفين في جزء المعاهدة المتعلق بالقوة العسكرية .

عدي باشا - ولكن ذلك لا يغير من وجه المسألة إذا كان أمر استمرار وجود القوة العسكرية في يدكم ويحري حسب رأيكم .

الورد كيرزن - ولكن المسأول أن تكون الحالة في مصر إذا ذلك بحيث لا تدعو إلى إبقاء الجيش - صدقني في أني أنظر إلى المسألة المصرية بمثابة خاصة ، وإني أتوق إلى إرضائكم ولست أريد أن أمرض للأشخاص ولكني أيسمي أن أقول إنه إذا كان المفاوضات معكم هو المستر ونستون تشرشل مثلا لرايتكم أنه أكثر مني تشددا وضيرا لمصر لأن تقع مرة أخرى فيها وقع فيه سلطان تركيا من الخطأ عند الشروع في وضع معاهدة "درويد وولف" - لقد كان اللورد سالسبري يمثنا إذ ذاك رغبة في جلاء الإنجليز عن مصر وكنت أنا في بدء عملي سكرتيرا له وإني موقن بصدق رغبته ولكن سلطان تركيا أضاع عليكم هذه الفرصة ومضت أربعون سنة لم يعمل فيها شيء في هذا السبيل فهل تريدون أن تعيدوا هذه التجربة .

سأصافر إلى باريس يوم الأحد حيث أبقى عشرة أيام لحضور المجلس الأعلى للحقاه ، ويسرني قبل قيامي أن أعرف متكم ما إذا كان هناك أمل في الاتفاق على مسألة القوة العسكرية بعد أن تكونوا

قد تبيّن مركزنا بالنسبة لما وسأيت لكم بمذكرة في هذا الموضوع وأرجو أن تخبروني قبل مغربي عما إذا كنتم تبيّنون الاستقرار في المفاوضات إنشاء غياني أو نفضلون بقاء المسألة حتى أعود وأعرض المسألة بمذاخيرها حل الوزارة. ولا أخفيكم أنني أفضل أن تفتخروا فرصة غياني للتكلم مع المستر لندي وأحواله في باقي المسائل وأعدكم بأنه بعد حودق من باريس يكون لنا اجتماعان أو ثلاثة - لأنني باق هنا إلى ٢ أو ٣ سبتمبر - ثم نعود في أوائل أكتوبر لالتسام مهمتنا - هل يمكن السوفة إلى مصر في ميحاد معين ؟

علي باشا - إلى لا أرفض بالطبع في البقاء بلا مبرر ولكن بما أن الأمر متعلق بأهم ما عندنا من الشؤون فالذين الذي تستدعيه المفوضة لا يهم .

اللورد كيرزن - إن الحالة الآن بمصر حسنة والمسألة التي تشغل بها هامة ويحسن أن نبذل كل ما يلزم من الوقت للبحث والتدقيق فيها من جميع الوجوه .

علي باشا - سأنتظر مذكرةكم الجديدة عن المسألة العسكرية وأرجو أن يكون فيها خبر وأن تطلق بعض التفهات .

واتهى الحديث حيث كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق .

(تبدلت بين علي باشا واللورد كيرزن بعد هذا الحديث كتب بشأن القوة العسكرية وردت بنصها الإنجليزي والفرنسي في مجموعة المذكرات ص () .

محضر الجلسة الثامنة

بين دولة على باشا وبين المستر لنسبي
في يوم الاثنين ١٥ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

طبقا لما كان متويا من قبل ، خابر دولة على باشا بعد عودته من باريس المستر لنسبي في صبيحة هذا اليوم واتفق على أن يقام به بوزارة الخارجية في الساعة الثالثة والربع وقد حصلت هذه الموافقة في الميعاد المعين وبأست ثلاثة أرباع الساعة .

المستر لنسبي — سألتني اللورد كيرزن ليفينيا صباح اليوم عن درجة تقدم المفاوضات فأجيبته بأننا لم نجتمع بالوفد من عهد سفره ، لأن على باشا كان هو أيضا في باريس .

على باشا — نعم لم نجتمع لأنني سافرت بصبيحة اليوم التالي لإرسال كتاب اللورد الأخير ولا أضي عليك أثنى وزملائي رأيتنا عدم استئناف المفاوضات على الطريقة التي رآها اللورد ، وذلك خوفاً أن يسبق إلى اعتقادنا أننا فلنا نظريته في موضوع القوة العسكرية ، إذ كان يصعب أن يفهم من ذلك الكتاب أن المفاوضات في المسائل الأخرى تفيد التسليم من جانبنا باقتراحاتكم فيما يتعلق بتلك القوة — وقد علمت طبعاً أنه ليس في استطاعتنا قبول هذه الاقتراحات التي عبرنا عنها في مذكرة بناها هي والاحتلال سواء — والواقع أن الفرض الذي رتبنا إليه بالكتاب الذي أرسلناه إلى اللورد لم يكن ما فهم منه من أننا نصل على كسب بعض المسائل للنظر بسد ذلك في التنازل عن البعض الآخر ، بل إن فرضنا كان لا يتعدى عرض المسائل كلها لنتبين ما هو مقبول منها وما هو غير مقبول ، أي أن تبين مواضع الخلاف — ولذلك فوائده : (الأولى) أننا بعد تصفية المسائل التي ليس فيها خلاف نحصر مجهودنا في إزالة ما يبقى من الخلاف في المسائل الأخرى ، (الثانية) أننا إذا عدنا إلى بلادنا أمكننا أن نقول لها إن الإنجليز رضوا بكيوت وكيوت ولم يرضوا بكيوت وكيوت مما تفكر به من إيضاح أن المفاوضات لم تقف عند الصعوبة الأولى وأنها وصلنا فيها إلى أبعد حد ممكن ، (الثالثة) وهي قائمة للجانب الإنجليزي ، أن تتمكن مصر من تبين النوايا الحقيقية للحكومة الإنجليزية فلا يكون الخلف متسع المدى ، وعلى كل حال فلنأنا لم نقصد بما اقترحتنا في كتابنا أن نزم الجانب الإنجليزي بما يكون قد وافق عليه في حال عدم الاتفاق على ما عدنا ذلك .

المستر لنسبي — أتم على حق فيما تقولون وإلى أعرف أن لورد كيرزن لا يرى في الأمر غير هذا الرأي . وإنه لم يقصد مطلقاً بالكتاب الذي أرسله إليكم أن استئناف المفاوضات ملزم لكم بنظريته فيما يتعلق بالقوة العسكرية . وهو يميل إلى أن يتباحثوا في المواضيع الأخرى متى دون أن يرتبط كلاهما بنتيجة هذه المباحثة ودون أن يكون في ذلك أيضا أي ارتباط لكم فيما يتعلق بموضوع القوة العسكرية وما أنا مستعد لأن أتباحث معكم في كل المواضيع إلا اثنين وهما القوة العسكرية والعلاقات الخارجية إذ أنهما سيكونان ، كما فهمت من اللورد موضوع عرض خاص على الوزارة والمسائل التي يصح أن تدور عليها المناقشة هي : المنسوب السالي والمنسوب القضائي والامتيازات وتوضيحات الموظفين الإنجليز الذين تستغنى مصر عن خدماتهم والسودان وقناة السويس والدستور ويصل في ذلك الكلام على حرية الأديان .

(تم تبوئل الكلام في هذه القطع) .

المسترلندسى — فيما يتعلق بالمسائل المالية ستطلب إنجلترا من مصر التمسك بنفع الجزية التركية (ويركرو الدولة المالية) إلى الدائنين المحول فيها إليهم — وفيما يتعلق بالمحاكم والامتيازات لوحظ أن هذه المسألة عتبة تترس سير المفاوضات . ومن المستحسن إنشاء الحالة على ما هي عليه مؤقتا ، وبعد أن يتم كل شيء وينفذ النظام السيلسى الجديد يشرع بتيسير في المفاوضات الخاصة بالاعفاء لامتيازات ويمكنني الآن بأن يصدر دكر يتو بمذ سلطة المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى ويكون لمصر الحق في أنسب تضع حدا لهذا الأجل بإعلان سابق بمدة سنة للتاريخ الذي تحدده لذلك — وفيما يتعلق بالموظفين الإنجليز لا تترس إنجلترا على حق مصر في تعيين موظفين أجانب من غير الإنجليز إذا شاعت ولكن الذي تطلبه هو ألا تستبدل بالإنجليز أجانب من جنسيات أخرى ، وستتخرج ما تراه عادلا في شأن التعميم — وفيما يتعلق بقناة السويس تعتبر إنجلترا أن لها شأنا كبيرا في صوابها . وبما أن مدة امتيازها منتهى بعد زمن غير بعيد فسيترب على ذلك أن الشركة في الجزء الأخير من امتيازها تحمل القيام بما يلزم لوفائتها وحفظها من الأعمال الكبرى إذ لا يكون في استطاعتها استهلاك الثقة في وقت لاحق ، ولذلك ستطلب إنجلترا الإقرار مبدئيا على مبدأ المفاوضات في أمر تجديد الامتياز توصلنا إلى دره هذا المخطور .

أما فيما يتعلق بالدستور أرى الوفد أن يذكر أمره بالمعاهدة ؟

على باشا — يرى المصريون أن موضوع الدستور موضوع داخل خاص بهم ، وأن اللورد ملت إنسا ذكره بمشروعه إلباتا لما تريده إنجلترا من التعاقد مع دولة ذات نظام ملكى دستورى .

المسترلندسى — إن الذى يهمنى من هذا الأمر بوجه خاص أن تضمن بحرية الأديان .

على باشا — لا تمنع مصر شيء من مثل هذا الضمان وله نظائرق الماهدات مع دول أخرى .

المسترلندسى — إذا شتمت المفاوضات لاقى مستند لها من النقد ويمكنني أن أشتغل صباها ويمكنني أن أشتغل معكم كل يوم بل واستمر أيضا في فصل الإجازات .

على باشا — هل لاترى أن تبلغ ملاحظاتنا هذه اللورد قبل المفاوضات ؟

المسترلندسى — لا أرى لذلك من فائدة لاقى أصرف تماما مرأى اللورد وأنه لم يقصد أن يلزمكم بشئ بكتابه — وأريد أن أصرف ما إذا كان الوفد جميعه سيحضر المفاوضات أو سيحضرها بعض أعضائه فقط لأهمل المكان حسب عدد الحاضرين .

على باشا — سأبحث ذلك مع زملاى .

المسترلندسى — أما من جهتي فيكون معى المستر مرى والمستر كوبر .

(وانتهى على ذلك الحديث) .

محضر الجلسة التاسعة

بين الوفد وبين المستر لندي ومساعديه
في يوم الأربعاء ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حدد للاجتماع الساعة العاشرة والرابع صباحا وفي تلك الساعة انتظم الجمع واخذوا مجالسهم .
المستر لندي — إذا وافقتم نبدأ عملنا بأن نراجع التحفظات واحدا بعد آخر وهي التحفظات التي أبديتها في الجلسة الأولى وعلتمونا بإياها كتابة وأرى أن ذلك خير طريقة للعمل .
(قرأ التحفظ الأول ، وهو المتعلق بإنهاء الحماية) : لا حاجة للكلام فيه فقد قبل هذا التحفظ بشرط الوصول إلى وضع اتفاق بين البلدين .
(ثم قرأ التحفظ الثاني) : إن هذا التحفظ يحثنا إلى البحث في طريقة التصرف في الامتيازات وشأنها في العلاقات المستقبلية بين مصر وإنجلترا . وأنظركم تصرفون رأينا في ذلك وفي وصى أن أشركه بشكل أمم مع فعله اللورد كيرزن إذ كانت عنايته مصروفة إلى مسائل أخرى .
مصر حرصت على الوصول إلى إلغاء الامتيازات وأرجو أن تتفقوا أن إنجلترا تحرص كذلك على إلغائها إذ لا يشك أحد في أن مصر إن يمكنها أن تتقدم وهذه القيود قائمة لها في كل سبيل معترضة لها في كل عمل هام وإنما الصعوبة في طريقة الوصول إلى ذلك وقد رسم تقرير اللورد مثل ذلك طريقا ولكننا بالتجربة أفضينا إلى الاعتقاد بأنه من الصعب جدا أن تنتهي إذا التزمنا مذهب اللورد فإن المعاهدات مع الدول لم تنته بعد ولا يرجى انتهاءها قريبا . فالأولى إذن إسقاط هذه المسألة من المعاهدة . على أننا سنستمر على المفاوضات مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات وسيكون لديكم الوقت الكافي لبحث مشروعات القوانين التي يستلزمها ذلك الإلغاء . ومن المحتمل أن يكون كلاً من مستمدا في وقت واحد . فترون من هذا أننا نوافق على عدم تعليق نفاذ المعاهدة بينما على الفراغ من مسألة الامتيازات .

مدل باشا — كما ذكرت لك في حديثي السابق نحن لا نريد أن يمد دخولنا اليوم في حديث جديد قبولاً أو ميلاً إلى قبول رأيكم في المسألة العسكرية .

المستر لندي — طبعاً هو كذلك .

مدل باشا — ألا ترى أنه لا حل لأن نتكلم عن الامتيازات في المعاهدة ؟

المستر لندي — أعتقد أن هذه أبسط طريقة . والذي أقصده هو أنه لا يمكننا أن نسير بحسب الطريقة التي اقترحتها بلجنة ملر .

مدل باشا — مصر أيضاً اعترضت على هذه الطريقة وطلبت إشراكها في المفاوضات مع الدول كما اعترضت على تعليق نفاذ المعاهدة ، ومهما يكن من رغبتنا في إلغاء الامتيازات فإننا لا نترك أن الأخذ بطريقة ملر يترتب عليه تأخير التسوية بينما .

رشدی باشا — معنى حديثنا هو أن إنجلترا لا تحل في المعاهدة على الدول في امتيازاتها .

المستر لنديس — إن تقرير لجنة مقر يقدّر وضع تصريح صريح في المعاهدة بهذا المعنى أى بمعنى حلول إنجلترا محل الدول ونحن لم نعدل عن هذا النرض ولا أرى أن المعاهدة تنافيه .

رشدی باشا — لم أقصد أن أقول إن المعاهدة تنافيه ولكن الذى أقصده هو أن مسألة النساء الامتيازات أمر يتفق عليه فيما بعد .

عدلى باشا — سيكون أثر ترك المسألة الآن أننا عند الاشتغال بها بعد المعاهدة نتساعد في الوصول إلى حلها .

المستر لنديس — اقتراحى ملهى محض .

رشدی باشا — بعد المعاهدة سنسعى في تعديل الامتيازات وما دام لنا التشيل الخارجى فسيقبل علينا فلك .

المستر لنديس — لم نتكلم عن فلك .

عدلى باشا — لا نمزج بين الأمرين ، وواقع الحال هو أننا إذا كنا اثنين يتساعدان كان الأمل في الاتفاق أقرب ، ثم إنه مما يسهل الحصول على رضى الدول أن تكون مصرراضية عما يمرض عليها راحة فيه ، وحيفظ لا محل لبقاء النص الذى هو موضوع هذا الحفظ .

المستر لنديس — إن هناك عدة مواد من المشروع تاتثر بمحذف الإشارة إلى الامتيازات (وذكر الفقرة الخامسة من المادة الزايمة وعلى المتعلقة بحق المعارضة في التشريع (Veto) والمادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وغيرها) .

ويكون مفهوما بيننا أن إنجلترا ستستمر في المفاوضات بشأن هذه الامتيازات . أما القدر الذى تشترك به مصر في هذه المفاوضات لمسألة ينظر فيها .

عدلى باشا — ولكنكم مستفاوضون على أساس لم يتفق عليه . فإن أساس المفاوضات هو النظام الجليدي الذى يطلب تقاؤه إلغاء الامتيازات وهذا لم يتم الاتفاق عليه بعد .

المستر لنديس — لا نزاع في أنه يجب أن يكون لكم علم بما يجرى حتى على تقدير عدم اشتراككم في المفاوضات والذي يبقى معرفته هو كيفية التوفيق بين عمل الترفيعين ، وتذكرون أننا عند تأليفكم الوزارة عرضنا عليكم مشروع الاتفاق مع إيطاليا وملاحظات إيطاليا عليه وكما عرضناه من قبل على وزارة نسيم باشا إلا أنها استنعت من النظر فيه باعتباره مسألة سياسية خارجة عن نطاق عملها الإدارى .

عدلى باشا — الأفضل على أى حال ألا يتعرض في المعاهدة لذكر شيء عن الامتيازات .

رشدی باشا — مع الحفظ بأنه إذا كانت إنجلترا تستمر في المفاوضات فيكون فلك بإتصال مستمر معنا .

مدلى باشا — نعم لأن كل ما يسهل في هذا الصدد يراد تنفيذه بالقانون المصرى يجب أن
ترضى به مصر .

المسترلنسى — هذا صحيح (Ab Absurdo) فلنا لا يبرهن أن نهر ثلاث عشرة معاهدة مع
ثلاث عشرة دولة ثم إذا رأت مصر أن تنكها وتأبها من المعاهدات وضاعت مجهوداتها .
(ثم قرأ التحفظ الثالث والرابع) : يرد على هذين التحفظين ما غناه الآن بشأن الامتيازات
ويتعلق بهما أيضا مسألة التثليل الخارجى وقد اتفقا ألا تتعرض لها في هذه الجلسة .

مدلى باشا — يجب على أى حال أن تكون مصر طرفا متناقدا وهذا واجب حتى مع الحالة
الحاضرة .

المسترلنسى — واضح أن الاتصال واجب وأرى أن هذه المسألة تتعلق بالشكل والإجراءات
أكثر مما يتعلق بالموضوع .

رشدى باشا — حتى مع عدم وجود ممثلين لنا في الخارج يمكن لمصر أن تكون طرفا متناقدا
بواسطة وزير خارجيتها .

المسترلنسى — أو بواسطة وزير خارجية إنجلترا بحسب نظام الحماية الحاضر ؟

مدلى باشا — (بعد تلخيص المناقشة) : أما التحفظ الأول فسلم به بشرط الوصول إلى
اتفاق ، أما الثانى فهو على أنه لا يجوز أن تذكر صيغة في المساعدة من مقتضاها أن مصر تحترف
بمقوى غير الذى ورد ذكرها في المساعدة نفسها ، وهذه الفكرة مردودة من نفسها ولم تكن لتخطر على
بال لولا أن الصيغة التى استعملت تركت محلا للقول بها فلا خلاف في هذه المسألة ، أما التحفظان
الثالث والرابع فهى مسائل وإجراءات يتفق عليها بعد المعاهدة .

المسترلنسى — (بعد أن أثار مسألة المنسوب القضائى) : ذكرتم أن هناك ارتباطا وثيقا بين
وجوده وبين نظام المحاكم المختلطة وإلغاء الامتيازات فهل لكم ملاحظات يصدها بمناسبة الحالة الجديدة
التي نقابح اليوم على أساسها ؟

مدلى باشا — كانت مسألة المنسوب القضائى في نظر لجنة ملحقنا من كل وواحد من مجموع
ضمانات ترى إلى تأمين الأجانب عوضا عن الامتيازات بعد إلغائها ، وحيث إن مسألة الامتيازات
ستترك الآن بلا حل مباشر فلا وجه لتقديم ضمانات جديدة من الآن مادام عمل المحاكم المختلطة سيستمر
كما كان وما دام الأجانب متمتعين ببقا امتيازاتهم ، ثم إن الأجانب لم يهكروا قط عند إنشاء المحاكم
المختلطة وبمدها في طلب ضمانات من هذا القبيل .

المسترلنسى — أنهم أنه مادام لا يمكن القبض على الأجانب ومادام التشريع والقضاة يجرمان
على قواعد مرسومة فالخوف من النظام أقل مما إذا ألغيت الامتيازات وأطلقت يد المصريين في أمور
الأجانب ولكني لا أظن الأجانب يقبلون الاستثناء عن المنسوب القضائى أو أن الحكومة الإنجليزية
تسلم بذلك فإن النظام الذى يمكن وقوعها مع هذا قد يجعل حياة الاجنبى مستحيلة ، تأهيك النظام
الإدارية .

عدل باشا ورشدي باشا - (ذكرنا أنه في وسع الممثل الأجنبي أن يحث التاجين له وأن يدفع عنهم) .

المسترلندسي - ولكن التمثيل السياسي لا يمنع من وقوع المظالم .

ورشدي باشا - ماذا تكون اختصاصات هذا المنسوب القضائي ؟

المسترلندسي - أن يطلق على الأشياء بنفسه وأن ينصح بما يرى وأن يتحقق ويتبين مما يجري .

عدل باشا - ماذا الذي يمله أو يراقبه هذا المنسوب ؟ وددت لو تحدث المسألة بشيء من الضبط والدقة ، أيتعرض للتشريع أم ينصح بتدابير عامة ؟ أيمكن له حق إبداء الرأي من تلقاء نفسه يكون مراقبا للإدارة العامة ؟

المسترلندسي - يجب أن يكون له الحق في أن يطلب من الوزير المعصري بقوة أن يمنع وقوع المظالم وأن يكون له أن يشير على ذلك الوزير بما يرى اتخاذه من التدابير .

ورشدي باشا - ألتصعد بالتدابير التي يشير بها ، التدابير المساندة أو الزائدة ؟

المسترلندسي - لا معنى لتحديد أجمعا وأرى أنه إذا كان يرى أن شيئا سيحصل ولا يطلب من الوزير منع حصوله فيكون غططا بل مغفلا .

ورشدي باشا - إذا كان الذي يتنصص له هو التشريع فإن اقتراحكم يقع منافيا لمسئولية الوزارة أمام البرلمان .

المسترلندسي - أنرى أنه يجوز أن يمنع رجل من الاعتراض إذا وجد له حلا ؟

ورشدي باشا - نحن لا نقتصصا الخبراء القانونيون .

عدل باشا - لا أرى مع هذا كله ضرورة لوضع شخص خميص بذلك .

المسترلندسي - إذا اتفق أن الإنارة الحلية تترك أجنبيا فإنها قد تجعل الحياة عليه مستحيلة ، قد توقف مثلا وإبواب الرى في وقت غير مناسب وتضيق عليه بذلك مصالح جمّة .

ورشدي باشا - هذا نوع من المظالم يكنى فيه الاحتجاج السياسي ، والتقاضى أمام الحاكم المختلطة بعد ذلك كفيل بتبويض الأجنبي عما لحقه من الضرر .

عدل باشا - عمليا ما هي حدود التداخل باسم الأجانب لأنى أرى أن التكيف الذي يكيف به اختصاصات المنسوب القضائي يمر على رقابة كل المصالح .

المسترلندسي - نحن نريد أن نجيب إليكم وأن نسهل عليكم مهمتكم ولكن هناك حدا أدنى لا يمكننا التزول عنه .

عدل باشا — الامراض، على المندوب القضاء قوى جدا في مصر ولا أمل لنا في أن نرضيهم بهذا التفسير وما دام اختصاص المحاكم المختطة باقية على حاله وما دام الأمر فيها عندنا ذلك سيجرى كما كان يجرى قبل المعاهدة فلا أرى وجهاً لهذه الضمانة الجديدة .

رشدى باشا — يمكن أن يفهم وقوع المظالم في حالة توسيع اختصاص المحاكم المختطة ومثمه إلى القضاء الجنائية ولكن لا محل للكلام في احتمال وقوع شيء من ذلك والمناقشة فيما يجب إتخاذة نقاه ذلك من الضمانات مع بقاء المحاكم القضائية وعدم نقل اختصاصها إلى المحاكم المختطة .

عدل باشا — أما وهذا الغل سوف لا يتم بمقتضى المعاهدة فلا يبقى إلا البحث في المظالم التي يمكن أن تقع من رجال الإدارة وفي هذا النوع من المظالم يكفى احتجاج الممثل السياسي للدولة الناتج لها الأجنبي لدفع مظلمة لم يكل وقوعها بعد . يا أن التقاضي أمام المحاكم المختطة كافٍ للتصويض عن كل ضرر وقع فعلا ولكن هذا المندوب سينتهى أمره بأن يراقب كل فروع الإدارة .

صدق باشا — كيف يصل إلى العلم بما يريد أن يشير بشأنه ؟

عدل باشا — ألا ترى أنه سيتداخل في كل الوزارات .

المسترلنسى — لا تعنى إلا حالة المظالم ولا يعنى بعد ذلك في أى جهة أو مصلحة حصلت تلك المظالم .

رشدى باشا — هل المظالم التي تمنىها ضد أشخاص الأجانب أم ضد مصالح الأجانب فإن كانت المصالح فإن الاحتجاج السياسي والمحاكم المختطة كفيلاان بمجابتها .

المسترلنسى — المقصود هو منع حصول الاضطهاد . لا التعويض عنه بعد حصوله بضمايا طويلة .

صدق باشا — كيف يصل هذا الموظف الذي تسمونه بأنه قضائي إلى العلم بما يمس الأجانب في كل مصلحة من المصالح . لا أرى لذلك طريقا إلا التبليغ وسيترتب على إشاعة حقه في التداخل أنه سيتداخل في عمل كل مصلحة وقد يحتاج إلى إجراء تحقيق ويترتب حتما على هذا التداخل اضطراب في العمل .

المسترلنسى — لا تعنى هذه الجهة تماما .

رشدى باشا — ولكن ما تترجونه يفرض إلى تداخل عام مطلق في كل أحوال البلد .

المسترلنسى — هذه مجرد افتااض وهي لا تمنع من حصول المظالم .

رشدى باشا — ولكن الاستقلال الذي ستمتقون به من بعد ذلك سيكون هو أيضا لفظا فارغا .

المسترلنسى — لا نعمنا أى شكل نقضه هذه الضمانات . ولكن الذي نعمنا ضمانه تؤمن الأجانب إذ هم خائفون حقيقة .

مدلى باشا - كل ما يشاء الأجانب هو إلغاء الامتيازات وإذا كانوا لم يتنازلوا عن شيء ، فلما صامح بطيون ، وقد يطعمهم هنا فيطلبون شيئا آخر عند ما يسألون الموافقة على إلغاء الامتيازات .

المستر لنسى - لا بل يمشون الإدارة الأهلية المحضة وقد حاولت وحاول اللورد كيرزن من قبل أن توضح هذه المسألة والواقع أن الذى كان يطعن الأجانب هو الامتيازات واشترك الإنجليز فى الإدارة ، ولا شك أنه كانت تقع مظالم كثيرة على الأجانب لو لم تكن إنجلترا مشرفة على الإدارة المصرية .

رشدى باشا - قبل الاحتلال كانت المظالم وافقة على المصريين وحدم بسبب حكومتهم المطلقة فى حين كان الأجانب فى أمن وسكينة بسبب امتيازاتهم .

المستر لنسى - قد حاولت أن أبين لكم كل وجهة نظري .

رشدى باشا - ألا تذكرون لنا نصا تتناقش على أساسه ؟

المستر لنسى - قد أرسلنا لكم النص .

رشدى باشا - ولكنه مبهم غامض .

المستر لنسى - وهذا ما يجب أن يكون .

مدلى باشا - الذى يتخلص من هذه المناقشة أنك تشعرون فى الحصول على مندوب القضاة أو ضمانات مماثلة له .

المستر لنسى - أنا لا ألتزم فى كلامي نصا مبيتا وإنما الذى يمتنى هو الموضوع نفسه ويصح أن يعرف اختصاص هذا المندوب بصورة أخرى (ثم أوقف مازحا) وإلى لأستنى من اقتراح شيء بينه لأنى أخشى أن رشدى باشا يرفع يديه ويقول هذا مستحيل القبول .

مدلى باشا - ولكن هناك شعورا عاما ضد وجود هذا الموظف . (ثم أشار إلى الخلاصة العامة من تقرير لجنة ملزمًا النظر إلى ما جاء فيها من وجوب حكم المصريين بالمصريين) .

المستر لنسى - ليس لى اعتراض على ذلك ما دام الأجانب يحصلون فى أمن من أنهم بالرغم من نقص التفوذ الإنجليزى سيحشون فى دعة وسكينة .

مدلى باشا - المسألة أكثر من نقص تفوذ لأن المفهوم أن تكون إدارة أمونا حرة .

المستر لنسى - نعم ، هو انتزاع تفوذ .

مدلى باشا - طبعا سيكون لإنجلترا تفوذ أدى ولكن إدارة البلاد تكون حرة مع تأمين الأجانب على مصالحهم . أما التشريع فترك الآن ما يتعلق به وندمه على طريقته الحالية حتى تسدل . وأما الإدارة فقولون إن الأجانب أئقوا الحالة التى أنشأها الاحتلال فى الإدارة المصرية مدى الأربعين سنة الماضية ، وإلى لا أرا فلك على ذلك فإن الضمانة الكبرى للأجانب وهى الضمانة التى كانوا يسكنون إليها ويطمحون هى الامتيازات وهى مجموع مقاسم الأجرء ونحن لانساه الآن فلذا قدتم له فى شأن من الشؤون ضمانات غير ما تعطيه الامتيازات فربما استدوا إليها ليطلبوا ضمانات أخرى وامتيازات جديدة حينما يطلب منهم الموافقة على إلغاء الامتيازات .

ورشدى باشا — يصح أن يذكر في الحاشية أنه في حالة إلغاء امتيازات منظر في ترتيب الضمانات اللازمة.
المستمرى — الاتفاق مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات سائر طرقه ويجب أن يكون
مسلما بوجود المندوب القضاى للحصول على رضى الدول بالتنازل عن امتيازاتها .

مدلى باشا — ولكلك لم تحصل على إلغاء الامتيازات بعد فإذا منحتم ضمانات غير الامتيازات
منذ الآن فسيطلبون أكثر منها عند ما يسألون الموافقة على التنازل عن امتيازاتهم .

المستمرى — لو كانت مصر اليوم كما كانت في سنة ١٩١٥ لما كان أسهل علينا من أن نقول
للدول قائل انظرى ما ترجع فيه اليك من رضاء وما يتمتع به الأجانب من أمن واعلمتنا وطلبنا منها
أن تتنازل عن امتيازاتها بلا أقل عرض عنها مكتفين بأن نطلب منها أن تشاهد الواقع وتقدره قدره
ولكن مصر ليست في الحالة التي كانت فيها في سنة ١٩١٥ ، فإننا نطلب من الدول أن تتنازل عن
امتيازاتها في الوقت الذي نطلب فيه بأن حالة مصر السياسية ستتغير . وطبيعى أن نجبتا الدول على
ما نطلبه من تنازلا عن امتيازاتها — كيف تتنازل عنها ومركز مصر السياسى سيتغير ، لا بل نرد أن
نستيق امتيازاتنا ولو استعملنا لاستردنا عليها . فلا يبقى لنا جواب إلا أن نقول إننا حصلنا على ضمانات
كافية هي هذه ، فلتطمئنا . والدليل على صحة نظرتنا حصلنا على موافقة خمس دول على إلغاء
الامتيازات وما نحن ساعون للحصول على الباقي .

ورشدى باشا — لا بأس مع ذلك من وضع صيغة بمعنى أنه في حالة إلغاء الامتيازات ترتيب
الضمانات اللازمة وفي هذا الزر الكافى على اعتراضك .

المستمرى — ألفت نظركم من جديد إلى ما قاله المستر لنسى من أن الذى أمن الأجانب
في الأربعين سنة الماضية هو التفوذ الإنجليزي في الإدارة المصرية .

مدلى باشا — حيثئذ طلب تعيين المندوب القضاى قام سواء ألفت الامتيازات أو بقيت .
المستر لنسى — طبعاً لا يمكننا الحصول على إلغاء الامتيازات من يوم لأخر وأتم لا نترقبون
طبعاً بقاها إلى الأبد .

مدلى باشا — يبقينا لا نريد ذلك .

المستمرى — إن البد الذى نطلب إلغاء الامتيازات يجب أن تكون هي التى تقدم الضمانة .
مدلى باشا — لما كان إلغاء الامتيازات جزءاً من المعاهدة كان المندوب القضاى إحدى
الضمانات التى يستعاض بها عن الامتيازات فكانت المسألة مساومة ولكن الذى يرد الآن هو أن
يكون للأجانب المندوب القضاى بدلاً من التفوذ الإنجليزي في الإدارة المصرية فإذا اتفوا ذلك
ثم طلب إليهم بعد ذلك التنازل عن امتيازاتهم فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غيرها ويتلخص
الموقف الآن في أننا نقدم شيئاً للأجانب دون أن نطلب منهم عوضاً عنه في حين أنه بحسب وضع
المسألة في تقرير لجنة متر كان كلا الفريقين يسطى بيد ويأخذ بالأخرى .

(ثم استقل مدلى باشا إلى مسألة المندوب السالى) :

بحسب الأساس الجديد سبق صندوق الدين ، فأن أن تساءل إذن عن وجه هاء المندوب السالى
معه وليست المسألة نظرية فإن اختصاصات صندوق الدين كانت الوسيلة الوحيدة لتبرير وجود
المندوب السالى في نظر المصريين .

المستر لنسبى — تسلمون طبعا بأنه سواء بقى صندوق الدين أو ألقى فإن الضمانات التى يعطها ذلك الصندوق ستبقى باعتبارها عقدا مع الناشرين .

على باشا — نعم تسلم بذلك وليس لدينا مانع فوق ذلك من أن يقوم إنجليز بهذه الضمانة .
المستر لنسبى — إن صيغة الاقتراح المقدم منك تهمر اختصاص صندوق المتدوب المسالى فيما يتعلق بإبداء الرأى والمشورة على ما كان داخلا فى اختصاص صندوق الدين .
صديق باشا — (قرأ له الصيغة وبين له أن المتدوب المسالى أيجزله إبداء آرائه بسبب معلوماته الفنية على العموم) .

رشدى باشا — أقتح بالنسبة للصندوق المسالى ما اقترحته بالنسبة للصندوق المتدوب المتدوب وهو أن يقال " فى حالة إلغاء صندوق الدين يتولى أعماله صندوق مالى " .

المستر لنسبى — أنا أرى بأن يذكر أن موطفا إنجليز ييرث اختصاصات صندوق الدين .

المستر مى — كان التفوذ الإنجليزى ظاهر الأثر ملموس بالفعل فى الإدارة المصرية فإذا خلت منه الإدارة فستنتج عن ذلك فراغ وسيقتطد الأجانب ثم لا يلبثون أن يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة تسد مسدده وليس ما يمنع من تصوّر نجاحهم فى ذلك ، فقد حصلوا من قبل على الامتيازات نفسها ولذلك يجب أن يقوم مقام هذا التفوذ نظام المتدوبين المتدوبين والقضائى والمالى لانهاء منح تلك الامتيازات من جانب ولتأمين الأجانب من جانب آخر .
رشدى باشا — ولكن الحالة بالنسبة للأجانب باقية كما كانت ببقاء الامتيازات .

صديق باشا — ليس من جديد إلا أن الإدارة ستكون حرة فاقترح تعيين المتدوبين يرمى إلى سلبها هذه الحرية .

على باشا — إذا لم يكن لوجود المتدوب المسالى أساس من اختصاصات صندوق الدين فإن وجوده هو بقاء السلطة الإنجليزية ، وقد بقى على اختصاصه أعمال صندوق الدين جواز إبداء رأيه فى المسائل الأخرى ولكن المتدوب المسالى سيصبح فى الاقتراح الجديد موطفا بلا سبب يبرر وجوده ، فلمسألة وجه مختلف عما كان لها ، وظاهرة ينفر منها المصريون خصوصا وأنهم لم ينسوا عهد المستشار المسالى وكيف أن اختصاصاته كما وصف فى جواب تعيينه جيد كل البعد عن اختصاصه الفعل الآن . (ثم سأل المستر لنسبى : أنرى صعوبة خاصة فى فصل مسألة صندوق الدين من باقى الامتيازات ؟) .

المستر لنسبى — لا أرى كيف تتفق مع فرنسا وإيطاليا فليس لدينا الآن إلا أساس ضئيل جدا لتفتح الكلام مع هاتين الدولتين وقد كانت الحماية تمهد لنا السبيل لذلك فى الماضى .

على باشا — أرى أن السبيل إلى فتح الكلام ميسور فقد يقال كأكفد فرضنا فى الماضى حماية وقد حصلنا الآن على اتفاق فيه الضمانات الكافية .

المستر مى — إن الدول تريد تجربة تصرف المصريين فى النظام الجديد لتتبين صلاحية ذلك النظام .

عدل باشا - النتيجة التي تلخص من هذا الحديث هي أن المنظمات الدولية باقية مؤقتا ويراد وضع اتفاق مع بقاء هذه المنظمات بحيث يكون هذا الاتفاق مهما لإنقاذها .
المسترلندى - الفرض أن يمكن المصريين من حكم أنفسهم مع ثناء الأجانب في أمن على مصالحهم .

صدق باشا - ولكن صندوق الدين لا علاقة له بالامتيازات .

عدل باشا - ولكن على أى حال لا يتوقع الفراغ من المفاوضات بشأنه في شهر أو شهرين .

صدق باشا - يجوز إذن أن يكتفى بصيغة شرطية .

عدل باشا - أظن أن وضع صيغة بمعنى أنه في حالة إلغاء صندوق الدين ينظر في أن يقوم مقامه في اختصاصه مندوب مالى يؤدي التاية .

المسترلندى - ولكنه قد لا يكون حسنا بالنسبة لكم أن تعيدوا أنفسكم بشرط لا يمكنكم أن تصوروا كنهه .

عدل باشا - ولكن كيف يمكننا إذن أن نقرر مبدأ تعيين مندوب مالى ليس له من اختصاصات صندوق الدين شيء .

المسترلندى - التفسير في الشرح الذى شرح به عدلى باشا الطريق للمفاوضة مع فرنسا وإيطاليا في إلغاء صندوق الدين - وهو أن إنجلترا كانت لها حماية وقد استعصى عنها باتفاق بينها وبين مصر ضمن كل الضمانات اللازمة والمندوب المالى إحدى هذه الضمانات .

صدق باشا - الواقع أن الذى يهم الأجانب من الوجهة المالية هو مسألة الضرائب وهم في وقاية من هذه الوجهة بالامتيازات وحدها .

المسترلندى - ليس ذلك كل ما يهم الأجانب فإنهم يهمهم أيضا ملادة المالية المصرية وتعلمون أن ثأمر المالية وإرتباؤها لا يقع دفعة واحدة وإنما يقع بالتدريج وبصورة غير محسوسة على مدى زمن طويل .

صدق باشا - إذا كانت مصر قد ساء حالها في الماضي من الوجهة المالية فإن المرجح في ذلك إلى حكومتها المطلقة (ذات الموى) إذ ذلك ، ولكن حكومة نظامية ذات دستور قد لا تكون المثل الأعلى لحسن السياسة المالية ولكنها لا تهوى على أى حال إلى دركات الخراب والإفلاس .

المسترلندى - أتم أشد تفاؤلا في هذه المسألة من الأجانب . فهم يقولون إن الرقابة الإنجليزية جعلتها مطمئنة الجانب ، فإذا وقعت فإنا لا نأمن بعد ذلك إلى أية غاية تسوقنا الإدارة المصرية .

صدق باشا - ولكن ما جبل عليه المصريون من طبع الاقتصاد يبعد كل خطر من الإسراف والتبذير وما يقيهما من الإفلاس .

عدل باشا - فهما أنك لا تريدون بالمنسوب المالى أن تكون له وقاية وأن كل شأنه أن يبيب بنا إذا أحقق الخطر .

المسترلنسى — هو ذاك ، ويراد أيضا أن يحاط مليا بما يجري ، ومعنى ذلك أن الوزير يمكنه من الوصول إلى العلم بما يجري (وذكر حق الوصول الذي يُلجج به اللورد كيرزن دائما) : إن هذا ضرورى جدًا .

صدق باشا — لا امتراض لنا على حق الوصول — ولكن كان الأساس في ذلك الحق أن المتدوب المسأل مسئول إليه اختصاصات صندوق الدين .

علل باشا — يسرنا أن يكون لدينا خير مالى يفيدنا بنصائح وإرشاداته . ولكن موظفانص عليه في معاهدة ماذا يكون شأنه وكيف تبرر وجوده أمام المصريين ؟

المسترلنسى — أذكر أن مدبرا قل لي يوما حينًا لو عييت لنا حاميا في كل مديرية .
رشدى باشا — هذا المدير مفضل . (ضحك) .

المسترلنسى — إذا كان المدير مفضلا فقد يمتحن الأجانب من أمثال هؤلاء المديرين .
رشدى باشا وصدق باشا — (قال : لانتس أننا لم تكن أحلوا في اختيار المديرين) .

(ثم عاد الحديث أدراجه وأجاب المسترلنسى على ملاحظة عدلى باشا) .

المسترلنسى — أتم الذين شُددتم في تكيف العلاقة بين مصر والمجتمعا بصورة معاهدة .
عدلى باشا — لا نشدد في ذلك . وأظن أن المعاهدة هي النظرية الإنجليزية ، أما نحن فيكفينا الاعتراف باستقلالنا والتصریح بإلغاء الحماية .

المسترلنسى — المهم أن نختار ألقابا مرمية .

(ثم قرأ الصحف السادس وهو متعلق بمصر في إبرام المعاهدات) .

عدلى باشا — أظن أن اللورد كيرزن لم يترش على هذا الصحف .

المسترلنسى — والسودان ؟ ألا ترون أن تتكلم فيه يوما ؟

عدلى باشا — هذه مسألة طويلة ، رجشها إلى يوم آخر .

المسترلنسى — هناك مسألة ذكرتها لعدلى باشا في حديث السابق وهي أن النظام الجديد يقضى بنقص التفوذ الإنجليزي وتقص عدد الموظفين الإنجليزي وهذا ما توافق عليه ولا تمناع فيه ، ولكن الذى لا يسما الموافقة عليه هو أن يستغنى عن موظفين إنجليز ليحل محلهم أجانب من جنسيات أخرى ، ولذلك زيد أن توضع رقابة على تعيين الأجانب على الإنجليز . ويمكن أن يذكر مثلا ألا يمين أجنبي غير إنجليزى في وظيفة يدير رضى المتدوب السامى .

عدلى باشا — هذا كثير فإن في هذه الصيغة مساما بالسيادة المصرية . ثم إنه قد تعرض حالات صغرى لا يقلل أن تكون عمل مناقشة أو حديث مع ممثل إنجلترا ، على أننا متفقون على الموضوع من حيث عدم استبدال الإنجليز بغيرهم من الأجانب .

المسترلنسى — لست أفكر في منع تعيين الأجانب فيما يصلحون له وإنما الذى لا نرضاه هو أن يرفق موظف إنجليزى ليمين أجنبي آخر عمله .

صدق باشا — هذا ما لا نريده ولا ن فكر فيه .

المستر لندمى — أخيراً مصلحة البوثة الإنجليزية أن لها اقتراما يتعلق بالأسلاك التلفارية في البحر وبحطانات التلفراف اللاسلكى ومنحضر مذكرة من هذا الاقتراح ونرسلها لكم (وقد أرسلت فلا وأوردت في مجموعة المذكرات ص) .

كذلك يجب أن تمهد مصر بأن تدفع قروض تركيا التي كانت مضمونة بالوريكو .

صدق باشا — إن مركز المسألة فيما يتعلق بديون تركيا الخلال بها على مصر هو ما يأتى :

قبل الخديوى توفيق أن يدفع لدائى تركيا ٢٨٩,٠٠٠ جنيه إنجليزية تقريبا سنويا وتنتهى مدة هذه الحوالة في سنة ١٩٥١ — وقبل الخديوى عباس حوالة بمبلغ ٣٢٩,٠٠٠ جنيه وكسور تنتهى في سنة ١٩٥٥ والحوالة في كل من المسائتين صادر بها أمر موقع عليه من الخديوى والأولى لم يوفىها مع الخديوى أحمد . أما الثانية فوقصة من رئيس حكومته ووزير مالىته . أما الباقي من الوريكو وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن مصر تدفعه أيضا إلى دائى تركيا ولكن غير تمهد من أحد . أما بالنسبة للبقيتين الأولى والثاني فيصح لمصر أن تقول إن تمهدا مرتبط بوجوب دفع الوريكو ، وما دام هذا الوريكو قد ارتفع عن كاهلها فهي غير مطالبة بشيء وفي صيغة الأوامر الصادرة من الخديوين ما يدل على ذلك . أما مبلغ الـ ٧٢,٠٠٠ جنيه إنجليزية فيصح لمصر أن تقول إن دفعه من الآن لعدم ارتباطها بشيء في شأنه ولأن الحوالة فيما يتعلق به لم تصدر إلا من تركيا فقط وذلك يصدد دينها الذى اقترضته في سنة ١٨٥٥ ، ويلاحظ أيضا بخصوص هذا الدين — بحسب المعلومات التي لم يكن لدى الوقت الكافى للبحث من مصتها — أنه باق من هذه السلفة ٣٨٠,٠٠٠ جنيه وكانت تركيا قد أنشأت اعتادا لاستهلاكه قدره ١ / من الدين فكفت عن هذا الاستهلاك منذ سنة ١٨٧٥ ولم يطالبها الدائتون بالقيام بالاستهلاك ، ولو لم يسكت الدائتون عن المطالبة بدفع قيمة الاستهلاك لكان الباقي من دين سنة ١٨٥٥ استهلك ، ولما كانت مصر الآن مطالبة بأى شيء من جراء هذا الدين — إذن فلا يصح أن تطالب مصر بتجديد تفريط غيرها .

عمل باشا — إنى لم ألخص هذه المسألة بعد ولكن الذى أظنه أرتب مصر تمهدت بأن تدفع إلى دائى تركيا مبلغ الوريكو بدلا من دفعه إلى تركيا نفسها . وعلى ذلك لا يكون في هذا التزام من مصر بالديون نفسها وإنما هي طريقة الدفع غيرت فقط ولذلك آسألم عما إذا لم يكن الوريكو قد سقط الحق فيه بسقوط سيادة تركيا .

صدق باشا — أنضم إلى هذا الزأى — إن تمهد الخديوين عن نفسيهما وعن أعقابهما من بعدهما محدود بقيام السيادة التركية .

المستر لندمى — قد يجوز أن يفهم التزام مصر بالقروض التي يضمنها الوريكو بالقاعدة المعروفة التي تنص بأنه عند انفصال بلد من آخر يحتل البلد المتفضل جزا من الدين المأم .

صدق باشا — ولكن مصر كانت تتخج بحكم ذاتى جعل مالىتها وديونها مستقلة تمام الاستقلال عن مالية تركيا وديونها ولم تكن تركيا تنفق شيئا على مصر فلا وجه لاحتالنا نصيبا من ديونها خصوصا وأن الديون التي يدفع الوريكو سدادا لها لم يحفظ فيها هذا المعنى الذى تشبون إليه .

مدلى باشا - أذكر أن لبناريا حالة شبيهة بحالة مصر فقد انفصلت من تركيا وكان لمسالمة الوريكو تسوية يحسن مراجعتها .

المستر لندسى - يصح أن نكيف التزام مصر بالفروض التي حوّل إليها الوريكو بصورة أخرى وهو أن الخراج الذي كان يجب على مصر لتركيا لأجل غير عهد تموّل وأصبح عمّدا .

صديق باشا - هذا تكييف خيالي لم يلحظ فيه جانب الواقع .

مدلى باشا - ولكن مبلغ الفروض التي استخدمت الخراج لتسديدها مبلغ كبير فهل هذا الأمر يحكم بصفة خاصة ؟

المستر لندسى - لا وإنما هم حملة الأسهم الأجانب .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة ١٢

محضر الجلسة العاشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى بإساعده المستر مرى

في يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

عقدت الجلسة في الساعة العاشرة والربع صباحاً وحضرها عدلى باشا بمفرده وحضرها مع المستر لندسى المستر مرى وقد جرى الحديث في الموضوعات التي دار بشأنها البحث في الجلسة الماضية . أما الموظف القضائي فقد قال فيه عدلى باشا إنه لن تقبل مصر وجود هذا الموظف لأنه إما أن يتسلط على الإدارة جميعاً أو أن يصبح ولا عمل له . أما الأولى فلا قبل لنا بقبولها ، وأما الثانية فلا تضيق . ويكون أمرها غريباً بالنسبة لموظف ينص على وجوده في مهادنة . وحيثما تحديد ما يخصه من وجود هذا الموظف . أتم لانتظرون طبعاً في إنشاء وقاية على الإدارة المصرية وأظنكم لاترغمون لأكثر من تسكين روح الأجانب وتطمينهم . فأمن المستر لندسى على ذلك وقدر أن الفرض منه تطمين الأجانب . فقال عدلى باشا : فلنبحث إذن في الوسيلة التي تؤدي لهذه الغاية ، ويلاحظ مبدئياً أن الذي يهم الأجانب إذا وقعت به مظنة أن يستطيع أن يثبت شكواه لأجنبي ذي اختصاص في رد مظلمته وأن يختلف إليه لمعرفة مآتم في أمره ، والموظف القضائي بعيد عن أن يكون حاله كذلك بالنسبة للأجانب . وكل ما يقدر من الاتصال بينه وبينهم هو المكتاتبة والتبليغ ، وقد اقترح في العام الماضي أنه في المدن التي يكثر فيها النصر الأوروبي يستبق الحكمدار الإنجليزي إلى حين وأظن أن المصريين لا يحدون في ذلك غرضاً لأنه موظف مصري محدود الاختصاص بأعمال الضبط في بلد معين ، فلا ينبغي أن يشغل بأمور البلد العامة أو أن يتدخل فيها . وبصرف النظر عن استبقائه بجزء من الاتفاق بين مصر وإنجلترا فإن الحكومة المصرية جميعها إلى حد ما أن تستبق هؤلاء الموظفين رغبة منها في جملة الأجانب . ولتسعد لتنظيم شؤون الضبط في هذه المدن على صورة تكفل راحة الأجانب وأمنهم .

وجرى بعد ذلك حديث انتهى الجانب الإنجليزي منه إلى التسليم بأنه مادام الفرض قاصراً على تطمين الأجانب فليس ما يمنع من النظر في اقتراح آخر غير اقتراح المندوب القضائي ثم أفضوا إلى الرضى ببقاء الحكمدارين ضماناً ولكنهم عقبوا على ذلك بأن تعدد الحكمدارين في المدن الثلاث من شأنه أن يدعو إلى النظر في إيجاد صلة تربط ما بينهم بوضع القواعد العامة التي يلتزمونها في أداء أعمالهم وربما دعا هذا إلى تعيين موظف في وزارة الداخلية ليوحد أعمالهم وينسق الاتصال اللازم بينهم . ثم لاحظوا أن عمل الحكمدارين قاصر على مسائل الضبط والبوليس وأنه قد يحتاج إلى استبقاء عنصر أجنبي فيما يتعلق بتطبيق اللوائح الإدارية وذكروا على سبيل المثال إمكان استبقاء مستشار سلطاني أوروبي بوزارة الحفانية باختصاصه الحالي ، وأن شعور الأجانب بأن أجنبياً يشترك — أي أكان قدر ذلك الاشتراك — في ملاحظة تطبيق اللوائح من شأنه أن يزيد في اطمئنانهم . فقال عدلى باشا إنه لايت الرأي في أى من هذه الاقتراحات حتى الاقتراح الخاص باستبقاء الحكمدارين الإنجليزي وستتداول فيها مع زملائه ، فوعده المستر لندسى بأن يكون ملاحظاته كتابية ويبحث بها إليه . ثم انتقلوا إلى موضوع المندوب السالى . فقال عدلى باشا : نحن نعلم بمبدأ وجوده وجواز استشارته على الطريقة التي يتناها في الصيغة التي يبتا بها إليكم ولكن يجب أن يكون أساس وجوده

هو أن تقول إليه اختصاصات صندوق الدين ، أما إذا بقي مجردا منها فلا يمكننا تبريره وجوده لدى المصريين . وإذا ذكر أنه في مؤتمر سان ريمو اتفق على شيء بشأن إلغاء صندوق الدين وهذا مما يسهل مسألة المندوب المالي . فأجاب المستر لنسي بأنهم وضعوا فعلا نصا كذلك في المشروع الأول لمحاكمة سيرر ولكنه اعترض عليه بأن لا علاقة له بالصلح مع تركيا ولذلك حذف في المشروع التالي . فقال عدلى باشا : مسألة صندوق الدين مستقلة عن الامتيازات وفي مقدمكم أن تسموا لدى فرنسا وإيطاليا للحصول على موافقتها على إلغائه . قال المستر لنسي تملكون أن الدول تسام دائما في أمثال هذه المسائل نغير أن تكون الامتيازات وصندوق الدين صفقة واحدة . وعلى أى حال يجب أن يوضع نظام مؤقت لتأمين الأجانب على استقرار الرضاء واليسر في المالية المصرية حتى نخرج من المفاوضات بشأن صندوق الدين . ولما ألترون أن وجود موظف تنفيذى كوكيل إنجليزى في وزارة المالية له منزلة تطمئن الأجانب ، فبين له عدلى باشا صعوبة ذلك ، فاقترح المستر لنسي أن ينص في المعاهدة على أنه إذا ألتى صندوق الدين حل محله بإختصاصاته الحالية لمندوب مالى إنجليزى إلى آخر موضوع جواز استشارته معناه حتى يتم هذا الإلغاء يقوم بهذه الاستشارة المندوب الإنجليزى في صندوق الدين ، فتوقف عدلى باشا عن البت في هذا الاقتراح وأما أن يتداول فيه مع زملائه .

ثم انتقلوا إلى موضوع الموظفين الأجانب وشرح لهم عدلى باشا صعوبة وضع نص في المعاهدة يلزم مصر بالاتفاق مع مثل إنجلترا كما أريد تعيين أجنبي ، فوجى المستر لنسي ملاحظة عدلى باشا فلم يفتوا في هذا الصدد إلى حل . ثم طلب المستر لنسي من عدلى باشا أن يرجو صدق باشا أن يتبادل الرأي في موضوع الديون التركية التى يدفع الوركو سدادا لها مع موظف كبير في وزارة المالية الإنجليزية . ثم أشار إلى قناة السويس وما يطلب من مصر من الرضى بالاتفاق مع الشركة على تجديد امتيازها . فاعترض عدلى باشا بأن هذه المسألة لا شأن لها بالاتفاق السياسى بين إنجلترا ومصر . فقال المستر لنسي : ولكن الأمر يهم مواصلات إنجلترا ، وهذه المسألة تكون العناية بالتجارة واستدامة حياتها أمرا سياسيا .

ورفعت الجلسة .

محضر الجلسة الحادية عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية
في يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ مجلس العموم

جرى هذا الحديث في وليمة غداء أقامها المستر لويد جورج لصاحبي الدولة عدلى باشا
ورشدى باشا في مجلس العموم يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ (الساعة الثانية إلا ربعاً) .

والمذكور فيما على هو ما يتعلق منه بموضوع المفاوضات :

المستر لويد جورج — أين أتم من المناقشات الخارجية بينكم وبين وزارة الخارجية ؟

عدلى باشا — أرجو أن تتدخلكم في وقت ما يؤدي إلى حسم كل أسباب الخلاف .

المستر لويد جورج — نعم ، إن من يراحت السرور لى أن أتباحث معكم ولكن ينبغي لى أن
أسافر الآن لى إلى أوكسيا لأتلقى فيها نحو أربعة أسابيع أو خمسة استريح فيها من عناء الأعمال ،
فستكون مباحثى معكم إذن عقب الإجازة . وأرجو أن توفروا أننا نكون سعداء بمنح مصر مقعداً
في جمعية أممنا .

عدلى باشا — إن مركز مصر يختلف من مركز الأمم التى تتكون منها تلك الجمعية .

المستر لويد جورج — إذن فما هو الحل فى نظركم ؟

عدلى باشا — إن الحل بسيط جداً ، وهو أن تكون مصر حرة مستقلة وأن تكون المصالح

الأساسية لبريطانيا العظمى مضمونة ، وأن تكون بين البلدين علاقات وثيقة .

المستر لويد جورج — إن من المستطاع جداً فى نظرى التوفيق بين مطالب البلدين مادامت

هناك رغبة خالصة فى الاتفاق . أما أنا فشديد الرغبة فى ذلك .

محضر الجلسة الثانية عشرة

بين عدلى باشا وبين المترلنسى
في يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المترلنسى بعد حديث ١٩ أغسطس حديث في اليوم الثالث والعشرين من ذلك الشهر استعرضت فيه عدة مسائل أولها مسألة المندوب السالى. وكان المترلنسى قد أرسل للوفد في الفترة التي بين هذه الجلسة وسابقتها مذكرة بالنص الذي يقتضيه في هذا الموضوع وقد أوردت في مجموعة المذكرات ص () .

عدلى باشا - إن ذكر الاختصاصات الإضافية للمندوب السالى إن مع أن له توجيها من ناحية لا يخلو من الاعتراض ، وأهم اعتراض هو أنه الخراج إذا قلنا أن يتفق على القوام مصر بذنه سيكون محل تمهد خاص في المعاهدة ، ويكون شأن ذلك التمهيد شأن باقي التمهيدات فيها ولا حاجة مع النص الذي ينشئه إلى ذكره مرة أخرى بين اختصاصات المندوب السالى . كذلك فيما يتعلق بجزائية المحاكم المخططة التي سيكون بقاؤها جزءا من نظام الامتيازات الباقى ، فلها أيضا مضمونة بالمعاهدة التي نبرمها معكم وبالمعاهدات التي أنشأتها خصوصا وأنه من عهد إنشائها لم تهم حاجة لمثل هذه الضمانات . ومثل ذلك صحيح بالنسبة للمكافآت ومساكنات المصاعدين من الموظفين الأجانب فإن نظام هذه المكافآت مرتبط في المعاهدة . فالمعاهدة في مجموع نصوصها ضمانات كافية لحسن قيام الحكومة المصرية بهذه المسائل المختلفة . أما التوجيه الذى سبق إلى الإشارة إليه فهو أن هذا النص يدل على أن اختصاص المندوب السالى منصرف بصفة خاصة إلى حماية مصالح الأجانب فتقرى ما أن يشفع لهذا النص دون ما يعترض عليه به .

المترلنسى - إن الذى حدا بي إلى ذكر هذه الاختصاصات هو إيجاد طريقة الكلام عن الخراج ، إذ على هذه الصورة يكون ذكره في المعاهدة عرضيا . على أنى أقدر وبجاءة ما تذكرون من أن نصوص المعاهدة نفسها ستكون ضامنة لهذه الالتزامات المختلفة .

عدلى باشا - يحسن أن نوقف الحديث في هذا الموضوع عند هذا الحد حتى أراجع زملاي وأتأمل معهم فيه .

(ثم انتقل الحديث إلى المندوب القضائى وكان المترلنسى قد أرسل مذكرة بشأنه أيضا مع مذكرة المندوب السالى وقد أوردت في مجموعة المذكرات ص () .

عدلى باشا - جاء في حديثنا إشارة إلى احتمال الاكتفاء بالحكدارين وكنت أرى أن هذا الاقتراح أدنى إلى القبول ، وإن كنت لا أتمهد شيء في هذا الصدد ، ولكنى رأيتك أضفت إليه المستشارين السلطانيين وموظفيا في وزارة الداخلية ، بل جعلت للمستشارين اختصاصا يشبه أن يكون اختصاصا جديدا . وأرى أن كل هذا يكون كثيرا كبدا أو عرض عن المندوب القضائى .

المترلنسى - أعرض أن تكون مسألة الحكدارين نظاما مؤقتا وأن يقتصر به إنشاء مكتب في وزارة الداخلية للنظر في مسائل الأمن الخاصة بالأجانب .

(وانهى الحديث في هذا الموضوع بالاتفاق أيضا على الوقوف فيه عند هذا الحد حتى يتكلم عدلى باشا مع زملائه) .

المستر لنسلى - (*) أثار مسألة الموظفين الذين يمكن الاستثناء عنهم من خدمة الحكومة المصرية :

إن الموظفين البريطانيين كانوا قد كونوا لجنة في مصر للبحث في حالتهم ولتقديم اقتراحات عنها لوزارة الخارجية . وقد رفضوا إلينا مشروع حل هذه المسألة وأخذوا أن أقول إنه مبالغ فيه ، وقد أخطأ على وزارة ماليتنا لفحصه من الوجهة الفنية . على أن الواقع أن المبادئ التي بنى عليها ذلك للمشروع مبادئ سليمة مقبولة ، ولكن تفصيل ذلك المشروع وتطبيقه على الحالات الفردية أو عبارة أخرى الكشوف المرفقة به يظهر أنها من عمل أشخاص ليسوا خبراء بهذا النوع من العمل ، وسأرسل لكم مذكرة بالمبادئ التي اقترحوها .

عدلى باشا - لا يستأ الحكم على قيمة هذه المبادئ إلا إذا تبينا كيف يراد تطبيقها وسنفحص هذه المسألة من جانبنا نحن أيضا .

المستر لنسلى - لانفس أيضا ما يسمونه "Bill of Indemnity" وهو القانون الذى يراد به تصحيح أعمال السلطة العسكرية تشريعية كانت أو قضائية أو إدارية فإنه يجب أن تتضمن المعاهدة نصا في هذا المعنى .

عدلى باشا - نحن لا ننكر مبدأ تصحيح إجراءات السلطة العسكرية على أن الأحكام العرفية يجب أن تكون قد ألغيت قبل إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية التي سيعرض عليها مشروع الاتفاق بين إنجلترا ومصر ، ولكن لما كان من الممكن أن يتبع إلغاء الأحكام العرفية رفع قضايا بسبب إجراءات السلطة العسكرية تميز أن القانون الذى يصحح تلك الإجراءات يصدر في الوقت الذى يتم فيه الإلغاء . وإذا كان تصحيح تلك الإجراءات سواء في المعاهدة أو بقانون سابق عليها قد يحتاج فيه إلى موافقة الجمعية العمومية لصيغة الاستئناف المختلفة أو موافقة البترول صاحبة الامتيازات فالأولى الحصول على تلك الموافقة من الآن لتكون الإجراءات اللازمة لإصدار قانون التصحيح تامة عندما تم الحكومة المصرية بإجراء الانتخابات وقبل تمام المعاهدة .

المستر لنسلى - إننا سنكتب لدار الحماية في هذا الشأن .

عدلى باشا - إن القاهرة هي المحل الصالح لدراسة هذه المسألة حيث توجد أقلام قضائيا الحكومة المصرية ثم إن المستر إيموس قصد مصر أخيرا وعلى ذلك يمكن الوزارة في مصر أن تشتغل بهذه المسألة وأن تضع بالأخلاق مع دار الحماية الصيغة اللازمة لذلك القانون .

المستر لنسلى - أعذكم بوضع تعليمات في هذه المسألة لدار الحماية وسأرسل لكم صورة منها . أما مسألة حرية الأديان فقد تضمن تقرير لجنة ملتر نصا في الموضوع ولكن الجهات الدينية المختلفة لم ترض به وجعلت تقترح نصوصا لا يخلو بعضها من الغرابة ، وأعذكم بإرسال مذكرة في هذا الموضوع .

أما ما يتعلق بمسألة قناة السويس فأرجو أن تبدوا لنا ملاحظاتكم بشأن المذكرة التي نرسلها لكم في هذا الموضوع وأرى أن يتكلم صدق باشا مع وزارة التجارة في موضوع القناة بعد دراسته وأن يتحدث أيضا مع وزارة المالية في موضوع المراج .

محضر الجلسة الثالثة عشرة

بين دولة عدلى باشا ومعالى صدق باشا وبين المستر لنمسى

في يوم الأربعاء ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المستر لنمسى حديث في ٢٤ أغسطس بحضور معالى صدق باشا ، وكان هذا الحديث مقاما للحديث السابق وقد تذاكر الطرفان في صيغ تحديد اختصاص مندوب الدين (وقد أوردت في مجموعة المذكرات ص) ورأى المستر لنمسى أن الاتفاق على هذا الموضوع ميسور . ثم انتقل الحديث إلى مسألة تأمين الأجانب ، فقال عدلى باشا إن اقتراح إبدال المندوب القضاى بالحكدارين وبمكتب في وزارة الداخلية معا مبالغة في العناية وقد يكون كلا النظامين موجودا في الواقع ولكنه يكفى في التأمين أن ينص على أحد الأمرين : الحكدارين أو المكتب . وقد تبنى العناية التي لم ينص عليها أمرا واقعا حتى ينتهى الأجل الذى ضرب لذلك التأمين ، على أن أفضل نظام الحكدارين وهو فوق ذلك أدنى إلى تسكين روع الأجانب وتأمينهم على مصالحهم (وقد بقيت المسألة معلقة عند هذا) .

ثم قدم المستر لنمسى لعدلى باشا البيان المفصل للقواعد التي وضعها الموظفون الإنجليز من المكالات التي تمنع أن تستغنى عنهم الحكومة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم (وقد أوردت في مجموعة المذكرات ص) .

ثم تعرضوا لمسألة قناة السويس فقال المستر لنمسى إننا لا نترك تماما عرض وزارة التجارة فيما يتعلق بقناة السويس ، ويمسن أن يحددهم صدق باشا بنفسه في ذلك .

وأخيرا سلم المستر لنمسى لعدلى باشا مذكرة خاصة بحماية الإختليات أو عبارة أخرى حماية الأديان وقال إنه أتم فيها القواعد التي روجت في وضع المعاهدات الأخيرة التي أبرمت بعد الحرب الكبرى .

وإلى هنا انتهى الحديث على أن يستأنف عند العودة في أكتوبر فيما هذا الحديث المزمع بين صدق باشا ووزارتى التجارة والمالية .

محضر الجلسة الرابعة عشرة

بين دولة على باشا وبين اللورد كيرزن
في يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بناء على موعد سابق قصد على باشا وزارة الخارجية بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ أغسطس لمقابلة اللورد كيرزن .

وقد بدأ اللورد حديثه ، بعد التحية ، بأن ذكر لعل على باشا أن المستر لنسبي أعلمه على جرى الحديث بينهما فيما تعرضاً له من المسائل ، وهو يرى أن الاتفاق على هذه المسائل ممكن ميسور ، إذ لا وجه للتنازع على كل شيء وهو يقتصر الأهمية الكبرى للوصول إلى اتفاق ، شديد الرغبة فيه ، فشكره على باشا على ذلك وقال إنى لأتأمل كيف تكون الحال في مصر إننا لم يوفق إلى الوصول إلى اتفاق ، فأجاب اللورد أنى أفكر خطورة ذلك فإنه ستقع إذ نالك اضطرابات وحوادث وأعمال تبيح ، ولا يسرنا أن يقع شيء من ذلك . ثم حلف على الأحداث التي جرت مع المستر لنسبي وقال إن الطريقة التي اتبعت هي الطريقة المثل ، وأبدى رجاءه في أن تتصرف الناية عند العودة من الإجازة إلى كتابة المبادئ التي جرى بشأنها الحديث ، فما وقع عليه الاتفاق فالأمر فيه ظاهر ، وما لم يتم الاتفاق عليه فسيجمل جهده على تذليل أسباب الخلاف فيه . فإن عجز عن ذلك مرض الأمر على الوزارة . وقال إننا متفقون على كيت وكيت ونخفقون في كيت وكيت . ثم زاد على ذلك أنه يرجو أن يتم وضع المبادئ التي يتم عليها الاتفاق كتابة في منتصف نوفمبر ، وأنه سيقضي نحو ستة أسابيع في إجازة ، فلا يعود إلا حوالي منتصف أكتوبر ، وهو يرى أنه لا يزال عمل لاستئناف الحديث مع المستر لنسبي قبل عودته . على أنه إذا مست الحاجة إليه فإنه يحضر لأنه يقضي إجازته في الخلاء غير بعيد عن لوتنوه .

محضر الجلسة الخامسة عشرة

بين معالي صدق باشا وبين وزارة التجارة

في يوم الجمعة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١ .

بعد ظهر هذا اليوم انتقل صدق باشا مستصحبا المستر مري مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة التجارة فتقابل مع السيد سدي شين وكلها الدائم ودار الحديث الآتي عن قناة السويس .

صدق باشا - ما الغرض الذي ترى إليه وزارة التجارة من النص الذي طلبت وزارة الخارجية تعدينه بالمادة في هذا الشأن ؟

السيد سدي شين - يرتبط بالقناة ثلاث مصالح : مصلحة مالية محضة وهي مصلحة الشركة ومصطلحان آخريان : الأولى للحكومة المصرية التي ستؤول إليها القناة ، والثانية للحكومة البريطانية التي يهما استقرار تأدية القناة لوظائفها من جهة الملاحة البريطانية ، وهذه المصلحة الأخيرة تقتضي أن تكون القناة دائما مصونة وأن يداوم إصلاحها وعمل ما تتطلبه الملاحة فيها . وقد يلحق بهذه المصلحة الأخيرة ضرر عند اقتراب مياد انتهاء الامتياز إذ يكون من الصعب على الشركة أن تقبل النفقات الباهظة التي تقتضيها أعمال الإصلاح والصيانة وهي على وشك أن يتهى امتيازها أو عبارة أخرى لا يكون لها الوقت الكافي لاستهلاك ماتشفه . فالحكومة البريطانية يهما في هذا الموضوع أن تنظر إلى بيد بل وبهما أن تنظر إلى ما بعد انتهاء الامتياز مما سيأتي دوره في الكلام .

صدق باشا - إن مصر تقدر المصلحة التي ترى إليها إنجلترا حق قدرها . وصيانة القناة لاهم لإنجلترا وحدها بل تهم مصر أيضا . وما دامت القناة مآلها إليها فمن صالحها أن تؤل إليها مصونة كاملة المعدات التي تجعلها تقوم بالفرض الذي أنشئت من أجله . هل أن هناك نقطتين في مذكرة وزارة الخارجية تجب الملاحظة عليهما : النقطة الأولى أن المذكرة تكلمت عن مدة الامتياز . والأخط على ذلك أن مصر قد رفضت هذا الامتداد منذ عشر سنوات فلا قبل لمتدويرها بالكلام فيه الآن . هل أن الفرض الذي ترى إليه إنجلترا ليس الامتداد من شروطه اللازمة . فقد يحقق غرض استقرار الصيانة والإصلاح والامتداد كما يحقق كذلك باعقافات أخرى تلتزم فيها مصر مثلا بإشتراك في نفقات الإصلاح عند حصولها أو بفتح جانب من قيمة الإصلاح عند نهاية الامتياز (Clause de Rachat) فلا يصح إذن قصر الكلام على الامتداد دون غيره من الحلول الممكنة إذ ليس الامتداد إلا وسيلة من وسائل مدة . والنقطة الثانية وهي الرجوع إلى جمعية الأمم عند عدم الاتفاق على حل ، والأخط بهذا الشأن أن الخلاف لا يكون في هذه الحالة بين حكومتين بل بين حكومة وشركة . وهذا النوع من الخلاف ليس محلا للمرض على جمعية الأمم . وبصرف النظر عن ذلك فإنه يكون من المستغرب أن خلافا ماليا بين حكومة وشركة ارتبطت معها بشروط تستطع جمعية الأمم أن تتدخل في شأنه بين المتعاقدين وتخل الشركة بما التزمت به في شروط الامتياز المحررة بينها وبين الحكومة التي مضتها ذلك الامتياز . وزيادة على ذلك فإن مصر في الوقت الحاضر لا تلتزم بشيء فيما يتعلق بالقناة وستقبل

كذلك إلى سنة ١٩٦٨ — وحتى ذلك التاريخ لن يكون لما ولا عليها في القناة شيء . فكيف يستطيع مندوبوها أن يربطوها في شأن القناة بروابط جديدة إذا كانت الآن غير مطالبة بأي واجب . وكنت أظنهم — إذا لم يكن بد من ذكر شيء في المعاهدة عن قناة السويس — ألا يبدو طلب الحكومة الإنجليزية إثبات ما يقيد أن الحكومة المصرية مستعدة لتلقي الاقتراحات الخاصة بصيانة القناة وإصلاحها ووضعها موضع البحث . على أن هذا مما يقتضى على كل حال أن أراجع فيه الوفد .

السير سدن شين — (وكان يشترك معه في الحديث موظف آخر ومندوب وزارة الخارجية): هذا كلام وجيه . ولكن أشد ما يمتنع هو أن يطمئن رجال الملاحة في إنجلترا ، وهم كما تعلمون ذوو نفوذ لا يذوقونه نفوذ في هذه البلاد . قد يخشى أن يقع في بحث هذا الموضوع تسويف وتطويل ، وتوافق بذلك الإجراءات الخاصة بإصلاح القناة ، فهل هناك مانع من أن يذكر أن الحكومة المصرية تبث الرأي في بحر عشر سنوات ؟

صديق باشا — ماذا تريد بالرأي ؟ ألا يصح أن يكون الرأي بالرفض ؟

السير سدن شين — بلى .

صديق باشا — إذن فلا لزوم لذكر المدة لأن هذا لا يقيم المسألة بالنسبة لكم . أما من جانب المصريين فإن ذكر المدة سيثير عندهم الخوف من الوقوع تحت تكليف خاص واجب الأداء في بحر عشر سنوات ، ويرتب على عدم أدائه إرغام ما — وهذا مالا يسمعا قبوله . وأرى أن ذكر تلقى الاقتراحات ومبحثها فيه الكفاية لكم ، على أن هذا لا يمنع إمكان حصول البحث قبل مضي العشر سنوات خصوصاً وأن التمهيد من جانبنا بالبحث يفتح لكم مجال الاستعلام منا عن نتيجته بعد زمن معقول من تقديم الاقتراحات .

(ووقفت المسألة عند هذا الحد) .

السير سدن شين — قلت لكم إننا ننظر إلى بعيد ، فهل تسمح لي أن أسألك ما هي ضماناتك بعد انتهاء الامتنياز ؟ وهل يمكن أن نطلب منك تمهيداً بأن تبقى القناة للفرنس الذي أنشئت له حينما تضمنون يديكم عليها ؟

صديق باشا — إن المعاهدات تنبئ عادة على تقدير المعاملات التي تدخل في حيز المعقولات . وإنه مما لا يقل مطلقاً ولا يمكن اقتراضه أننا حينما نؤول إلينا القناة نقضى على مصلحتنا السياسية والمالية بسببها أو الإضرار بها . إن القناة إذا آلت إلينا أصبح إرادتها كله لنا . وإذا بلغ بنا مخيف التصرف إلى محاولة إثبات هذا العمل الجنوني فإن مجرد النظر إلى المواقف السياسية يقعد بنا عنه . إننا إذا حاولنا شيئاً من ذلك لما تعرضنا لنقضب إنجلترا فقط ، بل لنغضب العالم أجمع . ومع ذلك فما هو الاحتياط الذي تريده وممتاً هنا مندوب وزارة الخارجية الذي يعلم أن مشروع المعاهدة منبئ في أهم أجزائه على حفظ المواصلات الإمبراطورية . والقناة ، كما هو معروف ، أداة هذه المواصلات . ما هو الاحتياط الذي تريده أكثر من قبولنا لمبدأ وجود قوة تحفظون بها مصالحكم المرتبطة بهذه القناة .

السير سيدنى شين - هذا حسن ، ولكن يوجد شيء آخر أكبر ارتباطا بالمواقف منه بالمصالح الحلقية ، وذلك أن رجال الملاحة سمعوا أن ياماموا شركة ذات هاليد وطرائق خاصة في الملاحة وهي شركة قناة السويس وأصبحوا يتقنون بها كما تتقن نحن الإنجليز مثلا بنك إنجلترا ، وكان معنا لذلك أن يحفظ بإدارة هذه الشركة للفتاة بعد نهاية الامتياز .

صدق باشا - ليس في استطاعة المفوضين المصريين أن يتمهدوا بشيء من ذلك لأن هذا الفرض لا يتحقق إلا بحد الامتياز والمدة لا يمكن التكلم فيه الآن . ولست أرى كيف أن صيغة من الصيغ تضمن لكم إرضاء هذه العاطفة . ومع ذلك فإني لا أستطيع فهم هذا الشاغل قبل انتهاء الامتياز بخمسين سنة . أفلا يصح أن أغراض رجال الملاحة ومصرايمهم وقت انتهاء الامتياز تكون قد خالفت أغراض ومصراي رجال الملاحة في الوقت الحاضر ؟

السير سيدنى شين - هذا صحيح ، وأرجو ألا يضيقكم كثرة اشتغالنا بهذا الموضوع ومغاللتنا أحيانا فيه لأنه جوى جدا بالنسبة لنا ، وإني أشكركم على هذه البيانات التي جعلت من السهل وجود الصيغة التي ترضينا وترضيكم عند استئناف المفاوضات في شهر أكتوبر .

محضر الجلسة السادسة عشرة

بين معالي صدق باشا وبين وزارة المالية

في يوم الجمعة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد زيارة وزارة التجارة استقل معالي صدق باشا ومعه المستر مرى مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية فقاما معاً أحد كل الموظفين المشتغلين بالمالية الدولية أى بصلاحية المجتر المالية مع الدول الأخرى ودار بينهما الحديث الآتى :

صدق باشا - إن الوفد لا يقبل مبدأ التزام مصر بشئ مما يتعلق بالخارج الذى كان مطلوباً منها للدولة المالية ، وإذا كان كل من الخديو توفيق والخديو عباس من بعده قد التزم بدفع شطر كبير من قيمة الخارج إلى دائى الدولة المالية ، فقد ذكرنا بصك قبول الحوالة أن المبالغ التى تدفعها مصر هى مبالغ مأخوذة من الخارج . وإذا قد سقط الخارج عن مصر بزوال السيادة التركية ، فقد سقط منها أيضاً واجب أداء شئ منه للدائى تركيا . هذه هى الحالة فيما يتعلق بالمبلغين ٢٨١,٠٠٠ جنيه ٣٢٩,٠٠٠ جنيه الذين تنتهى مدتهما فى سبتمبر ١٩٥١ و ١٩٥٥ - أما المبلغ الباقي من الخارج وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن عدم التزام مصر به أوضح ، إذ لم تشهد مصر فى يوم من الأيام بدفعه فى سبيل ديون تركيا . ومن جهة أخرى فإن إهمال دائى تركيا هو الذى أوجب استقرار المطالبة بهذا المبلغ إلى الآن ، إذ يعرفون أن قرض سنة ١٨٥٥ الذى حتمته إنجلترا وفرنسا كان يستلزم دفع ١ ٪ بصفة استهلاك فلو أن الدائنين طالبوا تركيا بالاستقرار على دفع قيمة الاستهلاك لكان قد تم استهلاك الدين فى سنة ١٩٠٠ ولامتنع أن تكلف مصر شيئاً بشأنه الآن . فكأنكم تريدون تحميل مصر نتيجة إهمال دائى تركيا .

مندوب وزارة المالية - ربما كان كلامكم عن الدينين الأولين مقبولاً من الوجهة القانونية ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون نحن الإنجليز ملزمين بدفع المبلغين فى حالة عدم قيامكم بدفعهما . ولقد بنى الدائنون قبولهم تخويل شروط الدين مع تركيا على ضمانتكم . أما فيما يتعلق بالمبلغ الثالث فإن عدم قيام تركيا بدفع قيمة الاستهلاك لم يكن إلا نتيجة عجزها وسوء حالتها المالية مما لم يكن لنا سبيل لتلافيه .

صدق باشا - إنكم قد دأبتم على من ورث تركيا من الدول فى الجهات التى حلت محلها فيها نصيباً من ديونها فهل لم تخصصوا هذه الدول بأى نصيب فى الديون التركية التى كان قد أجيل دفعها على مصر خصوصاً وأن تركيا كانت ولا تزال المدينة الأصلية ، ولم تكن مصر ، على خير القروض لكم ، إلا محلولاً طبعاً ؟

مندوب وزارة المالية - (راجع معاهدة سيفر ووجد أن الديون التى أحييت على مصر لم تدخل فى التوزيع ، بل إن إنجلترا التزمت فى المعاهدة بإخلاء تركيا من تبعاتها) .

صدق باشا - هذه هى نتيجة تقريركم أمورا تتعلق بمصر دون أن تكون مصر طرفاً فيها ، فلو أنكم شاروكم مصر قبل إبرامكم معاهدة سيفر ، لينت لكم موقفها هذا ولطابت إليكم أن تخصصوا الدين الحال بها عليها بمقتضى تركيا فى أراضيها كما خصصتم باقى الديون .

مندوب وزارة المالية - نعم كان يصح أن يؤخذ رأيكم ولكن لم يحصل ذلك ، فما العمل ؟

صدق باشا — نحتاجوا السبل من جديد ، وقد قيل إن معاهدة سيفر لا تزال عملاً للتغيير والتبديل .

مندوب وزارة المالية — هو كذلك ، ولكن في موضوعاتها السياسية لا المالية ، ويمكن أن أقول لكم إنه من المستحيل مع صفاته مصر أن تقبل أية دولة معاملة غيركم فيما يتعلق بهذه الديون .
المستمرى — إن مصر يجب أن تنشط بأنها تخلصت من الخراج التركي — وإن كان خلاصها هنا لا يظهر أنه إلا بعد عدد من السنين ، والحال الآن هو أنكم تريدون إلقاء السب على مائتي إنجلترا وحدها وهي التي مكثت من التخلص من تركيا .

صدق باشا — لقد جئت هنا للتكلم في الموضوع المالي لا السياسي ، والنقطة التي أثارها المستمرى تصلح لأن تتكلم فيها عند اجتماعنا بوزارة الخارجية . وهناك يصح أن نقاسم في موضوع خلاصنا من الخراج التركي ، وإذ ذلك يمكننا أن نقول إن معرفتنا لإنجلترا في الحرب قد ساعدتنا هي أيضا على الانتصار في الميادين الشرقية . ولذلك يكون نصيبنا في فوزها على خصومها لا يقل شأنا عن نصيبنا في تخليصنا .

المستمرى — إذن نعود إلى الموضوع المالي ، وأظن أنه فيما يتعلق بمبلغ السبعين ألف جنيه يمكن أن نستيط طريقة لتحديد مدة التزام مصر به كما تحددت مدة التزامها بالنسبة للبنيين الآخرين .

صدق باشا — إنكم إذا دفعتم من الآن قيمة الاستهلاك (وهي ٥٠,٠٠٠ جنيه في السنة) فإن البنيين وقدره ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه يقضى بعد ٢٤ سنة .

المستمرى — هل تريد بذلك أن تدفع نحن قيمة الاستهلاك ؟

صدق باشا — إلى لا أسلم بالأصل ، فكيف يجوز أن أدفع الاستهلاك .

مندوب وزارة المالية — إذا كان الأمر كذلك فإني سأبحث عن طريقة لحل تمهد مصر يقضى في نفس الوقت الذي يقضى فيه تمهدا بالنسبة للبنيين الآخرين . على أنه إذا استلزم ذلك فتح اعتماد بتلاتين ألف جنيه سنويا مثلا فإننا متصادف صعوبة كبرى أمام مجلس العموم ، ولكني سأراجع السيرور برت هورن (وزير المالية) في ذلك وربما وجدنا هذا المبلغ في ثنايا الاعتمادات الأخرى بحيث لا تضطر إلى الرجوع إلى مجلس العموم .

صدق باشا — لك أن تبحث فيما ترى المفائدة فيه ولكن مبدأ ما هو عدم الالتزام بشئ .

مندوب وزارة المالية — (بعد أن شكر صدق باشا على بياناته) : إنني سأستقر في مباحثي ، وأفيدكم بعد المصلحة .

محضر الجلسة السابعة عشرة

بين دولتي على باشا وورشدي باشا وبين اللورد كيرزن

في يوم الثلاثاء ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بعد مكاتبات تبودلت بين دولة على باشا والمستر لنسي بشأن الوقت الذي تستألف فيه المفاوضات وبعد حديث ابتدئ مع المستر لنسي ضرب اللورد كيرزن ميادا لدولتي على باشا وورشدي باشا في الساعة الرابعة بعد ظهر الثلاثاء . فقصدا إلى وزارة الخارجية حيث موعد التلاقى وبعد التحيات الأولى أبدى اللورد شكرا للوفد على ما أبداه من الحكمة وحفظ العهد في كتابان أخبار المفاوضات ، ونحى لو كان الأمر كذلك في جميع المفاوضات ، ونهى على الأخبار الكاذبة التي نقلت إلى مصر عن كيفية معاملته للوفد وأبدى مزيد الدهشة لفظها وإمكان تصديقها . ولم يخف تفضيله للاجتماع غير الرسمي حيث يكون المتحادثون أحرارا في الأخذ والرد والتقارب بعضهم من بعض والبحث عن الصور والحلول التي يمكن أن يتحقق بها الاتفاق .

اللورد كيرزن — أمانى الآن مذكرات المستر لنسي عن الأحاديث التي دارت بينكم وبينه والحلول التي أريد بها التوصل إلى الاتفاق .

على باشا — نحن لم نتفق بعد على شيء من هذه الحلول .

اللورد كيرزن — فيما يتعلق بالمنسوب القضائي أقتراح الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكامنا بوليس في المدن الثلاث ، مصر والإسكندرية وبور سعيد ، وإنشاء إدارة أومكتب في قسم الأمن العام بوزارة الداخلية لفحص المسائل المتعلقة بأمن الأجانب ومصرها على وزير الداخلية وإبقاء مستشار سلطاني في الحفانية .

على باشا — إن هذه الحلول فكر فيها لا على أن تكون مجمعة وأن تكون كلها عرضا عن اختصاص المنسوب القضائي ، وإنسا على أن تكون صورا مختلفة تكفي إحداها دون الآخرين .
اللورد كيرزن — (ذكر الصيغة المتعلقة بالمنسوب المسالي) .

ورشدي باشا — إن المصريين يترضون على تقرير حق الدخول باعتبار أنه إذا قصد به مجرد إمكان المقابلة فهذا ما لا شك فيه وما لا حاجة مع وضوحه إلى النص عليه ويشعرون أن تقرير هذا الحق يقضى إلى تماخلف في الإحارة المسالية .

اللورد كيرزن — إن المقصود بهذا التغير لا يتمدى أنه لا يجوز أن يحال بين رئيس الوزراء أو وزير المسالية وبين المنسوب المسالي وأن يضرب بين الفريقين حجاب فلا يمكن هذا من مقابلتهما . وإن هذا وإن كان لا يقع من الوزارة الحالية فقد يقع ممن خلفها خصوصا إذا علم أن هذا النص قد اقترح ورفضتموه ، وحيث إن على باشا يقول إنه لم يقع اتفاق بينكم وبين المستر لنسي على هذه الصيغة فالأولى أن تناودوا بمسئ الموضوع معه من جديد .

(وكان الحديث استعراضا لاختلاف المسائل لم يقصد به البتة في أيتها وإنما قصد تنوير وجهه الاتفاق وقطع الخلاف حصارا لما تمهيدا للأحاديث المستقبلية) .

الفرود كيرزن - أما فيما يتعلق بتبويض الموظفين فإن لم أبحث هذه المسألة وأمامي هنا تحرير طويل لم أطلع عليه .

علل باشا - إن هذه المسألة لم تحرفها أحاديث بنى وبين المستر لنسبى لأنه سلفى أوراها قال إنها المبادئ المقترحة من جماعة الموظفين أنفسهم وبذكره عنها ، وقال أيضا إن وزارة الخارجية لم تكون لها رأيا بعد في المسألة . وما نحن بجادون في خص هذه المقترحات استعدا للناقشة فيها مع وزارة الخارجية .

الفرود كيرزن - إن وزارة الخارجية رفعت إلى تقريرها في هذا الموضوع وسيلف للفرود ليكون موضوع التداول بينه وبين المستر لنسبى .

(ثم تناولوا في مسألة امتياز شركة قناة السويس) .

علل باشا - فهمت من المستر لنسبى أنه لا يتبرهذه المسألة من كبرى المسائل وهى على أى حال مسألة دقيقة ، فقد عرضت من أحوام على الجمعية العمومية ورفضتها .

وشدى باشا - (ذكر تاريخ المسألة وقتل بطرس ثالث باشا على أثرها) .

علل باشا - - إذا كان كل الذى يحرص عليه الحكومة الإنجليزية هو صيانة القناة وكل ما يشغلها هو أن الشركة في المدة الأخيرة من امتيازها لا تجد قائمة أو ربما من الصرف على وسائل العناية إذ لا يكون لديها الوقت الكافي لاستهلاك هذه المصاريف فإنا متفكرين فيما يوجب طمأنينة إنجلترا دون أن تكون مقيدتين أو ملزمين باتخاذ هذه الوسيلة الخاصة وهى مد الامتياز . فقد نجد لذلك وسيلة أخرى ويستعين البحث في هذه المسألة يوما وعلى أى حال فليس من حاجة للنسب عليها في المعاهدة خصوصا إذا كان هذا النص سيثير معارضة خاصة ضد المعاهدة نحن في غنى عنها .

(ثم انتقل الكلام إلى مسألة الأسلاك) .

أما مسألة الأسلاك فإنه لم نجر بيننا وبين المستر لنسبى أحاديث في هذا الشأن ، وكل ما فعله هو أنه أبلغنا مقترحات وزارة البوستة ولدينا عليها اعتراضات لم ننبها له بعد .

(ثم تحدثوا عن حماية الحرية الدينية أو فيما يسمونه حماية الأقليات) .

علل باشا - إننا لا نعترض على تحرير المبادئ التي أرسلت بها إلينا في مذكرةكم .

(وبعد أن خلص الأحاديث التي دارت بينه وبين المستر لنسبى) .

إن من الممكن إيجاد حلول مقبولة للسائل التي جرى بشأنها الحديث ، ولكن هذه الحلول نفعها لم تكف بعد ولم يتم الاتفاق عليها - بقيت هناك مسألتان معلقتان وهما مسألة القوة العسكرية ومسألة التمثيل الخرجى - ومسألة تالفة لم نتكلم فيها وهى في غاية الأهمية : مسألة السودان .

أما التمثيل السياسي فتمثلون كل حجة وأسانيدها فيه ، وأظنكم قد قرئتموها حتى قدروا - وأما مسألة القوة العسكرية فقد فكرت فيها وتناولت مع زملائي هنا واستطلعت رأى أعضاء الوزارة في مصر وغيرهم من أهل الرأي من أصدقائنا وأؤكد لكم أنهم ممن يوصفون بالاحتلال ، ولا يمكن اتهامهم بالظرف ، فكانت نتيجة هذا التفكير وهذه المدلولات والمشاورات أننا لا يمكننا أن نقدم رأى الحكومة الإنجليزية للأمة أو أن نناقضه .

وشدى باشا - - هذا أرى لا يمكن أن البلاد تقبله ، وليس من وراء قبولنا إياه إلا تسوية سمعتا أمام المصريين دون أن تكون هناك أمل في نجاحنا في حمل البلاد على قبوله . وإلحال الوحيد لهذه المشكلة هو وضع القوة في مكاتب مدين في منطقة القناة وحصر الغرض من بثائها في حماية المواصلات .

اللورد كيرزن - - إن كلانا يعرف رأى الآخر وجهه حق المعرفة ، ولكنكم تعلمون أن الرأى الذى تحدثت به لم يكن رأى وحدى وإنما هو رأى الوزارة ولا يسنى أن آيت في هذا الموضوع ، وهذا شأنه ، برأى من عندى . وإنما كنت أرجو أن أستطيع ، عند عرض المسألة المصرية على الوزارة ، أن أقول فيما يتعلق بالتقيل الخارجى هذه ملاحظات الوفد ، وإنى وإن كنت لا أحب التسليم بالتقيل الخارجى إلا أنه يصغى وزير خارجية لايسنى ألا أن أسلم به من حيث هو رمز الاستقلال ومن المعلوم أن بلدا يترف له بالاستقلال يسلم له دائما بالتقيل الخارجى . ولكنكم ترفضون رأى الحكومة الإنجليزية في كلتا المسألتين القوة العسكرية والتقيل الخارجى ، فكيف يمكن أن أقول ما أقول في التقيل الخارجى .

رشدى باشا - - نحن لا نرفض وجود قوة عسكرية ولكن الذى نرفضه هو أن تكون هذه القوة عتلة لقطر حرة في الحركة والانتقال في نواحيه وأن تتداخل في شؤوننا الداخلية باسم المحافظة على الأمن والنظام (ووقف الكلام عند هذا الحد) .

اللورد كيرزن - - (عطف على كيفية استئناف العمل) إن خير طريقة للعمل هي إتمام المناقشة مع المستر لنسبي في المسألة المختلفة التي استعرضناها فلذا احتججتم إلى في رأى أو في أمر فإني أحضر معكم بارتياح . ومهما يكن من نتيجة هذه المناقشات فسأولى تحضير مشروع معاهدة أبلغكم إياه ولكم أن تبدوا ما تشاؤون من الملاحظات أو التعديلات أو الاعتراضات - ثم أعرض المشروع وتعليقاتكم عليه على الوزارة وفى هذه الآونة نحتاج المستر لويده جورج هغيت معكم في المسألة المصرية ، ونظرا لاحتلال سفره إلى واشنطن في أواخر شهر أكتوبر فيكون المشروع معد لنظركم وملاحظاتكم في أقرب وقت .

مدلى باشا - - هناك مسألة لم تناقش فيها بالتفصيل إلى الآن مع أهميتها الكبرى وهي مسألة إلغاء الحماية ، فما الذى تهقدونه في صيغة ذلك الإلغاء .

اللورد كيرزن - - إذا نحن وصلنا إلى اتفاق فستقرر إنجلترا أن الحماية التي ضربت على مصر قد انتهت وتحترف بمصر دولة مستقلة .

رشدى باشا - - بل هذه تكون أول مادة في المشروع .

اللورد كيرزن - - لا مانع من ذلك .

محضر الجلسة الثامنة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لنسلى

فى يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

اجتمع فى صباح هذا اليوم عدلى باشا بالمستر لنسلى فى وزارة الخارجية ودار بينهما الحديث الآتى :

عدلى باشا - إن اللورد كيرزن قرأ لى المذكرات التى رخصتها إليه من أحداثنا السابقة ، وقد لاحظت فيها بعض اختلاف من النصوص التى عرضتها أولا . على أن شيئا منها لم يتم عليه الاتفاق . وحسبنا لو أمكننى الاطلاع على صورة من هذه المذكرات قبل استئناف المناقشة .

المستر لنسلى - سأستأذن اللورد فى ذلك .

(وقد جرى ساق الحديث إلى الترضى للسائل التى كانت موضوع تلك المذكرات) .

عدلى باشا - إنى أجد صعوبة كبرى فى أن يدخل شيء من القناة فى نصوص المعاهدة مهما تكن الصيغة التى تتخذ فى ذلك ، وهذا نظرا لتاريخ مسألة مد الامتياز فى مصر ، ثم إنى أتساءل من وجه التشجيع الذى كطريقة لصيانة القناة مع إمكان وجود غيرها . أما المستشار السالى فقد لاحظت أن الصيغة التى قرأها على اللورد كيرزن تشير إلى أن لندوب الدين أن يبدى آراءه وأن يطلب ما يشاء من المعلومات عن المسائل المالية فى حين أن البلاد كانت تمارض فى جواز الاستشارة وهى أهون من الأمرين مجتمعين ، بل ومن أهما . وأما تأمين الأجانب لائق لا يرى معنى لاشتراط استبقاء مستشارين سلطانين مع أن الواقع الذى يراد إشرافهم فى تحضيرها مترضى حتى يحكم بقاء الامتيازات على جمعية المحكمة المختلة أو على الدول لتكون سارية على الأجانب ، وفى هذا العرض ما يبنى من ذلك الاشتراك . ثم إننا تناكرنا فى الحكمدارين وفى المكتب على سبيل الخيرة أى ، أن يؤخذ أحدهما دون الآخر لا على أن يؤخذ مجتمعين .

(وبهذه المناسبة تناول عدلى باشا الكلام عن الامتيازات وإلغائها وسأل المستر لنسلى عن رأيه بشأن ذلك فى المعاهدة) .

المستر لنسلى - نحن متفقون على تأجيل هذا الموضوع ولكن يصح أن ينص فى المعاهدة على أن الطرفين المتعاقدين رغبان فى الوصول إلى حل بشأن إلغاء الامتيازات .

عدلى باشا - (أترض على ما يجرى من عقد معاهدات بين إنجلترا وبين بعض الدول صاحبة الامتيازات تعترف فيها هذه الدول بالحماية الإنجليزية على مصر مع قيام المفاوضات الحالية بشأن إلغائها ، وتتمهد إنجلترا لهذه الدول بضمائم خصوصية محل على الامتيازات قد لا تكون هى التى يستقر عليها الرأى حينا تتألم مصر هذا الموضوع) .

المستر لنسلى - إن هذه المعاهدات ترجع إلى عمارات قديمة قد انتهت ولابد الآن من تغيير هذه المعاهدات بغيرها .

(ثم انتقل الكلام إلى أسلاك التفاراف البحرية والتفاراف الاسلكى) .

علل باشا - لم يسبق لنا أن تناقشنا في هذا الموضوع ، وأرى أن النصوص المقترحة تقيد الحكومة بتقييد شديد وتخلق بسياساتها قصاصا كبيرا. ولا أرى وجها أو مصلحة للعرض لحرية الحكومة المصرية في إعطاء ما ترى إعطاءه من الامتيازات بمثل تلك الأسلاك ، أو بإقامة قطعات للتفرافيف الاسلحة في زمن السلم لأن ذلك عمل تجارى محض. أما زمن الحرب فإن ما تحتفظ به مصر من حقوق الرقابة على طرق المواصلات في تلك الحالة كفيل بنفى كل المخاوف لأن إنجلترا بصفتها حليفة مصر ستكون شريكتها في استعمال تلك الرقابة .

المستر لنديس - أخشى أن تستعمل هذه المواصلات لترويج دعوات خطيرة كدعوة البلشفية .

علل باشا - ليست هذه المواصلات هي الطريقة الوحيدة لترويج الدعوات وليس الاحتياط فيها يكلف وحده لمنع انتشار دعوة خطيرة ، وإنما الرقابة الحقيقية من أمثال هذه الدعوات مصلحة مصر في إحباط مسمى كل من يمشي بين الناس بمثل هذه الدعوة . وفي ذلك يجب أن يعلمنا إلى تقدير مصر لمصلحتها وحسن نظرها في شؤونها .

المستر لنديس - قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لحكومتكم الحاضرة ، ولكن كيف يؤمن ألا نجري حكومة بدمكم يكون لها مترع ووجهة غير مترعكم ووجهتكم .

علل باشا - إن مثل هذا الاحتياط غلو ومبالغة . وإذا كان يراد الاعتراف باستقلال مصر وتوليها شؤونها بنفسها فيجب أن ينطوى في ذلك شيء من الثقة بها والركون إلى حسن نظرها ، وإلا أصبح الاستقلال كلمة لا معنى لها . وإذا كنتم ترون أن حرمي المفوضة هو النظر في ضمانات تحمل محل التفوذ الحالي لإنجلترا في الإدارة المصرية فليس كذلك يرى المصريون . وكل ما يمكن أن يفهم أو أن يسلم به في هذا الباب هو أن يكون لإنجلترا في المنطقة التي تخصص قوتها العسكرية أن تنشئ ما تراه ضروريا لهذه المنطقة من المواصلات التفرافية مع الخارج .

(ثم انتقل إلى الكلام في تمريض الموظفين ، فأقرح المستر لنديس بمناسبة وجود المستر ريسيفال في لندن أن يكون حديث صدق باشا معه في ذلك الموضوع بحضور المستر ريسيفال . ثم تم الاتفاق على أن يقصد صدق باشا وشقيق باشا إلى وزارة الخارجية في اللند للكلام مع المستر لنديس فيه ، وقد حصلت المقابلة فعلا وبعد حديث طويل في ذلك الموضوع ومد صدق باشا بتقديم مذكرة ، وقد قلمت بتاريخ ١٨ أكتوبر وأوردت في مجموعة المذكرات ص () .

محضر الجلسة التاسعة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لنسلى

في يوم الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بمؤارة الخارجية

في يوم السبت ١٥ أكتوبر أرسلت إلى المستر لنسلى مذكرات أربع فيها يتعلق بالمسائل الآتية: مندوب الدين ، حماية الأجانب ، أسلاك التلفراف البحرية والتلفراف اللاسلكى ، قناة السويس (وقد أوردت في مجموعة المذكرات ص) - وقد ضمنت هذه المذكرات باختصار وجهة نظر الوفد في هذه المسائل المختلفة ، واختصت المذكرات الثلاث الأولى بمشروع نصوص عن المواضيع التي تضمنتها ، وأشير في الكتاب الذى أرسلت به المذكرات إلى أنه ستزىل مذكرة خامسة عن تموينيات المواطنين يوم الاثنين ، وضرب دولة عدلى باشا في هذا الكتاب موعدا للقاء مع المستر لنسلى يوم الاثنين الساعة الحادية عشرة . وقد حصل الاجتماع في الميعاد المتفق عليه .

المستر لنسلى - (بعد أن شكر دولة عدلى باشا على إرساله هذه المذكرات طرق موضوع مندوب الدين) : إن الصيغة التي تفرحوها لتجمل لذلك المندوب حق طلب ما يريد من المعلومات عن الإدارة المالية .

عدلى باشا - لاشك أنه يستطيع دائما الحصول على المعلومات من الحالة المالية . ولكن الصيغة التي اقترحوها قد تنفذ أن له حق التداخل في تلك الإدارة والرقابة على أعمال وزارة المالية والمتحقق عليه بينما أن ذلك لا يكون له .

المستر لنسلى - إنما أردت أنه إذا أحب أن يصرف مثلا مقدار الإيرادات والمصروفات في وقت معين أن يستطيع الحصول على ذلك ، وأغشى مع الصيغة التي تفرحوها أن يتكره عليه طلب كمها وأن ترفض إجابته إليه .

عدلى باشا - لا أرى أن رفض ذلك ميسورا وتنصوّر ، خصوصا وأن المعلومات التي يمكن أن تطلب عن الإدارة المالية هي بطبيعتها وتحصل فيها المناقشة بلا انقطاع أمام الهيئة النيابية فيمكنك أن تطعن من هذه الوجهة . على أنه يجب أن تتقدّم مركزى في هذه النقطة فقد اقترح اللورد ملتر في مشروعه أن يبين مستشارى المالية باختصاصات صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة فيما تريد استشارته فيه ، فلما استشيرت البلاد في المشروع وضمت تحفظا يرى إلى حذف العبارة المتعلقة بجواز استشارته ذلك الموظف المالى . وقد انتهى الأمر بينما على أن يبقى صندوق الدين ، فلا حاجة للبحث في كل اختصاصه إلى موظف آخر غير أئى قبلت أن المندوب الإنجليزي يستشار فيما ترى الحكومة استشارته فيه ، وسلبت بأن يكون له السخول هند رئيس الوزارة وعند وزير المالية باعتبار ذلك السخول أمرا يرتبط بطبيعة جواز الاستشارة إذ لا يفكر أحد في أن يحال بين ذلك المندوب وبين أولى الأمر المصريين حينما يدعى إلى الاستشارة في أمر بناء على طلبهم فيجيبه لإبداء رأيه ، ولما لم يقصر دخوله على حالة دون أخرى فلن يحال طلبا بينه وبينها إذا هو جاء للاتصال من أمر . فترى أئى تجاوزت فيما قبلت حدود التحفظات التي دلت عليها الإرادة العامة في مصر ، ولست أدري إن كنت أستطيع حمل المصريين على قبول كل ما فعلت .

المستر لنسبي — (مقتلا إلى الكلام من الحكمدارين) : إنكم وقم بقدامهم بنمس سنين وقد لا يكون في ذلك التأمين الكافي ، ثم إن هناك جالا للاعتراض على الإقتصار على الحكمدارين قائم لاحتلالهم في غير المدن الثلاث أى أن الأجانب في غير هذه المدن وفي الأرياف يكونون وليس ما يؤمنهم على أرواحهم وأموالهم ، وقد كنت فكرت في إنشاء مكتب يشغل بأمر أمن الأجانب في إدارة الأمن العام ليست هذه الحاجة .

عدي باشا — قد يوجد في الواقع موظفون أجانب لأداء الأعمال المتعلقة بأمن الأجانب في وزارة الداخلية ، ولكن أسألك ، ما ذا ترى من الحماية للأجانب في أن ينص على إنشاء مكتب يرضى على الوزير المسائل المتعلقة بهم . إنى لا أرى في ذلك شيئا من معاني الحماية أو التأمين ولكن الملح الأمر من وجهة أخرى . فإن مسألة وزارة الداخلية مسألة دقيقة من قديم إذ كانت هذه الوزارة تقيض يدها على أهم مظاهر السلطة والنظام وكان التدخل في شؤونها من جانب الإنجليز على الشكوى المرة من المصريين ، فالتسلل بإنشاء مكتب فيها مهما صغر شأنه وضعفت أهميته قد يؤخذ علينا فيقال لنا نجسم في اعتماد موظف في وزارة الحفانية وهي وزارة بطبيعتها محدودة لاختصاص أمور معينة لا تملكها لغيرهم مقامه هيئة أو مكتبيا يكون خليفة المستشار الداخل أو مفوض البوليس العام أو ما شئت أسميته من هذه الوظائف التي تعد يدها إلى كل الأعمال . أى أنه يجب علينا أن تكون قد أردنا اتهام تدخل محصور فسلنا بتدخل عام شامل .

المستر لنسبي — إن وجود المستشارين السلطانيين للأغراض التي بينها في مذكراتنا مهم في نظرتنا ، على أن في وسعنا أن نستغنى عنه ولكن الذي لاغنى عنه هو إنشاء ذلك المكتب لصعوبة الاكتفاء بالحكمدارين في تأمين الأجانب .

عدي باشا — نحن نريد التوصل إلى اتفاق يمكن أن يقبل في مصر أى يكون لنا الأمل في أنه يرضى المصريين ، وكلانا في هذه الغاية سوء ولكنكم كلما زدت من الهيئات التي تحمل على نفوذكم الحالى مهما يكن أحمالها ، وكلما زدت من اختصاصاتها ، جعلتم الأمل في رضى المصريين بمشروع المعاهدة وقبولهم به أقل وأضعف . وقد وقفنا عند الحد الأدنى لمطالب المصريين ونجهدنا كل ما يمكن أن يترض عليه بالتشديد أو المبالغة .

(ثم خاض في حديث الموظفين لا فيما يتعلق بالتوصيات — فقد أجل إرسال المذكرة حتى يفحص عدي باشا بعض مسائلها التفصيلية — وإنما فيما يتعلق بتعيين الأجانب بدلا من الإنجليز) .

المستر لنسبي — أظن أنكم تسلمون بأن ذلك لا يجوز أن يجرى لكم في أى عرض أو غاية . على باشا — نعم ، حقيقة لا شك في الاستغناء عن الإنجليز لنحل محلهم أجانب غيرهم وليس لدينا مانع من أن تقبل نصا بهذا المعنى .

المستر لنسبي — ولكنكم لا ترضون الصيغة التي تقترحها من اشتراط استشارة الممثل البريطاني في تعيين الأجانب .

عدي باشا — نعم ، لا نرضاها لأن فيها تماخلا شديدا في إدارة مصر لشؤونها ، والذي يحكم من الأمر قد قلناه ، فما حاجتكم لوضع هذا القيد العام على تصرفاتنا ؟

المستر لنسبي — المفهوم أنك لا تريدون إسلا أجانب غير إنجليز على الإنجليز حتى ولو بصورة غير مباشرة .

عدي باشا - طبعاً لا نريد ذلك وقد قلنا أحكام الحاكم على أن ستر الرعية في التخلص من موظف باسم إلغاء وظيفة أو بغير ذلك من الأسماء لا يعمل العمل للظالم قانونياً، ولا يحول دون الحكم على الحكومة بالتوريط . وإذا حلا الحكومة المصرية أن تستغنى من موظف إنجليزي ثمين عمله مصرياً لمدة قصيرة ثم تستعين أجنبياً آخر محل المصري أو إذا حلا لها أن تفتي وظيفة يشغلها إنجليزي لتبديعها بعد ذلك باسم جديد وتضع فيها أجنبياً آخر، أقول إذا حلا الحكومة المصرية أن تفعل ذلك فليس من ينكر عليكم الحق في الاعتراض على أعمالها .

المستر لندي - أفهم وجه اعتراضكم على الصيغة وأعتقد أنه من الميسور الوصول في هذه المسألة إلى حل مرض .

(ثم تعرضاً لمسألة أسلاك التلغراف البحرية) :

إن الذي يمتينا في الحقيقة هي مسألة التلغراف اللاسلكي من وجهة الدعوات الخطرة التي يمكن أن تروج بها وربما لذلك أن لا يعطى امتياز به إلا بموافقتنا .

عدي باشا - إنني أتساءل عن قائمة اشتراط موافقة عمليكم على منح هذه الامتيازات، فإن من يطلب امتيازاً كهذا يحرص على أن يطمئنه باسم لا يثير خوفاً أو شبهة في بادي الأمر ، ثم هو يقول بعد ذلك ، فعل أي أساس يكون عمليكم أحرص من الحكومة المصرية وأقدر على اتقاء نشر الدعوات الخطرة . وهل تعتقد مع ذلك أن شركة تجارية أسست لفرض الرج والفائمة ترفض رسالة حتى من يبين مثلاً ؟

المستر لندي - أعتقد أنه يصعب عليها رفض ذلك (ثم حطفت على النص المقترح من الوفد) : إن هذا النص من الفضول ولا لزوم له لأن لا أفتر أنكم تمكثون في إلغاء الامتيازات الحالية .

عدي باشا - نعم ، لا تفكر في ذلك ، وإنما وضعت هذا النص لأنكم طليتموه ولأنه الوحيد بين ما طليتموه الذي يستحق قبوله . أما إعطاء الحكومة الإنجليزية إجازة عامة لإنشاء ما تريد لنفسها أو للشركات التي توصي بها فهذا ما لا قبل لنا بقبوله . وحتى في الوقت الحاضر والحماية الإنجليزية مبهوسة على مصر فإن المرجح في أمثال هذه المسائل إلى مجلس الوزراء لا إلى سلطة أخرى . أظن من الجائز أن تكون الحكومة المصرية أقصر يداً في نظامها البلدي منها في نظامها الحاضر ؟

المستر لندي - أما ما يختص بمسألة قناة السويس فقد أردت بذكرها في المعاهدة أن أمهد السبيل للحكومة في أن تفكر في المسألة ، فقد يخشى أن الحكومة المصرية بسبب موقف الجمعية العمومية في موضوع مد الامتياز تعمل على تجنب بحث المسألة لا لا اعتقادها بعدم الفائدة من المد وإنما مجرد الخوف من مصادمة الرأي العام واتقاء لسخطه . وقد تكون بالنسبة للصيغة التي اقترحتها، ولكن ألا يجوز أن تكون أدنى إلى رضاكم إذا اقتصرنا على القول بأنه في العشر السنين الأولى من المعاهدة تبحث الحكومة المصرية في غير طريقة لدوام حفظ القناة وحسن صيانتها .

عدي باشا - لست ، بنفسي ، أرى مانعاً من صيغة كهذه لأنها لا تقيد الحكومة بشيء ولكن الإحساس العام في مصر يحسب ما تتيانه من استشارة أهل الرأي لا يريد أي نص عن القناة في المعاهدة . ثم أي فائدة لكم في نص لا يقيم ولا يؤخر .

المستردسنى - وماذا ترون في السودان ؟

عبدى باشا - إننا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن نتنظر الفراغ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

المستردسنى - إن الموضوع لم يهد إلى الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملر في تقريره عنه ولا أعلن الحكومة الإنجليزية إلا أخذت رأيها فيه .

عبدى باشا - ولكن اللورد لم يضع مسألة السودان حلا مينا ولا ضمن تحريره شيئا عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر في ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى في السودان من عهد فتمه إلى الآن . وإذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن فإني أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان .

المستردسنى - إنه حكم ثانى Condominium (ملك مشترك) .

عبدى باشا - إنما الاشتراك في الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فكرته زما ولكنها لم تغرقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تبيات الظروف لإعادة فتحه فاشتركت إنجلترا مع مصر في جزء من التجربة التي أرسلت إليه والأموال التي أنفقت عليه ولكنها لم تدفع يوما حقا على السودان بسبب ذلك الاشتراك ، وإنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تتمد بحجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر وأضح اتفاقية السودان نفسه .

المستردسنى - ولكن المرفوع على دودا لمكونة في السودان هو العمان الإنجليزي والمصري .

عبدى باشا - نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق سيادة لإنجلترا على السودان وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها انتهاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كان يخصى أن ينج منها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . وإنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وإنجلترا في إدارته ، على أنك لا تجهل أن تعيب مصر من تلك الشركة في حكم المدم ، فإن الإدارة أصبحت إنجليزية محضة ، وكل المصير الآن هو أن القرارات التي يصدرها حاكم السودان تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لحسنا أن يتنقض أمرا أو يريم حكما ، والذي يمتينا الآن من أمر السودان هو أن نهر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجي ، وآية ذلك أن يكون لمصري في إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهي على البحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع ببناء الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر في مصالحنا في السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح الليل ، ولكن النيل ليس كل ما يمتينا في السودان ، فهناك الجيش السوداني ووجوب تربيته للجيش المصري وإخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يعدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك توين السودان لمصر ، ولست أبني حصر المسائل التي تهتم في السودان ، وإنما أردت أن أسوق لك مثلا على المصالح المختلفة التي يمكن أن تقوم لها فيه .

المستر لنسى — أظن أني فهمت وجهة نظرك .

عمل باشا — وما ذاتى ق مسألة النيل بصفة خاصة ؟

المستر لنسى — إن اللورد كيرزن مستعد لأن يتبرع لمصر بصوت جدى فى قسميه مياه النيل وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض بلعة من نوع الجبان التى توجد فى أمريكا ، وإن كانت نسبة المياه فى أمريكا لا يفتى بها تنظيم إلى وأما تنظيم القوى الهيدروليكية .

عمل باشا — يجب أن يسبق التفكير فى قسمة المياه تقرير ما مصر من الحق فى أن تأخذ من النيل كل ما يحتاجه من المياه لزراعة أرضها التى تزرع حالا أو للقبالة للاستصلاح والزراعة للمستقبل .

المستر لنسى — بيني أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل ؟

عمل باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

المستر لنسى — أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل شيء دونكم . أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه نائمة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن يقر لكم به ، ويجب فى مثل هذه الأحوال التى يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل فى الأمر بلجنة مشتركة .

عمل باشا — إن اللورد مفر أشار إلى ذلك فى تقريره وإنما بطريق الإجمال ولم يفصل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذي يبيننا قبل كل شيء أنه لا يجوز أن يعمل شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

المستر لنسى — أتريدون أن نعلموا مذكره أو مشروعا عن مسألة السودان ؟

عمل باشا — سأنظر فى ذلك . وأذكر أن سعد باشا فى المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق قاصرا على مصر ، وأن تتولى مصر فى نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع إنجلترا ، ولكن المندوبين لما سافروا لمصر ليتقوا رأى الأمة فى مشروع لفصل السودان الذى لم يتعرض أيضا لمسألة السودان تبينوا أن الأشد حدة الحرس والرفيق أن تحمل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل الصحف الأخير الذى لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمان الإشراف على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا اسمية . أما تفعيل ذلك وترتيب أحكامه فهو على البحث ويصبح أن تتفهم عليه .

وما نحن قلنا ما نريد أن نقول فى كل المسائل التى تهمنا للبحث فيها ، ونحن فانتظار مشروع اللورد كيرزن لنضع عليه ملاحظاتنا ، وقدم بعد ذلك مشروعا . وسنرى بأى قدر يمكن الوصول إلى اتفاق .

المستر لنسى — لى لأخفى أن يكون مشروعا دون الحد الأدنى لمطالب المصريين وأنهم لا يكونون راضين .

عمل باشا — إذا كنتم تهمسون على المصريين نفيس لكم الآن إلا أن تسلموا بالحد الأدنى لمطالبهم ، وعلى أى حال فإننا فى انتظار مشروعكم لرى ماذا أتم فاعلون .

واتهى الحديث حيث كانت الساعة اثنتى عشرة ونصفا .

محضر الجلسة العشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المسترلويد جورج

في يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ بدونتج ستريت

كان يوم ٢ نوفمبر موعد مقابلة عدلى باشا للمسترلويد جورج وكان الاجتماع بمقر رئيس الوزارة في دوتنج ستريت في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبعد التحية :

المسترلويد جورج — إلى أين وصلتم في مفاوضاتكم ؟

عدلى باشا — إن المبادئ المتفق عليها من الجانبين هي إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وعقد محادثة بين مصر وإنجلترا لتأمين مصر من أى أصدقاء خارجي وضمان مصالح إنجلترا ، فإنا هذه المبادئ لم توضع بعد في صيغة ثابتة ولكن لما كان الاتفاق واقفا على اعتبارها أساسا للمعاهدة حتى لو أن اعتقد أن من السهل التفاهم بشأن الضمانات التي تلزم لمصالح إنجلترا الخاصة والتي يجب أن تكون متفقة مع تلك المبادئ . وقد جرت لنا مع اللورد كيرزن أساليب في مواضع شتى ومن أمهات هذه المواضع مسألة العلاقات الخارجية لمصر وعرضا أن حرية مصر في إدارة أمورها الخارجية نتيجة لازمة للاستقلال ورمزه الخارجى . هذا من وجهة المبادئ ، وهي من الوجهة العملية أمر لا فنى لنا عنه فإن مصر بد غنى بالمسيرات ومصلحتها الاقتصادية تجعلها أبدا مشتبكة بالعلاقات بالنول الأجنبية فيجب لها أن تكون حرة في تصريف هذه العلاقات لتدير شؤونها مع الدول وفق مصلحتها وقد تبينا أن اللورد كيرزن مقتنع بوجهة نظرنا في هذه المسألة وإنما أبى البت فيما حتى عرض الأمر على الوزارة .

المسترلويد جورج — نعم ، فإن هذه المسألة لاقت بعض الصعوبة في الوزارة (ولم يزد شبا على ذلك) .

وما قولكم في حماية المواصلات الإمبراطورية ؟

عدلى باشا — إن وضع جنود إنجليزية في أرض مصرية حتى على الفتاة نفسها لا ينظر إليه المصريون بعين الرضى إذ الواقع أنه لا ضرورة لها في وقت السلم . ومع أننا لا نجهل الأهمية التي تنطوقها الحكومة الإنجليزية على أمر هذه المواصلات فإنا نرى أنه ليس من خطر يهددها وهي في أمن لا يحتاج معه إلى التأمين . أما في زمن الحرب فنقدر أن المعاهدة كفيفة بأن تزيل كل خوف لكم بشأننا وسواء كان الإحصاء على مصر نفسها وكانت مصر محاربة إلى جانب إنجلترا لطيفتها أو كنتم وحدهم في حرب فإن المحادثة تمكنكم من اتخاذ كل ما ترونه من وسائل الدفاع ولا حاجة معها إلى وضع جنود منذ وقت السلم استعدانا لحالة الحرب .

المسترلويد جورج — ماذا تقولون في مواصلتنا مع السودان ؟

عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بورسودان .

المسترلويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

عبدل باشا - لست أرى دخلا للسودان في أمر المواصلات فإن ما يفهمه المصريون من المواصلات الإمبراطورية هي المواصلات مع المستعمرات الإنجليزية فيها وراء البحار . أما السودان فهو مسألة أخرى وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ولنا بشأنه مطالب لم نبناها بعد لأننا أردنا أن تبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر وكذا قد ائتمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأننا انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهي مسألة لم يأت دورها بعد .

المسترويد جورج - لمصر شأن غير شأن السودان فإننا عندما تبين مواصلتنا بطريقها لا نريد التداخل في شؤونها ونريد أن نربطها وإياها بحالفة حقيقية ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن نترك من مصر كونا فيه على الصورة التي نتركها عن مصر كونا في مصر .

عبدل باشا - ولكن ما هي علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة القوة العسكرية فإن في السودان جيشا مصرياً وهو الذي يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

المسترويد جورج - قد تقوم قوت واضطرابات خطيرة في السودان نحتاج معها إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

عبدل باشا - إن هذه حالة نقل جنود في ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة وهي حالة لا يمكن النظر فيها على حدتها أو بمناسبة البحث في حماية المواصلات والقوة العسكرية وإنما هي مرتبطة بمسألة السودان في مجملها . ويمكن عند البحث في النقاط المنفردة من مسألة السودان وضع اتفاق خاص يربط فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أي حال فإني لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع قوتين في السودان سببا يستدعي حفظ قوة عسكرية في مصر .

المسترويد جورج - هذا حق وغير أن ترك هذه المسألة الآن .

(ثم عاد الكلام أدواجه إلى مسألة المواصلات) .

ألا ترى أننا إذا كنا مفلولين في هذه الحرب لنقطعت بنا الأسباب في أمر المواصلات ولأصبحت منها في أكبر ضائقة ؟

عبدل باشا - ولكن الحالفة بيننا ستكون غائبة ، تمكينكم من الانتفاع بمواصلاتنا في زمن الحرب بالشروط التي نتحد فيها بيننا ، ووضع قاعدة التعاون بيننا وبينكم في الدفاع عن القناة إذا كانت في خطر .

المسترويد جورج - وماذا يكون الحال إذا انقلبت مصر خصيصة لنا وأصبحت البلد ؟

عبدل باشا - لا محل للقول من ذلك فإننا بحكم الحالفة ستكون في حالة حرب مع الدولة التي تخالفكم وستفرض علينا الأحوال ببذل كل مساعدة لكم في سبيل الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

المسترويد جورج - ولكنا لا يسعنا أن نترك أمر حماية القناة لغيرنا .

عبدل باشا - حقيقة أن اللورد ملر عند مفاوضاته مع الوفد السابق ألح في وجوب وجود قوة إنجليزية ترابط في منطقة معينة على القناة لحمايتها وتفتش فيها ما ترى إنشاء من وسائل المواصلات الهوائية فلم ير الوفد الذي كان يحادثه مانعا من التسليم له بما أراد ، وذلك إثباتا لرغبته في الاتفاق .

المسترويد جورج — وما قولكم في تأمين مواصلاتنا التجارية ؟

عدلى باشا — إذا كانت الإغترافيا تخرج عن هذه المنطقة مصالح تجارية ترتبط بطرق المواصلات فإن الحكم بها في زمن السلم يكون خاضعا لأحكام القانون الدولى بالنسبة للبلاد المستقلة، وعلى أى حال يجب أن يكون للصيرين وحكم حق السيادة والتصرف في أراضيهم ومواصلاتهم .

المسترويد جورج — هذه مسألة لا تخول من الصعوبة، أو لديك اعتراض خاص على أن تتأدر الجنود الإنجليزية المدن المصرية وتربط في ضواحيها ؟

عدلى باشا — لا يسنى أن أمرض على المصريين أى حل يكون قائما على وجود جنود إنجليزية في غير منطقة القناة لأنه يحققت النشل .

المسترويد جورج — إني حقيقة شديد الحرس على الوصول إلى اتفاق ولى مله الثقة بإخلاصك ورضيتك في حسن التفاهم . وإن من دواعي الفخر أن ترتبط بصداقة مع أممكم المريقة في المجد ولكن من الصعب الوصول إلى حل مرضي للطرفين نظرا لحالة الرأى العام هنا والحالة النفسية السائدة في الوزارة وفي مجلس العموم لأن المايح والشعب الذى يمدته زغلول يتبعهم ويتفهم وهم لا يرضون بحال أن يطاعلوا الرؤوس أمام زغلول أو أن يسلموا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يشوده زعماء يصادحون بإجتياها العداة .

عدلى باشا — ولكن زغلول باشا لا يملن عداة لإجتياها وإنما هو يناهض الوزارة ويدعو إلى عدم الثقة بها .

المسترويد جورج — إنه بعمله على إحباط مساعيكم يسطل الاتفاق ، ثم إن سلوكه هو الذى أوجد الحالة النفسية التى أشرت إليها ، وإنى لأعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر مدو لا استقلال مصر وأنه لا سبيل للاتفاق مع استمراره في التبييع وإنما يمكن الاتفاق إذا سادت بيننا الثقة المتبادلة وإنى لا أشك في أن الاتفاق ميسور من جانبي وجانيك .

عدلى باشا — ولكن إتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث اضطرابا عاما في البلد ويجرح مركز الحكومة .

المسترويد جورج — لن تكون لهذه التدابير شرا من تركه يستمر في التبييع .

عدلى باشا — وما ترى أصنع الآن في هذه المفاوضات ؟

المسترويد جورج — يزل على أن تعود إلى مصر من غير نتيجة، ولكن من جهة أخرى لا أرى كيف يمكن الوصول إلى اتفاق مقبول عندنا وعندكم في هذا الطرف ما دام زغلول يسلك طريق التبييع ، فإن أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل في مصر وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر إلى زغلول. وإنى شديد الاعتقاد بأنه إذا زالت دواعي القلق أصبحت أدنى إلى الاتفاق وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرضي للصيرين ، لذلك فأنى أسألك إذا لم يكن من المستحسن إغفاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءا ووضوحا .

عدلى باشا — لا يمكن أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن، خصوصا إذا أريد بلك التأجيل
التكن من تى زغولول لتساقف المفاوضات بعد نفيه . على أى رأى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد
شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية . والأحكم أن تمهلوا
على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتيسع سعد أو غيره .

المستر لويدي جورج — وكم تقدر أن تبقى هنا ؟

عدلى باشا — صار لى الآن أربعة أشهر وأنا بعيد عن مصر وقد أصبحت أعصاب الرأى العام
يسبب انتظاره طول هذه المدة وعدم تبيينه تباشر النجاح فى حالة اضطراب لا يبعد . وحتى المعتدلون
من المصريين أدركهم الاتفاق والخوف خصوصا بعد الإشاعات الكاذبة التى روجت فى البلد عن نتيجة
المفاوضات. وإذا طال فى المقام لا أكثر من هذا خشيت أن أعقد الاتصال مع الرأى العام وأن يصبح
من الصعب معرفة من يعتمد عليهم .

المستر لويدي جورج — لى أفقر هذه الاعتبارات حق قدرها .

عدلى باشا — وهى عدت الآن لى مصر فافى فى حاجة على أى حال لأن أوقف عظمة السلطان
على نتيجة عمل . وقد كان اللورد كيرزن ومدنى بأن يرسل لى مشروع الاتفاق بحسب ما ينتهى إليه
رأى الوزارة الإنجليزية وحتى الآن لم يرسل لى هذا المشروع فلماذا ترون فى ذلك ؟

المستر لويدي جورج — كان بالأس موعده المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة ولكن فضلت
إرجاعها حتى أراك وأحدثك وسأقل لى الوزارة حديثا ثم أبلغك نتيجة مداولاتنا. ولا يفوتنى أن أذكر
لك أن مشروع اللورد مفرق قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله وكان اللورد كيرزن
للمنافع الوحيد عن اقتراحات لجنة مفرق ولم أستطع أن أحل الوزارة على قبولها فافشى أن تكون
اقتراحاتنا دون ذلك المشروع .

عدلى باشا — إن هذا يحل الموقف دقيقا فإن المصريين يتبرهن ذلك المشروع معدلا بما
وضعه من التحفظات الحدة الأدنى لتحقيق مطالبهم .

المستر لويدي جورج — (بعد أن سكث قليلا) : أحب أن أراك مرة أخرى لأشرح لك وجهة
نظر الحكومة الإنجليزية .

عدلى باشا — أطلب أن يكون هذا فى أقرب وقت ممكن .

(ثم وقده وانصرف وكانت آخر كلمة للمستر لويدي جورج إنه يجب التخلص من زغولول وكان
قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث) :

محضر الجلسة الحادية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لنديس

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد دولة عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وكأما على مياد اتفق عليه في اليوم السابق .

عدلى باشا - سلم أنه كان لي أقل أمس حديث مع المستر لويد جورج ، وقد تيفت من خلال ذلك الحديث خاطراً يشغل بال المستر لويد جورج وقد يؤثر عليه عند الفصل في المسألة المصرية . أجمت على المستر لويد جورج بما وصفه المقام وقد أخذ الحديث يقشعب ولكني من عهد أن فارقت لم يزل ذلك الخاطر يخلقني وقد خشيت ألا يكون المستر لويد جورج تين موفى تماماً فأريت أن ألك لأجل كل غموض وأنى كل شبهة بصدد ذلك الخاطر ولأجوك أن تسئل مني ذلك إلى اللورد كيرزن حتى إذا تناول مع رئيس الوزارة لم يكن هل لأن يقضى في المسألة بالظنون والفروض .

أما الفكرة التي ألم بها المستر لويد جورج فهي أنه وإن كان يثق بأن الاتفاق يمكن من جانيه وبيان أنه يظن أن الهياج الذي أحدثه زغلول في مصر يث الرأى العام هنا على القلق والخبر ومن شأنه أن يجعل البرلمان لا يطمئن إلى بلد يقوده زعمائه إلى مثل ذلك الشغب والهياج وإن يحمله على التشدد من الضمانات بحيث يصبح الاتفاق متعذراً وقد تسائل إذا لم يحسن تأجيل المفاوضات إلى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاسمة وأدعى للشفقة والأطمئنان كما أنه لم ينف دهنه من ترك زغلول حراً في إيقاد الفتن وإحداث الاضطرابات .

والذي أرجوه هو أن يعرف أني لن أقبل التأجيل ولن أتواضع عليه ككل للسألة المصرية وأن ليس للوزارة الإنجليزية أن تعتمد على في تسجيل هذا الحل عليها فلذا كانت قد عقدت التية عليه وأرادت المضي فيه فلا يسنى إلا أن أعتبر جواباً غير مرض وأن أعلن أنه فيا يتعلق بى قد انتهت المفاوضات على غير اتفاق .

المستر لنديس - حقيقة أن هذه الفكرة تشغل بال رئيس الوزراء منذ أيام وهو لا يفتأ يراها خير طريقة لحل المسألة الآن ولكننا نعتقد أنها طريقة لا يمكن الأخذ بها .

عدلى باشا - ترى طبعاً أنه لا يمكن أن أترك في تنفيذ هذه الفكرة وخصوصاً إذا كان التأجيل قد قصد به التمكن من اعتقال سعد أو تقي . ولو تم ذلك لاعتقد الناس جميعاً صحة التهم التي كان سعد يوجهها إلينا من أننا جئنا ننظر الحماية وأنتا سنحمل الناس بوسائل الإكراه على قبول الاتفاق مهما جاء قاضياً على الأمانى الوطنية وأنتا لذلك لم نرنا من إسكات سعد . وعلى أى حال فأنى لا أتردد في امتثال الوزارة إذا قررت الوزارة الإنجليزية تأجيل المفاوضات إلى أجل آخر مهما يكن السبب الذي يجرى عليه التأجيل .

المسترلنسى — ولكن ماذا ترى إذا جاء المشروع أقل مما اعتبره الحدة الأدنى للطلاب المصرية ؟

مدل باشا — إلى اعتبارى لم أوفق فى مهمتى وإذا كنت قد قبلت الوزارة للقيام بالمفاوضة فإنى أصقل الوزارة كذلك فى هذه الحالة فنوات الفرض الذى قبلتها من أجله .

المسترلنسى — إذن تكون الحالة الوحيدة التى تبنى معها فى الوزارة هى أن توفق إلى مشروع اخفاق حرض يمكنك أن تدعو الأمة إلى قبوله .

مدل باشا — هو كذلك .

المسترلنسى — نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة إذا لم تصح المفاوضات على الصورة التى ترضيك . ولستنا راغبين فى تجديد الاضطرابات . وسأبلغ اللورد لسانى للملاحظات التى أبديتها لى الآن وأرجو ألا يعطى عليكم المشروع كثيرا .

محضر الجلسة الثانية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

في يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

كان اللورد كيرزن قد وعد بإرسال مشروع الحكومة الإنجليزية في أول حديث له مع دولة عدلى باشا بعد استئناف المفاوضات . فلما أبطأ ورود استنجز عدلى باشا ذلك الوعد وقد انغلق على المقابلة في منتصف الساعة الرابعة من يوم ١٠ نوفمبر المذكور بوزارة الخارجية ، وبعد الصحة :

اللورد كيرزن — إن الوزارة تناقشت في المسألة المصرية في جلستين مستطيلتين وقد شرحت لهم كل ملاحظاتيكم وذاقت جهدي عن مطالبكم وقد وفقت لتحويل الوزارة عن رأيها في مسألة التمثيل الخارجي ، وطلبت إليها أن تأخذ برأي بصفي وزيراً للخارجية على أني لم أستطع حلهم على تغيير لقب المندوب السامي . كذلك نجحت في استبعاد الإشارة إلى قناة السويس ولكنني لم أستطع شيئاً في مسألة القوة العسكرية فإن لكل وزيراً يأتى إلى رأى وقد أفتيهم مشيئين فيها برأيهم . وقد زعمت بعض الجرائد أنكم قايتم المسترلويد جورج ثنائوا منه ما لم تستطيعوا أن تناووه منى من مطالبكم وأنتم خير من يعلم أن هذا ليس بصحيح فليس بالوزارة من هو أشد حرصاً على مرضاتكم وأقوى رغبة في الاتفاق منى . وقد كنت شديد الاحتياط بما تبيته من جانبكم من الرد والمجاملة وأرجو أن تكونوا راضين عما تبيتموه من مثل ذلك من جانبنا — وما أنا أقدم لكم نسختين من المشروع الذى استقر عليه رأى الوزارة لتسهيلوا النظر فيه وإلى أرجوكم أن تجعل أمتسليش المشروع سرا لا يذاع للصحف حتى نتقابل في موعد آخر وألفت نظرك إلى أنه إذا واقتم على هذا المشروع كان توفيقى عليه مشروطاً بتصديق البرلمان فإنكم تدرون أن المسترلويد جورج قد وعد البرلمان بذلك .

عدلى باشا — هل أريد بهذا المشروع أن يكون قراراً للوزارة أم أنهم توقعون أن نبدي عليه ملاحظتنا ؟

اللورد كيرزن — يسرى أن أطلع على ملاحظاتيكم على هذا المشروع ولكن يبنى لي أن أصارحكم القول في رأى الحكومة الإنجليزية فإن المشروع الذى تقدمه لكم هو أقصى ما نسلم به في شأن المطالب المصرية .

عدلى باشا — (تناول المشروع دون أن يطلع عليه) .

اللورد كيرزن — إلى سأنتيب حتى يوم الاثنين فإننا أردت مقابلتي يوم الثلاثاء فليس لك إلا أن تتخار الوقت الذى تريد وتغفري به لانتظارك .

غياه عدلى باشا وانصرف .

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

في يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بمقر وزارة الخارجية

بعد أن سلم اللورد كيرزن الحكومة الإنجليزية للدولة عدلى باشا جعل الوفد بعدة رده عليه وبعد الفراغ من وضع ذلك الرد قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وسلمه إلى اللورد كيرزن قراءه اللورد ثم دار بين الاثنين الحديث الآتي :

اللورد كيرزن — كنت أتوقع نتيجة خيرا من هذه نظرا لروح المسالة ورغبة الوفاق التي سادت بيننا وبين الجانبين على السواء .

عدلى باشا — كذلك كنت أتوقع ، ولكن ما العمل إذا كان المشروع بعد مناقشة طويلة دامت أربعة أشهر يبيدنا إلى النقطة التي ابتدأنا منها أحاديثنا .

اللورد كيرزن — لا بل خطواتنا بعض خطوات تجاوزنا بها موقفنا الأول ولكن لا فائدة الآن من إعادة المناقشة ، وهل يجب أن أنهم أن الرضى نهائى من جانب الحكومة التي أوفقت الوفد .

عدلى باشا — الحكومة أرسلت وفدا لقفاوضة وهو حريا يضل — وهذا الرضى من قبل الوفد وكل ما يجب عليه أن يأتيه بعد ذلك هو أن يؤدي حسابا عن عمله لعظمة السلطان وسيقول له " إن نتيجة عمل سليمة " .

اللورد كيرزن — أمتى هل تعتبرون هذا الرضى نهائيا من الآن أو أأنتم تحتاجون بعد هودنكم إلى إيجازته والتصديق عليه ؟

عدلى باشا — لا عمل لذلك لأنى رئيس الحكومة والوفد معا وهذا العمل من صنع حكومتى وعليها مسئولية وليس لعظمة السلطان مسئولية عنه . وعظمتى يستطيع طبعا إذا شاء أن يرسل وفدا جديدا .

اللورد كيرزن — لم أقصد التعرض لشؤونكم الداخلية وإنما حقيقة الفرض من سؤالى هو مسألة نشر المشروع والرد عليه ولا ينفى عليك أهمية الأمر لنا ولكم . وكنت أرجو ألا ينشر شيء الآن .

عدلى باشا — طبعا سوف لا ينشر المشروع والرد قبل أن يصل إلى علم عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أتتق بالأيضاح شيء عنهما كما حصل في العام الماضى ؟

عدلى باشا — إلى واثق من ذلك وللصحفيين أن ينشروا ما شاءوا من التكهن والاستنتاج وأن يتلقوا ما استطاعوا من تنب الأخبار ولكننا سنعطف بالسرفيا يتعلق بنص المشروع والرد وسنرسل ذلك النص بالبريد إلى عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أيمكن النشر بمجرد علم السلطان بالمشروع أو بعد موافقته عليه ؟

معلي باشا — مجرد علمه به .

اللورد كيرزن — وهل يكون ذلك قبل وصولكم أو بعده ؟

معلي باشا — لو كانت حودق قريبة أى بعد ثلاثة أو أربعة أيام بلجاز النشر بعد حودق ولكنى أخشى ألا أعود إلا متأثرا عن ذلك فيتمتع أن يكون النشر قبل حودق .

اللورد كيرزن — إذن يمكن أن تتفق ليكون النشر من جانبنا وجانبكم في يوم واحد .

معلي باشا — لا مانع عندي من ذلك .

اللورد كيرزن — ولكنى لايسمى أن أقطع بشيء في هذا الموضوع قبل أن أرى رئيس الوزراء وسأراه قريبا ، وأرجو أن أقابلك يوم السبت لتتفق على تفاصيل مسألة النشر .

(ثم ودعه معلي باشا وانصرف) .

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

بين دولة عدلى باشا واللورد كيرزن

في يوم السبت ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

تقدم عدلى باشا إلى وزارة الخارجية حيث قابل اللورد كيرزن طبقا للاتفاق السابق ، وبعد الصحة :

اللورد كيرزن - إني أبلغت الوزارة وذ الرفد وقد أسفوا جبرما لهذه النتيجة وكنت أشتدح أسفا إذ كنت صادق الرغبة في الوصول إلى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الرفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تنازل عن القيود التي وضعت في المشروع . وكنت ، أعتقد دائما أنه إذا تموضع اتفاق نهائي جاز أن نقبله إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين واستطاعت مصر في أثنائها أن تنهت كفايتها وقدرتها على إدارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب الأمن واستقام النظام أسكن البحث في وضع اتفاق نهائي ووضع القيود التي قد يعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها ، وسيعين على هذا أنت . يكون الإنجليز والأجانب مما معطيين إلى الحالة الجديدة وإنما يتفق الأطمشان إذا لم تعرض مناسبة لتتمثل الجيش ، وإذا قام المصريون قياما حسنا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد . وتذكر أنني لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت في مذكري الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر في هذه المسألة بعد زمن معين .

عدلى باشا - ليس في وسعي أن أقبل هذه الفكرة ولو استطعت لما أوافقى البلاد على ذلك لأن التوقيت الذي تشيرون إليه لا ضابط له ، إذ يمكنكم أن تقولوا إن التجربة لم تصح فقتصر الحالة على ما كانت عليه ولا يعني عليكم أن المصريين أن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ولو كان ذلك مؤقتا وإلى أجل وقد يمكنكم أن تنفيذوا ما لا يتروكه من النظامات ولكن لا تقصوا منهم قبولها . وعلى أي حال فلست أرى ما يمكنكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزن - ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمجيلا خارجيا ونظاما نيايا كاملا من غير معاناة رجال ذوى نفوذ مثلك .

عدلى باشا - إن لي بوجراما معروفا ولم أقبل الوزارة إلا للسعي في تحقيقه فلا يسنى أن أعود إلى مصر وأعلن فلا أني لم ألتجع ولكنني باقى لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبل به .

اللورد كيرزن - ألا تجد أن مركزنا نحن الطرفين فيه شيء كثير من القرابة فإن لكل طلبات ونحن مستعدون لإجابتها إلى قدر معلوم . وإذا لم تنفق تسليق في الوقت الحاضر في الحالة عينها التي يراها كلانا غير مرضية ويريد كلانا الخلاص منها فهل لي أن أرجوك التفكير في هذا المركز التريب فإن عنت لك آراء بشانه تكومت بإيديتها اللورد ألفهني .

عدلى باشا — طبعاً لا يسعى إلا أفكر في هذه الحالة وإني لأخاف جداً ألا أرى بلدى قد شلت حركتها وعطل فيها كل شيء بسبب التعليق والاستنظار الذى هي فيه وبسبب أدوار الاضطراب التى صرحت عليها في حين تستغل كل الأنهم بترقية شؤونها وتنمية مواردها . والمسألة حيوية بالنسبة لنا ولا تحتمل النسيان أو التفریط .

اللورد كيرزن — أفهم أنه تمتيك مصلبة بذلك لدرجة عالية . كذلك ترائى ألاحظ مصلبة بلدى وعندى أن هذه المصلبة هي ألا تكون في نزاع معكم وقد كنت أود أن أهتم أكثر بما فعل المشروع للاتفاقكم ولكن الوزارة لم تستغنى في ذلك — ولذلك هتذر مى أنه يجب على أى حال أن نعمل إلى حل ، ولكن ينبغي لنا في ذلك معاونة متلك من المصريين .

(ثم انتقل الحديث إلى النشر) : إن نشر المشروع وردّ الوفد عليه اللذين سبق إرسالهما إلى اللورد أألني سيتم بمجرد أن تصله المذكرة التفسيرية التى تصدّها الوزارة لبيان الأسباب التى حالت دون الموافقة على طلباتكم . وستنشر معهما هذه المذكرة أيضا .

عدلى باشا — ولكن ليس بمثل هذا تيلفون رضى المصريين وتسكرتون قلقهم .
ثم تبادلوا التحية وانصرف عدلى باشا بعد أن أكدته بسفر الوفد في اليوم التالى .

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

أولا - انتهاء الحماية

١ - في مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة في ظل حكومة دستورية .

ويعتضى هذا يوم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائماً بالسلام والمودة والتحالف .

ثانيا - العلاقات الخارجية

٢ - الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ - يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر مندوب مام يكون له في كل وقت وبسبب تجاهه الخاصة مركز استثنائي ويكون له التقم على ممثل الدول الأخرى .

٤ - يمثل الحكومة المصرية في لوندون وفي أية حاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل ، متمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير برمرتته .

٥ - نظرا لما التزمت به بريطانيا العظمى من التمهيدات في مصر وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامي البريطاني أوثق الصلات ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة في المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ - لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامي البريطاني .

٧ - الحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها في الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ - في الجهات التي لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية والحماية التفصيلية للمصالح المصرية ويقدم لها هؤلاء المندوبون كل ما في مقدورهم من المساعدة .

٩ - تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في تولى المفاوضات مع الدول ذوات الامتيازات لإلغاء الامتيازات الحالية وتقبل أن تستطلع قيمة حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر وتتبادل حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البيت في هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا - الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية

١٠ - تمهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

لقيام بهذا التمهيد وتوفير حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ويكون لها أن تستقر في أي مكان في مصر ولأي زمان يمتدنان من أونة لأخرى . ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز التكاليف وميادين التمرين والمطارات والتميمات الحربية والمين الحربية واستمهل جميع ذلك .

رابعاً - استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب

١١ - بالنظر للثغرات الخاصة التي تضطلع بها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تمهد الحكومة المصرية بالأمن ضباطا أو موظفين أجانب في أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المنسوب السامي البريطاني .

خامسا - الإدارة المالية

١٢ - تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل إليه في حينها الحقوق التي يتولاها أعضاء صندوق الدين ويكون هذا المنسوب مسؤولا بوجهه شخص عن دفع المطالبات الآتية في مواجعتها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية الحاكم المخططة ؛

(٢) جميع المعاشات والمساكنات الأخرى المستحقة لمن كان في العاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛

(٣) ميزانيات للتدوين المالي والقضائي والموظفين التابعين لها .

١٣ - لأجل أن يقوم المنسوب المالي بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة في اختصاص وزارة المالية ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ - لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المنسوب المالي .

سادسا - الإدارة القضائية

١٥ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يتأبط به ، نظرا للتمهيدات التي أخذت بريطانيا العظمى نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب .

١٦ - لأجل أن يقوم المنسوب القضائي بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحفانية والداخلية ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحفانية والداخلية .

سابعاً - السودان

١٧ - حيث إن رق السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤتتها من المياه تمهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان تقس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك تلك الحكومة إغاثة مالية تتخذ قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام .
وعلا ذلك تمهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبا العادل من مياه النيل وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وتتر السودان وثالث أوجندا .

ثامناً - قروض الجزية

١٨ - المبالغ التي تمهد خديوي مصر في أوقات مختلفة بنفسها لليوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتي كانت مخصصة لدفع القوائد عن قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ ولاستلاهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لتلك إلى أن يتم استهلاك ذبلك القرضين .
وتستمر الحكومة المصرية أيضا في دفع ما كانت تنفقه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ لا تعود الحكومة المصرية تسأل عن أى تمهد ناشئ من الجزية التي كانت مصر تنفقهما تركيا في الماضي .

تاسعاً - اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ - الحكومة المصرية الحق في أن تستغنى من خدمة الموظفين البريطانيين في أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنع هؤلاء الموظفون تمويضا ماليا كما سيأتى بيانه فوق المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .
ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق في الاستغناء من الخدمة في أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق في المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديرات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ - الموظفون المرفوتون أو المستقايون على حكم المادة السابقة تطلى لهم زيادة على التعويض إغاثة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتامه المنزل إلى لندره .

٢١ - تدفع التعويضات والمعاشات بالبنجيات المصرية باعتبار سعر الجنيه الإنجليزي ٩٧/٢ فرشا على اطراد .

٢٢ - يوضع جدول عن التعويضات :

(١) للموظفين الدائمين ؛

(٢) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) .

عاشرا - حماية الأقليات

٢٣ - تتمتع مصر بأن الأحكام الواردة بدتتبر قوانين أساسية وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقض فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ - تتمتع مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

و يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤثروا بحرية تامة فى السروالعلن شائئ أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشائئ لا تناق النظام العام والآداب العامة .

٢٥ - جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ولكل منهم أن يمتنع بما يمتنع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

. اختلاف الأديان والمعتقد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على القاب الشرف ومزاولة المهنة أو الصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ - أهالى مصر التايون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يمتنع بها غيرهم من الأهالى ولم على الخصوص كالتعليم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شائئ دينهم من غير قيد .

ردة الوفد الرسمي المصري على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

اطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن للى رئيس الوفد بتاريخ
١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

وقد رأى أنب هذا المشروع بعيدا - فبا يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا
والمدكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور - ذكر النصوص والصيغ بينها التى عرضت علينا عند
بدء المفاوضات ولم تقبلها حيلفد .

فالمسألة العسكرية مثلا ، وليست مسألة فوفها فى الأهمية ، قد استبق المشروع فيها الحل الذى
تصديناه أشد التصدي بل قد توسع فيه بحيث أصبح أشد وطأة . ولعمري ليس فى حماية المواصلات
الإمبراطورية التى قيل فيها فى مفاوضات العام الماضى إنها المسألة الوحيدة لوجود قوة عسكرية
فى القطر المصرى ، ما يبرر هذا الحل .

عل أنه وقد كان يكفى أن تبين فى منطقة القناة نقطة تحصر فيها طرق المواصلات الإمبراطورية
وسائلها كما تحصر فيها القوة التى تتولى حمايتها ، نص المشروع على تحويل بريطانيا العظمى الحق
فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان من الأراضي المصرية ووضع أيضا تحت تصرفها
كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرفها . وليس هذا إلا الاحتلال بينه ، الاحتلال الذى
يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكري
فى الماضى ، ولم يكن ألا مؤقتا ، لأن يحصل بريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون
أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لإتبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى لوزارة
الخارجية البريطانية بأن سلم فيها مبدأ التجنيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به
بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا ، إذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله
الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه والأضطلاع ببناته إذا كان ملزما بنص صريح بأن يتق
على اتصال وتيق بالمندوب السامى . وبعبارة أخرى بأن يكون فى الواقع خاضعا لمراقبته مباشرة
فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع
الاضغاثات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير يبدأ السيادة
الخارجية . ثم إن استيفاء لقب المندوب السامى ، وهولف لم تخرج العادة بمعه للممثلين السياسيين
لى البلاد المستقلة ، أوضح فى الدلالة على نوع النظام السياسى المقترح لمصر .

وقد كما نتخذ من جهة أخرى أنه وقد أجلت مسألة الامتيازات لم تبق حاجة إلى النص عليها
فى المعاهدة وأن المفاوضات بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول تعاونها
حليفها من الوجهة السياسية . غير أن المسألة تعلق اليوم كما لو كانت تفتى بريطانيا العظمى على
النصوص فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية . وهى التى ترد عند الانقضاض أن تباشر
وحدها المفاوضات بشأن إنهاء الامتيازات .

ولسنا نريد أن نكرهنا ما سبق إيجازاً من الاعتراضات في مذكرتنا على أمر المنسولين (القوميسيرين) المائي والقضائي وتداخلهما في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية. تتخلل قد يصل في بعض الأحوال فيها يخص بالمدنوب (القوميسير) المائي إلى مثل سلطة الحكومة والبرلمان .

على أنه يتبين علينا الإشارة إلى أن المناقشات التي تلت تأجيل مسألة الامتيازات جعلتنا نحس بأن الاتفاق في شأن حماية المصالح الأجنبية سيكون أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية.

أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر الفتح بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

إن الملاحظات المتقدمة تمنينا عن مناقشة المشروع تفصيلاً فيها الكفاية للدلالة على روحه ومبرماه . ثم إن إلحاح المشروع في ذكر تهديدات بريطانيا العظمى " والتبعات الخصوصية " الواقعة على المدنوب السامي واتخاذها فرضاً جديداً لوجود القوة العسكرية — وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر — قاطع في الدلالة على المعنى الحقيقي للمشروع ، معنى الوصاية الفعلية .

وقد كنا عند قبول المهمة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان نؤمل الوصول إلى إبرام معاهدة تزيد استقلال مصر حق التأيد وتكفل مع ذلك حفظ المصالح البريطانية وكما نرى أن مصر إذا أصبحت حليفة بريطانيا العظمى أخذت نفسها بدرجة الوفاء بالعهود وصدت ذلك من واجبات الذمة والشرف . ولكن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا حيث لا يقضى على إحداها بالخضوع الدائم .

وقد كانت روح المسألة التي صادت مناقشتنا تدفعنا إلى تلميحنا إلى نتيجة المفاوضات . ولكن المشروع الذي بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع . وليس فيه ، كما هو ، ما يبق لنا الأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أماناً مصر القومية .

لقد في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تبلغ من المندوب السامي لجلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

دارالحاية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

أشرف بأن أرفع إلى مقام عظمتكم طيفا للتعايات التي وصلتني من حكومة جلالة الملك الليبي الآتي عن آراء حكومة جلالاته فيما يتعلق بالمفاوضات التي جرت حديثا مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة عدلي باشا . إن حكومة جلالاته قدتمت إلى عمل باشا مشروع معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالاته قد اتخضت عدلتها لأن توصي جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها عذبت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد في أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه مخفية في ذاتها بعيدة المدى في نتائجها وأنها لا يمكنها أن تجعل مجالاً للأمل في إعادة النظر في المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالاته علم عظمتكم تمام الإحاطة بالاختيارات الرئيسية التي استرشدت بها وبالروح التي صدرت عنها تلك الاقتراحات .

سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر مدى أربعين سنة ويجب أن تسودها أبدا حقيقة واقعة هي التوافق التام بين مصالح بريطانيا العظمى في مصر ومصالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية ورعاها كلاهما عظيم الشأن للإمبراطورية البريطانية . فإن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسي بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق ولا نزاع في أن جميع الأراضي المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح خط مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس لا يمكن فصله عنه . لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة أخرى طمعا في المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند وجميع مستعمرات وولايات جلالاته في الشرق وكانت ذات أثر في حسن حال نحو ثمانية وخمسين مليوناً من رعايا جلالاته وأنهم . ثم إن رعا مصر يعني هذه البلاد أيضا لا لأن بريطانيا العظمى ومصر كلاهما غير عيريل للآخر فقط بل لأن كل خطر جسم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها . تلك هي العوامل التي سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر وهي الآن أقوى ما كانت في الماضي .

وقد كان نجاح هذا الاشتراك بوجه عام في الجليل الذي سبق الحرب العظمى أمرا مستفيض الذكر نافع الشهرة إذ أن الاضطراب والفوضى في المالية والإدارة كان ضارا بأطنابه في مصر عند ما أخذت بريطانيا العظمى تجهد في الاهتمام بها وكان المصريون تحت رحمة أي قادم عاجزين عن مقاومة ضروب وسائل الاستغلال الأجنبي ، تلك الوسائل الناعبة التي إذا زلت بأمة ذهبت بكرامتها على نفسها وعفت على قوى حياتها . فإذا أصبحت الأمة المصرية اليوم قوة ذات همة وكرامة لإعانة رجع الفضل في ذلك بقدر كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها . لقد آمن المصريون شر التدخل الأجنبي وأصبنوا على إنشاء نظام إداري واثق ودرتب المدة الكبير منهم في منازلة فنون الحكم وإطراد نحو مقدراتهم ونجحت مآلهم نجاحا يفوق كل تقدير وأصبحت رفاهية الطبقات جميعها فاعمة على أسس

ثابتة . على أن هذا التمسك السريع لم يلبسه ظل الاستغلال فلم تلتزم بريطانيا العظمى نفسها وبما ماليًا أو امتيازًا تجاريًا واستقلت الأمة المصرية بكل ثمار مشورتها ومساعدتها .

إن شوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بحكم الضرورة عرى الائتلاف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر توثيقًا . ولما انحازت الدولة الثنائية إلى جانب ألمانيا في الحرب لم يكن ذلك مهبطًا بالخطر للوصلات البريطانية وحدها بل كان مهبطًا لها لاستقلال مصر معًا . ولم يكن إعلان الحماية على مصر إلا أخذًا بالحقيقة الآتية وهي أنه إما يمكن دهره لخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معًا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وقد كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببًا في قتل وتسيو به الآلاف من رعايا جلالة الملك في الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضًا ، وقبورهم في غاليلوى وفلسطين والعراق شاهدة على البلاء العظيم الذى ألجته الشعوب البريطانية من وراء دخول تركيا . وقد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها ، وثورتها اليوم أعظم مما كانت قبل الحرب ، في حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتناهى من هذه الحقائق أو يخشى من هو مدين له بذلك كله . ولولا قوة بأس الإمبراطورية البريطانية في الحرب وشدة مراسمها لأصبحت مصر حتمًا ميدانًا لتلاقى فيه القواات المتحاربتين وتطاحن ولوطئت هذه القواات حقوق مصر بالأقدام وأودت برطانها . وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان مصر اليوم أمة تطالب ما لها من الحق في حكم قومى قائم على معنى السيادة بدلا ما ضرب عليها من الحماية الأجنبية . لما تنجح به مصر اليوم من حرية وما تتطلع إليه من حرية أوسع هي مدينة بهما للسياسة البريطانية والبحيوش البريطانية .

إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام في المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر ، ذلك الاتفاق الذى جعل اشتركاها مزدوج الفع في المأسخى ، هو السبيل لتعيين نوع العلاقة التى يجب على كليهما أن يحرص على بقائها . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تجعل على عاطفها النبعة القصوى في الدفاع عن أراضى عظمته من أى تهديد خارجى كما جعلتها قبل الآن . كذلك عليها أن تحترم المعونة التى قد تطلبها حكومة عظمته من أى وقت لحفظ سلطانها في البلاد . ثم إن حكومة جلالة الملك تطالب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق في تقديم ما قد تحتاجه حكومة عظمته من المشورة في إدارة البلاد وتسيير مالىتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الدول الأجنبية . على أن حكومة جلالاته لا ترى بتقرير هذه المطالب إلى منع مصر من التمتع بحقوقها التامة في حكومة ذاتية أهلية وإنما هي ترى إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرضاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية البريطانية . وإن حكومة جلالاته الملك ليؤسها أن وقد عظمته لم يأت في خلال المفاوضات كلها شيئا يذكر في سبيل التسليم بما للإمبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات الخاصة .

وقد وضعت في المشروع الذى سرفهه إلى عظمته صاحب الدولة عدلى بأشا أحكام المعاهدة التى تعتبرها حكومة جلالاته الملك ضرورة لحفظ هذه الحقوق والاضطلاع بهذه التبعات . وأوجب هذه الأحكام والأزمها هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانيين . وقد نظرت حكومة جلالاته الملك في الألفة التى قدمها الوفد المصرى في هذا الشأن بأكر عاية وأتم إيمان فلم تستطع أن تقبلها إذ ليس في حالة العالم الحاضرة أو في مجرى الأحوال في مصر منذ عقد الهدنة ما يسمح بأى تعديل في توزيع القواات

البريطانية في هذه الآونة . ومن الواجب أن نعيد القول بأن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية . ولا يكاد يكون قد مضى عليها جيل منذ إقفلت من القوضى . وأمامنا اليبسات حل أنه لا يبعد من الناصر المتطرفة في الحركة الوطنية أن تنزع بمصر ثانية إلى الحياة التي لم يطل العهد على إقلائها منها . وقد زاد من قلق حكومة جلالة الملك في هذا الشأن ما رأيته من أن وفد عظمتكم لا يريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الإمبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل وذلك إلى أن يمين الوقت الذي تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن لها ويستند عليها ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية في مصر وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تقبل من هذا الضمان أو أن تنقص منه .

عل أنها نعيد القول وتؤكد بأن مطالبها في هذا الصدد لا يقصد بها استقرار الحماية حقيقة أو حكما بل بالعكس أميتها الخاصة هي أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها من الأنتم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبريطانية بمهادنة تكفل للجائين الاشتراك في المصالح والأغراض . وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت حكومة جلالة رغب الحماية منذ الآن والاعتراف بمصر "دولة ذات سيادة في ظل حكومة ملكية دستورية" والاستماتة من العلاقات الحاضرة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر "بمهادنة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتعاضد" وكانت حكومة جلالة تؤمل أنه بإعادة وزارة الخارجية لمصر ترسل هذه القورها بمثلها إلى الممالك الأجنبية . كما أنها كانت تريد عن طيب خاطر تعضيد مصر في طلبها الانضمام إلى عصبة الأمم وقد كان يقضي بذلك لمصر ثوبا ما للدول ذات السيادة من السلطة والمزايا .

غير أن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات قد أنشأ حالة جديدة ، حقا نإثر ذلك الرفض في مبدأ السياسة البريطانية ولكنه بالضرورة ينقص ما يمكن إجراؤه الآن ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تجلو حقيقة موقفها .

أما ما يتعلق بالحاضر فإن حكومة جلالة لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية ومعاونتها ، عل أن حكومة جلالة لا تزال كما كانت رغبة في العمل على زيادة مقدرة المصريين زيادة عدد من يوظف منهم في كل فرع من فروع الإدارة ولا سيما في فروعها العالية التي يشغلها حتى الآن بأكثر ما ينبغي موظفون أوروبيون . وحكومة جلالة الملك قد انخفضت عدتها لأن تواصل بمشاوره حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات وذلك لكي تكون الحالة الدولية جلية عند ما يمين الوقت الذي يكون فيه التشريع المصري الذي يحل محل تلك الامتيازات قد تم إعداده ، وتود حكومة جلالة أن تتولى الحكومة المصرية وسعها بمقتضى القوانين المدنية المصرية السلطة التي يتولاها اليوم في ظل الأحكام العرفية القائد العام ويسرها أن يتبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد إصدار "قانون التضمينات" (إقرار الإجراءات العسكرية) والعمل به في جميع الحاكم المدنية والبلدية في مصر . وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية في مصر .

وأما من المستقبل فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تعزز السياسة التي تنوي اتباعها بإعطاء جلية فقد نيتت أن وجه رفض المشروع الذي قمته إلى وفد عظمتكم هو أن الضمانات التي اشتمل عليها ذلك المشروع لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية تفضي على التمتع الصحيح بالحكومة الذاتية . وإنما

تأسف جد الأسف أن يساء إلى هذا الحد فهم المراد من استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك المواطنين البريطانيين مع وزارتي الخفائية والمالية .

عل أن استسلام الشعب المصري إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حفة مشروعة في ذاتها دون أن يعتبر الاختيار الكافي بالحفاظ التي تجري على سبها الحياة الدولية لا يعطل تقدمه في سبيل تحقيق مطعمه الأممي فحسب ، بل يعرض ذلك المظلم نفسه للخطر تماما . وليس من فائده ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات والتكاليف والمبالغة في ما لها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى مثل هذا لا يذكرون نأر النهضة في مصر وإنما هم يمرضونها للخطر . وقد استعانوا بسلاطينهم على بحرى الحوادث فعارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا عداوتها المرة بعد المرة . كذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير في مصر المفاوضات بنداوات مهيجة استأثروا بها جهل السامة وشبهاتها . وإن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تستخدم مصلحة مصر إذا هي لانت أو تساهلت نقاء تنسج من هذا القبيل ، وإن تفلح مصر إلى متى أظهر قادتها المسئولون العزم والقناعة على قم هذا التيسج ، وقد ابتل الصالح اليوم بالتشجج إلى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة ونشأ ذلك في جهات متعددة . وإن نألو حكومة جلالة الملك جهدا في مقاومته في مصر بمثل الشدة التي تقاومه بها في غيرها . وحتى استسلم تلك التزمات فأنما جعل الفيود الأجنبية التي ينكرها ويطلب الخلاص منها أشد لزوما ومد في عمرها .

وإذا كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك ، مراعاة لمصلحة مصر ومصالحها الخاصة أيضا ستستمر مرشدة لمصر أمينة عليها لا تتعرض في شيء من أغراضها ولا تجرد . وليس يكفها أن تعلم أن في استطاعتها أن تعود إلى مصر بعد خروجها منها إذا كانت مصر وقد تركت نفسها بغير معونة تعود إلى ما كانت عليه في العهد السابق من التبذير والاضطراب . إذ أن ما منحصر عليه حكومة جلالة الملك هو أن تم العمل الذي بدئ به في عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهي لا تبنى أن تبقى مصر في وصايتها ، بل بالعكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين في القومية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذي يتم فيه تحقيق أمانيتها القومية . غير أنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بحق فلية وسلطة كذلك لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ، وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على أن يقي بلامه عوامل الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتما من تدخل الدول الأجنبية .

إن السبيل الصحيح لتقديم الشعب المصري هو تأزره مع الإمبراطورية البريطانية لا معارسته لها . وحسنا على هذا أتأزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأما عليها من النظر في أى وقت تريد حكومة عظمك في كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها . على أنها مع ذلك لا يسعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضمااف الضمانات الجمهورية التي تشمل عليها . ومقتضى هذه الاقتراحات أن يكون مستقبل مصر في يد الشعب المصري نفسه . وكلما زاد شعبك سلبيا بوحدة المصالح البريطانية ومصلحه قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . فعلى زعماء مصر المستقلين أن يقيموا الجملة في هذا الدور الثاني من اشتراك مصر وبريطانيا على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية في بلادهم يميز أن توكل تدريجا لسانيتهم ، وإنما تقوم الجملة إذا هم قبلوا نظام الحكم الأهل الذي يعرض عليهم والترمو جانب الحكمة والثبات في العمل به .

وفى مزيد الشرف اتلح ٥
ألفتني (فيله مارشال)

تقرير

مرفوع إلى صاحب العظمة السلطانية من الوفد الرسمي المصري

يا صاحب العظمة

أشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما جرى في المفاوضات التي دارت بين وزارة الخارجية الإنجليزية وبين الوفد الذي ألب بملغضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

اجتمعنا من الإسكندرية أول يولييه فوصلنا إلى لوندنه في الحادى عشر من ذلك الشهر. وقد أوصل في اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعوى لمقابته وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصرى من جانب الحكومة الإنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته ، فقصدت إليه في اليوم التالى وكان لي معه حديث تمهيد لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أنضى لى في ذلك الحديث أنه يقدّر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة في الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين. وربما أن يتدرج كلانا بالأناة والصبر على الخلاف ولا تمنعنا شدته في أمر من أن تتركه حينا ونعالج غيره من الأمور. وإذا كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لا أن نتوقع أن تظهر سافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الإنجليزية واسعة في أول الأمر على الأقل. نعم إن الدعوة التي وجهتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم قريبة في صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه. أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هي تقتصر على طلب الاستقلال وإلغاء الحماية. ويرتّب على ذلك أن تكون مصر ممتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة ، غير أنه لما كان الشعور العام في مصر قد دوج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب على العموم لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادئ الرأي أن يحدّد تلك الضمانات لتصرف ميلنا اتفاقها مع معنى الاستقلال ، فإن كانت لا تنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه ونجعلها لينا على غير مسمى لم تردّد في رفضها. أما الاعتراف باستقلال مصر وإنهاء الحماية الإنجليزية فلم يكن لنا مخرج إلا بتأجيلها بيننا وبين الحكومة الإنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقوّر استقلال مصر وإنهاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بركا فقد جرت بشأنها أحداث في العام الماضي ووضعت لجنة اللورد ملتر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنجليزية في دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه. وذكر لنا اللورد كيرزن في جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللثني في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢١ فهو إذا لم تلق إرادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه فلا نزاع في أنه حصر وجود الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية. وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد

مجتمعا في ١٩١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يولي في مسائل القوة العسكرية الإنجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسي والموظفين الإنجليز في وزارتي المالية والحفانية والامتيازات باعتبار أنها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملتر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الإمبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولها — الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية في حالي السلم والحرب ؛

الثانية — مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحالة ؛

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية ؛

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية في قمع الثكن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وأصبح لهذه القوة أن ترتبط في أى مكان من مصر ولأى زمان .

وقد يظهر من تمدد هذه النيات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملتر الرأي في هذه المسألة . وكانت حوادث الإسكندرية مجتهدا الكبرى في هذا المذهب الذي كان جديدا طيفا .

وأما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنة اللورد ملتر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزر خارجية على أن يكون هذا الوزير في أوثق اتصال وأقرب علاقة مع مندوب إنجلترا السامي وأن يكون تمثيلها السياسي موكولا إلى ممثل إنجلترا وإنما يجوز لها أن تميز فواصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تقعد أية معاهدة من غير موافقة إنجلترا .

أما الموظفان الإنجليزيان السالبي والحفانية فقد اتخذت الوزارة الإنجليزية بشأنهما الرأي الذي ورد به المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملتر .

وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات راسع على أساس يتقصبه التصريف والتحديد .

يقين من هذا الموقف الذي اتخذته الوزارة الإنجليزية بشأن المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب يختلف في جملة وتفصيله عن المذهب الذي تمهدنا بالسي في تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نخصص هذه المسألة وزد النتائج إلى أسبابها والمعلومات إلى ملها الحقيقية ، وشغفنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٩ و ٢٨ يولي جلونا فيها بما يبين آراء الوزارة الإنجليزية والاستقلال .

ونتمدد أستا في نهاية هذا الدور نظراً بإقتناع اللورد كيرزن بمنحيتها في علاقات مصر الخارجية وتحتلها السياسي . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح في نظراً لتفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا . وكما نغشى أن هذه المفاوضات بطول أمسها ولا تريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يحقق به ذلك التفاوض يتيق به التلويح أن تنق الاتفاقيات الآن وأن تجري المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس ما بقائنا ، وقد وجدنا البحث إلى هذه النقطة فأفسح اللورد كيرزن صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس في هذا الدور تفصيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالي والقضائي الذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطاً يسيراً . غير أن بعد ما بين مذهبنا ومنهجهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لي مع اللورد كيرزن حديث في ذلك الشأن تته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الأولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدي في تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وما كل ما زادت الثانية على الأولى أن تعد تلك القوات والأماكن التي ترتبط فيها أصبحا محللاً لإعادة النظر ، وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المساعدة من المعاهدة قابلة للتعديل بإتفاق الطرفين بعد عشرين ، ويراعى في ذلك التعديل ما سوف يحد من الظروف وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر كبير من المسؤولية بشأن تنفيذ الأغراض التي ترتبط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعا اللورد كيرزن إلى الاستئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساساً لها — فحينئذ أن الاتفاق على هذه المسألة عزز المائل إذ كنا قد ألبينا جميعاً في هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكنا لم تكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنجليزية في غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التي عرضت علينا إلا اقتراحات أولية لا تلبي أن تتكيف بفعل المناقشة والتمسك إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نحشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكلف رضىنا بمقترحاته في المسائل العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن يجلو وجه المسألة المصرية وتنتصر حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية إذا نحن استردنا من المناقشة فيها وكما بين أن نجتري من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقتل راجعين قاطعين من الوصول إلى حل قبل أن نتيق حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمتنع اتساع مسافة الخلف بين مذهبنا في مسألة أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأي الأخير — على أننا أردنا أن تنق كل شبهة تستفاد من استئناف المناقشة فردنا على اللورد كيرزن رسالة كلفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استمدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملاً شاملاً لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم .

وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا سألتي القوة العسكرية واقتتيل السياسي سراً معتدلاً . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا مستقيمتين حتى نضرغ من المسائل الأخرى وفق كل منا محفظاً براهيه إلى حين يجر دورهما وقد بدأنا هذه المناقشة التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدي أوجع زليل لي وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعت فيها شوطاً بعيداً في تقريب ما بين وجهتي نظريتا ونظريهم في المسائل التي ترضينا لها .

أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فاقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملر التي بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لغاؤها واقطع أيضاً ، فيما لذلك ، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التصفظات المصرية . كذلك يبق صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاماً دولياً ينطبق عليه ما ذكرته من الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره ، وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلت عليه من التأكيدات المتضمنة بأن الحكومة الإنجليزية ليست رغبة في التدخل في الإدارة المصرية أن الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المتدوين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

وقد عرضت وزارة الخارجية للنقطة شتوتن منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مزاياها ، ومسألة أسلاك التفريغ البحرية ، ومحطات التفريغ اللاسلكى والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية ولشركات التي توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاء منها واشترطت موافقة المندوب الساسى على إنشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تمهيدات مصر فيما يتعلق بإخراج الذى يملكه مصر سدداً لدائى تركيا ، ومنها تمريض الموظفين الذين يخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من ثقافتهم ، وقد كانت هذه المسائل محللاً لأبحاث مستبشرة ومذكرات وافية قررتها فيها وجهة نظرنا ويظهر أن ردودنا على المسائلتين الأولىين حثمت على الاقتناع بالمدلول من مطالبتهم بشأنها .

اعترضنا هنا فصل الإجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان ويتقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة أو الخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سنته المعروف فلم يكن بد من التريص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرت لوندرة في هذا الفصل وجعلنا نستعد لإتمام ما بدأناه من توضيح مسافة الخلاف في المسائل التي كانت تشغلنا في هذا الدور فلما دنا في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر .

لم يبق شيء من أغراضنا خالياً أو مجهولاً وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تتفصل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكرنا اللورد كيرزن منذ عودتنا في أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما اتفق عليه الاتفاق عما دار عليه الخلاف فاستطاع تنليله من هذا فلهذا ، وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية داعياً جهده إلى التوفيق فاملا على ذلك .

في اليوم الثانى من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمسترويد جورج - وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للإجازة ومدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصياً بمسائلنا بعد عودته من الإجازة - فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات وأحاطته علماً بموقفنا في مختلف المسائل وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث مى في شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه - فلبنا ننظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الإنجليزية وننتهى إليه رغبتهم في الاتفاق .

في اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية وقد رددتا عليه بالإيجاز ملطين في ختام ذلك الرد أن المشروع لا يحيل محللاً للأسل إلى الوصول إلى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لاجره للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دولياً كما لم نروجها لإعادة البحث

والمناقشة في أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتكم لتجملون في المذكرات التي تبادلناها مع وزارة الخارجية وفي محاضر الجلسات التي أقيمت فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تفتيح عن قصد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غلب عنه كل أثر التطور الذي جرى في المفاوضات فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التي عرضت في شهر يولييه إلا في مسألة التثيل السياسي وقد قبله المشرع ولكنه أساطه بقيد لاشت من أنمو وعماء بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها فإن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الأغراض التي ينبغي من أجلها وجود القوة العسكرية فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة في قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهي جارة أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يتمتع معها أي قدر من التداخل في شؤون الإدارة المصرية .

على أن فحاشة الاقتراح الإنجليزي الذي عرض علينا في يولييه كانت تجعلنا نتفق أنه اقتراح ابتدائي لا يثبت أن يتبرر تحت فعل رغبة التفاهم خصوصاً وقد استمر المفاوضات الإنجليزية في المفاوضات بعد أن لم يترك لم حلاً للشك في أننا لا نسمو قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله . وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفاً جداً الاختلاف عما اقترحه لجنة لورد ماثرواته وإن كان حفا أن الحكومة الإنجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فقد كان لنا أيضاً يحق أن نذكر أن الحكومة الإنجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ماثرفشر ويشتار فيما وهو أمر لم يجر له مثال في هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جداً بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقرر أن الحكومة الإنجليزية تفكر جدباً في إبراء المصيرين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي وهو ما لم يقبلوا إلا بمدلاً بتحفظاتهم . ثم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنجليزية وأن هذه لم ترتبط ولكن نشر مشروع اللجنة رسمياً في مثل هذه المسائل يعني عن التمسك الصريح باللائحة الحكومة دونه هذا إنما لم تلغها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه .

لانتكر أن حوادث الإسكندرية وقعت بعد ذلك وكما أول الأسفين لما خبر أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة، فقد كانوا تزجوا أن تلتفت الحكومة الإنجليزية بأن المصالح الإنجليزية والأجنبية على السواء غير مهتدة فلا ينبغي على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

وقد لا تكون على العموم توقعنا مشروعا برضينا لأكل وهلة بل مشروعا يترك حلاً للأخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك أملاً في أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق .

والذي لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنجليزية ومع أن قدراً من الحذر والحرص معقول ومقبول فإن الغلو فيها نافي الثقة التي يجب أن تكون أساساً لمخالقة بين بلدين متافه لها .

وقد أشرنا إلى المخالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضي قد جرت بأنها غير ما يرم بين البلدين من العلاقات وجماعت دعوة الحكومة الإنجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة

لذلك الرأي ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المصالحة بالنص الصريح ، ولكننا قلنا المشروع كله فلم نجد في شأه غير تلك الإشارة الجملة وكان حقا ألا نلتقي المصالحة وما تلحق إليه انجقرا من أنها مسئولة عن مصر في مشروع واحد فإن لكل من الوجهتين معنى وحكا لا يتفقان ، وقد أدرك واضع المشروع ذلك بفعل المساعدة التي تبذلها مصر لإنجلترا والتي هي أهم مظاهر المصالحة من الجانب المصري نتيجة لازمة عن المسئولية التي قبلها إنجلترا متطوعة بما مغرقة فيها بدلا من أن تكون أحد الموضوعين في حقد له طرفان .

أخذنا على أنفسنا أن نسي للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج وإلزام الحماية إلغاء صريحا ولكننا ألفينا المشروع الذي تخضعت عنه مفاوضات طويلة صعبة لا يحقق الغاية التي جئت للفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير متعبة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

بعد عودتنا إلى مصر اطعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمك بياناً لخطتها في المفاوضات وبراى سياساتها في مصر، ولنا في حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أبدت ما فهمنا من المشروع وقد كان محور المفاوضات تأمين المصالح الإنجليزية والأجنبية وكما مستبدن لأن نعلم ما يلزم لذلك من الضمانات، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق الصاون بين البلدين ، ولكن ما فهمه نحن في هذه الضمانات أنها ترك استقلال مصر قائما سلبا وتقوم إلى جانبه حماية تلك المصالح فقط دون اتيتاب على حرية مصر ، غير أن المذكرة تنص على تلك المصالح حقوقا تستدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن هذه المذكرة إذ أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول من الخطة التي سلكناها .

ولا يفوتني قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التي باغتتنا بمصر صديق رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهما كافي العمل وزهدا في دواى الراحة ، وما خففه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وطعت منه أنه موافق على ما جرى بعده .

كذلك لا يفوتني أن أشير إلى العون الجليل الذي لاقته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنين ورجال السكرتارية .

وإن من دواى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجمل والتجمل عند انقطاعها . وإن ذلك بلديربان يتطلب على القنون والخلاف التي لا تزال تساور الوزارة الإنجليزية على مصر البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

وقد يخفف عنا أن الرأي العام الإنجليزي ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافة الكبرى وتبره عنه الأساط السياسية المختلفة التي خشيها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجبت مطالها . وإنه لا يمتري إرضاء مصر تهاوتا أو تخربط على عدلا وحسن سياسة .

وعلى أى حال فليس لنا أن نيا من روح الله أو من صفة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ولنا بعد ذلك في عظمك خبر من يرى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

وافة أسأل أن يكل عظمك بعين رعايته وأن يوفقك إلى ما فيه خير البلاد .

وإلى لا أزال لعظمك العبد المطيع والخدام المخلص الأمين عا

القاهرة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر ١٩٢١) .

على يكن

كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب العظمة السلطانية من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

لما أوليت عظميتكم على ثقتها ودعيتى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة
لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظميتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس
سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى .

وبما أن المفاوضات التى يشرها الوفد الذى كنت أراسه فى لوندن منذ بضعة أشهر لم تسفر
عن تحقيق ذلك البرنامج ، فأتى تشرفت بأن أرفع لعظميتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظميتكم
قبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به .

وأنى لا أزال لعظميتكم المبد المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب من دولة عدلى باشا إلى عظمة السلطان بالتماس قبول استقالة الوزارة

يا صاحب العظمة

تشرفت على أثر ورودى من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بنى زملاؤى يقومون بإنجاز الأعمال المادية إطاعة لأمر عظمتكم .
ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبباً لتحميل الوزارة شيئاً من التبعة من إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإنى أتشرف بالتماس بعبور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

والذى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين عا

القاهرة فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

أمر كريم نمرة ٨٩

صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

بقبول استقالة الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

إن كتاب دولكم المرفوع إلينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطرابكم للاستقالة من مهمتكم كان من أعظم بواحت الأسف لدينا . وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم مقدرين صدق ولالتكم وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم التحلمات الصادقة التى أقرتموها أثناء قيامكم بمهمتكم ما

ل ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١) •

فؤاد

ملحق رقم ٥

تبليغ من المندوب السامي
الى
حضرة صاحب العظمة السلطان

٦ - هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في إيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية.

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يزعجها أن ترى المصريين يؤخرون بمعلم حلول الأجل الذي يملكون فيه مطعما ترضع فيه إنجلترا كما تنوق إليه مصر، أو أن ينكر أنها تذكر أن ترى نفسها مضطرة إلى التنازل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير غاؤف الأجانب ويحصل مصابح الدول في خطر. وإنه ليكون مما يوسف له أن يرى المصريين في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي مساس بمطعمهم الأسمى أو أية دلالة على تنفير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يصد غضب إلا أن تضع حدا لتبيح صار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تلعب بثرة الجهود القومية المصرية، ولعلنا كان القوي وروى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصنعة القضية المصرية التي تستفيد من أن البعث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتطلب في الساعات الحاسمة فائز لمعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح المعلق بهذا، وإنني لعل يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تعود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا.

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصل لمصر.

١٠ - أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري.

وإذا أبطأ لأي سبب من الأسباب إخفاء قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري على جميع ساكني مصر ولقد أشير إليه في التصريح للملحق بهذا فائز أرد أن أحيط عظمتكم علما بأنني - إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ - ساكون مع استعداد لإتلاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية.

١١ - فالكلالة الآن لمصر، وإنه ليس أننا وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بأمل الأهواء.

ولي مزيد الشرف الخ م

الأنبي (فيل مارشل)

(ترجمة)

ملحق رقم ٥

تبلغ من المتدوب السامى

إلى

حضرة صاحب العظمة السلطان

دارالحيطة

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أنشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن التأس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قلمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياساتها، وهو ما أسف له أشد الأسف.

٢ - ولقد ينال المرء مما نشر من هذه المذكرة من التعليقات البديعة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى ترشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والمطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع ببركرها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحرريات التي وعدت بها.

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي طلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكا. وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرضى في أن ترى مصر متمتعة بما يتمتع به البلاد المستقلة من منازات أهلية ومن مركز دولي.

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي ينشئ مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما إلتجأها إلى ذلك حرصا على سلامة نفسها نظفا حالة تتطلب منها أشد الحذر، خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تكون ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة، والأمل ويطيق في أن الأحوال الحالية صائرة إلى الحصن. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فكثيرا في المذكرة سيحى وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى القلق بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥ - أما أن تكون إنجلترا راعية في التنازل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك المصريين إدارة شؤونهم. ولم يكن يشرح مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر مؤلفين بريطانيين لوزار المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم ذلك إلى استغلالهما للتنازل في شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستند عليها حماية المصالح الأجنبية.

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملاً بنواياها التي جاهرته بها ، ترضى
في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛

وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية
للإمبراطورية البريطانية ؛

فيوجب هذا تعلق المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة
ذات سيادة .

٢ - حالاً تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار
الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ما كفى
مصر تعلق الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - إلى أن يبين الوقت الذي يتسنى فيه لإبرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها ، وذلك
بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة
مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

(١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالقوات
أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تترجم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي
عليه الآن .

ملحق رقم ٦

وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب
الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب
السعادة السير أوستين تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى

ملحق رقم ٦

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب السعادة السير أوسطن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

إن المحادثات التي دارت بيني وبين سعادة السير أوسطن تشمبرلين وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لأجل الوصول إلى اتفاق يصالح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الفرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر ، قد مرت بأدوار ثلاثة : أما الدور الأول ، وهو الذي كانت ثمرته تبادل مشروعيًا ، فقد جرى أثناء زيارة ملكنا العظمى لإنجلترا أي من ٤ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ ، كذلك جرى الدور الثاني بلوتدرة في خلال المدة القصيرة التي أقيمت فيها عقب زيارة جلالتك لمدينة بروكسل مباشرة وفي غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيها اقترحه كلا الطرفين ، وجرى الدور الثالث في القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأي ثمة للأحداث السابقة وصميا إلى تجديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفهيًا ثم عاد كتابيًا وكان الوسيط فيه نخامة اللورد لويد المندوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر .

(١)

ولقد بدأ لي أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لإنجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الإنجليز ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثمة بأن هذا الاتصال الشخصي لابد عائدًا للقائدة على مصر بما يؤدي إليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر ، وكنت حريصًا بوجه خاص على إزالة ماضي أذهانهم من الأثر الذي تركته الحوادث الأخيرة ولا سيما حادث شهر يونيو بشان الجيش ، ذلك الحادث الذي حدا بهم إلى اتخاذ تدابير — من مثل إرسال مدعوات إلى الإسكندرية — لم تكن في نظرنا تتفق مع رغبتنا الصادقة في أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية وأنتسب مع الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمة . وقد كان الحفاوة الفائقة التي تلقيها ملكنا العظمى من حضرتي صاحبي الجلالة البريطانية ومن الجمهور الإنجليز بوجه عام في جميع المدن التي زارها ما شدد من عزيمتي وسهل من مهمتي . لذلك اجتمعت لرة الأولى في وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوسطن تشمبرلين اجتماعًا طويلًا ، أحررت لسعادته فيه قبل كل شيء عما خالج فؤاد جلالتك من عظم الرضا والارتياح وما تركته في نفسه من جيل الأثر مظاهر الحفاوة الودية التي تلقيها جلالتك من حضرتي صاحبي الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب بمحبة وطواعية نفس بالنتين ، مما سرنا أن نرى فيه إشارة ناطقة بالمعطف على مصر . وكان لمبارزات الارتياح والشكر التي أبلغتها لسعادته أجمل الوقع في نفسه . وقد أحررت في السير تشمبرلين من جانيه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصري ، وأكد لي أن موقفه كان على الدوام منطبقًا بامبال الصداقة نحو مصر وأوصيها كثيرًا في هذا الباب ونحني أن تجد بريطانيا العظمى ما ينسجم على مواصلة السير في هذا الطريق . فأكنت لسعادته أن الشعب المصري يضم مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية ، وأنا نرغب رغبة صادقة في الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذي نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيدًا . وكانت يسعدني من هذا الحديث أنه مكثني من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذي أحررت له عنه في العام الماضي لم يخب وأن مصر قد سمت بإخلاص إلى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكنت له أنه ، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التي أعشني أن تكون قد تركت في نفسه أثرًا غير حسن ، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسؤولون في مصر لم يجيدوا عن الخلطة التي ترموها وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما أنهم ذللوا صمًا ما كانوا يذللونها لارغبتهم الصادقة في السلام وحسن التفاهم . فأبدى لي السير أوسطن تشمبرلين بالغ سروره لسامع ذلك وطلب إلى أن أذكر له بعض تفصيلات في هذا الموضوع . فأجبت له إلى طلبه وأفضت في إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والرعايا المسترلين بصدد الخلافات التي وقعت أخيرًا في مسألة المونتفيلين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى ، وبيان ما كان اليهود البثالي إلى كل في دائره من الأهمية للوصول إلى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين . وقد ذكرت له أني لم أقصد بهذا البيان أن أشكوك في مجرد الإشارة إلى أننا لم نضمر لبريطانيا العظمى في أي وقت من الأوقات أي شعور غير ودي .

لاح في أن السير أوستن تشمبرلين ، وقد كان يصفي إلى هذا البيان بظلم الإحتام والطف ، قبله قبولاً حسناً . ثم قال لي إنه يأسف جداً للأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التي قد تكدر العلاقات بين إنجلترا ومصر في أي وقت وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن بريطانيا العظمى مصالح وتبتمات لا يسعها التخلي عنها وتوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية في مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أنشأه الحماية وأعلن استقلال مصر ، وأشار إلى أن هذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية وأن كل حكومة إنجليزية إما كان تشكها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه ، واستطرد قائلاً إن سنة تسمح له بأن يذكر ظروف التداخل البريطاني في مصر وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا عظميين عند ما كانوا يصرون بأن الاحتلال وحق وأنه صارت إلى الزوال في أقرب زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال . وذكر أن المستقبل يمينه أكثر من الماضي وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها ثقته الآخرون بما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما إذا كانا ترغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحها المشتركة ورياسة بلادنا فإن كان الجانب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، إلى تسويتها بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلين أنه في سنة ١٩٢٤ عندما كان ظلوا باشا في لندرة عمل المستر رمسي ما كدوا له — وقد كان في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية — مخلصاً لوضع أساس لتعاون الودي بين البلدين ولكن مساهمة على الرغم من رغبته الصادقة في احترام الأمان المصرية المشروعة لم يكل بالإنجاح . ومن ذلك الحين وقعت حوادث يوسف لها وكان لها مواقف غير مرضية وسأسل عما إذا كان قد استفاد من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعداداً لأن نلقي حقائق الحالة وجهها لوجه وأن ندرك المزاج التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تطورت قائماً على الصراحة والإخلاص .

فاجبته بأني لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على أي أتمنى أن تفترو وجهة النظر المصرية أيضاً حتى قدروا . وذكر لسعادته أن الشعب المصري في جملته لا يشك في صدق الوجود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتي على أي حال يوم يتحقق فيه تلك الوجود وأنه ليس من العدل أن تلام الآلة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الزائحين ، وإنما أملاها عليها شعورها بصدالة حقها التي عززتها بالتصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ، وإني لأدرك تمام الإدراك أن مصالح بلادنا تجمل لها على السواء مصلحة في إزالة أسباب الاحتكاك أو التصادم ، وإنا لا نطلب إلا أن تتعاون قليلاً في تحقيق هذا النرض . وقد بيئت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت إلى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما تأسف له ، يرجع إلى جو من سوء الفهم وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع إنجلترا . ويترتب على ذلك أن أسط أعمالنا وأشعثها انطواء على حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندى أنه يجب ألا تنقسم في غير هذا المصدر أسباب المشاكل التي كان على الحكومتين أن تخلصاها في العهد الأخير . شاطرن السير أوستن تشمبرلين الرأي وصاتني عن العلاج لهذه الحالة . فاجبته بأن أحسن حل في نظري هو أن يتولى بإخلاص تخليد العلاقات بين إنجلترا ومصر تعديداً يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويصلح علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بمكنوتني من حمري الصادقة — زوال سوء الفهم الذي يجمل أضراره بالبلدين على السواء . فقال لي إن هذا هو ما يشعر به ويتشاء ولكن هل من سبيل إلى تحقيقه ؟ فاجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا بنوع خاص لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات إلا ما يتفق مع حرة القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت إن رغبة الشعب المصري ورحمائه المسئولين في إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لاشك فيها ، وقد سبق لي أن أفت الدليل على ذلك . وإني لأشعر بأن هذه الرغبة قد زادت تأكيدها بما قول به نليكما المظلم من مظاهر الحفاوة التي أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها في شخص جلالته . فلذا عرض شيء لا يتضمن قيوداً متعارضة مع سيادتنا فتمه أمل كبير في أن يجوز القبول ، لا سيما أي شخصياً لا يرى أن بين مصالح البلدين تناقضاً غير قابل للتوفيق . فأعرب السير أوستن تشمبرلين عن ارتياحه لسباع ذلك مني وأكد أن الحكومة البريطانية لا تتوى مطلقاً التدخل في الشؤون المصرية وأنه إذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى بحاجة إلى بعض ضمانات لحماية مصالحها بالجمهورية

فمن المستطاع الوصول إلى اتفاق ، فذكرت لسعادته أني لم أكلف إجراء أى معاوضة وأنى لم أرم بزيارتي إلى بندرة إلى مثل تلك الغاية الخطيئة ، ولكن ما أبدته لى من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثتنا قد شخصى على الإعراب بكل بساطة من رأيى الذى لا يلزم أحدا سواى ، وأن كل ما أستطيع عمله فى هذا الشأن إنما هو ، إذا أذن بذلك ، أن أعرف رأيي ونوع الضمانات التى رايها ضرورية من الوجهة البريطانية . فإذا بدت لى مقبولة أبلغتها إلى زعيم الأنغليي (سعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما إذا كان فى الإمكان الدخول فى مفاوضات رسمية . وإذا تمت تلك المفاوضات تعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فإن لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

وبعد أن اتفقتا تماما على هذه القاعدة طلب إلى السير أوستن تشمبرلين أن أقدم له مشروع معاهدة قلت له إنه يفاجئنى بهذا الطلب وإلى ليست لدى العدة لذلك ، فليس بين يدي شئ مما يلزم من الوثائق وليس معى مساعدون وأن وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالتقيام بهذه المهمة . غير أنه الخ على فى ذلك فوعده باني سأبذل الجهد فى إعداد مشروع . ثم تناكرنا فى مواضيع عامة أخرى واستأذنته فى الانصراف بعد أن ترك فى نفسى أجمل الأكرام أبداً من دلائل الترحاب والصراحة مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .

(٢)

شرعت إذن فى وضع مشروع المعاهدة . وإن أعز أمانى ككل مصرى — أمانى لا شك فى أنها مشروعة — هى تحقيق مطالب البلاد كاملة . ولكننى مع ذلك كنت أحسب حساباً لما هو قائم فى الأذهان فى إنجلترا من عوامل الريبة وعدم الأطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب وإنت يمكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل ، لذلك رأيت أنى لا أكون خدمت المصالح المصرية إذا اقتصر على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فإن هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لتحادى البريطانيين بحيث يتندر الصلح عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينتد بذلك طريق البحث عن حل يهد سبيل الاتفاق بين الطرفين . على أنى كنت حريصاً جداً الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحاً وإن كنت لا أشك فى أن البحث أمر بالغ فى الدقة . وواضح أنى لم أكن أستطيع بلوغ غايى بسط جميع المطالب القومية مرة واحدة وليس هذه المطالب فوق ذلك بجانبى على أحد فقد صرح بها فى المفاوضات الشبية بالرسمية التى جرت فى سنة ١٩٢٠ وفى المفاوضات الرسمية التى دارت فى سنى ١٩٢١ و ١٩٢٤ وهر فيها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل والشعب الإنجليزى كافة .

وإن هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكمل بالنجاح ، بل إن إحناها لم يكدر يسرع فى مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات التواضعة التى كنت سأخذ فيها . إن المحادثة الشائقة التى لقيها مليكاً المعظم فى إنجلترا وإتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استئجاب السكينة والنظام بالرغم من صعوبات جمّة — فى ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تدعو إلى التفاوض ولكنها تدعو أيضاً فى الوقت نفسه إلى الحذر والتبصر ، ذلك أنه ، على خلاف ما كان يجب دادة أن يكون ، وقع على الجانب المصرى لا على الجانب البريطانى عبء تقديم الاقتراحات . فإذا كان هذا العبء قد أتى بحكم الظروف على عاتقى ، بعد أن قُتل كل تلك التيارات ، وعلى غير اعتماد سابق منى للقيام به ، أ كنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب لى هو ألا أجيبه طلباًى بآدى ذى بدى بالرفض ؟ إذن كان من المنصوح أن تكون الفكرة الأساسية ووضع مشروعى هى أن يصلح أثناء لفتح باب المحادثات . وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الإمكان إلا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، إذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام فى الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأدلة ، فى استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للسائل التى تستلزم لأهميتها عناية خاصة . وكنت أود ، بعد إقرار فكرة التحكم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه فى حيلة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية . وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطانى ، أنى إذا أغفلت الكلام فى مدة استقرار الجندو البريطانية فى منطقة قناة السويس وفى شروط هذا الاستقرار ، يكون معنى هذا الإغفال هو أنى أصور أن الاحتلال البريطانى لتلك الشقة من الأراضي المصرية ،

احتلال دائم . إذ أن السكوت في هذا الصدد لا يفيد بحال من الأحوال القبول . وقد كنت أؤثر ألا أعرض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على قية المسائل إذ يكون الجواب أكثر صفاء وملاحة للبحث فيها . وكان أبسط وجوه الجذر والاحتياط بقضى حل بسلوك هذا المسلك . إذ ليس من الحكمة حيناً يقضى بمعالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يرضى الإنسان جهوده إلى القتل ودون أن يضعف وجوه الاحتلال وأسباب الأمل في تعرف الصعوبات جميعاً وفي حلها .

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الأجنبية ، والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الأولى ، بصرف النظر عما بين مشروعى والمشروع الذى قدمه الوفد في سنة ١٩٢٠ من فرق في التعبير ، فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعى تتفق مع نص المادة الثامنة (عنا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد ، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة ، فإن هذه المادة الأخيرة ، عند ما تشير إلى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحدد) من تاريخ العمل بالمعاهدة ، لم تقتصد في الواقع ، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة ، إلا الأراضي الواقعة في غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهى جزء من الأراضي المصرية كثرته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعى ، كما خلا مشروع الوفد ، من بيان الأجل الذى يجب عند انقضاءه أن تستقر الجنود البريطانية في مكان خاص إذ أثبت أن يكون الكلام في ذلك في سياق الأحاديث التى ستكون لنا فيما بعد ، والواقع أنى عند تقديم مشروعى اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث إلى خمس سنين وأن يكون استقرار الجنود بمكان في منطقة القتال .

والوجه الوحيد من هذه المسألة الذى لم أشر إليه في مشروعى إذا فليس إلى مشروع سنة ١٩٢٠ ، وإن كان لم يعب حتى ، هو مدة الاستقرار . وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعاً لخلاف في الجوهر والموضوع بل لخلاف في الطريقة والأسلوب وحسب الإشارة إلى أن المشروع الذى أفضت إليه عاداتنا يدل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغل دائماً . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التى نصت على أن الحل الذى وضعت تلك المادة إنما قرر رجاء بين الوقت لفتح اتفاق يصحح بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية . وسأعود فيما بعد إلى المعادلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان ، وهى المشكلة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، فتكون موضوع اتفاق خاص يعتقد فيما بعد ، فلا يترك أحد أن مكرراً في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيراً ما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد أقرت تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ ، وإنما خرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ . فبالنظر إلى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التى لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بمحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعتقد فيما بعد ، أنى إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية للمستعملة ، مسألة مياه النيل ، في الحال ، أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر . ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للسائل الأخرى الخاصة بالسودان .

أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، فإنى لم أرداعياً لأن أغير في المشروع الذى أقمته ، المركز الذى اتخذه مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد ، اللهم إلا فيما سلم به هذا المشروع الأخير من حصر المفاوضات في تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الإنجليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن ، إذ أشرت في مشروعى إلى أن إصلاح نظام الامتيازات مستقيم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية . ومن مقابل فوق ذلك المادة الثالثة من مشروعى ، بالمذكتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر عاداتنا

و بالإيضاحات التي قدمتها إلى نخامة اللورد لويد ، يدرك المسافة التي قطعت في هذا السبيل والتحسينات التي تمت في هذا الصدد بفعل المحادثات . فإن هاتين المذكرتين وتلك الإيضاحات تحدد النتائج التي وصلنا إليها في هذا الشأن .

وأخيرا فإنه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما قضى به الضرورة من إعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستظل حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المنضبط وألا تسبب لها أى قلق بأعمالها ومواقفها في البلاد الأجنبية ، على أنى كنت أحرص أيضا على إطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى في المسائل الخارجية لذلك اقترحت في المادة السابعة من مشروعى بعض قيود على الواقع نتيجة لكل مخالفة سواء كانت هذه القيود منصوبا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين وبغيرهما من المسائل التي ترتبط عن قرب أوصى بعد الإدارة الداخلية أن لبعض الدوائر البريطانية آراء ونزعات لاصمين على الاعتراف لمصر بحصرية تسلم من المراقبة ، فكان يحسن أن أدفع الجهات الرسمية في بريطانيا إلى تحديد موقفها في المسائل المتعلقة بين البلدين فيقتضى بذلك أن تنصص مما تقرب ما بيننا ، بما نأمله من مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة ، كما يقتضى أن نصل إلى حلول مرضية وكانت الأغراض الأساسية التي توخيتها في وضع هذا المشروع هي أنه في سبيل تبادل الرأي هذا لاثمس القضية التي يبدى بآى سوء ، وأن أنفذى بوجه خاص عرض تمهيدات لم يسبق لوفد أن عرضها في مشروعه سنة ١٩٢٠ ، وإذا كان لا يتعلق في أن أمضى قولنا نيا إذا كنت قد وفقت إلى أول الفرضين اللذين كنت أرى إليهما فإني أستطيع على كل حال أن أؤكد أنى حافظت كل المحافظة على الفرض الثاني .

(٣)

ففي هذه الظروف وعملا بهذه المبادئ التي شرحتها وضع المشروع المصرى وقد سلمته في ١٨ يولييه إلى المستر سلى ليوصله إلى السير أوستن تشمبرلين . فبعد أن تلاه ، أعرب لى عما يفتشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذى تضمنته المادة السادسة في موضوع نقل الجنود البريطانيين إلى منطقة القنال في مدة من ثلاث سنوات إلى خمس قد يقضى على استحالة الاتفاق . فأجبت بأن هذا الأمر في نظرى لازم لامتدوحة عنه وذكرت له أنه بالنظر إلى وماتل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف في هذا الشأن ثم إن فترة الانتقال التي أشار إليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ربما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح في تلك الفترة ، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستكتفي في سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة قد أدى إلى إزالة ما قد يظل يساورها من المخاوف من جانب مصر .

لم أر السير أوستن تشمبرلين إلا بعد بضعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلى ، وكان ذلك في المساءة التي تكلم بإقامتها لى . وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعه التالى مصرعا بأنه قد رى أن لقائه قبل سفر مليكا العظيم إلى باريس غير ميسور ، فقلت له لى أفهم تماما ما يحيط بمركبه من المشاغل في الوقت الحاضر ، على أنى أستطيع عند الضرورة أن أستاذن جلالة الملك في تأجيل سفرى من لوندرة يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يولييه ، إذ يجب أن الحق بجلائه في باريس في ذلك التاريخ لمرافقته في أول أغسطس في زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقنا على المقابلة يوم الجمعة (٢٩ يولييه) على الأكثر ، وكان آخر يوم للقائى بلوندرة .

واستقبلنى السير أوستن تشمبرلين في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية ، وبعد أن شكرنى على وصى المشروع ، صرح لى بأنه رى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله فذكرت له لى بذلك ما فى وصى إجابة لما طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وإلى مستند لسماح ما قد يدوله من الملاحظات بشأنه . فقالت إنه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نقاش فيه ما وسلم لى صورة منه وأخذ يتلو على مادة مادة . وكان يدلى لى أثناء تلاؤه بالإيضاحات التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لى الأسباب التي دعت لوضع تلك النصوص . وكنت من جاني أظهر أثناء تلاؤه ، بالقول أو الإشارة ، وأنى في أن الأحكام الأساسية التي بنى عليها المشروع البريطانى لم تصادف منى ارتياحا وأنها تستدعى على كل حال

مناقشة جدية وأنها تبسّط غير متفقة مع مبدأ استقلالها ، وذكّرت أنه لوثيق عرى الصداقة بين إنجلترا ومصر وإلتاحتها على قواعد ثابتة ، كما هي رغبنا جميعا ، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التي لا غنى عنها وألا يتمدها إلى غيرها .

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته في إقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وعادلة . لذلك ذكرته بأنه تفضل في أوّل حديث معه بالتصرّح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقا في التدخل في شؤون مصر الداخلية وأن في إذن أن استخلص من ذلك أنه يجب أن يُعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطاني لا يمكن أن يكون لها ، بالرغم من صراحته ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وأنه يجب أن تقول طبقا لمقاصد الحسنة التي سبق لسماحتك إيلّاؤها . ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة ملاحظاتي على النصوص الأساسية لمشروعه وإرسالها إليه . فقال السير أوستن تشمبرلين إنه منفيط بذلك جد الاغتياب وسألني : متى أنجز هذا العمل ؟ فأجيبته بأنني أقدره بضعة أيام بعد نهاية زيارتنا الرسمية لمدينة روما ، أي في مدى أسبوعين ، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتي فسأقدمها إليه . إلّاذا تراسى له ، بعد الوقوف عليها ، أن في استئناف المحادثات ما يدعو إلى شيء من الأمل في النجاح ، فما كوّن على استعداد للرجوع إلى لوندرة ، ثم أضفت إلى ما تقدم أني أنوي العودة إلى القطار المصري في خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بعد إقامة مدة أسبوعين طلبا للراحة في بعض الجهات الجبلية . ثم أوجع ببندائك إلى أوروبا في منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك في زيارته لمدينتي باريس وبروكسل ، فوافق السير أوستن تشمبرلين على هذا واستأذنته في الانصراف .

غير أنّي ، قبل مغادرتي لإياه ، لفت نظره إلى الطلب الذي قمت به الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة ما يتعلق منها بالإيراق الأجنبي الخ والذي ظلّ بلاد طول هذه المدة وأوصحت لسماحتك ما نعيم من تأخير الرد من القائق . وقد كان لنا أن نستعصر الاتفاق لاسيما أن لدينا من الأسباب ما يجعلنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوروبي نفسه في مصر ارتياحا تاما ، ثم زدت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن إجابتنا إلى ما نطلبه في هذه المسألة يتناقض شاقصا كليّا مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة وأن يمثل أغلب الدول الذين استعملنا تياتهم في هذا الشأن أكرادنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . وإذا كنا ننظر وصول الرد البريطاني لكن نرسل إلى الدول منشورا يصفه مؤتمرد دولي للناقشة في التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يضلّ بسبب إعطاء ذلك الرد من الدقة ، ثم ذكرته بأن هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها في عهد وزارة عدلي باشا وألححت في طلب تسجيل الحكومة البريطانية بإرسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن في مسألة المعاهدة ، فوعدني السير أوستن تشمبرلين بأن الرد سيصل إلينا قريبا وبلغ من لطفه أن استدعى في الحال أحد كتبه أسد أسراره وكلفه أن يدعو في الحال السير جون بريستال لمقابلتي للاقتراح معي على ما يلزم إجرائه في هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد ارتياحي وشكري ثم اتفقت على أن تكون مقابلتي مع السير جون بريستال للبحث في ذلك الموضوع في باريس بعد عودتي من إيطاليا .

وغادرت إنجلترا قاصدا إلى باريس في ٣١ يولييه وفي اليوم التالي ، أي في أوّل أغسطس ، راقت جلالته مولانا الملك في زيارته الرسمية لروما .

(٤)

وبمجرد وصولي كنت يساهب إلى المنفور له سعد زغلول باشا لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بيني وبين السير أوستن تشمبرلين والظروف التي تقلبت فيها والأمر الذي تركته في نفسي من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق ، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس ، وقد أرسلت إليه على هذا الكتاب صورة من مشروع وسأله عما إذا كان يرغب في أن أبعث إليه بالمشروع الذي وضعته وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضف ملاحظاتي عليها وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضف تلك الملاحظات وأبعث بها إليه مع هذا المشروع أولا ، وأخبرته في الوقت نفسه بما اعتزمته من العودة إلى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون بريستال في تعديلات القانون المختلط . فأرسل لي لتفراغا يخبرني فيه بمرجه وبأنه وإن كانت صحته قد تحسنت تحسنا قصصا لا يستطيع أن يذل في رأي في موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعة ، خصوصا وأنه لا يعلم مافي للمشروع البريطاني . وكانت

أرجو أن تأتيني بشري إيلاه من المرض تماماً ، ولأسما بعد تلفرائه الذى ورد لى بعد ذلك يشترى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل فى دور الشفاة ولكن أراد القضاء أن ألقى من مصر بدلا من خير شفاة نبأ وفاته . وكنت يومئذ فى سان موريتز فكان لهذه القاجسة فى نفسى أشد أثر إذ كنت أرى فى وفاته خسارة كبرى للبلاد ولأسما فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يقوم لما يأجل الخدم فى حل مشاكلها الكثيرة الداخلة منها والناجارية بما عرف فيه من طوا الكلفة والتفرد العظيم والذكاء النادر . وكنت أسأل نفسى طبعيا إزاء تلك الكثرة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك الحادثات التى أجعلها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى وهل سألقى عند من يظفونه مالتيته منه من التشجيع والتأييد .

ولقد سافرت إلى باريس ، وأنا فى هذه الحالة النفسية ، فالتقيت فيها بالمستر سبلي فى دارسفارة بريطانيا العظمى فسلمت إليه مذكرة شاملة للملاحظات العامة على الرد البريطانى ، فوجه نظرى إلى أنى أثرت فيها من المسائل ما يفضى أن يحول دون الوصول بمحادثاتى إلى نتيجة مرضية فكان جوابى له أنه إذا أضمن النظر فى مذكرتى فسيبتين أنى لم أغفل الضيائن التى لاغنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بإيام فرغت فيها من المسائل التى التقيت من أجلها مع السير جون برسفال ، عدت إلى القطر المصرى ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان يخطر رجوعى إلى لوندرة . وفى منتصف أكتوبر عدت إلى باريس ووافقت جلالة الملك فى زيارته الرسمية فى باريس وبروكسل . وبينى فى فى هذا المقام أن أشير إلى أنى اغتنت فرصة مقامى بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلجيكا فى موضوع تعديل الامتيازات . ولقد سرنى مالتيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فى تقترحه الحكومة المصرية فى هذا الشأن فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتى صاحبى الجلالة ملك بلجيكا وملكها أذن لى جلالة مولانا الملك بالسير إلى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن .

(•)

وصلت إلى لوندرة فى ٣٠ أكتوبر . ولست أخفى أنه كان يخالجنى الشك فى نتيجة محادثاتى مع وزارة الخارجية غير أنى ذكرت أن بريطانيا العظمى مصلحة تسدل مصلحتنا فى تسوية المسائل الملقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . فأبقت إذن السير أوستن تشمبرلن فلم يخف على يادى ذى بدء ما كان لذكرتى من أثر لا يوقى الأمل فى نجاح محادثاتنا وقد كره أنه يخال له أنى بلغت فى مذكرتى حدا لم أترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . فأصرت له عن شديد أسفى لذلك ، على أنى لم أزد على أنى بسطت له بحرية تامة وجهة نظرى فى المشروع الذى سلم لى إذ كنت أعتقد أن خير ما يتخذ به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أختنت فى تأييد الملاحظات التى أبديتها على المشروع البريطانى . وبسطت الكلام بمبارات عامة فى ذلك المشروع وفى عدم الأمل فى قبوله . كذلك عينت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بنى عليها إذ كانت المقصود إقامة استقلال مصر على قواعد وعطية وحل المسائل الملقة منها للتدخل فى شؤوننا الداخلة وتغاديا من خطر وقوع البلدين فى مشاكل جديدة وأن المشروع البريطانى ، فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لتشككة القوات البريطانية العسكرية ، يمارض مع هذه الأعراض الأساسية لى هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ، إذ يضم مصر تحت نوع من الوصاية يزيد فى أسباب التدخل فى شؤوننا الداخلة والناجارية . أفلا يكون الأفضل إذن أن تترك الأمور كما هى فذلك خير من عمل زيد من أسباب سوء التفاهم ، وأن بعض وجوه التدخل فى الشؤون المصرية مما تنهيه مصر تتدخلنا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع البريطانى مشروعا . ولن يخفف من هذا اليب أن يكون للمشروع البريطانى قد قبل ما اقترحه فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها . إذ الواقع أن جمعية الأمم سوف لا تعتمد فى حكمها فى الخلاف إلا على المبادئ الثابتة فى وثيقة الاتفاق ، فإذا قبل المشروع البريطانى فإنما تكون قاعدة الحكم بمبادئ ذلك المشروع نفسه .

فأبجيت السير أوستن تشمبرلن بأى كنت فاسيا جدا فى حكى على المشروع البريطانى وأنه لا يرى أن لهذا المشروع قد جاوز المقبول فى أمر الضيائن اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وأنه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر لا مراه فى أن رأى البريطانى فى هذه المسألة جمع على أن بقاء تلك القوات من

المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية وأن كل سعى للاتفاق لا يخلط فيه تلك الحقيقة مآله حتى إلى الفشل والإخفاق. ثم ذكرني بما قاله لي في هذا الشأن قبل الآن من الموقف الذي وقفه أسلافه إزاء هذه المسألة، وبخاصة موقف المستر ريس ماكدونالد في سنة ١٩٢٤، وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التي تسكن فيها تلك القوات وتحديد الأجل الذي يتخلل بعد انقضائها إلى تلك النقطة أمران تتركهما الحكومة البريطانية أن يكون البت فيها موكولا لمحض رأيها. وأما رأيها في يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التي تكون في منطقة القتال فلا يمكن البحث فيها في الوقت الحاضر وقال إن الأوفق في هذه المسألة وفي مسألة الضيائن التي تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار رجاء تظهر نتائج المحاكمة وما تجرى عليه الأمور في مصر في هذا العهد الجديد وهذا مالا يمكن التنبؤ به الآن. وعلى أي حال فليعرض الحكومة البريطانية ضمها لنظر الفريق في أيديها من ضمانات.

وهنا رأيت من الواجب علي أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلين إلى أي لم أكن جهدا في أن أحسب لهذه الآراء حسابا، على أنه لن يفوته أن المفاوضات لإبرام معاهدة ليس في الواقع إلا ضربا من ضروب المصالحة، وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر. ويوقع لي بناء على ما تعلم أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلا بد أن يقتصر على الضيائن الأساسية، فإنه مادام مفهوم الضيائن التي تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل، بدلي من الثقة الكاملة التي يراد بالمعاهدة أن تنهتيا بين البلدين، فإن خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق عملة القبول هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئا على الضيائن الأساسية فتكون بذلك قد قدست عربونا من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوى وتتشد حتى تبلغ درجة من السكال تصبح الضيائن معها لازوما لها.

وقد سرني أن أرى السير أوستن تشمبرلين يشاطرنى بوجه عام شعوري في هذا الشأن. ومن ثم مضيتا نناقش في مواد المشروع.

وكانت هذه المناقشات التي دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلين وطورا مع المستر ملي والمستر مري أو غيرهما من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية، عسيرة، وكنا لا نخطو خطوة إلى الأمام إلا بكثير من المشقة والعناء نظرا لبد مسافة الخلف بين وجهتي نظر الفريقين كما يتبين من مطالعة الوثائق. على أن كنت قد جعلت جهدي محصورا في الأهم وهو وضع المبادئ، طارحا جانباً بعض المسائل التفصيلية، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التي يتم تفرعها أو شكلها يجوز تحديدها بعد ذلك في سياق المفاوضات الرسمية. ولقد اتسع نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الاتيازات ذلك الاتساع الذي كنت محفظاً به لهذا البور من أدوار المعادلات، وحصلت بذلك على حلول في تعامل في المفاوضات السابقة بنيت من الأمل في نجاحها، وإن لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تتخلل بعده القوات العسكرية إلى منطقة القتال وكنت لا أرى بأي حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأي بريطانيا العظمى وإرادتها فقد جعل الفصل في هذه المسألة بجمعية الأمم على أن يكون لمصر في آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها إن لم تجب إلى مطالبها. وقد حصلت أيضاً على أن يتضمن المشروع نصاً خاصاً يشير إلى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في مسكناها بمنطقة القتال. ثم إن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضاً الإشارة إلى مثل ذلك الإمكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكماً لحالة التي تقضي فيها مصبة الأمم لتغير مصلحة مصر بما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القتال إلى غير أجل معين.

كذلك أمكن الحصول فيما يتعلق بإصلاح نظام الاتيازات على مزيدا محسوسا بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠، فقد حددت القواعد الأساسية لاتيازات الأجانب في القضاء والتشريع وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا وكانت هي التي ستقرر المفاوضات في هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادئ والنزعات التي تجلت في مشروعات السير سسل هيرست^(١١).

أما السودان فقد قلت في أمره إن المسألة المهمة المستعجلة، مسألة مياه النيل تحمل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السيل.

(١١) راجع، في شأن التعديلات التي أدخلت على تلك المشروعات على إثر معادلات مع السير سسل هيرست، مذكرة وزارة الخارجية (البريتانان رداً ١٠ من مجموعة الوثائق).

وأود أن أشير آخر الأمر إلى المزاي التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر التمثيل السياسي لمصر في الخارج وفي أمر عقد الماهدات مما يبين جليا من مقارنة النصوص .

ويبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم مما بطل من الجانبين من صادق الجهد في التوفيق ، كان يبدو في بعض الأحيان أن الماهدات سوف لا تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر في اليوم الأخير من زيارتي الثانية للندوة فقد تمارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فانقطعت الماهدات على غير نتيجة . غير أنني لم أشأ أن أغادر لندوة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلين واستنصت رغبته العساذقة في تمكين حسن العلاقات ، لاستئناف الماهدات ، وذلك بخطاب (١) كنت أعدده لیسلم إليه بواسطة سكرتيه . فلما فضل فشرفني بحضوره شخصيا إلى المحطة مودعا ناولته إياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سيلي بالحقاق بي في باريس لاستئناف الماهدات في المسائل التي لم تكن قد وصلنا بشأنها إلى اتفاق .

(٦)

ولم يقدّر بعض نصوص المشروع النهائي إلا بعد عودتي إلى القاهرة . وقد أرسل إلى السير أوستن تشمبرلين بواسطة نخامة المندوب السامي المشروع النهائي بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند وطلب إلى بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائي .

ولقد رأيت من الضروري ، لكي أستطيع أن أشرح لزملائي نصوص الماهدة ومدى أحكامها وأن أجيب على ما يمكن أن يوجه إلى من الأسئلة أن أطلب إيضاحا عن بعض نصوص تيفت فيها غموضا قد يؤدي فيها بعد إلى خلاف في تأويلها . لذلك قمت إلى اللورد لوبد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية (٢) وقد قضت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت في أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاختصار بها ومرامياتها في النصوص التي وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث احتياطي بعد ذلك أن ألفت المستر أوستن تشمبرلين يرى أن خطي هذه لما ما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشتي مع نخامة المندوب السامي بيانا وتأيدا لما فحبت إليه في تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل بيننا من الآراء في وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل يفرح لنائي قاطع ، وهي مسائل الجيش والبوليس وصورة المرافعة على مياه النيل ، وكانت هذه المسألة الأخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية ونخامة المندوب السامي .

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض قبل توقيع الماهدة أو بعده في إنشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فإن السير أوستن تشمبرلين بعد أن سلم بأن النص الوارد في ملحق (ج) لم يربط ، في شأن مركز موظفي البوليس البريطانيين ، حكما ملالة التي تكون فيها المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الاميازات قد أخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الأمم ، عند الحاجة ، في أسرها ، فلم يسنى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكنيت لسانه شيئا إلى أن نص المادة ١٤ الذي يستند إليه قائم أصلا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير الماهدة لا صعوبات موجودة فلا قصد للماهدة تسويتها وحلها ، وقد أرسلت إلى السير أوستن تشمبرلين مذكرتين من مسألي الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائي ولا على رئيس الأغلبية نص المشروع أثر نتيجة تبادل الرأي بيننا منذ عودتي إلى القاهرة إذ كنت أرى أننا لن نصل بعد إلى شيء نهائي ، على أنه في هذه الأثناء أبلغ السير أوستن تشمبرلين في طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها . ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائي من جانب آخر أبدوا في رغبته في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت في شأنه مهما تكن النتيجة التي وصل إليها حتى تلك الوقت ، لم يسنى إلا إجابة تلك الرغبة العامة ، فقممت إلى كل منهم ملقا كاملا بالوثائق المتعلقة بماهداتي مع وزارة الخارجية البريطانية .

(١) الوثيقة رقم ٤

(٢) الوثيقة رقم ٩

وقد ذكرت مصطلحي النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق إليه بما كنت قد اتفقت عليه من بادئ الأمر مع السير أوستن تسميران ، وسبق لي إختياره به ، من أنه إننا ما رأيت أوراى هو من يمدى ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد ، فترا بأفك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعا رسميا علنيا . فأبدى سعادة النحاس باشا مراقبته على ذلك . ثم جاءنى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلى على رأيه في المشروع من أنه لا يتفق في أساسه ونصوبه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يحيل الاحتلال البريطانى شرعا ، وأنه لذلك لا يرى فائقة للدخول في مناقشة يصبح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصحح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يحمله حالها للقبول . أما زملائى وقد كان رأيهم رأى رئيس الأقلية فقد طلبوا إلى تبليغ رأيهم هذا إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

(٧)

ولا شك في أنه يباح لي أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكى على المشروع الذى أفضت إليه محادثات ومناقشات مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاءه الرد الذى كنت أنتظر وصوله في مسألة البرليس مطابقا لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبديا على المشروع لكان هذا المشروع في مصلحة مصر وذلك بصرف النظر عما كان يرعى من موافقة الحكومة البريطانية ، بل إن ذلك القبول ، على إدخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء في الشؤون الخارجية ما دامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة أو في الشؤون الداخلية إذ هي غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب إدخال أساليب التدريب والنظام المتبعة في الجيش الإنجليزي واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه في الجيش المصرى وبسوى تخفيض البريطانيين على غيرهم من الأجانب في الوظائف الفنية التي ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين إخصائيين أجانب ، ما دامت الكماليات المسترطة متوافرة فيهم وهذان التمهيدان يمكن اعتبارهما من النتائج التي تترجم من المحافظة .

أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضم لها حلا ابتدائيا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهّد لحل الوجه السياسي تلك المسألة وأن يسهله .

وأخيرا فإن المعاهدة مع بطلانها من مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية في مصر حلا لم يتيسر في المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشئ من الأمل في نجاحه .

وإن مبدأ تماخل عصبة الأمم في جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة في مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة إلى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه ، وهو ما رضيت به في مشروع المعاهدة ، يمتد إلى يتماخى بمقتضى علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أؤثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تلعب سدى ، وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التي رفض بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تمحل الأمان القومية في سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والإيضاحات الكافية بتهديد ما قد يساور القوم من التلق وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الأسس وينفتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية ما

عبد الخالق ثروت

الوثائق

[الوثيقة رقم ١]

المشروع المصرى

إن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ،
وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحمل وتعمد
المسائل المتعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وبما أن هذا التصديق لامتدوحة عنه لاسميا أن كل تحمل فى إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى
العمل به ،

قد اتفقتا على ما يأتى :

مادة ١ - يقصد بين البلدين محالة تؤكد إلى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .
مادة ٢ - إذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن
مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لإنجائها بصفة محارب .
ولأجل تحقيق هذه المعاهدة بين الجيشين تنهت الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه
حسب الأساليب النبعة فى الجيش الإنجليزى . وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب
فتختارهم من الرمايا البريطانيين .

مادة ٣ - تنهت بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر
للحصول على استبدال نظام أكثر ملائمة لروح العصر ولحاله الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى .

وتعترف الحكومة المصرية - فى سبيل الاعتراف لما يحق التشريع ضد الأجانب - لبريطانيا العظمى بحق
التدخل بواسطة عملها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب بمصادرة الدول ذوات
الامتيازات . وتنهت بريطانيا العظمى من جانبها بالاستئتمار هذا الحق إلا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون
فى مسائل الضرائب تفرقا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادئ
التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضح أخاقتا خاصة بالتعديلات المقترحة إدخالها على النظام القضائى الحالى توصلنا إلى إلغاء المحاكم الفصلية
وتحويل المحاكم المصرية كالم السلطة فى محاكمة رمايا الدول ذوات الامتيازات .

مادة ٤ - تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا
الغرض .

مادة ٥ - إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يقرب من هذه الحرب
أى أساس يحق مصر ومعالجها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها
بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٦ - تسبلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية ، ترخص الحكومة
المصرية للحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبنى قوة عسكرية فى الأراضي المصرية . ولا يكون لوجود
هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا يمثل أى وجه من الوجوه بحق السيادة المصرية .

وتستمر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ...

مادة ٧ - تنهت مصر ألا تمتد فى البلاد الأجنبية موقفا يتناق مع المحالة أو موقفا يميز أن يفضى إلى
إثارة صعوبات لبريطانيا العظمى كما تنهت ألا تمتد فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبناها
بريطانيا فيها ، وألا تمتد مع الامم الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٨ - تمين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تتخوله في الوقت اللازم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ٩ - نظرا لتنظيم القضاء المستقبلي تمين الحكومة المصرية أيضا في وزارة الخفائية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفا يحاط علما بكل مايس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ١٠ - بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تنشأها المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون لمثل بريطانيا العظمى لقب مفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

مادة ١١ - مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن ينفذا كفاعدة تصديق نصيب مصرف مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق الناتج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على جرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر .

مادة ١٢ - إنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها من طبيعة العلاقات بين البلدين لا يمتثل وفعو أي سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الأحكام يمرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالإذعان لقرارها .

المشروع البريطاني

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيها وراء البحار وأمبراطور الهند،
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يتحقق تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تمييزاً دقيقاً وذلك بأن تحمل وتحمّد المسائل
الملققة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبل دون إمكان أي تدخل في إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به ؛
ونظراً إلى أن غير وسيلة البلوغ هذه للغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين
للمتفاعدين — تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة
على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى ؛

تقررا عقد معاهدة لهذا الغرض ونحياً للمفاوضين عنهما وهم :

.....
.....
.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفاوض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — يصدق بين الطرفين المتفاعدين معاهدة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن
العلاقات بينهما .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاورة
تامة صريحة بين الطرفين المتفاعدين . وعلى الأخص إذا حدثت ظروف يمتدح منها الإخلال بحسن العلاقات بين حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق
على غير الطرق الودية لحل الإشكال .

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أي كان نوعه في حالة حرب
للدفاع عن أراضيها أو من مصلحة من مصالحها ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة
محاربة وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا تهددت حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد في حالة حرب ، ولولم يكن يقترب
على هذه الحرب أي مساس بمقوق مصر أو مصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب
الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيل والمساعدة التي تقتضيهما حالة حليتين
مشتبكتين معاً في حرب بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهيلات التعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتفاعدين وتسهيلاً وتحقيقاً لقيام حضرة
صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الإمبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يقي في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض وببذل له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها
من التسهيلات ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا تحتل بأي وجه من الوجوه بمقوق السيادة
المصرية .

وبعد انتهاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان في مسألة الجهات التي تستغرقها تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة في ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً طبقاً لأحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر ونهضة الحضارة في مصر .

مادة ٨ — بالنظر إلى التعهدات التي أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء وإلى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق جلالة فيها يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر تتعهد الحكومة المصرية بأن توافي حضرة صاحب الجلالة البريطانية في كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر . وتتفق الحكومة المصرية في إدارة البلاد عنصر أجنبي كافياً لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم وبعض الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتناقض مع المحافظة أو موقفاً يمسو أن يفضي إلى إثارة صحويات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد ألا يسلك في البلاد الأجنبية سلك المعارضة السياسية التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يقدم مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب في الإدارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها لتقيام بسد حاجتها وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المونة اللازمة في هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبي لا يمتنع بالجنسية البريطانية في وظيفة مدير أو في أية درجة أهل يجب أن يتفق عليه مقدماً بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تنشأ المحافظة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون ممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتياده بالطرق العادية المتبعة لاعتياد الممثلين السياسيين . ويحظى حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصب المستشار المالي والمستشار القضاة باختصاصاتها الحالية باقياً كماها الآن ؛ ويكون تعيينهما ، كما كان في الماضي ، بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل التي ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضيان لصيانة مصالحهما ولإسما مصالح مصر في مجاري النيل العليا هو استقرار سياتهما المشتركة في السودان .

وكلامهما متفقان على أن يتخذوا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثل مصلحة الري في مصر والسودان . ويمنع من كل مصلحة الري المصرية التسييلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المنطقة بأعمال قاطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور . وتمنع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل

مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام، لمصالحها الخاصة وعلى فقرتها ووجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفاظ المنصوص عليها في ذلك التقرير . وتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلي ودفع كل مبلغ تقضى ندعو الحاجة إليهما اعتراف الطرفين بموجب المصالح الدالية من كل تلف أو تمسك يخيم عن الأعمال المشار إليها.

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام في روع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يفرض الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لا تنتقل أحكام هذه المعاهدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التي تتم أو يجوز أن تتم لكل من الطرفين المتعاقدين من ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن معنى هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة . ويكون للبلدين ما للمعاهدة نفسها من التفاف ، وتكون مدتها مدته .

مادة ١٦ — إنه وإن يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

الملحق

- ١ - في أثناء المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى في زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلا . ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل في هذه المدة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يويه سنة ١٩٢٧ على التوالى .
- ٢ - تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدرين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكري بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن من وقت إلى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها في بلد أجنبي على بريطانيا العظمى .
- ٣ - تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية باثني الأساس ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتمينات ما لا يصنع في مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .
- ٤ - تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات وتمتصالحكومة المصرية في المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة في أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن .
- ٥ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس على ألا يسرى هذا الحظر على القوارب المشار إليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .
- ٦ - يحتفظ بالإدارة الأدورية في وزارة الداخلية وبتعهد الحكومة المصرية بالألا تمثل في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن في الإدارة المذكورة وفي البوليس بمصر والإسكندرية وبورسعيد إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ملاحظات عامة على المشروع البريطاني

مقدمة عن مصر

كان الفرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد إلى مصر التي أعلن استقلالها حق التصرف في غير قيد في إدارة شؤونها إلا ما يرتبط منها بالقط المحتفظ بها . ولقد كفل حضرة أئى مارس سنة ١٩٢٢ إيضاح هذه النقط ولكن ذلك الإيضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التي تعاقبت من بعد وزارتي ١٩٢٢ ، والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها في حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف في الرأي في بعض المسائل التي رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تشارفها أو أن ترم بشأنها الخطوة الواجبة الاتباع . ولما كانت رافعا في وضع حد لتلك الاختلافات التي يترتب عليها تكثير العلاقات الحسنة بين البلدين فقد فكرت في إمكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل المحققة إرضاءا وتحديدا واثين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتي بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت في يونيه الماضى .

على أن المشروع البريطانى لا يتضمن دائما الإيضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح عند العمل بها متنازعا مثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك المشروع إرضاءا أو تحديدا فإنه يرى إلى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى في شؤون كثيرة ما تمتع به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . فلياص مصر إذن أن تسمى بأنها — إذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود آخر ، إذ أن المشروع لا يجعل حظها غيرا عما كان لو بقيت الحالة مبهمه على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل في شؤون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع .

على أن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون إلى جانب ما للطرفين المتعاقدين من الحقوق والواجبات المهددة ، حرية واسعة النطاق بين من خلالها وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالها وتصرفاتها في كل الأمور لقيت بوجوب الاستشارة والأحقاق مقعما عليها لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفين لا تنمو ولا تزدهر إلا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، وإلا إذا توفرت لطيفتين حرية الرأي والإرادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصريحة بين اثنين إذا كان أحدهما للاثروصيا أو رقيقا عبدا .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء في مقصدته التمهيدية من مقاصد ، ولا نزاع في أن هذه الأحكام ترك في النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تنسج بما تكفذه من التدابير وأساليب الحيلة والمراقبة عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفين الحريين بالثقة وبالفهم الصحيح للصحة . وإذا اتج لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحجز بالفعل كل ما ترى إليمن النتائج الحسية المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بنير الوصاية التي جاء المشروع بها لابد أن يقوى على توالى الأيام ، وأما مصر فإن تقل هذه الوصاية لابد مبطلها ولن تستمر في صميم نفسها بأى فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة إرادة الدولة الوصية لاصادرة عن وصى نفسها .

ور ما قبل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبير والحذر وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيلة ينزل عنها شيئا فشيئا إلى أن تنقطع تماما ، تاركة مكانها ثقة بتما إنجلترا وجرتها لخدمت آثارها ، ولست أذكر هذه الحقيقة بل لقد اتفقتنا نراسا إلى في وضع المشروع الذي تشرفت بتقدمه ، غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الفرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنفى ولا تفعل لها عين .

ولا بد في إنشاء الصداقة وجعلها قوية لا تترزع بما ترتكز عليه من تناخل وتشاك في المصالح وبمحوطها من ثقة واحترام متبادلين ، من الاجترأ بالضمانات الضرورية . وإلى لذلك جد الإدراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ العروض ولكن لا لى تبنى عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يثيب عن النظر ، وإنه لىكنى بمد تقديره أن

توفر الوسائل لانتفاء تحقق ذلك الفرض السيء أو لمعالجته إذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقول أنه ليس في المشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى ميزة محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر . نعم إن المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتمالات ولكن ليس في تلك الاحتمالات ضمانات أكبر للمصالح البريطانية ، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ما نطمح إليه مصر وتعرض عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين وهي لم يفتأ في هذا السبيل أن تقترح جمع الضمانات الكفيلة بإنهاء كل خطر ، بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكننا ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمة شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر — بعد أن حصلت على مخالفة تكفل لها مع تحقيق أمانها المشروعة بملاوة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأفعال ضروب الخيانة والجبن .

وبعد هذه الملاحظات العامة أنتقل إلى البحث التفصيلي في المشروعين :

التعهد — الفقرة الرابعة — "ورغبة في قطع السبيل دون إمكان أى تدخل في إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به " .

يبدو أولاً أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنفي إمكان التدخل في إدارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة "الإدارة" مجردة استعملت عبارة "لإدارة الداخلية" ويبدو ثانياً أن تلك الفقرة لا تنفي التدخل في الإدارة حتى الداخلية منها ، إذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستوري في القطر المصري .

أما عن النقط الأولى فلا مشاحة في أن التعهدات التي تأخذها مصر على مائتها والتي ورد ذكرها في المادة السابعة من مشروع (ويقالها المادة الماشرة من المشروع البريطاني) فيها كل الكفالة لتسطين بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر في سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذي تتمعه الإشارة في هذه الفقرة يمثل الوصاية في الحقيقة ، فليس على إذن سوى أن أحيل إلى ما سبق في ذكره في هذا الصدد .

أما عن النقط الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التي تعيد سيادة مصر قد جاء في المادة ١٥٤ من الدستور المصري أن "تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الأجنبية" فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع "بريطاني فإن هذا الاتفاق بطبيعته أنه اتفاق دولي سيقيده مفعول الدستور المصري . ولهذا فإن عبارة "تدخل في إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به" لا تتطوى على أى تحديد للتدخل في شؤون الإدارة الداخلية إذا كان الدستور المصري لم يبين مدى لأثره وقوة قاذمه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التي اقترحتها فنرى على العكس من ذلك إلى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستفي بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التي يراد من فقرته المشروع البريطاني على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . وإذاً فنكون العبارة التي اقترحتها ، بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ ، مدلوله ، أنه في العلاقات التي بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لتبرير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة — "ونظرا إلى أن غير وسيلة بلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلي في الأيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها " .

هذه العبارة تسوي بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويهضم منها زائداً أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون إلا مع الحماية ، فإن مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان في الحرية ، إذ أنه إذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك إلا من طريق العرض ويوصف بأنها حليفة . ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين إلا نتيجة للحالفة وبناء عليها ، وليس كذلك أصلا وبالقوات ، ويجب إذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وإنجلترا في هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة إذا رغب في استبقائها .

"والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى " .

لا يتبين جليا على أى جملة تحطف هذه العبارة . فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحافضة ، والمحافضة على علاقات الصداقة الخ فلا يكون هذا إلا من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببا من الأسباب التى ينبئ عليها المعاهدة . إذ لا يبرح الأمر فيه أنه إرشاد أو نصيحة لا سبب يسوغ أو يفرض أحكام المعاهدة . أما إذا كان المقصود خلافا لما ذكر - هو أن المحافضة تسهل التعاون الفعلي ، والمحافضة على علاقات الصداقة ، جاز التساؤل عما يمكن أن يكون نعمة من الصلة أو الارتباط بين عقد المحافضة والمحافضة على علاقات الصداقة الخ ، وفى الحق أنه لا شك فى أن هذه المحافضة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تتبرقد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة ، وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصدقتها . ومن جهة أخرى فإنه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استعدادا على تلك المصالح ، وأكثر استمدادا للنظر إليها بين الاحترام والعطف . ولكن هذا وذلك نتيجتان مختلفتان ترجع إحداها إلى أحد طرفي العقد والأخرى إلى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك لا أرى وجهها لأن يكون عقد المحافضة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونها طرفا واحدا وبين الدول الأجنبية طرفا آخر ، بل إنه ليعنى أن تقول تلك العبارة على غير وجهها . فقد يرى فيها معنى وأثر من معاني الحماية وآثارها ، والحماية كما هو معروف تقتضى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول الحمية أو فناءها فى الدولة الحامية . وعلى أى حال فإن فكرة المحافضة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الإخلال بأى شيء فيها أن تحذف هذه الإشارة .

المادة الثانية - الواقع أن هذه المادة تكرر لفنى المقصود بالمادة العاشرة التى تقابل المادة السابعة من مشروعي فإن جوهر الفرض الذى ترى إليه هذه المادة الثانية هو الاستيناف من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تتطرق ضررا بالمصالح البريطانية وهذا هو المراد أيضا من المادة العاشرة .

على أن هذين النصين يتنافيان ولا يجوز الجمع بينهما ، فإن التمسك بالنصوص عليه فى المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة حرة فى تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدما عليه . إذ الفيد الوحيد لحررتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة ، ثم إن الجزاء على مخالفة التمسك ينحصر فى فسخ المحافضة . أما المادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنهى بذاتها الحرية وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتم على أنه إذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، وإنما يحد المقصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه . أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى عن ذلك .

ولقد أفضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملاحظاتي العامة بما فيه الكفاية . فلت بحاجة إذن إلى إعادة ذكر الأسباب التى تترافق مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسيير عليها كالقاعدة التى أتت بها المادة العاشرة ، إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تضمن المصالح البريطانية ضمانا واثقا ، أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية ، وهى عينها الأسباب التى لا ترضى مصر من أجلها أن تجيز نظاما يقتر الوصاية عليها .

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة الثانية لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التى ترتبط بها مصلحة مشتركة بين البلدين ، وبأن مدى تطبيقها لذلك ضيق محدود ، وبأن مرامهم من التكاليف يقتضيه الاشتراك فى المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هى تلك الشؤون على وجه التدقيق ، وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذى يقضى بوجودها ، وعند أى حد يفت مداهها ، وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها ؟

إذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الناية من الإبهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تنمو جميع مناحى السياسة الخارجية ، ويخرج عن ذلك أن حركة الحكومة فى هذا الميدان تصبح مشلولة ، بل تصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية . والحق أن هذه الأعمال بضرورها مختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة إذا كانت تحمل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها .

وإنه لمن المفهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية ، أى في الحالة التي يجوز أن يقال فيها إن ثمة خطر الحرب ، أن الحليفين يتبادلان المشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى ، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى التحالف ولها ، ولكن هذه المسألة حالة معينة ، لا مثل يجوز التماس عليه ، كما هي مصورة في هذه المسألة . وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف ويضفي معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استهلال المسألة الثانية بعبارة "إننا طرأ" .

وهل ثم حاجة إلى أن تزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليفين في بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة ، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك إخلال بروح التحالف ، ولم يكن معنى التحالف ليعتني توافق المصالح في جميع الشؤون ، والمهم في هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفين عن أى عمل أو تصرف يتنافى الناية المقصودة من التحالف أو يسلطها .

المسألة الرابعة — هذه المسألة تختلف عن المسألة الخامسة من مشروعي في خطتين : فمن جهة تضييف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب ، ومن جهة أخرى تشير إلى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هي التي تقتضيها حالة حليفين مشتبكين مما في حرب .

وإذا صدقتى بالذكر فإن الفكرة التي تتضمنها المسألة الخامسة من مشروعي ترجع إلى اقتراح عرضه الوفد المصري حينما كان يتفاوض مع القورد مائر ، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في التحالف (دفعاً لشبه الحماية التي تعطى ولا تأخذ) وتقدم الدليل الحسى على حسن استعداد مصر وصدق نياتها . على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم ، ولكثرة وخطورة مشاغليها السياسية ، ولما يفضي إليه بالنسبة لمصر في هذه الحالة التبادل المبرور من كل قيد ، ورؤى وجوب تحديد المعاونة بأن تكون في داخل الأراضي . نعم لم تحتد التسهيلات والمساعدات واقصر على إيراد بعض الأمثلة عليها ، غير أن هذه الأمثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد . أما الصيغة المقترحة في المسألة الرابعة من المشروع البريطاني فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة ولكن هذا التعديد لا يخلو من توسع في ذلك المعنى . ولهذا فيحسن قبل المناقشة في هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة : "تقتضيها حالة حليفين مشتبكين مما في حرب" .

المسألة الخامسة — تجعل هذه المسألة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري غرضاً جديداً هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية . وقد كان يظن بحسب أن ذلك الفرض يتحقق تماماً بتمهيدات مصر المشار إليها في الفقرة الثانية من المسألة الثانية لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبا بين الأساليب وفي بعض الأحيان مشاكلة بينهما أكثر مما يتطلب وجود الجيشين بإسقرار أحدهما إلى جانب الآخر ، وعلى كل حال إذا وسب الاحتفاظ بهذا الفرض فيجب أن تشترك الحكومتان في تحديد المدة اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان الذي تسكر فيه .

ثم ماذا إذا بالتسهيلات التي يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتكريرها ؟ ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات ، على أنه يجب أن يبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تسع لشئ آخر غير ما ذكر في الملحق .

وبعد فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم في مسألة المكان الذي تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضي عشرين من العمل بالمعاهدة مجهلاً غير مضمون ، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألا يكون ، ولا تمد هذه الفقرة الوعد بالنظر في المسألة ، ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى ، لاسيما إذا نصح مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها ، مما يجعل لوجودها غرضاً ثالثاً جديداً لم يكن حتى الآن متوقفاً .

فليس من شك إذن ، مع تمدد الأغراض التي يقصد إليها بوجود القوات البريطانية ، ومع كل ما تقدمت الإشارة إليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات ، في أن الواقع في أمر تلك القوات أنه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح ، وفي أنه أشد الوجوه إخلالاً بسيادة البلاد .

المسألة الثامنة — تتضمن هذه المسألة سبعين : أولها الدفاع عن البلاد من الاعتداء ، وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى الخاصة بحال المصالح الأجنبية . كما تتضمن تهمتين تلزم بهما مصر ، أولها أن توافي مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحياة اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم ، والثاني أن تحتفظ في الإدارة المصرية بمصرأجنبي

في بضائع مثل هذه الحماية . وليرد ذلك هنا ملاحظة أن مصر لم تطالب في المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات . ثم ما هي تلك الرسائل ، وما هو عند الموظفين الأجانب ، وفي أي نوع من الوظائف ، كل هذه تعهدات بالغة من الإجماع والإطلاق مبلغا يحصل قبولها بمثابة وضع اليد تماما على إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ماهو وجه الارتباط بين النزاع عن البلاد ضد أي اعتداء يوجه إليها وبين التعهدات المشار إليها . فهل انصرف التفكير مثلا إلى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكريا في مصر لحماية أرواح التاجين إليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه - إذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ - لم يقع قط تدخل من هذا القبيل . وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية في مصر وقتها شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول في المدة السابقة على الاحتلال الإنجليزي حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضا لخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء في حسن الإدراك أو في صحة التدبير . وأخيرا فإن الجنود البريطانية لا تتجلى عن البلاد بمقتضى عقد التحالف .

وإذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الأجانب وأموالها للخطر (ويصير خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب إذ لم يعمد التدخل في بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسيتي ، وهذه الحالة هي المعنية بنص كص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التي اقترحتها ، وفي مثلها تحقيق الفائدة من ذلك النص .

أما العهد باستبقاء عنصر أجنبي في الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيها يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ المؤيد بأغلبية قطعت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبي في وظيفته وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبي في وظيفة تتخلل من أجله . ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دفعت من ستة إلى سبعة ملايين من الجنيهات تعويضاً لوظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت لكنت مصر كمن يدور في حلقة مفرغة غريبة الشكل ولا تقصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أي خطوة .

على أن فساد المسألة أت من أساسها ، إذ ما هي الضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية ، وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطاني عليها من الشكل وفرعه عنها من النتائج ، وبين وجود تمثيل للدول الأجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أي صورة من صور الاستقلال ، ولقد أملت إنجلترا استقلال مصر فحق لنا أن نتخذ أن ذلك الإعلان يحل على الإخلاص التام بالسياسة البريطانية . ثم أي فائدة تجنيها مصر من تعريف المسائل الملقة إذا كان هذا التعريف يؤدي على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطاني في شؤون مصر وتحديد .

لكل هذا يجوز أن نتبرأ أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة إلى مثل ذلك المرمى البعيد الذي يصح وصفه للمهام ليكون استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن ، والتي ترى هي أنها كفيلا بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) . فإذا كان هذا هو ما ترى إليه بريطانيا العظمى فإني أستأذن في إلقاء النظر إلى أن الأنظمة المالية التي وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض تماما . ولقد وفقت به مؤكدا قبل الاحتلال . فلماذا إذن تفتي العلاقات الإنجليزية المصرية فوق تعقيدها بهذا التصريح الخارج عن الموضوع . وقد يكون الأولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الأجانب وفيما إذا كان ينبغي أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاب إليها ضمانات جديدة أن تكون المباشرة فيه عند إعادة النظر في نظام الامتيازات الحالي .

على أنه إذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت في الحاقلة شيئا من قبيل الضمانات التي طلبتها في الفقرة السادسة من الملحق في الواسع أن يتفاوض البلدان في وضع شرط في هذا الصدد يحمل محل الفقرة المتقدم ذكرها .

ومع هذا فإني أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوردية إلى أن السبب في وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبي الجرائم السياسية . أما الآن وقد اكتشف أسهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائي والموظفين البريطانيين في بوليس القاهرة والإسكندرية وبورسعيد . ولحق أن هذه تدابير مختلفة يكفى أيها تامين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى القلق والإزعاج في روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعا . وفضلا من هذا فقد أيد الاختيار عدم فائدة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طامحا أدى إلى الاحتكاك مع هيئات البوليس في المدن الثلاث الآفة الذكر وبخاصة في مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشرة - الفرض من هذه المادة إيجاد ضابط لتفادى أى تفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى ، ولأن متفق تماما بأن هذا الفرض يجب ، لمصلحة الصداقة والمخالفة بين البلدين ، أن يكون نصب أعيننا ، ولكن فم إزام الحكومة المصرية بالاتجاه دائما للحكومة البريطانية ولم لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين . ومن الواضح أنه إذا عينت الحكومة المصرية : بريطانيا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخص أى مصلحة سياسية ، وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يتناط بالموظف المذكور أدائها ، وليس التعين إلا تصرفا من تصرفات الإدارة الداخلية تخوم الحكومة المصرية به قيامها بالتصرفات الفاعلة فى اختصاصها . نعم بلات الحكومة المصرية فى بعض الأحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهيل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشرط الأكبر من التعينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها ، فكل عقيد لحريتها فى هذا الموضوع تقيد بلا مبرر لسلطانها المفززة من قبل المؤيدة بالعرف المتصل ، وإن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى : "تعهد الحكومة البريطانية كلما بلات الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاونتها " يكون تريبا وفوضلا فضلا عن أنه يثير شكوكا لا داعى لها إذ كانت الفكرة التى يبر عنها طبيعية ومن قبيل تحصيل الحاصل ولم يكن ثمة حاجة لتفريها لا بين حليين لحسب بل بين أى بلدين .

ويبين من جهة ثانية ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وإن كانت نادرة جدا اختيار أجنبي غير بريطانى . ففى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حيثما تفضي مصلحة العمل بتوجيه الاختيار . أما أن يساق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية فتقيد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقيد وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تطلب الاستشارة من أجلها ولكن ما هى هذه الدرجة "درجة المدير فما فوق" إن هذه التمايز إن هى إلا من اصطلاحات الكمال لا أكثر . وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديريين أى موظفين يتولون إدارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين نعيين بمرتبت وظائفهم من سلطة الإدارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعمل فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا شامت ترقية أجنبي موجود فى خدمتها إلى وظيفة المدير . ففيم إذن تقييد حريتها حينما يلقى بهذا الأجنبي من الخارج ؟

الحق يقال إن مصر صديقة إنجترا لن يبرح تولى وجهها بطلب نفس شرط صديقتها كلما أوزمتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفنى ونؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية متى توافرت فيهم الكتابات المطالبة . ولكن اليون شامع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كما تراهى لها أن هناك قائمة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى .

وإذا كان من الواجب أن يشارف معاهدة التحالف إلى نئ فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يفرج عما سبق تقريره . المادة الثانية عشرة - عني مشروع لجنة مقرر ومشروع اللورد كزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى . وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لا سيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحظوظ بها وإلى أدنى إيلامها ولها إلى صموبات جمعة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن ، وظاهر أن ما كان لديك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر ، فيجب إذن أن نعين ما إذا كان هناك منذ هذا الإعلان وثيقة ما تعيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم إلا النص الوارد فى إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، خاصا بجمعا ، ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لا تنصحب أن تستبق عبارات وصيغا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترضى فيه للاستيلاء من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائما فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة - لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارا للنقاشات بقدر الإمكان . وقد اجتازت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون

معينة تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطاني ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يحلها وجها لوجه ليحلبها على الصور الذي يرضه خطة السياسة الإنجليزية في هذا الموضوع . ومن ثم كان يتمدد على مساربته في هذا الطريق ولهذا أثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهي التي أوجعتها في المادة الثانية من مشروعي أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاعير الرى .

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا يخفى أن ما لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أضحت إليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخفى أن شك في أن بريطانيا العظمى تتابع المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح بمعاودة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، ينير ما عالجتها به وقتها قدمت إلنا نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يخفى عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه في هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يمد الثقة المتبادلة ويوثق الصلات القوية بين البلدين .

إن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالاتحادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لمودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاتحادات في ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ومحب هذه الموافقة بمحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست إلا وقتية لا تثبت أن تسوى عند ستون أقل فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تحلى مصر عن حقوقها في السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان — يخل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى وقوفها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة في السودان إلى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسأله نهائياً . وهو أيضا الحل الذى وحده بعمل البرلمان المصرى على الاستقرار في الموافقة على الاتحادات اللازمة لنفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تسدو أنت تكون أمراً طبعياً لا صعوبة فيه ولا تعقيد فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه البلد في تنفيذ معاهدة التحالف لا سيما أنه يراه بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أتمت الأساس وأن تطلع على غرار الود الصريح .

مياه النيل — أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح في أن المشروع البريطانى يوافق في الواقع على ما أبدته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعي ، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ في نظري — أن السياسة الإنجليزية ترى إلى إنهاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل . الحق أنى لا أجد تفسيراً واضحاً للاسئاضة عن الصيغة البسيطة المصرية التي استعملتها عبارة "منع من عمل مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاء الخاصة بعملية سد سنار" وعبارة "إعطاء الحرية للوصل إلى البيانات المتعلقة بها" فإن هاتين العبارتين اللتين صيغت على وجه التضيق قد تبحلان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حاسوبية للأرقام وعمليات الجمع ، في حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاء هي مراقبة العملية ذاتها ، وفي حين أن بريطانيا العظمى لا تقصد إلى تغير التقاليد التي أتبنتها ودافع عنها بقوة ، كبار المهتمين البريطانيين الذين تولوا هذا أن وزارة الأشغال كستشارين أو وكلاء وزارة ، وأثر عنهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص . تلك التقاليد العمل بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد رويحت دوماً وبخاصة في إنشاء خزان سنار . أظن من الأهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة المصرية التي أقرحتها بدلاً من الصيغة المبهمة الواردة في المشروع خصوصاً وأن هذه الصيغة على إبهامها يؤدي إلى نفس النتائج العملية التي تؤدي إليها الصيغة المصرية ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المسألة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الزى التي قد تبأشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تحدثت من بلد لا حق له على السودان ، وإنما يراد الاقرار له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كالوكانت سلطات أجنبية . أما مسألة تقفات الأعمال التكتيلية والتبويض عن الضرر الذي يجم من جراء أعمال لرى فليست للمعاهدة على ما نرى موصفاً لذكرها لأن مسؤولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تنفل قط عن واجباتها في هذا الموضوع .

بيق أن اثنين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذي يشير للمشروع إليه في عرض الكلام على تحرير لجنة النيل خصوصاً وأنه يلاحظ أن المشروع البريطاني لم يشر إلى التعديلات التي أدخلتها وزارة الأشغال المصرية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما أذكر .

الملحق

عولت العلاقات العسكرية بين البلدين في خمس من ست فقرات يتضمنها الملحق وهي تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التي تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليبه وتزويده بالمؤن والذخائر كما تتناول أيضاً منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شيء الإشارة إلى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتنازعين في معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا عبرة أبداً . وليس من شك في أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة في الحرب وليس لما يجرى مع ذلك من حاجة . بخارها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفها وإلى الغرب دولة إيطاليا التي ما برحت علاقاتها الودية بهائل خير ما يراد . أما السودان فقد ساد السكون فيه وغيبت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوح أهله إلى الثورة ولا من اعتداء جدى تقوم به البلاد الناحية له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش في الواقع كافية نسبياً ولكن الذي لا يتفق مطلقاً لاسع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد ذاتها . ولم تدع مصر لتحديد قواتها إلا في عهد سياسة الدولة الثانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك معدة بحسبانة عشر ألف جنسدى . أيجوز إذن أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى إذا أصبح الجيش المصرى كبيراً أن يعرض لخطر سلامة المواصلات الإمبراطورية أو يجوز أيضاً أن يفهم أنه إذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ في قالب لا يترك لمصر مجالاً لحرية تستطيع التحرك فيه ، فما ذلك إلا لخوف يخالل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ إذا كان الأمر كذلك لغير ألا يجرى حديث في مخالفة . فما كانت بلغتها ولا بمعناها لتشم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التي تيا لانهل أسبابه .

ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى إذ كما زيد عند تلك القوات خف عن ماطها أثر ما تمهدت به كلفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافق الثقة بين الجانبين .

وهل كل حال فإنه يجب التنبيه إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى فإن المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر في هذا الصدد . فهل جد من الأحداث يأتى ما يبرر هذا التحديد أم ينبغي أن يؤول ذلك بأن الثقة أخذت في النقص شيئاً فشيئاً ؟ وهل ضحف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضاً أن التسوية الوقتية ، التي وضمت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير إليه هذه الفقرة ، يقرها هذا المشروع ويحولها نافذة مدى عشر سنوات على الأقل ، مع أنه كان يلوح أن الأقل في هذا الشأن إعادة النظر في التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحاففة ، وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التي تشا من المحاففة .

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكراراً لشرط الفقرة السابقة انخراط بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريهما . ولقد يظهر أن التمهيد بوضع مصلين وفتين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدي نفس الغرض من التسوية التي وضمت بالمذكرات المتبادلة في شهر يونيو الماضى . والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سجل التحية لا أن يجمع بينهما .

ولست أدري إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصري في بلد أجنبي غير بريطاني العظمى مرجحه استعانة
بميين ضباط في الجيش البريطاني ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتواها بالخارج ، فإن لم تكن ثمة استعانة من هذا
الطرز فلا يظن لماتنا يكون الشيء الجائز في الجيش البريطاني محتتما في الجيش المصري . وعلى أى حال فالموضوع
قضى وإنما أدبت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط في نفس من كان غريبا عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب في الجيش وأسايلهما . وإذا كان
المطلوب ، نظرا لتعاون بين الجيشين ، أن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه على نط الأساليب المتبعة في الجيش
البريطاني فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر في الجيشين ، ولكن هذه الضرورة شيء ، والالتزام بوجود
الرجوع إلى الحكومة البريطانية في توريد هذه الأسلحة والذخائر شيء آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر . حقا إن
وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمتا كبيرا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك
الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك في ذلك) ولكن هذا أيضا تخيد جديد لا وجه له .
وبعد : فلم لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل
المقصود هنا أيضا بسط رقابة ، وما هي المخاوف التي يراد إقلاؤها بذلك ؟

وإذا صح نظري وجب أن يكون الأمر في التبينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدري إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة ، وقد يكون من
الممكن اختيار شرط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها متعلقة عسكرية لا يجوز التخليق فوقه
بالطائرات ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القتال دون الإضرار بحرية المواصلات بين القطر المصري
وأسيا ، وهل قدر أن هذا المنع يتناول بالطائرات التابعة لشركة (إمبريال إيرورز) كما يتناول كل طائرة مصرية ؟
وما هي هذه الاتفاقات القائمة التي تشير إليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المادة الثامنة ٤

الإمضاء : (عبد الحافظ ثروت)

أغسطس ١٩٢٢

[الترجمة رقم ٤]

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندره في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ إلى السير أوستن تشمبرلين

عزيزي صاحب السعادة

من أطيب الأشياء إلى نفسي أن أعرب إلى سعادتك قبل مفادرتي لندره عن عظيم شكري لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال ، وإن أنس لا أنس نعمة الود التي ما برحت تصدرون عنها في عاداتنا ولا ما أبديتوه على الدوام من صادق الرغبة في التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

ولقد كان يسعدني أن أرى مساهمكم الحميدة في تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكال بالنجاح ، كما أنه يؤمن أن يخفق كل ما بذل من الجهود في هذه السبيل ، تلك الجهود التي لم تجعل حتى اللحظة الأخيرة جمالا للشك في حسن ختام عاداتنا في هذا الشأن .

ولا أزال أرجو ، إذ أتأذى منكم داعي الحكمة وألما إلى صادق شعورك وصحيح إنصافكم ، أن تدركوا الغاية التي تصلون لها وأن تضيئوا إلى إكليل لوكارنوا إكليل الاتفاق بين إنجلترا ومصر .

الإمضاء : (هيد انطاني ثروت)

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في إصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتي :

“ يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به في مصر ويحصله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر . “
وقد يكون من المفيد أن أرين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترجمها هذا الإصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠، وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية، إجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم التفصيلية في القطر المصري، ولذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم التفصيلية الآن .
وإني مستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساساً للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء عاكها التفصيلية إلى المحاكم المختلطة .

وما لا ريب فيه أن سفس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض القبط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه القبط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود هذه المناسبة ببيانها لدولتكم .

قد يكون من المتصور على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختيارياً . ويجب أن يبق الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات التفصيلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، أما فيما يخص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فنحن على استعداد لأن نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التي يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الأجانب تنطوي فيها صالح مخطط يسوغ إدخال كافة القضايا التي من هذا القبيل في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للمحاكم المختلطة .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صنيعة بناط بها إبداء الرأي الذي يبنى عليه استمالة حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحفانية والمستشار القضائي ونحس ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأياً لآك فيما يخص بتغذية عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

ولاتبج الآن هو أنه من الضروري لحصل التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية الصومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بإجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية الصومية فلا ينبغي قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب تكاليف طائلة . وأما النوع الثاني فمن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلاً على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغي أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

ومستندى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنائيات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن يغترف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه رأى أخيق من التعريف الوارد في مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضروري أن تشمل المسائل التي يحاط المستشار القضائي بها علما كل ما يخص بأداء القضاء في الدعاوى التي يكون فيها مصلحة لأى أجنبي لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبي تابع لإحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها أن يزداد عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستلزمها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للقائى العام والموظفون الذين سيحتاج إليهم للتنظيم من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . وعلى كل حال فإن المستشار القضائي الذى تميته الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع إليه طبقا لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها ما

نوفمبر سنة ١٩٢٧

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في إصلاح نظام الامتيازات (وهذه المذكرة تختلف عن سابقتها في المواضع التي وضع على جانبها خط)

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشت فيها ما يأتي :

”يتمتع حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من عوذ لدى الدول فوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر.“

وقد يكون من المفيد أن أبين لولايتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترجمها هذا الإصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التي تدور للمناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم التنصلي في القطر المصري . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتشمل من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم التنصلي الآن .

ورأى المستمد لأن أقبل اقتراح هذه المشروعات أساساً للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها التنصلي إلى المحاكم المختلطة .

وما لا ريب فيه أن سئم الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التنصلي وسيتبدل انطباعاتنا بشأنها في هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لولايتكم .

قد يكون من المتصور على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختيارياً ويجب أن يبين الاختصاص في مثل هذه القضايا بالسلطات التنصلي مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون لرواها البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضروري أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة . ونجتها لصعوبة الفصل في أي مسألة معينة فيها إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومي أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصري هي جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنتظر فيها بناء على ذلك .

وفي حالة العفو أو التعتيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إيداء الرأي الذي يرضى عليه استعجال حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحفانية والمستشار القضائي ونحس ثالث ويكون لهذه اللجنة نقداً أن تبدى رأياً لذلك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

ولمتنع الآن هو أنه من الضروري لحمل التشريع المصري مطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية لها على المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمهه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييزاً ظاهرياً بالنسبة للأجانب. وأما النوع الثاني فمن شأنه أن يدخل في الواقع تحديلاً على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والبول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيتعدى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنائيات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية و هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن يخالف من المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى على أن لا أبعد الآن ضرورة لأن أزيد من الإشارة إليها .

أولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة وقد فهمت من دولكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضايتها كل شخص في مصر غير الذين لا يمتثلون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو المعاديات الموقعة . وإلى مستند لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوماً أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين للقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغييرات في السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائي يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بإداء القضاء في القضايا التي يكون لأجنبي فيها إما كان مصلحة لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التي تكون فيها مصلحة لأجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فإن زائد عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للثائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم التمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . و بطبيعة الحال سيريح إلى المستشار القضائي لاستشارته في تعيين القضاء الأجانب في المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها .

رسالة السير أوستن شمبرلين بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع النهائي

حضرة صاحب الفخامة

إن المناقشات التي دارت بيني وبين ثروت باشا كانت في الواقع قد انتهت عند ما تركنا لندن عائدين إلى مصر. ولكن الوقت لم يكن من الحصول على قرار نهائي من حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التي وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودي .

٢ - على أن قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتي مارسيليا على نفس البانيرة التي أبحر عليها دولته بأنه فيما عدا وضع نص مرص بنيت ما اتفق عليه في أمر شطة ذات أهمية ثانوية انتهت فيها مع ثروت باشا إلى رأى من حيث المبدأ وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند (وهذا ما نعدّه ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التي قرأها رأي عليها ، كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتبارها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ - وبأنني لقي غنى من الإشارة إلى أن المعاهدة بالصيغة التي قرأها رأي عليها نهائيا تختلف في عدة مواضع مهمة عن المشروع الذي قمت به في بادئ الأمر إلى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة. فإنها تتضمن تشاهاات عظيمة سلبت بها حكومة جلالتهم نزولا على رأى ثروت باشا ومرامها للشعور المصري بقية الوصول إلى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات . وقد قرأ ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل ونجحت اعتراضاته وإقراحاته بروح الصداقة والعطف ، كما أنه أذكر بارتياح ما كان يريده دولته من نفس الريح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق .

٤ - ويجب أن يمد مشروع المعاهدة في صيغته الحالية كأنه مبرر من الجانبين عن الحد الأقصى الذي يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم إليه رغبة في ملاقة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا و ثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد . فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل إلى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هي أو أن ترفض كما هي .

٥ - وبذلك دولته ما عانيته من الصعوبة في تسهيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤثرة على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك إلى الجملة الآتية : " نرجو يمين الوقت لقد اتفق بسعد بوجوده حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ... " .

لقد كان يشغلني أن تترجم هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تعني حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن حينها - بأن تقدم مثل هذا الاتفاق. وقد قلت لدولته إنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن أقف حجر عثرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح يوما ما مستطاعا إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس في وثيقة لها ، لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر البلدين . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الإمبراطورية حيث تفتقر هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تتمر عليها . غير أن دولته قد أكد لي أنه لم يرم بالعبارة التي اقترحها على هذا القصد ولا إلى هذا المعنى .

وقال لي إنه يؤمل ، إذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتي يوم تشعريف حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها إلى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة إلى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وإن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكتفي أن يترك لحكومة حضر صاحب الجلالة مطلق

التصرف في تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب في سيل إمكان تحقيق أمنية مصرية إذا تيفنت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل أن لاخطر بالنظر إلى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بإيطاليا من إمكان اتحاد مثل هذا التدبير .

٦ - فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتضديد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية وبما يذكره أن زملائه لأهل وحلة كانوا يشاطرون في الحوف للسبب نفسه الذي أبدته لدولته وهو الرغبة في اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر في المستقبل بمن يجهلون مآلار بين وبين دولته بما يحد إزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد في زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل . وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لي ثروت باشا من الياقات في هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذي اقترحه .

٧ - ويشمل المشروع على قط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بين وبين ثروت باشا . ولما كانت هذه القط خارجة من دائرة الصلاحيات التي أعطيت لي فقد اضطررت إلى الاحتفاظ بها على وجه التعميم لعرضها على مجلس الوزراء . وسرى دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاضطرادات التي أثرتا معرفة بذلك من صادق رغبتها في جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصري بكل قوة ولا تحفظ .

٨ - وقد يكون دولته في حاجة إلى أن اكروه ما سبق أن أكدته له وأكده هو من أن العبارات : " المعمول بها " و " الموجودة " و " الحالية " و " والمقتزة أصلا " وما ياتلها الواردة ذكرها في الملحق ، تتعلق بالشروط التي كان معمولها وقت المناقشة في المشروع فهي لا تتناول أى تعديل في هذه الشروط من الطرفين بطراً بين ذلك الوقت وتاريخ احتداد المعاهدة .

٩ - وروى لي الآن أن أحيط بتمامكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند قد قبلت المشروع الذي قرأ الرأي عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وأنه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة علما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأعلنا وطيد بآثنا بهذه المعاهدة التي تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والميزة اللاحقة بها بين الأمم والإمبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتمهيداتها الدولية ، وضعتا أساساً متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والإمبراطورية البريطانية في المستقبل .

وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا إلى دولته صورة منه .

الإمضاء : (أوستن تشمبرلان)

ملحظة - نص المعاهدة المرفقة هنا هو النص الإنجليزي وهو النص الذي يرفع ويرجع إليه وذلك طبقاً لما أتم الاتفاق عليه بين وبين ثروت باشا . وتسهيل مهتمكم من المناقشة في الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضاً الترجمة الفرنسية .

المشروع النهائي

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيا وراه البحار وإمبراطور الهند ؛
رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛
وبما أنه مقتضى ، تحقيق هذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيناً دقيقاً ، وذلك بأن تحمل وتحمّد
المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبيل دون إمكان التدخل في إدارة مصر الداخلية ؛
ونظراً إلى أن مبروسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الحكومتين
المتعاقبتين — تمازجهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ؛
تقررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا الموضوعين منها وهم :

... ..
... ..
... ..

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — يحدد بين الطرفين المتعاقبتين مخالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بالاحتفاظ في البلاد الأجنبية موقفاً يتفق مع المحالفة
أو موقفاً يميز أو يرضى إلى إثارة صعوبات حضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بالاحتفاظ في البلاد
الأجنبية بمسلك المعارضة للسياسة التي يقبها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية ولا يفقد مع الدول الأجنبية
أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على اثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب
للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بمساعدة محارب ،
وفذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى
الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة
صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ جميع الوسائل لحل الإشكال .

مادة ٥ — لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن
يكون تعلم الجيش المصرى وتدريسه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الإنجليزي . وإذا رأت الحكومة المصرية
ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٦ — إذا تهددت حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن
يترتب على هذه الحرب ، أى أساس بمقتوى مصر ومصالحها ، يئخذ حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب
الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعهم من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام مواثيقها
ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٧ - تحقيقاً وتسهيلاً لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وربطاً بين الوقت لمعد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يتقن في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً حصة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بمقوق السيادة المصرية .

وبعد اقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يمد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم . وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقاً لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

مادة ٨ - نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف فتعمل الحكومة المصرية بوجه عام للرباط بين البريطانيين والأفضلية على غيرهم في حالة استخدام أجنب بصفة موقوفين .

ولا يمين من رعايا الدول الأخرى إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للأهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ - يتنزل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به وجعله أكثر ملائمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

مادة ١٠ - يتنزل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ويضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

مادة ١١ - بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تنشأها الحفاقة بين الحكومتين المتعاقبتين يتنزل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يمتد بحسب الأصول المرمية وينقله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدّم على أي ممثل أجنبي آخر .

مادة ١٢ - لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق والامتيازات التي تتمتع أو يجوز أن تتمتع لكل من الطرفين المتعاقدين من ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ - الترتيبات التي يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة وأردت في الملحق المرتق بها . ويكون الملحق ما المعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مديتها .

مادة ١٤ - إنه وإن يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يمتثل وقروح أي سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة في الحرس على حسن ملائمتها قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ من تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تتمت هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتراف ؛ في أقرب وقت .

بناءً على ذلك قد وقع (المقوضون) هذه المعاهدة وسموها بميثاق القريين ما

صدرت في من سنتين بتاريخ

الملحق ١

(١) مالم يتفق مقلما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصري مدة العشر السنوات المشار إليها في المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها .

(ب) لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصري في الخارج إلا في بريطانيا العظمى وتتمتع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بيئة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض إلى بريطانيا العظمى .

(ج) تكون أسلحة الجيش المصري من نفس الطراز المستعمل في الجيش البريطاني . وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها إذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى .

(د) تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما يتتبع به الآن من مزايا وامتيازات . وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن وذلك إلى أن يغير المكان الذي تستقر فيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضي والمباني التي تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يملأها من الأراضي والمباني في الجهات التي تتغل إليها .

(هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جاني قناة السويس مالم يقر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملحق ٢

(١) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله في الوقت اللازم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع تشريع مما يقتضيه الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

(ب) بالنظر إلى تعديل النظام القضائي المنصوص عليه في المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يسر أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

(ج) إلى أن يجري العمل بإصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يقيد من الاختلافات بين مصر والدول ذات الشأن لا تعتبر الحكومة المصرية في مدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن والسلم والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

استيضاحات

عما تحده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقبلة عن مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد - يستبدل بالعبرة الآتية : "وذلك محل وتبديد المسائل الملقة الخ" عبارة : "وذلك تبديد المسائل الملقة وسهلا الخ" ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية - المفهوم أن هذه المادة في إشارتها بالصعوبات التي يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ومسلكت المعارضة للسياسة الإنجليزية وللصالح البريطانية التي قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فلا الحكومة المصرية بظن لها تمام الحرية في تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة - المفهوم أن هذه المادة التي كان يجب أو يحوز أن تلحق بالمادة الثالثة كقرفة ثانية للدلالة على ماحظك من الارتباط بين الفكرين الواردتين في المادتين ، إنما هي متممة للمادة الثالثة ، ذلك أنه يثبته المادة الثالثة إلى واجبات إنجلترا في حالة إعلان حرب على مصر تبين المادة الرابعة الأحوال التي قد تستدعي قيام إنجلترا بواجباتها المنصوص عليها في تلك المادة وهي الأحوال التي تبرر تهديد الحكومة المصرية بمشاوره الحكومة البريطانية إذ كان المصعوظ فيها انتهاء وقوع الحرب . وقد حصرت هذه الأحوال في أمرين : أولها حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية يمتد إلى أجل إلا بقوة السيف ، وثانيهما حالة حدوث فتنة تهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث يمتد إلى تدخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الفرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التي يجب فيها المشاوره لينتج بذلك إمكان التداخل البريطاني في غير تلك الحالات .

وعبب التذكير هنا بأن المشروع البريطاني الأول كان يمتد نصا (المادة الثامنة) لم يسعني قبوله لأسبابه ولما تضمنته من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لإرضائي في هذا الصدد .

المادة السادسة - كانت هذه المادة في تحريرها الأول تتضمن في وصف المساعدة عبارة : "التي تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين بما في حرب" فلم يسعني قبولها لما يمكن أن تؤدي إليه ، في حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية في حرب ولا يتهددها حرب ، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وإغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ ، وإذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة في أنها من الأسباب الخطيرة للاضطراب والاضطراب في البلاد ، وعليه فليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهدا ما . وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لثبوتها للحكومة المصرية من حرية في هذا الموضوع .

المادة الثامنة - الفرض من هذه المادة ، كما يتخلص من البيانات التي اقترنت بوضعها ، هو انتهاء أن يكون الموظفين الأجانب غير بريطانيين نفوذ سياسي أجنبي قد يجرى تحالف البهين للخطر ، ولذلك جاء في المشروع البريطاني الأول أن تبين الموظفين الأجانب من درجة مديرتهم فوق يجب أن يكون بمشاوره الممثل البريطاني . إذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسي في إدارة الأعمال البامة هي وحدها التي تثير في نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص أنه ، فضلا عن أنه يكون تداخلا غير جائز في إدارة البلاد ، صعب التطبيق فإن أساسه مسألة "كادر" لا ثبات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسي الذي يقتضيه انتماءه أي ارتباط مباشر . وبشأن على تلك الملاحظة استعاض من النص القديم بهذه المادة الثامنة التي تجعل مناطق الحكم في المسألة اختيارا موضوعيا أدنى إلى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعا إلا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نسب أهمية مناصبهم نفوذ سياسي .

الملحق ١ (١)

جاء في الصيغة الأولى لتحرير هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين في الخدمة من حين الشروط الواردة في اللدكرات التي تبودلت في شهر يولييه الأخير بين نخامة للمندوب السامي وبني . ولما كان تبادل هذه اللدكرات لم يحصل إلا بمناسبة حادث كاد يكرر العلاقات الحسنة بين البلدين فقد آثرت ألا أُلغى إليه أو أذكره في سياق معاهدة يرد بها توثيق روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد في الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة . وقد تيفت في أحاديثنا مرى التسوية التي تمت . فيجب إذن أن نضم الميادة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به في خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعدته فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هي الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما .

الملحق ٢ (ج)

كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطاني الأول تسمى موظفي الإدارة الأوروپيوالموظفين الأوروپيين ببوليس القاهرة والإسكندرية وبورسيد . وبعد مناقشة وضمت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بينهم مما يترتب عليه أن يبقى اثنان من موظفي إدارة الأمن العام خارجين من مدلول تلك الصيغة . وقد سُدَّت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الشأن من الاختلافات بشأن إصلاح نظام الامتيازات المشار إليه في المادة التاسعة من مشروع المعاهدة .

ولا يخرج الحال في هذا الشأن عن أمرين :

١- إما أن ترم هذه الاختلافات في أجل قريب جدًا ؛

وإما لا تتجس المفاوضات الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التمام عليه مع السير جون برسيغال خاصة بقواعد النظام القضائي المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر والإسكندرية وبورسيد ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للملك المخططة من أن تمتد بواسطة أرواس القبض أو الضبط أو التفتيش في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت في الوقت الذي كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل أتوقع أن تبالغ المعاهدة السياسية وإصلاح الامتيازات مما وفي وقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب إضفاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضات في شأن الامتيازات وجب تدوير حل لتلك الحالة الثانية .

إصلاح نظام الامتيازات — أما المسائل التي أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ... نوفمبر سنة ١٩٢٧

في صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فيسمى أن أدل بشأنها بالإيضاح الآتي :

١ — بالنسبة لاختصاص الحكم المخططة بنظر الجرائم السياسية التي تقع من مصري على أجنبي متمتع بالامتيازات أدن أن أهدى قبل كل شيء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسي دون أي جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومي لدى الحكم المخططة بالحق في وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا في ذلك الموضوع فلفاض التحقيق وبحكمة البيانات إذا رأيا أن سبب الجريمة سياسي أن يقررا عدم اختصاصهما . وتخصص مهمة النائب العمومي إذن في أمر واحد هو أن يصدر قرارا ابتدائيا لا يرى لا أكثر من تحديد الاختصاص موقتا وذلك تجنباً لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر في أمر الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذي يطبق على الأجانب فإن المادة ١٢ من القانون المدني المخطط تنص بأنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعا ماليا . وتكون مهمة الجمعية العمومية للحكمة المخططة الاستئذان من أن التشريع الذي يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع في بلاد الدول ذوات الامتيازات .

وفيما يخص بالتشريع المسالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى ضعى مستندا للاعتراف به — إلا بالنسبة للقوانين التى تفرز فرقا فى المعاملة^(١) لفير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :

أولا — ألا يستعمل إلا بناء على تقرير ترضه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كان تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى .

ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فضلا .

ثالثا — أن يقرر الحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبة الأمم أو محكمة لاهاى .

ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر إلى هيئة دولية عندما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمال على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قبلته إلى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت تنص عليها فى المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الخلقى بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم .

فلذا روى لمناسبات أخرى أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتكلم أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداء شىء جديد .

(١) المقصود أنه لا يتبر تفرقا فى المعاملة أن ضرية شارية لجميع تكون أهمل أمرا على الأجانب لأنها تعرض بالنسبة حالات أو أحوال أحسن بهم أمرا أكثر تحفظا منهم .

رسالة تلغرافية

بحث بها سمادة السير أوستن تشمبرلين إلى نخامة اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
وأجبا تسليم صورة منها إلى حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا

يُصَبَّحُ في الثاني عشر من ديسمبر أن أجيب في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات مع ثروت باشا . وقد أجبت على الأسئلة التي سبق توجيهها إلى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتني أن أضيف أي شيء إلى التصريحات التي فاه بها رئيس الوزارة في الجلسات يوم ٩ نوفمبر . وأن مستند تكرار هذه الإجابة إذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك خير أني قد لا أستطيع اجتناب إجابة تكتيلية قبل أن يسئل المجلس جلساته بمناسبة إجازة عيد الميلاد . وطيه فأنى أفضل أن أقول إنى مازلت أتناكرم دولته في التصريح الذى يلقى في هذا الصدد والذي يبنى لأسباب واضحة أن يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد وإنى لأرجو ، إنفا ما أعيد السؤال في أواخر الأسبوع ، أن أستطيع الإجابة عليه على وجه أدنى .

ومن الطبيعى أن يكون ثروت باشا وأخبا في أن يتبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد ، درجة التأيد الذى يستطيع الاحتاد عليه ، ومن جهة أخرى فإنه يتسفر أن يعرف ، بشيء من الوثوق والتأكد ، الموقف الذى يقفه الأفراد أو الأحزاب حيال المعاهدة ، دون أن يذبح أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر ورايات عنها قد يختلف نصيبها من الصحة ، وليس هذا بالأمر اللائق ولا من شأته أن يقوى وجوه الاحتال بالموافقة على المعاهدة .

أما فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإن من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة في خلال الأسبوع المقبل وأن يكون نشرها هنا وفي القطر المصرى حوالى ٢٠ ديسمبر أى قبل العطلة البرلمانية مباشرة .

وأرجو أن تتلوا هذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تنادوه صورة منها مع الإعراب عن رغبتى في معرفة وجهه نظره في مسألة توقيع المعاهدة ونشرها .

[الترجمة رقم ١١]

رسالة السير أوسطن تشمبرلين الأولى إلى دولة ثروت باشا

(سلمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

لم يفتني إرسال بيان محادثتنا الأخيرة إلى السير أوسطن تشمبرلين وودا عليها طلب إلى الوزير أن أهل إلى دولتك هذه الرسالة وهذه ترجمتها الفرنسية :

« وافاني اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التي قدمتموها لدولتك خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة بإصلاح الامتيازات .

ولقد تذكرت أنه ، في المذكرة التي سلمت إلى المستر سلي بيباريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتيكم على المشروع البريطاني الأول ، عن برهانه خاص بالإشارة إلى فضل اعتداد بريطانيا العظمى على شعور اللغة المتبادلة التي تتهم من التحالف على أي تدبير قاطع جاف من تأثير الضمانات. وقد كان لهذه الجهة أثر بالغ في نفسي وأعلن دولتك تسلمون بأن ذلك الأثر ين في المعينة النهائية للمعاهدة ، لذلك يلوح لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة صاحب الملائمة البريطانية تحدد مقلدا ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم إليه . وإذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق بمصر بريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعاً المتعاقدين الآخر مقلداً ، ثم إن احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تعاقديه بالمعاهدة . بل أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء في مادتها الرابعة عشرة وهي التي تضمن بأن تعرض أمثال هذه الخلافات في التأويل على مجلس عصبة الأمم . وأود أن أذكر لدولتك أنه عند ما وقعت معاهدات لوكارنو أبدى كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج ، في المضكلات والمسائل الشائكة التي تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع باتصال إلى مجلس عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية . ومن أنه سيترب على ذلك تخويف الغرض من هذه المعاهدات . بل أن هذه المخاوف لم يتحقق شيء منها أصلاً . ورغمما من مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجدته بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والإخلاص أخفى عن الرجوع إلى عصبة الأمم . وإن لنا بكل تأكيد أن زجواً أن يؤدي عقد معاهدتنا إلى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فإنني أقدر تماماً رغبة دولتك الطبيعية في أن تكونوا بحيث تستطيعون أن تعرضوا بقدر الإمكان لزملائكم مرضي المعاهدة والاتفاقات الملحقة ومسانداها . ولقد وافيت اللورد لويد في عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولتك واستيضاحاتكم من الأثر في نفسي . وأذنت له في تبليغها إلى دولتك وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة .»

الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية

(سلم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨)

رايم دولتيكم من الضروري استيضاح المسألي التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت في المعاهدة التي وقعتها وتسلمون دولتيكم أن في الاتفاقات الدولية التي من نوع الاتفاق الذي وقعته لا يمكن التفادي عن احتمال وقوع خلاف في وجهات النظر على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا في المادة الرابعة عشرة التي تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ - ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت في حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بإحاطة دولتيكم علما بأنها لم تقصد من المادة الثانية تقييد الحرية التي تمتت بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ - وفيما يخص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذي فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثلي الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم وفي مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تتيح المفاوضات المباشرة بين الفريقين في إيجاد حل وسين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التي تسبب معها الخلاف في خطر .

تقرون دولتيكم بلا شك أن الأثر العام الذي تحركه المعاهدة عند النظر في مجملها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضيقا شديدا وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدا وما قصده .

٤ - ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد في وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التي وعدت بريطانيا العظمى بها في الظروف التي افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان .

٥ - ولم تناورض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى في استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مرضون بريطانيون لاتفون للعمل وهي ليست رغبة في تعديل هذه الخطة ولا هي متشددة في تفسير المادة الثامنة تفسيراً يكون غير معقول في ضيقه في هذا الشأن .

٦ - ونوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتيكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أي التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين في الملحق المذكور .

[الوثيقة رقم ١٢ مكر]

المكاتبان المتبادلان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

في ٢٦ و ٢٧ فبراير - ١٩٢٨ في شأن الإشارة إلى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى نخامة اللورد لويد

عزيزي صاحب القضاة

لاحظت لدى مراجعة المخصصات التي تفضلتم بإبلاغها إلى جواباً على ملاحظاتي أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين الموضحة لراي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استُلتت بالعبارة الآتية :

” وأتم دولكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت في المعاهدة التي وقعناها .“

وقد فهمت دائماً أنه لا شك في أن هذه العبارة لا تعيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التي لم تزل كما تملكون نفاذكم موضوع المفاوضات بين سعادة السير أوستن تشمبرلين وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذي يمكن تباعده للدلالة على حقيقة معنى النصوص التي تم الاتفاق عليها وذلك في حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد زادت لي في الوقت الذي احترمت فيه مكاشفة زملائي بنتيجة محادثات وجوب إيضاح معنى تلك الجملة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم في هذا الصدد .

القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الإمضاء : (عبد الخالق ثروت)

من نخامة اللورد لويد المتدوب السامى لمصر والسودان إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزي رئيس مجلس الوزراء

أشكر لكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير . وإلى موافق على أنكم عطفون في اعتبار الجملة ” المعاهدة التي وقعناها “ التي يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة إلى دولكم في ١٠ يناير صيغة تجعل في المذكرات التي يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تعيد أن شيئا قد تم توقيعها .

القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الإمضاء : (لويد)

الإجابة المصرية على الرد البريطاني الأول

(سلمت في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

أرى التفسير الوارد في الشرط الأول من الفقرة الثالثة مرسياً إذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية في الحالتين المنوه عنهما في المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤد إلى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث إنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدولة الأجنبية للخطر ، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكري ، غير أن الشرط الثاني من الفقرة ، وأن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد في الشرط الأول منها ، قد يؤدي إلى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عند ما تمد الحكومة البريطانية بالمساعدة إذا وجدت هذه في حالة حرب أو هددت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك فأخذنا بلاحظات السير أوستن تشمبرلين التي جاءت في إجابته التي قرئت على - يجوز أن يكون مفهوماً أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية إذا استلزمتها مقتضيات الدفاع من بعض الأراضي المصرية .

[الترجمة رقم ١٤]

الاقتراح البريطاني الخاص بالبوليس والأمن العام

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

إذا تعسر ، في إنشاء الخمسة الأعوام التالية لتفاد المعاهدة ، الوصول إلى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوّه عنه في الفقرة (ج) من الملحق (٢) ، وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة في تلك الفقرة ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية في دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يختص بصدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين في أعمال البوليس والأمن العام ، مسترشدا بالأحوال التي تكون قائمة في هذا الصدد إذ ذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تتبهران هذا القرار اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور في الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

[الرابعة رقم ١٥]

خلاصة مذكرة

تقدم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة المصرية
عند التصديق على المعاهدة إذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها
(سلت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق ١ من المعاهدة على ما يأتي :

تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس
ما لم يقرّر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من
الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد ،
طلبنا لهذا النص ، لأن لا تمارض في استثناءات لهذا الحظر في حالات الطيران الفردي الذي لا يكون جزءا من
خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تمارض فيه الحكومة المصرية ، وفي هذه الحالة يصدر الترخيص
اللازم في كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة في الحكومة المصرية ومن الممثل البريطاني بالقاهرة .

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه إلى أنها قد تطلب في المستقبل موافقة الحكومة
المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر خدمات طيران مدني بريطانية قد يرى من المرغوب فيه إنشاؤها ، وترجو أن
تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر في أمثال هذه الطلبات بين الرضا والحكومة البريطانية من
جانباها على استعداد لأن تنظر أيضا بين الرضا في كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم في المستقبل لمصلحة
خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

[الرابعة د ١٦]

الرد البريطاني

الخاص بالتحديد المطلوب للسادة الزبنة من المعاهدة

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

أذن لي أن أحيط دولكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشرط الثاني من الفقرة الثالثة من المذكرة التي بعثت بها إليكم في ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

الرسالة الثانية

من السيد أوسن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا

(سلمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

وقد تم دولتكم من لورد لويد على وجهه نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المسائل التي أثارها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة ، وإلى لواتي أن دولتكم ستبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل الخاصة بنص المعاهدة اعتدالا ومهارة ، بلغ بها أنها وافقت ببعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال إنها مستفادة من مدلول النصوص التي تم الاتفاق عليها بيني وبين دولتكم من عهد غير بعيد ، ويجب أن أشير بوجه خاص إلى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإنها قالت كلمتها الأخيرة في هذا الشأن .

وإني ستمد للاستمرار في المفاوضات قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها في تأليف واختصاص اللجنة العسكرية البريطانية في مصر وفي توزيع مياه النيل وكذلك في أي مسألة ثانوية من مسائل إصلاح نظام الامتيازات لم تول معقولة . على أني أؤكد لدولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تقدر أي مناقشة أخرى بالنسبة لنص المعاهدة نفسها .

٢ - وقد اتفقت دولتكم معي على أن التسوية التي تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا مائلا للصعوبات التي كدرت من وقت لآخر مع الأسف ما يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كما تعلم أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانتها اللاتي في جماعة الأمم ، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية ، وعلى سمعتها .

٣ - وأن ما استسكبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيبقى على ما تھا مسؤوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانباً عظيماً من تلك المسؤوليات تتحملها الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فلذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد وتدقق فيما احتفظت به في ذلك التصريح من الحقوق .

٤ - على أنه يصعب علي أن أعتقد أن مصر تاتي أن تؤيد المجهودات التي بذلتها دولتكم لمعد محافة بين بلدينا . وأرجو دولتكم أن تسرعوا بمرضى المعاهدة على زملائكم وأن تباشروا توقيعها في أقرب وقت .

وتبينون دولتكم أنه بالنظر إلى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع ، مراعاة لواجباتي في هذا الشأن ، أن أنجب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التي جرت بيننا مما يستلزم أن تشر في وقت قريب جميع المكاتبات التي تبودلت في هذا الصدد .

[الرواية رقم ١٨]

رد دولة ثروت باشا على رسالتى السير أوستن تشمبرلين

حضرة صاحب السعادة

تحضل اللورد لويد فينت إلى منذ زمن رسالة أولى موجهة إلى من سعادتكم وإذا كنت لم أبادر إلى الرد عليها فإنما كان ذلك لأني رأيت في استئناف المحادثة مع نفاذته في المسائل التي أرتبها في اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه التوفيق بيننا نوما من الرد ، وإلى لأشاطركم الرأي في مدلول المسألة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذي فسرت به في الرسالة المذكورة ، وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكني رأيت أن لا محيل للاستعمال في جدل في هذا الشأن تلقاه التصريح الودى الذى خمنت به تلك الرسالة إذ تنقض ما فاعترفت فيها صراحة بأن من الطبعي أن أرغب في أن أكون بحيث أستطيع أن أرين لزملائى مرمى المعاهدة والاغاثات الملحقة بها ومسامها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقبل الرد عليها يجب أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته في نفسى هاتان الرسالتان بهجتهما الودية وبما أضطوتا عليه من صادق الرغبة في التقريب بين البلدين .

هل أتى أستاذكم في أن لاحظ باديء به أن الاستيضاحات التي وجهتها إلى اللورد لويد لم يكن الفرض منها إبداء الاقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتراضها القريبان قد انتهت ، كذلك لم يكن يرد بها بحيل النص ما لا يحتمل ، وإنما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع إلى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يرد تلك الاستيضاحات تبريرا تاما .

وإنك لند تكون أنه على أثر المناقشات الطويلة التي دارت مع سعادتكم ومع المستر سيلي والمستر مرمى أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين التزات المتعارضة ، وبخاصة النصوص التي أثارته فيما بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ، لم تكن قد وضعت في صيغتها النهائية إلا في الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيرا ما يتفق إذا استعملت في نص ما ، ألفاظ أو عبارات مبهمه أو عامة (كما هي الحال في المسائل التي طلب عنها الإيضاح) أن يحى النص المذكور ملتبا مما قد يفضى إلى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون في وثيقة غرضها الأساسى منع احتمال وقوع أى اختلاف في المستقبل . وإذا روعيت الحاجة إلى تسكين الحواطر الفلقة عندنا فمن يمكن أن تكون ثمة مبالغة في أى إيضاح أو في أى دقة .

غريبة في دره المشاكل ولافتناعى بما تسكين الحواطر الفلقة من الأهمية في سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ عودى وبعد أن أنمت النظر مليا في النصوص أن أبسط اللورد لويد مختلف القطب التي يحتاج فيها إلى إيضاح ، وكان من بواعث ارتياحى أن أقرأ في رسالتكم الأولى إلى تأييدا صريحا لهذا الأسلوب .

فكان لى إذن أن أحشئ لتصريح سعادتكم بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ولعودكم إلى ما فى الآن نفسه إلى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوى أو توضع مسائل مياه النيل والبلش والبوليس .

والواقع أن ما وصدتم بيانه من الأثر الذى أحدثته ملاحظائى كان موضوع أحاديث مئة بينى وبين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الأولى بل كان رد سعادتكم في وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه لم أجد مرضيا في بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظائى بشأنها كتابية . وعند ذلك رأيت أن الأوفى لمصلحة الطرفين ، تسجيلا وتحديدا ، للفتنة ، أن أعطيها كتابية ، وهذا هو ما جادى إلى أن أرسل إلى اللورد لويد صورة من طلبات الإيضاح كنت أتخذها في المناقشات الشفوية بمثابة مفكرة ، فليس هناك إذن غير نفس الاستيضاحات التي تجبسونها سعادتكم قبولا حسنا في رسالتكم الأولى .

ولشد ما أسفت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال الرسائل بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملاى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظنى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر ، من ذلك التناق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وإن لم يكن ثمة مندوحة من هذا السكوت بسبب الظروف التى جرت فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة . وبالرغم من أن ذلك التناق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهمتى ، فقد أخذت على نفسي دون حرج أو غضاضة مسئولية هذا التأخير ، معتبرا أنه إذا أمكن الحصول على الإيضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الإيضاحات هى فى نظرى جميع لمصلحة المشروع . وكنت أرى أن تلك الإيضاحات مع ما تضمنه المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملاى ضد عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير محبب ، فلم يكن لى إذن إلا عرض واحد وهو أن مجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له ويجعله مشروع المساعدة ، يقدم على خروجه يكفل له النجاح .

ولقد كان يوسى وأنا أطرح المشروع على زملاى أن أحصيه بما أراه من الإيضاحات المستفادة من المحادثات التى قمت بها ، إلا أنه لمبى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر ، كما لا يحظ مساعدكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى ، فقد حاولت بتلك الاستيضاحات ، لا استئناف البحث و مختلف المسائل للوصول فيها إلى أكثر مما وصلت إليه محادثاتنا ، وإنما الحصول على تأييد من جانبكم ببرد البيانات والإيضاحات ، التى يسوغ لى بحق أن اعتبرها مطلوبة فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثات لندرة .

ومن الملاحظات السالفة تبيين مساعدكم أى إذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن إلى زملاى لأنما ذلك لآنى أريت من المصغر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الإيضاحات التى كان يلوح لى ترديد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطرت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع لى مصطفي النحاس باشا وأقول "على أسف منى" لآنى لأخبركم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الإيضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسائل الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها لى اللورد لويد بشأنها هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأولى وفى مناقشاتى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد إرضائى فى هذه النقط فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات نضيه وتحدد مدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استؤنفت المحادثات فسأولى مساعدكم من طريق اللورد لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشارك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقتا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

ورجائى أن تقضى محادثتنا فى أقرب وقت إلى الاتفاق التام على المسائل التى تحت النظر .

وتفضلوا بمساعدكم بهيول الخ... ..

١٨ فبراير ١٩٢٨

[الزينة دم ١٩]

مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصري

إن الملاحظات التي قلنتها من هذه المسألة تحتوي على نقطتين : الأولى هي أن المذكرات التي تبودلت في شهر يونيه الماضي لم يقصد بها إلا ضابطان بريطانيان هما المفتش العام ومساعده ، والثانية هي أن تلك المذكرات أبدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التي توفرت بها في مرسوم بتاريخ سنة ١٩٣٥

ولست أدري إذا كانت صعوبة الوصول إلى اتفاق على هذا الأمر يتناقض بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . هل أتى في تقرير هذين الأمرين لم أخرج من نصوص تلك المذكرات التي راعيتها بدقة ، فهل توجد أخبار أخرى تدعو إلى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بمدد الضباط البريطانيين في الجيش فيلاحظ قبل كل شيء أنهم ، فيما عدا المفتش العام ومساعده ، وبعض جاويزية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عدا . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمون أو مدرسون وثلاثة في سلك الجيش وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط بيئة أركان حرب .

وعلى هذا فإنه ، فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم في المادة الخامسة من المشروع التي تتمتع الحكومة بمقتضاها بأنها إذا رأت ضرورة استغلال مدربين من أجناب فختارهم من الزبائا البريطانيين ، لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو إلى التمسك ، فوق المفتش العام ومساعده ، بالخمسة الضباط المرسومين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فإذا كانت الفقرة (١) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغز استبقاء المفتش العام ومساعده فيليبى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ، ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وإنما تنحصر اختصاصاته في مساعدته للفقش العام في حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابيه .

لم يبق بعد هذا إلا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة في المذكرتين المصريتين المؤرختين ١٤ و ١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ بما فيه الكفاية . والواقع أنه إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٣٥ ، أو نظرنا إليها من وجهة نظام إليها من وجهة نظام وزارة الحربية بكرة من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا إليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش وبلنة الضباط ، والمفتش العام عضو في كليهما ، لا يمكن التسليم بأن يكون للفقش العام اختصاصات من شأنها أن تتعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك الهيئة أو تصرفات الوزير المسئول .

وإن مرسوم سنة ١٩٣٥ الذي كان سينكس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولا به ، وبناء على ذلك ففى حدود ذلك المرسوم يجوز للفقش العام ويصحب عليه أن يباشر اختصاصاته .

مذكرة

عن الموظفين البريطانيين في البوليس والأمن العام

عول هؤلاء الموظفون كثيرهم من الموظفين الأجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لم يقتضى هذا القانون أن يتنصوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ، ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذي أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدة مختلفة .

وما لم يتكر معنى وأثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدلا ألا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية في مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بالأى يكونوا موضوع حكم خاص في المساعدة ، فإنه لما كان الفرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسفد مصر حريتها في أمر الموظفين الأجانب ، فأقول ما يجب أن يتحقق ذلك الفرض فيه وبصدده ، هو البوليس ، إذ كان يمد من أخص أعمال الدولة المستقلة ، وأقواها دلالة وأوضحها مظهرها لسلطانها .

لذلك كتبت — فيما أنهم من الفقرة (ج) من الملحق (٢) — على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة إصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يبعد فكرك بشأن الحالة التى لا تنص فيها المفاوضات الخاصة بذلك الإصلاح . وولموضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا يجمل محلا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل من أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها .

ولكى ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة أنه يجوز ، في حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب في البوليس بما لهم الآن من الاختصاصات العامة ، يجب بداهة أن يفترض أن وجود أجانب في خدمة البوليس هو بذاته إحدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات ، وأن المفاوضات في موضوع إصلاح هذا النظام لن تتفل بناء على ذلك البحث في المسألة سواء للاحتفاظ بتلك الضمانة أو لإنائها أم للاستعاضة منها بجمل يقرب منها قليلا أو كثيرا ، وأنه إذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ موقفا هؤلاء الموظفين ريثا ترم الانقضاء مع الدول ، فقد كان الفرض الأساسى من ذلك إدخال الطمانينة على نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية منها .

على أنه لا جدال في أن مسألة البوليس ليست من المسائل التى يقع عليها ويتحقق بها نظام الامتيازات ، وإن ليس للأجانب حق امتياز ما من هذه الناحية ، وأن هذه المسألة لن تنتظروم تكن لتنتظر في سياق المفاوضات بشأن إصلاح نظام الامتيازات ، وأنه سواء انجحت هذه المفاوضات أم فشلت قلن يكون لمسألة البوليس أى أثر في نجاحها أو فشلها .

إنه فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق (٢) تؤدى إلى حل لمسألة البوليس في عمومها إذ ليس لهذه المسألة صلة بالفرض الوارد فيها .

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة في مواد العقوبات ، دعت الحال بالضرورة إلى البحث في نظام تحقيق المنايات . وقد اتفقت الآراء في هذا الموضوع على وجوب إقرار بعض أحكام خاصة تقتضى بها الصفة الأجنبية للتقاضين . وكان من بين هذه الأحكام بحسب مشروع السير سسل هوست حكم بمنزلة تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط بوليس من الأجانب ، فكذلك من المتعظم ، بل ذلك الحكم يمكن التنفيذ ، التفكير في استخدام عدد من الضباط في المحاكم لأداء ما يبعد إليهم من تلك المهام .

وإذا كان الاقتراح باستبقاء موظفي البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطاني الأثني من قبل، وكنت قد خدمته بنفس النهج والبراهين المبسطة آنفا سواء كان ذلك في الملاحظات العامة أم في محادثتنا في الصيف الماضي، فقد تزيد لنا الخروج من هذا المأزق أن الحاكم المختلة لن يكون لها في تعيين الضباط المذكورين طريقة أشمل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية في بوليس المدن والأمن العام . ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين إصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام ، فقد رأينا أننا إذا جئنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول تكون قد ضمنا لم البقاء في الخدمة حينما من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذي يجب أن بعد كافيا أقصى ما كان في وسعي التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد هذا المفاقمة ، كان على سبيل التساهل من الجانب المصري ولم يكن استمرارا لحق مكتسب ، فليس من وجبه لأن يزعم أن هؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا في الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى ، إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لي أن هذا الحل لا يمكن للحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسألة من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التي ينبغي البت فيها منذ الآن . ولذلك اقترح لها وضع نظام لإحلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الأجانب في البوليس والأمن العام في مدى ثلاثة أعوام أو خمسة وتقسيم أولئك الموظفين إلى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو إليه الأحوال في نهاية كل سنة تترك ففة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا ينتهي العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين في خدمة الحكومة قد تحلوا عن مراكزهم .

وإني شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول وفي مصلحة العمل وفائده .

الرسالة الثالثة

من السير أوسطن تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا

تفتيت الرسالة التي تفضّل دولتك بإبلاغى إليها بواسطة اللورد لويد ، وإني لسيّد أن استخلص منها أنكم تشاؤوننى الرغبة الأ كيدة فى الوصول إلى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

فقد أهتمتوى دولتك صراحة فى خلال إحدى محادثتنا الأولى فى العسيف الماسخى أنكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالأخلاق الذى وضعت فيه بعد ، عملا جليلا يرفع من شأن واضعه ويعل من ذكره . وتذكرون دولتك كذلك أننى فى أثناء زيارتك الثانية لهذه البلاد فى العام الماسخى سالتكم رأيكم الصريح فى المساعدة التي يراد إبرامها فأجبتكم بأنكم تأخفون على نفسك المهد بأن تملوا كل اتفاق يمكن أن تنفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة تفوزكم كما أيد هرشتريمان والدكتور لوتر مساعدة لوكارنو وحلا أبناء وطنها على قبولها . وقد أوضحت لدولتك أن بنائى تطابق نياتكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتك وعلى ما اتفقا عليه من أن النص الذى أقرناه نهائيا هو الحلة الأخصى الذى لا يستطيع أى ما أن يتجاوزه أو يتل دونه ، أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكشف زملائى بنص المساعدة التي تفاوضنا فيها وما وأن أحصل على مصداقتهم عليها . لذلك لم أستطع أن أتين الأسباب التي حلت دولتك على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماسخى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب ما أرى — تذليل الصعاب التي أعلم أنها عجيطة بكم والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحكم ففسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يخص بعض المسائل أن أسأرك دولتك فيما جاء بالرسالة التي بعثتم بها إلى من التذليل والإشارات فقد وضع المعلق ١ (أ) والمعلق ٢ (ج) من المعاهدة من مسألتى الجيش والبوليس ، واتفنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسيرية نصوص . ومع ذلك فرغبة في أجايتكم إلى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل ما لو نفذ لمة غائلة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندرة . أما ما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للنقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بمتة عسكرية بريطانية ، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بض السنوات وقد عهدت إلى اللورد لويد أن يسطل لدولتك بإسباب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقتا كلانا على أن يتبادل عند انعقاد المعاهدة مذكرات بتسويتها ، ولقد صرحتم دولتك بالموافقة على المبادئ الواردة فى المشروعات المقترحة للمساعدة ، فإذا كانت التفاوض بحاجة إلى الوضع والتصديق فلا بد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة ، كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بمتة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التي ستوضع فى هذا الصدد قبل فناء المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن تقترب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التي تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتك وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الغائفة أو الفرض من التأخير إلى ما بعد الآن ، كما أنى أريد لفت نظر دولتك إلى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمتة طويلة ولهذا يسرن أن أقف فى أقرب وقت ممكن على التاريخ الذى حزمتم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن ننشغل بالمعدات اللازمة ؛ ومع هذا فإنى أرجو أن تملوا دولتك بإبلاغ نص المعاهدة إلى زملائكم منا لتأخير لا لزوم له ما

[الوثيقة رقم ٧٧]

كتاب

من حضرة صاحب العدة جـد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى
الورد لويد المنسوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر
بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملاً برغبة معاهدة السير أوستن تشمبرلين في الرسالة التي أبلغني إياها بواسطتكم ،
قد عرضت على زملائي مشروع معاهدة التحالف الذي أفضت إليه معاداة ٣١ في الصيف الماضي وأحظتهم علماً
بالأدوار المختلفة التي مرت بها هذه المحادثات و بالذكريات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك .

فراى زملائي أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصوده مع استقلال البلاد وسيادتها ويعمل الاحتلال العسكري
البريطاني شرمياً .

بناءً على ذلك عهد إلى زملائي في إبلاغ معاهدة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسمهم
قبول هذا المشروع .

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى معاهدة السير أوستن تشمبرلين وأن تعربوا له في الوقت نفسه
عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى في هذه المحادثات منذ بدتها .

وإني أعظم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضاً ما لقيته منكم من دلائل الود في اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة
ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى .

(الإمضاء) (عهد الخالق ثروت)

رئيس مجلس الوزراء

كتاب

من دولة ثروت باشا إلى اللورد لويد ختمت به المحادثات

يا صاحب الصخامة

أتشرف بأن أدرجكم التفضل بإبلاغ الرسالة الآتية إلى صاحب السعادة السير أوستن تسميرلي :

"تلقيت حل يد صاحب الصخامة اللورد لويد الرسالة التي تفضلتم بإرسالها إلى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جواباً على رسالتي بتاريخ ١٨ منه وإلى أبادر إلى الإجابة عليها مكرراً لسعادتك صادق شكرى لما أسلفتم من المعونة وأظهروكم من روح التوفيق في محادثاتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتك منذ بدأت هذه المحادثات - وكررت هذه للإشارة مراراً فيها بعد - إلى ما كنت أتوقعه من الصعاب في مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استعجبت بهتكم وبلكم إلى التوفيق لثمينوى حل تقديم مشروع معاهدة إلى وطنى يكفل له الحرية في استعمال الاستقلال، ونهض بكل أثر لواء النقام بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ، ويفيد مصر حقها إنجتراها ، ويسمح لها بأن تقدر في استثمار وحسن تقاؤل مجمل اليوم الذى لا تأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الأبناء في أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية بالقطر المصرى . وهل هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية في بعض جهات القطر المصرى تبدو - بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل - أدنى للقبول وتؤذى لجل نفسها . وتذكرون سعادتك أنى ، تسبباً للاتفاق بين القطرين ، طالباً أصريت من شديد رغبى في الاضمن المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها لذلك ما صاها من الضمانات التى ، مع أنها ليست مما لاخى عنه لإنجترا ، تبدو قيوداً لسيادتنا ، وقد تفرق مزاي الاخفاق تأثيراً سيئاً أو متعلها .

وتذكرون سعادتك أيضاً من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ما نكنا نراه نحن الاثنين أن تباشر في مصر ، متى تمت الموافقة مبدئياً على المشروع متى أولاً ثم من زعيم الألفية ورأينا مما أنه صالح لأن يكون أساساً للمفاوضات الرسمية .

نم قد فهمت من أقوال سعادتك في خلال مناقشاتنا أن النتيجة التى وصلنا إليها هى قصارى ما نازل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية وإلى قد أصريت هذه النتيجة من ناحيتى صالحة للقبول في مجموعها، ولكن لعلكم تذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت حل أثر المناقشات التى دارت في أثناء ز بارق الأخيرة التصبية لمدينة لندن ، بل إن بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية إلا عقب عودتى إلى القاهرة ، ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التى كتبت ألبها ، فقد كان المفهوم طبعاً أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفقت عليها ، حل أنها في الواقع تضمنت صيغاً يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أولت لصل تلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتك تملون إلى عرض المشروع ، الذى وضع ، بحالته من زعيم الألفية وعلى زملائى . فلكى أتمكن في هذه الحالة من بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الإجابة على الأسئلة التى تالبت أن توجه إلى وأيت أنه لاخى عن إضاح النصوص بحيث يتمتع كل سوء نظام بصدها .

ولم يكن يوسى مع الأسف أن أوافق على ما أشير إليه من ترك ما ورد في المعاهدة من المسائل القائمة على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتحكيم جمعية الأمم، فإن المسألة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرته لسعادتك في رسالتي بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض إمكان حدوث صوابات لم تكن متوقعة في وقت وضعها ، لالصوابات الحالية التى يقصدها بالمعاهدة تسويتها وحلها .

وَمَا اغْتِظْتُ بِهٖ اَنْى الْفِتْ سَعَادَتِكُمْ لَمْ تَرَوْا قَطُّ اَنْ مَوْقِفِى كَانَ لِهٖ مَآيِرُهُ ، بَلْ اَنْكُمْ تَبَيَّنَتْ اَنْ مَا أُورِدْتُهُ خِلَالِ مَنَاقِشَاتِى مَعَ نَخَامَةِ الْمُنْتَظَبِ السَّامِى بَيَانًا وَتَأْيِيدًا لِمَا ذُخِبَتْ اِلَيْهِ فِى تَخْصِيرِ النُّصُوصِ كَانَ تَصَوُّرًا مُجْمِعًا لِمَا تَبَوَّلَتْ مِنْ الْآرَاءِ فِى لَنْدَرِهٖ .

وَمَعَ هَذَا قَدْ بَقِيَتْ سَائِلَاتَانِ مَهْمَتَانِ لَمْ أَتَّقِ بِشَأْنِهُمَا الْيَبَاطَةِ الْإِضْوَاحِيَّةَ لِلْمَلَامَةِ وَهُمَا سَائِلَاتُ الْجَلِيشِ وَالْيُولِيسِ وَقَدْ أُرْسِلَتْ إِلَيْكُمْ بِوَاسِطَةِ نَخَامَةِ الْوَرْدِ لُوَيْدِ مَذْكُورَيْنِ عَنْهُمَا أَذْكَرُ سَعَادَتِكُمْ فِيْهُمَا بِوَجْهَةِ النَّظَرِ الَّتِى بِسَطْنِهَا فِى لَنْدَرِهٖ وَأَقْتَرَحَ فِى أَحَدَاهُمَا بِالنَّسْبَةِ لِلْحَلَّةِ لَمْ يَرِدْ بِشَأْنِهَا نَصٌّ فِى الْمَاهِدَةِ حَلًّا مُسْتَعْمَدًا مِنْ رُوحِ عَادَاتِنَا وَمُرَاسِمِنَا ، وَلَقَدْ أَوْفَعْتُ فِى الْآنَ نَفْسِي لِنَخَامَةِ الْوَرْدِ لُوَيْدِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَوْسَى قَبُولِ الْحُلِّ الَّذِى عَرَضَ مِنْ مَسَآلَةِ الْيُولِيسِ أَوْ قَبُولِ تَأْجِيلِ حُلِّ مَسَآلَةِ الْجَلِيشِ إِلَى مَا بَعْدَ التَّوْقِيعِ عَلَى الْمَاهِدَةِ .

وَيَسِّرُنِ أَنْ أُصِرَّحَ بِأَنْ نَخَامَةُ الْوَرْدِ لُوَيْدِ الْبَنَى عَمَلًا بِرِسَالَةِ سَعَادَتِكُمْ اسْتِمْلاَهُ الْفَنَافُوسَ فِى تَأْلِيفِ بَشَّةٍ عَسَكِيَّةٍ كَالْجَبَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِى الْيُونَانِ وَتَشِيكُوسُلُوكَا كَمَا وَفَّرَهَا مِنْ الْبِلَادِ الْمُسْتَظْلَةِ لَتَكُونَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا بِدِيلَا مِنْ نَصِّ الْمَاهِدَةِ اِتِّلَاصَ بِالْجَلِيشِ .

وَعَلِ اَى حَالٍ لَاقِىَ لَمْ أَكُنْ حَتَّى ذَٰلِكَ التَّارِخُ أَهْلَفْتُ نَصِّ الْمَشْرُوعِ ، وَلَا نَتِيجَةَ مَاتَبَوَّلْتُ مِنْ الْآرَاءِ مِنْذُ هَوْدِى إِلَى الْقَاهِرَةِ ، إِلَى زَمَلَاى وَلَا إِلَى زَعَمِ الْأُطْلُيَّةِ إِذْ كُنْتُ أَرَى أَنَّنَا لَمْ نَصَلْ بَعْدَ إِلَى نَتِيجَةٍ حَاسِمَةٍ فِى الْمَوْضُوعِ .

وَلَسْتُ أَذْكَرُ أَنْ تَبَادُلَ الْآرَاءُ غُلَّ النَّسْبَةِ لِلْإِسْبَابِ الَّتِى بِسَطْنِهَا فِى رِسَالَتِى السَّابِقَةِ أَكْثَرُ مَا كُنَّا نَسْتَطِيعُ تَقْدِيرَهُ لِهٖ مِنْ الْوَقْتِ ، كَمَا أَنِى أَهْمُّ أَنْ سَعَادَتِكُمْ عَمَلًا عَلَى وَضْعِ حَدِّ هَذَا التَّأْخِيرِ قَدْ رَغِبْتُ إِلَيْهِ بِالْإِطْلَاحِ أَنْ نَتَخَلَّ إِلَى ثَانِى مَرَحَلَةٍ قَدْ رَوَّعَ الشُّرُوعَ ، وَهِيَ إِبْلَاغُهُ إِلَى زَمَلَاى وَلِىَّ زَعَمِ الْأُطْلُيَّةِ ، دُونَ اِتِّظَارِ حُلِّ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِينَ حَرَضْتُ لَهَا فِى مَذْكُورَتِى الْأَخِيرَتَيْنِ ، مَهْمَا يَكُنْ مِنْ نَتَائِجِ هَذَا الْإِبْلَاحِ . وَلَمَّا كَانَ زَعَمِ الْأُطْلُيَّةِ وَزَمَلَاى قَدْ أَعْرَبُوا لِى مِنْ تَأْخِيرِهِمْ مِنْ رَغِبَتِهِمْ فِى الْوُقُوفِ عَلَى الْمَشْرُوعِ وَالْمَذْكُورَاتِ الَّتِى تَبَوَّلْتُ مِنْذُ وَضْعِهِ ، أَيْ كَانَتْ حَالَتُهُ الْخَاضِرَةُ ، لَاقِىَ لَمْ أَجِدْ بَدَا مِنْ الرِّضُوحِ لَتِلْكَ الرِّهْبَةِ الْعَامَةِ .

حَقًّا كُنْتُ أَتَقَبَّلُ أَنْ أَصِلَ بِالسَّائِلَاتِ كُلِّهَا إِلَى تَمَامِ الْوُضُوحِ وَالنُّضُوجِ وَأَنْ أَصْنِى مَسَائِلَ الْيُولِيسِ وَالْجَلِيشِ وَتَوْزِيعِ مَبَاهِ النَّبْلِ ، وَلَقَدْ كَانَ يُمْكِنُنِ بِهَذَا أَرَبَ أَطْرَحَ عَلَى زَمَلَاى ، مَشْرُوعَ اِتِّفَاقٍ ، يَحْمِلُ جَمِيعَ الْمَسَائِلِ الْمُتَلَفَّةِ مَعَ اِتِّخَافِظِ بِمَسَآلَةِ السُّودَانِ السِّيَاسِيَّةِ ، وَبِتَضَمُّنِ جَمْعَةٍ مِنَ الْمُرَازِيَا الْخُصُوصَةِ ، لِامْشَرُوعَاتِ يَتْرَكَ مُطْلَقًا بَعْضًا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِى تَحْمِلُهَا الْبِلَادُ بِحَقِّ أَحِبَّةٍ كَبِيرَةٍ جَدًّا ، وَيَحْمِلُ ذَٰلِكَ فِى طَيَّاتِهِ أَسْبَابَ الْاِحْتِكَالِ وَالتَّصَادُمِ فِى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَلَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَهْرَبَ لِسَعَادَتِكُمْ مِنْ كُلِّ مَا أَحْسَنَ مِنَ الْأَسَفِ لِقَوَاتِ ذَٰلِكَ الْأَمْنِيَّةِ . عَلَى أَنَّ أَسْفَى يَشْفَعُهُ اِتِّفَاقِى بِأَنْ اَلْجُيُودِ الَّتِى بَلَّغْتُ مِنَ الْجَلَاتِيَيْنِ فِى خِلَالِ الْأَشْهُرِ الْأَخِيرَةِ قَدْ سَاعَدَتِ بِالْأَكْمَلِ عَلَى التَّقَرُّبِ بَيْنَ وَجْهَتَيْنِ نَظَرَاتَا وَيَتَأَمَّلُ عَلَى تَحْمِيدِ الطَّرِيقِ لِأَنَّ يَسْقُدُ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ ذَٰلِكَ الْاِخْتِلَاقُ الَّذِى كَانَ لَا يَزِيلُ مِنْ أَمْرِ أَمَانِ الْأُمَمِينَ ” .

وَأَنْى أَشْكُرُكُمْ سَلَفًا بِأَصَاحِبِ النِّصَامَةِ اِبْلَاحَكُمْ رِسَالَتِى هَذِهِ إِلَى السَّيْرَاوَسْتَنِ تَسْمَعَانِ وَأَخْتُمْ هَذِهِ الْقُرْعَةَ لِتَجْمِيدِ عَهْدِ اِتِّفَاقِنَا مَا

ملحق رقم ٧

بيان عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩
التي أدت إلى مشروع المعاهدة
المصرية الإنجليزية

في هذا الصدد جهودات مباركة أثناء زيارته لوندرة في شهر أبريل سنة ١٩٢٩ جيتى عظيم التفاؤل بحسن النتيجة . وقد كان من أغراض زيارتي تأييد جهودات زميل وتأييد آثارها إذ تظاهروا حكومة جديدة لم تترك في الأحاديث السابقة .

أما الشؤون التي كنت أقصد إلى فتح الحديث فيها لأول مرة فهي اثنان : دخول مصر في عصبة الأمم ، والسودان .

وقد كان دخول مصر في عصبة الأمم من أولى المسائل في برنامج الوزارات التي تعاقبت منذ أعلن استقلال البلاد . غير أن عمل بعضها في هذا السبيل لم يزد على مجرد الذكر في خطاب الرش . وفي وقت من الأوقات أريد جسد نبض دار المنسوب السامي لتعرف الطريقة التي تلي بها الحكومة البريطانية مثل ذلك الطلب إذا تقدمت من مصر . لكن الجواب على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يسمها إلا أن تترك لمصر ما سبق لها إعلانه إلى سكرتارية عصبة الأمم عند ما أبلغت في سنة ١٩٢٤ بعض الدول ، ومن بينها مصر ، الاتفاق الدولي الخاص بقسوة المشاكل الدولية للانضمام إليه . وقد كان هذا الإعلان شبه تحذيري حتى لا تعتبر المسائل الملقة التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسائل التي يجوز أن تعالج ألوان تسمى بالطريقة التي قورها الاتفاق الدولي المذكور .

وقد يظهر أن مسألة دخول مصر في العصبة لم تتقدم بعد ذلك كثيرا . على أي كنت أرى أن من مصلحة مصر أن تدفع بها إلى قدر من التحقيق والعمل وإن لم يزل مصر كل ما تطلبه في هذا السبيل .

كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن ، خصوصا بعد أن وضع الاتفاق انطاس بالنسبة ، لأن يباد النظر فيما في آثار الإنذار البريطاني متصفا بالسودان الرجوع فيها إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤

ذلك كانت أغراض من زيارة لوندرة ومقابلة رجال السياسة البريطانيين ، فهي لا تمتد إلى تسوية عامة لمسألة المصرية ولكنها ترمي ، على أساس تجزئة المسائل المصرية ، إلى تسوية ما كان مرتبطا منها بتفقيذ سياسة الوزارة وبرنامج الإصلاح من جانب ، وإلى العمل من جانب آخر في حدود الحالة القائمة في استطاعة ما غسره مصر في أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية في الحياة الدولية .

لم يقف في عند هذه الأغراض ولم يجل دون تعديلها إلى تسوية المسألة المصرية ريثما خفف رغبة في الوصول إلى تلك التسوية ، أو شك في فضل التسوية العامة على التسويات الجزئية ، أو تردد ، أو تهيأ تلك العقدة التي أياها كبار رجال مصر وبريطانيا ، إذ كنت أعتقد أن صوابات الحل ليست جوهريه ، وإنما هي نسبية ترجع إلى الظروف التي قامت فيها المحاولات المنقطة لاتماس ذلك الحل ، وأن الظروف قد تواترت في أي وقت فيسبل ما كان صعبا ويسود ميسورا ما ظهر في حين من الأحيان صيرا .

وإنما جبي في الاقتراح هذه الأغراض أنها كانت تتصل في أسبابها ومقدماتها بالسياسة التي اتبعتها الوزارة منذ عام . وكان لي بحق أن أعتقد أن تلك السياسة بما تشتره من صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة

بيان عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩ التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية

أبحرت من الإسكندرية في الثالث عشر من شهر يونيو قاصدا إنجلترا لحضور الحلقة التي رسمتها جامعة أكسفورد لتقليد لقب دكتور في القانون المدني ، وكنت قد أزممت على أي حال زيارة تلك البلاد في صيف هذا العام لاستئناف الحديث في أمور كما قد بدأها منذ الشتاء واستفاحه في أمور أخرى كنت أرى أن آت الأوان لتربكها وتقدميها خطرات محسوسة .

أما الأحاديث التي كنت أريد استئنافها فهي الخاصة بالامتيازات . وقد يذكر أن الحكومة المصرية كانت دعت إلى عقد مؤتمر ينظر في بعض تمديدات قضى التطور والعمل على تحقيق مظاهر السيادة الداخلية بإدخالها في لائحة ترتيب الحاكم المخططة وأخصها توسيع اختصاص هذه الحاكم توسيعا جزئيا ليشمل بعض الجنايات والجنح التي كلفت الشكوى من جانبها خاضعة للقضاء الفصلي أو مست الحاجة لإدخالها في سلطان القضاء المحلي . وقد سكت المفاوضات بشأن هذا المؤتمر زمانا ، فلما وليت وزارتي الحكم أجدت تذكير الدول بهذه المسألة ولم يرض زمن طويل حتى وردت أجوبة معظم الدول متضمنة ملاحظاتها . ولما كان أهم تلك الملاحظات متعلقا بإعادة النظر في نظم التحقيق الجنائية ونظام السجون والنيابة العمومية ، كان من الطبيعي أن ينقل الموضوع من نقل بعض الاختصاص الجنائي لسلطات الفصلية إلى نقله كله . ذلك أن البحث في هذه النظم لا يقتصر أثره على بعض الجنايات والجنح دون البعض الآخر . والواقع أن تعديلها على وجه يحدد الاطمئنان لكفاية القضاء المخطط يسقط كل أغراض على تميم الاختصاص الجنائي لذلك القضاء بحيث يشمل الجنايات والجنح جميعا .

وكانت أحمال اللجنة التي شكلت للبحث في تعديل النظم المذكورة قد تهدمت قبيل مفرى شوطا بعيدا ، وكان ما يقدر لها من التوفيق في الوصول إلى نتائج مرضية بحيث يمتد في النفس ثقة بإمكان نقل مسألة توسيع الاختصاص من طور التوسيع الجزئي إلى طور التوسيع الكامل من الوجهة الفنية أو القانونية ، فلم يبق إلا العمل على تحقيق هذه الغاية من الوجهة السياسية وهو ما كنت أبغى الوصول إليه بمهادنة مع وزارة الخارجية البريطانية .

كذلك جرت أحداث بيننا وبين وزارة الخارجية البريطانية في أمر الضراب التي تسو الحكومة المصرية فرضها على الأجانب . ومع شديد وص الوزارة على أن تجعل الحديث في هذا الشأن حديثا في مبدأ سلطة الحكومة المصرية وسفها غير منازعة ولا . ففة في إخضاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البلاد من الضراب ، فقد قضت ضرورت المفاوضات بالبحث في ضراب معينة مع الاحتفاظ عماله المبدأ . وكان للحال وزير الخارجية

وأولهم وأن تمثل الاستيانات بما يتفق مع روح العصر وروح مصر الحاضرة وأن تبنى الإدارة الأوربية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية في جملتها وتضميلها مطلقا من كل قيد فتقول سلطة الضباط البريطانيين في الجيش ، ولا يبين المستشاران إلا مقدار حاجة الحكومة المصرية إلى شؤنها فيما تترتب من مشروعات الإصلاح الواسعة النطاق ويمكن لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ويراعى في اختيارها وتجهيزها أنهما موظفان مصريان .

أما السودان فقد طلب أن تحترم وتشفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا . وعلى ذلك يهود إليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ ويجب أن تنقطع التدابير والإجراءات التي ترى إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم في حرياتهم ومصالحهم في السودان شأن الرعايا البريطانيين . وقررت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة في المفاوضات في مساته في الوقت الذي تراه ملائما .

بعد مناقشات طويلة وصعبة في هذه المسائل وفي تأمين المواصلات الإمبراطورية وتنظيم العلاقة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يضمن جملة ما اتفقت عليه في هذه الشؤون جميعا . وكان الرأي عندئذ أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك اليان والتفصيل لكاتب تبادل بين المفوضين تصدر ذرارة من الجانب المصرى وطورا عن الجانب البريطانى بمسح ما تقتضيه طبيعة الكتاب .

ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة المواقف إذا ما تنكشف عن نجاح أو اتفاق . فاشترطت الأيس مصر أى أو تضيق إذا تبين لي أن المحادثات لم تنتر اتفاقا مرضيا فرفضته أو إذا رفضت الاتفاق ومرضته على البلاد فرفضته أو لم تفره .

سكنت وزارة الخارجية في ٥ يولييه سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته بناء على محادثاتها ، وهذا المشروع ملحق بهذا البيان ومشار إليه مشروع (أ) ، فتوفرت مع سعادة عبد الحميد بولى باشا على دراسة اثنين مطابقة المشروع المكروبا للاتفاق الشئوى ولترى ما إذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه مرضى . وبذلك بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص المكروب انتهت إلى المشروع الممثل وهو ملحق بهذا البيان ومشار إليه مشروع (ب) ، والمقابلة بين النصين تدل بطلانها على وجوه التعديل وما اتخذ من وسائل التخليص على محضه . على أنى لا يرى بأسا من بيان ذلك على وجه الإجمال :

مشروع المعاهدة

فقرة أولى من ديباجة مشروع (١)

لوحظ على هذه الفقرة أنه يفهم منها أن ثمة التزامات دولية توجب التعاون بين الدول ، والواقع أن ليس شيء من ذلك وأنه إذا أريد التعاون فإن على هوتيند الالتزامات الدولية المطلقة بحفظ سلام العالم . وقد طلب تعديل هذه الفقرة بما يتفق مع هذا المعنى الأخير .

وأعادت الحكومة من أسباب الثقة والمهية وما كشفت عنه من اتفاق جديدة في تطور مصر ووقتها ، توجب على أن أحمل في رديق وأتاة من مواصلة السير فيها لأفبع بها غايتها وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها . كذلك كان لي أن أحتد أن نجاح تلك السياسة يسهل على مهتى تسهلا كبيرا .

وقف في أيضا عند هذه الأغراض المعينة أن الحكم في بريطانيا انتقل منذ أروال شهر يونيه من أيدي حزب المحافظين إلى أيدي حزب العمال وإلى قدرته أن الحكومة الجديدة نظرا لضرورة اعتدائها على معونة أحد الحزبين الآخرين قد تصرح من أن تجعل المسألة المصرية من أولى ما تتأجل من المسائل وأن تستن فيها طريقا يختلف عما استه الحزبان الآخران في ماضى حكمهما .

اتصلت إذن بنوى الثان في هذه المسائل وبلت في تحليل صعوباتها وتأكيد نجاح مساعيها فيها كل ما استطعت من إقناع وقوة ، ولكني شرعت بأن أخطوأت التي أعدها في هذا السيل دون المجد الذي أبذلته والنساية التي أترسها والجراح الذي يبق في بقعة سر مركز الحكومة المصرية في تلك المسائل الفتنة أن أطلع فيه . ولم البت أن تبين أن مجهوداتى تكون أكثر إنتاجا وأعظم ثروفا ما لو جالت المسألة المصرية بالجملة بالافتراق .

وليس من شك في أنه إذا تحمست الثقة بأن يسود علاقات مابين البلدين جو من الوفاء والصفاء وأن يبتغى لها عهد جديد يقوم على الصداقة وحسن التفاهم يكون كل من الجانبين أكثر استعدادا للتساهل في المسائل الثانوية والتفاصيل مما يوق في أغلب الأحيان الوصول إلى تمام صحيح .

سئلت إذن عما إذا كانت أخطار الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة مرتبا فكان جوابي بلبية الحال إيجابا . أعاب لي أن أحتد ما تريد الأمانة المصرية ليظرنيا إذا كان من الممكن أن يسمع لي صدر الحكومة البريطانية ، وألفت نظري إلى أن المشروع الذى تمخضت عنه المفاوضات بين اللفقو له ثروت باشا وبين السير أوسطن تشمبرلين ف سنة ١٩٢٢ اعتبر أقصى ما رضاه الحكومة البريطانية إلى أنه لا مندوحة من إقصاده أساسا لمحدث ، إذ كان ثمة إجماع مستغنى ومجهود صادقة من الجانبين في سويل تقريب وجهتي النظر المصرية والبريطانية ، على أن أين ما أحتد عليه وتسطر معا فنيا إذا كان ثمة سويل لتحقيق الاتفاق بين البلدين .

فجئت إذن أصور ما تريد الأمة المصرية وما تفهمه من استقلال لا يضبط بالحماية أو الوصاية أو بأى وجه من وجوه التبعية وأعجب ما في مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية . وقد أستطيع أن أجعل تلك الملاحظات — إن كانت مما يجوز فيه الإجمال — بأن المشروع يترك احتلال البلاد قائما وأنه لا يمكن في يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو توسع له صورة إلا إذا اقترب زوال الاحتلال ، وأن المشروع يوصف أنه مخالفة لا يتفق على وجه كامل متكافؤ مما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكليف .

طلبت إذن فيا طلبت أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب فلا يشاركها أحد في هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمصغولية من أرواحهم

المادة الثانية

اقترح تغيير صيغة الجزء الأول من هذه المادة على نحو مائى فى صيغة المادة الثانية من مشروع (ب) إثناء لشبهة أن مصر تعترف بأن بريطانيا ومصر علاقات خاصة من نوع الحماية كانت قائمة قبل المحالفة وجاءت هذه بدليها .

وقد سبق الكلام فى الجزء الثانى بصدد الكلام عن المادة الأولى .

المادة الثالثة

اقترح أن تنزع هذه المادة أصلاً من المعاهدة . فإن الواقع فى أمر دخول مصر عصبة الأمم أنه ليس جزءاً من التسوية التى يراد وضعها بين البلدين وأنه مستقل عنها وتحقيقاً لأمنية قديمة لم تزل حكومات مصر المتعاقبة منذ إعلان استقلالها ترجو تحقيقها . وإذا كان ثمة ارتباط بينه وبين تسوية مرضية بين البلدين فهو أن عدم التوفيق إلى تلك التسوية كان حتى الآن حائلاً دون إخراج الأسمية المذكورة إلى سبيل التحقيق العمل . فالارتباط تاريخى ليس بينه وبين أجزاء التسوية علاقة مباشرة .

ثم إن المادة يرضعها وصيغتها أشبه ما تكون بفرض يفرض على مصر وشروط يؤخذ عليها كما لو كانت كارعة للدخول ، وقد تأتى فى روع القارئ أن مصر تدخل العصبة لتكون من أتباع بريطانيا وحاشيتها فيها .

على أن مصر تحصر كل الحرص على الحصول على تمهيد بريطانيا العظمى لما فى دخول العصبة فليس مائع إن من أن يكون طلب التمهيد وقبوله موضوع تكاين يتبادلان بين الحكومتين لمحققين بالمعاهدة .

ولقد أفاض الجانب البريطانى فى استحصان تضمين المعاهدة أمر حزم مصر على طلب الانضمام فى عصبة الأمم لما فى ذلك من إرضاء النزعة الدولية الحسية الآن ومن إكرام العصبة واحترامها . وذكر فضلاً عن ذلك أن المعاهدة تشير فى أكثر من مكان إلى الواجبات المقررة على ميثاق العصبة أو إلى أحكام ذلك الميثاق وأنه يحسن لإحاطة تلك الإشارات حتى معناها وكامل مفهومها أن يكون فى صدر المعاهدة إعلان حزم الحكومة المصرية فى هذا الشأن .

اتفق إذن على أن تضمن المادة فى المساعدة غير أنه قبل أن تدخل على وجه يرضى كرامة مصر ويلى على أن دخول مصر العصبة تحقيق لأمل قديم لها وعلى أن ذكر ذلك من جانب مصر جاء على سبيل التبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التمهيد بالتضيد .

المادة الرابعة

هذه المادة توجب تبادل الرأى لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية ففهموها أن تبادل الرأى لا يكون إلا حين يبلغ الخلاف حد الخطر على صفاء العلاقات ، ولكنها صيغت فى شيء من الإيهام قد يسمح بالقول بأن تبادل الرأى يكون فى كل مسألة تقوم دولة أجنبية ومنذ بدأ اختلاف الرأى

فقرة ثالثة من الديباجة

لأنه وإن يكن مفهوم الاتفاق بيننا لا يبقى أى أثر للإنذار سنة ١٩٢٤ ، فإن غير المرغوب فيه أن يشار فى المعاهدة إلى ذلك الإنذار لما تنطوى عليه هذه الإشارة من الذكريات المؤلمة . خصوصاً وأن كل مانسأ عن الإنذار من الخلافات والمشاكل بين البلدين يدخل فى عموم المسائل الملقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لذلك كله يحسن أن تحذف هذه الفقرة .

فقرة رابعة من الديباجة

أخذ على هذه الفقرة أنها تشير إلى مهمة مشتركة بين الدولتين لحفظ السلام وضمان سلامة أراضي البلدين واستقلالهما .

فإنه إذا كان من الواجب أن تصاغ الحقوق والتكاليف فى المعاهدة على أساس التبادل فإن صيغة يستفاد منها أن مصر تضمن سلامة بريطانيا العظمى واستقلالها لا يمكن إلا أن تكون نائية على السمع غريبة المعنى مرعبة . وقد تنصرف فى نفس من يقرؤها أو يسمعها إلى أنها ضرب من ضرب العصبة تمنح الحماية من وراء أستانرها . لأنها وإن الفقرة تضمن إشارة إلى مهمة مشتركة بين البلدين ، مع أن الاشتراك لا يتصور ابتداءً وقبل المحالفة بالنسبة للإحتلال ، ولا يتصور كذلك بالنسبة لمصر ، إلا أن يكون فروعاً من حماية تجعل المحافظة على سلامة الأراضي المصرية واستقلالها أمراً مشتركاً بين مصر وبريطانيا .

لذلك كله وجب أن تحذف كل إشارة إلى مهمة مشتركة كما وجب تغيير التعبير الخاص بضمان سلامة الأراضي والاستقلال بآخر أكثر ملاءمة وأصلح لأن يكون أمراً تشترك فيه للإحتلال ومصر على السواء . وقد اقنع على أن يكون ذلك التعبير الجليد هو الدفاع عن أراضي البلدين .

المادة الأولى

أخذ على هذه المادة أنها تزيد لاجل له . فقد ورد مثل ما جارتها فى الديباجة . ثم إن حل المسائل يخص من الأحكام التى اتخذت أساساً للتسوية بأكثر مما يخص من مثل هذا التأكيد الشكل . وقد سبق الإشارة إلى الاعتراض على إعادة ذكرى الإنذار سنة ١٩٢٤ فى المعاهدة .

لذلك وجب أن تحذف المادة أصلاً وأن يحل عليها كلمة أولى ، بعد تعديل طفيف ، الجزء الأخير من المادة الثانية ، وهو إعلان زوال الاحتلال ، وإختيار أن ذلك الإعلان هو الطابع المميز للمعاهدة . أما التعديل فهو حذف عبارة "الموجود حتى الآن" فى وصف الاحتلال . فإن هذا الوصف قد يفهم منه من طرف خفى أن بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة يشرب جديد من الاحتلال أو احتلال غير الاحتلال المعروف . ومن أجل ذلك اقترح أن تضاف إلى المادة الثانية الخاصة بالإنذار تلك القوات بالمراطة فى منطقة القناة تلك العبارة الواردة فى مشروع ملتموس مشروع الوفد لسنة ١٩٢٠ البالغة على أن بقاء تلك القوات لا يعد احتلالاً ولا يمس سيادة البلاد وذلك بمالفة فى نى كل شبهة ، مما سأتى الكلام عليه بصدد تلك المادة .

ودخلت حماية الأجانب في محوم ما في ذمة الحكومة المصرية وعقها من حماية سكان البلاد. إذن يكون الكلام واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تمهلت مصر في هذا الصدد إخراجها للسألة من وضعها الحقيقى، فضلا عن أنه يبنى تأويله على أنه يحصل سيلا للتدخل في الإدارة المصرية في سكنها وحركتها كلها عن لبرطانيا رأى نيا يجب اتخاذه من التدابير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم لا تكون الحكومة المصرية قاطلة به أو طاعلة عليه.

لذلك حذفت الإشارة إلى التدابير اللازمة فأصبحت الجملة تكراراً بصورة أخرى للقى المستفاد من الشئ الأقل من المادة ويجرد تأكيد وقطع عهد بأن سيجرى حكم البلاد بطريقة طاعة منتظمة.

المادة السابعة

لم يكن بد من مخالفة من فرض حالة الحرب ولكن هذه الحالة لم تفرض في هذه المادة إلا محوطة بالإشارة إلى المادة الرابعة من جانب وإلى المادة الرابعة عشرة من جانب آخر أى أنها فرضت حرباً نشبت في حدود الالتزام الذى أخذته الدول على نفسها بلذ الحرب كأداة للسياسة القومية ولم يفلح في تجنبها كل ما قامت به الدولتان من تبادل الرأى وكل ما كلفه ميثاق جمعية الأمم من الوسائل الناجمة.

لم يكن كذلك بد، مع أساس التكافؤ في الحقوق والواجبات، من أن يبادر كل حليف بمجدة طيفه. على أن اختلاف ما بين البلدين من الوسائل والموقع دعا إلى شئ من التخصيص في وصف تلك المجدة. فهى بالنسبة لمصر أوسع من جانب وأضيق من جانب آخر مما يدين به الحليف عادة لحليفه. فهى أوسع إذ تتمهد مصر، في حالة ما إذا لم تكن الحرب نشبت فعلا بل كانت توشك أن تنشب فقط (حالة خطر الحرب)، وبأن تبذل ما في وسعها من التسييلات والمساعدات للأراضى المصرية. وهى أضيق لأن التسييلات والمساعدات في الأراضى المصرية هى أخص ما يطلب من مصر سواء في حالة الحرب أو في حالة خطر الحرب. ليست المجدة في خارج الأراضى المصرية متممة أصلاً وما كانت لتكون كذلك مع اعتداد التكافؤ في الحقوق والواجبات أساساً للمالقة ولكنها لا تكون بحسب نص المادة إلا على سبيل النذرة والاشتاء. ثم إنه إذا طلبت مثل تلك المجدة من مصر فهى لا تطلب على سبيل الأمر والتحكم كما يكون الحال بين التابع والمتبوع وإنما تطلب من حليف حقيقى ما يطلب منه بميز ملاساته الخاصة من ممتلكات وضرورات ويقرن أن ما يقدّمه من مجدة سيقرب أسباب انتصار فيه اغير الكبير لنفسه ولطيفه.

فذلك هو روح المادة والمفهوم الذى قبلت على أساسه. فليس تقع البلاد وغزوها بالقى يوجب على مصر أى التزام قانونى بحكم للماهدة، إذ كان متافياً لميثاق نيز الحرب، ولا لى القلق الذى تحتمل منه النتيجة، إذ كان لا يوصف في العرف الدولى بأنه حرب.

وقد روى أن تحصل الفقرة الأخيرة من المادة ألتامة بالمدرين العسكريين لتكون مادة مستقلة لعدم اتصالها مباشرة بمسبها. (راجع مادة ٨ من المشروع (ب). كما روى تغير التحليل الذى بنى على عليه التمهيد فبدلاً من أن

أى منذ نشأ المسألة. ومنشأ الإيham أن شرط التبادل جعل أن تكون المسألة تخصى إلى الحرب إذا لم تحل. وكمن من المسائل الخارجية حتى الصغير منها لا ينطبق عليه هذا الوصف. ولقد يكنى أن تشبكت بمسألة أيا كانت اختيارات كرامة أو شرف قومى فتصح في المقام الأقل من الخلافات. ولما كان مثل ذلك الاشتباك مالوا خصوصاً في بلاد الشرق التى عاشت طويلاً ترصف في اغتال الامتيازات وكان ذلك الاشتباك على أى حال جائز التقدير في أى زمان ومكان، فإن تعريف شرط التبادل يوشك أن يشمل كل ما تتناوله العلاقات الخارجية لمصر.

وقرىنا الاعتراض على صيغة المشروع بأن الحكم الذى أتت به المادة ينفذ على بريطانيا كما ينفذ على مصر بقول مبدأ تكافؤ الحقوق والتكاليف فيجب لذلك أن يكون متصور التطبيق لمصلحة مصر على الوجه الذى ينطبق به عليها.

لذلك كله اقترح أن يكون مناه شرط التبادل تحقق الحالة التى يوجد معها خطر قطع العلاقات لا احتيالا تقديرياً يتكبد لا يختلف في المشاكل الدولية. واختيرت للدلالة على هذه الحالة الصيغة التى جاء ذكرها في المادة الثانية عشرة من ميثاق عصبة الأمم والتي رتب عليها الواجبات الدولية الخاصة بحفظ السلام ومنع أسباب الحرب.

المادة الخامسة

تختلف هذه المادة عن مثيلاتها في المشروعات السابقة في أنها ترتب لبرطانيا العظمى وعليها بقدر ما ترتب لمصر وعليها من الحقوق والتكاليف. وهو خلاف له خطره. ثم إنها انصرت ما يتبع من كل حليف عقده من الماهدات المضرة بمصالح الحليف الآخر على الماهدات السياسية. وهى صيغة أم وأكده في حرية العمل من الإشارة إلى حرية مصر في خصوص الماهدات التجارية.

المادة السادسة

أخذ على هذه المادة أنها تكلف مصر الاعتراف بأنها وحدها المسؤولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وهو أمر لم تزل تلح في المطالبة به وتكرأن يكون الحال فيه على غير ما قضت به المادة. وإذا كان أحد جديراً أن ينفرد بهذا الاعتراف فهو الذى سيتحول حاله بهذا الحكم وي طرح عن كاهله ما كان قد تطوع في احتجته.

كذلك أخذ على جرئها الآخر أن الأصل في حماية أرواح الأجانب وأموالهم أنها جزء غير منفصل من حماية أرواح وأموال السكان قاطبة. بل الحق أن حماية الأرواح والأموال ليست إلا حكم البلاد جكا عادلا منتظاً. وهو شأن كل بلد يترجم نفسه حق المشاركة في الحياة الدولية ويمتد لنفسه مثل ما لمصر من العدة. فليس لهذه المادة مفهوم غير أن الأمر ردى إلى تصابه الطيبى

التشريعات ، على أنه يفضل الاقتراح القديم في أنه بدلا من أن يكون حقا فرديا مثل المثل البريطاني يصعب الخلاف بين الدولتين على تحكيم على يد هيئة دولية. وقد أبيتنا أننا لا نرى مانعا من قبول هذه الصورة الجديدة في ضمان حقوق الأجانب لاسيا وأما لا ترى فرقا بينها وبين الضمانات التي وردت في مشروع الاتفاق الدولي الذي وضعتة عصبة الأمم والذي رسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب وجعل التحكيم طريق حل الخلافات بين الدول في تنفيذ تلك القواعد .

ويكاد يكون الفرق الوحيد بين حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من مشروع الماهدة وبين مشروع الاتفاق الدولي المتقدم ذكره ، أن طلب التحكيم في الحالة الأولى خاص بالمختار وفي الحالة الثانية مشاع بين جميع الدول الموصلة في الاتفاق . على أن هذا الفرق أيضا لا يثبت أن يؤول يوم توقع مصر ذلك الاتفاق فيصبح حق طلب التحكيم عاما بعد أن كان خاصا وتصحيحا مصر حالة الدول الأخرى ويحل محل الامتيازات نظام تحكيم فيه الأمان الكافي لمصالح الأجانب ومراقبتهم .

على هذا الوجه من تأويل الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة لا يكون ثمة على ترك سلطة المالك المختطف في التصديق على أي تشريع مالي أو غيره كما جاءت الإشارة إلى ذلك في مشروع الكاين الذين يتبدلان بشأن الامتيازات بحسب مشروع (١) ، إذ لا يميز الجمع بين تعهد بمجموع التحكيم أمام هيئة دولية وبين تصديق تولاه المالك المختطف باعتبارها عملة للدول ، فإن أحد الاثنين يجب أن يثنى عن الآخر . بحيث يكون تصديق لا يميز أن يصبح التشريع المصدق عليه على احتكام بعد ذلك . وحيث يجوز الاحتكام إلى هيئة دولية لا يكون على لأنت تتداخل المالك المختطف في الأمر .

على أنه بعد بسط الأمر على هذا الوجه لا تستطع الحكومة البريطانية أن ترى الظروف الحاضر ملائمة لترك الطريقة المتبعة من تصديق المالك المختطف على التشريعات ، ولذلك لا تعهد بنا من إسقاط الإشارة إلى التعهد في صلب الماهدة ونقل جوارحه إلى الكتب التي تتبادل بشأن الامتيازات لا على أنها بيان تعهد من جانب مصر وإنما على أنها تحديد لمهمة المالك المختطف التي تقع من جانب لتشمل التشريعات المالية وتطبيق من جانب آخر فتكون مجرد استيقاق من أن التشريع المالي لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب ومن أن التشريعات الأخرى لا تتناول مع " المبادئ المأخوذة بها عموما في التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب " (وهي المبادئ التي يقوم عليها مشروع الاتفاق الدولي الذي سبقته الإشارة إليه) . وقد اقترحت هذه الصيغة بدلا من صيغة " مبادئ " التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات " إذ لم يكن لهذه الصيغة الأخيرة معنى ظاهر أو محدد . وعلى ذلك لا يكون للمالك المختطف تماثل — كما تحاول إلى في بعض الظروف — في موضوع التشريع ومناسته . وتصحيح الحكومة وهي وجدها المسئولة عن حكم البلاد حرة في تكيف نظمها التشريعية والمالية على الوجه الذي تراه أجدر بالمسؤوليات التي تضطلع بها .

يكون احتلال التعاون الفعال بين الجليشين أصبح استحسان الوحدة في التدريب والأساليب . وذلك لتجنب إزاحة الشبهة في نشاط الاستعدادات الحربية كما هو مفهوم صيغة هذه الفقرة وعلى الخصوص لجعل الملة أكثر ملاسة وتسايا مع قدر المعلول وأصح صيغة . فإن التعاون وهو أمر تقتضيه المعاهدة في ظروف معينة لا يصلح سببا نتيجة مرهونة باختيار مصر كما هو الشأن في الاتصا إلى ملعين أجانب وإنما يصلح السبب إذا كان استحسانا واسعجابا .

المادة الثامنة

اقترح تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود بالحماية هو قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا أساسيا للاتصالات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وذلك لدفع زعم ألقاه من بعض المتمعنين البريطانيين من أن مصر جميعا طريق أساسيا للاتصالات البريطانية وبذلك يثنى أن يكون للقوات المراقبة في منطقة القناة أي شأن أو أي فرض يتعلق بما حدا تلك المنطقة من جهات القطر . وتكون البشارة الأخيرة من المادة بحسب مشروع (ب) وهي الخاصة بإنكار صفة الاحتلال على القوات المذكورة قد اكتسبت قوة معنى وصدق دلالة مضاهفين .

كذلك طلبت إضافة عبارة "في الأماكن التي يتفق عليها بعد" بعد عبارة "الأراضي المصرية" لكي لا يتبادر للذهن أن الجانب الشرق من القطر أصبح خائلا لتلك القوات وليثبت أن حدود مكان مرابطة القوات وامتداده على اتفاق ، أجل باعتباره من الاتفاقات التفصيلية اكتفاء ببيان الموقع العام لمرابطة القوات ، وأدر تحديد ذلك الموقع بخط الطول ، وهو يقع أبدا إلى جانب الشرق من اثل الكبد .

المادة التاسعة

اترض على الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأنها تضييق ما وسعته الفقرة الأولى ، وأنها على أي حال شرح وتفصيل لا يجوز أن تكون الماهدة عملا . ولذلك استقر الرأي على حذفه من هذه المادة ورؤى أن يتبادل بين الحكومتين كتابان يكونان أكثر دلالة ما تحفظ الحكومة المصرية لنفسها من حرية .

المادة العاشرة

أخذ على الفقرة الأولى أن مصر ما بها أن تعترف بأمر مج صرتها بالنداء به ، وأن الاعتراف يجب أن يصدر ممن كانوا حتى الآن متسكين بالامتيازات لا يقبلون فيها تبديلا أو تحديلا .

أما الفقرة الأخيرة فقد تساءلنا ماذا يكون معنى التعهد الوارد بها وأشرنا إلى أن تضمين هذا التعهد في الماهدة يجعل مادة التحكيم (١٤) متعصية عليه ، وزدنا أنه يقتضى التعهد وعملا به يصبح لمصر أن تضع ما تشاء من التشريعات وتطبقها على الأجانب . فإذا رأيت بريطانيا في شيء من تلك التشريعات إجحافا للأجانب أو تناقيا مع المبادئ العامة للتشريع عند الدول ذوات الامتيازات وخالفتها مصر في الرأي ، حل الخلاف بطريق التحكيم . وهذا الوضع يشبه من بعض الوجوه ما كان قد اقترحه مشروع ملق من إعطاء المثل البريطاني حق المارضة (Veto) فيما يطبق على الأجانب من

المادة الحادية عشرة

أخذ حل هذه المادة أنها تشير إلى علاقات خاصة بين الطرفين وأنها لذلك قد تثير الشبهة أن المقصود الإشارة علاقة من نوع الحماية مع أن الحكم الوارد فيها لا يتعلق إلا بأمر من أمور الحماية والحكمة بين طرفين ترتب على مخالفة قسمها وعلى الصلة بين البلدين ، لذلك وجب أن تصدر المادة بنفس اللغة التي صدرت بها المادة التاسعة من هذا المشروع .

ثم إن إعجاب بتعديل السفير البريطاني على غيره من ممثل الدول الأجنبية إذا كان هذا التعديل لا يتفق مع قواعد البروتوكول المتراضع عليها لا يمكن أن يعيل من هؤلاء الممثلين ، على خلاف القواعد التي رتبها مؤتمرينا لأسبقية الممثلين ، إلا على تقدير أن مصر في مركز يختلف من مركز البلاد المستقلة التي تنفذ فيها القواعد المتقدم ذكرها بلا بحث أو تعديل . وهو ما لا تريد مصر أن ترضاه . على أن مصر لا تكون تمثل حليفها العظمى أكبر قسط من الكرامة والتقدم وهي لذلك لا ترى بأساً من أن تحتصه بأكثر مرتبة دبلوماسية ، ومظهر ذلك الاختصاص أنها لا تعيل من الدول الأخرى أن يعطى سفير على أن تقبل مرتبة السفير لمثل حليفها . ذلك أن مراتب الممثلين أمر يتفق عليه بين الدولة التي ترسلهم والدولة التي يرسلون إليها وأن لصر تمام الحرية أن أن تكتفي برؤساء مفوضين لتمثيل الدول الأجنبية عندنا . بهذا يصبح الحكم خالياً من كل شذوذ أو استثناء ويجرد أثره لحاملة حليف وحفاظه بحليفه ويكون للممثل البريطاني حق التقدم على غيره من ممثل الدول وفقاً لقواعد البروتوكول المعمول بها لاخروجها عليها . ولمصر في هذا الصدد أسوة حسنة بغيرها .

كذلك أخذ حل هذه المادة أنها لا تفرد التفاضل بين البلدين في أمر التمثيل في حين أن هذا الشأن أظهر ما يجب أن يكون فيه التكافؤ . وعلا بما الحكم المتقدم ذكره يكون لمصر لدى إطلاق سانت جيمس سفير (وهو الآخر يتقدم على ممثل الدول الذين يكونون من درجة وزير مفوض) .

المادة الثانية عشرة

إن كنا أن تضمن هذه البلاد التي تخزى التسوية الوقتية لمصلحة السودان أي وصف جديد أو محدث لمركز الطرفين وذلك إكتفاء بمحكمة اتفاقات سنة ١٨٩٩ التي استقر الرأي على العودة إليها . فوجب لذلك أن تحتفظ كلمة (Condominium) كذلك روى أن تصدر المادة باحفاظ مصر بحقها في المفاوضات بشأن السودان تنوبها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلاً من ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩ يرتب عليه عودة الجيش المصري إلى السودان ، كما يرتب عليه أن يظل الحاكم العام متولياً للسلطات التي فوضتها له اليونان بالاتفاقات المتقدم ذكرها .

ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع البلاد وإجراء الحكم فيها ، فقد أثبتت مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات الختلفة وانضمامه إلى المهادنات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل في نطاق السلطات التي فوضتها اتفاقات سنة ١٨٩٩ لحاكم العام . وبعد مناقشات طويلة انتهى الرأي إلى

ما تضمنه الكتابان المتبادلان في هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية في السودان كان يوكد أن يبنى عليه العرف الذي جرى في السنين الأخيرة .

واستغرق البحث إلى التشريعات والإجراءات التي جعلت المصريين في حكم الأغراب عن السودان وإلى ما تضمنته تلك التشريعات المختلفة من وجوه التضييق حتى ظن المصريون الظنون بمراحم الحكومة الإنجليزية في السودان . وتم التغلغل حل أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة في تنفيذها كغليل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعي وهو بلا شك كذلك خصوصاً إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ في صلب المساعدة التي يضمن أحكامها التحكم يحصل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيراً أثبتت مسألة ديون مصر على السودان واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

المادة الخامسة عشرة

أخذت حل هذه المادة مأخذ من حيث الصياغة القانونية كما أخذ عليها أن تفتح الطريق لأن تطلب بريطانيا العظمى تعديل أحكام المعاهدة لمصلحتها دون مصلحة مصر مع أن ذلك الاحتمال يجب أن يكون مقطوعاً . ولذلك وجب أن تمثل ليتنى مثل ذلك الاحتمال .

المذكرات

١ - مذكرة الجيش

اقترح تعديل (٣) من الفقرة الثانية ليتبين أن إيفاد بعثة بريطانية جاء تطوعاً واختياراً من الجانب المصري وأما للمحيط به إخبارات تدريب وتقية . ولذلك طلب أن تحتفظ عبارة " مذكرة ما تحتال التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى في الطوارئ " إذ كان هذا التعليل يخرج البعثة من أن يكون سبب إيفادها اختياراً وتيقاً وطلب أن يبنى إيفاد البعثة على حكم المادة ٨ من المشروع (ب) ليتنى كل شك في حقيقة مركزها . كذلك اقترح تعديل النص الخاص بمنع الطيران في منطقة القناة بملحه غير متطبق على المياه المصرية التي تقوم بمخدمات الطيران .

٢ - مذكرة المستشارين

اتفق على تعديل صيغة الجملة الأخيرة من المذكرة لكي لا يسبق إلى بال أحد أن هذين المصنعين دائماً ولكن يقيين في جلاء أن الاختيار بيد الحكومة المصرية أصلاً .

٣ - مذكرة البوليس

اتفق على تعديل صيغتها حتى لا يقع في الخطأ أن مدة الخمس سنين هي مدة قيادة الضباط البريطانيين وحدها وليتبين أنها مدة وجود النصر

البنور الأول الذى جرى السلام فيه على الأسس الكلية للمساعدة وعلى التطبيقات المهمة لهذه الأسس وهو الذى أتم المشروع (أ) .
والنور الثانى الذى قامت المناقشات والأبحاث فيه على المشروع (أ) فاقم المشروع (ب) .

ولقد أخرج هذان المشروعان في وقت قصير إذا قرن إلى الوقت الذى قطعه إخراج المشروعات السابقة . ولا شك في أن جعل مشروع سنة ١٩٢٧ أساسا للأحداث والرغبة الصادقة من الجانبين في الفهم وتقريب مسافات الخلف واضعيات سياسية مخفية ، كانت تحفزنا جميعا إلى إلقاء قنرات الراحة وتحمل الوقت أقصى ما يتحمل من العمل ، لا شك في أن كل أولئك كانت له أكبر الفضل في الوصول إلى نتيجة مرضية في ذلك الوقت القصير . وقد لا ينبغي أن أتوه بما اقتضته تلك النتيجة من الجهد والجهد وطول الأناة ولطف المحاولة وطول اللقائات وشاغلها من الجانبين . ولكن يخطئ كل انطباع من يحكم على قيمة العمل الذى تم بالزمن الذى استغرقه .

كان مشروع (ب) إذن خلاصة تلك الأساليب . ومما أن أمدد نفسى أو أمدد أحدا فأقول إنه غاية ما يتبقى المصرى لبلده فإنه لم يزل على أفاق بأمانى بلدى عند هذا الحد مهما جد . ولكنى أخذت نفسى بأن أذهب في كل مسألة إلى أقصى ما أستطيع الوصول إليه ، أغلغلنا نارة مفردة وطورا مجتمعة متفاعلة بينها . ولقد أعادت نفسى لقبول المشروع الآخر إذ وازنت بين ما ترجوه أو ترفضه من المستقبل في حالى قبول المشروع أو التردد فيه فرجح جانب القبول على جانب التردد رجحانا مينا . إذ كانت القبول فوق ما ييلنا إياه من غايات طال انتظارنا لها وساء حالنا باستئناها علينا سيفتح لنا آفاقا جديدة في العمل يصعب معها كل أمل مشروء وكل نتيجة متصورة ميسورة .

لم أتردد إذن في إعلان قبولي في ١٤ . ووليه سنة ١٩٢٩ ودلت عليه بالتوقيع بالحروف الأولى من اسمي على نسخة من المشروع (ب) أودعت وزارة الخارجية البريطانية .

اشتغل بعد ذلك مجلس الوزراء البريطانى بالنظر في ثمة المحادثات التى قامت بينى وبين وزارة الخارجية واتى فصلت أمرها فيها تقدم ، وبدىحت طويل أقرها مبدئيا وعهد إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء بأن يتصلوا بالجانباء ، عسكريين وغير عسكريين ، ليستطلعوا رأيهم في المشروع . وقد كان هذا البور دقيقا إذ كان المفهوم والمعروف أن هؤلاء الجنباء تشددوا وصلاية في آراء معينة ليست بما يشرع لها صدر مقرر . ثم إن المشروع كان قد تم نضجيه وصدقت رغبة الجانب البريطانى في نجاحه فاجتاز هذا البور بحجة التوفيق . وقد عرضت في هذا البور بعض المخاوف مما سوف يلقاه الجانب البريطانى من الشك والشدة في القفار الثانية من أسباب العمان والمخاضة التى مترابطة فيها القوات البريطانية أو مما سوف يفتنى من امتناع ماء الشرب أو فساده ، فقدمت بالتأكيد بأننا سنعمل جهدنا على تخفيف ذلك العنت ونحافظ لجانب قنراته الشرير وسلامته وإننا نرى في ذلك واجبا لا تتردد في القيام به . ثم إن ماصدقته في هذا السيل ميسود أراه أيضا على ماقد يمكن أن يكون مرابطا من القوات المصرية في تلك النواحي .

الأجنبي بقيادة الضباط البريطانيين فيتمى الاثنان باتانها . والواقع أن هذه الفترة كانت في نظرا نقة انتقال لإحلال المنصر المصرى محل المنصر الأجنبي جميعه .

٤ - مذكرة الامتيازات

فما صدا بعض تعديلات تتلقى بصياغة هذه المذكرة كانت الفقرات الخاصة بمحاكمة المصريين التميمين بارتكاب جرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة والبعوض . الأجانب والتشريعات المنطقية على هؤلاء وبأخصاصات المستشار القضاى في شؤون الأجانب إطلافا محل مناقشة وبحت طويلين .

ولقد طلب حذف الفقرة الخاصة بمحاكمة المصريين أمام المحاكم المختلطة ليظل الاختصاص للمحاكم الأهلية . وإن لم يكن حذف الفقرة الخاصة بالبعوض تعديلا لكون حكمها متفقا مع قواعد المسؤولية الوزارية . فيصبح وزير الحفانية هو وحده الذى يعرض لجلالة الملك من شؤون العفو وتخفيف العقوبات ويعتصر شارح المستشار القضاى على إبداه مشورته . وحيثما جاء ذكر المستشار القضاى في شأن من الشؤون كما في هذه الفقرة وفي الفقرة الأخيرة من المذكرة طلب أن يشار بوجه جلى إلى توقيت مهمته الفرعية إذ كانت مهمته الأصلية ، كما بينت في المذكرة الخاصة بالمستشارين ، وقبته .

أما الفقرة الخاصة بالتشريع فقد طلب تعديلها على الوجه الذى سبق شرعه في الكلام عن المادة العاشرة من المشروع .

وأخيرا طلب حذف الإشارة إلى ذلك الاختصاص العام المهم الذى جعل للمستشار القضاى في شؤون الأجانب عموما من كانوا من أصحاب الامتيازات أو لم يكونوا فصيح مهمته محصورة في الأمور التى سبق ذكرها .

وقد جاء الجواب على هذه المذكرة عتقا لما تم الاتفاق عليه في تصريح لفظ "أجنبي" للفصل بين اختصاص المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة في شؤون الأجانب فلا يكون للأخيرة ، خلافا لما ذهب إليه في الحكم الخاص بالأثراك والسوريين ، اختصاص بغير الأجانب الذين يتمتعون حالا بالامتيازات أو الذين كانوا يتمتعون بها قبل سنة ١٩١٤ ، وذلك سواء في الأفضية المدنية أو الجنائية .

٥ - المذكرات الجديدة

وقد روى أن تضاف إلى المذكرات السابقة مذكرات جديدة في شؤون الموظفين الأجانب ، تأويل حكم المادة التاسعة من المشروع ، والإقتيات إعلانا بأنها تخص الحكومة المصرية وسدحها والسودان ، لإثبات الاتفاق الخاص بتسوية دين مصر عليه ، وتحديد الإجراءات التى تتبع لبعول بعض المعاهدات ذات الصبغة الإنسانية العامة منطبقا على السودان .

ليس ما أقدم إلا عرضا موجزا لما تناولته المناقشات أريد به أن نقل صورة واقعية نوعا لدورى المحادثات :

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وبينما المقوضين منها في ذلك :
صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء
البحار وإمبراطور الهند - عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا :

وصاحب الجلالة ملك مصر ؛

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها اتفقا
على ما يأتي :

مادة ١ - إن المسائل المعلقة بين الطرفين المتعاقدين ولاسيما ما كان منها
ناشئا من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ و إنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قد
حلت بموجب نصوص هذه المعاهدة .

مادة ٢ - جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس
محالفة أبرمت بينهما لصداقتهما وتعاونهما الودي وعلاقاتهما الحسنة . وقد
انتهى احتلال مصر العسكري بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية
الذي كان قائما حتى الآن .

مادة ٣ - ينزل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر في
جمعية الأمم ويؤيد الطلب الذي ستقدمه مصر لهذه الغاية . وتصرح
مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفروضة للدخول
في الجمعية .

مادة ٤ - إذا قامت مع دولة ثالثة أي مسألة قد كُتبت في ، في حالة
عدم حلها ، إلى تنفيذ أحكام المادة السابعة يتبادل الطرفان المتعاقدان
الرأي لحل تلك المسألة بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم
أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقه على الحالة القائمة .

مادة ٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في البلاد
الأجنبية موقفا يتناقض مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر . ويصلا
بهذا التعهد لا يطرأ على أي الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يرم مع
دولة أخرى أي اتفاق يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ - يسترف الطرفان المتعاقدان بأن المسؤولية عن حماية أرواح
الأجانب وأملهم في مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية
ويقضد صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان
تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

مادة ٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرم من أحكام
المادة الرابعة فإن الطرف الآخر ، مع مراعاة أحكام المادة ١٣ ، يبادر
حالا لتبنيته بصفة حليف . وبوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر
لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب ، كل ما في وسعه
من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام
موانئه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته .

انتقل المشروع بعد الموافقة على إضافة حكم للمضى المتقدم وعلى تعديلات
مفيدة أخرى إلى مجلس الوزراء ليحدد النظر فيه بعد الاطلاع على تحرير اللجنة
الوزارية . وتم ثارت مناقشة بشأن عودة الجيش المصري إلى السودان وانتهى
رأى الوزارة في موقف لم يخل من الثقة إلى ما كتب لي به بعد ذلك وذير
الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون على نظر وتعامم عند مصعب
القوات البريطانية من القاهرة . وشروط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلا بالروح
التي باشرنا بها المفاوضات .

تلا هذه الإجراءات نشر مشروع المعاهدة وقد كان من مقتضيات النشر
علم إيراد التيساج بما يتصل بها من الصيغ التي تستعمل في تحرير المعاهدات
ولذلك أطلق على المشروع اسم مقترحات وهي ملحقة بهذا البيان باسم
مشروع (ج) . وبمناسبة النشر وجهت إلى الأمة المصرية نداء أدعوها
فيه إلى طرح المنازعات الخيرية ونفس المشروع على هدى الوطنية المستقيمة .
كما إلى بمناسبة عودتي من الخارج التفت خطابا أفضل فيه ما في المشروع
من مزايا تحسن لكل مصري قبوله والاعتباط به خطوة موفقة في سير مصر
إلى الأمام .

فهرما ٢٠ من جبر سنة ١٩٢٩

محمد محمود

مشروع (١)

إن صاحب الجلالة ملك مصر ،

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء
البحار وإمبراطور الهند ،

حرصا على توثيق صرى الصداقة وحرصا على درام حسن التفاهم بين بلديهما
وعلى التعاون فيما بينهما طبقا لواجباتهما الدولية في حفظ سلام العالم ؛

وبما أنه ينبغي لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع
المعلقة التي كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

ورغبة في تصفية الحالة التي نشأت من الإنذار الذي وجه إلى الحكومة
المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فيما لم تناوله الكتب الخاصة ببلد النيل
المتعلقة في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ ،

ونظرا لأن غير وسيلة لذلك في عقد معاهدة صداقة وتعاقد تيسر تلير
الاثنتين ولصالحتهما مما التعاون الفحل في القيام بواجبهما المشترك في حفظ
السلام وفي ضمان سلامة أراضي بلديهما واستقلالهما ،

مادة ١٥ — تمقد هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تبادل التصديق عليها الذي سيجرى في أسرع ما يمكن .
ولكن من الطرفين المتعاقدين بعد انتهاء المدة المذكورة أن يدعو الفريق الآخر للدخول في مفاوضات بقصد إدخال أى تعديل على صصوص هذه المعاهدة تستدعيه الحالة حينئذ .
وإشهادا بما أتفق عليه ...

الجيش

المذكورة البريطانية

حضره صاحب الدولة

في سياق مناقشتنا في نعوص المعاهدة التي ولعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكانها لو افترقت من النجاية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولا— تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التي يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها في صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة للقوات البريطانية الخليفة معاونة فعلية . وثانيا— تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التي سترابط عملا بالمادة الثامنة من المعاهدة في جوار قناة السويس توفيراً لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى في مواصلات الإمبراطورية البريطانية . أما عن القسم الأول فقد اتفقتم ذلكم على ما يأتى :

١ — تنهى الترتيبات الحالية التي يمتنعها ياشترى المقتضى العام ومن معه اختصاصات معينة ويصحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

٢ — على أن الحكومة المصرية ، مدركة ما لتسائل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى في العلوراء ، ترضى أن تعين بصفة عسكرية بريطانية لتسهيل هذه النتيجة . وتمتعده حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة أن توفى مصر بتلك البشة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وسعدها . وتمتعده حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها أن تتقبل كل من توفدكم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

٣ — لمصلحة التساهل الرقيق المشار إليه آفأ لا يمتنع طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتا من طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتا . وتمتعده حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساعته لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها في المادة الثامنة من المعاهدة فقد اتفقنا على ما يأتى :

١ — تقدم الحكومة المصرية مجاًاً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها براضى وبما يتناول الأراضي والمباني التي تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر ويجرد إتمام هذه المباني الجديدة تحتل إليها تلك القوات وتسلم الأراضي والتكاث الخ التي أختلها ، لحكومة المصرية .

ونظراً إلى احتمال التعاون الفعال بين الجيشين البريطانى والمصرى وتمتعده جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمطعين عسكريين من الأجانب فإن هؤلاء المطعين يشارون من الرمايا البريطانيين فقط .

مادة ٨ — تسلياً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية يرضى جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضي المصرية شرق التل الكبريات القوات التي يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض .

٩ — نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة والمخالفة التي تؤسسا هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين المطعنين الأجانب تفضيل الرمايا البريطانيين . وإنما بين رمايا الدول الأخرى إذا لم يوجد رمايا بريطانيون حائزون للوحدات اللازمة أو متوفرة فهم الشروط المطلوبة .

مادة ١٥ — يسترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والمخالفة الحاضرة لمصر .

وبناء عليه يتمتعده صاحب الجلالة البريطانية بأن يستعمل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول ، بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص الحاكم الفعلية إلى الحاكم المختطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

وتمتعده جلالة ملك مصر من جانبها بأن لا تسن قوانين مجعفة بالأجانب في مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع الصام بلع الدول ذات الامتيازات .

مادة ١١ — نظراً إلى العلاقات الخاصة التي تشبها هذه المخالفة بين الطرفين المتعاقدين يمثل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط الملك زواد سفير ممتد حسب الأصول المرمية ويخصه صاحب الجلالة ملك مصر بالتفقد على جميع المثليين السياسيين الآخرين .

مادة ١٢ — تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقاً لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقاً لأى تصديقات تلك الشروط توضع في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وتنقل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالباية ضمناً حاكم السودان العام الممين بموجب تلك الاتفاقات .

ويسمح لأوطلة مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له .

مادة ١٣ — لا تخفل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذة الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

مادة ١٤ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا ييسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

٢ - تمسك المزاي والامتيازات التي تنجم بها الآن القوات البريطانية في مصر .

٣ - إلى أن تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة مترين كلوترا منها . على أن هذا الحظر لا يرسى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران القائمة بموجب الاتفاقات الحالية .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة تبت مع الارتياح أنه عملاً بالصهد الذي تتضمنه المادة السادسة من المعاهدة تستبقى الحكومة المصرية بعد إلغاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام عصراً أوروبياً في بوليس المدن بظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة .

فإذا شامت الحكومة المصرية في المستقبل أن تميد تنظيم بوليسها أو أن ترفع مستوى كفاءته فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها خدمة أفراد خبراء أو بنة بوليسية كما فعلت ذلك مع بلاد أخرى كانت راجية مثلها في تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة المباشرة من مشروع المعاهدة التي وقعتها اليوم ما يأتي :
" يتفق الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح ولا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

" وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول ، بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص الحاكم التفصيلية إلى الحاكم المخططة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

" ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تسن قوانين مجففة بالأجانب في مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات " .

وقد يكون من المفيد أن أرين لسيدي القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترجمها هذا الإصلاح وذلك لأنني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تعديلات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة .

٤ - تمسك المزاي والامتيازات التي تنجم بها الآن القوات البريطانية في مصر .

٥ - إلى أن تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة مترين كلوترا منها . على أن هذا الحظر لا يرسى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران القائمة بموجب الاتفاقات الحالية .

٦ - تقدم الحكومة المصرية عند الطلب جميع التسهيلات اللازمة لمروء طائرات القوات البريطانية الجوية في زهابها إلى المطارات الموضوعة تحت إشراف القوات البريطانية طبقاً للمادة الثامنة من هذه المعاهدة أو في غيرها منها . ويتبدل مثل هذه التسهيلات عند الطلب للطائرات المصرية العسكرية في الأراضي البريطانية والمطارات التي تحت إشرافها .

المذكورة المصرية

بالموافقة على ما تقدم .

المستشاران

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تسلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجاً من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإلى لأقتر أن المهمة التي أخذت نفسها بها ستكون أشق وأجهد مدى بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الملحوظة في المعاهدة التي وقعتها اليوم . وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستعين في خدمتها في الفترة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرأيا البريطانيين في وظيفة مستشار مالي ومستشار قضائي . وسيختار من يشغل هذين المنصبين في المستقبل باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية وتعينهم الحكومة المصرية موظفين مصريين .

المذكورة البريطانية

إبلاغ بثلقي ما تقدم .

البوليس

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام . إلا أنها عملاً بالصهد الذي تتضمنه المادة السادسة من المعاهدة التي وقعتها اليوم تستبقى الحكومة المصرية

تشكيل الحاكم المختصة ذاتها أو اختصاصها . ولما كان هذا النوع من التشريع من شأنه أن يسد ما هو في الواقع تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول فلا ينبغي أن يتخذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيمتدعى توسيع اختصاص الحاكم المختصة في مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ مجلة تنص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢) . ولا ريب في أن دولكم تراقبون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغي أن يخبر عن المبادئ المتوزعة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى ، على أن لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد من الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص الحاكم المختصة، وقد فهمت من دولكم أن القوانين التي تطبقها الحاكم الأهلية تخضع لقتضاها كل شخص في مصر غير الذين لا ينضمون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو المعادلات المرحية .

والى المستند لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أنه جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء الحاكم المختصة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨ من التغيرات في السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائي يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء في القضايا التي يكون لأجنبي فيها إلا أن مصلحة لا فيما لا يتعلق فقط بالمسائل التي تكون فيها مصلحة لأجنبي خاضع لقضاء الحاكم المختصة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفي الحاكم المختصة الزيادة التي يستدعيها التوسع المقترح لاختصاصها ، ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للثابت العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم التمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرضي . وبطبيعة الحال سيجري إلى المستشار القضائي لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في الحاكم المختصة والأعضاء الأجانب في نياباتها .

المذكورة المصرية

الإلاخ يعلق ماقتهم .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إخلاق الحاكم المختصة في مصر . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص الحاكم المختصة لتشمل من أداء القضاء الذي تقوم به الحاكم المختصة الآن .

والى المستند أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح في نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء عما كرها المختصة إلى الحاكم المختصة .

ولما لا ريب فيه أن قسم الحاحة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط المتعلقة وسيشغل انخراط بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة أن أفوضكم :

قد يكون من المنصذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى الحاكم المختصة . ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات المختصة مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى الحاكم المختصة ، وأتوقع الموافقة من جانبها على أن تنحصر الحاكم المختصة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضروري أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام الحاكم المختصة . وتجنباً لصعوبة الفصل في أي مسألة معينة فيما إذا كانت الحرية سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومي أمام الحاكم المختصة أسباب للاعتقاد بأن الحرية المنسوبة إلى مصري هي حرية سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك الحاكم وتنتظر فيها بناء على ذلك .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة بناط بها إيداع الرأي الذي ينبغي عليه استعمال حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحفانية والمستشار القضائي وخمسة ثالث . ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدأ رأياً لذلك فيما يخص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

والمعنى الآن هو أنه من الضروري لحصل التشريع المصري مطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للحاكم المختصة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه إلا ما يتعلق منه

مشروع (ب)

إن صاحب الجلالة ملك مصر ،

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ولبنندا والأمالك البريطانية قيا وراه البحار وإمبراطور الهند .

حرصا على توثيق عرى الصداقة وحرصا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما على تنفيذ واجباتهما الدولية في حفظ سلام العالم ؛

وبما أنه ينبغي لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأرواح المعلقة التي كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ونظرا لأن خير وسيلة لذلك هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر تلبي الأمنين ولصالحتهما التعاون الفعل في حفظ السلام وفي القيام على الدفاع عن أراضي البلدين ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا الموضوعين عنهما في ذلك وهم :

(١) صاحب الجلالة ملك مصر .

(٢) وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى الخ

عن بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية : أسماء الموضوعين

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها قد اتفقا على ما يأتي :

مادة ١ — ينتهي احتلال مصر العسكري بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم والودى وحسن العلاقات .

مادة ٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا في جمعية الأمم فتستقدم طلبا للانضمام فيها بحسب الشروط المنقذة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتبنيدها في ذلك الطلب .

مادة ٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون مطبقة على الحالة القائمة .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يهذب في البلاد الأجنبية موقفا متفاني مع محالفة أو يحدث صوبت للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يمارس أي الطرفين سياسة الانحياز في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أي اتحاد سياسي يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ — يشترط صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة يقوم في الحال بإنجاده بصفة حليف وطن وجه الخصوص ينزل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

مادة ٨ — نظرا لاستحسان الوحدة في التنديب والأماليب بين الجيشين المصري والبريطاني يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يجتازهم من بين الرعايا البريطانيين .

مادة ٩ — تسهلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية ، في الأماكن التي يتفق عليها بعد ، شرق خط الطول ٣٢° شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضروره لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بمقوق السيادة المصرية .

مادة ١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة والمحالفة التي تقسما هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القانعة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ١١ — يشترط صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلزم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالتهم بأن يبدل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول ، بالشروط التي ترض المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القضائية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

مادة ١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والمحالفة التي تقسما هذه المعاهدة يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يمتد حسب الأصول المرمية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر بممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه .

ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير .

مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي نشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر ، بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . وعند ما تصبح هذه المعاهدة نافذة تباطأ أوروطة مصرية في السودان .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يخضع طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها .
وتستعد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساعتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يخص بالقوات البريطانية المشار إليها في المادة التاسعة من المعاهدة فقد اتفقتا على ما يأتي :

(١) تحتمل الحكومة المصرية بمجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها بعد أراضى ومباني تبادل الأراضى والمباني التي تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر . ويجوز أنعام هذه المباني الجديدة تحتل الآن تلك القوات وقسم الأراضى والتكتلات الخ... التي اشغلتها ، للحكومة المصرية .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه في المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تنفع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) إلى حين تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التي تقوم بها هيئات مصرية حقا ولا على خدمات الطيران القائمة بفضى الاتفاقات الحالية .

وقد اتفقتا أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطائرات الفرق الجوية البريطانية في طريقها من المطارات التي وضعت طبقا لفائدة التاسعة من المعاهدة تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات . وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية في الأراضى الواقعة تحت إشرافها .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أشرف بإبلاغكم بأنى تفتيت مذكرةكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقت عليه .

المستشاران

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وإلى لأقصر أن المهمة التي أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والالتزامات التي تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاقى جميع الأمم أو من ميثاقى نذ الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة ويكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جميع الأمم .

مادة ١٦ — يصدق على هذه المعاهدة ويسلم بها بمجرد تبادل التصديق ويصرى هذا التبادل بأسرع ما يمكن . وتسجل المعاهدة في جميع الأمم وفقا لأحكام الميثاق .

ويجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بهذه المعاهدة تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك ، وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وإنشادا بما تحتمل وقع (المقوضون) هذه المعاهدة الخ .

الجيش

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب البوالة

في سياق مناقشتنا في نصوص المعاهدة التي وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولها — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التي يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها في صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة لمعاونة فعلية . وثانيها — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التي ستقارب عملا بالمادة التاسعة من المعاهدة في جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى في مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دونكم على ما يأتي :

(١) تتبى الترتيبات الحالية التي ينفذها مباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، ويحسب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، أعذا بمحكم المادة التاسعة من المعاهدة ، ترغب في أن تتفق بمشورة بمئة عسكرية بريطانية . وتستعد حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة أن توافق مصر بتلك البطة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تعويم في الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها ، وتستعد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

فردى أو بنة بوليس بما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت واثبة أيضا في تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة الحادية عشرة من مشروع المصادقة التي وقعتها اليوم ما يأتي :

” يتعرف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القديم بمصر الآن أصبح لا يلهم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

” ولذلك يتعهد جلالتهم بأن يتنزل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذات الامتياز في مصر للحصول ، بالشروط التي تضمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص الحاكم التفصيلية إلى الحاكم المتفطرة وحل تطبيق التشريع المصرى على الأجانب “ .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترسها هذا الإصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المصادقة نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقفا كانت المفاوضات ذاتة بين الحكومتين البريطانية والمصرية لإجراء تسويات تحصل الدول الأجنبية على إغلاق الحاكم التفصيلية في مصر . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص الحاكم المتفطرة لتشتمل من أداء القضاء الذي تقوم به الحاكم التفصيلية الآن .

وإلى المستند أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح في نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها التفصيلية إلى الحاكم المتفطرة .

ومما لا ريب فيه أن قسم الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية ويستتفل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتصور على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاضعة بالأحوال الشخصية إلى الحاكم المتفطرة . ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات التفصيلية ما لم يقع الاتفاق ، بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن ، على نقل هذا الاختصاص إلى الحاكم المتفطرة . وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تخصص الحاكم المتفطرة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون لرعايا البريطانيين صالح فيها .

المحفوظة في المذكرات وقسمها اليوم . وعندى أنه تنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى محتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك انتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستيق في خدمتها في الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين في وظيفة مستشار مالي للحكومة المصرية ومستشار قضائي لوزارة المحاماة . وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظائفين صدقها عليها الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وتبينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أشرف بالأحكام بأى نغيت مذكرتك بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفي المستشار المالي للحكومة المصرية والمستشار القضاء ، لوزارة المحاماة وأحاطت علما مع الارتياح بما ذكره بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية في قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذًا للصهد المشار إليه في المادة السادسة من المصادقة التي وقعتها اليوم مستيق لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمصادقة عنصرا أوربيا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شامت في المستقبل أن تميد تنظيم قوات بوليسها .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

شئت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المحكمة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية تنفيذًا لا عهد المشار إليه في المادة السادسة من المصادقة وبعد إلغاء الإدارة الأوربية مستيق لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمصادقة عنصرا أوربيا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

وإذا شامت الحكومة المصرية في وقت مستقبلي أن تميد تنظيم القوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تثيرها خبرا .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

اتشرف بإبلاغكم بأني تلقيت مذكرةكم بتاريخ اليوم التي تشيرون فيها إلى القواعد التي ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات في مقتضاها وتلتون فيها نظري إلى بعض الاعتبارات الخاصة التي لها عندكم شأن وأهمية .

وإني لسعيد بأن أجيئك بأن الاقتراحات الخاصة التي تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التي يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

والأحظ فيما يتعلق بتعريف لفظه "أجنبي" أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدني والجنائي الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ فإنه لا شك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا يتمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم المحلية .

الموظفون الأجانب

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

في سياق مناقشتنا بشأن المادة العاشرة من المعاهدة التي وقعتاها اليوم كان مفهوماً بذا أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لن تؤجل تلك المادة أو يلاضيقاً غير مقبول وأن ليس فيها ما يخل ببحرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التي لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

اتشرف بإبلاغكم بأني تلقيت مذكرةكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذي تم بيننا .

وفي حالة القوم من عقوبات صادرة عن الأجانب أو تخفيفها كما فيا يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة عن الأجانب يستشير وزير الخارجية المستشار القضائي - مادام ذلك الموظف باقياً في خدمة الحكومة المصرية - قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإني لأعترف بأن الوجه الذي يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسطة الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب أو في فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك إني أستمع للواقعة على أن يجري العمل في المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هي التي تتولى أي موافقة تكون ضرورية قبل أن يصحب التشريع المصري منطقاً على الأجانب، وبدخل في ذلك التشريع التشرع المالي . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينبغي لأحد موافقة الدول . ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستئذان من أن التشريع المصري عليها لا يتناقض مع المبادئ المأخوذة بها عموماً في التشريعات الحديثة من حيث تطبيقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالي على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستئذان من أن التشريع لا يتضمن تمييزاً غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

ومستندى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية أعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفي مشاريع القوانين التي وضعت في سنة ١٩٢٠ مجلة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٧٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنابات الجديد لا ينبغي أن يخفف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة . على أي لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأول هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد نهضت من دولكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضاها كل شخص في مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو الامادات المرحية . وإني أستمع لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوماً أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغييرات في السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفي المحاكم المختلطة الزائدة التي يستعملها التوسيع المقترح لاختصاصها ، وبدخل في هذه المسألة البحث في أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وتطبيقه على وجه مرضي .

وإستشار المستشار القضائي - مادام ذلك الموظف باقياً في الخدمة - في تعيين القضاء الأجانب في المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرجو أن أثبت هنا أنه لم يرعَ للإشارة في المعاهدة التي وقعتها اليوم إلى حماية الأقليات التي ورد ذكرها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أني أحطت علمًا بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات في مصر .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عند ما كنا نتناقش في المادة الثالثة عشرة من المعاهدة التي وقعتها اليوم اتفقنا على أن دين السودان لمصر يجب أن يحث فيه الآن للوصول في أمره إلى تسوية عاجلة .

فذلك اتفقا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح المعاهدة نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

رغم أني أعلمكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من اتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعياً لتسويته تسوية عاجلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن لي توقيع المعاهدة التي أبرمتها اليوم إثبات الاتفاق الذي اتينا إليه بشأن الطريقة التي تجمل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو طبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

في الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون في الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعهم من مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ويلحق هذا التصريح على الوجه اللازم .

وفي الأحوال التي تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها .

لأننا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذي يشار إليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل عمل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً في وثائق التصديق .

وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها من مصر وبريطانيا العظمى أشخاص يبينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام في كل حالة . ولا على طبقاً في مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أى عمل يروونه بالاتفاق فيما بينهم مرحوباً فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإعلامكم أني تخليت مذكريكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التي يراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن انضمام الذي تم بيننا .

٤ - إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يقابل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي تمهلات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحايدة أو يمسحت صموات للطرف الآخر وعلا بهذا العهد لا يمارض أي الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أي اتفاق سياسي يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر .

٦ - يتصرف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم في الحال بإيجاد بصفة حليف وحمل وجه المخصوص بإذن صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ - نظراً لاستحسان الرحلة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصري والبريطاني يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة الاستعانة بمعينين عسكريين من الأجانب يخاضهم من بين الرعايا البريطانيين .

٩ - تسهلاً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً للتواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية ، في الأماكن التي يتفق عليها بعد ، شرق خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض . ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بمقتوى السيادة المصرية .

١٠ - نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة والعلاقة المفعولة في هذه المقترحات تجمل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين المواطنين الأجانب أن تعيينهم من الرعايا البريطانيين .

١١ - يتصرف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلزم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالة بأن يسد كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للفسول ، بالشروط التي ترقن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص الحاكم التفصيلية إلى المحاكم المختصة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

مشروع (ج)

وزارة الخارجية

الكتب المتبادلة بشأن مقترحات لاتفاق إنجليزي مصري

نمرة ١

كتاب من مساعدة مستر ١ . هندرسن إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

حضرة صاحب الدولة

إن المقترحات المرفقة بهذا ، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التي تشرعنونا دولة كل من البرلمان المصري ، هي أقصى ما أستطيع أن أثير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية المتصدتة لثقل إيرلندا أن تلعب إليه في رغبتها في الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للأسئلة المطلة بين بريطانيا العظمى ومصر وإن من أحب أماني حكومة جلالتهم أن يخلص المصريون المخلصون لوطنهم - بلا تمييز بين الأحزاب - هذه المقترحات بروح الصداقة والمسألة التي امتزجت بها مخادتنا الأخيرة وأن يمددوا فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين بلادنا . فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد فإن حكومة جلالتهم تقوم من جانبها مباشرة برفض المقترحات على البرلمان لكي تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصلق عليها .

ولي الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام

في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩

خادمكم المطيع

الإمضاء : آرثر هندرسن

ملحق نمرة ١ للكتاب المتقدم

مقترحات لاتفاق إنجليزي مصري

١ - يتولى احتلال مصر العسكري بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ - تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييداً لما بينهما من الصداقة والتعاون الرودي وحسن العلاقات .

٣ - بما أن مصر حريصة على أن تصح عضواً في جمعية الأمم فستقدم طلباً لإستعاج فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتضيقها في ذلك الطلب .

أما من القسم الأول فقد اتفقتم دولكم على ما يأتي :

(١) تنهى الترتيبات الحالية التي بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، أخذت بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ، ترطب في أن تخضع بمشورة هيئة عسكرية بريطانية . وتمتد حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وشمال أيرلندا أن توافي مصر بتلك الهيئة وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم في الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها . وتمتد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يحتفظ طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتا من طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتا . وتمتد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساحتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كسما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يخص بالقوات البريطانية المشار إليها في الفقرة التاسعة من المقترحات فقد اتفقت على ما يأتي :

(١) تملك الحكومة المصرية مجازا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها بعد ، أراضي وتلكات الخ . تتبادل الأراضي وتلكات التي تحتلها الآن القوات البريطانية بمصر .

ويجوز إجماع هذه المباني الجديدة تحتل إليها تلك القوات وتسلم الأراضي وتلكات الخ .. التي احتلتها ، الحكومة المصرية . ونظرا إلى القيود الفنية التي تترتب إزاء النقل تدريجيا ينتظر إكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ في النقل . ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢ من خطوط الطول تحتل التباير لتوزيع أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ .. وتبينة وسيلة لتوريد المياه العذبة تكون كافية في الطوارئ .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه في المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما يتفق به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات في أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) مالم تتفق الحكومتان على شيء ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . على أن هذا الحظر لا يمس على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التي يقوم بها طيحات بريطانية أو مصرية حقا تشمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها .

وقد اتفقت أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ووجلها ومهماتا في طرقها من المطارات

١٢ - نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والعاطفة الموصولة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر مقرر يمتد حسب الأصول المرجعة ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر يمثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل مدونة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها .

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات بأي وجه من الوجوه بالحقوق والامتيازات التي تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نهج الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تبنى على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

الجيش

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في سياق مناقشتنا الأخيرة عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أثر قسط من النية والبحث . وتتضمن هذه المسائل طبيعتها إلى قسمين : أولا - تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التي يجوز - إذا تحققت لسهولة الحظ الظروف المشار إليها في صدر الفقرة السابعة من المقترحات - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الخليفة ملطونة فعلى . وثانيا - تلك المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التي سترايط عملا بالفقرة الثامنة من المساعدة في جوار قناة السويس توفيراً لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوي في مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

السادة من المقترحات مستيقين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمحاذاة تبنى على أساس هذه المقترحات حصراً أوروبا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رعاية ضباط بريطانيين .

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شئت في المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تتحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية ، تنفيذاً للتعهد المشار إليه في الفقرة السادسة من المقترحات وبعد انتهاء الإدارة الأوربية ، مستيقين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمحاذاة تبنى على أساس هذه المقترحات حصراً أوروبا في بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رعاية ضباط بريطانيين .

وإذا شئت الحكومة المصرية في وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعبرها خبراه فرادى أو بصفة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت رغبة أيضاً في تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاه في الفقرة الحادية عشرة من المقترحات ما يأتي :

” يتصرف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات العام بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

” ولذلك يشهد جلالاته بأن يبدل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز في مصر للحصول بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على قل اختصاص الحاكم التفصيلية إلى الحاكم المختصة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب ” .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يرتبطها هذا الإصلاح وذلك لأنني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تساوي مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح مطابقة ، تبنى على أساس هذه المقترحات ، فائدة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تساويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق الحاكم التفصيلية في مصر . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص الحاكم المختصة لتشتمل من أداء القضاء الذي تقوم به الحاكم التفصيلية الآن .

التي وضعت طبقاً للفقرة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات . وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية وربالها ومهمات في الأراضي الواقعة تحت إشرافها .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأني تعجبت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالتشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه .

المستشاران

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجاً من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإلى لأعتقد أن المهمة التي أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الموهوبة في المقترحات . وهذا أنه تنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضي مستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن الحكومة المصرية تنوي أن تستعين في خدمتها في الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين في وظيفة مستشارين إلى الحكومة المصرية ومستشار قضائي لوزارة الداخلية . وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظائفين بعد شاولهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وتعيينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكورة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأني تعجبت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفة المستشار المالي للحكومة المصرية والمستشار القضاء لوزارة الداخلية وأحيط علماً مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن الحكومة المصرية تنوي إنهاء الإدارة الأوربية في قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذاً للتعهد المشار إليه في الفقرة

وهناك مسائل أخرى لا متدوعة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة . على أن لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة " أجنبي " وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المخططة . وقد فهمت من دولكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضايا كل شخص في مصر غير الذين لا ينضمون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو المعادلات الرسمية . وإلى مستند قبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مقبوماً أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المخططة بصرف النظر عما يكون قد وقع به حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغيرات في السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة مدد موظفي المحاكم المخططة الزيادة التي يستدعيها التوسع المقترح لاختصاصها ، ويدخل في هذه المسألة البحث في أمر الاختصاصات الجديدة للثالث العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم لتمكين من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضي . ويستشار المستشار القضائي مادام ذلك الموظف باقياً في الخدمة - في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المخططة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سمين أحد منهم .

المذكورة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأني تلقيت مذكرةكم بتاريخ اليوم التي تشير فيها إلى القواعد التي ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها وتفتنون فيها نظري إلى بعض الاعتبارات الخاصة التي لها عندكم شأن وأهمية .

وإلى لسيد بأن أجيكم بأن الاقتراحات الخاصة التي تشير فيها إليكم تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التي يحسن أن يجري إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

والأصح فيما يتعلق بتعريف لفظة " أجنبي " أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المخططة المدني والجاني الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ فإنه لا شك في أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا يتمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

وإلى مستند أن أقبل اتخاذ هذه التشريعات أساساً للإصلاح في نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاءها إليها التفصيلية إلى المحاكم المخططة .

وبما لا ريب فيه أن تتسم الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفضيلية . ويستعمل الخبراء المناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض التبدلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة ببيانها لدولكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا وما يراها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المخططة . وفي هذه الأحوال يكون النقل اختيارياً . ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات التفصيلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المخططة .

وأوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المخططة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرماء البريطانيين صالح فيها .

وفي حالة الصوف من عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الداخلية المستشار القضائي - مادام ذلك الموظف باقياً في خدمة الحكومة المصرية - قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإلى أخيراً بأن الوجه الذي يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب أو في فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فإني مستند لواقعة أن يجري العمل في المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المخططة هي التي تتولى أي موافقة تكون ضرورة قبل أن يصبح التشريع المصري مطبقاً على الأجانب ويدخل في ذلك التشريع ، التشريع الحالي . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينبغي إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستئذان من أن التشريع المروض عليها لا يتناقض مع المبادئ المتأخذ بها عموماً في التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع الحالي على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستئذان من أن التشريع لا يتضمن تمييزاً غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المخططة في المواد الجنائية إمداد قانون جديد لتتبعات الجنائية وإصداره . وفي مشاريع القوانين التي وضعت في سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨ طبع ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغي أن يفرغ من المبادئ المفردة في المواد المذكورة .

كذلك اتفقا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخارجية البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة تنهى عن أساس هذه المقترحات نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أنشرف بأني أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الوزارة البريطانية والمالية المصرية معا لتسويته تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن إثبات الاتفاق الذى اتينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطقية على السودان وأن مبراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يبدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

فى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعها مصر وبريطانيا العظمى والى يرد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يندى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تمسرحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تسهل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطقية على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطقية على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيها بعد .

وحيث يندى هذا التصريح لا يكون ثمة عمل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بروثقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى إثنان يسيان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا عمل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يروونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشتنا بشأن الفقرة العاشرة من المقترحات كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وشمال أيرلندا لن تؤيد تلك الفقرة تأويلا ضيقا غير معقول وأن ليس فيها ما يخل بمجزية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من ين رعيا البريطانيين من يلقى لها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أنشرف بإبلاغكم بأني تلتيت مذكرة بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جله بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن ألفت هنا أنه لم ير حل للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية ونحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنشرف بأن إبلاغكم أى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عند ما كنا نتناقش فى الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن يمتد فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أني تلقت مذركم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التي يراد تطبيقها على السودان وأريد ما جاء بها بشأن التفاهم الذي تم بيننا .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في أثناء محادثتنا الأخيرة أحرمت دولكم من الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تتباد الجنود المصرية إلى السودان .

إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تتفاوض بها في المقترحات ، كما تعمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تضحى بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغ سعادتك وصول مذركم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علما بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الشأن .

المقوضية المصرية بلندن

نمرة ٢

تخاطب من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
إلى سعادة مستر أ . هندرسون

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتك أني تسلمت رسالتكم اليوم إلى والتي تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية ستم تبادلها بشأن التفاهيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شرعية للسائل المعقدة بين مصر وبريطانيا العظمى .

والتي لأدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكنكم أن تشعروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه . وإنني مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصري وأتعا تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلادى . وإنني أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وروح الصداقة والمسألة التي وضعت وبجنت بها فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين بلادينا .

فيهد الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصري ما

في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

الإمضاء : محمد محمود

ملحق رقم ٨

المفاوضات السِّمِيَّة

بين

الحكومتين المصرية والبريطانية

سنة ١٩٣٠

مفاوضات النحاس - هندرسن

(٣١ مارس سنة ١٩٣٠ - ٨ مايو سنة ١٩٣٠)

مجموع الوثائق والمحاضر السِّمِيَّة

الإشارة إلى المفاوضات في خطبة العرش التي أقيمت على البرلمان

بدار مجلس النواب في ١١ يناير سنة ١٩٣٠

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إنه لمن دواعي احتياطي أن يؤذن هذا اليوم بمهد جديد من التفاهم الردي ، والصدقة المشرفة بين بريطانيا العظمى ومصر (تصفيق حاد) ، فقد أصررت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة في عقد اتفاق ودي بين البلدين (تصفيق) ، وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية إلى الحكومة المصرية مقترحات أملتنا عليه روح المودة والوفاق ، ونيسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهي تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (تصفيق حاد) ، ونرى ثم الاتفاق فتعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ومعتقد تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التي باشرت بها عقده (تصفيق) .

٢

الإشارة إلى المفاوضات في رد مجلس الشيوخ على خطبة العرش
وهو الرد الذي وافق عليه المجلس بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

والجلس يسره ما تضمنته خطاب العرش من أن يكون هذا اليوم مؤذنا بسهد جديد من الضام
الوحدى والمصالحة المتمدرة مع بريطانيا العظمى ويأمل أن المقترحات البريطانية تودى عند مجئها
إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين .

٣

الإشارة إلى المفاوضات في رد مجلس التواب على خطبة العرش
وهو الرد الذي وافق عليه المجلس بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

وزداد المجلس اختباطا بما أحرمت عنه حكومة جلالتكم من إيمان هذا الدور بمهد جديد من
التفاهم الودي والصداقة الثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر. راجيا أن تسفر المقترحات البريطانية
عند النظر فيها عن خير نتيجة تلمتن إليها الأمة ، وفي كلاها تعاقب الأيام بفضل ما يسود علاقة
البلدين من روح الوفاق والرغبة المتخالصة في الوصول إلى الاتفاق .



عرض المقترحات البريطانية على كل من المجلسين بجلستيها

المتعقدتين في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

تنفيذا لما ورد في خطاب العرش بصدد المقترحات البريطانية ، أشرف باسم الحكومة بأن أعرض هذه المقترحات على حضراتكم .

إن الروح الطيبة التي أملت هذه المقترحات قد قابلها الوفد المصري الذي أشرف برياسته ، بروح مثله ، ولقد بدأ ذلك واضحاً في الأحاديث المتعاقبة التي أدليت بها قبل ولائي الحكم ، وكذلك قابلتها الحكومة بتلك هذه الروح ، وبدأ ذلك جلياً في خطاب العرش وفي التصيب الذي ألقته بمناسبة الرد الحكيم الذي وضعه البرلمان عليه .

ولقد اعترفت الحكومة — إذا ما فوضتموها — أن تنضم هذه الفرصة ، التي أتاحتها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التفاهم والصدقة مع مصر وتستفوض في هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، وروح الرغبة الأكيدة في الوفاق والصدقة بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

والحكومة يحمها أن ينظر المجلس بوجه الاستقبال في أمر هذا التفويض المطلوب لكي يتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ، ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة .

والأمل قوي في الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق المنشود الذي تكون فيه المصلحة والتخير للبلدين .

وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه .

وتسبقت عليه تهوم الحكومة بتفنيذه بكل أمانة وإخلاص .

(تصديق طويل) .



قرار مجلس الشيوخ الصادر بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

بتفويض الحكومة في المفاوضة^(١)

المجلس — بعد سماع بيان حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الوزراء الذي عرض بالمقترحات البريطانية على المجلس بجلسته الماضية وطالب بتفويض الحكومة في المفاوضة فيها بقصد الوصول إلى اتفاق يمرض بدمتة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه وبعد المناقشة في موضوع هذا البيان يقر المجلس الموافقة على ذلك .

ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

(١) صدر القرار المذكور بإجماع الآراء .

٦

قرار مجلس النواب الصادر بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

بتفويض الحكومة في المفاوضة^(١)

الجلس - بمذمماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذي عرض به المقترحات
البريطانية ، وبعد المناقشة في موضوع هذا البيان يقر الموافقة عليه .

ونظرا لما له من الثقة الخاصة بالحكومة يفوضها في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية
في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوفق عرى الصداقة بين البلدين .

(١) صدر هذا القرار بإجماع الآراء ما عدا خمسة أصوات .

٧

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

بتشكيل وفد المفاوضة

مجلس الوزراء

قرار

بناء على القرار الذي أصدره البرلمان في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة المصرية في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تشكيل الوفد الذي سيتولى المفاوضة برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة واصف بطرس خالي باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ومكرم عبيد افندي وزير المالية .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس



إبلاغ قهويض البرلمان للحكومة في المناقشة إلى صاحب السعادة
المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية

(١)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
إلى حضرة صاحب السعادة المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية بلندن

يا صاحب السعادة

لقد عرضنا مقترحات الحكومة البريطانية تباعا على مجلس النواب والشيخ فقوضا الحكومة
التي أشرف برأسها أن تتفاوض في هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق
شريف وعيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

لذلك أشرف بإخطار سعادتك بأني أكون تحت تصرفكم ابتداء من انحر أسبوع في شهر
مارس .

ولا حاجة بي لأن أضيف أنه نظرا لروح التمام والصداقة والرغبة في التوفيق التي تمسك بحكومتينا
تتلاقى الثقة بآتنا بإذن الله واصلون إلى الاتفاق الذي طالما تمناه الشعبان .

وأرجو أن تتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامي

القاهرة في ١٠ فبراير ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

(ب)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
إلى صاحب السعادة سير يمين لورين المنسوب السامي لمصاحب الجلالة
البريطانية في مصر

ياصاحب السعادة

إلحاقاً للحديث الذي دار بيننا مساء أمس ، أنشرف بأن أرسل إلى معاديتكم الخطاب المرافق
لهذا وأكون شاكراً لو تكرمت بإيصاله إلى صاحب السعادة مستر هندرسن .

ومع شكرى لكم أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق احترامى ما

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

امضاء : مصطفى النحاس

٩

بلاغ رسمي بتخليد ميعاد ابتداء المفاوضات

رئاسة مجلس الوزراء

بلاغ رسمي

بمشيئة الله يسافر إلى لوندرة بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وفد مصري برئاسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وسيتقبله وزير خارجية بريطانيا العظمى في الأسبوع الذي يتلئ من يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل ، وذلك للمفاوضة في مقترحات المستر هندرسن بقصد الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى .

٢٤ فبراير ١٩٣٠

١٠

قرار مجلس الوزراء

بتعيين مستشارى الوفد وموظفى السكرتارية

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتشكيل الوفد الذى سيتولى التفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها . أشرف بابت أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفى السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجياً التكرم بالموافقة على تعيينهم .

المستشارون القنوين

- | | |
|------------------------------------|--------------------------------|
| حضرة الدكتور أحمد ماهر . | حضرة الفائقم حافظ صدق بك . |
| حضرة محمود حسن بك . | حضرة الأميراللى أحمد رفعت بك . |
| حضرة الأميراللى إبراهيم بدران بك . | |

السكرتير العام

حضرة مصطفى الصادق بك السكرتير العام لمجلس الوزراء .

موظفو السكرتارية

من وزارة الاشغال

حضرات :

أحمد راضى افندى .

عبد الحميد الشريف افندى .

من وزارة المالية

حضرات :

محمود زكى سالم افندى .

أمين عثمان افندى .

سأبا جهنى افندى .

من وزارة المعارف

حضرة عبد المقصود أحمد افندى .

من مجلس الوزراء

حضرات :

محمد كامل سليم افندى .

محمود صديق افندى .

محمد صلاح الدين افندى .

إبراهيم ممتاز افندى .

أحمد أسعد افندى .

صبى حوا افندى .

من مجلس النواب

حضرة جورج دويانى افندى .

وافاق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ على ما جاء بهذه المذكرة ما

القاهرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء : مصطفى النحاس

۱۱

محاضر الجلسات وملحقاتها

جلسة افتتاح المفاوضات

محضر جلسة المؤتمر

خطبة المستر هندرسن — خطبة النحاس باشا

قبل الميعاد المحدد للاجتماع وهو الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأ المدعوون يقدون على القاعة المعروفة باسم قاعة لوكازنو بوزارة الخارجية البريطانية وجلس مستشارو الوفد المصري وسكرتيروه وموظفو المفوضية الملكية المصرية بلندن عن بين المسائفة المعلقة بطولس المتفاوضين وجلس مستشارو اللجنة البريطانية من يسارها وجلس رجال الصحافة من مصريين وإنجليز في مواجهتها .

وهذا تمام الساعة العاشرة والنصف دخل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ورئيس الوفد المصري وجناب المستر هندرسن رئيس اللجنة البريطانية ووراءهما حضرات أعضاء الوفد المصري وهم أصحاب السعادة واصف بطرس خالي باشا وحيثان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضرات أعضاء اللجنة البريطانية وهم أصحاب السعادة اللورد باسفيلد ووزير المستعمرات والمستترنوم شو وزير الحرية واللورد تومسن ووزير الطيران وحضر معهم السير روبرت فانيسيرت وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم والمستر دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلسماني والسير ريسى لورين المندوب السامي في مصر . وقد جلس الرئيس في صدر المسائفة وجلس أعضاء الوفد المصري إلى يمينها وأعضاء اللجنة البريطانية إلى يسارها .

خطاب وزير الخارجية البريطانية

ثم وقف جناب المستر هندرسن وألقى باللغة الإنجليزية الخطاب الآتي تعريبه :

" إنه مما يدور إلى الارتياح أن كان من نصيبي مهمة الترحيب بلوثسكم وبالوفد المحترم الذي تتولون رياسته ، وإني أقوم بهذه المهمة ممبها لكم جميعا عن الحفاوة الودية من قبل حكومة حضرة صاحب الجليلة البريطانية ومن قبل زملائي الذين يشتركون معي اليوم في هذا المكان .

وعندي أنى هذه الفرصة وهذا الاجتماع ينطويان على معنى بعيد المدى لما بين بلدينا من العلاقات .

وإن ما لا يهيموه من حسن الاستقبال عند وصولكم لدينا لدليل ناطق على ما يلقاه أهل هذا البلد من الأهمية البالغة في شأن العلاقات بينهم وبين مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن أرض إنجلترا ليست بالأرض الفرية لكثير من أعضاء وفدكم . فالبعض قد زار لندره قبل الآن وهناك واحد منكم على الأقل قد تكونت لديه فكرة عالية عن تعاليدنا في الثقافة وواصل دراسته عدة أعوام في كلية من أشهر كليات جامعة أكسفورد .

وإني أشير هنا إلى صديقٍ مكرمٍ صيد القذى هو الآن وزير مالية مصر .

وإذا ما أجلت النظر في هذه الظروف اتجهت حيناً فكري إلى شخصٍ مليكمٍ المعظم الملك "فؤاد"
وقد قدم لكم مثلاً مالياً في هذا الصدد .

ففي هذه السنوات الأخيرة شرقاً جلالته بزيارته مرتين فكسب مودتنا المقرونة بالاحترام .

ونحن على جانب عظيم من الامتنان لما خضل به جلالته نحو وطننا من تقديره قدره .

أجل أيها السادة إننا لنغفرون ببلادنا .

ويسرنا أن نعتقد أنه مستتباً لكم الفرصة وسط الأعمال الخطيرة الملقاة على ما همكم لأن تشاهدوا
في ساطع فراخكم شطراً على الأقل من أجل ما حواه هذا البلد .

وللأموال أنكم ستروون في وتصور القصر التاريخي الذي ورثته أسرنا المالكة عن أسلافها
وأنكم ستستقبلون في جامعتين من جاساتنا المحترمة .

وأود لو طالت إقامتكم بحيث يمكنني أن أجعل في برنامجكم زيارة لاسكتلندا ولو أنني أخشى أن
العمل الذي تقوم به يحول دون سفر بعيد مثل هذا .

ولكن ما هو هذا العمل ؟

لقد اجتمعنا هنا من أجل الوصول إلى غرضٍ سامٍ ففي المكان الأقل نريد أن نساهم بنصيبنا —
وهو نصيب كبير — في تقوية دعائم الحياة المنظمة التي اجتمعت على تشييدها الدول لنشر السلام
بين الشعوب في العالم وأمنى جمعية الأمم .

وفي المكان الثاني نريد أن نطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التي تربط أمتين اتحدت
أكثر مصالحهما .

ولست أشير إلى المحاولات التي لنا بها في الماضي وأعطت المرمى الذي نرى إليه .

فنحن جميعاً نختل في ذهننا تلك المحاولات وأعتقد أننا جميعاً متفقون في تصدير المواقف السليمة
التي أنضى إليها إخفافها الذي لم يكن من ورائه إلا تأخير الاتفاق والتسوية التي يملها العقل
والمواظف والمصالح المتبادلة كشرط أساسي لرفاهية أمتنا .

وإني آبي اليوم أن أوقع إخفافاً .

وأعتقد أن رئيس الوزارة المصرية وزملاءه أتوا يتفاوضون معنا يمثل هذه الروح .

أما عن الأغراض التي تتوخاها فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد بينت موقفها .

ففي شهر أغسطس من العام الماضي عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على الأمة
المصرية مقترحات مشبعة بمواظف الصداقة وبرغبة التوفيق .

وقد ظل هذا المرض أمام الأمتين المصرية والبريطانية مدى الأشهر السبعة الأخيرة .

وقد لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بارتياح عظيم أن روح الصداقة والرغبة
الطيبة اللتين أمتنا هذا المرض قد قفرتا أكل تقدير وكان لها صداماً في مصر .

ولقد أحبطت الحكومة علما بنوع خاص بالتصريحات الودية التي فاه بها رئيس الوزارة المصرية.
ولقد تمت انتخابات برلمانية .

وعلى أثر هذه الانتخابات عهد بالحكم إلى الحزب الذي ترأسه دولكم .
ونحن نرحب بكم يا سيدى كمثل لأغلبية الشعب المصرى الكبرى .

ولقد طلبتم باسم الحكومة المصرية من البرلمان المصرى توكيلا فى الحضور إلى لندن ومفاوضتنا
فى المقترحات فأجابكم البرلمان إلى طلبكم .

واليوم نفتتح هذه المفاوضات ملنا وبصفة رسمية فى هذه القاعة التى شهدت كما تذكرون من
سنوات قليلة إحصاء معاهدة لوكارنو .

وسيكون من وراء جمهورياتنا إذا صدق ظنى أن توثق الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر
على أساس من الصداقة الدائمة والتحالف .

وفوق ذلك يحنى لمصر بصفة كونها دولة حرة مستقلة ذات سيادة أن يكون لها من الشأن بين الأمم
ما يتناسب مع عظمتها الماخضية وتقدمها الحديث .

سيدى الناس باشا — سادق :

باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أرحب بكم إجل الترحيب .

وإنى وطيد الأمل فى أن تعاوننا ستخرج بالنجاح الذى تقتضيه أهمية ما نتوخاه من غرض
وما يسع لنا من أئق من وراء هذا التعاون .

وبعد أنت أتم المستر هندرسن خطابه دعى السير ريسى لورين فألقى ترجمته إلى اللغة الفرنسية
وبعد انتهائه منها شكره المستر هندرسن ثم قام دولة الناس باشا فألقى باللغة الفرنسية الخطاب الذى
نصه :

خطاب رئيس الوفد المصرى

”باسم زملائى واسمى أشكر لسعادتكم ما تفضلتم بتوجيه إلينا من عبارات الترحيب وأن ما قولنا
به من الحفاوة قد ترك فى نفوسنا أحسن الأثر كما أن ما لقيناه من علائم الود الكثيرة يؤكد ويقوى
تلك الرغبة فى التفاهم والاتفاق التى أملت على الحكومة البريطانية مقترحاتها والتى يسرى أن أشيد بها
علنا فى هذا المكان. وكما لاحظتم سعادتكم قد أجابت معر على هذا الاستعداد الحسن من جانب حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية باستعداد حسن مثله . فمصر المتمسكة بمبادئها الدستورية أشد
التمسك قد صرحت بلسان ممثلها الرسميين بعزمها الأكيد على الوصول إلى اتفاق صادق مع بريطانيا
العظمى وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا هنا .

فقد حضرنا مؤفردين من قبل الشعب المصرى للناشئة فى مقترحات عرضت عليه ولتقريب
وجهات النظر والتوفيق بينها وإزالة أوجه التعموض وسوء التفاهم وإقامة العلاقات بين البلدين على
قواعد المودة والصلة اللتين هما الأساس الوحيد لاتفاق شريف وطيد دائم . وإلينا فى يقين من

التباح في مهمتنا والوصول إلى اتفاق يرضى الجميع. ولقد أضيف إلى حسن الإدارة الواضحة من جانبنا وجانبكم حامل جديد من عوامل النجاح وهو أننا تعرفت بسعادتكم وبزبيلاتكم وأتيح لي أن تكون لي بكم أجمل العلاقات الشخصية وأصدقها .

ولم يقطع زميننا فشل المفاوضات السابقة فإن الرغبة في التفاهم التي أبدلها الشعبان غير مرة تمل دلالة أكيمة على ضروره بحكم العقل والباطقة والمصلحة معا .

واسمحوا لي أن أعرب الآن عن تقديرنا لما نأنا من الشرف العظيم باستقبال جلالة الملك إيانا وما أولانا من الرعاية الفاتحة بتفضله بالاهتمام بنا ونجاح مهمتنا المشتركة .

وأرجو أن تسمحوا لي سعادتكم أيضا أن أشكركم على ما خصصتم به جلالة ملكا المعظم من الحفاوة فإن مظاهر الاحترام والود التي أبدلها الشعب الإنجليزي وحكومته لحر الملك فؤاد في كل من زيارته لهذا البلد البجل كان لها في مصر كلها أحسن الأثر ، وقد أعجب جلالتهم بجمال الأرض الإنجليزية وذكاء الشعب الإنجليزي ونشاطه .

إن كثيرين منا في الواقع لا يجهلون إنجلترا وقد سبق لنا أن تلقوا ما في خلوتنا من جمال هادئ محبب إلى النفس وتأثرا بما تنطق به آثاركم وماضيكم وتقاليدكم .

وإن زيارتنا لقصر وندسور ستتيح لنا أن نحى مهد الأسرة الملكية الإنجليزية الجلييلة كما سنعطف بين أفضل ذكرياتنا زيارتنا لجامعين من جامعاتكم المحترمة . وإن واحدا من زملائي — كما قلتم سعادتكم — ليفتح بحق من أيا الثقافة التقليدية في هذه البلاد التي توج فيها دراسته بإقامته مدة طويلة في جامعة أكسفورد الشهيرة وإن هذا المثل الذي احتضنه كثير من شبابنا هو خير مقدمة للوفاق والمودة بما يقتضيه من التقريب الفكري .

وإني على تمام الثقة من أن هذه المودة وهذا الوفاق ستؤكدهما نهائيا مباحثاتنا التي اقتضت لنا وبصفة رسمية في نفس القاعة التي شهدت منذ بضع سنين إمضاء معاهدة لوكارنو .

إن مصر أم الحضارة لنهض اليوم في نغار شبابها المتجدد وفي جلال ماضيها مطالبة بنصيبها من الجهود المشعر التي تبذلها الشعوب الحرة في سبيل السلام والتقدم فطبيعي أن نأخذ لها بريطانيا العظمى يد الإخاء لأن بريطانيا أم الحرية لا يسعها إلا أن تحمي بسرور دخول مصر الفتاة في مصاف الدول المستقلة ذات السيادة .

وبعد أن أم دولة النحاس بإشادته خطابه دعى الأستاذ مكرم عبيد فألقى ترجمته إلى اللغة الإنجليزية وبعد انتهائه منها شكره دولة النحاس بإشادته .

وبذلك انتهت جلسة الافتتاح

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الأولى

(يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

المبادئ العامة

ترتيب العمل

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا بقرعة وزير الخارجية البريطانية وحضر الاجتماع من الجانب البريطاني المستر هندرسن واللورد طومسون والمستر توم شو وحضر معهم السير روبرت فافسييت والذكور دالتون والسير ريمى لورين والمستر صرى والمستر سلي والأورد ايل سيسل كامبل وحضره من الجانب المصري أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضر معهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

واحتد المستر هندرسن عن تقييد اللورد باستيفاد بسبب اضطراره لمقابلة جلالة الملك .

مستر هندرسن — قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها ألا ترون دوتكم وحضرات الأعضاء أن نبحث أولا فيما إذا كان الأوفق أن نحدد من الآن مواعيد نجتمع فيها بانتظام أم نتركون أن تترك مسألة تحديد مواعيد اجتماعنا إلى كل جلسة فلا ينفض اجتماع إلا بعد أن يكون قد حدد موعد الاجتماع الذى يليه .

النحاس باشا — أفضل الطريقة الثانية أى تحديد موعد الاجتماع قبل انتهاء كل جلسة .

مستر هندرسن — حسن . وهل تعمل محضرا حريا مشتركا بما يجرى في كل جلسة أم يعمل كل فريق محضرا مستقلا موحدا .

النحاس باشا — قد تكون الطريقة الثانية أفضل وأوفر للوقت .

مستر هندرسن — أحب أن أتحدث إليك بصفة عامة .

أولا — فيما يخص بي وزينلاق فاننا نكون متعطين بلا شك إذا بدأتم دوتكم بإبداء ما تريدون الإدلاء به . فإن المقترحات البريطانية كما ذكرنا في خطبتي الافتتاح وكما هو الواقع ظلت مطروحة حوالى السبعة أشهر ومعى لا تزال تمثل رأى الحكومة البريطانية بالنسبة للتسوية النهائية للعلاقات بين البلدين ، فما هو رأيكم فيها من حيث المبادئ التى تتلوتها والخصايل التى اخوت عليها ؟

النحاس باشا — إلى سيد بأن أبدا المفاوضات مع المستر هندرسن وحضرات أعضاء اللجنة لحل المسألة الهامة التى تمنى مصر وإنجلترا وأقصد بذلك تسوية العلاقات بين البلدين وإنى لمناقش بالاستعداد الحسن من الجانبين والرغبة الأكيدة التى لدينا فى الوصول إلى الاتفاق المنشود . وقد حضرت وزملائى إلى هذا المكان مشبعين باليول الطيبة ولقدك رجعتا جدا أن تتل جميع المقبات التى

قد تقوم أثناء المناقشة توصلا تلك الغاية السامية التي نشدها جميعا . وإني وزملائي لمتحمسون على حسن استعداد المستر هندرسن وزملائه في مساعدتنا على إنجاز هذه المهمة. والأمر المهم هو التوفيق بين حقوقنا ومصالحكم بطريقة تحدد الحالة بجملاء وتمنع كل لبس وإيهام . وذلك لأننا نريد أن نطبق المعاهدة بكل إخلاص وأمانة على وجه يشرف إسمائنا عليها .

وإني بهذه الروح سأبدأ بشرح الحالة بصفة عامة وسترون من هذا الشرح أن روحه وروح المقترحات البريطانية غير متباعدين . وسأقتصر الآن على المبادئ تاركا الكلام في التفاصيل إلى ما بعد ذلك .

مستر هندرسن — حسن جفا .

النحاس باشا — إن المبادئ التي تستعج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا — انتهاء الاحتلال — ولا أطيل الكلام في ذلك لأن هذه هي الغاية التي نرى إليها .

ثانيا — المعاقبة — أما فيما يتعلق بمبدأ المعاقبة فنأنته بقرره وتقبله .

أما مسألة الدفاع عن قتال السويس فإنه مع وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامته — ضمانة خاصة مستمدة من المعاقبة وهي أن بريطانيا تأتي لمساعدتنا لصد ما صاه يقع على القتال من الغارات الأجنبية، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القتال تلك الحيدة التي تكفلها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القتال — إلا أننا لكي نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق قبل (إلى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القتال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطاني) أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية في منطقة القتال على أن يحدد موقعها وشروطها عند الكلام في التفاصيل .

ثالثا — حماية الأجانب — هذا المبدأ بطبيعة الحال من حق مصر المطلق ولا يفقده إلا مسألة الامتيازات الأجنبية التي آملنا إلى الإلغاء. وإلى أن يمين الوقت لهذا الإلغاء قبل توسيع اختصاص الحاكم المختلطة في بعض المسائل التي هي الآن من اختصاص الحاكم الفعصلي، كإقبل الاختصاصات التي تتعلق بالجمعية العمومية للحاكم المختلطة على أن تحدد هذه الاختصاصات أثناء المناقشات .

رابعا — البوليس — فيما يتعلق بالبوليس قبل أن يكون بعض الموظفين البريطانيين في المدن الأربع القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس لمدة محدودة على أن يستبدلوا شيئا فشيئا وسنؤيد موظفين مصريين حتى إذا انتهت تلك المدة المحدودة أصبحت وظائفهم جميعا في أيدي المصريين .

خامسا — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة قبل أن تكون الإدارة في السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعلياً .

هذه هي المبادئ العامة التي تؤخذ من المقترحات وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلا وإخلاص إلى الاتفاق المنشود . أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتي الكلام عنه فيما بعد .

مستر هندرسن — هل أنهم مما قاله دولة النحاس باشا أن هذه المبادئ الكبرى إذا وضعت في صيغ مقبولة من الجانبين فإنه أن تقوم عقبات في سائر التفاصيل .

النحاس باشا — قد تقوم صعوبات في التفاصيل ولكني أرجو أن تتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر في الجانبين .

مستر هندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقتراحاتكم فيها علا للتأقشة .

النحاس باشا — بلا شك .

مستر هندرسن — إن هذه المبادئ الخمسة مهمة حقا ولكن الكثير يشكك من الصيغ التي ستوضع فيها . هل أني من ناحيتي أريد أن أسترشد برأي زملائي فيما قد تكون عليه هذه الصيغ فإذا كنتم قد أعدتمت تصورا خاصة شاملة لهذه المبادئ فإنه يبررنا أن نطلع عليها ونبدي لكم رأينا فيها .

النحاس باشا — إننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذي ذكرناه ونقدمها لكم في أقرب فرصة .

مستر هندرسن — نعم يحسن تقديم هذه الصيغ لأنها تساعد كثيرا على الفهم والتقدير . والآن هل يريد أحد من زملائي أن يسأل شيئا ؟

المستر توم شو — أحب أن أرى الصيغ لأن المسائل التي تناولها دولة النحاس باشا هي من صميم المقترحات .

مستر هندرسن — إنذن ما هو الزمن الذي يكفي دولتكم وزملائكم لوضع هذه الصيغ وإرسالها إلينا ؟

النحاس باشا — سنبذل جهدنا لإرسالها غدا .

مستر هندرسن — إنذن نستطيع أن نجتمع يوم الأربعاء ولكن هندي اجتماع مجلس الوزراء في صباح الأربعاء فإذا وافقتم جلتا اجتماعنا بعد ظهر اليوم .

وجد تبادل الرأي تقرر أن تكون الجلسة القادمة في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس .

مستر هندرسن — أما وقد اتفقنا على أن يكون الاجتماع القادم يوم الخميس ففي وسعنا أن نستعبد قليلا في أبحاثنا حتى إذا احتاج الأمر إلى وضع صيغ لمسائل أخرى أمكن ذلك قبل جلسة يوم الخميس . فلتا يلوح لى أن هناك ثلاث قط أو أربعة نحن متفقون عليها هي :

اتجاه الاحتلال ، ثم فكرة الحافطة ، ثم جمعية الأحم ، وهي كلها مسائل قد نص عليها ولا يتقصنا
الإلمام معرفة الصبح النهائية لا ، تريدون أن تظهر بها في المباحثة وإذا شئتم فإنه يمكننا أن نتكلم فيها
من الآن .

النحاس باشا — إنني سمعت الكلام فيما ذكرتموه . فعيا يختص بالحافطة ههنا أن يكون واضحاً
أن ما يقتضيه كل حليف الآخر يجب أن يتناسب مع قدرته وامتداد أراضيه إذ مركز الطرفين يختلف
كل منهما من الآخر . وههنا لكي تتوافر المساواة الحقيقية بيننا — أن تكون مساعدتنا لبريطانيا
داخل حدود أراضينا لا خارجها كما جاء في مقترحات المستر هندرسن وهذا الوضع الذي تقترحه
لا يخلف من كل المقترحات التي سبق أن قُدمت في هذا الموضوع أثناء المفاوضات الماضية .

مستر هندرسن — لقد نهمت هذه الملاحظة جيداً ومعنى ذلك أن المسألة السامية ستكون محل
بحث . ولكن المسألة الأولى التي تنص على أن ينتهي احتلال مصر عسكرياً ببيوش جلالة ملك
بريطانيا العظمى ، هل عندكم اعتراض على صيغتها ؟

النحاس باشا — كلا .

مستر هندرسن — والمسألة الثانية الخاصة بالحافطة بين البلدين ، هل عندكم اعتراض عليها ؟

النحاس باشا — لي بعض التعديل على صيغتها .

مستر هندرسن — حسن ، لكم أن تقرروا ما تريدون ، وما رأيكم في المسألة الثالثة ؟

النحاس باشا — لي كذلك بعض التعديل على لفظها .

مستر هندرسن — إذن قلموا لنا الصبح المطلوبة قبل الجلسة القادمة وهذا يعطينا مادة كافية
تستلها إلى الاجتماع القادم .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — لقد بدأنا بروح جيدة روح المسائلة والوفاء والزم على الوصول إلى اتفاق
شريف فإذا استمرت هذه الروح فيما فلا شك عندى في حسن النتيجة .

إنى ولأياكم واقفون تحت ضغط شديد من جانب الصحافة المتلهفة على الأخبار والتي كثيراً
ما تلجأ إلى الخيال فتستعمله عند ما تنوزها المعلومات ، فهل توافقون على إصدار بيانات رسمية عقب
كل جلسة أو أننا نصدر البيانات كلما رأينا ضرورة لذلك ؟

ويجد تبادل الرأي اتفاق على ألا يطلع شيء من أمر المفاوضات إلا إذا تقرر ذلك عند انتهاء
الجلسة أو عند الوصول إلى شيء حاسم تحسن إقامته .

مسترهنترسن — إذن تظن صائين ولو أن هذا لن يبع خيال المصطفين في البلدين من تناول الأمور وتصويرها حسب ما يريدون . ولكني لا أرى مانعا من أن نذكر أن الجلسة القادمة ستكون يوم الخميس لأنى أخشى أننا إذا لم نذكر ذلك توهموا أن أول أزمة قد حلت بالمفاوضات خصوصا إذا رأوا أننا لا نجتمع غدا (ضحك) .

فوافق الجميع على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد الظهر ٢٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرير

إمضاء : مصطفى المصدق

ملاحظة

في الساعة السادسة مساء من يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصري مشروعه الأول إلى المستر سلي سكوير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزي . وهذا نصه :

١

المشروع الأول للوفد المصري

قلم في مساء الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠

1.—The military occupation of Egypt by the Forces of His Britannic Majesty is terminated.

2.—An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

3.—Great Britain recognises Egypt's right to become a member of the League of Nations, as a sovereign independent State, in accordance with the provisions of the Covenant of the League.

4.—Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

5.—Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

6.—His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves, exclusively, upon the Egyptian Government.

١ — انتهى احتلال مصر عسكريا
بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — تم عقد عاقلة بين الطرفين المتعاقدين
النرض منها توطيد الصداقة والتأمام الوثى
وحسن العلاقات بينهما .

٣ — تتفق بريطانيا العظمى بمصر
في أن تكون عضوا في عصبة الأمم كدولة
مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة .

٤ — إذا أفضى خلاف مع دولة ثالثة
إلى موقف يتطوى حل خطر قطع العلاقات
مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الراى
لحل ذلك الخلاف بالوسائل السابية طبقا
لأحكام عهد عصبة الأمم أو لآى تعهدات
دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين
بالأ يمتد في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض
مع التحالف ، وألا يبرم معاهدات سياسية
تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

٦ — يتترف صاحب الجلالة البريطانية
بان المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم
في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية
دون سواها .

7.—Should notwithstanding the provisions of paragraph 4 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of paragraph 14 below, immediately come to his aid in the capacity of an Ally. His Egyptian Majesty's aid will consist in furnishing to His Britannic Majesty on Egyptian territory all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communications, without prejudice, in any way, to Egyptian laws and administration.

8.—To be omitted (1).

9.—Until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off, by its own resources, an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt authorises his Britannic Majesty to place at Port Fuad and its neighbourhood a British military force to assist in the defence of the Canal. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt (2).

10.—To be omitted.

11.—His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

(1) The Egyptian Government will, by exchange of notes, demand the presence of a British Military mission, for a definite period, with a view to the instruction and training of the Egyptian Army.

(2) The number of these forces and the conditions relating to their accommodation will be specified by an exchange of notes.

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب يلزم من أحكام المادة الرابعة المتفق ذكراها فإن الطرف الآخر، مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة الآتية ذكورها على العموم يقوم في الحال بإتجاهه بصفته حليفاً وتقتصر معاونته صاحب الجلالة ملك مصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات. وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة المصرية.

٨ - تحذف (1)

٩ - إلى أن يبين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يصمد بمفرده أى اعتداء على قناة السويس حتى يصل مدد الحليف فإن جلالته ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للساعدة في الدفاع عن القناة.

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقاً ولا يخل بأي وجه من الوجوه بمقتوى السيادة المصرية (2).

١٠ - تحذف.

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة.

(1) مطلب الحكومة المصرية في مذكرات إتجاهها الطرفان بصفة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصري.

(2) يحدد مدد هذه القوة والشروط اللازمة بتفاتها ولوازمها في مذكرات إتجاهها الطرفان.

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing consular courts and the application of Egyptian legislation to foreigners ⁽¹⁾.

12.—His Britannic Majesty and His Majesty the King of Egypt will be represented at their respective courts by ambassadors duly accredited according to ordinary diplomatic practice.

13.—Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations, and with due reserve to all rights, the administration of the Sudan will be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting parties.

14.—Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

15.—The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present proposals which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

16.—The present treaty shall remain in force for a period of twenty years from the date of its ratification and may be renewed or modified by mutual consent.

وبناء على ذلك يتقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إنهاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن في مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصري على الأجانب ^(١).

١٢ - يقوم بتمثيل كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط الآخر سفير يتمدد وفقاً للأوضاع السياسية العادية.

١٣ - إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً.

١٤ - لا يهدف هذه التصوص ولا يمكن أن ينشئ عليها مجال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نزع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا ينشئ لها قسوتها بالمفاوضات مباشرة بما لم يقتض نصوص عهد عصبة الأمم.

١٦ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٢٠ سنة من تاريخ التصديق عليها ويمكن تجديدّها أو تعديلها باتفاق الطرفين.

(1) يستهدف في مذكرة مضمونة اختصاص المحاكم القنصلية وحلقة جميعها السورية.

(1) In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunals and the powers of their General Assembly.

محضر الجلسة الثانية

(يوم الخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

ملاحظات مائة للقرى الرافدة
على المشروع المصري

افتتحت الجلسة في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا بوزارة الخارجية البريطانية وحضرها من الجانب البريطاني المسترندرسن واللورد باسفيلد والمستر توم شو واللورد طومسون ومهم السريو ريت فانسيرت والدكتور دالتون والسير ريسى لورين والمستر سيلي والمستر مري والأثوريابل سيسل كامبل . وحضرها من الجانب المصري أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ محرم عبيد ومهم مصطفى المصدق بك والأستاذ محمد كامل سليم الاذان قاما بأعمال السكرتيرية .

مسترندرسن — يظهر أن المهمة التي قم بها دولتكم وحضرات زملائكم من وضع الصبح المطلوبة لتعديلات التي تريدون إدخالها على المقترحات قد شغلتكم وقتا طويلا . وتذكرون دولتكم أنها لم تصلني إلا مساء الأسس فلم أتمكن من عرضها على جميع زملائي في الوقت المناسب . لذلك أرجو أن أرجل اجتماعنا اليوم حتى تتمكن من درسا . وأما عن نفس فأقول إنى وجدت بعض الوقت لدرس هذه الوثيقة في المساء وأرى من الإصاف أن احيطكم علما برأي الخاص فيها . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التنير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التنير مهم جدا في نحو خمس مسائل حيوية أخص بالذكر منها مسألة السودان التي ستكون على ما يظهر حقة كأداء في طريقتنا وسنجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها . ولا بد لي أن أصرح لكم بأن الحكومة الإنجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبتكم في هذه البنية — يستحيل عليها استعانة مطلقة أن تصل إلى حل البرلمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغي لي أن أنبهكم على مسئوليتي الخاصة بصفة كوني وزيرا للخارجية ومن غير استشارة زملائي الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التي وضعتها إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة .

أقول هذا عن نفسى إلى أن يتمكن زملائي من دراسة مقترحاتكم وإبداء رأيهم فيها .

النحاس باشا — أما فيما يخص بالتأجيل فنحن موافقون عليه إلى الأجل الذي ترونه كائيا لتمكنوا آتم وزملائكم من درس الصبح الجديدة دراسة وافية ، ولا يعنى مع ذلك إلا أن أبدي الأسف للتأخر في إرسالها ولكن السبب في ذلك كما ذكرتم جنابكم هو أن المهمة كبيرة وذات أهمية عظيمة فاستغرقت من الوقت ما استغرقت .

وإنى آمل أن أرى المسترندرسن وحضرات زملائه بعد أن يدرسوا الصبح الجديدة دراسة وافية أننا كما متدلين وأتينا راعيا روح مقترحات المسترندرسن واجتهادا مخلصين في التوفيق بينها وبين الأحوال المستمدة من مركز كل من البلدين مصر وإنجلترا ، ولقد راعينا كذلك مركز الحكومة الإنجليزية الحاضرة والصعوبات التي تكتنفها . كما راعينا ما يكتنفنا من الصعوبات في مصر . ولى وطيد الأمل في أن الدراسة الدقيقة تؤدي إلى التوفيق بين هذه المصالح المختلفة .

وأما فيما يخص السودان الذى خصه المستر هندرسن بالذكر فإنه يرى أنص الهيئة التى وضعناها بشأنه لا تختلف فى روحها عن الهيئة التى وضعها جنابه فى مقترحاته لأننا لم نطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة وهو ما تتعرف به المقترحات الإنجليزية نفسها قد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتة هى القواعد المستمدة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى صريحة فى أن الإدارة التى كانت تغربها مصر فى السودان قد أعطى شطرنها إلى إنجلترا بمقتضى الاتفاقين ومن أجل ذلك أمل كل الأمل أنك عند ما تدرس هذه المسألة فى ضوء هذه الحقائق ترون أننا فى هذا المطلب المهم الجوى بالنسبة لمصر نكا فى غاية الاعتدال .

ونحن عند ما نصل إلى الاتفاق المنشود نكون جميعا مقتنعين بأنه فى مصلحة البلدين وسيكون من مهمة اللجنة الإنجليزية شرحه فى البرلمان ووضع الأمور فى نصابها . كما سيكون من مهمتنا نحن المتفاوضين المصرين أن ندافع عن المعاهدة فى بلادنا بكل إخلاص وجلاء . وسأخذ على عاتقنا أن نضع الأمة بوجهة نظرا فى النقط التى تساهلنا أو تساهل فيها . وليس أوفى بالفرض من الصراحة الحالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت إليه التسوية من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين . ولعلم الجميع أن هذه الخطوة عظيمة جدا لم يوجد لها مثيل فى تاريخ المسألة المصرية .

لذلك أكرر الرجاء بأن هذه المخاوف التى ساورت نفس المستر هندرسن تزول ويحل محلها الاطمئنان .

مستر هندرسن - حسن . هل يجتمع غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا لنتناقش الصيغ الجديدة ؟

النحاس باشا - نعم . هذا موعد ملائم جدا .

مستر هندرسن - هل لى أن أستقصر من بعض مسائل خاصة بالإجراءات التى متبوع غدا . فهل يجيبون أن تناقش المقترحات المعدلة مادة مادة فلا نتدخل إلى التالية حتى نكون قد فرغنا تماما من المادة السابقة لها . أم نفضلون أن تناقش المسائل الهامة البارزة مسألة مسألة ؟

النحاس باشا - لا اعتراض لنا على أى الخطتين يقع عليها اختياركم .

مستر هندرسن - أما الطريقة الإنجليزية المتبعة فهى أن تناقش المواد مادة مادة ، فهل توافقون على ذلك ؟

النحاس باشا - ونحن نوافق على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الحادية عشرة على أن تعقد الجلسة التالية والساعة العاشرة والنصف من صباح الغد ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكندر

إمضاء : مصطفى الصادق

حديث دار بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا

بدار المفوضية المصرية في ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

المقترحات المصرية — مسألة السودان —
الامتيازات الأجنبية ودخول مصر في صبة الأمم

دعا دولة النحاس باشا مستر هندرسن لتناول طعام العشاء معه في دار المفوضية المصرية في الساعة الثامنة من مساء يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ ، فأجاب المستر هندرسن الدعوة وفي الساعة المذكورة اجتمعا على مائدة العشاء وبعد انتهاء العشاء دار بينهما الحديث الآتي في الصبح الجديدة التي قدمها الفريق المصري معدلة للمقترحات الإنجليزية ، وقد قام الأستاذ محمد كامل سليم بمهمة الترجمة :

مستر هندرسن — كنت في حاجة بادولة الاشأ إلى جلسة هادئة لتحدث إليك في أمر الصبح الجديدة وفي غيره من الشؤون التي لها مساس بالمقترحات .

النحاس باشا — وإلى سعيد بهذه الفرصة التي تهيأت لنا الآن .

مستر هندرسن — أشكركم كثيرا . إنني في الصبح الماضي عند ما وضعت مقترحاتي كنت صريحا ومخلصا إلى الدرجة القصوى وأعلنت أن هذه التقدمة هي للشعب المصري دون سواء . ومهدت الطريق للتباحث المنشود بإجراءات جريئة وحكيمة فها أخفقت فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية إلى مصر . ولقد طلب مني أن أخرج من دائرة المقترحات فأجبتها بمعاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا . فرفضت وجاءني في يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألني عن إشاعة إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها وكنت أعلن في الدوائر الرسمية أني إنما أريد أن أتفاوض في وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التي تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وكنت أرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصري أثناء الانتخابات فخاب أمل في ذلك . ولكن هذه المقترحات ظلت مطروحة أمام الشعبين المصري والإنجليزي نحو سبعة أشهر . وأعلنت مرارا بناء على أسئلة محرجة لي في مجلس العموم أن هذه المقترحات أقصى ما يمكن أن أوصى حكومي بقبوله . ولقد كنت صريحا جدا كما قلت ففرضت كل ما يمكنني عرضه من أول الأمر ولم أحفظ شيء لتساهل فيه في المفاوضات التي قفرت حصولها لأني لا أحب المساومة وأردت أن أكون عمليا ومخلصا . والآن تصلي صيحتكم الجديدة التي تناولت بالتغير عشر مواد منها خمس حيوية فإذا عسانا فاعلون ؟

النحاس باشا — أحب أولا أن أهنئ المستر هندرسن على اللحظة الحكيمة الجريئة التي اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعدها والتي بفضلها أصبح محبوا في مصر كما أصبح اسمه فيها محبوا بكل

احترام . والواقع أن المستر هندرسون كان موقفا حقا في الطريق الذي اختطه لنفسه من أول يوم إلى الآن . ولقد أدركت من أول لحظة أنه رجل عمل ولا يجب المساومة ولذا كنت أنا أيضا رجلا عمليا وبعبارة أخرى المساومة وهما الصيغة الجديدة التي وضعناها لانمالة فيها . وكان في استطاعتنا أن نطالب بكل ما نشده مصر ولكنا انصرفت على الحد الأدنى تجنباً للمساومة وحرصاً على الاتفاق وروية منا في إظهار حسن استمدادنا للتعام . ولا شك أن مستر هندرسون يعرف ذلك الآن تمام المعرفة . وأما ما قاله بشأن عدم عرض المقترحات على الشعب المصري أثناء المفاوضات فردى عليه أننا سلطنا هذه الخطة حرصاً على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة المالية . ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصري لرفضت حتى لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها . فرأينا أن ننفذ تلك النتيجة المحتمة وأن نقرئ حتى يتخبط الشعب من يثق بهم أولاً وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليظة ألا وهي المفاوضات لوضع التسوية المقبولة من الطرفين . ونحن نأولاه الآن في بلادكم متبئين بالرغبة الصادقة في الاتفاق ، ولم نجهد عن روح المقترحات .

مستر هندرسون — لاحظت أن خمس مسائل تناولتها تغيير كبير جداً منها مسألة السودان .

النحاس باشا — وماذا في الصيغتين المختلفتين بالسودان أكثر من الاشتراك في الإدارة وترك الباب مفتوحاً لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسون — الفرق كبير جداً لأن مادتنا تشير إلى اتفاق سنة ١٨٩٩ والحالة التي نبحث فيها وأن ما حكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وإنجلترا في إدارة السودان . وأتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وإنجلترا في إدارة السودان اشتراكاً فعلياً ، فلماذا تفصلون ؟

النحاس باشا — قصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتاً في أيدي المصريين والإنجليز معا وهو ما لم تكن تتدبر به من قبل لهذا في الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تطارزون فيه .

مستر هندرسون — إن ما وقع في السودان في السنوات الأخيرة لا يزال ماثلاً في الأفئدة وكذلك التصريحات التي صدرت عقب ذلك . كل ذلك يفيدنا تمام التقيد لاسمياً بتصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عند ما كان وزيراً للخارجية ورئيساً للوزارة في سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا في السودان . وقد سلت في البرلمان عما إذا كنت مرتبطاً بها فأعلنت ارتباطي بها وقبولي لها .

النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات في وقت لم تكن فيه مفاوضات خارج التي أوحى بها غير الروح التي تحرك المتفاوضين في وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقاً أن تحرم مصر من حقوقها الطائفة الحليوية بسبب حوادث فردية اوتكتبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن — وماذا عسى أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يحاول صدها في أعماقه ؟

النحاس باشا — نحن الآن يصعد أسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمانا عاتق من التصريحات التي صدرت في ظروف ونحو مؤثرات خاصة، وإذا كنتم تحسبون تصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تحسك بتصريحات ساسة الإنجليز وكبرائهم فيما يخص بإبلاغه إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا فهل لنا أن تحسك بهذه التصريحات كما تحسبون بتصريحاتكم .

مستر هندرسن — أأ في الواقع إنما أشير إلى تصريحاتي في البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك في مقترحاتي وكيف أفسر تعديليها على الوجه الذي ذهبت إليه ؟

النحاس باشا — إن كل ما زعمه هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنها عقريتان في مصدر كل الفت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيبا في إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب اشتراك الطرفين في إدارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تتصرف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليها وكل ما رجعوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الإدارة اشتراكا نصليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة فأى غشاضة في ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يخص مسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعل ؟

النحاس باشا — قصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء .

مستر هندرسن — ومن الذي يبين الموظفين المصريين في السودان ؟

النحاس باشا — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسؤول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الإداري والعسكري في السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التي وردت في مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعل في الإدارة يمكن أن تنظم ونعتمد فيما بعد . وإنما نريد التسليم بمبدأها لأن هذا لا يمتد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ففسهما .

مستر هندرسون - أؤكد لبلدكم أنه لولا الحوادث التي وقعت حديثاً في السودان والتدعيمات التي صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنما هي مسألة ما يمكن حل البرلمان الإنجليزي على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذي تفتخرون فإن البرلمان يرفضها رفضاً باتاً وتصيب المعاهدة لانسأوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس باشا - لا أستطيع أن أنصبر أننا :جزء من إيجاد صيغة مرضية قبلها الأتبان فليذكر كل منا ولتعاون مما . ولعلك تذكر يا مستر هندرسون أني في بلادى عمل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا ممتدة جداً ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزة .

مستر هندرسون - أعرف ذلك تماماً كما أرحو أن تعرفوا أتم أيضاً صعوبة مركزي . لقد خطر ببالى هذه المحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة في مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يباد النظر فيها لصل ترتيب جديد . ولكن لا بد لي من استشارة زملائى في ذلك أولاً .

النحاس باشا - يجب علينا أن نفكر ونجتهد في إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن تقترح اقتراحات مصيرها الرفض الممّ في برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولّى كبير الثقة والأمل في الوصول إلى حل مقبول .

مستر هندرسون - سوف نعمل كل ما في وسعنا لأننا لا بد أن نصل إلى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا في جلسة اللد ستناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المادة الخاصة بالسودان والآن أحب أن أعرف الحكمة في تغيير المسألة الثالثة الخاصة بدخول مصر في عصبة الأمم ، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصاً بإظهار مصر الرغبة في الدخول ، كما حذفتم وعد إنجلترا بمساندتكم في الانضمام إلى العصبة ، وكما نظن أن هذا يسرركم كل السرور .

الحامس باشا - أما رغبة مصر في الدخول في العصبة فيلبيية ومستفادة من المادة ١٥ ولا فرق في الواقع بين مادتنا ومادتك إلا أننا أصرف بشعور مواطنينا وما يرضيه وما لا يرضيه ، ومادتنا لذلك أفضل فأرجو ألا يكون لديكم اعتراض عليها .

مستر هندرسون - لا ، وإنما لفت نظرنا هذا التنبيه فأجبنا أن نعرف الباحث عليه . ثم في المادة الرابعة حذفتم كلمة : "Concert" ووضتم بدلاً كلمة "Consult" فأهو قصدكم من ذلك ؟

النحاس باشا - الكلمة التي اخترناها كانت مستعملة في مشروع شميرلر - ثروت فلم نر داعياً لتغييرها .

مستر هندرسن — والمادة السادسة الخاصة بحماية الأجانب حذمت منها كلمة "من الآن فصاعدا" (Hence forth) ووضعت بدلها كلمة "دون سواها" (Exclusively) ثم حذمت الفقرة الأخيرة الخاصة بتعهد جلالة ملك مصر بالنسبة لحماية الأجانب فما هي الحكمة في كل هذا التغيير ؟

النحاس باشا — حذفنا كلمة : "من الآن فصاعدا" ، لأن وجودها يدل على أن مصر لم تكن مسؤولة فيما مضى عن حياة الأجانب وأموالهم وهو مالا يمكن الاعتراف به من جانب مصر ، ووضعنا كلمة "دون سواها" (Exclusively) لأنها تتفق مع روح المادة التي تقضى بانفراد مصر بهذه الحماية والمسئولية الناجمة عنها ، وإننا كانت بريطانيا العظمى قد قالت فيما مضى إنها حامية الأجانب فهذه الكلمة تضع حدا لذلك ، وأما حذف الفقرة الأخيرة فراجع في الواقع إلى اعتبارنا إيها مجرد تكرار لاجابة له .

مستر هندرسن — إن كل تأكيد أو تكرار في هذه المادة مفيد لأن البرلمان الإنجليزي والراى العام في هذه البلاد شديد الاهتمام بأمر الأجانب في مصر ، ومع ذلك ألا ترون أنكم نعيتم بمعنى هذه المادة إلى أبعد مما قدرناه لها في مادتنا بإضافة كلمة "Exclusively" (دون سواها) .

النحاس باشا — إننا إنما جعلنا المعنى أكثر وضوحا وتحميدا .

مستر هندرسن — إن شقة الخلاف بيننا ليست كبيرة جدا في هذه المسألة ويمكننا أن نوفق بين رأيينا وكل ما أرجوه من دولكم هو أن تذكروا أنى مرتبط بنصوص المقترحات أمام البرلمان والأمانة إلى حد كبير .

النحاس باشا — نعرف ذلك ولكن هلا تعرفون جنابكم روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية . ألا ترون أننا نرغب في الاتفاق نزلنا إلى الحد الأدنى الذى لا نستطيع أن نتخطاه . إننا نرجو أن تساعدونا للوصول إلى الاتفاق .

مستر هندرسن — يسرى في الواقع أن لاحظ أن كلامنا يفهم مركز الآخر وما يكتنفه من المصائب ولا بد من التعاون للنجاح . لقد صممنا على النجاح فلا بد لنا من إدراكه هذه المرة .

النحاس باشا — بهذه الروح تقلل كل الصعاب .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ ليلا ٢٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثالثة

(يوم الجمعة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

بحث المواد السابع الأول — حق مصر
في حماية الأجانب — الحاققة خطر الحرب

تحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالحيتة السابعة.

مستر هندرسن — اتفقنا على نظر المواد بحسب ترتيبها فأرجو وضع نصوص مقترحاتنا ونصوص مقترحاتكم تحت نظركم .

قد قبلتم نص المادة الأولى كما جاء في مقترحاتنا .

وقبلنا نحن نص المادة الثانية كما جاء في مشروعكم .

أما فيما يخص المادة الثالثة فقد أدام علينا بعض التعديل وإني أرى أن تزيد المسألة إيضاحا . إنكم تريدون طبعاً أن تقدموا طلباً عقب التصديق على هذه المعاهدة إلى عصبة الأمم بقبولكم بها وإني أمتحن أن نحال هذه المادة على لجنة التحرير لوضع صيغة توفق بين نصنا ونصكم .

النحاس باشا — أظن أن هذا المعنى مستفاد من النص الذي وضعتاه خصوصاً وأن المادة ١٥ تجعل العصبة مختصة بالفصل فيما قد يمرض بيننا من الخلاف فإن كان هناك شك في ذلك فلا مانع لدى من التوفيق بين النصين .

مستر هندرسن — الذي أنهمم أنا متفقون على أن مصر ستدخل عصبة الأمم . وفيما عدا ذلك يمكن أن نخطر هل هناك ضرورة لوضع صيغة مشتركة توفق بين الصيغتين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع . ويمكننا أن نفتح التعديل حالا بالشكل الآتي :

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, Great Britain recognises Egypt's right to become a member of the League of Nations as a sovereign independent State in accordance with the provisions of the Covenant of the League.

”بما أن مصر تنوي أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن بريطانيا العظمى تعترف بحق مصر في أن تكون عضواً في عصبة الأمم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة طبقاً لأحكام عهد العصبة“ .

مستر هندرسن — سيكون لدينا لجنة للتحرير ويمكنها أن تنظر في ذلك فإن لم تر اللجنة داعياً لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لانتمسك به .

الحاس باشا — لامع فإن المسألة مسألة صيغة .

مستر هندرسن — لننتقل الآن إلى المادة الرابعة .

لقد استبدتم عبارة "Concert together" واستعصم منها بعبارة "Consult each other" ولا تلم السبب في ذلك .

الحاس باشا — هذه هي العبارة التي استعملت في مشروع المعاهدة بين السير أوستن تشمبرلين وثرورت باشا وقد استعانها هنا وغرق ذلك فإن ترجمة النص الولود في مقترحات المستر هندرسن نشرت في مصر بهذا الشكل "يتبادل الطرفان الرأي" .

مستر هندرسن — ليس لدينا مانع قوى من استعمال لفظة "يتشاوران" ولكن هل تريدون أننا يجب أن نستشيركم في كل شيء ؟ فتلا : لو كان هناك نزاع بخصوص حيد الأسماء مع الدروج أو نزاع مع القبائل الأفغانية فهل ترون إلى أن نستشيركم فيه .

الحاس باشا — كلا . وإنما الفرض هو تبادل الرأي في المسائل الخطيرة فقط التي قد تؤدي إلى قطع العلاقات . فإذا كان اللفظ المقترح في المادة لا يكفي لأداء هذا المعنى فنحن على استعداد لإضافة ما يحدد هذا المعنى بتعديله تماما .

مستر هندرسن — هل يرغب أحد من زملائي في ذكر شيء في هذا الموضوع ؟ إنني فيما يخصني لأرى مانعا .

سير ريمى لودين — أظن أن الوفد المصري يرى تارفا بين الباريين .

سير روبرت فانسيترت — أظن أنه يحسن إضافة تعديل بسيط على مبدأ المادة .

الحاس باشا — إنا وافقم يمكن إضافة كلمة "حال" (Imminent ou immédiat) بعد كلمة خطر .

مستر هندرسن — إننا حقيقة استعملنا كلمة "التشاور" في المفاوضات السابقة ثروت — تشمبرلين . وقد اتفقا الآن على ألا يحصل التشاور في المسائل الناهية فنحن متفقون والأفضل ترك ذلك للجنة التحرير .

الحاس باشا — أرى أن لجنة التحرير عليها أن تجد الصيغة التي تؤدي هذا المعنى المتفق عليه بين الطرفين .

مستر هندرسن — إن الطريقة المثل هي ترك كل المسألة للجنة وبعد ذلك سيرض علينا مشروعها . إن النصوص التي وضعناها لم نضعها إلا بعد إيمان وكذلك النصوص التي وضعتوها . فيحسن ألا نحورها في الجلسة على عجل فلا تتجاوز النصوص المدلول الذي نرهبه .

الحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — والمادة الخامسة قد عدلتم نصها ونحن نحب تعديلكم ولكن يحسن بنا أن نستمر هنا فترة وردت في معاهدة واشتطن وهي: "يجب أن يحصل تشاور شامل وصرح بين الطرفين المتعاقدين في جميع مسائل السياسة الخارجية التي قد تمس مصالحهما المشتركة"^(١).

الحاس باشا — أرى أن النص الذي تقترحون إضافته متعلق بالمادة الرابعة التي سبق نظرها، والمادة الرابعة كفيلة بهذا.

المستر هندرسن — قد يتصور أن في إضافة العبارة التي اقترحها إلى نص المادة الخامسة تذكرا للفني المستند من المادتين الرابعة والخامسة. ولكن أرى على كل حال أن تترك ذلك للجنة التحرير. وإذا رأيت أن المعنى زائد ومكرر عرضت علينا الأمر.

وهنا قرأ المستر مري نص عبارة معاهدة واشتطن التي يستفاد منها أن تبادل الرأي يكون عند خطر الاعتداء (Agression) من دولة على أخرى.

الحاس باشا — إذن فالإضافة التي أراد جنابه أن يكتسبها من معاهدة واشتطن تخالف الحالة التي نحن الآن بصدها في المادة الخامسة فإن الحالة المنصوص عنها في مادة واشتطن هي بنفسها المشار إليها في المادة الرابعة لأن حالة العدوى من جانب دولة أخرى على أحد الطرفين لا تختلف عن حالة وجود خطر بين أحد الطرفين ودولة تؤول إلى قطع العلاقات. أما المادة الخامسة فهذه ليست حالتها.

مستر هندرسن — أسمع لي أرب أشرح هذه المسألة جيدا. لنفرض أن دولة تالته تدخلت في مسألة تتعلق بالحقوق الخاصة بمصر أو بريطانيا ولزم الحال لأن نحافظ على حقوقنا من التوكل أنه يجب أن نتشاور حالا للدفاع عن مصالحنا.

مستر توم شو (وزير الخارجية) — إذا كان هناك اتفاق على المعنى فسواء أوضع في المادة الرابعة أو الخامسة.

مستر هندرسن — لا أظن هذا هو الفارق وإلا لكنت طلبت إحالة المسألة على لجنة التحرير.

الحاس باشا — المسألة هي أن المادة الخامسة خاصة بحالة سلم ولا يصح أن نسلم بوجود التشاور في حالة السلم.

مستر هندرسن — الذي أريد هو أن التشاور واجب في حالة حصول المساس من طرف ثالث بمصلحة مشتركة بيننا فتلا: مسألة بحيرة تسانا في الحبشة فإنه ولو أن الخلاف عليها قد لا يؤدي إلى قطع العلاقات ولكن هناك مصلحة مشتركة بيننا وبينكم فيجب أن نتشاور للدفاع عن المصلحة المشتركة.

(١) "There shall be full and frank consultation between the High Contracting Parties on all matters of foreign policy which may affect their common interests."

الناس باشا — هذا مستفاد من روح المساعدة أما ذكره بصفة قاعدة ثابتة فله يؤقل تأويلًا سيئًا .

مستر هندرسن — قد عرضنا عليكم هذا النص الآن فقط فيمكنكم أن تفكروا في الأمر وتعللوا رأيكم بعد ذلك .

الناس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — والمادة السادسة أحدثت فيها تعديلات أحدهما مهم من جهتنا والثاني يستدعي تفسيرًا . فقد حذفتم كلمة "منذ الآن" (Henceforth) وأضفتم كلمة "دون سواها" (Exclusively) لحذفتم شيئًا مهمًا جدًا بالنسبة لنا وكذلك حذفتم الفقرة الخاصة بأن ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد. وهذا سيخلق لنا صعوبات جدية في البرلمان لأنه عندما حصلت المناقشة في برلماننا بخصوص المقترحات يجب علينا أننا تنازلنا عن مسؤوليات كانت حل عاجلًا . وكان دفاعنا في هذه النقطة أن هذه الفقرة تضمن سلامة الأجانب ولما كانت هذه المسألة هي أهم ما نتباحث فيه اليوم فيفسري لى لو يبنم لنا سبب هذه التغييرات .

الناس باشا — كلمة "منذ الآن" حذفنا لأن مصر مسئولة على الدوام عن أرواح الأجانب وأموالهم ليس فقط منذ الآن بل وقبل الآن فحذفنا ما كان يمكن أن يفهم منه أن مصر قبل الآن لم تكن مسئولة عن سلامة الأجانب وأضفنا كلمة "دون سواها" لأن مصر هي صاحبة الحق المطلق في حماية أرواح الأجانب وأموالهم وهذا الحق المطلق يتقابل به المسؤولية المطلقة أى أن مصر وحدها هي المسئولة عن حماية أموال الأجانب وأرواحهم دون بريطانيا . وفيما يخص النقطة الأخيرة وهي النص على أن جلالة ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد فإن ذلك شيء طبيعي إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق في حماية الأجانب يقابله كما قلت المسؤولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم . فبطبيعة الحال هو الذى يقوم بتأدية واجباته بناء على أنه هو المسئول وحده . ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها . وإن هذا هو ما فهم في مصر إذ أن الكتاب الأخضر الذى وضعه دولة عهد باشا محمود من المقترحات جاء فيه أن هذه الفقرة الأخيرة ما هي إلا لإيضاح وتأكيد لتقسيم الأول من المادة . من أجل ذلك وضعنا هذه التعديلات ليكون النص متفقًا مع المعنى المقصود وعلى العموم فإن هذا من الخصائص (Attributes) الجوهرية لحق السيادة الذى لمصر .

مستر هندرسن — أقصر الآن على الرد على القسم الأول . نحن لا يمكننا أن نسلّم بأننا لم نكن مسؤولين عن سلامة أرواح الأجانب وأموالهم لأننا في الواقع بمقتضى التحفظات مسئولون عن ذلك . من أجل هذا وضعنا كلمة "منذ الآن" .

الناس باشا — ولكن مصر لم تقبل من هذه المسؤولية مطلقًا .

مستر هندرسون — قد لا تكون مصرتنازلت عن حق ولكن الواقع (In fact) أن هناك مسؤوليات كانت موجودة على عاتقنا وبرد تحويلها إلى ماتي غيرنا . فعبارة "منذ الآن" تبين التغيير المنوي إحداة .

النحاس باشا — الواقع أن مصر لا يمكن أن تعترف بها لم تكن مسئولة مسئولة معاقلة عن حماية الأجانب . فإذا كانت بريطانيا أخذت حل نفسها مسؤوليات من تلقاء نفسها فهي بمقتضى النص الذى وضمانه تحمل على المسؤوليات التى أخذتها . إن مصر مسئولة ولا يشاركها فى هذه المسئولية غيرها ليس هذا فقط من الوجهة النظرية ولكن من جهة الواقع أيضا وإن مصر هي التى تحملت وحدها أعباء هذه المسئولية ونتائجها فى كل حالة لحق فيها مصالح الأجانب أو أرواحهم أى أساس ولم تكن بريطانيا تحصل شيئا من ذلك .

مستر هندرسون — لننتقل إلى النقطة الثانية وهي " يتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد " .

إن مصلحتنا تقتضى أن نبين لمجلس العموم أد المسئولية تحولت من عاتقنا إلى ماتي غيرنا وأن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة .

النحاس باشا — المسألة كما بيئت هي مسئولة طبيعية ناتجة عن الحق الطيبى وليست ناتجة عن المعاهدة لأن هذا كما قلت من الخصائص الجوهرية لحق السيادة ومن أجل ذلك مادام أن هذه المسئولية واضحة بطبيعتها فلا حاجة للنص عليها .

مستر هندرسون — كان من الممكن الأخذ ب رأيكم هذا لو أن هذا النص لم ينشر ولم يذع حل الجمهور وهذه المسألة كما تعلمون قد اهتم بها الناس كثيرا ولذلك فإني أخشى أن شتمرض لفشل فى البرلمان لو أننا جاريناكم فى حذف هذه الفقرة .

النحاس باشا — المسئولية الطبيعية لملك مصر هي التى تجعله يؤدي الواجبات التى دليه فإذا بحث مجلس تزايدكم هذا الموضوع فمن السهل توضيح ذلك لهم .

مستر هندرسون — وما الذى يمنع من النص على أن ملك مصر يقوم بتنفيذ تعهداته ؟

النحاس باشا — هذا يحل الالتزام متتباً على المعاهدة وهي مسألة صعبة بالنسبة لكمرة ملك مصر ، كأنه يحتاج لمن يرشده إلى مايجب عليه عمله .

مستر هندرسون — هذا تفسير قد يكون مقبولا ولكنه على كل حال ليس المعنى الذى قصدته . انى أرجو أن تضعوا أمام نظركم أننا نشرنا هذه المقترحات وأن هناك شعورا كبيرا فى البرلمان بأن ذهابا إلى أبعد من اللازم فيما يخص بحماية الأجانب فأننا نحن أعددنا تغييرا فى هذا النص سنخلق صوابات كبيرة بينا أن النافع لكم على هذا التعديل هو دافع العاطفة فقط (Sentimental) إذكروا دائما أن هناك صوابات أساسا .

النحاس باشا — ما هو المعنى الذى تقصدونه من إضافة هذه العبارة وما هو تفسيركم الذى تقصدونه هنا ؟

مستر هندرسن — أظن أنى فسرت ذلك أكثر من مرة . نحن نشرنا هذا وأبدته فى المجلس فإذا أحدثنا تغييرا حدثتنا صوابات وإنى مستعد لكى تتقابل معك (to meet you) أن نستعين من النص الذى اقترعناه بالنص الآتى : "وتتولى الحكومة المصرية تنفيذ وإجابتها فى هذا الصدد" وبذلك نستغنى عن الإشارة إلى جلالة الملك .

النحاس باشا — (ضاحكا) وكرامة الحكومة ! إنى أريد أن أعرف ما الذى تقصدونه فعلا من وضع هذا النص .

مستر هندرسن — إننا نتمسك بهذه العبارة لتؤكد للرأى العام إننا نحفظها عن حماية الأجانب وضنا أن السلطة التى قد نحفظها لها تقوم بتنفيذ ذلك .

النحاس باشا — إن الذى أخشاه أن النص على ذلك فى المعاهدة قد يؤخذ بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية وبذلك تكون إنجلترا فى الواقع لم تحفل عن حماية الأجانب مع أنها قالت إنها ليست مسئولة .

مستر هندرسن — كلا . ليس هناك أى إشارة إلى بريطانيا بل نحن نقصد بنص المسألة إلى أن حكومة مصر هى المسئولة ولما بكل تأكيد الحق فى أن يبقى هذا النص إذ هو يؤيد المعنى المقصود .

النحاس باشا — إنى مسرور لهذا التفسير ولكن إذا نص على ذلك فى المعاهدة فلا يكون لإنجلترا أن تقال حكومة مصر عن أى حادث خاص بالأجانب ؟

وهلا يكون لها أن تتدخل فى أى شيء خاص بالأجانب لرى إذا كانت حكومة مصر قاست بتنفيذ وإجابتها ؟ إنى أقبل بقاء الفقرة الأخيرة إذا كانت المفهوم صراحة أن إنجلترا لا تتدخل مطلقا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — يظهر أن المسألة الآن هى أنه إذا أضفنا على إبقاء كلمة "منذ الآن" وأضفنا كلمة "دون سواها" فإننا نكون متفقين . وقد يظهر عند الصياغة أن نحرر المسألة بالشكل الآتى ليس لكم اعتراض عليه :

"يترتب صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن دون سواها عن أرواح الأجانب وأموالهم وهى التى تتولى تنفيذ وإجابتها فى هذا الصدد" .

النحاس باشا — كلمة "منذ الآن" لا تتفق مع واجباتنا الأصلية الثابتة من التقدم ولا تتفق كذلك مع آرائنا السياسية وحذفها لا يضر بريطانيا فى شيء ولذلك فإننا لا نود مطلقا أن نذكر . أما عبارة أن الحكومة المصرية تقوم بإجابتها فإننا نقبل وضمها للتسهيل عليكم على أن يكون مفهوما أنها لا تأيد لهذه الواجبات ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل وبهذه الطريقة يمكن التوفيق بين كل المصالح .

مستر هندرسن — ماذا تصعدون بأن ذلك لا يطين حق التدخل ؟ إذا كنا حلفاء ومفروض أننا نتشاور دائماً ألا يكون في وسعنا أن نرسل لكم سفيرة بخصوص حادثة قد تؤدي إلى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو رأيكم فنحن لا نقبل هذا الشرط .

النحاس باشا — التشاور موجود له حالة منصوص عنها في المادة الرابعة وهي في حالة خطر قطع العلاقات فنحن ما يصل الأمر إلى شيء من هذا فالمادة الرابعة كافية بذلك .

مستر هندرسن — يجب أن نحدد معنى عدم التدخل . فلنفرض أن اعتداء خطيراً وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوف الأيدي . إن لنا بلا شك أن نتحدث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسية (Diplomatie) . إن تدخل طبعاً غير مبرر ولكن في الحالات التي قد تؤدي إلى اضطراب (Trouble) حقيق فإننا نتحدث . يجب أن نفهم أنه قد حصلت حرب عالمية كبرى لأسباب لا دخل للبدأ فيها ، بل لأسباب تأقية . يجب أن نتشاور ولكنا نتشاور كأصدقاء كما نتشاور أو نرسل سفيرة لأية دولة أخرى لحل هذا السبب .

النحاس باشا — في كل الأحوال الخطيرة سيكون العمل بمحكم المادة الرابعة وإني أخشى أن يعتبر كل شيء يتفق بأجني مدعاة لتدخل بريطانيا والذي تؤكد أنه في كل الأحوال الخطيرة ستشاور طبقاً للمادة الرابعة وإنما يجب أن يكون مفهوماً أننا وحدنا المسؤولون عن الأجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم أنه طالما أن حقنا ومسئولياتنا المطلقة لا تنس أصلاً فالطبيعي أنه في جميع الأحوال الخطيرة التي قد تؤدي إلى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقاً للمادة الرابعة بشرط ألا يكون في ذلك أي مساس بحقنا في حماية الأجانب .

مستر هندرسن — إذن نحن متفقون وهذا هو المعنى الذي أكدته دولة النحاس باشا . والآن هل توافقون على حذف كلمة "منذ الآن" واستبدال كلمة "جلالة ملك مصر" بعبارة "الحكومة المصرية" ؟

(موافقة) . وبذلك يصبح النص هكذا :

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعة على الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد" .

مستر هندرسن — والمادة السابعة لماذا حذفتم منها عبارة "أخطر الحرب" مع أنه في هذه المسائل لا يحسن الانتظار إلى آخر دقيقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

النحاس باشا — كل المسألة أرى النص واسع جدا وليس لدينا مانع من أن نفيج حالة "الخطر الجدي للحرب" وهذه على كل حال مسألة تحرير وليس لدينا مانع من أن تكون الأحوال الموجبة للمساعدة المتبادلة هي حالة الحرب وحالة الخطر الفعلي الذي يمسد بوقوع الحرب (Actual menace of war).

مستر مري — المفهوم أنه يجب أن نتمدد على مساعدة مصر قبل وقوع الحرب فعلا .

الأستاذ مكهم — بشرط أن يقصد بذلك الإجراءات الخاصة بالحرب الداهية ؟

مستر هندرسن — بلا شك . والآن ما الذي قصدتموه بقولكم ذلك بلون أدنى مساس بالقوانين والإدارة ؟ أظن أنه يحسن في هذه الحالة أن تلجأوا إلى تدابير استثنائية .

النحاس باشا — طبعاً . ولكن مصر هي التي تقوم بذلك .

المسترتوم شو — قد يحصل شك أو تردد في مثل هذه المسائل وعندما تصبح المسألة خطيرة . فهل يمكن حذف هذه الكلمات أو توضيحها توضيحاً كافياً حتى لا يمكن تفسيرها تفسيراً قد يحدث أثراً سيئاً ؟

النحاس باشا — مادام أنه يحتفظ بالإدارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح .

مستر توم شو — إنى سرور لهذا الاستعداد وعلاوة على ذلك فإن سيادة الحكومة المصرية مضمونة وإلى أخشى أن النص قد يؤدي إلى أخطار كبيرة .

النحاس باشا — لا نقصد إيجاد أى عراقيل بل أردنا صون سيادتنا .

مستر هندرسن — هذه مسألة تحرير ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة في الأراضي المصرية .

وهنا قال المستر هندرسن — أظن أنه يمكننا أن ننهى أنفسنا بهذا التقييم فنحن جميعاً نكتفي بحسن النية .

النحاس باشا — التهمة متبادلة ولنا كبر الأمل في التظلم على كل صعوبة .

ثم تقرر أن يكون الاجتماع المقبل يوم الاثنين ٧ أبريل الساعة الحادية عشرة قبل الظهر .

مستر هندرسن — قد تركنا مسائلين أو ثلاثاً للتحرير فلماذا لا تبين لجنة تحرير ؟ لعل في وسعها أن تشتغل في نهاية الأسبوع فتعبر المواد السبع الأولى وتعرضها علينا .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع وأقترح من جهتنا واصف غالى باشا والأستاذ مكهم .

مستر هندرسن — ويمكن من عندنا مستر مري ومستر كامبل ومعهما مستر ملكين (المستشار القضائي) .

التعاضد بانها - وستحضر ممثلا مستشارا التعاضد .

مستترهتوسن - بكل تأكيد .

واتتهت الجلسة في الساعة الأولى بعد الظهرا

الرئيس

إسراء : مصطفى التعاضد

السكوير

إسراء : مصطفى الصادق

وفي يوم السبت ٥ أبريل وردت اشارة تيفونية من المستر صري أنه بسبب انقضاء جلسة لمجلس الوزراء يوم الاثنين الساعة ١٢ فإن الاجتماع سيكون الساعة ١٠ ونصف .

ملاحظة - - أصبحت اللجنة الفرعية للبرلمان صيغة لواء الحج إلى انتم عليها وأنت عليها في ذلك . وقد حضرها من الجانب البريطاني المستر صري والأوزابيل سيبيل كاسيل والمستر ملكولم ومن الجانب المصري وامف غال بانها والأستاذ مكرم حيد .

محضر الجلسة الرابعة^(١)

(يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

الجيش المصرى وتدريبه —
القوة العسكرية البريطانية

تحت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحا بقرعة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة وحضر مع الفريق البريطانى الجنرال تشارلس مندوباً عن وزارة الحربية . كما حضر مندوبون عن أستراليا ونيوزيلندة .

مستر هندرسن — وصلنا إلى المادة الثامنة وقد لاحظنا في مشروعكم أنكم طلبتم إلغاء المادة الثامنة فأرجو شرح أسباب ذلك^(٢) .

النحاس باشا — السبب في ذلك هو أننا اكتشفنا بأن ذكرنا في التوبة أن الحكومة المصرية ستطلب في مذكرات يتبادلها الطرفان وجود خطة لأجل تعلم وتدريب الجيش المصرى . فالتحقيق هو أننا قلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه في المذكرة لأنه إجراء وقى أى أنه سيبتلى باتهاء تعلم وتدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية .

مستر هندرسن — هل تدريب جيش إجراء وقى ؟

الأستاذ مكرم — ثم إن هذه المسألة ليست مما يدخل عادة في المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن نشير إلى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات .

مستر هندرسن — ليس هناك مبدأ آخر ينطوى تحت هذه المادة وهو أنه لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان ببضباط من جنسية أخرى . أعلن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة .

النحاس باشا — الواقع أنه بعد تدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة لن نكون في حاجة إلى مدربين أجانب وبناء عليه لإحاجة للنص على ذلك في المعاهدة .

(١) ملاحظه — قبل الاجتماع أخيراً لمستر على سكرتير وزير الخارجية دولة النحاس باشا أنه نظراً لأن البحث سيدور في هذه الجلسة في المسألة العسكرية سيحضرها مع الفريق البريطانى ممثلون للتصريحات وبعض الخبراء العسكريين ومثال : هل هناك مانع من ذلك ؟ فأجاب النحاس باشا بأنه لا مانع فيه .

(٢) المادة الثامنة من مقترحات المستر هنسون ونصها كما يأتى :

” نظراً لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الملاحظة ذلك مصرأه إذا رأى ضرورة لاستعانة بطلين عسكريين من الأجانب يتقدم من بين الرعايا البريطانيين “ .

مستر هندرسون - ألم تتفق على أننا ستحالف ؟ ألم تتفق على أن طريقة التدريب ستكون واحدة ؟ تأمل أن التحالف سيكون دائماً ، وأن علاقة الجيشين ستكون دائماً . يجب أن نفهم أنه في نهاية المدة إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى .

النحاس باشا - هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر في المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البشة من مهمتها إلى مدربين أجانب والمفهوم طبعاً أننا إذا احصينا إلى شيء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الإنجليزية بضع اختياراتاً على مدربين من الإنجليز ولا داعي للنص على ذلك . أما النص الوارد في المقترحات فمن شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تجربة للجيش الإنجليزى . وبعيننا أن تكون فكرة استغلاله ظاهرة .

مستر هندرسون - ضلوا أمام نظركم أن الترتيبات العسكرية بيننا دائماً فلو قبلنا نقل ذلك إلى المذكرات هل أفهم أنكم مستعدون لأن تذكروا في مذكرتكم أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدموا ضباطاً أجانب آخرين لهذا الغرض في أى وقت آخر ؟

النحاس باشا - نحن فى الواقع متفقون على المبدأ والمسألة مسألة كرامة والهيبة تتفق عليها عند صياغة المذكرات . ونحن لا نرى حاجة للنص على ذلك ولكن إن ظهر أن ذلك ضرورى فلا يجوز أن نصل إلى حيلة .

مستر توم شو - مادامت ستكون حلفاء فى المستقبل وإذا كانت مصر متصهدة بأن تحارب مع إنجلترا فلماذا لا يذكر فى المعاهدة أو المذكرات (والأول أفضل) نص يمنع استخدام الأجانب فى أى الجيشين ؟

النحاس باشا - المعنى متفق عليه والمسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة .

لورد طومسون - المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة محافلة والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطينتين العسكريتين ووسيلة المهمات والأسلحة وبين المستعمرين وضع شيء عن ذلك فى المعاهدة لأن التحالف دائم والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائماً وذلك لمصلحة الطرفين لأن هذا أساس من أسس المعاهدة ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيتى أركان الحرب .

وهنا عرض مستر هندرسون نصاً ماعوفاً من مشروع معاهدة ثروت باشا وهو "لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين طبقاً لحكم المادة السابقة تتعهد الحكومة المصرية بأن تجعل تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب ، فإنها تتخاطبهم من الرعايا البريطانيين " .

النحاس باشا - المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المحافلة بصدافه وإخلاص ولا حظوا أنه لا يوجد فى أية عاقلة بين دولتين ما يعجز تدريب جيشي الحلفين على طريقة واحدة ولكن يستحسن ذلك . فننكره للتنفيذ الفعل ولنبقى فى حدود المعاهدات لا نعمل بين حليف وحليف .

مستر هندرسون — مقترحاتنا التي عرضناها كان فيها ذلك النص في المعاهدة وكل شيء نقله من المساعدة إلى المذكرات سيكون متاراً لأسئلة كثيرة في البرلمان وسيُفسر بأننا تنازلنا عن شيء جليل . فإذا كنا متفقين على المبدأ فلماذا نتحلقون لنا صعوبات ؟

النحاس باشا — ليست هناك أية صعوبة لأن الرد على مثل هذه الأسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان وهي بهذه المثابة توضع في مذكرة ولا يصح أن توضع في معاهدة وهذه مسألة خاصة بوضع الاقتراحات في شكل معاهدة فكأنه لا يمكن أن يقال لمناذا وضممت هذا النص في الأول وهذا في الآخر كذلك لا يصح أن يقال لمناذا وضممت هذا النص في المعاهدة وهذا في المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أي معاهدة فيها نص كهذا فوضع هذا النص في المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك نتيجة من جيشنا بلجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين نؤي سيادة ومتساويين في المظهر والواقع .

مستر هندرسون — إذا اتفقنا على وضع هذه المسألة في المذكرات فلأننا نهتم اهتماماً كبيراً بالصيغة التي توضع فيها وحيثما أن يذكر أنه في حالة ما إذا احتاجت مصر إلى مدربين فإنهم يكونون بريطانيين . النحاس باشا — ليس لدينا مانع من ذكر ذلك في المذكرات . أعني النص الوارد في المقترحات لا النص المسخوذ من مشروع ثروت — تشمبرلين .

مستر هندرسون — سيجت في ذلك .

والمادة التاسعة ، ولقد اقترحتم لهذه المسألة الكبيرة مسألة موقع الجيش على القتال اقتراحاً معشياً وذلك أنكم أوردتم وضع الجيوش على الضفة الشرقية من القتال وتسمعون هجج رجال الحربية في عدم ملائمة اقتراحكم .

مستر ثوم شو — إذا كان سبب وضع الجيش في منطقة القتال هو الدفاع عنه فهناك ثلاث مسائل مهمة يجب مراعاتها :

أولاً — يجب أن تكون الأماكن التي توضع فيها الجيوش بحيث تضمن الدفاع عن القتال .

ثانياً — يجب ألا تكون هذه الأماكن ممية من الوجبة الصحية .

ثالثاً — يجب أن تكون هناك أراض كافية يمكن للجيوش أن تمرن فيها بعيداً عن الأماكن المأهولة ، وذلك لضمان الصحة للجيوش وتمريضهم بغير تداخل مع السكان . وإنى أرى أن المكان الذي اقترحتموه لا يحقق أي غرض من هذه الأغراض .

النحاس باشا — إن الاشتراطات الثلاثة التي أثارها المستر ثوم شو والتي يرى وجوب توافرها لصلحية النقطة العسكرية لا مانع منها ولكنني أستغرب لمناذا لا تتوافر في بورقواد هذه الاشتراطات ، وأجب أن أعرف لمناذا لا توافرون على بورقواد التي نظن أنها مرضية لكم ولنا ؟ إلى مستد لأن أسمع الاعتراضات على ذلك .

مستر ثوم شو — بورقواد محاطة بأرض وطبة ودمل طرى وجها ذباب الرمال والناموس .

الجنرال شارلس (المستشار الحربي) — من الخطأ أن نجتمع الجيوش في نقطة واحدة إذا كنا سنقاتل على طول القتال ويصعب التنبؤ ضد من ستأتي من متاعف من القتال خصوصا وستة ١٩١٤ ماثلة أمامنا . نرى الصحراء شرق القتال ظهر في سنة ١٩١٥ أنه من الممكن للجيوش أن تتفرقها . لهذا السبب ترى وزارة الحرية أنه يجب للدفاع عن القتال أن تقيم الجيوش في أماكن يمكنهم في جوارها أن يؤدوا الواجبات التي من أجلها وجدوا على القتال ويدرسوا الأماكن التي يمكن أن تجري فيها الأعمال في المستقبل .

الناس باشا — مع كل ما أبدقوه من الأسباب نرى أن الاقتراح الذي اقترعناه في بكل هذه الأغراض نفيس القصد بور فؤاد بل ضواحي بور فؤاد وهي متسعة اتساعا كبيرا يمكن أن يتوفر فيه المدى المطلوب . والمياه العذبة موفرة فيها لجوارها المدينة ويمكن مد المواسير إلى الجهات التي ستقيم فيها الجيوش . أما التاموس فيوجد في القطر كله وأما ذباب الرمال (Sand Fly) فغير موجود والتاموس أقل في تلك المنطقة منه في أي جهة أخرى ولذلك اختيرت في الزين الأخير لتكون مدينة هامة .

أما فيما يتعلق بالتدريب والتمرين اللذين فيديكم المدى الواسع الذي يمكن الجنود أن تقوم فيه بكل تمارينها بعيدا من المدن وعن الأهالي، وأما ما ذكرت من أن التجربة دلت على إمكان اختراق الصحراء لأن جيوشنا موجودة على طول الحدود الشرقية وفي الدروب التي يمكن أن يتخفها الأعداء لثور و في هذه الحالة تكون هذه الجنود عاملا عظيما وفي وسع طلائعها الإختطار من وجود العدو إذا ما وجد . ويمكن الجنود المراقبة في جوار بور فؤاد أن تتعاون مع الجنود المصرية باتخاذ كل الطرق لصيد هذا العدو الذي يصور له اعتقاده أنه يمكنه الوصول إلى القتال . والمحل المناسب لصيد هذه الغارات هو بور فؤاد أو ضواحيه ولتلك لا زلت مستغربا القول بأن هذا المكان الذي كنا نظن أنه يرضيك كل الرضا لا يحقق هذه الأغراض .

لورد طوسون — لقد دلت التجارب على أن القتال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة فيجب توزيع الجيوش لأننا إذا ركزناهم في نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا والواجب هو مراقبة القتال من التاحيتين وعلى طولها . هذا هو ما دلت عليه التجارب الحربية الحديثة .

الناس باشا — يلاحظ أن النقطة العسكرية التي نرخص بها ليست هي التي تقوم وحدها بالدفاع بل ستكون المساعدة على الدفاع . أي أن الجيش المصري سيكون موجودا أيضا والنقطة العسكرية موجودة في وقت السلم احتياطا لمره خطر مفاجئ . وهذا الخطر المفاجئ سيخطرهم به بواسطة جنود الحدود قبل اقتراب العدو . والجيش المصري مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جيدا من القتال لئلا هذا الخطر حتى يأتي المدد الإنجليزي بحكم المحالفة .

لورد طوسون — لن يكون لدى الجيوش المراقبة أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل الهجوم على القتال من الجنوب أو الشرق . وإذا وضعت الجيوش في بور فؤاد ، كما تترحمون وهم يعملون المواقع التي سيدافعونها ، فإنكم تكونون كن يلقى الاصطبل بعد هرب القوس . إن الفرض من الهجوم على القتال هو نفسه لا احتلاله وقد يكون الهجوم في أول الأمر بطيئة واحدة . وما فائدة

الجيش بعد أن يكون القتال قد نسف . وتكتفى أربع طائرات محملة بالفرقعات للهجوم من الشرق
فيجب أن يكون لدينا أناس يقظون دائماً لمقاومتهم في الجو .

النحاس باشا — وما هو الحال الآن ؟

لورد طومسون — لدينا قوات هوائية كبيرة في الاسماعيلية وأبو صوير .

النحاس باشا — هذه القطعة يمكن عملها شرق القتال .

مستر هندرسن — دعنا نحدد البحث قليلاً . إنكم لم تذكروا في مقترحاتكم ماورد في مشروعنا :
" تسليلاً وتحصيناً ... الخ " حدثنا هذا وهو حيوى لنا . وإذا قبلنا هذا الحذف فقد نتم بنا
أخفنا وجهة نظر المستعمرات . وفي التوبة أشرتم إلى أن التفاصيل سيتفق عليها فيما بعد ، وأرى أن تدين
بلجنة زور الأمان وتبحث أي حل أحسن . فيجب أن تكون وسائل الراحة متوافرة للجنود ولذلك
اقتترحت أن يشار إلى مصلحة الإمبراطورية في الدفاع عن القتال وأن يشار إلى لجنة زور الأمان
وتتفق على أحسن قطعة .

النحاس باشا — فيما يختص بالمسألة الأولى وهي عدم ذكر المواصلات الإمبراطورية فقد
حدثت : استبدلت بعبارة تدين الغرض الأصلي وهو الدفاع عن القتال وفي ذلك ما يفي بجميع الأغراض
لأن الدفاع عن القتال بهم مصرافاً هو جزء من أراضيها ، وبهم إنجارتا وبهم العالم أجمع نظراً لما هو
مفوز في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القتال يجب أن يكون على الحياض المطلق سواء
في زمن السلم أو الحرب . ومنصوص في الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقاً أن تستفيد
من معاهدة تمقدها مع إحدى الدول بالنس على أن لها مزايا خاصة في القتال . و بريطانيا موقعه
على هذه المعاهدة فاحتراماً لذلك حدثنا عبارة المواصلات الإمبراطورية اكتفاء بتحقيق الدفاع عن
القتال وهو الغرض الأصلي . والقتال كما قلت طريق مواصلات عالمي .

مستر هندرسن — ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعونا من أن نقول إن هذا بهم الإمبراطورية فيجب
أن يكون هناك نص كهذا لأنني أخشى ما نقوله لنا أستراليا ونيوزيلندا . نحن لا نقول إنه ليس
طريقاً عاماً للعالم ولكن نقول إنه ضروري لنا ولذلك غايي أقترح أن تسمموا بأن أرسل لكم
بعد الظاهر نصاً آخر لهذه المادة وسيكون مبنيًا على التوفيق بين النصين ثم نقاش في ذلك
في الجلسة القادمة .

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — متى تتقابل ؟

النحاس باشا — كما تريد .

مستر هندرسن — غداً صباحاً في الساعة العاشرة والنصف .

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ١٢

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكريتر

إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة — في المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأوزابيل سينيل كاميل وهذا هو النص المذكور :

Until such time as the High Contracting Parties may agree that the Egyptian Army is in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt, recognising that the Canal is an essential means of communication between the different parts of the British Empire, authorises His Britannic Majesty to station close to the Canal in the neighbourhood of Port-Said, Port Fuad, Ismailia and Suez, or in other places to be agreed upon, such forces as His Britannic Majesty considers necessary for its defence. These forces will enjoy facilities for communications and will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

” إلى أن يمين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتصانفان على أن الجيش المصرى أصبح في حلة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخس لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسى لتواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يفسح في جوار بورسعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس أوفيزها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ إلى مطلقى الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والتدريب ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ .

محضر الجلسة الخامسة

(يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة بحث النقطة
السكينة البريطانية

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين بحضور جميع الأعضاء المتفاوضين وكان مع الفريق الإنجليزي مندوب عسكري عن وزارة الحربية البريطانية ، وممثلون لآستراليا ونيوزيلندا .

مستر هندرسن - تذكرون أننا في ختام الجلسة الماضية تناقشنا طويلا في المادة التاسعة وقلنا إننا نستجهد في أن نوفق بين وجهة نظركم وجهة نظرنا وأن ندفع الآراء المختلفة في صيغة نرسلها إليكم ولقد أرسلناها بعد ظهر أمس ونحب أن نعرف رأيكم فيها .

النحاس باشا - وصلتنا الصيغة الجديدة مساء أمس وكان المتظر أن نقابلها في هذه الصيغة ورغبنا الأكيدة في الوصول عمليا إلى الاتفاق ، تلك الرغبة التي ظهرت بجملة في الصيغة التي وضعناها أولا والتي وقفت بين حقوقنا وبين المصالح البريطانية بطريقة عملية . ولكنا وجدنا مع الأسف أن الصيغة الجديدة بعيدة عن هذه الغاية . ونلاحظ عليها ما يأتي :

أولا - أنها جعلت بريطانيا مستأجرة بالدفاع عن القتال وضربت صفعا عن مصر .

ثانيا - أنها وضعت كأن مصر في حالة حرب مع أن الأصل هو حالة السلام .

ثالثا - أنها لم تراع الاحتفاظ بحقوق مصر الجوهريّة في القتال .

من أجل هذا نرجو أن نقابلنا الليلة بنفس الروح التي قدمنا بها وأعربنا عنها الوصول عمليا إلى الغاية المنشودة . ولزيادة الإيضاح أقول :

أولا - إن الصيغة الجديدة تمسكت بجملة مواقع الجنود البريطانية في منطقة القتال مع أن المساعدة البريطانية لمصر تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع في موقع واحد بالقرب من القتال وهذا ما كان مطلوباً في الواقع في مفاوضات اللورد ملتر سنة ١٩٢٠ وأقتبس من تقرير ملتر العبارة الآتية للدلالة على أن اللورد ملتر نفسه سلم بنقطة واحدة : " تمنح مصر بريطانيا النظمى حق إغناء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتمتين المعاهدة المكان الذي تسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستجهد من المسائل التي تحتاج إلى التسوية . ولا يستبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر " .
ولذلك يحق أن توافقنا الليلة على هذه المسألة .

ثانياً - إننا في اختيار موقع بور فؤاد لاحظنا أنه أنسب موقع للجند البريطانية لمساعدة القوات المصرية في الدفاع عن القتال مع مراعاة اعتبارات أخرى أهمها أن القوة البريطانية قريبة الاتصال من قواعد البحرية الأصلية في البحر الأبيض المتوسط . فلذا كان هذا الاختيار لائقاً بالجهة ونحن رغبة منا في التسهيل والتوثيق نقترح بدلاً منه نقطة القنطرة شرق القتال .

والأحرز أن هذا الاختيار يتفق تمام الاتفاق مع الناية التي قصدها اللجنة البريطانية من ضرورة تسهيل اتصال الجند بالصحراء لأجل التدريب والمناورات . وليس أوفى بالفرض المذكور من منطقة القنطرة لا اتصالها بالصحراء الشرقية . وأرجو أن ترى اللجنة في اقتراحنا هذا حسن استمدادنا للتوفيق كما أرجو أن يقابل هذا الاستعداد بمثل من الجانب الإنجليزي .

ثالثاً - إن ماورد في الصيغة الجديدة "من أن هذه القوة البريطانية تظل موجودة حتى يتم الاتفاق بين الفريقين على أن الجيش المصري قد أصبح قادراً بنفسه على دفع الاعتداء من القتال إلى أن يصل المدد من جانب الحليف" هذا النص لا يمكننا قبوله لأن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصري على دفع التصدى إلى حين وصول المدد . وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وصدها الحكم في هذا الأمر ، لا أن يظل مطلقاً على اتفاق الطرفين . وما دمتنا مما مشبعين بحسن النية والإخلاص الكامل للمعاهدة وتنفيذها فلا أعلن مطلقاً أن شيئاً من الخلاف سيقع بيننا على ذلك . وإذا فرضنا وقوعه على غير انتظار هذا الخلاف فربح الأمر إلى القادة العامة التي نصت المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف وهي الرجوع إلى عصبة الأمم .

رابعاً - لا محل لكذلك للنص الوارد في الصيغة عن إقرار مصر بأن قناة السويس هي الطريق الأساسي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية ولا نرى قبول ذلك اكتفاء بالنسبة المقصودة منه وهي ضمان الدفاع عن القتال . وهذه الناية مذكورة بوضوح في صيغتنا . وأما هذا الإقرار المطلوب منا فإنه لا يتفق مع حق السيادة التي لمصر على القنال . ولا نستطيع أن نعطى قراراً بحق ارتفاق على القتال بمس حقوقنا في الملكية والسيادة . وذلك فضلاً عما ذكرناه أسف من أن هذا الطريق طريق مواصلات غالبية ومصر وبريطانيا وسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ قد سلت بمجدة القتال في زمن الحرب والسلام وبألا يكون لأية دولة من الدول أي امتياز عليه ولا أن تستفيد أية دولة من اتفاق متقدم مع دولة أخرى قائمة خاصة . وهذا واضح من نص المادة ١٢ من الاتفاق المذكور .

من أجل ذلك نرى أن الصيغة التي وضعتها أوفى بكل هذه الأغراض من الصيغة الجديدة مع تركه لتأخير اللجنة في قبول موقع القوة البريطانية في بور فؤاد أوفى القنطرة . وأمل أن اللجنة بعد إتمام النظر في ذلك توافقنا على كل هذه الملاحظات والاخبارات لآتي ما أبدتها إلا للرغبة الحقيقية في الوصول إلى اتفاق على يمكننا أن نزيلنا أن نتفق عنه بإخلاص لدى أمنا وأن نطبقه وننفذه بإخلاص أيضاً ويكون ذلك في مصلحة البلدين معاً .

مستر هندرسون — لا أريد أن أناقش كل القطع التي وردت في هذا البيان إذ بعضها من اختصاص وزير الخارجية . ولكن هناك نقطتين أو ثلاثا أحب أن أشير إليها وأن أتناولها بملاحظاتى .

لقد صرفنا وقتا طويلا أمس في بحث هذه المسألة واليوم نكاد نكرر ما جرى في الجلسة الماضية . اننى لاحظ أن شيئا من عدم المنطق قد وقع فيها ذكرتموه إذ ما الحكمة في أن تقولوا لنا إن القتال على ما عليكم بأن لنا فيه مصلحة ذات أهمية حيوية كبرى . إننا لسنا الآن بصدد مسألة خاصة بالعالم ولكننا بصدد المسائل الحيوية التي تتوقف سلامتنا فيها على سلامة القتال . يجب علينا أن ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية وحدها . ولقد أظهرنا استعدادنا في صيغتنا لأن نوافق على الشرط الأول من صيغتك وإلجئ بينه وبين فكرتنا وأدجنا ذلك في عبارة واحدة . وما دامت لنا مصالح خاصة فمن حقا أن تشير في المائدة إليها وذلك إلى أن يمين الوقت الذى يعتمد فيه كل منا على حليفه أكثر . كما أنه يجب بصيغتنا حليفين أن نبت وحدنا في مسألة القدرة على الدفاع عن القتال .

إننى دهشت من ذكركم مفاوضات ملروما اقتبستموه من تقريره لأن حوادث عدة قد وقعت منذ ذلك الحين ولا أدري لماذا اقتصرتم على اقتباس أقواله ولم تقتبسوا شيئا من مقترحاتنا . وفى الحق لا أدري لماذا وضع ملر في تقريره تلك الجملة في صيغة المفرد عند إشارته إلى الألمان التى يجب أن تصكر فيها الجنود البريطانية . ولكنى على كل حال قد أظهرت في الصيف الماضى عند وضع مقترحاتى كما صرحت مرارا أمام مجلس العموم بأن هؤلاء الجنود سيكونون في مواقع تراضى فيها كل وسائل الراحة والصحة مع القدرة على التدريب والمناورات ولا أذكر أن هناك وثيقة واحدة من مفاوضات تروت ياشا أو ما قبلها تنص على أن مواقع جنودنا ليست موضع عائقا لاتامة .

أما فيما يخص بتقدير مقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القتال فقد قلتم إننا نلعب إلى عصبية الأمم عند حصول خلاف بيننا في هذه المسألة . ولا أظن أن في هذه القاعة رجلا أكثر منى احتراماً وثأيباً لعصبية الأمم ولكنى لا يمكنى عند البت في مسألة شريان الإمبراطورية أن أوافق على الذهاب إلى العصبية . بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها مما بصفتنا حليفين لا أن نجرى إلى العصبية عند كل خلاف . ومن رأى ألا يلجأ إلى العصبية في مسائل كهذه ذات خطر خاص . حقيقة إن العصبية هى الحكم ولكن ينبى لنا ألا نلجأ إليها في مثل هذه المسائل الحيوية . والآن أثرك الكلام في الناحية الحربية لوزير الحربية .

مستر توم شو — لقد دهشت من مناقشة اليوم وإنى مع وزير الخارجية مستر هندرسون فيما قاله من أن حوادث جمة قد وقعت منذ مفاوضات ملر ولا أدري هل تصور لورد ملر حقا أو دار بخيله أننا يمكننا أن ننقل جنودنا إلى بور فواد أو القنطرة . إننى أحب أن تناقش المسألة كأصدقاء وكقناة هم كلا منهما مصلحة الآخر لا كطرفين يريد كل منهما أن يأخذ من الآخر أكثر مما يمكن أخذه . فهل هناك أى خطأ أو ضرر إذا طلبنا وضع الجيوش في منطقة ذات أهمية خاصة وهل هناك أى خطأ أو ضرر من الاعتراف بأن القتال طريق ضرورى للواصلات الإمبراطورية ؟ إنى لاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع في بيانكم فيما تدعون أن مسألة القتال دولية يقولون إن القتال

مصرى . ولست أعرف ما الأهمية في أن القتال دولى أو مصرى . إن الحقيقة هي أن القتال جوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية ، وأن أى ضرر يحدث له يصيب الإمبراطورية بأفصح الأضرار . إن كل ما يمتنا الآن هو معرفة أحسن الطرق للدفاع عن القتال . وأحب أن نذكر أن جيوشنا في تلك المنطقة لن تكون جيوش احتلال وإنما تكون جيوش سفاه . فـ هو الضرر الذى يصيب السيادة المصرية إذا كانت لنا قوات بصفتنا حلفاء في الإسماعيلية والقنطرة أو هنا أو هناك بقصد الدفاع عن القتال ؟ نحن نفترق بسيادتك على كل تلك الأراضي ونترك كل صفة للاحتلال فلا أدرى والحالة هذه السرف مملوشتكم في إيجاد الجنود في أكثر من بقعة واحدة . تقولون إنكم لا تستطيعون أن تنهبوا إلى مصر بشيء مما نقتصره في هذه المسألة . ونحن من جانبنا نصرح لكم بأننا لا يمكننا أن نواجه البرلمان بما نطلبون .

إنى أشهد الوفد أن يصل إلى اتفاق عمل معنا في هذه المسألة الخطيرة وأن يعتقد أن بور فؤاد ليست مكانا ملائما لحركات الجنود ولا لحالتهم الصحية . أشهد الوفد أن يذكر أننا حلفاء وأن جنودنا جنود حلفاء ونحن إذا ذهبنا إلى البرلمان من غير أن نحصل على اعتراف بأن قتال السويس شرى فإن الإمبراطورية فن يطول بناؤنا كثيرا .

لورد طومسون — ليس الدفاع عن القتال مسألة قانونية أو دولية بل هو مسألة عملية بحيث ويجب أن يترك هذا الأمر لخبراء قوى العلم والخبرة . إن الصيغة الجديدة متفقة مع صيغتك في الاعتراف بأن مصر ليست قادرة في الوقت الحاضر على الدفاع عن القتال . لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسؤولية الدفاع عن القتال واقعة علينا وحدنا . إن لدينا رجالا دافعا عن هذه المنطقة في الماضي وعرفوا طرائق الدفاع والمهجوم عليها وليس عندكم من له أية خبرة في ذلك فإذا كانت المسؤولية واقعة علينا فلماذا لا نترك لنا كمية تأدية هذا الواجب . إن فكرة حصر الجيوش في بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تنفي بالمرام لأنه لا يمكن مثلا وضع طيارات بحرية في القنطرة وإنما مكان تلك الطيارات في طرفي قتال السويس كما أنه لا يمكن إيجاد طيارات برية في بور فؤاد إلا بعد التعطيل ومع ذلك فإنها لا تنفي بالنقض لأن الأرض هناك رملية وناعمة لا تصلح لذلك . يجب أن نذكر أن مسألة راحة الجنود في المكالمة الأولى من الأهمية . ولقد قضيت سنة أسابيع في القنطرة في أثناء الحرب وأتحدى أى إنسان أن يعيش هناك أكثر من ذلك هذا إذا استطاع الخلاص من تلك المنطقة . كما أعتقد أنه لا يمكن مطلقا إدخال وسائل الراحة الكافية إلى القنطرة . وأرجو أن نذكر أن ذلك الأموال الباهظة التي صرفت إلى الآن في الإسماعيلية وجوار السويس لأغراضنا الدفاعية . إنى أعتقد أن بريطانيا مسؤولة عن سلامة قتال السويس لحيويتها للإمبراطورية كما أن عليها الدفاع عن مصر إذا وقع عليها اعتداء . وأتم تسليو معنا بأن جنودكم لا تستطيع القيام بذلك في الوقت الحاضر . ومصر والقتال مرضان للهجوم برى وبحريا وجويا فليس من المعقول والحالة هذه أن نقيدها بما نذكرون أنه مسألة قانونية أو دولية أو بما قاله اللورد مفرسن سنة ١٩٢٠ . إنى أعتقد بأن اللورد مفرس رجل عظيم ولكن لم يقل أحد إنه رجل حربى . لكل هذه الاعتبارات لا أرى سببا عمليا يمنع من قبول ما تقدمناه لكم في المسألة التاسعة .

الناس إياها — استخلص من هذه المناقشات مقرباً بعضها إلى بعض أن الغاية الأصلية هي ضمان الدفاع عن قتال السويس وهو ما توافق عليه . وفي سبيل هذه الغاية اجتهدنا ونجهد في أن نحقق هذا الترض بطريقة عملية من غير أن نحس مسائل نظرية . فها هي ثابتيكم ؟ أليست ضمان الدفاع عن قتال السويس . وإذا تم لكم ذلك فإنه يجب كل شيء آخر . والتشدد فيها عدله لا يمكن تبريره بحال . هذا فضلاً عن أن الغاية التي تتشددونها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القتال وقيام بريطانيا بمساعدتها في ذلك . ونحن لم نقل بل قلنا إنه قد لا يقدر الآن على أن يصمد بمفرده فارة أجنبية عن القتال ولذلك يكون في حاجة إلى مساعدة الحليف . وقلنا إنه إلى أن يصبح قادراً بمفرده على الدفاع عن القتال حتى تأتي هذه المساعدة نرخص بوضع نقطة عسكرية على القتال . فيؤخذ من هذا أن بريطانيا ليست هي المسؤولة وحدها عن الدفاع عن القتال بل هذه المسؤولية واقعة عليها أولاً وطبعاً ثانياً بصفتها حليفة مساعدة لنا . لذلك تكون المنطقة العسكرية التي نطلبها لبريطانيا كافية لهذا الترض كل الكفاية . ويجب أن تذكرنا من تاحتيكم أن جيشنا لن يكون مجزئاً من القتال بل سيكون موجوداً عليه فيتماون الجيشان على حراسة القتال والدفاع عنه . وعندنا ما نقول إن النقطة العسكرية الإنجليزية تكون في مكان كنا ظالمهم أن الجيوش المصرية ستكون أيضاً في الأماكن التي تحتاج إلى الدفاع . وأكرر ما لاحظته في مبدأ كلامي من أن الصيغة التي وصفتنا أسس تخالف كل ذلك وتعرض أن إنجلترا وحدها هي التي تتولى الدفاع عن القتال ، وأن مصر أن يقع عليها أي عبء في ذلك وهو ما لا نعلم به .

إن اللورد المحترم طومسون يلاحظ أن نقطة النقطة غير صحيحة وأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش فيها أكثر من ستة أسابيع بناء على تجربة خاصة أثبتت له أثناء الحرب وفاته أن دواعي الراحة في ذلك الوقت لم تكن استكملت ما وصلت إليه الآن أو ما تستصل إليه إذا ما وقع الاختيار على هذه النقطة . ولا أرى ما يمنع مطلقاً من توفير جميع دواعي الراحة فيها إذا أريد ذلك خصوصاً وأننا في منطقة أعلى من منطقة بور فؤاد التي يقول جنابه إن أرضها رملية ناعمة ومنعمورة في بعض الأماكن بالمياه . على أنه يمكن عمل الترتيبات اللازمة في أي المكاتب لضمان صحة الجنود وراحتهم .

إن الفكرة الأصلية العملية في الموضوع الذي نحن بصدده هي كما قال وزير الحربية معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القتال فإذا قصرنا البحث على ذلك كنا على اتفاق تام وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى وأصبح الاتفاق مبنيًا على أساس عمل صالح . ولا شك في أن أحسن وسيلة للدفاع عن القتال هي أن يقوم الجيش المصري بما يستطیع القيام به وأن يقوم الجيش الإنجليزي بما لا يستطيعه الجيش المصري . هذا فيما يتعلق باختيار النقطة العسكرية .

يقول وزير الطيران إن اللورد ملتر لم يكن حرياً عند ما اقترح وجود قوة بريطانية في محل واحد . والرد على ذلك بسيط وهو أن ملتر لم يضع تقريره وحده بل كان على رأس لجنة تضم العناصر الحربية وكان غرض اللجنة — ومنها الجنرال مكسويل — أن توضع قوة بريطانية في مكان بمنطقة القتال

وهذا ما شرحه في مصر إذ ذاك المتدبرون الذين حضروا المفاوضات بلندن مع مترنقد ينزأ أن هذه القطعة تكون على مقربة من القنال لا في مدينة ولا بالقرب من مدينة وأن القوة ستكون محدودة العدد .

أما ما جاء في صيحتكم من وجوب الاتفاق بين الحليين على أن الجيش المصري قد أصبح قادراً على الدفاع وحده عن القنال فقد سبق أن بينت أنه يجب ترك الحكم في ذلك الحالة القطية التي يكون عليها الجيش المصري بيد تلم بحريه وتطليه . ومن الواضح أننا لا نرغب إلى عصبة الأمم إلا في حالة الخلاف بيننا وبينكم على هذه الحالة القطية . وبعبارة أخرى فنفضل عصبة الأمم في هذا الخلاف ككل خلاف آخر في تطبيق المعاهدة .

بقيت مسألة النص على المواصفات الإمبراطورية وما ذكرتموه من أن هناك تناقضاً بين قولنا إننا أصحاب الملك والحق المطلق في القنال وقولنا إن القنال طريق مواصلات على دول ، فأنا لا أرى في ذلك تناقضاً لأننا من غير نزاع أصحاب الملك والسيادة على القنال وفي الوقت نفسه فإن القنال هو في الواقع طريق مواصلات على وبيارة أخرى نحن أنشأنا القنال في أرضنا وكان إنشاءه بقصد أن يكون طريقاً عالمياً ونص على ذلك أولاً في عقد الامتياز الذي أعطى للشركة واثانياً في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وبطبيعة الحال إن لبريطانيا مصلحة كبيرة في هذا الطريق العالمي ولأجل هذا نحافظنا معها وجعلنا في المحاكمة نصاً خاصاً بالدفاع عن قنال السويس لأن هذا نصاً جدياً كما يجب أن يجتاز ، فلا تناقض مطلقاً في هذه الحقائق ، ولذلك طلبنا ألا ينص في المعاهدة على أن القنال طريق أساسي للمواصلات الإمبراطورية إذ لا مبرر للنص على ذلك بعد أن استوفينا الفرض المقصود وهو الدفاع عن قنال السويس . نقولون إنكم لا تستطيعون مواجهة البرلمان إذا لم تنص المعاهدة على ذلك ولكنني لا أوافقكم فالنقض المنشود هو ضمان الدفاع عن قنال السويس لذلك أرجو أن يطمئن المسترشون تماماً على مركز الحكومة أمام البرلمان .

والآن أعلن أن المسألة قد وضحت تماماً وأكرر القول بأن حسن نيتنا واستعدادنا لتنفيذ المعاهدة بإخلاص هما خير ضمان . ولكنني أحب قبل الختام أن أشير إلى كلمة المستر هندرسن التي تتلخص في أننا رجسنا إلى مقترحات متر ولم نرجع إلى مقترحاته هو فأقول إننا رجسنا كذلك إلى مقترحاته للنساية المطلوبة في هذا الخصوص وهي الدفاع عن القنال وما نحن أولاء نرضى لكم بوجود قوة إنجليزية في منطقة القنال وهو ما لم يكن في حسابنا ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال . أما إشارة المستر هندرسن لمشاريع الاتفاق السابقة على مقترحاته فيمكنني إظهاراً لقيمتها أنها جميعاً أصبحت بالقنسل . ونحن الآن قد حضرنا ملوئين رغبة أكيدة في الاتفاق وتساؤلنا كل التساؤل الممكن وأخذنا على عاتقنا أن ندافع بإخلاص وصراحة عن المعاهدة التي تطمئن نفوسنا إلى قبولها فأرجو من اللجنة أن تكون عند ما قاله وزير الحربية الإنجليزية من أن البيرة هي بمعرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال لا أكثر أو أقل .

مستر هندرسن — أشكركم على هذه الروح الطيبة التي تستشفها من عباراتكم . إن المسألة التي نحن بصدد حلها الآن هي في الواقع تحديد الأماكن التي يكون فيها الجنود يقوموا بالدفاع عن القنال

أحسن دفاع وأذكر أنى اقترحت لجنة مشتركة للاتفاق على ذلك وظنفت أنا بهذا محصر الموضوع وقتنا لكم صيغتنا لتكون موضع نظر اللجنة المشتركة. والمفهوم أن منطقة القتال هي التي ستكون موضع درس اللجنة. وفي رأيي أنه عند إمضاء المعاهدة قريباً كما أرجو سيزداد روح الصداقة وحينئذ تلعب اللجنة إلى منطقة القتال لا تأخذ منكم أكثر مما يجب وإنما لتتاهم والاتفاق كما يفعل الحليف مع حليفه. ويبدو في هذا أن ألفت النظر إلى بعض النقاط المهمة في صيغتنا فقد جاء فيها أولاً:

«إن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في جوار بور سعيد و بور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التي يتفق عليها القوتان التي يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عن القتال» فلذا خالصكم شئ من الشك في أمر سيادتكم فالفقرة الأخيرة تنفيه تماماً إذ ذكرت ، «إن وجود هذه القوات لا يكون له مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية» وقد قلنا إن ملك مصر يرخص الخ فليس في ذلك تعد لسيادة مصر بل هو تأكيد لها . وما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالنهي الكبير إذ هو مجرد الاعتراف بأن القتال طريق حيوي للواصلات الإمبراطورية وهذه حقيقة لا شك فيها فعن لم نطلب منكم إلا الاعتراف بحقيقة واقعة وإنكم تتمدون مثل هذا الطلب في كل مفاوضة سابقة ويسرى أننا نتفقون على أن القتال يجب أن يهي وأنتم ترخصون لنا بالمساعدة في الدفاع عنه . فما الضرر إذا اعترفتم لنا بأن القتال شريان ضروري في المواصلات الإمبراطورية ؟ إذا قيم ذلك ورأيتم إدخال بعض التعديلات على العبارة فلكم أن تفتحوا صيغة أخرى ويمكن للجنة التحرير أن توفى إلى صيغة ترضى الطرفين .

النحاس باشا — إن الروح الطيبة التي جنتها للأجل الاتفاق هي التي تدعونا في هذه النقطة الحساسة جداً بالنسبة للشعب المصري إلى العمل للوصول إلى حل نستطيع منه أن نأخذ على ماخذا الدفاع عنه أمام مصر بصراحة ودون إبهام . من أجل هذا أردنا أن نحدد هنا وقبل أن تعود لمرض الأمر على الأمة المصرية مكان النقطة العسكرية . أما ترك الأمر إلى لجنة نحدد ذلك فيها بعد فما يجعلنا في مركز صعب جداً أمام الأمة المصرية . نود قبل أن تعود أن يكون في أيدينا بيان صريح من مكان النقطة العسكرية الذي نتفق عليه لأن هذه مسألة حيوية وقد كان المصريون على الدوام شديدي الإحساس بالنسبة لبقاء الجنود الإنجليزية على أرض مصرية . لذلك أرجو أن تتمكن هنا من تحديد هذه النقطة . وأرجو منكم أن تساعدونا على ذلك خصوصاً وأن إرجاء هذا التحديد إلى ما بعد التصديق على المعاهدة من الجانبين سيترتب عليه بلا شك تأخير البند بتعجيل المعاهدة . وحيثما أن العمل بقدر الاستطاعة على إنهاء كل شيء لنتمكن عند عودتنا من عرض المعاهدة على الأمة والدفاع عنها والإسراع في تنفيذها . أما مسألة الصيغة الجديدة فسنبهت من ناحيتنا أن توفى فيها بين الأراض المشتركة .

مستعرج شو — إننا لنتخلل من شأن مصابعكم فأرجو ألا تتخللوا من شأن مصابعنا . سنسحب جنودنا من القاهرة وسيتم الاحتلال وأتم نتفقون معنا بضرورة الدفاع عن القتال ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة إن القطع التي اختارتها هي وحدها الملائمة لذلك .

المستعندون — هل يمكنكم أن ترسلوا إلينا الصيغة الجليدية قريبا . متى يكون ذلك ؟

الطاس بإضا — قلت إننا سنجتهد لأن المسألة صعبة ودقيقة وسحتاج إلى بعض الوقت وأمل أن نتفكر من لوسال الصيغة يوم الخميس وأن نجتمع يوم الجمعة .

مستر هندرسون — أرجو أن تتذكروا أن يوم الجمعة من الأسبوع المقبل يوم عطلة وسيقوم البرلمان بالإجازة يوم الخميس الذي قبله وأخشى أننا سنبقيكم هنا مدة العطلة . فهل نرون ماننا من أن نجتمع يوم الخميس من هذا الأسبوع بدل الجمعة ولولبعث المسائل الأخرى إذا لم تكونوا قد فرغتم من وضع الصيغة قبل يوم الخميس .

وبعد مناقشة تم الاتفاق على أن تكون الجلسة القادمة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس القادم ٢٤

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

ملخص محادثات خاصة

دارت في مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بمنتدى هايدبارك

اللغة السريّة البريطانية —
المشاركان المال والنقاش —
معاودة واستجواب — السودان

في مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ على إثر دعوة إلى العشاء بمنتدى هايدبارك حضرها المستر هندرسون وآخرون جرت محادثات خاصة أولاً بين المستر هندرسون والأستاذ مكرم مريد ، وثانياً بين المستر هندرسون ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم مريد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطاني .

وقد دارت المحادثات بين المستر هندرسون والأستاذ مكرم على أوجه الخلاف بين الطرفين في القطة العسكرية ، وملخصها أن الأستاذ مكرم أفهم المستر هندرسون أنه لا يمكن التسليم بأكثر من منطقة واحدة في الضفة الشرقية لشمكفيا القنات البريطانية ، فأجاب المستر هندرسون أنه من المحال عليه قبول الضفة الشرقية لأنها غير صالحة لم وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقة واحدة في الجهة الغربية بشرط أن تكون لم بورفؤاد والسويس كحطتين لتزول الطائرات العسكرية البريطانية . فقال الأستاذ مكرم إن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهما قطعاً ممتدة لا منطقة واحدة ، فأجاب المستر هندرسون إنه سيستشير رجال الطيران فيها إذا كان ممكناً لم الاقتصار على بورفؤاد كحطة لتزول الطائرات . وجاء في كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصري سيرابط على شمال السودان للدفاع عنه فسلم المستر هندرسون بذلك .

ثم انتقل الحديث إلى مئة بقاه الجيوش البريطانية في منطقة شمال السودان فافهم الأستاذ مكرم المستر هندرسون أن الفريق المصري لا يمكنه أن يقبل بقاه الجيوش البريطانية إلى مئة غير محدودة كما بين ذلك دولة النحاس باشا في الجلسة الأخيرة وقال إن النص الذي وضعناه ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن الجيش المصري وحده من صد الهجمة الأولى على شمال السودان نص جوي لا يمكن التنازل عنه . فوعده المستر هندرسون بأن ينظر في هذا الأمر بين الاعتبار . ثم أشار الأستاذ مكرم إلى ضرورة الاستفتاء من وظيفي المستشارين المال والنقاش فلم يبد المستر هندرسون اعتراضاً على ذلك . وذكر الأستاذ مكرم أنهم لا يستطيعون قبول النص المنقول من معاهدة واشيجتون الذي يقضي بأن يستشير كل من الطرفين لحظه في المسائل السياسية التي يكون لها مصلحة مشتركة فيها ذلك النص الذي تمسك به الفريق الإنجليزي في لجنة التحرير ولم يقبله الفريق المصري ، فقال المستر هندرسون إنه يقبل حذفه من باب التسهيل .

أما الحديث الذي دار عقب ذلك بين المستر هندرسون ودولة النحاس باشا وتولى الترجمة فيه الأستاذ مكرم فكان خاصاً بمسألة السودان وخلاصته أن المستر هندرسون كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصري على اتفاقتي سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم

الحاجة إلى ذلك أكفاه يقول الإدارة المشتركة في السودان موقتا وهي جوهر الاتفاق المذكور .
 فقال مستر هندرسن وماذا تمنون بالإدارة المشتركة ؟ فقال النحاس باشا نرى بها أن يكون لنا وكيل
 مصري لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز على السواء
 فسأل المستر هندرسن وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الإنجليز الموجودين الآن ؟ قال النحاس باشا
 نكتفى بأن يمين بجانب كل واحد منهم نائب مصري وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله
 مصريون حتى تم المساواة . فقال المستر هندرسن ولكن سيترب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين
 لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة في المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها . فقال
 النحاس باشا إنى آخذ على نفسي من باب التسهيل أن أدافع بعد الاتفاق مع زبلائي عن إبقاء مبلغ
 الإعانة السنوية التي تمنع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه والتي يفكر البرلمان دائما في حذفها على
 أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود إلى السودان . فقال
 المستر هندرسن وهل لديكم بيان بمدد هؤلاء الموظفين ؟ فقال النحاس باشا كلا ولكن في الاستطاعة
 إعداد هذا البيان في أقرب فرصة . فطلب المستر هندرسن إعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه
 النحاس باشا من إبقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائمين .

وبل ذلك انتهى الحديث ٢

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

ملخص حديث خاص

دار في صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بقتل هاید بارك

في صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فانسيرت والدكتور دالتون والمستر سلي مفايلة دولة النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقال لهم دولته وزملائه بقتل هاید بارك. وبلغوه أنه قدوجه إلى المستر هندرسن في مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكاً بالنص الوارد في الخطاب الأبيض بشأن السودان وأن المستر هندرسن أصد جوابه بأنه ليس في النية الابتعاد عن المبدأ الوارد في المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضي . فسأل النحاس باشا عن المقصود بهذه العبارة وهل هي تعني التمسك بالنص الحرفي للمادة ١٣ أم تعني جوهر اتفاقتي سنة ١٨٩٩ فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئاً عن ذلك وإن كانوا يرجحون المعنى الأول . فقال النحاس باشا ولو أنه لا شأن لي في إجابة المستر هندرسن ولكني أعتقد أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثاني فقالوا إنه لا يمكن التفسير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذي وضع الجواب المذكور . فقال النحاس باشا ولماذا عرضتموه على "لندن" ما دام لا يقبل التفسير قالوا إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا نقاباً به . قال النحاس باشا إنني فأأمر بجمع إلى ما يقصده المستر هندرسن من هذه الإجابة فإن كان يقصد المعنى الأول كان ذلك حقبة في سبيل الاتفاق . أما إن كان يقصد المعنى الثاني فلا اعتراض لنا عليه .

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة السادسة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

تمين الموظفين الأجانب —
الاعيازات الأجنبية —
تبادل السفراء

فتحت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالمدينة السابقة .
مستر هندرسون — انتهينا في المرة السابقة عند المادة التاسعة وتناقشنا فيها طويلا ولكن لم
نصل إلى اتفاق .

الحساس باشا — قلنا في الجلسة الماضية إن الصيغة التي مقترحتها ستفرغ منها يوم الخميس
فلنستمر في المواد الباقية .

مستر هندرسون — إذن نعود إليها عند تقديم الصيغة التي تمحورتها . لقد اقترحتم حذف
المادة العاشرة ^(١) فأرجو شرح الأسباب التي دعتكم إلى ذلك .

الحساس باشا — إن الأسباب التي حلت على ذلك هي أن الموظفين الأجانب الذين قد يحتاج
إليهم الحكومة المصرية سيكونون موظفين مدنيين وفنيين . وبناء على ذلك وعلى أن الحكومة حرة
في اختيار من تستعين بهم من ذوي الخبرة الفنية من الأجانب فلا نرى حلا لوضع قيود علينا في هذا
الشان . نحن لا نريد أن يكون علينا قيد بل إن الشيء الذي نعمله من تلقاء أنفسنا من هذا القبيل
نعمله بمحض رغبتنا وبذلك يكون لنا الحظ بأن تظهر مجامعتنا لحليفنا عند ما نجد من الإنجليز من تتوفر
فيه جميع الشروط وقيل الاشتراطات التي تطلبها الحكومة المصرية في هذا الصدد ونود أن يظهر
أثر المجاملة بهذا الاختيار لا أن يكون على سبيل القرض بسبب تعهد أو مخالفة .

مستر هندرسون — تذكرون دولكم أنك رجتم في محادثات عديدة إلى مفاوضات سابقة
وهذه المسألة بالذات قد اتفق عليها في محادثات ثروت — تشمبرلين . ولو كانت هذه المسألة بفضة
إليكم لما قبلها ثروت باشا . ويمكنكم أنت تغيير الألفاظ إذا أردتم وتقديم لكم نصوبا أخرى .
ويلاحظ أن هذا النص الوارد في مقترحاتي كان قد نشر في مصر ولم يثار احتجاجا من أحد فيمكن
إخفاؤه بشكل أو بآخر . وللتسهيل نقبل أن تكون هذه المسألة محل مذكرات متبادلة إذا كان هذا
يسهلها عليكم .

الحساس باشا — ألاحظ على ما قاله المستر هندرسون أن مشروع ثروت — تشمبرلين لم يقبله مصر
على الإطلاق وبناء على ذلك فما قبله ثروت باشا لئلا نأخذ تعهده خصوصا وقد تبين أن ثروت باشا

(١) المادة العاشرة من المقترحات البريطانية وهي تنص على ما يأتي :

” نقرأ لما بين يدينا من روابط الصداقة ونظرا لما تحاط به الحكومة المصرية القاعدية في
تمين الموظفين الأجانب أن تمينهم من الرعايا البريطانيين “ .

في عاداته لم يكن معبرا عن رأى الأمة المصرية . وللاحظ أن في هذا النص إلزاما جديدا لمصر لا يمكن قبوله سيما وأن فيه معنى التبعية ، وذكره في مذكرة لا يمنع هذا الافتراض لأن المذكرة في الواقع لها قوة المعاهدة ، وأريد أن أضيق شيئا وهو أنه عندما نقصد المحالفة كما هي إرادتنا ستقابل المنافع ماديا وأدبيا فيحسن أن نترك مسألة اختيار الموظفين الأجانب لنا نسير فيها بروح الصداقة والإخلاص كحقيين .

مستر هندرس — لقد قلنا كثيرا إننا لا يمكننا أن ننسى الماضى وهناك أشخاص كثيرون يقولون إنما نحبنا إلى أكثر من اللازم . والورد ريتفورد الذى قرأتم مقالاه الأخيرة لا يبرع عن رايه فقط بل يبرع عن رأى فريق له اهميتهى البرلمان فإذا ما قبلوا المعاهدة بضمانات فإنهم لا يقولون أن نخرج ليجل معنا فيرتا ، وهناك شيء اسمه الغزو السلمى (Peaceful Penetration) ويمكننا أن نذكر دولة أو دولتين مستعدين للجلول معنا بهذه الطريقة . وهذه المسألة ليست من المسائل الخطيرة ولو طلب منك الدفاع عن ذلك في برلمانك فلن تكون مأمور بتمك صعية خصوصا وأن مجموع التواب والشيوخ يؤيدونكم .

النحاس باشا — المسألة في الواقع هي أننا نعمل معنا بإخلاص وأنا شاعر أن ذلك متبادل بيننا بقصد الوصول إلى اتفاق صادق بين الطرفين . ولهذا الغاية لا ندير التفاتا إلى المقترضين يتبرحق على عملنا الجليل الذى نعمله للتوفيق بين البلدين وكل عمل من هذا القبيل لا يخلو من انتقادات من أناس آخرين لم أغراض أخرى تنافى الأغراض التى نسمى إلى تحقيقها لذلك لا يزعجكم ما تسمعون من انتقاد لورد ريتفورد وأصابه إذا كنتم مسلمين بالحق والعدل وبالواقع وبالمصلحة فإن هذا أقوى سلاح يقوم في وجه المعارضين ، والذي نقوله بشأن هذه المسألة هو أنها تنشئ لبريطانيا حقا جديدا لم يكن لها في يوم من الأيام . وإننا فكل معارضة تصادفكم في هذا الصدد تكون غير قائمة على الحق ولا على المصلحة . ونحن من جهتنا لانحصى الدفاع عما نصل إليه بل إننا سنذهب لبلادنا وسيكون علينا أن ننازع عن أشياء ارتضيهاها وشاهنا فيها ولا تنهيب ذلك لأننا نعمل لمصلحة التوفيق بين البلدين . أما هذا الحق الجديد المنصوص عليه في المادة ١٠ من مقترحاتكم فلا يمكننا قبوله . وما دام المستر هندرس يقول إنه لا يقصد بهذا النص التدخل في شؤوننا فيجب أن يترك الأمر لبعض اختيارنا . وأريد أن ألاحظ أن ما يشاء جنابه من غزوسلمى من جانب دولة أخرى لن يقع مطلقا لأن مصر لن تكون في حاجة إلى استخدام أجانب إلا من فئة الفنيين المدنيين وإذا ما اخترنا أحدا من دولة أخرى فلن نخاضر إلا في حالة الحاجة إليه ولن يعتبر ذلك طريقا إلى التدخل أو الغزو السلمى كما أنى أكرر أننا نشجعون بروح المحالفة التى نريد أن نعامل إنجلترا بها بعد المحالفة وكل ما نخشاه هو خلق حق حيث لا حق وإيجاد الشبهة حيث لا عمل لها .

مستر هندرس — إنى أرى أن المناقشة لا تتقدم في هذا الموضوع ولذلك سنغكر فيها قاله النحاس باشا ونعود إلى الموضوع في جلسة أخرى .

النحاس باشا — حسن .

مستقرندوس - المادة الحادية عشرة ^(١) أعلن أنه قد حصل تعديل في هذه المادة قد أدخلت تعديلا في الفقرة الثانية منها . وهذه المادة تتمثل بها مذكرتان طويلتان فأرجو ذكر أسباب التعديل الذي أدخلتموه على النص وهل تتوون عمل تعديل في المذكرات المتعلقة بهذا الموضوع المأمور ؟

الناس باشا - التغيير الذي حصل في هذه الفقرة أساسه أننا نرى أولا وبالذات إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكن من الآن إلى أن نصل إلى إلغاء هذه الامتيازات هناك حالة وجبة وهي حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في بعض المسائل التي سيلقي فيها الاختصاص القنصل وتوسيع سلطة جمعيتها العمومية في المسائل التي يشترط فيها اتفاق الدول الآن ، فرامد لذلك اقتصرنا في المادة ١١ من المعاهدة على الناحية التي نرى إليها سواء في الحالة الوقتية أو في الحالة النهائية . أما الحالة النهائية فهي إلغاء الامتيازات . وأما الحالة الوقتية فهي توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية في حدود ما يبتاع .

فالمشترك بين الأمرين نحصنا عليه في المادة وهو قبول إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية بقبول سريان التشريع المصري على الأجانب ، أما الشروط الوقتية فهذه كما قلنا ستكون موضع مذكرات خاصة ، وفي هذه المذكرة ينص على أنه عند إلغاء المحاكم القنصلية يقل اختصاصها مؤقتا إلى المحاكم المختلطة إلى حين إلغاء هذه المحاكم . ونحن موافقون على أن يكون هذا باتفاق مع كل دولة على حثتها بمعنى أن من يقبل من الدول هذا النقل يسرى عليه ، وبما أن إنجلترا أعربت عن قبولها ذلك في مذكرتها المرفقة بالمقررات فقد نصصنا في مادتنا على أنها تقبل من الآن مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية ، أو فيما يخص بالقوانين التي توضع لتنفيذ نقل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة نرى أن هذه مسألة شاذة لأولنا لأنه توجد في مصر لجنة تشتمل بذلك الآن ، وبطبيعة الحال سيكون ذلك على اتفاق خاص بيننا وبين إنجلترا وباقي الدول .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية وهي سريان التشريع المصري على الأجانب فإنكم توافقون أيضا على أن الحالة الزائدة في مصر لم تعد ملائمة للمتعضيات المصرية الخالي كما ذكرتم في المذكرة وإن التشريع للمصري يجب أن يكون ساريا على الأجانب في الحدود الواردة في المذكرة مع بعض تنقيح بسيط فيها وهو أن سلطة الجمعية العمومية بالمحاكمة المختلطة في الاعتراض على سريان التشريع المصري الخالي على الأجانب يجب أن تكون مقصورة على حالة ما إذا كان هذا التشريع يفرض رسما أو ضريبة (Taxe ou Impôt) لا يكون فيها مساواة بين المصريين والأجانب ، أما فيما يتعلق بالقواعد الأساسية التي ينشأ عليها قانون تحقيق الجنائيات فهذا أيضا ساري لأوانه وسيعمل الكلام منه فيما بعد . وفيما يتعلق بمسألة تمرير الأجانب فترك أيضا لما بعد .

(١) المادة المذكورة خاصة بالامتيازات الأجنبية وهذا نصها في التشريع المصري وهو النص الذي دارت المناقشة عليه :

"His Britannic Majesty recognizes that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing Consular Courts and the application of Egyptian legislation to foreigners."

(*) In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunal and the powers of its General Assembly.

"يترتب صاحب المصلحة القانونية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يتوافق مع روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذلك يقبل صاحب المصلحة هذا بتقييد إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن بمصر وبدأ تطبيق التشريع المصري على الأجانب ."

وقد لفت هذه المادة بنبوة نصها كما يأتي :

"يتمتع في مذكرات متعلقة باختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية ."

هنا اعتذر المترجمون من بسبب اضطرابه الخروج وطلب أن تكون المودة بعد الظهر الساعة الخامسة والنصف وترك الرأية للورد باسفيلد .

لورد باسفيلد — تطلبون أن تترك المناقشة في القوانين لمين إعادتها والمسألة الآن هي هل توافقون على القواعد التي تتضمنها هذه القوانين ووردت في مذكرة أم لا لأننا إذا تركنا النص على ذلك فسنسأل حتماً عن السبب ؟

النحاس باشا — هذا سابق لأوانه ويحسن تركه إلى حين الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات أما القواعد التي تطالبون الآن الموافقة عليها والمستمدة من مشروعات القوانين المعروفة باسم مشروعات هيرست فإنها لم تكن موضع اتفاق سابق مع أية حكومة مصرية سابقة حتى يمكن الإحالة إليها . وسندرس هذه المسألة بواسطة خبرائنا القانونيين .

لورد باسفيلد — نحن متفقون في الجوهر على هذه المادة ولكن المسألة مسألة صياغة . المسألة ليست مسألة مصر وإنجلترا فقط وإنما هي مسألة الدول أيضاً . ولا يمكن أن تذكر في المعاهدة أكثر من الشروط التي يمتنعها تساعد إنجلترا مصرف في مفاوضاتها مع الدول . وليس من المهم ذكر ذلك في المعاهدة أو في مذكرة . ولكن لا يمكن أن تتعهد بمساعدة مصرف في مفاوضاتها مع الدول إلا إذا كان واضحاً أن حذف هذه القواعد ليس منتهى الدول عنها . وأرجو ألا يفهم أننا نتنازل عن حقوق بريطانيا إذا كانت الدول الأخرى لا تقبل التنازل . إن نصمم بذلك على أننا نتنازل حتى ولو كانت الدول الأخرى لا تتنازل ونحن لا نريد أن تكون الدولة الوحيدة المتنازلة . وهناك مسألة أخرى هي مسألة الأحوال الشخصية . وأرى إحالة هذه المادة والمذكرات إلى لجنة التحرير لعلها تصل إلى صيغة مقبولة .

النحاس باشا — إن ما وضعتاه في المادة هو الاتفاق على المبادئ . مبدأ إلغاء المحاكم الفصلية ومبدأ تطبيق التشريع المصري على الأجانب . أما تفصيل هذا فسيكون عمله المذكرات .

فنياً يتعلق بالمبادئ يقول اللورد باسفيلد إن قبول إنجلترا دعوى على قبول الدول الأخرى . وهذا ما لا نزيد بل هذا ما لا يؤخذ من نفس مذكرةكم لأنه مذكور فيها أن إنجلترا تقبل من الآن أن تنتظر قضايا الأحوال الشخصية لرباها أمام المحاكم المختلطة ومذكور فيها أيضاً أن من قبل من الدول نقل اختصاص المحاكم التنصلي إلى المحاكم المختلطة يسرى عليه ذلك . بناء عليه يكون تعليق قبول إنجلترا على قبول الدول الأخرى مخالفاً لهذا النص . كذلك الحال في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب .

أما مسألة القواعد التي أشار إليها اللورد باسفيلد على أن تكون أساساً للتشريع ويقول إن حذفها من المذكرة لا يجب أن يبنى رفضها ضمن متفقون معه على ذلك .

وأما عن حذف عبارة " كمين مصالح الأجانب المشروعة " فنذك لأن هذا التأمين سيكون موجوداً في القوانين . لأن هذه القوانين إنما تعمل لتأمين مصالح الأجانب . ولن يسرى ذلك إلا بعد الموافقة على هذه القوانين وفي ذلك الكفاية .

وأما ما حوته المذكرة من التفاصيل كالمسائل المتعلقة بالموظفين وغيرها فلا محل له .

لورد باسفيلد - إننا لم قصد مطلقا بهاراتنا الواردة بالمذكرة أننا قبل مقدما تحويل اختصاص محاكمنا القضائية إلى الحاكم المختطة وإنما تمهدنا بأن نساعد مصر على الانخراط مع الدول ولكننا لا نقبل أن نكون وحدنا المتنازعين .

النحاس باشا - المفهوم غير ذلك من نص المذكرة لأنها تقول ^{٢٥} قد يكون من المتصور على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى الحاكم المختطة حتى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . . . وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون الرعايا البريطانيين صالح فيها ^{٢٦}.

فبريطانيا فرضت في هذه المذكرة أن هناك دولاً توافق ودولاً لا توافق وأن الدول التي توافق يسرى عليها تحويل الاختصاص إلى الحاكم المختطة والتي لا توافق لا يسرى عليها ذلك فالمسألة إذن اختيارية وليس تنفيذها متوقفا على قبول جميع الدول .

لورد باسفيلد - إن كل ما تمهدت به بريطانيا هو ما نص عنه في المادة ١١ من المقترحات وترون منه أننا تمهدنا بشيء واحد وهو استعمال كل قفودنا لنقل الاختصاص ولكن لا نفرضوا أننا قبل من جهة تحويل الاختصاص في حالة رفض الدول الأخرى . لا يمكننا أن نعمل إلى إقرار هذه المعاهدة إذا قبلنا ذلك إذ لا يمكننا أن نقول للبرلمان إننا رعاياها وحدهم هم الذين سيتنازلون من هذا الامتياز . إنما نحن واضعون في الوصول إلى تحويل هذا الاختصاص من جانب مجموع الدول وتمهدنا بأن نعمل كل ما في وسعنا لذلك .

النحاس باشا - أريد أن أوجه السؤال الآتي : ماذا يكون الحال إذا قبل بعض الدول نقل الاختصاص ولم يقبل البعض الآخر ؟ هل تكون بريطانيا قابلة للنقل أم لا ؟

لورد باسفيلد - لا يمكن أن نضع نصا في المعاهدة يقيدنا من الآن لأن الأمر يشوق على معرفة عدد الدول التي تقبل ومن هي وأقرر أننا لن نكون آخر دولة تقبل .

الأستاذ مكرم - المفهوم في مصر أن إنجلترا تقبل من الآن نقل اختصاص المحاكم القضائية أي أنها قبلت ذلك من جهة تصرف النظر عما نصل إليه مع الدول الأخرى .

النحاس باشا - والنص على هذا القبول من الآن من جانب إنجلترا يساعدنا أمام كل الدول فإنه يكون مستندا قويا بيدنا .

لورد باسفيلد - الفقرة الثانية في صيغتك جديدة ، فإن ما تمهدنا به هو استعمال قفودنا . ولكن لا يمكن أن قيد أنفسنا . افرضوا أن النص الإنجليزي تصدق عليه وحصلت مقاولات مع الدول ومنها بريطانيا فإن إنجلترا قد قبلت الشروط التي ينقل بها الاختصاص إلى الحاكم المختطة ولكن حتى إذا قبلنا فإن هذا لا يعمل به قبل أن تقبل كل الدول وأكرر أنه لا يمكن أن نواجه حالة يكون فيها البريطاني في مركز أدنى من مركز أي أجنبي آخر سواء من وجهة القانون أو الواقع . وعلى الأقل

لا يكون مركزه أدنى من مركز رمايا الدول الكبرى . وأرى من المصلحة إحالة المسألة على لجنة التحرير بما أنكم أدرتم تعديلًا على النص ولكن أرجو أن يكون مفهوما أنه لا يمكن أن يؤدي النص إلى وضع رمايا في مركز أدنى من مركز رمايا الدول الأخرى لأن ذلك يكون سلاخا ضدنا في خصوصنا في البرلمان .

النحاس باشا — الفكرة كلها هي الاتفاق على المبدأ وأما التفاصيل فتأتي بعد ذلك وآسف أن يصير أن قبول إنجلترا اختصاص الممالك المتعلقة بعملها في مركز أدنى من الآخرين لأت قبولها للتشريع المصري ولاختصاص الممالك المصرية برفضها في نظر طبيعتها إذ من شأنه تعطيل الثقة بينهما . ونحن طامعون في أن إنجلترا تقبل إلغاء الامتيازات وتتفذه لأن ذلك يكون أكبر مساعد لنا عند الأجانب ويكون تقديرها لها كما مما تشكر عليه .

هذا وادى قبل إحالة المسألة إلى لجنة التحرير أن نضع مذكرتنا في هذا الشأن وعندها لكم .
لورد باسفيلد — يمكن أن نساعدكم بالقبول ولكن لا يعمل بهذا القبول قبل أن تقبل كل الدول . والبرية بتوضيح ما تفصلون لأن عبارة نصكم تذهب بنا بعيدا .

النحاس باشا — إن عبارتنا لم تخرج عما فهمناه من مذكرتك وسنقدم فيما بعد مذكرتنا في هذا الموضوع محمية على التعديلات التي نرى وجوب إدخالها خصوصا في مسألة الموظفين الأجانب التي لا يمكننا قبولها .

سيريسى لورين — إذا كان المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ التي وضعموها أن يكون نصها عاما ويسرى على جميع الأجانب فإننا نستهدف لاختراعاتهم باختيارا أننا تنازلنا عن حقوقهم . أما إذا قلتم بأن المقصود من هذا النص أن يسرى على الرمايا البريطانيين وحدهم فإننا نكون قد وضعنا رماياتنا في مركز أدنى من مركز غيرهم .

مسترقوم شو — لقد ذكرنا بصرح العبارة أن الامتيازات لا تتفق مع الوقت الحاضر ورتبنا على ذلك أننا نساعدكم لدى الدول فلا يمكن أن تقول أكثر من هذا .

النحاس باشا — الأول أن نبين ما نريد في المذكرة التي قدمناها ثم نتناقص في المذكرة والمادة معا .

لورد باسفيلد — والآن ننقل إلى المادة ١٢ وهي الخاصة بتبادل السفراء . إن النص الذي تقترحوه لا يدل على أن للسفير البريطاني امتيازًا وهذا ضد التحالف ، فما هي ملاحظتكم ؟

النحاس باشا — الواقع أن النص على الأسبقية لا يتفق مع القواعد الدبلوماسية المعترف بها لذلك حذف من المادة لأن مركز الحليف في ذاته لا يعطى ثملة بمقتضى هذه القواعد حتى التقدم على غيره وأيسر في ذلك ما يتعارض مع التحالف بيننا . وسيكون المثل الحالي هو أول سفير لدى مصر فتكون له الأسبقية بمقتضى القواعد العامة . وفي المستقبل تترك المسألة للأقدمية .

مسترقوم شو — معنى هذا أننا إذا قلنا سفيرًا بعد شهر فإنه يفقد أفضليته .

لورد باسفيلد - هذه المسألة لا تكون محل بحث لو أن الحكومة المصرية تنوى ألا تقبل سفيرا
لألمانيا بريطانيا .

النحاس باشا - مصر بطبيعة الحال خاضعة للقواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد - أخشى أن يحدث ذلك صوبات عندنا ونحن لا يمكننا أن نوافق على التنازل
عن هذا المركز . نعم سيكون سفيرا أقدم السفراء في مبدأ الأمر ولكن الحكومات البريطانية المقبلة
قد تريد تغييره ويبلغ لنا أنه في مدة سريان هذه المعاهدة على الأقل يجب ألا يكون الممثل البريطاني
في مركز أدنى من مركز الآخرين . نحن لا نريد تمهنا منكم وإنما نريد أن تشير المادة إلى الواقع فلما
وضعت بهذا الشكل فلما لا تثير إشكالا من جانب الدول الأخرى . ونحن نتم لهذا المعنى كل الاهتمام .

النحاس باشا - إن القواعد الدبلوماسية مقررة في اتفاقية فيينا المبررة في ١٩ مارس سنة ١٨١٥
والتي يقرر هيئة ممثل الدول في مؤتمر سنة ١٨٧٥ فالمادة السادسة من الاتفاقية تنص على أن
روابط القرابة أو المعاهدة بين البلاطين لا تعطى أى حق في الأسبقية لقطعها السياسيين وكذلك الحال
في العلاقات السياسية . فبناء على هذا لا نستطيع دون أن نخالف هذه الاتفاقية أن نقبل العنصر على
أن تعطى أسبقية خاصة لمثل الدولة الخليفة لأننا إذا فعلنا ذلك يكون مركزنا مركزا شافيا .

لورد باسفيلد - الواقع أن ممثل البابا حتى في الممالك البروتستانتية هو عهيد الممثلين السياسيين
ونحن لا نريد أن نطاولوا مركزا خاصا لمثلنا بل كل ما نطلبه منكم هو أن تحفظوا له لقب
سفير ولا يمكن أن تقولوا إن ذلك يشتر بوضوئكم لنا ففي سويسرا وهي دولة مستقلة من نحو .يسة
يوجد سفير واحد هو سفير فرنسا . وأكث من ذلك فإن سويسرا ليس لها سفير في فرنسا . إننا
لا نطلب امتيازنا بل نطلب من مصر ألا تقبل من دولة أخرى تعيين ممثل عندها بدرجة سفير . أما
القواعد الدبلوماسية فلها خاضعة للاضافات الخاصة بين الدول وأتم لستم ملزمين بمقتضاها بقبول
سفير من أى دولة ونحن بصفتنا حلفاء نطلب أن يكون لنا سفير في مصر وأن يكون لمصر سفير
في بريطانيا وهذا يضمن في مركز أحسن من مركز سويسرا .

النحاس باشا - إن كل ما جئنا هو ألا نخرج عن القواعد الدبلوماسية المعترف بها حتى لا يكون
مركزنا مع حليفنا مركزا أدنى من مركز دولة مستقلة ومن أجل ذلك حذفنا النص . أما من الأمتة
التي ذكرت فإن المركز انحاص لمثل البابا هو مركز مقبول من الدول جميعا فلم يخرج عن القواعد
الدبلوماسية وأما عن سويسرا فالواقع أن فرنسا سفيراً عندها وأنها لم ترعين سفير لها في فرنسا
وهذه حالة ضلّة . ولا أعلن أن هناك اتفاقا خاصا بين سويسرا وفرنسا يخالف القواعد الدبلوماسية
أو يمنع الدول الأخرى من تعيين سفراء عندها . أما الاحتفاظ بلقب سفير لإيجقرا دون سواها فهو
لا يتفق مع القواعد الدولية المعترف بها وهي أن الدولة التي تعين مستحدا هي وسلطا صاحبة الحق
في تعيين دجته وهي وحدها صاحبة الحق في رفع مرتبته إلى درجة أعلى وليس للدول الأخرى أن
تعرض على ذلك وكل ما لنا هو أن نرفع درجة ممثلنا إلى نفس الرتبة التي رفع إليها ممثل تلك الدولة .
وبناء على ذلك لا يمكننا مع استغلالنا أن نقبل هذه المسألة التي تضمنها في مركز أدنى .

لو رد باستفيلد — الواقع أن الدولة التي يمرض عليها تعيين سفير لديها يمكن أن ترفض ذلك بل لها أن ترفض التثليل السياسي أصلا وهذه المسائل مباحها العامة . إن المسألة هي هل تزيبون أولا تزيبون في قبول سفراء من دول أخرى . إننا نود أن نفهم أنكم في مدة المعاهدة لا تقبلون سفراء من غيرنا ، فما هي نياتكم ونيات الحكومة المقبلة ؟

النحاس باشا — إننا لا نريد أن نعمل إلا ما هو متفق مع القواعد الدبلوماسية .

لو رد باستفيلد — إن المسألة متعلقة بمصر وهل هي تقبل سفيرا من دولة أخرى أو لا تقبل لأن الدول لا ترسل سفراء إننا رفضت مصر . ونحن لا نريد أن نغرم مصر من عمل أي شيء حسب القواعد الدبلوماسية إذ أن لكل دولة مستقلة أن تقرر ما إننا كانت تقبل أو لا تقبل سفيرا عندها أرجو أن تفكروا في الأمر ويتبعوا لنا رأيكم فيه .

ورفعت الجلسة على أن تنقد في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة السابعة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

حراصة المناقشة في تبادل

السفراء — مدة المناقشة

عقد الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر بوزارة الخارجية البريطانية بالمدينة السابقة ما عدا
الجنرال تشارلس .

مستر هندرسون — المادة الثانية عشرة ، هل ترون الاستمرار في مناقشة هذه المادة ؟

النحاس باشا — نعم . فإني يختص بهذه المادة بزياد كما ذكرنا من قبل أن نقف عند حدود
القواعد الدبلوماسية في هذا الموضوع حتى لا يكون مظهر المعاهدة مما يجعل مصر في مركز أدنى من
دولة مستقلة . ولذلك نرى أن الأوفق فناء النص كما وضعتنا بنير إضافة العبارة التي تقيد ضرورة
أسبقية الممثل البريطاني إلا أن يكون ذلك في حدود القواعد الدبلوماسية .

مستر هندرسون — لا أستطيع أن أقول أنهم جميعهم المتألمة بأن ذلك يجعل مصر في مركز أدنى لأن
مصر إذا منعت سفيرة حق الأسبقية بالنسبة لسائر الممثلين فهي إنما تجعل ذلك لتضع مثل طبيعتها
في مركز أحسن وعند ما يترك سفيرة الأول مركزه فإن من يحفظه يتمتع بمثل ما كان يتمتع به سلفه
أي أنه يقدم على غيره وهذا لا ينسب إلى مركز مصر وإن كان قد يمس مركز الدول الأخرى التي
يكون لها سفراء لدى مصر والتي لها وحدها أن تتشكو .

النحاس باشا — المفهوم أن أسبقية السفراء مقررة بالقواعد الدبلوماسية فالإخلال بها يعتبر عملاً
شاذاً ولو كان الأمر بين حليف وحليفه وهذا الشذوذ هو الذي نريد أن نتفاداه لأنه قد يؤول بأن
مصر خاضعة لحالة خاصة خارجة عن القواعد الدبلوماسية والتقاليد السياسية التي تنظم علاقات الدول
بعضها ببعض .

وأضاف الأستاذ مكرم أن هذا ليس نتيجة مباشرة للتعاقد ولا هو متبادل بيننا لأننا لم نطلب
لسفيرتنا لدى إنجلترا هذه الميزة .

مستر هندرسون — استغرب أن هذه الحالة التي تسمونها أدنى لم يقل بها أحد عند مناقشتنا
في الصيف الماضي .

النحاس باشا — هذا لا يغير من وضع المسألة وإنكم تعرفون أننا نحن الذين يمثل الشعب المصري
ونحصر على حقوقه .

مستر هندرسون — هل أقرأ لكم فقرة أو فقرتين من وثيقة أشير إليها كثيراً وهي تقرير لجنة ملتر
الذي جاء فيه أن مثل إنجلترا يكون له مركز ممتاز ؟

النحاس باشا — إن مشروع ملتر عرض على الأمة فكثرت هذه المسألة من المسائل التي لم توافق
عليها بالثبات وقد وضعت بشأنها تحفظاً خاصاً .

مستر هندرسن — إن ذلك يعنى أننا لما لم نعرضوا مقترحاتنا على الأمة المصرية لأننا
أعتقد أن هذه المقترحات لو كانت قد عرضت لصادفت قبولا ؟

النحاس باشا — لو أننا عرضنا مقترحاتكم على الأمة أو البرلمان لكنت موضع أخذ ورد
قد يودى إلى ضياعها لما فعلناه إنما كان لمصلحة هذه المقترحات .

مستر هندرسن — ولكن لا تسوا رأي هنا بأن المقترحات لم تعرض لأنكم اردتم
ألا تتقبلوها . وعلى كل حال فصن في الواقع لم تفعل أكثر من أننا أدخلنا بعض التصوير على ماورد
في تقريركم . فنترجع إليه .

النحاس باشا — نحن أدرى بروح بلادنا وديانها من غيرنا وقد أخذنا على عاتقنا أن ندافع
عن كل ما نعتقد بصلاحيته ويتفق عليه . والمسألة من ناحيتكم مسألة إجراء ولكنها من ناحيتنا تحمل
معنى خاصا .

مستر هندرسن — لقد استعملت عبارة وضع مصر في مركز أدنى مرات عديدة فصن نصرح أنه
ليس لدينا رغبة في ذلك ولكننا نرى أن لنا الحق في أن نطلب بعض المزااة من جانبكم في علاقاتنا
بكم مادامنا حقاء . ولذلك لا أفهم لماذا أتم غير مستعدين لأن نجعلوا لسفيرنا أسيقية على سفراء
الدول الأخرى مادام التحالف موجودا . أخبروني ماذا أعطيت لنا منذ بدء المفاوضات ؟ أما من
جبهتي ففى وسى أن أشرككم بما تنازلنا عنه .

النحاس باشا — نحن نشكر لمستر هندرسن على ما سلم به لنا . وكنت أتظن أن شركتنا لأننا
تساهلنا في عدة مسائل لها أهميتها . وأظن أن مستر هندرسن يفتقر هذا التساهل من جانبنا رغبة
في الوصول إلى الاتفاق . وكل ما نرجوه هو أن يكون الاتفاق خالصا من كل شائبة حتى يمكننا أن
نحافظ عنه بحق وننفذه بإخلاص . ولأجل هذه الغاية نحن نلتزم هذا التمسك .

ومع ذلك فلكي نتلاقى مع المستر هندرسن قبل من باب التساهل أن السفير البريطاني نظرا
لكونه أول سفير من لدى مصر تكون له الأهمية في حدود التقاليد والقواعد الدبلوماسية . على أن
يكون ذلك بضابط مقصود وعلى ألا يفسر بأنه مركز ممتاز بل تكون هذه الأسبقية التي تمنح
لسفيركم في حدود التقاليد الدبلوماسية مجرد رعاية من جانبنا . وسنقدم مذكرة بهذا المعنى .

سير روبرت فانتسرت (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية) — ما الذى تقصدونه بقولكم "في حدود
القواعد الدبلوماسية" ؟

الإستاذ مكهم — أى أنه يصير فقط أقدم السفراء (Doyen) فلا يكون له إلا ما لهم من حقوق
ويكون عليه ما عليهم من واجبات .

مستر هندرسن — إننا نرى قبول اقتراحكم ونحن منتظرون مذكرةكم في ذلك . وما हम
تريدون الابتعاد عن مناقشات الصيغ الماضى فاقربوا إذن من النص الوارد في تقريركم .

النحاس باشا — لن نرجع إلى تقريركم وان قول شيئا عن مركز ممتاز .

مستر هندرسن - لا أطلب مراكاً ممتازاً ولكن أطلب فقط أن يقولوا إن أسبقية السفير البريطاني مبنية على الملائحة المخصصة التي ترتب على المعاهدة لأنه إذا لم يكن بيننا ملاحة مخصصة ترتب على المعاهدة فلا أرى أية ملاحة تكون . وعلى كل حال فلننتظر مدة كرتكم .

النحاس باشا - ليكن مفهوماً أن الذي قبلناه هو أن يكون لثمل بريطانيا الأفضلية فقط وهذا هو نص ما سنده في المذكرة : "نظراً لأن السفير البريطاني سيكون أول سفيرين لدى مصر فتكون للسفراء البريطانيين الأفضلية على سواهم مدة هذه المعاهدة" .

مستر هندرسن - لا مانع والآن المادة الثالثة عشرة .

النحاس باشا - هل يمكن أن نؤجل البحث في هذه المسألة إلى ما بعد ٩ .

مستر هندرسن - لا مانع ولنتطرق للمادة ١٤

إن الذي أهمه أننا متفقون على المادتين ١٤ و ١٥ فلننتقل إلى المادة ١٦ فقد أدخلتم علينا هي أيضاً تعديلات . إن اقتراحاً يقضى بأنه في أي مدة بعد ٢٥ سنة يمكن إدخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق بين الطرفين وقد حملت ذلك وقتئذ أولاً إلى مدة المعاهدة عشرون سنة وثانياً أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق . أي أنك وضمت أجلاً تقضى بهذه المعاهدة ما لم تجدد ، أما اقتراحنا فيقضى بأن تستمر المعاهدة إذا لم تنق على تعديلها فأرجو أن نضمرها لنا ذلك .

النحاس باشا - فيما يتعلق بالمدة وجدنا أن مدة ٢٠ سنة كافية لأن يفهم بعضها بعضاً . بل ستكون هذه المدة فوق الكفاية نظراً لتعة المتبادلة بين الطرفين . وطبع هذه المدة يمكن أن يشمر كل من الطرفين بحق أن القيود التي وضعت في المعاهدة لا حاجة لها ومنها تكون هذه التعة أساساً صالحاً للاتفاق على تجديد هذه المعاهدة أو تعديلها .

مستر هندرسن - سأطلب من زملائي أن يقبلوا فقط تعديل المدة إلى ٢٠ سنة على أن يبقى النص كما هو .

النحاس باشا - إن النص الذي وضعناه هو الذي يتفق مع التعة المتبادلة بين الطرفين ولنا الأمل بأن هذه التعة المتبادلة تؤدي إلى اتفاق خال من القيود التي سيبدل العمل على أنه لا لزوم لها .

مستر هندرسن - في أي وقت بعد مضي ٢٠ سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة يمكن عمل التعديل الذي تقتضيه الظروف . وإلى واتي أن صلاتنا وقتئذ تساعد على إدخال تعديلات جديدة في المعاهدة باتفاق جديد .

النحاس باشا - إن مقتضى اقتراحكم هو أن تظل المعاهدة مستمرة حتى تنق على التعديل ولكن بحسن الاستعداد يكون أكثر توافقاً إذا ترك الطرفين حرية تجديد الاتفاق . ونحن نريد أن يترك الطرفين تحذير الحالة في ذلك الوقت فإن ذلك أدى للاتفاق مما لو استمرت المعاهدة إلى حين الاتفاق الجديد إذ أنه في هذه الحالة الأخيرة تكون النتيجة أن كلا منا لا يتم بشعور الآخر ما دام أنه حائر لم أكثر ما يتغيره الظروف القليلة .

مستر هندرسن — هناك علاج لهذه الحالة : يمكنكم أن تأخذونا إلى عصابة الأمم وتحولوا إن هناك تعديلا مقترحا لا يقبله أحد الطرفين .

الاستاذ مكرم — نريد أن نسوى مسألتنا معا فلا نذهب إلى العصابة إلا اضطرارا ولذلك لا نرى داعيا لتغيير النص الذى وضعناه .

مستر هندرسن — ولماذا لا نتقن فيما نقتبلون أن تستمر المعاهدة إلى أن تعقل . فإن المسألة هى أن الشعب البريطانى لا يستطيع أن يتصور أن يبقى بشير معاهدة معكم بعد عشرين سنة .

لورد باسفيلد — أحب أن ألفت النظر إلى أن النص يسوى بين الفريقين فى المعاملة فلا يضمنكم فى مركز أدنى .

مستر توم شو — لا أنهم فكرة المركز الأدنى التى نكرونها . ولا أنهم أنكم تتصورون أننا نأبى مفاوضاتكم فى إدخال تعديلات على المعاهدة .

مستر هندرسن — ستكونون أعضاء فى عصابة الأمم ويكون قد مضى لكم فيها عشرين سنة ولكن الحق فى أن تعرضوا وتشرحوا سالتكم فى المجلس والجلس أن يشير بإجراء محكم . وفى من جئتم أؤكد أنى لا أستطيع أن أواجه البرلمان بمثل نصكم خصوصا وقد خفضنا خمس سنوات من المدة التى قلنا لمجلس العموم منها .

النحاس باشا — القاعدة فى جميع المعاهدات أن تكون محدودة بمدة معينة تنتهى باتهاها ويمكنكم أن تتقدموا للبرلمان فى حدود هذه القاعدة العامة وفوق هذا فإننا وضعنا نصا يميز تجديد المعاهدة أو تعديلها وهذا وحده يكفى . والمصلحة تهمنى بأن تكون فى حدود المعاهدات على السوم مع ترك الباب مفتوحا للطرفين لتجديد المعاهدة أو تعديلها وبعد ٢٠ سنة ستكون الصداقة هى التى نبحثها على التجديد أو التعديل فى ضوء الخبرة طوال المدة المذكورة .

مستر هندرسن — بحسب نصكم تنتهى المعاهدة فى نهاية المدة . ونحن لا يمكننا أن نقبل ذلك ، وإذا أردتم فلنكم أن تضعوا عبارات أخرى تمل على أنكم تطولون أجلا لتعديل المعاهدة وأن طلب التعديل لا يرفض بشير مبرر . إننا نريو أن نبادل التساهل وكما قلنا تخفيض المدة كما اقترحتم نقابلوا بإلغاء الشك فى أن هذه المعاهدة تنتهى انتهاء مطلقا . وأريد أن أكرر لكم أن هذا مكرولا يمكن أن أقبله ، نحن نقبل تقيص المدة وأن تنص المعاهدة على أنه عند ما يطلب أحد الطرفين تعديلا فإن الطرف الثانى لا يرفض بشير سبب معقول أن يدسل معه فى المفاوضات وإذا وافقتم يمكننا أن ننص على أنه قبل انتهاء مدة المعاهدة باثني عشر شهرا ينقذ حتما بين الطرفين ، إذا ما طلب أحدهما ذلك ، مؤتمرا للنظر فى التعديلات المطلوبة .

النحاس باشا — إن الذى نخشاه ونحسب أن نتعهد عنه كل الابتعاد أن تكون المعاهدة أبدية ، نريد أن تكون أحرارا فى التعديل والتجديد ، وهذا لا يمنع أن نتظر فى الطريقة التى تتبع فى إجراء التعديل أو التجديد .

مستر هندرسون - لم تردوا على مسألة الإخطار بطلب التصديق وانعقاد المؤتمر حتى بناء على طلب أحد الطرفين .

النحاس باشا - نريد أن نكون أحراراً من كل قيد في التصديق والتجديد ، والصيغة التي قبلها يجب ألا يكون فيها ما يدل على تأييد المعاهدة مع ضمان حرية الطرفين .

مستر هندرسون - أظن أننا إذا جئنا بين ما اقترحه وما ردّه به النحاس باشا يمكن وضع نص قد تتفق عليه ، وكما قلت يمكن أن يخطر أحد الطرفين الآخر قبل المبادأة وعندنا ينقصد المؤتمر حقاً ، وإلا فيمكنكم رفع الأمر إلى عصبة الأمم . وبذلك نكون قد أقمنا خمس سنوات من المدة وقررتنا لكل من الطرفين الحق في الدعوة إلى عقد مؤتمر للنظر في تعديل المعاهدة قبل انتهاء المدة بستة والثلاثين بقصد المؤتمر في غضون هذه السنة ، وبطبيعة الحال يمكننا أن نتفق بعد صداقة دامت تسع عشرة سنة . لقد أعطيناكم ما لم نعطه من قبل ولا أتصور أن أية حكومة للعالم تعاملكم وتحتد بسخطها أكثر مما عاملناكم به الآن . أرجو أن توفق إلى الاتفاق على نص : وإذا رأيتم فإننا نرجل الجلسة وننظر في النص الجديد غدا الساعة المباشرة .

النحاس باشا - الساعة المباشرة ونصف .

مستر هندرسون - هل تملكون بتقديم مشروع للساعة الخامسة يا كرا ؟

النحاس باشا - أرجو ذلك .

مستر هندرسون - حسن وبمدها نرجع إلى المادة ١٣

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساءً

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الثامنة

(يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة

في القطة العسكرية البريطانية

فتحت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .
مستر هندرسن — أعلن أننا انتهت أمس على تبادل الصيغ الجديدة فتقدمون إلينا ما وضمموه
من المادة ٩ وتقدم لكم ما وضمناه عن المادة ١٦
النحاس باشا — ثم وها هي صيغتنا حاضرة (وقدم دولته الصيغة المذكورة بشأن النقطة العسكرية
البريطانية ^(١)) .

مستر هندرسن — أعلن أنه يحسن أن نبدأ بمناقشة الصيغة التي تخضع بوضعها للسادة ٩
فقد يكون على هذه الصيغة بعض الاعتراضات الشكلية ولكن في اعتراضا كبيرا على جوهرها لأنكم ذكرت
أن الدفاع عن القتال يقع على مصر دون سواها . والجنة في الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على
ذلك . أما إذا كانت المسألة مسألة صيغة فإننا نحيلها على لجنة التحرير . ولكن إذا كنتم تعتبرون
ذلك مبدأ فإني أكرر القول بأننا لا يمكننا قبوله .

ثم إنكم في الفقرة الثالثة لم تخطوا بنا أى خطوة عن الموقف الذى كنا فيه . فمشرعنا مثلا يشير
إلى أن مواضع الجنود تكون محل اتفاق بيننا فيما بعد ومشروعكم ينص على موضع معين وهو منطقة
القنطرة لذلك أرى أننا بعد كل هذا الوقت قد عدنا إلى الوراء بدلا من أن نتقدم إلى الأمام .
النحاس باشا — فيما يتعلق بملاحظة المستر هندرسن من القطة الأولى وهي أن الدفاع عن
قنال السويس يقع على طاق مصر دون سواها فإني أرى أنه لا شبهة في ذلك لأن مصر مسئولة
وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها وما القتال إلا جزء من هذه الأراضي فهي مسئولة وحدها وبالأدات
عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتى إلى جانب هذا شيء آخر وهو مساعدة الحليفة

(١) وهذا هو نصها :

”بما أن قنال السويس هو طرق في عالم المواصلات
كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة
للإمبراطورية البريطانية .

وبما أن الدفاع عن قنال السويس الذى هو جزء
لا ينفرد من مصر يقع على طاق مصر دون سواها .

فأى ما يبين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى
في حالة يستطيع معها أن يمد بمفرده أى اعتداء على القنال
رديا يصل مدد الحليف برخص صاحب الجلالة ملك مصر
لصاحب الجلالة البريطانية بأن يوسع في منطقة القنطرة
شرق القنال قوة عربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية
المركوزة إليها الدفاع عن القنال . ولا يكون لوجود هذه
القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يمل أى وجه من الوجوه
بمقتضى السيادة المصرية“ .

WHEREAS the Suez Canal is a universal means
of communication as also an essential means of
communication between the different parts of the
British Empire

And WHEREAS the defence of the Suez Canal
which is an integral part of Egypt devolves exclu-
sively upon Egypt,

Accordingly, until such time as the Egyptian
Army shall be in a position to hold off, by its own
resources, an attack on the Canal pending the ar-
rival of allied reinforcements, His Majesty the King
of Egypt authorizes His Britannic Majesty to sta-
tion at the Kantara Zone East of the Canal a British
military force to assist the Egyptian Forces entrusted
with the defence of the Canal. The presence
of these forces shall not constitute in any manner
an occupation and will in no way prejudice the
sovereign rights of Egypt.

بمقتضى المحاكمة . فبريطانيا العظمى تسامدت في الدفاع عن الأراضي المصرية ومن هذا الجزء من هذه الأراضي بصفة خاصة ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتسامتنا على ذلك إلى أن تبصر الجيوش المصرية قاذرة بمفردها على هذا الدفاع حتى يصل إليها المدد من جانب الحليفة . فكل الضعافات متوفرة في صيبتها . لذلك لا أرى علة للاعتراض عليها . وبما يدل على أننا أصحاب الحق في الدفاع عن القتال أنكم تتفقون معنا على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تمسكوا في منطقة منه ولو لم تكن أصحاب الحق لها رخصنا . لكل هذا أرى أن العجبة الجديدة تؤدي جميع الأغراض المطلوبة . ولا أنهم لماذا لا يتولونها .

أما فيما يتعلق بالاعتراض الثاني الخاص بمواقع الجنود الإنجليزية التي نرخص بها للتسامد إلى أن يصل المدد فلنا قدّمنا عن الجلسة السابقة ولم تتأخر . ووجهة التقدّم هي أننا قلنا في الجلسة السابقة أنه انرخص بأن تكون تلك النقطة في بور فؤاد أو شرق القنطرة في الضفة الشرقية من القتال . ولأن نرض جعل النقطة في منطقة القنطرة التي هي منطقة واسعة ويؤخذ منها كل المدى الذي يكفي عن صمة لجميع وحدات القوة العسكرية البريطانية من بيادة وسوارى وطوبجية وطيران . والقول بأن تحديد النقطة يترك للاقتراح فيما بعد لا نقره لما سبق أن أبدينا من الملاحظات إذ أقل ما يترتب عليه تعطيل تنفيذ المعاهدة وعدم إمكان الدفاع منها . والذي يجبنا هو كما قلنا أن نمود شيء معين محدود يمكننا أن نعلق منه .

ولاحظوا أيضا أننا نصصنا في المادة على أن قتال السويس هو في نفس الوقت طريق أساسي للواصلات البريطانية .

من هذا نرون أوجه التقدّم العظيم مما جرى في الجلسات السابقة وذلك رغبة منا في تسهيل الوصول إلى الاتفاق .

مستروم شو — أسفت جدا لتقديم هذا الاقتراح إلينا لأننا أوضحنا فيما مضى عند عرض مقترحاتنا أننا وضنا جميع أوراقنا على المسألة فلم يد شيء خافيا ولا مدخرا لدينا . وإلى أن تسامد هل هذه معاهدة صداقة أم مجرد معاهدة ؟ إننا نينا أن احتلال مصر قد انتهى وقلنا إننا تسامد مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية كما قلنا إننا تسامدنا في استكمال سيادتها ولكننا طلبنا إلى جانب هذا طلبات محدودة للدفاع عن القتال فإذا أردتم أن نقابلوا طلباتنا بروح الصداقة الحقيقية وجب علينا أن نجيب عن أحسن الطرق للدفاع عن القتال . فهل المعروض علينا الآن ينطبق عليه ذلك ؟ كلا ليست هذه التسوية تسوية صداقة ولا هي تؤدي إلى الدفاع عن القتال على أحسن وجه إذ لا يمكن الدفاع عنه إلا بملاحظة ثلاث مسائل : (الأولى) حماية مدخل القتال من الناصحين ، (الثانية) حاميتهن الوسط ، (الثالثة) النهاية الثامنة بصحة الجنود ومقدورهم على التدريب والمناورات وأنا أسف لأن أقول إن اقتراحكم لا يفيق هذه الاعتبارات مطلقا . فهل تريدون أن تكون أصدقاء وحلفاء أم لا ؟

لندكر جميعا أن الجنود يجب أن يكونوا قريبين جدا من أحسن طرق المواصلات ونحن لا نطلب أن نذهب جنودنا إلى مدنكم وصرحتنا أن وجودهم ليس احتلالا فأى ضرر في أن تكون بور فؤاد والاسماعيلية في أيدينا . إننا لم هل إلى جنودنا يقيمون في السويس ولكنا نطلب أن يكونوا بالقرب

منها على حدود الصحراء . لست أدري لماذا ترون أن نخدعوا بنا إلى الضفة الشرقية من القتال إذا كان ما بيننا قائما على الصداقة الحقيقية والمحافة الخاصة .

هل نحب تناقض الآن ياخذ كل منا أكثر مما يجب أم تناقض كأصدقاء . إذا كانت روح الصداقة هي التي تقوم عليها المناقشات فلا يمكن عابثنا لا على أساس المبادئ العربية ولا الاعتبارات الصحية ولا أي شيء آخر .

مستر هندرسن — أحب أن أسأل سؤالا واحدا أرى له أهمية . هل الوند المصري يقصد أن الجيش البريطانية تكون في القنطرة في مدة السلم ؟

النحاس باشا — نعم ، ذلك ما تقصده وماذا الاحتياط إلا لمدة السلم وأما في زمن الحرب فللمساعدة تكون مامة .

مستر هندرسن — لو وضعنا هذه الصيغة في يد رجل قانوني لفهم منها غير ما فهم إليه (ثم تلا الفقرة الثالثة) وقال إن عبارة إلى أن يحزن الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع منها أن يصد بمفرده أي اعتداء على القتال ليس معنا أن يحدث ذلك في وقت السلم إذ لا هجوم ولا غارة في وقت السلم ولا أشك في أن رجال القانون في البرلمان لا يطعنونها التفسير الذي ييشموه الآن .

النحاس باشا — ينبغي لي أن هناك سوء تفاهم في فهم العبارة التي يشير إليها المستر هندرسن والمسألة بصرحة هي أن القطعة العسكرية التي رخصنا بها إنما هي لوقت السلم لأننا نحاط في زمن السلم لدره الطوارئ التي قد تحتاج القتال حتى تتمكن من دفعها في الوقت المناسب وذلك إلى أن يأتي المدد اللازم لحالة الحرب ولذلك قلنا إن الجيش المصرية مسئولة بالقوات من الدفاع عن القتال وستكون إلى جانب القتال أيضا في زمن السلم لدفع ما عساه يطرأ عليه ونحن في الوقت الحاضر نحتاج إلى مساعدة من جانب بريطانيا العظمى للدفاع عن القتال . ولذلك رخصنا لها بوضع تلك القوة العسكرية .

هكذا وأحب أن يتأكد مستر شوم من حسن استمدادنا لوضع قواعد المحافاة بروح الصداقة الحقيقية والإخلاص الكامل الذي تتوخى من ورائه الوصول إلى أحسن الوسائل للدفاع عن قتال السويس . ولهذا اقترحنا أن تكون القوة العسكرية في منطقة القنطرة لأن وجودها هناك مدة السلم كاف كل الكفاية لمساعدة الجنود المصرية لصد أية غارة أجنبية مبدئيا حتى يصل المدد المقر بمقتضى المحافة . أما مسألة الدفاع عن القتال من طرفه فليست ضرورية ولا حاجة لإلغاء قوات بريطانية فيها لأن ناحق القتال مفتوحان لبرارج بريطانيا العظمى و بوارج الدول ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصليا بالدفاع عن القتال كافية مع المساعدة التي تقدمها القوة البريطانية للفرض المقصود . وأحب أن ألفت النظر إلى أن منطقة القنطرة ليست منطقة غير متوافر فيها الدواعي الصحية بل هي من أحسن مناطق القتال محيا وهي كما قلت من قبل يمكن إعدادها بكل معدات الراحة التي تزم للقوة التي تسكن فيها . وأرجو ألا تشكوا في أنه ههنا جدا مراعاة راحة حليفنا الذي يأتي لمساعدتنا ولا يمكن أن ن فكر في أن نعرضه لأي ضرر محتمل .

ليست المسألة مسألة جدل يتنا لأخذ كل ما أكثر من الآخر ولو كان الأمر كذلك لما جئنا من أول الأمر مشعين بالروح العملية لأجل الوصول إلى اتفاق صريح قائم على الإخلاص والصدقة.

يقول جناب المستر شولتهم وضوا جميع أوراقهم على المسألة عند عرض هذه المقترحات فليعلم أننا فعلنا منهم ولم تأت لتشاد بالباطل وتأخذ أكثر مما ينبغي . لأننا أجبنا ما يعتبر تساهلا كبيرا في نظرنا ونظر شعبنا حتى قابل مقترحات المستر هندرسن في روحها — ومنطقة القنطرة ستكون على اتصال بكل سبل المواصلات بين البحرين الأبيض والأحمر بطريق القنطرة — بورسيد ، والقنطرة — السويس ويمكننا أن نشير إلى ذلك في مذكرة خاصة . وهي فوق ذلك على اتصال بفلسطين بالسكة الحديدية . أليست كل هذه الوسائل كافية للدفاع عن القتال . الواقع أن الدفاع عن القتال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية لأن الجهة الشرقية هي التي يحمي على القتال من غاراتها واقتراحنا أوفى بالفرض لإعداد أحسن الوسائل مدة السلم للدفاع عن سلامة القتال . هذا فضلا عن أن هذه المنطقة — ونحن أدرى بها — أعلى من كل مناطق الجهة الغربية للقتال ووسائل الدفاع فيها تكون أحسن كثيرا من الوسائل التي توضع جهة الغرب . ولا يسنى إلا أن أوجو أن يفهم الفرض من مناقشتنا هذه وهو أننا نرمي إلى ما فيه المصلحة الحقيقية للبلدين . ونحن مشبعون بالروح الطيبة كما أننا سنأخذ على عاتقنا الدفاع عما تساهلنا فيه أمام أمتنا باعتبار أنه أحسن الوسائل للدفاع عن القتال مع حفظ الحقوق المقدمة التي هي مقررة بطبيعتها لصاحب الأرض . ولقد نصت اتفاقية القسطنطينية نفسها سنة ١٨٨٨ على أن مصر هي المسئولة عن الدفاع عن القتال (مع العلم بأن مصر في ذلك الوقت كانت تابعة في السيادة لتركيا) فإذا كانت قواتها غير كافية فلها تطلب المساعدة من تركيا . فكيف ومصر الآن مستقلة لا يراد النص على أنها مسئولة عن الدفاع عن القتال وأن بريطانيا تساهلنا في هذا الدفاع بمحك المخالفة .

لورد طوسون — يظهر لنا أننا وصلنا إلى نقطة أساسية . من الواضح أن بريطانيا وحدها مسئولة عن الدفاع عن القتال في الوقت الحاضر . وأن الجيش المصري غير مستعد للقيام بهذه المهمة الآن ، فإذا كانت علينا هذه المسئولية الخطيرة وجب أن تكون في مركز يساعدنا على هذا الدفاع . وإنكم تعلمون أن طول القتال نحو مائة ميل وهو معرض للهجوم من الشمال (البحر الأبيض المتوسط) والجنوب (البحر الأحمر) والشرق (غرب الصحراء) ويجب علينا أيضا حماية المراكب الآتية من الشمال أو الجنوب مارة بالقتال فكل ما نطلبه والحالة هذه أن تمكن من القيام بهذه المهمة . نحن في حاجة إلى مطارات عند مدخل القتال من الجنوب والشمال وفي حاجة كذلك إلى مطارات بحرية . ومن البت أن نتكلم في الدفاع عن القتال بالطريقة التي تصفونها فإن الهجوم على القتال قد يحصل في أقل من ٢٤ ساعة أو عشر ساعات بواسطة إحدى الطيارات الممادية . فيجب أن تكون وسائل الدفاع لدينا موفورة كاملة . ويجب أن يكون الجنود موجودين فعلا في هذه المنطقة ومدربين على العمل تحت الظروف الجوية التي تسود في هذه البقاع . ونحن لا يمكننا الدفاع عن القتال بوضع الجنود في القنطرة لأننا اعتقد أن هذه أسوأ نقطة يمكن الدفاع منها ولا تستطيع الجنود أن يماربوا ويظهروهم إلى الأمام إذ القتال خلف ظهورهم فالانسحاب صير وأحب

فوق هذا أن أذكر الورد بالمصروفات المأهولة التي صرفناها على المنشآت الحالية فهناك قتلاقات في الإسماعيلية . ولنا في أبي صوير مدرسة للتمارين على مسافة عشرة أميال من ضفة النيل . ولنا في السويس مطار كبير . فكيف يمكننا أن نضحي بكل ذلك لنذهب إلى مكان واحد نقولون إن في إمكانكم إحاطته إلى بلعة . إن آتوماعدى من الأخبار الرسمية هو أن هذه القطة فيرمعية ومويدة بكثير من الجيوش . هذا فضلا عن أن الأرض هناك تامة ولا تصلح مطلقا للأغراض العسكرية . فهل هذه هي المعاملة التي تعاملون بها حليفكم ؟ يتجلى إلى أننا لا يمكن أن نتحمل عن مسؤولياتنا بالشروط التي تقترحونها ولا أرى أي فائدة من إحالة صيتكم إلى بلعة التحرير للنظر فيها . بل لا فائدة من ذكر شيء بالمذكرات عن هذا الخصوص ، لأننا نختلفون اختلافا أساسيا ، إذ يجب أن نكون في أماكن تمكن فيها من أداء واجباتنا في الدفاع عن مصر والقتال وفق الطرق الحربية الحديثة وبما نراه ملائما لا في الوقت الحاضر فقط بل في غضون العشرين سنة القادمة .

إنى أرى أنكم تريدون معاملتنا معاملة سيئة لا تليق بحليف عاشر في هذه الجهات ولا يريد أن يتدخل في شؤون سكانها . إن هذا الاقتراح لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

النحاس باشا — يتجلى إلى أن اللورد طومسون ينظر إلى المسألة من وجهة لا تتفق مع الحقيقة المستفادة من قواعد المحافاة لأنه يعتبر أن بريطانيا وسد ما هي المسئولة عن القتال في الوقت الحاضر بحجة أن الجيش المصري غير مستعد للقيام بهذه المهمة ويترقب على ذلك أن بريطانيا وحدها هي التي تقتض كل ما نراه ملائما للقيام بهذه المسؤولية . هذه هي القطة الأساسية التي تختلف عندها ولا يمكننا أن نوافق عليها لأننا لا نستطيع أن نتقبل عن أول واجب علينا . وهو الدفاع عن بلادنا وعن القتال الذي هو جزء من أرضنا . وستكون حليفنا بريطانيا العظمى إلى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . إذن يجب أن يكون مفهوما هذا الأساس وبغيره لا يمكن فهم المحافاة .

بني لورد طومسون حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد لهذه المهمة وينسى أن لنا جيشا تحت إدارة رجال مسؤولين منكم ولا يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع وكل ما نقوله هو أنه في الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع . ولذلك نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا .

عند ما يكون هذا الأساس مفهوما تزول كل أسباب الخلاف لاسيما وقد قلنا إن بعثة عسكرية إنجليزية ستعظم جيشنا ، ولنا روح كهذه نمط فضل حليفنا ولا يمكن بحال أن نعمل على إساءة حالة جنودها أو نفكر في ذلك . وكل ما نطلبه هو أن تتوخى أحسن الوسائل للدفاع عن القتال على الأساس الذي يباه فتكون جنودنا على القتال والقوات الإنجليزية موجودة لمساعدتها إلى الحين المنصوص عنه .

ولقد شرحتا فيما مضى أن القنطرة هي هذه الأغراض قلنا إن هذا إنما يكون في زمن السلم فقط استعدادا للطوارئ . فإذا نشبت الحرب أصبحت منطقة القتال كلها تحت تصرف الجنود المشتركة .

وأما القول بأن مبالغ طائلة صرفت على المنشآت في السويس وأى صویر وغيرها فإننا نستبعد لأن تقدم الترميم الكافي عنها . ويمكنكم أن تفتشوا في منطقة القنطرة ما يقدم مقادها .

وأما ما يقال عن القنطرة من حيث البؤس والرمال الناعمة فوزیر الأشغال إلى جاني يقول إنها أحسن من الاستماعية ومناخ الجهة الشرقية والقبليّة فيها من أحسن ما يمكن أن يكون نظرا لطولها عن سطح البحر . هذا فضلا عما قلته عن استمدادها لعمل كل ما يلزم هناك لتوفير أسباب الراحة .

وأما مسألة وجود مطار عند كل مدخل من القنال فلا أرى حاجة إليه إذ ليس شيء من ذلك موجودا الآن . والمطارات البحرية يمكن عملها في جهة القنطرة .

لورد طومسون — ولما إذا لاضعوا أتم الجيوش المصرية في جهة القنطرة ؟ إن لدينا الآن مطارات في أبى قير والإسكندرية ومصر الجديدة ستركها لكم ولديا محلات لتزول الطائرات في السويس وبور فؤاد .

مستر هندرسن — لقد صرفت وقتا طويلا جدا في مناقشة هذه المسألة ولا زلت على رأى من أننا نتأخر بل أن نتقدم . إلى لأستطيع أن أفهم موقف المفوضين المصريين في هذه المسألة . فأننا عندما تمهدنا بانهاء الاحتلال وإخراج الجنود الإنجليزية من موانئهم الحالية ونقلهم إلى جوار القنال خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة في هذه البلاد أن تخطوها . ولكنا عند ما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لا نعلم لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال بل تمنع لنا بكل كرم ومضاء حتى تقتنع تماما بأن جنودنا في مدة المساعدة ستكون في خير الظروف الممكنة والأآن أصارحكم بأن جميع الحريين عندنا مجمعون على أن ما اقترحتموه لا يمكن أن يفي بالأمم .

لأريد أن أبحث المسألة من الوجهة العسكرية لأن تجاربي لا تسمح بذلك ولكني أريد أن أنظر إليها من الوجهة العملية . فلا شك أن أقل ما يجب أن يعمل هو أنه إذا كانت لدينا جيوش في منطقة القنال يجب ألا تنقلهم من الأماكن التي هم فيها الآن إلى بقعة أقل ملاءمة لهم من جميع الوجوه . والأآن ماذا يطلب منا ؟ نطلبون أن نتعرف لكم بأن الدفاع عن القنال واقع على طاق مصر وحدها . فهل معنى هذا أننا ستكون هناك بصفة ثانوية وبلغة محدودة . كنت أظن — خصوصا ونحن في أقل الأمر والبرلمان والرأى العام أمانا — أن تقولوا إننا نخضع تدبرا مشتركا وقليا . أن نطلبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا في الدفاع عما نعتقدون بأنه طريق مهم للوصلات الإمبراطورية ولكنكم بدل أن تقولوا ذلك تركتم في نفوسنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تاملونا إلا بكل شح وبغزل ولا شك أن هذا الأثر سيكون عاما في الرأى العام في هذه البلاد إذا اقتصر خبره . إننا إذا كنا نصنع حلفاء يجب أن تعطى لنا كل الوسائل المرضية للدفاع عن القنال . ولا يمكننا أن نقبل تغيير المادة ٩ إلى الحد الذى يترك هناك أقل شك في أن جنودنا الذين سيقبضون هناك للدفاع عن هذا الشريان ياملون معاملة جيدة .

وأخيراً فإن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (وإن قلتم إنكم لم تخلوه) قد جعل الدفاع من قبال السويس على عاتق إنجلترا وحدها . وما نحن أولاء لا نتكلم بذلك وإنما قول بالتساوون معكم ولكنكم تطالبون أن يكون الدفاع لكم وحدهم وما وجودنا إلا لتساعدكم فقط . إنكم إذا تصورتم أن الشعب البريطاني يقبل ذلك فاقم غخطون كل الحما .

الحساس باشا — من الأسف الشديد ألا نفهم نيابتنا الحسنة على حقيقتها وأن ما نتقدم به لمقابلة مستر هندرسن في روح مقترحاته لا يقدر التقدير المناسب له . على الرغم من هذا التساهل العظيم الذي جئنا به ووضعناه أمامكم من أول معادتنا وهو أننا نرضى بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القتال . ومن الأسف كذلك أن تكون هذه المقدمة التي قدمناها به صرف النظر عن المبدأ الذي قامت عليه عمل سوء التقدير لما قام بيننا من الخلاف على التفاصيل .

ليس من أغراضنا مطلقاً أن نسيء إلى حالة الجنود البريطانية في النقطة العسكرية كما يشعر بذلك كلام مستر هندرسن . بل على العكس من ذلك نريد أن يكونوا من الوجهة العملية متمتعين بكل دواعي الصحة والراحة . وأن يكون في وجودهم الفائدة المرجوة . فما الذي إذاً أخذنا عليه المستر هندرسن . إلا أننا نقول إن الدفاع عن القتال يقع على عاتق مصر وأن القوة الإنجليزية تساعدنا على ذلك . وهل يريد أن قلب الحقيقة ويقول إن مسؤولية الدفاع ليست واقعة علينا . تلك المسؤولية الأصلية الطليعية التي لا يمكن أن تقضى عنها بحال من الأحوال . لقد قلنا إن بريطانيا تساعدنا في الدفاع . وهذا هو الوضع الصحيح . ولم تقل إننا نضع الجنود البريطانية في مركز غير ملائم بل اخترنا لها بقعة لا بقعة بها .

تنص المحالفة على أنه في حالة الحرب أو الاضطرار يسادر الحليف إلى إنجاد حليفه . ليس في هذا تشريف للتجند . ماذا قلنا أكثر من أننا مدافع عن أرض بلادنا و بريطانيا تساعدنا على ذلك لاشتراك مصالحنا في تلك البقعة التي فيها القتال وهذه المساعدة مستمرة طول مدة المحالفة . وما وجود تلك القوات في زمن السلم إلا للتعاون على حصد النارة الأولى التي قد تقع على القتال حتى يصل مددنا ومدد الحليف . يتجمل إلينا أن هذه المسألة غير مفهومة على حقيقتها . ولذلك أكرر القول بأن الفرض الذي نرى إليه هو ما شرعناه آنفاً بكل وضوح .

أما عن الإشارة إلى تصريح ٢٨ فبراير فقد أعانى مستر هندرسن عن الرد عليها إذ كنا نعرف أنه تصريح من جانب واحد ولم يتجمله مصر فلا حاجة إلى الإطالة من غير طائل . لتلك أرجو ألا ينسى ما أبديناه من التساهل العظيم من جانبنا بالسلاح بوجود قوة إنجليزية بجانب القتال .

مستر توم شو — إننا نشعر أنكم تريدون وضعنا في مركز وضيع مهين وإننا لسنا في منطقة القتال إلا كيانق الشطرنج في أيديكم .

لورد باسفيك — يتجمل إلينا أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة .

التعاس باشا — لست أدري كيف يمكن أن يقسرب هذا الشعور إليكم وما بدا منا لا يسوغ ذلك . ومع هذا فعن مستمدون إظهاراً لحسن نيتنا أن نحذف كلمة "دون سواها" من هذه الفقرة .

مستر هندرسن — هلا تמידون النظر في مواضع الجنود البريطانية في منطقة القتال ؟ إننا لم نتعهد إلا سحب جنودنا من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القتال . فلماذا تطلبون أمورا أخرى ، وقد اطمئن على كل مناقشتنا في البرلمان ؟

مستر توم شو — جنودنا في الاسماعيلية والسويس . فما معنى إخراجهم منها ؟

النحاس باشا — لقد تساهلنا لكم تساهلات مهمة جدا فلماذا لا تقابلونا في منتصف الطريق ؟

لورد باسفيلد — يجب أن يكون مفهوما أن المندوبين البريطانيين لا يمكنهم أن يعدلوا عن الشروط التي قدموها للدفاع عن القتال . وذلك لا يكون إلا بإقواء الجيوش في أماكنها الحالية في منطقة القتال أي في ثلاثة محلات على الأقل .

النحاس باشا — نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن تترك طول القتال لكم تحتلونه بجيوشكم .

مستر هندرسن — إنكم تريدون أن تعاملوا بكل بخل . تطلبون منا أن نساعدكم في الدفاع عن القتال وتشترطون أن يكون ذلك من نقطة معينة . إننا لا يمكننا أن نقبل ذلك . لقد اقترحت ترك هذه المسألة للجنة فنية عسكرية تتجهب إلى تلك المنطقة وتكلم برأيها ولكنكم رفضتم هذا الاقتراح وتصلحون في إبقاء الجنود في بقعة واحدة .

لورد باسفيلد — ومع ذلك فهذه البقعة غير صالحة ولو كانت صالحة لما كانت كافية لأن الدفاع غير ممكن من نقطة واحدة .

النحاس باشا — آسف جدا إذ لا يمكننا أن نقبل ذلك .

مستر هندرسن — إن هذا لا يتفق مع ما عرض عليكم وعلى شعبنا من أكثر من سبعة أشهر . فإن كنتم غير راضين عنه كان ينبغي أن تصرحوا بذلك من قبل . إن مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يترض عليها أحد . وهاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم إيجابتنا وقلمت إنكم لم ترضوا مقترحاتي على الشعب المصري في الانتقابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزئا منها فن حق كذلك أن أرفض ما تقترحون .

ولأجل أن أرين أهمية هذه المسألة أطلو عليكم ما قاله مستر مك دونالد سنة ١٩٢٤ بالنسبة لضحايا الدفاع عن قنصل السويس : ^{١٥} إن ضمان بقاء قنصل السويس مفتوحا في السلم وفي الحرب لقرمه السفن البريطانية مرورا حرا هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الإمبراطورية البريطانية الدفاعية . وكانت اتفاقية سنة ١٨٨٨ المتعلقة بحرية الملاحة في قنصل السويس هي الأداة التي أعدت للوصول إلى تلك الناية ولكن طهر في سنة ١٩١٤ أنها لا تفي بهذا الغرض فاحتضنت الحكومة البريطانية نفسها لتدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القتال مفتوحا طيس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختيار أن تجرد نفسها تجردا تاما من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الإمبراطورية ولو كان ذلك من أجل طيلة . ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يقدر بين حكومتينا .

إلى أن قال من وجود جنوداً في منطقة القتال " لا يخطر ببال الحكومة البريطانية أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في أعمال الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية الخ " .

وهذا لا يزال مركباً الآن . فأرجو أن تقدروا صعوبة المركز حتى إذا تقالنا في الجلسة المقبلة تكونون قد تدبرتم الموقف .

النحاس باشا - وهذا ما أطلبه منكم أيضاً ، أن تذكروا أن مسألة وجود جنود إنجليزية على الأرض المصرية من المسائل الحساسة جداً في مصر . لذلك أرجو أن تعملوا أيضاً كل ما في وسعكم لتقابلونا في منتصف الطريق إذ لا يمكننا أن نواجه الرأي العام المصري بتبر ذلك .

مستر هندرسن - أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ولم يجهدها أحد في السجدة الأشهر الأخيرة . وهي قد فاقمت كل ما تقدمها .

الحاس باشا - نحن الذين حينها فلم يقصدها أحد ، وقد عملنا ذلك عمداً لتفادى صغوبات كثيرة ولولا ذلك لرفضها الرأي العام المصري .

مستر هندرسن - ندرك ذلك ولكن لو أن الرأي العام المصري رفض مقترحاتي فإن المسئولية ما كانت تقع إلا عليه . ومع ذلك متى نتقابل ؟

وتقرر أن تكون الجلسة القادمة يوم الاثنين الساعة الخامسة مساء .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الواحد والرابع بعد الظهر ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكزير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

أرسل الفريق المصرى إلى الفريق البريطانى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ اقتراحا للواد ١٣ و ١٦ هذا نصه :

Art. 9

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is an universal means of communications as also an essential means of communications between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of Allied reinforcements, authorises His British Majesty to station in the neighbourhood of the Canal a British military force to co-operate with Egyptian forces entrusted with the defence of the Canal.

The presence of this British force shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

Art. 13

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor-General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

المادة ٩

بما أن قناة السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية — فإلى أن يمين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف رخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بالقرب من القنال قوة حربية بريطانية لتتعاون مع القوات المصرية الموكلة إليها الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يمثل بأى وجه من الوجوه بمحقوق السيادة المصرية .

المادة ١٣

مع الاحتفاظ بحرية مفاوضات فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبعون إخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك — اشتر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا وبإشراف الحاكم العام بالنيابة منهما السلطات التى خولت لهما الاتفاقيتان المشار إليهما .

Art. 16

المادة ١٦

The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. Periodically, every eight years negotiations shall take place at the request of either of the High Contracting Parties with a view to reconsidering the treaty and introducing such modifications as are appropriate in the circumstances then existing.

تقضى هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها ويجرى مفاوضات دورية كل ثماني سنوات بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها وإدخال التعديلات التي تتناسب مع الظروف التي تكون سائدة حينئذ.

ملاحظة - فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصري أن يشير إلى اتفاق سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب المستر هندرسن من دولة النحاس باشا في حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تمييزاً لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه يتم تطبيقاً لأحكام هاتين الاتفاقيتين قبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص أيضاً على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعارض المستر هندرسن في ذلك وطلب تقديم نص به.

الرئيس
إمضاء : مصطفي النحاس

محضر الجلسة التاسعة

(يوم الاثنين ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساءً)

مراجعة المائدة

في مدة المائدة

مستر هنترسن — أترح عقد جلسة طويلة هذه الليلة ولو اضطرراً للعودة بعد العشاء إذ من المهم أن نتفهم على المسائل الباقية لأنت غداً آخر جلسة لمجلس الوزراء قبل قيامه بالإجازة لمدة أسبوعين وأنا أحب أن أستشير في الضرورى اتخاذ ما يمكن اتخاذه من القرارات قبل ذلك وإلى أرى أن نحصر المسائل التي حصل خلاف عليها وأقترح أن نبدأ بمناقشة المادة ١٦ فقد اطلعت على النص الذى اقترحتوه لها وأرسلتموه إلينا اليوم ويمكننى الآن أن أعرض عليكم صيغة أخرى أرجو دراستها^(١)، وإذا وجدتم ضرورة فإنكم تستطيعون الانسحاب إلى الغرفة المجاورة للمائدة فيها .

النحاس باشا — نحن نوافق على العودة إلى الاجتماع بعد العشاء وكذلك أرجو أن نسمع لنا بالانسحاب قليلا لتداول في الصيغة التى قدّمتموها الآن .

(وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى للمداولة وفى الساعة السادسة عاد إلى غرفة الاجتماع) .

النحاس باشا — لقد راجعنا صيغتك وقابلنا بينها وبين صيغتنا كما رجعنا إلى صيغة المادة ١٦ فى المشروع حرف (أ) ونحن للتوفيق بين جميع الأغراض وتسهيل للاتفاق نقترح الصيغة الآتية^(٢) :

(١) وهذا هو نص الصيغة التى قدمها المستر هنترسن :

"فى أى وقت يحد اتفاق مدة ٢٥ سنة على تنفيذ هذه الماهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات يحد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى خصوص الماهدة بما يكون معقولا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك فعلى أى وقت يحد اتفاق مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه الماهدة وفى قرأت أخرى حد ذلك لا تقل كل منها من عشر سنوات يمكن التحول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين يحد إعادة النظر كما سبق اليان"^(٢)

(٢) وهذا هو نصها :

"تحدد هذه الماهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وفى أى وقت يحد اتفاق هذه الماهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات يحد إعادة النظر فى خصوص الماهدة بما يكون متسايا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك فعلى أى وقت يحد اتفاق مدة خمس سنوات على تنفيذ هذه الماهدة وفى قرأت أخرى حد ذلك لا تقل كل منها من خمس سنوات يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما يحد إعادة النظر كما سبق بانه .

وفى حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى صيغة الأمم .

(٢) At any time after the expiration of a period of 25 years from the coming into force of the treaty the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be reasonable in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty and at intervals thereafter of not less than 10 years negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

(٢) The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. At any time after the expiration of the said period the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 5 years from the coming into force of the treaty and at intervals thereafter of not less than 5 years negotiations will be entered into at the request of either of the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

(وهنا تلاحظ الأستاذ مكرم هذه الصيغة قائلا إن القسم الأول منها مأخوذ من المادة ١٥ من المشروع حرف (١) لمقترحات المستر هندرسن الذي جاء فيه أن المعاهدة مفعودة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ التصديق عليها) .

مستر هندرسن — ابتدأتم بالتراض أن المشروع حرف (أ) هو من اقتراحى وهذا غير صحيح .

(وهنا قرأ الأستاذ مكرم من الكتاب الأخضر الذى أصدره دولة محمد محمود باشا الفقرة الآتية :

” بمقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها إلخ “) .

المستر هندرسن — أنا لم أر مطلقا المشروع حرف (١) وكل ما فى الأمر أنى طلبت من دولة محمد محمود باشا أن يضع ما يطلبه كناية وقد كنت أنحادث معه بمساعدة موظفى وزارة الخارجية فإذا كان موظفو الخارجية هم الذين صاغوا المشروع حرف (١) فأنى لم أطلع عليه وعلى كل حال فقد اتفقتنا مع دولة محمد محمود باشا على المشروع النهاى .

الأستاذ مكرم — لقد قابلناكم فى منتصف الطريق .

مستر هندرسن — لقد بينا مرارا أننا لا نقبل مطلقا أن تنتهى المعاهدة فى أى وقت مهما كان مبكرا .

النحاس باشا — إذا أمتنتم النظر فى اقتراحنا فإنكم تجهلون اقتراحا مقبولا ؟

مستر هندرسن — لقد مثلت عدد السنين من عشر سنوات إلى ثمان وأضفت فى آخر المادة فقرة لاحاجة إليها وهى الخاصة بالرجوع إلى عصبة الأمم مع أن فى المعاهدة نصا عاما عن ذلك فلماذا هذا التكرار ؟

النحاس باشا — نحن لم نذكر شيئا وقد قابلناكم على أساس ما تطالبون فقلنا إن المعاهدة تكون لمدة ٢٥ سنة ونصصنا فى نفس الوقت على أنه فى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يمكن للطرفين بناء على طلب أحدهما أن يدخل عليها التعديلات المطلوبة وهذا كافى فى الدلالة على أنها تبقى إلى حين تعديلها قائمة بالنصوص التى تحتوى عليها إذ ذاك وقد نصصنا على أنه يحسن إعادة النظر فى المعاهدة كل ثمانى سنوات تسجيلا لفكرة تعديلها بعد خمس وعشرين سنة .

ثم ذكرنا أنه فى حالة الخلاف على التعديلات يرجع الأمر إلى عصبة الأمم وهذا لا يخرج عما قاله المستر هندرسن فى الجلسات السابقة وقد رأينا ضرورة النص عليه حتى يكون واضحاً أن إدخال تعديلات على المعاهدة ليس خاضعا فقط لاتفاق الطرفين وإلا جاز أن تبقى المعاهدة قائمة بنصوصها إلى الأبد وإنما ننظر العصبة أيضا فى هذه التعديلات عند الخلاف ولما كان الأمر خاصا بإدخال تعديلات على المعاهدة احتاج الأمر إلى نص خاص لأن المادة ١٥ تجعل عصبة الأمم مختصة بالتطبيق والتفسير ، أما هذه الحالة فغاية تعديل .

مستر هندرسن — إن المادة الخامسة بعصبة الأمم تنص على أن أى نزاع يتعلق بالنصوص
بما في العصبة فلا ننص جديد .

ومن جهة أخرى فقد حذرت مبرات نعلق عليها أهمية كبيرة كعبارة "رضا الطرفين"
إذ من المهم أن تتفق أولاً طياً إلى العصبة قبل محاولة الاتفاق كما يعبرهم كلمة "مقبولة"
"مناسبة" .

ونحن نفضل مدة عشر سنوات على مدة ثمانى سنوات لأن المدة الأولى مستعملة ثانياً
في المعاهدات .

وأرجو أن يلاحظ أن الفقرة الثانية قد وضعت من باب التسهيل فقد كان النصوص
عليه في المقترحات أن المعاهدة لا يمكن النظر في تعديلها قبل مضي ٢٥ سنة ويراد الآن أن يكون
فتح باب المفاوضات كل ثمانى سنوات بناء على طلب فرقى واحد .

الناس باشا — لا بد من النص على الرجوع إلى عصبة الأمم لأننا بأزاء حالة تعديل لا حالة
تطبيق أو تفسير ، أما عن عبارة "رضا الطرفين" فإننا نخشى أن يكون ذكرها في المادة مانعاً بتماماً
من تدخل عصبة الأمم في حالة الخلاف ولذلك رأينا حذفها ومفهوم من النص أننا نتدخل أولاً
في مفاوضات بقصد الاتفاق على التعديل فإذا حصل خلاف كان المربع إلى عصبة الأمم .
ونحن نقبل أن تكون المدة عشر سنوات .

أما اشتراط الاتفاق بين الطرفين لإمكان فتح باب المفاوضات كل عشر سنوات فإننا لا نقبله
إذ يكفي ألا يوافق أحدهما فلا يستطيع فتح الباب للمفاوضة .

المستر هندرسن — نحن قصد أننا نحاول أولاً الاتفاق وإلا نطبق النص العام الخاص بالرجوع
إلى عصبة الأمم وما دمت تقولون إنكم تقابلوننا في ما نطلبه ، فلماذا تغيرون الفاعلة ؟ إذا كان المعنى
واحداً فانكروا نصوصنا أو خذوا نصنا وأدخلوا عليه ما تشاءون من التعديلات ، والآن انتهت أولاً
في هذه الفقرة .

الناس باشا — العصبة غير مختصة طبقاً للمادة ١٥ إلا بالتطبيق والتفسير ونحن نريد أن تكون
المسألة أكثر وضوحاً إذ نخشى أن يفهم أننا لا نستطيع الاتجاه إلى العصبة إلا باتفاق الطرفين فلا
يمكن عرض الأمر عليها إذا رفض أحدهما .

المستر هندرسن — نشعر أننا إذا قبلنا اقتراحكم نكون قد حددنا المعاهدة مدة ثمانى سنوات فقط
وليس هذا هو المقصود لأننا إنما قصدنا أنه في حالة قبولكم أن تكون المدة ٢٥ سنة نعطيك فرصة
أخرى لفتح باب المفاوضات باتفاق الطرفين كل عشر سنوات . أننا لا نستطيع أن نقترح على مجلس
العوم قبول نصكم فإذا لم توافقوا على نصنا الأخير فننص إلى النص الأصلي الذي نشر على العالم
في يولييه الماضي .

مستمر شـو — كان فرضنا أن الماهدة تسرى مدة ٢٥ سنة ثم تناقش بين الطرفين ولكن اقترحكم معناه أن مدة الماهدة ثمانى سنوات مادام يجوز لأحد الطرفين أن يناقشها بعد انقضاء ثمان سنوات وأرجو أن تلاحظوا أن الماهدة قد تكون بعد ثمان سنوات عبثا علينا بمقدار ما تصورون أنها الآن صبه عليكم . نحن نريد أن تستمر الماهدة ٢٥ سنة إذا لم يقل أحد الطرفين مناقشتها قبل ذلك كل عشر سنوات أما أتم فقد استبدلتم في الواقع مدة الخمس والعشرين سنة بمدة ثمانى سنوات .

النحاس باشا — أحب أن تذكروا أنكم قلتم إن هذه الإضافة الخاصة بإعادة النظر في الماهدة كل عشر سنوات إما أضيفت للتسهيل وتخفيف الحالة ، إذ كان النص يقتضى استمرار الماهدة قائمة حتى يحصل الاتفاق على تعديلها بعد مضي ٢٥ سنة الأمر الذى لم قبله وقلنا إن معناه أن الماهدة تكون في الواقع غير مقيدة بمدة ما ولا توجد في العالم ماهدة بهذا التأييد فلكي تسهلوا علينا أن نقبل استمرار الماهدة حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد ٢٥ سنة قلتم إنه يمكن النظر في التعديلات التي تستدعيها الظروف كل عشر سنوات ولكن يحيل لي أنكم تريدون أن تأخذوا باليسار ما أعطيتكم باليمن قترح الحالة إلى أن الماهدة تستمر حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد مرور ٢٥ سنة .

مستمر شـو — نحن نرى استمرار الماهدة بنصوبها ٢٥ سنة ثم تناقش بعد ذلك وإذا اتفق الطرفان يمكن المناقشة كل عشر سنوات وأتم تريدون أن تناقش الماهدة بعد ٢٥ سنة وأن تناقش في نفس الوقت على كل حال كل ثمانى سنوات . في رأي أن هذا تناقض .

مستر هندرسن — بما أننا لم نستطع الاتفاق على التمديد فلنعد إلى النص الأصل .

النحاس باشا — أعطونا مهلة لدرس المسألة بمخاضها .

مستر هندرسن — نود إذن إلى المادة ١٣ ولكن هل لي أن أطلب منكم أن تفكروا في المادة ١٦ في فترة المشاء ؟

النحاس باشا — هذه مسألة كبيرة وليس لدينا الوقت الكافي للتفكير فيها .

مستر هندرسن — أريد أن أعرض على مجلس الوزراء غدا شيئا يكون قد تم التوافق عليه وأنا مستعد أن أجلس إلى الصباح حتى لا تأجل الأمور أسبوعين .

إننا نستطيع أن نقوم الآن للمشاء ثم نعود في الساعة التاسعة ليكون لديكم الوقت الكافي للمناقشة .

النحاس باشا — وهو كذلك فلكي عودتنا في الساعة التاسعة .

وانتهت الجلسة ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة العاشرة

(١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠)

مراجعة المناقشة في مسائل السودان

ورقة المائدة والفقعة العسكرية البريطانية

في الساعة التاسعة والدفقة العاشرة مساء وصل الفريق المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فقابل صاحب الدولة المحاس باشا والأستاذ محكم عبيد المستر هندرسن في غرفته ببناء على طلبه وأخذوا يتباحثون في المواد ٩ و ١٣ و ١٦ وقد طالت المناقشة وتخلتها إشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق ظنهم يتبرون المؤتمر قد فشل في مهمته. وبعد ذلك عاد دولة الرئيس والأستاذ محكم إلى زملاتهما للدولة ثم استأنفا المناقشة مع المستر هندرسن ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان في أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص الوارد في مقترحاته الجملة الآتية : " بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية " مل أن تأتى بعد عبارة " يتفق الطرفان المتعاقدان " بحيث يصبح نص المادة كما يأتى :

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

فقبل الفريق المصرى هذه الإضافة على أن يقبل الفريق البريطانى في نفس الوقت المذكورة الآتى نصها :

By application of Art. 18, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy-Governor will be appointed, as also Egyptian officials, to co-operate with the British officials in the administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

" مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه غير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما " .

" المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير قص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً .

وبناء عليه يمين وكل مصرى الحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الحدود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتجارة والتجارة " .

أما فيما يخص المادة ١٦ فقد تمسك الفريق المصري بوجوب النص على أنه إذا حصل خلاف على ما يجب إدخاله على المعاهدة من التعديلات يرفع الأمر إلى عصبة الأمم للفصل فيه وبعد اقتراحات مختلفة انتهى الأمر إلى الاتفاق على النص الآتي :

At any time after the expiration of a period of 20 years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement, the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ثم اجتمع الفريقان بكامل هيتهما في قاعة الجلسة وكانت الساعة الواحدة والدقيقة العشرين من صباح يوم الثلاثاء ١٥ أبريل وقدم الفريق البريطاني اقتراحا بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية هذا نصه :

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in an area north of Suez such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal ; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Faud. The British forces will

تبقى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون مناسباً في الظروف السائدة حينذاك .

وفي حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى عصبة الأمم .

ومع ذلك بقي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

” بما أن قناة السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق حالي للواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

فلذا أن يحجب الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن القوات المصرية أصبحت في حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القناة وسلاستها التامة .

يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بحوار الاستماعية وفي منطقة بنهايل السويس القوات التي يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لضمان الدفاع عن القناة لتعاون مع القوات المصرية ولهذا الغرض تسمه ينقل مستودع

enjoy facilities for communications and will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

قوة الطيران الملكية من أبي قير إلى بور فؤاد وتقيم القوات البريطانية تسهيلات الاستقبال ويكون لها حق الدخول إلى مناطق الصحراء على كلا جانبي القناة بقصد التدريب والمناورات .

ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا تحل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

مستر هندرسن — لقد وزعنا عليكم صيغة جديدة ثلاثة ألسنة وتستطيعون أن تتسحبوا لدراستها إذا أردتم . أما مذكرتكم من السودان فقد وجدناها غير مقبولة أصلا ومع ذلك سنرضى على مجلس الوزراء .

النحاس باشا — نريد أن ننسحب الآن لدراسة الصيغة الجديدة التي قدمتموها لنا .

(وهنا انسحب الفريق المصري إلى غرفة أخرى وأخذ في دراسة النص المقترح) .

وفي الساعة الثانية والدقيقة العاشرة كان قد أتم دراسته وأبدى الملاحظات التي رآها وذهب الأستاذ مكرم إلى الفريق البريطاني لرضها عليه .

وفي الساعة الثانية والدقيقة العشرين اجتمع الفريقان .

النحاس باشا — قبلنا في محادثتنا معكم هذا المساء أن يكون جوار الاسماعيلية مكانا للقطعة العسكرية في مقابل التسليم بمطالبنا الأخرى في هذه المسألة ، ووجدتم بأن تضعوا نصا يحقق ذلك ، ولكنكم أنشئتم في هذا النص إلى شمال السويس وهو مالا تقبله لأنه زائد عن حاجتكم فنحن هنا جئون إليه للجيش المصري ولا تقبل أن يكون الحكم على مقدرة الجيش المصري على الدفاع خاضعا للاتفاق الطرفين لأن هذه مسألة مادية يفصل فيها الواقع ، أما تسهيلات الانتقال فترى تنجدها في مذكرة ولنا نفهم ما تعقدونه من كلمة مستودع (Depot) ولكننا نقبل أن يكون لكم في بور فؤاد مكان لتزول الطائرات (Landing ground) وكل ذلك تسهيلات للاتفاق .

مستر توم شو — أسف لأنني لا أستطيع أن أوافقكم لأننا إذا صرنا حلفاء يجب أن يكون جيشنا في أماكن تحقق أغراض الحفالة وفي شمال السويس يربط متسع لجيوش المصرية والبريطانية دين أن يكون هناك اتصال بين الجيشين ولست أظن أن المستشارين العسكريين يصدقون صعوبة في تقدير ذلك .

مستر هندرسن — ثم يلزمنا من الجحود في هذه المنطقة ؟

مستر توم شو — عدد الجيش الآن عشرة آلاف ونستطيع أن نستغني عن ألفين فيني حماية الألف وهو أقل عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا في هذه المعاهدة . وهي واجبات ثقيلة . أما بور فؤاد فلن يكون فيها أكثر من خمسين جنديا . إلى لا أريد أن أناقش أو أسأوم ولكني أذكر الحادثة الأدنى لتنفيذ مهماتنا فإذا شاء المصريون أن يسكروا في السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الزلزال الصلب .

النحاس باشا — يذكر المستر شو أنه سبق أن قال إن الدفاع عن القتال يستدعي أن يكون الجيش في وسطه وكل ما كان يطلبه فوق ذلك هو نقطة لتزول الطائرات في بور فؤاد ومكان لتروها في السويس . وقد قبلنا نقطة الاسماعيلية وكنا قبل ذلك نرى أن نحفظ بها كما قبلنا نقطة نزول الطائرات في بور فؤاد . أما السويس فيجب تركها لطيارتنا . وللخلاصة أنه لم تكن هناك فكرة في مناقشاتنا السياسية عن منطقة غير الوسط فلا داعي لمنطقة أخرى في السويس . نرجو أن تتقروا حسن نيتنا وعملا على تسهيل للاتفاق حتى نصل إلى الغاية المقصودة . لقد ذهبنا إلى حدود بعيدة فيجب أن نكتفي بالاسماعيلية ونحن من جهة أخرى نرى أن العدد فوق ما يلزم ولكننا تركنا هذه المسألة مؤقتا . إن من المستطاع إعداد الاسماعيلية لتسع كل ما يكون ضروريا من القوات الإنجليزية فترى ألا تحسكوا بنقطة شمالي السويس التي تتطلبها اليوم ولم تكن في حساباتنا قبل الآن .

مستر توم شو — أنا لم أقل إن الجيوش يجب أن تكون في الوسط فقط بل قلت أكثر من مرة إن الدفاع عن القتال يقتضي وجود الجيش في مدخل القتال ووسطه . ونحن نكتفي بتجهيز أو بمائة جندي في بور فؤاد لأغراض إدارية عسكرية . ولكن يجب أن تكون جنودنا في الاسماعيلية وعند السويس . ولا حظوا أني أتجاوز بذلك نصيحة مستشاري العسكريين .

لورد طومسون — فهمت أنه لا توجد في مصر قوة طيران ولا منشآت لإصلاح الطائرات فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر لأن هذه القوات مستعدة المعدات ويمثل هذا المستودع من أي قبل إلى بور فؤاد وستتغل قوات الطيران الموجودة في حلوان ومصر الجديدة إلى "المسكر" بجوار الاسماعيلية ومدهم ١٨٠٠ بما في ذلك ٣٠٠ طيار . ويلاحظ أن معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين إلى كل طيار واحد . وستكون مدرسة الطيران في أبي صوير كبيرة القائمة لمصر إذ يتعلم فيها المصريون الطيران في بلادهم وينفقات أقل . أما في السويس فنطلب أرضا لتزول الطائرات وسترسل إليها ٥٠ رجلا لصيانة للمطار . وإن يزيد المجموع كله من ٣٠٠٠ وإلى أكثران مدرسة أبي صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية .

النحاس باشا — لا أريد أن أكرر ما قلته بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبي صوير فهي جديدة ومع ذلك فمن قسم بها تسهيلا للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنني لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المستولية التي تقع على طاقنا يقتضي المعاهدة مع العلم بأن العدد الذي يمكن وضعه في الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ فإذا أردتم الاحتفاظ بالسويس فاني أقبل إثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا في جهة البحيرات المرة "شلونة" في شمال السويس على بعد ١٥ ميلا وهي منطقة لا يقطعها أحد وبعيدة عن السويس وعن الجيش المصري . وهذا أقل ما يمكن لتوفير الدفاع والسلامة ، فأرجو أن نقابلونا في هذه النقطة وأن نفهما الفرق بين جيش مختل وجيش حليف .

النحاس باشا — يمكن توسيع الأماكن بمسكن الاسماعيلية حتى يسع العدد الذي يتفق عليه .

مستروم شو — لا يمكن التوسع لأن الأرض رملية ناعمة هناك. إنكم إذا قارنتم طلباتنا الأصلية بما نطلبه الآن لوجدتم أننا تنازلنا كثيرا جدا فإذا كنا نتسائل كل هذا التساهل فأرجو أن تساهلوا من جانبكم بحافطة مل صحة الجنود وتحتيا لهم من التترين .

النحاس باشا — ونحن نرجو ألا تصبحوا مركزنا مع التسبيلات التي قبلناها .

مستروم شو — هل تطلبون مني أن أدافع عن رأي لا أعتقد بصحته ؟ إنني استقيت معلوماتي من جنرال أقام في الاسماعيلية طويلا وكل ما يمكن أن أقبله هو منطقة البحيرات المرة .

مستر هندرسن — فهمت أنكم تقبلون وضع الجنود خلف الاسماعيلية فلماذا لا نضعهم جنوب الاسماعيلية قرب القتال بما أنهم يدافعون عن القتال ؟ لقد قبل مستروم الاستغناء عن ٧٠٠٠ عسكري .

لورد طومسون — ونحن نترك لكم أيضا مطارين بديين في حلوان ومصر الجديدة .

النحاس باشا — مما سهل مهمتي أن تتفق على نقطة لكم فيها جنود . أما خلق نقطة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه .

مستر هندرسن — قبلتم أن تتجاوز الاسماعيلية إلى أي حد ترون أن نذهب ؟

النحاس باشا — إلى المحسمة وأبي صوري حيث توجد محطة السكة الحديدية وفي الشمال إلى الحد الضروري .

مستروم شو — هذه الأراضي غير مناسبة والنقطة التي اقترحها في منتصف الطريق بين السويس والاسماعيلية ولا يمكن أن تسموها السويس بل هي امتداد لأبي صوري ولا زلت أقول إن ما تقترحوه غير مناسب .

النحاس باشا — يمكن أن تتفق على امتداد معسكر الاسماعيلية حتى يسع العدد المطلوب فإذا وجدت الأرض غير مناسبة نظرنا في حل آخر محفظين دائما بأن تكون جنودكم كلها في منطقة واحدة .

مستروم شو — أعطونا أرضا صلبة كافية لإيواء جيوشنا . نحن لا نطلب شيئا غير ذلك .

مستر هندرسن — نريد مكانا يسع ٨٠٠٠ جندي فإذا لم يسع المكان غير ٥٠٠٠ تعطوننا أرضا أخرى للعدد الباقي .

النحاس باشا — وهو كذلك بشرط أن تكون جنودكم في منطقة واحدة .

مستر هندرسن — إذا لم نجد أرضا كافية نضع باقي الجنود في منطقة البحيرات المرة .

النحاس باشا — أعتقد أنكم ستجدون الأرض الكافية .

مستر هندرسن — لقد قبلتم الامتداد إلى المحسمة ومستشارونا يقولون إن الأرض هناك غير مناسبة فإذا وجدت مناسبة قبلناها أما إذا وجدت غير مناسبة فأعطونا نقطة البحيرات المرة .

النحاس باشا — لا تجعل مركزى صعبا . إذا لم تجدوا أرضا صالحة أعطيكم شرق الاسماعيليه .
مستر هندرسن — أقبل عرضك إذا وجدت الأرض صالحة . والآن من هو الذى يقر أن
الجيش المصرى أصبح مستعدا لتولى الدفاع وحده . هل تريدون أخذنا إلى عصابة الأمم ؟

النحاس باشا — هذه مسألة واقع .

مستر هندرسن — ومن هو الذى يقر هذا الواقع ؟ هب أننا اختلفنا فيه .

النحاس باشا — المادة ١٥ تنص على الالتجاء إلى العصبة عند كل خلاف في التطبيق .

مستر هندرسن — إن هذه المسألة التى تقولون إنها مسألة واقع ستكون مثارا لمناعب كثيرة .
فقد تحولون بعد سنتين فقط وقبل إنشاء الشكالت إنكم أصبحتم على أهبة الاستعداد .

مستر توم شو — إن كل النصوص التى تعللونها تدل على أنكم لا تتقنون بنا وبجسن نيتنا .

مستر هندرسن — لا أعلن أن هذه مسألة يلقى عرضها على عصابة الأمم . لماذا لا تريدون أن
تأخذوا رأيا في أمر استعدادكم ؟ ألا تتقنون بنا ؟

لودر طوسون — وعصبة الأمم لا يمكن أن تفصل في شيء كهذا .

الأستاذ مكرم — أنا لا أرى صعوبة في ذلك .

مستر هندرسن — إني وزميلي نحالكم في هذا الشأن ومنعروض الأمر على مجلس الوزراء كما
سنعرض عليه مسألة السودان .

أما مسألة إقامة الشكالت للبيود فسلمكم كل منشأتنا في مصر والإسكندرية فهل تنشئون لنا
الشكالت الجديده أم نبنيها نحن ونتفق على الدفع . لقد وعد محمد محمود باشا بأن يقدم لنا الأبنية اللازمة
فأرجو أن تفكروا في ذلك لإعطاء رأيكم في الجلسة المقبلة .

النحاس باشا — وهو كذلك . سنفكر في الأمر .

مستر هندرسن — وسأله الموظفون الأجانب في خدمة الحكومة المصرية لم تتفق أيضا عليها
ولذلك تذكرون ما قلناه عن الغزو السلمي . يزيد أن ينص على أننا إذا أخرجنا موظفينا لا يدخل
غيرنا ولا يعزيركم ذلك ما دمتا حلفاء . ولا أرى مانعا من أن تقولوا إنكم إذا احتجتم إلى أجنبي تأخذونه
من حليفكم .

النحاس باشا — قد أودعنا من قبل أنه لا يوجد الآن أى التزام أو إزام بهذا .

مستر هندرسن — أذكر أنى اقترحت أن يكون الأمر موضوع مذكرات وعمل كل حال
فستعود لهذا الموضوع .

وانتهت الجلسة في الساعة الخامسة صباحا ٥

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الحادية عشرة

(يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة والثلاث بعد الظهر)

مذكرتان مصريتان من المستشارين المال
والقضائي والإدارة الأوربية اللتان من العام
والبوليس ومن الجيش المصرى - ومواصلة
البحث في نقطة العسكرية البريطانية

قبل استئناف الجلسة قدم الفريق المصرى كتيبة لمحدثات خاصة مع المستر هندرسن مذكرة
عن المستشارين المال والقضائي وإدارة الأمن العام الأوربية والبوليس (١) وأخرى عن الجيش
المصرى (٢).

(١) بهذا هو نصها :

تتوى الحكومة المصرية الاستفتاء من خدمات
المستشارين المال والقضائي وأن تبنى إدارة الأمن العام
الأوربية .

ولكننا نحتفظ في البوليس المدن لثة خمس سنين
من تاريخ نهاية هذه المعاهدة بمصر وأوروى بين طول
ذلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

وسببنا لإسقاط موثقتين مصريتين تاريخ محمل المصر
الأوربية المذكورتين عايشين السبل في نظام البوليس
مستغنى الحكومة المصرية كل سنة عن خدمة خمس
مستغنى البوليس الأوربية ٤ على أنها تتوى أن مستغنى
على رأس هذا المصر الأوربية سكرتاريين بريطانيين
طول المدة المذكورة كلها .

(٢) وطذا هو نصها :

١ - يتبنى النظام الحالي الذي يباشره المفتش العام
والمحققون التابعون له بصفته بعض الرقعة قدر ينسحب
الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

٢ - بما إن الحكومة المصرية ترغب في الانتفاع
بشهوة بنة حربية بريطانية تشهد حكومة صاحب
المطلة البريطانية في الذكة المحلة وشمال أيرلندا بتقديم
هذه البنة . وبعد الاستفتاء من خدماتها إذا رأت
الحكومة المصرية ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين
أجانب فلها أن تخارم من الرمايا البريطانية .

٣ - لمصلحة التعاون الوثيق بين الجيشين المتحالفين
يجب بفسر الإمكان ألا تخفى أسلحة الجيش المصرى
في نوصيا من أسلحة الجيش البريطاني وتتعهد حكومة
صاحب المطلة البريطانية باستقبال ومطابقا لتسهيل تقديم
هذه الأسلحة من بريطانيا العظمى كما رغبت الحكومة
المصرية في ذلك .

The Egyptian Government intend to dispose
with the services of the Financial and Judicial
Advisers as also to abolish the European Bureau
of the Public Security Department. But the Egyptian
Government will retain, for five years from the
coming into force of this treaty, a certain
European element in their city police, which will
remain for the same period under the command of
British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution
of Egyptian officials to the said European
element and thereby securing the harmonious working
of the Police organization, the Egyptian
Government will annually dispose with the services
of one-sixth of European police officials. The
Egyptian Government intends however to employ
for the whole period British Police commandants
at the head of such European element.

1.—Existing arrangements, under which the Inspector General and his staff exercise certain functions, shall terminate.

British personnel shall be withdrawn from the Egyptian forces.

2.—As the Egyptian Government desires to avail themselves of the advice of a British military mission, His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland undertake to furnish such a mission. After discharging the services of such mission, the Egyptian Government, should they deem it necessary to have recourse to foreign military instruction, will choose them from amongst British subjects.

3.—In the interest of the close co-operation between the two allied armies, the armaments of the Egyptian forces shall not as much as possible differ in type from those of the British forces.

His Majesty's Government undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

مستر هندرسن - اللورد باسفيلد واللورد طومسون سيحضرون حالا إذا اضطروا لحضور مناقشات مجلس اللوردات ويصمن ألا تخطر .

إن هناك قطعاً تحتاج إلى المناقشة وهناك أيضاً مسألة المذكرات فقد سلمت لنا مذكرتين ونحن نرى أن الفرق قليل بين مذكراتنا ومذكراتكم ويمكننا أن نعطيك الآن مذكره تشمل عدة مسائل لدراستها عند اختلافكم^(١).

والآن لنبحث في القطع الباقية خصوصاً القطع التي أخذنا رأي مجلس الوزراء فيها .

نذكرون أننا في هذا الصباح تناقشنا في المادة ٩ الخاصة بالنقطة العسكرية فربائنا كم قد حذفتم في نصكم عبارة " باتفاق الطرفين " . وقد قلنا لكم إن اللجنة لا تتحمل مسئولية حذف هذه العبارة . وإلى آخركم أن مجلس الوزراء قد أجمع على هذا الرأي وأخبركم أيضاً أن مذكرتكم الخاصة بالمادة ١٣ وهي المادة الخاصة بالسودان غير مقبولة لدى مجلس الوزراء وهم يقولون إننا ذهبنا بعيداً لإرضائكم بأن أضفنا إلى المادة ١٣ عبارة : " مع عدم الإخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية " .

عل أننا فرق ذلك مستعملون لأن نواصل بحث الموضوع معكم ونقدم لكم اقتراحاً من جهتنا . أما في مسألة الامتيازات فقد عملنا جهداً وتنازلنا عن أشياء فيها ونحن على استعداد لأن نترك كل إشارة إلى الامتيازات .

أما في القطعة الباقية وهي الخاصة بالموظفين الأجانب فقد رأى مجلس الوزراء أن يدع في المذكرة العامة إشارة لطيفة ومعتدلة بالمعنى المقصود .

النحس باشا - فيها يختص بالمادة الثامنة الخاصة بالنقطة العسكرية لا نستطيع بأي حال قبول عبارة " باتفاق الطرفين " ولقد ذهبنا إلى آخر المدى الذي نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية وبغير ذلك لا نستطيع مطلقاً أن نقبلها ، أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ولا حاجة للرجوع إليها .

وفيما يتعلق بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان فإننا نستغرب كيف أن المذكرة التي قدمناها غير مقبولة مع أنها لا تخرج عن كونها تطبيقاً لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اللتين قبل إتهما تكويناً أساساً مؤقتاً لنظام الإدارة في السودان . وفيما يختص بالامتيازات أرجو الإيضاح لأنني لم أدرك المراد .

أما الإشارة " الطفيفة المتعدلة " في مسألة الموظفين الأجانب فقد سبق أن بينا أن كل إشارة في هذا الشأن إنما هي قيد جديد . لقد ذهبنا إلى أقصى ما يمكن أن نذهب إليه وبذلنا جهداً للملافة المستر هندرسن فنرجو أن يقدر المركز قدره فينتهي الأمر بما وصلنا إليه لأن ذلك يبين القصد الحسن من جانب الفريقين في العهد الجديد الذي نريد أن نحصله عهد صداقة وعلاقة مثمرة لصالح البلدين .

(١) وضع الفريق البريطاني هذه المذكرة تباً لما فيه من آراء الفريق المصري في المسائل الواردة بها وذلك بقصد إلحاقها بشروط المادة ، وهي ملحقة بآخر هذا المؤتمر .

مستر هندرسن — إنى لقي غاية الأسف لمياع القرار الذى وصل إليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ه لأننا إذا قارنا ما انتهت إليه هذه المادة بالنص الأصل الموجود فى المقترحات لوجدنا أننا تنازلنا تنازلاً كبيراً فى كثير مما كنا نطلبه فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلاً آخر بالموافقة على حذف عبارة " باتفاق الطرفين " خصوصاً بعد قرار مجلس الوزراء الإجماعى فإذا لم يعد الطرف المصرى النظر فى قراراته لا يسعنى إلا أن أعلن انتهاء المفاوضات .

النحاس باشا — هل يمكن أن نتسحب ونعود فنصطليكم قراراً نهائى .

(وهنا انسحب الفريق المصرى وتناول مدة عشر دقائق ثم عاد فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة) .

النحاس باشا — نظراً لأننا وصلنا إلى هذه المرحلة الحاسمة نرى أن نتصل بزملائنا فى مصر ويحتمل أيضاً أن نتكلم من إبلاغهم مذكرتكم الخاصة بالسودان .

مستر هندرسن — نعم يمكننا تحضيرها وتسليمها لكم ، فما هو الزمن الذى يكفىكم للحصول على رأى زملائكم ؟

النحاس باشا — نأمل أن يصل ردعم فى وقت قريب وعند استلامه يمكن الاجتماع ثانية .
مستر هندرسن — لا أظن أن من الضرورى الاستمرار فى الجلسات الطويلة ، فهلا ترون التأجيل إلى غد حتى نحضر لكم المذكرة الخاصة بالسودان ونسلمها إليكم ؟

النحاس باشا — حسن .

ورفعت الجلسة على أن يكون الاجتماع المقبل فى الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم
التالى ٢

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق لمحضر الجلسة الحادية عشرة

DRAFT EGYPTIAN NOTE

Sir,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connection with the Treaty which we have signed to-day

In regard to matters of a military character we are agreed as follows:—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

مشروع مذكرة مصرية

سيدي

أود أن أجبّل الاتفاق الذي وصلنا إليه في كثير من النقط الهامة التي تنشأ من المعاهدة التي وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

ففيما يخص بالمسائل العسكرية قد اتفقت على ما يأتي :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصري وتلغ وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصري ، وتوسى — كنتيجة طبيعية للتعاقد الذي تم عقده — أن تختار المدرسين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم ، فإنها قد اعتبرت أن تتقدم بمشورة لجنة عسكرية بريطانية . وتتولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديم اللجنة العسكرية التي ترغبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تعجل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من أفراد جيشها لتعلم وتكفل لهم التدريب في المملكة المتحدة . ونظرا للظروف التي خففتها هذه المعاهدة فإن الحكومة المصرية لن ترغب بطبيعة الحال في إرسال أحد من موظفي قواتها الحربية لتدريب بالتأرجح في غير المملكة المتحدة .

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

4.—With reference to Article 9 of the Treaty, it is understood that, if after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Mahsama railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British Troops are situated and will also accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

6.—The Egyptian Government will provide for the British troops, 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, free of cost to the Government of the United Kingdom in the localities agreed upon in accordance with Article 9 of the Treaty and paragraph (4) above, the lands and

(٣) كما أنه لمصلحة التحالف وتقلص احتمال ضرورة التعاون الفعل بين القوات البريطانية والمصرية، يجب ألا تختلف أسلحة القوات المصرية ومعدات في الطراز عن نظائرها من أسلحة ومعدات القوات البريطانية. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك.

(٤) فيما يخص بالمادة التاسعة من المعاهدة، فإن من المتفق عليه أنه، بعد معاينة الأراضي الواقعة بجوار الاسماعيلية، إذا لم تتفق الحكومتان على وجود مساحة كافية من الصحراء الصلبة غرب القناة بجوار الاسماعيلية مباشرة أو غرباً بين الاسماعيلية ومحطة سكة حديد القصة بحيث تفي براحة وتدريب ٨٠٠٠ رجل من القوات البرية، فصل الحكومة المصرية أن تقدم، في مكان آخر يتفق عليه ويقع جنوب الاسماعيلية وغرب القناة، مساحة أخرى من الأرض مناسبة وصالحة لزراعة وتدريب ٢٥٠٠ رجل من القوات البرية.

(٥) تقدم الحكومة المصرية، كلما دعت الحاجة، كل وسائل المواصلات المعلقة للوصول من وإلى الجهات التي تراط فيها القوات البريطانية، كما أنها تقدم بيورسجيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهجمات الحربية والمؤن البريطانية وتزيتها.

(٦) تقدم الحكومة المصرية لجيوش البريطانية وعددها ٨٠٠٠ من القوات البرية و٣٠٠٠ من القوات الجوية، دون أن تحصل الحكومة البريطانية أي خفة وقى الأمان من المتفق عليها بمقتضى المادة التاسعة من هذه المعاهدة والفقرة الرابعة أعلاه، الأراضي

permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc. for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future, the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

والمستلزمات الدائمة بما فيها توفير المياه التي قد تستلزمه الطوارئ على أن يكون ذلك مطابفاً لأحدث النظم المقررة ومرضياً للحكومة صاحب الجلالة .

وفوق ذلك فإن الحكومة المصرية نظراً لطبيعة الجهات التي ستسكن فيها الجيوش البريطانية ، ستتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الترفيه للجيوش بنرس حدائق الأشجار وغيرها كما أنها ستقدم معسكراً للقضاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

وعند ما تم هذه المراحل تصبح إليها القوات البريطانية التي توجد حيلت في أنحاء مصر الأخرى ، وقسم إلى الحكومة المصرية كل الأراضي والمباني التي احتلتها عند ما يكون منها ملكاً خاصاً .

(٧) يستمر ما يتمتع به القوات البريطانية الآن في مصر من الحصانة والامتيازات في المسائل القضائية والمالية بما في ذلك الإعفاء من الضرائب سارياً بالنسبة لجميع القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية في تلك المملكة على أن يكون ذلك خاضعاً لما قد تتفق عليه الحكومتان في المستقبل من التعديلات . وتتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة التي تضمن ألا يكون مركز الجيوش البريطانية في الأحوال الجديدة بعد انتقالها إلى الأماكن المذكورة أعفاً أقل بأى شكل من الأشكال فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات من المراكز التي يتمتع به الآن في مصر .

(٨) تمنح الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة ٢٠ كم . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يمس على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التي تديرها هيئات بريطانية أو مصرية صميمة تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

9.—The Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian Military Aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian Aerodromes.

In regard to other matters :

10.—The Egyptian Government though they intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, are resolved nevertheless to retain for at least five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

11.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for at least five years from the date of the coming into force of the Treaty, the employment of British subjects in the posts of Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

12.—The Egyptian Government, in view of the treaty of friendship and alliance signed to-day, will

(٩) تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطائرات البريطانية والوظائف البريطانية والمهمات في طرقها من المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية أو إليها وفقاً للقاعدة التاسعة من المعاهدة . ولهذا الغرض تضمن الحكومة إعداد المطارات وأراضي التزول في الأراضي المصرية وتيسير الوصول إليها في جميع الأوقات وتسمح بالزيارات التي يقوم بها ممثلو القوات الجوية البريطانية لتفقد حالة هذه المطارات ووضع مستودعات الوقود اللازمة . وتمنع حكومة صاحب الجلالة البريطانية تسهيلات مقابلة في مطاراتها بمنطقة القتال للطائرات الحربية المصرية والموظفين المصريين والمهمات في طريقها من المطارات المصرية وإليها . أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى :

(١٠) فإن الحكومة المصرية تقول أنها تنوى إلغاء الإدارة للأدوية التابعة لإدارة الأمن العام إلا أنها تقدم مع ذلك استبقاء عنصر أوروبي في بولس مدتها لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة على أن يبقى هذا العنصر طوال المدة المذكورة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

(١١) بما أن الحكومة المصرية ترغب في الاستعانة بخبراء في تنفيذ ما تنويه من برنامج إصلاحاتها الداخلية الواسع النطاق، فإنها تحترم استبقاء استخدام رعايا بريطانيين في وظيفة المستشار المالي للحكومة المصرية والمستشار القضاء في وزارة المالية لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة . ويستمر شاغلا هاتين الوظائفين موظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

(١٢) نظرا لمعاهدة الصداقة والتحالف الموقعة عليها اليوم ، تفضل الحكومة المصرية طيبة الحال وكفائدة عامة الرعايا البريطانيين

naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule, give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the treaty comes into force.

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan the two Governments are agreed as follows :

The Conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the

الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة عند التعاقد على استخدام الخبراء من الأجانب .

(١٣) اتفقت الحكومتان على شأن الدين الذي على السودان لمصر على وجوب خصمه الآن بقصد الوصول إلى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف .
ولهذا الغرض يجب بمجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية المصرية بخصم هذا الموضوع .

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الأهالي المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التي حوت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تكون مستعدة لأن تجتث بروح الطيب اقتراح إعادة أوطنة مصرية إلى السودان في نفس الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

(١٥) ولما يتعلق بطريقة مريأت الاضافات المالية على السودان اتفقت الحكومتان على ما يأتي :

ستكون الاضافات التي تجه الرغبة نحو مريأتها على السودان بطبيعة الحال اضافات ذات صفة فنية أو إنسانية .

وفي الأحوال التي يجري التوقيع فيها على اتفاق بهذه الصفة بالتبعية عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتجه الرغبة نحو تطبيقه على السودان ، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا في الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً يسجل في حينه ويؤيد بأن توقيعهما بالتبعية عن مصر والمملكة المتحدة على

United Kingdom respectively are intended, taken together, to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such convention are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

التوالى يرد به في جلته أن يشمل السودان ، وأنه (في الأحوال التي يقتضى الاتفاق فيها تصديقا) يسرى هذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوده عند الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإنما لم يصدر هذا التصريح فلا يسرى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما على .

وفي الأحوال التي يصدر فيها هذا التصريح لا يقتضى الأمر إشارة خاصة إلى السودان في وثائق التصديق .

وفي بعض الحالات التي ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سريانه على السودان بهذه الطريقة مناسبة ، يسرى هذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والملكة المتحدة بالتوالى شخصان ميثان لهذا الغرض . ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق في كل حالة بين الحكومتين . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك ضرورة للتصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطاني والمصري ببعضهما بطريقة الحال فيما يتعلق بأي إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(١٦) فيما يختص بأحكام المادة ١٢ من المعلقة ، تنوى الحكومة المصرية رغبة منها في إظهار رضائها من تعيين ممثل بريطاني كأول سفير في مصر أن تجعل أسبقية على سائر ممثلي الدول الأخرى شاملة خلفاء في سريره .

ملاحظة

أدخل المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بعد الجلسة المناقشة مما وقال دولة النحاس باشا للمستر هندرسن في أثناء هذه المناقشة إننا ألقينا نظرة عاجلة على المذكرة التي سألها إليها الطريق البريطاني في جلسة اليوم ولنا عليها ملاحظات كثيرة هامة نحفظ بإيمانها ونكتفي الآن بأن نذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي :

(١) لا قبل تنفيذ الحكومة المصرية بإرسال بعثتها الحربية إلى المملكة المتحدة دون غيرها .

(٢) جاء في الفقرة السادسة من المذكرة أن الحكومة المصرية تتعهد بأن تبنى للقوات البريطانية تكاليف تسع ثمانية آلاف جندي وثلاثة آلاف من رجال الطائرات وفاتك إن هناك بالإسماعيلية تكاليف تسع خمسة آلاف وتحمية جندي فليس على الحكومة المصرية إذن إلا أن تقيم تكاليف لعدد الباقى .

(٣) جاء بالفقرة العاشرة أن الحكومة المصرية تحفظ بمصر أوروبي في بوليس المدعى لمدة لا تقل عن خمس سنوات ونحن نصر على رأينا في ضرورة تحديد هذه المدة بخمس سنوات فقط بحيث لا تزيد عنها على أن يستغنى كل عام عن خمس المتصر الأوروي ويحل محله مصريون .

(٤) فيما يخص بالمسألة ثالثة المال والقضائى لا نوافق على قيامهما في منصبهما مدة خمس سنوات ولكننا لإجابة لرغبتكم وبناء على ما أشرتم إليه من قصر المدة الباقية على انتهاء عقديهما قبل قيامهما إلى نهاية هذين المصلدين .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى زملتهما بعد نصف ساعة وذكر دولة النحاس باشا أنهما اتفقا مع المستر هندرسن للتشريب بين وجهتي النظر على أن يجتمع بعض رجال القانون البريطانيين بالقرين المصرى لطهم يوقعون إلى نص يرضى الطرفين في مسألة القتال وعلى ذلك انصرف الجميع .

وفي الساعة التاسعة والنصف مساء حضر المستر بكيت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية إلى فندق هايد بارك للتغلام على صيغة المادة التاسعة ومكت ساحتين مع دولة الرئيس ٦

رئيس الوفد
إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثانية عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة عشرة ونصف صباحاً)

وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية في المياد المحدد فقابله المستر سلي في حجرة انتظار السفراء وأبلغ دولة النحاس باشا أن المستر هندرسن يريد مقابلته هو وحضرات المفاوضين المصريين، فوافق دولة الرئيس على ذلك، ثم حضر المستر هندرسن وعقدت الجلسة دون أن يحضرها أحد غيره من أعضاء اللجنة البريطانية ودون أن يحضرها أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع في الساعة الواحدة والقيقة الأربعين بعد الظهر .

محضر الجلسة الثالثة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر)

عقدت الجلسة في المياد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطانى إلا المستر هندرسن أما الفريق المصرى فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع في الساعة الثامنة إلا عشر دقائق مساء .

اقتراح صيغ خفيفة
لمادة السودان

تعقيب

لم يدون محضر لهماين الجلستين وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتخص هذه المناقشات في أن الفريق المصرى اقترح أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

By application of the 1899 Conventions, as provided for under Article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

”تطبيقاً لاتفاقي سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما يجرد التصديق على المعاهدة بيد أن بإعادة المسألة القطعية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستلزمان حتماً ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والتجارة“ .

وقد أجاب المستر هندرسن بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لا يستطيعون فيما يخص عودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن إنه إذا لم يمتنع حاكم السودان فإنهم يقولون أن ينص في المذكرة الملحق بالمعاهدة على أنه :

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

« لا يكون هناك أى تفرق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في السودان في مسائل التجارة والهجرة وأحياء الملك »^(١).

وأخيراً اقترح الفريق المصري أن ينص في المذكرة الملحق بالمعاهدة على ما يأتي :

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

« بالنسبة للصعاب الحالية في الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلوا في مفاوضات بحسب السنة التالية للتصديق على المعاهدة في محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين في مسائل التجارة والهجرة والملكية ».

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتي :

The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلوا إذا طلب أحدهما ذلك في مناقشات ودية في مجرسة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما ».

« وقد قال المستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصري ذلك إذ لا يجدي فيه بل هو تكرر لما جاء في المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتنفيذها وهو ما يطلبه الفريق

(١) ألحق المستر هندرسن مع ذلك دولة النعاس بأشأنه أرسل تقرراً إلى حاكم السودان لأخذ رأييه في ذلك بلاءه اذ بقبول .

المصري حفظا لحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فإنه ينبغي أن يفهم من هذا النص أن الاتجاه إلى عصبة الأمم عند الخلاف في تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفي ذلك ما فيه من الإخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح المستر هندرسن أن تضاف إلى هذه المادة العبارة الآتية : "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥" ، وعبارة "أى مادة من مواد" ، بحيث يصبح النص كما يأتي :

Without prejudice to the provisions of Article 15, the high Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

"مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلتا إذا طلب أحدهما ذلك في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تقيم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما".

فرض الفريق المصري ذلك أيضا لئلا يهدم النص على حالة الخلاف في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذيلا للمصوبات أن ينص في المذكرة الملحقة على ما يأتي :

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect of the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

"إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول في محادثات في غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين في الملكية أو التجارة أو الهجرة".

فرض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارعين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة في مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها في الوقت الحالى وأهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بإشراك مصر في الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراعية في السودان.

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الرابعة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أياريل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء)

ساعة السودان

عقدت هذه الجلسة بدار المفوضية المصرية بعد مأدبة عشاء أقامها دولة النحاس باشا للستر هندرسون وأعضاء اللجنة البريطانية وغيرهم من كبار الساسة الإنجليز .

وحضر الجلسة المستريكت المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية .

مستر هندرسون - يؤسفني أن أصرح في هذا الاجتماع أننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصري فيما يخص بالسودان نظرا لمركز الحكومة البريطانية الدقيق في البرلمان . وأحب أن ألقت النظر إلى أننا في مقترحاتنا لم نبت في هذه المسألة نهائيا بل تركنا الباب مفتوحا للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن نقبل مقاضاتنا من أجلها . أرجو أن يسير الوفد المصري هذه المسألة اهتمامه .

النحاس باشا - وأنا أيضا بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة في سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقتنا على مبدأها نحن متفقون على نظام اتفاقي سنة ١٨٩٩ ومع ذلك نرفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين ترك لحادثات تجري بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدري كيف يمكن أن نعرض للاختيار ذلك البناء العظيم الذي أنشأه في هذه المفاوضات بكل غاية واهتمام وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئا بخلاف ما روجه لمقترحات المستر هندرسون ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت من كونها مجرد تطبيق لمبدأ آخر الطرفان ، يقول المستر هندرسون إن المسألة العامة التي يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتطبيق ما نريده فلماذا كان الأمر كذلك فلماذا لا توضع العبارة التي نطلبها وهي أنه متى مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجري المحادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقي سنة ١٨٩٩ .

نحكى المسألة لا أكثر ولا أقل . فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة فتح أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ومن حق مصر أن تطالب به إذ أن المعاهدة لم توضع لتغير التطبيق ؟ ولا يجب أن ينبع عنكم أننا في محادثاتنا نطالب بتطبيق اتفاقي سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق في غضون سنة من هذا التصديق ومن ذلك ترون مبلغ ما وصلنا اليه من السهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر ولقد تساهلنا كثيرا في مسألة نزال السويس وهو أمر بريطاني المظهر أقل أهمية ومهمة من السودان لمصر ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا أقل اهتماما بمسألة السودان كل هذا الإغفال .

مستر هندرسن — ردا على ذلك أذكر أن كثيرا مما قاله دولة الباشا عن متابعه في مصر ينطبق تماما على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن ترحبوا عن موقفكم الحالي فكذلك يستحيل علينا نحن المغاضين البريطانيين أن نرحب عن موقفنا والأمر يتلخص فيما على :

إننا في الصيف الماضي بدلا من أن نلجأ إلى حل بعض التحفظات على حدة رأينا أن نعالج المسألة الكبرى مرة واحدة بتسوية جميع العلاقات بيننا وبين مصر وقد كانت هذه جراءة عظيمة منا خصوصا إذا تذكرنا ما أصاب المفاوضات السابقة كلها من الفشل ومع ذلك لم يثن لنا عزم بالرغم من أننا حكومة أقلية . وإليك ما فعلناه : خلقنا أولا جوا طيبا بين البلدين بأن خطواتنا خطوة جريئة جدا أطلقكم تهدرونها قدردنا ثم قدمنا مقترحات فظلت معروضة أمام الشجين المصري والإنجليزي أكثر من سبعة أشهر ، وقد صرح المستر دالتون كما صرحت أنا الأستاذ مكرم بأننا لا نريد مطلقا أن نقصد معاهدة مع عبد محمود باشا ولكن نطليه مقترحاتنا لمرضاها على الشعب المصري وقد أصرروا على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ونتج عن ذلك إعادة الحياة الدستورية إلى مصر ومع أن الوفد كان غير محبوب في إنجلترا فقد صرحنا بأننا مستعدون للمفاوضة مع الحكومة النيابية التي تسفر عنها انتخابات حرة تجري في مصر ثم جرت الانتخابات وحصل الوفد على الأغلبية الكبرى وتولى النحاس باشا وزملزله الحكم فحاولنا مرارا بواسطة المندوب السامي أن نتحقق من موقفهم إزاء المقترحات ولكن حكومة مصر رأت الا تقول شيئا وفضلت أن تأتي إلى هذه البلاد للمفاوضة فرحبت بفكرة المفاوضات متقنا أنها ستكون على أساس مقترحاتي . وظننت أنه مهما قام في المفاوضات من العقبات فإننا لا بد أن نتغلب عليها ولو أتى علمت من أول الأمر خطة الحكومة المصرية بإزاء المقترحات وطلباتها في مسألة السودان لأنهم متبا في الوقت المناسب حقيقة موقفنا من هذه المسألة فليس على والحالة هذه أية مسؤولية فيما وصل الأمر إليه بل المسؤولية واقعة على خبري . وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بيننا هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر فرد بالاتفاق مع السير أوستن تشمبرلين ألا يشير إلى السودان في مشروع المعاهدة وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن اظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعلم التجارب الطيبة عملها في إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة في السودان إذا أجيبت المطالب المصرية المناهضة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

إنكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنني أقبل هذا الموقف أسفا .

فقد بدلت كل جهدي لإجابة رغباتكم في مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم فلتحصر كل جهودنا في تسوية المسألة الكبرى أولا . يقول دولة النحاس باشا إنه لا يطلب أكثر من إعطائه فرصة للتكلام في تطبيق اتفاق السودان ونحن نرى أننا قد أعطينا هذه الفرصة فية بوضوح إذا إنه أراد أحد الطرفين أن يدخل في عادات ودية في غضون ستة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأي مسألة يتم من تطبيقها فله ذلك . ودعوني أقول ، وزملائي على ذلك شهود ، إننا لم تأخذ رأى

يجلس الوزراء في إضافة هذا النص إلى الماهدة ولكني أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه إذ لابد من أن تقوم بعض المصاعب عند تطبيق بعض النصوص . والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن تجاوز قليلا فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح في قبضة يدينا وإذا ضاعت هذه الفرصة فإني أخشى ألا تعود في وقت قريب بل لا أظن أحدا يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه ستسقط في مستقبل الأيام إذا لم نستطع تسوية المسائلين فلنفتح الآن بقسوة المسألة الكبرى بين مصر وإنجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفصل الزمن .

تظنون أننا أغلقنا الباب في وجه مسألة السودان مع أننا لم نناقش الباب دون ما تطلبون لذلك أناشذك أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيرا جدا في إجابة رغباتكم . وأرجو أن أتمكن غدا من إلقاء تصريح في البرلمان يبيث على السرويين البلدين .

إذا ذكرت متابعكم في مصر فإني أرجو أن تذكروا أيضا أن أممي متاعب كثيرة . وسيكون من دواعي الاغتياض أن نتكلم من تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا فإذا نفتت الماهدة بعد ذلك بروح الإيثار والمحبة أسكن لتعاون كل تحظى باقي العقبات وحل المشكلات التي نحاول الآن حلها دون نجاح . هذا هو موقفي وأنا متفاهم فيه مع زملائي الذين يؤيدونني في كل ما قلت .

النحاس باشا — أحب أن تتروى في الأمر لأنه خطير حقا ونحن لا نستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذي يشير إليه المستر هندرسن .

مستر هندرسن — متى تعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غدا في البرلمان حوالي الساعة ١١ صباحا لأجيب على سؤال وجه الي عن المفاوضات فلذا استطعنا أن نتقابل في وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحا أكون شاكرا لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

النحاس باشا — إذن نتقابل غدا في الساعة العاشرة صباحا .

مستر هندرسن — ولكني بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فاضطر إلى أن أترككم في الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة .

واتهت الجلسة في الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ صباحا

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

يقى المستر كابل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصرى محاولا إيجاد صيغة يرضاها الطرفان في مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أوطلة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على الماهدة وروعد المستر كابل بأن يدافع عن هذا الحبل لدى المستر هندرسن والنجبة البريطانية على أن تنق الماهدة بالنص الذي قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بخصوص التطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع الخامس في الساعة الثانية ونصف صباحا .

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

الجلسة الخامسة عشرة

(يوم الخميس ١٧ أبريل الساعة العاشرة صباحاً)

الاتفاق على استشارة الزراد
في مصر - ترتيب السبل

وصل الفريق للمصرى في المياد المهد إلى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية لحضر إليه المستر كامبل وقال إنه أسف لأن يعمل خبراً غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية أمر ما وصل إليه الوفد المصرى وعليه الآن أن يعمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :
(١) لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان .

(٢) إنهم مستعدون لأن يدرسوا مع الوفد المذكورة الخاصة بالامتيازات الأجنبية .

(٣) إن المستر هندرسن مضطراً لإلقاء تصريح في البرلمان حول الساعة ١١ صباحاً وسيضمنه أحد أمرين : أن المفاوضات فشلت وأقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شيء إلا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

النحاس باشا - نحن في حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون إلى استشارة زملائنا في مصر فنحن إذن محتاجون إلى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جداً .

ثم خرج المستر كامبل وبعد قليل حضر المستر هندرسن .

مستر هندرسن - أخيراً المستر كامبل بأنكم في حاجة إلى بعض الوقت لاستشارة زملائكم بمصر ولا شك أنه من العدل أن نجابوا إلى هذا الطلب ولكن إلى أن تم هذه الاستشارة أحب أن أعرف ما إذا كنتم مستعدين لمواصلة البحث في مسألة الامتيازات . إن المستر كامبل والمستر مرسى يشتغلان بهذه المسألة فهل توافقتون على بحثها معهما أم تفضلون الانتظار إلى ما بعد الاستشارة أم ترون تأجيل المفاوضات كلها ؟ إنى مضطراً الآن إلى الذهاب للبرلمان وقد أعددت له تصريحاً أحب أن أعرضه أولاً عليكم وهذا هو نصه :

.. " قد دارت كما يعلم المجلس في الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك التي كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل إجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتشفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة " .

النحاس باشا - نحن مستعدون لمواصلة البحث في مسألة الامتيازات وفي المسائل الأخرى . ولنا ملاحظات عامة على كثير مما ورد في المذكرة التي سلمت إلينا أول أمس نريد إدماجها بمضمونها لأنها متعلقة بالموضوع بالشكل .

مستر هندرسن - وماهى المدة التي نطلبونها كافية لاستشارة زملائكم في مصر ؟

النحاس باشا - إن مدة العطلة كافية فيما أظن .

مستر هندرسن — حسنا — سيحضر الآن المستر كامبل والمستر مري ليجتنا معكم في مسألة الامتيازات وسأعود إليكم بعد الساعة ١٢ ولكن هل تظنون أننا نستطيع الاجتماع يوم الاثنين من الأسبوع المقبل أى بعد عشرة أيام .

التماس باشا — يحسن أن نقول إننا أجبنا اجتماعنا إلى ما بعد العطلة .

مستر هندرسن — أثنى لكم عطلة سعيدة . أما أنا فأرجو أن أقضى عطلة العيد في سكوت وراحة ثم أعود يوم الثلاثاء . لقد وقعت أسس معاهدة مع روسيا وكنت أحب أن يتم أيضا إمضاء المعاهدة معكم . أرجو إذا وجدتم في آخر الأسبوع التقادم أنكم غير مستعدين أن نخبروني حتى لا أضطر إلى العودة من إجازتي بغير معد .

وهنا نخرج المستر هندرسن وبعد لحظة قصيرة حضر المستر كامبل والمستر مري لواصلت البحث في مسألة الامتيازات ولكن بعد مناقشة قصيرة اتفق الجميع على تأجيل البحث إلى ما بعد عودة المستر هندرسن . وقد عاد في منتصف الساعة الواحدة فاستؤنف الاجتماع بحضور جميع المفاوضين المصريين ومن الجانب البريطاني المستر هندرسن ومعه المستر مري والمستر سلي والمستر كامبل .

مستر هندرسن — لقد أخذنا باقتراحكم وقبلنا تأجيل المفاوضات إلى ما بعد استشارة زملائكم في مصر ولذلك انصرف أعضاء اللجنة المنفردون بالأعمال الكثيرة الخاضعة ليوم العطلة حيث يريدون ما عدا المستر شو الذي لا يزال في البرلمان لأعمال خاصة بوزارة الحربية وكنت أظن أن المستر مري والمستر كامبل يستمران معكم في دراسة مسألة الامتيازات حتى إذا اجتمعنا فيما بعد وجدنا كل شيء معًا فنناقشه ونبت فيه دون إضاعة لوقت كثير .

ولكنني أسمع الآن أن لديكم ملاحظات كثيرة على المذكرات وهو ما يثير دهشتي لأنكم لم تذكروا لي أول أسس غير فقط أربع عرضتها لي زملائي فوافقناكم على ثلاث منها بأن قبلنا مفترحاتكم في مسألة البوليس وأصلحنا الخطأ المسادى الذي وقع في الفقرة السادسة كما قبلنا أن يبقى المستشاران المالي والقضائي إلى نهاية عقدهما فقط أما مسألة الامتيازات فتركناها كما قلت ليجتها معكم باسم اللجنة المستر مري والمستر كامبل . وإنني آسف إذ أن أعضاء اللجنة غير موجودين الآن ومع ذلك فلذا كانت لديكم مسائل أخرى فنحن نستمعون ليجتها بعد العودة من الإجازة .

التماس باشا — آسف شديد الأسف لأن فهم أنه ليس لنا غير ملاحظات أربع على المذكرة التي سلمتموها إلينا وليست دهشتي في هذا الشأن بأقل من دهشة المستر هندرسن لأنني قلت بكل صراحة أول أسس إنني هذه المذكرة طويلة ولم نستطع لضيق الوقت دراستها الدراسة الكافية ولكننا مررنا عليها مروراً سطحياً سريعاً فأبينا بعض الملاحظات مع الاحتفاظ بإبلائها وأيضاً المفصل فيما بعد وكان مفهوماً فيما اعتقد أن هذه المذكرة ستكون محل بحث أوفى . وفي صباح اليوم عند ما طلب منا المستر هندرسن أن نستمر في بحث مسألة الامتيازات قلنا له إن لنا ملاحظات كثيرة عامة على المذكرات نريد إبلاغها بحضوره وحضور اللجنة لأنها تتعلق بالموضوع لا بالشكل وقد كنا نحب أن نعرف ما هو مقبول عندكم من هذه الملاحظات وما هو غير مقبول حتى نستطيع أن نحيط زملائنا في مصر بكامل التفاصيل . أما الآن واتم هولون إن أعضاء اللجنة قد انصرفوا

فلا فائدة من استمرار المباحثات لأننا لا نستطيع عمل شيء إلا بعد عودتهم وبناءً على ذلك سوف لا نستطيع إحاطة زملائنا طبا بجميع التفاصيل .

وإلى أكرر مرة أخرى أن هذه المذكرات تحتوي على مسائل كثيرة لاتوافق عليها ولا بد من طرحها للبحث بعد استئلاف المناقشات .

مستر هندرسون - لا افترض لي على ما تقولون . ولا أنكر أنه يجب إعطائكم فرصة لمناقشة هذه الأمور ولكني أحب أن أذكر لكم أنني لم أكن لأخبر زملائي بأن الملاحظات الأربع هي كل ما أبدعوه أولاً أنني فهمت ذلك خطأ . ولما عرفنا رغبتكم في التأجيل إلى ما بعد استشارة زملائكم في مصر رأى زملائي أن ينصرفوا للراحة من عناء الأعمال ولكننا سافرنا مند عودتهم إلى أي حد نستطيع أن نتفق على الأمور التي نودع منها . والآآن أريد أن أعرف ماذا ينبغي أن أقول للصيف هل تقول أنكم رأيتم أن تستشيروا زملاءكم في مصر ؟

إني أرى من المصلحة أن نعين للصيف السبب في تأجيل المفاوضات إلى ما بعد العطلة حتى نأجلنا إلى الخيال ونجسم الأوهام . فلذاذة خبر الاستشارة من المصلحة على ما أظن .

النحاس باشا - نعم والأفضل أن نقول إن الوفد المصري رأى أن يتخير فرصة إجازة العيد لاستشيروا زملاءه في مصر في بعض المسائل الهامة .

مستر هندرسون - حسناً وقد أجبت اليوم عن السؤال الذي وجه إلى في البرلمان ولم تلق أسئلة فرعية وكان المستر تشرشل حاضراً ومستعداً لمناقشة لو أنني صرحت بنتيجة المفاوضات وإذن فقد صار كل شيء على ما يرام. وإذا استمر سير الأمور في مجراها الذي نشده فهل ترون تعديل موضع بعض المواد بالنسبة لبعضها الآخر ؟

النحاس باشا - نعم لنا بعض ملاحظات خاصة بذلك وتكون شاكرين لو تفضلتم بإعطائنا الصيغ التي حضرتموها .

مستر هندرسون - حسناً . ولكن يجب أن تبقى هذه الصيغ سرية ولكن أن تقترحوا الترتيب الذي تشاؤون . والآآن متى ينوي دولة النحاس باشا أن يمرض المعاهدة على البرلمان المصري إذا تم التوقيع عليها كما نرجو ؟

النحاس باشا - إذا تم التوقيع على المعاهدة نمرضها على البرلمان دون تأخير .

المستر هندرسون - هل ترون أن تمنع كل مناقشة في البرلمان الإنجليزي حتى ينتهي البرلمان المصري من المصادقة عليها . أم أنكم لا تباون بذلك ؟ إني لا أريد أن أجعل مركزكم صعباً بعد مناقشة مواد المعاهدة في برلماننا .

النحاس باشا - كل هذا تفصيل يحسن إرجائه إلى حينه والمهم أن نصل إلى الاتفاق أولاً.

وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة ونصف بعد الظهور

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكريب

امضاء : مصطفى الصادق

استشارة الوزراء في مصر

تنفيذا لما تفرزه الوفد المصري من استشارة الوزراء في مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطيارة في يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير دولة رئيس الوفد الخاص ومعه الأوراق الآتية :

(أولا) خطاب من صاحب النوبة مصطفى النحاس باشا إلى زملائه الوزراء بتفصيل الموقف وما وصلت إليه المفاوضات .

(ثانيا) مجموعة للنصوص الخاصة بمسألة السودان مؤثر عليها بيان تطور هذه النصوص .

(ثالثا) " مشروع الماهدة المصرية الإنجليزية " كما قدمته اللجنة البريطانية إلى الوفد يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وهو يشتمل على نصوص المواد الأصلية وعلى "المذكرة المصرية" الملحقة بها وهذه المذكرة من وضع الفريق البريطاني تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصري في المسائل الواردة بها وقد أشر الوفد على هامش كل مادة من مواد الماهدة بملاحظات عليها .

(رابعا) ملاحظات الوفد على مشروع " المذكرة المصرية " السابق الإشارة إليه .

وهذه هي الأوراق المذكورة بنصها :

(١)

خطاب دولة رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر

زملائي الأعزاء

أهديكم أطيب التحيات وأبلغكم سلام الإخوان وأرجو أن تكونوا جميعا ممتعين بالصحة وموفقين في أعمالكم . وبعد فقد وصلنا في مهمتنا إلى حد وجدنا معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ رأيكم فيما وقفنا عنده قبل أن نخذ قرارا نهائيا بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير السودان الذي هو حياة مصر .

لقد وصلنا فيما يختص بمصر نفسها بعد مفاوضات طويلة شاقة إلى حل ارتضيناه وكفون حل مداه من مقارنة المقترحات التي عرضت عليكم من قبل بما هو مرسل لكم برفقة هذا . ولكن لا يزال هناك خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية فيما يختص ببعض التفاصيل في المذكرات وسنعود إلى النظر فيه إذا ما وصلنا المفاوضات الموقوفة الآن . ولعلكم همما أن نمدونا برأيكم عنه أيضا . أما القطعة الخطينية فهي مسألة السودان وخلاصة مفاوضاتنا فيها هي أننا بدأنا بتقديم نص خاص بها ضمن الصيغة التي قدمناها أولا بعد أن شرحتنا رأيانا في المبادئ العامة لمقترحات المستر

هندرسن واستقر الأمر على أن تهتم صيغة به لتدور المناقشات عليها . ولقد لاقى هذا النص اعتراضا كبيرا من الجانب البريطاني وناقضه نحن عنه وحصلت محادثات خاصة بشأنه حاول فيها المستر هندرسن أن يقننا بقبول نصه الأصلي دون زيادة عليه فكانا نهمه بأن ما طليناه " وهو الاشتراك الفعلي في إدارة السودان " هو بعبارة ما تقضي به اتفاقية سنة ١٨٩٩ الولد ذكرهما في مقترحاته من غير حاجة إلى النص عليهما لعدم الارتياح لئليهما . فأبدي لنا أن ذكر هاتين الاتفاقيتين يسهل مهمته في البرلمان الإنجليزى إذ يمكنه عندئذ أن يفتح الأعضاء أبواب الاشتراك الفعلي المطلوب إنما هو تنفيذ هاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا العبد . فاشتربنا لقبول ذلك أن ينص في المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان وعلى اشتراكها الفعلي في إدارته مع الاحتفاظ بقسوة المسألة جميعها في مفاوضات مقبلة . ووضعتنا نصا بذلك قدمناه لينا المستر هندرسن تعديلا لمساته بأمل التقريب بيننا وبين صيغتنا . فاشتربنا لقبول صيغته المعلقة أن ينص في مذكرة تتعلق بالاتفاق على ما لم يرد في صيغته من شروطنا المتقدمة وعلى أن يرفع عن المصريين كل قيد يعيد من حرمتهم في الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وسامعنا نصا بذلك لم توافق بلجسته عليه وعرضته على مجلس الوزراء فقرر بالإجماع عدم قبوله .

قدما لجنة نص مذكرة أخرى مقتضاه أن يبدأ في تطبيق المادة (١٣) بالعودة إلى ما كانت عليه الحال في سنة ١٩٢٤ فرضته أيضا ولكنها قبلت أن يذكر في المذكرة الملحقة (إذا لم يمانع حاكم السودان) أنه لا يفرق بين المصريين والإنجليز في حرية الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وأرسلت اللجنة تقررا بذلك إلى حاكم السودان لتأخذ رأيه فيه ثم أخبرتنا بأن الرد جاءها بالقبول .

عند ذلك عرضنا على اللجنة أن ينص في المذكرة على أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على التفاضيل الخاصة بتنفيذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المنصوص عليهما في المادة ١٣ بمفاوضات تجري بين الطرفين في غضون سنة من تاريخ مريان المعاهدة وقضنا مذكرة بذلك لم تقبل أيضا . وقضت اللجنة لينا نصا عاما لمادة تضاف في آخر المعاهدة مقتضاها أن الطرفين يقبلان أن يدخلن في محادثات ودية بخصوص أى مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة تنشأ عنها صعوبة ما إذا طلب أحدهما ذلك في خلال سنة من مريان المعاهدة . وقال المستر هندرسن إن ذلك يشمل كل مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان . فلم نكتف بذلك وطلينا تخصيص النص على السودان ووضعتنا بذلك صيغة مذكرة جديدة قدمناها فلم تقبل أيضا لأن اللجنة لا تريد مجال أن تذكر شيئا جديدا خاصا بالسودان .

عجبا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، أى أنهم على نية مينة بالاشتراك مصر في إدارته ولا أن ترسل جيشا إليه وأن كل ما يكون لها فيه هو أن يتوب الحاكم العام عنها في هذه الإدارة .

لم تقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الويعة التي ألقاها بالمفوضية أسس محادثات خاصة أكدنا فيها هذا المعنى وأنها يقصدون بقسوة المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر وسمية بالنسبة للسودان بحيثية أن البرلمان والشعب الإنجليزى لا يقبلان الآن تنقيا في حالة السودان الراهنة على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل عند ما تحسن الأحوال وتكفى تصرف الآن بما هو

مذكور في المادة ١٣ من أن حقها بحفظ به لمفاوضات مقبلة . وعلى أثر هذه الحادثات الخاصة اجتماعنا مع اللجنة في القضية وحاولنا تحريكها عن خطتها ولكن بغير جدوى . وأخيرا المستر هندرسن بأنه هو واللجنة مصريون على رأيهم وأنه سيجيب غدا صباحا (أى اليوم) على سؤال في مجلس العموم خاص بنتيجة مفاوضاته معنا وأن إجابته تتوقف على رأينا في مسألة السودان . ولما كان الوقت متأخرا عرض علينا أن يكون لنا اجتماع في الساعة العاشرة صباحا قبل جلسة البرلمان لتعطينه هذا الرأي حتى يستطيع أن يربط إجابته عليه . وكان المستر كامبل حاضرا مع لجنة هندرسن في اجتماع القضية ففرض علينا بعد انخفاضه باعتباره أنه يسمى مسمى شخصيا للتوفيق أننا إذا قبلنا أن نكتفى بإعادة أوردلة مصرية إلى السودان بمجرد سريان المعاهدة فإنه يفتح اللجنة بقبول هذا الحل فوافقناه على ذلك . ولكنه أخبرنا قبل اجتماع الصباح بأنه حاضرين قبل اللجنة ليخبرنا أنه لم ينجح في مساعده، وأن المستر هندرسن يريد أن يد إجابته بأحد أمرين فإذا أن يعلن فشل المفاوضات إذا لم تقبل وإما أن يعلن أنها لا تزال مستمرة وهو يأمل نجاحها إذا قبلنا أو فهم أننا لا ننوى الرضا فاجبناه بأن يبلغ اللجنة أننا سنستشير زملائنا في مصر وعلى أثر ذلك حضر إلينا المستر هندرسن وأطلعنا على الرد الذي أعده لمجلس العموم . ثم انطلقا على أن نجتمع عند ما يأتينا الرد منك وحددنا لذلك اثني عشر يوما .

هذه هي حقيقة الحال أردنا أن نمدونا برأيكم فيها مع الاحتفاظ بسريتها واقه يوقتنا جميعا لما فيه صيانة حقوق البلاد والسلام ما

١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

إمضاء : مصطفى النحاس

النصوص الخاصة بالسودان

(١)

مشروع المادة الخاصة بالسودان كما جاء في مشروع المعاهدة المقدم من الفريق البريطاني
في ٢ أبريل :

Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations, and with due reserve of all rights, the administration of the Sudan shall be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting Parties.

فرض الفريق البريطاني هذا النص لأنه لم يشر إلى اتفاق حتى سنة ١٨٩٩ فربما أن لا مانع من الإشارة إلى هاتين الاتفاقيتين بشرط الاحتفاظ صراحة بحق سيادة مصر ، وعلى ذلك فقمنا النص الواردة صورته تحت نمرة (١) مكرره .

النصوص الخاصة بالسودان

(١) "مكرر"

ART. 13.

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor-General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

وبعد تقديم هذا النص قبل الفريق البريطاني أنت نضيف إلى المادة الخاصة بالسودان في مقترحات هندرسن الجملة الآتية :

"Without prejudice to Egypt's rights and material interests"

عل أن تأتي بعد عبارة "agree that" وقبلنا نحن هذا التعديل في المادة بشرط قبول مذكرتنا عن السودان وهي الواردة هنا تحت نمرة (٣) .

(٣)

مذكرتنا الأولى عن السودان

(مقامة في ليلة ١٥ أبريل في منتصف الليل)

By application of Article 13, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact, and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy-Governor will be appointed, as also Egyptian officials to co-operate with the British officials in the Administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

ولما أبلغنا المستر هنري من أن مجلس الوزراء البريطاني رفض مذكرتنا لإجماع الآراء قلنا
المذكرة التالية الواردة تحت نمرة (٤) .

(٤)

مذكرتنا الثانية عن السودان

By application of the 1899 Conventions, as provided for under Article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

غير أن المستر هندرسن أخبرنا أنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يخص عودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات ، وأما فيما يخص مسائل الهجرة والملكية والتجارة فإنه قدّم لنا النص التالي وهو وارد تحت نمرة (٥) .

(٥)

نص مذكرة إضافية مقدمة من الفريق البريطانى
(بخصوص الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فى ١٦ أبريل)

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

وأخيرا فلنمنا إلى المستر هندرسن المذكرة التالية الواودة تحت نمرة (٦) .

(٦)

مذكرتنا الثالثة عن السودان

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتي وهو وارد تحت فقرة (٧) .

(٧)

اقترح المستر هندرسن في شكل مادة جديدة

Without prejudice to the provisions of Article 13, the High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

فرفضنا قبول هذا النص إذ لا جديد فيه بل هو تكرر لما جاء في المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما في السودان وهو ما طلبنا حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للتصديق على المعاهدة ، واقترحنا تليلا للصعوبات أن ينص في المذكرة الملحقة على ما يأتي :

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect of the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

وهذا هو النص الأخير الذي عرضناه ووقفت عنده مناقشتنا إذ أن المستر هندرسن وبلتسه رفضوه رفضا باتا قائلين بصراحة إنهم لا يريدون أن يتصرفوا إثارة مناقشة في مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يحصلوا مسئوليتهما في الوقت الحالي وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بإشراكا معهم في الإدارة . وأفهمونا صراحة في أجابتهم أنهم لا يبنون تغيير الحالة الراية في السودان .

وفي الليلة السابقة على وقف المفاوضات عرض المستر كابل أن ينص على إعادة أروطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة وورد بأن يوافق عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية ، على أن تبقى المادة بالنص الذي قبل الفريق البريطاني تعديلها إليه ومع إضافة المسألة العامة بخصوص التطبيق ، ولكنه في اليوم التالي أخبرنا هو والمستر هندرسن أن اللجنة لم تقبل عودة الجيش المصري حسبما اقترح عليهما . فلما رأينا ذلك أخطرناهم بوقف المفاوضات حتى ترجع إلى رأى زملائنا الوزراء في مصر ، وفي الوقت نفسه أخطرناهم بأن بعض الفقرات الواردة في المذكرة المطبوعة لا تتفق مع كرائنا ولا توافق عليها ، فأجاب المستر هندرسن بأنها تكون محل المناقشة بين الطرفين إذا ما أضيفت المفاوضات بعد وصول الرد من مصر .

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC
MAJESTY'S GOVERNMENT.

Confidential.

سری جدا و يجب أن يرد إلينا عند الانتهاء منه .

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY.

(20935)

(١٦)

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and perpetuate the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future.

هذه المقتضى لم تعرض عليها من قبل .

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries:

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

for Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :

who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :

ARTICLE .

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE .

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relation.

ARTICLE .

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE .

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

ARTICLE .

نص الفقرة الأولى كما يرضاه
في مشروعه :

(Should any dispute with a third state produce a situation which involves a risk of a rupture with that state).

Should a dispute with a third State arise which in the terms of Article 12 of the Covenant of the League of Nations, is likely to lead to a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant, and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE .

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE .

The aid of His Majesty
The King of Egypt.

Should, notwithstanding the provisions of article... above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of article... below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. His Egyptian Majesty's aid, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

ARTICLE .

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such

هذه الفقرة كما اقتضت عليها
هي كما يأتي :

(In a zone north-west
of Ismailia extending
from the west to Mah-
sama not reaching the
railway and cultivated
land... such forces as are
agreed upon to ensure...
etc.

يلاحظ أن هذا الموضع يشمل
المسكن الإنجليزي الحائلي ومدرسة
أي صبور لطهران ويؤدي إلى
الصحراء شمالاً ، والمسكن البريطاني
الحائلي عند ناحة الآف عسكري
كما تالوا أننا وافقنا أن يكون
فيه برزخ الجيش البريطاني ولا يثنى
تلكات إلا العدد الباقي .

time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in the area to the West of Ismailia as far as Mahsama railway station such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The British forces will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

اقتضت معهم على الصحراء
في الضفة الشرقية فقط أما
الصحراء الواقعة الغربية فلا
يسمح لهم إلا بالمرور إلى
هي في حال المنطقة المحددة
لم يجرؤوا إلا إسماعيلية

To the League of Na-
tions.

It is understood that, at the end of the period of twenty years specified in article... the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there is any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE

In view of the Friendship between the High Contracting Parties and of the alliance contemplated in the present proposals, His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

مادة تنفق عليها ما حدوا الفقرة
الأول الموضوع تحتها خط .

متفق عليها ما بشرط قبول
مذكرتنا من السودان وسأبقى
الكلام من هذه المذكرة
في صدد السودان

ARTICLE .

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

ARTICLE .

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August 1928.

ARTICLE .

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE .

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ARTICLE .

† The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of † the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

† Without prejudice to
the provisions of article

متفق عليها مع ملاحظة أن
الكلمات المكتوبة بالخط
أعني بالخط عليها

† any article of

مباركة :
(Submitted to the League)

ARTICLE

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force as soon as possible.

On the date of the exchange of ratifications

In faith whereof, & C.

انظر ما جاء في مصلحتنا تحت عنوان
(مشروع المذكرة المصرية)

DRAFT EGYPTIAN NOTE

SIR,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

4.—With reference to Article 9 of the Treaty, it is understood that, if, after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Maheama railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British troops are situated and will also accord facilities at Port-Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

6.—The Egyptian Government will provide for the British Troops 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, less the number for which accommodation already exists in these localities, free of cost to the Government of the United Kingdom, in the localities agreed upon in accordance with Article 9 of the Treaty and Paragraph 4 above, the lands and permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British Troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc., for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

يحدد في الأماكن المصرية قدر
الجيش البريطاني

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to

ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within twenty kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

9.—The Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian military aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian aerodromes.

تحتاج إلى عرض

In regard to other matters :—

10.—The Egyptian Government intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the services of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commanders at the head of such European element.

11.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for the remaining period of their existing contracts the Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

12.—The Egyptian Government, in view of the Treaty of friendship and alliance signed to-day, will naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the Treaty comes into force.

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan, the two Governments are agreed as follows:

The conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively are intended, taken together

to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them, intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

17.—With regard to Article ... of the Treaty the two Governments agree that immediately the Treaty comes into force they will determine in consultation the lines on which, in their opinion, the reform of the capitulatory régime should proceed and on which His Majesty's Government in the United Kingdom should support the Egyptian Government in their efforts to conclude appropriate arrangements with the capitulatory Powers.

Sirs,

In reply to your note of to-day's date, I have the honour to confirm the record contained in your note of the understandings which have been reached between us with regard to matters arising out of or in connection with the Treaty which has been signed to-day.

مشروع المذكرة الرسمية

يلاحظ أن المذكرة الواردة بالنص الإنجليزي تحت هذا العنوان هي من عمل وزارة الخارجية البريطانية التي وضعتها بإخبارها تمثل ما اتفق عليه الطرفان وقد سلمت إليها هذه المذكرة اليوم ملحقة بمشروع المهادنة والواقع أن المذكرة تشمل بعض مسائل حصول الاتفاق عليها ومسائل أخرى لم يتفق عليها مطلقاً كما تشمل بعض مسائل اتفق عليها في المبدأ ولم تتفق على نصها. وإليك التفصيل بالتسبة لكل فقرة من فقرات هذه المذكرة :

(١) هذه الفقرة متفق عليها .

(٢) هذه الفقرة اتفق على الجزء الأول منها .

وأما الجزء الخاص بعدم إرسال بسات مصرية إلا إلى إنجلترا فلم يتفق عليه وأما البعثة العسكرية البريطانية فقد نصصنا في مذكرتنا التي قمنا بها إلى وزارة الخارجية على حق مصر في الاستثناء منها بمحض إرادتها ولكن هذا النص لم يشر إليه في المذكرة المطبوعة التي أرفقت بمشروع المهادنة والتي نحن بصليها .

(٣) اتفق على هذا النص ولكننا علفنا في مذكرتنا المقترحة ما كلمة "Equipment" وكذلك

أخفاها عبارة "as much as possible" بدو عبارة "shall not differ".

(٤) اتفق عليها غير أننا لم نحدد جهة في جنوب الاسماعيلية كما جاء في هذه المذكرة المطبوعة. بل حفظنا لمصر الحق في أن تبحث لهم من جهة أخرى في منطقته القتال إذا ما تبين أن المنطقة المحددة بالمهادنة غير صالحة بأكملها بسبب تومة الرمال فيها .

(٥) متفق عليها .

(٦) لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالي بل أخفنا فقط على أن مصر تفي من التكاليف ما يقابل ما يسلم إليها من التكاليف التي يملكها الجيش البريطاني والمفهوم أن التكاليف البريطانية في مصر الإسماعيلية الحالي تكفى ٥٥٠٠ عسكري وأن مصر تفي تكاليف فقط لإقامة السد الباقى من الجيش البريطاني أى ٣٥٠٠ عسكري . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء حوالي ٥٠٠ من الطيارين والباقيون من الرجال والليكنيكين .

(٧) متفق عليها في مبدئها لا في تفصيلها .

(٨) متفق عليا .

(٩) هذه الفقرة لم تحصل فيها مناقشة بعد .

(١٠) متفق عليا .

(١١) متفق على الاستثناء عن المستشارين المالي والقضائي عند انتهاء عقديهما . أما النص الوارد في المذكرة لتعليل بقائهما إلى آخر مدتهما فغير متفق عليه .

(١٢) هذا النص غير مقبول منا وسبق أن رفضناه .

(١٣) متفق عليه .

(١٤) أما الجزء الخاص بحقوق الهجرة والملكية والتجارة في السودان فتفق عليه بشرط أن يضاف إليه نص صريح يبنى كل قيد على مهاجرة المصريين وحقوق الملكية والتجارة . وأما الجزء الخاص بالجيش المصري فغير مقبول منا إذ أننا طلبنا عودة الجيش المصري على أثر المصادقة على المعاهدة (كما سيأتي الكلام عنه في مذكرة خاصة بالسودان) .

(١٥) متفق عليا في مبدئها .

(١٦) اتفق فيما بيننا على أن السفير البريطاني لا يكون له حق "أسبقية" بل أقدمية باعتبار أن بريطانيا هي أول دولة حيث سفيراً في مصر وأن حق الأقدمية يمتد لكل سفير بريطاني . أما النص الوارد في المذكرة فلم يرض علينا من قبل .

(١٧) لم يتفق على هذه الفقرة بل اتفق مبدئياً على أن تبقى المذكرة الأصلية الواردة في مقترحات المستر هنكوس عن موضوع الامتيازات وذلك مع بعض تعديل في فقراتها ونوهدنا اليوم أن لا مانع لدى وزارة الخارجية البريطانية من التفاهم على ذلك .

لندن في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

الجلسة السادسة عشرة

(يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحاً)

في انتظار عودة

الرسول من مصر

مستر هندرسن — لقد قرأنا بعض الأخبار في الصحف ولكننا لا ندرى مبلغها من الصحة فهل تفضلون دوائكم بإعطائنا أخبار الموقف ؟

النحاس باشا — إن الموقف كما تركناه في جلستنا الأخيرة وهو أننا أرسلنا رسولا إلى مصر لاستطلاع رأى إخواننا وهو إلى الآن لم يعد. وعندما قرأنا في الجرائد الإنجليزية أنه قام إلى لندن بالطيارة التي غادرها بها ولم يكن لدينا علم بذلك من مصر ذهبنا لنتظره . ولما لم يصل الرسول أخبرناكم حتى نعلموا أن الموقف ما زال عند ما كان وأنها ما زلنا في انتظار عودة الرسول فرأيتم أن نجتمع على كل حال .

مستر هندرسن — هل من الضروري انتظار عودة الرسول لاستئناف المباحثات وإلى أى تاريخ ترون تأجيل المؤتمر ؟

النحاس باشا — الأفضل أن يكون التأجيل لأسبوع حتى يكون الرسول قد وصل ونكون قد اتعمنا بحث ما يمله . ويمكننا أن نعود إلى الاجتماع في مثل هذا اليوم من الأسبوع المقبل إلا أن يكون عندكم مانع من ذلك .

مستر هندرسن — هل يوافقكم يوم الاثنين المقبل ؟

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — إني مضطرب للسفر إلى جنيف يوم الخميس أو يوم الجمعة .

النحاس باشا — إذن فيوم الاثنين يكون مناسباً .

مستر هندرسن — وإذا وصل الرسول قبل ذلك أو أمكنكم الحصول على معلومات، فهل تقدم معياد الاجتماع ؟

النحاس باشا — طبعاً .

مستر هندرسن — إذن نجتمع يوم الاثنين الساعة العاشرة والنصف صباحاً ما لم تنفق على خلاف ذلك .

وانتهت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الجلسة السابعة عشرة

(يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

مواصلة المناقشة في مسألة
السودان - عرض نصين جديدين
من الوفد المصري

مستر هندرسن - يسر أن نسبح ما تريدون أن تقولوه، فقد فهمنا أنه قد وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم .

النحاس باشا - نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا وقد بذلنا مجهودا كبيرا لإعطاء المفاوضات من الفضل ولذلك وضعتنا نصين لمادة السودان تقدمهما إليكم لاختيار أحدهما حسباً ترون وفي الوقت نفسه تقدم المذكرة المصرية المشتملة على بيان النقط التي كنا قد حفظنا لأعضائكم حق التكلم فيها كما أننا رتبنا مواد المعاهدة حسب ما نراه ، وكل هذا توفيرا للوقت .
ورأى أنشرف بأن أقدم إليكم جميع ما حضرناه .
هنا تقدم دولة الرئيس للنصوص التي أشار إليها (١) .

المستر هندرسن - وهو كذلك، ولكن يحسن أن تعطونا فرصة للبحث وإذا أمكننا أن نخلل الآن قليلا ربما استطعنا أن نطويعكم رأينا بعد ذلك .

وهنا انسحب الفريق المصري إلى غرفة أخرى وبعد نصف ساعة أرسل إليه الفريق البريطاني راجيا عودته فاستوف الاجتماع .

مستر هندرسن - لقد راجعنا بناية ما قدمتموه إلينا الآن وإنى أخبركم أن النصين اللذين تقدمتون على محل واحد منهما على المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين من اللجنة أصلا (٢) كما أن التصديلات التي أدخلتموها على المواد الأخرى كثيرة إلى درجة مدهشة ومن الصعب أن نفهم غرضكم منها مع أننا سبق أن تناقشنا مناقشات طويلة في مواد المقترحات التي أعلناها في الصيف الماضي وصرحنا عند إعلانها أنها أقصى ما يمكن أن نذهب إليه . أما المذكرة التي قدمتموها الآن فلم يكن أمامنا الوقت الكافي لمراجعتها .

(١) وهذه النصوص تشتمل على مشروع المعاهدة ومشروع المذكرة المصرية وهما ملحقان بهذا المحضر .

(٢) وهذه صيغة النصين المشار إليهما .

ARTICLE 11. (Sudan Article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ARTICLE 11.

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

المادة الحادية عشرة (مادة السودان)

من غير ساس يحقوق مصر وصالحها في السودان
اتخذ الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات مقبلة تجري بينهما في بمرسة من التصديق
على هذه المعاهدة .

(نص آخر لمادة الحادية عشرة)

من غير ساس يحقوق مصر وصالحها في السودان
اتخذ الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات مقبلة على انتظار ذلك تمام من الآن الحاصلة
التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

لقد ذهبنا في الساهر إلى حد مخالفة تعليمات الحكومة فاقترحنا مادة جديدة تخرج باب المصادرات في غضون ستة من تنفيذ المعاهدة ولكنكم لم تقبلوها بل حثمتموها من مشروعكم .

ومن قبل ذلك وافقنا على تعديلات كثيرة وتنازلنا تنازلاً كبيراً رغم تصريحاتنا المتعددة بأن مقترحات الصيف الماضي هي كلتنا الأخيرة . ولكننا إذ نقارن الآن بين هذه التعديلات وبين نصوص المشروع الذي قدمتموه إلينا اليوم نضل إلياً أننا سنبدأ مفاوضاتنا من جديد . إنني أقول لكم بكل صراحة إن قبول أي صيغة من الصيغتين اللتين قدمتموها لتحل إشكالاتنا على المادة ١٣ خارج عن توكيفنا فلا يمكننا أن نقترحه على البرلمان الإنجليزي .

التحسباً بأننا — إنني أستغرب كثيراً أن يقال إن الصيغتين الجديديين اللتين قدمتهما في مسألة السودان غير مقبولتين وكما تحسب أننا بتقدميهما تنفذ الوقوف الذي تمقد لتمذد الاتفاق على تنفيذ المسألة الخاصة بالسودان . وقد رأينا من أجل هذه الصعوبة إرجاء البت في مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

ولقد قبضنا من جانبنا تساهلاً كبيراً في سبيل الوصول إلى حل كامل المسألة المصرية بما فيها مسألة السودان . ومع ذلك كله قلنا عند ما رأينا اليوم تمذد الاتفاق على المسألة السودانية قبلنا تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع بقائنا عند التسييلات التي قبلناها في المسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول من بحتكم خصوصاً وأن بقاء الأمر معلقاً مدة من الزمن في مسألة السودان هو في مصلحتكم أتم .

أما من باق المواد الواردة في مشروعتنا فاستغرب أن يقال إنها تختلف كثيراً عما اتفقتنا عليه مع أننا حرصنا كل الحرص على ألا نخرج فيها عما تم عليه الاتفاق بيننا .

وفيما يخص بالذكر تلك تداعي الآن الكلام منها ما دتم لم نجهدوا الوقت الكافي لدراستها ومع ذلك فقد توخينا أن نذكر فيها كل ما حصل عليه الاتفاق . كما توخينا في المسائل الأخرى التي لم يتناولها البحث أن نجح على قدر الإمكان متفقة مع آراء الطرفين ولا يمكن أن يقال إن المذكرة التي سلمت إلينا قبل العطلة بعنوان "مشروع المذكرة المصرية" تمثل ما اتفقتنا عليه فإن المستر هندرسن يذكر ولا شك أنني قلت له في ذلك الحين إن لنا عليها ملاحظات كثيرة هامة وكنت أحب أن أذكر هذه الملاحظات في آخر جلسة عقدناها قبل العطلة . فقال المستر هندرسن إن أعضاء اللجنة قد نافروا وإن حتماً في إبداء ملاحظتنا محفوظ عند العودة إلى الاجتماع . هذا هو الموقف . وأكرر أننا بذلنا كل ما في استطاعتنا للوصول إلى تسوية مرضية للطرفين فلأننا كان ذلك لم يقدّر قدره فليس الذنب ذنبنا وإنني لا زلت أقول أن تيمد اللجنة النظر في الموضوع كله لكي تصل إلى التعليل المنشود .

مستر هندرسن — إنكم قد أضفتم مادة جديدة لم يسبق طرحها وهي المادة ١٥ من المشروع الذي قدمتموه اليوم وهذه المادة تنص على أن المعاهدة الحالية تثنى كل اتفاق قائم أو عمل يكون استمراره متعارضاً مع أحكامها .

النحاس باشا — هذا أمر سبق لنا أن نتكلمنا فيه مع المستر هندرسن بحضور المستر بكت في الفقرة الأخرى عند ما كنا نبحث في مقننة المعاهدة وقد أخذ المستر بكت مذكرة بذلك . على أن المعاهدة إنما وضعت لتحل محل كل شيء فيها وتبقى كل ما عداهما .

مستر هندرسن — لا أظن أن المستر بكت أعطى وعدا بقبول هذه المادة ولو في المقدمة .

النحاس باشا — المفهوم أن هذه المعاهدة تحدد علاقات البلدين وتبقى كل ما سبقها من اتفاقات أو تصريحات ومن ذلك تصريح ٢٨ فبراير .

مستر هندرسن — أترجع الآن إلى مسألة السودان فإنكم لم تقبوا في مادته الجديدة ، وهي المادة ١١ التي تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا ، إلا العبارة التي أضفناها لإرضائكم وهي عبارة " من غير أساس بمقتضى مصر ومصلحتها " .

النحاس باشا — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راضٍ بل مادة تأجيل للمفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضات لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأهملناكم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فإذا قبلتم هذا يمكن مواصلة المفاوضات من جديد في المسائل الأخرى .

النحاس باشا — إني لازلت أستغرب ما سمعته منكم من أن قبول النص الذي وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل بحتكم ، لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المهدود حلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكيلها . لقد عرضنا التأجيل لإقناع الموقف وكل ما هنالك أننا نؤمن بالاتفاق في مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — لقد بينت مراراً وتكراراً أن الذي يملأ على رفض تعديلاتكم هو أننا حيناً وضعنا المقترحات في الصيف الماضي صرحنا بأنها أبعد ما نذهب إليه ، ومع ذلك قبلنا تعديلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذي لا يمكن أن نتسده . وفي مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لإرضائكم بإضافة عبارة " من غير أساس بمقتضى مصر ومصلحتها " وهي العبارة التي وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعه ، ولكني أراكم اليوم ترفضونها مع أني بينت لكم أنه يجب أن تتروا للصداقة والتجارب اللطيلة تحسين مركزكم في السودان .

النحاس باشا — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص في المذكرة على الاشتراك الفعلي في إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرعى النص الخاص بالسودان في المقترحات التي أثمرت في الصيف الماضي ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذراً للصعوبات التي أثارها الفريق البريطاني اقترحنا تأجيل المسألة بمناقضتها إقناعاً للوقف .

مستر هندرسن - ولكن المسألة ليست بهذه البساطة . ففى المقترحات مادة متفاوضة فيها والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التى تريدون إرفاقها هى التى وضعناها لمصلحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئاً يجعلكم حل هذا الفهم . ولقد حاولت أن أعرف موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم الحكمة وأتجهوا أن يتفروا الأمر حتى تحضروا إلى هنا . وكان يجب أن نخبروا براءيتكم أو تستفسروا من رأينا .

النحاس باشا - لم تكن فى حاجة إلى أن تستعلم قبل حضورنا عن رأيكم فى مسألة السودان لأنه وارد فى الكتاب الأخضر الذى نشر فى مصر وقد قلتم فى إجابة لكم فى البرلمان إن هذا الكتاب يبرى جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا ستقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

مستر هندرسن - هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذى قال إن الكتاب الأخضر موافق فى جوهره للحقيقة . وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ما قيل فى البرلمان .

النحاس باشا - هذا ما فهمناه مما نشر فى الجرائد المصرية .

مستر هندرسن - إن مقترحاتكم جميعها متفقة فى جوهرها وهى لا تكاد تختلف إلا فى الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم يتفوا منها إلا العبارة التى أضيفت لإرضائكم وإلى أنشئنا لا تقترب من بعضنا بل تزداد جلاء يوماً بعد يوم والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ .

النحاس باشا - العبارة التى أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شئ محفوظ بطبيعة الحال بغیر أساس بالحقوق والمصالح ولا يصح أن يؤدى ذلك إلى سوء ظنهم لأن الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

مستر هندرسن - قلنا فى مادتنا إن الحساک العام سيستمر كما كان فى الماضى وأتم تريدون حذف ذلك فتتكون الإدارة مظقة .

النحاس باشا - نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطلب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة . وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

مستر هندرسن - أتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد حدثتم مادتنا وأتم تذكرون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون لقائوضه فى المسألة المصرية إلى النهاية .

ونصحى إليكم أن نختاروا النظر فى الانتهاء من المسألة المصرية وإلغاء المسألة السودانية .

النحاس باشا - هذه النصيحة هى التى عرضتها أنا بمقتضى النص الذى قدمناه .

مستر هندرسن - هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التى وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنگليزى .

النحاس باشا - هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها .

مستر هندرسون - ما الحكمة من حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التي لمصاحبتكم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم صدمتم الآن بتمترسون حذفها .

النحاس باشا - إن المادة التي قبلناها لم تقبلها إلا بشروط نصصتها عليها في المذكرة التي قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي وضعتوه بمدفد .

مستر هندرسون - هل تريدون ، توصلا إلى الاتفاق ، أن تعودوا إلى المركز الذي كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

النحاس باشا - تقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

مستر هندرسون - قلنا إن المذكرة غير مقبولة ولكن دعوني أقرأ المذكرة التي قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) .

لقد أضفنا مادة جديدة تجمل لكم الحق في رفع المسألة إلى العتبة بشأن تطبيق أية مادة والأآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيها معنى إنها غير مقبولة .

النحاس باشا - نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلي في الإدارة ولذلك عند ما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك وعند ما قدمنا مذكرة أخرى قلنا " أن يبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ " . أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشيء جديد في الصيغتين المقدمتين من اليوم . فالصيغة الأولى هي أنه " إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ " وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يتم الاشتراك الفعلي في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ أما الاقتراح الحالي فنكتفي فيه بمجرد عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة في مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون - هذا فيما يختص بإحدى الصيغتين التي قدمناها اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلا آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكملها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة . فلا شك أن هذين الحلين جديديان وأرجو أن تقر اللجنة هذا التساهل الجدي من طرفنا من أجل المفاوضات .

مستر هندرسون - تقولون إنكم تريدون التأجيل ونصنا لا يمنع الاتفاق في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩

النحاس باشا - لقد قدمنا رأيين جديدين فيما تساهل كبير ، فترجو أن تقرروا ما نختاره . مستر هندرسون - لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاملة إذا أصرتم على حذف المادة ١٣ بعد أن صدقناها .

النحاس باشا - إذا قبلنا بقاء هذا النص فهل تقبلون الدخول في مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩

مستر هندرسون - يمكن ترك الباب مفتوحا إذ يلزم أن نأخذ رأي الحاكم العام .

النحاس باشا - نحن على كل حال نطيقكم ردنا غدا .

واتفق على أن يكون الاجتماع التالي غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا ٤

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس
السكبر
إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق رقم ١

مشروع تقديم الوفد المصري عند استئناف المفاوضات في ٥ مايو سنة ١٩٣٠

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :—

for Great Britain and Northern Ireland :—

His Majesty the King of Egypt :— who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

رغبة منهما في توطيد الصداقة وملاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام باقتضائهما الدولية لحفظ سلام العالم . واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بمقدار معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحة المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيها وتنظيم ملاقاتهما المتبادلة في المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتت بها المفوضين الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما التام التي وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Meanwhile, His Britannic Majesty undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights with a view to helping Egypt to obtain the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضواً بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسؤولية من أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد لائماً بروح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ومن الآن إلى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر في الحصول على نقل اختصاص الحكم في القنصليات الحالية إلى الحكم في المختطة وتطبيق التشريع المصري على الأجانب .

المادة الخامسة

تتخذ عالمة بين الطرفين المتعاقدين الفرض منها توطيد الصداقة والتضام الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع العاقلة ولا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of Article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 12 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

ARTICLE 9.

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian Army is in a position to ensure by its own resources the

المادة السابعة

إذا أنشأ خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تمهيدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر - مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتي ذكرها مل الدوام - يقوم في الحال بإجباره بصفته حليفاً . وتقتصر معونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الفلاني في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي ورسمه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لحمل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المادة التاسعة

بما أن قناة السويس التي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإنه أن يبين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده

liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the specified zone near Ismailia, such forces as do not exceed the number agreed upon, to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal: for the same purpose the Royal Air force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that, at the end of the Period of twenty years specified in article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

ARTICLE 10

His Britannic Majesty will be represented at the court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

ARTICLE 11

(Sudan Article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ART. 11

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile, the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

حرية الملاحة على القناة و سلامتها التامة .
يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في المنطقة المحددة بحوار الاسماعيليه من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه وذلك لضمان الدفاع عن القتال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبي قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن القوات المصرية أصبحت في حالة تستطيع معها أن تكفل بنفسها حرية الملاحة على القناة و سلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

المادة العاشرة

يقوم بتثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرسية .

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجري بينهما في جرمسة من التصديق على هذه المعاهدة .
(نص آخر للمادة الحادية عشرة)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفي انتظار ذلك تماد من الآن الحالة الفعلية التي كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

ARTICLE 12

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations, or the Treaty for the Renunciation of war signed at Paris on the 27th August, 1928.

ARTICLE 13

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE 14

At any time after the expiration of a period of twenty years, from the coming into force of the Treaty, the High Contracting parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement, the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينشأ عنها بحال أي إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبيذ الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يقضى لها تسوية بالمفاوضات مباشرة يبالغ بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة الرابعة عشرة

في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون ملائماً في الظروف السائدة حينذاك وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

ARTICLE 15.

Any agreement or declaration, or other bilateral or unilateral acts, which are in opposition to the provisions of the present Treaty are null and devoid of effect.

ARTICLE 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof, and c.,

المادة الخامسة عشرة

جميع الاتفاقات أو التصريحات التي تتنافى مع أحكام هذه المعاهدة وكذلك كل عمل من هذا القبيل صدر من جانب واحد أو من الجانبين يعتبر لغاؤه وإبطاله المفعول .

المادة السادسة عشرة

يصتق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل في عصبة الأمم بالطرق المرحية . وإقراراً بما تقدم ... الخ .

ملحق رقم ٢

نص المذكرة المصرية قلمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠

EGYPTIAN NOTE

Sir,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

(1) British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

(2) The Egyptian Government desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, in the interests of the military alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission for such time as they may deem necessary. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission in the conditions desired by the Egyptian Government, and will also undertake to receive and provide proper training in the United Kingdom for any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained.

سيدى

أود أن أجهل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

فما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وظنى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى وتنويع مصلحة المرافقة العسكرية التى تم تقديمها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فإنها قد اعترفت أن تتفجع بمشورة هيئة عسكرية بريطانية للفترة التى تراها .

وتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تقدم هذه الهيئة العسكرية وفقا للشروط التى تطلبها الحكومة المصرية . كما تعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية لإغادهم من موظفى جيشها للتعلم بالمسلك المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

(3) Likewise, in the interests of the alliance, and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament of the Egyptian forces shall in general be similar to the type of armament used by British forces.

His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

(4) With reference to Article 9 of the Treaty, it is agreed that the British land forces shall not exceed 8,000 men, while the Air Forces shall not exceed 3,000 men, of whom 1/7th are pilots and the rest are mechanics and workmen.

These forces shall be stationed in a zone extending from the present Moascar in the north-west of Iernulia to such area in the north and the west of the said Moascar as will provide adequate accommodation and training grounds for the forces in question provided the whole zone shall not extend westwards beyond Mah-sana Railway Station, and shall not be within reach of cultivated grounds.

(5) As the present British Moascar provides accommodation and training ground for 5,500 troops and for airmen, the Egyptian Government will, in return for such lands and buildings belonging to the British Army as will be handed over, when vacated, to the Egyptian Government, provide to the British Government the necessary accommodations for the remaining number of troops. Such accommodation shall be provided on the same lines as the existing accommodation at the British Moascar aforesaid.

(٣) كما أنه لمصلحة الحائقة وتقاء احتال ضرورة التعاون الفعل بين القوات البريطانية والمصرية يجب أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه لطرارز الذي تستعمله القوات البريطانية وتتمهد حكومة صاحب الحلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(٤) فيما يخص بالمادة التاسعة من المعاهدة من المتفق عليه أن القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨,٠٠٠ رجل وأن القوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣,٠٠٠ رجل يكون سجنهم من الطيارين والباقيون من الميكانيكيين والعمال. وتؤكد هذه القوات في منطقة تتحد من المسكر الحالي الواقع في الجهة الشمالية الغربية للإسماعيلية حتى تشمل من الأراضي الواقعة شمال وغرب المسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد المحسة وألا تكون قريبة من الأراضي المزروعة .

(٥) بما أن المسكر البريطاني الحالي يكفي لسكن وتدريب ٥,٥٠٠ من القوات البرية ومن القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية التكاليف اللازمة للعدد الباقي من الجنود على أن تجهز هذه التكاليف بنفس التجهيزات المتوفرة في المسكر البريطاني المذكور وذلك في مقابل تسليم المباني والأراضي التابعة للجيش البريطاني عند إخلائها إلى الحكومة المصرية .

(6) British forces in excess of the numbers fixed above will evacuate Egypt as soon as the present treaty is ratified.

With regard to the forces authorised to be stationed in the specified zone on the Canal, it is understood that as soon as adequate accommodation is provided for the forces now stationed in either of the two cities of Cairo and Alexandria and their suburbs, such forces will withdraw from that city and its suburbs. Forces in other parts of Egypt will withdraw, each in turn, as soon as accommodation in the specified zone is provided for them respectively.

Likewise, air forces shall be withdrawn as soon as adequate accommodation is provided for them.

(7) The Egyptian Government will accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies and will accord reasonable means of communication between these ports and the zone where the British troops are stationed.

(8)

(9) Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

(٦) تحل القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفاً أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

أما فيما يخص القوات المرخص بإبقائها في المنطقة المحددة من القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد إعداد التكاليف الكافية لإقامة القوات الموجودة الآن في أى من مدينتي القاهرة والإسكندرية وضواحيها تسحب هذه القوات من تلك المدينة وضواحيها. أما القوات المرابطة في الجهات الأخرى من مصر فلها تسحب كل بدورها بمجرد إعداد التكاليف الكافية لها في المنطقة المحددة .

وتسحب كذلك القوات الجوية بمجرد إعداد التكاليف اللازمة لها .

(٧) تقدم الحكومة المصرية بيورسميد والوسوس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات واللقون البريطانية وتخزينها . وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التي ترابط فيها القوات البريطانية .

(٨)

(٩) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كم . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يبرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التي يديرها هيئات بريطانية أو مصرية تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

(10) The Egyptian and British Governments will give reciprocal facilities in their respective aerodromes in the Canal zone to their military aircraft, personnel and stores on passage to and from the said aerodromes.

In regard to other matters :-

(11) The Egyptian Government intend to abolish forthwith the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the service of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

(12) The Egyptian Government intend to dispense with the services of the Financial and Judicial Advisers at the end of the present financial year.

(13) As under Article 10 of the present Treaty, Great Britain will be the first country to be represented by an Ambassador in Egypt, British Ambassadors will, during the period of the present treaty, be considered senior to the diplomatic representatives accredited to the Court of His Majesty the King of Egypt.

(١٠) تمتع كل من الحكومتين المصرية والبريطانية الحكومة الأخرى في المطارات التابعة لها بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطائرات الحربية والموظفين والمهمات التي تكون في طريقها من المطارات المذكورة أو إليها .

(١١) تنوى الحكومة المصرية من الآن إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية ولكنها ستبقى لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة حصراً أوروبياً بما في بوليس المدن . ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

وتسهيلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور بما يضمن تجانس العمل في نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغني كل سنة عن خدمة خمس مستخدمين البوليس الأوروبي . على أنها تنوى أن تستغني على رأس هذا العنصر الأوروبي حكاماً بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(١٢) تنوى الحكومة المصرية أن تستغني عن خدمات المستشارين المالي والقضائي في نهاية السنة المالية الحالية .

(١٣) بما أن بريطانيا العظمى طبقاً لأحكام المادة الباشرة من هذه المعاهدة ستكون أول دولة يمثلها في مصر سفير فذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقترنين على باقي الممثلين السياسيين المتضمنين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

(14) It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, any question relating to them is the exclusive concern of the Egyptian Government.

(15) As Great Britain recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt, accordingly the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate or to impose taxation on foreigners are no longer consistent with modern conditions.

Great Britain is thus prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the powers. The competence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not unequally discriminate against foreigners, including foreign companies.

(١٤) يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنس حل مسألة الأقليات في مصر فإنهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

(١٥) بما أن بريطانيا العظمى تعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلزم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وبما أنه لذلك تكون الظروف التي يطبق فيها نظام الامتيازات فيما يخص سلطة الحكومة المصرية في التشريع للأجانب وفرض الضرائب عليهم لم تعد متفقة مع الأحوال الحديثة .

بناء على ذلك فإن بريطانيا العظمى مستعدة للتسليم بأن يجري العمل في المستقبل على أن تعطى الموافقة الضرورية ليصبح التشريع المصري بما فيه التشريع المالي نافذا على الأجانب من الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ولكن يستثنى من ذلك التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة نفسها أو باختصاصاتها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على الاستيثاق من أن التشريع المروض عليها لا يتناق مع المبادئ السائدة بها عموما في التشريع المحلية التي يطبق على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا جعنا بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

An extension of the Criminal Jurisdiction of the Mixed Tribunals will necessitate the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. It is understood that this new Code should not diverge from the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners.

It may be difficult for some powers to agree to the transfer to Mixed Tribunals of all suits relating to the "Status Personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned, for its transfer to the Mixed Tribunals. The British Government agree that the Mixed Tribunals should exercise jurisdiction in these matters in cases where British subjects are concerned.

وسيتدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية إصدار قانون جديد لتحقيق الجنایات . ومن المتفق عليه ألا يحد هذا القانون الجديد عن المبادئ السأخوذ بها عموما في التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب .

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق مل نقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة فى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القضائية المأتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقله إلى المحاكم المختلطة .

وتوافق الحكومة البريطانية على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تتعلق بالرعايا البريطانيين .

محضر الجلسة الثامنة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا)

محاضرة أخرى على مسألة السودان - نص مبدأ المادة
السودان ومذكرة تغييرية مقدمة من الفريق المصري

وصل الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في الموعد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد المسترلي أنه يريد مناقشة الدكتور دالتون فساد المسترلي وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره في حجرته الخاصة. فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه في شأن اقتراحه الذي اقترحه بالأسس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (ولغوى هذا الاقتراح أنت تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يبين فيها كل منهما وجهة نظره)^(١)، فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح يخفى محض ولا يبرهن رأى أحد سواء ويمرر التفاهم مع المسترندرس في الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يتبين نفسه مغاوضا بالمعنى المفهوم فساد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه بذلك .

ثم حضر المسترندرس وتقابل مع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم في غرفته وأخبرهما أن اقتراح الدكتور دالتون يخفى بحت وأنه لا يوافق عليه، وألغ في قبول المادة الأصلية بشأن عدلت بعبارة "من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية" ، وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تخفونها من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها فأجاب النحاس باشا بأن الفريق المصري يريد أن يحتفظ في المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الاشتراك في إدارته . فبين فيها مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تحس سيادة مصر على السودان ولا حقها في الاشتراك في إدارته ، فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلا للصعوبة القائمة . فقال المسترندرس إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة في صيغتها فإنه يستلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول بأن هذه المذكرة المصرية العامة التي قدمها الفريق المصري أخيرا قد تناولت تغييرات هائلة ومهمة جدا ، ومع ذلك فإذا قبل الفريق المصري مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التي تناولتها المذكرة .

ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :

(أولا) أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته في السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقية سنة ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لما كما يؤخذ من نص المادة الواردة في المقترحات البريطانية .

ومن ثم يجب استبدال عبارة :

"Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise....."

بالعبارة الآتية :

"The Governor-General shall, as one of the consequences of the 1899 conventions, continue to exercise....."

(١) كان جناب المستر دالتون حضور مجلس النواب البريطاني والمستر ليدو (المهرم البريطاني بمجربة النيل هراي) والمستر شارلس روبرتسون من أعضاء مصر من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكل وزارة الخارجية الزلاني صاحب الوصول إلى حل يوفق بين وجهتي النظر البريطانية والمصرية ، ثم أصدروا بالتفويض المصريين وعرضوا عليهم الحل الذي اقترحه الدكتور دالتون قبله .

(ثانياً) استبدال كلمة "Status" بكلمة "Administration".

(ثالثاً) لا معنى لتخصيص مصالح مصر في السودان بأنها "مادية" بل تحذف كلمة مادية "material" الواردة قبل كلمة "interests".

(رابعاً) إضافة عبارة "حل مسألة السودان" "Settling the Sudan Question" إلى العبارة الأولى الواردة في أول المادة والتي يحتفظ فيها بالحقوق في المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتي : "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان" وبالإنجليزية :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899 and settling the Sudan question....."

وقد دارت مناقشة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات في نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان وكان مما اقترحه الفريق المصري أن ينص في رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك مصر والسودان، فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيراً قال إنه لا يمكن أن يبدى رأياً قاطعاً في التعديلات المقترحة من الفريق المصري قبل أن يطلع على نص المذكرة. فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأطلعاهم على ما دار من مناقشات مع المستر هندرسن وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزنلاء من الجانبين، فأقر الفريق المصري التعديلات التي اقترحتها دولة النحاس باشا وأخذ فوراً في كتابة المذكرة والتعديلات المراد إدخالها على المادة، وقابل النحاس باشا والأستاذ مكرم المستر هندرسن في خرفته وسلماه نصين محررين باللغة الإنجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدتها الفريق المصري، والآخر نص المذكرة المفسرة للمذكرة وفيها على هذان النصان :

١ - نص مادة السودان كما عدتها الفريق المصري :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899 and settling the Sudan question, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the Status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions. The Governor-General shall, as one of the consequences of the said Conventions, continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions."

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه يغير إدخال بمقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز السابق من هاتين الاتفاقيتين، وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما".

٢ - نص المذكرة المقصورة لمادة السودان :

"With reference to Art. 11, I would point out that we understand by this Article that it does not in any way affect Egypt's right of sovereignty over the Sudan and the joint Administration thereof by the two High Contracting Parties."

"بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بآية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينفي على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين".

وبعد أن أطلع المستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهور وعلى مجلس الوزراء غداً ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيراً من الحل ، وأنفق على الاجتماع مرة ثانية في الساعة الخامسة مساءً

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة التاسعة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

المرءى إلى حل في مسألة السودان —
موافقة برحامة من الفريقين — تبادل التهانى

عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية في المبادىء المحدد فحضر الدكتور دالتون إليهم ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته فتوجهوا إليه واختلوا به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء ، وتحدثا معه طويلا لإيجاد حل لصعوبة السودان واقترحا عليه في آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق في كثير من الوجوه مع الحل الذى طرح قبل استشارة الوزراء في مصر ، فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه المستر هندرسن فوراً وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته بالإنجليزية فأجاب دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم مما أن الأول وضع الصيغة بواسطة موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون ماثرا لأى خلاف فيما بعد ، وفلا استدعى المستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية القضائى إلى غرفته فأملأه الأستاذ مكرم بالإنجليزية بمحل الحل المتفق عليه وطلب إليه المستر هندرسن وضع الصيغة وإحضارها لهم في الحال وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على المستر هندرسن وحل دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون أى تغيير وعاد المستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزى (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقته الإجماعية ثم عاد المستر هندرسن وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقته الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تبادل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفى على النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلا لمسألة السودان ، على أن يدمج في المعاهدة

كإحدى من موادها :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

The Governor-General shall as one of the consequences of the 1899 Conventions, continue to exercise, on the joint behalf of High Contracting

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه غير إخلال بمقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الثانى من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليها .

Parties, the powers conferred upon him by the said Conventions. The High Contracting Parties agree if either of them should so request, to enter into friendly discussions within twelve months from the coming into force of the present Treaty with regard to the application of the said Conventions."

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن
يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات
ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين
في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ
المعاهدة الحالية " .

وبعد تبادل النوايا على هذا التوقيع ، طلب المستر هندرسن من النحاس باشا أن يواصل
الفرقان اجتماعهما بعد العشاء حتى يتفهموا من باقى المسائل التفصيلية الواردة في المذكرة المحقة
بالمعاهدة والتي لم يتم الاتفاق عليها بعد ، وبذلك يتسنى للفرقتين توقيع المعاهدة في صباح المند (قبل
سفر المستر هندرسن إلى جنيف) ، ولكن نظرا لأن الفريق المصرى كان مرتبطا في تلك الليلة
بدعوة سابقة في المفوضية المصرية فقرر الفرقان أن يجتمعا في ساعة مبكرة من اليوم التالى (الساعة
الثامنة صباحا) على أن يتوب عن الفريق المصرى في مناقشة التفاصيل مع الجان المختصة الأستاذ
مكرم عبيد وإدكتور أحمد ماهر ثم يلحق بهما دولة الرئيس وزملاؤه لإتمام المفاوضات وتوقيع
المعاهدة قبل الظهر .

واتصرف الفرقان على أن تم تمام ومودعها المند ٢٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الهادي

الجلسة العشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثامنة صباحاً)

حضر الأستاذ مكرم عبيد الله كتوراً أحد ماهر في الموعد المتفق عليه (ومعهما مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم لأقيام بأعمال السكرتيرية) واجتمعا على التوالي مع بلان مخلفة برأس كل لجنة منها بعض الوزراء المفوضين من الفريق البريطاني وقد كان اللورد باسفيلد وزير المستعمرات على رأس لجنة لبحث مسألة الامتيازات واللورد طومسون وزير الطيران على رأس لجنة عسكرية لبحث مسألة الطيران العسكري ، وحضر المستر هندرسن فترة مع هذه اللجان ثم انصرف الوزراء جميعا بحضور جلسة مجلس الوزراء واستقر الأستاذان مكرم وماهر بملان مع اللجنة العسكرية المكونة من بعض الخبراء العسكريين البريطانيين وكان رأسها الدكتور دالتون (وكيل الخارجية البرلاني) ، و انتهى الفريقان من بحث المواد كلها تقريباً (فما عدا بعض المسائل) وسارا شوطاً كبيراً في تفصيلات المذكرة المحقة بالمعاهدة .

وقد تناقشا طويلاً في مسألة الامتيازات الأجنبية وانفقنا فيها على التعديلات الآتية :

(١) لا يكون للمستشار القضاى أى شأن في تعيين الموظفين القضاة الأجانب أو في مسائل العفو وأحكام الإعدام خاصة بالأجانب أو في أى مسألة من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية ، وأن تحذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضاى واختصاصاته في هذا الصدد .

(٢) عدم التردد بنصوص مشروع هرسنت الذى وضع في سنة ١٩٢٠ مع الاستئناس بالمبادئ العامة التي دارت عليها المناقشات في هذا المشروع .

(٣) النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر مجال من الأحوال متافياً لرغبة مصر في إلغاء هذا النظام من أساسه .

وعلى أساس هذه التعديلات وضع الفريقان النص التامى للذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية في صورة خطابين يتبادلها الطرفان ^(١) .

وبعد أن تم الاتفاق على مسألة الامتيازات اجتمع الأستاذان مكرم وماهر مع لجنة الطيران (برئاسة اللورد طومسون) ولم يوصلا إلى حل معين بهذا الشأن .

وقبل انتهاء المناقشة حضر المستر هندرسن حوالى الساعة ١٢ ظهراً عائداً من جلسة مجلس الوزراء وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطانى قد تقرر بإجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان ، وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التي نصها :

“ وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يبدلا إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقين المذكورين في خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية ” .

(١) هذه المذكرة ملحقة بهذا المحضر .

وأضاف المستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء في مقابل حذف هذه الفقرة من أن تضاف إلى أول المادة العبارة التي كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهي عبارة "حل مسألة السودان" "Settling the Sudan Question" فأجاب الأستاذ مكرم أن العبارة بالفقرة الخاصة بتطبيق اتفاق سنة ١٨٩٩ التي حذفها مجلس الوزراء وليس بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهي عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الفرض من المفاوضات المقبلة ولم يصر عليها ، فقال المستر هندرسن إن مجلس الوزراء البريطاني مصرّ على حذف الفقرة المتطقة بتطبيق اتفاق سنة ١٨٩٩ وإنه - أي المستر هندرسن - يريد أن يصرّف رأى الفريق المصرى في ذلك . فأجابه الأستاذ مكرم أنه سيتصل بدولة النحاس باشا وبقية الزملاء تليفونيا ليحضرُوا إلى وزارة الخارجية ويتدبرُوا هذا الموقف الجديد . وفعلًا اتصل بهم تليفونيا لحضروا على الأمر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن في غرفته وحاولا جهدهما إتخاذ الموقف ، وفي نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصرى حل ؟ ردت عليه فأجاب النحاس باشا ليس لدينا حل غير الذي سبق لنا أن اتفقتنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

ثم انصرف الفريقان على أن يجتمعا في الميدان السابق لتحديد الاتفاق بينهما وهو الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ٢٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق

Agreed Text of the Proposed
Exchange of Notes in regard to
the Reform of the Capitulations

النص المتفق عليه في يوم الأربعاء
٧ مايو سنة ١٩٣٠ للذكرتين المقترح
تبادلها بشأن إصلاح نظام الامتيازات .

BRITISH NOTE.

YOUR EXCELLENCY,

With regard to the second paragraph of Article 4 of the Treaty signed to-day His Majesty's Government in the United Kingdom recognise that the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate for, or to impose taxation on foreigners, are no longer consistent with modern conditions.

They are prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the Powers. The

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من المعاهدة التي وقعتها اليوم تتعرف حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن الأحوال التي يطبق فيها نظام الامتيازات في الوقت الحاضر من حيث سلطة الحكومة المصرية في التشريع للأجانب أو فرض الضرائب عليهم لم تعد ملائمة لروح العصر الحديث .

ولهذا فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على استعداد لأن توافق على أن تكون الموافقة اللازمة لتطبيق أى تشريع مصرى بما في ذلك التشريع المالى على الأجانب من اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل وذلك في غير حالة التشريع الخاص بتشكيل واختصاص المحاكم المختلطة تدعى فإنها لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

competence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation, which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not inequitably discriminate against foreigners including foreign companies.

The transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction now exercised by the Consular Courts, which will, of course, be subject to the provisions of paragraph 8 of the Egyptian note of to-day's date, will necessitate the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunals, including the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. For these purposes His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to accept as a basis the principles which resulted from the discussions which took place on this subject in 1920.

It may be difficult for some Powers to agree to the transfer to the Mixed Tribunals of all suits relating to the "status personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned for its transfer to the Mixed Tribunals.

ويختص اختصاص الجمعية السومية للمحاكم المختلطة في التحقق من أن التشريع المروض عليها لا يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث الذي يسرى على الأجانب والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالي لا يصف بالأجانب بما فهم الشركات الأجنبية .

أما نقل الاختصاص الذي يتأشبه المحاكم الفصلية الآن إلى المحاكم المختلطة فهو ما سيكون بالطبع خاضعا لأحكام الفقرة الثامنة من المذكرة المصرية المقدمة بتاريخ اليوم ، فإنه يستوجب إعادة النظر في القوانين المالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك إعداد قانون جديد للرافعات الجنائية وإصداره . وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة مستعدة لأن تقبل في تحقيق هذه الأغراض المبادئ التي أدت إليها المباحثات التي دارت في هذا الصدد عام ١٩٢٠

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل قضايا رعاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة في هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يظل الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات الفصلية ما لم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

There are certain matters as to which it will be necessary for agreement to be reached between the Egyptian Government and His Majesty's Government in the United Kingdom, but it is unnecessary to do more at the moment than mention these subjects.

The first is the definition of the word "foreigner" for the purposes of the proposed extension of the jurisdiction of the Mixed Tribunals.

The second is the increase in the personnel of the Mixed Tribunals and Mixed Parquet which will be necessitated by the proposed extension of their jurisdiction.

The third is the procedure in the case of pardons or remissions of sentences imposed on foreigners, and also in connexion with the execution of capital sentences imposed on foreigners.

وهناك مسائل معينة يجب الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ولكن لا ضرورة الآن لأكثر من مجرد الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" بما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .

والمسألة الثانية هي زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة تلك الزيادة التي تقتضيها التوسيع المقترح لاختصاصها .

والمسألة الثالثة هي الإجراءات المتعلقة بمسائل المغف أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

Egyptian Note

SIR,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date in which you informed me of the general lines upon which His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to support the efforts of the Egyptian Government to conclude arrangements with the Powers for the reform of the capitulatory régime.

I am happy to state that the Egyptian Government are in general agreement with His Majesty's Government in the United Kingdom as to the lines on which the reform of the capitulatory system should proceed.

I wish, however, to make it clear that the willingness of the Egyptian Government to conclude arrangements on these lines for the reform of the Capitulatory régime is entirely without prejudice to their desire to secure the eventual abolition of that régime.

As regards the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunal and the preparation of a new Code of Criminal Procedure the Egyptian Government recognise that they shall not diverge from the principles generally adopted by modern legislation which is applicable to foreigners.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أني تلقيت مذكرةكم بتاريخ اليوم وهي التي يتضمنون فيها القواعد العامة التي تكون حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة مستعدة لأن تؤيد طبقاً لما مساعي الحكومة المصرية في سبيل الوصول إلى الاتفاق مع الدول على إصلاح نظام الامتيازات .

وإن لسعيد أن أقرر أن الحكومة المصرية متفقة بوجه عام مع حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على القواعد التي ينبغي أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات .

على أني أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحاً أن رغبة الحكومة المصرية في عقد اتفاقات على هذه القواعد لإصلاح نظام الامتيازات لا تنسب لها رغبة في تحقيق ما ترمى إليه من إلغائها النظام .

أما فيما يتعلق بإعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها وإعداد قانون جديد للإجراءات الجنائية فإن الحكومة المصرية تسلم بأنها لن تحيد عن المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث الذي يسرى على الأجانب .

الجلسة الحادية والعشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر)

عادة لم يجاد حل لمشكلة السودان —
الاتفاق على صيغة المادة ١٥ —
مسألة الهجرة إلى السودان — استمرار
التريق الإنجليزي على درجة نظره في مسألة
السودان كلها

عاد الوفد المصري إلى وزارة الخارجية في الجهاد المحمد وكان دولة الرئيس وبعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا في فترة الغداء ببعض الوزراء والتواب الإنجليز من حزب العمال لتسلي إلى إيحاء مخرج من المأزق الأخير ، واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه في مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة المباشرة بعد الظهر ، وقد اقترح المستر هندرسن في آخر الأمر تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبله بدلا من النص الذي رفضه ، وعرض أن يستعاض في هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتية نصها :

"The two Governments agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year of the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty with respect to which any difficulty may have arisen."

"اتفقت الحكومتان على أن تدخلتا ، إذا طلبت إحداهما ذلك ، في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ اتخاذ الملعدة ، وذلك بالنسبة لأي مسألة تقيم من تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو لأي مادة من مواد الملعدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

ولكن الفريق المصري اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

".....With regard to the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty."

"وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد الملعدة .

فرض المستر هندرسن أن يترك اختيار أي النصين لمجلس الوزراء البريطاني باعتباره "محمكا" . فرفض الفريق المصري فكرة التحكم . وطلب من المستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التي اقترحها الفريق المصري من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبلها إنقاذا للوقت ، فوجد المستر هندرسن عرضها في صباح الغد وأشار بالاستمرار في بحث القسط الباقية حتى يعرض مشروع

الماهدة كاملا على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله في مسألة السودان ، فانفق الطرفان على مواصلة البحث بعد المشاء .

وقد بنى الأستاذان مكرم حيد وأحمد ماهر لمناقشة الجانب الإنجليزي في التفصيلات الباقية وأصرقا قبيل المشاء .

وفي الساعة العاشرة مساء عاد الفريق المصرى بكامل هيئته إلى وزارة الخارجية لحضر المستر سلبى ووجاه من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم أن يذهب معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته لمناقشة في المادة ١٥ الواردة في مشروع الوفد المصرى والتي تنص على إلغاء كل تصريح أو اتفاق سابق على الماهدة ، ولكن لاشتغال الفريق المصرى بوضع مذكرة خاصة بالاستعدادات التي تتخذ في المنطقة المحددة لإقامة القوات الإنجليزية قال دولة النحاس باشا إنه والأستاذ مكرم سيقابلان المستر هندرسن بعد الانتهاء من المذكرة المشار إليها وفعلما قدم الفريق المصرى مذكرة خاصة ببناء التكتلات في منطقة القتال في الساعة العاشرة والرابع مساء ، ثم قدم مذكرة أخرى خاصة باستيازات الجيش الإنجليزي .

وبعد ذلك قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه في نص المادة ١٥ واتفق الطرفان على أن يكون نصها النهائي كما يأتي :

"The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of this Treaty."

"تنتهى الماهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه الماهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق المنسأة وذلك في مدى ستة أشهر من تهاذ هذه الماهدة "

وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد الماهدة كلها هذا النص الخاص بالسودان ^(١) ثم اقترح الفريق المصرى أن ينص في المذكرة الملحقة بالمصاهدة على عدم الحاجة إلى إيراد أى ضمان خاص بالأقليات إذ لا يوجد تفريق بين أقلية وأكثرية في مصر . وصرح لذلك الصيغة الآتية :

"It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, they fully enjoy all constitutional and legal guarantees."

"يستقر الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك محل للنص على مسألة الأقليات في مصر ، وذلك لأنهم كعصرين يتمتعون تساماً بكامل الضمانات الدستورية والقانونية "

فوافق الفريق البريطاني على هذه الصيغة .

(١) هذه المراء ملحقاً بالمحضر تحت عنوان "مشروع ماهدة اتفق عليه في ليل ٢٤ - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٠ فها هذا مادة السودان "

وبعد منتصف الليل دارت المناقشة في غرفة المستر هندرسون بين دولة النحاس باشا ومعلم الأستاذ
مكرم وبين المستر هندرسون ومعه بعض موظفي وزارة الخارجية في مسائل الهجرة والتجارة والمسيكية
في السودان ، وعرض الفريق البريطاني الصيغة الآتية :

"With reference to Article II, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of emigration, property or commerce. Accordingly British subjects and Egyptian nationals will be free to hold property and engage in trade and commerce in the Sudan, in compliance with local laws and regulations which are not in conflict with modern legislation on the subject. The control by the Sudan Government, in the interests of the Sudan, of entrance and immigration into the Sudan shall not be exercised unreasonably to exclude British subjects or Egyptian nationals."

"من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفریق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة في السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالي المصريون أحراراً في حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل . ويجب ألا تستعمل الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استملاً غير معقول لحريات الرعايا البريطانيين أو الأهالي المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه ."

فأبدى الفريق المصري بعض الاعتراضات على هذه الصيغة واقترح بدلاً منها النص الآتي :

"With reference to Article II, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in the enjoyment of their rights to enter or immigrate into the Sudan, or to hold property and engage in trade or commerce therein."

"من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفریق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه ."

فلم يقبل الطرف الإنجليزي هذا النص .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملاتهما للتشاور معهم في الأمر ، ثم عانا إلى غرفة المستر هندرسون ليعرضاً عليه صيغة أخرى . وفي تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسون ، فخرجا معاً ، وكانت الساعة قد قاربت الواحد صباحاً ، ثم عاد المستر هندرسون حوالي الساعة الثالثة صباحاً ، وأخبر دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق

البريطاني يرى ألا يستمر في مناقشة الصبح والتفاصيل ، ويحدد موقفه في مسألة السودان بما يأتي :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمر من غير أي تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنتظر في المستقبل بين العطف إلى عودة أدولة من الجيش المصري إلى السودان وهي العبارة الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم في ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخالص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطاني أخيراً .

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا في ذلك .

فقال دولته إلى متعب الآن بسد عمل مضمّن استمر حتى الساعة الثالثة صباحاً ولا أستطيع أن أخلق منك هذا التغيير الشامل في الموقف .

نعم أستطيع رغم التعب الاستقرار في نظر المسائل التفصيلية ولكن لا أستطيع أن أخلق الآن ما يوجب الموقف رأساً على عقب ، فانا في احتياج إلى الراحة قبل تلقى مثل هذا التغيير .

قال المستر هندرسن — سيجتمع مجلس الوزراء البريطاني في الساعة العاشرة فليستطيع الاجتماع في الساعة الحادية عشرة لئلا رأيك فيها عرضته عليك الآن .

قال دولة النحاس باشا — إلى اختبارك لم تعرض شيئاً الآن ولك أن تعرض ما تشاء عند العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهديك إلى اجتناب ما يوجب عليه انهيار هذا البناء الشاخ الذي أقمناه .

وانتهت الجلسة في الساعة الثالثة والربع صباحاً ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق

Draft Treaty as agreed, apart from Article II, during the night of May 7/8, 1930.

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a Treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a Treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

For Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :
who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

مشروع معاهدة اتفق عليه في ليل ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية ورا- البحار وإمبراطور الهند ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛
رغبة منهما في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ؛

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بمقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الناية وأجابا عنهما المفوضين الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية ورا- البحار وإمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما اتفقا على وجوب صلحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتي :

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكرياً بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب العضوية في عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضواً بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القضائية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

المادة الخامسة

تتخذ معاهدة بين الطرفين المتعاقدين الفرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحصن العلاقات بينهما .

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of Article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 12 below immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

المادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحافاة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السابعة

إذا أنشأ خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف يتطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تمهيدات دولية أخرى تكون مستطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالزم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر—مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتي ذكرها على الدوام—يقوم في الحال بإيجاده بصفته حليفاً، وتختصر معاونته صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الباهم في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإجراءات والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . ويتواء على هذا فالحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لحمل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

ARTICLE 9.

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian Army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station near Ismailia, in the zone specified in the annexed note, such forces as do not exceed the number therein agreed upon, with a view to ensuring in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abu-kir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that at the end of the period of twenty years specified in Article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

المادة التاسعة

بما أن قناة السويس للمضي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للواصلات ، كما هو أيضا طريق أسامي للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فإن أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضم بحوار الاسماعيلية في المنطقة المحددة بالذكر الملتحق عليه من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه في تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع من القتال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبي قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن ذلك اللاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

ARTICLE 10.

His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

المادة العاشرة

يقوم بتثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء متمدون بالطرق المرمية .

ARTICLE 11.

(Sudan Article)

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

ARTICLE 12.

Nothing in the present Treaty is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينشأ عليها مجال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نزع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

ARTICLE 13.

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يسنى لها تسويته بالمفاوضات مباشرة يسالغ بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

ARTICLE 14.

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ARTICLE 15.

The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof, etc.

المادة الرابعة عشرة

في أى وقت بعد انتهاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائماً فى الظروف السائدة حينئذ وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك فى أى وقت بعد انتهاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة الخامسة عشرة

تقضى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرارها متائفا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويجلزل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل فى عصبة الأمم بالطرق المرجية . وإقراراً بما تقدم ... الخ .

الجلسة الثانية والعشرون

(يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الحادية عشرة صباحاً)

اختصاص المؤتمر لصدور الاتفاق على مسألة

السودان — تبادل خطب الختام — خطبة

المستعدين — خطبة النحاس باشا .

وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية البريطانية في الميدان المحدد فربما المستر سلمي من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد مقابلته المستر هندرسن فلما قايلاه قال إن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصري أن يكون حل مسألة السودان كما يلي :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أي تعديل .

(٢) يجب قبول العبارات الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان وهي العبارة الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم في ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطاني أخيراً .

وقد سأله دولة النحاس باشا عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله المستر هندرسن ففردوا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتي :

(١) يتسلك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أوفى المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ (٢) لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان .

(٣) لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني .

وأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من الساعل في المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في الوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن في قبول هذه الحالة مضية لحقوق مصر المقدسة في السودان .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم حيد إلى المستر هندرسون فأبلغاه رد الوفد المصرى السابق ذكره . فقال المستر هندرسون إنه يشارك الوفد المصرى أسفه على ضياع الجهود التى بذلها الفريقان للاتفاق ، وإن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه فلذا علل الفريق المصرى في المستقبل موقفه أمكن الوصول إلى الاتفاق . ثم أضاف أن الطرفين يترقبان وهم أصدقاء . واقترح دعوة زملائه ودعوة أعضاء الوفد المصرى الآخرين لتبادل السلام .

قال دولة النحاس باشا : " إن ما كتبناه من هذه المفاوضات هو الصداقة الشخصية بيننا وبينكم ، ولقد بذلنا غاية جهدنا للوصول إلى حل لمسألة السودان حتى لا نقبل المفاوضات ، وعرضنا تأجيل هذه المسألة إلى وقت آخر يتفق عليه بيننا فلم تقبلوا هذا الحل .

وبنحن نوافق على ما ذكرتموه من أن المسألة المصرية باقية عند ما تم التفاهم عليه . ونأمل من جهتنا أن يمثل مجلس الوزراء البريطانى موقفه في المستقبل حتى يمكن الاتفاق .

أما فيما يتعلق باستدعاء زملائكم فيهمنا بكل تأكيد أن مصالحهم مودعين " .

قال المستر هندرسون : " لا أظن أن مجلس الوزراء البريطانى يعدل رأيه . والواقع أن الحل الذى عرضناه عليكم هو تأجيل مسألة السودان " .

قال دولة النحاس باشا : " هم ولكن بعد تسجيل الحالة القائمة الآن فيه " .

ثم اجتمع الوفدان بكامل هياتهما وتبادل المستر هندرسون ودولة النحاس باشا التهانيتين الآتين :

المستر هندرسون — " مما يؤسف له حقا أن تنتهى كل هذه الجهود الشاقة المضنية بالفشل خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل المتعلقة بمصر ، ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا في مسألة السودان ، فنحن نجتمع الآن لنعلن انتهاء المفاوضات وانقضاء المؤتمر الذى عقد لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية .

ويجنى في هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كاتم الاتفاق عليه سبق قائما ، فلذا وجدتم بعد عودتكم إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا في أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فأتى وزملائى مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتفاق على النقط القليلة الباقية في المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ممسورا .

إننى أكرر الأسف ، وأعتقد أن قسما كبيرا من الشعب البريطانى يشاركنى هذا الأسف على النتيجة التى وصلنا فى النهاية إليها .

ولكن إننا كان قد أخطأنا فإنتنا نتفقد الآن بنفس الروح الودية التى صادت مفاوضاتنا من يوم وصولكم إلى لغراء " .

النحاس بإشأ - ٢٢ بإسادة المستر هندرسن ، وإحضرات زملائه المحترمين :

لا يسعني إلا أن أعجل هنا ما أبداه الجانبان من الرغبة الأكيدة في تذليل الصعوبات التي قامت في طريق حل المسألة المصرية الإنجليزية بشكل مرض للطرفين ، وما بذلوا من مجهود صادق في هذا السبيل . ونحن نشاطركم شديد الأسف على قتل هذه المجهودات بعد أن حاولنا جهد الطاقة الوصول إلى حل مرض لمسألة السودان فلم نوفق في ذلك لأن الخلاف بيننا في هذه المسألة خلاف كبير الأهمية عندنا ، ولأن قبول وجهة نظركم فيما يخص حقوق مصر المقدسة في السودان . لهذا لم نستطع الوصول إلى الاتفاق المنشود .

وإذا كان قسم كبير من الشعب البريطاني يشاطركم الأسف على النتيجة التي وصلنا إليها فإن الشعب المصري يشاطرنا أيضا أسفنا على هذه النتيجة . لأن من مصلحة الشعبين أن تسوى المسائل القائمة بينهما تسوية خالصة عادلة تصون الحقوق والمصالح جميعا . ومن أجل ذلك بذلنا مجهودا عظيما للوصول إلى تسوية على هذا الأساس حتى يمكن عقد المساعدة بإخلاص وأمانة تتصرف الموقعين عليها .

وإذا كان لم نوفق في بلوغ هذه الغاية ، فإنني وزملائي نختم حملنا في هذا المؤتمر بنفس الروح الودية التي بدأنا بها ، حاملين للمستر هندرسن وزملائه خير عواطف الصداقة .

ونرجو أن ترى الحكومة البريطانية مع الزمن أن ما عرضناه عليها حل عادل يمكن أن نتلاقى معها على أساسه .

وإذا كنتم قد طلبتم منا أن نفكر بعد العودة إلى بلادنا في الأمر ، فإننا كذلك نرجو أن تنظر الحكومة البريطانية فيه ، حتى إذا رأت أن هناك أملا في تقريب مدى الخلاف عاون ذلك معاونة جدية في الوصول إلى الحل المنشود ، وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وإني في انقضاء أكرز شكرنا للمستر هندرسن وزملائه ومعاونيهم الفنيين على ما قابلونا به من الترحيب وما بذلوه من المعاونة في هذه المهمة الشاقة . وكل مشقة تبون في سبيل صالح البلاد .” .

ثم تصالح الفريقان مودعين وانتهت الجلسة في الساعة ١٧ والدقيقة ٤٠ مساء ما
الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

١٢

البيان الذى ألقاه

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

عقب عودته من المفاوضات على كل من المجلسين

بجلستهما المصغرتين في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

بناء على التفويض الكريم الذى منحه البرلمان للحكومة، سافر الوفد الرسمى إلى لندن مزودا بشقة الأمة وممثليها ، وشمولا برعاية ملك البلاد ، للدخول في مفاوضات ودية مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها .

والى لسعيد أن أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدته بقاءه في إنجلترا ، وأن أعلن أن تلك الروح الطيبة التى حدثت بالحكومة البريطانية إلى اقتراح عقد معاهدة ودية مع مصر، ظلت متجلية في جميع أدوار المفاوضات مما كان له أكبر أثر في توطيد صلوات المودة والاحترام بيننا وبين جناب المستر هندرسن وحضرات زملائه ومساعديه ، بل في تحظى كثير من المقبات والسير في سبيل النجاح شوطا بعيدا .

والواقع يا حضرات الشيوخ (الزواب) ، أن كلا الفريقين — الإنجليزي والمصرى — بذلا من الجهود الصادقة المتواصلة ما أمكن معه الوصول إلى حل عادل شريف في المسائل الخاصة بمصر ، عدا النذر القليل منها ، مما ظل باقيا تحت البحث .

ولكننا للأسف لم نصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ، ومصالحها الحيوية .

وميزوزع على حضراتكم في أقرب وقت مستطاع كتاب أخضر يشمل تفصيلا لمآثرات المفاوضات وتطوراتها .

ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية بحيث افتقر الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما نأتمنا من نضام على تلك المسألة الحيوية ، وأن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدنا وقف المفاوضات إلا صلاية واستمرارا .

وإن صلوات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدنا ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم إلا احتلاصا وصدقا .

وإني أتمنى هذه القرصة لأعلن عظيم تقديري وشكري لحضرات زملائي من أعضاء الوفد
الرسمي الذين كانوا خير عون لي في مهمتنا الطويلة ، ولحضرات المستشارين من النواب والموظفين
والسكريين ، ولجميع الموظفين الآخرين المخلصين بالوفد ، فقد كان الجميع بما بذلوا من جهد ،
وما عانوا من مشقة جديرين حقاً بتجليل مصر وشرف خدمتها .

وإني ليسجزي أن أعبّر عما يتماثل نفسي من آيات الشكر ، وعرفان الجليل ، لتلك الأمة
المصرية المهيبة على اختلاف طبقاتها وطبقاتها التي غمرتني وإخواني في استقبالها إيانا بقبض من
حبها وعطفها وحماستها ، فكان في ذلك تأييد كريم للسلوك الحكيم الذي توخيتاه في الدفاع عن
حقوقها والذنب عن كرامتها .

وإني لأبتهل إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى خدمة قضية مصر العادلة والدينية إلى الأمام
دواماً في ظل جلالة ملك البلاد ، الذي حباناً ، ولا يزال يحبونا بعطفه الكريم ورعايته السامية .
(تصديق حاد متواصل) .

ملحق رقم ٩

مخائنات

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا

مع

السير چون سمون بجنيف

(سبتمبر سنة ١٩٣٣)

ملحق رقم ٩

محادثات

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا

مع السير جون سيون چنيف

محرر

٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢

ترجمة

كان حافظ عفيفي باشا قد أبدى اقتراحا في أحد خطاباته المتقدمة بالمحادثات مع وزارة الخارجية الإنجليزية قال فيه بصدد إمكان استئناف المفاوضات بين البلدين : إن مقابلة — ولو عن طريق الصدفه — بين رئيس الوزارة المصرية والسير جون سيون قد تكون ذات فائدة كبرى .

فلما قررت السفر إلى أوروبا صيف هذا العام سارعت بتذكير عفيفي باشا باقتراحه، ووجهت نظره إلى أن "چنيف" قد تكون أنسب البلاد لمثل هذه المقابلة .

ولقد وصلى فعلا لخلاف من عفيفي باشا ، بجوداست في ٢٩ أغسطس يفتي فيه أن السير جون سيون — الذي لم يكن قد تمكن من الاتصال به شخصيا حتى الآن نظرا لتفنيه طويلا من لندن — أخيره أنه لن يكون سعيدا لمقابلي لحسب بل "إن ذلك همه جدا" وأن هذه المقابلة يمكن أن تم في ٢٠ أو ٢١ سبتمبر بمدينة چنيف .

وكان من جراء ذلك تأخير يوم عودتي لمصر ، ولما تفضل جلالة الملك بالموافقة على هذا التأخير قررت مد أيام إقامتي بالخارج تبعا لذلك .

وقبل حلول الموعد المحدد بضعة أيام ، استدعيت عفيفي باشا بحضور لائه كان عليه أن يقدمني من جهة للسير جون سيون ، ومن جهة أخرى أن يوافقني في محادثات ، من شأنه بعد ذلك أن يتابعها بلندن .

وعند ما حضر عفيفي باشا إلى چنيف أبلغني أن المستر روثال السكرتير الخاص للسير جون سيون سيخاطبه مساء اليوم الذي يسبق حضور الوزير عن الموعد الذي يمكن هذا الأخر أن يقابلني فيه ، سواء تناول العشاء أو المشاء .

واختصت مع عفيفي باشا على أن يتولى بنفسه توجيه هذه الدعوة لأمكنه من عمل التعارف ، ويكون حضوره معنا أمرا طبيعيا إذا ما انتهت المأدبة .

وتوجه المستر روثال إلى الانفصالية صباح اليوم الذي حضر فيه السير جون سيون إلى چنيف وقال لعفيفي باشا إن السير جون خصص لي مساء ٢١ وإنه يقلع من طيب خاطر دعوتي تناول العشاء .

وبعد ظهر يوم ٢١ أبلغ سير جون عفيفي باشا أنه قد يسره أن يحضر هذه المأدبة المستر ايند الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية والموجود بچنيف لمؤتمر نزع السلاح ، وهذا يدل صراحة على أن الوزير يرغب في أن تصطبغ المأدبة بصبغة شبه رسمية ، مما أراضى بعض الشيء لما استعذ به تلك المأدبة من صفة أكثر جدية .

وقد أقيمت مأدبة المشاء في صالون خاص بفندق البرج ، وحضرها علوة وقد غطى وعفيفي باشا كل من السير جون سيون ، والمستر ايند ، والمستر روثال — ونظرا لما يتصف به الساسة البريطانيون من حب التكتك الشديد دفنى ذلك إلى عدم دعوة حضرة صاحب المال نظري باشا إلى هذه المأدبة لأن حضور مصري ليس له اتصال بموضوع المفاوضات قد يجعل الوزير الإنجليزي أشد تحفظا ، وهذا لا يتفق والغرض الذي ربيت إليه . ولقد شرحت ذلك لعفري باشا فسلم بوجهة نظري ووافق عليا .

ولم تبدأ المأدبة السياسية إلا بعد تناول العشاء . وكنت فكرت أن أبدأ الحديث أول الأمر ولكن السير جون سيون قد سبقني إليه ، فقال إنه سعيد بالتعرف على رجل من رجال الدولة عرف اسمه في لندن مشغولا بشهرة الرجل الإداري ، وله سمعة دائمة كرجل مالي ، ورجل أمكنه إعادة النظام في بلده وأضاف إلى ذلك بأن قال إن تقارب السير برسي لورين تتضمن ما يفيد ذلك والسير برسي يعد في إنجلترا بين الرجال الدبلوماسيين الذين يجرؤون تقاريرهم بأكثر ما يمكن من الوضوح والجلال .

فشرت للسير جون حسن تقديره ، وذكرته له أني قبل الدخول في الموضوع الذي يشغلني يعني أن أدلي إليه بتصريحين ، الأول هو شكر الحكومة المصرية للقرار الذي اتخذته أخيرا وزارة الخارجية الإنجليزية في صدد مسألة كروبين الدين العمومي — أما الثاني فهو الاعتراض بالجيل لمثل حكومة بريطانيا العظمى في مصر السير برسي لورين لما يتصف به من السجايا والذي كان لسياسة الرشيدة وجهوده الشخصي أبعد الأثر في توثيق عرى الروابط بين بلدينا .

وقد شكزني على العبارات الموجهة إلى شخص السير برسي ، ذاكرا أنه قدرو فيه هذه الصفات ، وقال فيما يتعلق بمسألة الدين أنه ليس ملما بالموضوع كل الإلمام نظرا للفترات القصيرة التي أمضاها بلندن في الأيام الأخيرة وعرضا ما لم يستطع معه أن يتخصصي للساعة المصرية إلا الوقت الكافي فقط للاستعداد للمحادثات التي قد تم بينه وبينى ، وأضاف إلى ذلك بأن قال إنه سيمت شخصيا بمسألة الدين العمومي بمجرد عودته إلى لندن .

والثاني بالسودان - ويلوح لي أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطليات فيا يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لإقامة الجنود - فمن المسلم به أنها متجولون من المدن ولكن أين عسكري؟ وهذه المسألة ما زالت تحتاج إلى المناقشات - أما بخصوص السودان فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة في السودان - فلذا ما سلم هذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان .

فاجبت أني لست الآن في مركز أستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن النقطتين اللتين أثارهما الوزير، لأننا لا نتفاوض الآن ، غير أني لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيها يتعلق بالقطعة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها . وإلى أن اتبع لي ذكره في قسم لا يجوز إعادة البحث في المسائل التي تم الاتفاق عليها إلا لإيضاحها وتوضيحها - وإن الحكومة أتت أشرف براسها اليوم والتي يبدعها قلايد مصر، هي أكثر الحكومات المصرية رغبة في قبول أقل مما سبق عرضة على الحكومات الأخرى . أما بخصوص مسألة السودان فإني زلت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزعج إدخاله فيه وأريد أن أوجه النظر في هذا الصدد إلى أن مئة المحادثات الشبيهة بالرسمة إذا جرت بالقاهرة هي أنها ستدور حول تبادل وجهات النظر على القطع الجديدة التي يمكن إدارتها من الطرفين والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية .

فرد من قلايد : فلا بد أني سلم جدلا بالملاحظات التي أبدتها غير أن كل مفاوضة قد تتطلب مزايا في مقابل أخرى بحيث تكون وحدة كاملة يرضاها الطرفان فكل رغبات جديدة تبنيها إنجلترا من بعض المسائل يطالبها مزايا تمنع مصر عن مسائل أخرى . وإني فضلا عن ذلك يرى في الاقتراح الخلفاء بأجرا محادثات شبه رسمية في مصر اقتراما مقبولا .

ثم انتقل إلى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذي تبدأ فيه، فسلم مبدئيا بضرورة إجراء هذه المفاوضات في الوقت المناسب وفي أقرب فرصة ممكنة . وأضاف أنه سيعرج في هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكي تعود المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية في مصر بين المندوب السامي وبين رئيس الوزارة المصرية - وفي اعتقاده هو أن محادثات مصر يمكن إجرائها في الشتاء القادم وقال إنه سيتجرأ أول فرصة ليتمثل في ذلك إلى زلماه وبخاصة رئيس الوزراء ، كما أنه سيتباحث فيه مع السير ريس قبل عودته لمصر - وقد وعد السير جون سمون أنه سيتباحث كذلك مع رئيس الوزراء في شأن الطلب الذي تقدمت به والذي يرمى إلى إرسال تلغراف رسمي من الحكومة البريطانية تسلم فيه بمبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية . ويتصل بالسير ريس بالاختلاف على صيغة هذا التلغراف والوقت المناسب الذي يرسل فيه .

وقد كان الحديث وديا تسوده ثقة من أوله إلى آخره . وكنا نشعر ببلغ الاحترام الذي يكنه السير جون سمون نحو النظام القائم في مصر ، وفي اعتقادي أني تركت في نفسه أحسن الأثر ، وقد طلبت إليه أن يبلغ عظيمي بأشأ - الذي

وقد يفت له معتقد أنه يحيل لي أن هناك قرارا قد اتخذ في هذا الصدد لأن المندوب السامي لإبائية قد أبلغ الحكومة المصرية بهذا القرار ولكن أترك في نفسه الأثر الذي أريده أبديت له الملاحظة التالية : إن مصر توجد في الواقع في حالة غريبة بعيدة عن العدل كل البعد - فبينا نحصول العدل الفنية ديرونا وتنفذ أقل مما عليها ، وفي الوقت الذي تمنح فيه الدول الفقيرة من الدفع - يطلب إلى مصر وجدها أن تدفع أكثر مما عليها . ولقد أظهر كل من السير جون والمستر ليندن في جلاء أن هذا الدليل قد أثر فيهما وأنه غير قابل للنقد .

وهنا وجهت الحديث إلى صلب المسألة السياسية وتكلمت طويلا فيها لا يخرج معناه من المذكرة المرافقة بهذا والتي كنت أعدتها من قبل بقصد تسليمها إلى السير جون سمون عند نهاية المحادثة ^(١) .

وهنا تناول السير جون الحديث وبدأ بما يأتي : " لا تمتدحوا أن المسألة المصرية تعتبر من المسائل الثانوية بالنسبة لنا بل إنها ذات أهمية كبرى ويسرنا لو أتبع لنا حلها كما هي الحال في جميع المسائل التي تهم الإمبراطورية نعم وإن كانت المسألة المصرية ليست بشأنكم كما يقول ولكن الفضل يرجع إليكم في توطيد النظام في مصر وأن الأمور تجري في مجراها الطبيعي وأن علاقاتكم معكم على أحسن ما تكون " .

وعلى سبيل المزاح - لأن المحادثات مع الإنجليز مهما كانت جدية يجب أن يتخللها شيء من الفكاهة - قلت لـ " السير جون " إنني مسرور بما ذكرته لي على خشيت أن ما يسود مصر من المفهوم قد ينعكس عليها وذلك على عكس ما جاء على الأفان : فصدده تلك الشعوب التي ليس لها تاريخ " . ولقد ضحك كثيرا هو ووكيل وزارته من هذا المثل الذي تهمت ذلك .

وهنا دخل في صميم الموضوع في لهجة جدية مبتدأ قوله بما يأتي : لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن لتفاوض معنا غير أن ما ذكرته الآن في هذا الصدد هو مقبول جدا كما أن تقارير السير ريس تؤيده - ولذا فيمكنني أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة في المفاوضة مع حكومة صدق باشا - بل إلى الأمر على عكس ذلك فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إضفاء كنهية عن اغتابة لأننا نعرف الآن الشخص الذي نتعامل معه وأن قيمة الاضائية ، كما يقول ، تقدر بقيمة من يقوم على تنفيذها ، ولقد سرني ما طبعته في هذه المناسبة من السير ريس أن الملك يرغب أيضا في هذا الاتفاق وأنه يؤيد سياستكم وأذك متبع بفتحه . وهذه العوامل ننمها دليلا حسنا ويشير نجاح .

وأضاف قائلا لي أريد الآن أن أحدثك عن الاتفاق نفسه : إلى اعتقد شخصيا أن مشروع الاتفاق لسني ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها كاتهاء الاحتلال البريطاني والتعاطف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات ويقول مصر في حصة الأمم . غير أنه يجدر به إبداء تحفظتين اثنتين : الأولى خاص بالقطاع العسكرية

لما أكنه في هذا الشأن هو أنى على الرغم من رغبتي الشديدة في إبرام معاهدة فاني لا أريد المفاوضة إلا في الوقت الملائم المفيضة . فالمفاوضة في وقت يساه اختياره لا يتجنى منها - وعلى الأخص بالنسبة لمصر - إلا المضار .

٤ - ويؤيد أدرك الوزير أن مفاوضات تنجى بحبوط جديد من شأنها أن تضر كثيرا بين ابنا البلدين من علاقات وتعرض الأمن الداخلي في مصر لخطر الشد من أجلهم أن تعرض مصر نفسها إلى مثل هذه المجازفة .

٥ - إلا أن اليوم الذي يبدو فيه أن المفاوضات قد تولى إلى نتائج موفقة - يكون الطرفان قد أساما إلى المصالح العامة الموكلة إليهما إذا ما أحلما الفرصة السانحة لاستئناف المفاوضات .

٦ - وإلى في هذا الصدد أدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التي تسود السلام في الوقت الحاضر وإزاء المصاعب الحادة التي تواجهها الآن السياسة البريطانية فلا يكون من سداد الرأي طلب فتح المناقشة على الفور في المسألة المصرية . ولكن ليس في الإمكان حل الأكل - إذا ما سلم بمبدأ الدخول في مفاوضات - تهديد الأسس حتى تقرب بقدر الإمكان من اليقين بالنجاح ؟ وإن الطريقة المتبعة في المؤتمرات الحالية من حيث إنه تسبقها في المادة اجتماعات للدراسة التمهيدية من شأنها أن تؤيد هذه النظرية السليمة .

٧ - وهناك عاملان من شأنهما أن يسهلا إلى حد بعيد عملية التمهيد هذه :

(١) إن أغلب المسائل التي ستدور حولها المناقشة - إن لم تكن كلها - قد تم الاتفاق عليها مبدئيا في المفاوضات السابقة . فإذا ما أعيد النظر فيها فإنما يكون ذلك لاستعادة الثقة في تدويرها .

(ب) يمكن الشروع في معادلات مفيدة ذات صبغة شبه رسمية بالقاهرة بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب السامي البريطاني فهذه المعادلات تتبع للطرفين فرصة زيادة التفاهم في جو أكثر هدوءا يلائم الظروف المللابة التي قد تطرأ عند البحث ويعملان من جهة أخرى توفر على إنجلترا وقتا قد تفضل تخصيصه لمسائل أكثر أهمية .

٨ - وقد يساهل البعض عن المصلحة المباشرة في إجراء مفاوضات على وجه السرعة . ليست البلد في هدوء ؟ ألا تتولى أمورها أداة مصلحة موفقة ؟ ألا تسير العلاقات البريطانية المصرية في انسجام وولام بفضل صى حكومة تزمت لها خطة صون الصداقة بين البلدين ؟

٩ - كل هذا مقطوع بصحته . إلا أن تلك النتائج السارة التي لم تكن اليوم إلا بعد جهود متواصلة وكفاح داخلي مضى ستكون إذا ما أبرمت المعاهدة النهاية الطبيعية لحالة دائمة مستقرة . وقد يتبين من ذهن الوزير أن الحالة الزاهنة تستلها أحزاب المعارضة في مصر وتقيمها دليلا على عدم الاستقرار السياسي قشش في سياستها كل الشطط .

كلف بتبائة مسألة المفاوضات - كل ما قد يستجد من التعمق في شأن المسائل التي كانت موضوع معادلتنا بعد أن تم بنجها والتشاور فيها مع زملائه وقد وددنى بذلك مسرورا .

وعند سلته المذكرة المكتوبة وقلت له إننا نحوى روح الآراء التي شرحتها لكى يرجع إليها عند بحث المسألة فشكرنى على ذلك .

ثم تكلمنا فيما يجب تبليغه للجمهور عن نتيجة هذه المقابلة واقتضت طيه أن يكتمى بذكر أن المقابلة كانت ودية مرضية . فوافق على ذلك وأضاف بأن إذاعة المسائل التي كانت موضوع حديثنا قد تضر القضية التي نعمل من أجلها . فامنت على قوله ووعده بالاحتفاظ بسرية الحديث كل الاحتفاظ .

واقترنا في الساعة العاشرة والبقية ٢٠ مساء .

وفي اليوم الثاني ظفقت دعوة تناول الشاي عند الادى سمون وكنت قد أرسلت إليها قبل ذلك وردا وبضا من فأكهة المنجوى وصلى من مصر فشكرنى على ذلك كثيرا . وقد ضمت حفلة الشاي ضى الأشخاص الذين دعوا بالأسس لمأدبة المشاء وزاد عليهم الادى سمون ومسر إيدن ولم تتكلم في السياسة مطلقا إلا إلا السمر سمون قد سر كثيرا عند ماقلت له إن المذكرة الإنجليزية التي ألفت إلى ألمانيا بخصوص المساواة في التسليح كانت متينة شكلا وموضوعا - وكان مجرى الحديث أثناء الشاي فكها تظله النكات - وبعد الفراغ من تناول الشاي استأذنت من الوزير ورومييه في الانصراف وصلت إلى مصر في صباح الغد .

وفي ظنى أن مسألة الاتفاق مع بريطانيا العظمى قد خطت بفضل هذه المعادلة خطوة كبيرة .

مذكرة

قدمت إلى السمر جون سمون في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢
(ترجمة)

١ - إن السبب الذى يضل إلى سادتك أن أكون البادئ في الكلام هو أن أدري من واجبى أن أعرض المسألة عليكم من الوجهة المصرية لأستوفى ما لديكم من البيانات . وإن كان للطرفين مصلحة كبرى في الوصول إلى اتفاق إلا أن هذا الاتفاق يكاد يكون محور سياستها الخارجية بينما هو لا يخرج بالنسبة لبريطانيا العظمى من كونه غاية بين شتى الغايات التي ترى إليها .

٢ - وستناول هذه المذكرة الموضوع من حيث الجوهر وبلون تحيز وسيكون مختصرا نظرا لضيق الوقت الذى يمكن للوزير البريطانى أن يخصصه لحديث يكاد يكون عرضيا .

٣ - يقولون إنى أتميل الوصول إلى اتفاق . ومهما كان للبلدين من مصلحة في تخليل مصاعبها المشتركة في أقرب وقت إلا أن التعبير الصحيح

١٤ - لا أريد الإخاضة في إظهار الناحية الخلفاء لجهة قد تستند على استمرار أو عدم استمرار النظام الذي يقوم في يد يراد الاتفاق معه ، فقد سبق لبريطانيا العظمى أن تناوشت مع حكومات مصرية لم يكن لها من القوة والرسوخ ما النظام الحاضر . فبريطانيا العظمى وشأنها في ذلك شأن غيرها من الدول - لم تكف ولا سها في الآونة الحاضرة - عن المناوضة مع شتى الحكومات بصرف النظر عن أنظمتها . والوزير البريطاني من حسن النية ما يفتنى عن ذكر أسئلة حديثة ، قد يكون من الجراءة ذكرها .

١٥ - وفي من الذكر أن قيمة الاتفاق إنما هي في صراحيه وفي الفوائد التي تنجم عنه وفي الحلول التي يصل إليها بحيث لا ينقضه الرأي العام إلا إذا لم يجد فيه ما يرضيه . ولم يفتش بحال من الأحوال أن نظاما قائما بمصر - مهما يكن شأنه - يستلج أن يحل الإلحاح في الحصول على أقصى ما يمكن من المنزاه .

١٦ - هذا وأرى من واجبي أن أطمئن الوزير البريطاني على ما للنظام الحاضر من قوة واستقرار وإن أؤكد له ذلك وأنا شاعر بما حل من مسؤولية . فصر لا تخضع اليوم لنظام دكتاتوري مفروض عليها قابل للزوال . وهي ليست أيضا بإحدى المظاهر الدستورية فقد يحكمها في الواقع زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم (Oligarchie) فلربما كانت الحال كذلك في جهود أخرى . أما الآن فصر - لا تتمتع بدستور مسلم الأوضاع لحسب بل إن حرية الرأي مكفولة تماما في حدود القانون ما دام لم تدع إلى الخروج على النظام أو الإخلال بالأمن .

١٧ - إن شعوري بما على من تبعات سبق أن عبرت عنها فيما تقدم من شأنه أن يمنعني عن الشروع في عمل قد يؤدي حويله إلى اضطراب النظام الصالح الذي تتمتع به البلاد وأكن والحالة هذه لأعرض على مجازفة خطيرة . أما الآن وأنا شاعر بما لهذا النظام من قوة تمجيد من كل ما يحمله عرضة للاحتذاء فأرى من واجبي أن أروج هذا العمل بتركيز نظام البلاد وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود . وكل ما سبق من توكيدات هي حالة مبدئية كل الجهد عن النموذج بل هي على عكس ذلك تبدو للعيان لسكان مصر من مصريين وأجانب . وأعتقد أن في وسع مطيكم الزميين ورجالكم أن يشهدوا بهذه الحالة التي تبعث إلى الاطمئنان وتسرهم بالفائدة التي تنجم عن اتفاق مقبل .

١٥ - إلا أنه بصرف النظر عن هذه الاعيانات وملاوة على أن كل المسائل المتخذ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢^(١) من شأن القامد في تأثير حلها أن يتسبب عنها في كل لحظة - وقد وقع ذلك فعلا - مواقف يؤسف لها لا يكون من الميسور تخاذلها إلا باتباع سياسة رشيده حكيمة فإن هناك من المصالح المادية والأدبية ما لا تحتمل الإهلاء .

١٦ - وأخص بالذكر بادئ ذي بدء مسألة الاستيازات وهي مسألة خطيرة . فمن تحصيل الحاصل أن تليل في تفصيل عواقبها الرخيصة في نحو مصر ماديا وأديبا . تلك المواقف التي قد تحققت الحكومة البريطانية نفسها من مضارها من زمن بعيد . فالاتفاق الذي قد يرمع مع بريطانيا العظمى يجب أن ينص فيه على أنها تستعمل ملك من نفوذ لدى للعمل صاحبات الاستيازات ليحل نظام جديد أكثر ملائمة لمصر على النظام الحالي الذي هو بريطانيا العظمى بأنه أصبح لا يتفق وروح العصر الذي يعيش فيه وحالة مصر الحاضرة ومن ثم فكل إرجاء للاتفاق يرضنا إلى استمرار حالة لم يعد لنا قبل على احتلالها . وملاوة على ما نعلم فإن إنشاء قيود الاستيازات بالنسبة للتشريع المالي قد أصبح ضرورة ملحة منذ أن اشتدت وطأة الأزمة الاقتصادية وصل الكساد المالي . إن القيود وشتى الإجراءات البطيئة التي تدبر هذا التشريع تثل ساعى الحكومة النافذة وتثقل من مصلحة أولئك الذين ترمى الاستيازات إلى حيايتهم .

١٧ - أما من الوجهة الأدبية وبالنسبة لمكانتنا في العالم - وبخاصة العالم الشرق - فمن المؤلم لمصر أن يربح قبولها في عصبة الأمم أكثر من ذلك فهناك بلاد أقل استعدادا منا انتظم في الجمعية إلا نحن فقد أوقفنا عند حبة بابها بدعوى أن مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم منصوح عليها في مشروع الاتفاق . فإذا جاز القول أن مصر - بحكم مركزها الخاص - ليس لها أن تدخل بصفة جدي في المشاكل السياسية العصبية التي تتناولها مناقشات عصبة الأمم فإن هناك من المسائل الاجتماعية والصحية والمالية والاقتصادية مما يدخل في اختصاص الجمعية أو فيها تنبى به ما له بالنسبة لنا أهمية حيوية لا تقل عن أهمية هذه المسائل بالنسبة لساتر البلاد الأخرى .

١٨ - ولانتقل الآن إلى موضوع أكثر دقة فإذا ما تعرضت له فما ذلك لأني أعتقد أنه قد يؤثر على وجهة نظر الحكومة البريطانية من حيث تحديد موعده للدخول في المفاوضات بل لأن البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يرمع مع مجلس النظام السياسي القائم الآن في مصر . وكل ما أرى إليه هو إزالة هذه المخاوف والشكوك لصالح مفاوضات يجب أن تقوم على الصراحة وأن تسودها الثقة المتبادلة .

(١) هذا التصريح لم يخرج من أنه ضرورة رغبة لحالة كانت في الواقع حالة أزمة سياسية حقيقية . وكان في نية الحكومة البريطانية نفسها أن يعقب التصريح مباحلة اتفاق نهائي بين البلدين . وقد اقتضت عشرات سنوات ولم يخرج الاتفاق إلى حيز الوجود .

(ج) بأن تحديد تاريخ للمفاوضات النهائية يكون بالاتفاق بين الحكومتين مع مراعاة مصالح الطرفين ومراعاة أن هناك من المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لأمر ما تتطلب حلا مرييا . فنظرا للتعليقات المعروضة وللأخبار المتضاربة التي تتناقلها بعض الدوائر بمناسبة استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر فقد يكون من المرغوب فيه إصدار بلاغ بآمن المهرين ويزيل ما ينفوسهم من مخاوف .

١٨ - وأود أخيرا أن أهتم بملاحظة خطبية . لا تحف مصلحة البلدين عند حد إبرام اتفاق إنما عند أيضا إلى تنفيذه بإخلاص وروح مشبعة بالصداقة الحقة وإلى أنرك للوزير البريطاني أن يقدم ما إذا كان عهد يتناز بالحكمة والنظام والكفاية لا يكون أحق المهود بتحقيق هذا الغرض .

١٩ - وبناء على ما تقدم أطلب من الوزير البريطاني أن يشاطرنى
الرأى :

(١) بأن إبرام اتفاق في أقرب وقت مع مصر هو من الأغراض الجديرة بالاعتبار من جميع الوجوه .

(ب) بأنه إلى أن يمين الوقت المناسب للدخول في المفاوضات الرسمية يكون من المستحسن تمهيد الطريق والاستعداد في الوقت للشروع في محادثات شبه رسمية .

